٢٠٢١/١/١

آراء في مذكرات باراك أوباما «أرض الميعاد»

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في ظل مواجهة الولايات المتحدة مستقبلا سياسيا غير مؤكد، نظرًا إلى أن فوز «جو بايدن» في الانتخابات الرئاسية كان محل شك «دونالد ترامب» بشكل علني؛ أصدر الرئيس السابق «باراك أوباما» مذكراته الأولى منذ تركه منصبه عام ٢٠١٧، والتي يعرض فيها الإجراءات الدولية للولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٧ من منظور القائد العام الأمريكي نفسه.

تحمل مذكرات أوباما اسم «أرض الميعاد»، وتأتي في كتابين يشرح فيهما بالتفصيل السنوات الثماني الكاملة لرئاسته، والتحول في الخطاب السياسي الأمريكي الذي تم تضخيمه خلال رئاسة ترامب. تقول «إليزابيث هاريس» في صحيفة «نيويورك تايمز»، إن «أوباما خطط لتغطية سنواته الثماني كرئيس في مجلد واحد، ولكن أصبح واضحًا أثناء كتابته أن مثل هذا الكتاب سيكون ضخمًا وغير عملي». يتناول هذا الكتاب، طفولة الرئيس السابق البالغ من العمر ٥٩ عامًا، والسنوات الأولى في منصبه حتى عملية قتل زعيم تنظيم القاعدة «أسامة بن لادن» في مايو ٢٠١١، وعرضا للتحديات التي واجهته خلال فترة رئاسته، وقبوله لكيفية سير الأحداث بشكل مختلف لو أنه اتخذ قرارات مختلفة .

وفيما يتعلق بردود الفعل، فقد لقي الكتاب ترحيبًا حارًا من النقاد والمعلقين. ووصفه «جوليان بورغر»، من صحيفة «الجارديان»، بأنه «٧٠١ صفحة من السرد المكتوب بأناقة مقدمًا تأملًا وتعمقًا، حيث يعرض كثيرًا من دوافع أوباما الخاصة». في حين صرحت «ألكسندرا ألتر» من صحيفة «نيويورك تايمز»، بأنه «ظهر في فترة تشهد اضطرابات سياسية وثقافية واجتماعية عميقة، وأنه بالتأكيد أحد أكثر الكتب التي طال انتظارها في هذا العقد». في حين أشارت «جينيفر سزالاي» في نفس الصحيفة إلى أنه «أقل حميمية وأكثر سياسية من كتاب الرئيس السابق الأكثر مبيعًا «أحلام من والدي»، حيث تقدم المذكرات الجديدة في المقابل وجهات نظر عن قرب للقضايا الرئيسية التي واجهها أوباما خلال فترة ولايته الأولى، بما في ذلك التحفيز الاقتصادي والرعاية الصحية والهجرة والبيئة والحرب في أفغانستان .«

علاوة على ذلك، يعد من عوامل اتساق الكتاب، المزاج التأملي لأوباما، نظرًا إلى تجنبه تبرير جميع قراراته وتشويه سمعة منافسيه. ويصفه «إيلي ستوكولز»، من صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، بأنه «استبطان عميق، وكأنه يقرأ محادثة يجريها أوباما مع نفسه، يشكك في طموحه خلالها ويتصارع فيما إذا كانت التضحيات تستحق العناء». ولأن شبح رئاسة ترامب تلقي بثقلها بلا شك على الكتاب؛ فقد أضاف «ستوكولز»، بأنه «تحرر أخيرًا من السياسة

الانتخابية، وأقر الرئيس السابق بأن المشروع الأمريكي أصبح أكثر صعوبة، وأنه كافح في بعض الأحيان للعثور على الأمل، الذي جسده للكثيرين.«

وعلى الرغم من أن «أرض الميعاد» تناول بشكل كبير القضايا الأمريكية المحلية، فإن السياسة الخارجية الأمريكية والأمن القومي تمت مناقشتهما باستفاضة. وكتب «ستوكولز»، ان في الكتاب «لا يوجد مكان يتضح فيه ثقل عبء الرئاسة أكثر من توصيفات أوباما بشأن قرار الإذن بعمل عسكري». وكتب «أوباما» نفسه أنه، أثناء قيادته جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، «لم يسعدني أي من هذا ولم يجعلني أشعر بالقوة»، حتى مع كون العمل «ضروريا»، وأن مسؤوليته التأكد من أن العمليات كانت فعالة قدر الإمكان.«

ومن بين قضايا السياسة الخارجية التي يعلق عليها أوباما، حرب العراق وسلوك إدارة بوش، حيث يصف استخدام بوش معالجاته للمعلومات الاستخباراتية لكسب التأييد العام لغزو عام ٢٠٠٣ «المقيت»، والعمل العسكري نفسه بـ«الخطأ الاستراتيجي»، وشبهه بـالتورط في مستنقع «فيتنام قبل عقود». إلا أنه ادعى أيضًا أن «العمليات في أفغانستان والعراق لم تتورط في القصف العشوائي أو الاستهداف المتعمد للمدنيين»، والذي كان من ثوابت الحروب السابقة، وأنه «مع استثناءات صارخة، مثل انتهاكات الجيش الأمريكي في سجن (أبو غريب) بالعراق، أظهرت قواتنا في مسرح العمليات مستوى رائعًا من الانضباط والاحتراف». ومع ذلك، كان هناك إقرار بالخطأ عندما تم ذكر قضية التعذيب، حيث انتقد مرة أخرى «الطرق المخادعة، المتعجرفة، وأحيانًا السخيفة التي وصفها لي بعض كبار المسؤولين من الإدارة السابقة لتلك الممارسات.«

وفي كتاباته حول الشؤون الخارجية والقرارات الدولية الكبرى في فترة رئاسته المبكرة، تم التطرق بشكل متكرر إلى الرئيس المنتخب الجديد، ونائبه السابق «جو بايدن»، واصفًا زميله الديمقراطي بأنه «لائق وصادق ومخلص»، بالإضافة إلى أنه «رجل مقدام، يستعين برأي المحيطين به»، وفي تعليقه على ارتكاب «بايدن»، الزلات والأخطاء في خطاباته وتصريحاته، تم تعليل ذلك بأن هذه كانت «تافهة مقارنة بنقاط قوته.«

وفي وصفه لقرارين رئيسيين، يُظهر «أوباما»، نائبه كمستشار «يحث على توخي الحذر والتمهل بدلاً من اتخاذ قرار سريع». وقد كان من بين الاختلافات الرئيسية بين الاثنين ما إذا كان سيتم إرسال المزيد من الجنود الأمريكيين إلى العراق وأفغانستان أم لا، وما إذا كان سيتم المضي قدمًا في عملية قتل أسامة بن لادن زعيم القاعدة أم لا. وكتب «أوباما»، أن نائبه حذره لتجنب «المستنقع الخطير» بأفغانستان ونشر المزيد من القوات عام ٢٠٠٩؛ وهو ما أرجعه أوباما إلى أن بايدن «عانى» بسبب دعمه السابق لحرب العراق عام ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بمقتل «بن لادن»، ادعى بأن نائبه حذره أيضًا من «العواقب الهائلة حال أخفقت المهمة»، واقترح تأجيل العملية لحين توافر معلومات استخبارية نهائية عن مكان وجود زعيم القاعدة. بينما أوضح أنه بمجرد اتخاذ القرار قدم «بايدن» دعمه الكامل. وفي السياق

ذاته، ثمن الرئيس السابق تحذيرات نائبه، قائلا: «كما كان صحيحًا في كل قرار رئيسي اتخذته كرئيس، أقدر استعداد جو لمقاومة التيار السائد وطرح أسئلة صعبة، غالبًا من أجل إعطائي المساحة التي أحتاجها للتشاور.«

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، أشار أوباما إلى نضال إدارته «المبكر»، ودعوته إلى التغيير، وأنه كان يريد من القادة في المنطقة أن «يفتحوا عقولهم على الحقائق الصعبة الأخرى.. وأن الأصولية الإسلامية التي هيمنت على جزء كبير من العالم الإسلامي كانت غير متوافقة مع الانفتاح والتسامح اللذين غذيا التقدم الحديث، وأن القادة المسلمين في كثير من الأحيان روجوا لمظالم ضد الغرب من أجل صرف الانتباه عن إخفاقاتهم في الداخل.«

وحول سياسة الولايات المتحدة خلال ما سُمي بـ«الربيع العربي»، قال: «لم يكن لدي طريقة واضحة لشرح التناقض الصارخ، بخلاف الاعتراف بأن العالم كان فوضويا؛ وأنه في خضم تسيير السياسة الخارجية، كان عليّ الموازنة باستمرار بين المصالح المتعارضة». كما أشار إلى أن أفعاله كانت منصبة أيضًا على «تعزيز ما اعتبرته أعلى القيم الأمريكية .«

وانتقد الزعيم الإسرائيلي، «بنيامين نتنياهو»، وكتب عنه أن «رؤيته باعتباره المدافع الرئيسي عن الشعب اليهودي من أي أهوال كارثية سمحت له بتبرير أي شيء تقريبًا يبقيه في السلطة.«

وبالنسبة إلى السياسة البريطانية، أشاد الرئيس السابق، برئيس الوزراء البريطاني الأسبق ورئيس حزب العمال آنذاك «جوردون براون»، ووصفه بأنه «درس الوضع جيدًا»، و«كان على قدر المسؤولية» خلال الانهيار المالي العالمي لعام ٢٠٠٩، في حين وصف «ديفيد كاميرون»، بأنه يتمتع «بالثقة كما لو كان لم يشعر بأي ضغوط في حياته أبدًا.«

ويتعلق القسم الأخير من الكتاب بالتغييرات في السياسة الأمريكية، والتي طرأت خلال رئاسة أوباما وأدت إلى الأزمة السياسية الحالية في البلاد (في إشارة منه إلى العنصرية)، حيث أوضح الرئيس السابق أن انتخابه عام ٢٠٠٨ كان بمثابة الحافز والدافع الرئيسي لتلك الأزمة الراهنة، قائلا: إن «مسألة انتخابي وتواجدي في البيت الأبيض قد أثارت ذعرًا عميقًا، وشعورًا بأن نظامًا ما قد تعطل، وهذا هو بالضبط ما استشعره «ترامب» عندما بدأ في نشر تأكيدات بأنني لم أولد في الولايات المتحدة وبالتالي رئيسًا غير شرعي». ومن غير المفاجئ أن ينتقد «أوباما» بشدة «ترامب»، حينما قال: إنه «كان بالنسبة لملايين الأمريكيين الذين فزعهم تواجد رجل أسود في البيت الأبيض، بمثابة إكسير لقلقهم العنصري في النهاية.«

وعلى الرغم من أن فترة رئاسة «ترامب» تطغى على الكتاب، إلا أن ما قاله «إيلي ستوكولز»، في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، يشير إلى أن «الحذف العام لاسم ترامب يبدو مقصودًا، وذلك مع عدم ذكر الرئيس الجمهوري بالاسم حتى الصفحة ٦٧٢ من الكتاب. وعندما كان يتم الإشارة إليه كان «أوباما» يكتفي بوصفه بأنه «شخصية تلفزيونية تسوق لنفسها وعلامتها التجارية على أنهما ذروة النجاح الرأسمالي والتباهي منقطع النظير». وبنفس القدر

تم انتقاد الحزب الجمهوري، حيث أوضحت «جينيفر سزالاي» من صحيفة «نيويورك تايمز»، أن الكتاب يُظهر كيف يتهم أوباما المؤسسين الجمهوريين باستغلال مشاعر العجز والاستياء لدى الكثيرين من أجل تطبيق سياساتهم الخاصة في المقام الأول.«

وفي الواقع، يجب تسليط الضوء على توقيت إصدار الكتاب، وخاصة مع اعتراض «ترامب» على نتيجة الانتخابات الرئاسية. ومما لا شك فيه أنه يوضح الاختلافات الصارخة بين السلوكيات الشخصية لـ«أوباما»، و«ترامب». يشير «جوليان بورغر»، إلى أن «قراءة السيرة الذاتية لـ«أوباما» في الأيام الأخيرة من فترة ولاية «ترامب»، هدفها إلقاء النظر على طرفين متناقضين، والتساؤل مرة أخرى كيف جاءت نفس الدولة لاختيار رجلين متباينين من هذا القبيل». وفي الوقت نفسه، تفتح شعبية «أوباما» بين الديمقراطيين الطريق أيضًا للوصول إلى عدد كبير من مبيعات الكتاب، ولا سيما أن مذكرات «ميشيل أوباما» لعام ٢٠١٨ وصلت مبيعاتها إلى أكثر من ١٤ مليون نسخة حول العالم. وبالتالي، توقع كل من «الكسندرا ألتر»، و«إليزابيث هاريس»، أن الكتاب الجديد، «سيكون أحد المذكرات السياسية الأكثر مبيعًا في كل العصور، وشريان حياة محتمل لبائعي الكتب المتأثرين بتداعيات وباء كورونا.«

على العموم، تستكشف هذه المذكرات بدقة الصعوبات الأولية التي واجهها الرئيس الديمقراطي، وتقدم وصفًا للأسباب الكامنة وراء قراراته، فضلاً عن لمحة سريعة عن النظام الدولي الذي بدا أنه اختفى في عهد ترامب، ومع ذلك قد يعاد تشكيله الآن مرة أخرى مع جو بايدن خلال السنوات الأربع القادمة في البيت الأبيض.

ومع ذلك، ونظرًا لأن الكتاب هو الإصدار الأول فقط من سلسلة يتوقع أنه تكون من مجلدين، فمن المفهوم أن بعض المعلقين غير راضين عن «أرض الميعاد» باعتباره مسحًا شاملاً لمواقف إدارة أوباما، وخاصة أن الموضوعات الأخرى الأكثر سخونة، مثل «الخط الأحمر» في سوريا، واستخدام الطائرات بدون طيار في العمليات القتالية، وترسيخ منظور رقابة الدولة، وهو مصطلح سلبي المعنى يشير إلى فرض حكومة دولة ما رقابة على عدد كبير من مواطني وزوار الدولة المعنية؛ لم يتم تناولها ويُفترض أنها متروكة للتناول في المجلد الثاني .

٢٠٢١/١/٢

مستقبل الحزب الجمهوري والسياسة الخارجية للولايات المتحدة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع استمرار الشخصيات الرئيسية داخل الحزب الجمهوري في إبعاد أنفسهم ببطء شديد عن دونالد ترامب وإصراره المستمر على أن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة في نوفمبر قد «سُرقت» منه بطريقة احتيالية، يخضع مستقبل «الحزب القديم العظيم» البالغ من العمر ١٦٦ عامًا لتدقيق متزايد باستمرار. وتعد هذه الفترة حاسمة للحزب الجمهوري بلا شك، في حالة انحسار تأثير أو اهتمام ترامب بالسياسة الأمريكية بمجرد خروجه من منصبه.

وبحسب محللين، سيحتاج الحزب المحافظ الكبير في البلاد إلى إعادة تقويم رؤيته قبل انتخابات التجديد النصفي في عام ٢٠٢٢ والانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠٢٤.

ولاستكشاف هذه الآلية المهمة، استضاف المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، ومقره لندن، ندوة عبر الإنترنت، بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠٢٠. تحدث فيها المحللان الدكتورة كوري شاك، مديرة دراسات السياسة الخارجية والدفاعية في معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة، والأستاذ ماثيو كرونيغ من قسم الشؤون الحكومية في كلية إدموند أيه والش للخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون. وأدارت الندوة الدكتورة ليزلي فينجاموري، مديرة برنامج الولايات المتحدة والأمريكتين في المعهد الملكي للشؤون الدولية .

وفي افتتاح الندوة بدأت فينجاموري بوصف الاتجاه المستقبلي للحزب الجمهوري بأنه «أحد أهم القضايا» في السنوات القليلة المقبلة في السياسة العالمية، خاصة أن رفض ترامب المستمر لقبول نتيجة الانتخابات يعني أن أمن الديمقراطية الأمريكية «يمر بفترة مضطربة للغاية». وأشارت أيضًا إلى أن هذا السؤال حاسم «لمستقبل أمريكا»، حيث إنه على الرغم من خسارته النهائية، إلا أن أكثر من ٧٠ مليون أمريكي قد صوتوا لصالح ترامب في نوفمبر.

بعد ذلك تحدثت الدكتورة كوري شاك، مشيرة إلى أن الحزب الجمهوري متورط الآن في «حرب أهلية هائلة». وأكدت أنها لا تزال منتقدة «غير نادمة» للرئيس المنتهية ولايته، وأن مخاوفها تتعلق بسياساته الداخلية أكثر من سياساته الخارجية.

وأكدت شاك أنه على الرغم من «سلسلة إخفاقات» ترامب، إلا أنه لا يزال قادرًا على جذب قاعدة دعم واسعة؛ مشيرة إلى أنه استقطب أصوات ثلث الناخبين الأمريكيين من أصول لاتينية و٢٥٪ من الناخبين الأمريكيين من أصل إفريقي دون سن ٢٥ عامًا، «على الرغم من مدى فظاعة» خطابه خلال فترة رئاسته .

وتعليقًا على مستقبل ترامب نفسه، قالت شاك إن رفض قبول النتيجة في عام ٢٠٢٠ «سيضعف مصداقية رغبة ترامب في إعادة انتخابه في عام ٢٠٢٤»، وأن الجمهوريين الذين دعموا ترامب خلال رئاسته «من المرجح أن يجدوا مرشحًا آخر» يمكنه أيضًا توفير نفس التخفيضات الضريبية وتعيينات القضاة المحافظين، ولكن دون الموجة اللا نهائية من الجدل المرتبط بالرئيس المنتهية ولايته .

وفيما يخص «المتنافسين المعينين ذاتيا» للترشح القادم لمنصب الرئاسة عن الحزب الجمهوري، قالت شاك إن تفرد النظام السياسي الأمريكي يعني أن «أي شخص يمكنه أن يُنتخب رئيسًا، وغالبًا ما يفعل ذلك»، لكن أولئك «الذين يعتقدون أنهم منافسون» اتخذوا بالفعل مناهج «صارمة» للسياسة الخارجية التي تحافظ على نهج «أمريكا أولاً» لترامب .

وفي حديثه عن مستقبل الحزب فيما بعد ترامب، قال البروفيسور ماثيو كرونيغ، إنه من المتوقع العودة إلى سياسات الحزب الجمهوري التقليدية في السنوات المقبلة. كما زعم أن ترامب كان محافظًا تقليديًّا «أكثر مما يقدره الكثيرون»، مع وجود الاختلافات الرئيسية في «الأسلوب» و«الإدارة السيئة» والافتقار العام إلى فهم الشؤون الدولية، وليس في أفكار السياسة. وسلط الضوء على عدد من السياسات الأمنية التي نُسبت إلى الترامبية، مثل معارضة الاتفاق النووي الإيراني، والزيادات في الإنفاق الدفاعي، وتحديث ترسانة الأسلحة النووية الأمريكية، وكان من الممكن أيضًا أن تكون «الرغبة في المُضي قُدمًا بمفرده» على الصعيد الدولي من سمات السياسة الخارجية لأي رئيس جمهوري بديل من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ .

وتبدو ديناميكية أخرى مهمة للمستقبل أكدها كرونيغ، وهي كيف أن السياسة الخارجية لم تعد قضية انتخابية مهمة كما كانت في السابق. واستشهد برأي علماء العلوم السياسية كونهم يؤمنون بأن «الأمريكيين لا يصوتون على السياسة الخارجية»، بل على قضايا «الشأن الداخلي»، مثل حالة الاقتصاد واختيار قضاة المحكمة العليا والقضايا الرئيسية في الآونة الأخيرة. ويبدو أن الانتخابات الرئاسية يغلب عليها ذلك أيضًا، حيث تلعب قضايا مثل جائحة الفيروس التاجي وتعافي الاقتصاد الأمريكي دورًا رئيسيًّا بالنسبة للناخبين.

وفيما يتعلق بالمتنافسين الحاليين على المرشح التالي لرئاسة الحزب، أشار إلى أن «مايك بومبيو من المرجح أن يترشح» إلى جانب شخصيات مثل نيكي هالي، مايك بنس، ماركو روبيو وتيد كروز .

وبالانتقال إلى أسئلة أعضاء الندوة، سألت فينجاموري كلا من شاك وكرونيغ، كيف يمكن أن يستمر الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة في الوثوق بالولايات المتحدة في دورها الدولي الرائد نظرًا إلى إمكانية عودة الجمهوري الترامبي إلى سياسات «أمريكا أولاً» بعد عام ٢٠٢٤؟ وردًّا على ذلك، صرح كرونيغ بأن هذا سيكون «سؤالاً يصعب الإجابة عليه في حال فاز ترامب»، وأنه بوجود بايدن في البيت الأبيض هناك «شعور أوضح» للولايات المتحدة بإعادة الانخراط في الشؤون الدولية. وكانت القضية التي أشار إليها كرونيغ هي «التحدي المشترك» للصين الصاعدة، والتي ادعى فيها أن الولايات المتحدة ستكون في وضع أفضل بكثير بمساعدة الحلفاء الغربيين .

وأضافت شاك أيضًا أن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة «لا ينبغي أن يقلقا» بشأن احتمالية تقليل حجم المساعدة الأمريكية في الأيام المقبلة لهذا التكتل؛ حيث بات يتمتع بعض الرؤساء والسياسيين الأمريكيين بتاريخ طويل من الوعود بعدم الانخراط دوليًّا، وعدم ممارسة دور أقوى لواشنطن أثناء الحملات الانتخابية، وعلى الأخص من قِبَل «وودرو ويلسون» و«فرانكلين روزفلت»، ولا يخفى أن هذا الأمر يشير إلى أنه لطالما كان هناك «صراع دائم لحمل الأمريكيين على الالتزام» بالقضايا الدولية. ومع ذلك، كان لتصريحات كرونيغ بشأن الصين بعض الصدى، فقد

أضاف أن القيم والمعتقدات المشتركة هي «الدعائم التي تجعل الولايات المتحدة وأقرب أصدقائها في انسجام تام» وهذه «الدعائم تمثل أساس التعاون.«

وسأل السير «ديفيد مانينغ»، السفير البريطاني السابق لدى الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، عما إذا كان بإمكان الرئيس المنتهية ولايته أن يترشح بواقعية في عام ٢٠٢٤، وما إذا كان بإمكان عائلة ترامب بدلاً من ذلك ممارسة الكثير من «التأثير» على الحزب الجمهوري. وهنا ردت «شاك» على هذا الأمر بالتعليق على أنها «لديها شكوك» في أن ترامب سيواصل لعب دور رئيسي داخل الحزب الجمهوري بمجرد خروجه من البيت الأبيض، وأنه سيركز بدلاً من ذلك على جمع التبرعات للقيام بالطعون القانونية في نتيجة الانتخابات الرئاسية، وتم تخصيص ٧٠٪ بالفعل من تلك الأموال التي تم جمعها مباشرة للرئيس المنتهية ولايته للتصرف فيها.

وفيما يتعلق باحتمالية وجود أسرة ترامب في مسرح السياسة الأمريكية ولعب دور بها، أشارت «شاك» بوضوح أيضًا إلى أن ترامب فكر مليًّا في «إبعاد بنس عن الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠ واستبداله بابنته «إيفانكا». ومن جانبه قال كرونيغ إنه «من الممكن» أن «يتلاعب ترامب بفكرة» الترشح مرة أخرى في عام ٢٠٢٤، لكنه يأمل أن «يتعلم الحزب الجمهوري الدروس» من حالة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٦، حيث إن «مجموعة متنوعة من المرشحين الرئيسيين لمنصب الرئاسة» سمحت لشعبوية ترامب بالظهور .

وردًّا على سؤال آخر، وجهه الدبلوماسي البريطاني السابق «ديفيد هاناي»، حول ما إذا كانت الصعوبات القانونية التي يواجهها ترامب يمكن أن تؤثر على فرصه في إعادة انتخابه، خاصة بالنظر إلى أن المواطنين الأمريكيين يزعجهم وجود «رئيس محتال تحت أروقة البيت الأبيض»، أصرت شاك على أن ترامب «من المرجح أن يُسجن بتهمة التهرب الضريبي»، وأن التحقيقات القانونية التي تجريها ولاية نيويورك ستُضعف على الأرجح ما زعمه من مؤامرة «وجود ما يسمى بالدولة العميقة»، والتي كانت تعمل على إضعاف حكمه.

وفي تصريحاتها الأخيرة المتعلقة بدور الحزب الجمهوري المتوقع في الكونجرس الأمريكي، علقت شاك بأن إدارة بايدن القادمة تقدم «شريان حياة» للجمهوريين على أساس الشراكة والتعاون والتوافق المشترك بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي للتصدي لفيروس «كوفيد– ١٩»، لكن هؤلاء الجمهوريين سيعودون بالتأكيد إلى كونهم «صقور العجز»، وهو مصطلح سياسي للأشخاص الذين يركزون بشكل كبير على إبقاء الميزانيات الحكومية تحت السيطرة، في أوقات المعارضة. وفي هذا السياق، أعرب كرونيغ عن تصريحاته بنبرة «تشاؤمية» عبر التنبؤ بأن أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين سوف يتفاعلون بشكل سلبي مع إعادة انضمام بايدن إلى الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاق باريس للمناخ والاتفاق النووي الإيراني رافضين موافقة الكونجرس الأمريكي على ذلك. وربما هذا الأمر سيمثل مقدمة لفترة من الاستقطاب داخل السياسة الخارجية الأمريكية بين الديمقراطيين والجمهوريين خلال رئاسة بايدن.

في النهاية، قدّم الحدث الذي كان تحت رعاية مؤسسة تشاتام هاوس البحثية حول مسألة مستقبل السياسة الخارجية للحزب الجمهوري وصفًا شاملاً للتحديات التي تواجهها مثل هذه السياسة في أعقاب هزيمتها الانتخابية المؤلمة. وعلى الرغم من عدم إجراء فحص مفصل للتغييرات المحتملة في تلك السياسة الخارجية بشأن قضايا مهمة، مثل إيران أو الصين، إلا أنه لا يزال من السهل استنتاج أن المناقشة تشير إلى أنه من غير المتوقع وجود أي انحرافات كبرى في السياسة الخارجية للجمهوريين عن تلك الخاصة والمتبناة من قِبَل إدارة ترامب في المستقبل القريب. وبالنسبة للدور المتوقع للحزب الجمهوري في الإدارة الأمريكية الجديدة فإن ذلك يعتمد على الموقف الذي سيتخذه ترامب بمجرد خروجه من منصبه .

٢٠٢١/١/٨

انعكاسات طلب ترامب من سكرتير جورجيا تزوير نتائج الانتخابات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد فترة غير معتادة من الهدوء في عيد الميلاد؛ عاد الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته، «دونالد ترامب» إلى السيطرة على عناوين الأخبار الدولية مرة أخرى من خلال محاولاته تقويض النتيجة المقبولة على نطاق واسع للانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٠. ففي حديثه، عبر الهاتف مع سكرتير ولاية جورجيا المتأرجحة، «براد رافينسبيرجر»، حاول إقناعه بتغيير نتيجة انتخابات الولاية لصالحه. ومع ذلك ظلت محاولاته غير ناجحة.

وأدى رفض ترامب بشكل متزايد قبول نتيجة انتخابات نوفمبر، واكتشاف محاولاته للاحتفاظ بالرئاسة، إلى تعرضه لانتقادات من قبل صحيفة «واشنطن بوست»، فضلا عن سخرية المحللين السياسيين والمنافسين له، بالإضافة إلى أن عواقب الإجراءات القانونية الناتجة عن هذه الإجراءات المضللة ستخيم عليه أيضا خلال الأسابيع المقبلة وخاصة بعد كارثة اقتحام أنصاره الكونجرس الأمريكي بهدف تعطيل التصديق على فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية. وكتبت «إيمي جاردنر» في صحيفة «واشنطن بوست»، أنه خلال المكالمة الهاتفية التي استمرت ساعة، قام ترامب، الذي كان برفقته رئيس موظفي البيت الأبيض، «مارك ميدوز»، والمحامية «كليتا ميتشل»، بتوبيخ «رافينسبيرجر» تارة، ومحاولة تملقه تارة أخرى، وتوسل إليه أن يتصرف، وهدده بعواقب جنائية غامضة إذا استمر في متابعة ادعاءاته الكاذبة بفوز بايدن .«

وعلى وجه الخصوص، قدم «ترامب» مبادرات متعمدة لـ«رافنسبرجر»، بشأن إمكانية تغيير نتيجة الانتخابات الرئاسية في جورجيا، والتي أدت إلى خسارة الجمهوريين أمام الديمقراطيين، حيث قال: «أريد فقط الحصول على

١١٧٨٠ صوتا، للفوز بالولاية»، كما أخبره بأنه «يجب إعادة التحقق من النتيجة مرة أخرى». وبالنظر إلى فوز «بايدن» بأصوات جورجيا بشكل حاسم بأغلبية ١١٧٧٩ صوتا، يعد طلب ترامب باكتشاف هذا العدد من الأصوات الوهمية، أمرا هزليا مثيرا للسخرية. وتماشيا مع هذا، واصل إنكاره للهزيمة في الانتخابات، قائلا: «لا مجال لخسارة ولاية جورجيا، مُصرا على فوزه بمئات الآلاف من الأصوات». وبطريقته المعتادة، وجّه أيضا العديد من الاتهامات إلى «رافينسبرجر» نفسه؛ قائلا له: «أنت تعرف ما فعلته ولا تقوم بالإبلاغ عنه، هذه جريمة جنائية، لا يمكنك ترك ذلك يحدث .«

ومن جانبه، رفض «رافينسبرجر»، هذه المزاعم، التي من بينها أن أكثر من ٥٠٠٠ ورقة اقتراع أدلى بها مواطنون أمريكيون متوفون في جورجيا، ودحض هذا الادعاء بأن «شخصين فقط هما اللذان قد أدليا بأصواتهما وتوفيا.«

وحول رد فعل المعلقين الغربيين، كانت هناك إدانة واسعة النطاق لأفعال ترامب. وعلقت «جاردنر»، قائلة: «لقد قدّمت المحادثة لمحة عن مدى استنزاف الرئيس ويائسة بشأن خسارته، وكيف أنه أيضا غير راغب أو غير قادر على ترك منصبه، بينما لا يزال يؤكد أنه يستطيع تغيير نتيجة عدد كافٍ من الولايات للبقاء في المنصب». وكتب «مايكل شير» في صحيفة «نيويورك تايمز»، ان «محاولة تملق المسؤولين المنتخبين من حزبه والتنمر عليهم كانت تصرفا غير موفق من قبل رئيس مهزوم، لتحطيمه الحدود القانونية والأخلاقية بينما يسعى للبقاء في السلطة». كما خلص «ديفيد فروم» من «ذا أتلانتيك»، إلى أن ترامب «أوضح أنه انتهى فقط في العرض؛ مفاجأة انتخابات ٢٠٢٠.«

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحاول فيها «ترامب» حشد الدعم من المشرعين في الولايات المتحدة لعكس نتيجة نوفمبر. ففي نفس الشهر الذي جرت فيه الانتخابات حاول من دون جدوى التأثير على الجمهوريين في ولاية «ميشيغان» أثناء زيارتهم للبيت الأبيض. وفي ديسمبر ٢٠٢٠ حاول الضغط على «برايان كيمب»، الحاكم الجمهوري لولاية «جورجيا»، للضغط على ناخبي الولاية قبل تصويت المجمع الانتخابي لتغيير فوز بايدن.

ويعد الفرق بين تغطية عمل «ترامب» هذا مقارنة بالعديد من أعماله السابقة هو التركيز على تداعياته القانونية المحتملة. وفي صحيفة «واشنطن بوست» استشهد «غاردنر» بباحثين قانونيين وصفوا المكالمة بأنها «إساءة استخدام صارخة للسلطة وعمل إجرامي محتمل». وأشار «كارل توبياس» أستاذ القانون في جامعة «ريتشموند» في فرجينيا، إلى أنه قد يكون «في مأزق قانوني بعد تنصيب بايدن»، وخاصة إذا كانت «وزارة العدل أو المدعون الفيدراليون يعتقدون أنه قد انتهك القانون». وكان أستاذ القانون الدستوري في جامعة «نيويورك»، «ريتشارد بيلدس»، أكثر انتقادا له،

حيث أشار إلى أن «الرئيس إما أنه يحاول عن قصد إجبار مسؤولي الدولة على إفساد نزاهة الانتخابات، أو أنه مخدوع لدرجة أنه يصدق ما يقول.«

في غضون ذلك، أوضح «مايكل بروموبتش»، المدعي الفيدرالي السابق في نيويورك أنه «ما لم تكن هناك أجزاء من الشريط تنكر بطريقة ما النية الإجرامية»، فإن عبارة «أريد فقط أن أجد ١١٧٨٠ صوتًا؛ تنتهك قانون الولايات المتحدة رقم «٥٣» قانون ٢٠٥١١»، أن «يقوم عن علم وبشكل متعمد بتخويف أو تهديد أو إكراه أو محاولة ترهيب أو تهديد أو أي شخص» بشأن نتيجة الانتخابات. ووافق محامي الدفاع الجنائي الأمريكي، «ريان لوك» على ذلك، وادعى أن «التسجيل وحده يكفي لبدء تحقيق وهو أيضًا سبب محتمل لإصدار لائحة اتهام .«

وفي بيان أكثر انعكاسًا للموقف، قال «نوح بوكبيندر»، المدير التنفيذي لـ«مجموعة مواطنين من أجل المسؤولية والأخلاق» إن «رئيس الولايات المتحدة قد تم ضبطه في تسجيل وهو يحاول التلاعب بالانتخابات الرئاسية، حيث يمثل هذا سقطة في أمريكا، وكذلك أمام التاريخ وكسلوك». ومن ناحية أخرى، أيد بعض الديمقراطيين مسألة محاكمة ترامب. وكتب النائب الديمقراطي السابق، «تيد ليو» في رسالة إلى زملائه المشرعين أن ترامب «لأغراض الانتخابات الفيدرالية، طلب من رافنسبرجر إيجاد بطاقات اقتراع إضافية.«

ومع ذلك، فإنه قد لا يتم تنفيذ مثل هذا الإجراء أثناء تولي ترامب منصبه أو حتى بعد مغادرته لعدة أسباب، منها أن محاكمته أو عزله ستخاطر بتحويل الإجراءات إلى مهزلة قانونية تهيمن عليها الانتخابات نفسها، بدلاً من تصرفات ترامب. ومن ثم فإن هذا من شأنه أن ينتقص من شعار الإدارة الديمقراطية القادمة الراسخ، وهو السعي لإصلاح دولة منقسمة سياسيًا اعتبارًا من يناير ٢٠٢١ فصاعدًا. وكما أوضح «ديفيد فروم»، بمجلة «ذي أتلانتيك»، يمكن لـ«بايدن»، «إرسال إشارة إلى وزارة العدل مفادها بأن مقاضاة «ترامب» كرئيس أمريكي سابق على ارتكابه جرائم فيدرالية سيكون أمرًا مثيرا للانقسام، وبالتالي يجب تجنبها إذا كان ذلك ممكنًا»؛ لكن ذلك أيضًا لا يمنعه من حماية الرئيس السابق من أي إجراءات جنائية إزاء انتهاك مسؤولياته المدنية.«

ومع ذلك، وكما هو الحال مع العديد من الإجراءات الرئاسية التي اعتمدها «ترامب» مؤخرًا، فإن الطبيعة المثيرة للجدل لادعاءاته، أدت أيضًا إلى انقسام القادة الجمهوريين. وأشار «ديفيد تشارتر» في صحيفة «التايمز»، إلى أن «التيار الجمهوري منقسم بشكل متزايد»، بشأن جهوده لمناهضة نتائج الانتخابات الأمريكية، بينما كتب «جوش

وينجروف»، من وكالة «بلومبرج»، ان هذه الجهود المناهضة «أدت إلى تأجيج الخلاف بين الجمهوريين داخل الكونجرس.«

وتتشابه محاولات «ترامب» الأخيرة لعكس نتائج الانتخابات الرئاسية مع ما تم الكشف عنه عام ١٩٧٣ من تسجيلات صوتية سرية سيئة السمعة للبيت الأبيض آنذاك، والتي وجهت ضربة قاضية إلى الرئيس الأمريكي الأسبق، «ريتشارد نيكسون» خلال فضيحة «ووترغيت» الشهيرة. وبينما استقال «نيكسون»، في النهاية بسببها، فإن اقتراب مغادرة ترامب منصبه يجعل هذه حقيقة غير محتملة في الوقت الحاضر.

ومن بين أولئك المطلعين على كلتا القضيتين، لا تزال مخالفات ترامب وانتهاكاته بارزة للعيان. فالصحفي البارز «كارل بيرنشتاين»، الذي غطى الفضيحة التي أنهت رئاسة نيكسون، وصف جهود مناهضة الانتخابات لـ«ترامب» بأنها «أسوأ بكثير»، مضيفًا: «لدينا رئيس مجرم ومخرب، وفي أي رئاسة أمريكية أخرى، سيكون هذا الانتهاك كافيًا لإقالة الرئيس ودعوة فورية من أعضاء الكونجرس بما في ذلك حزبه لإعلان استقالته على الفور.«

ومع ذلك، وتوافقا مع ما جرى طيلة أربع سنوات، فإنه سيتضح أن ترامب سينجو من تبعات الكوارث السياسية الأخيرة، وخاصة أن عامل الصدمة تجاه أفعاله الخبيثة والمتكررة قد تضاءلت بالفعل وطأته في ظل موجات الجدل المثيرة اليومية المتوقعة حيالها. علاوة على ذلك، فمع تركه منصبه في غضون الأسابيع القليلة القادمة، أصبح هناك مزيد من اللامبالاة على نطاق واسع تجاه أفعاله اليائسة أكثر من أي وقت مضى .

وعلى الرغم من ذلك، فقد رفض «ترامب»، إعلان تراجعه واستسلامه –حتى بعد الكشف عن التسجيلات المسربة، حيث وصف «رافينسبرجر»، على موقع التواصل الاجتماعي، «تويتر» بأنه «غير راغب، أو غير قادر على الإجابة عن أسئلة مثل، الاحتيال عبر الاقتراع تحت الطاولة، وتدمير بطاقات الاقتراع، والناخبين خارج الولاية، والناخبين المتوفين، وأكثر من ذلك أنه لا يعلم شيئًا عن هذه القضايا!». وبالمثل، ففي تجمع حاشد في «دالتون»، بولاية «جورجيا في الرابع من يناير ٢٠٢١ قبل جولة الإعادة في انتخابات مجلس الشيوخ بالولاية، تعهد مرة أخرى «بالقتال المستميت ضد نتيجة الانتخابات وكرر ادعاءه بأنه لا توجد طريقة تجعلنا نخسر الأصوات بجورجيا.«

على العموم، مع بقاء حوالي أسبوعين فقط على مغادرة ترامب البيت الأبيض رسميًا، يبقى أن نرى مدى الفوضى والجدل الذي يمكن أن يثيره خلال الفترة المتبقية له في منصبه، حيث يواجه بالفعل احتمالات وجود دعاوى

قضائية متعددة ضده تتعلق بمجموعة من القضايا السياسية والمالية والتي قد يكون بمقدور مؤسسة الرئاسة حمايته منها. ومع ذلك يبدو أنه أضاف إلى هذه القائمة المتزايدة من المخالفات والانتهاكات قضية أخرى تتعلق بمحاولته الحصول على مساعدة سياسية بطريقة غير شرعية لنيل مزيد من الأصوات في ولاية جورجيا المتأرجحة، وهو ما يمثل هزيمة أخرى مؤلمة له، تجعل من المرجح أن يسيطر على عناوين الأخبار من الآن وحتى ٢٠ يناير ٢٠٢١.

٢٠٢١/١/٩

مخاطر نمو الشبكات الإرهابية عبر الإنترنت

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ عام ٢٠١٤، كشف تنظيم «داعش» للعالم عن القوة والتأثير اللذين تتمتع بهما الأنشطة التي تُمارَس عبر الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي التي يبسط من خلالها المتطرفون والجماعات الإرهابية نفوذهم، حيث يستخدمون مواقع شهيرة مثل (تويتر، وفيسبوك، ويوتيوب)؛ لنشر دعايتهم وفظائعهم، ويعد «داعش» أكثر ممارسي هذا النوع من الاتصالات شهرة. وبسبب الروابط بين هذه التحركات عبر الإنترنت والهجمات الإرهابية العالمية، أصبح تعطيل هذه الأنشطة الإلكترونية ضرورة للدول والشركات والمواطنين على حد سواء.

ولمناقشة هذه التحديات، عقد «المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI) «بلندن ندوة بعنوان «نمو الشبكات الإرهابية عبر الإنترنت»، بهدف مناقشة كيفية استخدام الجماعات الإرهابية الفضاء الإلكتروني لمصلحتها الخاصة، رأستها «إليزابيث بيرسون» من مركز «أبحاث التهديدات الإلكترونية» بجامعة «سوانسي»، وتحدث فيها خبيران من مستشاري تكنولوجيا المعلومات من منظمةHuman Cognition ، عن نمو الشبكات، هما «علي فيشر، مستكشف العوالم المتطرفة بالمنظمة، و«نيكو بروشا»، أمين المحتوى الرئيسي .

في البداية، أوضح «فيشر»، كيف أظهرت الأبحاث أن البشر مخلوقات تحكمهم العادة، من خلال عودتهم لنفس مصادر المعلومات من أجل الاتساق، وأن هذا الجانب هو ما تسعى الجماعات الإرهابية لاستغلاله في أنشطتها على الإنترنت، موضحًا أن المنظمات التي تسعى إلى تعطيل مثل هذه الأنشطة ومنعها، مثل منظمة Human» «Cognition، تكافح هذه الأنشطة بنفسها من خلال «نهج تبادلي»، يأخذ في الاعتبار البيانات التحليلية ووجهات النظر الأكاديمية، لتخترق الجماعات الجهادية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وتحصل على المعلومات، وفي النهاية يتم إغلاق هذه الشبكات، وهذه العملية مستمرة منذ عام ٢٠١٣ .

ومن جانبه، أشار «بروشا»، إلى الآيديولوجية الكامنة وراء هذه الجماعات الإرهابية، وكيف يشكل ذلك أنشطتها على الإنترنت، موضحًا أن القاسم الأكثر شيوعًا بين الجماعات الإرهابية هو المحتوى الذي تعرضه وتنشره، وهو في الغالب مواد دينية أو نصوص باللغة العربية، وأن ما يعادل ٣٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف صفحة من الوثائق قد سبق أن صدرت عن الجماعات الإرهابية، مثل «داعش»، و«القاعدة»، ويعود أصل الكثير من هذه المواد إلى ما قبل نشأة هذه المنظمات، حيث تشكل جزءًا من «محددات دينية»، أكثر من كونها «وصفا تفصيليا»، لكيفية تنفيذ الهجمات الإرهابية أو تنظيم أنفسهم عبر الإنترنت.

أما عن تطور استخدام الإنترنت من قِبَل الجماعات الإرهابية، وما وصفه بـ«الصلة السلفية الجهادية»، استشهد «بروشا»، بتنظيم «القاعدة»، في أوائل القرن الحادي والعشرين على أنه لا يمكن لأي تنظيم جهادي دولي أن ينجح من دون جانب إعلامي، وإلا سيفتقر إلى إحداث «صدى» خارج منطقته المحلية، مضيفا أنه من خلال إنتاج مواد لتنظيمي القاعدة وداعش بلغات متعددة، مثل «الألمانية، والروسية، والفرنسية، والإنجليزية»، يمكن لهذه الجماعات توجيه الدعاية لجمهور أكبر، مسلطًا الضوء على تمكن فرد في «هولندا» من التواصل باللغات العربية، والفارسية، والإنجليزية، والفرنسية، مع ضحاياه. وتمكنه من توسيع نطاق حملاته الدعائية لداعش وتوصيلها لجمهور جديد على الإنترنت .

ومع التسليم بذلك، أوضح أيضا أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ظل داعش أصبح «عملاً معتادًا»، بينما طوّرت «القاعدة» «تقليدًا عميقًا» في استخدام مثل هذه الأساليب سابقًا، بما في ذلك استخدام المنتديات الإلكترونية. وشرح المتحدثان بالأمثلة كيف تطورت هذه العملية من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٢ عندما أدى تصعيد الحرب الأهلية السورية إلى زيادة النشاط الإرهابي عبر الإنترنت بشكلٍ كبير.

بعد ذلك تطرق «بروشا»، إلى ما اسماه «عصر تويتر»، حيث كان هناك نمو ملحوظ في استخدام المحتوى غير العربي الذي أصدرته الجماعات الإرهابية عبر هذا الموقع الإلكتروني، وأصبح «النبراس الرئيسي» لنشر المواد المتطرفة عبر الإنترنت، وخاصة أن الإرهابيين استخدموا عددًا كبيرًا من الحسابات لها متابعون قليلون؛ لتشكيل شبكة أكبر بكثير، بدلاً من التمركز حول عدد قليل من الحسابات الإرهابية الكبيرة التي يمكن حظرها بسرعة من المنصة، وبالتالي أصبح هذا الهيكل يشبه «قطرة هلامية كبيرة» من دون نقطة محورية، الأمر الذي جعل الشبكة بأكملها أكثر صمودا في مواجهة أنشطة التعطيل .

ومع تضييق موقع «تويتر»، الخناق على تنظيم داعش وحسابات الإرهابيين الأخرى منذ عام ٢٠١٤ فصاعدًا، بدأ أعضاء الجماعات الإرهابية الانتقال إلى تطبيقات ومواقع إلكترونية جديدة مكّنتهم من مواصلة عملياتهم، حيث إن هذه المجموعات كانت بفعلها ذلك «تتعلم الدروس» من نهاية «عصر تويتر»، حيث تنتشر شبكاتها عبر منصات أخرى مختلفة مع تبنّي نهج متعدد المنصات لزيادة مرونة شبكاتها. ومن وجهة نظر مسؤولي مكافحة الإرهاب، وصف «فيشر»، تعليق الحسابات على تويتر بأنه «نجاح تكتيكي»، لكنه لم يمنع بشكل كامل عملياتها الواسعة النطاق والمدمرة.

وفيما يتعلق بكيفية اعتماد «داعش» والمنظمات المتطرفة الأخرى موقع «تليغرام» –وهو خدمة مراسلة فورية توفر تشفيرًا شاملاً للرسائل للاتصالات الخاصة تم إصداره في عام ٢٠١٣ من قِبَل فريق من المطورين الروس– كنقطة محورية جديدة لعملياتهم الإلكترونية، أوضح «بروشا» أن بعض الحسابات الإرهابية لديها ما يزيد على ٢٠ ألف عضو وعشرات الآلاف من المشاهدات على محتواها، فضلا عن سهولة إتاحة المواد الإرهابية على المنصة، مؤكدا أن الأنشطة الإرهابية لم يتم منعها من على موقع «تليغرام»، وأن انتشار المواد المتطرفة لا يزال مستمرا، حيث يحوي التطبيق أكثر من ٥٠ ألف قناة، ومجموعة «أساسية» تم تحديدها منذ يونيو ٢٠١٧، وأن متوسط عمر قناة تليغرام المتطرفة هو ٦٦ يومًا، وأن أكثرها ديمومة استمرت لمدة تصل إلى ١٢٠٠ يوم، وأنه حتى عندما تكون المجموعات مستهدفة من قِبَل تكتيكات التعطيل فإنها تستطيع «تجاوز» هذه الأساليب وإعادة إنشاء شبكاتها.

علاوة على ذلك، أشار إلى أن العديد من المواقع الأخرى تُستخدم الآن بشكل متزامن من قِبَل الجماعات الإرهابية، مثل «واتساب»، و«فيسبوك»، بالإضافة إلى خدمات الاتصال الأقل شهرة، مثل برامج «تام تام»، و«هوب»، و«ثريما». وبالتالي، تظل الشبكات الإرهابية قادرة على الصمود أمام محاولات الإغلاق والاستمرار في «توزيع نفوذها» على أتباعها، حيث استشهد بأنه من بين ٢٣٤٦٨٥ اتصالاً تم تحديدها والتعرف عليها على تليغرام منذ عام ٢٠١٧، كان ٩٩٪ منها مرتبطًا بالجماعات المتطرفة مثل «داعش»، و«القاعدة»، و«طالبان»، موضحا كيف استغلت مثل هذه الجماعات جريمة قتل مدرس اللغة الفرنسية، «صامويل باتي»، مؤخرًا عبر الإنترنت، ونشرت صور جرافيك مصاحبة للنصوص الدينية في رسائل دعائية.

وعندما سُئل «فيشر» عن «تهاون» مواقع التواصل الاجتماعي، مثل «تويتر، وفيسبوك»، مع المحتوى المتطرف على منصاتها وإجراءات التعطيل اللاحقة التي تم اتخاذها لمواجهة ذلك؛ أجاب بأنه لا يزال هناك «طريق طويل يجب

أن نقطعه» لتحقيق تعاون حقيقي بين منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة أن هذه المنصات لديها أنظمة تشغيل وإجراءات منفصلة خاصة بها للتصدي للتطرف، ومن ثمّ فإن هذه «العملية البيروقراطية» تعمل على إبطاء الإجراءات المنسقة لمكافحة التطرف، مشيرًا إلى أنه من الناحية العملية فإن الكمية الكبيرة من المواد الإرهابية التي تتم مشاركتها على هذه المواقع يصعب تعقبها وإزالتها على الرغم من أن مواقع مثل «تويتر» توظف مئات المراجعين للمحتوى عبر الإنترنت، ولهذا السبب تظل معتمدة على وصول المستخدمين إلى هذا المحتوى والإبلاغ عنه حتى تتم إزالته .

وفي ظاهرة جديرة بالملاحظة، أوضح «فيشر» أن بعض المحتوى المتطرف المنشور منذ عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، لا يزال نشطًا على مواقع التواصل الاجتماعي الرائدة. وكانت إحدى القضايا البارزة الأخيرة هي الكشف عن مقطع فيديو تعليمي عن صناعة القنابل التي استخدمها مرتكبو تفجير «مانشستر أرينا» عام ٢٠١٧ ظل على الإنترنت في عام ٢٠٢٠، وشوهد أكثر من ١٧ ألف مرة، بما في ذلك على «تليغرام» وعلى موقع المكتبة الرقمية المجاني (أرشيف الإنترنت.(

على العموم، قدمت الندوة معلومات ثرية ومدققة حول كيفية استخدام المنظمات الإرهابية لشبكة الإنترنت في بث دعايتها وأعطت خطًّا زمنيًّا مفصلاً لتطور استخدامها هذه المواقع، ووسائل التواصل الاجتماعي لصالح جهودها الدعائية. وكانت النقطة الرئيسية التي ذكرها «فيشر»، و«بروشا»، هي حقيقة أن الغالبية العظمى من المواد الإرهابية المنتشرة على الإنترنت يتم نشرها باللغة العربية، وهذا عائق كبير أمام الأكاديميين الغربيين الذين يسعون إلى دراسة وفهم الإرهابيين عبر الإنترنت، ومن ثم محاربتهم.

وعلى الرغم من ذلك لم تتم مناقشة طرق الوقاية بشكل واضح، وكانت الرسالة للمستقبل تتمثل في استمرار مثل هذه الأنشطة وغياب منعها على نطاق واسع، وخاصة في ظل استمرار شركات التكنولوجيا الخاصة في انقسامها حول الاتفاق على رد فعل موحد لاستخدام مواقعها الإلكترونية من قِبَل الإرهابيين والمتطرفين، وبالتالي لا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب في هذا المجال لمواجهة التطرف عبر الإنترنت .

٢٠٢١/١/١٢

المصالحة الخليجية ظروفها ودلالات التوقيت.. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ بدايتها عام ٢٠١٧ نظرت واشنطن إلى ضرورة حل الأزمة بين بعض أعضاء مجلس التعاون الخليجي وقطر كجزء من حملتها ضد التجاوزات الإيرانية في المنطقة؛ لذلك، ليس من المستغرب أن أنباء التوصل إلى اتفاق ينهي هذه الأزمة التي استمرت ثلاثة وأربعين شهرًا؛ قد لقيت ارتياحا وترحيبا من العديد من دول العالم، وعلى رأسها الإدارة الأمريكية.

وفي إطار الاتفاقية الموقعة في مدينة «العلا»، السعودية يوم ٥ يناير٢٠٢١ لإعادة ما اسماه ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان» بـ«التضامن والاستقرار الخليجي والعربي والإسلامي»، سيعاد فتح الحدود الجوية والبرية والبحرية وعودة العلاقات الدبلوماسية مع قطر. ووفقا لصحيفة «الجارديان» فقد اتفقت جميع الأطراف على احترام مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين مع احتفاظ كل دولة بحريتها في إدارة سياستها الخارجية.

وبصرف النظر عن تفاصيل الاتفاق، فقد انصب تركيز معظم المحللين الغربيين على دور الولايات المتحدة في إنهاء الأزمة داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الأخص فيما يتعلق بتوقيتها؛ حيث سعت إدارة «ترامب» لتحقيق نجاح دبلوماسي آخر قبل مغادرته البيت الأبيض، بينما سعت دول الخليج إلى إنهاء خلافاتها قبل أن تؤدي إدارة «جو بايدن»، اليمين الدستورية في يوم ٢٠ يناير ٢٠٢١ وفق العديد من المحللين .

وفي هذا الإطار، علق «نبيل خوري»، السفير الأمريكي الأسبق في البحرين قائلاً: «إن أي خفض للتوترات وإعادة فتح الحدود في منطقة شديدة التوتر يمثل مصدر ارتياح، ويمكن أن يؤدي إلى تحسن الأوضاع، وبالتالي فإن مجلس التعاون الخليجي يسير نحو مسار أكثر إيجابية». وأشارت «باربرا سلافين»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أنه كانت هناك شكوك في «أننا سنشهد عودة التعاون بين دول مجلس التعاون، غير أن ما حدث يقلل التوترات في المنطقة وهو موضع ترحيب، وبالتالي هناك أمل أن يؤدي إلى مزيد من الدبلوماسية ويقلل من أعمال العنف.«

وفي الوقت نفسه، كتب «جون ألترمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، أنه «في حين أن الاتفاق لا يعيد الوحدة إلى مجلس التعاون؛ فإنه ينهي الانقسام الذي قوض أي عمل جماعي». في حين قالت صحيفة «ذي إندبندنت»، إن «المملكة العربية السعودية وشركاءها الإقليميين يرون الآن أن القضية الرئيسية أصبحت إعادة العلاقات إلى طبيعتها وتحقيق الوحدة والتضامن بين دول المجلس.«

وفي إشارة إلى الفوائد الاقتصادية للاتفاق أكد «أمجد أحمد»، من «مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط»، أنه «لا يمكن تجاهل الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن يجلبها هذا الاتفاق لجميع الأطراف المعنية، باعتبار تخفيف حدة النزاعات، يعد لبنة أساسية لجذب الاستثمار لدفع التنويع الاقتصادي الذي تحتاج إليه منطقة الخليج». ومع وضع ذلك في الاعتبار زعم أنه «لم يكن من الممكن أن تأتي هذه الاتفاقية في وقت أفضل.«

ومع ذلك، فقد أدرك الخبراء الغربيون أن هذا الاتفاق وحده لن يرأب صدع مقاطعة دول مجلس التعاون الخليجي لقطر. وذكرت «وكالة بلومبرج» أن «الاتفاقية كانت خطوة رئيسية، ولكن ليس من الواضح إلى أي مدى ستمضي المصالحة أو إلى متى ستستمر». وبالمثل، علق «فرانك جاردنر»، مراسل «بي بي سي»، أنه في حين أن المقاطعة «كانت مكلفة للغاية للاقتصاد القطري، إلا أنها أضرت أيضًا بـفكرة وحدة الخليج». كما وصف الاتفاق بأن الأمر «أكثر من مجرد هدنة سلام، وسيستغرق بناء الثقة سنوات»، بينما أقرت «نهى أبو الدهب» من «معهد بروكينجز»، بأن «إعادة البناء ستستغرق وقتًا.«

وفي السياق ذاته استشهد «فيفيان يي» و«مايكل كراولي» من صحيفة «نيويورك تايمز»، أيضًا بآراء المحللين باعتبارهم غير مقتنعين بأن هذا الاتفاق سيُثني قطر عن تصرفاتها في المنطقة، حيث أكدا أنه «لا يوجد ما يشير إلى أن الدوحة ستغير سلوكها عندما يتعلق الأمر بالممارسات التي تحبط جيرانها، ولا تسيطر بشكل كامل على شبكة الجزيرة الإعلامية، التي تستخدمها لنشر رسالتها، ولا الابتعاد عن إيران وتركيا». وحذر «حسين إيبش» من «معهد دول الخليج العربية» بواشنطن، من أنه «نظرًا إلى عدد القضايا التي من المرجح أن تبقى دون حل، يبقى هناك احتمال كبير لحدوث خلاف في المستقبل، وربما أزمة أخرى بشأن السياسات القطرية في وقت ما في المستقبل المنظور». ومع وضع هذا في الاعتبار أشار «باتريك وينتور» في «صحيفة الجارديان»، أيضًا إلى أن الاتفاق على إنهاء الموقف الحالي تم التوصل إليه بدرجات متفاوتة من الحماس من قبل دول الخليج ومصر.

وفي إطار هذا الواقع يبقى واضحًا أن أي استنتاج من هؤلاء المعلقين بشأن «المنتصر» الفعلي من وراء هذه الاتفاقية، قد انصب إلى حد كبير على الولايات المتحدة، حيث استفاد كل من الرئيس المنتهية ولايته «ترامب»، والرئيس المنتخب «بايدن» من إعادة العلاقة بين دول الخليج رسميًا؛ وهو ما يعني أن واشنطن كانت قادرة على تحويل دفة الأمور لما تراه، وهو ما أشار إليه كل من «يي، وكراولي»، بأنه «اختبار للدبلوماسية الأمريكية لأكثر من ثلاث سنوات.«

وعلى نطاق واسع تم الاعتراف بالجهود الدبلوماسية الأمريكية لحل الخلاف من قبل الغرب؛ باعتباره حافزًا رئيسيًا لهذا الاتفاق قبل أن يترك ترامب منصبه. وأوضح «غاردنر» أنه كانت هناك «تحركات عاجلة بشكل متزايد من البيت الأبيض مع اقتراب رئاسة ترامب من نهايتها»، وأضافت شبكة «بي بي سي» أن «إدارة ترامب كثفت الضغط على جميع الأطراف لإنهاء المواجهة، كما تم التأكيد على الدور الذي لعبه مستشاره، جاريد كوشنر». وأشار «ألترمان»، إلى أنه «في الأسابيع الأخيرة، وضع كوشنر الأمر نُصب عينيه كأولوية قصوى في أيامه الأخيرة في منصبه»، وأكد «ديفيد جي روز» من صحيفة «التليجراف»، أنه من المرجح أن يقدم كوشنر الصفقة في صفحة إنجازات السياسة الخارجية التي حققتها إدارة ترامب قبل أن يغادر والد زوجته منصبه.

وبالتالي، يمكن الجزم أن الاتفاق هو «مثال نادر» على حالة التقارب غير المعهودة بين أهداف السياسة الخارجية لكل من «بايدن» و«ترامب» على حد سواء، وهو الأمر الذي أكده كل من «بي، وكرولي»، بشأن القرار السعودي بفتح الأجواء والحدود البرية والبحرية مع قطر، مشيرين إلى أن «اتفاق التصالح يكمن في تقارب نادر بين اهتمامات الرئيس ترامب، الذي تحث إدارته حلفاءها على وقف الخلاف والتوحد كجبهة واحدة ضد إيران، وبين اهتمامات إدارة الرئيس المنتخب بايدن التي لا ترغب وراثة أزمة منطقة تعتبر الأكثر استراتيجية في العالم أجمع.«

علاوة على ذلك، أشار المحللون أيضًا إلى أن الاتفاق جاء لإعادة تأكيد دور الولايات المتحدة كوسيط في حل صراعات الشرق الأوسط. وبالنسبة إلى «مارك كاتز»، من «المجلس الأطلسي»، فإن «رعاية واشنطن للمصالحة بين مختلف دول الشرق الأوسط تقوض ادعاء موسكو أن روسيا هي الوسيط الأفضل للشرق الأوسط من الولايات المتحدة»، وبالتالي هذا الأمر يخدم هدفًا استراتيجيا مهمًا يتجاوز مسألة تعزيز المقاومة ضد إيران في الأهمية .

ومع ذلك، لم ينس المحللون الغربيون دور الكويت كوسيط طوال الأزمة. وأشار «فرانك جاردنر»، مراسل «بي بي سي»، إلى أن «مقاطعة قطر استغرقت شهورًا من الجهود الدبلوماسية المضنية من الكويت»، وقال «ريتشارد ليبارون»، من «المجلس الأطلسي»، «سأشكر الكويتيين على العمل الجاد المتمثل في التحدث إلى كافة الأطراف.«

ولعل الجانب الآخر من الاتفاق الذي نوقش بين مختلف المعلقين والمحللين، هو كيف سيسمح الآن مجلس التعاون الخليجي بتركيز غالبية جهوده على مواجهة تدخلات إيران. وفي حين يمكن القول أن واشنطن هي المستفيد الأكبر من إنهاء مقاطعة معظم دول المجلس لقطر؛ فإن طهران ستكون الخاسر الأكبر. وبالفعل، أوضح «سينا أزودى»، من «المجلس الأطلسى»، أنه «بالنظر إلى أن إيران دعمت قطر بعد المقاطعة وحاولت الاستفادة من الخلاف بين الدول

العربية في المنطقة»، فإن هذا التقارب سيكون بمثابة أنباء سيئة لها. كما لاحظ «جوزي بيلايو»، من «الواشنطن بوست»، أنه إذا كانت «خطوة إنهاء المقاطعة تأتي في الاتجاه الصحيح، إلا أنها أيضا جاءت كأخبار سيئة لكل من إيران وتركيا نظرًا إلى طموحاتهما الإقليمية .«

على العموم، رحب المحللون الغربيون بالاتفاق الموقع بين دول مجلس التعاون الخليجي وقطر، والذي يسمح بتشكيل صفحة جديدة في المنطقة قبل تولي إدارة بايدن المنصب. ومع ذلك، فإنهم يتوخون الحذر، حيث يعتقد البعض منهم أن الاتفاق مجرد خطوة أولى ضمن مجموعة من الإجراءات الضرورية لاستعادة الوحدة بين دول المجلس، كما كانت قبل ٥ يونيو ٢٠١٧.

٢٠٢١/١/١٥

قرار عزل الرئيس «ترامب».. والإمتحان التاريخي للديمقراطية الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

صوت مجلس النواب الأمريكي لصالح قرار بعزل الرئيس ترامب إثر اتهامه بالتحريض على التمرد، فبعد عدة أيام من واقعة اقتحام مبنى الكابيتول الأمريكي أو مقر الكونجرس، خلص المعلقون السياسيون والخبراء الغربيون على نطاق واسع إلى أن اندلاع أعمال العنف والشغب من قبل المتظاهرين اليمينيين المؤيدين لدونالد ترامب في واشنطن؛ كان نتيجة حتمية لأربع سنوات من الاضطرابات السياسية والتحريض خلال فترة الرئيس الخامس والأربعين، والتي أثارت انقسامات شديدة داخل الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين كانت عنصرًا شائعًا في فترة الإدارة الأمريكية الحالية، خاصة في عام ٢٠٢٠؛ إلا أن انتقالها إلى القاعات المركزية للديمقراطية يعد تصعيدًا غير مسبوق، حيث تجاوز المتظاهرون المؤيدون للرئيس المنتهية ولايته –الذين حفزهم خطاب ناري آخر له– قوات الأمن في مبنى «الكابيتول»، واندفعوا إلى داخل المبنى نفسه، وهو ما يمثل تدنيا في مستوى الخطاب السياسي، ويعكس الحالة المدمرة للديمقراطية التي وصلت إليها أمريكا.

ونتيجة لذلك، أُلقي باللوم بشكل كبير على «ترامب»، الذي كثيرًا ما حرض أنصاره على الضغط على مشرعي واشنطن، الذين «سرقوا» فوزه في الانتخابات، بحسب زعمه. وقبل اندلاع الاشتباكات تعهد مرة أخرى علنًا «بعدم التنازل أبدًا للديمقراطيين الراديكاليين»، فيما أصبح بداية لأعمال العنف في ذلك اليوم.

وترك عنف المتظاهرين، المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء، يختبئون خوفا من مثيري الشغب في مكاتب وممرات المبنى، حيث تم تسجيل خمس حالات وفاة حتى الآن، بما في ذلك حالة واحدة لامرأة أصيبت برصاصة قاتلة أثناء محاولتها اختراق حاجز مؤقت. ومحددًا أهميته التاريخية، كتب «مايكل هيرش»، في مجلة «فورين بوليسي»، أنه «أول هجوم مباشر على الكابيتول منذ حرب ١٨١٢.«

وبالنظر إلى الطبيعة المروعة للأحداث، انتشرت مزاعم محاولة الانقلاب من جانب أنصار ترامب. وكتب «بول موسغريف»، في «فورين بوليسي»، أن «الولايات المتحدة تشهد محاولة انقلابية، وهي محاولة قوية للاستيلاء على السلطة ضد الإطار القانوني». وبالمثل وصفها «جيفري جولدبيرج» من مجلة «ذا أتلانتيك»، بأنها «يوم الانتفاضة.«

وخلال الأحداث، حثّ الرئيس المنتخب «جو بايدن»، «ترامب»، على «الوفاء بيمينه والدفاع عن الدستور والمطالبة بإنهاء الحصار». وفي المقابل، قدم الأخير ردًّا هزيلا على شكل مقطع فيديو مسجل مسبقًا، حثّ فيه مؤيديه على أن «يعودوا إلى منازلهم»، مؤكدا مرة أخرى على فوزه «الساحق» في الانتخابات التي «سرقت» منه، وهو الأمر الذي اعتبرته «دانا ميلبانك»، في صحيفة «واشنطن بوست»، «خيانة، حيث شجع ترامب مؤيديه على العصيان، ومهاجمة مبنى الكابيتول على أمل الضغط على المشرعين لإلغاء نتائج الانتخابات، وتجاهل إرادة الشعب، وتنصيبه رئيسًا لولاية أخرى.«

ووفقا للعديد من المحللين، يمثل الهجوم على «مجلس الشيوخ» في حد ذاته انقلابا على الإرث الديمقراطي للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنه لم يكن لديه أي فرصة واقعية في قلب نتيجة الانتخابات، إلا أنه جعل مكانة التماسك الديمقراطي موضع تساؤل. وأوضح «هيرش»، أن «العديد من الأمريكيين لم يكن ليدركوا، حتى يوم الهجوم، مدى ضعف صياغة الدستور، باعتماده على نزاهة الشخص في مكتب الرئاسة». وأضاف «موسغريف»، أن «الأمريكيين معرضون لخطر فقدان الحكومة الدستورية بدرجة لا مثيل لها حتى خلال فترة الحرب الأهلية»، مشبّها الأحداث بمحاولة الانقلاب المسلح في أغسطس ١٩٩١ للإطاحة بميخائيل جورباتشوف من السلطة في الاتحاد السوفيتي.

وعلى المستوى الدولي، أشار «روبي جرامر»، في مجلة «فورين بوليسي»، إلى أن «حلفاء الولايات المتحدة الذين تطلعوا إلى الديمقراطية الأمريكية وجدوا أنفسهم فجأة يُصدرون بيانات مخصصة عادةً للاضطرابات في أكثر دول العالم هشاشةً من الناحية السياسية». وفي الواقع، شعر العديد من القادة الرئيسيين في العالم بالصدمة وخيبة الأمل إزاء الأحداث. وعلق الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، «جوزيب بوريل»، قائلاً: «تبدو

الديمقراطية الأمريكية تحت الحصار»، وأدان رئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسون» ما اسماه «السلوك المشين لأنصار ترامب»، وصرح وزير الخارجية الألماني، «هايكو ماس»، بأن «أعداء الديمقراطية» سوف «يحتفلون بصور اليوم التي لا يمكن استيعاب وقوعها في واشنطن .«

ومن ناحية أخرى، استغلت الحكومات الاستبدادية –التي تعرضت لضغوط أمريكية سابقة– الفرصة لتوجيه التهم بالنفاق إلى واشنطن. ووصف الرئيس الفنزويلي، «نيكولاس مادورو»، المتظاهرين المؤيدين لترامب بـ«الفاشيين»، كما وصفت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، «الفوضى في قاعات الكونجرس بأنها انقلاب دعائي لإدارة الرئيس الصيني، شي جين بينغ»؛ خاصة مع تشبيه بكين للعنف في واشنطن بما وقع من اضطرابات في هونج كونج.

ووفقا للعديد من المحللين، فإن هذه الأحداث تمثل مزيدًا من استمرار الأزمة داخل الديمقراطية الغربية. ورفضت «إيما آشفورد»، من «المجلس الأطلسي»، أن تصبح الولايات المتحدة ديمقراطية ضعيفة غير قادرة على منع العنف وسفك الدماء، وإفساد انتقال السلطة من رئيس إلى آخر. «وبالنسبة إليها، فإن لهذا أيضًا تداعيات على سياستها الخارجية، حيث تواجه مشكلات أكبر مثل تعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، ومنافسة الطموح الصيني.«

وفي إطار هذا الواقع، ظهرت دعوات لإقالة ترامب من منصبه، أو تفعيل التعديل الخامس والعشرين من الدستور، والذي من شأنه نقل السلطات الرئاسية إلى نائب الرئيس. وأوضح «يوني أبيلباوم»، من «المجلس الأطلسي»، أن الأحداث كانت «ثمنا باهظا لتخلي الكونجرس عن مسؤولياته الدستورية، والفوضى والعنف الذي يحدث عندما يرفض محاسبة الرئيس على حنث قسمه وانتهاك مسؤولياته». ودعم ذلك رئيسة مجلس النواب «نانسي بيلوسي»، قائلة: «عمله مُثير للفتنة»، وأيضا زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ، «تشاك شومر»، بقوله: «لا ينبغي لهذا الرئيس أن يبقى في منصبه بعد اليوم». فيما دعت الأوساط الأكاديمية إلى إزاحة ترامب عن منصبه، ونادى «كوري بريتشنايدر»، من «جامعة براون»، باستبعاد ترامب من أي منصب سياسي، أو توليه أي منصب في المستقبل، وكتب في صحيفة «الغارديان»، أنه «إذا سُمح له بتولي المنصب مرة أخرى، فإن ما رأيناه قد يكون مجرد بروفة لجهود أوسع لتدمير الديمقراطية وسيادة القانون.«

وتأكيدا لمثل هذه المشاعر؛ ظهرت تداعيات مماثلة من الجانب المحافظ من الطيف السياسي الأمريكي. وكتب «رود دريهر»، في مجلة «ذي أمريكان كونسرفاتيف»، المحافظة أن «هجوم الغوغاء على الكونجرس كان وصمة عار وطنية كاملة، وأن أي أمريكي يقف وراء ترامب بعد هذا ليس وطنيًا». مضيفا أنه «بمجرد أن يصبح الكونجرس آمنًا مرة

أخرى، يجب الإسراع في إجراءات عزله وإدانته، وإذا لزم الأمر اصطحابه من البيت الأبيض مكبل اليدين». ووصف «مايكل دوجيرتي»، من مجلة «ذا ناشيونال ريفيو»، المشهد المقزز في واشنطن بـسقطة ترامب، بينما وصفته صحيفة «وول ستريت جورنال»، بأنه «هجوم على العملية الدستورية لنقل السلطة بعد الانتخابات.«

ومع ذلك، فإن احتمال اتخاذ إجراء سياسي ضد «ترامب» في الفترة المتبقية له تبدو ضئيلة. وأشار «بيتر بيكر» في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن «احتمال تقليص فترة ولايته في أيامه الأخيرة يبدو بعيد المنال، وستواجه مساءلته بتحديات لوجستية وسياسية خاصة، ومن غير المرجح أن يتم تحقيقها في الوقت القصير المتبقي له في السلطة.«

ومع ذلك، فإن معاناة «ترامب» الرئيسية، تبرز في افتقاده الدعم داخل حكومته وحزبه السياسي. وأدان نائب الرئيس، «بنس»، «أعمال العنف والتخريب غير المسبوقة»، ووبخ زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، «ميتش ماكونيل»، ترامب وأنصاره، قائلاً: إنهم «حاولوا تعطيل ديمقراطيتنا، وأخفقوا». وشبه الرئيس الجمهوري السابق، «جورج دبليو بوش»، «أمريكا ترامب بـ«جمهورية الموز»، حيث تُلغى نتائج الانتخابات بالقوة، وهو ما يمكن أن يلحق ضررا جسيما بأمتنا وسمعتنا.

وبشكل غير رسمي، تخلى عنه العديد من مسؤولي البيت الأبيض، مثل نائبة السكرتير الصحفي، «سارا ماثيوز»، وكبيرة موظفي مكتب السيدة الأولى «ميلانيا»، «ستيفاني جريشام»، والسكرتيرة الاجتماعية للبيت الأبيض، «ريكي نيسيتا»، كما أعلن كبير موظفي البيت الأبيض السابق والمبعوث الخاص الحالي إلى أيرلندا، «ميك مولفاني»، استقالته من منصبه قائلاً: «لقد استقلت لأنه الشيء الوحيد الذي يمكنني فعله رسميًا للتعبير عن رفضي لما حدث». فيما استقالت أيضا وزيرة النقل، «إيلين تشاو»، ووزيرة التعليم، «بيتسي ديفوس»، والمدعي العام ووزير العدل السابق «وليام بار»؛ الذي انتقد الرئيس؛ بسبب «خيانته منصبه وتنظيمه لما يسمى باحتجاجات الغوغاء لإلغاء نتيجة الانتخابات.«

وبالمثل، اعترض قادة عسكريون سابقون على ما فعله ترامب. وكتب «جون ألين»، الجنرال المتقاعد في البحرية الأمريكية، في مجلة «فورين بوليسي»، أن «ترامب يجب أن يرحل، ويجب على نائبه إنقاذ ديمقراطية البلاد من خلال حث مجلس الوزراء على اللجوء لتطبيق التعديل الخامس والعشرين من الدستور»، مضيفا، أن ذلك «يجنبنا وقوع أي كارثة أخرى وشيكة». كما تبنى الجنرال «جون كيلي»، الرئيس السابق لموظفي البيت الأبيض، هذا المطلب أيضا، متهمًا رئيسه السابق بـ«تسميم عقول الناس بالأكاذيب والاحتيال». وفي السياق ذاته، كتبت «ماجي

هابرمان»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن إدارة ترامب «غرقت في أزمة أعمق في اليوم التالي للهجوم، حيث استقال المزيد من المسؤولين احتجاجًا على الأحداث، وانفصل عنه الجمهوريون البارزون، وهدد زعماء الكونجرس الديمقراطيون بمقاضاته وعزله بسبب تشجيعه الغوغاء على الشغب .«

وعلى الرغم من أن «ترامب»، تحدث مؤخرا عن التعهد بـ«انتقال سلس ومنظم للسلطة»، وأنه «غاضب من العنف وانعدام القانون والفوضى»؛ إلا أن هذا الادعاء فشل في إقناع الكثيرين بمصداقيته، نظرًا إلى احتضان خطابه السابق للهجة العدوانية والعنف. وعليه، علقت «هابرمان» على الخطاب، بأنه «بيان متأخر على مضض بعد يوم من الفوضى»، في حين وصفه كل من «فيليب روكر»، و«آشلي باركر»، و«جوش داوسي»، في صحيفة «واشنطن بوست»، بأنه «ليس تنازلاً بقدر ما هو اعتراف على مضض بأن رئاسته ستنتهي.«

وعلى الرغم من الانتقادات التي طالت ترامب على نطاق واسع، فقد حافظ البعض على دعمهم له. وأوضح «جيريمي بيترز»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه حتى بعد هذه الأحداث فإن «العديد من حلفائه الأكثر صوتًا وظهورًا في الكونجرس، بالإضافة إلى بعض وسائل الإعلام والسياسيين المحافظين لا تزال غير قادرة على لومه». كما أشار «جيريمي بار» في صحيفة «واشنطن بوست»، إلى أنه كان هناك «امتناع مشترك» للادعاء بأن المتظاهرين المؤيدين لترامب «تم اختراقهم» من قبل محرضين خارجيين، وهو أمر لاحظ «بار»، أنه «لم يتم تقديم دليل يؤكده». وعلى سبيل المثال، حافظ كل من «شون هانيتي»، و«تاكر كارلسون»، في قناة «فوكس نيوز»، على صورة المتظاهرين من خلال وصفهم بـ«الأمريكيين الأصليين»، وأنهم كانوا محبطين بشدة، وأن غالبيتهم مسالمون. غير أن هذه الأعذار، فشلت في إقناع الكثيرين باعتبارها حججًا موثوقة ومبررات حقيقية للاحتجاج.

على العموم، فشل الهجوم على مبنى الكابيتول، وحالة العبث اللانهائية بالديمقراطية الأمريكية من قبل أكثر المؤيدين المتحمسين لترامب في تحقيق أهدافهم الانتخابية، وبدلاً من ذلك أظهر نقاط الضعف الصارخة في النظام السياسي الأمريكي. ومع مقتل خمسة أشخاص بسبب هذه الأحداث، تم طرد مثيري الشغب من قبل قوات الأمن قبل اكتمال عملية الموافقة الرسمية على اعتماد فوز بايدن في الانتخابات. بل على العكس، ساعدت هذه الأحداث، الديمقراطيين على الفوز بـ«مقاعد الشيوخ» في ولاية جورجيا، وبالتالي منحوا، بايدن أغلبية داخل الكونجرس قد تساعده في تمرير مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية، إلى جانب مبادرات السياسة الخارجية المتنازع عليها .

ومع ذلك، يبقى أن هذه الأحداث تشير إلى مجموعة من التحديات السياسية، التي تواجهها واشنطن داخل مؤسساتها الديمقراطية في الوقت الحاضر.

٢٠٢١/١/١٨

تداعيات عزل «ترامب» على الحياة السياسية في أمريكا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

للمرة الأولى في التاريخ الأمريكي يصدّق الكونجرس على عزل رئيس مرتين، مثلما فعل مع الرئيس المنتهية ولايته، دونالد ترامب، والتي كان آخرها يوم ١٣ يناير٢٠٢١، كنتيجة طبيعية لاندلاع أعمال العنف الصادمة في مبنى الكابيتول، والتي كان هو سببا مباشرا فيها. وعلى الرغم من لائحة الاتهام العلنية له، لا تزال حالة عدم اليقين مستمرة بشأن ما ستسفر عنه نتيجة ذلك، حيث من المقرر أن يترك منصبه في ٢٠ يناير قبل أن يتم التصويت على إدانته بمجلس الشيوخ الأمريكي.

وعلى هذا النحو، فإن توقيت الإجراءات المستقبلية للمحاكمة يعد سبب الكثير من الاضطراب، كما أن الفائدة القانونية للتصويت على عزله –في حالة الموافقة عليه– تمثل محل خلاف أيضا؛ حيث لا يزال من غير المؤكد ما إذا كانت إدانته بارتكاب مخالفات ستضعه في مواجهة إجراءات قانونية بشأن إساءة استخدام السلطة، أو ما إذا كانت إدانته لمجرد حرمانه من الترشح لمنصب عام في المستقبل.

وفي خضم الجدل السياسي الحالي في واشنطن، من المهم التأكيد على أن «ترامب» قد عُزل بسبب مزاعم خطيرة للغاية، لا تتعلق بالفساد أو إعاقة العدالة، بل «بالتحريض على العصيان، من خلال تأجيج العنف، وحث أنصاره على اتخاذ إجراءات مباشرة ضد السياسيين الذين اعتمدوا نتيجة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠.«

ووفقا للعديد من المحللين، فإن قرار العزل الثاني قد ترك وصمة عار تاريخية أخرى على إرث الرئيس المتضرر بالفعل. وكتب «نيكولاس فاندوس» في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن «التصويت ترك وصمة أخرى لا تُمحى على رئاسة ترامب قبل أسبوع واحد فقط من الموعد المقرر لترك منصبه». في حين أكد «روبي جرامر»، و«كايلي جريفين»، و«جاك ديتش»، في مجلة «فورين بوليسي»، أنه «حتى لو لم يُعزل من منصبه على الفور، فإن التصويت في حد ذاته يمثل سقطة أخرى في تاريخه خلال أسابيعه الأخيرة في البيت الأبيض.«

وفي واقع الأمر، لم يكن التصويت في مجلس النواب بحد ذاته حدثًا ملحوظا إلى حد ما، ولم يشهد موجة كبيرة من تنديدات الجمهوريين لترامب، حيث انضم عشرة أعضاء جمهوريين فقط إلى جميع الديمقراطيين بالمجلس في التصويت لصالح محاكمة عزل ثانية. وبلغت الحصيلة النهائية للأصوات ٢٣٢ لصالح العزل و١٩٧ ضده. وفي هذا الصدد، قالت «ليز تشيني»، إحدى أبرز النواب الجمهوريين الذين انقلبوا على ترامب، إن «رئيس الولايات المتحدة هو الذي وجّه الدعوة إلى هذا الحشد –في إشارة إلى اقتحام أنصاره مبنى الكابيتول– وهو الذي جمعه، وهو الذي أشعل فتيل الهجوم»، مضيفة: «لم يسبق أن حدثت خيانة أكبر من قبل رئيس للولايات المتحدة لمنصبه وليمينه الدستورية.«

ومع ذلك، وبالنظر إلى ضراوة العنف ومدى تحريض ترامب مؤيديه على العمل ضد كل من نتيجة الانتخابات والسياسيين الأمريكيين بداخل المبنى؛ وفي الوقت ذاته عدم تأييد مزيد من الجمهوريين لاتخاذ إجراءات حازمة ضده؛ فإن كل ذلك يمكن أن يبرز مدى تراجع معايير الديمقراطية الليبرالية في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة.

وكما كان متوقعا قبل تصويت مجلس النواب على عزله، فإن النزاع حول إدانته من عدمه سيُحسم في نهاية المطاف بمجلس الشيوخ الذي يقوده الجمهوريون. وفي عام ٢٠٢٠، أوقف مجلس الشيوخ المحاولة الأولى لعزله، حيث اختار جميع الأعضاء الجمهوريين به دعم ترامب.

وكما أوضح «ديفيد جراهام»، في مجلة «ذا أتلانتيك»، فإن «الإجراء الحقيقي سيكون في مجلس الشيوخ، وعلى الرغم من أن إدانته قد تستغرق وقتًا طويلًا، فإن الجمهوريين أصبح تصويتهم موضع شك عما كانوا عليه في أول محاكمة لعزله في أوائل عام ٢٠٢٠. وفي الواقع، سيكون العامل المُحدد لمصيره هو ما إذا كان الجمهوريون سيستمرون في دعمه بأغلبية ساحقة أم لا.«

وفي إطار هذا الوقع، فإن الشيء الوحيد الذي يمكن الجزم به، هو أن هذه المعضلة أدت مرة أخرى إلى انقسام الحزب الجمهوري. وسلط «غرامر، وجريفين، وديتش»، الضوء أيضًا على كيف أن «الأصوات الجديدة التي تدعم المساءلة قد أظهرت انقسامات عميقة في الحزب الجمهوري والتي كانت تتزايد خلف الكواليس منذ تقلد ترامب منصبه». وعلى الرغم من مواصلة العديد من أعضاء الشيوخ الجمهوريين دعمه بحماس، فإنه تم الترحيب بالتخلص منه داخل قيادة الحزب.

وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، «ميتش ماكونيل»، خلص إلى وجود مخالفات للرئيس تستوجب عزله، وأن هذا التحرك سيجعل من السهل تطهير الحزب منه». وكما أشار «أنتوني زورشر»، من شبكة الـ«بي بي سي»، فإنه «يتم رسم خطوط الإطاحة به داخل الحزب، بدءا بالخطوط المبدئية.«

ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإنه حتى إذا تم الحصول على ١٧ صوتًا جمهوريًا ضروريًا في مجلس الشيوخ للإدانة، فهناك أيضًا ارتباك حول ما إذا كانت النتيجة ستكون مُلزمة قانونًا، حيث لم تتم محاولة عزل رئيس سابق خارج المنصب من قبل؛ وبالتالي لم يتم اختبار الإلزامية القانونية من قبل، ما يعني أنها حالة يكتنفها عدم الوضوح في دستور الولايات المتحدة. وكتب «فاندوس»، إنه «إذا أسفرت محاكمة مجلس الشيوخ عن إدانة ترامب، فإنها ستمنعه من السعي للترشح لمنصب عام مرة أخرى، وهو الأمر الذي وصفه بأنه «محير للديمقراطيين والعديد من الجمهوريين على حد سواء .«

ومع ذلك، فقد ادعى قاضي محكمة الاستئناف السابق، «جي مايكل لوتيج»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أنه لا يمكن مساءلته بمجرد ترك منصبه؛ لأن «الكونجرس حينها يفقد سلطته الدستورية لمواصلة إجراءات عزله، حتى لو وافق مجلس النواب بالفعل على سحب الثقة.«

وفي هذه الأثناء، من المؤكد أن إدارة ترامب تأمل في الإفلات من ذلك المأزق، وخاصة وسط ما يُشاع عن عدم استعدادها للدفاع عن نفسها سياسيا وقانونيا. وزعم «جراهام»، أن الرئيس «أعزل فعليًا؛ لأن مستشار البيت الأبيض، «ليس جاهزا للمساءلة وفريق الشؤون التشريعية له ليس على اتصال بالمشرعين». وبالمثل، كتب «زورشر»، أن «ترامب على المحك، نظرا إلى أنه تم إسكاته من على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك حسابه المحبوب على تويتر»، وأنه «حتى لو لم يُمنع من الترشح لمنصب بسبب إدانته في مجلس الشيوخ، فإن سلطته ونفوذه داخل الحزب الجمهوري قد تضاءلا.«

أمر آخر تم التطرق إليه، وهو ما إذا كانت محاكمة طويلة لترامب في مجلس الشيوخ ستلحق أضرارا أكثر من نفعها بالنظام السياسي المتأزم بالفعل في أمريكا، بالنظر إلى أنه سيخرج من منصبه في ٢٠ يناير، سواء بالمغادرة أو الإقالة .

وفي الواقع، كانت هذه حجة العديد من الجمهوريين في مجلسي النواب والشيوخ، الذين صوتوا أو يخططون للتصويت ضد عزله. وحذر السيناتور الجمهوري عن فلوريدا، والمرشح الرئاسي السابق المنافس لترامب، «ماركو

روبيو»، من أن المحاكمة ستكون «مثل سكب البنزين على النار، حيث يستغل ترامب حالة التخبط حوله وبالتالي يصور نفسه على أنه شهيد.«

ومن نواحٍ عديدة، ستكون محاكمته أيضًا، بمثابة محاكمة للأفكار والمبادئ التي روجها بين مؤيديه. وبالنسبة إلى الديمقراطيين، ستسمح عملية عزل ومحاكمة الرئيس الحالي لهم باستهداف ما أسماه «زورشر» بـ«الترامبية ككل». وهنا، ربما سيكون الرد من قبل ترامب وداعميه بإثارة مزاعمهم –التي لا أساس لها– مرة أخرى بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية ومدى صحتها من عدمه». وعندما تُضاف هذه العملية إلى المؤامرات الخطيرة التي يصدقها مؤيدو نظرية المؤامرة «كيو آنون»، فستكون هناك معركة قانونية فوضوية حول مصيره، يمكن أن تكون حافزًا ينذر بمزيد من الأزمات المرتقبة.«

وفي إطار هذا الواقع، يمكن أن يكون أحد تطورات هذا السيناريو، هو أن يقرر «بايدن»، إصدار عفو عن ترامب بمجرد توليه الرئاسة في ظل إدراكه أنه سيكون من الخطأ اتهامه في كثير من القضايا. وفي الواقع، ستثير مثل هذه الخطوة بلا شك غضب المشرعين والناخبين الديمقراطيين على حد سواء؛ لكنها في الوقت ذاته، قد تثبت أيضًا أنها أسرع طريقة لاستعادة الوحدة السياسية الممزقة في الولايات المتحدة، وهو المفهوم الذي أكده «بايدن»، نفسه بشدة خلال حملته الرئاسية .

وبالفعل، كان المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي، «جيمس كومي»، أحد الشخصيات التي حثت «بايدن»، حتى الآن على «التفكير» في العفو عن الجرائم التي ارتكبها ترامب، موضحًا أن محاكمة سلفه لن تكون في «مصلحة الأمة بأكملها»، مضيفا، أنه «كجزء من تعافي البلاد من حالة التشرذم الراهنة هو نقلنا إلى مرحلة أخرى يمكننا فيها التركيز على الأشياء التي ستكون ذات أهمية خلال السنوات الأربع المقبلة .«

لكن على الجانب الآخر، يمكن القول بأن البلاد لا يمكنها الانتقال من حالة التمرد والعصيان من دون مساءلة حقيقية للمتورطين فيها والقضاء على أوجه نفوذ ترامب الخبيثة في السلطة. وهنا نجد، أن المدعي العام الأمريكي في عهد «جورج دبليو بوش» الابن، «ألبرتو غونزاليس»، قد أكد أن «الفكرة القائلة إن منح العفو سيؤدي إلى توحيد البلاد، لن يحدث إذا كان مؤيدو الرئيس ترامب لا يزالون يعتقدون أن الانتخابات مسروقة حتى بعد احتمالية صدور العفو، ومن هنا، لست متأكدا من مدى جدوى قرار العفو.«

علاوة على ذلك، فإن محاكمته يمكن أن تؤدي إلى عرقلة الكثير من الطموحات التشريعية للإدارة الديمقراطية الجديدة. وحذر كل من «جون غريف»، و«جوانا والترز»، في صحيفة «الجارديان»، من أن «احتمال مواجهة ترامب محاكمة مريرة تحت أروقة مجلس الشيوخ تهدد بوقوع مزيد من التأثيرات والتداعيات خلال الأيام الأولى لرئاسة بايدن»، كما أن إجراء محاكمة سريعة من شأنه أن يربك جهود بايدن بشأن مصادقة مجلس الشيوخ على اختياراته لرموز مجلس وزرائه المرتقب.«

وفي هذا الصدد، أضاف «زورشر»، أن بايدن، الذي سيتعين عليه معالجة استجابة الولايات المتحدة الفاشلة لجائحة كورونا على وجه السرعة، سيتعامل أيضًا مع أزمة سياسية قد تؤدي إلى مزيد من الانقسام في الأمة وتكون حافزًا لصدامات عنيفة؛ وبالتالي، سيصبح الالتزام بوعده بتوحيد الأمة الأمر الأكثر صعوبة بالنسبة إليه.«

وفي الأخير، هناك عامل آخر يجب مراعاته قبل إجراء محاكمة ترامب، وهو ما إذا كانت هناك خدع أخرى في جعبته لخلق مزيد من التصدع في الحياة السياسية، وتأمين منصبه تحت أي ظرف من الظروف. ولعل هذا هو الأمر الذي جعل واشنطن في حالة تأهب قصوى قبل ٢٠ يناير الجاري، حيث أصبحت أشبه بقاعدة عسكرية أكثر من كونها مقرا لإدارة الحياة السياسية المدنية في البلاد .

ونظرًا إلى وجود مؤشرات بارزة تدلل على مدى ارتفاع احتمالات حدوث المزيد من العنف السياسي، فإن هناك الآن عددا أكبر من القوات أكثر من تلك المتمركزة في العراق وأفغانستان مجتمعين، فيما سيتم تسليح العديد منهم يوم ٢٠ يناير ٢٠٢١. ولعل مثل هذا الواقع هو ما يعد تذكيرا مؤلما بحالة عدم الاستقرار السياسية الحالية في واشنطن.

٢٠٢١/١/٢٢

رغم انتخاب بايدن.. تحديات كبيرة تواجه العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ بداية حملته الرئاسية، جعل الرئيس الجديد للولايات المتحدة «جو بايدن» عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥ ركيزة أساسية في تطلعات سياسته الخارجية، لكن في الأسابيع الأخيرة، واجه هذا النهج، المعاكس لسياسات دونالد ترامب، تحديات متجددة، في ظل تصاعد المواجهة بين واشنطن وحلفائها وطهران. وتعد محاولات إيران الأخيرة لزيادة تخصيب اليورانيوم مرة أخرى، بما يتجاوز المستويات المتفق عليها في

الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، واحدة من أبرز العقبات الدبلوماسية التي يواجهها بايدن بعد توليه منصبه يوم ٢٠ يناير ٢٠٢١.

وتسعى حكومات المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، فضلاً عن باقي دول الاتحاد الأوروبي، إلى انتقاد إيران؛ بسبب أفعالها المخالفة للاتفاق، كما تطالب هذه الحكومات الولايات المتحدة بتأكيد نواياها في العودة إلى الاتفاق، ومع ذلك فإن فرصة إعادة تبنّي الصفقة بشكلها لعام ٢٠١٥ تختفي بسرعة.

وليس هناك الكثير مما يمكن لتلك الدول فعله لمواجهتها، فقد أوضح لوفداي موريس وإيرين كننجهام، من صحيفة واشنطن بوست، أن «الحلفاء الأوروبيين لواشنطن يأملون أن تتخذ إدارة بايدن خطوات سريعة بهذا الخصوص، على الرغم من أنها ترى فرصة العودة ضعيفة». وعلّق أوميد نوريبور، عضو لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني، قائلاً: «الوقت ينفد لدينا، وكل يوم لا تُجرى فيه محادثات، ولا توجد فيه عمليات تفتيش، ستعمل فيه أجهزة الطرد المركزي بشكل أسرع». وأعرب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل جروسي، عن قلقه أيضًا من أنه لم تتبق سوى أسابيع قليلة فقط لاستعادة الاتفاق النووي قبل أن تصل الانتهاكات الإيرانية إلى نقطة اللا عودة.

وقد أثار تطوير طهران لمعدن اليورانيوم انتقادات قوية؛ ففي ١٦ يناير ٢٠٢١، أصدرت بريطانيا وفرنسا وألمانيا بيانًا مشتركًا قالت فيه إن «إنتاج معدن اليورانيوم له تداعيات عسكرية خطيرة، وأنه يجب على طهران العودة إلى الامتثال لالتزامات خطة العمل المشتركة دون تأخير إذا كانت جادة في الحفاظ على الاتفاق». وأضاف البيان أن «إيران ليس لديها استخدامات مدنية موثوق بها لمعدن اليورانيوم». بعد ذلك حاولت طهران ادعاء «سوء فهمه» فيما يتعلق بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن هذه المسألة، لكن هذه الأعذار لن تفعل شيئًا يُذكر لاستعادة الثقة بين الموقِّعين على الاتفاق. وكان البرلمان الإيراني قد أقرّ سابقًا اتخاذ إجراءات لزيادة تخصيب اليورانيوم بشكل أكبر إذا لم يتم رفع العقوبات المفروضة على طهران في فبراير ٢٠٢١، بعد اغتيال العالم النووي محسن فخري زاده.

إن أكبر مشكلة بالنسبة إلى الأوروبيين في هذا السيناريو هي أنهم يمتلكون طرقًا دبلوماسية محدودة لإحداث التغيير. وعندما تُقدِم إيران على مثل هذه المخالفات والانتهاكات فإن الإدانات ذات الصياغة الغامضة تثبت أنها غير كافية لردع طهران عن سياستها المتمثلة في تصعيد التوترات، على أمل اكتساب المزيد من قدرات المساومة في وقت لاحق. على سبيل المثال، في ١١ يناير صرح جوزيب بوريل رئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بأن الاتحاد «يأسف بشدة للخطوات المقلقة التي اتخذتها إيران على مدار العامين الماضيين»، وأن تصعيدها في إنتاج اليورانيوم

يُعد «مسألة تثير قلقًا عميقًا». ولم تكن سياسات إيران قادرة في التأثير على إدارة ترامب لتخفيف بعض العقوبات، لذلك ترى الحكومات الأوروبية أن إجراءات بايدن المبكرة ستكون لحظة فاصلة للاتفاق النووي، وبالتالي، فإن جزءًا مهمًّا من معادلة الأوروبيين لمستقبل الاتفاق النووي هو ما إذا كانت إدارة بايدن ستفي بتعهداتها المتكررة للانضمام إليه. لطالما كان بايدن مدافعًا عن عودة الولايات المتحدة إلى الصفقة، لكن هذا الوعد كان دائمًا يعتمد على وفاء إيران بالتزاماتها. وفي مقال لشبكة (سي إن إن) في سبتمبر ٢٠٢٠، حدد بايدن سياسته تجاه إيران لطمأنتها، فقد كتب بايدن أنه «سيجعل العالم منتبها ومطلعا على برنامج إيران النووي، وسيوقِف مساعي إيران نحو امتلاك سلاح نووي.«

وقد تجلى استعداد بايدن، لإدارة إعادة الانخراط الدبلوماسي مع إيران، من خلال تعيين كبار المسؤولين الذين شاركوا في تشكيل الصفقة في عهد أوباما. ومن بين هؤلاء وزير الخارجية الجديد أنتوني بلينكين ورئيس وكالة الاستخبارات المركزية المرتقب ويليام بيرنز، بالإضافة إلى ذلك، عيّن ويندي شارمان نائبةً لوزير الخارجية الأمريكية، وكانت شيرمان المفاوض الرئيسي لجهود إدارة أوباما للتوصل إلى اتفاق نووي مع النظام الإيراني. وعلى الرغم من هذه التعيينات فإن الصعوبات الدبلوماسية الحالية التي سيواجهها بايدن لم تغب عن المعلقين الغربيين. وجادل جوليان لي من وكالة (بلومبيرج) بأن «أبسط طريق للعودة سيكون أن يتراجع كلا الجانبين عن خطواتهما السابقة» والعودة إلى الصفقة «كما كان الحال قبل أربع سنوات، ولكن إذا وضعت الولايات المتحدة بدلاً من ذلك تخفيف العقوبات مشروطًا بإنهاء إيران دعم حزب الله وحماس والحوثيين في اليمن، فمن الصعب أن نرى كيف سيتغلب الطرفان على خلافاتهما». لهذا السبب دعا مايكل آيزنشتات وكريستين ماكفان من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى بايدن إلى التصرف بحزم مع إيران؛ لأن «الانطباعات الأولى مهمة، واستجابة الرئيس الجديد للاختبارات المبكرة ستحدد النهج الذي ستمضي قُدمًا عليه علاقات الولايات المتحدة مع الحلفاء والخصوم على حد سواء.«

ومع ذلك، فإن التشكك الأوروبي في انخراط الولايات المتحدة في لعبة طويلة مع إيران يجب مواجهته أيضًا، حيث لا تزال حكومات المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا مستاءة للغاية من الطرق التي انسحبت بها إدارة ترامب من الاتفاقية في ٢٠١٨، وقد أوضح براين أوتول، من المجلس الأطلسي، أن إدارة بايدن ستواجه صعوبة في إعادة بناء الجسور التي أحرقها الرئيس ترامب وإدارته.

علاوة على ذلك، يظل من غير الواضح بالنسبة للدول الأوروبية ما هو موقف الولايات المتحدة بالضبط حيال المفاوضات المستقبلية، وما استراتيجية إيران حيالها أيضًا. وهنا تشير الكاتبتان «لوفداي موريس» و«إيرين كننغهام»، من صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، إلى أنه «من غير الواضح مدى استجابة القيادة الإيرانية لإعادة التفاوض مع القوى العالمية بعد انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي»، وقد جادل سايمون هندرسون، زميل معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بأن «طهران ستستمر في المناورة لتأمين التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع إدارة بايدن، باستخدام مزيج من أساليب الخداع والتصعيد على الأرجح خلال الأسابيع المقبلة لإبراز قوتها في إدارة دفة المفاوضات مع بايدن». وهناك عامل آخر ربما سيؤدي إلى تقويض عملية إعادة إبرام الاتفاق النووي، وهو ما سيتطلب أيضًا مشاركة روسيا والصين، وخاصة أن البلدين أظهرا لإدارة بايدن القليل من المودة، وسيسعيان لمواجهتها ومعارضتها دوليًّا. وبالتالي، وكما يقول برايان أوتول، من المجلس الأطلسي، «من المستحيل أن يقنع فريق بايدن الصين وروسيا بدفع إيران بنفس القوة التي كانتا عليها قبل إبرام الاتفاق النووي.«

وبطبيعة الحال، فإن تصرفات إيران نفسها تشكل أيضًا عائقًا رئيسيًّا أمام التوصل إلى أي اتفاق مستقبلي. فعلى وجه الخصوص، باتت سياسة حافة الهاوية في الدبلوماسية التي يمارسها النظام الإيراني إجراء غير ضروري في أعين الموقِّعين الأوروبيين على الاتفاق.

ويشير سايمون هندرسون إلى أنه بالنسبة إلى إيران، تشكل أفعالها الأخيرة «لعبة دبلوماسية خطرة» ربما تستدعي «دعوة للتدخل الدولي» و«شن عمل عسكري» ضدها. كما أضاف إيلي جيرانمايه، الخبير في الشؤون الإيرانية في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أن «هناك مخاوف من أن إيران تمارس أساليب من الخداع والتلاعب»، وأنه «إذا تم تقييد مسألة دخول المراقبين الدوليين للتفتيش، فسيكون ذلك أمرًا مقلقًا للغاية.«

وهناك مخاوف لدى الدول الأوروبية بشأن مدى ملاءمة خريطة الجدول الزمني لاستعادة الاتفاق النووي أو إعادة التفاوض بشأنه، وخاصة أن إيران نفسها من المقرر أن تُجري انتخابات رئاسية في يونيو ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يتم الاستغناء عن الرموز المعتدلة في الحكومة ليحل محلهم آخرون من القيادات المتشددة، والذين هم أقل احتمالا للنظر في العودة مجددًا إلى شروط اتفاق ٢٠١٥، حتى لو عادت إدارة بايدن إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى. وفي الواقع، أشار جوليان لي، من وكالة أنباء «بلومبرج»، إلى أن الرئيس الإيراني الجديد، على الأرجح سيكون عضوًا في قيادة

الحرس الثوري الإيراني(IRGC) ، وبالتالي «سيكون أقل استعدادًا لإبرام اتفاق يحد من دور إيران في المنطقة، أو أسلحتها التقليدية، ومن المرجح أن يجعل عملية المفاوضات أكثر صعوبة.«

وعلى الجانب الآخر، يبين نيسان رافاتي، كبير المحللين للشؤون الإيرانية في مجموعة الأزمات الدولية أن «التغيير في الإدارة الإيرانية القادمة لا ينهي بالضرورة العملية الدبلوماسية؛ لأن عملية صنع القرار النووي في إيران في نهاية المطاف ليست في يد السلطة التنفيذية فقط»، ولكن مع ذلك، لا تزال الدول الأوروبية حريصة على «الحصول على أكبر قدر ممكن من التقارب والتفاعل مثلما كان الأمر مع نفس الرموز الإيرانية التي تعاملت معها في الماضي.«

إن حالة الانتظار الطويلة من قِبَل الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة لترقب وجود إدارة أكثر ودية في واشنطن لإعادة تأكيد عضوية الولايات المتحدة في الاتفاق النووي يمكن أن تذهب سدى، وهو الشعور الذي يشاركه الكثيرون من الدول الغربية، بالإضافة إلى المشرعين الأمريكيين في الكونجرس الأمريكي والحزب الديمقراطي على حد سواء. وعلى الرغم من أن بايدن وفريقه لشؤون السياسة الخارجية لديهم تاريخ في تبنّي أسلوب الدبلوماسية في التعامل مع النظام الإيراني، فضلاً عن الالتزام باستعادة هذا النهج مع وصوله إلى السلطة، إلا أن بعض الأحداث الخارجة عن سيطرته قد تنتهي بإرغامه على اعتماد أمور لا يرغب في تنفيذها. ومن الجدير بالذكر أن رفض إيران التصرف وفقًا للاتفاق النووي، الذي لا يزال جزء منه اسميًّا، سيكون أكبر صداع للديمقراطيين بعد وصولهم إلى السلطة، وكذلك لحلفائهم الأوروبيين. وفي نهاية المطاف، لا يزال مسار الأحداث المستقبلية مجهولاً مثلما كان منذ أشهر حتى تاريخه.

٢٠٢١/١/٢٣

مؤشرات تعافى سوق النفط العالمية خلال جائحة كورونا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أحدث تفشي جائحة فيروس كورونا في مارس٢٠٢٠ صدمة هائلة على مستوى صناعة الطاقة العالمية، ما أدى إلى انخفاض حاد وسريع في الطلب على واردات النفط الخام والغاز الطبيعي وأشكال أخرى من الطاقة، وهو ما أثر بشكل كبير على الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم، وخاصة البلدان والمناطق التي تعتمد على صادرات النفط في اقتصادها مثل منطقة الخليج.

وفي أواخر أبريل ٢٠٢٠، بلغ الانكماش الاقتصادي أدنى مستوياته، إذ انخفضت قيمة النفط الأمريكي، «خام غرب تكساس الوسيط»، بأكثر من ٣٠٠٪ ليصل إلى ٤٠ دولارًا تحت الصفر لبرميل النفط. ولمواجهة عدم اليقين المستمر في صناعة الطاقة، اتُخذت إجراءات جذرية من خلال اتفاقية (أوبك+)، حيث وافقت الدول الأعضاء على خفض إنتاجها من النفط الخام لتخفيف الضغط على السوق العالمية. ونتيجة لهذا، انتعشت أسعار النفط العالمية بشكل ملحوظ لتقترب بشكل كبير من الأسعار الطبيعية، وهو الأمر الذي وصفه «مايلز ماكورميك» في صحيفة «فاينانشال تايمز» بـ«الانتعاش المذهل لخام غرب تكساس الوسيط.«

وعلى الرغم من أن أسعار النفط ظلت في مطلع عام ٢٠٢١ أقل مما كانت عليه قبل بداية الجائحة، فإنها تمثل انتعاشة قوية، نظرًا إلى استمرار الطلب على نحو أقل مما كان متوقعًا في أشهر الشتاء. وبشكل خاص، شهد الأسبوع الأول من يناير ٢٠٢١ فترة ملحوظة لتعافي الأسعار، وارتفع سعر الخام الأمريكي فوق مستوى ٥٠ دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ بداية الجائحة، كما ارتفع خام «برنت» إلى أعلى من ٥٣ دولارًا. وفي الثامن من يناير، ارتفع خام برنت مرة أخرى إلى ما يزيد على ٥٥ دولارًا، للمرة الأولى منذ فبراير ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، أوضح «أندريس جويرا لوز»، من وكالة «بلومبرج»، أنه «نتيجة آمال الحصول على لقاحات فيروس كورونا وما قد يسببه من انتعاش للاقتصاد العالمي بعد الأشهر الماضية الصعبة ارتفع خام برنت». كما توقع المحللون في شركة «ستاندرد تشارترد» أيضًا أن يصل متوسط أسعار خام غرب تكساس الوسيط إلى ٤٩ دولارًا للبرميل في عام ٢٠٢١.«

وعلى المدى القصير، قد يكون سبب زيادة الأسعار في أوائل عام ٢٠٢١ الفترة الحادة من الطقس البارد في شمال شرق آسيا. وعلق «جو والاس»، من صحيفة «وول ستريت جورنال»، بأن «المُصدّرين يعملون بكامل طاقتهم لشحن فائض الغاز في أمريكا إلى آسيا والاستفادة من الأسعار المرتفعة بشكل ملحوظ في المنطقة». وفي الخليج، كانت هناك علامات واعدة على تعافي إنتاج النفط، إذ رفعت كل من العراق والإمارات والكويت أسعار صادراتها النفطية المستقبلية إلى آسيا. ومن المقرر أن يستفيد العراق أيضا من زيادة قدرها مليارا دولار في مبيعاته النفطية، في ظل قيام شركة صينية بشراء الصادرات المستقبلية مُقدمًا. وبالنظر إلى أن بغداد هي ثاني أكبر مصدر للنفط الخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، بما يمثل أكثر من ٩٠٪ من ميزانيتها؛ فإن أي زيادة في المبيعات ستؤدي إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية عليها .

وبشكل عام، يرجع السبب الرئيسي وراء التعافي الأخير في أسعار النفط الخام إلى القرار الذي اتخذته السعودية بخفض إنتاجها في المستقبل القريب من أجل دعم الأسعار، وخاصة وسط ظهور مخاوف جديدة بسبب موجة متجددة من عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر في الاقتصادات الكبرى بدول أوروبا الغربية. وأوضحت صحيفة «الجارديان»، أن «كوفيد١٩ ليس المسؤول بشكل مباشر عن ضربات السوق التي لحقت بأكبر الدول المنتجة للنفط في العالم». وشرح «ماكورميك» أن زيادة الأسعار في أمريكا جاءت «مدفوعة بوعد الرياض بخفض كبير للإنتاج، وخاصة مع ما يواجهه الوقود الصخري من صعوبات». وبالنسبة إليه، تسبب التعهد بخفض الإنتاج بمقدار مليون برميل أخرى يوميًا خلال فبراير ومارس في دفع سعر الخام الأمريكي إلى ما يزيد على٥٠ دولارًا.

وبالموافقة على هذا التقييم، أشار «بجورنار تونهاوجين»، رئيس أسواق النفط في «ريستاد إنريجي»، إلى أن الاتفاق المفاجئ، الذي أبرمته الرياض وأوبك لخفض مخرجات الإنتاج، خلق حالة من التفاؤل بالنسبة لتعافي أسعار النفط». وبالفعل، كان هذا الإعلان وحده مسؤولاً عن ارتفاع سعر بيع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة ٥,٢٪ وخام برنت بنسبة ٤,٩٪. وصرح «بيل أوجرادي»، من شركة «كونفلوانس»، الأمريكية، بأن «قرار السعودية كان صفقة كبيرة. ومن الواضح أن الحفاظ على سعر النفط كان أمرًا بالغ الأهمية لهم، بحيث سمحوا للآخرين بالاستفادة من أجل تحقيق ذلك». إضافة إلى ذلك، أوضح «كريستيان مالك»، من مجموعة «جي بي مورغان»، أن «التخفيض الصغير الآن ليس مشكلة كبيرة»، وهو بمثابة «ألم بسيط لجني مكاسب هائلة لاحقًا.«

وعلى الرغم من ذلك، قوبلت الزيادات الأخيرة في الأسعار بتفاؤل حذر من المحللين والخبراء، وظل الكثيرون منهم يدركون جيدًا أن هناك تحديات ستبقى قبل أن تستعيد صناعة الطاقة العالمية حالة ما قبل الجائحة. ولاحظت صحيفة «الجارديان» أنه في حين أن «الاقتصادات الغربية الكبرى قد تعود إلى إجراءات الإغلاق لعام ٢٠٢٠، فإن سوق النفط العالمي يرتفع إلى مستويات عالية لم تشهدها منذ ما قبل فرض قيود جائحة كورونا على أوروبا.«

علاوة على ذلك، يظل من المعلوم أن أسعار النفط لا تزال عرضة لتقلبات الأسعار الرئيسية. وفي الواقع، تراجعت هذه الأسعار بشكل مؤقت في منتصف ديسمبر مع اكتشاف سلالات جديدة من فيروس كورونا، جراء انخفاض قيمة كل من خام «برنت»، و«غرب تكساس الوسيط» بأكثر من ٢,٥٪ في يوم واحد». وفي ذلك الوقت، صرح «نوربرت روكر»،

من بنك «جوليوس باير»، السويسري، بأن «السلالات الجديدة للفيروس والقيود الجديدة على السفر زادت من حدة القلق مرة أخرى، فيما لا تزال العودة إلى الوضع الطبيعي أمرا غير متوقع في الوقت الراهن». وبالمثل، علق «سكوت شيفيلد» من شركة «بايونير ناتشورال ريسورسز»،ب أنه «في حين من الجيد أن يكون السعر أعلى من ٥٠ دولارًا للبرميل، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن تعود الحفارات إلى العمل». وأوضح «يوجين فاينبرج»، محلل سوق النفط لدى «كومرتس بنك»، أن «القلق المتجدد بشأن الأعداد الكبيرة من حالات الإصابة بكورونا، والمزيد من القيود على التنقل والحركة، وقوة الدولار الأمريكي، تولد المزيد من الضغوط على عمليات البيع للذهب الأسود.«

وعليه، كتب كل من «أنجلي رافال»، و«ديفيد شيبارد»، في صحيفة «الفاينانشيال تايمز»، أن «طرح اللقاحات على الصعيد العالمي أدى إلى زيادة المشاعر الإيجابية ودفع الأسعار إلى ما فوق ٥٠ دولارًا، لكن تزايد الإصابات في دول مثل المملكة المتحدة أدى إلى فرض قيود حكومية جديدة». بالإضافة إلى ذلك، حذرت «باربرا لامبرخت» من مصرف «كومرتس بنك»الألماني من أن «معدلات الإصابة لا تزال مرتفعة في البلدان الصناعية الغربية، ما يعني أنه سيتعين تمديد الإغلاق في العديد من الأماكن»، وأن «البداية المزدهرة خلال العام الجاري في أسواق النفط قد تتعثر مجددًا.«

وفي هذا الصدد، أوضح «سيباستيان كاستيلير»، من موقع «المونيتور»، أن «العودة إلى الحياة الطبيعية للسوق قد تستغرق حتى منتصف عام ٢٠٢١، حيث لا يزال هناك المزيد من الوقت لتطعيم الكثيرين، ولعل ما يشير إلى احتمالية حدوث ذلك هو ظهور المزيد من السلالات الجديدة الأكثر عدوى لفيروس كورونا». وفي ضوء ذلك، توقعت «وكالة الطاقة الدولية» أن يرتفع الطلب على الخام العام المقبل بنحو ٦ ملايين برميل يوميا إلى ٩٦,٩ مليون برميل يوميا، وهو الرقم الذي يظل دون مستويات ما قبل الجائحة، وبالتحديد في ٢٠١٩ والبالغة نحو ١٠٠ مليون برميل يوميا.

وفي الوقت الحاضر، برزت قضية أخرى قد تكون مرتبطة بالتداعيات الناتجة عن التوترات المتزايدة بين واشنطن وطهران في الأيام الأخيرة من رئاسة دونالد ترامب، وبالأخص في مضيق هرمز. ولعل أحد الأمثلة على هذه التوترات ما حدث من احتجاز السلطات الإيرانية لناقلة ترفع علم كوريا الجنوبية بدعوى تلويثها للبيئة في منطقة الخليج. وعلى الرغم من أن طهران بررت اعتراضها بأن الناقلة كانت تنتهك قوانين البيئة البحرية فإن هذه الخطوة لا تزال

تثير إدانة دولية، لأسباب ليس أقلها أن إيران سبق أن حثت كوريا الجنوبية على الإفراج عن ٧ مليارات دولار من الأصول الإيرانية المجمدة لديها .

من جانبهم، أشار كل من «فيريتي راتكليف»، و«جوليان لي»، و«خافيير بلاس»، من وكالة «بلومبرج»، إلى أن «هذه الاحتجازات باتت تكتيكا دائما لدى لطهران؛ إذ استهدفت الكثير من السفن التجارية التي تعبر عبر مضيق هرمز عدة مرات منذ أوائل عام ٢٠١٩ وسط تصاعد التوترات مع الولايات المتحدة وحلفائها.«

على العموم، تعكس مسألة تعافي أسعار النفط من أدنى مستوياتها التاريخية في أبريل ٢٠٢٠ إلى سعر يتجاوز ٥٠ دولارًا للبرميل في يناير ٢٠٢١، مدى قوة قطاع الطاقة العالمي حتى في ظل أكثر الظروف الاقتصادية المتدهورة، وهو الأمر الذي كان للمملكة العربية السعودية دور في السماح بحدوثه، من خلال تقليص إنتاجها من النفط الخام طواعية فترة من الوقت لدعم السوق العالمي .

وعلى الرغم من استمرار التوقعات الإيجابية في أسواق النفط العالمية لا تزال هناك حالة من عدم اليقين لسيناريوهات مستقبل الاقتصاد العالمي حتى نهاية العامين الحالي والمقبل بسبب استمرار الحاجة إلى تطعيم ملايين الأشخاص، وكذلك منع انتشار سلالات أو طفرات جديدة لفيروس كورونا.

٢٠٢١/١/٢٦

لماذا يسارع «بايدن» إلى إلغاء أبرز قرارات «ترامب»؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لم يهدر «جو بايدن»، منذ توليه منصب رئيس الولايات المتحدة الكثير من الوقت قبل أن يقوم بإصدار العديد من الأوامر التنفيذية الرئيسية كمؤشر على المسار السياسي المنشود للإدارة الجديدة، وتغيير العديد من السياسات المثيرة للجدل للإدارة السابقة، والتي كان من ضمنها إعادة الانضمام إلى الاتفاقيات والمؤسسات الدولية التي تم الانسحاب منها، علاوة على العديد من القرارات التي تناهض مشروع ترامب الشعبوي. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات كانت متوقعة فإن عدد الأوامر التنفيذية التي أصدرها في اليوم الأول فقط فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية تعد مؤشرا واضحا على أنه سيكون هناك نهج مناقض تماما لما قام به سلفه.

ويعد توقيع ١٧ أمرًا وإعلانا تنفيذيًا من قبل «بايدن» في نفس يوم تنصيبه يفوق بكثير عدد الإجراءات المماثلة من قبل أي رئيس حديث آخر. وعلى سبيل المقارنة، أصدر «ترامب» ثمانية أوامر تنفيذية، و«باراك أوباما» تسعة أوامر في أول أسبوعين من رئاستهما، في حين أصدر «جورج دبليو بوش» أمرين فقط خلال أول أسبوعين من رئاسته.

وبعيدًا عن تصوير الرئيس الأمريكي بأنه يتبنى «إصلاحا جذريًا». تشير هذه الإحصائيات إلى إظهار رغبة الإدارة الجديدة في الدفع نحو التغيير الشامل عن سابقاتها ومعالجة الأزمات المحلية المُلحة. وإدراكًا لذلك، كتب «ميشيل شير»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن بايدن «شن هجومًا واسع النطاق على إرث ترامب بمجرد توليه منصبه، حيث يتحرك على نحو عاجل لم يقم به أي رئيس حديث آخر».

وعلى الصعيد المحلي، اتخذ إجراءات فورية ضد جائحة كورونا، وأعاد مجموعة الأمن الصحي العالمي والدفاع البيولوجي التي حلّها ترامب سابقًا، وأصدر أيضًا تفويضًا وطنيًا بشأن ارتداء أقنعة الوجه في المباني التابعة للحكومة الفيدرالية، كما سيتم التوقيع على عشرة أوامر تنفيذية أخرى تخص التعامل مع الجائحة في المستقبل، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل الدول للتصدي للجائحة، وكذلك إطلاق برنامج تطعيم شامل، فيما أقر تدابير لبرنامج الهجرة المؤجل للقادمين في مرحلة الطفولة، والذي يحمي الأطفال من الترحيل.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وقع أمرًا تنفيذيًا لإلغاء «حظر دخول مواطني عدد من الدول ذات الغالبية المسلمة إلى أمريكا، والذي فرضه ترامب على دول مثل نيجيريا، والسودان، وإريتريا. وتشير الوثيقة التي وقعها إلى أن هذا التصرف «عرّض للخطر شبكتنا العالمية من التحالفات والشراكات»، كما أنه يعد «آفة أخلاقية أضعفت قوة نموذجنا في جميع أنحاء العالم»، فضلا عن وقف بناء الجدار الفاصل بين حدود أمريكا والمكسيك، والذي وصفه بأنه «ليس حلاً سياسيًا جادًا ويستهلك الكثير من المال».

يضاف إلى أهمية ذلك، إلغاؤه مغادرة منظمة الصحة العالمية. وكشف وزير الخارجية الأمريكي الجديد «أنتوني بلينكين» أن الولايات المتحدة ستشارك الآن في الجهد الدولي لتوزيع اللقاحات عبر منصة كوفاكس. وفي هذ الصدد، قال «جيه ستيفن موريسون»، مدير مركز سياسة الصحة العالمية في «مركز

الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إن «هناك مشاعر مختلطة، ففي الوقت الذي سترحب منظمة الصحة العالمية بخطوة إدارة بايدن إلا أنه ستبقى هناك حاجة لتسوية العديد من الخلافات».

وعلى هذا النحو، أمر أيضا بإعادة الانضمام إلى اتفاقية «باريس للمناخ» بعد فترة ثلاثين يومًا. وفي هذا الصدد قال «أوليفر ميلمان» في صحيفة «الجارديان»، إن «العودة إلى اتفاق باريس ينهي فترة أصبحت فيها الولايات المتحدة شبه منبوذة على المسرح الدولي مع رفض ترامب معالجة الكارثة الناشئة عن ارتفاع درجات الحرارة العالمية». وبالفعل، كان من بين القادة الدوليين الذين رحبوا بهذا القرار الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» الذي علق قائلا: «في ظل وجودنا معًا، سنكون أقوى لمواجهة تحديات عصرنا، وأقوياء لبناء مستقبلنا، وأقوى لحماية كوكبنا، أهلا بكم مجددا في اتفاق باريس».

وجاءت إجراءات «بايدن» التنفيذية، عقب حفل التنصيب الذي كان مختلفًا تمامًا عما كان متوقعًا في ظل الظروف العادية. وبدا مركز التسوق الوطني في واشنطن –الذي كان ممتلئًا عادةً بآلاف المؤيدين– فارغًا، وامتلأت العاصمة الأمريكية نفسها بالجنود وسط مخاوف متزايدة من اشتباكات أكثر عنفًا مع المتظاهرين المؤيدين لترامب.

وعلى الرغم من ذلك، لم يعكر صفو حفل التنصيب مثل هذه الأحداث. وبدلاً من ذلك، كان الرئيس الأمريكي الجديد قادرًا على تقديم رسالة قوية عن «أهمية الوحدة الأمريكية، وبقاء الديمقراطية خلال فترة الفتنة والمحنة». وكتب «ديفيد سانجر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «في النهاية انتصر حفل التنصيب على الانتفاضة، وكان أول خطاب رئاسي له «دعوة لاستعادة الخلاف الطبيعي للديمقراطية، مع التذكير بأنه ليست السياسة هي أن تكون نارا مستعرة تأتي على الأخضر واليابس».

ودعما لهذه الخطوات، سعى الرئيس الجديد أيضًا إلى نقل ما اسماه «ويليام جالستون»، من معهد «بروكينجز»: بـ«استحضار الحقيقة كأساس للوحدة»، حيث أشار في خطابه إلى تصرفات ترامب في الحكومة بالقول: «هناك حقيقة وهناك أكاذيب؛ أكاذيب تُقال من أجل السلطة ومن أجل الربح». لكن بدا الأمر في مجمله شأنًا سياسيًا تم فيه وقف إرث ترامب لصالح السعي وراء الانفصال التام عن أخطاء الحقبة الماضية. وعلق «جيمس ليندسي» من «مجلس العلاقات الخارجية»، على أن بايدن «قاوم بحكمة

إغراء البدء في إدراج مسودات مشاريع القوانين، والمبادرات السياسية، والأوامر التنفيذية التي ستتبعها إدارته في خطاب تنصيبه، وبدلاً من ذلك أصر على أن التحدي الأكبر هو استعادة سحر ديمقراطيتنا».

ومع ذلك، أشار «شير» في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن تصرفات بايدن مرة واحدة في المكتب البيضاوي لا تتوافق تمامًا مع رسالة الوحدة هذه، حيث إن «قراراته الأولى في منصبه لم تكن تهدف إلى التسوية والتعاون مع خصومه، ولكن بدلاً من ذلك أقدم على إلغاء الكثير وبسرعة مما اتخذه ترامب من قرارات تنفيذية».

وفي لمحة أخرى مختلفة عن الفترة السابقة، يمكن الجزم بأن البيت الأبيض في عهد بايدن يمثل بالفعل تناقضًا صارخًا عن سلفه من حيث كل من اللهجة الخطابية والسلوكيات العدائية، حيث لن توجد أي من إشارات الفوضى والارتباك التي سادت في عهد ترامب. وأوضح «بايدن»، لموظفي إداراته أن «أي شخص يتبين أنه لا يحترم زملاءه وشركاءه في العمل يمكن طرده فورًا»، وذلك في محاولة منه لاستعادة عنصري «التواضع والثقة» للحكومة الأمريكية. فضلا عن ذلك، فقد تحسنت علاقة الإدارة الجديدة مع وسائل الإعلام الأمريكية بشكل ملحوظ مقارنة بسابقتها، حيث لا تحمل السكرتيرة الصحفية الجديدة للبيت الأبيض والمتحدثة باسمه «جين ساكي»، أي ملامح تشابه في اللهجة أو المواجهة مع أسلافها الجمهوريين. وفي الواقع، امتدحتها قناة «فوكس نيوز» الإخبارية واصفةً إياها بـ«نسمة من الهواء النقي»، و«هادئة بشكل منعش».

وعلى النقيض من نجاح يوم تنصيب بايدن وكافة التدابير الأمنية المتعلقة به؛ فقد انسحب «ترامب» من البيت الأبيض ولا يصاحبه سوى القليل من المؤيدين نسبيًا، رافضا حضور حفل التنصيب، وبدلاً من ذلك، حاول تنظيم حفل وداع رئاسي صاخب، لكن انتهى هذا الحدث بالفشل ليكون مجرد آخر مشهد هزلي له في فترة رئاسته المنتهية، حيث تجاهل كبار القادة الجمهوريين دعواته، مثلما فعل نائبه، «مايك بنس»، وبدلاً من ذلك، فضلوا حضور حفل تنصيب بايدن.

وردًا على ذلك، علق «بريان بينيت»، في مجلة «تايم» قائلاً: «حتى لو كان حفل الوداع على نطاق ضيق، فإن المشهد يعكس ولع ترامب بزخرف الاستبداد والتمسك بالسلطة»، بينما وصف «ديميتري

سيفاستوبولو»، في صحيفة «فايننشال تايمز»، حفل الوداع بأنه «نهاية مزعجة»، وأضافت صحيفة «الجارديان»، أنه «ظل ضئيلاً حتى آخر لحظة في رئاسته، مفضلاً الهروب والعودة إلى منتجعه في فلوريدا، بدلاً من مواجهة واقع هزيمته». وبالتالي خرج «ترامب» من المشهد السياسي في واشنطن كشخصية مأساوية يائسة، ولم يقدم سوى وعود غامضة بالعودة في وقت ما خلال الانتخابات الرئاسية المستقبلية لإثارة حفيظة الحشود الصغيرة المتجمعة لرؤية خروجه من البيت الأبيض.

وفي الواقع، لم يتبع «ترامب» أيا من التقاليد الراسخة في يوم تنصيب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه اختار إصدار عدد كبير من قرارات العفو الرئاسي قبيل مغادرته للبيت الأبيض؛ كان أبرزها لمستشاره السابق، «ستيف بانون»، المتهم بالاحتيال على متبرعين، ومستثمرين مؤيدين لترامب في حملة لجمع التبرعات عبر الإنترنت لبناء جدار على الحدود مع المكسيك. وإجمالاً، أصدر «٧٤» عفوًا رئاسيًا في نهاية رئاسته، بما في ذلك صديق شخصي لـ«جاريد كوشنر»، وعمدة ديترويت السابق، «كوامي كيلباتريك»، المتهم بتهم فساد ورشوة، فضلاً عن العفو عن العديد من مغني الراب الأمريكيين البارزين على خلفية تهم تتعلق بحيازتهم أسلحة بشكل غير قانوني.

وفي هذا السياق، كتب كل من «إريك ليبتون»، و«كينيث فوغل»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «في حين استخدم الرؤساء الآخرون سلطات العفو الخاصة بهم على نطاق واسع، فقد كانوا يعتمدون في ذلك بشدة على عمليات المراجعة والمحاكمة السابقة لوزارة العدل الأمريكية والتي تجاهلها ترامب إلى حد كبير». ومع ذلك، فمن الملاحظ أنه لم يصدر أي عفو عن ترامب نفسه أو مرؤوسيه أو أفراد أسرته، ولم يتم إصدار أي عفو أيضًا عن العديد من المشاغبين الذين اقتحموا مبنى الكابيتول بعنف بناء على تحريضاته.

على العموم، على الرغم من أن تنصيب «بايدن»، سيهيمن على التركيز المباشر لوسائل الإعلام ومراكز الفكر نظرًا إلى أهميته التاريخية؛ فإنه لا ينبغي تجاهل دعوته إلى الوحدة والعمل الجماعي في خطابه الافتتاحي، وتوقيعه عشرات الأوامر التنفيذية الرئيسية؛ بهدف العدول عن بعض السياسات التي تحمل توقيع سلفه كإجراء رئاسي لإلغاء العديد من الأخطاء، وكمؤشر على المسار السياسي المنشود للإدارة الجديدة.

وبالتالي، عكس هذا اليوم إلى حد كبير تغييرًا سياسيًا أمريكيًا، وعودة إلى طبيعة وضع كان معتادًا قبل أربع سنوات بعد أن أنهى التدابير الانقسامية والعنصرية والجدالات اللا نهائية التي كان لا يمكن إيقافها.

٢٠٢١/١/٢٨

اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بايدن

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع انتهاء الرئاسة المضطربة لدونالد ترامب ووصول الإدارة الديمقراطية لجو بايدن لتأخذ مكانها في البيت الأبيض، من المقرر أن تشهد السياسة الخارجية الأمريكية تحولًا في الأولويات ووجهات النظر منها تغيير سياسة ترامب «أمريكا أولاً» لصالح سياسة أكثر مرونة تتمثل في إعادة تأكيد العلاقات مع الحلفاء وتجديد الأساليب الدبلوماسية لحل الأزمات الدولية. ومع ذلك، ستظل التحديات والمواقف المشتركة قائمة، وعلى الأخص فيما يتعلق بالمنافسة مع الصين وإدانة الهجمات الإلكترونية الروسية.

لفهم ودراسة مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية، استضاف المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، ومقره لندن، مناقشة، عبر الانترنت، يوم ١٩ يناير ٢٠٢١ ضمت محللين وأكاديميين وخبراء. وهم الدكتورة ليزلي فينجاموري، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، والدكتور بيتر تروبويتز من كلية لندن للاقتصاد، والدكتورة كيلي جرينهيل من جامعة هارفارد. ومعهم جوزيف ستيرنبرغ من صحيفة وول ستريت جورنال، وباتريك ستيل، رئيس تحرير مجلة بوليتيكو. أدار المناقشة الدكتور جوناثان مونتين، أستاذ مشارك في العلوم السياسية بكلية لندن الجامعية.

بدأ مونتين النقاش بسؤال المشاركين حول ما يجب توقعه بشأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في السنوات الأربع القادمة. أجابت على السؤال الدكتورة ليزلي فينجاموري. بعرض صورة للنقاش حول ما إذا كان ترامب من مظاهر التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية أم سببًا له؛ واستدلت بالقول بأن «الإجابة هي كلاهما»، حيث سيستمر الموقف الدولي للولايات المتحدة في التغيير حتى عندما يكون ترامب خارج المنصب. وأضافت: إنه «لا عودة إلى الوضع الدولي السابق»، وإن المشكلات المحلية «الخطيرة»

ستقيّد تطلعات بايدن بشأن السياسة الخارجية. لهذا السبب، ادعت فينجاموري أنه لن يكون هناك «إعادة ضبط فورية» لمواقف الولايات المتحدة على الصعيد الدولي مثلما يتوقع العديد من الخبراء والمعلقين.

وتابعت فينجاموري بالقول إن المعلقين قللوا من أهمية الاختلافات بين باراك أوباما وجو بايدن في سياساتهما وأجندتهما، مشيرة إلى أنهما «رئيسان مختلفان للغاية ولهما أولويات مختلفة». وتابعت: «إن فترة ترامب غير العادية، التي تعد «استثناء وليس القاعدة»، عملت على تقريب المقارنات بين أوباما وبايدن أكثر مما كانت ستصل إليه من خلال مقارنة مباشرة للسياسة والأفكار».

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المستقبلية للولايات المتحدة في ظل وجود بايدن، أوضحت فينجاموري أن «عودة التركيز على القيم»، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، يجب أن «يوضع ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وأن يتم دفعه نحو العودة إلى قمة جدول الأعمال»، كما كان الحال قبل أن يؤدي ترامب اليمين الدستورية في عام ٢٠١٧. وأضافت: إن الصين ستكون «منافسًا مهمًا للغاية» للولايات المتحدة على المستوى الجيوسياسي وعلى مستوى القيم، حيث أصبحت حكومة بكين تمثل نموذجًا منافسًا «قويًا» لنموذج واشنطن للديمقراطية والحرية.

ثم بدأ المتحدث الثاني وهو الدكتور «بيتر تروبويتز»، تعليقاته بالتأكيد على «الأوقات العصيبة التي تمر بها الولايات المتحدة»، لإظهار مدى «صعوبة التحديات السياسية» التي يواجهها بايدن خلال سنته الأولى في المنصب. وأشار أيضًا إلى أن الولايات المتحدة، وبقية دول العالم، «تعلّق الكثير من الآمال على كيفية أداء بايدن».

سلط تروبويتز بعد ذلك الضوء على مدى تركيز بايدن «الشديد» على ما أسماه «الجبهة الداخلية»، حيث تحتاج أمريكا إلى فترة طويلة للتعافي بعد سنوات ترامب الأربع من «التوتر». ولذلك، قال تروبويتز إنه ستكون هناك «قيود صارمة للغاية» على رأس المال السياسي المتاح لبايدن لمسائل السياسة الخارجية، وبالتالي، يجب أن يحدد وفريق السياسة الخارجية أولوياتهما.

ومع ذلك، سعى تروبويتز أيضًا إلى تحديد الخطوط العريضة لما يرى أنه سيكون المبادئ الثلاثة الرئيسية لسياسة بايدن الخارجية. وكان أولها «إعادة ترتيب أولويات حلفاء أمريكا التقليديين في أوروبا وآسيا» كطريقة واضحة لا لبس فيها «لإثبات أن واشنطن» تطوي صفحة عهد ترامب. ثانيًا، ادعى تروبويتز أن إدارة بايدن ستحاول صرف الانتباه عن سياسات «أمريكا ترامب» وبدلاً من ذلك تسليط الضوء الدولي على الحكومة الصينية. وأوضح أن ترامب «لعب دور قوة الصين» من خلال تنفير الحلفاء والعمل بمفرده ضد بكين، وأن نهجًا جديدًا بشأن التجارة وحقوق الإنسان في ظل الديمقراطيين سيصاحب «التخلي» عن أحادية ترامب.

وثالثًا، أضاف تروبويتز أنه من موقعه كرئيس للولايات المتحدة، سيعمل بايدن «بجهد أكبر بكثير من ترامب»، وحتى أوباما، على جعل السياسة الخارجية لبلاده تعمل في صالح الأمريكيين العاديين. ووصف هذه المعضلة على وجه الخصوص بأنها «التحدي الأكبر الذي يواجهه»، موضحًا أن إيمان الأمريكيين بالتعددية قد فقد في السنوات الأخيرة، وأنه سيتعين على بايدن استعادة ذلك من خلال التأكيد بأن السياسة الخارجية الأمريكية «تؤتي ثمارها» للمواطنين الأمريكيين العاديين. وكجزء من هذا، ستمثل البنية التحتية للاستثمار والتعليم «دفعة سياسية هائلة»، مما سيمكن الولايات المتحدة من التعافي اقتصاديًا من جائحة كورونا والحفاظ أيضًا على الوظائف الأمريكية في البلاد. وخلص تروبويتز إلى أنه إذا تم إجراؤها «بذكاء»، يُمكن لهذه العملية أيضًا أن تخفف إلى حد كبير من الضغوط السياسية المناهضة للعولمة والتي كانت حافزًا لانتخاب شعبوي مثل ترامب في عام ٢٠١٦.

وكانت المتحدثة الثالثة كيلي جرينهيل في البداية أيدت ما قاله سابقًا فينجاموري وتروبويتز، شجبت جرينهيل «الأداء السيئ لإدارة ترامب» في ملف السياسة الخارجية، وأضافت: إن التحديات التي ستواجه بايدن في هذا المجال «قد تكون أكبر مما تم تحديده سابقًا».

وفيما يتعلق بالسياسة، زعمت جرينهيل أن إدارة بايدن سترغب في «إنقاذ» الاتفاق النووي مع إيران، على الرغم من جهود إدارة ترامب في الأسابيع الأخيرة في منصبه، التصعيد مع طهران. ومن بين القضايا الأخرى التي سلطت جرينهيل الضوء عليها بشكل أكبر كان الهجوم الإلكتروني الأخير على حكومة الولايات المتحدة والذي يُعتقد أن وراءه روسيا. وقالت إن هذا قد يعيق خطط بايدن لتنفيذ اتفاقيات

جديدة للحد من التسلح مع الحكومة الروسية. وخلصت جرينهيل إلى أنه من المهم أيضًا أن ترسل إدارة بايدن «إشارات إلى العالم» بأن انتخابه لم يكن «مفاجئا» وأن رئيسًا شعبويا آخر في قالب ترامب (يشار إليه باسم «ترامب ٢») لن يكون أمرًا وارادا في انتخابات عام ٢٠٢٤.

وكان المتحدث قبل الأخير جوزيف ستيرنبرغ من صحيفة وول ستريت جورنال. وحرص في حديثه على التعامل مع مسألة كيفية صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد بايدن، بحجة أن امتلاك وسائل قوية لتطوير السياسة الخارجية والاستراتيجية الدولية واجهت صعوبات من إدارتي أوباما وترامب، نظرًا إلى أن النظام السياسي الأمريكي لديه طريقة فريدة إلى حد ما في ممارسة تأثير داخلي كبير للغاية فيما يخص الشؤون الخارجية. وأضاف أن ترامب في هذا الصدد كان أكثر تمثيلا للإجماع الموجود بالفعل في الولايات المتحدة بشأن مختلف قضايا السياسة الخارجية؛ مثل زيادة المعارضة للصين ورفض البقاء في الاتفاق النووي مع طهران.

ومع وضع هذا في الاعتبار، ادعى ستيرنبرغ أن التحدي الرئيسي لإدارة بايدن في السياسة الخارجية سيكون أنها لن ترغب في استهلاك رصيد سياسي مهم في محاولة لتغيير وجهة نظر الإجماع السياسي الأمريكي في قضايا السياسة الخارجية الرئيسية، مثل صفقة إيران النووية. ولهذا السبب، زعم ستيرنبرغ أنه على الرغم من أن لهجة الخطاب من البيت الأبيض ستتغير بشكل كبير في عهد بايدن، فإن جوهر عمل السياسة الخارجية للولايات المتحدة قد لا يطرأ عليه الكثير من التغيير. وبالتالي، هناك خطر على شعوب العالم من أن تُمنى بخيبة أمل من التقدم المحدود الذي سيحرزه بايدن في قضايا السياسة الخارجية.

وكان آخر المتحدثين من المحللين هو باتريك ستيل من مجلة بوليتيكو الأمريكية. وافتتح ستيل حديثه بملاحظة كيف فاز بايدن بالانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٠ من خلال تشكيل «تحالف» من الليبراليين لهزيمة مرشح آخر ينتمي إلى التيار المحافظ الأمريكي، مضيفًا أن «بايدن الذي ينتمي إلى تيار الوسط داخل الحزب الديمقراطي» استطاع إفساح المجال لإدارة ديمقراطية جديدة في البيت الأبيض. وأعرب عن المشاعر نفسها التي أبداها المتحدثون الآخرون؛ حيث أكد مجددًا أن فريق بايدن للسياسة الخارجية سيكون «ملتزمًا بشدة» باحترام مؤسسات الولايات المتحدة، فضلاً عن التزامه بالتمسك

بالتحالف عبر الأطلسي بين كل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وأن الإدارة الأمريكية الجديدة قادرة على «إصلاح» العلاقات المضطربة مع العديد من الحلفاء الرئيسيين لواشنطن.

علاوة على ذلك، أشاد ستيل بفريق السياسة الخارجية القادم لبايدن، مشيرًا إلى أنه من الصعب العثور على فريق «أكثر خبرة وحنكة» من الشخصيات البارزة التي تم تعيينها أمثال «أنتوني بلينكين» و«جيك سوليفان» و«ويليام بيرنز» و«جون كيري». وأضاف ستيل أن بايدن، على الرغم من تقدمه في العمر بالنسبة لتولي منصب الرئاسة، فإنه «مؤهل بشكل فريد» لأداء هذا الدور نظرًا إلى شخصيته وخبرته وحكمته السياسية، وأن احتمالات وجود مزيد من الإيجابية والفعالية للدور الأمريكي مع تولي بايدن مهام الرئاسة باتت «مرتفعة للغاية» وذلك على عكس ترامب. وهكذا خلص ستيل إلى أن جو بايدن لديه «فرصة جيدة» للنجاح وإثبات كفاءته كرئيس٤٦ للولايات المتحدة.

كان هناك سؤال من الجمهور يتعلق بمدى التهديد الذي يشكله ترامب على بايدن مع مغادرته منصبه. وفي هذا الصدد، علق ستيرنبرغ بأن «الكارثة الحقيقية» التي لحقت بترامب في الأسابيع الأخيرة «قضت عليه تمامًا كقوة سياسية»، نظرًا لأنه فقد مصداقيته عند زملائه وعند السياسيين وحظره من مواقع التواصل الاجتماعي التي كانت سلاحًا بيديه لنشر رسائله المثيرة للانقسام.

وأضاف تروبويتز: إن «القضية الأهم» تتعلق بكيفية محاولة الحزب الجمهوري «إعادة تشكيل مواقفه» بعد الإرث الذي خلفه ترامب. ورغم هذا الإرث، فقد حذر تروبويتز أيضًا من أن الرئيس السابق لديه قاعدة من المؤيدين «لا يستهان بها».

وقدم المعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتام هاوس» من خلال هذه الحلقة النقاشية نظرة تفصيلية لوجهات نظر المحللين الغربيين البارزين لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية والاستراتيجية التي ستتبعها إدارة بايدن في مسائل مثل التعاون الدولي ومواجهة الصين. ومع ذلك، أوضحت المناقشة كيف سيكون التركيز الأساسي لإدارة بايدن على القضايا المحلية التي تهيمن حاليًا على اهتمام واشنطن، مثل جائحة الفيروس التاجي والاقتصاد والعنصرية وعدم المساواة العرقية، وبالتالي سوف ينخفض الاهتمام بالشؤون الخارجية نسبيًا.

٢٠٢١/١/٢٩

قراءة في حصاد عهد بومبيو في وزارة الخارجية الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كانت الإدارة الجمهورية للرئيس الخامس والأربعين «دونالد ترامب» من أكثر الفترات إثارة للجدل في التاريخ الأمريكي، عزز من ذلك التحول المثير للقلق للأحداث في واشنطن مؤخرًا، بدافع من رفضه قبول هزيمته في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠، ولعل أحد العناصر الرئيسية التي لا شك فيها في هذا الإرث كان سياسات وزير الخارجية الأمريكي «مايك بومبيو» المثيرة للانقسام.

وبتوليه منصبه عام ٢٠١٨، بعد أن قاد لفترة وجيزة وكالة المخابرات المركزية، وقبلها كان عضوًا في الكونجرس عن ولاية كنساس، قام «بومبيو» على مدار السنوات التالية بتحويل نهجه بالفعل ليعكس نهج إدارة «ترامب». وعلى هذا النحو أصبحت الاتهامات والتهديدات الوسيلة الطبيعية التي يتفاعل بها رئيس الدبلوماسية الأمريكية مع العالم من الحلفاء والأعداء على حد سواء. ويظهر هذا الإرث المثير للاضطرابات، خاصة مع استمرار الشائعات بأنه سيحاول الترشح للرئاسة في عام ٢٠٢٤، على خلفية الدعم المسيحي الإنجيلي القوي الذي حصل عليه خلال السنوات الأربع الماضية.

وبالنظر إلى منصبه كأحد كبار المسؤولين والمستشارين الحكوميين للرئيس «ترامب»، فليس من المستغرب أن يلحقه العديد من الانتقادات الموجهة ضد رئيسه. ففي ديسمبر ٢٠٢٠، وصفه «بريت بروين»، من موقع «بيزنس إنسايدر»، بأنه «أكثر الوزراء خدمةً لذاته في تاريخ بلادنا». كما وصفت «تريسي ويلكنسون»، في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، بأنه «أكثر وزراء الحكومة اتباعًا لسياسات الرئيس ترامب».

وفي الواقع، فإن ميله إلى سرد إنجازات حكومته التي وافقت عليها بنفسها يعد مصدر سخرية. وأشار «جيفري لويس»، في مجلة «فورين بوليسي» إلى أنه في حسابه على تويتر في الأسابيع الأخيرة كان «في حالة اضطراب، حيث كان يروج للإنجازات التي حدثت في فترة ولايته للخارجية»، مضيفا أن «الإجراءات الملموسة التي يذكرها تعتبر إجراءات سلبية إلى حد كبير، كالانسحاب من الاتفاقيات الدولية، مثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ». وتأكيدًا لهذا

الرأي، انتقدت صحيفة «واشنطن بوست»، «انخراطه في حملة غير لائقة من الاستفزاز وهو في طريقه لترك منصبه، حيث يمكن أن يؤدي نهجه الذي يخدم مصالحه الشخصية إلى اتجاه البلاد نحو العنف».

ونظرًا إلى تمسكه بتنفيذ سياسات ترامب الخارجية، نال «بومبيو» الكثير من الانتقادات، حيث عارض بشدة بكين، وكان من بين أكثر المؤيدين لإسرائيل، بالإضافة إلى دعمه للتفاوض مع زعيم كوريا الشمالية «كيم جونج أون». وكما هو الحال مع الرئيس، يجب على بومبيو أيضا أن يتحمل جزءًا كبيرًا من المسؤولية عن تدهور جهود السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال السنوات الأربع الماضية.

وعليه، أوضح «إيشان ثارور»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أنه «ترك وراءه إرثًا من الأزمات والسياسات الآيديولوجية، وعددًا لا يحصى من حلفاء الولايات المتحدة الغاضبين والساخطين». وأضاف أيضًا أنه «يترك المنصب بعد أن أضعف الإدارة الأمريكية ووزارة الخارجية بشكل لا رجعة فيه، وأن الشيء الوحيد الذي عززه هو رغبته في البحث عن منصب أعلى». وبالمثل، خلص «ديفيد سانجر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن «حلفاء الولايات المتحدة الذين شعروا بالقلق لفترة طويلة من تهديداته يعتقدون أنه أحدث أكبر ضرر بعيد المدى منذ عقود بالدور التقليدي لأمريكا كنموذج للديمقراطية».

علاوة على ذلك، فإن جهوده لوضع العوائق أمام أهداف السياسة الخارجية المستقبلية لإدارة بايدن قد أكسبته الكثير من الانتقادات. وصرح «أنتوني كوردسمان» من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، بأن «هذه الإدارة ستخرج بكل تأكيد بدوي هائل». ولاحظ «ثارور»، أنه على الرغم من أن «الإدارة القادمة قد تكون قادرة على وقف بعض قرارات ترامب أو الرد على بعضها الآخر، إلا أن تصرفات الجمهوريين تزيد من المخاطر وتهيئ الوضع في الداخل لمعارك سياسية مريرة». وفي السياق ذاته، وصف وزير الخارجية البريطاني الأسبق، «ديفيد ميليباند»، تصرفات بومبيو الأخيرة بشأن كوبا واليمن بأنها «تخريب دبلوماسي محض».

بالإضافة إلى ذلك، اتصفت قيادة «بومبيو» بالعمل على إضعاف التماسك الداخلي لوزارة الخارجية خلال فترة ولايته. وأوضح «سانجر»، أنه «يغادر الوزارة وسط تعبير العديد من دبلوماسييها وموظفيها عن

غضبهم من سلوكه»، ولا سيما عندما فشل في الوقوف في وجه ترامب لمنع المتظاهرين من اقتحام مبنى الكابيتول.

من ناحية أخرى، فإنه في ظل قيادته للخارجية أصبحت الإدارة مسيسة بشكل مكثف، خاصة أن ترامب حاول بكل الوسائل تقوية نفوذه سياسيًا. وكجزء من ذلك، سهّل تعاملات المحامي الشخصي لترامب ومستشاره «رودي جولياني» مع أوكرانيا في محاولة لاكتشاف أسرار تتعلق بجو بايدن، وهو ما قال عنه «ستيفن سيستانوفيتش»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، إنه «سيكون دائمًا أكثر اللحظات المخزية لبومبيو». كما ظهر هذا الانقسام جليا داخل الوزارة عندما أرسل كبار مسؤوليها برقية إليه لحثه على الاستناد إلى التعديل الخامس والعشرين لدستور الولايات المتحدة وعزل ترامب من السلطة. وكما قال «روبي جرامر» في مجلة «فورين بوليسي»، فإن البرقية انتقدت وزير الخارجية أيضًا بشكل مباشر «لفشله في إصدار بيان يعترف فيه بشكل قاطع بأن الرئيس بايدن فاز في انتخابات عام ٢٠٢٠»، وأن ما يصل إلى ١٧٥ من كبار مسؤولي الوزارة قد وقعوا عليها».

وفي إطار هذا الواقع، وصف «جاكسون ديل» بومبيو في صحيفة «واشنطن بوست» في ديسمبر ٢٠٢٠ بأنه «أسوأ وزير خارجية في التاريخ، وأن توجيهه لسياسات ترامب أدى إلى أضرار دبلوماسية ستعاني منها الولايات المتحدة لعقود، ولا سيما في العلاقات مع أقرب حلفائها». إضافة إلى ذلك قال «لويس»: إن «جهوده السابقة والحالية للدفاع عن كل من إرث ترامب وإرثه هي عبارة عن فوضى متضخمة من المديح الذليل لترامب، والشعارات الواهية، واجتزاء الحقائق، وفي الوقت ذاته انعكاس عادل للرجل نفسه بكل سلبياته».

وربما يكون المؤشر النهائي لتراجع نفوذه كوزير للخارجية في الأسابيع الأخيرة هو إلغاء رحلته الدبلوماسية إلى أوروبا، لأن نظراءه الأوروبيين لا يريدون مقابلته، والذي كان مقررا أن يلتقي فيها الأمين العام لحلف الناتو، «ينس ستولتنبرج»، ووزيرة الخارجية البلجيكية «صوفي ويلمز»، التي صرحت بأن حكومتها تعول على إدارة بايدن لإعادة الوحدة والاستقرار. حيث ذكرت شبكة «سي إن إن» أن الإلغاء ارتبط برفض مسؤولي الحكومات الأوروبية لقاءه بسبب خرق مثيري الشغب لمبنى الكابيتول ودور ترامب في تأجيج العنف. وأشار «أوليفر أوكونيل» في صحيفة «الإندبندنت»، إلى أن هذا «الازدراء غير المسبوق

تمثل في النهاية في وصف وزير خارجية لوكسمبورج، «جان أسيلبورن»، ترامب بأنه مجرم ينبغي عزله من منصبه». و«أنه من غير المعقول لقاء وزير خارجيته»، واعتبر بروين أنه «أمر غير مسبوق ألاّ يرحب بوزير الخارجية الأمريكية في نهاية ولايته وهذا يظهر المدى الذي نبذ فيه نفسه».

وهناك عنصر آخر يقودنا لفهم مدى ضآلة رصيد إنجازات «بومبيو»، وقلة خبراته طوال توليه حقيبة الخارجية، ألا وهو الاتجاه لتعيين «أنتوني بلينكين»، الدبلوماسي المخضرم والمستشار المقرب من بايدن، لكونه يمتلك شخصية مختلفة تمامًا عن سلفه. وفي حين سيُذكر «بومبيو»، بأسلوب المواجهة الصارخ، فإن بديله المحتمل البالغ من العمر ٥٨ عامًا سيتبنى لهجة أكثر هدوءًا ويتمتع بخبرة سابقة بمهام دوره. وكتبت صحيفة «نيويورك تايمز»، بعد تعيين «بلينكين»: «من المتوقع أن تسهم خبرته الواسعة في السياسة الخارجية في تهدئة الدبلوماسيين الأمريكيين والقادة العالميين على حد سواء بعد ٤ سنوات من استراتيجيات إدارة ترامب المرتدة والمبالغة فى القومية».

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أوضحت صحيفة «واشنطن بوست» أنه «إذا تحرك بايدن ووزير خارجيته القادم بلينكين لعكس سياسات أسلافهما، فإن بومبيو، الذي لم يخف أبدًا طموحاته في الوصول لمقعد الرئاسة، سوف يندفع لاستغلال ذلك الأمر لتسجيل مكاسب سياسية لصالحه ولو على حساب المصالح الأمريكية». وهو الأمر الذي انتقدته صحيفة «واشنطن بوست» بشدة بقولها إن مثل «هذا التكتيك المستقبلي المرجح اعتماده باعتباره استراتيجية رخيصة وساخرة، تؤكد صحة الحكم الذي من المرجح أن يصدره التاريخ على بومبيو كأحد أسوأ وزراء الخارجية على الإطلاق».

على العموم، تثير مثل هذه الاستنتاجات بشأن تناقص نفوذ «بومبيو»، وإرثه الهزيل المزيد من التساؤلات حول ما هو قادم بالنسبة له في ظل عدم تجاهل الشائعات حول محاولته الترشح للرئاسة الأمريكية في عام ٢٠٢٤، وكتب «بريت بروين» من مجلة «بزنس إنسايدر»، أنه «استخدم بلا خجل دوره كوزير للخارجية، ليس فقط لتأكيد مدى أحقيته في إدارة تلك الحقيبة، ولكن لبناء حملة دعائية ستخدم مصالحه في المستقبل». ومع ذلك، ذكرت «تريسي ويلكينسون»، في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» أن «ترامب من خلال تمسكه بإمكانية ترشحه مجددًا، فإنه يقطع الطريق على البدائل الأخرى المحتملة»، مما يعني أن خطط بومبيو لخوض الانتخابات الرئاسية يمكن إجهاضها بالكامل حتى قبل تشكلها».

وأخيرا، يبقى أن نرى ما إذا كان المرؤوس المخلص لترامب سيُكافأ في المستقبل على دفاعاته عن رئيس منتهية ولايته، أم أنه بدلاً من ذلك سيتجاهله زملاؤه الجمهوريون كتذكير مؤسف برئاسة مدمرة ومؤسفة للغاية. ومع ذلك، فإن دوره المحتمل ليكون مقاولا دفاعيا أمريكيا رئيسيا أو قد يمارس دورا بارزا في أي من مراكز الأبحاث الرائدة ذات الميول المحافظة من شأنه أن يمثل وجهة مؤقتة محتملة لسياسي سيترك منصبه مثقلاً بمهام كبرى تتمثل في محاولة إعادة بناء سمعته وفصلها عن الإخفاقات العديدة لدونالد ترامب.

٢٠٢١/١/٣٠

آفاق التعاون بين أمريكا ودول الخليج في مكافحة الإرهاب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعد مكافحة الإرهاب واحدة من أهم عمليات الأمن القومي والدفاع لكل من الولايات المتحدة ودول الخليج. ومع إنفاق مئات الملايين من الدولارات على منع واعتراض التهديدات الإرهابية في كل عام، فمن المفهوم أنها تمثل أكبر قضية أمنية تشكل أساس شراكة الغرب الاستراتيجية مع دول الخليج. وفي حين أن هذه الشراكة قائمة منذ فترة طويلة إلا أن هناك دائمًا مجال لتعزيزها، خاصة عندما تتطور طبيعة التهديد وتتغير باستمرار بناءً على الأحداث العالمية والإقليمية .

ومع وضع هذا في الاعتبار عقد «المجلس الأطلسي»، بواشنطن، ندوة عبر الإنترنت، بعنوان «تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي»؛ بهدف مناقشة التحديات الحالية التي تواجه التعاون في مكافحة هذه المجالات بين الولايات المتحدة ودول الخليج، فضلاً عن إمكانية التحسينات المستقبلية الممكنة لزيادة دعم هذه العمليات .

تم تقسيم الندوة إلى جزأين: بحث القسم الأول في منظور الولايات المتحدة، ورأسها «توماس واريك»، الباحث بالمجلس، وتحدث فيها «فاليري بويد»، مساعدة وزير الخارجية للشؤون الدولية بوزارة الأمن الداخلي الأمريكية، و«جينا وينستانلى»، النائبة السابقة لمنسق مكافحة الإرهاب بـ«الخارجية الأمريكية»، و«جاويد علي»، المدير السابق لمكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي الأمريكي، و«دانيل جلاسر»، مساعد وزير الخزانة الأمريكي السابق،

و«ويليام ويشسلر»، مدير مركز رفيق الحريري في المجلس الأطلسي، و«كيرستن فونتروز»، مديرة مبادرة سكوكروفت الأمنية للشرق الأوسط بالمجلس.

في البداية أشار «ويشسلر» إلى الأهداف المشتركة لكل من الولايات المتحدة ودول الخليج بشأن مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون، وقال إن الهدف النهائي لجهودهم هو الانتقال من «النهج العسكري» إلى «نهج إنفاذ القانون»، والذي تشارك فيه الوكالات المدنية بشكل أكبر، ولاحظ أن الشراكة بينهما قد شهدت تقدما كبيرا، ولكن أيضا «مازال يوجد الكثير لفعله» من أجل تعزيز مكافحة التهديدات الأمنية المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك لاحظ «واريك» أنه وسط الجدل الحالي حول ما إذا كان ينبغي للولايات المتحدة سحب وجودها المادي من الشرق الأوسط هناك العديد من الخيارات الأخرى المتاحة في «مجموعة أدوات الأمن القومي» لها، والتي تشمل تحسينات لعملها المستمر مع حلفائها الإقليميين. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب أوضح أنه على الرغم من أن التهديد الإرهابي ساده «فترة من الهدوء» فإن الجماعات مثل «داعش» تعمل بجد للعودة مع اكتساب الجماعات المتطرفة المماثلة موطئ قدم في إفريقيا وجنوب آسيا، موضحًا أنه يجب أن يكون هناك التزام علني أكبر بمكافحة الإرهاب والتحول نحو مشاركة أكبر للوكالات المدنية في عملية مكافحة الإرهاب، والتي قارنها في النطاق والإعداد بخطط الحلفاء المعقدة لمستقبل ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن جانبها قالت «بويد» إن مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون يمثلان مخاوف أمنية مشتركة بين الولايات المتحدة ودول الخليج. وسلطت الضوء على حالات الوكلاء الإرهابيين المدعومين من إيران والجماعات الإرهابية المتطرفة باعتبارها أكبر التهديدات في الوقت الحاضر، خاصة أن إيران «تواصل ممارسة نفوذها الخبيث»، كما أن «داعش»، و«القاعدة» لا يزالان يشكلان تهديدًا كبيرًا على الرغم من تراجعهما في السنوات الأخيرة. مشيرة إلى أن أحد الجوانب الرئيسية للتعاون حول «التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة»، هو «تبادل المعلومات بين الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين»، وأكدت أن ذلك سيكون مفيدًا أن تصبح هذه العملية «إجراء معتادًا» لشراكات أخرى في الشرق الأوسط، وأنه تم تطبيق هذا التعاون في تبادل المعلومات، لمنع تهريب الأسلحة على سفن الشحن ومنع السفر الجوي للإرهابيين المشتبه بهم أو المرتبطين بهم .

بالإضافة إلى ذلك تحدثت عن جهود وزارة الأمن الداخلي في مجال الأمن السيبراني، والذي جعل من الصعب على الجماعات الإرهابية تمويل نفسها والتجنيد عبر الإنترنت. كما أشارت أيضًا إلى عمل خفر السواحل الأمريكي في الخليج، والأعمال الداعمة للقيادة المركزية الأمريكية، بالإضافة إلى الوكالات الحكومية الأخرى، مثل وزارة الخارجية الأمريكية. وأيدت «وينستانلى» وجهة نظر «بويد»، ووصفت مشاركة الولايات المتحدة المستمرة في التعاون المستقبلي مع الخليج بأنها «حاسمة ولا غنى عنها» في منع الإرهاب والجريمة بالمنطقة. كما أكدت أن الدور الرئيسي لواشنطن يجب أن يكون دور المنسق بين مختلف الدول والوكالات المعنية بمكافحة الإرهاب.

ومن خلال تسليط الضوء على التهديدات الأمنية المستقبلية الناجمة عن مقاتلي داعش السابقين الذين أصبحوا الآن أسرى في سوريا والعراق وتركيا؛ أوضح «جاويد» أنها قضية يكون فيها التهاون أمرًا خطيرًا، وأن العمل الحالي بشأنها «لا يتحرك في الاتجاه الصحيح»، وبالتالي من المرجح أن تتصاعد في المستقبل، خاصة إذا لم تكن هناك «استراتيجية» لمواجهة التهديد. إضافة إلى ذلك، أشار «جلاسر»، إلى أنه في الحرب «متعددة الأصعدة» ضد الإرهاب هناك «آليات متطورة بشكل جيد» يمكن استخدامها لمعالجة هذا الأمر، لا سيما في مجال التمويل وجمع المعلومات الاستخبارية.

وعن المشكلات القائمة في التعاون الإقليمي والتعاون بين الوكالات، أشارت «فونتنروز» إلى حرص دول الخليج على تعاون أكبر مع الولايات المتحدة بشكل مباشر، لكنه جاء على حساب زيادة التعاون الإقليمي، والتي أوضحت أنه الهدف النهائي الذي يتعين على صانعي السياسة الأمريكية تحقيقه. وفيما يتعلق بالمستقبل لاحظت «بويد» أنه بينما «من الصعب للغاية التنبؤ بالأزمة التالية»، فإن الوقائع السابقة تُظهر أن الولايات المتحدة مستعدة وقادرة على مواجهة مثل هذه التحديات بالتعاون مع دول الخليج.

أما القسم الثاني فقد بحث وجهات نظر دول الخليج، ورأسته «فونتينروز»، وتحدث فيه «دانة المرزوقي»، مديرة مكتب الشؤون الدولية بوزارة الداخلية الإماراتية، و«عبد الله بن خالد آل سعود»، من «المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي»، بجامعة «كينغز كوليدج» بلندن.

في البداية أعادت «المرزوقي» التأكيد على أن «القاعدة» و«داعش» لا يزالان «يشكلان تهديدًا كبيرًا للمنطقة»، وأنه في مواجهة هذا التحدي من غير المفيد النظر إلى كلا التنظيمين على أنهما منظمتان منفصلتان تمامًا، نظرًا إلى امتلاكهما نفس الآيديولوجية، كما أنهما ينتهجان نفس الطريقة ويهدفان إلى مهاجمة ذات الأهداف. واتفق «خالد آل سعود» مع هذا التقييم، مؤكدا أنه على الرغم من وجود «نجاحات ملحوظة» في مكافحتهما خلال السنوات الأخيرة، فمن «الخطأ تمامًا» الاعتقاد بتراجع ما يشكلونه من تهديد، خاصة أن هذه الجماعات «ليست جامدة» في عملياتها، وتعتمد على استخدام «هيكل لا مركزي»، و«نموذج الحرب بالوكالة» لمواصلة عملياتها الخطيرة في الشرق الأوسط، مسلطا الضوء على كيفية استفادة الإرهابيين من «التقدم التكنولوجي»، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. علاوة على ذلك، فإن الدول غير المستقرة، والتي وصفها بـ«الجروح المفتوحة والمتقيحة»، تستقطب بشكل كبير هذه الجماعات، حيث يمكن استخدامها كقواعد لتجنيد أتباع وتأمين التمويل من خلال الجريمة.

وفيما يتعلق بالتطورات في المستقبل أوضح أن على الولايات المتحدة إعادة تقييم العلاقة بين مكافحة الإرهاب والسياسة الخارجية. واستشهد بالاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ كمثال على كيفية التعامل مع مكافحة الإرهاب كقضية منفصلة، حيث يقدم هذا النموذج الدبلوماسي شرعية دولية لنظام يمول الجماعات الإرهابية. ومن ثمّ، دعا إلى نهج سياسة خارجية «أكثر تكاملاً» يأخذ في الاعتبار بدرجة أكبر التزامات الولايات المتحدة بمكافحة الإرهاب.

ومن خلال إشارة «فونتنروز» إلى أن إيران تستخدم وكلاء لتنفيذ هجمات إرهابية في جميع أنحاء الشرق الأوسط لاحظ «آل سعود» أن النظام الإيراني «يُمكّن وكلاء الإرهاب»، وأن قضية «الأمن السيبراني» أضحت الآن أكثر أهمية عن ذي قبل. وحول المتغيرات في المستقبل للتعامل مع هذا استشهد بكل من «الجهود المتعددة الأطراف والإقليمية» إلى جانب الاتفاقيات الأمنية «الثنائية» كطريقة لتشكيل نهج توافقي وتعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج.

وعندما تساءلت «فونتنروز» بعد ذلك عن كيفية تنسيق مستوى أكبر من التعاون جادلت «المرزوقي» بأنه سيتعين «مواءمة أولوياتنا»، وأنه لكي ينجح هذا، يجب أن يكون هناك «تركيز على المستوى الأدنى والمناقشات غير الرسمية». ومن واقع خبرتها ذكرت أن المفاوضات على المستوى الأعلى تميل إلى أن تكون موجهة نحو الاستراتيجية

وأمور التخطيط العام، في حين أن التفاصيل المعقدة حول عمليات مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون يتم وضعها بشكل أفضل ضمن مجموعات العمل التي تتكون من أعضاء من الوكالات والمنظمات الحكومية.

وحينما طُرح تساؤل حول كيف أفادت «جائحة كوفيد١٩»، المنظمات الإرهابية. رد «آل سعود» بتوضيح أن الوباء ساعد هذه الجماعات على نشر «رواياتها» الكاذبة، وأن داعش في العراق وسوريا حاول استخدام الصعوبات الاقتصادية لتجنيد المزيد من الأفراد في صفوفهم، فيما وصفه بمحاولة «مناشدة قلوبهم وعقولهم»، مشيرًا إلى كيفية زيادة التنظيمات الإرهابية من أنشطتها السيبرانية أثناء الوباء، مع «تصعيد هذه الجماعات الإرهابية» لعبتها؛ لأنها تعلم أن المتابعين المحتملين من الذين يُمكن تجنيدهم؛ يمكن أن يكونوا خلال سيناريوهات الإغلاق متصلين بالإنترنت بشكل متكرر، وبالتالي أكثر عرضة للوقوع في فخ التطرف.

ومن خلال دعمها لهذا التوجه أوضحت «المرزوقي» أيضًا أن تنظيمي «داعش» و«القاعدة» كانا «نشطين للغاية على المستوى الإجرامي»، من خلال زيادة «الاستغلال عبر الإنترنت»، وتجنيد «الذئاب المنفردة»؛ ممن يشنون هجمات إرهابية لدعم تلك الجماعات، ولكن ينفذون تلك العمليات بمفردهم، كما بينت كيف استجابت الإمارات لهذا التهديد الجديد من خلال تركيزها مجال الأمن السيبراني، ومنع غسل الأموال.

وفي ردها على سؤال كيف يمكن للسلطات المدنية أن تعظم من دورها في عملية مكافحة الإرهاب في الخليج وصفت «المرزوقي» انخراط المنظمات غير الحكومية بأنه «حاسم»، لأنها توفر الوصول والخبرة للحكومات، مشيرة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي في التصدي للتطرف، خاصة أن هذه المواقع يتم «استغلالها» من قبل الجماعات الإرهابية، وأنها بحاجة إلى تقديم استجابة أفضل لتحسين التعاون في مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي. ووافقها الرأي «آل سعود» لكنه أضاف أن هذه قضية أكثر صلة بدول الشرق الأوسط خارج الخليج، حيث إنها توجد المناطق التي «ترسخت» فيها هذه الجماعات الإرهابية وتمكنت من تقويض القوة العسكرية والتعاون المدني في مكافحة الإرهاب.

وحول توقعات الخبراء للمستقبل استشهدت «المرزوقي» باتفاقيات الشراكة الاستراتيجية الأخيرة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، كدليل على الالتزام المشترك المستمر بمكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون، مضيفة أن الإمارات

«اكتسبت الكثير من الخبرة» بخصوص هذه القضايا في الماضي، وأنها تظل «شريكًا نشطًا» للمستقبل. ووافق «آل سعود»، وأكد أن هناك «الكثير من الفوائد والمكاسب» التي يمكن جنيها من تعاون أعمق بين الولايات المتحدة ودول الخليج ضد الإرهاب.

وفي الأخير قدمت الندوة عرضا وافيا وتحليلا معمقا للتحديات الأمنية التي تحيط بدول الخليج وكيفية استجابة الولايات المتحدة لها، فضلا عن التحسينات التي يمكن إجراؤها على الشراكة الأمريكية الخليجية بشأن مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون. ومع الكم الهائل من الخبرات التي تم عرضها فقد افتقرت إلى تقديم خطط مُفصلة لتحسين التعاون بين واشنطن والخليج في المستقبل. علاوة على ذلك فإن قضية الإرهاب المدعوم من إيران لم يتم تناولها بجدية، كما لم تتم مناقشة احتمالية تغيير موقف الولايات المتحدة بعد انتخاب إدارة جديدة في نوفمبر. ومع ذلك، قدم الحدث وصفًا ممتازًا لوجهات النظر الخليجية بفضل الرؤى المتميزة للمرزوقي وخالد آل سعود حول مخاوف دول الخليج نفسها.

٢٠٢١/٢/٥

تزايد «النزعة القومية» بشأن لقاح كورونا يشعل الخلافات في أوروبا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد أكثر من عام من ظهور أول حالة مشتبه فيها لفيروس كورونا في أوروبا تتسارع المنافسة بين الدول لتأمين اللقاحات لسكانها، إلى جانب تزايد الخلافات والمواجهات حول التخصيص العادل لها. وعلى وجه الخصوص وقع خلاف دبلوماسي بين المفوضية الأوروبية وكل من لندن وشركة الأدوية الإنجليزية السويدية «أسترازينيكا»، حول كميات اللقاح المتاحة للدول الأوروبية، وخاصة بعد أن طلبت المفوضية عشرات الملايين من جرعات اللقاح مثلما فعلت المملكة المتحدة.

وخلال الجائحة مرت أوروبا بالعديد من الخلافات المبكرة حول المساعدات المالية المقدمة للدول، ومفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ ما أدى إلى فشلها في الحصول على كميات مقبولة من اللقاحات من الشركات المُصنعة الأوروبية والأمريكية؛ الأمر الذي زاد من الانشقاق داخل الاتحاد، إضافة إلى ذلك فإن محاولاتها للحصول على تنازلات من كل من شركة أسترازينيكا والحكومة البريطانية بشأن مخصصات اللقاحات لم تؤد إلا إلى إلحاق المزيد من الضرر بسمعتها القارية والدولية.

وفي واقع الأمر تعد هذه المواجهة من أكثر القضايا صلةً بالدول التي تسعى إلى حماية مصالحها، والتي نتج عنها إعاقة جهود التعاون الدولي لمكافحة انتشار الجائحة؛ في وقت تتطور فيه سلالات فيروسية جديدة، ويرفض الملايين من الناس في الغرب تلقي اللقاح، حيث تقوّض هذه المشاحنات الدبلوماسية الجهد العالمي ضد كوفيد-١٩، ومن ثم تزيد من احتمالية استمرار الجائحة فترة أطول .

وقبل الموافقة على لقاح (أكسفورد-أسترازينيكا) للاستخدام بالمملكة المتحدة في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠ كانت لندن قد طلبت بالفعل عشرات الملايين من الجرعات. وبالمقارنة، كان الاتحاد الأوروبي بطيئًا في تقديم طلبات الشراء من الشركة، ولم يفعل ذلك إلا بعد ثلاثة أشهر من وستمنستر؛ ومن ثم لم يكن النقص النسبي للقاحات في بداية عام ٢٠٢١ مفاجئًا. وفي الواقع، تأخر برنامج التطعيم في الاتحاد الأوروبي كثيرًا عن نظرائه الغربيين. ووفقًا للأرقام الواردة من موقع «عالمنا في البيانات»، فإن ٢,١٪ فقط من مواطني الاتحاد تلقوا لقاح كورونا. وذلك مقارنة بـ١٠,٨٪ من المواطنين البريطانيين، و٣٪ من المواطنين الأمريكيين.

وفي الآونة الأخيرة تصاعدت حدة الخلاف بين «لندن» و«بروكسل» بشكل كبير. ووجهت رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لايين» انتقادات إلى كلا الطرفين بشأن الأعداد المحدودة من جرعات اللقاح المرسلة إلى الاتحاد الأوروبي. ووفقًا لـ«دويتشه فيله»، من المتوقع أن يحصل الاتحاد على ما يصل إلى ٨٠ مليون جرعة من اللقاح بحلول نهاية مارس ٢٠٢١، ومع ذلك، من المرجح أن يتلقى ٣١ مليونًا فقط اللقاح بحلول ذلك الوقت. وكتبت «كاتيا أدلر»، من شبكة «بي بي سي»، أن «برنامج شراء اللقاحات وضع الاتحاد الأوروبي في ورطة واضحة، وخاصة أن الحكومات الأوروبية بدأت تعبر عن نفاد صبرها للحصول على الوظائف التي وعدت ناخبيها بإتاحتها.«

ووفقًا لـ«جيمس كريسب»، من صحيفة «التليجراف»، فإن المفوضية الأوروبية «شنت هجمات غير مسبوقة ضد شركة الأدوية البريطانية السويدية، ورفضت اتفاق سلام بقيمة ثمانية ملايين لقاح إضافي». من جانبها، ردت الشركة بأنها «تحترم اتفاقها على توريد اللقاحات إلى المملكة المتحدة قبل أن ترفض المفوضية اتفاق الاتحاد الأوروبي مع الشركة، الذي يتضمن التعهد باستخدام أفضل الجهود المعقولة لتوصيل ٣٠٠ مليون لقاح إلى أوروبا .«

وعلى الرغم من ذلك فشل هذا الإجراء في تحقيق رد الفعل المطلوب. وكتب «جاكوب كيركيغارد»، من «صندوق مارشال الألماني»، أن استراتيجية «قومية اللقاح» من قبل المفوضية الأوروبية لحرمان الشركات من حق تصدير اللقاحات بموجب عقد حتى تُؤمن لقاحات خاصة بها هو ما سيكون بمثابة خطأ فادح في السياسة يمكن أن يؤدي

إلى وفاة المزيد من الأوروبيين بسبب هذه الجائحة جراء التواصل مع أناس من خارج القارة». وتعرض هذا النهج لانتقادات شديدة. واتهم «ماركوس سودر»، المرشح لخلافة «أنجيلا ميركل» لمنصب مستشار ألمانيا، المفوضية الأوروبية بالتحرك «بعد فوات الأوان لتأمين عقود اللقاح.«

من جانب آخر، تصاعد خلاف آخر يتعلق بإجراءات المفوضية الأوروبية بشأن إيرلندا الشمالية. وأعلنت «فون دير لايين» أن الاتحاد الأوروبي سوف يطلق المادة ١٦ من بروتوكول إيرلندا الشمالية لاتفاقية البريكست لتطبيق حدود صارمة بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا؛ بحجة منع المنطقة من أن تصبح بابا خلفيا للقاحات الاتحاد الأوروبي، ليتم إرسالها إلى بريطانيا على نطاق واسع». كما أخفقت هذه الخطة على صعيد الدبلوماسية الناعمة بشكل ذريع؛ إذ صدرت إدانات من حكومتي بريطانيا وإيرلندا ومؤسسات أخرى متعددة الجنسيات. وفي السياق ذاته، حذر وزير الخارجية الأيرلندي «سيمون كوفيني» من أن «البروتوكول ليس شيئًا يمكن العبث به بسهولة»، ووصفه «تيدروس غيبريسوس»، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، بأنه «عمل من أعمال قومية اللقاح»، بما سيساعد على تفشي الجائحة .

كما أن تصرفات المفوضية الأوروبية في محاولة ترسيخ حدود صلبة في إيرلندا الشمالية أكدت أيضًا إنكارها الحجة الأخلاقية، حيث علقت «أدلر» بأنه «في حين خصص الاتحاد الأوروبي قدرًا كبيرًا من اهتمامه لانتقاد وستمنستر لتفسيرها للقانون الدولي بشأن حدود إيرلندا الشمالية أثناء مفاوضات البريكست، فإن الانطباع الذي أعطته المفوضية –مهما كان غير صحيح أو غير مقصود– هو أن هذه المخاوف يمكن أن تُنحى جانبا، وكأن الأمر ليس بمثل هذه الخطورة.«

فضلا عن ذلك، عمل الإجراء أيضًا على توحيد منتقدي الاتحاد الأوروبي مع الدول الأعضاء فيه. ووصفت صحيفة «دي تسايت» الألمانية إجراء المفوضية الأوروبية بأنه «أفضل ترويج لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث تصرف ببطء وبطريقة بيروقراطية وحمائية». وبالمثل، كتب كريسب أن «فون دير لايين» «أُجبرت على الانزلاق المهين». إضافة إلى هذا أعطت المملكة المتحدة الآن أيضًا جمهورية إيرلندا تأكيدات بتقديم لقاحات احتياطية لجارتها عوضًا عن وعود من الاتحاد الأوروبي. ولم تتوقف التصرفات غير المسؤولة من قبل الاتحاد الأوروبي عند هذا الحد، حيث وضع قائمة تضم مائة دولة معفاة من الضوابط المفروضة على صادرات اللقاحات التي تسيطر عليها أوروبا، مع استبعاد المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا واليابان من القائمة، وقد قوبلت هذه الخطوة بالإدانة، حيث

شجبت غرفة التجارة الدولية ذلك باعتبار قرار الاتحاد «مدمرًا ويمكن أن يؤدي إلى تآكل سلاسل التوريد الأساسية بسرعة كبيرة». كما انتقد الاتحاد الأوروبي للصناعات الدوائية والجمعيات الصيدلانية هذه الإجراءات، مضيفًا أن قائمته يمكن أن «تقوض توريد اللقاحات في أوروبا وحول العالم». كما انتقد «جاكوب كيركيغارد» طريقة تعامل المفوضية مع مفاوضات شراء اللقاحات، وقال: إنها «لم تكن لديها خبرة في التفاوض بشأن مشتريات الأدوية على نطاق واسع، واتضح أن التخبط في خضم أسوأ أزمة صحية أوروبية منذ ١٠٠ عام ليس بالفكرة الجيدة.«

وبعيدًا عن المفوضية الأوروبية ظهر نوع من التحدي عندما قضى قسم وبائيات الأمراض المعدية بمعهد «روبرت كوخ» الألماني للأمراض بعدم وجود بيانات كافية للحكم حاليا على مدى فعالية لقاح «أوكسفورد–أسترازينيكا» لمن هم أكثر من ٦٥ عامًا. وفي محاولة للتقليل من أهمية الاختلافات العلمية المتعلقة بتقدم لقاح على آخر أفاد «جيمس نايسميث» مدير معهد «روزاليند فرانكلين» بأن «العلماء غالبًا ما يختلفون حول مقدار الأدلة المطلوبة لإثبات أي تقدم جديد، وهناك دائمًا في النهاية المزيد من البيانات يتم عدم الكشف عنها وإخفاؤها، وأرى ضرورة عدم حدوث ذلك في حالة الجائحة الراهنة.«

ويبدو واضحًا أن مسألة القومية في توزيع اللقاحات باتت لا ترتبط بكل من المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي؛ فقد أعلن مدير منظمة الصحة العالمية أن العالم على شفا فشل أخلاقي كارثي فيما يتعلق بتوزيع اللقاحات. من جانبها، علقت مجلة «الإيكونوميست» بأنه «في حين أن الدول الغربية الرائدة ستتمكن من تلقيح مواطنيها الأكثر ضعفًا وفقرًا بحلول منتصف مارس القادم، فإن الأمر ذاته في البلدان الفقيرة قد لا يكون على نفس الوتيرة من الحدوث، وربما يكون التلقيح على أقصى تقدير خلال عام ٢٠٢٣، إذا صح التخمين .«

ومع وضع ذلك في الاعتبار، حذر «جوناثان تيبيرمان» في مجلة «فورين بوليسي» من أنه «ما لم تبذل واشنطن وحلفاؤها المزيد من الجهود لمعالجة ما يحدث في أفقر البقع على وجه الأرض فسيواجه الكثيرون قريبًا المزيد من الألم». ويبدو أن احتمالات أن تؤتي هذه الدعوة ثمارها باتت منخفضة إلى أقصى درجة، وخاصة أن الولايات المتحدة ذاتها تكافح من أجل برنامج التطعيمات الوطني الخاص بها، وهو أمر ازداد تفاقمًا بسبب الافتقار إلى الاهتمام المسبق بشأن هذه القضية من قبل الإدارة الأمريكية السابقة. وكتب «تيبيرمان» أن «واشنطن كانت ولا تزال تكافح من أجل عمليتي الإمدادات والتوزيع اللقاحات طوال الأسابيع الماضية حتى تاريخه، حيث لا تستطيع العديد من الولايات الحصول على أعداد لقاحات كافية، ما يضطرها إلى إلغاء عشرات الآلاف من التطعيمات المخطط لها.«

وتأتي الخلافات الدبلوماسية حول المُخصصات المالية للقاحات ومخاوف الخبراء بشأن البلدان الأقل حماية وسط مخاوف متزايدة بشأن الطفرات الجديدة لسلالة الفيروس، مثل تلك التي تم تحديدها على أنها نشأت في جنوب إفريقيا والبرازيل وكاليفورنيا. وفي إنجلترا وحدها سيخضع الآن ٨٠ ألف شخص لإجراء اختبارات عاجلة بسبب الحالات المؤكدة التي تبين إصابتها بسلالة كورونا الجديدة والمكتشفة في جنوب إفريقيا بعد العديد من الفحوصات العشوائية .

وبالإضافة إلى هذه المخاوف هناك أعداد كبيرة من مواطني الدول الغربية مازالوا متشككين في مدى فعالية اللقاحات، بما في ذلك الولايات المتحدة. ووفقًا لأحدث استطلاع فإن أكثر من نصف الأمريكيين يرفضون حاليا أو يؤخرون عملية التطعيم، في حين أن ٤١٪ فقط منهم سيحصلون على أي لقاح ممكن. وفي حين أن هذا الرقم منخفض بشكل مخيف إلا أنه يمثل في الواقع زيادة عن الأرقام السابقة، حيث كان يسعى ٣٤٪ فقط من الأمريكيين للحصول على اللقاح والتطعيم خلال ديسمبر ٢٠٢٠. وبالمقارنة، لا يزال ٧٣٪ من البريطانيين و٦٩٪ من الهنود يحرصون على تلقي اللقاح والخضوع للتطعيم في أول فرصة متاحة لهم. ومع ذلك، لا تزال الشكوك حول مدى فعالية اللقاحات قوية في القارة الأوروبية، حيث لا يزال يسعى ٤٤٪ فقط من الألمان للحصول على التطعيم في أسرع وقت ممكن، و٢٦٪ من الفرنسيين يريدون الشيء ذاته.

على العموم، ففي حين أن الصورة العامة لسياسات التطعيم ضد كوفيد-١٩ قد تبدو مثبطة للهمم يجب أن نتذكر أيضًا أنه حتى الآن كانت هناك نجاحات غير مسبوقة في تطعيم ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم؛ ففي الحادي والثلاثين من يناير ٢٠٢١ وحده تلقى أكثر من ٦٠٠ ألف شخص الجرعة الأولى من الجرعتين المطلوبتين من لقاح كورونا في المملكة المتحدة، ما رفع العدد الإجمالي ممن خضعوا للتطعيم في البلاد إلى ما يقرب من ٩ ملايين شخص .

ومع ذلك، يبدو أنه لا يزال هناك العديد من الحالات السلبية جراء فشل المجتمع الدولي مرة أخرى في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بطء طرح اللقاحات والعودة إلى تبني الميول الانعزالية القومية حينما يتعلق الأمر بتوزيعها .

٢٠٢١/٢/٦

احتمالات العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني

يعد الانضمام إلى «الاتفاق النووي الإيراني» لعام ٢٠١٥ أحد تطلعات السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي الجديد «جو بايدن»، والتي تسعى لقلب سياسة دونالد ترامب الصدامية وحملة «الضغط الأقصى» على إيران لصالح نهج دبلوماسي جديد. ومع ذلك، كما أشار «فرناز فاسيحي» في صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن «بايدن لم يُظهر أي ضرورة مُلحة لإعادة التعامل مع إيران منذ تنصيبه؛ نظرًا لانشغاله بالعديد من الأزمات الأخرى الممتدة من فترة ولاية ترامب». ووفقا للعديد من المحللين، فإن السبب الرئيسي لهذا المأزق هو أن الولايات المتحدة وإيران منخرطتان في مواجهة حول الشروط المطلوبة لكليهما للعودة إلى الاتفاق، فبينما استبعدت واشنطن القيام بذلك حتى تلتزم إيران بشروط عام ٢٠١٥، رفضت الأخيرة القيام بذلك حتى يتم إسقاط العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

وفي ضوء هذه التطورات، عقد «المجلس الأطلسي» ندوة عبر الإنترنت، بعنوان «التعقيدات الناجمة عن تخفيف العقوبات الأمريكية والعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني»؛ بهدف مناقشة مستقبل الاتفاق النووي الإيراني في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، والصعوبات المتعلقة بإلغاء العقوبات التي تخضع إيران لها حاليًا، رأستها «باربرا سلافين» مديرة مبادرة مستقبل إيران بالمجلس الأطلسي، وشارك فيها «برايان أوتول» من «مركز الجغرافية السياسية»، و«كينيث كاتزمان» من مركز «خدمة أبحاث الكونجرس»، و«كلسي دافنبورت» من جمعية «الحد من التسلح»، و«علي فايز» من «مجموعة الأزمات الدولية.«

في البداية، أشار «أوتول» إلى أن إيران تنتج وتبيع نفطًا أكثر مما كانت عليه قبل عام، وأن محاولات إدارة ترامب لإيقاف صادراتها النفطية باءت «بالفشل»، مؤكدا أن الزيادة الخاضعة للرقابة الأمريكية في مبيعات النفط –كجزء من تخفيف العقوبات– قد تسمح لأصول طهران «بالتقيد» بعقوبات أخرى، حتى لا تنقل أموالها إلى أنظمة أخرى معادية للغرب، مثل تلك الموجودة في فنزويلا.

بالإضافة إلى ذلك، أكد أن عقوبات الإرهاب ستكون «حاسمة» للأحداث المستقبلية، نظرًا لأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة لتعويض ضحايا الإرهاب المدعوم من إيران، على الرغم من أنها غير مرتبطة قانونيًا إلى حد كبير بالاتفاق النووي، ومن الصعب على إدارة بايدن عكس مسار العقوبات التجارية. وفي هذا الصدد، فإن السؤال الرئيسي بالنسبة لواشنطن الآن هو: «ماذا تفعل مع البنك المركزي الإيراني؟» بالنظر إلى أنه يمول «بلا شك» حزب الله المصنّف منظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة. وعليه، أيد «التخفيف التدريجي» للعقوبات، مع الاعتراف بأن

«البيروقراطية يمكن أن تجعله يستغرق وقتًا أطول»، وأن الإطار الزمني لذلك سيعتمد إلى حد كبير على ما سيتم فعله مع العقوبات التي فرضها ترامب.

واستكمالا للمناقشة، سألت «سلافين» عما يمكن أن تفعله إدارة بايدن كبادرة «حسن نية» لإقناع الإيرانيين بأن الاتفاق النووي يستحق العودة إليه. ورد «كاتزمان» بأن «المبدأ العام» لإدارة ترامب المتمثل في «إعلان الكيانات الاقتصادية ككيانات إرهابية» أمر من المرجح «إلغاؤه»، وأنه ما لم يكن بإمكان البنك المركزي الإيراني –الذي يخضع لعقوبات أمريكية– العمل بحرية؛ فلن تقبل إيران الامتثال بالعودة إلى الاتفاق النووي، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن جميع أصولها الخارجية مستمدة من بنكها المركزي.

وعلى الرغم من ذلك، أشار «كاتزمان» إلى «خطوات مؤقتة» أخرى، و«إشارات بتحركات» يمكن أن تتخذها واشنطن، بما في ذلك التنازل عن بعض القيود على مبيعات النفط الإيراني، مع السماح لبعض الدول بشرائه مرة أخرى تحت مراقبة الأمريكيين، كما أن بعض الترددات بشأن الإنتاج النووي الإيراني للأغراض السلمية سيلقى ترحيبًا أيضًا من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى محاولة الولايات المتحدة تمرير الطلب الإيراني بالحصول على قرض بقيمة ٥ مليارات دولار من صندوق النقد الدولي.

من ناحية أخرى، أشارت «سلافين» إلى «ما يجب على الإيرانيين فعله»، معلّقة أنه «في أقل من ثلاثة أشهر قامت طهران بتركيب أكثر من ١٠٠٠ جهاز طرد مركزي متطور في مواقعها النووية.«

وردًا على ذلك، أوضحت «دافنبورت» أن الإجراءات الإيرانية الحالية مقسمة إلى شقين؛ الأول: الأنشطة التي كانت تشارك فيها بالفعل قبل التوقيع على اتفاق ٢٠١٥ والتي عادت إلى القيام بها، والثاني: الإجراءات الجديدة منذ عام ٢٠١٨ التي «يصعب العدول عنها»، موضحة أن معظم الإجراءات التي تقوم بها إيران حاليًا تتعلق بالشق الأول، وتشمل إنتاج اليورانيوم المخصب والماء الثقيل لغرض تطوير رأس حربي نووي، مشيرة إلى أنه قبل الانضمام إلى الاتفاق كانت فترة «الوهج» الإيراني لتطوير سلاح نووي اثني عشر شهرًا، لكنها في عام ٢٠٢١ أضحت حوالي ثلاثة أشهر فقط. وعلى الرغم من هذا التطور المقلق للغاية فقد أكدت أن «كل هذه الأنشطة يمكن تصحيحها بسرعة، وأن طهران لم تحصل على أي شيء مُجدٍ على المدى الطويل لم تكن تعرفه من قبل.«

وعلى الرغم من ذلك، أوضحت أن «أكثر ما يثير القلق» هو التقنيات والأساليب الجديدة التي طلبها العلماء الإيرانيون منذ عام ٢٠١٨. وفيما يتعلق بشكل أساسي باستخدام أجهزة الطرد المركزي المتقدمة لغرض تخصيب اليورانيوم، أكدت أن هذه التطورات «غير قابلة للتعديل»؛ لأنه على الرغم من إمكانية تفكيك الآلات المستخدمة، فإن المعلومات المكتسبة من استخدامها لا يمكن محوها؛ وبالتالي يمكن من الناحية النظرية إعادة توظيف العلماء النوويين الإيرانيين إذا تعطلت المفاوضات مرة أخرى. علاوة على ذلك، فإن الجهود التي تبذلها إيران في عام ٢٠٢١ لتحويل اليورانيوم إلى وقود اليورانيوم المعدني ستزودها بـ«معرفة وقدرة جديدة ذات صلة بتطوير الأسلحة»، وستمثل تصعيدًا واضحًا في نوايا إيران الخبيثة.

ومع الاعتراف بأن الوضع «حرج للغاية»، مناشدة إدارة بايدن التحرك بسرعة، أوضحت «دافنبورت» أيضًا أنه نظرًا لأن إيران تستخدم حاليًا عشرة أنواع مختلفة من أجهزة الطرد المركزي في منشآتها النووية، فإن هذا يشير إلى أنها لم تختر نموذجًا أوليًا واحدًا بعد تركز مواردها عليه، وبالتالي لا ينبغي اعتبار مسألة تطوير أجهزة الطرد المركزي «عاملا مؤثرا» في نهج الولايات المتحدة تجاه القدرات النووية الإيرانية.

وفي الإطار ذاته، أشارت «سلافين» إلى أن الانتخابات الإيرانية المقبلة، التي من المتوقع أن يحل فيها المتشددون محل المعتدلين في المناصب الحكومية العليا؛ من المرجح أن تجعل أي محادثات مستقبلية «أكثر تعقيدًا»؛ وبالتالي فإن التفاوض السريع سيكون مفيدًا لتجنب الاضطرار إلى التفاوض مرة أخرى «مع مجموعة جديدة من الشخصيات». ومع أخذ هذا في الاعتبار، وجهت سؤالا حول ما تمتلكه إيران من «نفوذ» في الوقت الحاضر؟

من جانبه، أوضح «فايز» أن هناك مجموعتين من «المتشككين» داخل إيران تجاه سعي الدولة مرة أخرى لإبرام اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن تطلعاتها النووية؛ الأولى: تؤمن بالحجة الاقتصادية القائلة بأن البلاد باتت في حالة استقرار الآن رغم العقوبات الأمريكية وأن «أية صدمة إيجابية» لتخفيف تلك العقوبات قد تأتي بنتائج عكسية وتقلب تلك الحالة رأسًا على عقب في نهاية المطاف. والثانية: تؤمن بالحجة السياسية، التي ترى أن القادة الإيرانيين المتشددين ربما يفضلون الانضمام مرة أخرى إلى الاتفاق النووي في وقت لاحق عندما يتولى رئيس متشدد مقاليد الحكم في طهران، وهو ما يسمح لهم بالمطالبة مرة أخرى بالعودة مجددًا إلى الاتفاق. ومع وجود كلتا المجموعتين، صرح بأنه لا يزال «متفائلاً بحذر» بأن إيران ستتحرك في الاتجاه الصحيح نحو العودة إلى الاتفاق.

علاوة على ذلك، أكد «فايز» أن الولايات المتحدة لديها «قدرة لا يستهان بها» على التأثير في التصرفات والتدابير الإيرانية من خلال تفعيل وإيقاف العقوبات الاقتصادية ضدها؛ لكن «طبيعة تأقلم إيران مع تلك العقوبات والتكيف معها مع مرور الوقت «عمل على عرقلة أهداف بايدن في هذا الصدد والنيل من هذا التأثير. ومع ذلك، قال إن عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق ستدفع إيران إلى «التراجع» عن تصعيدها النووي، وبالتالي سيكون هذا الأمر بمثابة «ضوء أخضر لواشنطن للسماح لبعض الشيء من تخفيف العقوبات.«

وردا على سؤال حول مدى التأثير الذي تملكه الدول الأوروبية حاليًا للعب دور في هذا الصدد، أوضح «فايز» أن إدارة بايدن لم تتعامل مع الحكومات الأوروبية قبل توليها مهام منصبها، كما يقتضي القانون الأمريكي. ونتيجة لذلك، اتخذ الحوار بين الجانبين بشأن مسار العمل المستقبلي المتعلق بالاتفاق النووي الإيراني شكل المناقشات «العالية المستوى» التي تفتقر إلى ملامح التخطيط التفصيلية.

وفيما يتعلق بالدور الذي سيتعين على روسيا والصين أن تلعباه في هذه الأحداث، أوضح «أوتول» أنه لا يزال لديهما «دور مهم»، لكنه لا يزال «قلقا» من طبيعة كونهما «أقل دورًا» في الانخراط في المفاوضات اللاحقة لأن اهتمامهما بعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق سيتلاشى بدوره. ومع ذلك، أكد أنه قبل الدخول في أي مفاوضات مستقبلية محتملة، يجب أن تحل قضية دفع تعويضات لأسر الضحايا في مختلف الدول الغربية جراء الأعمال الإرهابية الذي نفذتها أو رعتها إيران، مشيرا إلى أن طهران لا يمكنها ممارسة النشاط التجاري بشكل فعال على الصعيد الدولي من دون تحويل أصولها إلى دولارات، والتي قد تصادرها السلطات الأمريكية بعد ذلك بسبب الإجراءات القانونية التي تتطلب تحويل بعض أصول الحكومة الإيرانية لتعويض ضحايا الإرهاب.

وردا على سؤال حول ما يمكن القيام به كجزء من الاتفاق النووي لكبح كافة الإجراءات العدوانية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط؛ قال «كاتزمان» إن الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط «معقدة للغاية» و«شائكة»، وتنطوي على «رعاية» طهران للفصائل الشيعية الصغيرة لتكون بمثابة كيانات أكثر قوة في دول مثل لبنان والعراق، مضيفا أن هذه الاستراتيجية جعلت من حزب الله تدريجيًا صانع ملوك في السياسة اللبنانية، و«قوة سياسية قوية»، بدلاً من مجرد منظمة إرهابية، كما صنفتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولهذا السبب، فإنه من الخطأ حصر نطاق الأعمال العدائية الإيرانية في رعاية الإرهاب فقط؛ ولعل هذا الحصر يعرقل القدرة على امتلاك استراتيجية أوسع لمكافحة التدخلات الإيرانية في البلدان الأخرى بأي شكل من الأشكال.

أما ما أثير حول عقد مؤتمر خليجي محتمل بين الفاعلين الإقليميين لمعالجة تصاعد التوترات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، فقد أشار «فايز» إلى أن أي مفاوضات يشارك فيها لاعبون دوليون مثل الولايات المتحدة أو الصين أو الاتحاد الأوروبي ستكون «مفاوضات مستحيلة». وبدلاً من ذلك، فإن الطريقة المثلى للمضي قدمًا في هذا الصدد ستكون «مفاوضات أو عملية حوار إقليمية» بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق، مؤكدا أنه يمكن عقد هذا المؤتمر من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، أو من قبل الدول الاسكندنافية المحايدة.

وفي الأخير، قدمت الندوة التي عقدها «المجلس الأطلسي» قدرًا كبيرًا من التبصر والتحليل للمشاكل المحيطة بعودة الولايات المتحدة وإيران إلى «الاتفاق النووي الإيراني». وحظيت تصرفات إيران في سبيل تسريع وتيرة تطوير أسلحتها النووية منذ عام ٢٠١٨ باهتمام غير مسبوق، وكذلك الأمر ذاته بالنسبة للتعقيدات العديدة في فكّ عقدة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الأصول الإيرانية، وكما لخصت «سلافين» القضية برمتها في نهاية الحدث، فإن كل الخبراء أخطأوا في التوصل إلى حل لإشكالية التوصل إلى إبرام اتفاق مجددًا، ولكن «من الواضح أنه ليس مستحيلا.«

٢٠٢١/٢/١٢

قراءة في الخطاب الأول لبايدن حول سياسة أمريكا الخارجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال الأسابيع الثلاثة الأولى في البيت الأبيض، اتخذت الإدارة الديمقراطية الجديدة بقيادة «جو بايدن»، نهجًا مُتأنيًا بشأن سياستها الخارجية، وهو ما ظهر في خطابه الأول بعد أسابيع من توليه المنصب على الرغم من وجود العديد من الأزمات الدولية الجارية حاليًا. وفي مقابل ذلك، جذبت القضايا المحلية، مثل جائحة كورونا، وتداعيات أعمال الشغب في مبنى الكابيتول، غالبية الاهتمام للحكومة الجديدة .

وفي حديثه، من مقر وزارة الخارجية في الرابع من فبراير٢٠٢١؛ عزز «بايدن» مبادئ السياسة الخارجية لإدارته، وحدد بشكل كبير المسار الدبلوماسي الذي ستتخذه في معالجة القضايا العالمية الرئيسية؛ ومنها التأكيد على التزام واشنطن تجاه حلفائها الغربيين الرئيسيين ضد تهديدات روسيا والصين، وهو ما أشار إليه «بروس جونز»، من معهد «بروكنجز»، بقوله: إن «الخطاب تناول جميع الموضوعات المتوقعة للسياسة الخارجية، وهي مواجهة تهديدات الصين وروسيا، ودعم الديمقراطية وتعزيز التحالفات والتعددية». ومن وجهة نظره يعد مكان إلقاء الخطاب مناسبًا؛

نظرًا إلى أن وزير الخارجية الجديد، «أنتوني بلينكن»، هو المفسر والمعلق الأبرز والأكثر نشاطًا بشأن هذه السياسات في الإدارة الجديدة .

ووفقا للعديد من المحللين فإن الخطاب يعد علامة على تحول سياسة أمريكا الخارجية بعيدًا عن سياسة دونالد ترامب الصدامية، وبالتالي، يمثل عودة للدبلوماسية الأمريكية المعهودة. وكتب «إيمي ماكينون»، و«روبي جرامر»، و«جاك ديتش»، في مجلة «فورين بوليسي»، أنه يشير إلى «تحول جذري عن لهجة ترامب، حيث تعهد بالعمل مع الحلفاء، ومواجهة تقدم الاستبداد خاصة الصين وروسيا، ومكافحة تغير المناخ». كما وصفته صحيفة «الأوبزرفر» بأنه «مؤشر جيد، وبمثابة تحول واسع النطاق في السياسة الأمريكية، بصرف النظر عن الإجراءات المتعلقة بالشرق الأوسط وروسيا». وعلق «ويليام وشسلر»، من «المجلس الأطلسي»، أنه «بعد أربع سنوات من دبلوماسية إدارة ترامب التي هيمنت عليها التغريدات والتهديد والإهانة، من الجيد أن نرى عودة اللهجة الاحترافية للخطابات.«

وفيما يتعلق بادعاء «بايدن» أن الولايات المتحدة ستواجه التدخل الروسي في الشؤون الغربية علق «جون هيربست»، من «المجلس الأطلسي»، بأن «نهج الإدارة الجديدة المتوازن يمهد الطريق بشكل مناسب للتعامل مع الكرملين». غير أنه أشار إلى أن هناك قضية تم التغاضي عنها، وهي مراجعة بايدن وضع القوة الأمريكية العالمية للتأكد من أن «الوجود العسكري للولايات المتحدة يتماشى بشكل مناسب مع سياستها الخارجية وأولويات الأمن القومي»، فضلاً عن التراجع عن انسحاب القوات الأمريكية من ألمانيا، والإبقاء على ١٢ ألف جندي .

وبصرف النظر عن التركيز المستمر على بناء تحالف ومواجهة العدوان من روسيا والصين، كانت هناك نقطة أخرى مهمة، وهي قرار الانسحاب من مشاركة الولايات المتحدة في الحرب باليمن على الرغم من تأكيد «بايدن» على استمرار دعم واشنطن للسعودية في مواجهة تهديدات إيران ووكلائها الحوثيين. وفي هذا الصدد، أشارت «كيرستين فونتينروز»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أن الخطاب احتوى على «رسالة تم صياغتها بعناية تشير إلى أن واشنطن ستبقى لاعبا فاعلا في اللعبة، لكنها، ستستبدل المساعدة العسكرية بالجهود الدبلوماسية». وعلى هذا المنوال، تساءلت مجلة «بوليتيكو»، أيضًا عما إذا كان الإعلان يمثل «أكثر بكثير من مجرد خطوة رمزية؛ كون الجيش الأمريكي يلعب بالفعل حاليًا دورًا محدودًا للغاية في الصراع.«

وحول التداعيات الإقليمية، أضافت «فونتينروز»، أن «البيان الواضح للالتزام بأمن المملكة العربية السعودية يهدف إلى طمأنة الخليج، ومنع تشجيع الحوثيين وإيران». وأضاف «وشسلر»، أن الخطاب قدم «وجهات نظر متوازنة،

بعيدة كل البعد عما سمعناه خلال الحملة الانتخابية حول السعودية؛ ومن ثم تُبشر بالخير للمراجعة الاستراتيجية المقبلة للعلاقات الأمريكية السعودية». علاوة على ذلك، كما أوضح «جيك سوليفان»، مستشار الأمن القومي في إدارة بايدن، فإن هذا الحد من الدعم لا يشمل الأعمال المشتركة التي يتم تنفيذها ضد جماعة القاعدة الإرهابية في شبه الجزيرة العربية.

وعلى الرغم من ترحيب العديد من المحللين والمعلقين الغربيين بملاحظات بايدن فيما يخص السياسة الخارجية، فمن المهم ملاحظة أنه لم ينجح في إقناع الجميع بالخطاب. وعلق «جيمس كارافانو»، في مجلة «ناشيونال انترست»، أنه لم يلق الإشادة «لأنه بدا فارغ المضمون مثل خطابات ترامب، وأن هناك الكثير من النقاط غير الواضحة، وهو ما من شأنه أن يجرد الخطاب من أي ثقة ويجعل تصرفات الإدارة تتجلى في صورة إسهاب من الرئيس دون جدوى.«

وردا على ذلك، كتب «باري بافيل»، من «المجلس الأطلسي»، أن بايدن «نجح في إطلاق الملامح الأولى لسياسة خارجية متجددة لعقد العشرينيات من القرن الحالي مرتبطة بمصلحتين أمريكيتين أساسيتين، الأولى، تحمل مكسبا مباشرا للطبقة الوسطى في الولايات المتحدة من خلال توفير الوظائف لها. أما الثانية، فتتمثل في حماية الأمن القومي، من خلال عقد تحالفات أمريكا مرة أخرى كأولوية قصوى». وعلى الرغم من ذلك، انتقد «جيمس جولدجير» من معهد «بروكينجز»، ما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية المحددة، مؤكدا أن «العلاقة بين السياسة الداخلية، والخارجية لواشنطن أصبحت أكثر ضبابية، مع فشل بايدن، بدلاً من ذلك، في توضيح كيف أن انقلاب ميانمار، والحرب في اليمن والقمع الذي شنته روسيا يهم مواطني الولايات المتحدة.«

وبالمثل، كان هناك شك واضح أيضا داخل القاعدة الديمقراطية الليبرالية. وأشارت «لارا جيكس»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن الدبلوماسيين داخل الخارجية الأمريكية «ظلوا متشككين تجاه بايدن ووزير خارجيته، بلينكين، وأعربوا عن خيبة أملهم من خطابه، لأن الدبلوماسيين الذين ظلوا في مناصبهم أثناء إدارة ترامب تم تجاوزهم لصالح ترقية عدد من المعينين السياسيين. وفي هذا الصدد، ذكرت صحيفة «الأوبزرفر»، أنه «مثل كل رئيس، سيُحكم على بايدن بالأفعال وليس بالأقوال.«

ومع وضع ذلك في الاعتبار، ذهب بعض المعلقين إلى أن خطاب «بايدن» قدم فقط تفصيلاً محدودًا للسياسات الجديدة، في الوقت الذي ركز وزير خارجيته على تبني العديد من المواقف المعروفة بالفعل لدى إدارته. ومع حرص نائبة الرئيس، «كامالا هاريس»، على التحدث علنًا والاهتمام بالقضايا الداخلية، فإنها لم تقدم ملاحظاتها الخاصة

حول ملامح السياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة، وكان «بلينكن» المعلق الرئيسي والمحدد لهذه السياسات، وذلك من خلال الرد على الإحاطات الإعلامية لوزارة الخارجية، والظهور الإعلامي المتكرر، خاصة أنه كان يؤدي هذه الأدوار، حتى قبل أن يلقي خطاب السياسة الخارجية الخاص به.

وفي الواقع يشير نهج «بلينكن»، الأكثر مرونة، فضلا عن تحفظه وتواضعه الجم في أن يكون محط الأنظار والأضواء وداخل دائرة الاهتمام بصورة أكثر من بايدن ذاته، –وبالتأكيد أيضا أكثر من نظيره السابق بومبيو– إلى مدى التأثير الذي قد يمارسه في الأيام المقبلة مع اعتقاد العديد من الخبراء أنه سيكون وزيرًا للخارجية الأمريكية بمعنى الكلمة، وسيكون في المقام الأول مستشارًا وصانع سياسات ودبلوماسيا مخضرما، وليس مجرد وجه للسياسة الخارجية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه –على عكس مستشار الأمن القومي، جيك سوليفان، هو من أفصح عن مواقف الإدارة الأمريكية إزاء العديد من الأحداث الدولية الأخيرة.

وفي أول مقابلة له كوزير للخارجية الأمريكية في أوائل فبراير الجاري، أصدر «بلينكن»، تحذيرات بشأن برنامج إيران النووي، في الوقت ذاته كرر أن واشنطن ستنظر في أمر العودة إلى الاتفاق الإيراني، ولكن فقط إذا تصرفت طهران أولا وفقًا لبنوده المتفق عليها عام ٢٠١٥. ولا يخفى أيضًا إدانته للقمع الروسي ضد المتظاهرين المناهضين لبوتين في مقابلة له مع شبكة «إن بي سي» الإخبارية. وفي نفس المقابلة تحدث أيضًا عن كيفية سعي إدارة بايدن إلى نزع الأسلحة النووية من كوريا الشمالية، وإمكانية تطبيق المزيد من العقوبات الاقتصادية ضد النظام في بيونج يانج لإجبارها على هذا الأمر.

علاوة على ذلك، ففي مقابلة أخرى مؤخرًا مع شبكة «سي إن إن»، ناقش إحدى قضايا منطقة الشرق الأوسط من خلال عدم تأييده اعتراف إدارة دونالد ترامب بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان، واعتبارها أرضا إسرائيلية، مشيرًا رغم ذلك إلى أنه «بطريقة عملية، تظل السيطرة على الجولان تمثل أهمية لضمان أمن إسرائيل»، ولعل قانونية هذه السيطرة تبقى شيئا آخر، لكن بمرور الوقت إذا تغير الوضع في سوريا «ستكون هناك أمور ومستجدات» يجب النظر إليها مستقبلاً». وبالتالي، تعتبر تصريحات وزير الخارجية حتى الآن أكبر مؤشر على عدم الارتياح الحالي بين حكومتي الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن هذه السياسة المتبناة، خاصة وأن بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، لم يتبادلا المكالمات الهاتفية بعد ثلاثة أسابيع من توليه رئاسته.

وفي الجانب العملي من خطاباته، كان «بلينكن»، مؤثرًا أيضًا، حينما حذر رئيس مكتب الشؤون الخارجية بالحزب الصيني الحاكم، «يانغ جيتشي» من أن الولايات المتحدة لن تقف صامتة أمام انتهاكات الصين الحقوقية باختلافها في محادثته الهاتفية الأولى معه. بالإضافة إلى ذلك، في اليوم التالي لخطاب بايدن الأول حول السياسة الخارجية، التقى مع وزراء خارجية المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، لمناقشة القضية الإيرانية والعلاقات عبر الأطلسي وانقلاب ميانمار، حيث أشاد بـ «المناقشات المثمرة» بين هذه الأطراف المعنية.

على العموم، لم ينتج عن أول خطاب رئيسي ألقاه «جو بايدن»، حول سياسته الخارجية أي اكتشافات أو تطورات حقيقية جديدة حول مستقبل هذه السياسة، بل أدى فقط إلى توضيح كيف سيتحدث البيت الأبيض في عهده ويتصرف بطريقة مختلفة تمامًا عن سابقه .

ومع عدم اهتمام «بايدن»، و«هاريس»، بالسياسة الخارجية، نظرًا إلى انشغالهما بالشؤون الداخلية، ستتمتع وزارة الخارجية الأمريكية في عهد «بلينكن» بالقوة بشكل عام، حيث لا يزال هو المسؤول الأنسب للتعليق على قضايا السياسة الخارجية، ومن المرجح أن يُلقي أول خطاب رسمي له في الأسابيع المقبلة.

ومع ذلك، وكما لوحظ سابقًا، سيظل حديث كل من «بايدن»، و«بلينكن»، في خطاباتهما أمرًا والعمل على أرض واقع المسرح الدولي أمرًا آخرًا تمامًا، وسيتعين على الإدارة الجديدة أن تسعى جاهدة للقيام بما هو أكثر من مجرد إطلاق التصريحات والخطابات حول الدبلوماسية الدولية لاستعادة الثقة لحلفاء واشنطن وجعل قوة ونفوذ الولايات المتحدة رادعًا مرة أخرى أمام أنظمة الدول التي تسعى لإلحاق الأذى بها أو بحلفائها.

٢٠٢١/٢/١٣

مملكة البحرين من الحكومة الإلكترونية إلى التحول الرقمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

إقامة دولة عصرية تأخذ بأسباب التقدم وأحدث ما وصل إليه العصر، مثّلت هدفًا استراتيجيا للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك منذ توليه المسؤولية في مارس ١٩٩٩، حينئذ كان يجتاح العالم تطور مذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلغ حد الثورة، التي تغلغلت في كل مناحي الحياة، بل إنها حولت العالم على اتساعه إلى قرية كونية، وعدت من أبرز مظاهر العولمة، ولم تكن البحرين التي اكتسبت مكانتها كمركز مال وأعمال المنطقة، تتخذ منها الشركات العالمية العاملة فيها مقرا لها، بعيدًا عن هذا التطور، سواء من حيث البنية الأساسية المتطورة للاتصالات

والمعلومات، أو من حيث معدلات انتشار الهواتف المحمولة والإنترنت، أو توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الناحية التشريعية كانت نقطة البداية إصدار جلالة الملك القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٢ بشأن المعاملات الإلكترونية، وفي عام ٢٠٠٤ تم إنشاء إدارة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا معلومات بوزارة الصناعة والتجارة، وكانت البحرين من أوائل دول العالم في تحرير قطاع الاتصالات بشكل كامل، وسمحت بقيام الاستثمار الأجنبي فيه وتملكه بنسبة ١٠٠٪، ونشاطه من دون ضرائب، ووجدت الشركات المستثمرة في سوق العمل البحريني حاجتها من العمالة المؤهلة فبلغت نسبة البحرينيين العاملين في هذا القطاع ٧٥٪، منهم ٨٥٪ جامعيون يجيدون اللغة الإنجليزية، كان هذا نتيجة سياسة إعداد الكوادر البشرية المؤهلة من خلال مدارس البحرين المنتسبة لليونسكو في ٢٠٠٤، ومبادرة جلالة الملك «مدارس المستقبل»، ٢٠٠٥، والتي غدت معممة في البحرين وصنعت أجيالاً تجيد استخدام وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن خلال المجلس النوعي للتدريب المهني في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات الذي جرى إطلاقه بمقتضى قرار وزير العمل رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥.

ومع تعدد الجهات التي تقوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكل منها يقدم خدماته بطريقة مختلفة كان قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٥ بتشكيل لجنة عليا لتقنية المعلومات، ثم قام جلالة الملك بإنشاء المجلس الأعلى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نفس العام برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، وهو الذي توجه لوضع استراتيجية للحكومة الإلكترونية تم الإعلان عنها في مايو ٢٠٠٧، وفي ضوء هذه الاستراتيجية أنشئت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في أغسطس ٢٠٠٧.

ومن المعلوم أن مفهوم الحكومة الإلكترونية، وهي إحدى مكونات عملية التحول الرقمي، ينصرف إلى تطبيق الحكومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للربط بين مؤسساتها، وتقديم المعلومات والخدمات العامة، بما يعني تبسيط الإجراءات الحكومية، وتحقيق السرعة والجودة والنزاهة والشفافية والعدالة في تقديم المعلومات والخدمات، والحصول عليها، مع تقليل الكلفة وتقليل الحاجة إلى العاملين القائمين لتقديم هذه الخدمات بالوسائل التقليدية، ويتطلب ذلك بنية تحتية وتنظيمية وتشريعية مؤهلة، كما يتطلب إعداد البيانات والمعلومات اللازمة لتقديم الخدمة إلكترونيًا، وضمان دقتها وسريتها وإمكان تناقلها عبر شبكة الإنترنت مع ضمان صحتها ومصداقيتها، وتعد الحكومة الإلكترونية إذن هي البديل عن النظام التقليدي للإدارة الحكومية في تقديم الخدمات القائم على التعامل الشخصي

المباشر بين مقدم الخدمة ومن يريد الحصول عليها، ويعني هذا تفادي سوء استخدام السلطة لأغراض خاصة، أي تفادي الفساد الإداري بأنواعه، وما ينتج عنه من خلل جسيم في أخلاقيات العمل وقيم المجتمع والعدالة ومناخ الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

وللأهمية القصوى التي تمثلها الحكومة الإلكترونية، أصبحت سياسات دول العالم الأكثر تقدمًا، تتجه إلى حكومة بلا أوراق (Paperless government) بما يرفع من مكانتها في سهولة أداء الأعمال، ويحسن ترتيبها في مقياس البنك الدولي الذي يرتب دول العالم بحسب هذه السهولة، ومن ثم التأثير على جاذبيتها للاستثمار.

لهذا عملت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية منذ إنشائها في ٢٠٠٧ على هدف استراتيجي أولي، وهو تقديم جميع الخدمات الحكومية من خلال ٤ قنوات إلكترونية: البوابة، الهواتف النقالة، مراكز الاتصالات، أكشاك الخدمة، لتزويد العملاء بحرية اختيار القناة التي يفضلونها، مع التأكيد على توحيد الخدمة. ومع الدعم المادي الذي قدمته القيادة البحرينية، سواء من حيث توفير الموارد المالية أو تحرير قطاع الاتصالات وفتحه للاستثمار الأجنبي المباشر، تم إنشاء هذه القنوات الأربع، وأصبحت الحكومة الإلكترونية في مدة وجيزة تقدم حوالي ٢٠٠ خدمة من مكان واحد، وتصدرت البحرين العالم العربي في مؤشر الحكومة الإلكترونية الذي تصدره الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠، وظلت تحافظ على هذا المركز في ٤ تقارير متعاقبة.

ما جعل مملكة البحرين تتبوأ هذا المركز، فضلاً عن جاهزيتها للحكومة الإلكترونية، والخدمات التي تقدمها هذه الحكومة، وجودة الكوادر البشرية التي تقوم بها، هو تحقيق الأمان في عمليات الحكومة الإلكترونية، وأمن المعلومات وتناقلها وتوظيفها، وهو ما تكفل به قرار وزارة الخارجية رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إجراءات وضوابط استخدام شركات الأمن والحراسة الخاصة للأجهزة والمعدات وغيرها من الوسائل التقنية، وقرار مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ٢٠١١ بشأن لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بالجهات الحكومية، والقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ القاضي بتعديلات في المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٢ بشأن المعاملات الإلكترونية، ثم القانون رقم ٦٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن جرائم تقنية المعلومات.

وقامت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في ٢٠١٧ بتنفيذ نقلة نوعية، وهي المسماة «السحابة أولاً» أتاحت نقل أنظمتها إلى تقنية السحابة، كأحد البلدان القلائل في المنطقة التي تقوم بهذه المبادرة (تقنية السحابة تعني سحب إلكترونية يتم فيها تخزين البيانات بشكل نبضات كهربائية، يتم الدخول إليها عن طريق الإنترنت من خلال أي

جهاز يمكنه الاتصال بالإنترنت)، وبهذه النقلة تمكنت الهيئة من تحقيق ٩١٪ من أهدافها الاستراتيجية، وبلغ عدد معاملاتها عبر جميع القنوات أكثر من مليون معاملة.

في هذا العام أيضًا صادقت المملكة بمقتضى القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٧ على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وعدلت بعض أحكام قانون المعاملات الإلكترونية، وصدر قرار وزارة شؤون الإعلام رقم ٨ لسنة ٢٠١٧ لنشر إعلانات المحاكم على موقع الجريدة الرسمية بهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وقرار وزير الصناعة والتجارة والسياحة رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن اعتماد مواصفات قياسية خليجية خاصة بقطاع تقنية المعلومات، وفي نوفمبر ٢٠١٨ أصدر الملك المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن الخطابات والمعاملات الإلكترونية، وفي العام نفسه القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠١٨ بتشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات، هذا التطور في أداء الحكومة الإلكترونية جعل المملكة تحتل المركز ٢٦ عالميًا والخامس آسيويًا في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية في ٢٠١٨، وحافظت على مكانتها ضمن الدول ذات المؤشر العالي جدًا في تقرير ٢٠٢٠.

وما حققته المملكة في مجال التجارة الإلكترونية، كمكون آخر من مكونات التحول الرقمي، جعلها تصعد في مؤشر الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية فاحتلت في ٢٠١٩ المركز ٦٥ عالميًا بين ١٥٢ دولة، ويقيس هذا المؤشر الجاهزية للتجارة الإلكترونية والاستفادة من مزاياها، وفي فبراير ٢٠٢٠ عقدت البحرين برعاية وزير الصناعة والتجارة والسياحة المؤتمر البحريني للتجارة الإلكترونية احتفاءً بإنجازات أكاديمية البحرين للتجارة الإلكترونية، التي انطلقت من ٢٠١٨ كنتاج تعاون مثمر بين الوزارة ومعهد لنك سمارت للتدريب بدعم من تمكين، ومن المعلوم أن التجارة الإلكترونية هي تجارة عبر الإنترنت، وأبرز روادها عالميًا شركة أمازون الأمريكية التي تأسست في ١٩٩٤ وبلغت أرباحها في ٢٠١٨ نحو ٨٦٩ مليار دولار.

وكانت رؤية القيادة البحرينية واضحة من خلال مبادرة جلالة الملك في ٢٠١٤ «برنامج التمكين الرقمي في مدارس البحرين» التي تأتي اتصالاً بما تحقق من قبل إنشاء اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات، واستراتيجية الحكومة الإلكترونية ٢٠١٠، وجاء هذا التحول الرقمي في صلب الاستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية ٢٠١٦، والتي تم تحديثها في ٢٠١٨ وصولاً إلى استراتيجية الحكومة الرقمية ٢٠٢٢، وفيها تلتزم الحكومة بتحويل خدماتها بشكل استباقي رقميًا، كما تقوم بتطوير خدمات مصممة وفقًا لاحتياجات المواطنين، ومجالات التركيز الأساسية في هذه الاستراتيجية:

تطوير آلية تقدم الخدمات الرقمية للجميع.

تصميم الخدمات العامة الجديدة رقميًا.

إعادة بناء الخدمات القائمة رقميًا.

تمكين المواطنين والشركات من تقديم بيانات مختلفة إلى جهة حكومية مرة واحدة فقط.

إجراء تنبوآت أكثر دقة.

دمج البيانات الحكومية وتوفيرها للجميع.

وتشمل مبادرات الخدمات العامة الجديدة التي يجري رقمنتها وفقًا للاستراتيجية: السجل التجاري، نظام الضرائب الوطني، البرنامج الوطني للضمان الصحي، خدمات الدعم المالي، ولتمكين المواطنين والشركات من تقديم بيانات مختلفة إلى جهة حكومة مرة واحدة فقط أتاحت الاستراتيجية نظام البوابة التجارية كنظام إلكتروني موحد يتم تقديمه من خلال قنوات متعددة تقدم خدمة متكاملة «الحكومة ككل»، كما اتاحت البنية التحتية للبوابة الوطنية كمنصة إلكترونية موحدة تشمل التكامل الإلكتروني للأنظمة الحكومية، وأتاحت نظام الهوية الرقمية الوطنية المطورة للمواطنين والمقيمين والشركات للتعامل رقميًا مع الحكومة والقطاع الخاص بطرق مريحة وآمنة.

وقد عززت أزمة كوفيد–١٩ وسياسات التباعد الاجتماعي عمليات التحول الرقمي في مملكة البحرين، فتمت أتمتة جميع مراحل النشاط العقاري، ما أدى إلى تخفيض قياسي في وقت إنجاز معاملات هذا القطاع، وتبني التحول الرقمي في المجالات التشريعية والقضائية، وعمليات التخليص الجمركي، والخدمات المقدمة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وعمليات شركات التأمين والمصارف.

وساعد على سرعة تحقيق التحول الرقمي جودة رأس المال البشري وسهولة بدء المشاريع التجارية في البحرين وتنافسية أسعار النطاق العريض، وسهولة الاتصال، حيث غدت البحرين الثانية عالميًا في نسبة انتشار خدمات الهاتف النقال، بنسبة ١٣٦٪ من السكان والرابعة عالميًا في نسبة انتشار الإنترنت ٩٨٪، والثانية عالميًا في نسبة انتشار النطاق العريض النقال، فيما تسعى الخطة الرابعة للاتصالات إلى تغطية المملكة بشكل كامل بشبكة الألياف البصرية فائقة السرعة، وكل ذلك يمثل إتاحة كبيرة للتحول الرقمي في وقت وجيز، فيما أخذت المصارف تحقق هذا

التحول الرقمي في كافة عملياتها، وأعلنت رئيسة مجلس النواب التحول الرقمي الكامل في العمل النيابي، فيما شددت غرفة صناعة وتجارة البحرين على ضرورة التحول الرقمي في أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأخذت مؤسسات المجتمع المدني في هذا التحول، وهكذا أخذت خطى التحول الرقمي تشمل جميع قطاعات ومؤسسات الدولة، ليصبح هذا التحول واقعًا جديدًا.

مفتاح هذا التحول السريع يكمن في إرادة سياسية قوية مثّلها جلالة الملك الذي سعى من البداية إلى دولة عصرية تأخذ بأسباب التقدم، وفي جوهر هذه السياسة العنصر البشري المؤهل الذي أمكنه إنجاز هذا التحول، ما يفتح الباب أمام عصر جديد تدخله المملكة وهو عصر اقتصاد المعرفة والذكاء الاصطناعي محدثًا تغييرًا كبيرًا في تركيبة سوق العمل، ومدى إسهام الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني، ليصبح قطاع الاتصالات من أكبر رواد هذا الاقتصاد.

٢٠٢١/٢/١٩

هل تعزز تبرئة ترامب فرصه لولاية رئاسية ثانية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على الرغم من خطورة الجرائم التي اتهم الرئيس السابق، «دونالد ترامب»، بارتكابها، وأبرزها التحريض على التمرد، إلا أن إدانته في محاكمته الثانية بمجلس الشيوخ كانت دائمًا بعيدة المنال لمن يرغبون في رؤيته ممنوعا من الترشح لأي منصب سياسي مرة أخرى. فمع سيطرة الحزب الجمهوري على ما يقرب من نصف المقاعد في مجلس الشيوخ –حيث يتطلب تفعيل إدانته تأييد ثلثي الأعضاء– لم يحدث هذا؛ وانضم سبعة جمهوريين فقط إلى الديمقراطيين في التصويت، لتصبح الحصيلة النهائية ٥٧ صوتًا لصالح إدانته، مقابل ٤٣ صوتًا مع تبرئته، مما يقل بكثير عن العدد اللازم لإدانته ومنعه من الترشح لمنصب في المستقبل والبالغ ٦٧ صوتًا .

وبالنسبة إلى ترامب وأنصاره، كان ما حدث بمثابة إظهار لبراءته، ولكن بالنسبة إلى خصومه ومنتقديه كانت هذه النتيجة مجرد تبرئة لعدم وجود التأييد اللازم للإدانة. وعلى الرغم من هذا الرفض لنتائج المحاكمة، فإن الإخفاق في محاسبته على أفعاله الرئاسية يمكن أن يكون له تداعيات هائلة على السياسة الداخلية الأمريكية، خاصة أنه سيظل حرا في سعيه لمنصب جديد أو ترقية الحلفاء المخلصين، حيث لا تزال مكانته السياسية بين قاعدة مؤيديه قوية للغاية، كما أن تأثير مؤيدي شعاره «اجعل أمريكا عظيمة مجددا»، لن يتلاشى كما كان يأمل الكثير من الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء.

وفي الواقع، لقي إخفاق المجلس التشريعي في محاسبة ترامب استياء وخيبة أمل العديد من الدول الغربية. وأشار «جو بايدن» –الذي اختار إبقاء المحاكمة بعيدة عن أفعاله في البيت الأبيض– إلى أن الفشل في إدانة ترامب «يذكرنا بأن الديمقراطية هشة، فذلك التصويت النهائي لم يؤد إلى إدانة؛ لأن جوهر الاتهام ليس محل نزاع». وقدم رئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسون»، تقييمًا مختلفًا تمامًا قائلا: «أعتقد أن المحاكمة توحي بكل وضوح بأنه بعد كل هذه الجلبة فإن الديمقراطية الأمريكية مازالت قوية». فيما جادلت صحيفة «فاينانشال تايمز»، بأن «حكم البراءة يتوّج فترة مظلمة في التاريخ السياسي للولايات المتحدة بدأت برفض ترامب لنتائج انتخابات ٣ نوفمبر، وبلغت ذروتها في أسوأ حلقة من العنف السياسي في قاعات الكونجرس، الأمر الذي لم يحدث منذ أكثر من قرنين .«

في الوقت نفسه، وصفت صحيفة «سيدني مورنينج هيرالد»، التبرئة بأنها «ضربة حتمية لكنها محبطة لمبادئ الديمقراطية والعدالة والمساءلة». في حين اعتبرتها صحيفة «دير شبيجل»، «فشلا غير مسبوق للديمقراطية الأمريكية». وكما كان الحال لعدة أشهر وحتى الآن، انتهز خصوم واشنطن الجيوسياسيون الفرصة لمهاجمتها. وكتب «لي هايدونغ» في صحيفة «جلوبال تايمز»، التي تسيطر عليها بكين، أن «عقول المواطنين الأمريكيين العاديين وحتى النخب السياسية في حالة من التقلب المستمر، في ظل أن الانقسامات الاجتماعية لا يمكن أن تخف حدتها.«

وفي كل الأحوال كانت نقطة التباحث المُشتركة بين الخبراء والمعلقين هي أن التصويت لا يبرئ الرئيس الخامس والأربعين. ووصف «بيتر بيكر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، الحكم، بأنه «هروب، وليس تبرئة»، كما زعم «ديفيد ريمنيك» من مجلة «نيويوركر»، أنه «على عكس مؤيديه الجمهوريين، فإن التاريخ لن يكون متسامحاً بشكل كبير مع ترامب، منتقدا فشل الأدلة القوية ضده في تأييد إدانته بنسبة الثلثين». وكتبت «مارجريت سوليفان» في صحيفة «واشنطن بوست»، أنه «على الرغم من القضية التي لا يمكن دحضها، والخاصة بالادعاء الديمقراطي، فإن الحقيقة لم تكن كافية لإدانته». ومتفقة مع هذه الآراء، وصفت «ماشا جيسن» من مجلة «نيويوركر»، المحاكمة بأنها «معركة قيمة ضد الضجيج، ضد الفوضى، وقد انتصرت الفوضى.«

وعلى الرغم من ذلك من المهم أيضًا الإشارة إلى إيجابيات المحاكمة، وأعداد الجمهوريين الذين صوتوا ضد زعيمهم السابق. وأشار «ديفيد فروم» في مجلة «ذا أتلانتيك» إلى أن كثرة مديني الرئيس السابق تشير إلى أنه أصبح يفتقد التأثير والنفوذ السياسي، وفي حين أن ذلك «لم يكن كافيًا لاستبعاده رسميًا من الحصول على منصب رئيس الولايات المتحدة مرة أخرى، إلا أنه عمليًا سيكون بمثابة رفض علني رسمي ودائم له». وأوضح «مايكل هيرش» في مجلة

«فورين بوليسي» أن «تصويت ٥٧ مقابل ٤٣ هو في الواقع أقوى تصويت من هذا النوع من قبل الحزبين في تاريخ الولايات المتحدة .«

غير أن هذه المحاولات لانتزاع نصر سياسي لم تكن مقنعة لـ«إي. جاي ديون»، الكاتب في صحيفة «واشنطن بوست»، حيث شدد على أنه «عندما أتيحت الفرصة للتصويت من أجل كشف أن ما فعله ترامب كان أمرًا مستهجنًا فقد قدم سبعة جمهوريين فقط في مجلس الشيوخ، و١٠ من نظرائهم في مجلس النواب الفرصة للقيام بذلك.«

على هذا النحو تم التشكيك أيضًا في دور مجلس الشيوخ في المحاكمة، نظرًا إلى أن الرئيس السابق حُكم عليه أساسًا من قبل هيئة محلفين قوامها ١٠٠ شخص لا يزال عدد كبير منهم موالين سياسيًا له. وهكذا، كانت المحاكمة دائمًا «تحت هيمنة ديناميكية سياسية وليست قانونية». وقد انعكس هذا في نهج كبار الجمهوريين في مجلس الشيوخ، الذين حاولوا وصف جهود العزل بأكملها بأنها «غير دستورية»، بدلاً من التصويت ضد ترامب .

وعلى الرغم من إدانته لزعيمه السابق أكد زعيم الجمهوريين، «ميتش ماكونيل»، أن عملية الإقالة هي «حماية البلاد من المسؤولين الحكوميين، وبما أن ترامب لم يعد في منصبه فهو غير صالح دستوريًا للإدانة». وبناء عليه لاحظ السناتور الديمقراطي، «خواكين كاسترو»، أن هذه الاستراتيجية تعني أن ترامب «تم التخلي عنه بشكل تقني». بينما وصف «إي. جاي ديون» في الوقت نفسه معظم الجمهوريين في مجلس الشيوخ بـ«الجبن، حيث كان أمرا منتظرا ومتوقعًا .«

علاوة على ذلك فإن مكانة ودور الهيئة التشريعية المعنية بالمساءلة قد نالها التشويه أيضا. وأوضحت «فيكتوريا بيكيمبيس» في صحيفة «الجارديان» أن المحاكمة الثانية لعزل ترامب الفاشلة «تُظهر مشكلة متزايدة بشأن القدرة الفعلية للنظام السياسي على منع الانتهاكات الرئاسية للسلطة». وبالنسبة إلى الكثيرين لم تعد عملية العزل تشكل تهديدًا أو رادعًا أمام السلوك السيئ، أو حتى غير القانوني، من قبل أقوى صاحب منصب على الأرض». وأضاف «مارتن بينجلي» في نفس الصحيفة أن «٤٣ عضوًا من أعضاء الشيوخ الجمهوريين كانوا راضين عن أن تحريض حشد على مهاجمة الكونجرس ومحاولة إلغاء الانتخابات أمر لا يستحق العقاب.«

ومع ذلك لم يكن الجمهوريون وحدهم هم من تعرضوا للانتقاد، فقد واجهت إجراءات المساءلة المتسارعة مزيدًا من التدقيق في أعقاب التصويت بالانتخابات الرئاسية الأخيرة. كما لم يحضر المدعون الديمقراطيون شهودًا لتقديم شهادات –على الرغم من وجود مئات المرشحين المحتملين لهذا الأمر– وانتهت إجراءات المساءلة بأكملها في غضون أيام، وكانت أقصر بكثير من محاكمة عزل ترامب الأولى التي كانت قد تناولت اتهامات أقل خطورة من تلك الراهنة .

وبدورها سعت صحيفة »نيويورك تايمز« لتوضيح أن «المحاكمة انتهت بعد خمسة أيام فقط»؛ لأن «الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء لم يكن لديهم رغبة في إجراء مساءلة مطولة»، وأيضًا لأن «مؤيدي ترامب قبل أن تبدأ تلك المساءلة أوضحوا أنهم ليسوا مستعدين لتحميله أيا من المسؤولية على خلفية الاتهامات الموجهة إليه». ومع وجود مثل هذه الأسباب القوية التي تعزز موقفه فإن الرغبة في المضي قدمًا في إجراءات مساءلته قد تكون خطوة خاطئة بكل المقاييس.«

وفي ظل هذا الواقع الجديد كانت هناك أيضًا العديد من الأسئلة حول مستقبل الحزب الجمهوري. ففي أعقاب أعمال الشغب التي اندلعت يوم ٦ يناير الماضي بدا أن الحزب الذي يُعرف أيضا باسم «الحزب الكبير القديم» قادرًا أخيرا على التخلص من نفوذ ترامب، ولكن يبدو أن تبرئته تفتح الباب مرة أخرى لعودته للدخول في معارك سياسية مستقبلية .

وفي أعقاب المحاكمة ركز العديد من المعلقين على جهود زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ «ميتش ماكونيل» المستقبلية للحد من تأثير مؤيدي شعار «اجعل أمريكا عظيمة مجددا»، على مسار السياسة الأمريكية، حيث لا يخفى أنه وجه انتقادات لاذعة لترامب –رغم التصويت على تبرئته من تهمة التحريض على التمرد– معتبرا أنه «مسؤول» عن اعتداء ٦ يناير على مبنى الكابيتول.

ومع ذلك فشلت هذه التقديرات في الأخذ في الاعتبار مدى القوة المطلقة للدعم الحالي لترامب وإرثه، في ظل القدرة المحدودة للرئيس الجديد على التصدي لتلك القوة. وكتب «جورج ويل» في صحيفة «واشنطن بوست» أن «ماكونيل يعرف أن قبضة ترامب على الجمهوريين لا تزال قوية، لكنها يمكن زعزعتها؛ وأن الأمر متوقف بالفعل على نتائج الانتخابات التمهيدية لمجلسي الشيوخ والنواب عام ٢٠٢٢». وأضاف «هيرش» أنه في أثناء المساءلة «ربما يكون زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ أراد الجمع بين أمرين وهما التصويت بعدم الإدانة والبراءة وانتقاد ترامب في الوقت ذاته»،

لكن تصريحاته «في المجلس تشير إلى أن معيار النجاح للجمهوريين في الأيام القادمة في الساحة السياسية لن يكون بالوقوف في صف ترامب .«

وعلى الجانب الآخر علق «كورت باربديلا»، عضو مجلس النواب السابق عن الحزب الجمهوري، قائلاً: إنها «تعتبر دليلاً على أن وضع ترامب كزعيم للحزب الجمهوري لم يتغير على الرغم من أن نتائج الانتخابات أظهرت أن أجندته وبرامجه لن تلبي تطلعات وأهداف الحزب الجمهوري». وقال «نيك ألين» في صحيفة «دايلي تليجراف»: إن ترامب «يعتزم استخدام إجراءات مساءلته وتبرئته كمنصة انطلاق لعودة قوية إلى المسرح السياسي لاستهداف أعدائه ودعم المرشحين الجمهوريين الموالين له في انتخابات الكونجرس العام المقبل على الصعيدين المالي والشخصي على حد سواء.«

على العموم، إن تبرئة الرئيس السابق، «دونالد ترامب»، تعني أكثر بكثير من مجرد تحديد المصير السياسي له، حيث أثارت عاصفة سياسية في واشنطن، وخاصة بعد فشل مجلس الشيوخ في إدانته بارتكاب أخطر التهم القانونية التي وجهت لرئيس أمريكي على الإطلاق، وهو ما يمثل إخفاقًا لهذا الكيان التشريعي بأكمله، علاوة على ذلك يوضح هذا أن الدعم السياسي لرئيس بعينه كفيل بغض الطرف عن الإجراءات غير القانونية التي كان قد ارتكبها .

وبالنهاية لا يزال احتمال بقاء ترامب لاعبًا رئيسيًا في السياسة الداخلية والسياسة الدولية أيضًا أمرًا ثابتًا، على الرغم من مهزلة نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية وما أعقبها من أحداث مضطربة مباشرة .

٢٠٢١/٢/٢٦

التضامن العالمي هو الحل بشأن توزيع لقاحات كورونا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اتسمت عمليات توزيع لقاحات فيروس كورونا في الغرب حتى الآن بنجاحات متباينة بين الدول المختلفة، ومع ذلك يظل هناك أمل في المستقبل، خاصة بعد أن كافحت هذه الدول لشهور دون أي وسيلة لعلاج أو منع انتشار الفيروس، بصرف النظر عن تدابير التباعد الاجتماعي وعمليات الإغلاق. وقد أُنتجت أول لقاحات أمريكية وأوروبية للاستخدام في نهاية عام ٢٠٢٠، وبعد ذلك تم تبنيها على نطاق واسع. وفي المملكة المتحدة، تلقى أكثر من ١٦،٤ مليون شخص جرعة اللقاح الأولى، فيما تلقى أكثر من ٤١ مليونا في الولايات المتحدة جرعة واحدة على الأقل، وتم تلقيح ١٦ مليونًا آخرين بشكل كامل.

لكن بالنسبة للبلدان الأقل نموًا والأكثر فقرًا في آسيا وإفريقيا، كانت هناك نجاحات قليلة في تلقيح مواطنيها؛ خاصة أنها لا تمتلك وسائل لتطوير لقاحاتها، واضطرت إلى دفع مبالغ أكبر بكثير من الدول الغربية للحصول على اللقاحات من شركات الأدوية الغربية، وبالتالي كانت النتيجة تباينًا كبيرًا في توزيع اللقاحات. ووصف الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» هذه النتيجة بأنها «غير متكافئة وغير عادلة إلى حد كبير»، حيث تمتلك عشر دول فقط حاليًا ٧٥٪ من لقاحات كوفيد-١٩ في العالم، بينما لم تتلق حتى الآن ما يصل إلى ١٣٠ دولة جرعة واحدة من اللقاح، وتعتبر هذه الأزمة الآن «أكبر اختبار أخلاقي أمام المجتمع العالمي.«

علاوة على ذلك، فقد زاد من تعقيد هذه الأزمة تواجد آلية جيوسياسية؛ فبينما كان الغرب يكافح لتطوير اللقاحات ويتنازع حول مخصصاتها اغتنمت كل من روسيا والصين الفرصة لإبرام اتفاقيات مع دول متوسطة القوة لاستخدام اللقاحات الخاصة بهما. وبداية من الشرق الأوسط إلى أمريكا الجنوبية، جذبت جهود موسكو وبكين في «دبلوماسية اللقاحات» انتباه القادة الغربيين بقوة، وحفزتهم على اتخاذ إجراءات قبل قمة مجموعة السبع.

وفي الآونة الأخيرة، أعاد الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» ورئيس الوزراء البريطاني «بوريس جونسون»، والرئيس الأمريكي «جو بايدن» التأكيد على التزاماتهم بتخصيص لقاحات مطورة غربيًا للدول الفقيرة في أسرع وقت ممكن. ومع ذلك تمثل الموازنة الصعبة للسياسيين بين ضمان المخزونات المحلية والسماح بالمخصصات الدولية معضلة، في ظل تقدير حكومات الغرب لحاجة مواطنيها لتلقي جرعات اللقاح في أقرب وقت ممكن حتى تتحقق استفادة اقتصادات بلدانهم ومجتمعاتهم.

وفي واقع الأمر، لن ترضي هذه الضغوط المحلية الدول غير الغربية التي ليس لديها لقاحات كوفيد-١٩ لإعطائها لشعوبها. وكتب «لورانس جوستين»، و«إريك فريدمان»، و«سويري مون»، في مجلة «فورين أفيرز»، أن «العالم على وشك الفشل في اختبار حاسم في التعاون الدولي، حيث جلبت الدول الغنية إمدادات ضخمة من اللقاحات، تاركة البلدان الأفقر لمواجهة الندرة الشديدة»، مضيفين أن «الدول الغنية عليها واجب أخلاقي للمساعدة في توزيع اللقاحات، وأنه من مصلحتها الاقتصادية بذل المزيد من الجهد على الصعيد العالمي.«

علاوة على ذلك، كان للجائحة تأثير كبير على البلدان الفقيرة ومعاناتها في مجال الصحة العامة. ووفقًا للبنك الدولي دفعت الجائحة ١٠٠ مليون شخص نحو الفقر المدقع، بينما تضاعف الجوع الحاد في جميع أنحاء العالم منذ بداية عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى ذلك، تُرك ٤٦٣ مليون طفل في جميع أنحاء العالم من دون إمكانية الوصول إلى التعليم

النظامي. وكتب «جوستين»، و«فريدمان»، و«مون»، ردًا على هذه الأرقام، أنه «فقط من خلال تطعيم سكان العالم يمكن عكس مسار هذه الاتجاهات المزعزعة للاستقرار والمثيرة للجدل أو التخلص منها.«

وعلى الرغم من الأزمة الصحية العالمية –التي تقف جنبًا إلى جنب مع جائحة الفيروس التاجي– فإن الدافع الذي جعل الدول الغربية تروج للقاحاتها يرجع بشكل أساسي إلى التقدم الذي أحرزته كل من روسيا والصين في دبلوماسية اللقاحات وما حققته من مصالح سياسية. وأوضحت «آن شاساني»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن كلا البلدين «استخدم الإمدادات الطبية لجني مكاسب السياسة الخارجية مع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مثل البرازيل ونيجيريا، والجزائر، والتي تتطلع إليهما لمنحها اللقاح، وسط غياب القيادة والدعم الأمريكي أو الأوروبي». وبالفعل، أبرمت روسيا اتفاقيات لتوريد لقاح) سبوتنيك (V إلى أكثر من خمسين دولة، بما في ذلك المجر عضو الاتحاد الأوروبي.

وفي واقع الأمر، كانت هذه الجهود مفيدة للغاية للبلدين دوليا. وعلقت «شاساني»، أنه بينما تحاول الصين «مواجهة الادعاءات بأنها تسترت على الانتشار المبكر للمرض، فقد طرحت لقاحاتها في آسيا والشرق الأوسط وهو ما يتناقض مع السياسة الحمائية لواشنطن في عهد كل من «ترامب»، و«بايدن». وبالمثل، فإن الكرملين الذي يقدم لقاحات خاصة به للآخرين يقارن بشكل إيجابي بالنهج الخامل لبروكسل في هذا الصدد وسمعته في التناحر الداخلي بين أعضاء الاتحاد الأوروبي حول تخصيص جرعات اللقاح.

وبشكل عام، شكلت هذه الميزة الاستراتيجية لخصوم الغرب الرئيسيين الدافع لدعوة الرئيس الفرنسي «ماكرون» الأخيرة للولايات المتحدة والدول الأوروبية الأخرى لتخصيص ما يصل إلى ٥٪ أو إمدادات اللقاح الخاصة بهم لإرسالها إلى البلدان النامية. وفي حديثه مع «المجلس الأطلسي» في أوائل فبراير، أقر «ماكرون» بأن «كفاءة» طرح اللقاح الصيني كانت «مهينة بعض الشيء للقادة الغربيين الذين قاموا بجهود قوية بالمقارنة». وفي مقابلة مع صحيفة «فاينانشيال تايمز»، شجب أيضًا اضطرار بعض الدول الإفريقية إلى شراء لقاحات أوروبية بأسعار فلكية، مما يجعل من السهل اتجاههم نحو البدائل الروسية والصينية، مشيرًا إلى أن «طرح اللقاحات لا ينبغي أن يكون لعبة قوة، بل مسألة تتعلق بالصحة العامة؛ وهي في مصلحة الفرنسيين والأوروبيين على حد سواء»، محذرا من أن «التسارع غير المسبوق في إقرار حالة من عدم المساواة العالمية سيخلق مناخا غير مستدام سياسيًا ويمهد الطريق لحرب نفوذ على اللقاحات بين الغرب وخصومه.«

وعلى الرغم من النوايا الحسنة للاقتراح الفرنسي، فقد قوبل بمعارضة من حلفائه. وأبقت الولايات المتحدة على رفضها تصدير اللقاحات الخاصة بها إلى البلدان النامية حتى وقت تكون فيه راضية عن مستويات التطعيم الخاصة داخل أراضيها. وذكر مسؤول حكومي أمريكي أن بايدن طلب من موظفيه الاستعداد لتزويد اللقاحات الفائضة، ولكن فقط بمجرد توافر إمدادات كافية داخل الولايات المتحدة نفسها .

في غضون ذلك، جاءت انتقادات بريطانيا في شكل الخطة التي لم تكن جدية بما يكفي لضمان حصول جميع البلدان في العالم على اللقاحات. ويقترح حزب المحافظين، بدلاً من ذلك تخصيص ما يصل إلى ٨٠٪ من اللقاحات الفائضة في الدول الغربية لآلية (كوفاكس)، المعنية بإتاحة لقاحات «كوفيد-١٩» على الصعيد العالمي، وهي مبادرة تدعمها الأمم المتحدة بقيادة «منظمة الصحة العالمية(WHO) «، و«التحالف العالمي للقاحات والتحصين(GAVI) «، و«التحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة .(CEPI) «وادعت بريطانيا أن هذا النهج «سيكون أسرع وسيتجنب استخدام اللقاح في نفوذ دبلوماسي قصير المدى». علاوة على ذلك، دعا «جونسون»، أيضًا حلفاء المملكة المتحدة إلى الالتزام بهدف مدته ١٠٠ يوم لتطوير لقاحات جديدة لإرسالها إلى دول أخرى.

وتتركز الجهود الدولية للحصول على اللقاحات داخل البلدان الفقيرة على مبادرة (كوفاكس)، والتي وافقت أكثر من ١٩٠ دولة على المشاركة فيها، على الرغم من أن إدارة ترامب رفضت في السابق أي مشاركة بسبب خلافه -آنذاك- مع منظمة الصحة العالمية. ووفقًا لكل من «لوسي فيشر»، و«سام مورجان» في صحيفة «ذا تليجراف»، فإنها «تهدف إلى توفير ١,٨ مليار جرعة لقاح إلى ٩٢ دولة بحلول نهاية عام ٢٠٢١». ومع ذلك، ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فقد فقدت المبادرة هدفها المتمثل في إتاحة اللقاحات في البلدان الفقيرة، وكذلك البلدان الغنية لكون الأمر يتطلب تمويلاً لا يقل عن ٥ مليارات دولار لتحقيق أهدافها.«

وبالفعل، تبرعت بريطانيا حتى الآن بمبلغ ٥٤٨ مليون جنيه إسترليني لهذه المبادرة، في حين تعهدت واشنطن بتقديم تمويل قدره ٤ مليارات دولار. ومن المقرر أن تتلقى المبادرة أيضا إمدادًا قدره ١,١ مليار لقاح مضاد لفيروس كورونا من الشركة الأمريكية «نوفافاكس»، التي تلقت بنفسها تمويلا بقيمة ١,٦ مليار دولار من برنامج «عملية السرعة الفائقة»، وهو برنامج لقاح «كوفيد-١٩» التابع للحكومة الفيدرالية من أجل تطوير اللقاح ونشره. وقد أظهر هذا اللقاح معدل نجاح وفعالية بنسبة ٨٩٪ في المرحلة الثالثة من التجارب السريرية، وبالتالي يمكن أن يمثل لقاح «نوفافاكس» أفضل لقاح مطور غربيًا يتم تقديمه في جميع أنحاء العالم للدول الأقل تقدمًا اقتصاديًا.

وعلى الرغم من هذه التعقيدات، فمن الواضح أنه ستكون هناك فوائد كبرى للدول الغربية من خلال توفير اللقاحات للدول الأقل تقدمًا. ولكي يتم تفسير ذلك، أشار «جوستين» و«فريدمان» و«مون»، إلى أنه «مع الاعتراف بأن كلفة هذه اللقاحات ستكون حوالي ٢٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١، فإن صندوق النقد الدولي في الوقت ذاته يتوقع أن مثل هذه اللقاحات ستضيف ٩ تريليونات دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٢٥». بالإضافة إلى ذلك، قدرت مؤسسة «راند» للأبحاث أنه في كل عام تُحرم فيه البلدان المنخفضة الدخل من التطعيمات الضرورية، فإن اكتناز لقاحات كورونا سيخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول الأكثر تقدمًا بمقدار ١٠٠ مليار دولار.«

ويوضح كل من «توماس بوليكي»، من «المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية»، و«تشاد باون»، من «معهد بيترسون للاقتصاد الدولي»، في مجلة «فورين آفيرز»، أنه «لم يفت الأوان بعد لأن يسود التعاون العالمي محل الخلل الوظيفي العالمي فيما يتعلق بتوزيع اللقاحات المنتظرة لمواجهة فيروس كورونا»، ولكن الأمر يتطلب إسهامات دول وقادة سياسيين لتغيير مسار هذا الخلل .

على العموم، يبدو أن النجاحات السريعة لكل من روسيا والصين في استغلال دبلوماسية اللقاحات لممارسة المزيد من التأثير والنفوذ السياسى على الدول الأقل تقدما اقتصاديا؛ تعتبر المحفزات الرئيسية لبزوغ تعهدات جديدة بشأن توفير المزيد من اللقاحات للدول الفقيرة والنامية من جانب حكومات الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا .

ويبقى واضحًا، أن المعركة العالمية لإتاحة اللقاحات بشكل واسع تتطلب جهودًا دولية حقيقية، وأن الانقسامات بين الدول على الصعيد السياسي كفيلة بتشتيت انتباه المؤسسات المعنية عن هدفها، وهو ما يشير إلى ضرورة التضامن وتنحية الخلافات والمصالح جانبا، وضرورة التنسيق في مواجهة هذه الجائحة، فالتعاون الدولي لم يعد مجرد خيار، بل حتمية لا مفر منها.

٢٠٢١/٢/٢٧

دور روسيا والصين في مستقبل «الاتفاق النووي الإيراني«

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ظل تعثر الجهود المبذولة لإحياء «الاتفاق النووي الإيراني» لعام ٢٠١٥، نظرًا إلى تعنت كلا الجانبين، «الولايات المتحدة وإيران»، تباينت الاستجابات الدولية للأطراف المعنية الرئيسية بشكل ملحوظ. وفي حين أن الأوروبيين أيدوا جهود كلا الطرفين لإعادة الانضمام إليها، تبنت كل من روسيا والصين نهجا أكثر تحفظًا حتى الآن، وخاصة أنهما

اتبعا دبلوماسية تقوم على تحقيق مصالحهما المشتركة، وتعزيز علاقاتهما مع طهران منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية عام ٢٠١٨، بناءً على سياسات «دونالد ترامب.«

ولطالما كانت روسيا شريكًا لإيران في الأمور العسكرية والاستراتيجية، وتعاونت بشكل وثيق معها لإبقاء نظام الأسد في السلطة في سوريا. وفي حين أنها كانت أحد الموقعين الرئيسيين على الاتفاقية، دعمت باستمرار حجة إيران في خلافاتها مع الولايات المتحدة، وملأت جزءًا من فراغ السلطة الذي خلفه انسحاب أمريكا في الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الماضية. وفي ضوء أن الإدارة الجديدة لـ«بايدن» تعد باتباع نهج أكثر صرامة ضد روسيا، فإن هذا بدوره يمكن أن يؤثر بشكل كبير على مقدار الدعم الذي تقدمه الأخيرة لمستقبل الاتفاقية.

ومثلما فعلت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، شجبت كل من روسيا والصين علانية انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، لكن لا شك أنهما تقتنعان بأن الانسحاب قد زاد من تهميش الشراكة بين أوروبا والولايات المتحدة. وفي الوقت الحاضر، حافظت روسيا ظاهريًا على دعم الاتفاقية. ولاحظ «جورجيو كافيرو» و«أرمان محموديان»، من «المجلس الأطلسي»، أنه «في حقيقة الأمر قد تكون وجهات نظر روسيا أكثر تعقيدًا وتناقضًا، حيث تعمل في الوقت نفسه على إنجاح وإفشال جهود بايدن لإنقاذ الاتفاق.«

وبينما لم تعرب روسيا عن تسرعها في مساعدة إدارة بايدن دبلوماسيًا على الصعيد العام –بصورة جزئية– بسبب تبني الحكومة الجديدة لنهج سياسي مناهض لموسكو بشدة بعد أربع سنوات من التساهل من جانب ترامب، دعت إلى العودة إلى الاتفاق النووي، وإن لم تكن هذه الدعوة مقدمة من أعلى مستويات التمثيل الحكومي. وفي الثالث من فبراير، كتب السفير الروسي لدى الأمم المتحدة «ميخائيل أوليانوف» أنه «حان الوقت للولايات المتحدة وإيران لاتخاذ خطوات منسقة لاستعادة التنفيذ الكامل للاتفاق». وبالمثل، علق «مكسيم سوشكوف»، من «معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية»، بأن «روسيا تفضل عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاقية؛ لأنها كانت دائمًا طرفًا موثوقًا به فيها، ومؤيدًا للتفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني بالطريقة الدبلوماسية، وأيضًا لا تحبذ روسيا تضخم التوترات في المنطقة التي تعتقد أنها ستنجم عن حملة الضغط الأقصى.«

وفي الواقع، قد يكون دور روسيا له تأثير كبير على مستقبل الاتفاق؛ لأنها أقرب قوة كبرى دبلوماسيا إلى طهران. وكتبت «آنا بورشفسكايا»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، في مجلة «ناشيونال إنترست»، أن «دورها سيكون حاسمًا في الوقت الحالي، إذ ساعدت البرنامج النووي الإيراني لسنوات، وعارضت العقوبات الصارمة منذ فترة طويلة على طهران، كما سعت إلى تخفيفها وتقليل خطر برنامجها النووي.«

علاوة على ذلك، فإن قيمة الاتفاق بالنسبة إلى روسيا تعتبر «مدفوعة بالمصلحة الذاتية، نظرًا إلى أن تعزيز تعاونها بشأن الاتفاق لا تحبذه واشنطن، وفي المقابل يمثل وسيلة لتوسيع العلاقات مع إيران، وانتزاع التنازلات من واشنطن، وتعزيز مكانة روسيا كقوة إقليمية موازنة للغرب». ومن ثمّ، فمن المنطقي أنه إذا كانت تحقق هذه الشروط حاليًا من دون أن تكون واشنطن جزءًا من الاتفاق، فليس هناك سبب وجيه يدفع موسكو إلى الضغط من أجل إحيائه.

وبالنسبة إلى «بورشفسكايا»، تعني هذه الديناميكية أن موسكو تواصل –الآن، كما في الماضي– القيام بلعبة مزدوجة مع الغرب، حيث تعمل كشريك جاهز وفي ذات الوقت محاميا عن إيران. وبينما مثلت عاملا لإثارة التوترات في أوروبا الشرقية وسوريا، فإن الصمت النسبي بشأن القضية النووية الإيرانية واضح؛ وكما أوضح «بيتر كورتونوف»، من «مجلس الشؤون الدولية الروسي»، فإن «روسيا لا تزال تتوقع بشكل كبير من واشنطن أن تكون أول من يمد يدها لإيران لإصلاح ما حاولت الإدارة السابقة تدميره.«

ومنذ انهيار «الاتفاق النووي» عام ٢٠١٨، عززت «موسكو» تعاونها العسكري والأمني مع طهران في الوقت الذي تواصل فيه الأخيرة السعي للحصول على أسلحة نووية في انتهاك صريح للاتفاق. وفي نهاية يناير ٢٠٢١، التقى وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» نظيره الإيراني لتوقيع اتفاقية أمنية أخرى تعتبر، بحسب «سوشكوف»، «أن التعاون الروسي الإيراني على المسار الصحيح للدفاع ضد ما يعتبره الطرفان عملا استخباراتيا، وتهديدات إلكترونية قادمة من الولايات المتحدة .«

بالإضافة إلى ذلك، تعاون البلدان في منتصف فبراير في مناورات بحرية في المحيط الهندي، استمرارا لذات التدريبات البحرية والبرية –التي شاركت فيها الصين أيضًا– والتي تجري في خليج عمان وفي روسيا. وفضلا عن ذلك، تنظر

إيران إلى روسيا كمصدر مستقبلي لمبيعات الأسلحة. وردا على رفع عقوبات الأسلحة التي فرضتها الأمم المتحدة عليها، قال علي أصغر حاجي، كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني: «نحن في تعاون عسكري، وعندما يتم رفع حظر الأسلحة المفروض علينا، ستكون روسيا من بين الدول التي يمكننا شراء الأسلحة منها». كما زاد التعاون المدني بين الطرفين، بشكل ملحوظ مؤخرًا على الرغم من الأعمال الخبيثة لإيران. وبعد رفض استخدام لقاحات فيروس كورونا من المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، تبنت إيران لقاح «سبوتنيك V» ، الروسي الذي تزعم روسيا نجاحه بنسبة ٩١,٦%».

وفيما يتعلق بالموقف الصيني، تبنت «بكين» من نواح عديدة خطا مشابها لموسكو مدعية علنًا دعم اتفاق ٢٠١٥ وإحياءه، في الوقت الذي أبقت على تعاملها مع إيران دبلوماسيًا وعسكريًا واقتصاديًا. ووفقًا لتقرير «المجلس الأطلسي»، فإن «بكين هي شريان الحياة لطهران للتحايل على العقوبات النفطية لسنوات، بسبب مشترياتها النفطية الكبيرة والاتفاقيات الأمنية معها». إضافة إلى ذلك، كان هناك أيضًا تعاون بين إيران وكوريا الشمالية في تطوير الصواريخ الباليستية. وأظهر تقرير قُدم إلى مجلس الأمن من مجموعة من الخبراء بالتفصيل الأنشطة غير القانونية بين الدولتين، وبشكل خاص كيف تلقى مركز «الشهيد الحاج علي موحد للأبحاث» الإيراني «دعمًا ومساعدة» من متخصصي الصواريخ الكوريين الشماليين، وجرى نقل شحنات من الخامات فضلا عن مشاركة خبراء كوريين.

وفي هذا الإطار، إذا كانت كل من روسيا والصين غير متحمستين بالفعل لإحياء «الاتفاق النووي» مجددًا، فإن السؤال هنا هو: ما الذي ستفعله إدارة «بايدن» للتغلب على ذلك. وأوضحت «بورشفسكايا» أن على الإدارة الأمريكية «الاستغناء عن مفاهيمها القديمة في تعاملها مع روسيا. وبدلاً من ذلك «لا بد لها من التركيز على بناء استراتيجية موحدة تعزز الموقف التفاوضي لواشنطن أمام العراقيل التي يختلقها الكرملين». وفي غضون ذلك، كتبت «بيثاني ألين–إبراهيميان» في موقع «أكسيوس» أن المبعوث الأمريكي الخاص الجديد إلى إيران، «روبرت مالي»، أجرى «تبادلا لوجهات النظر حول القضية النووية الإيرانية مع المسؤولين الصينيين حول كسب المزيد من الدعم من بكين لإجبار إيران على الالتزام بتعهداتها السابقة». ومع ذلك، أوضحت «إبراهيميان» أن «المحصلة النهائية أنه «طالما أن الصين تمنح إيران شريانًا اقتصاديًا نابضًا بالحياة، فسيكون من الأسهل على الأخيرة تحمل الضغوط الغربية.«

وبطبيعة الحال، ستظل التعليقات بشأن النوايا الروسية والصينية تجاه «الاتفاق النووي» موضع نقاش طالما استمرت طهران في إنكار أي احتمال للعودة إليه من تلقاء نفسها أو لضغوط من واشنطن. وفي الأسابيع الأخيرة، لم تفعل شيئًا يذكر لتخفيف التوترات مع البيت الأبيض مع تولي بايدن مقاليد الأمور، بما في ذلك البدء في إنتاج معدن اليورانيوم في انتهاك صارخ لشروط الاتفاق، وهو الأمر الذي قوبل بانتقادات شديدة من جانب كل من الولايات المتحدة وأوروبا». وكتب «ديفيد أكس» في مجلة «فوربس» أن «نقاط الانطلاق باتت متاحة أمام طهران لتجاوز العتبة النووية، والانضمام إلى كوريا الشمالية كدولة مارقة مسلحة نوويًا.«

وفي السياق ذاته، أشار «عومير كرمي»، من «معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى»، إلى أن تصريحات القادة الإيرانيين «ليست سوى جزء من حملة لإظهار أنهم لن يصلوا إلى طاولة المفاوضات من موقع ضعف واستكانة»، لكن إذا استمرت طهران في منع مسؤولي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» من تقييم قدراتها النووية من خلال وقف التزامها بالبروتوكول الإضافي للاتفاق النووي، فإن هذا قد يتسبب في إلحاق بالغ الضرر بمدى الاستفادة والمزايا التي قد تتوقعها، لكون الأمر سيؤدي إلى «استفزاز الدول الغربية وربما تخلي كل من روسيا والصين عنها». ووفقًا لـ«لورا روكوود» المسؤولة السابقة بالوكالة –والتي قامت بصياغة قواعد التفتيش الصارمة التي تلتزم بها الدول الأخرى، والتي من المفترض أن تتصرف طهران بموجبها– فإن «وقف العمل بالبروتوكول الإضافي لن يجعل إيران أكثر أمنًا ولن يترك لإدارة بايدن العديد من الخيارات، بمعنى أنه «يمكن أن تخرج الأشياء عن نطاق السيطرة بسرعة غير مسبوقة.«

ولعل صمت كل من روسيا والصين حيال هذه القضية يلقي الضوء على الجهود غير الفعالة من جانب القوى الأوروبية في هذا الصدد، والتي كانت ترفع أصواتها ودعواتها للعودة إلى المفاوضات ولكن تجاهلتها كل من واشنطن وطهران بصورة هائلة في الماضي. وفي ١٧ فبراير، أجرت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» مكالمة هاتفية مع الرئيس الإيراني «حسن روحاني»، أكدت فيها مجددًا «قلق» ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا حيال عدم الالتزام ببنود الاتفاق، في حين أشارت إلى أن الوقت قد حان «لإبداء إشارات إيجابية تخلق المزيد من الثقة وتفتح الباب أمام فرص الحلول الدبلوماسية». ومع ذلك، فإنه لكي تحدث تلك الإشارات، يجب أن تأتي من قبل طهران بدلاً من لندن أو باريس أو برلين.

على العموم، يتضح من تصريحات وأفعال كل من روسيا والصين خلال الأزمة النووية الإيرانية أنهما تنظران إلى مواجهة محتملة بين واشنطن وطهران في الأيام المقبلة، والتي لن تكون عسكرية، إذ ستدعمان الأخيرة ماليا واستراتيجيا على حد سواء. ولعل ما سيغير من موقفهما هو كيفية تأثير التدابير التي سيتخذها بايدن تجاه إيران وسياساتها مستقبلاً، ولا شك أن الضغوط التي تمارسها واشنطن ضد موسكو في الأشهر المقبلة قد تكون مؤثرة في كيفية تأرجح الدعم الروسي لصالح أو ضد إبرام اتفاق نووي جديد .

ومع ذلك، وكما يتضح من المسار الحالي للأحداث، يبقى واضحًا أن إيران وحدها لا تريد إجراء تغييرات في سلوكياتها العدوانية وتريد تحقيق رغبتها في الحصول على أسلحة نووية متطورة. وبالتالي، يجب استنتاج أن «روسيا ستجد طريقة للتلاعب بملف الاتفاق النووي لصالحها بغضّ النظر عن الطريقة التي قد يتعامل بها الرئيس الأمريكي السادس والأربعون مع هذا الاتفاق.«

٢٠٢١/٣/٥

جهود دول الخليج في مواجهة التهديدات الأمنية السيبرانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، حدثت زيادة كبيرة في عدد الهجمات الإلكترونية ضد الحكومات والمنظمات والشركات بغرض إحداث الفوضى والتجسس والتدمير. وبحلول عام ٢٠٢١، أصبحت هذه الجريمة العالمية تؤثر على معظم المستخدمين عبر الإنترنت. ووفقًا لشركة أمن البيانات «فارونيس»، فقد عانت ٨٨٪ من الشركات العالمية من نجاح أو محاولة شن هجمات عليها، وفي المتوسط ٥٪ منها فقط محمية بشكل صحيح. علاوة على ذلك، فإن ٨٦٪ من هذه الهجمات لها دوافع مالية، و٤٥٪ تنطوي على شكل من أشكال القرصنة؛ لذلك، ليس من المستغرب أن ينمو قطاع الحماية منها بشكل كبير بوصول سوق أمن المعلومات العالمي إلى قيمة إجمالية قدرها ١٧٠,٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٢.

ونظرًا إلى أن منطقة الخليج تعتبر موطنًا للمقرات الإقليمية للعديد من الشركات والمؤسسات العالمية، بالإضافة إلى كونها قاعدة للعمليات العسكرية الحيوية؛ فإنها تمثل هدفًا لأنشطة الجرائم الإلكترونية. وكشف استطلاع أجرته شركة «برايس ووتر هاوس كوبرز» لأمن المعلومات عام ٢٠١٦، أن «منطقة الشرق الأوسط بأكملها تتكبد خسائر

اقتصادية من الهجمات الإلكترونية أكثر من أي منطقة أخرى، حيث أفاد ١٨٪ من المشاركين في الاستطلاع أنهم تعرضوا لأكثر من ٥٠٠٠ هجوم إلكتروني لكل منهم.«

وفي ديسمبر ٢٠٢٠، أوضح محمد الكويتي، رئيس الأمن السيبراني في دولة الإمارات العربية المتحدة، أن الشرق الأوسط ككل يواجه «جائحة من الهجمات الإلكترونية الخاصة به». ولإثبات صحة هذا الادعاء، كشفت شركة «بروف بوينت» للأمن السيبراني عام ٢٠٢٠، أن ما يصل إلى ٨٢٪ من المؤسسات في الإمارات استُهدفت بهجمات إلكترونية في عام ٢٠١٩، بينما أشار «الكويتي» نفسه إلى «زيادة بنسبة ٢٥٠٪» في هذه الهجمات خلال عام ٢٠٢٠.

وتشكل هذه الجرائم الإلكترونية جزءًا من اتجاه أوسع، حيث بدأ المهاجمون على المستويين الفردي والجماعي، في استهداف البنى التحتية الرئيسية كوسيلة لإثارة ذعر المواطنين وابتزاز الشركات أو السلطات مقابل الحصول على المال. وفي هذا الصدد، أوضحت شركة «تريند مايكرو» للأمن السيبراني، أن «الجهات الفاعلة ذات النوايا الخبيثة في الوقت الحالي قد اختارت المطالبة بفدية أكبر من الأهداف التي من المرجح أن تدفع لها، مثل شركات الرعاية الصحية والحكومات المحلية.«

وبالإضافة إلى الهجمات التي تستهدف الأعمال التجارية، أصبحت منطقة الخليج مسرحًا للمواجهات الإلكترونية الجيوسياسية. وكتب كل من «جاي مينز»، و«روكسان فارمانفرمايان»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن «الخليج أصبح بشكل سريع مختبرًا لأخلاقيات وممارسات الحرب الهجينة وهي استراتيجية عسكرية تجمع بين الحرب التقليدية والحرب غير النظامية والحرب السيبرانية». وبالعودة إلى عام ٢٠١٤، خلص «جيمس أندريه» من «مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية(CSIS) «، إلى أن «منطقة الخليج فريدة من نوعها، حيث إن استخدام الحكومات تقنيات الإنترنت من أجل العمل السري أكثر انتشارًا من أي منطقة أخرى ماعدا شبه الجزيرة الكورية.«

وفي تقرير حديث «للمعهد الملكي للشؤون الدولية»، أشار كل من «جيمس شايرس»، و«جويس حكمة»، إلى أن «جميع دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تهديدات تقليدية كبيرة في الفضاء الإلكتروني، مثل برامج الفدية والاحتيال الإلكتروني والقرصنة؛ ولكن هذه الدول بشكل خاص تستهدف التهديدات المستمرة المتقدمة(APT) ، أو الحملات التي ترعاها دول، والتي تشمل عمليات التجسس السيبراني، والتي غالبا ما يكون مصدرها، الصين أو وروسيا، بالإضافة إلى الهجمات القادمة من إيران.«

ولمواجهة التحديات الأمنية في المجال السيبراني تحولت دول الخليج إلى تدشين شراكات مع الدول الغربية وإنشاء بنى تحتية دفاعية جديدة خاصة بها. وكتب «شايرس»، و«حكمة»، أنه كجزء من الجهود التي تبذلها حكومات الخليج لتنويع اقتصاداتها نحو الابتكارات التكنولوجية، «اعتمدت هذه الدول جميعًا تدابير تهدف إلى زيادة المرونة الإلكترونية ورفع مستوى قدرات الأمن السيبراني، حيث تحتل السعودية، والإمارات، والبحرين، وسلطنة عُمان الآن مرتبة عالية في المؤشر العالمي للأمن السيبراني (GCI) التابع للاتحاد الدولي للاتصالات(ITU) ، والذي يقيس قدرات الأمن السيبراني للدول.

ودعما لهذه الخطوات، حذت دول مجلس التعاون أيضًا حذو الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة في إنشاء وكالات أمن إلكتروني مخصصة لإيلاء الاهتمام الكامل لدفاعاتها الإلكترونية. ففي يناير ٢٠٢١، افتتحت شركة البحرين الوطنية للنطاق العريض (BNET) مركزها لإدارة عمليات أمن المعلومات (CSOC) لحماية شبكة البنية التحتية للبلاد من المجرمين والمتسللين الذين ترعاهم بعض الدول. وسبق ذلك، إنشاء الإمارات عام ٢٠٢٠، «مجلس الأمن السيبراني»؛ المخول له مهمة إنشاء خطة وطنية للاستجابة للحوادث السيبرانية من أجل استجابات وطنية منسقة ضد الهجمات الإلكترونية. وفي هذا الصدد، أشار كل من «مينز»، و«فارمانفرمايان»، إلى أن السعودية «عززت دفاعاتها الإلكترونية من خلال إنشاء بنية تحتية مؤسسية واسعة للتعامل مع الأمن السيبراني، وفي عام ٢٠١٧، أنشأت «الهيئة الوطنية للأمن السيبراني»؛ لتكون على غرار القيادة الإلكترونية الأمريكية، وهناك أيضًا الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز.«

وفي مواجهة الهجمات الإلكترونية الإيرانية، عززت دول مجلس التعاون الخليجي تعاونها الدفاعي في مجال الأمن السيبراني مع المملكة المتحدة في العام الماضي. وفي يونيو ٢٠٢٠، أشار تقرير صادر عن «الخارجية البريطانية» إلى إيران باعتبارها طرفًا «مؤهلًا» في الهجمات الإلكترونية، وأوضح أنه بالإضافة إلى ردع هذا النشاط، ستزيد بريطانيا أيضًا من قدرة شركائنا في الدفاع ضد التهديدات الإلكترونية .«

وبالإضافة إلى العمليات الدفاعية التي تقوم بها الدول، كان هناك أيضًا الكثير من الإجراءات على مستوى القطاع الخاص، وهو ما انعكس في النمو الكبير لسوق الأمن السيبراني في الخليج خلال السنوات الأخيرة. ووفقًا لشركة «هانيويل» المُتخصصة في مجال التقنيات الإلكترونية المُعقدة، من المتوقع أن ينمو سوق الأمن السيبراني عام ٢٠٢٤،

بمعدل سنوي يبلغ ٢٢,٥٪. بالإضافة إلى نمو اقتصادي ملحوظ في هذا القطاع من ١١,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٢٢,١ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٢.

وعلى مستوى الدولة، تهدف جهود الأمن السيبراني للدول الخليجية بشكل أساسي إلى منع الهجمات عبر الإنترنت من إيران ووكلائها، والتي يزعم كل من «مينز»، و«فارمانفرمايان»، أنها «واحدة من أكثر القوى الإلكترونية تقدمًا في المنطقة، وتوفر هجماتها الإلكترونية وسيلة لإلحاق الضرر بالبنية التحتية الرئيسية لخصومها الإقليميين، بينما تدعي عدم مسؤوليتها عن تلك الهجمات». وفي هذا الصدد، أشار «أندريه» في تقريره المشار إليه إلى أن «المصدر الرئيسي للتوتر بين دول الخليج هو تطوير إيران قدراتها الهجومية السيبرانية التي استخدمتها في السابق، ويبدو أنها على استعداد لاستخدامها مرة أخرى مستقبلاً.«

وفي إطار هذا الواقع، أوضح كل من «شايرس»، و«حكمة»، أيضًا أنه فيما يتعلق بالأمن السيبراني، فإن «تركيز التهديدات الإيرانية الإلكترونية ضد دول الخليج كان منصبا في المقام الأول على مهام التجسس، حيث استهدفت تلك الهجمات اعتبارًا من عام ٢٠١٨ وما بعده أهدافًا حكومية مؤثرة، بما في ذلك مراكز الشرطة ووزارات الخارجية وأجهزة المخابرات في جميع الدول الخليجية خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها». وكتب «مايكل آيزنشتات»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن الهجمات الإلكترونية أصبحت «السلاح المفضل لدى إيران لدرجة أن أدوات وآليات الحرب الإلكترونية أو السيبرانية، تطورت من مجرد تقنيات أقل تطورًا من الناحية التكنولوجية لتشكل الآن ركيزة أساسية في تعزيز الأمن القومي الإيراني.«

وتبرز الدلالة الأكثر أهمية، في أن مثل هذه الهجمات من طهران قد يكون لها عواقب وخيمة على اقتصادات دول الخليج ومجتمعاتها، وبالتالي تمثل تهديدًا أمنيا حقيقيا لهذه الدول. وفي أغسطس ٢٠١٩، قامت إيران بهجمات إلكترونية ضد البنية التحتية والأهداف الحكومية المؤثرة في البحرين، بما في ذلك جهاز الأمن الوطني وهيئة الكهرباء والماء. وخلال هذه الفترة تحديدًا، صدرت عن «نورمان رول»، الضابط السابق بـ«وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية»، تحذيرات من أن مثل هذه الهجمات كانت «ذات طبيعة جديدة»، بينما علق «كريستوفر كريبس»، المدير السابق لوكالة «الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية»، التابعة لوزارة الأمن الداخلي الأمريكي، بأن «إيران تهاجم أهدافًا في منطقة الشرق الأوسط لاختبار قدراتها ومدى استعدادها لشن حرب إلكترونية في الولايات المتحدة، مشيرا إلى أن لديها بعض المعلمين الروس الجيدين الذين يساعدونهم في هذا الصدد.«

وفي الواقع، هناك أيضًا احتمال مشاركة دول أخرى بصورة غير مباشرة في مثل هذه التهديدات السيبرانية التي تستهدف دول الخليج. وكتب كل من «مينز»، و«فارمانفرمايان» أنه في حين أن إيران «طورت برنامجها الهجومي المتكامل والمتعدد المنصات للهجمات الإلكترونية بطريقة محلية؛ بسبب العقوبات الصارمة من الولايات المتحدة، فقد تلقت بعض المساعدة من روسيا والصين، لما يتمتعون به من خبرة لا يستهان بها في تنفيذ الهجمات الإلكترونية ضد الغرب وحلفائه .«

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، مساعدة بكين لإيران في تشكيل شبكة الإنترنت الوطنية الخاصة بها، والمعروفة باسم «شوما»، للعمل بشكل مستقل عن الويب أو الشبكة العالمية للإنترنت المستخدمة لدى الغرب.

بالإضافة إلى تمكن الهاكرز الروس من حرية الوصول إلى الخوادم الإيرانية، وذلك طواعية وبالتعاون مع إيران للقيام بحربهم الإلكترونية تحت التغطية والستار المناسبين. وبدا واضحًا تعرض أكثر من ٣٥ دولة للهجوم بهذه الطريقة. وكانت الأهداف الرئيسية لهذه الحرب السيبرانية متمركزة في الشرق الأوسط ومن بينها جامعات ومؤسسات علمية.

ومن الثابت أنّه حتى مع استمرار دول الخليج في تطوير دفاعاتها في مجال الأمن السيبراني والاستراتيجيات الوقائية، فإن الجهود والبرامج الخبيثة للمهاجمين المحتملين ستزداد في التطور على المستويين الفردي والدولي على حد سواء أيضا. وفي ظل أن التطورات التقنية باتت ترتبط بنواحي المعيشة كافة، وأصبحت مكونا أساسيا للنجاح الاقتصادي والازدهار في هذا العالم، فإن مخاطر الجرائم الإلكترونية باختلافها تزداد خطورة .

على العموم، وكما خلص كل من «مينز»، و«فارمانفرمايان»، فإنه «لا توجد دولة في العالم تشك بأن عمليات التجسس والتخريب وهجمات الهندسة الاجتماعية تمر بدون اكتشاف عبر شبكات الكمبيوتر.. لكن السؤال هو كيف تتم معالجة التهديدات المتزايدة وبأي سرعة ممكنة؟». علاوة على ذلك، فإنه في حالة دول الخليج، لا تزال كلمات «أندريه» عام ٢٠١٤ تبدو صحيحة، وهي أنه «إذا لم يواجه الخليج تهديدات أمنية إلكترونية أكبر في المستقبل، فإن الهجمات المحتملة ربما ستقتصر على ارتكاب الجرائم المالية وعمليات التجسس الاقتصادي على الشركات الخليجية الكبرى .«

٢٠٢١/٣/١٢

قراءة في تعيين «بايدن» مسؤولي إدارة أوباما لقيادة السياسة الخارجية

بعد ما يقرب من شهرين من توليه المنصب وتثبيت نفسه ودائرته الداخلية في البيت الأبيض، لا يزال جو بايدن في طور تعيين أفراد في مناصب حكومية قيادية. ويعمل أكثر من عشرة ملايين أمريكي في الحكومة الفيدرالية، ومع زيادة هذا العدد خلال كل من إدارتي أوباما وترامب، مازالت التعيينات لمناصب رئيسية في تسلسل قيادة السياسة الخارجية لدولة ذات قوة عظمى في العالم مستمرة حتى الآن.

وبعد فترة وجيزة من تولي بايدن السلطات الرئاسية تم اختيار معظم المناصب العامة للسياسة الخارجية والأمن، بوجود شخصيات مثل وزير الخارجية «أنتوني بلينكن»، ووزير الدفاع «لويد أوستن». ومع ذلك، فقد استغرقت المناصب ذات المستوى الأقل في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية وقتًا أطول لتعيينها، حيث تُركت المناصب الرئيسية شاغرة على الرغم من تورط الولايات المتحدة بالفعل في أزمات الشرق الأوسط وخاصة مع إيران.

ويعد تعيين هذه الوظائف في أسرع وقت ممكن هدفا رئيسيا للحكومة الجديدة، حيث سيقدم هؤلاء الأفراد المشورة للرئيس، ومستشار الأمن القومي، ووزير الخارجية، بشأن المسائل المهمة المتعلقة بالاستراتيجية والسياسة. ومع ذلك، يعتبر اختيار الأشخاص المناسبين للوظيفة أكثر أهمية من الوقت المستغرق لتعيينهم، وفي هذا الصدد، قررت إدارة بايدن اختيار المسؤولين الذين عملوا معهم من قبل خلال رئاسة أوباما، أو الذين استقروا حاليًا في مناصبهم بعد أن شغلوا مناصب عليا في الإدارة السابقة.

وتلخيصًا لقائمة التعيينات الجديدة المعروفة بالفعل التي تم إجراؤها أو التي لم يتم تأكيدها بالكامل أوضح «جاك ديتش» و«روبي جرامر»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن هذه القرارات قد اتُخذت من أجل «التعامل مع تقلبات متجددة في الشرق الأوسط، ولإدارة سياسة الولايات المتحدة بشأن أصعب الأزمات حول العالم». ويأتي التعيين الأبرز في الآونة الأخيرة داخل مجلس الأمن القومي –الذي يقدم المشورة للرئيس بشأن مسائل الأمن والسياسة الخارجية، وله إشراف كبير على الشرق الأوسط– حيث أضيفت عضوية كل من سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ومدير مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا، ومدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ويأتي على رأس تسلسل قيادة مناصب السياسة الخارجية منسق البيت الأبيض الجديد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا «بريت ماكغورك»، الذي وصفه «ديتش» و«جرامر» بأنه «مسؤول حكومي ذو خبرة كبيرة»، حيث كان جزءًا من

إدارات بوش، وأوباما، وترامب، وعينه بايدن في يناير ٢٠٢١ ليصبح مسؤولا عما يتعلق بالشرق الأوسط، حيث شغل منصب المبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة للتحالف الدولي لمواجهة داعش لكل من الرئيسين أوباما وترامب، لكنه ترك المنصب عام ٢٠١٨، احتجاجًا على قرار ترامب الانسحاب المفاجئ للقوات الأمريكية من شمال سوريا.

وتعد الشخصيات التي ستكون تحت قيادة «ماكغورك» في مجلس الأمن القومي و«بلينكن» في وزارة الخارجية هي من سترأس فرق السياسة التي تتعامل مع البلدان والمناطق المهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وهم موظفون ذوو خبرة في السياسة الخارجية، ونادرًا ما يظهرون في المقالات الإخبارية، وليس لديهم وجود مُهم على الإنترنت. ومع ذلك، فهم يمثلون عيون وآذان واشنطن بشأن التطورات في دول الشرق الأوسط وتداعياتها الأمنية.

ومن ضمن التعيينات التي تم تحديدها بالفعل لتصبح مديرة لشؤون مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي المسؤولة المخضرمة في مكافحة الإرهاب والاستخبارات «آني روهرهوف»، التي عينت في فبراير ٢٠٢١ رئيسة قسم مكافحة داعش في المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، ما يؤكد مجددًا نهج إدارة بايدن في الحفاظ على موقف حازم تجاه الاستخبارات ومكافحة الإرهاب لحماية أمريكا وحلفائها.

ومن بين التعيينات التي لم يتم تأكيدها الخبير في السياسة الخارجية، «سام باركر»، الذي سيكون مديرا لشؤون إيران بوزارة الخارجية، والذي عمل سابقًا كبير مستشاري ماكغورك أثناء عمله في منصب المبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة للتحالف الدولي لمواجهة داعش، كما شغل سابقًا منصب مدير لشؤون العراق في مجلس الأمن القومي بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، ومديرا لشؤون سوريا بالمجلس بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ خلال إدارة أوباما.

وبالمثل، من المتوقع أن يتم تعيين «زهرة بيل»، الخبيرة في الشأن السوري، قريبا مديرة لملفي العراق وسوريا في وزارة الخارجية. ومثل باركر، عملت بيل سابقًا تحت قيادة ماكغورك في دور مبعوث مكافحة داعش، وهي تُجيد العربية وعملت في الشرق الأوسط سنوات، كما أنها ظلت تشغل منصب الرئيس السياسي لفريق الاستجابة للمساعدة في فريق الانتقال السياسي في سوريا ومقره إسطنبول.

وفي مناطق أخرى من الشرق الأوسط سيتعامل «ماكس مارتن» المستشار السابق للمبعوث الأمريكي إلى سوريا مع المخاوف الأمريكية في كل من لبنان والأردن، بينما سيتعامل «جوش هاريس» مع قضايا شمال إفريقيا، حيث شغل

في السابق كبير دبلوماسيي الولايات المتحدة في ليبيا قبل عام ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تصبح ضابطة الخدمة الخارجية، «إيفينيا سيديريس»، مسؤولة الخارجية عن شبه الجزيرة العربية، حيث عملت كل من «سيديريس»، و«هاريس» في «أدوار رئيسية في شمال إفريقيا خلال إدارة ترامب.«

وفيما يتعلق بإسرائيل، كتب «باراك رافيد»، في موقع «أكسيوس»، أن المسؤولين الإسرائيليين كانوا «سعداء» بتعيين «ماكغورك»، وأن «جولي سوير»، التي سيتم تعيينها قريبًا مسؤولة الخارجية لإسرائيل وفلسطين، هي مثل معاصريها «تحظى بالاحترام من مؤسسات الأمن القومي والخارجية الإسرائيلية». وأوضح «ديتش»، و«جرامر»، أن سوير ستتولى منصبها «حيث تأمل إدارة بايدن في إعادة بناء العلاقات مع السلطة الفلسطينية وإحياء الجهود بشأن حل الدولتين في أعقاب خطة إدارة ترامب للسلام في الشرق الأوسط»، حيث تُعد سوير مساعد المبعوث الخاص لإدارة أوباما للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ليست غريبة على المنطقة وقضاياها.

من ضمن التعيينات من الإدارة السابقة، من المتوقع أن يتم تسمية «باربرا ليف»، المديرة الحالية للشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، كمساعد وزير خارجية لشؤون الشرق الأدنى، وكما أوضح «رافيد»، فإن «الأسباب الدقيقة للاختيار لا تزال غير واضحة»، فيما يدعم كل من «بايدن»، و«بلينكن» التعيين الجديد. ومع كون «ليف»، قد شغلت سابقًا منصب المسؤول الأعلى في الخارجية لشبه الجزيرة العربية، وكذلك سفير الولايات المتحدة لدى الإمارات في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، فليس مفاجئًا أن يتم تعيينها في هذه الوظيفة في وقت تمر فيه الشراكة الأمريكية الخليجية بما وصفته واشنطن بـ«إعادة التقويم.«

وتبقى مناصب مُساعد ووكيل الوزارة داخل الخارجية الأمريكية هي أعلى مستويات الوكالة الحكومية التي تلي وزير الخارجية نفسه، وبما أن كلا منهم يسيطر على منطقة من العالم فلا يمكن إنكار ما لهم من تأثيرات كبيرة على السياسة الخارجية. وأشار «رافيد» إلى أن «بلينكن» على وجه الخصوص «يريد ملء مناصب مساعد وزير الخارجية بموظفي خدمة خارجية محترفين مثل ليف، بهدف توفير الاستقرار والهدوء للسياسات على الصعيد الدولي بعد سنوات ترامب المضطربة.«

ومن بين المعينين الجدد لمنصب نائب مساعد وزير الخارجية في مكتب شؤون الشرق الأدنى «هادي عمرو»، الذي عمل سابقا كمسؤول في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال إدارة أوباما، و«دانيال بنعيم»، المسؤول السابق في الوكالة ذاتها، وكاتب خطابات سابق لبايدن ومستشار الشرق الأوسط له حينما كان يشغل منصب نائب الرئيس في

إدارة أوباما. وستنضم إليهم كذلك المُجندة السابقة بالجيش الأمريكي والأستاذة المساعد في جامعة فوردهام «آشا كاسلبيري هيرنانديز.«

ومن الجدير بالذكر أن هذه التعيينات الجديدة كانت قد تم توظيفها سابقًا من قبل إدارة أوباما في مناصب منخفضة عما هي عليه الآن؛ وذلك في نهج يتناقض مع الأسلوب الذي تبناه ترامب عند تشكيله مسؤولي حكومته، حيث كانت تتم دعوة شخصيات تجارية وعسكرية لتولي أدوار حكومية مدنية. ولاحظ كل من «ديتش» و«جرامر» أن «التعيينات المتوقعة» قد اتبعت «نمطًا تاريخيًا معتادًا تمثل في انتزاع مديري مجلس الأمن القومي السابقين من تولي الوكالات الحكومية الأخرى الأكثر نفوذًا». وعلق «نيكولاس هيراس»، من «معهد نيو لاينز للاستراتيجية والسياسة»، بأن بايدن سيختار مسؤولي حكومته من هؤلاء الذين كانوا لهم دور في إدارة أوباما وتمكنوا من البقاء في مناصبهم خلال إدارة ترامب، وأوضح «ماكغورك» أن بايدن الآن «يجمع فريقًا يمكن أن يلعب لحنًا متسقًا مع سياسته.«

وفي تعليقه، أشاد «جون غانس»، مؤلف كتاب «محاربو البيت الأبيض»، بجهود بايدن وتأسيسه فريقا متناسقا يتمتع بالخبرة والسياسة الخارجية على جميع المستويات، حيث قال: «خلال الكثير من الاجتماعات والفعاليات يتضح أن الولايات المتحدة عادت إلى قوة سياستها الخارجية.. هناك مسؤول بحق يتخذ كل القرارات المصيرية، ويفكر في مختلف الأمور والقضايا، ساعيًا لعمل تغيير لا بأس به عن السنوات الأربع الماضية.«

وكان التشابه في طابع وشخصية الفريق الذي اختاره بايدن لإدارة ملف السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، وبين سابقه أوباما نقطة خلاف، ولا سيما مع احتمال أن ترتكب الإدارة الجديدة نفس الأخطاء مثل سابقتها. وحذر «ستيفن هايدمان»، من «معهد بروكينغز»، من أن هذه التعيينات تخاطر بتنفيذ «إعادة نهج أوباما» من قبل الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط على الرغم من أنه رحب أيضًا باحتمال ممارسة دور دبلوماسي أكثر حزما في المنطقة حيال بعض القضايا منها مستقبل سوريا.

علاوة على ذلك، فإن تعيين عدد كبير من المسؤولين ذوي الخبرة يتعارض مع هدف جعل الشرق الأوسط في ذيل قائمة الأولويات الدولية الأمريكية، حيث أوضح كل من «ديتش» و«جرامر» أن واشنطن الآن «تتطلع إلى التمحور والابتعاد قليلاً عن المنطقة». وبدلاً من ذلك، تضع «تركيزها الأساسي على الصين». ويعد إحجام إدارة بايدن المبكر عن التدخل والتورط في المنطقة دليلا على ذلك. وكتب «ديفيد جاردنر» في صحيفة «فاينانشيال تايمز» أنه «في الأشهر

الأولى من تولي بايدن منصبه استخدم البيت الأبيض الحالي الصمت باعتباره أداة دبلوماسية غير تقليدية لإعادة تقييم مواقفه إزاء قضايا الشرق الأوسط من جديد.«

ومع ذلك، جادلا أنه مع استمرار اكتساب القضية النووية الإيرانية اهتمام المجتمع الدولي إلى جانب «إعادة تقييم» الولايات المتحدة لمواقفها حيال حلفائها الخليجيين، فمن المحتمل أن المنطقة ستظل «محل اهتمام» واشنطن، وخاصة أن «فريق بايدن يسعى لإعادة إيران إلى طاولة المفاوضات مع محاولته التوسط في اتفاق سلام في اليمن». وهو ما يجعل هناك شعورا باستمرارية واستقرار الموقف الأمريكي تجاه المنطقة، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب. ولاحظت «جويس كرم» في صحيفة «ذا ناشيونال» أن «ماكغورك معروف بإعطائه الأولوية في المقام الأول لمحاربة داعش»، وعلق عام ٢٠١٩ بأن السعودية لديها «كل الحق في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإيرانية». كما أشار «ويليام رويبوك»، من «معهد دول الخليج العربي»، إلى أنه يتوقع استمرارية إدارة بايدن في ممارسة دورها في المنطقة، مع توقع أن يظل الوضع الراهن من حيث المواقف الدبلوماسية والأمنية في مكانه من دون أدنى تغير.«

على العموم، تعد التعيينات الأخيرة من قبل بايدن في مجلس الأمن القومي، والبيت الأبيض، ووزارة الخارجية، بمثابة مؤشر واضح على أن الإدارة الجديدة ستسعى إلى اتباع سياسة خارجية مغايرة لما كانت عليه من خلال الاستفادة من الأفراد الذين عملوا في ظل إدارتي أوباما، وترامب، كما أنه من الواضح أن فريق السياسة الخارجية الجديد للشرق الأوسط يجمع بين الخبرة والنظرة الليبرالية التي ينبغي أن تعمل على تقديم المشورة والنصح للرئيس بايدن حول العديد من الأزمات خلال السنوات الأربع القادمة .

٢٠٢١/٣/١٩

أزمة القيادة الأمريكية للنظام الدولي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كشفت دراسة السياسة الخارجية الأمريكية خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين عن وجود اعتقاد دائم بعدم ملاءمة مكانتها عند مقارنتها بالأعداء العالميين، سواء كان ذلك مقارنة بألمانيا النازية، أو تفوق الأسلحة العسكرية التقليدية السوفيتية، أو «بوجود فجوة صاروخية لصالح روسيا» في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، والتي حفزت التوسع التكنولوجي الغربي.

وفي الوقت الحالي، يمكن القول إن أزمة الثقة الأخيرة في الولايات المتحدة تضاهي كل هذه الأزمات، حيث تأتي في وقت يشهد فيه العالم تغيرات اجتماعية وسياسية كبيرة لمكانة القوة العظمى به .

وبكل المقاييس يعد عام ٢٠٢٠ كارثيًا على واشنطن في ظل جائحة كورونا، التي قتلت حتى الآن عددًا يقارب عدد القتلى من الأمريكيين في الحربين العالميتين معًا، فضلا عما صاحبها من اضطرابات اجتماعية، وانتخابات مثيرة للجدل، والعنف الذي بلغ ذروته في الهجوم على مبنى الكابيتول في يناير ٢٠٢١ .

وعلى الرغم من أن انتخاب «جو بايدن» كرئيس جديد لأمريكا قد أدى إلى حالة من الهدوء النسبي تجاه مخاوف الحلفاء الغربيين، فإن الدور العالمي المستقبلي لها لا يزال غير معروف. ومنذ أن أصبح رئيسًا، أكد «بايدن» مرارًا التزامه بالتحالفات الدولية والسلام، لكنه حتى الآن لم يتخذ الكثير من الإجراءات ضد روسيا أو الصين أو إيران. لذلك، فليس من المستغرب أن تحظى القضية باهتمام كبير من الباحثين في السياسة الخارجية الأمريكية. ولعل أبرز ما جاء في هذا الشأن، هو مقال «روبرت كاجان» من «معهد بروكنجز»، المنشور في مجلة «فورين أفيرز»، تحت عنوان «قوة عظمى، شئنا أم أبينا.«

وباعتماد نهج يهدف إلى شرح وتحليل العقلية الأمريكية العامة تجاه الأممية، أكد «كاجان» أنه في حين تتوق حكومتا الصين وروسيا إلى إعادة أمجاد الماضي من خلال سياساتهما الخارجية والداخلية، فإن الأمريكيين بدلاً من ذلك «يواجهون مشكلة عكسية، هي أن قدرتهم على القيادة العالمية تفوق إدراكهم مكانهم ودورهم المناسبين في العالم». وتوضيحًا لذلك، قال: إنه «حتى في عصر الإنترنت، والصواريخ بعيدة المدى، والاقتصاد العالمي المستقل، يحتفظ العديد من الأمريكيين بعقلية انعزالية، بمنأى عن الاضطرابات العالمية»، ومن هذا المنطلق، تختار الولايات المتحدة تبني دور دولي في أوقات الطوارئ فقط، ولكن بخلاف ذلك فإن الأمريكيين لا يرون أنفسهم المدافع الأساسي عن نوع معين من النظام العالمي.«

وخلال حملته الانتخابية، تبنى الرئيس السابق «دونالد ترامب» عقلية انعزالية لنجاحه في الانتخابات عام ٢٠١٦، والتي شكلت جزءًا كبيرًا من تطلعاته في السياسة الخارجية من خلال شعاره «أمريكا أولاً»، حيث أدار ظهره للحلفاء الأوروبيين التقليديين، وقدم للخبراء مقارنات بفترة الانعزالية المتعمدة للولايات المتحدة في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي. ووفقًا لـ«هال براندز»، من جامعة «جونز هوبكنز»، فإن ترامب رفض التقليد الأمريكي المتمثل في

«الأممية المتشددة»، وفي المقابل استعرض «القوة الأمريكية باتباع أجندة قومية صارخة وغالبًا غير ليبرالية على الصعيدين الداخلي والخارجي.«

ومنتقدًا النهج الانعزالي في الشؤون الدولية، وصفه «كاجان» بأنه أنتج «قرنًا يتسم بالتذبذب، بداية من اللامبالاة التي أعقبها الذعر، والتعبئة والتدخل الأمريكي الذي أعقبه تراجع وانكماش»، مؤكدا أنه في القرن الحادي والعشرين «جعلت الحروب الأبدية –التدخل الأمريكي في الدول الأجنبية– الولايات المتحدة تقف في المنتصف من كل القضايا». ونتيجة لذلك، نشأ «جيل كامل من الأمريكيين معتقدين أن عدم وجود انتصارات واضحة في أفغانستان والعراق يثبت أن بلادهم لم تعد قادرة على تحقيق أي شيء بالقوة، كما أن الصعود النسبي للصين يشير مرة أخرى إلى تراجع قوة النظام الأمريكي.«

وفي الواقع، وحتى في ظل الحكومة الجديدة، لا تزال المشاكل القديمة قائمة؛ ففي فبراير ٢٠٢١ أوضح «ساجان غوهيل»، و«فيكتوريا جونز»، في مجلة «فورين بوليسي» أن الولايات المتحدة «تسير بنفس الطريقة التي يتبعها السوفييت في أفغانستان في تنفيذ انسحاب بطيء وغير منظم من حرب تخلت عنها بالفعل إلى حد كبير.«

علاوة على ذلك، فقد رافقت الروايات المصاحبة للسقوط المتصور لأمريكا تحذيرات من صعود الصين وحزبها الشيوعي في الشؤون الدولية، والذي يرتبط في معظمه بانتشار نفوذها التكنولوجي في جميع أنحاء أوروبا واستخدامها الأخير لدبلوماسية اللقاح لتطوير علاقات أكثر ودية مع دول القوى الوسطى. وكتب «نايجل إنكستر»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أن «بكين تعتقد تمامًا أن تفوق نظامها سوف يسود، مع اتجاه مسار التاريخ لصالحها». وفي مواجهة ذلك، دعا السياسيون والأكاديميون الأمريكيون إلى اتباع نهج متشدد مع بكين. وادعى «ماثيو كرونيج»، من «المجلس الأطلسي»، أن «أفضل أمل لدى الأمريكيين لعلاقة أكثر تعاونًا على المدى الطويل هو اتخاذ نهج أكثر تصادمية الآن؛ لإيصال رسالة إلى بكين أن تحدي الولايات المتحدة صعب للغاية ومكلف.«

ومع ذلك، فإن وضع بكين على مستوى من التكافؤ مع واشنطن من حيث النفوذ هو «أمر صعب»، وخاصة أنها تمتلك شبكة من التحالفات لا تقوى بكين على مضاهاتها على المديين القصير أو المتوسط، كما أنه من الناحية الاقتصادية لا يزال الغرب يمثل إلى حد بعيد أكبر قطاع دفاعي، حيث يضم أكثر من ٩٠٠ مليون شخص، وينفق تريليون دولار على المجال الدفاعي سنويا .

وكتب «كاجان» أيضًا أنه «في أوقات النزاعات الدولية، لا يزال الضحايا المحتملون يتطلعون إلى طلب يد العون من الولايات المتحدة، بدلاً من أي قوة أخرى»، وأنه ينبغي على بكين، إيمانًا منها بضعف واشنطن، أن تستخدم قوتها المتنامية لتغيير الوضع الاستراتيجي لشرق آسيا، كما قد يتعين عليها التعامل ليس فقط مع الولايات المتحدة ولكن أيضًا مع تحالف عالمي من الدول الصناعية المتقدمة بقيادة الرئيس الأمريكي». ومن ثم، من وجهة نظره، فإن السؤال الأكبر عن المستقبل ليس «ما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال قادرة على الانتصار في مواجهة عالمية مع الصين، ولكن إذا ما كان يمكن تجنب أسوأ أنواع الأعمال العدائية والتوجه نحو المنافسة السلمية بدلًا من التعزيزات العسكرية.«

وعلى الرغم من ذلك، فقد رفض فكرة تضاؤل القوة والنفوذ الأمريكي ككل منذ نهاية الحرب الباردة. وفيما يتعلق برئاسة «ترامب»، قال: إنه «على الرغم من تصرفه في كثير من الأحيان بطريقة غير منتظمة وسوء تصور؛ فإن خطابه الدولي وأفعاله ضد الصين وإيران وكوريا الشمالية قد أظهرت مقدار القوة الزائدة وغير المستخدمة التي تمتلكها الولايات المتحدة، إذا اختار الرئيس نشرها». علاوة على ذلك، يمثل الإنفاق الدفاعي لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي أربعة أضعاف الإنفاق الدفاعي لموسكو، حتى عند الاستغناء عما تسهم به الولايات المتحدة.

ويسود الرأي نفسه عند الإشارة إلى الانتشار المفرط للولايات المتحدة في الخارج، وخاصة في الشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك، أشار «كاجان» إلى تأثير أخف بكثير على الصعيد الدولي من جانب واشنطن. وخلال إدارة الرئيس الأمريكي «أيزنهاور» في الخمسينيات من القرن الماضي –وهو وقت يُنظر إليه غالبًا على أنه «وقت ضبط النفس الرائع في السياسة الخارجية»– كانت تنشر الولايات المتحدة قرابة مليون جندي خارجيًا لفرض السيطرة على تعداد سكاني يبلغ ١٧٠ مليون نسمة. بينما عام ٢٠٢١، نشرت ٢٠٠ ألف جندي فقط خارج حدودها لفرض نفوذها على إجمالي عدد سكان يبلغ ٣٣٠ مليونا، وهو ما يظهر أنها «الآن في وضع أشبه بالمسالمة والهدوء.«

ورغبة منه في تعزيز فكرة استمرار القيادة الأمريكية للشؤون الدولية، رفض أيضًا الحجة التي يتشدق بها «الواقعيون، والليبراليون، والمحافظون القوميون، والتقدميون»، بأنه «بدون أن تلعب واشنطن الدور الدولي الذي لعبته خلال السنوات الـ٧٥ الماضية، كان العالم سيصبح أفضل حالاً مما هو عليه»، مشيرًا إلى أن «البديل عن هذه القيادة كان سيكون وضعًا غير مستقر ومقدمات لإثارة الفوضى والصراع من أجل بسط السلطة والنفوذ، فضلا عن الحسابات والتقديرات الخاطئة المحتملة». ومع ذلك، فقد حذر من أنه «سيكون من الصعب تغيير نمط سياسي دولي اتسم

بالتذبذب والتوتر على مدى قرن من الزمان»، ولا سيما أن الخبراء الدوليين المعنيين بمجال السياسة الخارجية – باختلاف تياراتهم– يعتبرون الآن أن دعم وتغيير النظام العالمي الليبرالي غير الأخلاقي في الوقت الراهن بات أمرًا مستحيلًا.«

وفيما يتعلق بالاهتمامات المستقبلية للإدارة الأمريكية الجديدة، فإنه من شبه المتفق عليه عالميا أن «بايدن» سيواجه الكثير من المشاكل الدولية والتحديات الخارجية، جنبًا إلى جنب مع المشاكل المحلية. وفي هذا الصدد، كتب «ريتشارد هاس»، رئيس «مجلس العلاقات الأمريكية»، أن «قدرته على التغلب على التحديات الخارجية ستكون محدودة بعدة عوامل –معظمها موروثة في الأساس– لعل أكثرها وضوحًا هو «تضاؤل قدرة واشنطن للدفاع بفعالية عن الديمقراطية»، ولا سيما في أعقاب أعمال الشغب والعنف التي شهدها مبنى الكابيتول، فضلا عن «تعامل ترامب غير الكفؤ مع جائحة كوفيد–١٩ طوال عام كامل». وبالمثل أشارت «روبين رايت»، في صحيفة «نيويوركر»، إلى أن «الأهداف النبيلة والنوايا الحسنة لبايدن لن تحل مشكلة تذبذب مكانة الولايات المتحدة الدولية ودورها الدولي». في حين حذر «ماكس بوت»، في صحيفة «واشنطن بوست»، من مغبة «التورط بعمق في مشكلات الشرق الأوسط، لأنه ليس من السهل التعامل مع العديد من خصوم أمريكا.«

ومع وضع ذلك في الاعتبار، كتب «كاجان» أيضًا أنه «لا مفر من تولي واشنطن مسؤولية قيادة النظام الدولي»، وأن هذه المهمة الآن «باتت موكلة لجو بايدن وإدارته الجديدة». وبالمثل، كتب «براندز» أن إدارة بايدن تواجه مهمة شاقة في إظهار أن «القيادة الأمريكية للنظام الدولي ستؤتي ثمارها للشعب الأمريكي»، وإذا نجحت في ذلك، «فهذا قد يقلل من مدى الرفض الشعبي الداخلي إزاء مشاركتها في حل النزاعات والصراعات الخارجية». كما حث «براندز» على «ضرورة تحديث واشنطن أساليبها القيادية للنظام الدولي لإثبات قدراتها على التعامل مع عصر جديد من التنافس الجيوسياسي والآيديولوجي»، محذرًا من أنه «إذا فشل بايدن في ذلك، فقد ينظر التاريخ إلى فترة رئاسته على أنها اللحظات الأخيرة لاندثار القيادة الأمريكية للنظام الدولي بأكمله.«

وعلى الرغم من أن معظم التعليقات الأكاديمية فيما يتعلق بدور القيادة الأمريكية للنظام الدولي يسودها التشاؤم، فإن هناك إيجابيات. ويشير «ريتشارد هوكر»، من «المجلس الأطلسي»، إلى مسألة «تجديد التعاون عبر الأطلسي لمواجهة التحديات العالمية في عهد بايدن، حيث أبدت كل من واشنطن وأوروبا التزامهما بتوطيد العلاقات وسبل التعاون طويلة الأمد من أجل تطوير نهج أكثر اتحادًا للتعامل مع التهديدات الروسية والصينية». ووفقًا له، فإن مثل هذا

التجديد للعلاقات سيعمل على تعزيز النفوذ الأمريكي على الصعيد الدولي، وسيحفز اهتمام الولايات المتحدة بمخاوف حلفائها.«

على العموم، ربما تحمل أزمة السياسة الخارجية الأمريكية في عام ٢٠٢١ العديد من نقاط التشابه والاختلاف المهمة مع نظيراتها خلال القرن الماضي، وخاصة أن مثل هذه التغيرات بكل عواملها الديناميكية ليست فقط ما يميز الشخصية السياسية للولايات المتحدة، كما أشار «كاجان»، ولكنها تظل –هذه التغيرات وتحسين أدائها– هي ما تجعل الولايات المتحدة قادرة على قيادة النظام الدولي، ومن ثم تبقيها حذرة دائمًا من المنافسين لأمنها القومي .

ويبقى القول إن السياسة الخارجية الأمريكية يمكن أن تكون إحدى نقاط قوة واشنطن التي لا يستهان بها، حيث إن طبيعتها المرنة تجعلها تستوعب الآيديولوجيات المختلفة والمزاجات الرئاسية الفردية بطريقة لا تستطيع الأنظمة الأخرى في موسكو وبكين استيعابها.

٢٠٢١/٣/٢٠

مجلس التعاون الخليجي.. وعودة قوية منشودة للعمل المشترك

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مازالت الأسباب التي من أجلها قام مجلس التعاون الخليجي في مستهل ثمانينيات القرن الماضي، أي من نحو أربعة عقود، حاضرة بقوة، سواء كانت هذه الأسباب أمنية أو اقتصادية، بل أضافت السنوات الفائتة من عمر هذه المنظمة تحديات جديدة من البيئة الإقليمية والدولية، كتصاعد ظاهرة الإرهاب ونمو منظماته وتهديدها لاستقرار الدول، وانتشار الفوضى التي أدت إلى إفشال عدة دول عربية، وأفسحت ساحة ممتدة للتدخلات الدولية من قوى إقليمية ومن خارج الإقليم، كما هو ظاهر في الممارسات التركية ضد حقوق المياه لسوريا والعراق، والممارسات الإثيوبية ضد حقوق المياه للسودان مصر، والتدخلات الإيرانية في شؤون العديد من دول المنطقة، بالإضافة إلى ذلك تحديات التغير المناخي، وتغيرات سوق النفط العالمي، وبروز قوى نفطية جديدة تؤثر على مركز الأوبك، واستخدام خطاب حقوق الإنسان للابتزاز السياسي، وإدارة الأزمات العربية من خارج الوطن العربي.

ومنذ نشأته في مايو ١٩٨١ صمد مجلس التعاون أمام العديد من العواصف التي أودت بمنظمات إقليمية أخرى، وظل يؤدي دوره في العمل الخليجي المشترك بقوة في مسيرة ممتدة من الإنجازات، سواء في مجال البنية التحتية التي أفضت إلى شبكة كهرباء خليجية موحدة، أو اتفاقات التعاون الاقتصادي، التي كانت على وشك الاقتراب من

مستوى التعاون الأوروبي، بإصدار العملة الخليجية الموحدة والبنك المركزي الخليجي، بعد أن تخطت مراحل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، وأطلقت المواطنة الخليجية، التي جعلت المواطن ينتقل ويعمل في بلدان مجلس التعاون بنفس الحقوق، فضلا عن تنسيق السياسة النفطية، وتوحيد العديد من التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ووفق هذا المعنى، تعددت إنجازات الأمن الجماعي من خلال الاتفاقات الأمنية والدفاعية وإنشاء قوة درع الجزيرة وتعزيزها، وهي الإنجازات التي أثارت الطموح نحو إنشاء الاتحاد الخليجي ترقية لمستوى التعاون القائم، بل إن العمل الخليجي المشترك اتجه إلى تعزيز روابط البنية التحتية من خلال الجسور التي تربط بين بلدان المجلس، وشبكة السكة الحديدية الخليجية التي تربط كل بلدان المجلس، هذا فضلا عن البنية التحتية في مجال نقل النفط والغاز، كمشروع توسعة وتحديث خطوط الأنابيب بين السعودية والبحرين ومشروع أنابيب الغاز بين قطر والإمارات، فضلا عن إنشاء آليات التنسيق الدائمة كاتحاد الغرف التجارية والصناعية، ومجالس الأعمال، واللجان الوزارية والفنية في كل مجالات العمل الأمني والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

غير أن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن، فرغم أن العمل الخليجي المشترك قد استطاع تحقيق ذلك الإنجاز من دون الانتقاص من سيادة أي دولة لتعزيز صلاحيات المنظمة الخليجية، إلا أن تداعيات أحداث ما يسمى «الربيع العربي» في مستهل العقد الثاني من الألفية الجديدة، كان من بينها إنشاء أسباب تفرق ولا تجمع، كالانحياز القطري لقوى عملت على نشر الفوضى في الإقليم، وهددت استقرار دوله، فيما استخدمت قطر آلية الإعلام لتعزيز هذا التفرق، ثم المضي في تعزيزه عبر تحالفات مع قوى عملت ومازالت تعمل على إضعاف المنظمة الخليجية، فكانت الأزمة في البيت الخليجي في مارس ٢٠١٤، حين سحبت السعودية والبحرين والإمارات سفراءها لدى قطر التي لم تلتزم بتنفيذ بنود اتفاق الرياض ٢٠١٣ الذي وقعت عليه. وبعد توقيع قطر اتفاق الرياض التكميلي في ٢٠١٤ تم الإعلان في نوفمبر من نفس العام عودة هؤلاء السفراء إلى الدوحة.

وعلى الرغم من ذلك، تجددت الأزمة في البيت الخليجي إزاء عدم الالتزام القطري بعد وفاة الملك عبدالله بن عبد العزيز –رحمه الله– مهندس وراعي الاتفاقين، حيث قررت كل من السعودية والبحرين والإمارات ومصر وتبعتها دول عربية أخرى قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر في يونيو ٢٠١٧، فكانت القطيعة التي استمرت حتى بيان القمة الخليجية ٤١ في العلا في ٥ يناير ٢٠٢١ الذي أعلن طيّ صفحة الماضي بما يحفظ أمن واستقرار الخليج، حيث

تم الاتفاق على عدم المساس بسيادة وأمن أي دولة أو استهداف أمنها، وعلى تنسيق المواقف السياسية لتعزيز دور مجلس التعاون، وتعزيز التعاون في مكافحة المنظمات الإرهابية، والتطلع إلى مستقبل يسوده التعاون والاحترام بما يحفظ أمن الدول واستقرارها، وهو الاتفاق الذي يبعث برسالة إلى العالم أنه مهما بلغت الخلافات في البيت الواحد، فإن الحكمة قادرة على تجاوزها والعبور بالمنطقة إلى بر الأمان.

تطلعات كثيرة تعلقت بهذا الاتفاق، منها عودة مجلس التعاون للتعافي، واكتساب العمل الخليجي المشترك قوة دفع لمواصلة تنفيذ مشروعات كثيرة وحيوية تأخر تنفيذها تزيد من اللحمة بين دوله، يأتي في مقدمتها شبكة السكك الحديدية الخليجية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والدفاعي والأمني، وتعميق التنسيق في السياسات النفطية؛ إلا أن هذه التطلعات قد اتجهت بعقلانية نحو ضرورة استعادة الثقة بين أطراف الاتفاق، والتي تأثرت كثيرا ليس فقط بعد عام ٢٠١٧، لكن من قبله، حين اتجهت قطر إلى تعزيز علاقاتها مع من يناصبون دول الخليج العداء ويطمعون فيها، كتعزيز علاقاتها مع إيران، وحين جعلت إعلامها بوقا لقوى معادية للنظم السياسية في الخليج ومصر.

وفي واقع الأمر، فإن عملية بناء الثقة تحتاج إلى تنفيذ جاد وشفاف وصادق لبنود اتفاق العلا، ومن ثم تأسيس قواعد صلبة لانطلاقة جديدة لمجلس التعاون تتجاوز خلافات الماضي، وتحصن المجلس ضد أي خلافات مستقبلية. ويعزز من هذه الجهود أن القطيعة التي استمرت قرابة ثلاث سنوات ونصف السنة لم تؤثر على أجندة وخطط واجتماعات مجلس التعاون، حيث عقدت كل الاجتماعات بمشاركة قطر في كل المجالات، حتى في ظل جائحة كورونا عبر تقنية الاتصال المرئي لمواجهة تلك الجائحة وتداعياتها، وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك.

ولعل من أبرز الاجتماعات العسكرية والأمنية التي تمت كان في الدورة الأربعين التي رأستها الإمارات، والتي أفضت إلى موافقة قادة دول الخليج في القمة الـ(٤١) على تعديل المادة السادسة من اتفاقية الدفاع المشترك بتغير مسمى قيادة درع الجزيرة المشتركة إلى القيادة العسكرية المشتركة لدول مجلس التعاون، كما صادق القادة على قرارات مجلس الدفاع المشترك بشأن التكامل العسكري بين دول المجلس، وأكدوا دعم جهود هذا التكامل لتحقيق الأمن الجماعي، كما كان تأكيدهم على تعزيز العمل الأمني المشترك، وتوحيد الجهود المبذولة لمكافحة الجرائم والأعمال الإرهابية، حفاظا على أمن وسلامة مواطني دول المجلس والمقيمين فيها.

ووفق هذا المعنى، أعاد اتفاق العلا العلاقات الدبلوماسية والتجارية وروابط السفر بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر والدوحة، لتتوالى بعده اللقاءات الثنائية المشتركة بين قطر والإمارات، وبين قطر ومصر، وهي اللقاءات التي

تسهم في بناء أكثر جاهزية لانطلاق العمل المشترك بعد عودة الثقة، وهو البناء الذي يتطلب بداية تنسيق المواقف فيما يتعلق بالموقف من الممارسات الإيرانية في الساحة الخليجية والعربية، والتي تبرز في ضلوعها في التدخل في شؤون العراق وسوريا واليمن، والتي عززت فشل الدول في هذه الأقطار، بل أصبح الحوثيون في اليمن –المدعومون كاملا من إيران– مصدر خطر بارز على الأمن السعودي والخليجي، وكذلك الموقف من التدخلات التركية في سوريا وليبيا، والتعديات الإثيوبية على الأمن المائي لكل من السودان ومصر، بالإضافة إلى التوافق على تحديد مصادر التهديد المشتركة، والموقف من جماعات المعارضة ضد النظم السياسية الخليجية ومصر، والتي تتعمد تشويه صورة هذه النظم لدى المنظمات الحقوقية الدولية الحكومية وغير الحكومية، وهي أمور قد تتطلب مع انتظام هذه اللقاءات الثنائية وإجراء مصارحة للتحرر من الهواجس التي ربما تمثل عامل فرملة لنمو العمل الخليجي المشترك.

بعد هذه المصارحة تنتعش الآمال في تعزيز مجلس التعاون، سواء من حيث استكمال تحقيق المواطنة الخليجية الكاملة، أو التوجه لتعديل النظام الأساسي للمجلس، وخاصة فيما يتعلق بقاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات في المسائل الموضوعية، أو تعزيز آلية فضّ المنازعات المستقلة التي نص عليها النظام الأساسي للمجلس، أو توسيع صلاحيات الأمانة العامة، أو التحول إلى صيغة الاتحاد، والبدء فيه بمن هو مستعد له لكونه حاجة أمنية وسياسية واقتصادية ضرورية في ظل التغيرات الخطيرة التي تشهدها البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، أبرزها التهديد النووي الإيراني، ورفع الولايات المتحدة جماعة الحوثيين من قوائمها للمنظمات الإرهابية، مع استمرار الممارسات الإرهابية لهذه الجماعة ضد السعودية، وعدم ثبات ووضوح الموقف الأمريكي فيما يتعلق بالحفاظ على أمن دول الخليج، علما بأن صيغة هذا الاتحاد المرجو لن تنال من الحقوق السيادية للدول الأعضاء.

يضاف إلى أهمية ذلك أن الشهور التالية لتوقيع اتفاق العلا ومع تعدد اللقاءات الثنائية تنتظر عودة المجلس إلى امتلاك زمام المبادرة بالعودة إلى المفاوضات والحوارات الاستراتيجية بينه وبين المجموعات الاقتصادية الكبرى كالأسيان والاتحاد الأوروبي والقوى الاقتصادية كالصين والهند، سواء لإنجاز اتفاقيات التجارة الحرة، أو تعزيز علاقات الحوار والشراكة الاستراتيجية، بما يفضي إلى إدارة أفضل لتغيرات سوق النفط، والتي أبرزها تحول الولايات المتحدة كي تصبح من كبار مصدري النفط بعد أن كانت من كبار مستورديه.

تطلعات كثيرة تعلقت بسير العمل الخليجي المشترك بعد اتفاق العلا، تظل كلها رهينة التحرر من الأسباب التي أدت إلى القطيعة منذ ٢٠١٧، ولكن بناء الثقة المطلوب لإعطاء قوة دفع لتنفيذ اتفاق العلا مازال يتأثر كثيرا باستخدامات قناة الجزيرة القطرية لزعزعة الاستقرار في دول الخليج .

وفي الأخير، فإن التطلعات الشعبية الخليجية لعودة العمل الخليجي المشترك إلى سابق عهدها، واكتسابه قوة دفع بعد اتفاق العلا تظل مشوبة بالحذر، ويظل بناء الثقة دون المستوى المنشود.

٢٠٢١/٣/٢٥

تذبذب أسعار النفط وتأثيره على الاقتصاد الخليجي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الآونة الأخيرة أعلنت شركة «أرامكو» السعودية –عملاق النفط العالمي– توقعها خفض الإنفاق الرأسمالي، بعد تراجع صافي أرباحها في ٢٠٢٠ بنسبة ٤٤,٤٪، بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض إنتاجه، وتراجع هوامش مصافي التكرير، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو التأثر الشديد للاقتصاد العالمي بسبب أزمة كورونا، التي فرضت قيودًا مشددة على السفر والانتقالات، وضربت قطاعي السياحة والطيران. ومن المعلوم أن النفط يعد من أهم السلع التي تؤثر ليس فقط على الاقتصاد الخليجي أو اقتصاد الشرق الأوسط، ولكنها تؤثر في النمو العالمي كله. وفي وسط تخمة المعروض النفطي فإن كل منتج يبحث عن حصة له في هذا السوق المتراجع بما يؤثر على إمكانية الاتفاق والتنسيق بين المنتجين.

ولم يكن اتجاه سعر النفط إلى الهبوط في الآونة الأخيرة هو السمة الوحيدة لأسعار النفط. ففي الأجل القصير اتسمت هذه الأسعار بالتذبذب، ما يبين مدى حساسيتها للتغيرات والأنباء المتعلقة، سواء بمستوى المخزونات أو خطط الإنتاج، أو الأحداث والتغيرات السياسية. ففي شهر مارس ٢٠٢١ حين أعلنت الأوبك تقريرها الشهري، متوقعة ارتفاع الطلب العالمي على النفط بواقع ٥,٨٩ ملايين برميل يوميا، ليصل إجمالي الطلب العالمي المتوقع على النفط إلى ٩٦,٣ مليون برميل يوميا، وتسارع النشاط الاقتصادي خلال هذا العام، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع إلى ٥,١٪، وانحسار أثر جائحة كورونا صعد سعر مزيج برنت بنسبة ٢٪ ليصل إلى ٦٩,١٤ دولارا للبرميل. ومع نمو الطلب الذي توقعته أوبك كان إنتاج أوبك النفطي قد تراجع في شهر فبراير، وعاد أعضاء «أوبك بلس» إلى خفض

الإنتاج مع تعهد السعودية بخفض إضافي مليون برميل يوميا في فبراير ومارس، أي أن نمو الطلب المتوقع قد صاحبه خفض إنتاج فعلي، ما دفع إلى هذا الارتفاع في الأسعار إلى مستوى ٧٠ دولارا للبرميل.

ويبدو أن هذا السعر كان قمة الصعود، ففي اليوم التالي مباشرة أخذت الأسعار في التراجع، ولكن نشر بيانات عن تسارع تعافي الاقتصاد الصيني، وما يتبعه من دعم الطلب على الطاقة، أدى إلى عودة الصعود ثانية إلى مستوى ٧٠ دولارا في ١٥ مارس، حيث تجاوز نمو الناتج الصناعي الصيني في يناير وفبراير ٢٠٢١ التوقعات، وارتفع إنتاج مصافي التكرير بنسبة ١٥٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وهذا النمو الصناعي القوي يحتاج إلى طاقة للشحن والتصدير، وجاء هذا مع خفض إمدادات الخام السعودي، وتمديد أوبك بلس تخفيضاتها حتى أبريل.

وعلى الرغم من ذلك، لم يصمد هذا الصعود لأكثر من يوم، إذ انخفض سعر خام برنت في اليوم التالي بنسبة ٠,٧٪ متأثرًا بأنباء عن زيادة مخزونات النفط الأمريكي، وتعليق بعض الدول الأوروبية استخدام لقاح أسترازينيكا المضاد لكوفيد -١٩، وكلها عوامل تدعو إلى تخفيض الطلب، ولكن صدور بيانات انخفاض الخام الأمريكي أعاد أسعار النفط إلى الارتفاع بنسبة ٠,٥٤٪ أي بنسبة أقل من نسبة انخفاض اليوم السابق، وعادت هذه الأسعار إلى الانخفاض في ١٨ مارس متأثرة بارتفاع سعر الدولار وارتفاع المخزونات الأمريكية واستمرار التأثير الشديد لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي، ليصل سعر خام برنت إلى ٦٧,٦٣ دولار للبرميل، وكانت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية قد أفادت بأن مخزونات الخام الأمريكي قد زادت بـ٢,٤ مليون برميل بعد يوم واحد من تقدير لمعهد البترول الأمريكي أشار إلى انخفاض هذا المخزون بمقدار مليون برميل، وبسبب إجراءات العزل الجديدة التي اتخذتها عدة دول أوروبية نتيجة تزايد إصابات بكورونا انخفض سعر خام برنت يوم ١٩ مارس إلى ٦٣,١٨ دولارا للبرميل.

ومع توقع بنك «جولدمان ساكس» هبوط أسعار النفط بنحو ٩٪ في الآجل القصير بسبب جائحة كورونا وارتفاع سعر الدولار الأمريكي، إلا أن ما يمثله السعر المنخفض من فرصة للمشترين قد جعل البنك يتوقع أن يصل سعر خام برنت إلى ٨٠ دولارا للبرميل في صيف هذا العام، بفعل مؤشرات نمو الطلب وارتفاع معدلات التحصين ضد كوفيد -١٩.

ويعد العامل الحاسم إذن في انخفاض أسعار النفط هو تفشي الإصابة بفيروس كورونا، وما يستتبعه من إجراءات عزل وتقييد الحركة، بينما العامل الحاسم في صعود الأسعار هو التعافي من هذه الجائحة وعودة الاقتصاد إلى الحركة، وفي وسط إدارة هذه الجائحة، إجراءات موازنة العرض مع الطلب، سواء بتحديد الإنتاج، كما حدث من قبل أوبك

بلس، حتى يمكن التخلص من تخمة المعروض، أو نمو الطلب الصناعي وحركة الصادرات، كما حدث من قبل الاقتصاد الصيني، وبدخول الولايات المتحدة إلى رأس قائمة المنتجين والمصدرين والمستوردين، تظل تطورات الإنتاج والمخزون الأمريكي من أكبر العوامل المؤثرة في حركة الأسعار، كما رأينا في استعراض تطور السعر خلال شهر مارس. وفي الآونة الأخيرة بدأت شركات طاقة أمريكية في استغلال صعود أسعار النفط نتيجة التفاؤل بعودة الطلب، بإضافة عدد كبير من الحفارات في الأسبوع المنتهي ١٩ مارس، حيث زادت بمقدار ٩ لتصبح ٤١١ حفارة، وهو أعلى رقم من أبريل ٢٠٢٠.

وإذا كانت توقعات «أوبك» بشأن نمو الاقتصاد العالمي والطلب على النفط مع خفضها لإنتاجه، كان من شأنها صعود الأسعار، فإن التوقعات الصادرة عن «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ –وهي المنظمة التي تضم أكبر اقتصادات العالم– قد أفادت بالمقابل، أن بعض الاقتصادات الأوروبية لن تعوض الناتج المحلي الإجمالي الذي خسرته حتى ٢٠٢٢. وإذا كان الطلب الآسيوي يتعافى بوتيرة جيدة، فإن توقعات الطلب الأوروبي أكثر قتامة، ولكن الهجوم على محطة رئيسية لتصدير النفط الخام السعودي جنبًا إلى جنب مع خفض الإمدادات كان له انعكاسه في حدوث ارتفاع الأسعار، ولا شك أن اتجاه الأسعار سيتأثر بعودة إنتاج ليبيا وإيران وفنزويلا إلى السوق النفطي، والتي ستؤدي إلى زيادة المعروض، فإذا لم يصاحبها صعود في الطلب فإن الأسعار تظل قابلة للهبوط، وهكذا فإن أسعار النفط بفعل العوامل المؤثرة على جانبي العرض والطلب تظل واقعة تحت ضغوط عكسية، ارتفاعًا وانخفاضًا، وفي حالة الارتفاع يستفيد المنتجون، وفي حالة الانخفاض يستفيد المستهلكون.

ولأن الارتباط بين النفط والدولار يعد من مسلمات الاقتصاد العالمي، حيث إن أكثر من ٥٠٪ من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول، فإن التذبذب والاضطراب في سعره يؤثر على سعر النفط، كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى في المقابل؛ فانخفاض سعر الدولار إذن يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط الخام، كما أن ارتفاع سعره أيضا يؤدي إلى انخفاض سعر النفط الخام، فالعلاقة بينهما علاقة عكسية، وارتفاع سعر الدولار في الآونة الأخيرة إزاء أكبر ٦ عملات رئيسية كان من أسباب هبوط سعر النفط.

من ناحية أخرى، فإن ظاهرة تذبذب أسعار النفط جعلت كل دول مجلس التعاون الخليجي تبني استراتيجياتها ورؤاها الاقتصادية الطويلة الأجل على التحرر من الاعتماد المطلق على هذه السلعة الاستراتيجية، إلا أن النفط كما هو معلوم مازال هو عماد الاقتصاد الخليجي، وقد مثل انخفاض أسعاره، متواكبًا مع الكلفة الإضافية لمواجهة جائحة

كورونا، عنصر ضغط كبيرا على هذا الاقتصاد. وكانت تقديرات صندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠٢٠ تشير إلى انكماش الاقتصاد الخليجي بنسبة ٧,٦٪ في ٢٠٢٠، مع تحقيقها نموا إيجابيا بنسبة ٢,٥٪ في ٢٠٢١. وانعكس تراجع أسعار النفط على موازنات الدول الخليجية، مخلفة عجزًا لا تستطيع تفاديه، لتبلغ قيمة العجز في الموازنة السعودية ٣٨ مليار دولار، فيما بلغ عجز الموازنة الكويتية نحو ٥,٧ مليارات دولار، وتوقع البنك الدولي في أكتوبر ٢٠٢٠ انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الكويت بنسبة ٧,٩٪ وسلطنة عُمان بنسبة ٩٪، وقطر بنسبة ٢٪، والبحرين بنسبة ١,١٪، والسعودية ٥,٤.%

وفي ضوء التفاؤل الذي ساد العالم بالتوصل إلى لقاحات ضد فيروس كورونا، وتأثير ذلك على عودة تعافي الطلب على السوق النفطية، فقد توقع تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن الأمم المتحدة في مستهل عام ٢٠٢١ عودة الاقتصاد الخليجي إلى النمو بنسبة ٣,٥٪ في ٢٠٢١ مقابل انكماش ٥,٤٪ في ٢٠٢٠، وأن يكون قطاع الطاقة المحرك الرئيسي لنمو الإيرادات الحكومية لدول المجلس، بعد أن هبطت الأسعار في العام الماضي نتيجة تفشي كورونا، وامتثال دول المجلس لتخفيضات الإنتاج الملزمة، فضلاً عن التخفيضات الطوعية، وهو ما ترتب عليه انخفاض أسعار النفط في ٢٠٢٠ بنسبة ٣٥٪، مقارنة بمتوسط الأسعار في ٢٠١٩، وبرغم انخفاض الإيرادات الحكومية، فقد قامت الدول الخليجية بحزم تحفيزية بلغت قيمتها ١٩٤ مليار دولار.

إلى جانب هذا توقعت وكالة موديز لخدمات المستثمرين في آخر فبراير ٢٠٢١ سد العجز الحالي في الموازنات العامة للدول الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة كبيرة في ٢٠٢١، الأمر الذي لن يجعلها في حاجة إلى إصدار سندات سيادية في ٢٠٢١ على نفس النحو الذي قامت به في ٢٠٢٠، وقالت الوكالة في تقريرها إن الأسباب التي تدعو إلى ذلك هي تراجع الحاجة إلى الإنفاق المرتبط بجائحة كورونا، وتسارع الأنشطة الاقتصادية، وارتفاع أسعار النفط.

غير أن أحدث التقارير المرتبطة بتأثير تذبذب أسعار النفط على الاقتصاد الخليجي هو تقرير «بيت التمويل الدولي» في ١٩ مارس، الذي توقع فيه أن يحقق الاقتصاد الخليجي نموا بنسبة ٢,٥٪ في ٢٠٢١ مقابل انكماش ٤,٩٪ في ٢٠٢٠. ويرجع هذا النمو إلى ارتفاع أسعار النفط ونمو الناتج المحلي غير النفطي بمتوسط ٣,١٪، بعد أن كان قد سجل تراجعًا بنسبة ٤,١٪ في ٢٠٢٠، ويبني التقرير توقعاته على أساس متوسط سعر متوقع للبرميل ٦٠ دولارا في ٢٠٢١، وهو سعر يزيد بنسبة ٤٠٪ على متوسط سعر العام الماضي .

وينعكس هذا الارتفاع على تراجع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الخليجي من ٩,١٪ في ٢٠٢٠ إلى ١,٢٪ في ٢٠٢١، فيما توقع التقرير أن تحقق السعودية معدل نمو ٢,٤٪، والإمارات ٢,٦٪، وسلطنة عُمان ١,٤٪، وقطر ٣,٣٪، والكويت ٢,٢٪، والبحرين ٣,٤٪، ويعزز هذا النمو وتحقيق هذه المعدلات الإيجابية تمكن الاقتصادات الخليجية من السيطرة على معدلات التضخم، وخاصة البنود غير المرتبطة بالاستيراد كإيجارات المساكن التي تشكل نحو ٢٧٪ من متوسط سلة المستهلكين، وهي الإيجارات التي حققت انخفاضًا بشكل شبه مستمر منذ ٢٠١٨، وتوقع مؤشر «أكسفورد إيكونمكس» أن تكون معدلات التضخم ٠,٨٪ في البحرين، و٢,٢٪ في الكويت، و٣٪ في عُمان، و٠,٨٪ في قطر، و٣,٦٪ في السعودية، و٠,٧٪ في الإمارات، كما يدعم عودة النشاط الاقتصادي إلى التعافي أسعار الفائدة المنخفضة في دول المجلس.

٢٠٢١/٣/٢٦

تجربتا البحرين والإمارات.. والدروس المستفادة من الدول الرائدة في طرح اللقاحات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بينما تتنازع الدول الأقوى والأكثر نفوذا في العالم بشأن تخصيص ملايين الجرعات من لقاحات فيروس كورونا من قبل موردي الأدوية الرئيسيين، قدمت العديد من البلدان مثالاً يحتذى به من خلال التخطيط والتنفيذ الحازم لاستراتيجيات الاستجابة للفيروس، وأبرزها البحرين والإمارات العربية المتحدة، . ووفقًا لموقع «عالمنا في البيانات»، بلغ معدل توزيع اللقاح لكل ١٠٠ شخص في الإمارات ٣٤,٨، وفي البحرين ١٠,٢. وتضع هذه الإحصائيات البلدين في المرتبة الثانية، والرابعة على التوالي في قائمة الدول ذات الريادة العالمية في تطعيم المواطنين، متقدّمين بكثير على دول مثل الولايات المتحدة، وألمانيا وفرنسا وغيرها.

وفي ضوء هذه التطورات، عقد «المجلس الأطلسي»، بواشنطن، ندوة عبر الإنترنت، بعنوان «الدروس المستفادة من الدول الرائدة في طرح اللقاحات.. استعراض نماذج الإمارات والبحرين»؛ بهدف فهم واستكشاف سبب تحقيق هذين البلدين نجاحًا كبيرًا في طرح اللقاحات، وكيف تم شراؤها من الشركات المُصنعة، والتدابير التي تم اتخاذها في وقت مبكر؛ أدارتها «كريستين فونتينروز»، و«جوناثان فيرزيجر»، من «المجلس الأطلسي»، وشارك فيها «فريدة الحوسني»، المتحدثة الرسمية باسم القطاع الصحي في الإمارات، و«مناف القحطاني»، عضو الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا في البحرين.

في البداية، أكدت «فونتنروز»، أن جهود التلقيح العالمية تمثل «تحديًا كبيرًا ولغزًا لوجستيا»، لكنّ الدولتين –السابق ذكرهما– واجهتا «هذا التحدي بشكل أفضل من معظم الدول الأخرى، وبالتالي، قدمتا دروسًا يمكن تطبيقها في دول أخرى»، ثم سألت المشاركين عن استجابات التلقيح الخاصة ببلدانهم، و«الأولويات الرئيسية» التي تم تأكيدها في استراتيجيات التلقيح الخاصة بهم.

من جانبها، أرجعت «الحوسني»، نجاح نهج الإمارات في برنامج التطعيم الخاص بها، إلى دور «القيادة في وقت الأزمة»؛ الأمر الذي تم إثباته من خلال «الالتزام والمشاركة» من جانب المواطنين والمقيمين، حيث قدمت العائلات المالكة والحكومة نموذج «القدوة» المهم في تلقيهم التطعيمات من أجل «مكافحة الخرافات حول اللقاحات» في ذلك الوقت. علاوة على ذلك، نجحت في «التوافق والتنسيق» بين أصحاب المصالح، في كل من القطاعين العام والخاص، لدعم سياسة الحكومة وتقديم حوافز للموظفين ممن تلقوا التطعيمات، وأكدت أن هذا الإجراء بالتحديد كان عاملاً رئيسياً في جذب عدد كبير من السكان لتلقي بالفعل الجرعة الأولى من اللقاح. ومع ذلك، أشارت إلى أن مستوى الإقبال الذي ظهر مسبقًا على اللقاحات كان «أعلى من المتوقع.«

وفي شرحه لنهج البحرين في مكافحة الوباء، أكد «القحطاني»، أن الحكومة عرفت منذ اليوم الأول أن الطريقة الأكثر فعالية لمكافحة انتشار الفيروس هي من خلال برنامج «الاختبار والعزل»، وأن «التطعيم هو السبيل الوحيد لإنهاء هذا الوباء وإنقاذ الأرواح». واستكمالًا لذلك، تصدت للشائعات المُحيطة باللقاحات، وانتهجت دائمًا «الشفافية فيما يتعلق بالبيانات»، وتعاونت مع منظمات المجتمع المدني، وهو ما أدى إلى تخفيف مخاوف البحرينيين تجاه اللقاح .

وعن وسائل الحكومة لشراء اللقاحات من مطوري ومصنعي الأدوية متعددي الجنسيات، أوضح، أنه في وقت مبكر من يوليو ٢٠٢٠، كان لدى المملكة ثلاثة برامج لقاحات تعمل في آن واحد من أجل زيادة احتمال الحصول على لقاح فعال، كما أجريت التجارب بالتعاون مع دولة الإمارات «لاختبار قبول المجتمع» تجاه اللقاحات، عزز من ذلك التطوع اللاحق لآلاف الأشخاص لتجارب اللقاح الأولى في البلاد، والذي مثّل «إعجابًا» لا يرقى إليه الشك من الشعب البحريني.

وفيما يتعلق بالتحديات الحالية المتعلقة بشراء اللقاح واستخدامه، أشار «القحطاني»، إلى أن المملكة تستهدف تلقيح أكثر من مليون شخص فوق سن ١٨ عامًا، وأن هناك معضلة «تحديد المُستحق»؛ وبمن يجب أن يكون التالي في الصف خلف عمال الخطوط الأمامية في القطاع الطبي لتلقي اللقاح. ومع وضع هذا السيناريو في الاعتبار، تم إثبات

جهود الحكومة لـ«تأمين كمية جيدة من اللقاحات» في وقت مبكر من الجائحة. ونظرا لأن البحرين لا تملك القدرة على تطوير لقاحات خاصة بها، فهي تعتمد بشكل كبير على واردات اللقاحات من دول أخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإنها مستعدة لمواجهة أي موجة جديدة بسبب ما تتمتع به من سمعة دولية ممتازة وعلاقات دبلوماسية قوية مع الدول الأخرى على مستوى العالم. وفي ظاهرة جديرة بالملاحظة، أشار إلى أن الجائحة أظهرت «وحدة الإنسانية» في جميع أنحاء العالم، وكيف كان تبادل «المعرفة والخبرة» بين الدول مفيدًا بشكل كبير وقت الأزمة.

وحول سؤال «فيرزيجر»، عن دور الإمارات «كمركز إقليمي» لتلبية الطلب على الخدمات اللوجستية المخصصة لنقل اللقاحات، وكيف ستستخدم الدولة ما يسمى بـ«دبلوماسية اللقاح» لإثبات دورها الرائد في إتاحة اللقاحات الجديدة لكافة الدول الأخرى. في هذا الصدد، أشارت «الحوسني»، إلى أن الإمارات «لطالما وضعت الإنسان على رأس أولوياتها»، وقد ظهر ذلك من خلال التعاون الدولي في التجارب السريرية على كافة اللقاحات الجديدة، وهو الأمر الذي أضاف «قيمة كبرى» لجهود برنامج التطعيم الخاصة بها، مشيرة في الوقت ذاته، إلى أنها تقدم المساعدة والدعم لدول أخرى حول العالم باختلافها، لا سيما فيما يتعلق بالقدرات اللوجستية المتطورة لتخزين ونقل توزيع اللقاحات، فضلا عن موازنتها الدقيقة بين قدرتها على تلبية متطلبات برنامج التطعيم الخاصة بها، وتقديم مساهماتها للغير في آن واحد.

وبالمثل، أقر «القحطاني»، أيضًا بوجود «تحديات» أمام توفير الخدمات اللوجستية في هذا الصدد، ومع ذلك، فإن ما يقرب من ٣٥٪ من سكان البحرين؛ مواطنين ومقيمين، قد تلقوا حتى الآن واحدًا على الأقل من اللقاحات الفعالة للتصدي لانتشار الفيروس، مع التزامها بمبدأ «صفر نفايات» في عمليات المكافحة الراهنة خلال الأزمة، مثل التخلص بطريقة آمنة من النفايات الطبية والفلوريسنت المتولدة من زيادة استخدام الأقنعة والمطهرات حتى الآن.

وفيما يتعلق بالتعاون بين البلدين، وخاصة أنه لا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة أنهما «تتصدران العالم أجمع في معركته ضد كوفيد-١٩»، كما رأى «فيرزيجر»؛ وفي هذا الصدد، شددت «الحوسني»، على التأثير «المهم للتعاون الإقليمي»، حيث تتعاون كل من الإمارات والبحرين بشكل وثيق في عملية طرح اللقاحات لملايين الأشخاص ويعتبران نفسيهما جزءًا من «فريق واحد» في هذه «التجربة الجديدة تمامًا». وأكد القحطاني ذلك، وأضاف أن «الدروس المستقاة» لمكافحة الوباء تكمن في أن الفيروس يصيبنا من دون أي تمييز على أساس الدين أو الجنس، وأن التعاون

الدولي بات ضروريًا في مثل هذه الحالة لخدمة جميع الدول باختلافها، وذلك في إشارة إلى البحرين التي قامت بالفعل بمشاركة تجربتها ومدى فعالية اللقاحات التي تلقتها مع دول عدة مثل المملكة المتحدة والمكسيك.

وفيما يتعلق بالحالة البحرينية، ذكر «القحطاني»، أن الاستجابة للوباء «تمت بشكل مختلف»، حيث لم تكن هناك عمليات إغلاق بشكل كامل، بل وضعت الحكومة في المقابل قيودا وتدابير فعالة لحماية الصحة العامة. وأوضح أن هذا النهج لاقى نجاحا بسبب الإدراك الحقيقي لمدى الارتباط المباشر بين «سلوك الفرد»، و«سلوك الفيروس»، كون الأخير يتأثر ويتحور باستهتار وتهاون الأول ويصبح سريع الانتشار، وبالتالي كانت عمليات الإغلاق ذات جدوى في وقف تفشي الجائحة في مناطق أخرى أشد إصابة من البحرين. وربما يرجع نجاح استراتيجية الاحتواء التي تبنتها إلى «التفكير الاستباقي» من أجل خلق تعاف مستدام من هذا الفيروس.

على العموم، قدمت الندوة التي عقدها «المجلس الأطلسي»، نظرة ثاقبة حول الأساليب المستخدمة من قبل (الإمارات، والبحرين) في تعاملهما بشكل جيد مع الوباء خلال الأيام الأولى لتفشيه، وسلطت الضوء على ما قامتا به من تدابير لتأمين حصتيهما من اللقاحات واستخدامها لتحقيق معدلات رائدة عالميًا في تطعيم مواطنيهما. ففي حين انخرطت دول أكبر مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا في خلافات حول حصصها من اللقاحات، تمكنت الدولتان من تطوير استراتيجيات واضحة لاستخدام اللقاحات ووضعها موضع التنفيذ بسبب امتلاكهما خيار التحرك المبكر لتأمين قدرٍ كافٍ منها، وتوفير كل التدابير اللوجستية اللازمة مسبقًا والمتعلقة بعمليات تخزين والنقل .

وفي الأخير، أظهرت الجهود التي تبذلها حكومتا الدولتين لمواجهة أي معلومات مغلوطة عن اللقاحات، مدى «الانفتاح»، و«الشفافية»، في مناهجهما المعنية بمعالجة الوباء، وهو ما افتقر إليه بشكل ملحوظ العديد من حكومات الدول الغربية، كما أن نقاط القوة في اقتصاداتهما، سمحت لهما بالقيام بذلك على الرغم من أن لديهما عددا أقل من السكان؛ الأمر الذي جعلهما «نموذجا»، و«قدوة»، لبقية العالم في كيفية التعامل مع انتشار الفيروس وبرامج التطعيم الخاصة به بشكل أكثر كفاءة ونجاحًا .

٢٠٢١/٣/٢٧

الأمن المائي في دول مجلس التعاون الخليجي.. تحديات وإنجازات

المياه العذبة هي أهم مورد على الإطلاق للبشر، فبدونها لا توجد حياة، وبحسب النص القرآني: «وجعلنا من الماء كل شيء حي»، وكما يحتاج الإنسان إلى مياه الشرب كي يعيش، فهو يحتاج الماء لنشاطه الزراعي والرعوي والصناعي، لهذا يعد الأمن المائي أهم مكونات مفهوم الأمن القومي بمفهومه الشامل لأي دولة. وينصرف مفهوم هذا الأمن إلى ضمان أن تكون حاجة أفراد المجتمع من المياه العذبة متاحة وميسورة لهم. وقد عرف المنتدى العالمي الثاني للمياه عام ٢٠٠٠ بهولندا: «الأمن المائي من مستوى المنزل إلى المستوى العالمي يعني أن يكون لكل شخص إمكانية الحصول على ما يكفيه من المياه العذبة بكلفة يستطيع تحملها ليعيش حياة نظيفة وصحية مع ضمان المحافظة على البيئة الطبيعية محمية ومعززة»؛ ولهذا تعمل الدول كافة لتحقيق هذا الأمن.

والدول العربية كما هو معلوم من أكثر دول العالم معاناة من شح المياه، وأكثر من ٣٦٢ مليون شخص في العالم العربي يعيشون في حالة شح مائي، وتتفاقم هذه الإشكالية نتيجة عدة عوامل، كالاعتماد على موارد مياه مشتركة، كما هو الحال بالنسبة إلى العراق وسوريا واعتمادهما على موارد مياه متدفقة من تركيا، واعتماد مصر والسودان على موارد مياه متدفقة من إثيوبيا ومن منطقة أعالي النيل في هضبة البحيرات في وسط إفريقيا. ومن بين هذه العوامل أيضا الاحتلال كما في الأراضي الفلسطينية، يضاف إلى ذلك التغيرات المناخية، وعوامل أخرى كالتلوث وهدر المياه وارتفاع نسبة الفاقد منها، والاستخدام غير الكفء لها، وارتفاع معدلات النمو السكاني.

وبحسب تقرير اليونسكو بمناسبة حلول اليوم العالمي للموارد المائية في ٢٢ مارس فإن المنطقة العربية هي الأكثر معاناة من الأمن المائي في العالم، وفيها ١٤ بلدا من بين البلدان الـ٢٠ الأكثر معاناة من ندرة المياه، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد فيها من المياه المتجددة ١٢٪ فقط من الحصة المتوسطة للفرد عالميا، وأكثر من نصف مياه المنطقة يأتي من خارجها.

غير أن الانشغال بقضية الأمن المائي لا يعد شأنا عربيا أو إقليميا فقط، فتقرير اليونسكو بمناسبة هذا اليوم يدق جرس إنذار للعالم كله، فبحلول ٢٠٣٠ سيواجه نقصا شاملا للمياه يقدر بنسبة ٤٠٪، وقد يتفاقم هذا الوضع نتيجة حدة قضايا عالمية أخرى، كما أن ندرة المياه تؤثر على أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم، ومن

المتوقع أن ترتفع هذه النسبة، وهناك نحو ١,٨ مليار نسمة على مستوى العالم يستخدمون مياها ملوثة، كما يفتقد ٢,١ مليار شخص خدمات الصرف الصحي الأساسية، وأن أكثر من ٨٠٪ من مياه الصرف الناتجة عن الأنشطة البشرية يجري تصريفها في الأنهار أو البحار من دون معالجة، ما يفاقم من أزمة التلوث.

وعد التقرير المياه العذبة باعتبارها التحدي الأكبر الذي سيواجه معظم دول العالم في المستقبل، مع زيادة عدد السكان وارتفاع نسبة الحضرنة، وتغير أنماط الاستخدام، ما يزيد الطلب على المياه في مقابل محدودية مواردها، وأن كثيرا من مناطق العالم متجهة نحو أزمات مائية، وأنه من المتوقع مع ظاهرة تغير المناخ أن تقل الإرادات المائية. وهذا البعد العالمي لأهمية قضية المياه يخدم التحرك الدبلوماسي الذي تقوم به مصر والسودان عالميا نحو إشراك أطراف دولية في المفاوضات الخارجية للوصول إلى اتفاق ملزم يحقق حلا منصفا، يحافظ على الحقوق الوجودية للدولتين وحق التنمية لإثيوبيا.

ومنذ وقت مبكر، أدركت الدول الخليجية الأهمية القصوى لتحقيق أمنها المائي، وعدم انكشاف هذا الأمن والوصول إلى حالة عجز مائي، فعمل كل منها على وضع الخطط والاستراتيجيات التي تساعدها في تحقيق هذا الأمن في ظل افتقادها مياه الأنهار، ومحدودية الأودية الموسمية (تعتمد عليها فقط الإمارات وعمان)، وندرة الأمطار التي تعد المصدر الوحيد لتغذية الأحواض الجوفية، حيث يتراوح معدل هطولها من ١–١٠٠ ملم متر سنويا، وما يؤدي إليه زيادة السكان، وارتفاع نسبة الحضرنة، وزيادة الحاجة إلى المياه لأغراض مختلفة، ما أدى إلى الضغط على موارد المياه الجوفية (تعتمد عليها السعودية والكويت والبحرين وقطر)، التي تواجه تحديا خطيرا يتمثل في أن الكمية المستخرجة منها أكبر بكثير من كمية إعادة تغذية المصدر. وتقدر النسبة بـ٣ إلى١، فضلا عن أن بعض خزانات المياه الجوفية بدأت في النضوب سريعا. دفع هذا الوضع دول المجلس إلى التوسع في تحلية مياه البحر لسد احتياجاتها المائية المتزايدة رغم كلفتها المرتفعة، حيث بدأت الكويت ذلك منذ ١٩٥١، ثم تبعتها كل دول الخليج الأخرى، والتي أصبحت تنتج نحو ٧٠٪ من الإنتاج العالمي من المياه المحلاة، كما اتجهت إلى معالجة مياه الصرف الصحي واستخدامها في الزراعة.

غير أن هذا التطور مشوب بالقلق من جهة إرهاقه الميزانيات العامة. وتشير التقارير السعودية مثلا إلى أن الكلفة المالية لإمداد المياه للاستخدامات البلدية تقفز إلى١٠٪ من إجمالي الميزانية، أي ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٤٠، وأنه بحلول هذا العام سوف يكون هناك احتياج يزيد على ٨ ملايين برميل من النفط الخام يوميا لعمليات تحلية المياه، وهناك جانب آخر للقلق مصدره نشاط إيران النووي، وإمكانية تلويثه لمياه الخليج. ولتخفيف الضغط على موارد المياه المحدودة فيها فإنها اتجهت إلى سياسة الزراعة خارج الحدود، فأنشأت علاقات تعاون مع عدد من الدول الإفريقية والآسيوية، أتاحت لها القيام بمشروعات زراعية مشتركة بينها. كما أنه للأهمية القصوى للأمن المائي الخليجي فإن الأمانة العامة لمجلس التعاون كانت قد أنجزت عام ٢٠١٦ دراسة الأمن المائي لدول الخليج، والاستراتيجية الخليجية الشاملة بعيدة المدى بشأن المياه بمعاونة معهد الملك عبدالله للأبحاث والدراسات الاستشارية بجامعة الملك سعود وبمشاركة فريق من الخبراء الدوليين.

وفي السنوات العشر الأخيرة بلغت نسبة الزيادة في الطلب على المياه في دول الخليج ١٤٠٪، علما أن ٨٥٪ من إجمالي المياه يستهلكها القطاع الزراعي. ندرة المياه إذن كانت ولا تزال تمثل أحد تحديات الأمن الإنساني في البلاد العربية والخليجية بشكل خاص، حيث تصنف ضمن التهديدات البيئية الأكثر خطورة، ويبلغ متوسط إمدادات المياه العذبة المتجددة للفرد دون ٥٠٠ متر مكعب للفرد سنويا في دول الخليج. وأدت ثلاثة عوامل متداخلة إلى زيادة الطلب علي المياه، وهي زيادة السكان، واحتياجات التنمية، والإفراط الزائد في أنماط الاستهلاك.

ومع ذلك عملت دول مجلس التعاون على مواجهة هذا التحدي، فالسعودية عملت على توفير المياه عبر تحلية مياه البحر عالية الكلفة، وإيقاف الهدر المائي المقدر بـ٣٠٪ من إجمالي كمية المياه المحلاة سنويا بخسارة تربو على نحو ٦ مليارات ريال سنويا، فضلا عن تخفيض الاستهلاك الزراعي للمياه عن طريق تغيير السياسة الزراعية بالاعتماد على استيراد المحاصيل ذات الاستهلاك العالي للمياه، واستئجار أراض زراعية في بلدان غنية بالمياه، وتحلية المياه بطريقة أكثر مراعاة للبيئة وأمن المياه، وتحقيق كفاءة إدارة المياه العذبة بما يحقق تقليل الفاقد في المياه واستغلال مياه الصرف الصحي، وتبنى الاستراتيجية الوطنية للمياه ٢٠٣٠ التي تعمل على تحسين إدارة الطلب على المياه، وتحسين استخدامها.

وفي مملكة البحرين تم تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة قبل موعده في ٢٠٣٠، وهو توفير المياه لكل المواطنين والمقيمين، ليبلغ نصيب الفرد من المياه ٢٤٩ لترا/يوميا، بحجم إنتاج يومي ١٨٣ مليون جالون، ومخزون استراتيجي يبلغ ٦٥٩ مليون جالون من تحلية مياه البحر والمياه الجوفية والآبار. وتتضمن استراتيجية المياه في المملكة زيادة إنتاج المياه وسعة التخزين، كما حققت المملكة الإدارة المتكاملة للموارد المائية عن طريق إنشاء مجلس الموارد المائية الذي يضم جميع الوزراء المعنيين بالمياه، وخفضت معدلات السحب من المياه الجوفية إلى المعدلات الآمنة من خلال الاعتماد على مياه الصرف الصحي المعالج في الزراعة، والاعتماد الكلي على التحلية في مياه الشرب.

أما الإمارات فقد سعت لمواجهة هذه التحديات المائية عبر اعتماد استراتيجية الأمن المائي ٢٠٣٦، وعدد من المبادرات المجتمعية التي ترفع وعي المجتمع بالسلوكيات الرشيدة في استهلاك المياه، وتطوير شبكات تحلية ونقل المياه وتوزيعها لضمان خفض معدلات الفاقد إلى أقل درجة ممكنة، وزيادة تطبيق نظم الزراعة الحديثة التي تخفض من استهلاك المياه، وتطوير نظم الري، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وتعزيز مفهوم الشراكة بالمسؤولية بين كل فئات وشرائح المجتمع، حيث تستهلك سنويا كمية من المياه الجوفية تزيد على ١٠ أضعاف قدرة الطبيعة على تعويضها، كما اتجهت إلى تقنية الاستمطار الصناعي، وإنشاء سدود التغذية للاحتجاز المؤقت لمياه السيول والأمطار لتغذية المياه الجوفية، وتم بناء أكثر من ١١٣ سدا وبحيرة وحاجزا تستطيع استيعاب ١٠٦ ملايين متر مكعب سنويا خلال موسم الأمطار، فضلا عن إعادة شحن الخزانات المائية الناضبة بمياه من مصادر مختلفة، واعتماد تقنيات جديدة لتحلية المياه مع وجود أكثر من ٧٠ محطة تحلية يبلغ إنتاجها اليومي ١٥٨٥ مليون جالون يوميا أي نحو ١٤٪ من إجمالي إنتاج المياه المحلاة في العالم.

وكانت الكويت هي الأسبق خليجيا في إنشاء محطات التحلية وتستهدف خطتها المستقبلية وصول الإنتاج اليومي إلى قرابة مليار جالون يوميا بحلول ٢٠٣٥، وأخذت تولى اهتمامًا لإقامة السدود والخزانات للاستفادة بمياه الأمطار والسيول، ومعالجة مياه الصرف الصحي لاستهلاكها في الزراعة، هذا مع ضبط عملية الزيادة السكانية وتفعيل الإعلام المائي ووضع خطة لترشيد استهلاك المياه، والعمل على إطلاق مبادرة خليجية موحدة لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

أما قطر التي تعتمد بنسبة ٩٧٪ على استخدام المياه المحلاة، فقد حددت مخاطر أمنها المائي في التحدي السكاني لجهة ارتفاع عدد السكان وارتفاع مستوي معيشتهم، وتبعات ذلك في زيادة الاستهلاك، والتحدي المناخي. وفي مواجهة هذه التحديات توجهت إلى تحقيق الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد المائية، والاستخدام الأمثل للمياه، وتحقيق كفاءة توفير المياه من محطات التحلية والمياه الجوفية باستخدام التقنيات الحديثة وتفعيل الشراكات الدولية، ومن المبادرات التي قامت بها تدشين مشروع الخزانات الاستراتيجية الكبرى لتأمين المياه بمنطقة أم صلال شمال الدوحة في ديسمبر ٢٠١٨، وهو المشروع الذي يرفع مخزون المياه بما يقرب من ١٥٠٠ مليون جالون بزيادة ١٥٠٪، يوفر الأمن المائي لقطر حتى ٢٠٢٦، فيما يدعم هذا الأمن بعد عام ٢٠٢٦ بـ١٥ خزانا سعة الواحد منها نحو ١٠٠ مليون جالون.

وفي سلطنة عمان يواجه الأمن المائي تحديات المناخ الجاف وشبه الجاف وقلة هطول الأمطار وتزايد الطلب على المياه لاستخداماتها المختلفة وارتفاع نسبة الملوحة وتدهور نوعية المياه الجوفية في بعض المناطق، فضلا عن الأعطال في المحطات وشبكات النقل والمنشآت التخزينية، ولمواجهة هذه التحديات توجهت السلطنة لإنشاء محطات تحلية وخطوط نقل جديدة وتنفيذ مشروعات خزانات الطوارئ.

وختامًا، فإن تماثل مصادر تهديد الأمن المائي للدول الخليجية، ووجود العديد من العناصر المشتركة في السياسات التي اتخذتها كل دولة لمواجهة هذه التحديات، يقتضي بعد قمة العلا تنفيذ الاستراتيجية الخليجية الشاملة لتحقيق الأمن المائي الخليجي التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس، وخاصة فيما يتعلق بتسعيرة المياه وتأثيرها على ارتفاع الاستهلاك غير المبرر، والموقف الموحد من الآثار الضارة لبرنامج إيران النووي، والزراعة خارج الحدود، والتقنيات الجديدة لتحلية مياه البحر، والري، وتدوير المياه، والاستمطار الصناعي، والتخزين، والسيطرة على الفاقد.

٢٠٢١/٣/٣١

«مؤشر الأغذية المهدرة لعام ٢٠٢١» في تقرير الأمم المتحدة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ظل الحركة الواسعة لمعالجة الانبعاثات العالمية وغازات الاحتباس الحراري، حظيت قضية الأغذية المهدرة باهتمام أقل بكثير من أشكال التلوث الأخرى، حيث أشارت «بلومبرج»، إلى أن عددًا قليلاً من البلدان «قد أدرجت

تقليل النفايات في تقاريرها المخططة بموجب اتفاقية باريس للمناخ»، إضافة إلى هذه المشكلة، لم يكن يُنظر إلى نقاط الضعف بهذا المجال في السابق سوى أنها مصدر قلق للبلدان ذات الدخل المرتفع.

وفي هذا الإطار، حاول تقرير «مؤشر الأغذية المهدرة» الجديد، الصادر عن «برنامج الأمم المتحدة للبيئة»، الكشف عن الحجم الحقيقي لنفايات الطعام العالمية، مع استعراض للمناطق والبلدان لتحديد أيها أكثر هدرا من غيرها. ومن خلال ذلك، اكتشف أيضًا أن الدول ذات الدخل المنخفض لديها نفس الميل لإهدار هذا المورد مثل نظيراتها ذات الدخل المرتفع. وبالنسبة إلى منطقة الخليج، كانت الصورة متباينة، حيث يعاني العديد من البلدان في تقييماتهم من نقص البيانات المتاحة عن الأغذية المهدرة داخل حدودها.

في البداية، حذر التقرير من حجم الهدر الغذائي في جميع أنحاء العالم. وأوضحت «إنغر أندرسن»، المديرة التنفيذية لبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة، أنه «ستظل مسألة فقد الأغذية وهدرها أمرا عالميًا بالغ الأهمية، ولا سيما أنها تعتبر في الأساس ثالث أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري»، فضلا عن أن ما يصل إلى ٩٣١ مليون طن من الطعام يتم إهدارها في جميع أنحاء العالم كل عام، من بينها ٥٧٠ مليون طن في المنازل وحدها. وأضاف «ماركوس جوفر» من جمعية «راب الخيرية للحد من مخلفات الطعام»، أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية من جميع البلدان تعادل «حوالي ستة أضعاف انبعاثات حركة الطيران العالمية.«

وفي سياق متصل، أقر التقرير أنه تم «التغاضي» عن قضية الأغذية المهدرة لأن مداها الحقيقي وتأثيراتها «لم يتم فهمها جيدًا» في ظل وجود دراسات سابقة تعتمد على «بيانات قديمة» عن عدد صغير من البلدان. وفي محاولة لمعالجة هذا الأمر، ادعى أنه يقدم «تجميعا للبيانات حول نفايات الطعام الأكثر شمولاً، مع منهجية لقياس الهدر الرشيد على مستويات المنازل والخدمات الغذائية ومتاجر التجزئة»، كما أنه توجد به أيضًا عيوب خطيرة في منهجيته – من خلال اعترافاته الخاصة – تتعلق إلى حد كبير بالقيود على جمع البيانات والثغرات القائمة في البيانات الرئيسية بالبلدان المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة وآسيا الوسطى وشمال إفريقيا»، حيث زعم بشأن أرقامه المسجلة أنها على مستوى الأسرة يمكن أن تمثل ٧٥٪ من سكان العالم بدرجة ثقة متوسطة، لكنها لا يمكن أن تمثل سوى ٩٪ بدرجة عالية من الثقة في بياناتهم.

وعلى الرغم من ذلك، أكدت النتائج الرئيسية للتقرير أن ٩٣١ مليون طن من بقايا الطعام نتجت في عام ٢٠١٩ فقط، ٦١٪ منها جاءت من المنازل، و٢٦٪ من المطاعم، و١٣٪ من قطاع التجزئة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إهدار ١٧٪ من جميع الأغذية العالمية حاليًا، مع عدم تناول ما يصل إلى ١١٪ من الطعام في المنازل في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، أوضح أن «التقديرات السابقة لهدر الأغذية الاستهلاكية قد قللت بشكل كبير من حجم هذا الإهدار»، وأن متوسط الغذاء المُهدر للفرد في البلدان المتوسطة الدخل كان أعلى منه في البلدان ذات الدخل المرتفع؛ حيث يصل إلى ٩١ كجم للفرد في الأولى، مقارنة بـ٧٩ كجم للفرد بالنسبة للثانية. وعلق «غوفر» قائلاً: «لفترة طويلة كان يُفترض أن بقايا الطعام في المنزل كانت مشكلة كبيرة فقط في البلدان المتقدمة، لكن مع صدور هذا التقرير يبدو أن المشكلة ليست واضحة تمامًا.«

وبالنسبة إلى منطقة الخليج، قدم تقرير الأمم المتحدة صورة مختلطة، حيث تم تضمين المنطقة في قسم «غرب آسيا»، إلى جانب بقية دول الشرق الأوسط وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة بآسيا الوسطى، ومن هنا استخدم مؤشر نفايات الطعام، بيانات إحدى عشرة دراسة من ست دول فقط، مما يعكس مرة أخرى نقصا في البيانات العالمية المتاحة عن بقايا الطعام. وتم تصنيف المملكة العربية السعودية على أنها دولة ذات «ثقة عالية» في تقديرات بقايا الطعام في كل من قطاعي الأسرة والبيع بالتجزئة، إلى جانب دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وأستراليا في هذا الصدد. واستند ذلك إلى دراسة سعودية أجريت على ٢١,٧٣٠ «عينة من المواد الغذائية في مرحلة الاستهلاك في ٣٥ مدينة أو محافظة»، بالإضافة إلى دراسات أجرتها المؤسسة العامة للحبوب السعودية .(SAGO) وعدا السعودية، تم تقييم جميع البلدان الأخرى في منطقة الخليج بمستوى متوسط من الثقة فقط في إطار البيانات المتاحة .

وبالنسبة للبحرين، فقد أشار إلى إجراء دراسات على الصعيد الوطني، لكن تم الحكم على أن «التفاصيل المنهجية المنشورة المُتاحة ليست مناسبة بشكل كافٍ لإصدار أحكام حول الوضع في المملكة»، مع تحديد المنظمة فقط ملخصًا للتحقيق البحريني في بحثها. ومع ذلك، علق برنامج البيئة، بأن هذا الوضع «يمكن تنقيحه في المستقبل بمزيد من المعلومات المنهجية». وبغض النظر عن ذلك، يشير مؤشر الأمم المتحدة إلى أن بقايا الطعام على مستوى البلاد لكل فرد في البحرين تبلغ ١٣٢ كيلوجرامًا، بينما استنادًا إلى تقرير منظمة الحبوب السعودية على مستوى البلاد لعام ٢٠١٩، تُقدر مخلفات الطعام للفرد ١٠٥ كجم.

وتشير التقديرات إلى أن كل مواطن في دولة الإمارات العربية المتحدة يتخلص من نفايات طعام تبلغ ٩٥ كجم كل عام، حيث يتم إهدار ٩٢٣,٦٧٥ طنًا من نفايات الأغذية المنزلية، في حين أصدرت سلطنة عُمان تقديراتها بأن كل مواطن لديها يتخلص من ٩٥ كجم من نفايات الطعام ليصل إجماليها إلى ٤٧٠,٣٢٢ طنًا سنويًا. بينما كل مواطن كويتي يتخلص من ٩٥ كيلوجرامًا كل عام بواقع ٣٩٧,٧٢٧ طنًا سنويًا، لكن في هذه الحالات الأخيرة، أوضحت الأمم المتحدة أن تلك التقديرات تستند إلى إحصاءات أقل موثوقية.

ورصد المؤشر تسجيل منطقة «غرب آسيا» أعلى متوسط من حيث نصيب تخلص مواطنيها من نفايات الطعام والأغذية المهدرة، حيث بلغ ١١٠ كجم، مقارنة بـ١٠٨ كجم بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و٦٩ كجم بأمريكا الشمالية، و٦٥ كجم فقط بأوروبا الغربية. بينما تشير التقديرات إلى أن المواطن البحريني يتخلص من نفايات طعام بحجم ١٠٥ كجم، وذلك بفارق كبير عن الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة (٥٩ كيلوجراما للمواطن)، والمملكة المتحدة (٧٧ كيلوجراما). لذلك، خلص التقرير إلى أن دول منطقة «غرب آسيا» بحاجة إلى تقييمات أكثر شفافية ودقة لزيادة الثقة في جمع البيانات حول حجم نفايات الطعام المهدرة، أي على غرار المستويات في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، لكن مع ذلك، توضح «الصورة الأولية وجود نفايات غذائية هائلة في تلك المنطقة تحديدًا.«

وللحد من هدر كل تلك الأغذية، أوصى التقرير بإجراء مزيد من الدراسات من قبل جميع البلدان «لقياس نفايات الطعام ومعرفة كيفية إهدارها بدءًا من سلسلة توريد الأغذية الرئيسية، وصولاً إلى المنازل، باستخدام طرق تقييمية دقيقة لأحجام الأغذية المهدرة»، أضف إلى ذلك ضرورة إجراء بحث متعمق «على مدار العام لمراعاة كل أوجه الاختلافات المتعلقة بسبل توليد الطاقة من نفايات الطعام بحسب كل موسم وكل دولة باختلافها». وعلق «مارتينو أوتو»، رئيس وحدة المدن في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قائلاً: إن تحديد حجم نفايات الطعام المهدرة «يعتمد في المقام الأول على أساليب القياس والتقييم المباشرة الدقيقة.. إذا لم يتم التمكن من قياسها، فلا يمكنك اتخاذ الإجراء الصحيح في التعامل معها والحد منها.«

علاوة على ذلك، يساعد مؤشر هدر الأغذية البلدان على تتبع التقدم المحرز في تحقيق الهدف (١٢,٣) من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لخفض هدر الأغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك في قطاعي البيع بالتجزئة والمستهلكين على حد سواء. وللقيام بذلك، يستخدم هذا الهدف «منهجية من ثلاثة مستويات»، باستخدام «نمذجة

البيانات المتعلقة بهدر الأغذية»، وإصدار «توصيات منهجية لكل دولة على حدة حسب حجم نفاياتها»، وأخيرًا توفير «معلومات إضافية لتوجيه كل السياسات والمساهمات الأخرى للحد من هذا الهدر.«

على العموم، كشف تقرير مؤشر نفايات الأغذية المهدرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الحجم الهائل من مخلفات الطعام العالمية، فضلاً عن الصعوبات التي تواجه منطقة الخليج لمعالجة هذا الأمر. وعلى الرغم من أن البيانات كانت متاحة عن السعودية، والبحرين، فإنه كان هناك نقص واسع في الاهتمام بهذه القضية من قبل دول الخليج الأخرى، كما خلص أيضًا إلى أن «مستويات وحجم نفايات الأغذية المهدرة المنزلية متشابهة بالنسبة لكل البلدان، سواء أكانت ذات دخل مرتفع أو متوسط أو أدنى .

وفي الأخير، أوصت الأمم المتحدة بأن تأخذ جميع البلدان هذه القضية على محمل الجد لأن «نفايات الطعام هي مشكلة متعلقة بإهدار الكثير من الموارد والوقت والمال سدى»، وهذا يؤدي إلى «تأثيرات بيئية وإنسانية متداعية جراء إنتاج غذاء من دون أي طائل من إطعام أناس جوعى». وكما صرحت «أندرسن»، فإن «معظم البلدان لديها مجال لتحسين أوضاعها»، وستبقى معالجة «سلوكيات المستهلك، في جميع السياقات الثقافية» الحل الأمثل لهذه العملية كليًا.

٢٠٢١/٤/٢

نحو فهم إدارة بايدن.. الفرص المتاحة للاتحاد الأوروبي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع استقرار إدارة «جو بايدن» الديمقراطية بالبيت الأبيض؛ تسارعت جهودها لإعادة إدماج الولايات المتحدة في المجتمع الدولي؛ بعد أن انضمت بالفعل إلى اتفاقية باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية، حيث بدأت بالتواصل مع الحلفاء الأوروبيين الرئيسيين، بهدف استعادة العلاقة القوية عبر الأطلسي، والتي تخلى عنها دونالد ترامب بشكل غير رسمي .

وفي الخامس والعشرين من يناير٢٠٢١، تحدث «بايدن» مع المستشارة الألمانية، «أنجيلا ميركل»، لأول مرة منذ توليه الرئاسة، وأكد التزامه باستعادة العلاقات الدبلوماسية القوية بين واشنطن وبرلين، بعد مناقشات مماثلة مع «بوريس جونسون»، و«إيمانويل ماكرون»، بما يوحي بأن تصرفات الرئيس الأمريكي الجديد تتجه نحو طي صفحة مبادئ السياسة الخارجية الانعزالية «أمريكا أولاً» لترامب.

وعلى الرغم من أن هذه المبادرات المبكرة للتعاون تبدو واعدة، فإن الإجراءات الدقيقة لهذا التحالف تظل غير محددة بشكل كبير، لا سيما فيما يتعلق بما إذا كانت إدارة بايدن ستنظر إلى القوى الأوروبية على أنها تتساوى معها في صنع قرارات الشؤون الخارجية، أو ما إذا كانت تنتظر منها أن تحذو حذوها في القضايا الرئيسية، مثل مواجهة روسيا والصين، فضلاً عن استعادة الاتفاق النووي الإيراني.

وفي ضوء هذه التطورات، عقد «مركز كارنيجي» أوروبا، ندوة عبر الإنترنت، بعنوان «نحو فهم إدارة بايدن.. الفرص المتاحة للاتحاد الأوروبي»، بهدف البحث في مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وأوربا في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، أدارتها «روزا بلفور»، مديرة المركز، وشارك فيها «كاثرين آشبروك»، المديرة التنفيذية لمشروع أوروبا وتطوير العلاقة عبر الأطلسي في كلية كينيدي بجامعة هارفارد، و«بيار فيمون»، الدبلوماسي الفرنسي السابق .

في حديثها، حددت «آشبروك»، أربعة تحديات مباشرة تواجهها إدارة بايدن على الصعيدين المحلي والدولي؛ يتعلق أولها «بمحاولة استعادة الاقتصاد الأمريكي» والتأكد من عدم تكرار إخفاقات صنع القرار للأزمة المالية العالمية لعامي٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وثانيها، التعامل بشكل أفضل مع استجابة الولايات المتحدة لجائحة كورونا، مع وفاة أكثر من ٤٠٠ ألف أمريكي، في ظل عدم ظهور «أي علامة على التراجع». وثالثها، استعادة الولايات المتحدة الثقة في مؤسساتها الديمقراطية، التي وصفتها بأنها «تحافظ على تماسك البلاد». وفيما يتعلق بالقضايا المحلية الخطيرة الأخرى، مثل «تحقيق المساواة»، و«معالجة التوترات العرقية»، فقد اعتبرته «تحديا طويل المدى». أما رابعها، فهو استعادة العلاقات مع الحلفاء الأوروبيين والدوليين، وهو ما أكده أيضًا وزير الخارجية الأمريكي الجديد، «أنتوني بلينكن»، بقوله: إن «الهدف ليس مجرد استعادة الوضع الراهن السابق، بل إدراك أن الدول الأوروبية قد أقامت «هيكلا متعدد الأطراف للنظام الجيوسياسي الغربي في ظل غياب قيادة واشنطن.«

وفي ختام ملاحظاتها، اعترفت بأن هذه التحديات لا يمكن معالجتها بالكامل من قبل الولايات المتحدة وحدها، ولكنها تتطلب بدلاً من ذلك تعاونًا دوليا، كما سيساعد في مواجهتها أعضاء فريق السياسة الخارجية لبايدن الذين يتمتعون بالفعل بصلات قوية مع الحكومات الأوروبية؛ حيث وصفتهم بأنهم «مؤيدون للتحالف عبر الأطلسي حتى النخاع»، ويستفيدون من قدر كبير من «التواضع» في التعامل مع البلدان الأخرى نيابة عن أمريكا.

وفي حديثه، أكد «فيمون»، أن «لدى أوروبا أيضًا مشاكلها مع الديمقراطية»، حيث تمر بفترة «أزمة دائمة» حيال عدد كبير من القضايا الرئيسية، مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والانقسامات داخل الاتحاد، والتي

هيمنت على سياستها سنوات عديدة. وبالإشارة إلى التحديات السابق ذكرها؛ أوضح أن هذه هي بالضبط نفس التحديات التي تواجهها أوروبا حاليًا، حيث تكافح أيضًا مع جائحة كورونا وتداعياتها. وبسبب هذا، لاحظ أن هناك «أريحية» بين صانعي السياسات في أوروبا بأن «شريكهم الأمريكي» الآن سياسي محترف ومسؤول .

ومن وجهة نظره، فإن النموذج الديمقراطي الغربي الذي هيمن منذ أوائل التسعينيات يخضع الآن لـ«تحدٍ قوي» من الأنظمة الاستبدادية في روسيا والصين، وأنه في حالة الحلفاء المحتملين في آسيا وإفريقيا، فإن تصوراتهم قد «تغيرت» نحو الولايات المتحدة وأوروبا بناءً على كيفية تصديهما لقمع الاضطرابات المدنية ومواجهة تحدي الجائحة.

علاوة على ذلك، لاحظ «فيمون»، أن داخل أوروبا، هناك ثلاث مجموعات واسعة من الانقسام فيما يتعلق بكيفية تفاعلها مع الولايات المتحدة في المستقبل. أولها، يرى أن الولايات المتحدة في حالة «تدهور لا رجعة فيه»، وأن القارة يجب أن تتبنى عقلية «أوروبا المحصنة» للتصرف بشكل مستقل عن حليفها غير الموثوق. وثانيها، يؤكد أن أوروبا يجب أن تستعيد «الأيام الخوالي» للشراكة عبر الأطلسي مع واشنطن لمواجهة التحديات من روسيا والصين، أما ثالثها، فتطالب بعلاقة «أكثر توازناً» مع واشنطن، تشمل «رؤية جديدة تمامًا»، حيث يعمل القادة الأوروبيون والرؤساء الأمريكيون معًا في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة. وفي النهاية، خلص إلى أن أوروبا، التي كانت دائمًا على علاقة دبلوماسية «مشحونة إلى حد ما» مع الولايات المتحدة، في الوقت المناسب «عليها أن تقرر إلى أين تريد أن تذهب.«

وحول فقدان الثقة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة خلال فترة إدارة ترامب، والإجراءات التي يمكن اعتمادها على المدى القصير «لإعادة بناء هذه الثقة»، لاحظت «آشبروك»، أن الإدارة الأمريكية الجديدة قد «توصلت بالفعل إلى استنتاج» أنها منخرطة في فترة من التنافس بين الاستبداد والديمقراطية، وأنه في حين أن الأفكار المبكرة لمكافحة التهديدات للديمقراطية قد تكون «ساذجة بشكل لا يصدق»، إلا أنها مع ذلك ضرورية لتطوير التفكير الاستراتيجي طويل المدى بين أوروبا وأمريكا.

وبالإشارة إلى إيران والاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، وصف هذا الاتفاق بأنه «القضية الرئيسية» بالنسبة إلى الزعماء الأوروبيين ليكون لديهم «شرق أوسط أكثر أمنًا واستقرارًا»، وأن «الطريقة الوحيدة لاستقرار المنطقة هي من خلال العودة الى هذا الاتفاق، مشيرا إلى أن لدى كل من لندن، وباريس، وبرلين، «شعور بالقلق» بشأن قدرة إيران على

«التقدم» نحو تطوير أسلحتها النووية، وأن حملة «الضغط القصوى» من قبل إدارة ترامب، أدت فقط إلى «تقصير وتقليل هذا التقدم» لثلاثة أو أربعة أشهر فقط. ومن ثم دعا، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى «التحرك بسرعة هائلة»، ولكن مع الوضع في الحسبان أيضًا «عدم وضع كل الأوراق على الطاولة» في أي مفاوضات مستقبلية.

علاوة على ذلك، أقر الدبلوماسي الفرنسي، بأن «الكثير قد تغير» منذ أن انسحبت الولايات المتحدة من جانب أحادي من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، وأن الأطراف المعنية به قد تجاوزت النقطة الخاصة بالانسحاب في الوقت المناسب. وعلى وجه الخصوص، أشار إلى أن كلا من روسيا، والصين –اللتين لعبتا دورًا رئيسيًا في إقناع إيران بالتوقيع على الاتفاقية– قد خففتا من دعمهما لعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق. ودعما لذلك، أضافت «آشبروك»، أن الوضع «صعب جدًا»، وأن الأوروبيين كانوا «حاسمين» في الحفاظ على الاتفاق مع إيران، وبالتالي يمكنهم «تقديم المشورة» لإدارة بايدن في التعاملات المستقبلية مع طهران.

وفي التقييمات النهائية له قال «فيمون»، إن الاتفاق الإيراني سيكون «الأولوية الرئيسية» لكل من واشنطن وأوروبا خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة المقبلة، ولعل أي قرار ناجح في هذا الصدد «سيفتح المجال «أمام ضرورة وجود حل دبلوماسي في الخليج أيضًا، موضحًا أن الاتفاق الإيراني كان عاملاً محفزًا لعملية السلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين والتي تم خلخلتها أخيرًا، على الرغم من أنه كشف عن القليل من التفاصيل حول كيفية الوصول إلى ذلك الحل من الاتفاق النووي الإيراني.

وأعرب «فيمون» عن قلقه بشأن «مستقبل النظام التجاري والأمني الدولي متعدد الأطراف»، وخاصة مع تزايد المنافسة من «الدول غير الغربية»، ونقص تمثيل البلدان في المؤسسات والمنظمات الدولية التي لطالما فضلتها تاريخيًا الدول الأوروبية والولايات المتحدة باعتبارها الملجأ لمعالجة الكثير من القضايا، ولا سيما مسألة «تكافؤ الفرص» في العلاقات التجارية والأمنية على حد سواء. وتوسعًا في هذا الأمر، علقت «آشبروك» أنه في ظل غياب القيادة الغربية، قامت كل من روسيا والصين «بإفساد» المؤسسات الدولية والاتفاقيات المتعددة الأطراف، وبالتالي تقويض التأثيرات الإيجابية للدول الديمقراطية الغربية على المستوى الدولي.

وفيما يتعلق بكيفية إقناع المتشككين في مستقبل العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة بمدى أهميتها الدائمة، أوضحت «آشبروك» أن هذه العلاقة هي الوحيدة التي يمكن أن تكون أساسًا لمعالجة القضايا المشتركة في المستقبل، وبالتالي من المهم الحفاظ على التحالف و«العمل على ازدهاره»، وأضاف «فيمون»، أنه على الرغم من المحن

والعثرات الأخيرة، فإن الديمقراطية الأمريكية «تصدت وقاومت» محاولات ترامب لتخريب نتائج الانتخابات الرئاسية، حيث أحبطتها الضوابط والتوازنات الأمريكية في نهاية المطاف، عزز من ذلك أداء مسؤولي الانتخابات لواجباتهم من دون أدنى شعور بالترهيب، مشيرا إلى أن هذا النجاح يعتبر الآن «دليلاً قويًا» للدول الأوروبية حول كيفية بقاء مؤسساتها الديمقراطية على قيد الحياة والمضي قدمًا.

وفي الأخير، قدمت الندوة التي عقدتها مؤسسة كارنيجي، وصفاً شاملاً للحالة المستقبلية للعلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا عبر الأطلسي من حيث إيجابياتها وعيوبها، حيث قدم كل من الخبراء «آشبروك» و«فيمون» وجهات نظر مختلفة، وقدرا كبيرا من الآراء والتحليلات والمعلومات حول هذه الشراكة وتحديد كل المصادر المحتملة لاندلاع الخلاف، بالإضافة إلى مجالات التعاون بين أعضائها .

٢٠٢١/٤/٣

«مؤشر السعادة العالمي ٢٠٢١» في تقرير الأمم المتحدة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في عام ٢٠٢٠م واجه العالم ربما أكبر تحد جماعي له منذ الحرب العالمية الثانية، هو جائحة فيروس كورونا، التي تسببت في أحسن الأحوال بالنسبة إلى الكثيرين في التمسك باتباع قواعد التباعد الاجتماعي والعزل، وفي أسوأ الأحوال أدت إلى وفاة مئات الآلاف وملايين الإصابات. لذلك، ليس من المستغرب أن يظهر تأثير الجائحة بشكل كبير في تقرير مؤشر السعادة العالمي لعام ٢٠٢١.

صدر تقرير السعادة لعام ٢٠٢١ عن شبكة «حلول التنمية المستدامة» التابعة للأمم المتحدة، ويعمل المؤشر على تصنيف ١٤٩ دولة حول العالم بناء على عوامل؛ أهمها إجمالي الناتج المحلي للفرد، والحياة الصحية المتوقعة، بالإضافة إلى آراء سكان الدول، وشارك فيه مجموعة من الخبراء المستقلين، من بينهم الاقتصادي الكندي «جون إف هيليويل»، والعضو البريطاني في مجلس اللوردات «ريتشارد لايارد»، والأستاذ في جامعة أكسفورد «جان إيمانويل دي نيفي»، وتم نشره بالتزامن مع احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للسعادة، الذي يصادف ٢٠ مارس من كل عام، تأكيدا لأهمية السعادة في حياة الشعوب.

وفي نسخته السنوية التاسعة يصنف المؤشر دول العالم على أساس السعادة الذاتية لمواطنيها، حيث يعتبر الهدف هو «قياس واستخدام الرفاهية الذاتية لتتبع وتوضيح نوعية الحياة في جميع أنحاء العالم»، من خلال الاستطلاع العالمي

الذي أجرته مؤسسة «جالوب» الأمريكية باعتباره الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها لتحقيق ذلك. وتتضمن منهجيته في الوقت نفسه حساب الآثار الإيجابية والسلبية على سبل العيش، بالإضافة إلى حساب «التركيبة السكانية الوطنية والهياكل الاجتماعية والسياسية» لفهم عواقب جائحة كوفيد–١٩. ومثلما حدث في السنوات السابقة، احتلت الدول الأوروبية المراكز الأولى في القائمة، في حين جاءت دول مجلس التعاون الخليجي في المراكز فوق المتوسطة.

وفي جدوله الخاص بتصنيفات الدول بناءً على تقييمات متوسط العمر –وهي فئة أخذت في الاعتبار قضايا مثل المشاكل الصحية، وإقامة الصداقات، والحريات، وتفشي الفساد، والوضع الوظيفي، ومستويات التعليم، والثقة المؤسسية– احتلت البحرين المرتبة الـ٣٥ من بين ١٤٩ دولة، بحصولها على ٦,١٧٣ درجات من ١٠. ويمثل ذلك تراجعا عن ترتيبها عن الفترة ما بين ٢٠١٧ و٢٠١٩، حيث كانت في المركز الـ٢٢ عالميا بدرجة ٦,٦٥٧. كما تراجعت الإمارات العربية المتحدة أيضًا من المركز التاسع عشر عالميًا بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، بحصولها على ٦,٧٩١ درجات، إلى المركز الـ٢٧ عالميًا في عام ٢٠٢٠، بإجمالي ٦,٤٥٨ درجات. ومع ذلك صعدت المملكة العربية السعودية لتصبح الدولة الأعلى تصنيفًا في منطقة الخليج وفقًا لتقرير السعادة، حيث احتلت المرتبة الـ٢١ عالميًا في عام ٢٠٢٠، بدرجة ٦,٥٦٠ من ١٠، وهو ما يعني صعودها خمس مراتب من المرتبة الـ٢٦ التي احتلتها بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، مع حصولها على مجموع نقاط ٦,٤٠٦. فيما لم يرد ذكر جدول الترتيب بالنسبة إلى قطر أو الكويت أو سلطنة عُمان.

وكانت إسرائيل هي الدولة الأعلى تصنيفًا في الشرق الأوسط، حيث احتلت المرتبة الـ١١ عالميًا بنتيجة ٧,١٩٥ من ١٠. وعلى الجانب الآخر جاء الأردن في المرتبة الـ٩٣ بدرجة ٤,٠٩٤، ومصر في المرتبة الـ٨٧ بدرجة ٤,٤٧٢. بينما جاءت البلدان الثمانية الأولى في تصنيف تقرير السعادة العالمي كلها من أوروبا، وتصدرتها فنلندا، وأيسلندا، والدنمارك، وسويسرا، وهولندا والسويد وألمانيا والنرويج على التوالي. وفي الوقت نفسه، احتلت كل من الولايات المتحدة المرتبة الـ١٤ برصيد ٧,٠٢٨ درجات، والمملكة المتحدة المرتبة الـ١٨ برصيد ٦,٧٩٨ درجات، والصين المرتبة الـ٥١ بنتيجة ٥,٧٨٨ درجات، وروسيا المرتبة الـ٦٠ بدرجة ٥,٤٩٥.

وبالنسبة إلى جدول الترتيب الثاني لتقرير السعادة، الذي يمثل السعادة الوطنية بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠؛ فقد صعدت البحرين لتكون الدولة الأعلى تصنيفًا في منطقة الخليج، بمجموع ٦,٦٤٧ درجات، وترتيب عالمي ٢٢، مع الولايات المتحدة، في حين احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الـ٢٥ بنتيجة ٦,٥٦١ درجات متقدّمة بمركز

واحد على السعودية التي حصلت على ٦,٤٩٤ درجات. وجاءت الكويت في المرتبة الـ٤٧ بنتيجة ٦,١٠٦ درجات، فيما لم تتوافر بيانات خاصة عن قطر أو عمان.

وبالنظر إلى الطبيعة النسبية لمفاهيم السعادة والرفاهية فقد أوضح واضعو التقرير أنهم استعانوا بثلاثة مؤشرات رئيسية لتحقيق الإحصاءات في هذا المجال. كان أولها «تقييم الحياة»، حيث طلب القائمون على استطلاعات الرأي من المشاركين ترتيب نوعية حياتهم على مقياس من ٠ إلى ١٠. وكان المؤشر الثاني هو «المشاعر الإيجابية»، حيث سُئل المستجيبون عن عدد المرات التي يبتسمون فيها ويختبرون المتعة، مع استخدام الأرقام كمقياس لهذا. وبالمثل، استخدم المؤشر الثالث «المشاعر السلبية» نفس النموذج، مع سؤال المستجيبين عما إذا كانوا قد مروا مؤخرًا بمشاعر سلبية معينة.

وعلى الرغم من ذلك كانت هناك «تحديات كبيرة» في الحصول على بيانات عام ٢٠٢٠؛ بسبب جائحة كوفيد-١٩، حيث اعتمد تقرير السعادة العالمي إلى حد كبير على البيانات التي تم جمعها بواسطة «استطلاع المخاطر العالمي»، واستطلاع مؤسسة «جالوب»، وشركة «يوجوف» لبحوث الأسواق، و«إمبريال كولدج» لندن، حيث أشار معدوه إلى أن استطلاع «جالوب» «لم يكن قادرًا على إجراء المقابلات وجهًا لوجه والتي تم استخدامها سابقًا لأكثر من ثلاثة أرباع البلدان التي شملها الاستطلاع»، ونتيجة لذلك فإن حجم عينة البيانات الذي كان متاحًا لتقرير السعادة لعام ٢٠٢١ هو فقط ثلثا حجم ما كان يمكن أن يكون عليه.

وبصرف النظر عن إصدار لائحة للدول على أساس إسعاد مواطنيها كرس التقرير أيضًا اهتمامًا كبيرًا لكيفية تعامل البلدان والمناطق المختلفة مع جائحة كوفيد-١٩ بنجاح أكثر من غيرها، وما ترتب من آثار على مستويات السعادة، مع استخدام منطقة شرق آسيا كمثال على ذلك في كل من الجوانب الإيجابية والسلبية. وبالمثل تناول أيضًا قضية الصحة النفسية الناتجة عن الجائحة، وكيف أثر ذلك سلبا على السعادة، ولا سيما بسبب قضايا «الوحدة والقلق والحزن». وعلى الرغم من النظرة القاتمة التي طغت إلى حد كبير على غالبية التقرير، فإنه قدم أيضًا المزيد من الأخبار الإيجابية، ولا سيما في كيف أن الأرقام لم تشهد التراجع الكبير الذي كان يمكن توقعه في ضوء أحداث العام الماضي. وذكر أيضًا أنه من «الواضح أنه منذ ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨ حدث انخفاض كبير في عدم المساواة في الرعاية الاجتماعية بين البلدان، حيث أصبح متوسط العمر المتوقع أكثر مساواة.«

وانعكس هذا الموقف في التعليقات على نتائج التقرير، حيث أشارت صحيفة «واشنطن بوست» إلى «صورة مفاجئة للمرونة العالمية في التعامل مع الأحداث الجارية». وأضافت «سونيا ليوبومريسكي» أستاذة علم النفس بجامعة كاليفورنيا أنه «لدينا أكبر التغييرات في السلوك الاجتماعي أكثر من أي وقت مضى في حياتنا، والتي نشهدها خلال هذه الجائحة، ولذا كنت أتوقع انخفاضات أكبر بكثير في مستوى الرفاهية، ولكن نحن لا نرى ذلك». وبالمثل، أوضحت مجلة «ذي إيكونوميست» أنه «من اللافت للنظر أن البلدان التي كانت في صدارة ترتيب مؤشر السعادة قبل الجائحة مازالت تحتفظ بمراكزها على الرغم من تباين نجاحهم في مكافحة الفيروس.«

على العموم، فإنه على الرغم من أن جائحة كورونا حالت دون إتمام استطلاعات مؤشر السعادة العالمي ٢٠٢١ على أوسع نطاق ممكن، فانحصرت هذا العام على ٩٥ دولة فقط، فـإنه لم يحدث تغير كبير في ترتيب الدول عما قبل الجائحة، حيث مازال العديد منها يحتفظ بمراكزه. وفي حين أن دول الخليج ربما شهدت انخفاضًا طفيفًا في نتائجها عن السنوات السابقة، إلا أن ذلك يشير في المجمل إلى صمودها، كما أن وجود الأمل في التحسن بالمستقبل يعد بمثابة الدرس الرئيسي من نتائج هذا التقرير.

٢٠٢١/٤/٩

المجتمع المدني البحريني في مواجهة جائحة كورونا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أبرزت جائحة كورونا الدور المركزي لحكومات دول العالم في مواجهة هذه الجائحة، سواء لجهة استخدام آلياتها لفرض الالتزام بالإجراءات الاحترازية والتباعد الاجتماعي والإغلاق وفرض حظر التجوال، أو لجهة مواجهة التداعيات الاقتصادية، والتخفيف من حدة وطأتها، أو لجهة الحصول على اللقاحات من مصادرها، بعد أن تم إنتاج هذه اللقاحات، وخضوع توزيعها للتسييس، غير أن هذا الدور المركزي للحكومات لا يعني قدرتها بمفردها على هذه المواجهة، فهناك أدوار مكملة ضرورية لا تستطيعها غير منظمات المجتمع المدني.

فهذه المنظمات الأهلية التي تمتد بين الأسرة والدولة، وتنتشر في ربوع المجتمع بتنوعيات عديدة، وتمثل جوهر الرأسمال الاجتماعي لأي دولة، ويقوم نشاطها على التطوع ولا تسعى للربح، أصبح واقعًا عليها في مواجهة جائحة كورونا واجبات عديدة، سواء في مرحلة الانتشار المجتمعي لفيروس كوفيد – ١٩ عن طريق العدوى، أو في مرحلة الانتشار الوبائي، حين يصبح انتقال الفيروس على نطاق شديد الاتساع، أو لجهة التخفيف من الآثار الاقتصادية

لبعض الشرائح الاجتماعية الأكثر تضررًا، أو لجهة دعم المجهود الطبي، أو لجهة الدعم النفسي، وقيام المجتمع المدني بدوره في هذه المجالات يوفر على الحكومة الكثير من الإجراءات التي تستهلك طاقتها، حتى تتفرغ لدورها الاستراتيجي بدلاً من مواجهة توابع الأزمة، وهذه الأدوار جعلت منظمة الصحة العالمية تطلب من الدول التأكيد على أهمية حشد جهود المجتمع المدني، والالتفات إلى توصيات منظمات هذا المجتمع، خاصة فيما يتعلق بتوفير الحماية اللازمة للمجموعات الأكثر عرضة لخطر الإصابة، كأولئك الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عام، والنساء الحوامل، والأشخاص الذين يعانون من حالات صحية مزمنة كمرضى السكر والقلب والرئة والأورام، ومواجهة ارتفاع معدلات العنف المنزلي، وتأتي في مقدمة المهام التي يقوم بها المجتمع المدني التوعية بمخاطر الفيروس ووسائل مواجهته وطرق الوقاية منه، هذا فضلاً عن الدور الاقتصادي والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني.

ومن المعلوم أن مملكة البحرين تحظى بخبرة واسعة في الدور المجتمعي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، ووراء هذه الخبرة تاريخ طويل يرجع إلى عام ١٩١٣ حين تأسس نادي «إقبال إوال» ثم النادي الهندي في ١٩١٥، والنادي الأدبي في ١٩٢٠، والنادي البريطاني في ١٩٣٥، وشهدت الخمسينيات من القرن الماضي ظهور أول جمعيتين نسائيتين (نادي السيدات في ١٩٥٣ وجمعية نهضة فتاة البحرين في ١٩٥٥، وفي بداية الألفية كان عدد الجمعيات الأهلية قد بلغ ١٠٥ جمعيات، ومع المشروع الإصلاحي لجلالة الملك قفز هذا العدد إلى ما يزيد عن ٦٤٠ جمعية في عام ٢٠٢٠، ضمن سياسة دعم التنمية المستدامة التي يشملها هذا المشروع، وتتنوع هذه الجمعيات بين خيرية واجتماعية وثقافية وتنموية، وشبابية ونسائية ومهنية وجمعيات جاليات أجنبية).

ولتحسين أداء هذه المنظمات فإنها تحظى بدعم مادي وفني من قبل المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ويعمل هذا المركز أيضًا على توفير بيئة دافعة لأفراد المجتمع تحثهم على الانخراط في منظمات العمل الأهلي، وغرس المفاهيم الصحيحة للعمل التطوعي لدى جميع أفراد وفئات المجتمع، كما يساعد المنظمات الأهلية في تنمية قدراتها وإكسابها المهارات والخبرات اللازمة، وتمكينها على أن تكون شريكًا فاعلاً في تنمية المجتمع، وفي برنامج هذا المركز لتقديم الدعم المالي للمنظمات الأهلية أسست وزارة العمل والتنمية الاجتماعية صندوق العمل الاجتماعي الأهلي، انطلاقًا من مبدأ الشراكة الاجتماعية، ويعتمد الصندوق على مخاطبة الطرف الثالث في هذه الشراكة وهو القطاع الخاص لتمويل المشاريع التنموية للجمعيات الأهلية.

وفي بداية الجائحة في ٢٨ فبراير ٢٠٢٠ التقى وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة بنخبة من أبناء الوطن ضمت ممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ورؤساء تحرير الصحف في إطار الشراكة المجتمعية، للعمل المشترك بين الحكومة والمجتمع للتصدي لكل ما من شأنه تهديد السلامة العامة، وبما يسمح بالتعاون في نشر التوعية وتوحيد جهود عبور الازمات، حيث أكدت السيدة أحلام جناحي رئيسة جمعية سيدات الأعمال البحرينية أهمية هذا اللقاء، كونه مبادرة تعبر عن الحرص الحكومي على مشاركة المجتمع المدني في دعم جهود المملكة للسيطرة على انتشار فيروس كورونا، وتضمن اللقاء أهمية ودور المجتمع المدني في حملات التوعية، وإرسال المعلومات الصحيحة، واتباع الإرشادات، والإقبال على التسجيل في منصة التطوع التي دشنها وزير الداخلية، وكان هذا اللقاء تأكيدًا على اعتبار الشراكة المجتمعية التي تحتفل بها البحرين يوم ١٨ مارس من كل عام محورًا رئيسيًا في منظومة الأمن الشامل، حيث يجسد تكاتف الشعب البحريني من خلال الإقبال المكثف على التطوع في الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا، يذكر أن وزير الداخلية كان قد أطلق مبادرة الاحتفال بالشراكة المجتمعية في ٢٠٠٦ في إطار المشروع الإصلاحي لجلالة الملك كصورة من صور التلاحم الوطني.

وفي بادرة وطنية مرئية من خلال التواصل الإلكتروني أقامت جمعية البحرين للعمل التطوعي حوارًا مرئيًا في ٢٥ إبريل ٢٠٢٠ مع قيادات مجلس الشباب العربي والإفريقي، حول جهود شباب المملكة والتطوع في مواجهة أزمة كورونا من خلال منصة التطوع الرسمية، وكافة المجالات التطوعية المتعددة، والمجتمع المدني بمنظماته، وأثمرت جهود هذه المنظمات عن وصول اعداد المتطوعين إلى أكثر من ٣٠ ألف متطوع، هذا فضلاً عن نشاط هذه المنظمات في التوعية بالفيروس وطرق انتقاله والحد من انتشاره ومعرفة أعراضه، وانتجت لذلك مواد مقروءة ومسموعة ومرئية، كما قامت بالمساعدة في إيصال المواد الغذائية للمواطنين غير القادرين على الحصول عليها، ومساعدة الكوادر الطبية، وتهيئة مراكز العزل ورعاية المرضى والمصابين، وتعقيم الشوارع والمحلات.

وإذ تعد مواجهة جائحة كورونا أحد تجليات حماية حقوق الإنسان، فقد أعلنت وزارة الخارجية البحرينية المجتمع المدني البحريني شريكًا في إعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، في ورشة العمل الرابعة لهذه الخطة بعنوان «دور المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز وتطوير حقوق الإنسان» في أكتوبر ٢٠٢٠ بمشاركة أكثر من ١٧٣ ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني في المملكة وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية

لحقوق الإنسان والبرلمانيين والصحافيين والإعلاميين، حيث أكدوا أهمية دور المجتمع المدني في نشر الوعي بهذه الحقوق، ووضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

وكما كانت منظمات المجتمع المدني شريكًا في وضع وتنفيذ الاستراتيجية البحرينية لاحتواء أزمة كورونا وتداعياتها، فقد شكلت مرتكزًا رئيسيًا في تنفيذ الحملة الوطنية التي أطلقها المجلس الأعلى للمرأة «متكاتفين» لدعم المرأة والأسرة البحرينية لمواجهة فيروس كورونا، وتعزيز العمل بين فئات المجتمع بروح الفريق، ورصد الاحتياجات الطارئة للمرأة وأسرتها والعمل على تلبيتها، وصولاً لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لجميع أفراد الأسرة، واستهدفت الحملة المرأة بجميع فئاتها، خاصة المطلقة والأرملة والمهجورة والمعيلة لنفسها وأقاربها والمتقاعدة والموظفات الحوامل والمرضعات، وأمهات من هم دون العاشرة، والمصابات بأمراض تنفسية ونقص المناعة والأمراض المزمنة، ومن ذوي الإعاقة، واللاتي يرعين ذوي الإعاقة من أبناء وأقارب وكبار سن، بالإضافة إلى الأسر من ذوي الدخل المحدود وصاحبات المشاريع الخاصة المتعثرة، وشملت مجالات الحملة الدعم الأسري والدعم الاقتصادي، فضلاً عن الترويج الإعلامي.

كما كانت منظمات المجتمع المدني البحريني أيضًا شريكًا أساسيًا في تنفيذ مبادرة «مجتمع واعي» حيث حرصت الحكومة البحرينية في هذا التطبيق على اتباع جميع إرشادات منظمة الصحة العالمية، وهذا التطبيق كما هو معلوم مخصص لأجهزة الهاتف، ويستخدم تقنيات السحابة، وتحديد الموقع، ومن ثم يمكنه تحديد الأشخاص المخالطين لحالة ظهرت عليها الأعراض، وتتبعهم بسرعة وكفاءة، ويمثل الالتزام بهذا التطبيق واحدًا من أهم عناصر احتواء انتشار الفيروس.

ولتدعيم الجهود الوطنية للتصدي لجائحة كورونا وتداعياتها دشنت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية حملة تحت عنوان (فينا الخير)، ومنظمات المجتمع المدني قامت بالترويج والإسهام في تنفيذ هذه الحملة، ما أمكن من جمع نحو ١٠٠ مليون دولار خلال أسبوعين فقط من إطلاقها في أواخر ابريل ٢٠٢٠، وفي إطار هذه الحملة قامت منظمات المجتمع المدني بتوزيع وجبات إفطار الصائمين في رمضان، ووزعت في منطقة العاصمة نحو ٤٠٠ ألف وجبة، وعززت هذه الحملة دور مؤسسات المجتمع المدني في جمع المساعدات المالية والعينية أو إيصال المساعدات

لمستحقيها، وقامت كثير من الجمعيات بتوفير كوبونات وسلال رمضان داخل السوبر ماركت، أو عن طريق تخصيص بطاقة للأسر المتعففة، أو تقديم المساعدات لهم في منازلهم. برز في هذا المجال على وجه الخصوص جمعية الإصلاح، وجمعية شهركان الخيرية الاجتماعية، وجمعية التربية الإسلامية، كما لعبت الجمعيات النسائية، كجمعية رعاية الطفل والأمومة وجمعية سيدات الأعمال دورًا بارزًا في دعم عمل المرأة من المنزل وتسويق منتجاتها.

وكانت جمعية الهلال الأحمر البحرينية في طليعة منظمات المجتمع المدني البحريني في مواجهة كورونا، فقد خصصت ١٥ عنصرًا من كوادرها بدوام كامل في الصفوف الأمامية لمواجهة جائحة كورونا في مطار البحرين الدولي في إطار مساهمة الجمعية في دعم الجهود الوطنية، وكانت الجمعية في مقدمة الجهات الوطنية المعززة للدعم المادي والتطوعي، إضافة إلى استمرار أنشطتها الإنسانية، وحملاتها التوعوية، وتنمية قدرات المتطوعين، ومساندة الكوادر الطبية والقيام بالزيارات المنزلية، وزيارة مركز الحجر الصحي في الحد، وقامت بتدريب أكثر من ٩٠٠ متطوع البحريني على التعامل مع الجائحة، كما قامت بتوصيل المساعدات العينية لأكثر من ٤٥٠٠ أسرة من خلال فرق صغيرة، وفق جدول الأسر المتعففة المسجلة في قوائم الجمعية، وغطى التوزيع ٧٣ منطقة في أنحاء البحرين.

وإذ تتعدد إسهامات المجتمع المدني البحريني، كل جمعية ومؤسسة حسب إمكاناتها وقدراتها، فإنها أكدت أن مملكة البحرين قد قدمت من خلال مواجهة جائحة كورونا نموذجًا للتلاحم المجتمعي حكومة وشعبًا، جعلها تعمل بروح الفريق، وأمكنها تحقيق نجاحات في احتواء الجائحة واحتواء تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وإذا كان شمول التطعيم يضع البلاد على طريق الانفراج من الأزمة وتداعياتها، فإنه بمشاركة جهود منظمات المجتمع المدني تجاوز مجموع المتلقين للجرعة الأولى حتى ٣ ابريل نصف مليون شخص، والجرعة الثانية ربع مليون، مع استمرار منظمات المجتمع المدني في الحث على الإقبال على التطعيم مع ضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية لخفض معدلات الإصابة .

٢٠٢١/٤/١٣

قراءة في زيارة وزير الخارجية الصيني لمنطقة الشرق الأوسط

يمثل استقرار وأمن الشرق الأوسط أهمية بالغة للصين –ثاني أكبر القوى الاقتصادية العالمية والتي تمتد مصالحها لتشمل العالم كله– لهذا فقد أقامت علاقات دبلوماسية مع جميع دوله، ورفعت مستوى علاقاتها مع ١٣ دولة إلى مستوى الشراكات الاستراتيجية، وخاصة أنها بنت نموذجها للصعود الاقتصادي اعتمادًا على التنمية الصناعية المتواصلة المتوجهة للتصدير، حيث تعد أكبر شريك تجاري للمنطقة، والمستثمر الرئيسي فيها. وتقع المنطقة ضمن مشروعها القرني.. الحزام والطريق، العنوان الجديد لطريق الحرير القديم الذي كان يربط الحضارة الصينية بالعالم.

وقبل ١٠ سنوات لم يكن حجم تجارة الصين مع الشرق الأوسط يتجاوز ٢٠ مليار دولار، ولكنه الآن يقارب ٢٤٠ مليار دولار سنويًا، وغدت الصين تؤمن نصف احتياجاتها من النفط والغاز من منطقة الشرق الأوسط، كما يتجاوز حجم استثماراتها فيها ١٧٠ مليار دولار. وتحوي المنطقة الممرات التجارية الحيوية التي تربطها بإفريقيا وأوروبا وشرق الأمريكيتين. وفي إطار مشروع «الحزام والطريق» وقعت اتفاقات تعاون مع ١٧ دولة عربية، أثمرت عن مجموعة من المشروعات العملاقة، على رأسها محطة الحاويات الصينية العملاقة في ميناء خليفة الإماراتي، والمنطقة النموذجية الصينية الإماراتية للتعاون في الطاقة الإنتاجية داخل المنطقة الصناعية المحيطة بميناء خليفة، ومشروع توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية ٧٠٠ ميجاوات في دبي، كأكبر محطة كهروضوئية في العالم حجمًا وأحدثها تقنية، ومصفاة نفط ياسرف بطاقة ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، وهو أكبر مشروع استثماري للصين في السعودية، ومنطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر، وتشارك فيها أكثر من ١٠٠ شركة صينية وتخلق ١٠ آلاف فرصة عمل ومشروع القمر الصناعي الجزائري.

هذا النمو القوي للمصالح الاقتصادية الاستراتيجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط، جعل بكين تسعى مع بلدان المنطقة إلى أطر تنظيمية وتعاقدية، تدفع بهذا النمو، وتضعه في إطار المنفعة المتبادلة؛ ولهذا كان ميلاد «منتدى التعاون العربي الصيني» في ٢٠٠٤ بين الصين والـ٢٢ دولة الأعضاء في جامعة الدول العربية، وآليته الدائمة الاجتماع الوزاري الذي يعقد دوريًا كل سنتين، إضافة إلى اجتماعات كبار المسؤولين ومجالس الأعمال المشتركة. وحتى إبريل ٢٠٢٠ كان هذا المنتدى قد عقد ٨ دورات اجتماع وزاري و١٦ دورة كبار مسؤولين و٥ دورات حوار سياسي واستراتيجي، كما أطلقت الصين مع مجلس التعاون الخليجي حوارًا استراتيجيًا عقد اجتماعه الأول في يونيو ٢٠١٠، وتواصل هذا الحوار على مر الأعوام، متضمنًا التشاور حول القضايا السياسية والأوضاع الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك والمجالات التجارية والاستثمارية والطاقة والصناعة والتعليم والبحث العلمي والبيئة والصحة.

وإضافة إلى تحدي جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية التي تأثر بها العالم كله، فإن منطقة الشرق الأوسط تعيش حالة اضطراب وتوتر ناتجة عن تصدع العلاقات مع طهران بسبب برنامجها النووي، وما يحمله من تهديدات لدول المنطقة –وفي مقدماتها المنظومة الخليجية– والسياسة الأمريكية بشأن هذا البرنامج، وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وفرضها عقوبات مشددة على إيران، وتصعيد الأخيرة لردود أفعالها، فضلاً عن مشروعها الإقليمي التوسعي عبر تمديد نفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وممارستها أعمالا عدائية مباشرة وغير مباشرة ضد السعودية والبحرين وغيرهما.

من ناحية أخرى، تحتفظ الصين بعلاقات وثيقة مع طهران، وتربطها بها معاهدة تعاون اقتصادي واستراتيجي مدتها ٢٥ عاما تم التوقيع عليها في مارس ٢٠٢١ في إطار اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة الموقعة بين الطرفين في ٢٠١٥. وبمقتضى الاتفاق الجديد تقوم الصين باستثمارات في إيران بقيمة ٤٠٠ مليار دولار في عدة مجالات؛ تشمل الصيرفة والاتصالات والموانئ والسكك الحديدية والرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن تعميق التعاون في المجال العسكري، بما في ذلك التدريبات والبحوث المشتركة وتطوير الأسلحة وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

وكان الزعيم الصيني، «شي جين بينج» قد اقترح هذه الاتفاقية لأول مرة خلال زيارته لإيران عام٢٠١٦. وكانت علاقات البلدين حتى قبل هذا الاتفاق قد وصلت إلى مستوى الشراكة والتفاهم. مع الرفض الصيني الرسمي لاستراتيجية الضغوط الأمريكية القصوى، ورفضها الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وعودة العقوبات الاقتصادية الأمريكية، وعدم تصفير وارداتها من النفط الإيراني رغم هذه العقوبات، فضلاً عن أن العلاقات الصينية الإيرانية خالية من الرواسب السلبية، ويدعمها الاحتياج الاقتصادي المتبادل، حيث تعد إيران الثانية في إمدادات النفط للصين بعد السعودية، وتستفيد الصين من مزايا تسهيلات النقل والدفع الإيرانية، وتحتل إيران موقعا محوريا في مشروع الحزام والطريق، كما تستخدم ورقة علاقاتها مع الصين للضغط على الولايات المتحدة.

وبناء عليه، فإن حاجة الصين لاستقرار وأمن الشرق الأوسط، وعلاقاتها المتميزة مع الأطراف المتنازعة في هذا الإقليم، جعل وزير خارجيتها «وانج يي» يقوم بزيارة للمنطقة بناءً على دعوات وزراء خارجية كل من السعودية؛ «فيصل بن فرحان آل سعود»، والإمارات، الشيخ «عبدالله بن زايد»، والبحرين، «عبداللطيف بن راشد الزياني»، وتركيا، «مولود جاويش أوغلو»، وإيران، «محمد جواد ظريف»، وعُمان، «بدر بن حمد البوسعيدي».

وتعد هذه الزيارة هي الأولى لوزير خارجية الصين للمنطقة منذ ٧ أعوام. وتعكس اهتمامها بتطوير العلاقات مع دول المنطقة على أساس تبادل المنافع، وإبراز دورها في تعزيز أمن واستقرار المنطقة، حيث يستمع وزير خارجية الصين إلى وجهات النظر حول الشؤون الإقليمية والقضايا الساخنة، ليقدم المساهمة الصينية في الحفاظ على السلام، فضلاً عن متابعة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين بلدان المنطقة والصين، والتنسيق بين استراتيجيات التنمية بين الجانبين، واستعادة بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بكوفيد –١٩، ودعم الجهود في مكافحة الجائحة، واستكشاف مجالات التعاون المحققة للمنافع المتبادلة والكسب المشترك.

ومن الرياض طالب الوزير الصيني المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته وعدم الاكتفاء بالجلوس والنظر، وتحرير المنطقة من التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، وترك الحرية للدول كي تستكشف بشكل مستقل مسار التنمية المناسبة لها. وقدم الوزير مبادرة من ٥ نقاط لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط قائمة على «الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ودعم الإنصاف والعدالة، وتحقيق عدم الانتشار النووي، وتعزيز الأمن الجماعي بشكل مشترك، وتسريع التعاون الإنمائي». ولتحقيق هذه المبادرة تظل الصين على اتصال وثيق مع جميع الأطراف، مع سعيها الحثيث لإبرام مبكر لاتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإعلان استعدادها مشاركة دول الشرق الأوسط فرصها في السوق، والعمل مع الدول العربية لعقد قمة الصين والدول العربية في إطار منتدى التعاون العربي الصيني، متوجهة لبناء مجتمع ومصير مشترك بين الجانبين.

وفي المنامة أكد جلالة الملك اعتزاز المملكة بعلاقاتها الوثيقة مع الصين، وتطلعها لرفع مستوى التعاون الثنائي على كافة المستويات خاصة مع الفرص الاستثمارية الواعدة التي تحفل بها المملكة في مختلف القطاعات، وتقدير المملكة للحرص والاهتمام الذي توليه الصين لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ومعالجة التحديات السياسية والأمنية وتسريع وتيرة التعاون بين دول المنطقة.

فقد أكد الوزير الصيني أن الاتجاه الحالي الخاص بتسييس قضايا حقوق الإنسان يستلزم درجة عالية من اليقظة، موضحًا أن بعض الدول الأجنبية قد استخدمت مرارًا حقوق الإنسان كعذر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتقويض استقرارها، وهو في حقيقة الأمر يمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان، وأنه يتعين على جميع الدول دعم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحماية أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بالأعراف الرئيسية التي تحكم العلاقات الدولية، فيما شهدت زيارة الوزير الصيني للمنامة التوقيع على اتفاقية ثقافية حول التأسيس المتبادل للمراكز الثقافية بين هيئة البحرين للثقافة والآثار ووزارة الثقافة والسياحة الصينية، يذكر أن حجم التبادل التجاري بين البحرين والصين كان قد بلغ ٨٩٥٫٩ مليون دينار في عام ٢٠١٩ أي نحو ٢ مليار دولار، وأن مدينة التنين تشكل ١٢٪ من حجم التجارة الصينية البحرينية بقيمة سنوية تتراوح بين ١٥٠–٢٠٠ مليون دولار وأن شركات صينية قد وقعت مع وزارة الإسكان مشروعات بقيمة ٢٦٠ مليون دولار للاستثمار في البنية التحتية البحرينية، كما تشمل مشروعات الصين الاستثمارية في البحرين مشروع مدينة شرق سترة ٣ آلاف وحدة سكنية كمرحلة أولى ومشروع محطة الدور للكهرباء والمياه.

ومن المعلوم أن هذه الزيارة تأتي في أعقاب الاجتماع الوزاري التاسع لمنتدى التعاون العربي الصيني في يوليو ٢٠٢٠ وسط التضامن الكبير بين الجانبين في مواجهة جائحة كورونا، وما شهده من مساعدة متبادلة، وتقاسم الخبرة في الرعاية والعلاج، حيث قدمت بكين الإمدادات الطبية للدول المحتاجة إليها، في ظل رفض تسييس الجائحة. وفي هذا الاجتماع دعم الطرفان القضايا المتعلقة بالمصالح والشواغل الرئيسية، والتعاون نحو بناء مجتمع ومصير مشترك صيني عربي.

وقبل هذه الجولة دعت بكين واشنطن إلى ضرورة تخفيف العقوبات على إيران، مع مطالبة الأخيرة بالعودة إلى تعهداتها النووية، حيث أصبحت الصين بموجب اتفاقها الأخير مع طهران هي الأكثر تأثيرًا عليها من واشنطن، وأصبح بإمكانها حثها على قبول الموقف الصيني بشأن التعاون في دعم جهود دول المنطقة فيما يتعلق بملفي سوريا واليمن، والمبادرة السعودية لحل الأزمة في اليمن بناءً على المرجعيات الثلاثة: المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦، وأهمية مشاركة دول مجلس التعاون في أي مفاوضات تتعلق بالملف النووي الإيراني، وإطلاق مسار جديد للتفاوض مع طهران للتوصل إلى اتفاق بديل عن اتفاق ٢٠١٥. مع الأخذ بالنظرة الشاملة، التي تضم في سلة واحدة البرنامج النووي والصواريخ الباليستية والمسيرات وأمن الملاحة وسلامتها وسلوك إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة، تحقيقًا للأمن الإقليمي. ومن المعلوم أن دول الخليج هي الأكثر تضررًا من سياسات إيران وبرامجها للتسلح.

وفيما أثمرت جولة الوزير الصيني لدى السعودية والإمارات عن إعلان المبادرة الصينية، فقد أكدت أهمية التعاون في مجال اللقاحات التي تسهم في القضاء على جائحة كورونا، واستئناف الأعمال والإنتاج، والطاقة التقليدية، والاقتصاد والتجارة والاستثمار، واتصالات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من مجالات التكنولوجيا المتقدمة، ومشروعات البنية التحتية، ودعم جهود الإمارات في استضافة اكسبوا ٢٠٢٠ في دبي، واستضافة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية، ودورة الألعاب الأولمبية الشتوية لذوي الإعاقة، ومجالات الثورة الصناعية الرابعة، ومشروعات الحزام والطريق، كما أكد وزير الخارجية الصيني في لقاءاته مع نظرائه في دول المجلس والأمين العام مساعي بلاده لعقد اتفاقية تجارة حرة مع دول المجلس استكمالاً للمناقشات التي سبقت بين الجانبين في ديسمبر ٢٠٢٠. ومن الجدير بالذكر أن حجم التجارة الخليجية الصينية قد ارتفع من ٦٨ مليار دولار في ٢٠٠٩ إلى ١٩٠ مليار دولار في ٢٠١٩، بمعدل نمو وصل إلى ١٨٠٪ في هذه الفترة، وفي ٢٠١٩ وقعت الصين مع السعودية ١٢ اتفاقية تجارة مشتركة بقيمة ٢٨ مليار دولار.

على العموم، تعكس هذه الزيارة واقعًا دوليًا جديدًا يقوم على تعدد القوى، وعدم انفراد قوة بعينها في الإمساك بزمام قيادة النظام الدولي، كما كان الحال في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، وتحول هذا النظام إلى نظام القطبية الآحادية، كما تعكس أيضًا رغبة خليجية أكيدة في استثمار هذا التغير، وبروز الصين كقوة لها تأثيرها الكبير في الشأن الدولي، يمكن أن تلعب دورًا فعالاً في حلحلة أزمة العلاقات الإيرانية الأمريكية، والعلاقات الإيرانية الخليجية، وكبح جماح السلوك الإيراني المهدد لأمن واستقرار الشرق الأوسط ركيزة أمن واستقرار العالم، إلى جانب تعاظم الفرص التي يحققها التعاون العربي الصيني، وخاصة في مجالات الثورة الصناعية الرابعة والتكنولوجيا المتقدمة، فضلاً عن المجالات التقليدية للتجارة والاستثمار.

٢٠٢١/٤/١٤

قراءة في حادث محطة «نطنز» النووية الإيرانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قبل أيام قليلة، قام الجيش الإسرائيلي بعملية عسكرية في إيران استهدفت منع تواجدها في سوريا وفي مناطق أخرى في الشرق الأوسط. وبحسب صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، فإن إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة أنها مسؤولة عن الهجوم الذي استهدف سفينة شحن إيرانية تابعة للحرس الثوري الإيراني يوم ٦ أبريل. وكانت إيران قد أعلنت قبلها بيوم واحد إلقاء القبض على جاسوس إسرائيلي ومعه عدد من الأشخاص. وفي العام الماضي أعدمت أحد مواطنيها بعد إدانته بالتجسس لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل.

ومن المعلوم أنّ إيران تتهم إسرائيل بأنها وراء مقتل «محسن فخري زادة» مهندس البرنامج النووي الإيراني، فيما لم تنف إسرائيل مسؤوليتها عن ذلك. وبحسب صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، فإنه في السنتين الأخيرتين قامت إسرائيل بأكثر من ١٠٠ عملية ناجحة برا وبحرا وجوا في إيران، وكان ذلك في مقابل عمليات قامت بها إيران عن طريق أذرعها من المليشيات والمنظمات في المنطقة، بداية من حزب الله في لبنان إلى المليشيات الشيعية في العراق وسوريا إلى الحوثيين في اليمن، كالهجوم بالصواريخ على القاعدة الأمريكية في «عين الأسد» في العام الماضي، وعلى سفينة بملكية إسرائيلية جزئية في مارس ٢٠٢١.

غير أن قمة العمليات الإسرائيلية الأخيرة ضد إيران كانت استهداف مفاعل «نطنز» النووي، وهي العملية التي نجم عنها انفجار دمر بشكل كامل نظام الطاقة الداخلي الذي يزود أجهزة الطرد المركزي تحت الأرض، وهي الأجهزة

التي تخصب اليورانيوم، وتفيد الأنباء المتواترة عن الحادث بأن الانفجار عطل عملية إعادة التخصيب مدة ٩ شهور على الأقل. ويقع هذا المفاعل في الصحراء في محافظة أصفهان وسط إيران، ويعد محور برنامج إيران النووي، ويخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة.

وفيما أكدت إيران احتفاظها بحق الرد، متهمة إسرائيل صراحة بأنها التي دبرته لوقف مسار رفع العقوبات الأمريكية عنها، وإضعاف موقفها التفاوضي في فيينا، أعلنت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الموساد يقف خلف الهجوم على الموقع النووي الإيراني، وحددته بأنه «هجوم إلكتروني». ومن الجدير بالذكر أن تقارير مفتشي الطاقة الذرية كانت قد أفادت بخرق إيران لمستوى تخصيب اليورانيوم، وأنها تخصبه بدرجات محظورة، وبدرجة نقاء أعلى من المنصوص عليها في الاتفاق النووي، ورغم هذه التقارير فإن منظمة الطاقة الذرية الإيرانية كانت قد أعلنت زيادة سرعة التخصيب في مفاعل نطنز، الأمر الذي أعطى إسرائيل ذريعة ومبررا كافيا للتخطيط لعملية التفجير وتنفيذها.

يأتي هذا الحادث في الوقت الذي يزور فيه وزير الدفاع الأمريكي «أوستن» إسرائيل في أول زيارة لمسؤول أمريكي رفيع المستوى في إدارة بايدن؛ لبحث عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، وخاصة أن إسرائيل تعارضه بشدة. ولدى استقباله نظيره الأمريكي، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أن إيران «تشكل تهديدا استراتيجيا للأمن الدولي وللشرق الأوسط ولدولة إسرائيل، وأن الأخيرة ستعمل جاهدة مع الولايات المتحدة لضمان تأمين المصالح الحيوية للعالم والولايات المتحدة في أي اتفاق جديد مع إيران لمنع حدوث سباق تسلح خطير». من جانبه، أعلن الوزير الأمريكي التزام واشنطن «الصلب» تجاه إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري النوعي، وتعزيز أمنها، غير أن إجراء عملية نطنز وقت زيارة الوزير الأمريكي قد يعطي انطباعا بأنها قد تمت بضوء أمريكي أخضر لتعزيز الموقف التفاوضي للولايات المتحدة في فيينا.

وعشية انطلاق محادثات فيينا في ٦ أبريل بين الأطراف الموقعة على الاتفاق النووي، الذي كان قد تم التوصل إليه عام ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة ٥+١ (الولايات المتحدة – روسيا – الصين – بريطانيا – فرنسا – ألمانيا)؛ لمحاولة إنقاذ الاتفاق، وتمهيد الطريق أمام الولايات المتحدة للعودة إلى الاتفاق الذي كانت قد انسحبت منه في ٢٠١٨، وتحفيز إيران على الامتثال له من جديد، أعلنت أمريكا أنها مستعدة لرفع بعض العقوبات المفروضة على إيران، لكن فقط تلك المتصلة بالملف النووي الإيراني، أي رفعا محدودا للعقوبات مقابل قيود دائمة، يمكن التحقق منها على برنامجها النووي.

وفي واقع الأمر، لم تضمن محادثات فيينا مباحثات مباشرة بين واشنطن وطهران، ويشارك من الجانب الأمريكي الدبلوماسي «روبرت مالي» لإجراء مباحثات مع الأطراف الأخرى بخلاف إيران من دون توقع انفراجة سريعة، وهو ما يعني أن الأطراف الأخرى تنشغل بالوساطة بين إيران والولايات المتحدة لإعادة الطرفين إلى الامتثال للاتفاق، فيما تتوسع إدارة بايدن في شمول المباحثات قضايا مهمة، من بينها برنامج الصواريخ الباليستية، ودعم إيران لقوات تعمل عنها بالوكالة في الشرق الأوسط.

وتشمل المباحثات أيضا تحديد الخطوات التي يتعين على كل من الطرفين الأمريكي والإيراني اتخاذها، غير أن الأخيرة تعارض المقترح الأمريكي بشأن التخفيف التدريجي للعقوبات، وتطلب انفراجة سريعة، والعودة إلى الاتفاق كما كان قبل يونيو القادم موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية. وفي الوقت الذي أكدت فيه الإدارة الأمريكية أن تمسك إيران برفع العقوبات كلها –وإلا فلا– يضع المباحثات في طريق مسدود، مع احتمال تحولها إلى محادثات مباشرة أمريكية إيرانية.

ومن الجدير بالذكر أن «محكمة العدل الدولية» كانت قد قبلت في فبراير ٢٠٢١ النظر في دعوى إيرانية ضد العقوبات الأمريكية، واعتبرت طهران هذا القرار «انتصارا سياسيا» لها. وفي العام الماضي وحده –وفق ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي السابق «مايك بومبيو»– أدت العقوبات الأمريكية المشددة على إيران إلى تخفيض الميزانية العسكرية لها بنسبة ٢٤٪، وحرمت نظامها من ٧٠ مليار دولار، كانت ستستخدمها في تمويل الإرهاب والصواريخ الباليستية والبرامج النووية، إذ مارست الولايات المتحدة عليها ما سُمي «سياسة الضغط القصوى»، لحرمانها من الموارد المالية التي يمكنها بها تمويل أنشطتها، في مقدمة ذلك استهداف وصول صادرات النفط الإيرانية إلى مستوى صفر، وتعطيل معاملاتها المالية وارداتها من المواد الأولية وصناعة السيارات والطيران المدني.

واستمرارا لذلك، دخلت العقوبات الأمريكية على القطاعين النفطي والمالي الإيراني حيز التنفيذ في ٥ نوفمبر ٢٠١٨، وشملت مشتريات الحكومة من الدولار الأمريكي، وتجارتها من الذهب والمعادن النفيسة، ومعادن الجرافييت والألمنيوم والحديد والفحم، وبرامج الكمبيوتر التي تستخدم في الصناعة والتحويلات المالية بالريال الإيراني، وأي إجراءات مالية لجمع تمويلات تتعلق بالدين السيادي الإيراني، وقطاع السيارات ومشغلي الموانئ والطاقة والنقل البحري، والتحويلات المالية المتعلقة بالنفط، والتحويلات والتعاملات المالية مع البنك المركزي. وأسفرت هذه العقوبات عن تراجع شديد للتجارة الدولية مع إيران، وانكماش اقتصادها، وتضرر إنتاج النفط وصادراته، وانهيار سعر عملتها (السعر غير الرسمي ٢٥٠ ألف ريال للدولار، وسعر البنك المركزي ٤٢ ألف ريال)، وارتفاع حاد في

معدلات التضخم والبطالة وعجز الميزانية العامة. ويعدّ هذا الأثر بذاته نقطة ضعف في الموقف التفاوضي الإيراني في محادثات فيينا لصالح الجانب الأمريكي.

ووفق هذا المعنى، لا يقف حادث المفاعل النووي في «نطنز» منفصلا عن محادثات فيينا، ودلالاته الأولى أن الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى رفض الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ مازالت قائمة، وهو ما صرح به وزير الدفاع الإسرائيلي لدى استقباله نظيره الأمريكي، من خلال إشارته إلى انتهاز إيران فرصة انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي لتسريع برنامجها النووي، أملا في امتلاك سلاح نووي بالسرعة التي تمكنها من جعله أمرا واقعيا، كما يعني أن رسالة الطمأنة التي بعثت بها إدارة بايدن ليست كافية. ويؤكد ذلك تصريح «نتنياهو» بعد الحادث بأن الحرب على التسلح الإيراني هي مهمة ضخمة، وأن الوضع الموجود اليوم لا يعني أنه موجود غدا.

وتبرز الدلالة الأكثر أهمية في أن إعلان طهران احتفاظها بحق الرد يعني إدخال المنطقة في عدد من العمليات المتبادلة، التي قد تعطل المباحثات الجارية في فيينا، أو تدفع أيا من الطرفين إلى الانسحاب من المباحثات أو اتخاذ موقف سلبي منها، كما أن الرسالة الأهم التي وجهتها إسرائيل من هذه العملية هي أن المنشآت النووية الإيرانية ليست بعيدة عنها. ومع ذلك، فإن مثل هذه العمليات قد تؤدي إلى تعرض المنطقة لمخاطر التلوث الإشعاعي، فيما لو تطورت إلى شن ضربة عسكرية على محطات إيران النووية، مع إدراك إسرائيل أن امتلاك طهران قنبلة نووية يمثل تهديدا لوجودها، ودعوتها العالم إلى إيقاف برنامجها النووي قبل فوات الأوان، وقد زاد من هذه المخاوف تحركات إيران الأخيرة لزيادة تخصيب اليورانيوم، ما يدق ناقوس الخطر للمنطقة كلها. ومن المعلوم أن إسرائيل قد سبق لها عام ١٩٨١ القيام بإجراء استباقي في العراق بتدمير مفاعل اوزيراك النووي، وفعلت الشيء نفسه مع سوريا عام ٢٠٠٧، ولا يعني بعد المسافة بين إيران وإسرائيل أن الأهداف الإيرانية ليست في مرمى أسلحتها.

وإدراكًا لذلك، فإن المخاوف العربية –وخاصة الخليجية– لا تقل عن المخاوف الإسرائيلية، لهذا لا نجد حماسا عربيا أو خليجيا لعودة هذا الاتفاق ما لم تُعالج هذه المخاوف، وخاصة أن هذه المخاوف قد عززها الهجوم الصاروخي الإيراني في ٢٠١٩ على البنية التحتية النفطية السعودية، والهجمات السيبرانية الإيرانية على شركة أرامكو السعودية، والهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ من قبل الحوثيين المدعومين إيرانيا على أهداف سعودية. وقبل انطلاق محادثات فيينا كانت هناك مطالب خليجية بأن تكون دول الخليج العربية حاضرة في المفاوضات؛ لأنها المتضرر الأول من برنامج إيران النووي، فيما سبق أن عارضت السعودية الاتفاق النووي لأنه لا يتناول تصرفات إيران في المنطقة بشكل عام.

على العموم، يستمر التوجس الخليجي مع انطلاق محادثات فيينا من دون مشاركة خليجية، فيما كانت فرنسا تدعو إلى هذه المشاركة.

في هذا الاطار ، قال الأمير تركي الفيصل رئيس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية إن «العودة للاتفاق النووي بحالته التي كان عليها لن يحل مشكلة خطر القيادة الإيرانية على المنطقة، بل قد يؤجج النزاعات فيها، ويدفع إلى أن تقوم دول الخليج بخيارات أخرى لحفظ أمن واستقرار المنطقة». ويأتي هذا التصريح على اعتبار أنه إذا ما رُفعت العقوبات عن إيران وتمت العودة إلى الاتفاق بوضعه القديم، فإن مليارات الدولارات المجمدة ستعود لها في الخارج، ما يجعلها في وضع أقوى مما كانت عليه قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق.

وعليه، نجد أن حادث «نطنز» لن يكون الأخير، ويظل الاحتمال الأكثر واقعية لعدم تكراره هو توسيع دائرة التفاوض في فيينا لتشمل دولا شرق أوسطية.

٢٠٢١/٤/١٦

هجوم «نطنز».. هل يفقد طهران ورقة القوة في المحادثات النووية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أعطى تولي «جو بايدن» رئاسة البيت الأبيض في يناير ٢٠٢١ إمكانية تهدئة العلاقات بين واشنطن وطهران بعد أربع سنوات من المواجهة والتصعيد خلال رئاسة دونالد ترامب. ومع ذلك بعد ثلاثة أشهر من توليه السلطة فشل الرئيس الديمقراطي حتى الآن في إقامة حوار بنّاء مع إيران باعتبارها أحد الخصوم العالميين الرئيسيين لأمريكا بشأن تطلعاتها النووية وتجاهل بنود خطة العمل الشاملة المشتركة لعام ٢٠١٥. وبدلاً من ذلك، اختارت تصعيد تخصيب اليورانيوم، مما يعجّل من امتلاكها لسلاح نووي.

وعلى الرغم من افتقارها إلى وجود دول حليفة لها في الشرق الأوسط، فإن إيران تمتلك نقاط قوة في المحادثات بشأن القضية النووية في فيينا، حيث تتمتع بشيء من التفوق على الولايات المتحدة؛ بسبب أن أفعالها هي نقطة الحوار الرئيسية، وبالتالي يمكنها تحديد مسار المفاوضات من خلال ذلك. وعلى الرغم من أنها تخضع لتدقيق عالمي مكثف والعديد من العقوبات من قبل واشنطن والمجتمع الدولي، إلا أنها تتصرف دون قلق من تحذيراتهم، واستغلت فترة العداء الشديد مع أمريكا لبناء واستخدام أجهزة طرد مركزي جديدة لتخصيب اليورانيوم ليصل إلى مستويات محظورة بشكل واضح بموجب اتفاقية ٢٠١٥.

وفي الواقع ترى إيران أنها تحملت الأسوأ خلال حملة «الضغط الأقصى» لدونالد ترامب بين ٢٠١٧ وأوائل ٢٠٢١، وأصبحت الآن واثقةً من أنها تتمتع بميزة على مفاوضي جو بايدن. يقول «باتريك وينتور» في صحيفة «الجارديان إنه «لكي توافق إيران على شروط أي اتفاقيات جديدة، فإنها تطلب ليس فقط توقيع بايدن على أمر تنفيذي أو قطعة من الورق، ولكنها تريد الحصول على تغييرات ذات تأثير عالمي حقيقي عليها تجعلها قادرة على القيام بأعمال تجارية».

وفي مؤشر ملحوظ على أن نهج إيران تجاه المسألة النووية لن يمر دون رد من دول أخرى في الشرق الأوسط، تم الكشف مؤخرًا عن «هجوم سيبراني» كبير على أكبر منشأة إنتاج نووي في طهران، والذي ألقيت مسؤوليته على إسرائيل. وردا على هذا الهجوم –الذي تسبب في انقطاع الكهرباء طوال عطلة نهاية الأسبوع في المنشأة النووية الرئيسية في نطنز زعمت طهران أنها كانت ضحية «للإرهاب النووي»، وأن الهجوم «جريمة ضد الإنسانية». وبالنظر إلى تورط إسرائيل في هذه الأنواع من الأنشطة، بما في ذلك تورطها في اغتيال عالم نووي إيراني كبير في نوفمبر ٢٠٢٠، فليس من المستغرب أن تصبح المشتبه به الرئيسي في هذه القضية. ومع تعامل إدارة بايدن الآن بشكل غير مباشر مع إيران من خلال مفاوضات فيينا، وهو الأمر الذي يعارضه رئيس الوزراء الإسرائيلي، «بنيامين نتنياهو» بشدة، يمكن اعتبار الضربة الإسرائيلية بمثابة دحض للسياسة الأمريكية. ويرى «ريتشارد سبنسر» في صحيفة «التايمز» أن هذا الهجوم «بدا مستهدفًا لسياسة أمريكا الرئيسية لتهدئة العلاقات مع إيران، لكن واشنطن لن ترى في ذلك الإجراء ضررًا إذا علمت طهران أنها ستتلقى عقابًا لعدم الموافقة على مطالب واشنطن في المفاوضات».

ووفقا للعديد من المحللين فإن أسباب الهجوم الإسرائيلي ترتبط بشكل مباشر بتطلعات إيران النووية المتسارعة. وفي السابع من أبريل، قال المتحدث باسم «منظمة الطاقة الذرية الإيرانية» إن طهران تنتج الآن ٥٥ كيلوجراما من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪. وهو ما يقارن بامتلاكها ١٧,٦ كيلوجراما فقط في منتصف فبراير ٢٠٢١، وهو ما يُظهر كيف استخدمت هذه الفترة من التوترات لتصعيد تطلعاتها النووية من خلال استخدام أجهزة طرد مركزي متطورة لإنتاج اليورانيوم المخصب». وعلى المدى القصير، قد يوقف الهجوم السيبراني هذه التطلعات. ونقلت صحيفة «الجارديان» عن مسؤولين استخباراتيين

أمريكيين قولهم: إن «الهجوم سيعيق برنامج إيران النووي مدة تصل إلى تسعة أشهر، بالنظر إلى أنه دمر مصدر طاقة مهم لأجهزة الطرد المركزي المثيرة للجدل».

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الهجوم لا يغير الوضع النهائي الذي تدخل فيه إيران المناقشات من موقع قوة نسبية نظرًا إلى تجاهلها المتعمد لشروط الاتفاق النووي. وتوقع «انتوني كوردسمان» من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» أنه «على الرغم من أنه مشكوك فيه أن إيران يمكن أن تنشر مفاعلات سرية لإنتاج البلوتونيوم، فإنها تحقق تقدمًا كبيرًا في إنتاج أجهزة الطرد المركزي، وإمكانية التشغيل ومتطلبات الطاقة؛ الأمر الذي يُمكنها من إنشاء عدة منشآت ومخزونات صغيرة تحت الأرض أو سرية أو حتى نشر أجهزة طرد مركزي أكثر تقدمًا».

علاوة على ذلك، أشار إلى أنه «لم يكن هناك أي نقاش فعال حول ما وصلت إليه من مدى في تصميم الأسلحة، ومدى مصداقية قدراتها لنشر سلاح فعال وموثوق به دون إجراء اختبار نووي، ومستوى العائد الذي يمكن أن تصل إليه، والمدة التي سيستغرقها إنشاء مخزون كبير بما يكفي ليكون مهمًا». وأوضح أيضًا أنه «لم يتوقع أي شخص مقدار السرعة التي يمكن من خلالها تطوير مجموعة من الصواريخ الدقيقة وذات التسليح التقليدي والطائرات المسيرة التي يمكنها مهاجمة أهداف عسكرية ومدنية مهمة في إسرائيل ودول الخليج العربي».

بالإضافة إلى ذلك، فإن موقف إيران سيتعزز بلا شك بسبب الادعاءات المستمرة من إدارة بايدن بأنها مستعدة لتخفيف العقوبات لإنقاذ الصفقة.

وفي العاشر من أبريل نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤول في وزارة الخارجية بأن الولايات المتحدة مستعدة لرفع العقوبات التي فرضها ترامب والتي تعتبرها «غير متسقة» مع الاتفاقية الأصلية لعام ٢٠١٥، على الرغم من أن التفاصيل الدقيقة بشأن ما سيستوجبه هذا الأمر لا تزال غير واضحة. ومما يعكس ذلك، ما يؤكده وفد المفاوضين الإيرانيين في فيينا من أنه «يجب رفع ما يصل إلى ١٦٠٠ شكل مختلف من العقوبات لإحراز تقدم»، ولكن ليس من المستغرب أن الولايات المتحدة رفضت هذا حاليًا لأن العديد منها يتعلق بجرائم الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان، بدلاً من كونه عقوبات على النشاط النووي الإيراني.

وخلافا للموقف الإيراني فإن موقف أمريكا من المفاوضات يفتقر إلى الدقة والتركيز. ومع أن إيران أبدت القليل من الرغبة في تغيير مسارها الحالي، ربما من المحتمل أن يحتاج أحد الجانبين، الأمريكي والإيراني، في مرحلة ما إلى القبول بأي تقدم دبلوماسي يتم إحرازه.

ويوضح «ستيفن إيرلانجر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن «إدارة بايدن تكافح من أجل تخفيف أو التخلص من وطأة العقوبات التي فرضها ترامب على إيران»، وأنه في حين أن الأمريكيين يؤيدون على نطاق واسع العودة إلى الاتفاق النووي، لازالت الضغوط السياسية من قبل الطرفين باقية وتمثل عائقًا في حد ذاتها. ولعل الصعود المتزايد للصين كخصم دولي رئيسي لواشنطن يفتح الفرصة أمام بايدن لاتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الصدد». وأشارت «باربرا سلافين»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أنه «لا توجد تحديات حقيقية تتعلق بملف السياسة الخارجية تقريبًا سوى تلك التي تتداولها الأخبار الأمريكية حول الصين». فبينما يعتقد ٤٪ فقط من الأمريكيين الذين استطلعت مؤسسة «جالوب» رأيهم أن طهران تمثل أكبر تهديد أمني لواشنطن، يرى ٤٥٪ أن الصين هي من تمثل التهديد الرئيسي لها. علاوة على ذلك، أظهر استطلاع أجراه «مجلس شيكاغو للشؤون العالمية»، أن ستة من كل عشرة أمريكيين يفضلون عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق، على الرغم من أن مشاركتها في أية محادثات فعلية لا تزال عند أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١٦.

وعلى الرغم من ذلك كانت هناك ضغوط سياسية متزايدة على بايدن من أجل عدم التهاون في معاقبة إيران جراء مخالفاتها لبنود الاتفاق النووي. ومن بين هذه الضغوط حث مجموعة من أربعة أعضاء جمهوريين داخل مجلس الشيوخ في السادس من أبريل ٢٠٢٠، الرئيس الأمريكي في رسالة مباشرة على «عدم التخلي عن عقوباتها المفروضة على النظام الإيراني لمجرد العودة إلى «الاتفاق النووي»، والذين وصفوه بأنه «اتفاق يشوبه الكثير من العيوب ويعمل على تقويض مصالح أمننا القومي».

ويرى العديد من المعلقين الغربيين أن مسألة عدم انهيار محادثات فيينا دون خلق انفراجة في الملف النووي تعتبر في حد ذاتها علامة على إحراز بعض النجاح ولو كان طفيفًا نظرًا إلى قوة الدبلوماسية الإيرانية والعجز النسبي للولايات المتحدة في التأثير على ذلك. ويشير «إيرلانجر» إلى أن محادثات فيينا

قد أحرزت بعض التقدم لمجرد أنها «لم تنهر أو تفشل»، مضيفا أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة وإيران لا يتفاوضان بشكل مباشر، فإن هناك نوعًا من المشاركة الدبلوماسية تجري بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا والصين إلى جانب الاتحاد الأوروبي بغرض العودة إلى الاتفاق النووي مجددًا.

بالإضافة إلى ذلك هناك أيضًا توقع بأن هذه المفاوضات يمكن أن تتعثر وأن احتمال إبرام أي اتفاق إضافي لكبح التدخلات الإيرانية الإقليمية أو الحد من قدرات طهران الصاروخية بعيد نوعًا ما في الوقت الراهن.

وأوضح «جون كرزانياك»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أن «احتمالات إبرام اتفاق بشأن تقليص القدرات الصاروخية الإيرانية متواضعة وتبدو أبعد من حيث الوقوع يومًا بعد يوم، وأنه على الرغم من التوترات المتزايدة باستمرار، كان هناك عدد قليل من المقترحات العقلانية الملموسة بشأن هذه المسألة».

على العموم، من الواضح أن المناقشات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا والصين ستكون صعبة لجميع المعنيين في ظل العديد من الإحباطات إزاء عدم إحراز تقدم نتيجة التعنت والعناد من كلا الطرفيين الأساسيين «طهران وواشنطن». وبالفعل، لازالت تحتفظ طبيعة المحادثات والمفاوضات بينهما بنوع من العداء في ظل عدم وجود اجتماعات مباشرة بين كليهما ونقل الرسائل عبر أطراف أخرى. ومع تصاعد حدة الموقف أكثر، كما يتضح من الهجوم الإلكتروني على مفاعل نطنز، «انتهت حالة السجال والشد والجذب في الوقت الراهن»، وهذا ما أيدته «سلافين» من «المجلس الأطلسي».

٢٠٢١/٤/١٧

مستقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي «نتنياهو».. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

زادت التحديات أمام «بنيامين نتنياهو» الذي كان بمثابة قوة مهيمنة لا يستهان بها في الحياة السياسية الإسرائيلية طيلة أكثر من عقد من الزمان بشكل جذري في العام الماضي، إذ توالت عليه الفضائح ولوائح الاتهام الجنائية وتراجعت نسبة تأييد الناخبين له، ممثلة بذلك تحديًا كبيرًا لنفوذه وسلطته؛ في الوقت الذي كان فيه خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩ تحديدا في أوج قوته، إذ كان يتمتع بأغلبية في الكنيست وبدعم سياسي قوي من إدارة

ترامب. وفي أعقاب الانتخابات الأخيرة في مارس ٢٠٢١، بدا جليًا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأطول خدمة في منصبه قد أُجبر على مغادرة صدارة المشهد السياسي بقوة أكبر مما كانت في أي وقت مضى.

وفي الواقع، سيُحدث سقوط «نتنياهو» من السلطة فراغًا سياسيًا في السياسة الإسرائيلية. وعلى الرغم من وجود العديد من قادة المعارضة الذين يمكنهم عمليًا الحصول على الدعم السياسي اللازم لتشكيل حكومة ائتلافية أخرى، فإن الافتقار الكبير إلى الدعم الأمريكي من إدارة بايدن يمثل إشارة إلى أن هذه الفترة الطويلة من القلق في السياسة الداخلية الإسرائيلية من غير المرجح أن تختفي بسرعة مع وجود «نتنياهو» أو بدونه.

وعلى الرغم من ذلك، أشار العديد من المعلقين الغربيين إلى أن خبرة نتنياهو في المنافسات السياسية للحفاظ على سلطته يمكن أن تكون مفيدة للغاية، لاستمرار كونه زعيمًا لإسرائيل. وكتب «آبي تشيزمان» في صحيفة «التليجراف» أنه عندما مثُل نتنياهو أمام المحكمة في الخامس من أبريل ٢٠٢١، كانت «حياته السياسية على المحك» بينما كانت البلاد «غارقة في أسوأ أزمة سياسية في تاريخها»، والأهم من ذلك أن الناخبين «منقسمون بشدة» حول مصيره السياسي والقانوني؛ نظرًا إلى محاكمته بتهم الرشوة والفساد وخيانة الأمانة، ومن المرجح أن تؤدي هذه المزاعم إلى انهيار الحياة السياسية لشخص لا يتمتع بالدعم التاريخي الذي تمتع به نتنياهو، حتى لو تضاءل هذا الدعم بشكل لا يمكن إنكاره في السنوات الأخيرة.«

وبدلاً من تهميشه واختيار أحد السياسيين البارزين الآخرين، فإن السياسة الإسرائيلية المتصدّعة تشير إلى أن الرجل الذي يُحاكم بتهمة الفساد مكلف الآن من قبل الرئيس الإسرائيلي «رؤوفين ريفلين» بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة. لهذا، لاحظت «إيزابيل كيرشنر» في صحيفة «نيويورك تايمز» أن «الأدوار المزدوجة لنتنياهو كمدعى عليه في محاكمة فساد، وقيامه بتشكيل حكومة جديدة، تعني أن هناك ضائقة سياسية ودستورية تصيب الأمة وتزداد سوءًا من سنة إلى أخرى.«

وبالنسبة إلى العديد من المحللين، أصبح واضحًا أن حياة نتنياهو السياسية قد استمرت أكثر مما كان متوقعًا، ولا سيما بالنظر إلى ما يرون أنه احتمالات ضئيلة لتشكيل حكومة ائتلافية من الأحزاب المعارضة لسياساته. وكتب «جوزيف فيدرمان» في صحيفة «واشنطن بوست» أن جهود نتنياهو «لجذب خصومه السياسيين إلى ائتلاف تبدو ذات احتمالات ضئيلة للنجاح». في حين أشار «أوليفر هولمز» في صحيفة «الجارديان» إلى أن «التوقعات الحالية تشير إلى أن نجاح نتنياهو سيحتاج إلى الجمع بين المتشددين من اليمين والقائمة العربية الموحدة، جنبًا إلى جنب مع الأحزاب الأصغر، وأنه نظرًا إلى الاختلافات داخل هذه الأحزاب، فإن التحالف الدائم لهؤلاء الأعضاء هو في النهاية حقيقة غير مرجحة.«

علاوة على ذلك، فإن الإسرائيليين أُنهكوا من قيادة نتنياهو الدائمة. وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية غير الحاسمة في مارس ٢٠٢١، صرح «مارك ستون»، من شبكة «سكاي نيوز»، بأن الإسرائيليين أبدوا رفضًا واضحًا لنتنياهو كزعيم لهم، وأظهروا أنهم يريدون أن يرحل الرجل الذي طالما احتل صدارة المشهد السياسي لسنوات عديدة». وخلصت مجلة «ذي إيكونوميست» أيضًا إلى أنه في حين يمكن اعتبار نتنياهو «سياسيًا رائعًا ودبلوماسيًا ماهرًا، إلا أن تصميمه على التمسك بالسلطة يحمل ما قد يضر بالديمقراطية»، وأنه «مع شعوره باليأس من الحصول على أفضلية في الانتخابات، انحنى لتحقيق شراكة مع المتعصبين لليهود». واتفقت مع هذا الرأي صحيفة «واشنطن بوست» بتأكيدها أن ما تحتاج إليه إسرائيل هو «إنهاء عهد نتنياهو وتأثيره الاستقطابي على البلاد.«

بالإضافة إلى ذلك، كان تأثير مشاكل نتنياهو القانونية والسياسية على حكم البلاد مصدر انتقادات. وأعرب «شالوم ليبنر»، في مجلة «فورين بوليسي» عن أسفه أن «حكومة إسرائيل ليس لديها أحد يُمسك بزمام الأمور مع وصول البلاد إلى حالة الشلل؛ بسبب سلسلة من الانتخابات غير الحاسمة». وألقى باللوم بشأن هذه الفوضى التشريعية بشكل مباشر على نتنياهو، الذي حل البرلمان بعد إخفاقه في مهمته الموكلة إليه لتشكيل ائتلاف حاكم جديد»، مشيرا إلى أن «عجز الحكومة يجعل الأمر صعبًا للغاية على المُشاركين في الحوار لإجراء حوار يتصف بالمهنية مع مؤسسات الدولة، فضًلا عن تقويض مراكز السلطة المتنافسة لبعضها البعض.«

من جانب آخر، فإن الدعم الخافت من واشنطن لعثرات نتنياهو أمر واضح. وعلق «ليبنر» بأن «كلا من الرئيس الأمريكي بايدن ونائبته هاريس قد بذلا جهدًا لتأكيد التزامهما القوي برفاهية إسرائيل، لكنهما كانا حذرين بنفس القدر من عدم تأييد نتنياهو أو رؤيته الشخصية للعالم، حيث لا تزال واشنطن بعيدة –علانية على الأقل– عن الصراع الدائر في إسرائيل واتخاذ قرارها المستقل بشأن أفضل السبل في القضايا التي ستؤثر على إسرائيل بشكل مباشر». لذلك، وعلى عكس ما حدث عندما شغل «ترامب» المكتب البيضاوي، لا يمكن لرئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي الاعتماد على المساعدة السياسية الخارجية من الولايات المتحدة؛ لتخفيف ضغوطه الداخلية.

وفي حسابه لإجراءات السياسة الخارجية الأخيرة للحكومة الإسرائيلية، ادعى «فريد كابلان» من مجلة «سليت» أن الهجوم الإلكتروني الإسرائيلي الأخير على منشأة الإنتاج النووي الإيراني في «نطنز» كان بمثابة «تخريب» فردي من قبل نتنياهو، حيث إن «زرع مناخ من الخوف والأزمة يمثل أفضل أمل له للتمسك بالسلطة». وبالمثل، كان «جاي مينز» قد اقترح قبل الهجوم في مقال لمجلة «فورين بوليسي»، بعنوان خيار «أوزيراك الإسرائيلي»، أن نتنياهو يمكن أن يضرب إيران بنفس الطريقة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «مناحيم بيجن» ضد العراق حين

استهدف قصف مفاعل أوزيراك العراقي عام ١٩٨١، على الرغم من أن الأكاديميين اعتقدوا أن مثل هذا الهجوم كان سيتضمن أساليب تقليدية، بدلاً مما استخدم بالفعل من وسائل إلكترونية.

وفي الوقت الراهن، لا تزال فكرة الإطاحة بنتنياهو من السلطة مطروحة للنقاش من قبل بعض الخبراء الغربيين. ونشر «أنشيل بفيفر» في صحيفة «التايمز» تقريرا يشير إلى «نفتالي بينيت»، البالغ من العمر ٤٨ عاما، وهو زعيم حزب «يمينا» اليميني، والذي عمل في الماضي مديرا لمكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وإلى أنه يبدو أن بإمكانه لعب دور رئيسي في إنهاء فترة حكم رئيس الوزراء القياسية البالغة ١٢ عاما، وربما يصبح رئيس وزراء إسرائيل القادم». وظل «بينيت»، الذي يُطلق عليه لقب «صانع الملوك» الجديد في إسرائيل، غير ملتزم بآراء أو مسارات عمل نتنياهو بعد سنوات شابها الكثير من التنافس والعداء أيضًا. وهكذا، بدلاً من جعل نتنياهو هو من يقرر مستقبل السياسة الإسرائيلية، اقترح «بفيفر» أن هذا المستقبل قد يتحدد قريبا من خلال معركة بين قلب وعقل نفتالي بينيت نفسه». وبغضّ النظر عمن يمكن أن يخلف نتنياهو، دعت مجلة «الإيكونوميست» قادة المعارضة الإسرائيلية إلى «تنحية غرورهم جانبا وجلب بعض الهواء النقي إلى حالة الشرود التي لا معنى لها التي انتابت الحياة السياسية الإسرائيلية، وبالتالي التخلص من الإرث السياسي لنتنياهو.«

ومع ذلك، فإن توقعات المحللين لا تستبعد فكرة قدرته على الخروج من هذه الأزمة في نهاية المطاف. وكتب «مارك ستون» في شبكة «سكاي نيوز»: «لا تقللوا من قدرة نتنياهو على إيجاد طريق للبقاء في السلطة، حتى لو تم ذلك عبر صفقة ائتلافية غريبة ومختلة الموازين بشكل لا يمكن تخيله». وفي هذا الصدد، أوضح «جوشوا ميتنك» في مجلة «فورين بوليسي» أنه «بدأ في مغازلة القائمة العربية الموحدة لتشكيل ائتلاف حكومي على الرغم من سياسات حكومته المثيرة للجدل تجاه الفلسطينيين والعرب داخل إسرائيل، وأنه في حالة أن تؤتي مثل هذه الصفقة ثمارها، فإنها ستجعل رئيس القائمة «منصور عباس» صانع ملوك محتملا لنتنياهو في محاولته اليائسة والمتزايدة للتشبث بالسلطة في الوقت الراهن.«

واستمرارًا لهذا النهج، أشار «جيفرى جولدبرج»، في مجلة «ذي أتلانتك»، إلى أن نتنياهو معروف بحنكته، وأنه على الرغم من متاعبه وأزماته، سيتوصل إلى إبرام خطة معقولة تمكنه من البقاء كرئيس للوزراء عبر اعتماده على خلق مواءمة بين مزيج من الأحزاب اليمينية والأرثوذكسية المتطرفة لتشكيل ائتلافه إذا تطلب الأمر». وبالمثل، حذرت مجلة «الإيكونوميست» من أنه «يجب ألا نستبعد ما قد يقوم به أبدًا لأنه عنيد وواسع الحيلة ولا تزال هناك عدة طرق يمكن أن يتمسك بها بالسلطة». ومع ذلك، واصلت المجلة تأكيدها أنه «سيكون من العار أن يسلك هذه الطرق في الوقت الذي يريد فيه معظم الإسرائيليين رؤية مغادرته للسلطة.«

وفي هذا السياق، قالت «كيرشنر» إن «أفضل حل له للتغلب على مشاكله القانونية هو البقاء في السلطة والحصول على نوع من الحصانة». بدورها، أكدت صحيفة «واشنطن بوست» أن بقاء نتنياهو في السلطة في نهاية المطاف سيعتمد بالأساس على مناوراته، إذ أظهرت مواقفه أنه سيفعل أي شيء تقريبًا لتجنب ترك منصبه في وقت يُحاكم فيه بتهم الرشوة، وهي التهم التي يريد التخلص منها بتشريع يمنحه حق الحصانة.«

على العموم، فإنه مع احتمالات استمرار هذه الفترة من حالة عدم اليقين السياسي في إسرائيل بعض الوقت، يمكن أن تكون هذه الحالة بمثابة المرحلة الأخيرة في مسيرة نتنياهو السياسية الطويلة بعد وقوع سلسلة من الفضائح والخلافات والصعوبات السياسية، غير أنه من الواضح أيضًا أنه لا ينبغي تجاهل أو التقليل من قدرته على تجاوز هذه العواصف السياسية والقانونية بطريقة ما، وبالتالي الظهور كرئيس وزراء مرة أخرى.

ومع ذلك، إذا كان هذا سيحدث مستقبلاً، فلا تزال هناك معارضة سياسية كبيرة تواجهه فضلاً عن أن انخفاض نسبة تأييده والمعارضة البرلمانية سيمثلان ضغوطًا مستمرة عليه أو على خليفته.

٢٠٢١/٤/٢٠

فصل جديد من التوترات بين واشنطن وموسكو

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أعطى انتخاب «جو بايدن»، رئيسًا للولايات المتحدة، بعد فوزه على «دونالد ترامب» في نوفمبر ٢٠٢٠، آمالاً في تهدئة العلاقات الدبلوماسية بين البيت الأبيض والكرملين، حيث ظلت هذه العلاقات متوترة إلى حد كبير بسبب مزاعم التدخل الانتخابي والهجمات السيبرانية وتقويض حلف الناتو؛ لكن يبدو أن هذه الآمال قد تبددت في الوقت الحالي بعد أن فرضت إدارة بايدن مجموعة واسعة من العقوبات على الأفراد والكيانات الروسية يوم ١٥ أبريل ٢٠٢١.

وبشكل عام، تهدف العقوبات الأمريكية إلى معاقبة روسيا بزعم تدخلها في الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٢٠، والتسلل الإلكتروني، والقيام بممارسات استفزازية ضد أوكرانيا وغيرها من الأنشطة «الخبيثة» كما وصفتها الإدارة الأمريكية، حيث تمت معاقبة ٣٢ فردًا وكيانًا روسيًا فيما يتعلق بحملات التضليل خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بينما طُرد عشرة دبلوماسيين روس من واشنطن بعد اكتشاف عملهم لصالح الاستخبارات الروسية. علاوة على ذلك، صدرت عقوبات اقتصادية تهدف إلى زيادة الضغط على الاقتصاد الروسي المُحاصر بالفعل، من ضمنها منع البنوك الأمريكية من شراء ديون الحكومة الروسية، الأمر الذي علق عليه كل من «ديفيد سانجر»، و«أندرو

كرامر» في صحيفة «نيويورك تايمز»، بقولهما إن: «العقوبات تضمنت تدابير تهدف إلى زيادة صعوبة مشاركة روسيا في الاقتصاد العالمي إذا واصلت إجراءاتها التخريبية، بما في ذلك في المجال السيبراني على حدود أوكرانيا».

ومن جانبه، أشار «بايدن» إلى أنه يعتقد أن نهجه «متناسب» مع الوضع الراهن للعلاقات، موضحًا أن «الولايات المتحدة لا تتطلع إلى بدء موجة من التصعيد والصراع مع روسيا»، بل تسعى إلى إقامة «علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها». وقبل تحديد شدة العقوبات المفروضة، أجرى «بايدن»، أيضًا محادثة هاتفية مع «بوتين» –وهي الثانية أثناء رئاسته– في ١٣ أبريل، دعا فيها نظيره إلى تهدئة التوترات مع أوكرانيا، بالإضافة إلى عقد قمة وجها لوجه في بلد محايد، لتخفيف التوترات بين واشنطن وموسكو.

وجاءت ردود فعل المحللين الغربيين على هذه العقوبات «متباينة»، حيث أشادوا برد بايدن على التدخل الانتخابي والهجمات الإلكترونية؛ لكن وُصفت العقوبات اقتصادية بـ«المتساهلة وغير الفعالة»، والتي من غير المرجح أن تكون رادعة لبوتين في المستقبل. وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن هذه كانت «المرة الأولى التي تُلقي فيها واشنطن باللوم على وقوع هجوم سيبراني استخدم سولارويندز كناقل –وهو ناشر برمجيات أمريكي تمت قرصنة منتجه لإدخال ثغرة أمنية بين مستخدميه بما يشمل عدة وكالات فيدرالية أمريكية– مباشرة على بوتين». وعلى مدار عدة أشهر خلال عام ٢٠٢٠ تم تنفيذ هجوم «سولارويندز» السيبراني. وشمل وصول عملاء روس إلى معلومات سرية من أجهزة الكمبيوتر والخوادم التابعة للحكومة الأمريكية، مما عرّض الأمن القومي الأمريكي ومعلومات الآلاف من موظفي الحكومة للخطر. ونظرًا إلى حجمه الهائل كان الهجوم مصدر إحراج كبير لكل من إدارة ترامب ووكالة استخبارات الدفاع الأمريكية، خاصة أن التسلل ومداه الهائل تم اكتشافهما بعد عدة أشهر فقط من بدئهما. وفي أعقاب ذلك، استدعت الخارجية البريطانية أيضًا السفير الروسي في لندن «أندريه كيلين» على خلفية «القلق العميق التي تشعر به من السلوك الروسي».

وتمثل قضية «أوكرانيا»، عنصرًا حاسما آخر في العداء بين الولايات المتحدة وروسيا، حيث حشدت الأخيرة قوة كبيرة على حدودها مع الدولة المدعومة من الغرب. وتضمنت العقوبات المفروضة على روسيا أيضًا انضمام الولايات المتحدة إلى الدول الأوروبية في إصدار قيود مالية على ثمانية روس متورطين في احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم، والتي كانت التابعة لأوكرانيا. ولاحظ «أندرو روث»، و«دان صباغ» في صحيفة «الجارديان»، أن المحللين الغربيين مازالوا «منقسمين بشأن الهدف من الحشد العسكري للكرملين»، وأن «البعض قد رأى ذلك بمثابة تحدٍ لإدارة بايدن الجديدة وتحذير من عدم القيام بتجاهل مصالح روسيا». وادعى «فيليب ستيفنز» في صحيفة «الفاينانشيال تايمز»، أن حشد القوات نجح في «جذب انتباه البيت الأبيض، حيث سبق أن تجاهل بايدن نظيره الروسي إلى حد كبير؛ لكنه يمثل أيضًا «تحذيرًا واضحًا لكييف ليس فقط بعدم إلغاء وقف إطلاق النار مع الانفصاليين الموالين لروسيا الذين

استولوا على أراض في أوكرانيا، ولكن أيضًا رسالة إلى واشنطن وأوروبا بعدم منح أوكرانيا الضوء الأخضر للقيام بالوقوف في وجه روسيا».

وفي هذا الصدد، كان هناك ثناء على إدارة بايدن التي حملت موسكو مسؤولية أفعالها أكثر من الإدارة السابقة. وعلقت «ديبورا هاينز» في شبكة «سكاي نيوز»، على أن هذه العقوبات «تهدف إلى إرسال رسالة واضحة إلى الرئيس بوتين مفادها أن سياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا في عهد بايدن ستكون مختلفة تمامًا عن سياسة سلفه»، وخلص «ستيفنز»، أيضًا إلى أنها تحمل «إخطارا لموسكو بأن واشنطن سترد بقوة على الهجمات السيبرانية والتدخل في الانتخابات الأمريكية». ورأى «برايان أوتول»، من «المجلس الأطلسي»، أنها تمثل «إجراء يستهدف البوتينية بجميع أشكالها كوسيلة لاحتواء الهجمات الأوسع نطاقًا على الديمقراطية والنظم ذات النمط الغربي وقواعد النظام الدولي».

من جانب آخر، تم انتقاد العقوبات الاقتصادية لعدم قدرتها بما يكفي لردع بوتين. ووصف «سانجر»، و«كرامر»، الإجراء بأنه مجرد «طلقة تحذير وليس عقوبة صارمة»، بالنظر إلى أن الحظر لن يدخل حيز التنفيذ إلا في منتصف يونيو ٢٠٢١». ووصفتها «إيمي ماكينون» في مجلة «فورين بوليسي»، بأنها «مُخجلة بشكل خاص؛ لأنها لم تصل إلى حد الوقف الكامل لنشاط المؤسسات المالية الأمريكية العاملة في روسيا»، مما يعني أن العقوبات الجديدة لا تشكل ضربة قوية للمنظومة المالية للرئيس بوتين. علاوة على ذلك، انتقدتها «ماكينون» لافتقارها إلى أي رد انتقامي على الادعاءات القائلة بأن مسؤولي المخابرات الروسية قدموا مكافآت للمقاتلين الأفغان لاستهداف العسكريين الأمريكيين.

ومع وجود مثل هذه الأسباب، لم يتضح ما إذا كانت هذه العقوبات سيكون لها تأثير لردع تصرفات موسكو على الصعيد الدولي أم لا. وأشار «سانجر»، و«كريمر»، إلى أن الجهود المماثلة التي بذلتها الإدارتان الأمريكيتان السابقتان قد «أخفقت جميعها في جعل موسكو تُعيد التفكير بشأن الإجراءات العدوانية المتزايدة». وبالمثل، قال «هاينز»، إن «هذه الكلمات القاسية والضربات الاقتصادية والاستهجان الدبلوماسي أمر مشكوك فيه أن يكون كافيا لتغيير تصرفات الكرملين». كما رفضت المسؤولة السابقة في الشأن الروسي بالاستخبارات الوطنية الأمريكية، «أنجيلا ستنت»، وجود تأثير طويل المدى للعقوبات، قائلة: إن «هذه العقوبات عقابية وستضر بالاقتصاد الروسي، لكنها لا توفر أي حافز لتنتهج موسكو سلوكا أفضل»، كما انتقد «تيم موريسون»، المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي في عهد ترامب، العقوبات الاقتصادية باعتبارها «ليست قاسية».

وبهذا المعنى، علقت «ماكينون»، بأن «العقوبات على موسكو لم تصل إلى حد الضربة القاتلة لنظام بوتين، وأنها كانت أقل مما كان يأمله العديد من المسؤولين الأمريكيين»؛ لكنها أشارت إلى أن واشنطن تترك «الباب مفتوحًا لزيادة الضغط في المستقبل إذا واصلت روسيا مسار المواجهة والصدام الذي طال أمده». ورغم انتقاد هذه العقوبات،

فقد أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي الحالي، «جيك سوليفان» أن روسيا ستشهد لاحقًا تداعيات «أشد قسوة جراء أنشطتها الدولية العدائية». كما حذرت «هاينز» أيضًا من أن «الفشل في فرض ثمن باهظ بما فيه الكفاية جراء النشاط العدائي الذي يمارسه الكرملين يهدد بوجود انطباع بأنه يتم التسامح مع السلوك العدائي الروسي».

ورغم حالة العداء المتزايد بين واشنطن وموسكو عرض بايدن عقد اجتماع وجها لوجه مع نظيره الروسي في مكان محايد. وسيمثل هذا الاجتماع الأول لرئيس أمريكي وروسي منذ ثلاث سنوات. وأوضح كل من «صباغ» و«روث»، أنه في حالة انعقاد مثل هذه القمة بالفعل، «ستكون مختلفة تمامًا عن اللقاءات الجنونية التي عقدها بوتين وترامب عام ٢٠١٨، حيث صرح الأخير وقتئذ بشكل لا يُنسى بأن بوتين لم يتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦ لحسمها لصالحه.

ووفقا للعديد من المحللين، فإن هذه الخطوة يمكن أن تنزع فتيل التوترات بين الجانبين. وفي حال رفض الروس هذه الخطوة سيُلقى باللوم عليهم في تنامي حالة التصعيد الراهنة. ووصف «هاينز» هذا الاقتراح بأنه «جدير بالثناء»، حيث إن الحوار أفضل من التورط في مزيد من التدهور في العلاقات. علاوة على ذلك، يأتي هذا العرض كما كتبت «لورا كيلي» و«ماجي ميلر» في مجلة «ذا هيل» ليوضح أن بايدن «يحاول تحقيق حالة من التوازن الدقيق في مواجهة الروس عبر السعي إلى الحوار». ونشرت صحيفة «فايننشيال تايمز» مقالا بعنوان «بايدن لن يغير بوتين، ولكنه محق في خطوة التحدث إليه»، موضحة أن «الرئيس الروسي ليس على وشك تغيير أساليبه، وأن على الولايات المتحدة وأوروبا التعامل معه، وأن عرض بايدن لعقد قمة في بلد محايد يبدو إجراء محسوبًا لتجنب شعور بوتين بالغرور، سواء نجحت تلك القمة أم لا، كما أن مثل هذه القمة ستوفر وضوحًا لمستقبل العلاقة بين البلدين. ويبدو بالفعل أن موسكو قد رفضت عرض بايدن، حيث لم يكن هناك رد رسمي من روسيا على مثل هذا الاقتراح حتى تاريخه.

على العموم، تعد عقوبات بايدن ضد روسيا جراء أفعالها الدولية على الأرجح بداية تحذيرية لها من أن الموقف الأمريكي السابق لترامب من التدخل الروسي وأعماله العدوانية داخل أوروبا انتهى حقًا. وعلى الرغم من تشكيك بعض المحللين في قدرتها على ردع موسكو لإنهاء أعمالها ضد الدول الغربية، إلا أن هذه الإجراءات العقابية تظهر أن البيت الأبيض سيكون أكثر ذكاءً من سابقه في الرد على التجاوزات الروسية.

ومع ذلك، تظل الحقيقة، كما هو الحال مع الإدارات الأمريكية السابقة، أن هذه الإجراءات لا تزال تعتبر رد فعل، وليس أمرًا استباقيًا من جانب واشنطن.

٢٠٢١/٤/٢١

النفط في عصر بايدن..علاقات الطاقة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط

من المرجح أن تؤدي رئاسة «جو بايدن»، إلى إحداث تغييرات جذرية في صناعة الطاقة العالمية، حيث يتعين على الرئيس الأمريكي الجديد، الحد من انبعاثات الكربون العالمية، ومعالجة تغير المناخ، بالإضافة إلى دعم قطاع النفط العالمي في أعقاب انهياره بعد جائحة كورونا، وتعزيز الجهود الدولية للقيام بكل ذلك.

وفي ضوء هذه التطورات، عقد «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، ندوة عبر الإنترنت، بعنوان النفط في عصر بايدن.. علاقات الطاقة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في ظل إدارة جديدة»؛ بهدف تحليل مستقبل صناعة الطاقة العالمية، وأثرها على الدول التي تعتمد على تصدير النفط، رأسها، «جيرالد فيرستين»، النائب الأول لرئيس المعهد، وشارك فيها، «سامانثا جروس»، مديرة مبادرة أمن الطاقة والمناخ في «معهد بروكنجز»، و«جان سيزنيك»، و«ربى حصري»، من «معهد الشرق الأوسط».

في البداية، أكد «فيرستين»، أن التغييرات في قطاع الطاقة العالمي والجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ، كانت «محور اهتمام» الحملة الانتخابية لبايدن، وأيضًا سياسته الحكومية اللاحقة، مع تحول الغرب إلى الطاقات المتجددة الذي من المرجح أن يتسارع بشكل كبير على مدى السنوات الأربع المقبلة. ومع وضع هذا في الاعتبار، تطرق إلى «التداعيات الخطيرة» على الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط بسبب جائحة كورونا، وكيف أن علاقة الطاقة بين الولايات المتحدة ودول الخليج جعلت صادرات النفط بمثابة «الدعامة الرئيسية للاقتصاد» لهذه الشراكة.

ومن جانبها، أوضحت «جروس»، أن إدارة «بايدن»، تريد أن تكون صناعة إمدادات الكهرباء في الولايات المتحدة متعادلة من حيث الأثر الكربوني بحلول عام ٢٠٣٥. وتعني مثل هذه السياسة أن استخدام الوقود الحفري سيتراجع لصالح أشكال أكثر صداقة للبيئة، مضيفة أنه لهذا السبب، يمثل مستقبل الغاز الطبيعي «معضلة كبرى» لإدارة البيت الأبيض الجديدة؛ في حين أن الجناح اليساري للحزب الديمقراطي ينظر بقوة إلى الغاز الطبيعي على أنه وقود حفري يجب القضاء على استخدامه، فإنه يظل أقل أنواع الوقود المستخدمة حاليًا على نطاق واسع، مؤكدة أنه إذا كان من الممكن احتواء انبعاثات غاز الميثان، فقد يكون «صديقًا للبيئة.

فيما طرحت «جروس»، عنصرًا آخر، هو استخدام الكهرباء في صناعة النقل الأمريكية، حيث إن بايدن «بالتأكيد سيتراجع» عن إلغاء «ترامب»، للقيود المفروضة على انبعاثات السيارات. وستشمل هذه التغييرات إصدار حوافز

ضريبية للسيارات الكهربائية الجديدة لكل من المصنعين والمستهلكين، لكن هذا –كما أوضحت– سيكون «تحولاً أبطأ» مما كان متصورا على نطاق واسع بسبب الحاجة إلى بناء بنية تحتية مناسبة للسيارات الكهربائية، وكذلك الحاجة لإقناع الناس بالجدوى المستقبلية لهذه المركبات بديلا عن التي تعمل بالبنزين والديزل. وبمجرد حدوث ذلك، سيُحدث «تأثيرًا كبيرًا» في الطلب العالمي على النفط، حيث يذهب ٧٫٥ ملايين برميل من النفط يوميًا حاليًا إلى المركبات البرية الأمريكية وحدها (من إجمالي متوسط ما قبل الجائحة يبلغ حوالي ١٠٠ مليون برميل يوميًا للعالم بأسره)، و٥٫٣ ملايين برميل تتجه يوميًا نحو وسائل النقل الأخرى في الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، أشار «فيرستين»، إلى أن الشركة المصنعة البريطانية «جاغوار»، لن تصنع سوى السيارات الكهربائية اعتبارًا من عام ٢٠٢٥. وبالمثل، تعهدت شركة «فورد»، الأمريكية بالتحول إلى استخدام الكهرباء بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠. وبالتالي، يبدو أن مستقبل الشركات الأمريكية سيتجه بعيدًا عن الوقود الحفري نحو مصادر الطاقة المتجددة.

وفي ختام ملاحظاتها، علقت بأن إدارة بايدن بالتالي في «مأزق سياسي»، حيث يمارس كلا الجانبين في حوار الطاقة العالمي ضغوطًا على البيت الأبيض. ومع ذلك، فإن الواقع على المدى القصير هو استمرار صناعة النفط كلاعب رئيسي في الاقتصاد الأمريكي دون «تراجع شديد» إلى أن يتم ترسيخ أشكال بديلة للطاقة بشكل أفضل.

وفي المقابل، ذكر «سيزنيك»، أن دول الخليج عانت من «صدمة هائلة» جراء جائحة كوفيد ١٩ خلال عام ٢٠٢٠، مما كان له تأثير خطير على دخل حكوماتها. وبالإشارة إلى الانتعاش المستمر لأسعار النفط خلال الأسابيع الأخيرة؛ مع تداول خام برنت الآن فوق ٦٠ دولارًا للبرميل، أقر بأن صناعة النفط قد تعافت بشكل مطرد، حيث وصل الطلب إلى ٩٠ مليون برميل من النفط يوميًا في العالم، وبالتالي فإن عجز الميزانية في البلدان المعتمدة في اقتصادها على عائداته «بدأ في الانحسار».

وحول جهود التنويع الاقتصادي في دول الخليج، أشار إلى أن هذا «ليس بالأمر الجديد»، وأن مثل هذه الجهود تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، وأنه في ظل القيادة الحالية بالمملكة العربية السعودية كان هناك «دفعة هائلة للتنويع»؛ بالابتعاد عن منتجات الهيدروكربونات والاتجاه إلى السياحة والتكنولوجيا والأشكال الأخرى لإنتاج الطاقة كوسيلة للحماية من أي أحداث مماثلة للجائحة في المستقبل. وبالنسبة لدول الخليج، أكد أن «الفكرة النهائية» هي تطوير تقنيات جديدة لإنتاج الطاقة يمكن بعد ذلك الاعتماد عليها وبيعها إلى دول أخرى. وبالفعل، شرعت الإمارات في

الأخذ بهذا الاتجاه، مشيرا إلى أنها «فكرة رائعة للمستقبل وستؤتي ثمارها»، لكنه حذر أيضًا من أنه «لا يزال هناك طريق طويل لتحقيق هذه العملية، وستتطلب استثمارات كبيرة من كلا الحكومتين الخليجيتين وجهد خاص».

وردًا على سؤال حول دور السعودية المستقبلي في (أوبك+)؛ أكد «سيزنيك»، أن الرياض «لا تزال تريد أن تظل رائدة» المنظمة، وقد ظهر ذلك في دورها الرئيسي في الاتفاق على تخفيضات الإنتاج مع دول أخرى لتلبية متطلبات الفترة الحالية.

من ناحية أخرى، أشارت «حصري»، إلى أن «السؤال الذي يدور في أذهان الجميع في إيران هو ما إذا كان سيتم تخفيف العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة على البلاد، ومتى سيتم تخفيفها، مع وجود توقع قوي بأن هذا سيحدث، مؤكدة أن «المحصلة النهائية» لسياسة (الضغط الأقصى) لإدارة ترامب هي أنها «فشلت تمامًا» في تقييد صادرات النفط الإيرانية إلى مستوى الصفر. وعوضًا عن ذلك، زعمت أن متوسط الرقم اليومي لصادرات النفط الإيراني لعام ٢٠٢٠ بلغ أكثر من مليون برميل يوميًا، وبحلول يناير ٢٠٢١ ارتفع هذا الرقم إلى ما يصل إلى ١,٥ مليون برميل يوميًا، مع بقاء الصين والهند من بين الدول المستوردة لهذا النفط.

واستكمالًا للمناقشة، أوضحت أنه على الرغم من خطابها العلني بأن إدارة بايدن هي مجرد استمرار لسلفها، فإن القادة الإيرانيين «سعداء برؤية رحيل ترامب» ويعتقدون أن بإمكانهم التعامل مع بايدن. ومع ذلك، فقد أقرت بأن الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقبلة ستمثل «الاختبار الأقوى» للعلاقات الأمريكية الإيرانية المستقبلية، وبالتالي علينا جميعًا الانتظار حتى الصيف على الأقل لاتخاذ إجراء رئيسي على هذه الجبهة.

علاوة على ذلك، فإنه في حال لم تستعد الولايات المتحدة وإيران الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، وخففت واشنطن بدورها من بعض العقوبات، فقد أشارت «حصري»، إلى أن إيران أبلغت أوبك بالفعل أنها لن تقبل أي قيود جديدة على معدلات إنتاج النفط لديها أو مبيعاته، مما يدل على أنها «تستعد بالفعل» لزيادة في عائداتها النفطية و«استباق» أي محاولة للحد من جهودها في هذا الصدد. غير أن الأمر المثير للاهتمام حقًا، كما تقول «حصري»، لا يدور حول ما إذا كانت قادرة على زيادة إنتاجها، بل حول «الطريقة التي سيغير بها النظام الإيراني سنوات من نقص وانعدام التمويل في قطاع الطاقة ويغري كلاً من جهات التمويل المحلي والاستثمارات الأجنبية لتطوير مرافق الإنتاج لتلبية تلك الزيادة».وعن سؤال «فيرستين»، حول الصين وما هو موقفها من التفاوض مع طهران وسياستها فيما يتعلق

بالاعتماد على موارد الطاقة، لاسيما وأنها تعتبر «مستهلكا رئيسيا آخر للنفط» إلى جانب الولايات المتحدة؛ أجابت «جروس»، أنه بالفعل كانت هناك تغييرات من بكين فيما يتعلق بنهجها حيال صناعة الطاقة، حيث عادت للانضمام إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، وهو الشيء الذي يثبت مدى اعترافها بقوة واشنطن وعودتها إلى لعب دورها الدولي المعتاد». وبالمقابل، ستظهر الصين «بعض الاستعداد على الأقل للعودة إلى المفاوضات بشأن خفض الانبعاثات الكربونية العالمية. ومع ذلك، أشارت أيضًا إلى أنه على الرغم من أن الصين كانت «تتخذ الخطوات الصحيحة داخل مدنها» لإنهاء مسألة تعدين الفحم والاستخدام الكلي للسيارات الكهربائية، فقد شهدت استثماراتها الخارجية ضخ أموال طائلة في مجالات الطاقة عالية التلوث الناتجة عن الوقود الأحفوري.

كما أثارت «جروس»، قضية «الطاقة النووية»، كبديل محتمل لموارد النفط والفحم والغاز الطبيعي. وفيما يتعلق بمعالجة مخاوف السلامة بشأن استخدامها، ذكرت أنها تعد «الأكثر أمانًا» وباتت «ممكنة بالتأكيد» مع وسائل التقدم التكنولوجي، ولكن التحدي الحقيقي لهذا الشكل من الطاقة ورفضه تطغى عليه شكوك الرأي العام في النهاية. ولعل الدليل على ذلك، هو ما أشارت إليه من أن الشعب الألماني «رفض تمامًا» الاعتماد على الطاقة النووية كشكل من أشكال إنتاج الطاقة لديه، على الرغم من أن فرنسا تستخدمها على نطاق واسع.

وفيما يتعلق بسؤال «فيرستين»، حول السياسة النفطية للعراق ومدى جدواها، انتقدت «حصري» عدم وجود استراتيجية واضحة للطاقة ترعاها واشنطن تجاه بغداد، موضحة أهمية مكانة العراق كمنتج للنفط هي جيوسياسية في المقام الأول نظرًا لارتباط العراق بإيران، وهو الشيء الذي لطالما استغلته الأخيرة في الماضي للحصول على العملة الصعبة وتجنب شدة وطأة العقوبات الاقتصادية، مشيرة إلى أن قطاع النفط المحلي في العراق «لا يمكن أن ينمو بالطريقة المثلى» بسبب النظام السياسي الحالي، والذي «بات غير قادر على إدارة البلاد» كنتيجة مباشرة للغزو الذي قادته واشنطن عام ٢٠٠٣، كما أن صناعة النفط العراقية تمر حاليًا بـ «بالحقبة الصينية»، مع تقلص مشاركة وإسهامات الدول الغربية في تلك الصناعة مع مرور الوقت.

وحول مدى تأثير جائحة كورونا على أسواق النفط العالمية، لاحظت «جروس»، أنه في حين كان للوباء «تأثير لا يستهان به» على الطلب على صادرات النفط، لا يزال هناك مستقبل يكتنفه الغموض بشأنها، بحيث لا يمكن لأحد حتى الآن التنبؤ به. ومع ذلك، أكدت أن هناك «فرصة كبرى» لما يسمى «بالاستثمارات الخضراء، أو الصديقة

للبيئة» التي تتولاها المؤسسات والمنظمات متعددة الجنسيات لمواصلة الابتعاد عن موارد الوقود الأحفوري، لا سيما مع وجود هيئات مثل الاتحاد الأوروبي، الذي هو من أكثر المتحمسين لتبني مثل هذه الاستثمارات لتسهيل الانتعاش الاقتصادي في ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

على العموم، قدم «معهد الشرق الأوسط» عرضًا شاملاً للتطورات التكنولوجية والسياسية حول صناعة الطاقة العالمية في «عصر بايدن»، وما سيلحق بها خلال السنوات القادمة، وتم تسليط الضوء على سياسات كل من الولايات المتحدة، ودول الخليج، وإيران، وتقديم تفاصيل وافرة عن المسارات المستقبلية لكل من هذه الجهات الفاعلة في تلك الصناعة. علاوة على ذلك، كان هناك أيضًا اهتمام ببقية دول العالم وتم التركيز على التطورات والاتجاهات التكنولوجية المستقبلية، وعلى الأخص الأهمية المتزايدة لتطوير الطاقة الكهربائية، وكيف ستلجأ كل من هذه الجهات الفاعلة إليها، ومع أنه من الواضح أن المستقبل سيتبنى المشروعات الخضراء الصديقة للبيئة، يظل الحاضر يعتمد على الصادرات النفطية بشكل رئيسي.

٢٠٢١/٤/٢٣

لماذا يجب أن يكون الأمن السيبراني أولوية لإدارة بايدن؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع تسارع التطورات التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين، أصبحت الحرب الإلكترونية واحدة من التهديدات، إن لم تكن أكبر تهديد للأمن القومي للعديد من دول العالم، حيث مازالت العمليات التي يقوم بها المتسللون داخليًا وخارجيًا، تحدث خاصة بين الدول الكبرى، حيث تقف الولايات المتحدة بقوة ضد روسيا والصين في صراع كبير للحصول على المعلومات والاستخبارات. ومما يزيد الخطر أن الرغبات المعلنة لمثل هذه الهجمات غالبًا ما تكون غير معروفة، والتي تتراوح من التجسس الصناعي إلى الابتزاز ومحاولات إغلاق البنى التحتية الرئيسية بأكملها.

وفي السنوات الأخيرة، كان هناك تصعيد ملحوظ في الهجمات الإلكترونية. ووفقًا لشركة أمن البيانات «سونيك وول»، ارتفعت بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، على الغرب بنسبة ٤٠٪، من ١٤٢ مليونًا إلى أكثر من ٢٠٠ مليون، علاوة على ذلك، ارتفع متوسط المدفوعات استجابة لهجمات البرامج التي تطلب الفدية إلى ما يقرب من ٢٣٥٠٠٠ دولار في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠. في حين أن غالبية هذه الأعمال عبارة عن أفعال صغيرة من قبل محتالين أو مجرمين.

وعلى الرغم من ذلك، يتمثل الخطر الأكبر فيما تقوم به بلدان، مثل روسيا والصين وإيران، والتي تشتهر في مجال التهديد السيبراني وتتسارع وتيرة هجماتها مع ظهور التطورات التكنولوجية. وقد أثارت حالتان بارزتان من الهجمات تُعرفان بـ«سولار ويندز»، و«أولدسمار»، ضد الولايات المتحدة، النقاش حول نقاط الضعف في الغرب، فيما يتعلق بالبنى التحتية القائمة على التكنولوجيا .

وفي ديسمبر٢٠٢٠، تم الكشف عن سلسلة من الهجمات الإلكترونية الكبرى على أمريكا، مع وجود صلات مباشرة لها بروسيا، والتي لم تكتشف لعدة أشهر. وكتبت «سو هالبيرن» في مجلة «ذا نيويوركر»، أنه قبل وقت طويل من محاولة اقتحام مبنى الكابيتول، كانت روسيا تشق طريقها إلى أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمسؤولين الحكوميين، وتقوم بسرقة الوثائق، ومراقبة رسائل البريد الإلكتروني، ووضع الأفخاخ من أجل الهجمات المستقبلية وزرع برامج ضارة تحت ستار التحديثات الروتينية لتكنولوجيا المعلومات.

ويعد هذا التسلل السيبراني هائلاً بين العملاء الذين استخدموا تحديثات الكمبيوتر لشركة «سولار ويندز»، مثل وزارة الأمن الداخلي، والقيادة الإلكترونية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، والبنتاجون. بالإضافة إلى قيام ما يصل إلى ١٨٠٠٠ شخص بتنزيل التحديثات المُخترقة، والبرامج الضارة بجانبها، ومن بين الوزارات التي تم اختراقها أيضًا، وزارتا الخارجية، والتجارة، بالإضافة إلى عمالقة التكنولوجيا الأمريكيين، مثل شركتي، مايكروسوفت، وإنتل، وبالتالي يعد هذا الهجوم اختراقًا عميقًا لقيادة الأمن السيبراني الأمريكية. ومع تثبيت هذه التحديثات المُخترقة، أدان مستشار الأمن الداخلي الرئاسي السابق «توماس بوسرت»، تهاون، واشنطن، وادعى أنه «سوف يستغرق الأمر سنوات لمعرفة الشبكات التي يسيطر عليها الروس تحديدًا والشبكات التي استحوذوا عليها .«

إضافة إلى هذا، تمكن متسللون صينيون من الوصول إلى مواد حكومية أمريكية عبر قرصنة «سولار ويندز»، مما يشير إلى وجود نوع من التعاون بين موسكو، وبكين ضد واشنطن. وتسلل هذا الهجوم إلى مركز التمويل الوطني الأمريكي. وبالتالي، تم اختراق المعلومات الشخصية للموجودين في قائمة الرواتب الحكومية، الذين يعملون محليًا ودوليًا على حد سواء. وفي هذا الصدد، حذر «توم واريك»، المسؤول السابق في وزارة الأمن الداخلي، من أن هذا الهجوم وحده «يمكن أن يمثل خرقًا خطيرًا للأمن، ويمكن أن يسمح للخصوم بجمع المزيد من المعلومات الاستخبارية.«

وفي الواقع، مثل الكشف عن هذا الهجوم، أمرًا مذلا لواشنطن وأجهزتها الدفاعية، خاصة أنه تبعه هجوم إلكتروني أكثر غموضًا استهدف جانبًا رئيسيًا من البنية التحتية المدنية للولايات المتحدة.ففي أوائل فبراير ٢٠٢١، تم اختراق داخلي لمحطة معالجة المياه في مدينة أولدسمار، بولاية فلوريدا. ويعكس الهجوم نفسه مشهدًا من أحداث فيلم إثارة هوليوودي، عن عامل في محطة المياه، وتعالج لـ١٥,٠٠٠ من السكان، وقد زاد المتسلل لفترة وجيزة كمية الغسول المستخدم في معالجة المياه إلى مستوى خطير.

وحاول المهاجم، زيادة كمية هيدروكسيد الصوديوم في إمدادات المياه، وهو ما يمثل خطرا إذا تناوله الأشخاص. غير أن أعمال هذا المتسلل توقفت قبل حدوث أضرار جسيمة، على الرغم من أن الخبراء أشاروا إلى أن هذا يرجع بشكل أساسي إلى مجهود غير احترافي قام به. ونقلت وكالة «أسوشيتد برس» عن الخبراء وصفهم لعمل المخترق بأنه «أرعن» و«مُضحك» بسبب افتقاده للتخطيط. وأضافت مجلة «الإيكونوميست»، أنه في حين أن الهجوم الأمريكي فيروس (ستوكسنت) على المنشآت الإيرانية كان «غارة من التطور غير المسبوق، باستخدام أدوات رقمية نادرة وباهظة الثمن لاختراق منشأة كانت بمعزل عن الإنترنت والتلاعب بها، فإن هجوم أولدسمار كان سهلًا بسبب وجود نافذة للمحطة على الإنترنت سهلت اختراقها.«

ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من الهجوم الذي مكن المتسلل من السيطرة على أدوات التحكم في المحطة. وأشار تقرير صدر عن «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أن المتسلل كان قادرًا على الوصول من خلال برنامج غير مُثبت، كان موجودا على أجهزة كمبيوتر .

ولم يكن مثل هذا جديدا، ففي عام ٢٠٠٠، قام مقاول في أستراليا بإلقاء أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة في الحدائق والأنهار عبر هجوم إلكتروني. وفي السنوات الأخيرة، ازدادت الاعتداءات الافتراضية على إمدادات المياه؛ ففي مايو ٢٠٢٠، زعمت إسرائيل أن إيران حاولت مهاجمة أنظمة إمدادات المياه من خلال عملية قرصنة. ومع ذلك، وجدت ورقة بحثية عام ٢٠١٩ من قبل مجلة «الهندسة البيئية»، أن: «الحقيقة هي أن العديد من حوادث الأمن السيبراني إما لا يتم اكتشافها، وبالتالي لا يتم الإبلاغ عنها أو لا يتم الكشف عنها لأن القيام بذلك قد يعرض سمعة الضحايا وثقة العملاء للخطر، ومن ثم الإيرادات.«

وأدت الأضرار التي لحقت بسمعة دفاعات الغرب ضد الهجمات الإلكترونية الضارة من روسيا والصين إلى تسليط الضوء بشكل متزايد على استراتيجية الولايات المتحدة الإلكترونية وقدراتها الدفاعية. ويمثل عالم الإنترنت مجالًا يسمح بالحركة للدول المعادية للعمل دون الكشف عن هويتها، نظرًا لأنه يفتقر إلى التنظيم ويقع في «منطقة رمادية» أقل بكثير من المستوى التقليدي للحرب. وكانت هذه الهجمات سببًا للقلق الشديد بالنسبة لواشنطن وكياناتها الاقتصادية العملاقة، ولكن تاريخيا، ليس سببًا كبيرًا بما يكفي لتصعيد التوترات التي لا رجعة فيها مع موسكو وبكين .

وانتهكت في الماضي الهجمات الإلكترونية الصينية، والروسية، والإيرانية على الولايات المتحدة، الدفاعات الخاصة الإلكترونية بالشبكات الكهربائية ومحطات توليد الطاقة والسدود المائية، وربما كانت النوايا من ورائها تتراوح ما بين أعمال التجسس على الأسرار الصناعية وجمع المعلومات الاستخباراتية للتحضير لهجمات أخرى أكثر تنسيقًا على البنية التحتية التكنولوجية الرئيسية في دول الغرب.

ومما يزيد المعضلة الغربية المتعلقة بالدفاع الأمني السيبراني هي حقيقة ما قاله كل من «إيريكا دي بورغارد»، و«بنجامين جنسن»، و«مارك مونتجمري» من «المجلس الأطلسي»، من أن الفضاء السيبراني بات يمتلكه القطاع الخاص ويدير غالبية الشبكات والبنية التحتية في هذا الصدد. وهذا يعني «أن شركات التكنولوجيا الغربية الكبرى، مثل «مايكروسوفت»، و«جوجل»، و«إنترناشونال بيزنس ماشينز»، وشركة «إنتل» هي أهداف رئيسية للهجمات السيبرانية نظرًا لأن العالم الغربي يعتمد بشكل أساسي على كافة البنى التحتية التكنولوجية الخاصة بهذه الشركات.

واشتملت ردود الفعل من واشنطن ضد مثل هذه الهجمات الإلكترونية السابقة على تعزيز القدرات الهجومية الإلكترونية، بدلاً من تعزيز دفاعات بنيتها التحتية. وأشارت «هالبيرن» إلى هذا الأمر بالقول إنه في الوقت الحالي «كل دولار تقوم واشنطن بإنفاقه على الدفاع الإلكتروني، فإنها في المقابل تنفق أمامه عشرة لتطوير أسلحتها الإلكترونية». وفي عام ٢٠١٩، قال رئيس هيئة الأركان المشتركة، «مارك ميلي»، إنه إذا كان «مرتكبو تلك الهجمات

يعرفون أن لدينا قدرات هجومية لا تصدق، فهذا الأمر كفيل بأن يردعهم عن شن هجمات سيبرانية علينا مستقبلاً .«

وفي الواقع، ضاعف المدير السابق لوكالة الأمن الإلكتروني «كريس كريبس» من شدة الأساليب الهجومية للوكالة بعد الهجوم على شركة «سولار ويندز كورب»، داعيًا الجيش الأمريكي إلى استخدام قدراته الخاصة بالهجوم السيبراني لحمل الهاكرز، الذين عادة ما يطالبون بفدية لعدم نشر البيانات الناتجة عن عمليات انتهاكها أو أنواع الهاكرز الأخرى التى تسرق بيانات الكثير من العملاء، على التراجع مشيرًا إلى أنه «يجب عليك ملاحقة كافة الأشرار بأساليبنا الخاصة، ناهيك عن تطبيق القانون أيضًا.«

وتكمن المشكلة الواضحة في هذه الاستراتيجية النظرية في كونها لا تعمل على النحو المنشود؛ ويتضح هذا جليًا في مسألة استمرار الهجمات الروسية والصينية وتسارع وتيرتها مؤخرًا. وتوضح «هالبيرن»، أن «قواعد الاشتباك في الحرب الإلكترونية تعتمد بالأساس على أنظمة الحاسوب ولا يوجد في نظام الإنترنت حاليا نظام رادار، كما في الحروب العسكرية»، كما حذر «جيسون هيلي»، من «جامعة كولومبيا»، من أنه بالنسبة لموسكو وبكين وطهران، «يمكن أن تصبح الضغوط لشن الهجمات السيبرانية مبكرًا أمرًا ضروريًا وحاسمًا ومؤثرًا عندما تكون المواجهة مع دول قوية تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا في كافة مسارات حياتها مثل الولايات المتحدة.«

ومع ذلك، لا يعني أن هذا التطوير الهجومي للأسلحة السيبرانية من جانب الدول الغربية لم يحقق بعض النجاحات. ووفقًا لروايات كل من «جيريمي فليمنج» رئيس مكاتب الاتصالات الحكومية البريطانية، و«باتريك ساندرز»، قائد القيادة الاستراتيجية بالمملكة المتحدة، فقد استخدمت لندن قدراتها السيبرانية الهجومية لتعطيل عمل الطائرات المسيّرة، والتشويش على الهواتف المحمولة لتنظيم داعش، واستخدام الخوادم في منع الدعاية له عبر الإنترنت. وفي مقابلة له مع وكالة «سكاي نيوز» في فبراير٢٠٢١، أوضح، أن تركيز العمليات الإلكترونية السرية في بريطانيا كان منصبا على إضعاف أيديولوجية التنظيم، وإضعاف مقاتليه.

وفي الأشهر الأخيرة، كانت هناك جهود ملحوظة من قبل الغرب لمعالجة دفاعاته السيبرانية الضعيفة. وهو ما دفع الرئيس «جو بايدن»، لدى دخوله البيت الأبيض، الى نقل التحدث عن تلك الدفاعات الواهنة إلى واجهة النقاشات

حول سياسة الدفاع الأمريكية في هذا الصدد؛ حيث وصف القضية بأنها «أمن قومي عاجل لا يمكن تجاهله» في الوقت الذي يتم فيه استثمار ٩ مليارات دولار في وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية(CISA) ، وإدارة الخدمات العامة(GSA) ؛ لمواجهة التهديدات السيبرانية الجديدة. وفي نوفمبر ٢٠٢٠، أنشأت بريطانيا «القوة السيبرانية الوطنية»، القادرة على تنفيذ مهمات ضد أهداف دول معادية وتنظيمات إرهابية وشبكات الجريمة المنظّمة.

على العموم، بات من الواضح أن هناك عيوبًا في الدفاعات الأمنية السيبرانية لدى الدول الغربية، وهو ما تم الكشف عنه بشكل كبير بعد الهجوم على شركة «سولار ويندز كورب» وعملية التسلل واختراق نظام معالجة المياه في مدينة أولدسمار الأمريكية. وعلى الرغم من أن تلك الهجمات تعد شكلا من أشكال الصراع الذي لم يكن له ضحايا، إلا أن سرقة كل من روسيا والصين لمعلومات سرية أمريكية قد تسببت في نشوء حالة من القلق العميق بشأن عدم قدرة أقوى جيش في العالم على اعتراض أو التصدي لهذه العمليات .

وعليه، بات من المؤكد أن هناك حاجة لبذل جهود جديدة لمواجهة الهجمات الإلكترونية العدائية، ولعل النهج المبكر لإدارة بايدن في التعامل معها باعتبارها تهديدًا رئيسيًا للأمن القومي يمثل نهجًا واعدًا أكثر بكثير مما تم اتباعه من جهود سابقة من قبل واشنطن .

٢٠٢١/٤/٢٤

قراءة في الزيارة الخليجية لوزير الخارجية الروسي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قبل أن تنطلق قمة بايدن/بوتين، التي دعا إليها الجانب الأمريكي، والتي يمكن أن نصفها دون مبالغة بأنها واحدة من أهم أدوات إدارة شؤون العالم، لما لدى الدولتين من تأثير بالغ في الشؤون الدولية، وعلاقة مباشرة بالملفات الساخنة على الساحة الدولية؛ كان وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» يقوم بجولة تمس قضايا تلك الملفات، شملت عددًا من دول الشرق الأوسط. وفيما تتحرك موسكو حاليًا بنهج برجماتي، بعيدًا عن التوجهات العقائدية التي كانت تحكم تصرفاتها في العهد السوفيتي، فإنها لم تتجاهل حقيقة قوتها، وأنها مازالت قوة عظمى، ينبغي أن يعمل لدورها وتأثيراتها ألف حساب، لهذا فإن هذه الزيارات التي قام بها وزير الخارجية الروسي ينبغي النظر إليها من زاوية حلحلة أزمات لابد فيها من دور روسي مؤثر.

وعلى هذا النحو، نجد أنه بينما تجرى مباحثات في فيينا برعاية الاتحاد الأوروبي بشأن الاتفاق النووي بين أطراف هذا الاتفاق (ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين)، وتحضرها واشنطن بشكل غير مباشر، والتي ترى طهران فيها ضرورة الرفع الفوري للعقوبات الأمريكية وعودة الولايات المتحدة للاتفاق قبل عودتها للالتزام ببنوده، وتعرض واشنطن الرفع التدريجي وتطوير الاتفاق ليشمل الصواريخ الباليستية وسلوك إيران الإقليمي؛ فقد قام وزير الخارجية الروسي بزيارة طهران، حيث يرتبط البلدان بوثيقة تعاون متعددة المجالات منذ ٢٠ عاما، وتجدد كل خمس سنوات، وكانت هذه الزيارة أوان تجديدها.

ولدى زيارته إيران، صرح الوزير الروسي أنه لا توجد أية قيود على تطوير العلاقات التعاونية القائمة بين طهران وموسكو، بما في ذلك التعاون الفني والدفاعي، وأكد خلال لقائه الرئيس الإيراني «حسن روحاني» أن البلدين يعتزمان تطوير العلاقات بينهما وتعميقها، ولديهما إرادة قوية في هذا الصدد، وأن تعزيز هذه العلاقات يعد من أولويات السياسة الخارجية لموسكو، فيما وصف العقوبات الأمريكية على طهران بـ«غير القانونية»، ودعا الولايات المتحدة إلى رفعها وصرح بأن كل العقوبات أحادية الجانب التي اتخذتها واشنطن بعد خروجها من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، هي «انتهاك مباشر للاتفاق»، ويجب أن تلغى.

وتوسعًا في الأمر، مضى «لافروف» في تأكيد التنسيق بين موسكو وطهران بشأن الاتحاد الأوروبي. فإذا كان للأخير أسبابه بشأن انتقاداته لتصرفات روسيا في أوكرانيا، فقد لجأ في نفس الوقت إلى فرض عقوبات على مسؤولين أمنيين إيرانيين، لهذا فإن الجانبين الروسي والإيراني حملا بشدة على الاتحاد الأوروبي بحجة أنه يعرقل المحادثات الجارية في فيينا، وأنه يذعن للموقف الأمريكي، بينما علقت طهران حوارها معه بشأن حقوق الإنسان والإرهاب ومكافحة تجارة المخدرات واللاجئين .

وفي واقع الأمر، تؤهل هذه التصريحات والمواقف –التي تبدو متبنية للموقف الإيراني– موسكو بأن تكون في مقدمة القاطفين لثمار الحصاد حالة رفع العقوبات عن طهران، حيث تسعى في مقابل ذلك إلى تأكيد حضورها الإقليمي والدولي، ومبادلة هذا الموقف بموقف إيراني لصالحها في الشرق الأوسط وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان، حيث تنخرط إيران في هذه المناطق التي تهم روسيا، فيما يسعيان أيضا إلى طرد النفوذ الأمريكي من هذه المناطق، بل إن موسكو تتطلع إلى ما هو أكثر، وهو استعادة نفوذها في المناطق التي كانت أجزاء من الاتحاد السوفيتي سابقا .

وبالفعل، استفادت إيران من هذا التطلع بتعميق مشترياتها من الأسلحة الروسية، فصارت أكبر مشترٍ في العالم لها بعد الصين والهند. وتنظر موسكو لإيران كمركز عبور لتوسيع صادراتها، كما استفادت الأخيرة من وجود روسيا كعضو دائم في مجلس الأمن وتعاونها معها في برنامجها النووي، وزود العداء المشترك لواشنطن القواسم المشتركة للبلدين، وكانت روسيا هي المخرج الذي أنقذ إيران من العزلة بعد فرض العقوبات الأمريكية في ٢٠١٨، وفي هذا

العام اعترضت روسيا في مجلس الأمن على مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة بشأن إدانة إيران لتهريبها الأسلحة للحوثيين في اليمن.

وإلى جانب الاتفاق النووي، فقد كانت ملفات سوريا واليمن وأفغانستان والقضايا الاقتصادية حاضرة في مباحثات «لافروف»، و«ظريف»، ما يؤكد أن هناك مصالح لكلا الجانبين في هذه الساحات قد تدفعهما إلى التقارب، وإن كان هذا الأخير ليس أبديًا، فقد يطغى عليه تناقض المصالح، والدليل على ذلك، أن هذه الزيارة جاءت في أعقاب زيارته للسعودية وبعض دول الخليج، التي تنظر إلى تصرفات إيران الإقليمية بتوجس. وفي واقع الحال، لا تريد موسكو أن تكسب طرفًا وتخسر أطرافًا أخرى، ولهذا ففي زيارة وزير خارجيتها إلى الرياض أكد للحوثيين أن عليهم أن يفهموا الإشارة الأمريكية برفعهم من قوائم المنظمات الإرهابية على أنها ليست شيكًا على بياض يتيح لهم استمرار هجماتهم على السعودية، حيث جاءت الزيارة في وقت طالت فيه الهجمات الحوثية أهدافًا نفطية سعودية، ما دعا وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان يؤكد أن بلاده ستتخذ الإجراءات اللازمة والرادعة لحماية مقدراتها ومكتسباتها الوطنية متهمة إيران باعتبارها أنها مصدر لاستمرار الوضع المتأزم في اليمن بسبب تحالفها مع الحوثيين، فيما رحب «لافروف» بعودة الوئام إلى مجلس التعاون الخليجي وأكد دعم بلاده مبادرة السلام العربية بشأن القضية الفلسطينية .

وفي الأزمة السورية، اعتبر أن للسوريين حقهم في تقرير مصيرهم، فيما صرح «بن فرحان»، بأن السعودية تدعم عودة سوريا إلى الجامعة العربية، وأهمية التنسيق مع روسيا بشأن عملية السلام في سوريا، ومن المعلوم أن هناك تنسيقا على مستوى عال بين موسكو والرياض في السوق النفطية (أوبك بلس). وفي العام الماضي بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ١,٧ مليار دولار.

ومع وصول حجم التبادل التجاري بين روسيا والإمارات إلى ٣,٢٧ مليارات دولار العام الماضي برغم جائحة كورونا، كان لابد أن تكون أبو ظبي محطة بالغة الأهمية في جولة الوزير الروسي، متطلعًا لزيادة التعاون في مجال الاستثمار من خلال الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة، فضلاً عن التوسع في التنسيق في سوق النفط؛ غير أن المسائل الاقتصادية ليست وحدها الهدف من الجولة، فقد تم تناول القضايا المتعلقة بالأوضاع في سوريا وليبيا واليمن والقضية الفلسطينية .

ولدى زيارة «لافروف» الخليجية، أكد بيان للخارجية الروسية أن روسيا حريصة على ضرورة تسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر حوار شامل يراعي مصالح ومباعث قلق جميع الأطراف المنخرطة فيها، وأنه سيولي اهتمامًا خاصة بالمسائل المتعلقة بتقديم التسوية المستدامة في منطقة الخليج، اعتمادًا على حزمة الاقتراحات التي طرحتها موسكو ضمن مفهومها للأمن الخليجي، مع الدعوة إلى التخلي عن خطاب المواجهة، ومناقشة المسائل

المتراكمة حول طاولة الحوار، ومشاركة جميع الدول في الإقليم في مساعي إنشاء منظومة أمن جماعي، ورد مشترك على التحديات والتهديدات القائمة.

وفي عام ٢٠١٩ كانت موسكو قد قدمت مقترحًا من ٥ بنود لتحقيق الأمن الخليجي، أطلعت عليه دبلوماسيين أجانب معتمدين لدى موسكو، ونشرته على الموقع الإلكتروني للخارجية الروسية، وهذه البنود تشمل:

}تخلي دول المنطقة والأطراف الخارجية عن استخدام القوة في حل المسائل الخلافية والالتزام بالوسائل السلمية بشكل حصري.

}التزامات متبادلة شفافة في المجال العسكري، تشمل إقامة خطوط ساخنة وتبادل الإخطارات المسبقة.

}تحويل الخليج إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

}إبرام اتفاقية مكافحة الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع في الأسلحة والهجرة والمخدرات.

}توقيع اتفاق التحكم في انتشار الأسلحة، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح.

وعلى الرغم من أن زيارة «لافروف» لدول الخليج جاءت في وقت يظهر فيه صعوبة عودة أمريكا للاتفاق النووي، واستمرار حرب اليمن؛ فقد بدا واضحا إمكانية نجاح الدور الروسي في حلحلة الأزمة السورية المستمرة منذ ١٠ سنوات والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من البشر، وخسائر اقتصادية فاقت ٥٠٠ مليار دولار، ومناطق تحت احتلال تركي، وإدارة كردية بحماية أمريكية، ونفوذ بين روسي وإيراني، خاصة أنه وجد لدى الرياض وأبوظبي اهتمامًا بعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية. وكانت الإمارات والبحرين قد فتحت سفاراتيهما في دمشق عام ٢٠١٨.

وفي واقع الأمر، تسعى روسيا إلى تكرار سيناريو المصالحة الخليجية الأخيرة مع قطر في الملف السوري، حيث دعت في البيان الروسي القطري التركي المشترك في ١١ مارس، أثناء زيارة الوزير الروسي لقطر إلى إنشاء آلية مشتركة من الدول الثلاث لمتابعة هذا الملف، وبذلك تكون قد فتحت ثغرة في جدار المانعة القطرية. وفي الوقت الذي يبحث فيه «لافروف» عن حلول لقضايا المنطقة، فإن دول الخليج وهي تؤكد على تعزيز علاقات متوازنة، تنظر إلى موسكو على أنها وسيط يملك علاقات جيدة مع كل الدول في الشرق الأوسط دون استثناء مما يعزز قوة دبلوماسيتها. ودعما لهذه الخطوات، كان وزير الخارجية الإماراتي قد دعا إلى عودة سوريا إلى الجامعة العربية وانتقد العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة عليها بموجب قانون قيصر لحماية المدنيين، وأكد على الحاجة لحل سياسي .

وفي الملف السوري تعد هذه الزيارة تتويجاً لزيارات مكوكية للافروف إلى الخليج استمرت ٥ سنوات، وصورت روسيا نفسها على أنها «حصن منيع»، ضد امتداد النفوذ الإيراني والتركي في سوريا، وأثمرت جهوده في عودة فتح سفارات الإمارات والبحرين، مع تعهد الكويت بذلك إذا تم قبول سوريا مجددًا في الجامعة العربية، كما تبنت مبادرة إشراك

الدول العربية بشكل أكثر فاعلية في خططها للسلام في سوريا، كما تهدف من وراء إشراك دول الخليج إلى تشجيعها على الاستثمار في عملية إعادة الإعمار. وفي هذا الإطار اكتسبت العلاقات الروسية الإماراتية بشأن سوريا شكلا خاصا اتسم بحدوث توافق في تقييم حقيقة الأزمة ودور الإخوان المسلمين فيها وتنسيق المواقف ضد تركيا، ثم كانت مشاركة الإمارات في معرض دمشق الدولي في ٢٠١٩، واستمرار تبادل المعلومات حول المنظمات الإرهابية في سوريا.

على العموم، زيارة وزير الخارجية الروسي الأخيرة لبعض بلدان الشرق الأوسط خاصة إيران، والسعودية، والإمارات، وقطر، ومصر في ضوء المصالح المشتركة التي تربطها بهذه البلاد؛ لا يمكن النظر إليها فقط من زاوية تأكيد أن روسيا قوة عظمى فاعلة لا ينبغي تجاهلها، إنما من زاوية حلحلة أزمات حادة تعاني منها المنطقة ووضعها على طريق الحل، في نفس الوقت الذي يتعزز فيه مبدأ توازن العلاقات، الذي تؤكد عليه دول الخليج وترى فيه نهجا أفضل في تحقيق مصالحها وتبديد مخاوفها .

ومع نجاح الدبلوماسية الروسية في خلق مناخ من الثقة في مصداقية دورها –ومثلها الدبلوماسية الصينية– فإن هذا يضعنا أمام عالم جديد تتعدد فيه القوى، ولا توجد فيه قوة واحدة تستطيع الادعاء بأنها وحدها تملك مفاتيح الحل .

٢٠٢١/٤/٢٨

انعكاسات انسحاب أمريكا من أفغانستان على وجودها في منطقة الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لم يكن إعلان بايدن في أبريل ٢٠٢١ أن القوات الأمريكية ستغادر أفغانستان مفاجأة للغرب، فقد كان مثل هذا الانسحاب من أطول حرب خاضتها أمريكا وعدًا رئيسيًا في حملته الانتخابية، حيث ستتم العودة النهائية للقوات في ١١ سبتمبر ٢٠٢١، وذلك بعد عشرين عامًا من هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، والتي كانت الدافع الأساسي لتدخل واشنطن في أفغانستان.

وفي الوقت الحالي، هناك انقسام واضح بين المعلقين على ما إذا كان قرار الانسحاب يستحق التأييد أم لا، فضلا عن وجود تساؤلات حول ما هي آثاره التي ستترتب على أفغانستان والولايات المتحدة وحلفاء الأخيرة في الشرق الأوسط الذين تشكل أراضيهم قواعد لآلاف من القوات الأمريكية، وحول ما إذا كان القرار نهجًا معقولاً لإنهاء الحرب هناك، والتي تعرف باسم «الحرب الأبدية»، أو في المقابل يعد تخليًا كارثيًا محتملاً عن مهمة أمريكا في المنطقة.

في البداية، من المهم ملاحظة أن فكرة الانسحاب ربما جاءت نتيجة لعدم الاهتمام بهذه القضية من جانب السياسيين والعامة، وخاصة أن الصراع كان على هامش الاهتمام المحلي الأمريكي لسنوات عديدة. ولم تستحوذ الحرب هناك على اهتمام الرأي العام أو أعداء الولايات المتحدة كما فعلت الحرب في العراق. ففي حين عارض ٦٢٪

من الأمريكيين وجود بلادهم في العراق عام ٢٠٠٧، لم تصل نسبة معارضة الوجود في أفغانستان إلى ما يزيد على ٤٥٪ منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي عام ٢٠١٩، أظهر استطلاع أجرته شبكة «إن بي سي»، أن ثلث الأمريكيين فقط يفضلون «انسحابًا سريعًا ومنظمًا»، حيث عارض ٥٨٪ مثل هذا الإجراء. وخلص «جيوفاني روسونيلو» في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أنه «من الممكن التفكير في القرار بأنه ليس استجابة للطلب العام، ولكن خطوة يعتقد أنها ضرورية وغير مكلفة نسبيًا في مجال الرأي العام.»

وبالنسبة للمحللين الذين يدعمون قرار بايدن بالانسحاب، فإن حجتهم هي عدم تلقي واشنطن عائدًا يستحق لوجود قواتها هناك، فضلا عن إدراكهم صعوبات اتخاذ هذا القرار، الذي لم يستطع أسلافه القيام به. وكتب «روبي جرامر»، و«جاك ديتش» في مجلة «فورين بوليسي»، أن «الإدارات المتعاقبة فشلت في الوفاء بوعودها الانتخابية بالانسحاب من أفغانستان، مما أدى إلى عقدين من الصراع وإنفاق عشرات المليارات من الدولارات في المجال العسكري ومشاريع بناء الدولة في أفغانستان». وقدم سفير واشنطن السابق في أفغانستان، «مايكل ماكينلي»، تحليلاً في مجلة «فورين أفيرز»، أوضح فيه أن بايدن اتخذ «خيارًا صعبًا، ولكنه صحيح في لحظة من التحولات التاريخية في الحقائق الجيوسياسية العالمية». وعلق «هنري أولسن» من صحيفة «واشنطن بوست»، بأن القرار «يعكس حقيقة مؤسفة، ومع ذلك فهو القرار الصحيح». ووصف السياسيان الديمقراطيان «بيرني ساندرز»، و«رو خانا» الانسحاب بأنه «خطوة شجاعة وفرصة للنظر في التكاليف الهائلة لحوالي ٢٠ عامًا من الحرب، والالتزام بطريقة أفضل نحو دعم الأمن والازدهار للأمريكيين.»

ومن جانبه، رأى «أنتوني كوردسمان» من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، أنه «لا توجد طريقة جيدة يمكن من خلالها انسحاب واشنطن من أفغانستان، لكنها لا يمكنها الانتظار إلى أجل غير مسمى لتحسين مظهرها كراعية للسلام». وقدم رؤية إيجابية بشأن الانسحاب، حيث سيكون له «فوائد استراتيجية كبرى، لأنه سيحرر موارد الولايات المتحدة لتتمكن من التعامل مع العديد من مراكز عدم الاستقرار والتطرف خارج المنطقة. وتماشيًا مع ذلك، أوضح «ستيفن والت»، من جامعة «هارفارد»، أن «البقاء لفترة أطول لن يغير نتيجة الحرب»، على الرغم من أنه وصف أيضًا الانسحاب بأنه «ليس الحل الأفضل، وليس لحظة احتفال.»

وبالنسبة لبعض المحللين تعتبر هذه الخطوة «قرارا صحيحا»، نظرًا إلى اعتقادهم أن واشنطن ليس لديها الكثير لإنجازه في البلاد. وأوضحت «إيما آشفورد»، من «المجلس الأطلسي»، أن «المحصلة النهائية هي أن واشنطن أنجزت ما ذهبت من أجله في أفغانستان، وهو الانتقام لما حدث في الحادي عشر من سبتمبر والإطاحة بطالبان، وأن هذا تحقق بالفعل منذ عام ٢٠٠٣ تقريبًا»، لذلك فإن «كل شيء منذ ذلك الحين كان توسيعًا للأهداف الأصلية، وهو ببساطة ليس ضروريًا لأمن الولايات المتحدة.»

وردًّا على هذه الحجج، أشار عدد كبير من المعلقين إلى الانسحاب باعتباره «تخليا عن أفغانستان لتواجه مصيرها، والذي يتضمن سيطرة طالبان عليها إلى حد كبير، مشيرين إلى أن الوجود الحالي للولايات المتحدة ليس بحاجة إلى التقليل ليصبح عدد جنودها هناك ٢٥٠٠ فقط. وأوضح «مارفن وينباوم» من «معهد الشرق الأوسط»، أن «الانسحاب الآن يعد خطأ؛ لأن الإجراء قصير النظر وضيق في فهمه للمصالح الأمنية الأمريكية على المدى الطويل، حيث يماثل سياسة «أمريكا أولاً» من حيث إظهار عدم الاهتمام بالعواقب بالنسبة للوضع السياسي الراهن في أفغانستان، والذي هو إلى حد كبير من صنع الولايات المتحدة»، وحذر كذلك من أوجه التشابه مع الانسحاب السوفيتي في أواخر الثمانينيات، مشيرًا إلى أن فراغًا آخر في السلطة قد ينشأ لصالح المتطرفين الإسلاميين مثل طالبان. وخلافًا لحجة «آشفورد» –المذكورة أعلاه– ادعى «ماثيو كرونيج» من «المجلس الأطلسي»، أنه بالنسبة للولايات المتحدة «لا يوجد خطأ في التواجد الدائم، وخاصة أن التكاليف المحتملة للمغادرة أعلى من تكاليف الاستمرار.»

من جانب آخر، مثل توقيت إعلان الانسحاب معضلة أخرى، خاصة مع استمرار المحادثات بين الحكومة الأفغانية وطالبان، حيث يبدو أنه يقوّض الموقف التفاوضي لكابول. وأوضح «مايكل كوجلمان» في مجلة «فورين بوليسي»، أن «خطة الانسحاب تعقّد جهود الولايات المتحدة للتوسط في السلام بين الحكومة الأفغانية وطالبان، وأنه بعد الانسحاب في سبتمبر، لن تكون القوة العسكرية الأمريكية موجودة للحد من انتشار طالبان». وبالمثل، حذر «عرفان نور الدين»، من «المجلس الأطلسي»، من عواقب الانسحاب؛ لأن «الحكومة في كابول يتم تقويضها، وطالبان وحلفاؤها لديهم القوة، ولن يصبح ممكنًا إيقاف إراقة الدماء في أفغانستان.»

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أيضًا تحذيرات من تكرار أخطاء الماضي. وحذر النائب الجمهوري، «مايك والتز»، من أن إدارة بايدن «تكرر أخطاء انسحاب الرئيس أوباما من العراق عام ٢٠١١»، مضيفًا أن «الاستخبارات أوضحت أن القاعدة وغيرها من المنظمات الإرهابية ستنمو في الفراغ القادم وستظل تستهدف الولايات المتحدة وحلفاءها.

ووصف «ديفيد سيدني» من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، القرار بأنه «غبي استراتيجيا، وكارثة إنسانية ومُستهجن أخلاقيًا». واستمرارًا لهذه الانتقادات، عقد بعض المحللين مقارنة بين بايدن وسلفه. وكتب «إيليوت كوهين» في مجلة «ذي أتلانتيك»، أن «إدارة بايدن تُشبه حقًا إدارة ترامب ولكنها تتصف بشكل حضاري»، كما وصف جون بولتون، مستشار الأمن القومي السابق لترامب القرار أيضًا بأنه يعد «خطأ فادحا وفشلا في القيادة»، مضيفا أن «بايدن يبدو مثل سلفه، وأنه ينفذ سياساته مع تعديلات طفيفة فقط.»

وعلى الرغم من وجود هذه الانقسامات، فإن هناك بعض نقاط الاتفاق. وعلى وجه الخصوص، هناك إجماع قوي على أن إدارة بايدن يجب أن تتجنب الوقت والقرار الذي يقيد مصالح البلاد. وفي الوقت الحالي، لا يخضع تاريخ انسحاب القوات من أفغانستان في سبتمبر ٢٠٢١ للوضع على الأرض، مما يعني أنه في شكله الحالي، سيتم سحب

أفراد الجيش الأمريكي بغض النظر عن استقرار الوضع هناك، كما تم اتخاذ القرار من دون اتفاق لوقف إطلاق النار أو اتفاق سلام مع حركة طالبان، مما يزيد من احتمالية أن تنتظر المجموعة المسلحة فقط الانسحاب قبل أن تضرب العاصمة كابول.«

ومن خلال تقديم صورة قاتمة للمستقبل، علق «كوهين»، أنه «في أفغانستان ما بعد الولايات المتحدة لن يكون هناك تقاسم للسلطة، ولا مصالحة، ولا سلام للشجعان»، وستستمر الحرب وستبقى البلاد ساحة نزال لتنافس القوى العظمى، فضلاً عن موطن الأصولية الإسلامية السامة وغير التائبة التي كانت تؤوي القاعدة في السابق». ومع أخذ هذا في الاعتبار، حذر «ويليام وشسلر» من «المجلس الأطلسي»، من أنه في حين أن «التهديد الجهادي السلفي في المنطقة أضعف بكثير مما كان عليه قبل عقدين من الزمن، فإنه يجب على إدارة بايدن أن تتجنب السياسات التي لا تفرض إلا حظرًا فارغًا ضد مثل هذه العمليات غير المباشرة.«

وهناك أمر آخر يتفق فيه المحللون إلى حد كبير، وهو أن الصراع في أفغانستان لم يحقق نتيجة حاسمة بالنسبة لواشنطن. وأشار كل من «ديتش»، و«جرامر» إلى أن «الإعلان عن نهاية اللعبة لأفغانستان يأتي في الوقت الذي تكافح فيه البلاد لرسم مستقبلها بعد الحرب»، في حين أشارت «كيمبرلي دوزير» و«دبليو هينيغان»، في مجلة «التايم» أيضًا إلى أن هذه الخطوة «تترك أفغانستان في حالة تخبط» فيما يرقى إلى «نهاية تعسة لحرب سيئة الإدارة بشكل مزمن والتي تداعت دون أن يلاحظها الأمريكيون». وأضاف «كوجلمان»، أن «الولايات المتحدة ستنهي قريبًا أطول حرب خارجية لها. وبالنسبة للأفغان، فقد استمرت الحرب ضعف المدة، كما أن معظم الأفغان لا يتمتع برفاهية الهروب منها.«

من جانب آخر، أثار القرار أيضا تساؤلات حول الوجود الأمريكي الخارجي، ولا سيما في منطقة الخليج، حيث تسحب إدارة بايدن وجودها من العراق، على غرار إدارة ترامب. وكتب «دانييل ديبتريس» في صحيفة «ذا هيل»، أن «الوقت مناسب الآن لانسحاب أمريكي كامل من العراق، ولا يعني أن داعش لا تزال تعمل في العراق أن القوات الأمريكية بحاجة إلى أن تكون هناك»، مضيفا «يمكن لإدارة بايدن سحب قواتها المتبقية؛ لأن المهمة التي سعت واشنطن لإنجازها وهي القضاء على داعش قد انتهت». وكتب «إيريك شميت»، و«هيلين كوبر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن الانسحاب من أفغانستان يُظهر أن الولايات المتحدة تخطط الآن «للقتال مع البقاء بعيدا في ارتباطاتها المستقبلية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى». وكجزء من هذا، يمكن لها وضع قوات في جمهوريات آسيا الوسطى، ومن ثم توسيع نفوذها في الخارج بدلاً من الحد منه. وأشار «كولين كلارك»، من مركز «صوفان» أيضًا إلى احتمال وجود قواعد أمريكية جديدة في هذه البلدان، حيث إن «الاعتماد فقط على القواعد الحالية في الخليج لن يكون مناسبًا من حيث نقل قوات الرد السريع لضرب أهداف مهمة.«

وبالنسبة لـ«ستيفن سايمون»، و«ريتشارد سوكولسكي»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، فإن الانسحاب من أفغانستان والعراق يمكن أن يكون له تأثير على أعداد القوات الأمريكية المتمركزة في دول الخليج، حيث إن «إدارة بايدن ستستمر في النضال لمعرفة مقدار ما يكفي لاحتياجاتها العسكرية فيما يتعلق بالآلاف من العسكريين الآخرين في الخليج». ومع ذلك، فقد أكدا أيضًا أن «المحرك الرئيسي للوضع الحالي للقوات الأمريكية هو احتمال نشوب صراع مع إيران»، وبسبب هذا، فإن الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق أمام الولايات المتحدة لتبرير انسحاب قواتها من الخليج ستتمثل في إيجاد حل لتطلعات طهران النووية والإقليمية، وهو الأمر الذي يبدو غير مرجح حاليًا. ومع ذلك فقد أفادت بالفعل عدة مصادر بأن واشنطن قد سحبت بعض البطاريات المضادة للصواريخ من الخليج وكذلك أنظمة المراقبة وبعض الجنود؛ ربما تمهيدا لمزيد من التغييرات الجوهرية.

على العموم، يتضح جليًا وجود انقسام بين المحللين حول قرار بايدن الانسحاب من أفغانستان. وعلى الرغم من الإشادة به باعتباره إجراء محددًا لإنهاء أطول حرب للولايات المتحدة، فقد حظي بالازدراء بنفس القدر باعتباره يكاد يماثل التراجع عن مسؤوليتها لضمان الاستقرار في البلاد، وبالتالي مقياسًا لكيفية عملها في ظل إدارة جديدة لن تكون قادرة على دعم وحماية حلفائها القدامى.

علاوة على ذلك، فإن الانسحاب يفتح الباب أمام عودة محتملة لطالبان، وهو الأمر الذي من شأنه أن يقوض ما قدمته واشنطن طوال ٢٠ عامًا. وأخيرا، وبينما أوضح «سايمون» و«سوكولسكي» أن انسحابًا مشابهًا للولايات المتحدة من الخليج غير مرجح حاليًا نظرًا إلى احتياجات مكافحة الإرهاب وردع إيران، يبقى السؤال الطويل المدى حول المدة التي ستنظر فيها واشنطن إلى وجودها في منطقة الخليج باعتباره لا يزال أمرا ضروريا لاحتياجاتها.

٢٠٢١/٤/٣٠

قمة المناخ وآفاق التحول من الصراع إلى التعاون

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

هل تؤدي الأزمات الدولية إلى إنهاء حالة الصراع التي تسود العلاقات الدولية في مناطق عديدة، ليحل محلها نسق تعاوني، كالذي ساد وقت نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنشأ نظام الأمم المتحدة؟ وهل يتيح الخطر الذي يتهدد كوكب الأرض بفعل التغير المناخي، متزامنًا مع جوائح كجائحة كورونا، إنشاء حالة من توحيد الجهود والطاقات، والدفع بها بشكل منسق في مواجهة هذا الخطر؟ في مواجهة جائحة كورونا رأينا العالم يتوحد مستمعًا لمنظمة الصحة العالمية، وتتسابق قواه نحو إنتاج مصل يقي من الإصابة بالعدوى، ثم العمل على إتاحة هذا المصل لكل الشعوب

بغض النظر عن الكلفة، إنقاذًا لأرواح الناس واقتصاديات الدول والاقتصاد العالمي، وفي أجواء كورونا يفوز بإيدن بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، ويقرر بعد فوزه إعادة أمريكا إلى اتفاقية باريس للمناخ الخاصة بتخفيض انبعاثات الكربون العالمية، والتي كان قد انسحب منها سلفه دونالد ترامب في أول يونيو ٢٠١٧.

يذكر أنه بمناسبة يوم الأرض الذي يتم الاحتفال به في ٢٢ أبريل وقع ١٧٥ من رؤساء دول العالم في ٢٠١٦ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك اتفاقية باريس للتغير المناخي، وكان ذلك الحدث الأكبر لاتفاق عدد كبير من بلدان العالم في يوم واحد، جاء هذا الاتفاق كأول اتفاق عالمي بشأن المناخ، عقب المفاوضات التي عقدت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في باريس ٢٠١٥، وعد هذا الاتفاق مناسب ودائم ومتوازن وملزم قانونيًا، وهدف إلى احتواء الاحترار العالمي لأقل من ٢ درجة، وسيسعى للحد منه عند ١,٥ درجة مع إعادة النظر بعد ٥ سنوات، ووضع الاتفاق كحد أدنى ١٠٠ مليار دولار كمساعدات مناخية للدول النامية سنويًا مع إعادة النظر في هذا الرقم في ٢٠٢٥.

وبعد أن ارتفعت الغازات الدفيئة على الأرض إلى مستوى لم تشهده من قبل، بدأت في ٢٢ أبريل في واشنطن تزامنًا مع اليوم العالمي للأرض، بدعوة من بايدن فعاليات قمة المناخ العالمية عبر الإنترنت، بحضور قادة وزعماء أكثر من ٤٠ دولة بينهم الزعماء الذين تتصدر بلدانهم قائمة الدول المتسببة في الجانب الأكبر من الانبعاثات، وانطلقت القمة بتنبه من الرئيس الأمريكي بايدن بمخاطر الاحترار التي يتعرض لها الكوكب، حيث عدها مخاطر وجودية، وضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات قبل فوات الأوان، وركز بايدن في كلمته على الفرص الاقتصادية الهائلة وفرص العمل الكبيرة في مجالات مكافحة الاحترار، ومع التوافق العالمي بشأن المخاطر التي يخلقها هذا الاحترار، فلا يوجد من ينكرها أو يقلل من أهميتها، أعلن الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة لن تنتظر، مقترحًا استثمارات ضخمة في البنية التحتية، ومن الأمثلة التي ضربها للفرص الاقتصادية: إنتاج السيارات الكهربائية ومحطات الشحن، فيما حث بايدن الدول التي تشكل أكبر مصدر للانبعاثات على أن تحد منها، وأعلن أن بلاده لن تتأخر في هذا الشأن، معلنًا أن العقد الثالث من الألفية الجديدة هو عقد كبح الاحترار والتصدي للأخطار الناشئة عنه.

تعرضت القمة للعديد من الملفات المهمة: خفض الانبعاثات، مواجهة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، سبل تنفيذ الدول تعهداتها في هذا الشأن خاصة البلدان الصناعية الكبرى المتسببة في الجانب الأكبر من الانبعاث، وتمويل

برامج الطاقة النظيفة، والابتكارات، والتحول إلى ما يعرف بالمشاريع الخضراء، ودور أسواق رأس المال في هذا التمويل، ويعد مؤتمر أبريل في واشنطن تمهيدًا لمؤتمر آخر يعقد في نوفمبر باسكتلندا، ووضع هدف له الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض عند ١,٥ درجة مئوية.

وإذا كانت الصين هي أكبر منافسي الولايات المتحدة في الوقت الحالي، كقوة اقتصادية غدت الثانية عالميًا، وتسعى لأن تكون الأولى عبر انتهاج التصنيع المتوجه للتصدير، وفيما غدت تعرف بمصنع العالم، مع مسؤولية الصناعات عن ارتفاع مستوى الغازات الدفيئة، فقد أعلن الرئيس الصيني في المؤتمر احترام بلاده القوي للطبيعة، مقرًا بالتحديات الكبيرة التي يفرضها تغير المناخ في العالم، وأن بلاده تلتزم بخفض الانبعاثات.

وحيث جمعت قمة واشنطن للمناخ ما فرقته الأزمات السياسية، فمع التصريحات الواعدة للرئيس الصيني، ومثله الكوري، وعد الرئيس الروسي بوتين أن تقدم بلاده تفضيلات للشركات الأجنبية الراغبة للعمل في بيئة صديقة، وتقديم مجموعة من المشروعات لمواجهة الاحتباس الحراري معلنًا أن الكفاح من أجل الحفاظ على الكوكب يقتضي توحيد جهود المجتمع الدولي بأسره، وأن التنمية المقبلة لا يمكن أن تكون خضراء فحسب، بل ينبغي أن تكون مستدامة لجميع البلدان من دون استثناء.

وفيما يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا فإن الأمين العام للأمم المتحدة صرح لدى القمة بأن الكوكب على حافة الهاوية وأن الحاجة الآن هي إلى كوكب أخضر، مؤكدا ضرورة بناء ائتلاف يعمل على الوصول إلى هدف صفر انبعاثات كربونية، ووقف تمويل محطات إنتاج الطاقة بالفحم، ودعا الدول المتقدمة إلى الالتزام بتعهداتها المادية تجاه الدول النامية، كما دعا القيادات السياسية لدول العالم إلى التحرك سويًا للقضاء على تهديد أزمة التغير المناخي.

ترأس العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز وفد بلاده في قمة واشنطن، وفيما كانت المملكة العربية السعودية في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته ٢٢ في مراكش في ٢٠١٦، قد جددت التزاماتها تجاه قضية تغير المناخ بعد إتمامها إجراءات المصادقة على اتفاقية باريس قبل دخول الاتفاقية حيز

التنفيذ، مع تخطيطها اتخاذ خطوات إضافية للتصدي لتغير المناخ، كونها عضوا في اتفاقية باريس، وبما يتماشى مع رؤيتها ٢٠٣٠ بشأن التنويع الاقتصادي وزيادة الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.

هذا الأمر قد انتهجته كل دول مجلس التعاون الخليجي، والإمارات العربية المتحدة التي كانت حاضرة أيضًا القمة، كانت قد استضافت في مستهل ابريل حوارًا إقليميًا بشأن التغير المناخي بمشاركة مجموعة بارزة من مسؤولي العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحضور جون كيري المبعوث الرئاسي الأمريكي لشؤون التغير المناخي، وأصدر المشاركون بيانًا مشتركًا أكدوا من خلاله التزامهم بضمان إنجاح اتفاقية باريس، وبناء المزيد من التوافق تحضيرًا للقمة التي دعا إليها بايدن، وهدف هذا الحوار إلى تمكين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مناقشة سبل إطلاق مسارات جديدة للتنمية منخفضة الكربون، وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي لتمويل ما يلزم من إجراءات وفرص اقتصادية في هذا الشأن، وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات كانت أول دولة في المنطقة تصادق على اتفاقية باريس للمناخ، كما أصبحت أول دولة في المنطقة تلتزم بالحد من انبعاثات في مختلف جوانب الاقتصاد، والتزمت بخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة ٢٣,٥٪ حتى عام ٢٠٣٠.

ومن المعلوم أن ٢١ دولة عربية عملاً باتفاقية باريس بشأن تغير المناخ كانت قد قدمت في ٢٠١٦ خطط مساهمتها المحددة وطنيًا، شملت تدابير التخفيف والتكيف، ومنذ هذا الوقت حتى الآن اتخذت هذه الدول جملة من الإجراءات والقرارات، دون التأثير على استمرارية أنظمتها المعتمدة على النفط والغاز، المصدر الرئيسي لإيراداتها، وبالإضافة إلى ما أعلنته الإمارات، فقد شكلت الكويت الهيئة الوطنية للتأهب والتصدي لتأثيرات تغير المناخ والكوارث البيئية على الصحة، وأعلنت السعودية في قمة العشرين الافتراضية الأخيرة التي ترأستها في نوفمبر ٢٠٢٠ إطلاق برنامج وطني للحد من الانبعاثات الكربونية، كما أطلقت مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، وفيما تعد الدول الجزر الأكثر عرضة لمخاطر التغير المناخي، وارتفاع منسوب البحر والظواهر المناخية القصوى، فقد كانت البحرين في مقدمة الدول الموقعة على اتفاقية باريس بشأن التغير المناخي، وشارك الدكتور محمد بن مبارك بن دينه المبعوث الخاص لشؤون المناخ ورئيس المجلس الأعلى للبيئة في اجتماع الطاولة الوزارية المستديرة لقمة القادة بشأن تغير المناخ، الذي نظمته الولايات المتحدة بحضور المبعوث الرئاسي الخاص للمناخ جون كيري، مؤكدا حرص مملكة البحرين على دعم كافة الجهود الدولية من أجل التقدم في مجال المناخ، ومن المعلوم أن البحرين قد نفذت

مجموعة واسعة من الخطط والدراسات الاستراتيجية والمشاريع البيئية، التي تؤكد التزام البحرين بالمواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بالحفاظ على البيئة ومواجهة تغير المناخ.

إن تعهدات الدول في قمة واشنطن التي دعا إليها بايدن، تمهد الطريق أمام قمة جلاسجو في نوفمبر القادم، التي ستراجع مدى التقدم الذي تحقق، أو مدى الفشل في تحقيق أهداف اتفاقية باريس ٢٠١٥، والتي كانت بمثابة خطة تسابق لتجنيب الإنسانية كارثة مناخية إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض بمقدار أعلى من ٢ درجة متوسط درجة الحرارة التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية، في هذه القمة يجتمع الجميع للعمل بروح الفريق في مناقشة التكتيكات والتأكد من قيامهم جميعًا بدورهم، وتم تحديد أهداف مقاومة الكارثة في تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، وزيادة إنتاج الطاقة المتجددة والحفاظ على درجة الحرارة فلا ترتفع فوق ٢ درجة مع وضع مستهدف حد الارتفاع عند ١,٥ درجة، والالتزام بضخ مليارات الدولارات لمساعدة البلدان الفقيرة للتعامل مع تأثير التغير المناخي، وقد كان من المفترض أن تعقد قمة جلاسجو في ٢٠٢٠، ولكنها تأجلت بسبب جائحة كورونا، وتتيح الفرص الاقتصادية الهائلة التي تفتحها إجراءات مواجهة التغير المناخي مجالات كبيرة للتعاون بين دول العالم، وهذه الفرص تحتاجها دول العالم للخلاص من حالة الكساد وتباطؤ النمو الذي تسببت فيه جائحة كورونا .

٢٠٢١/٥/٥

مخاطر برنامج التسلح الإيراني في مجال الصواريخ والطائرة المسيرة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الوقت الذي تقع فيه تطلعات إيران النووية في مقدمة الاهتمامات الأمنية في معظم دول العالم ومنها المنطقة العربية وخاصة الخليج؛ أصبحت قدراتها الصاروخية قضية رئيسية أخرى يمكن إدراجها في أي اتفاق مستقبلي لتخفيف التوترات في المنطقة.

ولمناقشة هذه القضية، عقد «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، ندوة عبر الإنترنت بعنوان: «قدرات إيران الصاروخية والطائرات المُسيرة»، رأسها «مارك فيتزباتريك»، مدير برنامج منع الانتشار والسياسة النووية التابع للمعهد، وشارك فيها «دوغلاس باري»، الزميل المتخصص في الفضاء العسكري بالمعهد، و«فابيان هينز»، الخبير

المستقل في الاستخبارات مفتوحة المصدر، و«جون كرزانياك»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، واستند المشاركون في مناقشتهم إلى تقرير نُشر حديثًا من قبل المعهد نفسه يتعلق بمسألة القدرات الصاروخية الإيرانية بعنوان: «تحليل مفتوح المصدر لقدرات إيران الصاروخية والطائرات المُسيرة وانتشارها.«

في البداية، أوضح «فيتزباتريك» أن التقرير المشار إليه لم يُكتب بقصد التأثير في المفاوضات مع إيران بشأن القضية النووية، ولكن نظرًا إلى الاهتمام المتزايد بالمحادثات بشأن الصواريخ وإجراءات طهران الإقليمية، وأن النتيجة الرئيسية له هي أن قدرات إيران الصاروخية مصممة لغرض القتال، وليس للدفاع، مع تغيير طريقة الاهتمام بدورها «بإعطاء الأولوية لتحسين دقتها»، بدلاً من مجرد استهداف المراكز السكانية لمنافسيها. وفيما يتعلق بإنتاجها الصواريخ الجديدة، وصفه بأنه «تطور ملحوظ»، حيث طورت ثلاثة أنواع جديدة في غضون أربع سنوات فقط بينما كانت تخضع لعقوبات دولية شديدة.

واستكمالا لذلك، وصف دعم إيران للجماعات الإقليمية غير الحكومية بأنه «الركيزة الأساسية» لموقفها العسكري، موضحا أن انتشار الصواريخ بين مجموعات، مثل حزب الله،، والحوثيين يثير تساؤلات جدية حول القيادة والسيطرة والإسناد، وأن إيران «مستعدة لتزويد هذه الجماعات بهذه الأنظمة الصاروخية»، وبالتالي فإنها تظهر قدرًا كبيرًا من الميل إلى «المخاطرة» في استخدامها. وفيما يتعلق بالمفاوضات المستقبلية، أشار إلى أنه نظرًا إلى أن إيران تفتقر إلى قوة جوية فعالة مقارنة بخصومها الإقليميين، «لن تتخلى تحت أي ظرف من الظروف» عن مخزونها الحالي من الصواريخ والقذائف، خاصةً في ظل «صناعة الصواريخ المحلية المتطورة لها»، حيث يُسمح لها بتصميم وبناء الصواريخ الخاصة بالمدى الذي فرضته، وهو ٢٠٠٠ كيلومتر.

ومن جانبه، علق «باري»، بأن تطوير الصواريخ الإيرانية هو تطور حديث نسبيًا، وأنها كانت «أقل نجاحًا» في الماضي في تعزيز قدرة الصواريخ الجوالة (صواريخ كروز) لاستخدامها ضد منافسيها الإقليميين، موضحا أن نماذجها للصواريخ الجوالة تستند إلى صواريخ سوفيتية الصنع تم استيرادها سرًا من أوكرانيا عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فقد أشار إلى أن استخدام الحوثيين للأسلحة التي تقدمها إيران قد سمح «باختبار ميداني» لها مع خضوعها لمُساءلة محدودة.

وفيما يتعلق بقدرات طائراتها المُسيرة، أوضح أنها تمتلك «مجموعة واسعة» من الطائرات المُسيرة الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأنها تبذل باستمرار جهودًا لتحسين مداها وقدراتها التدميرية.

وأثناء عرضه لمعالجة قضية انتشار الصواريخ الإيرانية في الشرق الأوسط؛ أشار «هينز»، إلى أن الحوادث المتكررة للوكلاء الذين يستخدمون صواريخ إيرانية الصنع ضد أهداف في الخليج هي مجرد «طريقة واحدة» لفهم نوايا إيران، موضحا أنه مع عمليات التهريب التقليدية لإرسال الذخائر بين إيران ووكلائها؛ بدأت أيضًا عملية تحويل المخزونات الحالية من الصواريخ القديمة إلى الصورايخ الموجهة، حيث تستخدم مجموعات مثل حزب الله بالفعل هذه الذخائر الفتاكة الجديدة .

علاوة على ذلك، أوضح أن إيران تحاول «تمكين جميع وكلائها من إنتاج مدفعية موجهة بالصواريخ، محققًة مستويات متفاوتة من النجاح حتى الآن، وأن الضربات العسكرية الدقيقة والتكتيكية» في اليمن لها تمت باستخدام هذه الأسلحة، مشيرا إلى أن استراتيجية إيران بالوكالة فيما يتعلق بالصواريخ تسمح «بإنكار» استخدامها الإقليمي، وبسبب هذا فإن جانب القيادة والسيطرة في استخدامها «محفوف بالمخاطر»، خاصة وأن سبب استخدامها ليس مفهومًا دائمًا. وهكذا، لا يعرف المحللون حاليًا ما إذا كان هناك تسلسل قيادي راسخ فيما يتعلق بالصواريخ والقذائف، و«مدى السيطرة الإيرانية المباشرة» عليها، وهو أمر يمثل مصدر قلق فيما يتعلق بالتصعيد الإقليمي في المستقبل.

وحول تطورات برنامجها الفضائي، أشار «كرزانياك» إلى أنه في السنوات الماضية، واصلت وكالة الفضاء المدنية والحرس الثوري «جهودهما الخاصة» فيما يتعلق بتطوير الصواريخ، لكن المشاريع الجديدة «خرجت من الظل وظهرت مؤخرًا»، وعلى الأخص عام ٢٠٢٠ عندما أطلقت أول قمر صناعي عسكري لها في الفضاء باستخدام صاروخ «متقدم» يعمل بالوقود الصلب بشكل جزئي. وفيما وصفه بأنه تطور «أكثر أهمية»، أطلقت في فبراير ٢٠٢١ لأول مرة صاروخًا يضم أكبر محرك يعمل بالوقود الصلب حتى الآن اختبرته. وحسب تقديره، سيسمح ذلك بالحصول على مدى ٥٠٠٠ كيلومتر مع رأس حربي متصل، ما يمثل «مسارًا محتملا إلى الحصول على صاروخ باليستي عابر للقارات.«

وفي رده على سؤال حول فعالية الجهود الإسرائيلية لتعطيل وتدمير عمليات نقل الأسلحة في سوريا بين إيران وحزب الله، أوضح «هينز» أن هناك «روايات متناقضة من إسرائيل وحزب الله»، لكنه رأى أدلة على الضربات الجوية الإسرائيلية «المدمرة تمامًا» لإنتاج الصواريخ في سوريا بقصد استخدامها من قبل حزب الله ضد إسرائيل، مؤكدا أن ما يثير القلق هو النقل الواسع النطاق لمكونات الصواريخ الصغيرة عبر سوريا إلى لبنان، ما يسمح بإجراء عمليات تحديث لمخزونات صواريخ حزب الله الحالية، محذرا من أن عمليات التهريب أصعب بكثير في التعقب بسبب طبيعتها السرية منخفضة المستوى.

وفيما يتعلق بالمنشآت المحلية للجماعات التي تعمل بالوكالة لصالح إيران ومدى قدرتها على إنتاج صواريخها وقذائفها بدعم من طهران؛ أشار «هينز»، إلى أنه «من السهل جدًا» على مثل هذه الجماعات إنتاج الصواريخ بشكل عام، ولكن يصعب عليها إنتاج صواريخ موجهة متقدمة، مشيرا إلى أهمية تطوير المدفعية الصاروخية بعيدة المدى دقيقة التوجيه كوسيلة لوكلاء إيران لتحقيق الاستفادة القصوى من قوة الصواريخ والقذائف في آن واحد. وفيما يتعلق بالإنتاج تحديدًا، أكد أن المصانع التي أقيمت في سوريا «كان يتم قصفها باستمرار» من قبل إسرائيل طيلة سنوات عديدة.

وحول قلق دول الخليج بشأن تطوير الذخائر والقذائف الإيرانية؛ أشار «فيتزباتريك»، إلى أن قضية المدى «لا تهم كثيرًا» لكون الصواريخ قصيرة المدى يمكن أن تصل إلى دول الخليج، كما أن القدرات الدقيقة لهذه الأنظمة الصاروخية قد تمثل مصدر قلق أكبر، خاصة وأن طهران يمكن أن تستخدم الصواريخ الموجهة بدقة لاستهداف القواعد الجوية، وهو ما يعني بداية تقليل أوجه القصور التي كانت سائدة في سلاحها الجوي ووصوله إلى درجة كفاءة بعض الدول الإقليمية الأخرى.

وفيما يتعلق بتأثير استخدام إيران لاستراتيجية الردع بالعقاب في ضوء التوتر المتصاعد في الشرق الأوسط، أوضح «فيتزباتريك»، أنه عند شن عملياتها الهجومية، عادة ما تلجأ طهران إما إلى إطلاق أعداد هائلة من الصواريخ، أو استخدام الأساليب والشراك الخداعية والمنازل المفخخة والألغام أو عمليات اختراق سريعة لتحقيق مزايا عديدة، وحتى الآن استخدمت الخيارين الأول والثالث، ولن يكون من الصعب بالنسبة إليها أن تخلق أساليب خداعية

لمحاولة خداع الأقمار الصناعية والرادارات الأمريكية بشأن عدد الصواريخ التي تمتلكها بالفعل. ومع ذلك، أكد، أن الأهم من الأرقام الإجمالية لهذه الصواريخ هو العدد الذي يمكن أن تطلقه إيران في المرة الواحدة خلال هجوم ما .

ومع وضع ذلك في الاعتبار، أشار إلى أنه بالنسبة إلى دول الخليج، يمكن استخدام خيارين لتقليل الأضرار المحتملة من جراء أية ضربات صاروخية إيرانية.الأول سيكون «دفاع صاروخي منسق» بين دول الخليج، والثاني، خطة أو مبادرة دفاع مدني شبيهة بتلك التي تستخدمها إسرائيل، حيث يمكن إجلاء المدنيين بسرعة وتأمينهم داخل المخابئ، مؤكدا أن هذا الإجراء وحده من شأنه أن يقلل الخسائر حال شن أي هجوم «بنسبة ٥٠٪ على الأقل.«

وردًا على سؤال حول طبيعة صواريخ إيران الأكثر تطورًا –والتي يُزعم أنها منقولة عن تصميم وضعه خبراء كوريون شماليون– أفاد «كرزانياك»، أن «مثل هذا التطور سيكون جزءًا من استراتيجية التحوط الإيرانية الأوسع نطاقًا»، حيث يتم تطوير صاروخ باليستي عابر للقارات في الوقت الراهن، وأنها تقوم حاليًا بإعداد «الأسس والقدرات التكنولوجية» اللازمة لذلك، لكنه قلل من المخاوف إزاء هذا الأمر إذ اعتبره «مشروعًا تطويريًا غير ناجح»، حيث فشلت جميع جهودها حتى الآن لتحقيق ذلك..

وعن المفاوضات الجارية ومدى تقدمها بشأن الأنظمة الصاروخية، علق «فيتزباتريك»، أن هناك بعض الأنظمة التي قد تكون إيران «مستعدة للتفاوض بشأنها»، ولكن من المرجح أن تكون هذه الأنظمة في مراحل التطوير والبحث، مثل إنتاجها للصواريخ البالستية العابرة للقارات. مؤكدا أن الجانب «الأكثر أهمية» بشأن التفاوض في المستقبل سيكون حول انتشار الصواريخ الإيرانية الصنع في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وأن هذا «ينبغي حتمًا أن يكون على طاولة المفاوضات»، مؤكدا أن هذا يمثل «جرمًا»، حيث ترفض الاعتراف دوليًا بنشرها الصواريخ والتقنيات المرتبطة بإنتاجها لوكلائها في المنطقة.

وحول أهداف صادرات الأسلحة الإيرانية إلى وكلائها الإقليميين؛ علق «هينز»، أن إيران تريد «توسيع نطاق ردعها بشكل أكبر» في المنطقة، بما في ذلك جعل سوريا مثل لبنان لتكون بمثابة قاعدة تقوم من خلالها بشن عمليات هجومية ضد إسرائيل من على أراضيها. وبالتالى، تحاول «لبننة» سوريا لجعلها طرفًا في خط المواجهة، مضيفا أن هناك روابط «غامضة للغاية» بين كل من طهران ودمشق، فضلاً عن حقيقة أن معظم الصواريخ التي استخدمها حزب

الله في حربه عام ٢٠٠٦ ضد إسرائيل تم تصميمها في سوريا بمواد وتكنولوجيا إيرانية، وهو ما ينبئ باحتمالية تحول سوريا إلى دولة أشبه بلبنان لخدمة الأهداف الإيرانية.

وعن «عمليات وأساليب حروب المناطق الرمادية التي تتبناها طهران» وإمكانية استخدام الجهات الفاعلة غير الحكومية لصواريخها لشن هجمات ضد السكان المدنيين؛ اعترف «هينز»، أن طهران تسمح لوكلائها بتنفيذ مثل هذه العمليات والحروب من عمليات سيبرانية، وتجسس إلكتروني، ومحاولات اختراق، وأنه من «الخطير» السماح بهذه العمليات، حيث يمكن أن يؤدي هجوم ضد أي منشأة أو مرافق حيوية إلى وقوع ضحايا مدنيين، وبالتالي تصعيد التوترات في المنطقة من دون أي داع.

وربما كان أحد الموضوعات التي لم يتمكن المحللون من تقديم الكثير من المعلومات عنها هو عدد الصواريخ التي تمتلكها إيران ووكلائها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القيود المفروضة على الحصول على مثل هذه المعلومات. ومع ذلك، أشار «فيتزباتريك»، إلى أنها تمتلك ما لا يقل عن ٢٠ صاروخًا يعمل بالوقود السائل و١٢ يعمل بالوقود الصلب، لكنها مع ذلك تمتلك «أكبر ترسانة من الصواريخ وأكثرها تنوعًا» في الشرق الأوسط. وعند سؤاله عن قدرات «حزب الله» الصاروخية، قال «هينز» إن الأرقام الدقيقة «يصعب الإجابة عنها»، حيث زعمت بعض المصادر أنها تزيد على٢٠٠ صاروخ بينما مصادر أخرى قالت إنها لا تمتلك سوى اثنى عشر تقريبا، مشيرا إلى أن هناك أنواعا من الصواريخ يستخدمها الحوثيون لاستهداف السعودية «يحصلون عليها من إيران» عن طريق التهريب وإعادة التجميع، كما أن الصواريخ قصيرة المدى «من المرجح جدًا» أن تكون قد صنعت داخل اليمن نفسها بتوجيهات إيرانية.

على العموم، قدم «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» وصفًا شاملاً ومفصلاً لانتشار الصواريخ الإيرانية عبر الشرق الأوسط، وسلط الضوء على نوايا طهران في تطوير الصواريخ ومداها المستقبلي المحتمل الذي يمكن توقعه في السنوات القادمة. علاوة على ذلك، كان من المفيد معرفة المزيد من المعلومات حول برنامجها الفضائي، وكيف يؤثر ذلك بشكل مباشر في تطوير منظومة صواريخها؛ وإن كان هذا البرنامج يعد أحد القضايا التي لم يتم تفصيلها بإسهاب من قبل المعلقين.

٢٠٢١/٥/٦

ثغرات بالقانون البريطاني تسمح بنشر الإرهاب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لطالما كانت المملكة المتحدة هدفًا للمتطرفين والإرهابيين الذين يهدفون إلى نشر الفوضى والذعر بين سكانها لكونها دولة غربية رائدة، الأمر الذي يجعل مكافحة الإرهاب تمثل أحد أكثر اهتمامات الأمن القومي إلحاحًا بها. وعلى مدار سنوات، استثمرت بريطانيا في إنشاء مؤسسات ومنظمات لأداء هذه المهمة. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٠–٢٠٢١، خصصت الميزانية الوطنية ١١٤ مليون جنيه إسترليني لعمليات مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى ٨٣ مليونا إضافية لشرطة مكافحة الإرهاب، و٣١ مليونا أخرى لأجهزة الاستخبارات لاعتراض المهاجمين المحتملين.

وعلى الرغم من تخصيص الملايين لجهود مكافحة الإرهاب، فإن تهديد التطرف للأمن القومي يتزايد في ظل وجود موجة من الأنشطة المتطرفة والتجنيد عبر الإنترنت، والذي سهلته جائحة كورونا، مع وجود عدد كبير من العالقين جراء الإغلاق، وبالتالي من المرجح أن يستخدموا الإنترنت ويصادفوا المواد التي ينشرها هؤلاء المتطرفون. ويمثل عدد الأطفال والشباب الذين استغلتهم مثل هذه الأيديولوجيات المتطرفة عبر الإنترنت مصدر قلق كبير في هذا الشأن.

وفي محاولة لمعالجة هذه القضية، رصد تقرير جديد صادر عن «لجنة مكافحة التطرف»، بعنوان: «العمل مع الإفلات من العقاب، التطرف البغيض.. الحاجة إلى إطار قانوني»، أعده كل من «سارة خان»، رئيسة لجنة مكافحة التطرف، و«مارك رولي»، القائد السابق لشرطة مكافحة الإرهاب؛ أن المملكة المتحدة تعاني حاليًا من «غياب صارخ للتشريعات»، التي تتصدى للتطرف عبر الإنترنت، حيث يسمح القانون الحالي «بتمجيد الإرهاب وجمع المواد التي تشجيع عليه، وتعمد إثارة الكراهية والعنصرية» من قبل مجموعات مثل داعش .

وبشكل أساسي، ركز التقرير على المعايير القانونية المُربكة فيما يتعلق بالتطرف ومحتواه، وبالتالي تمكن المتطرفون من استغلال الثغرات في امتلاك ونشر المواد والأيديولوجيات المتطرفة. وكتبت «خان»، أنه منذ تفجيرات لندن عام ٢٠٠٥، أصبحت «أحد الألغاز طويلة الأمد للحكومة هو كيفية التعامل مع الجماعات المتطرفة أو الأفراد الذين لم يتم القبض عليهم بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب، ومع ذلك يشكلون خطرًا أمنيًا كبيرًا.«

ومن جهته، أضاف «رولي»، أنه «أصيب بالصدمة من حجم المواد والسلوك المتطرف الذي يعتبر قانونيًا، خاصة أن القوانين فشلت في مواكبة التهديد المتطور للتطرف في الوقت الحالي». ولعل أبرز الأمثلة على ذلك، عدم عمل سلطات مكافحة الإرهاب بشكل فعال فيما يتعلق بداعية الكراهية «أنجم شوداري»، الذي جند ما بين ٧٠ و١٠٠ شخص في أنشطة إرهابية في التسعينيات، والعقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين؛ ولكن تمت مقاضاته وإدانته فقط بسبب أفعال غير قانونية عام ٢٠١٦، وذلك بعد سنوات عديدة من بدء توجيه الشباب إلى التطرف. وعلقت «خان»، أنه إذا ظهرت شخصية من هذا النوع غدًا، فسنبقى على ما نحن فيه في نفس الموقف «المتمثل في عدم قدرتنا على كبح نفوذه الشائن.«

وتأكيدًا لهذه النقطة، لاحقت الشرطة البريطانية في سبتمبر ٢٠٢٠، قائدا بارزا في جماعة المهاجرين المحظورة التابعة لشوداري في مطاردة عنيفة، بعد أن قطّع بطاقة المراقبة الإلكترونية التي أمرت بها المحكمة وهرب من منزله. وعلى الرغم من أنه تم القبض على المشتبه به في غضون ٢٤ ساعة، فإن فقدان السلطات مثل هذا الجاني الخطير أظهر كيف أن منع الهجمات من قبل هؤلاء الأفراد لا يمكن ضمانه حاليًا.

علاوة على ذلك، أُحبطت الإجراءات التي اتخذتها «وستمنستر»، لمعالجة هذه المخاوف سابقًا من خلال الاعتراضات القانونية. ولاحظ «فيكرام دود»، في صحيفة «الجارديان»، أن «الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٥ حاولت تشديد موقف الحكومة ضد التطرف، لكنها فشلت جميعها بسبب المخاوف من أن القوانين الجديدة قد تجرّم المعارضة وحرية التعبير والآراء التي لا تحظى بشعبية». وفي محاولة الآن لإصدار توجيهات أوضح للمستقبل، أوصى «خان»، و«رولي»، بتكوين «إطار قانوني وعملي لمواجهة تهديد التطرف، بالإضافة إلى توسيع نطاق الجرائم الحالية المتعلقة بإثارة الكراهية إلى جانب الإرهاب والاستغلال عبر الإنترنت.«

ولاستهداف مجموعات المتطرفين الذين كانوا في السابق بمقدورهم المطالبة بالتمتع بالحماية القانونية؛ أكد معدو التقرير، أن تلك الجماعات «التي تنخرط عن قصد وباستمرار في التطرف لا يمكن حظرها بموجب القوانين الحالية». وفي سعيهم لمنع الانتقادات الموجهة لانتهاكات حرية التعبير، أضافوا أن هذا التقرير يرسم «مسارًا يمكن للحكومة أن

تسلكه يضمن حماية حرية التعبير مع تقييد النشاط الخطير للتطرف». ولتأييد هذا الأمر، دعوا إلى «اتخاذ إجراءات عاجلة لملء الفراغ القانوني المحيط بالتطرف والراديكالية .«

وعلى هذا النحو، حظيت توصيات التقرير بتأييد كل من رئيس الوزراء السابق، «ديفيد كاميرون»، و«توني بلير»، وكذلك الناشط في مجال حقوق الإنسان، «بيتر تاتشيل»، كما أعرب «نيل باسو»، القائد الحالي لشرطة مكافحة الإرهاب عن دعمه له، إلى جانب رئيس أساقفة كانتربري ورئيس المجلس الاستشاري الوطني للمساجد والأئمة في المملكة المتحدة.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، أشار التقرير إلى أحد الجوانب المهمة في مكافحة الإرهاب وهو تأثير الإغلاق القسري جراء جائحة كورونا، وانتشار المواد المتطرفة على الإنترنت. وكتب «رولي» أن «التأثير الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي قد حول التطرف من عرض جانبي إلى تهديد كبير». وأوضح «دانيال كيميج» من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن «الإنتاج الدعائي لداعش أضحى أكثر صعوبة؛ كونه يعمل في مشهد أكثر عدائية تجاهها على وسائل الإعلام الاجتماعية مما جعل الوصول إلى ما تنتجه أقل سهولة في ضوء التضييق عليها من قبل شركات التكنولوجيا .«

وبالرغم من تلك الجهود، ظهرت نظريات المؤامرة والدعاية والمعلومات المضللة من الجماعات المتطرفة اليمينية والبيض المتطرفين. واستشهدت التقرير باستطلاع أجري عام ٢٠٢٠ وجد أن ١٥٪ من الشباب عامة، و٢٠٪ من الذكور في بريطانيا يعتقدون الآن أن «الرواية الرسمية للمحرقة النازية كذبة، كدليل صارخ على أن مثل هذه الجماعات تتبنى نظريات المؤامرة اليمينية حول الإنترنت وتؤثر على أفكار الشباب والبالغين.«

وتمثل وسائل التواصل الاجتماعي أداة شائعة للمتطرفين لاستهداف أولئك المعرضين للانجذاب لآرائهم المنحرفة. ووفقًا لـ«مايكل شوارتز» في صحيفة «نيويورك تايمز»، فإنه على وجه الخصوص، أصبح تطبيق (تليجرام)، «ملاذا لـمنظري المؤامرة اليمينيين المتطرفين والعنصريين والمناهضين للسلطة»، وذلك بعد أن قامت مواقع تويتر وفيسبوك بقمع مواد التطرف عقب أحداث الشغب في مبنى الكابيتول بواشنطن في يناير ٢٠٢١. ومع ذلك، تمكن المتطرفون اليمينيون من الحفاظ على وجود قوي لهم على الإنترنت، حيث أشار التقرير إلى أن تلك المواد التي «لا تزال قانونية

ومتاحة في بريطانيا، بما في ذلك تلك التي وزعتها المنظمات الفاشية المتطرفة التي تروج ادعاءات كاذبة حول إبادة جماعية للبيض تهدف إلى إثارة الكراهية ضد مجموعة عرقية أو دينية.«

وفي حين أن هذه الوسائل مثلت تاريخيًا أرضًا خصبة للجماعات المتطرفة ونظريات المؤامرة الخاصة بها، فقد شهدت الأشهر الأخيرة تحركًا متزايدًا لجهود التطرف نحو ألعاب الفيديو والأطفال الذين يستخدمونها. وتوصلت الأبحاث التي أجرتها مبادرة «تكنولوجيا مكافحة الإرهاب» إلى أن لعبة الفيديو الشهيرة «روبلوكس»، قد تم استخدامها لهذا الغرض، حيث يشجع المتطرفون المستخدمين على لعب الأدوار كإرهابيين مشهورين مثل القاتل الجماعي النرويجي، (أندرز بريفيك). فيما حاولت المجموعة القومية البيضاء اليمينية، «البديل الوطني»، تجنيد أتباع باستخدام لعبة إطلاق النار العنيفة «كول اوف ديوتي: مودرن وورفير.«

ومع ذلك، كان هناك المزيد من الإجراءات الضرورية لمواجهة ذلك التطرف، ومنها إطلاق تطبيق جديد باسم «iREPORTit»للهواتف الجوالة بهدف السماح لمستخدميها –دون التعريف بهويتهم– بالإبلاغ عن المواد الإرهابية المنشورة عبر الإنترنت بحيث يمكن إزالتها. وفي هذا الصدد، علق «نيل باسو» رئيس شرطة مكافحة الإرهاب قائلاً: «الضباط المتخصصون جاهزون للنظر في كل إحالة يتم إرسالها عبر التطبيق لإزالة مواد التطرف والعنف المنشورة على مواقع الويب». ويشير الواقع إلى أن هناك حاجة ماسة إلى مثل هذه التقنيات للإبلاغ عن المواد المتطرفة، حيث وجدت الأبحاث والدراسات التي أجراها مجلس مدينة لندن، أن «أربعة من كل خمسة من سكان لندن لا يعرفون المسار الصحيح للإبلاغ عن المواد المتطرفة المنشورة عبر الإنترنت إلى السلطات المعنية.«

وتأتي الحاجة إلى وجود تشريعات جديدة لمواجهة التطرف في وقت شهد فيه المجتمع الغربي تصدر الأيديولوجيات المهمشة وملامح الغوغائية المشهد السياسي الراهن، وكان أبرز مثال على ذلك، أعمال التطرف والشغب التي ارتكبها مؤيدو الرئيس الأمريكي السابق، «دونالد ترامب»، وإيمان أنصار حركة «كيو آنون» اليمينية المتطرفة، بنظرية المؤامرة وسعيها لإلغاء الانتخابات الأمريكية، مما أدى إلى اقتحام مبنى الكابيتول. وردًا على هذا العنف، كتبت «جيسيكا وايت» من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أنه على الرغم من أن مصادر التطرف اليميني «ضبابية»

بطبيعتها وغير واضحة، إلا أن هناك «أدلة متزايدة» تربط المتورطين في مثل هذه الأعمال من الشغب بـ«الشبكات والمنظمات المتطرفة التي تنشر موادها المسمومة على المواقع الإلكترونية.«

ومن جانبه، وصف الأمين العام للأمم المتحدة، «أنطونيو غوتيريش»، حركات تفوق العرق الأبيض والنازية الجديدة بأنها «ليست مجرد تهديد إرهابي محلي، بل عابر للحدود». وأصبحت هذه الحركات المتطرفة اليوم تمثل التهديد الأول للأمن الداخلي في عدة دول، وهناك أدلة على امتداد صور تأثيرها وانتشارها داخل الأجهزة الأمنية الغربية. وكانت مفوضة شؤون الجيش في البرلمان الألماني، «إيفا هوجل»، قد أعلنت استنادا إلى بيانات وكالة الاستخبارات العسكري، ارتفاع عدد حالات التطرف اليميني الجديدة المشتبه بها داخل صفوف الجيش من ٣٦٣ عام ٢٠١٩ إلى ٤٧٧ حالة عام ٢٠٢٠ وحده، في حين بدأ «البنتاجون»، أيضًا تنفيذ برنامج لاقتلاع جذور التطرف، التي تعتبر بمثابة تهديدات تمس الأمن القومي، داخل صفوفها النظامية.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه في عصر التطرف الراهن، تظل العوامل الديناميكية الأكثر إثارة للصدمة هي ميل مجموعات كبيرة من الشباب والأطفال إلى الانخراط في مثل هذه الأنشطة المتطرفة. وفي بداية فبراير ٢٠٢١، أدين صبي ١٦ عاما من مدينة كورنوال في جنوب غربي إنجلترا، بارتكاب ١٣ جريمة تتصل بأعمال العنصرية والإرهاب، بما في ذلك تحميل دليل لصناعة القنابل من شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى ذلك قاد إحدى الأذرع البريطانية التابعة لشبكة إرهابية نازية جديدة محظور نشاطها.

وفي حالة أخرى، تم اكتشاف شبكة إرهابية مكونة من مجموعة من النازيين الجدد في مدينة ديربي بقيادة شاب يبلغ من العمر ١٥ عامًا، وكانت تلك الشبكة تتألف بالكامل من أطفال أرادوا مهاجمة أهداف في بلدة دوفر، ناهيك عن اتهامهم بحيازة أسلحة وتعديلها لتكون أسلحة حية. وفي ٢٠ فبراير ٢٠٢١، تم اتهام صبي ١٥ عامًا من مدينة برمنجهام بارتكاب جرائم إرهابية في أحدث سلسلة طويلة من الجرائم المروعة. وفي الوقت الحالي، لا يظهر استمرار مثل هذه الاعتقالات والإدانات أي علامة على التراجع حيث تواجه بريطانيا واقعًا متغيرًا مقلقًا في جهودها لمكافحة الإرهاب.

على العموم، من الواضح أن المملكة المتحدة، بالإضافة إلى الدول الغربية الأخرى، تواجه تحديات مستقبلية كبرى فيما يتعلق بمعالجة التطرف عبر شبكة الإنترنت ومسألة تجنيد الجماعات الإرهابية للشباب والأطفال. ومن هذا المنطلق، سعى تقرير «خان»، و«رولي»، إلى سد الثغرات القانونية التي تسمح بتعزيز الإرهاب ونشر الكراهية في البلاد، حيث خلصا إلى أن التهديدات الحالية المنبثقة من التطرف والعنف في المملكة المتحدة «ببساطة لا يتم التصدي لها»، حيث إن قوى التطرف «باتت قادرة على جذب مجموعات أكبر من أي وقت مضى لتجنيدهم»، مشيرين إلى أن «الوقت قد حان للتغلب على تلك القوى، لأن عواقب الفشل قاتمة للغاية ومسار مواجهتها مقلق جدًا.«

٢٠٢١/٥/٧

ثغرات بالقانون البريطاني تسمح بنشر الإرهاب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لطالما كانت المملكة المتحدة هدفًا للمتطرفين والإرهابيين الذين يهدفون إلى نشر الفوضى والذعر بين سكانها لكونها دولة غربية رائدة، الأمر الذي يجعل مكافحة الإرهاب تمثل أحد أكثر اهتمامات الأمن القومي إلحاحًا بها. وعلى مدار سنوات، استثمرت بريطانيا في إنشاء مؤسسات ومنظمات لأداء هذه المهمة. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٠–٢٠٢١، خصصت الميزانية الوطنية ١١٤ مليون جنيه إسترليني لعمليات مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى ٨٣ مليونا إضافية لشرطة مكافحة الإرهاب، و٣١ مليونا أخرى لأجهزة الاستخبارات لاعتراض المهاجمين المحتملين.

وعلى الرغم من تخصيص الملايين لجهود مكافحة الإرهاب، فإن تهديد التطرف للأمن القومي يتزايد في ظل وجود موجة من الأنشطة المتطرفة والتجنيد عبر الإنترنت، والذي سهلته جائحة كورونا، مع وجود عدد كبير من العالقين جراء الإغلاق، وبالتالي من المرجح أن يستخدموا الإنترنت ويصادفوا المواد التي ينشرها هؤلاء المتطرفون. ويمثل عدد الأطفال والشباب الذين استغلتهم مثل هذه الأيديولوجيات المتطرفة عبر الإنترنت مصدر قلق كبير في هذا الشأن.

وفي محاولة لمعالجة هذه القضية، رصد تقرير جديد صادر عن «لجنة مكافحة التطرف»، بعنوان: «العمل مع الإفلات من العقاب، التطرف البغيض.. الحاجة إلى إطار قانوني»، أعده كل من «سارة خان»، رئيسة لجنة مكافحة

التطرف، و«مارك رولي»، القائد السابق لشرطة مكافحة الإرهاب؛ أن المملكة المتحدة تعاني حاليًا من «غياب صارخ للتشريعات»، التي تتصدى للتطرف عبر الإنترنت، حيث يسمح القانون الحالي «بتمجيد الإرهاب وجمع المواد التي تشجيع عليه، وتعمد إثارة الكراهية والعنصرية» من قبل مجموعات مثل داعش .

وبشكل أساسي، ركز التقرير على المعايير القانونية المُربكة فيما يتعلق بالتطرف ومحتواه، وبالتالي تمكن المتطرفون من استغلال الثغرات في امتلاك ونشر المواد والأيديولوجيات المتطرفة. وكتبت «خان»، أنه منذ تفجيرات لندن عام ٢٠٠٥، أصبحت «أحد الألغاز طويلة الأمد للحكومة هو كيفية التعامل مع الجماعات المتطرفة أو الأفراد الذين لم يتم القبض عليهم بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب، ومع ذلك يشكلون خطرًا أمنيًا كبيرًا.«

ومن جهته، أضاف «رولي»، أنه «أصيب بالصدمة من حجم المواد والسلوك المتطرف الذي يعتبر قانونيًا، خاصة أن القوانين فشلت في مواكبة التهديد المتطور للتطرف في الوقت الحالي». ولعل أبرز الأمثلة على ذلك، عدم عمل سلطات مكافحة الإرهاب بشكل فعال فيما يتعلق بداعية الكراهية «أنجم شوداري»، الذي جند ما بين ٧٠ و١٠٠ شخص في أنشطة إرهابية في التسعينيات، والعقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين؛ ولكن تمت مقاضاته وإدانته فقط بسبب أفعال غير قانونية عام ٢٠١٦، وذلك بعد سنوات عديدة من بدء توجيه الشباب إلى التطرف. وعلقت «خان»، أنه إذا ظهرت شخصية من هذا النوع غدًا، فسنبقى على ما نحن فيه في نفس الموقف «المتمثل في عدم قدرتنا على كبح نفوذه الشائن.«

وتأكيدًا لهذه النقطة، لاحقت الشرطة البريطانية في سبتمبر ٢٠٢٠، قائدا بارزا في جماعة المهاجرين المحظورة التابعة لشوداري في مطاردة عنيفة، بعد أن قطّع بطاقة المراقبة الإلكترونية التي أمرت بها المحكمة وهرب من منزله. وعلى الرغم من أنه تم القبض على المشتبه به في غضون ٢٤ ساعة، فإن فقدان السلطات مثل هذا الجاني الخطير أظهر كيف أن منع الهجمات من قبل هؤلاء الأفراد لا يمكن ضمانه حاليًا.

علاوة على ذلك، أُحبطت الإجراءات التي اتخذتها «وستمنستر»، لمعالجة هذه المخاوف سابقًا من خلال الاعتراضات القانونية. ولاحظ «فيكرام دود»، في صحيفة «الجارديان»، أن «الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٥ حاولت تشديد موقف الحكومة ضد التطرف، لكنها فشلت جميعها بسبب المخاوف من أن القوانين الجديدة قد تجرّم المعارضة

وحرية التعبير والآراء التي لا تحظى بشعبية». وفي محاولة الآن لإصدار توجيهات أوضح للمستقبل، أوصى «خان»، و«رولي»، بتكوين «إطار قانوني وعملي لمواجهة تهديد التطرف، بالإضافة إلى توسيع نطاق الجرائم الحالية المتعلقة بإثارة الكراهية إلى جانب الإرهاب والاستغلال عبر الإنترنت.«

ولاستهداف مجموعات المتطرفين الذين كانوا في السابق بمقدورهم المطالبة بالتمتع بالحماية القانونية؛ أكد معدو التقرير، أن تلك الجماعات «التي تنخرط عن قصد وباستمرار في التطرف لا يمكن حظرها بموجب القوانين الحالية». وفي سعيهم لمنع الانتقادات الموجهة لانتهاكات حرية التعبير، أضافوا أن هذا التقرير يرسم «مسارًا يمكن للحكومة أن تسلكه يضمن حماية حرية التعبير مع تقييد النشاط الخطير للتطرف». ولتأييد هذا الأمر، دعوا إلى «اتخاذ إجراءات عاجلة لملء الفراغ القانوني المحيط بالتطرف والراديكالية .«

وعلى هذا النحو، حظيت توصيات التقرير بتأييد كل من رئيس الوزراء السابق، «ديفيد كاميرون»، و«توني بلير»، وكذلك الناشط في مجال حقوق الإنسان، «بيتر تاتشيل»، كما أعرب «نيل باسو»، القائد الحالي لشرطة مكافحة الإرهاب عن دعمه له، إلى جانب رئيس أساقفة كانتربري ورئيس المجلس الاستشاري الوطني للمساجد والأئمة في المملكة المتحدة.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، أشار التقرير إلى أحد الجوانب المهمة في مكافحة الإرهاب وهو تأثير الإغلاق القسري جراء جائحة كورونا، وانتشار المواد المتطرفة على الإنترنت. وكتب «رولي» أن «التأثير الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي قد حول التطرف من عرض جانبي إلى تهديد كبير». وأوضح «دانيال كيميج» من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن «الإنتاج الدعائي لداعش أضحى أكثر صعوبة؛ كونه يعمل في مشهد أكثر عدائية تجاهها على وسائل الإعلام الاجتماعية مما جعل الوصول إلى ما تنتجه أقل سهولة في ضوء التضييق عليها من قبل شركات التكنولوجيا .«

وبالرغم من تلك الجهود، ظهرت نظريات المؤامرة والدعاية والمعلومات المضللة من الجماعات المتطرفة اليمينية والبيض المتطرفين. واستشهدت التقرير باستطلاع أجري عام ٢٠٢٠ وجد أن ١٥٪ من الشباب عامة، و٢٠٪ من

الذكور في بريطانيا يعتقدون الآن أن «الرواية الرسمية للمحرقة النازية كذبة، كدليل صارخ على أن مثل هذه الجماعات تتبنى نظريات المؤامرة اليمينية حول الإنترنت وتؤثر على أفكار الشباب والبالغين.«

وتمثل وسائل التواصل الاجتماعي أداة شائعة للمتطرفين لاستهداف أولئك المعرضين للانجذاب لآرائهم المنحرفة. ووفقًا لـ«مايكل شوارتز» في صحيفة «نيويورك تايمز»، فإنه على وجه الخصوص، أصبح تطبيق (تليجرام)، «ملاذا لـمنظري المؤامرة اليمينيين المتطرفين والعنصريين والمناهضين للسلطة»، وذلك بعد أن قامت مواقع تويتر وفيسبوك بقمع مواد التطرف عقب أحداث الشغب في مبنى الكابيتول بواشنطن في يناير ٢٠٢١. ومع ذلك، تمكن المتطرفون اليمينيون من الحفاظ على وجود قوي لهم على الإنترنت، حيث أشار التقرير إلى أن تلك المواد التي «لا تزال قانونية ومتاحة في بريطانيا، بما في ذلك تلك التي وزعتها المنظمات الفاشية المتطرفة التي تروج ادعاءات كاذبة حول إبادة جماعية للبيض تهدف إلى إثارة الكراهية ضد مجموعة عرقية أو دينية.«

وفي حين أن هذه الوسائل مثلت تاريخيًا أرضًا خصبة للجماعات المتطرفة ونظريات المؤامرة الخاصة بها، فقد شهدت الأشهر الأخيرة تحركًا متزايدًا لجهود التطرف نحو ألعاب الفيديو والأطفال الذين يستخدمونها. وتوصلت الأبحاث التي أجرتها مبادرة «تكنولوجيا مكافحة الإرهاب» إلى أن لعبة الفيديو الشهيرة «روبلوكس»، قد تم استخدامها لهذا الغرض، حيث يشجع المتطرفون المستخدمين على لعب الأدوار كإرهابيين مشهورين مثل القاتل الجماعي النرويجي، (أندرز بريفيك). فيما حاولت المجموعة القومية البيضاء اليمينية، «البديل الوطني»، تجنيد أتباع باستخدام لعبة إطلاق النار العنيفة «كول اوف ديوتي: مودرن وورفير.«

ومع ذلك، كان هناك المزيد من الإجراءات الضرورية لمواجهة ذلك التطرف، ومنها إطلاق تطبيق جديد باسم «iREPORTit»للهواتف الجوالة بهدف السماح لمستخدميها –دون التعريف بهويتهم– بالإبلاغ عن المواد الإرهابية المنشورة عبر الإنترنت بحيث يمكن إزالتها. وفي هذا الصدد، علق «نيل باسو» رئيس شرطة مكافحة الإرهاب قائلاً: «الضباط المتخصصون جاهزون للنظر في كل إحالة يتم إرسالها عبر التطبيق لإزالة مواد التطرف والعنف المنشورة على مواقع الويب». ويشير الواقع إلى أن هناك حاجة ماسة إلى مثل هذه التقنيات للإبلاغ عن المواد

المتطرفة، حيث وجدت الأبحاث والدراسات التي أجراها مجلس مدينة لندن، أن «أربعة من كل خمسة من سكان لندن لا يعرفون المسار الصحيح للإبلاغ عن المواد المتطرفة المنشورة عبر الإنترنت إلى السلطات المعنية.«

وتأتي الحاجة إلى وجود تشريعات جديدة لمواجهة التطرف في وقت شهد فيه المجتمع الغربي تصدر الأيديولوجيات المهمشة وملامح الغوغائية المشهد السياسي الراهن، وكان أبرز مثال على ذلك، أعمال التطرف والشغب التي ارتكبها مؤيدو الرئيس الأمريكي السابق، «دونالد ترامب»، وإيمان أنصار حركة «كيو آنون» اليمينية المتطرفة، بنظرية المؤامرة وسعيها لإلغاء الانتخابات الأمريكية، مما أدى إلى اقتحام مبنى الكابيتول. وردًا على هذا العنف، كتبت «جيسيكا وايت» من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أنه على الرغم من أن مصادر التطرف اليميني «ضبابية» بطبيعتها وغير واضحة، إلا أن هناك «أدلة متزايدة» تربط المتورطين في مثل هذه الأعمال من الشغب بـ«الشبكات والمنظمات المتطرفة التي تنشر موادها المسمومة على المواقع الإلكترونية.«

ومن جانبه، وصف الأمين العام للأمم المتحدة، «أنطونيو غوتيريش»، حركات تفوق العرق الأبيض والنازية الجديدة بأنها «ليست مجرد تهديد إرهابي محلي، بل عابر للحدود». وأصبحت هذه الحركات المتطرفة اليوم تمثل التهديد الأول للأمن الداخلي في عدة دول، وهناك أدلة على امتداد صور تأثيرها وانتشارها داخل الأجهزة الأمنية الغربية. وكانت مفوضة شؤون الجيش في البرلمان الألماني، «إيفا هوجل»، قد أعلنت استنادا إلى بيانات وكالة الاستخبارات العسكري، ارتفاع عدد حالات التطرف اليميني الجديدة المشتبه بها داخل صفوف الجيش من ٣٦٣ عام ٢٠١٩ إلى ٤٧٧ حالة عام ٢٠٢٠ وحده، في حين بدأ «البنتاجون»، أيضًا تنفيذ برنامج لاقتلاع جذور التطرف، التي تعتبر بمثابة تهديدات تمس الأمن القومي، داخل صفوفها النظامية.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه في عصر التطرف الراهن، تظل العوامل الديناميكية الأكثر إثارة للصدمة هي ميل مجموعات كبيرة من الشباب والأطفال إلى الانخراط في مثل هذه الأنشطة المتطرفة. وفي بداية فبراير ٢٠٢١، أدين صبي ١٦ عاما من مدينة كورنوال في جنوب غربي إنجلترا، بارتكاب ١٣ جريمة تتصل بأعمال العنصرية والإرهاب، بما في ذلك تحميل دليل لصناعة القنابل من شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى ذلك قاد إحدى الأذرع البريطانية التابعة لشبكة إرهابية نازية جديدة محظور نشاطها.

وفي حالة أخرى، تم اكتشاف شبكة إرهابية مكونة من مجموعة من النازيين الجدد في مدينة ديربي بقيادة شاب يبلغ من العمر ١٥ عامًا، وكانت تلك الشبكة تتألف بالكامل من أطفال أرادوا مهاجمة أهداف في بلدة دوفر، ناهيك عن اتهامهم بحيازة أسلحة وتعديلها لتكون أسلحة حية. وفي ٢٠ فبراير ٢٠٢١، تم اتهام صبي ١٥ عامًا من مدينة برمنجهام بارتكاب جرائم إرهابية في أحدث سلسلة طويلة من الجرائم المروعة. وفي الوقت الحالي، لا يظهر استمرار مثل هذه الاعتقالات والإدانات أي علامة على التراجع حيث تواجه بريطانيا واقعًا متغيرًا مقلقًا في جهودها لمكافحة الإرهاب.

على العموم، من الواضح أن المملكة المتحدة، بالإضافة إلى الدول الغربية الأخرى، تواجه تحديات مستقبلية كبرى فيما يتعلق بمعالجة التطرف عبر شبكة الإنترنت ومسألة تجنيد الجماعات الإرهابية للشباب والأطفال. ومن هذا المنطلق، سعى تقرير «خان»، و«رولي»، إلى سد الثغرات القانونية التي تسمح بتعزيز الإرهاب ونشر الكراهية في البلاد، حيث خلصا إلى أن التهديدات الحالية المنبثقة من التطرف والعنف في المملكة المتحدة «ببساطة لا يتم التصدي لها»، حيث إن قوى التطرف «باتت قادرة على جذب مجموعات أكبر من أي وقت مضى لتجنيدهم»، مشيرين إلى أن «الوقت قد حان للتغلب على تلك القوى، لأن عواقب الفشل قاتمة للغاية ومسار مواجهتها مقلق جدًا.«

٢٠٢١/٥/٨

بايدن بعد مائة يوم على توليه الرئاسة.. وعود قليلة وإنجازات عديدة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

غالبًا ما توصف الأيام المائة الأولى من الإدارة الجديدة في السياسة الرئاسية الأمريكية بأنها أكثر فترات الإصلاح التشريعي ثراءً، وعلى الرغم من أنها لا تعكس بأي حال من الأحوال وضع إدارة ما، إلا أنه يمكن بلا شك أن تكون مؤشرًا على المسار السياسي الذي سيسلكه ساكن البيت الأبيض الجديد .

وفي حالة الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة «جو بايدن» سيكون من العدل القول إن المائة يوم الأولى تضمنت سياسات ذات خلفية وطنية ودولية فريدة، فقد تسلم جو بايدن البلاد في يناير ٢٠٢١، وهي ترزخ تحت وطأة فيروس كورونا، واقتصاد يتهاوى، وانقسامات سياسية عديدة.

ومنذ اليوم الأول شرعت إدارته في العمل، حيث أصدر قائمة بالأوامر التنفيذية بشأن قضايا أهملتها إدارة ترامب، مثل جائحة كورونا والبيئة، حيث تم توفير مئات الملايين من جرعات اللقاح حتى الآن وسط طفرة اقتصادية، كما اتخذ إجراءات بشأن قضية المناخ وملف السياسة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بأفغانستان وإيران.

الانطباع العام للخبراء في الأيام المائة الأولى كانت بمثابة إعجاب، حيث لم ينل نقد الكثيرين، الذين وضعوا في الاعتبار أن كبر سنه واعتدال نهجه سياسيًّا لا يُمكنه من إحراز تقدم قوي في وقت الأزمة، وقد لاحظ معلقون أن رئاسة بايدن أعادت إحياء التفاؤل الوطني؛ فرأى جيوفاني روسونيلو، من نيويورك تايمز، أن «جو بايدن يراهن على حالة التفاؤل بين الأمريكيين، وحتى الآن يحظى بالكثير من التأييد في أنحاء البلاد»، مشيرًا إلى بيانات الاستطلاع التي تشير إلى أن ما يقرب من ثلثي الأمريكيين متفائلون الآن بشأن الاتجاه المستقبلي للبلاد، وهو أعلى مستوى بيانات للتفاؤل الوطني منذ ديسمبر ٢٠٠٦، وفسرت ميشيل كوتل، من نيويورك تايمز، ذلك بأن بايدن «يتعهد بالقليل، لكنه يُحقق الكثير»، بما يمثل تناقضًا حادًّا مع سلفه.

ولا شك في أن النجاح الأبرز لإدارة بايدن تمثَّل في تعاطيها مع ملف جائحة كورونا؛ ففي حين اتسم تصرف إدارة دونالد بالبطء والتردد في الاستماع إلى النصائح العلمية، فإن إدارة بايدن قلبت ميزان الأمور من خلال وضع برنامج تطعيم بدَّل وضع الولايات المتحدة من كونها أسوأ دولة في تعاملها مع الوباء إلى الأفضل إحصائيًّا، وفي تعهُّد بحملة لتقديم ١٠٠ مليون لقاح للأمريكيين في أول ١٠٠ يوم له، حطّمت الحكومة الجديدة هذا التعهُّد وقدمت بدلاً من ذلك ٢٩٠ مليون جرعة، مع أكثر من ٩٦ مليون أمريكي الآن تم تطعيمهم بالكامل ضد الفيروس.

وبالمثل، تم الترحيب بالنمو الاقتصادي الأمريكي خلال رئاسة بايدن، وقد علق جيف كوكس من قناة (سي ان بي سي) قائلاً: «حتى الآن في الأيام الأولى من فترة رئاسته، عزز بايدن مكاسب سوق الأسهم بشكل كبير»، مع مستوى

نمو اقتصادي، بنسبة ٢٤,١٪، والذي فاق أعلى ما حققته البلاد في عهد الرئيس الأسبق دوايت أيزنهاور في ١٩٥٣. وعلى سبيل المقارنة، نما الاقتصاد الأمريكي بنسبة ١١,٤٪ خلال أول ١٠٠ يوم من تولي ترامب منصبه .

وتمثل العمود الفقري لهذا الانتعاش الاقتصادي في (مشروع قانون التحفيز) بقيمة ١,٩ تريليون دولار الذي أصدره بايدن بعد أسابيع من التردد في الكونجرس، حيث من المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة في عام ٢٠٢١ إلى أعلى رقم له منذ عام ١٩٨٤، عند ٧٪، مُقارنة بانخفاض بنسبة ٣,٥٪ التي تمت مصادفتها في عام ٢٠٢٠ .

ويبدو أن هذا الانتعاش ليس سوى البداية، مع الحكومة الجديدة التي على وشك تنفيذ إصلاح اقتصادي شامل، فقد علقت لورين جامبينو، من صحيفة الغارديان، بأن «حل بايدن للأزمات التي لا تعد ولا تحصى هو أجندة اقتصادية طموحة تعد بامتلاك المستقبل، من خلال توسيع دور الحكومة بشكل كبير في الحياة الأمريكية.«

وفيما يتعلق بتغير المناخ أيضًا، أشاد المحللون الغربيون بتعهد بايدن بخفض الولايات المتحدة انبعاثاتها الكربونية بنسبة ٥٠٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠، فضلا عن حرصه على تأكيد الريادة الدولية مع العديد من الدول الأخرى، بما في ذلك كندا واليابان، فيما قدّمت المملكة المُتحدة أيضًا تعهدات جديدة في نفس الوقت، ولعل الأهم من ذلك، على المستوى المحلي، لاحظ مارشال شيبرد، من مجلة فوربس، أن صانعي السياسة الديمقراطيين «يتحدثون أخيرًا باللغة التي يفهمها الناس العاديون بشأن تغير المناخ.«

نجاح آخر أشار إليه المحللون يتعلق بانتصار بايدن وأنصاره الديمقراطيين حتى الآن في اللعبة السياسية في واشنطن، فعلى ما يبدو أن الرئيس تعلم دروسًا من باراك أوباما، الذي أهدر «أغلبية ساحقة» في وقت مبكر من رئاسته؛ فقد قام بايدن بعمل تغييرات تشريعية مهمة، مثل إغاثة كوفيد والإصلاح الاقتصادي، كما أشار ديفيد سميث، من صحيفة الغارديان، إلى أنه «بالنسبة للديمقراطيين، فقد مر مائة يوم من التشريعات الكاسحة، والتعيينات التي تتخطى الحواجز، والجرأة على الحلم الكبير»، بينما بالنسبة للجمهوريين الذين لا يزالون موالين لدونالد ترامب، فقد مر مائة يوم عليهم بدون أي تواجد أو سُلطة تُذكر.

علاوة على ذلك، تجنب بايدن العديد من الزلات التي هددت بعرقلة حملته، فقد لاحظ سميث، في الغارديان، أن «التهكمات التي وجهها ترامب فشلت في تحقيق مآربه، في حين أن الزلات اللفظية للرئيس البالغ من العمر ٧٨ عامًا كانت نادرة نسبيًّا .«

وعلى جانب آخر يتطلع العديد من المحللين في واشنطن إلى الانتخابات الأمريكية المقبلة، وعلق بوب شروم، أحد المحللين الاستراتيجيين من الحزب الديمقراطي قائلاً: «إن بايدن ماضٍ في مسار ثابت بشأن التعامل مع الوباء وفتح الاقتصاد، وإذا فعل ذلك جيدًا فستكون لديه فرصة ليكون الرئيس الثالث في مائة عام يحقق أداءً جيدًا في منتصف المدة بعد فترة انتخابه الأولى». ومع ذلك، وبالنظر إلى الطبيعة المتقلبة رأسًا على عقب للسياسة الأمريكية، فإن الحذر في هذا الصدد سيخدم الديمقراطيين الأمريكيين بشكل جيد.

ويعد من الخطأ الاعتقاد بأن مشاكل أمريكا الرئيسية قد جرى حلها، في الشعار الانتخابي الرئيسي لبايدن، لتوحيد الشعب الأمريكي بعد سنوات من الانقسام، فبيانات استطلاعات الرأي تشير إلى أنه لا يزال هناك الكثير للقيام به في هذا الشأن، حيث يعتقد ٤٨٪ من الأمريكيين أن البلاد لم تصبح أكثر اتحادًا منذ تولى بايدن السلطة، و٢٨٪ يعتقدون أن البلاد أصبحت أكثر انقسامًا، ومع ذلك، أشاد المؤرخ الرئاسي الأمريكي دوغ برينكلي بالخطاب السياسي الحالي لبايدن، مشيرًا إلى أن الرئيس «يتحدث بطريقة حازمة وهادئة بشكل من المستحيل الاعتراض عليها، وكان هادئًا للغاية ومطمئنًا في وقت الفتنة الكبرى.«

بالإضافة إلى ذلك، أشار جون سوبيل، محرر شبكة بي بي سي في أمريكا الشمالية، في تحليله، إلى أن «القضية الدائمة للسيطرة على السلاح ستؤدي إلى الكثير من الجدال والتراشق»، وأن الحدود الجنوبية للولايات المتحدة مع المكسيك من المحتمل أيضًا أن تبقى مشكلة رئيسية طيلة فترة ولايته. وبالنسبة لكوفيد ١٩ أيضًا، فلا يزال هناك سبب للقلق، فقد أشارت لورين جامبينو، من صحيفة الغارديان، إلى أن «الوباء لا يزال يمثل تحديًا لا مفر منه»، وأن «المشكلة تتحول بسرعة إلى لقاحات كثيرة، ولا يوجد عدد كافٍ من الأشخاص المستعدين للتطعيم.«

كما كان ملف السياسة الخارجية هو الآخر موضع نقاش كبير بين الخبراء، فأشارت رويترز إلى أن «بايدن أثبت أنه صارم بشكل غير متوقع فيما يتعلق بالسياسة الخارجية إزاء المنافسين الرئيسيين لأمريكا»، حيث شدد من مواقف

الولايات المتحدة ضد روسيا والصين، وقد علق أندرس فوغ راسموس، الأمين العام السابق لحلف الناتو، بأنه «على الرغم من الأجندة المحلية المزدحمة، إلا أن بايدن قطع خطوات كبيرة لاستعادة القيادة العالمية الحازمة للولايات المتحدة.«

ويُمكن القول إن أكبر قرار اتخذه بايدن في السياسة الخارجية حتى الآن هو الانسحاب المخطط لجميع الأفراد العسكريين الأمريكيين من الخارج بحلول سبتمبر ٢٠٢١. وبرزت الاختلافات بين الخبراء والأكاديميين، ففي حين أن أنتوني كوردسمان، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، يرى أنه «لا توجد طريقة جيدة يمكن للولايات المتحدة أن تنسحب بها من أفغانستان، كما لا يمكنها أن تنتظر إلى أجل غير مسمى بعض أشكال السلام التجميلية»، انتقد مارفن جي وينباوم، من معهد الشرق الأوسط بواشنطن، هذه الخطوة، باعتبار قرار الانسحاب يندرج تحت مبدأ سياسة «أمريكا أولاً، وهو خطأ، وقرار قصير النظر، وضيق في فهمه للمصالح الأمنية الأمريكية على المدى الطويل». وهكذا، وعكسًا للانقسامات، يرى بول سالم، من معهد الشرق الأوسط أيضًا، أن القرار «كان مفهومًا بالنظر إلى التعهدات المتكررة بإنهاء حروب أمريكا إلى الأبد، ولكنه مع ذلك قد يعود ليطارد الإدارة بشكل كبير.«

وعلاوة على ذلك، كان هناك أيضًا قرار بايدن بشن ضربات ضد الميليشيات المدعومة من إيران، والتي دافع عنها ميك مولروي، خبير الدفاع والأمن في الشرق الأوسط في معهد الشرق الأوسط، ووصفها بأنها «صحيحة، وأنها إجراء أظهر لإيران أنه ستكون هناك عواقب لاستخدامها قوات بالوكالة ضدنا، وبالتالي تجنبت عواقب تصعيد الوضع في العراق، من خلال الرد باستهداف قواتنا في سوريا.«

وأخيرا يبدو أن الغالبية العظمى من المعلقين الغربيين أشادت بأول ١٠٠ يوم لبايدن في البيت الأبيض، باعتبارها نجاحًا كبيرًا في ظل الأوقات العصيبة، خاصة فيما يتعلق بإطلاق لقاح فيروس كورونا والانتعاش الاقتصادي للبلاد، ومع ذلك، لا تزال هناك تحفظات على الوحدة الوطنية وسياسته الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني. وفي حين أنه من غير المرجح أن تستمر هذه الفترة من الود من وسائل الإعلام الغربية تجاه رئاسة بايدن

بسبب النجاحات غير المتوقعة حتى الآن، إلا أن رئاسته يمكن أن تصبح في نهاية المطاف إدارة تُثير حقد وحسد دونالد ترامب .

٢٠٢١/٥/١١

قراءة في اجتماع وزراء خارجية الدول السبع الكبار

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اتجهت أنظار دول العالم ناحية لندن، حيث انعقد في ٤ مايو لأول مرة منذ عامين وجهًا لوجه اجتماع وزراء خارجية الدول السبع الكبار، الممهِّد لقمة هذه المجموعة في يونيو المقبل، مع إدارة أمريكية جديدة، تطل على العالم بمنهج مغاير لنهج سابقتها، التي أحدثت خلافات عديدة مع باقي دول المجموعة، وصلت إلى حد منع صدور بيان مشترك عن قمتها، بينما تعهّد بايدن في أول خطاب سياسي له بعد توليه مهام منصبه بعودة التحالف بين ضفتي الأطلسي.

وتأتي أهمية هذا الاجتماع من جهة العديد من الملفات المطروحة أمامه، منها ما يعنينا مباشرة في المنطقة العربية، وأخرى تتعلق بالوضع الدولي، ولكن لها تأثيراتها أيضًا وانعكاساتها على الوضع الإقليمي، فهناك الملف السوري والملف الليبي والملف الإيراني، وهناك أيضًا قضايا تغير المناخ، ومواجهة جائحة كورونا وحقوق الإنسان والعلاقات مع روسيا والصين، ومع ازدحام جدول الأعمال فإن الاجتماع يحظى كذلك بحضور ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والهند وأستراليا وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا والآسيان.

ولأن الاجتماع على مستوى الدول السبع: الولايات المتحدة – المملكة المتحدة – فرنسا – ألمانيا – إيطاليا – اليابان – كندا، وليس على مستوى الدول الثماني الذي يضم روسيا إلى جانب هذه الدول (من المعلوم أن روسيا قد طُرِدت من هذه المجموعة في ٢٠١٤، حينما كان أوباما رئيسًا للولايات المتحدة بعد ضم روسيا منطقة القرم من أوكرانيا) فإنه يبدو أنه يبحث عن موقف موحد لتلك المجموعة في قضايا تمس روسيا، أو لا يتوافق الموقف الروسي فيها مع الموقف الذي تتطلع لاتخاذه هذه المجموعة، آية ذلك ما صرح به وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب لدى

افتتاح هذا الاجتماع، بأن المحادثات فرصة للجمع بين مجتمعات ديمقراطية منفتحة، وإظهار الوحدة في وقت تشتد الحاجة فيه إلى مواجهة التحديات المشتركة والتهديدات المتزايدة.

وفي الملف السوري فإنه بينما تقف روسيا مساندة لنظام الأسد، بل إنها أكبر داعم وحليف له، تعلن هذه المجموعة عن مواقف مناهضة لهذا النظام، وبينما كشف وزير الخارجية الأمريكي عن موقف مجموعة الدول السبع، موضحًا التزامها بالحل السياسي وفق قرارات مجلس الأمن لإنهاء الصراع، ودعمها لمساعي إعادة تفويض آلية الأمم المتحدة بإدخال المساعدات إلى سوريا عبر الحدود، مع اقتراب انتهاء صلاحية هذه الآلية في يوليو المقبل، نجد مساعي روسيا في إنهاء عمل هذه الآلية، بل إن موسكو وبكين استخدمتا العام الماضي حق النقض في مجلس الأمن في عدة مناسبات، لوقف عمل هذه الآلية.

وبينما تعد ليبيا أيضًا من أهم ساحات المنافسة الغربية الروسية، فإن الملف الليبي حضر بقوة كذلك في اجتماعات خارجية الدول السبع، وفيما حذر وزير الخارجية الإيطالي من التدخلات الأجنبية، فقد طلب من مجموعة السبع المساهمة في دعم استقرار ليبيا بشكل عام، وأكد الفرص الاقتصادية الكبيرة المفتوحة في الساحة الليبية أمام شركات دول المجموعة، خاصة الشركات الإيطالية، لكن هذه الفرص الاقتصادية تعوقها الأوضاع الأمنية غير المستقرة، والتي تمثل أيضًا تهديدًا للأمن الأوروبي، من خلال افتقاد السيطرة على عمليات الهجرة غير الشرعية من الساحل الليبي الممتد، وضرورة استعادة الاستقرار الأمني وفتح الفرص الاقتصادية، وإنجاح المبادرات الدولية لتوحيد مختلف الفصائل الليبية، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في غياب القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الساحة الليبية، وعلى رأسها روسيا التي يتعاظم دورها في منطقة الشرق الأوسط، وما كان للتطورات التي شهدها الملف الليبي مؤخرًا بدءًا من اتفاق ملتقى الحوار السياسي في تونس في نوفمبر الماضي، وقبله الاتفاق على وقف إطلاق النار، ثم اتفاق الأطراف الليبية على آلية اختيار السلطة المؤقتة الجديدة التي تحضر لانتخابات عامة في ديسمبر ٢٠٢١، ما كان لهذه العملية السياسية أن تتم في غياب موافقة روسيا الداعم الرئيسي لحكومة شرق ليبيا.

وبالتوازي مع محادثات فيينا التي يرعاها الاتحاد الأوروبي منذ نحو أربعة أسابيع بشأن الاتفاق النووي مع طهران، فإن البيان الذي أصدره اجتماع خارجية الدول السبع في اليوم الثاني (الأربعاء ٥ مايو) يؤكد أن خطة العمل الشاملة

المشتركة لا تزال تمثل الطريقة الأفضل للطابع السلمي لبرنامج إيران النووي، لكنه أعرب عن القلق بشأن تصرفات إيران المزعزعة للاستقرار، وأنشطتها المتعلقة بالصواريخ الباليستية، داعيًا إيران إلى التوقف عن هذه التصرفات والأنشطة، وأن تلعب دورًا بنّاءً في تعزيز الاستقرار والسلام العالميين، وبينما تحضر روسيا محادثات فيينا، فإنها لا تحضر اجتماع الدول السبع، وفيما تصر إيران على ضرورة رفع العقوبات الأمريكية أولاً، تصر واشنطن على ضرورة التقدم خطوة مقابل الأخرى.

محادثات فيينا لم تصل إلى نتيجة بعد، فيما يسعى الجانب الأوروبي وروسيا إلى التوصل إلى اتفاق واضح قبل يوم ٢٢ مايو الجاري، وهو التاريخ الذي حددته إيران من أجل وقف عمل المفتشين الدوليين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذا لم يتم التوصل لحل لإنقاذ الاتفاق النووي، وأكثر البنود خلافية في المحادثات: اشتراط إيران رفع العقوبات المفروضة عليها كاملاً – تعويضها عن تداعيات تلك العقوبات – تقديم ضمانات لعدم الانسحاب من الاتفاق من جديد، فيما أكدت الولايات المتحدة أنها لن تقدم تنازلات لإيران خلال المحادثات، وفيما تثور شكوك حول إمكانية التوصل إلى حل قبل الانتخابات الإيرانية بعد ٣ أشهر، فإن الجانب الأوروبي يضغط لصالح عودة الاتفاق النووي، نظرًا إلى مصالحه الاقتصادية الضرورية مع إيران، ولأهمية السلوك الإيراني في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

يذكر أن الصين في المحادثات الجارية في فيينا شددت على أنه على واشنطن رفع إجراءات الحظر غير القانونية ضد طهران، وأن الولايات المتحدة بصفتها أنها انتهكت الاتفاق النووي يجب أن تتخذ الخطوة الأولى وترفع جميع إجراءات الحظر غير القانونية والأحادية ضد طهران، وتشهد محادثات فيينا اجتماعات مشتركة بين مسؤولين روس وأمريكيين، وسط إدراك أمريكي بأهمية الدور الروسي، وفي ابريل الماضي أعلن مندوب روسيا المشارك في هذه الاجتماعات، ميخائيل أوليانوف، أن التفاوض انتقل من الكلمات العامة إلى الاتفاق حول خطوات محددة، رغم أن تحقيق نتائج عملية لا يزال بعيدًا، وبينما تبدأ محادثات الجولة الرابعة مع إعلان المندوب الروسي أن كل المؤشرات تقودنا إلى توقع تحقيق نتيجة نهائية ستكون ناجحة خلال بضعة أسابيع، فقد حمّل وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بقوة على الاتحاد الأوروبي إثر ما قام به من فرض عقوبات على مسؤولين أمنيين إيرانيين، متهمًا إياه بأنه يهدد الجهود الجارية لعودة الاتفاق النووي، فيما أكد أن الطريقة الوحيدة للحفاظ على الاتفاق النووي هي

التزام كافة الأطراف ببنوده، وأن روسيا تعوِّل على إنقاذ الاتفاق النووي إذا عادت الولايات المتحدة إليه، فيما صرح أوليانوف بأن بلاده تحترم قلق تل أبيب، ولكن الاتفاق النووي مع إيران مهم، ويجب الحفاظ عليه، وأنه يتماشى مع المصالح الأمنية لجميع الدول في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط، وأن الاتفاق النووي هو الضمان الأفضل ألا تصل إيران إلى سلاح نووي، وأن العقوبات الأمريكية لم تأت بنتائج، لهذا فإننا نجد أنه مع أهمية الموقف الموحد بين ضفتي الأطلسي في حمل إيران على تصحيح سلوكها وربط الاتفاق النووي ببرنامجها للصواريخ الباليستية، إلا أن دور روسيا في هذا الاتجاه لا يمكن تجاهله، فلدى موسكو كثير من أدوات التأثير على إيران.

ومع أهمية الدور الروسي في القضايا والملفات المطروحة في اجتماعات خارجية الدول السبع، وأهمية صياغة علاقة تعاونية أمريكية صينية، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي، إلا أن الاجتماع جرى استهلاله بالانتقاد الحاد لسلوك الدولتين، فقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن المجموعة ستناقش النشاط الخبيث المستمر لروسيا، بما في ذلك حشد القوات الروسية على الحدود مع أوكرانيا، وسجن السياسي المعارض «إليكسي نافالتي»، كما اتهم وزير الخارجية الأمريكي بلينكن الصين بأنها تتبع نهجًا أكثر عدوانية مع الخارج، وأكثر قمعًا في الداخل، ومع استبعاد حدوث مواجهة عسكرية مع الصين، التي تؤمن بأنها مع الوقت يجب أن تكون الدولة المهيمنة في العالم، فيما انتقد وزير الخارجية الياباني محاولات الصين تغيير الوضع الراهن في شرق الصين وبحر الصين الجنوبي، وتصرفاتها بشأن حقوق الإنسان في مقاطعة شينج يانج ذاتية الحكم التي تقطنها أقلية مسلمة.

يبدو إذن أن هذه الجبهة الموحدة التي سعى إليها بايدن تعيد أجواء الحرب الباردة ولا تفتح نهجًا تعاونيًّا لمعالجة إشكاليات العالم، فقبل أن ينطلق اجتماع خارجية الدول السبع قال وزيرا خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا إن مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، التي تمثل أيضًا ديمقراطيات غربية تهدف إلى حشد حلفاء جدد في مواجهة تحديات من الصين وروسيا، وقال بلينكن في المؤتمر الصحفي الذي سبق اجتماع خارجية الدول السبع إن الغرب سيدافع عن القواعد الدولية المبنية على النظام من المحاولات الهدامة ضد أي دولة، وحرص الوزيران على أن يبعثا رسالة إلى العالم، مفادها أن الغرب سيعمل على تعزيز نفوذه في كل المجالات، وتحدث وزير الخارجية البريطاني عن تكوين تحالفات، بدلاً من فضها، تحالفات تضم الدول ذات الفكر المتماثل والتي لديها الذكاء الكافي للعمل معًا، وتتشارك في الأفكار والقيم، وتريد أن تحمي النظام التعددي، إلى هذا فإن هذا الاجتماع يفتح الباب مجددًا لعودة

الغرب غرب والشرق شرق، فيما لم تفلح الأزمات التي تواجه العالم بأكمله، وتقتضي تعاونًا لا يستثني أحدًا في إنشاء صيغة جديدة للعمل المشترك تضم أطراف هذا العالم شرقًا وغربًا، ليتأكد أن صيغة الصراع كانت ومازالت هي الصيغة الأغلب التي تحكم العلاقات الدولية.

٢٠٢١/٥/١٤

قراءة في مذكرات سفير بريطاني عن تجربته الدبلوماسية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد أكثر من أربعين عامًا من عمله كدبلوماسي في وزارة الخارجية البريطانية، أصدر السير بيتر ويستماكوت، سفير بريطانيا سابقا لدى الولايات المتحدة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، مذكراته عن حياته المهنية وتجاربه التي يمكن استخلاصها، بعنوان «يسمونها دبلوماسية»، وبهذه المناسبة عقد معهد بروكينجز في واشنطن ندوة عبر الإنترنت، في ٥ مايو ٢٠٢١، لمناقشة ما جاء بها، وضمت الندوة عددًا من المتحدثين الأكاديميين والدبلوماسيين والإعلاميين.

وكان السير بيتر ويستماكوت قد انضم إلى وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في عام ١٩٧٢، وبعد عدة عقود من الخبرة في مناصب مختلفة في إيران وتركيا والولايات المتحدة جرى تعيينه سفيرًا لبريطانيا في تركيا في عام ٢٠٠٢، ثم في فرنسا عام ٢٠٠٧، ثم في واشنطن في يناير ٢٠١٢، في ولاية الرئيس باراك أوباما الثانية، ومنذ إنهاء مهمته في عام ٢٠١٦، أصبح زميلًا متميزًا في مركز (المجلس الأطلسي) ومستشارًا للعديد من المنظمات الدولية.

وقد أدارت النقاش سوزان مالوني، مديرة برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكينجز، بالإضافة إلى بروس ريدل، زميل أول في السياسة الخارجية في مركز سياسات الشرق الأوسط بالمعهد بعد تقاعده من العمل في وكالة المخابرات المركزية في عام ٢٠٠٦، حيث عمل مستشارًا رئيسيًّا لشؤون الشرق الأوسط ضمن فريق مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض في ظل إدارات أمريكية عديدة .

وأدلى جون آر آلن، رئيس معهد بروكينجز، بالملاحظات الافتتاحية للمناقشة، حيث أشاد بـ«تجارب المتحدث الغنية» في المناقشات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، بعده سألت سوزان مالوني، ويستماكوت، عن تجاربه في الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بإيران، والدروس والتجارب التي يمكن لدبلوماسيي المستقبل استخلاصها.

استعاد ويستماكوت تجاربه الدبلوماسية المبكرة في إيران قبل الثورة الإسلامية في السبعينيات، مشيرًا إلى أن عددًا قليلًا من الدبلوماسيين الأجانب توقّعوا كيف سيتم استبدال «مجتمع متسامح نسبيًّا» بـ«ثيوقراطية» راديكالية، وصفها بأنها «مأساة» ولكنها أيضًا «حقيقة جيوسياسية»، حيث لم يكن لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجود دبلوماسي دائم في إيران منذ أحداث عام ١٩٧٩.

وانتقلت مالوني بعد ذلك إلى الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥، وتوجهت بالسؤال إلى ويستماكوت وريدل عن تجربتهما في هذه الصفقة «المسيّسة»، وما الدروس التي يمكن استخلاصها فيما يخص مستقبل الدبلوماسية في الشرق الأوسط.

وردًّا على ذلك، أوضح ويستماكوت أن السفراء الأجانب، من أوروبا وروسيا والصين على حد سواء، حاولوا إقناع المشرعين الأمريكيين بدعم الدبلوماسية، وأن صفقة إيران أعطت إيحاء بأنها «مهمة جدًّا» في ذلك الوقت، لكنه ادّعى أنه «لم يكن مقصودًا مطلقًا محاولة تقييد السلوك غير المقبول» لإيران في الشرق الأوسط؛ لأن هذا كان هدفًا «غير واقعي.«

وأشار ويستماكوت إلى أن الصفقة أصبحت «معقدة» منذ ظهور الرئيس ترامب على الساحة، وخصوصًا بعد فرضه عقوبات على إيران، الأمر الذي جعل الشركات الدولية «قلقة للغاية» بشأن التعامل مع إيران مستقبلًا، لافتا إلى أنه في مايو ٢٠١٨ «بدأ كل شيء ينهار.«

وفيما يتعلق بالمحادثات الحالية في العاصمة النمساوية فيينا، أكد ويستماكوت إيمانه بـ«الإرادة السياسية الحقيقية» التي يُظهرها الجانبان لإنشاء إطار دبلوماسي بشأن القضية النووية الإيرانية، وصرح بأنه «مسرور للغاية» بجهود الولايات المتحدة لاستعادة الاتفاق.

ومن جانبه علق ريدل بأن محاولة الحصول على «صفقة أكثر تقييدًا» مع إيران «غير واقعية»، خاصة أن القادة الإيرانيين يؤكدون أن الولايات المتحدة هي التي انسحبت في عام ٢٠١٨، وبالتالي يجب أن تكون مسؤولة عن تقديم المزيد لإعادة الاتفاق ثانية في عام ٢٠٢١ .

كما سألت مالوني ويستماكوت عن استمرار إيران في سياستها باحتجاز الأجانب للحصول على منافع دبلوماسية، فأجاب بأن هناك محتجزين بدون سبب وجيه، منهم البريطانية «نازانين زاغاري راتكليف»، وآخرون، وأنه «إذا أطلقت إيران سراح هؤلاء فهذا يساعد على خلق مناخ أفضل بكثير.«

كما تمت مناقشة قرار بايدن الانسحاب من أفغانستان، وعواقبه الدبلوماسية على الشرق الأوسط، وقد علق ريدل بأنه «لم يتفاجأ» بذلك الإعلان، نظرًا لمعارضته التدخل هناك، وأن الرئيس فعل الشيء الصحيح، بالنظر إلى أن المهمة الأولية للولايات المتحدة قد تحققت، وأن القاعدة أصبحت الآن «فُقاعة هواء» مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠١.

وأضاف ريدل أن هناك إجماعًا في واشنطن على أن استخدام القوة وحدها ضد طالبان «لا يمكن لكسب الحرب»، لكنه توقع أنه على الرغم من أن الحكومة الأفغانية قد «تفقد بعض عواصم الولايات»، إلا أنه من المرجح أنها ستحتفظ بالسيطرة على كابول، وحشد الدعم الشعبي لمنع طالبان من استعادة البلاد بأكملها.

واتفق ويستماكوت مع تقييم ريدل، مشيرًا إلى أنه «ليس من المستغرب» أن يختار بايدن الانسحاب في عامه الأول في منصبه، مشددًا على ضرورة نجاح المحادثات الجارية والمستقبلية باعتبارها «أولوية قصوى» لأفغانستان لتكون دولة آمنة لمواطنيها.

بعد ذلك أثارت مالوني تساؤلا بشأن تحول الاستراتيجية الأمريكية من الاعتماد على الوسائل العسكرية إلى الدبلوماسية، وطلبت من المشاركين التعليق.

وقد علق ويستماكوت بأن الولايات المتحدة كانت تعتمد على العسكرية ولكن في إطار من الدبلوماسية، أما حاليا فقد تصبح الدبلوماسية بدون دعم عسكري غير ذات جدوى في مواجهة التهديدات أو الرد على الهجمات.

أما ريدل فقد انتقد قرار إدارة بوش بغزو العراق عام ٢٠٠٣، واصفًا إياه بأنه «القرار الأكثر حماقة الذي اتخذه أي رئيس أمريكي»، وأكد أنه من خلال هذه الدروس يجب على الدبلوماسية الأمريكية «تشجيع» التعاون والحوار بين دول الشرق الأوسط، وحث جو بايدن على تبنّي تحول نحو حل القضايا الإقليمية، من خلال الدبلوماسية، بدلًا من التهديد باستخدام القوة.

وفيما يتعلق بمستقبل الدبلوماسية في الشرق الأوسط، تحدث ويستماكوت عن خطة وزير الخارجية الأمريكي الجديد أنتوني بلينكن لتقليص عدد المعينين الدبلوماسيين الأمريكيين، مشيرًا إلى أن البعثات الدبلوماسية الأمريكية هي الأولى في العالم، وأنه يُمكنها أن تسترد مكانتها مرة أخرى، مؤكدًا أن حلفاء الولايات المتحدة «سعداء» بالتحول في اللهجة التي كانت مستخدمة إبان إدارة ترامب مقارنة بسياسة إدارة بايدن، حيث توجد «مؤشرات على تحسن الأمور.«

وردًّا على سؤال من مالوني عن الدبلوماسية الحديثة في عصر التكنولوجيا، أوضح ويستماكوت أن الإجراءات التي يتخذها الدبلوماسيون في أوقات الأزمات الدولية، خاصة مع زيادة وسائل الإعلام الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي التي تعمل على مدار الساعة، والاتصالات الأسرع أيضًا، أصبحت أسرع مما كان متاحًا في السابق للدبلوماسيين الدوليين العاملين في الخارج، مؤكدًا أن «خبرة ومعرفة» الدبلوماسيين المحترفين في جميع أنحاء الشرق الأوسط لا تزال ذات أهمية قصوى، نظرًا لمعرفتهم بالسكان المحليين و«النصائح التكتيكية» التي يمكنهم تقديمها للحكومات بشأن القضايا الإقليمية، خاصة عندما «يبذلون الجهد» لفهم ثقافة ولغات البلدان التي يعملون فيها.

بالانتقال إلى الأسئلة، سُئل ويستماكوت مرة أخرى عن الوضع الحالي للدبلوماسية ومستقبلها، نظرًا للضرر المعنوي الملحوظ الذي أحدثته إدارة ترامب على هذا الهيكل الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، فأجاب بأن الدبلوماسيين الأمريكيين كانوا يشعرون بـ«الألم» خلال إدارة ترامب، حيث تم تقويض جهودهم باستمرار بسبب ما أسماه «حكومة عبر تويتر» إشارة الى استخدام ترامب موقع «تويتر» في تصريحاته السياسية، مشيرًا إلى أن هناك «لحظات صعبة» لممثلي أمريكا في الخارج؛ بسبب هجوم الرئيس السابق المتكرر على الناتو والاتحاد الأوروبي.

واختتمت الندوة بسؤال عما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تسعى جاهدة لإعادة افتتاح سفارة في طهران، فردّ ريدل بأنه في حين أن المخابرات الأمريكية عانت من عدم وجود دبلوماسي في إيران لعقود عديدة، فإنه سيكون من المستحيل سياسيًّا لمثل هذه الفكرة أن تكون قابلة للتطبيق في ظل المناخ الجيوسياسي الحالي، وبدلًا من ذلك سيكون من الأفضل أن «تكون هناك بداية بشكل صغير .«

ووافق ويستماكوت على هذا التقييم، موضحًا أنه على الرغم من أن مثل هذا الشيء سيكون «نتيجة رائعة»، إلا أنه لا تزال هناك العديد من العقبات التي تحول دون حدوثه، وبالتالي لن يتم تحقيقه بسرعة.

بشكل عام، كشف السير بيتر ويستماكوت عن أهمية دور الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وكذلك في استخدامها الحالي في محاولة حل القضايا الإقليمية، مثل المسألة النووية الإيرانية، ولكنه لم يذكر تفاصيل دوره في الدبلوماسية في الشرق الأوسط خارج إيران وأفغانستان، ولا تجاربه في الشرق الأوسط كسفير بريطاني لدى الولايات المتحدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، كما كانت أسئلة الجمهور محدودة؛ بسبب ضيق الوقت، مما أدى إلى قلة عدد نقاط النقاش المتداولة في الحدث، ومع ذلك، فإن الندوة قد أعادت تأكيد فائدة الدبلوماسية في الشرق الأوسط، من خلال تقديم أدلة وآراء بشأن قدراتها في حل القضايا الإقليمية.

٢٠٢١/٥/٢٧

أبعاد زيارة وفد السفراء لمركز الإصلاح والتأهيل في البحرين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بدعوة من وزارة الداخلية، وبرفقة وكيل الوزارة الشيخ ناصر بن عبدالرحمن آل خليفة، قام وفد من السفراء المعتمدين لدى مملكة البحرين، على رأسهم سفير سلطنة عمان «عميد السلك الدبلوماسي» وسفراء كل من الصين الشعبية، ألمانيا الاتحادية، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، والقائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة، ومسؤول الشؤون القنصلية بسفارة روسيا الاتحادية، ورئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي المعين لدى المملكة، ورئيس بعثة منظمة الهجرة الدولية والمنسق المقيم بالإنابة لأنشطة الأمم المتحدة، بزيارة مركز الإصلاح والتأهيل في «جو»، حيث اطلعوا على الإجراءات والخدمات التي يقدمها للنزلاء منها الرعاية الصحية المتبعة في تفادي الفيروسات والأمراض من خلال إخضاع

المساجين لكشوفات دورية من خلال مراكز صحية مزودة بأحدث الأجهزة التي تتم على مدار الساعة والإجراءات الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا، حيث تم توفير اللقاح وبشكل اختياري للنزلاء، وتم تطعيم ١٠٠ %ممن قاموا بتسجيل أسمائهم.

والجدير بالذكر أن مركز الإصلاح والتأهيل مفتوح أمام الجهات والمؤسسات العاملة .وتفخر البحرين بأن لديها أكبر عدد من المؤسسات الوطنية التي تملك صلاحيات الزيارات- معلنة وغير معلنة -لمراكز الإصلاح والتأهيل، كالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، هذا بالإضافة إلى منظمة الصليب الأحمر الدولية، للتأكد من المعايير التصميمية للإصلاحيات والمباني وطاقتها الاستيعابية، والتأكد من توظيف الكوادر المدربة العاملة، ومن أن هناك خدمات مناسبة، وبرامج تأهيلية وصالات لممارسة الرياضة والقراءة ومشاهدة التلفزيون ...إلخ.

ويؤمن القائمون على مؤسسة الإصلاح والتأهيل البحرينية بأن السجن هو ليرتدع السجين عن خطئه، وكونه يقطن أسواره فهو مدان يستحق العقوبة، لكن ذلك لا يجرده من كونه إنسانًا وبشرا يجب احترامه وتأهيله .

وتأتي زيارة السفراء لمركز الإصلاح والتأهيل كرسالة واضحة لكل من يريد معرفة الحقيقة ولتثبت مصداقية البحرين في شفافية الإجراءات التي تتخذها في الحفاظ على سلامة وحماية وصحة النزلاء في «مراكز الإصلاح والتأهيل» والتزام وحرص وزارة الداخلية على أداء مهمتها ومسؤولياتها بكفاءة ومهنية وبشكل يتوافق مع القيم والمبادئ الإنسانية عن طريق إنفاذ القانون وتطبيق معايير حقوق الإنسان المعتمدة من الأمم المتحدة.

وفي إطار هذا الواقع، لاقت هذه المبادرة إشادة السفراء وعدد من الفعاليات الحقوقية، باعتبارها خطوة تعكس مبدأ الشفافية التي تتبعها البحرين في التعاطي مع ملفات حقوق الإنسان، وتبرز الجهود لحمايتها والاطلاع على عدد من المرافق ومنها آلية قيام النزلاء بالاتصال بذويهم وغيرها من الخدمات؛ ولإيصال رسالة صادقة مهنية وأخلاقية إلى الجهات والمؤسسات الحقوقية والبرلمانية والإعلامية الدولية لإثبات أنه ليس لدى البحرين ما تخفيه، وأن واقع الرعاية للنزلاء يكشف حجم الاهتمام والحرص الذي يفند كل المغالطات والافتراءات من تصريحات وبيانات أطلقتها جهات برلمانية أوروبية وأمريكية ومنظمات جميعها تستقي معلوماتها من جهات مناوئة أو معادية أي غير حيادية.

ووفق هذا المعنى، جاءت تصريحات السفراء بعد الزيارة، صادقة ودقيقة وفق إيمان تام ورضا كامل بما شاهدوه وعاينوه، وما استفسروا عنه، وما سمعوه من إجابات واضحة ومباشرة بكل شفافية وموضوعية، فقد قال السفير «باتريك سيمونت»، السفير المعتمد في البحرين للاتحاد الأوروبي :«إن تنظيم وزارة الداخلية لسفراء وممثلي منظمات وكيانات دولية زيارة لمركز الإصلاح والتأهيل في جو مبادرة تستحق الترحيب، حيث منحتهم الفرصة من أجل المشاهدة والفهم الأفضل للقضايا»، مشددا على أن «لا أحد في البحرين مستثنى من المحاكمة والقانون»، وقال أيضًا : إن «الزيارة ليست رقابية ولكنها منحتنا فرصة أن نرى بأنفسنا، وأن نطرح الأسئلة والفهم الأفضل للقضايا ..لقد كانت خطوة جيدة ومهمة لأن لدينا تفاهمات في مجال حقوق الإنسان مع الحكومة وعلاقات أبعد من مسألة تقارير عن حقوق الإنسان، فهي قضية حوار، فنحن نطرح أسئلة والسلطات تعلق عليها ..وفي علاقاتنا هناك أيضًا التجارة والاستثمار، ومكافحة الإرهاب والسياسات الخارجية والقضايا الإقليمية».

وفي الإطار ذاته، شدد على أن الحوار في مسائل حقوق الإنسان يجب أن يكون في إطار من احترام سيادة الدولة، قائلا :إنه «عندما نبدي ملاحظات، فإن الأمر في النهاية هو قرار السلطات في معالجة الأمر بالتوجه الصحيح» .ووجه نصيحة لكل الأطراف- بمن فيها نحن -هي أن نبحث عن الحقائق .وتابع قائلا :«نحن هنا ليس لننتقد أو لنعطي الدروس عن حقوق الإنسان وما إلى ذلك، بل لنعمل معا ونواجه التحديات.

ونأمل أن يقوم السفير «باتريك سيمونت» بنقل ما شاهده إلى الأعضاء في البرلمان الأوروبي الذين اتخذوا موقفًا فيه الكثير من التجني والانحياز ضد البحرين.

ومن جانبه، علق السفير الصيني بعد الزيارة بالقول :«لقد شاهدت بعيني الوضع في مركز الإصلاح مثل نظام الإدارة المهنية والمرافق المتميزة والمعاملة الدقيقة، مؤكدا أن هذا دليل على أن الحكومة البحرينية بذلت جهودًا كبيرة في تحسين ظروف مراكز التوقيف وحماية حقوق الإنسان للنزلاء، وأنها حققت إنجازات كبيرة في هذا الصدد» .وتابع قائلا :«تلتزم الحكومة البحرينية بالحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطنين وتحسين مستويات معيشة الشعب، وتكفل جميع الحقوق لمختلف الأجناس والأعراق والمعتقدات الدينية، وقدمت العلاج واللقاحات مجانا لجميع المواطنين والمقيمين، وهذا يعكس إنسانية الدولة، والذي تلقت بموجبه المملكة الإشادة والتقدير الدولي وخاصة من منظمة

الصحة العالمية .واعتبر السفير الألماني في تغريدة أطلقها أن الزيارة كانت «فرصة طيبة لتبادل الآراء وطرح الأسئلة واستمرار الحوار».

وفي بيان للسفارة الأمريكية بمناسبة مشاركة القائم بأعمال السفارة «مارغريت ناردي» في الزيارة، جاء فيه :«رحبت سفارة الولايات المتحدة لدى البحرين بزيارة مركز الإصلاح والتأهيل، حيث إن لدى الولايات المتحدة التزام طويل الأمد بدعم حقوق الإنسان وسيادة القانون وسنواصل العمل مع حكومة البحرين بشأن هذه القضايا».

وكانت تصريحات سفير المملكة المتحدة لدى البحرين، «رودي دارموند» الأكثر شفافية وصراحة، فقد قال :«من دواعي سروري أن أزور مركز الإصلاح والتأهيل) جو (في الثالث من مايو الجاري بجانب سفراء آخرين ..لقد رأينا مرفقا يُدار بشكل جيد، وتتوافر فيه العناية الطبية، والإجراءات الوقائية للحماية من فيروس كوفيد-١٩، وكذلك التطعيم الذي قدم لجميع السجناء ..أرحب بهذه المبادرة من قبل السلطات لكونها الأكثر شفافية، وأرحب بالتزامها بالقضايا الصعبة التي تديرها وسائل الإعلام ..إنني أؤيد توجهات البحرين ونيتها في مواصلة إصلاح نظامها القضائي، ونظام الإصلاح والتأهيل المسؤول عن السجون، بما في ذلك تطبيق العقوبات البديلة».

أما عبدالله بن راشد المديلوي، سفير سلطنة عُمان لدى مملكة البحرين، «عميد السلك الدبلوماسي»، فقد أشاد بالجهود المبذولة من قبل وزارة الداخلية في تقديم الخدمات والرعاية والبرامج والأنشطة للنزلاء، وبما يقدمونه من رعاية صحية وعلاجية لهم، وذلك بتطبيق البروتوكول العلاجي اللازم لمواجهة كورونا بالتنسيق مع وزارة الصحة.

وفي واقع الأمر، تعتبر زيارة السفراء نقلة نوعية تعكس نهج الشفافية الذي تتبناه مؤسسات إنفاذ القانون في مملكة البحرين في كشف الحقائق والرد على الحملات التي تقودها جماعات مرتزقة ومنظمات مشبوهة وجهات تعمل في قنوات وأذرع تتبع دولة معادية- للأسف شقيقة -تنشر الأكاذيب والافتراءات، وخاصة أن البحرين تلتزم بالمعايير الإنسانية والأخلاقية وما نصت عليه مواد الدستور والتشريعات الوطنية التي تتوافق جميعها مع المعايير الدولية واتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بهذا الخصوص، كما تثبت زيارة السفراء هذه أن هناك جهلا للبرلمان الأوروبي بأوضاع حقوق الإنسان في البحرين ..وكان على الأعضاء في البرلمان الأوروبي قبول دعوة رئيسة البرلمان البحريني لزيارة وفد منهم للبحرين للتحقق من مصداقية ما يصل إليهم من معلومات عن البحرين هي بالتأكيد خاطئة وكاذبة ومضللة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن عناصر التأزيم في الخارج الموالين لإيران، وقناة الجزيرة القطرية، ومنظمات وحتى أشخاص تدعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان تحاول التشكيك والإساءة إلى من شاركوا في الزيارة من السفراء، خصوصا السفير البريطاني الذي قال بصريح العبارة كلمة الحق بما يرضي ضميره ومهنته .وعليه، فإن من تابع تغريدات هؤلاء يتأكد أنها إن دلت على شيء فإنما تدل على أن هذه المعارضة ترفض سماع أي جهة تتحدث بوجهة نظر مخالفة لوجهة نظرها حتى وإن جاءت من جهة محايدة - السفير البريطاني مثالا - فاستخدمت ألفاظًا متدنية ومستوى خطاب لا يليق، فكيف لو تمكنت- لا سمح الله -ماذا تفعل بمن يعارضها؟

وإدراكًا لذلك، فقد أثارت تصريحات السفير البريطاني دروموند عددًا من الردود السلبية كان من أبرزها اللورد البريطاني، «بول سكريفين»، الذي تساءل في تغريدة- غريبة وغير لائقة إرضاء لجهات بعضها مطلوب للعدالة -عما إذا كان السفير يأمل في الحصول على وظيفة بعد تقاعده»، وتطرق إلى أن السفير كان قد قام في العام الماضي بجولة مع وزيرة الداخلية البريطانية، «بريتي باتيل» في سجن معروف واتهمه أنه يقوم بنشاطات علاقات عامة لصالح النظام مع أن واجبات السفير أو أي من أعضاء السفارة أن يقوم بمرافقة أي مسؤول من دولته في جولاته فكيف إذا كان هذا الضيف وزير داخلية!

على العموم، أعتقد أن مثل هذه الإساءات قد تعطي السفير الحق برفع قضية إساءة سمعة وتشهير أمام المحاكم البحرينية والبريطانية ضد هؤلاء الأشخاص الذين كانت ردود أفعالهم على الزيارة فيها ترهيب ووعيد وتشكيك في نزاهة من قاموا بها .

٢٠٢١/٥/٢٨

تأثير جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعد جائحة فيروس كورونا لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ من أكثر الأحداث كارثية في القرن من الناحية الاقتصادية؛ ففي ظل تسجيل ١٦٧ مليون إصابة حتى مايو ٢٠٢١، وما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف المليون حالة وفاة؛ تعرضت صناعات عالمية بأكملها للانهيار، إلى جانب ملايين الوظائف التي تضمنتها والاقتصادات الوطنية التي تدعمها،

حيث تأثرت صناعة التكنولوجيا في اليابان، وصناعة النفط في الخليج العربي، وقطاع الضيافة في المملكة المتحدة، وهو ما يعد صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي .وعلى عكس انهيار بورصة «وول ستريت» عام ١٩٢٩، أو الأزمة المالية العالمية «الركود العظيم» في ٢٠٠٧-٢٠٠٩، فإن هذه الكارثة الاقتصادية لم تكن ناجمة عن المضاربة في السوق العالمية أو سوء التقدير .

وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي بدأ بالفعل في تعاف طويل الأجل، وهي عملية أخذت في التسارع من خلال توزيع اللقاحات وما يصاحبها من تخفيف للقيود على الصحة العامة، فإنه لا يزال هناك إجماع على أن هناك طريقًا طويلاً لإعادة البناء في المستقبل .وبالمثل، فإن تأثير الجائحة على الأعراف الاجتماعية والممارسات التجارية والبنى التحتية والخدمات اللوجستية يعطي أيضًا احتمالية أن يكون الاقتصاد العالمي بعد الجائحة مختلفًا تمامًا عن الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠، وكانت «ريما شريتا» من «مركز طب المناطق الحارة والصحة العالمية»، قد حذرت أوائل أبريل ٢٠٢٠، من أن «التداعيات الاقتصادية لهذه الجائحة من المرجح أن تعيق حتى أكثر الأسواق قدرة على الصمود، مما يهدد النمو الوطني والعالمي» .وعلى الرغم من أنه لم يكن معروفًا في ذلك الوقت إلى متى ستستمر الجائحة وما هي آثارها الاقتصادية، إلا أنه من المؤكد أن هذا التحذير قد تحقق بطريقة لم يكن بالإمكان فهمها في ذلك الوقت.

وبشكل عام، كان عام ٢٠٢٠ هو ذروة التراجع الاقتصادي العالمي بسبب انتشار الجائحة .ووفقًا لتقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية» الصادر عن «البنك الدولي» في يناير ٢٠٢١، «انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٣.٤%، ولم يقابل هذا المستوى من التراجع في القرن الماضي سوى الكساد الكبير والركود العظيم والحرب العالمية الثانية» .ومع ذلك، فإن هذا التقييم للاقتصاد العالمي لم يوضح الصورة بشكل كامل .وكما أشارت مجلة «ذي إيكونوميست»، فإنه «لم يأخذ في الحسبان النمو المستقبلي الذي كان سيحدث لو لم تحدث الجائحة، كما أن مقياس البنك الدولي يقيس سقوط الاقتصاد العالمي مما كان عليه قبل الجائحة، وليس ما كان سيصبح عليه في حالة عدم انتشارها»، لذلك باستخدام نموذج حسابي جديد، قدّرت المجلة خسائر الاقتصاد العالمي بـ ٦.٥ تريليونات دولار في عام ٢٠٢٠، وانكماشه بنسبة تصل إلى ٦.٦%

ووفق هذا المعنى، كان من بين أكبر التداعيات الاقتصادية للجائحة انهيار أسعار النفط في أمريكا إلى ٤٠ دولارًا تحت الصفر للبرميل في أواخر أبريل ٢٠٢٠، والأرقام المرتفعة للبطالة بها، حيث طالب ٢٠ %من القوة العاملة بدعم الحكومة أي ما يعادل ٥.٢٦ مليون شخص، فيما تأثرت العديد من الصناعات، أبرزها الطيران، والتشغيل الآلي للجمارك والضيافة والسياحة .وخلال الأشهر الأولى من الإصابات المؤكدة بكوفيد-١٩ في الغرب، تم تعليق قطاعات مؤثرة وكبيرة من الاقتصاد العالمي .

وفي الواقع، سجلت معظم الاقتصادات المتوسطة والمتقدمة في عام ٢٠٢٠ انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٥ %و١٥ .%وكانت الصين الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي سجل نموًا، وإن كان بنسبة ٣.٢ %فقط . وكما قال «جون شارمان» في صحيفة «ذي اندبندنت»، فإن «كوفيد-١٩ تسبب في حدوث أكبر انخفاض في إنتاج المملكة المتحدة منذ ٣٠٠ عام في العام الماضي عندما انخفض بنسبة ٨.٩%» .وحتى الدول التي فرضت ضوابط مُحكمة للحد من انتشار الفيروس تراجعت اقتصادياتها .وعلى سبيل المثال، تراجع اقتصاد اليابان بنسبة ١.٥ %من يناير ٢٠٢٠ إلى مارس ٢٠٢١ وسط انخفاض حاد في الطلب على صادراتها من السيارات والتكنولوجيا.

وبالنسبة لدول الخليج، فإن الانخفاضات الحادة في أسعار النفط لعام ٢٠٢٠، سلطت الضوء على حساسية الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية لتحقيق نمو الإيرادات المالية .وتوقع «صندوق النقد الدولي»، «انكماشًا اقتصاديًا إقليميًا بنسبة ١.٤ %في نوفمبر ٢٠٢٠» .وبالنسبة لمستقبل اقتصاد الخليج في أعقاب الجائحة، أوضح «نادر قباني»، من «معهد بروكينجز»، أن «جائحة الفيروس التاجي وانخفاض أسعار النفط العالمي تسببا في زيادة الضغط على دول الخليج للمضي قدمًا في جهود التنويع الاقتصادي، وتطوير القطاعات غير الهيدروكربونية التي يمكن لاقتصاداتها أن تنافس فيها»، ولكن مع ذلك «هذا سؤال يصعب الإجابة عليه من دون تجربة وتدارك الأخطاء».

من ناحية أخرى، فإن قلة الطلب الناجم عن إغلاق الشركات وحث المواطنين على البقاء في منازلهم قد أثر أيضًا على التجارة الدولية .ووفقًا لتقرير «مركز خدمة أبحاث الكونجرس»، الذي نُشر في مايو ٢٠٢١، فقد «انخفضت التجارة العالمية بنسبة تصل إلى ٣.٥ %في عام ٢٠٢٠، مع انخفاض الصادرات الدولية بنسبة ٨.٧ %في الربع الأول، وبنسبة ٦.١١ %في الربع الثاني .وعلى الرغم من الانتعاش بنسبة ٧.١٥ %في الربع الثالث، ظل النمط العام للتجارة العالمية

يشهد انخفاضًا كبيرًا منذ عام ٢٠١٩» .كما خلصت «منظمة التجارة العالمية»، إلى أن «تجارة الوقود والمعادن انخفضت بنسبة ٣٨%، وتجارة المنتجات الزراعية بنسبة ٥ %على الأقل».

وفي المقابل، كان من بين الرابحين القلائل اقتصاديا من الجائحة عمالقة الأدوية الذين كانت لقاحاتهم وعلاجاتهم مطلوبة لإنقاذ ملايين الأرواح .وسجلت شركة الأدوية الأمريكية «موديرنا» وحدها زيادة في قيمة الأسهم بنسبة ٧١٥ .%وفتح ظهور مثل هذه العلاجات واللقاحات في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ الباب أمام تعاف اقتصادي عالمي طويل.

وفي خضم ذلك، تم تقديم تنبؤات للنمو الاقتصادي المستقبلي في عام ٢٠٢١ وما بعده .وتوقعت مؤسسة الخدمات المالية «جولدمان ساكس»، نموًا اقتصاديًا ضخمًا في الولايات المتحدة لعام ٢٠٢١ بنسبة ٨.٦%، أعلى بكثير من الـ٥.٤ % التي توقعها الاقتصاديون الذين شملهم الاستطلاع الذي أجراه «بنك الاحتياطي الفيدرالي» بفرجينيا في فبراير ٢٠٢١، حيث أشار «جان هاتزيوس»، كبير الاقتصاديين بها إلى أنه «من المرجح للغاية أن نشهد معدل نمو مرتفعا للغاية».

وكدليل على الشعور بالتفاؤل بشأن مستقبل الاقتصاد الأمريكي، تم تمرير حزمة ٩.١ تريليون دولار من إغاثة كوفيد-١٩ للمواطنين والشركات في مارس ٢٠٢١، كما تم وضع خطة بقيمة ٢ تريليون دولار لتحديث البنية التحتية، وخطة إضافية بقيمة ٨.١ تريليون دولار للإغاثة المالية للأسر ذات الدخل المنخفض.

ومنذ مطلع العام، حظيت المملكة المتحدة أيضًا بما وصفه «كريس وليامسون»، من مؤسسة «آي اتش إس ماركت»، بـ«طفرة نمو غير مسبوقة، ومستوى قياسي من التفاؤل التجاري» .وكما توقع «فيليب شو» من مجموعة «إنفيستك»، فإن الاقتصاد البريطاني سينمو بإجمالي ٧,٥ %في عام ٢٠٢١ .وهناك أيضًا فرصة واقعية بأن يتجاوز النمو ٨%»، بالإضافة إلى هذا التفاؤل، قام «صندوق النقد الدولي» في أبريل ٢٠٢١، بتغيير توقعاته بشأن الانكماش الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢١ ليكون أقل بنسبة ٣ %فقط مما كان عليه في يناير٢٠٢٠، وهو ما يمكن وصفه بالتغييرات الصارخة عن نسبة الانكماش ٥.٦ %التي كانت متوقعة في وقت سابق .

ومع ذلك، كان العديد من المعلقين أكثر حذرا في تقييماتهم المستقبلية فيما يتعلق بكيفية استمرار تأثير الصدمة الاقتصادية لكوفيد-١٩ على مدار سنوات عديدة قادمة .واستنادًا إلى ما كتبه في صحيفة «وول ستريت جورنال» في

أكتوبر ٢٠٢٠، توقع «نيكولاس كريستاكيس»، من جامعة «ييل»، أن الآثار الاقتصادية ستستمر في الظهور حتى عام ٢٠٢٤ على أقصى تقدير، حيث ستظل العديد من الأعراف الاجتماعية التي أورثها الوباء، مثل العمل من المنزل وتوصيل العديد من السلع ممارسة معتادة قد تغير ملامح الاقتصاد العالمي برمته.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف بين الخبراء الاقتصاديين من أن عمليات التعافي المذكورة أعلاه تخفي الحجم الحقيقي للأضرار الاقتصادية الذي أحدثها الوباء .وكتب «مارتن وولغ» في صحيفة «ذا فاينانشيال تايمز»، أن «الانتعاش في إجمالي الاقتصاد العالمي يخفي ما يواجه شعوب العالم من تحديات، ولا سيما في ظل وجود مناطق أنهكها بطء حالات التعافي بها» .ولهذا السبب، أشار «وولف» إلى أنه «على الرغم من تنفس صانعي السياسات في البلدان الغنية الصعداء فلا يزالون يديرون أعينهم بعيدًا عن التحديات العالمية التي يواجهونها، ولا سيما في ظل حالة التجاهل لضمان التوزيع العادل للتطعيمات واللقاحات على دول العالم بأسرها وعدم حلحلة أزمات الديون الطاحنة التي تعاني منها كثير من الدول جراء تلك الأزمة الصحية» .

علاوة على ذلك، يبدو أنه كان هناك طفرة اقتصادية لدى الدول الغربية خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٢١ والتي أظهرت بالفعل علامات على تراجع تداعيات أزمة كورونا .ففي حين تم إتاحة أكثر من ٧٧٠ ألف وظيفة جديدة في الولايات المتحدة خلال مارس ٢٠٢١، تم توفير ٢٦٦ ألفا فقط في أبريل.

على العموم، لا تزال حالة عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي قائمة رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها بعض الحكومات من أجل الحفاظ على الشركات من الانهيار، مثل الحزم المالية ومخططات الدعم المالي، والتي فتحت الباب أمام أمل متجدد في التعافي الاقتصادي على الأقل للوصول إلى معدلات النمو التي كانت أوائل عام ٢٠٢٠ بحلول نهاية عام ٢٠٢١، ومع ذلك، فإنه يجب أن تكون أحداث العام الماضي دائمًا بمثابة تحذير بأنه لا يمكن أن نكون بمأمن الآن، وأن الاقتصاد العالمي لا يزال عرضة للتذبذب، وخاصة أن جائحة الفيروس التاجي وآثارها غير المباشرة من المتوقع أن تظل باقية لسنوات قادمة .

٢٠٢١/٥/٢٩

القضية الفلسطينية.. ماذا تبقى لحل الدولتين؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثارت الأحداث الأخيرة في الأراضي الفلسطينية الحديث مجددًا عن حل الدولتين، مؤكدة أنه لا سلام ولا أمان في منطقة الشرق الأوسط ما لم تجد القضية الفلسطينية طريقها إلى هذا الحل الذي كان قد تم التوافق عليه دوليًا وعربيًا، برغم الاختلاف حول مضمونه .فبينما يرى الإسرائيليون أن أقصى ما يمكن أن يقدموه هو إدارة ذاتية للفلسطينيين لأحوالهم اليومية، من دون كيان ذي سيادة كاملة؛ فإن الطرف العربي- وكما قدم في مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢ -يرى الحل في كيان فلسطيني كامل السيادة على الأرض التي احتلتها إسرائيل في ٥ يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية .وبين هذا الإدراك وذاك جرت العديد من جولات التفاوض، وتولت الولايات المتحدة قولاً وعملاً دور الوسيط الرئيسي غير النزيه، وإن كانت قد ظلت المساند الرئيسي لإسرائيل المحافظ على أمنها، باعتبار ذلك ليس أولوية إقليمية فقط، ولكن أحد مسلمات الأمن القومي الأمريكي.

وكجزء من ذلك، جاءت التحركات العربية في اجتماع مجلس الأمن الدولي في ١٧ مايو٢٠٢١- والذي خصص لبحث الحرب بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل -تدعو إلى كسر جمود مفاوضات السلام، وضرورة عقد مؤتمر دولي لبحث حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، حيث دعا الرئيس الفلسطيني «محمود عباس» لعقد هذا المؤتمر؛ بهدف تحريك الجهود السياسية في اتجاه حل الدولتين، وهو ما دعمته دول عربية باعتبار أن «حل الدولتين هو الخيار العملي الذي ترتضيه كافة الأطراف وأنه لا سبيل لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة إلا عبر نيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، واستقلال دولته على خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية».

وعلى الرغم من أن الأحداث الأخيرة قد كشفت هذا التحرك العربي والدولي لإعادة القضية الفلسطينية إلى المسار التفاوضي؛ فإن الرئيس الفلسطيني «محمود عباس»، كان قد بدأ من قبل الانتخابات الأمريكية الأخيرة وبمساندة دول عربية عديدة الدعوة لعقد مثل هذا المؤتمر الدولي، ووضعه تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة أكبر عدد ممكن من دول العالم على أن تكون مرجعيته القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .وشملت تحركات الرئيس الفلسطيني مقترح توسيع الرباعية الدولية لتضم إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد

الأوروبي والأمم المتحدة، مصر والسعودية والصين وألمانيا، ومن الواضح أن هذا المقترح جاء نتيجة الإخفاق الذي تم في الفترة السابقة حين كانت الولايات المتحدة تنفرد بإدارة ملف القضية الفلسطينية.

وكانت الدعوة لاجتماع مجلس الأمن- الذي سبقت الإشارة إليه -من قبل «الصين وتونس والنرويج»، قد أكدت أن المهمة الأكثر إلحاحًا هي وقف إطلاق النار ووقف العنف، ومن ثمّ التقدم نحو تسوية عادلة وشاملة على أساس حل الدولتين المتفاوض عليه وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، وهو الأمر الذي أكدت عليه الدول الثلاث في بيانها المشترك، فيما انتقد المندوب الصيني السلوك الأمريكي حين ذكر أن «مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، إلا أنه بسبب عرقلة دولة واحدة لم يتمكن المجلس من الحديث بصوت واحد».

ومن جانبها، حثت المندوب الأمريكي في مجلس الأمن «ليندا توماس»، جميع الأطراف على تجنب الأعمال التي تقوض المستقبل السلمي .ويشمل ذلك تجنب التحريض والعمليات الإرهابية، وكذلك عمليات الإخلاء بما في ذلك القدس الشرقية وعمليات الهدم وبناء المستوطنات شرق خطوط ١٩٦٧، وشددت على التمسك بالوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة، واحترامه من قبل جميع الأطراف وأن استمرار دائرة العنف الحالية لن تؤدي إلا إلى جعل حل الدولتين المتفاوض عليه بعيدًا عن متناول أيدينا، وشددت على أهمية عودة جميع الأطراف بحسن نية تجاه رؤية إسرائيل ودولة فلسطينية يعيشان جنبًا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، يتمتع فيها الطرفان بتدابير متساوية من الحرية والأمن والازدهار والديمقراطية .وبينما اقترح المندوب الروسي عقد اجتماع عاجل للرباعية على المستوى الوزاري، فقد أكد معارضة بلاده تغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي والتاريخي ووضع القدس الشرقية وإنهاء ممارسة خلق حقائق لا رجوع فيها على الأرض تحدد الوضع النهائي سلفًا.

وكانت الرباعية قد عقدت أول اجتماع لها بعد تولي «بايدن»، المسؤولية في ٢٤ مارس، دعت فيه إلى استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين تؤدي إلى حل الدولتين، ودعت الطرفين إلى تجنب أي عمل أحادي من شأنه أن يعيق هذا الحل، في إشارة إلى التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومحاولات الدولة العبرية ضم أجزاء من الضفة الغربية.

ومن المعلوم أنه يعيش على الأرض الفلسطينية ما يقرب من ١.٣ ملايين فلسطيني إلى جانب أكثر من ٦٧٥ ألف مستوطن إسرائيلي في مستوطنات غير قانونية .وفي السنوات الأخيرة سرّعت الحكومات الإسرائيلية اليمينية من وتيرة الاستيطان بدعم من الرئيس الأمريكي السابق، «ترامب»، الذي اتخذ أيضًا إجراءات غير مسبوقة لدعم إسرائيل شملت دعمه لها في ضم القدس الشرقية وأجزاء من الضفة الغربية ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس وسحب التمويل المقدم للأونروا.

وبصورة تراكمية، كانت الممارسات الإسرائيلية في هذا الاتجاه سببا مباشرا لدورة أعمال الرفض الأخيرة، خاصة مع تراجع وضع القضية الفلسطينية في الاهتمامات الدولية، فهي نوع من أنواع إعطاء القضية حقها من الاهتمام، خاصة أن إدارة بايدن بعد مرور قرابة نصف العام قد بدت وكأنها تتجاهلها، وهو ما أكد عليه المتحدث باسم الجامعة العربية، حين وجه من مجلس الأمن نداء للولايات المتحدة يدعو فيه إدارة بايدن إلى أن تنخرط بشكل أكبر وأعمق وأكثر تأثيرًا في عملية السلام في الشرق الأوسط على نحو يقضي على الأوهام التي خلقتها الإدارة الأمريكية السابقة، بأن إسرائيل ستحصل على كل شيء ولن يحصل الفلسطينيون على أي شيء، فيما دعا أمين عام الأمم المتحدة إلى ضرورة عقد المؤتمر الدولي بشأن فلسطين في أقرب فرصة ممكنة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وقبل اندلاع أحداث الحرب الأخيرة، كانت خمس دول أوروبية هي) المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا(، قد أصدرت في ٦ مايو بيانًا مشتركًا دعت فيه إسرائيل إلى وقف التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، محذرة من أن هذه الأنشطة تهدد فرص إقامة دولة فلسطينية .وكان ذلك ردًا على قرار الحكومة الإسرائيلية بناء ٥٤٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية .وأكد البيان أيضا أن المستوطنات غير قانونية بمقتضى القانون الدولي، وتهدد آفاق الحل السلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبينت هذه الدول أن هذه الخطوة إلى جانب التوسع الاستيطاني وعمليات الإخلاء المستمرة في القدس الشرقية، بما في ذلك الشيخ جراح، تقوض أيضًا الجهود المبذولة لإعادة بناء الثقة بين الطرفين، ودعت الطرفين إلى الامتناع عن أي عمل أحادي الجانب، واستئناف حوار ذي مصداقية وذي مغزى لدفع الجهود لحل الدولتين لإنهاء الصراع.

ومن نواحٍ عديدة، فإن ما قامت به إسرائيل أواخر العام الماضي يجعل حل الدولتين أمرًا غير قابل للتطبيق على الأرض، حيث وافقت على جولة جديدة من توسيع المستوطنات خارج ما يسمى بالجدار الأمني وليس بداخله .وطبقًا للإحصاءات الفلسطينية الرسمية بلغ عدد المستعمرات في الضفة الغربية ١٥١ مستعمرة في نهاية ٢٠١٩ فيما بلغ عدد المستعمرين ٦٨٨ ألفا .وتجعل إضافة وحدات خارج الجدار الأمني، الانفصال عن الفلسطينيين أكثر صعوبة، حيث يوجد ٧٨ مستعمرة خارج الجدار الأمني يبلغ عدد سكانها نحو ١٠٨ آلاف مستعمر، ما يعني الوصول إلى نقطة اللاعودة، إذ يصبح الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين وحل الدولتين مستحيلا.

وفي السنوات الأخيرة سهلت السلطات الإسرائيلية من إجراءات الموافقة على إقامة وحدات استيطانية جديدة .وخلال عامي) ٢٠١٩ و٢٠٢٠(، بلغ عدد الوحدات التي تمت الموافقة عليها خارج الجدار الأمني ثلثي ما تمت الموافقة عليه من وحدات مع وجود خطط إسرائيلية جديدة لإقامة أكثر من ١٢ ألف وحدة استيطانية في الضفة الغربية، منها ٥٤٠ وحدة في جبل أبو غنيم جنوب مدينة القدس.

ومن الثابت أنّ الاستيطان، أي السيطرة العملية على الأرض، يمنع التوصل إلى تسوية إقليمية فلسطينية إسرائيلية تسمح بإقامة كيان فلسطيني ذي ولاية جغرافية واحدة متواصلة .وعلى الرغم من صغر مساحة الضفة الغربية) ٥٨٤٤ كم٢(، فلا نجد أي منطقة فيها تخلو من مستوطنات أو كتل استيطانية .وبينما يحظر القانون الدولي بمقتضى المادة)٤٩ (فقرة «٦» من اتفاقية جنيف الرابعة على سلطة الاحتلال هذا الاستيطان؛ فإن إسرائيل قد ضربت بهذا القانون وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة عرض الحائط، وقامت بتشجيع الاستيطان من خلال مجموعة من الحوافز السياسية والاقتصادية تسمح للمستوطنين بالسكن والإقامة في الأراضي المحتلة وتغيير صفتها الجغرافية والديمغرافية.

ومن المعلوم أن أحداث الحرب الأخيرة كانت قد اندلعت إثر قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة الأراضي العربية في مناطق متفرقة من القدس الشرقية، وعلى رأسها حي الشيخ جراح، ومواصلة عملية تهويد القدس، بينما لا يوجد خيار أمام الفلسطينيين إلا الصمود والتحدي، خاصة مع استفزاز الأفعال الإسرائيلية المجتمع الدولي والأطراف الدولية، وصار إجبار المواطن الفلسطيني على الخروج من القدس الشرقية التي عاش فيها عمره عملاً أسوأ من الموت.

على العموم، فإن بداية العودة إلى مسار حل الدولتين المتفاوض عليه تبدأ من نبذ العمل بخطة ترامب «السلام من أجل الازدهار» التي كان قد أعلنها في يناير ٢٠٢٠، والتي هي في جوهرها تعزيز للسيطرة الإسرائيلية الدائمة على الأراضي التي احتلتها في ١٩٦٧، والتي تتجاهل القانون الدولي وقرار مجلس الأمن رقم «٢٣٣٤» في ٢٠١٦ بشأن حظر الاستيطان، وهي الخطة التي تجعل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للعيش ضربا من المستحيل، حيث إن استمرار طرحها والعمل بها يعني عدم نجاح أي جهود ترمي إلى إعادة رسم العلاقات الفلسطينية الأمريكية، أو إلى إرساء بيئة مواتية لحل تفاوضي مستدام.

ومن ثمّ، هناك مطالبة لإدارة بايدن بإلغاء العديد من الإجراءات التي اتخذت في عهد ترامب والتي تضر بآفاق عملية التسوية، كحجب التمويل عن الأونروا، وإعادة التمثيل الدبلوماسي مع الفلسطينيين وتوضيح موقفها بشأن القدس والمستوطنات.

٢٠٢١/٦/٢

الذكرى الأربعون لتأسيس مجلس التعاون وآفاق المستقبل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ٢٥ مايو ٢٠٢١، احتفل مجلس التعاون الخليجي، الذي يضم البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عُمان وقطر، بالذكرى الأربعين لتأسيسه، وقد ركز المجلس على مر السنين اهتمامه على الدفاع والاقتصاد والثقافة والتعليم، فضلًا عن أدائه دورًا فاعلًا في العديد من الأزمات والأحداث البارزة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ ذلك الحين.

واحتفالًا بهذه المناسبة، عقد المعهد الملكي للشؤون الدولية) تشاتام هاوس(، ومقره لندن، منتدى افتراضيًّا؛ لمناقشة الأعمال الحالية لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاقها المستقبلية، أدارته سانام وكيل، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الملكي للشؤون الدولية، وانضم إليها بدر السيف، زميل غير مقيم في مركز مالكولم إتش كير -كارنيجي للشرق الأوسط، وكريستيان كوتس أولريتشسن، زميل الشرق الأوسط في معهد بيكر للسياسة العامة

بجامعة رايس بتكساس وزميل مشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمعهد الملكي للشؤون الدولية، وكذلك كريستين سميث ديوان، وهي كبير باحثين مقيمة في معهد دول الخليج العربي بواشنطن.

ونظرًا إلى مشاكل تقنية في موقع المعهد الملكي للشؤون الدولية الإلكتروني، لم تكن الدقائق الأولى من المنتدى مرئية للجمهور الافتراضي، وعندما أصبح المنتدى متاحًا للمشاهدين، كان أولريتشسن يعلق على الوضع الحالي لدول مجلس التعاون الخليجي، مشيرًا إلى الخلاف بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في الفترة ما بين ٢٠١٧ و٢٠٢١، والذي يعكس أنه على الرغم من المشكلات الداخلية للمنظمة إلا أن التقدير المتبادل للتعاون يظل قائمًا ومستمرًا حتى يومنا هذا.

بعد ذلك تحدثت كريستين سميث ديوان مشيرة إلى أن السيناريو الجيوسياسي الحالي للعالم يمثل «تحديًا خاصًّا» لدول مجلس التعاون الخليجي، لافتة إلى أن فكرة «السلام الأمريكي») أي أن الولايات المتحدة هي القوة الدولية الرئيسية والتي لم يتم تحديها منذ نهاية الحرب الباردة (آخذة في الضعف، ونتيجة لذلك فإن دول الخليج «لا تثق كثيرًا في التوجهات الراهنة لأمريكا لضمان أمنها بشكل كامل»، وادعت ديوان أن هذه الدول تحاول إيجاد طريق خاص لها؛ للحفاظ على أوراقها المالية الوطنية.

وكان بدر السيف المتحدث الأخير، قد أدلى بملاحظات افتتاحية، منها أن دول مجلس التعاون الخليجي تتصرف ببطء في بعض القضايا المهمة، وأنها تمتلك «إمكانيات غير مستغلة»، وأنها تعيش «أزمة منتصف العمر» نظرًا إلى«عدم ملاءمة» اتخاذ إجراءات استراتيجية أحادية الجانب من قِبَل بعض الدول الأعضاء في الماضي القريب، داعيا إلى ضرورة إعادة ضبط إجراءات المجلس خلال السنوات القادمة، وأشار إلى أن هناك أيضًا شعورًا بالحنين إلى الماضي داخل المجلس؛ لوجود جيل جديد من القادة يحل محل الذين أسسوه قبل أربعين عامًا، مؤكدًا أن «روح التعاون ما زالت موجودة في مواجهة التحديات الحالية».

واتجهت سانام وكيل إلى الحديث عن الاقتصاد، ووجهت إلى أعضاء المنتدى سؤالا وهو :«كيف جعلت دول مجلس التعاون الخليجي التنوع الاقتصادي جزءًا من مهمتها، وما إذا كان الاستمرار فيه يمكن أن «يعيد إحياء الاهتمام» بالتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء؟» وفي هذا الصدد، صرح كوتس أولريتشسن بأنه لا يوجد «نهج اقتصادي واحد

يناسب الجميع» من حيث المصادر المالية والموارد الاقتصادية لكل من هذه الدول، مشيرًا إلى أن عُمان والبحرين تمتلكان احتياطيات نفطية أقل من جيرانهما، لافتا إلى أنه من أجل «التعافي من الآثار الاقتصادية للجائحة» كانت هناك رغبة في الحصول على موارد قيّمة وتصديرها مما يعني «زيادة التنافسية» بين الدول الأعضاء.

وأضافت كريستين ديوان أن الدولة الوطنية في منطقة الخليج تظل «المحرك الأكبر للاقتصاد»، من خلال الاستثمار في الصناعات والبنى التحتية، وأنه من غير المرجح أن يتغير الوضع في المستقبل القريب.

أما السيف فقد تحدث عن كيف أن رؤية المعارضة المحلية في الكويت لعواقب «حقبة ما بعد النفط» المحتملة للبلاد يجب أن تكون مقياسًا لمدى صعوبة مثل هذه العملية بالنسبة إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في المستقبل، مشيرا إلى عدم وجود إجماع فيما بينها بشأن ما تعنيه مفاهيم التعاون والتكامل بالضبط، ولهذا دعا إلى «حوار صريح» بين هذه الدول بشأن دورها المستقبلي، مؤكدا أن «الوقت قد حان لإعادة النظر» في ميثاق مجلس التعاون الخليجي «لتحديد واختيار» جوانب «رؤية خليجية»، بحيث تُمنَح لكل عضو «ضوء» خاص يُمثل تطوره الاقتصادي المستمر.

وتطرقت المناقشة بعد ذلك إلى الآثار اللاحقة لمحادثات العُلا في يناير ٢٠٢١، حيث استؤنفت العلاقات بين السعودية والبحرين والإمارات ومصر مع قطر لأول مرة منذ عام ٢٠١٧، وتساءلت وكيل عن التقدم الذي تم إحرازه منذ ذلك الحين، خاصة من وجهة نظر أمنية.

وردًّا على ذلك، أشار كوتس أولريتشسن، إلى أنه تم تعلم الدروس من الخلاف السابق بين دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٤، وأن محادثات العلا تمت متابعتها بمزيد من الاجتماعات بين الدول المعنية بـ«معالجة نقاط المشكلة التي لم يتم حلها»، وهو ما يمثل «علامة إيجابية» تُظهِر أن دول مجلس التعاون يمكن أن تبدي مرونة في حل الخلافات الإقليمية.

وفيما يتعلق بالأمن، أكد أولريتشسن أن هناك حالة من «عدم اليقين» حاليًا أكثر مما كان عليه الحال سابقًا «بشأن دور الولايات المتحدة» في المنطقة، على المديين المتوسط والبعيد، ولكن في أوقات «عدم اليقين الاستراتيجي» لا يزال أعضاء مجلس التعاون الخليجي يُظهرون ميلًا إلى تنحية خلافاتهم جانبًا والاتحاد أمام التحديات.

وطلبت وكيل بعد ذلك من السيف أن يوضح التغييرات أو التحديثات المتوقعة التي يمكن إجراؤها على ميثاق دول مجلس التعاون الخليجي، وردًّا على ذلك، أوصى السيف «بضرورة إجراء مزيد من التغييرات والتحديثات»، مؤكدًا أن «الكثير من الأهداف لا يمكن أن تُحقَّق بالطريقة التي كان ينتهجها المجلس»، مشيرًا إلى أن عددًا من دول الخليج تصرفت سابقًا على أساس «دوافعها الشخصية» لتكوين شراكات ما، وأن هذه الطريقة غير الرسمية لممارسة الدبلوماسية هي في حد ذاتها «جزء من المشكلة التي أصبح يعاني منها المجلس» والتي تعيق أوجه التكامل الوثيق بين أعضائه، وأكد أنه من المهم لمجلس التعاون الخليجي أن يتصرف بطريقة «تعزز مصالح جميع أعضائه من الدول»، وتُبقِي التعاون الإقليمي بينهم، فضلاً عن حالة الانفتاح والصدق التي ستصاحب هذا التكامل.

وسألت وكيل بعد ذلك أعضاء المنتدى عما إذا كانت هناك «طموحات جيوسياسية» لدول مجلس التعاون الخليجي خارج منطقة الخليج في المستقبل، وهنا علق السيف على ذلك بالقول إن من الطبيعي أن تنقل دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامها إلى «مستوى آخر» وهو «الساحة الدولية»، وإنه «من الواضح أن هناك رغبة حقيقية» في توسيع نطاق المصالح الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، مشيرًا إلى أنه لم يكن مترددًا في وصف الخطط الأمنية المستقبلية للمجلس بأنها «جريئة» و«طموحة»، واستشهد بعد ذلك بموقف ضم اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرًا إلى أن مثل هذه الخطوة ستوفر «أوجه تآزر وتعاون ستعود بالفوائد على كلا الجانبين» .وحينما سألت وكيل «السيف» عن ما إذا كان هناك أي مرشحين آخرين للانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل، علق السيف بأنه لن يكون المجلس قادرا على مناقشة ضم أي دولة أخرى، وأنه «لن يكون من الجيد» أن تسرع دول مجلس التعاون الخليجي إلى إضافة أعضاء جدد موجودين خارج نطاق الخليج جغرافيًّا.

وتحول النقاش بعد ذلك مرة أخرى إلى التعاون الاقتصادي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سألت وكيل «كيف يمكن دمج الاقتصادات الخليجية بشكل أكبر، وهل يدخل «ضمن اهتمامات دول المجلس» خلْق سوق أو عملة خليجية مشتركة أم «تم التخلي عن هذا الأمل»؟ وردًّا على ذلك أشارت ديوان إلى أنه من المهم الاعتراف بالتقدم الذي أحرزه المجلس فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، ولكن لا تزال هناك مطالب اقتصادية لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي المختلفة، التي تشعر بمسؤولية أكبر حيال تحسين اقتصاداتها أكثر من مسؤوليتها إزاء «الإطار الجماعي» الذي يصوره مجلس التعاون الخليجي، وتماشيًا مع ذلك، ذكرت أن الحديث عن سوق أو عملة خليجية

مشتركة بات «خارج الطاولة»، ومع ذلك، أشارت ديوان إلى أن توسيع شبكة السكك الحديدية في جميع أنحاء منطقة الخليج والتنسيق بين دولها لتوفير التدابير الصحية أثناء جائحة كوفيد- ١٩ دليل على أن التعاون الاقتصادي لا يزال نشطًا بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وطرحت وكيل السؤال الأخير إلى أعضاء المنتدى بشأن المحادثات الأخيرة التي قادتها الولايات المتحدة مع إيران في فيينا، ووجهات نظر دول مجلس التعاون الخليجي إزاء هذه المحادثات .وفي هذا الصدد، أشار كوتس أولريتشسن، إلى أن المحادثات أدت إلى «تزايد» حجم الاعتراضات الخليجية حيال التوصل إلى أي اتفاق نووي إيراني جديد، وكان من المهم أن يحصل مجلس التعاون على مقعد بطاولة المفاوضات في هذا الشأن، من أجل طمأنته ومعالجة المخاوف الأمنية لدى أعضائه .وأضافت ديوان أن دول مجلس التعاون الخليجي تتخوّف من أن تتوصُّل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع إيران بشأن تطلعاتها النووية، ثم تمضي قُدُمًا وتترك المخاوف الأمنية الخليجية من دون معالجة . وقد اتفق السيف مع هاتين الحجتين، وأضاف أنه يجب أن تكون هناك «رسالة واضحة من الأمريكيين» إلى إيران مفادها أنه لن يتم إبرام اتفاق من دون استشارة واشنطن دول مجلس التعاون الخليجي.

في النهاية قدّم المشاركون بالمنتدى نظرة متوازنة بشأن الحالة الراهنة لدول مجلس التعاون الخليجي، وأشادوا بإجراءاتها في مجال الاقتصاد والأمن، بينما انتقدوا فيها بطء وتيرة العمل المشترك، وتفضيل اتخاذ الإجراءات الأحادية من قِبَل الدول الأعضاء لتحل محل العمل التعاوني .وفيما يتعلق بالمستقبل، كان هناك أيضًا إجماع على أن المنظمة باتت تتحرك بقوة وتتسم بالفاعلية بعد حالة الانقسام الخليجية عام ٢٠١٧، وأن الفترة المستقبلية توفر آفاقًا لمزيد من التعاون في مجالات الأمن والتنويع الاقتصادي وتحقيق المخططات الاستراتيجية الجيوسياسية المشتركة.

٢٠٢١/٦/٣

آفاق التعاون العربي الأفريقي لحماية أمن البحر الأحمر وخليج عدن

في ٦ يناير ٢٠٢٠ تأسس مجلس الدول العربية والافريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، كمنظمة إقليمية تضم دولاً من آسيا وافريقيا مثل؛ السعودية، ومصر، واليمن، والصومال، واريتريا، وجيبوتي، والأردن، والسودان، مطلة ولها حدود على البحر الأحمر وخليج عدن .وقد غلب البعد الأمني على أهداف هذه المنظمة، حيث تسعى إلى تعزيز أمن الملاحة، وحماية التجارة الدولية، وتعزيز الأمن إقليميًا ودوليًا، والتنسيق والتشاور حول الممر المائي) البحر الأحمر، خليج عدن، قناة السويس.(

وعلى الرغم من غلبة البعد الأمني، فإن ذلك لم يعني أن التعاون السياسي والاقتصادي بين أعضاء المجلس كان غائبًا عن الأهداف .ومن الواضح، بداية بحكم الامتداد الإقليمي، والارتباط الحيوي بين أمن البحر الأحمر، والأمن الخليجي من ناحية، وأمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي بصفة عامة، أن فاعلية هذه المنظمة الوليدة ترتبط بالدور الحيوي للسعودية ومصر فيها باعتبارهما الدولتين الأقوى اقتصاديًا وعسكريًا من بين أعضائها.

وتاريخيا، كان ميثاق جدة ١٩٥٦ بين السعودية ومصر واليمن، أول دعوة لإقامة نظام أمني مشترك في البحر الأحمر . وفي عام ١٩٧٧ دعت السعودية والسودان واليمن) اليمن الشمالي (إلى آلية تعاون عسكري عربي لجعل منطقة البحر الأحمر منطقة سلام؛ وإذ تطل جيبوتي على مضيق باب المندب الاستراتيجي، فقد كانت محورية في الجهود المبذولة دوليًا وإقليميًا لحماية الملاحة ومكافحة الإرهاب والقرصنة، وكانت محطة لقواعد عسكرية دولية لتحقيق هذا الغرض .

وبهذا المعنى، استمرت السعودية في السعي لإقامة هذه المنظمة حتى كان الاجتماع الأول لوزراء خارجية الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر في ١٢ ديسمبر ٢٠١٨ في الرياض، والذي خلص إلى إنشاء هذا الكيان؛ بهدف التنسيق والتعاون بين الأعضاء سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا وبيئيًا .وإلى هذه الجهود السعودية كان تقدير الأعضاء، اعتبار الرياض مقرًا للمنظمة الوليدة، فضلاً عن الإمكانيات المادية والدبلوماسية السعودية، وما تتمتع به من قبول عربي وإفريقي، كما أن الساحل السعودي المطل على البحر الأحمر هو الأكثر طولاً ومن ثم الأكثر عرضة للمخاطر الأمنية.

وفي الواقع، جاء ميلاد المنظمة وسط التنافس على ترسيخ موطئ قدم في البحر الأحمر بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على النفوذ في دول هذه المنطقة، فنجد التنافس الصيني والروسي والأمريكي والأوروبي، كما نجد التنافس

التركي والإيراني .وفي هذه المنطقة يوجد من جانب نمو اقتصادي وارتفاع في عدد السكان وتحسن في البنية التحتية . وفي الجانب الآخر، هشاشة سياسية ومجالات للعديد من المخاطر الأمنية، بما فيها القرصنة والإرهاب) اليمن والصومال(، والقضايا البيئية) كسفينة النفط العائمة صافر(، كما أن المشاكل الاقتصادية المستمرة في بعض الدول المشاطئة تدفع إلى عمليات الهجرة غير الشرعية .

وعليه، جاءت هذه المنظمة الوليدة لتعزز التوازن الإقليمي بين المتنافسين، وتعلي الحضور العربي في هذا التوازن، وتعكس في الوقت ذاته الارتباط بين أمن المنظومة الخليجية ومصر من ناحية، وأمن البحر الأحمر وخليج عدن من ناحية أخرى، فهناك تعاون وتكامل بين مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر، كما أن تأسيس هذا المجلس يفتح فرصًا كبيرة للتعاون الاستراتيجي مع القوى الدولية الكبرى لضمان المصالح المتبادلة بين أعضائه وهذه القوى.

وإذا كان المرور بقناة السويس يمثل واحدًا من أهم مصادر الاقتصاد المصري، وتحرص مصر على تأمينه، ويرتبط هذا التأمين بتحقيق المرور الآمن في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، ويمثل قاسمًا مشتركًا بين أمن التجارة الدولية والأمن القومي المصري؛ فإن السعودية تنظر إليه باعتباره «ضرورة اقتصادية واستراتيجية»، فرؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠ تستهدف تطوير شبكات الطرق على طول ساحل البحر الأحمر، وتطوير ٥٠ جزيرة صغيرة ضمن المبادرات السياحية وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما تقع مدينة «نيوم» خلال الشريط الساحلي السعودي على البحر الأحمر، وهناك مشروع مشترك بين القاهرة والرياض لإقامة جسر فوق البحر الأحمر) مشروع الجسر العربي (لتسهيل المرور المباشر وتحقيق تكامل الأسواق بين البلدين، كما من مصلحة الرياض المباشرة الحفاظ على أمن البحر الأحمر وحمايته بما يمكنها من الوصول الآمن جنوبًا إلى خليج عدن والمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب، وشمالاً إلى البحر المتوسط عن طريق قناة السويس، واستراتيجيًا تسعى بتركيزها على البحر الأحمر إلى تفادي التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز.

وإذا كانت الدعوة لإقامة هذه المنظمة ليست جديدة، فإنما عجل على قيامها جملة التهديدات الأمنية التي تطال هذا الممر المائي الحيوي الذي يمر من خلاله ١٣ %من حجم التجارة العالمية، ونحو ٣.٣ ملايين برميل نفط يوميًا، والرابط

الأساسي لحركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب، حيث يمر من خلاله أكثر من ٢٠ ألف سفينة سنويًا، ويقع على رأس هذه التهديدات، التهديدات الإيرانية، بإمكانية استهداف- بشكل مباشر أو عن طريق الميليشيات التابعة لها - حركة الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن.

وبالفعل، أعلنت طهران أكثر من مرة تهديدها بإغلاق ممرات العبور الضيقة المرتبطة بالبحر الأحمر، ويرتبط بهذه التهديدات تعقيدات الأزمة اليمنية، ورفض مليشيات الحوثي المرتبطة بطهران مقترحات السلام التي تبذل من أجل التوصل إلى حل ينهي هذه الأزمة .ومن بين تهديدات الحوثي تلك المرتبطة بحركة الملاحة في البحر الأحمر واستخدام ذلك كأحد أهم أوراق الضغط في التفاوض، وقد سبق أن تورطت هذه المليشيات بالفعل في عمليات تؤثر على الملاحة في الممرات والمضايق المائية المرتبطة بالبحر الأحمر، حيث حاولت استهداف ناقلات في باب المندب بزوارق مفخخة مسيرة عن بعد، وزرع ألغام عائمة لعرقلة الملاحة واستخدم القوارب المتفجرة والقذائف المضادة للسفن، مثال ذلك ما تعرضت له سفينة إماراتية في أكتوبر ٢٠١٦ وناقلة نفط سعودية في أبريل ٢٠١٨ .

وفي هذا الإطار، تنظر إيران إلى البحر الأحمر باعتباره يشكل أحد أهم أدوات تنفيذ أجندتها التوسعية وتعمل بشكل حثيث على تعزيز نفوذها في هذه المنطقة، خاصة القريب منها من القرن الإفريقي ومضيق باب المندب .يقابل ذلك سعي تركيا لتعزيز نفوذها أيضا؛ كسعيها لتأجير جزيرة سواكن في السودان، وإقامتها قاعدة عسكرية في الصومال تعد أكبر معسكر تدريب لها خارج البلاد .ومع هذا التنافس الإقليمي، تتنافس القوى الكبرى؛ الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا في ظل رؤى وتصورات متباينة بل ومتعارضة أحيانًا.

وعلى الرغم من هذا التنافس، فإن هناك العديد من فرص النجاح أمام هذه المنظمة الوليدة حيث تحظى بتأييد العديد من القوى الدولية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية، بما يفتح فرصًا عديدة للتعاون الاستراتيجي مع هذه القوى خاصة فيما يتعلق بأمن الملاحة وأمن الطاقة .إلى جانب ذلك فإن هذه المنطقة تعد جزءا رئيسيا من مبادرة الحزام والطريق الصينية، أو طريق الحرير الجديد، ما يفتح فرصًا للتكامل بينها وبين الصين.

ويعد التحدي البيئي الذي تمثله السفينة «صافر» ثالث أكبر ميناء بحري عائم في العالم، وتحمل ما يقرب من مليون برميل نفط من أكبر التحديات التي تواجه هذه المنظمة الوليدة .وكانت مصر قد أعربت عن تضامنها مع اليمن

والسعودية، ووضعها خبراتها وإمكانياتها الفنية للمساهمة في إيجاد حل جذري للأزمة، وكذلك طلب الدعم الفني من الأمم المتحدة للحفاظ على بيئة البحر الأحمر المعرضة للتلوث، والطلب من الدول الأعضاء في مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن تفعيل خططها الوطنية للاستجابة للحد من التأثيرات السلبية المحتملة حالة حدوث تسرب أو انفجار للسفينة، ودعم جهود الهيئة الإقليمية للمحافظة على البحر الأحمر وخليج عدن، لمراجعة مشروع الخطة الإقليمية المحددة للحد من التأثيرات السلبية .وتأتي المخاوف من حدوث تحلل لهيكل السفينة، وتسرب النفط نظرًا لعدم إجراء صيانة دورية لها، كما تزداد المخاوف من انفجارها نظرًا لتوقف إنتاج الغاز الخامل الذي يحول دون تراكم وتفاعل الغازات المنبعثة من النفط الخام، ولا يقتصر التهديد البيئي على اليمن فقط، بل يمتد إلى الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر.

وترسو السفينة «صافر» قبالة ميناء رأس عيسى النفطي في الحديدة في البحر الأحمر من عام ٢٠١٥، وترفض ميليشيات الحوثي دخول فريق أممي لصيانتها وتفريغها، ورغم أن مجلس الأمن الدولي أعرب في ١٥ يوليو الماضي عن قلق العالم من خطر وقوع كارثة بيئية في البحر الأحمر بسبب هذه الناقلة إلا أنه لم يحدد موعدًا لعملية تفتيش السفينة من قبل فريق أممي تمهيدًا لإفراغ حمولتها.

ودعت السعودية في سبتمبر الماضي في رسالة عاجلة إلى مجلس الأمن الدولي إلى إنقاذ المنطقة من كارثة محتملة بعد أن لاحظت بقعا نفطية غرب الناقلة، وتكرر هذا التحذير في اجتماع وزراء البيئة العرب في نفس هذا الشهر، وتبلغ ضراوة التأثير البيئي في أن المنطقة سوف تحتاج إلى أكثر من ٣٠ عاما حتى تتعافى من أثر هذه الكارثة وستفقد قرابة ١١٥ من جزر البحر الأحمر تنوعها البيلوجي .وفي أبريل الماضي شدد مجلس الأمن الدولي على التهديد الخطير الذي تمثله ناقلة النفط «صافر» التي تهدد حالتها المتردية والمتداعية بكارثة بيئية واقتصادية وبحرية وإنسانية للبيئة والتنمية، وشدد على مسؤولية الحوثيين عن هذا الوضع ودعا إلى تسهيلهم العاجل غير المشروط دخول فريق الأمم المتحدة لإجراء تقييم أساسي وإصلاح للسفينة .فيما يتخذ الحوثيون من هذه الحالة وسيلة لابتزاز المجتمع الدولي في سبيل تحقيق مكاسب سياسية ومادية دون اكتراث بالعواقب الناجمة عن تسرب أو غرق أو انفجار الناقلة، الذي يضع اليمن والمنطقة أمام كارثة وشيكة.

وحتى الآن، يرفض الحوثيون كل الحلول التي قدمتها الأمم المتحدة، فيما لم تستطع الحكومة الشرعية حسم الأزمة؛ لأنها تبعد مسافة كبيرة عن مكان رسو السفينة «صافر» .وفضلاً عن عملية الابتزاز السياسي، فإن الحوثيين يطمعون في الاستيلاء على قيمة نفط السفينة، فيما لم يتخذ مجلس الأمن حتى اللحظة قرارات حاسمة لهذه القضية.

٢٠٢١/٦/٤

التحول البيئي في دول الخليج.. الماضي والحاضر والمستقبل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في نصف القرن الماضي تغيرت بيئة شبه الجزيرة العربية والخليج العربي إلى حد كبير، حيث ارتبط التوسع الحضري المتزايد بتوسع الصناعة، وبالتغيرات في مناخ المنطقة .وبشكل رئيسي، تضمنت هذه التغيرات ارتفاع درجات الحرارة السنوية، وزيادة احتمال حدوث عواصف استوائية، فضلاً عن تقلص المعالم الجغرافية الطبيعية، وتدمير الشعاب المرجانية والواحات والأراضي الرطبة .وعلى الرغم من توقيع جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون على اتفاقية باريس للمناخ وبذلها المزيد من الجهود لمكافحة تغير المناخ العالمي، فإن منطقة الخليج تعد إحدى المناطق التي تعاني بالفعل من تأثيرات تغير المناخ العالمي.

ولمناقشة هذا الأمر، عقد «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، ندوة عبر الإنترنت بعنوان :«التحول البيئي العميق في دول الخليج العربي .الماضي والحاضر والمستقبل»، بهدف دراسة المخاطر التي تتعرض لها بيئة المنطقة، أدارها «جيرالد فيرستين»، السفير الأمريكي السابق في اليمن، وشارك فيها الدكتور «سعيد الصرمي»، خبير الأرصاد الجوية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، و«نيرة كولكيله» من كلية الدراسات الشرقية بجامعة أكسفورد، و«لاورنت لامبرت»، الأستاذ المساعد للسياسة العامة في معهد الدوحة للدراسات العليا.

في البداية، أشار «فيرستين» إلى أن بعض الآثار البيئية التي ستواجهها دول الخليج لا تشمل فقط ارتفاع منسوب مياه البحر، وزيادة درجات الحرارة الإقليمية، ولكن أيضًا احتمال أن تصبح بعض المناطق في المنطقة غير صالحة للسكن إثر

الظروف البيئية القاسية، مما يحتم إخلاء بعض المدن .ومن هذا المنطلق، أضاف أن أهم الأسئلة المطروحة هو «ما إمكانية التعاون الإقليمي، وكيف سنتصدى لهذه التحديات في المستقبل؟».

من جانبه، علق «الصرمي»، بأن هناك «إجماعا» من علماء دول مجلس التعاون الخليجي على أن الأدلة «المهمة» على تغير المناخ قد تم الحصول عليها بالفعل من خلال البيانات المُجمعة من محطات الأرصاد الجوية الموجودة في جميع أنحاء المنطقة، والتي تؤكد انخفاض هطول الأمطار في جميع أنحاء الخليج، وأن السنوات العشرين الماضية قد شهدت ارتفاعا في مستويات الجفاف .

علاوة على ذلك، أضاف أن عدد نقاط المراقبة لجمع بيانات الأرصاد لا يزال «قليلا نسبيا» من حيث العدد، على الرغم من أنه يتم جمع هذه البيانات من دول الخليج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي البحرين منذ عام ١٩٥٠ . وقد أظهرت هذه الأرقام أن الأنشطة البشرية «بدأت بالفعل في التأثير على البيئة» منذ سنوات عديدة، وأحدثت «تحولا جذريا» .وعلى وجه الخصوص، سلط الضوء على عام ١٩٩٨ باعتباره «عامًا ضارًا بشكل خاص بمناخ الخليج»، حيث كانت هناك «قفزة واضحة في درجة الحرارة» تصل إلى ١ %على مدار العام في جميع أنحاء المنطقة، مع وجود هذا الفارق بشكل قوي في فصلي الربيع والصيف خاصة.

واستنادا إلى ذلك، أوضح كيف أن «الاتجاه الجغرافي» الرئيسي للمناخ هو ارتفاع متوسط درجات الحرارة المسجلة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون، ولا سيما في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية .إلى جانب ذلك، تم تسجيل زيادة في الحد الأدنى لدرجة الحرارة، وهو أمر مرتبط بارتفاع درجات حرارة البحر والجو في كل من بحر العرب والمحيط الهندي، الذي تنتقل منه التيارات الهوائية إلى اليابسة.

ومما يثير القلق أيضًا كما أشار «الصرمي»، هو زيادة انتشار الأعاصير من الفئة «٤»، والفئة «٥» التي تضرب المنطقة، والمعروف أنها تسبب أضرارًا كارثية مع تعرض الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية لخطر التأثر بآثار اجتماعية واقتصادية «شديدة للغاية»، مضيفا أن النماذج المناخية التي تحدث عنها خبراء الطقس تتوقع استمرار المزيد من الأعاصير في المنطقة خلال المستقبل.

في حين أشارت «كولكيله»، إلى أن هناك تحولا كبيرا في اتصال الناس بالبر والبحر في الخليج خلال نصف القرن الماضي .وفي شرح موجز لتاريخ التفاعل البشري مع بيئة المنطقة، ذكرت أن، «نمط الحياة البدوية السابق حافظ على المياه في وقت اعتمد فيه السكان على الساحل في صيد الأسماك والغوص بحثًا عن اللؤلؤ»، وبالتالي، فإن السكان كانوا «أكثر انغماسًا وارتباطًا جسديًا ببيئتهم»، مُقارنة بالغالبية العظمى من مواطني الخليج اليوم.

وتوسعًا في الأمر، قالت إن «التحضر في دول الخليج قد أدى إلى عواقب عديدة، فضلًا عن اختلاف الأجيال بين أولئك الذين عرفوا كيف يعيشون في حدود إمكانياتهم، والجيل اليافع المُتحضر الحالي .مع كون معظم هؤلاء المواطنين غير مدركين تمامًا تقريبًا لنقاط الضعف البيئية في المنطقة» .وعلى وجه الخصوص أشارت، إلى «الانفصال الكبير بين الحقائق البيئية المستدامة والاستخدام الشخصي للمياه والموارد الطبيعية من قبل مواطني دول الخليج، مضيفةً أن «الأمن الغذائي يُمثل خطرا بيئيا كبيرا»، وأن درجات الحرارة ترتفع لجعل بعض المناطق «غير صالحة للسكن على الإطلاق»؛ ما أجبر بعض حكومات الخليج في نهاية المطاف على «إعادة توطين شعوبها» في مواقع جديدة تتمتع بمتوسط درجات حرارة يسهل التعايش فيها.

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات البيئية في المستقبل؛ تحدثت «كولكيله»، عن الحاجة إلى الاستفادة من «القيم العالمية والمشتركة» من أجل إحداث «تحولات ثقافية مستدامة»، مفترضة أن تشكيل الحجج البيئية بطريقة روحية وليست علمية فقط يمكن أن يساعد أيضًا في إقناع سكان الخليج بالحاجة إلى عمل قوي ومستدام.

ومثل نظرائه، أوضح «لامبرت»، أن منطقة الخليج شهدت «مواقف معقدة تجاه البيئة، حيث اعتبرها المقيمون والأجانب على حد سواء تراثا يجب حمايته، بينما في الوقت ذاته كانت هناك أيضًا نشاطات ضارة جدًا بالبيئة»، مشيرا إلى الكيفية التي أظهرت بها الدراسات الاستقصائية الوطنية أن مواطني دول مجلس التعاون يهتمون بالفعل بحالة بيئات بلدانهم، وأن الفكرة التي تحظى بشعبية لدى الكثيرين تتمثل في تخصيص محميات طبيعية، حيث يتم حماية البيئة؛ وذلك على الرغم من رده على هذا الاقتراح، بأن «هذا لا ينبغي أن يحل محل الجهود المبذولة لجعل استخدام الموارد الطبيعية والكهرباء والمياه أكثر استدامة في المناطق الحضرية».

وحول نمو البصمة الكربونية للخليج في العقود الماضية، أوضح أن التنمية الاقتصادية «الهائلة» للخليج شهدت بصمة كربونية «صغيرة جدًا» ما لبثت أن تحولت إلى «كبيرة جدًا» بحلول سبعينيات القرن الماضي بخطى سريعة في ظل التوسع الحضري والصناعي والنمو السكاني المساهمين الرئيسيين في ذلك .وشرح كيف أن المعادن والخرسانة والأسفلت الضرورية لاستمرار النمو الحضري لدول مجلس التعاون تزيد من درجات الحرارة المرتفعة من خلال حبس الحرارة أثناء النهار وإطلاقها ليلاً، مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة ليلاً.

وبالإضافة إلى ذلك، أكد أيضًا أن منطقة الخليج بها «مشكلة كبيرة مع تلوث الهواء» المرتبط بالصناعة والسفر، وأن هذا يتحد مع البيئة الطبيعية المتربة في المنطقة لتشكل مخاطر صحية خطيرة على المواطنين في ظل شروط الحاجة إلى جودة هواء كافية.

وفيما يتعلق بالتأثير البيئي على سواحل الخليج، أوضح كيف أثر تغير المناخ بشكل كبير على التنوع البيولوجي البحري .وعلى وجه الخصوص، تموت أشجار المانغروف الساحلية والشعاب المرجانية، وتتزايد حموضة مياه البحر، وتتعرض الحيوانات والنباتات التي تكيفت لتعيش في البيئة الفريدة لمياه الخليج العربي للتهديد جراء ارتفاع درجات الحرارة .وحول هذه النقطة، وصفت «كولكيله»، أيضًا البيانات التي تم جمعها من علماء البيئة بأنها «مثيرة للقلق»، بحجة أن استخدام المياه العذبة في المنطقة يضر أيضًا بـ«البنية الجينية لبعض الكائنات الحية».

واختتم «لامبرت» ملاحظاته بالتحذير من أن المناطق الساحلية في دول الخليج «تئن بشدة من التآكل الساحلي» لكل من اليابسة والبحر، وأن هناك مستوى إذا آلت إليه الأمور لا يمكن عنده عكس الضرر الذي حدث بالفعل .ومع أخذ ذلك في الاعتبار، دعا إلى تعاون إقليمي ودولي أكبر حيال هذه التهديدات البيئية، مشيرًا إلى أنه في حين يمكن لأعضاء مجلس التعاون باختلافهم تقديم «الخبرات والمساهمات المطلوبة» في هذا الصدد، فإن إطار العمل للتعاون البيئي لم يدخل حيز التنفيذ الكامل بعد.

وردا على الأسئلة المتعلقة بالتأثيرات المذكورة أعلاه وما قد يحدثه ارتفاع درجات الحرارة على المدن الكبرى والمناطق الحضرية على حد سواء، وما إذا كان يمكن أن تصبح غير صالحة للسكن تمامًا في المستقبل؟؛ أجاب «الصرمي» بأن عدد العواصف الترابية التي حدثت والتي تم تسجيلها في الآونة الأخيرة أكثر مما سجل من قبل خلال السنوات

الخمس إلى العشر الماضية، وذلك بسبب تعدد حالات الجفاف التي أصابت كلا من إيران والعراق، فضلاً عن الرياح الشمالية التي تنقل الغبار والأتربة إلى دول الخليج، موضحا، كيف يمكن لقوة هذه العواصف وشدتها أن توقف قدرة الطائرات على الهبوط في المطارات، وبالتالي تشكل في حد ذاتها مخاطر «جسيمة» على الخدمات اللوجستية للمدن الحديثة إذا استمرت أو ساءت ظروفها المناخية.

وللمضي قدمًا في إدراك هذا الواقع، أشار أيضًا إلى أن عددا من الأدلة والبيانات أظهرت أن ارتفاع درجات الحرارة لا يؤثر فقط على المناطق الحضرية وحدها، بل يؤثر أيضًا على المناطق الريفية، مما يعني أن المزيد من المناطق الكبرى في شبه الجزيرة العربية يمكن أن تصبح غير صالحة للسكن بسبب التغيرات المناخية المستقبلية .وفي ضوء هذه المخاطر، صرح بأنه من المهم للغاية بالنسبة إلى صناع القرار في الخليج اتخاذ الإجراءات المناسبة لزيادة الوعي العام وتطوير تشريعات جديدة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ.

وكان لـ«الصرمي» عدة توقعات مستقبلية إذا ما استمر المسار الحالي لتفاقم ظاهرة تغير المناخ؛ حيث أشار إلى أن متوسط درجات الحرارة العالمية يمكن أن يرتفع بما يصل إلى ٤-٦ درجات مئوية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى أن المزيد من تيارات الهواء الرطب القادمة من المحيط الهندي، يمكن أن يكون لها آثار خطيرة للأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق، فضلاً عن زيادة تواتر موجات الحر والأعاصير المدارية، بالإضافة إلى الفيضانات التي تجتاح المناطق الحضرية.

وفي رده على سؤال يتعلق بآفاق التعاون الإقليمي داخل دول مجلس التعاون، ولا سيما أن كل دولة لها «مصلحة قصوى» في الحفاظ على سلامة أنظمة بيئاتها الطبيعية؛ أشار «لامبرت» إلى أنه على الرغم من قتامة الصورة، فإنه لا يزال متفائلًا لأنه يعتقد أن التعاون بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون والدول الأخرى سيتحسن في السنوات القادمة، وأن ظاهرة تغير المناخ ستصبح «الموضوع الرئيسي على أجندتهم وجدول أعمالهم» .وبشكل خاص، أشار إلى أن قطر تركز بالفعل بشكل أكبر على التنمية الحضرية المستدامة، وأن الإمارات لعبت دورًا رائدًا في الحد من وتيرة تسارع ارتفاع مستوى سطح البحر في الخليج العربي.

وفي الختام، شدد المتحدثون على أهمية إجراء المزيد من البحوث لإعلام صانعي السياسات بأية مخاطر مستقبلية . وأوضح «الصرمي» أن بيانات الأقمار الصناعية تقدم وسيلة مفيدة للغاية في هذا الصدد لرصد التغير البيئي من عام إلى آخر، بينما أضافت «كولكيله»، أن هناك عددا لا بأس به من الهيئات الأكاديمية والمؤسسية في منطقة الخليج التي يمكن أن تساعد في هذا الشأن، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن أن توصل إلى مواطني دول المجلس «حلولا هادفة وطويلة الأمد» لهذه الظاهرة .وبالمثل، علق «لامبرت» بأن البحث والتعاون يمكن أن «يخلق زخماً من أجل الانتعاش الاقتصادي الأخضر في المنطقة».

وفي الأخير، قدمت الندوة منظورًا جديدًا وخارطة عمل لدول الخليج حول التحديات البيئية في المنطقة لاعتمادها مستقبلاً .وعلى الرغم من أنه تم التأكيد على أن المنطقة معرضة لخطر التأثيرات البيئية شديدة الخطورة الناتجة عن تغير المناخ على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فقد تم التأكيد أيضًا أن آفاق التعاون الإقليمي وجهود البحث والتطوير الإضافية في هذا الصدد لا يستهان بها .ومع تسليط الضوء على عدد لا يحصى من المخاطر؛ كانت هناك مقترحات بشأن ما يمكن القيام به لتحقيق حالة من التوازن بين الحفاظ على النظام البيئي وبين العمل على استدامة النمو الاقتصادي .

٢٠٢١/٦/٩

إعادة ضبط العلاقة بين دول الخليج والقرن الإفريقي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تحظى منطقة القرن الإفريقي، التي تضم كلا من إثيوبيا والصومال وجيبوتي وإريتريا، إضافة إلى أوغندا والسودان وكينيا باهتمام من دول مجلس التعاون الخليجي؛ نظرًا إلى ما تحظى به من أهمية استراتيجية كبيرة، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، من جهة أنها تطل على خليج عدن، وتشرف على باب المندب، كما أنها مقابلة لشبه الجزيرة العربية، والخليج العربي، وملاصقة لإقليم البحيرات العظمى في وسط إفريقيا، والذي يتميز بغنى موارده المائية، والنفطية، والمعدنية .وبالفعل، تتمتع السعودية والإمارات بتاريخ طويل من المشاركة الاقتصادية والأمنية في المنطقة، والتي ازدادت بشكل أكبر في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، ففي تقرير صدر مؤخرًا عن «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» ، بلندن، بعنوان «دول الخليج تُعيد النظر في مشاركتها في القرن الإفريقي» ، حاولت «كاميل لونز» ، توضيح كيف أن دول الخليج تعيد الآن تقييم مصالحها وإجراءاتها المُتخذة تجاه منطقة القرن الإفريقي .وعلى وجه الخصوص، زعمت أنه «بعد سباق للاستثمار في القرن الإفريقي، فإن طموحات دول الخليج في المنطقة تواجه تحديات متزايدة وتطور حقائق جيوسياسية» . وأرجعت ذلك إلى «التوترات الإقليمية في القرن الإفريقي واستمرار الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا» ، وبالتالي تطلع هذه الدول الآن إلى «إعادة ضبط مواقفها» .

وفي الواقع، تعد منطقة القرن الإفريقي موقعًا استراتيجيًا مهمًا للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على حد سواء .وفيما يتعلق بالشحن والتجارة الدولية، فإن مضيق باب المندب بين خليج عدن والبحر الأحمر، منطقة حيوية لحماية المنافذ المؤدية إلى قناة السويس .وكتبت «لونز» أن «البحر الأحمر عاد مؤخرًا إلى الظهور كمنطقة جيوسياسية يسعى فيها اللاعبون العالميون والإقليميون المتنافسون إلى إبراز نفوذهم» .وبسبب هذه الآلية، كتب «جيرالد فيرشتاين» ، من «معهد الشرق الأوسط» ، بواشنطن، أن «منطقة القرن الإفريقي بأكملها الآن أصبحت ساحة معركة مركزية للتأثير بين العديد من اللاعبين الإقليميين المتنافسين» .

ومما يعكس الأهمية الاستراتيجية أيضا للمنطقة، أن جيبوتي- الدولة الإفريقية الصغيرة التي تقع على ساحل البحر الأحمر -تعد موطنا لقواعد سياسية وعسكرية للولايات المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، كما تقع أول قاعدة عسكرية صينية خارجية في جيبوتي، والتي افتتحت عام ٢٠١٧، وتم بناؤها بكلفة ٥٩٠ مليون دولار .علاوة على ذلك، فإنه بالإضافة إلى وجود سفراء للولايات المتحدة في كل دولة بالمنطقة، فإن لديها أيضًا مبعوثًا دبلوماسيًا مخصصًا للقرن الإفريقي، يعمل تحت صلاحيات وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن» ، وهو ما يؤكد الأهمية المستقبلية للمنطقة.

وبالنسبة إلى دول الخليج، فإن هناك العديد من الروابط الاقتصادية والثقافية والأمنية بين المنطقتين على مدى قرون بسبب القرب الجغرافي .وكما أوضحت «لونز» ، فإن «الأسواق الاستهلاكية المزدهرة والموارد الطبيعية وأيضًا الموقع الاستراتيجي على طول أحد أكثر الطرق البحرية ازدحامًا في العالم يجعل المنطقة جاهزة للاستثمار» ، كما أن «دول

الخليج سعت إلى إعادة تأكيد مصالحها على جانبها الغربي، والبدء في سلسلة من المشاركات السياسية والاستثمارات الاقتصادية مع دول المنطقة» .ووفقا لمجلة «الإيكونوميست» ، فقد «استثمرت دول الخليج في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧، ما يقرب من ١٣ مليار دولار في القرن الإفريقي، أغلبها في السودان وإثيوبيا، بما يحقق مكاسب واضحة لـلبلدان الفقيرة بالموارد» .

ومن منظور أمني، فإن الإمارات- التي وصفتها مجلة «الإيكونوميست» ، بأنها «قوة سواء لوجستية أو في مجال إعادة شحن» -قد تحركت أولًا عسكريا في المنطقة لردع أعمال القرصنة المتفشية والتي تزايدت في العقدين الماضيين» .وفي تحليله، يرى «فيرشتاين» ، أن السبب الرئيسي لتدخل السعودية في المنطقة كان «محاربة المحاولات الإيرانية للتدخل في سياسات السودان وإريتريا، فضلاً عن هدف طهران للسيطرة على مضيق باب المندب عبر وكلائها الحوثيين في اليمن» .وفي هذا الصدد، أضاف أنه «بعد أن أدركت الإمارات أن النفوذ الإيراني المتزايد، وخاصة في اليمن والسودان وإريتريا والصومال، يهدد بتطويق دول الخليج من قبل حلقة من الدول المعادية الموالية لإيران؛ نجح السعوديون والإماراتيون في صد الإيرانيين وكسب حلفاء لهم في القرن الإفريقي» .

واقتداءً بمجلس التعاون الخليجي كمنظمة لتعزيز المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة؛ أنشأت السعودية في يناير ٢٠٢٠، «مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن» .ومع ذلك، فإن «لونز» ، أوضحت أن «وجود هذه المنصة المتعددة الأطراف لم تساعد بعد في تنحية الانقسامات السياسية والحسابات قصيرة المدى التي غالبًا ما شكلت الديناميكيات الإقليمية» .وفي الواقع، تطرقت أيضًا إلى كيف شهد القرن الإفريقي أيضًا زيادة في التنافس بين «السعودية، والإمارات من جهة، وقطر وتركيا من جهة أخرى، حيث تنافس كلا الجانبين بشكل مكثف لمواجهة نفوذ الآخر، وإبراز تنافسهم على سياسات القرن» .

وفي ضوء ذلك، أشارت إلى عدة أسباب أخرى دفعت دول الخليج مؤخرًا إلى إعادة ضبط أفعالها ومصالحها في المنطقة، حيث أوضحت أن «المشاريع الاقتصادية والسياسية كانت بعيدة عن أن تكون مُتسقة مع مشاريع البنية التحتية بطيئة التحقيق» ، وأن «الاستثمارات المالية والسياسية الكبيرة، التي قامت بها دول الخليج في المنطقة لم تحقق تقدما

كبيرا في إعادة تشكيل الحسابات الاستراتيجية لصانعي السياسات في المنطقة، وأن القادة المحليين قبلوا فقط المساعدة من الدول الخليجية لتحسين تحقيق أهدافهم الخاصة» .

وفيما يتعلق بوجهة نظر عسكرية، فإن «لونز» ، أشارت أيضًا إلى أن «التنسيق مع اليمن يقلل من الحاجة العاجلة إلى موطئ قدم عسكري في القرن الإفريقي» ، وأن «الإمارات بدأت بالفعل في خفض مستوى وجودها في قاعدتها في «عصب» بإريتريا، فضلا عن تقليص طموحاتها لإنشاء قاعدة عسكرية في مرفأ بربرة، بجمهورية صوماليلاند، والاكتفاء بتجديد الميناء والمطار» ، بالإضافة إلى حقيقة أنه لا تزال خطة إنشاء قاعدة عسكرية سعودية في جيبوتي في مراحلها الأولى بعد خمس سنوات من إعلانها» .وعلى الجانب الآخر، أشارت أيضًا إلى أنه «لم يسفر تطوير ميناء «هوبيو» في ولاية غالمودوغ الصومالية، الذي اضطلعت به قطر في عام ٢٠١٩ ثم تركيا في وقت لاحق، إلا عن نتائج ملموسة قليلة» ، ولعل هذا هو ما يعكس الصعوبات التي تواجه أنشطة عمل دول الشرق الأوسط في منطقة القرن الإفريقي.

ومن وجهة نظر أوسع نطاقًا، أكدت «لونز» ، أن أعضاء مجلس التعاون الخليجي باتوا «يعيدون ضبط أدوارهم بحذر» في المنطقة في ضوء الضغوط المالية لوباء كوفيد-١٩، وتأثير انخفاض عائدات الصادرات النفطية وعمليات الإغلاق على اقتصاداتها الإقليمية .بينما توقع خبراء اقتصاديون، استطلعت «رويترز» ، آراءهم، وجود نمو اقتصادي للسعودية بنسبة ٤.٢ %في عام ٢٠٢١، علاوة على ذلك، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بنسبة ٥.٢ %في عام ٢٠٢١ .

وفي تقرير صادر عن «البنك المركزي الإماراتي» ، أشار إلى أن «الإمارات بصفتها دولة مصدرة للنفط من المرجح أن تشعر بالتداعيات الناجمة عن انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الانكماش الاقتصادي على المستوى الدولي وتضاؤل أنشطته في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك النقل والسفر الدولي على حد سواء» .ومن غير المرجح أن تقتصر آثار هذه التداعيات على عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ فقط .ولعل هذه الديناميكيات، في رأي العديد من الخبراء، هي «عوامل مهمة لا يمكن إنكارها لتقييم حجم وأنشطة التعاون المستقبلية بين الخليج والقرن الإفريقي» .

علاوة على ذلك، فإنه على الصعيد الدولي، أشارت «لونز» إلى أن دول الخليج أصبحت تقدر التغيير في لهجة واشنطن بشأن دعمها الإقليمي لها، وأن هذه الدول قد حرصت لاحقًا على الظهور كشركاء بناءين وموثوقين للإدارة الأمريكية الجديدة؛ حيث تبنت نهجا أكثر واقعية بشأن القضايا الإقليمية في ظل وجود انفراجة في موقفها حيال كل من قطر وتركيا على حد سواء .وعلى الرغم من مساهمتهم وأنشطتهم داخل منطقة القرن الإفريقي، فإنهم الآن يسعون إلى نهج أكثر حذرا.

ومع ذلك، لاحظت، أنه لا تزال هناك احتمالات لزيادة حجم التفاعلات وأوجه التعاون الخليجية المستقبلية رغم قلتها في الوقت الراهن، موضحة أن «الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ينظران إلى الدول الخليجية كشركاء مفيدين داخل منطقة القرن الإفريقي، وكل الظروف الاقتصادية مواتية لهم «لأن لديهم» رأس المال اللازم للاستثمار، الذي تفتقر إليه القوى الغربية» ، فضلاً عن «العلاقات الجيدة» .ولهذه الأسباب، فقد حاول كل منهما سابقًا تكثيف حجم تعاون ومشاركة «السعودية والإمارات في القرن الإفريقي» .

وبالتالي، فمن وجهة النظر الغربية، «هناك فرصة للضغط من أجل مزيد من التنسيق والمشاركة البناءة في القرن الإفريقي، جنبًا إلى جنب مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي، حيث يقومون بإعادة ضبط مشاركتهم وعلاقاتهم الخاصة داخل المنطقة» .وذلك على الرغم من الاعتراف بأن أهداف دول الخليج تظل مختلفة تمامًا عن التفاهمات الغربية لـ«الاستقرار والتنمية المستدامة» .

على العموم، حاولت «لونز» التأكيد على أن التدخل الخليجي في منطقة القرن الإفريقي يمر بـ«منحنى حاد» ، وأنه من المرجح بشكل متزايد أنه ستكون هناك إعادة ضبط للعلاقات الخليجية - الإفريقية بسبب المصالح الاقتصادية والتي ستكون لها الأولوية في السنوات القليلة المقبلة .علاوة على ذلك، فإن المنافسة المتزايدة بين القوى العالمية في هذه المنطقة، وكذلك الخلافات بين دول المنطقة نفسها، يمكن أن تجعلها أقل جاذبية للاستثمار والفرص الاقتصادية إلى حد ما في الوقت الراهن .ناهيك عن المخاوف المتعلقة أيضًا بخطر الانجرار من دون داعٍ إلى منافسة أوسع بين واشنطن وبكين على ممرات الشحن واستخراج الموارد والثروات وإنشاء القواعد العسكرية وكسب ولاء الكثير من الحكومات الإفريقية لصالحهما .

ومع ذلك، فقد تم إدراك أن مجلس التعاون الخليجي قادر على قيادة جهود التعاون والوساطة في الكثير من القضايا الإقليمية الإفريقية، ويمكن أن يكون هذا الأمر أيضًا وسيلة لضمان حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية لدوله.

٢٠٢١/٦/١٢

هل يمكن لتحالف ديمقراطيات جديد أن يحل تحديات النظام العالمي؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعتبر مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى مجموعة غير رسمية من الدول تم تشكيلها في عام ١٩٧٥، وتمثل المصالح المشتركة لأكثر الديمقراطيات الليبرالية نفوذًا في العالم؛ حيث تضم الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وكندا، وتعد واحدة من العديد من المؤسسات العريقة، والتي تُتهم الآن بأنها أصبحت من آثار الحرب الباردة، وأنها لم تكن مستعدة بشكل كبير للتعامل مع عصر المواجهة العالمية الجديد .وفي المقابل- كما لاحظت مجلة «ذي إيكونوميست» -منذ الأزمة المالية العالمية بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، تبدو «مجموعة العشرين الأوسع، والتي تضم الأسواق الناشئة الكبيرة مثل البرازيل والصين والهند، أكثر صلة وتمثيلاً للتحديات العالمية».

في ضوء الأحداث العالمية، تم اقتراح إجراء إصلاح على «مجموعة السبع»، وتعد أبرز عناصره هو التحول إلى «مجموعة الديمقراطيات العشر الرائدة»، حيث تتوسع المجموعة، بإضافة عضوية كوريا الجنوبية، وأستراليا، وإما الهند أو الاتحاد الأوروبي، وهو المقترح الذي طرح لأول مرة في عام ٢٠٠٨ من قبل «آش جاين»، و«ديفيد جوردون» من فريق تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية - آنذاك -ثم تبناه «المجلس الأطلسي» لاحقًا.

ولتناول هذا الاقتراح بمزيد من التفصيل، عقد «المجلس الأطلسي» ندوة بعنوان «مجموعة الدول الصناعية السبع إلى مجموعة الديمقراطيات العشر الرائدة ..هل يمكن لتحالف ديمقراطيات جديد أن يحل تحديات اليوم العالمية؟»، بهدف تقديم رؤى حول إمكانية إقامة هذه المجموعة، وكيف يمكن أن تكون مفيدة للنظام السياسي الدولي، ترأسها

«باتريك وينتور»، من صحيفة «الجارديان»، وشارك فيها «آش جاين» من «المجلس الأطلسي»، و«ديفيد جوردون» من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، و«توبياس بوندي»، مدير الأبحاث والسياسات في «مؤتمر ميونيخ للأمن»، و«ميليندا بوهانون»، مديرة الاستراتيجية في وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية بالمملكة المتحدة.

في البداية، أشار «وينتور»، إلى أن «مجموعة السبع»، نمت «على نحو طبيعي» كمنظمة، ولم يكن لديها مطلقًا بيان واضح لمهامها، ومع ذلك «عانت بشدة في السنوات الأربع الماضية»، في إشارة إلى انعزالية إدارة ترامب في السياسة الخارجية، كما أنها الآن في «مرحلة انتقالية»، فمع قمتها الحالية في مقاطعة كورنوال بإنجلترا، من المحتمل أن تكون فكرة تشكيل مجموعة الديمقراطيات العشر الرائدة مُقنعة».

من جانبه، سعى «جاين»، إلى تحديد أربعة أسئلة رئيسية تحيط بالمجموعة المستقبلية الرائدة .أولها، هو سبب الحاجة إلى إنشائها، حيث إن العالم في «حقبة جديدة من المنافسة الاستراتيجية»، وتواجه الديمقراطيات الليبرالية «تحديات من المنافسين المستبدين الذين يسعون إلى تعطيل النظام القائم على القواعد»، ولهذا يتعين على «مجموعة السبع» الآن أن تقرر ما إذا كانت ترغب في الاعتماد على مؤسسات حقبة الحرب الباردة أو «إنشاء كيانات جديدة» مثل «مجموعة العشر»، لتعزيز «التنسيق بين الديمقراطيات المتشابهة في التفكير».

وثانيها، دور «مجموعة العشر»، حيث أشار إلى وجود أولويات «مُلحة»؛ هي) تطوير استراتيجيات لمواجهة التحديات التي تفرضها روسيا والصين - التعاون التكنولوجي -مكافحة الانتشار النووي - التعاون الاقتصادي العالمي - إعادة تأكيد الالتزامات بالتجارة الحرة(، ودعا إلى إجراء «اتفاقية بريتون وودز جديدة»، والتي كانت تهدف إلى استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، ومكافحة الاستبداد، والتنسيق بشأن تغير المناخ من أجل «تعزيز التقنيات الصديقة للبيئة».

وتعلق السؤال الثالث بمن يجب أن يُدرج في المجموعة الجديدة، وحدد المعايير، ومنها «التفكير الاستراتيجي المتماثل»، و«القدرة على التأثير العالمي» .وبسبب هذه المعايير حث على «إبقاء المجموعة صغيرة»، مع إضافة عدد قليل فقط من «الديمقراطيات الصاعدة» إلى عضوية مجموعة السبع الحالية .وبذلك فمن المُستبعد انضمام أي دولة من الشرق الأوسط أو الخليج، أو كذلك دول من أمريكا الجنوبية وإفريقيا وجنوب شرق آسيا.

ولاحقًا، أكد «بونده» أيضًا على وجهة نظر مماثلة مفادها أنه لا يمكن السماح لمجموعة العشر بأن تصبح «مجموعة العشرين باستثناء دولتين استبداديتين»، وبدلاً من ذلك يجب أن تبقى مجموعة صغيرة من الديمقراطيات الليبرالية الأكثر نفوذًا .بيد أن هناك إجماعا أكبر مع ذلك المقترح .ففي يونيو ٢٠٢٠، كتب «إريك براتبرج»، من مؤسسة «كارنيجي للسلام الدولي»، أن «مجموعة العشر هي الحجم والشكل المناسبين، فهي ليست كبيرة جدًا؛ مما يقلل من تماسكها، ولا هي صغيرة جدًا؛ بحيث تبدو وكأنها لا تغطي سوى دول ما كان يُطلق عليها الحرب الباردة».

أما رابعا، فهو يتعلق بكيفية إيجاد وسيلة عملية للنجاح .وعلى وجه الخصوص، أشار إلى التوترات المحتملة داخل المجموعة النابعة من الديمقراطيات الليبرالية الرائدة، حيث تشكك اليابان بالفعل في مشاركة كوريا الجنوبية المحتملة في مجموعة العشر، كما أن فرنسا «متشككة» باستمرار بشأن ضم دول حديثة العهد بالديمقراطية .وردا على هذه المخاوف، صرح «جاين»، بأن مجموعة العشر «تستلزم قيادة أمريكية حتى تنجح».

ومن جهته، قال «جوردون» :إن «حجته الرئيسية المؤيدة» للانتقال من مجموعة السبع إلى مجموعة العشر، هي أن الأولى «لا تعكس حقًا التفكير المتشابه»، الذي كان «السمة المميزة» لفترة التطور المُبكر للحرب الباردة»، وأنها أصبحت الآن «مبنية بشكل محدود للغاية» و«عابرة للأطلسي بالكاد»؛ بحيث لا يمكنها مواجهة التحديات العالمية»، مؤكدا أن التحدي الرئيسي أمام التحول في العضوية هو أنه في الماضي لم تحدث مثل هذه التغييرات إلا «بشكل تدريجي»، و«تاريخيًا على أساس إجماع» بين أعضائها.

ومثل جاين، أشار «جوردون» إلى «فترة من التوترات المتزايدة» بين اليابان، وكوريا الجنوبية، حيث ترى «طوكيو» قيمة في كونها العضو الآسيوي الوحيد في مجموعة السبع، وبالتالي تمسك بوجهة النظر القائلة بأن هذا «الوضع الخاص يجب أن يكون مستدامًا ولا تمتد له يد التغيير»، كما أن فرنسا وألمانيا وإيطاليا كلها «غير مقتنعة إلى حد ما» بالحاجة إلى زيادة عدد البلدان، وبالتالي فإن التغييرات المقترحة في العضوية لم تحصل بعد على «إجماع سياسي».

وانطلاقًا من ذلك، زعم أن الأحداث في واشنطن وبرلين ستقرر الكثير في نهاية المطاف، وهل «مازالت إدارة بايدن تبحث في الخيارات» لبناء تحالفات- بما في ذلك ما يسمى بـ«قمة الديمقراطية» -وكذلك أثناء الانتخابات الفيدرالية المقبلة في ألمانيا أيضًا، وما يُمكن أن تمثله كعامل مؤثر في عمليات صنع القرار في المستقبل، مشددا على أنه على الرغم

من الحديث عن إصلاح مجموعة السبع إلى مجموعة العشر، فإن الدول الأعضاء ستظل بحاجة إلى العمل عن كثب مع الدول غير الأعضاء، خاصة أن «مجموعة العشرين»، «لا يزال لديها دور رئيسي تلعبه في الشأن العالمي، مع تعاون الدول القادرة لمواجهة التحديات العالمية».

واستمرارًا للملاحظة المذكورة أعلاه بشأن ألمانيا، وافق «وينتور»، على أن «برلين يمكن أن تكون مفتاحًا رئيسيًا لذلك» . وعلق «بونده»، بأن هذه الفكرة ليست سوى «أحدث تعبير عن نقاش قديم للغاية يمتد إلى عصبة الأمم في عشرينيات القرن الماضي حول ما إذا كان ينبغي للديمقراطيات الليبرالية أن تسعى إلى التعامل إلى حد كبير مع مجموعة واسعة أو ضيقة من البلدان» .ومع ذلك فقد أوضح أنه «يجب أن تكون مختلفة»، حيث إن الديمقراطيات الليبرالية في «منعطف وتدرك الحاجة إلى تنشيط المؤسسات الحالية التي تم تأسيسها في ظل ظروف مختلفة تمامًا»، وكذلك «الذهاب إلى أبعد من ذلك؛ لأجل إنشاء أطر جديدة للتعاون».

علاوة على ذلك، أبرز «بونده»، أن العديد من الدول والمحللين يظهرون ترددًا تجاه مجموعة العشر؛ لأنهم يخشون أن يكون «تحالفًا مناهضًا للصين»؛ وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية ويزيد من الانقسام على الساحة العالمية . ومن ثمّ قال إنه من المهم «تحقيق توازن» بين تشجيع التعاون الديمقراطي وعدم إشعال حرب باردة جديدة مع بكين . وللقيام بذلك ادعى أن الموقف «الدفاعي» سيكون «سردًا مناسبًا» لكسب الدول المترددة من دون إثارة التوترات مع روسيا أو الصين .وعلق «جاين» أيضًا على هذه القضية بأن أعضاء مجموعة السبع بحاجة إلى إدراك حقيقة أبعاد المنافسة العالمية المتزايدة مع ضرورة الحفاظ أيضًا على وجود «قناة حوار» مفتوحة مع بكين وموسكو.

وحول ما يتعلق بالتزام بريطانيا الصمت علنًا بشأن الترويج للمقترح الجديد؛ أجابت «بوهانون»، أنه على الرغم من دعوة «بوريس جونسون»، لمثلين من كوريا الجنوبية وأستراليا وجنوب إفريقيا والهند؛ لحضور قمة مجموعة السبع الحالية، فإن هذا لم يكن «تأكيدًا رسميًا» على دعمه للمقترح الجديد، كما أن هذه الدعوة في النهاية استندت إلى فهم مفاده أن التعاون «الواسع» بين «مجموعة أكبر من البلدان» سيكون أمرًا مفيدًا للدول الأعضاء داخل مجموعة السبع.

ومع ذلك، أشارت إلى أن السؤال الأهم لمصير أي منظمات أو تكتلات دولية لن يكون مرتبطا نوعًا ما بحجم أعضائها بقدر كيفية تحقيق أهدافها بأي طريقة كانت .وللقيام بذلك حذرت من أنه يجب ألا تُقوض «سبل الحوار الهادف

والرؤية القيادية» لمجموعة السبع، وأن تدرك أنه من الأفضل لتلك المجموعة «أن تعمل كمنارة ونموذج يحتذى به»، بدلاً من استبعاد دول ذات ثقل من التحاور معها.

وردا على سؤال، حول كيف يمكن لمجموعة العشر المقترحة أن تحاسب بعضها البعض، ولا سيما عند الإشارة إلى أن المجر، التي تعرض رئيس وزرائها «فيكتور أوربان» لانتقادات بسبب التدابير والإجراءات المناهضة للديمقراطية التي لا تزال جزءًا حتى تاريخه من الاتحاد الأوروبي وتتلقى «تأييدًا غير مبرر» من جونسون، أجابت «بوهانون»، بأن أفضل طريقة أمام بريطانيا للمساعدة من أجل بناء تحالف مجموعة العشر هو العمل على «تعزيز وبناء» الحوار مع كافة البلدان «على مدى طويل الأجل» .

وبناء على ما سبق، ناقش «وينتور» المعايير اللازمة لتصبح عضوًا في التحالف الجديد .وعلى الرغم من اعترافه بوضع الهند على أنها «أكبر ديمقراطية في العالم»، إلا أنه أشار إلى كيفية تراجع معدلات الحرية بها «على أساس العديد من الروايات والتقارير»، وبالتالي تساءل عما إذا كان رئيس وزرائها «ناريندرا مودي»، «شخصًا مناسبًا حقًا» ليكون «حامل لواء الديمقراطية» .وتجدر الإشارة إلى أن هناك إجماعا من المشاركين بالندوة على وضع الاتحاد الأوروبي حاليًا ككيان في المركز السابع لتلك المجموعة المقترحة، بدلاً من الهند، وذلك على شكل افتراضي.

وبهذا المعنى، علق «جوردون»، بأن مسألة عضوية الهند المستقبلية تمثل «تحديًا حقيقيًا»، نظرًا إلى أن «مودي» ليس القائد الحقيقي الذي «تود المجموعة تشجيعه»؛ بسبب سياساته المحلية والمعاملة السلبية للجماعات العرقية المسلمة داخل الهند .ومع ذلك فإن الجهود المبذولة للعمل بطريقة أوسع من قبل دول مجموعة السبع ستحتاج إلى إشراك الهند بأي شكل من الأشكال، خاصة أن الولايات المتحدة قد «تقدمت» بالفعل نحو تعزيز علاقاتها «غير الرسمية» مع منطقة المحيطين الهندي والهادي على حد سواء .كما أيد أيضا دعوة «جونسون» للهند لحضور اجتماع مجموعة السبع الحالية، مشيرًا إلى أن رئيس الوزراء البريطاني «فعل الشيء الصحيح تمامًا».

وردا على سؤال حول ما إذا كان «جونسون» «متمسكًا» بفكرة تحالف الديمقراطيات العشر، أو أنه ببساطة سيتبع الإدارة الأمريكية ويحذو حذوها في هذا الصدد؛ أجابت «بوهانون»، بأن بريطانيا بأكملها تؤيد «بحزم» تعزيز قيادتها

الدولية، وأن هذه القيادة يُنظر إليها على أنها عنصر مهم لإعادة تأسيس الهوية الوطنية للمملكة المتحدة، لكنها خلصت إلى أن كل مسؤول حكومي بدءًا من رئيس الوزراء وما بعده «متحمس» لـ «مواجهة التحدي».

على العموم، قدمت ندوة «المجلس الأطلسي» حول التحول المستقبلي المحتمل لمجموعة الدول السبع إلى مجموعة الديمقراطيات العشر، نظرة ثاقبة للتحديات التي ربما قد تقف حائلاً أمام تحقيق ذلك، وكيف أنه من المحتمل أن يؤثر ذلك على مسار السياسة الدولية، إيجابًا وسلبًا .وبالنسبة للمستقبل، فإن النقاش حول ما إذا كانت الهند ستكون عضوًا مناسبًا يمكن أن يكون بمثابة مقدمة لدول أخرى تسعى للانضمام إلى هذه المنظمات العالمية أو ما شابهها، بما في ذلك دول الخليج ودول منطقة الشرق الأوسط بشكل أوسع نطاقًا.

٢٠٢١/٦/١٥

الآثار المحتملة لاتفاق مجموعة السبع على فرض ضريبة على الشركات العالمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على مدى العقدين الماضيين، كانت الأوضاع الضريبية العالمية للشركات متعددة الجنسيات العملاقة مصدر قلق للحكومات والاقتصاديين ودافعي الضرائب

والشركات الصغيرة، فقد اتُهمت الشركات المشهورة عالميًا، مثل أمازون، وفيسبوك، وجوجل بالتهرب من أعبائها الضريبية المستحقة من خلال تسجيل

حسابات شركاتها فيما يسمى بـ«الملاذات الضريبية»، أي البلدان التي لا تفرض معدل ضريبة على الشركات أو لديها معدل ضريبة منخفض، ما يسمح لها

بالاحتفاظ بجميع أرباحها، بدلاً من دفع الضرائب .وعلى الرغم من كونه قانونيًا، إلا أن البعد الأخلاقي لهذا النهج كان دائمًا مثيرًا للجدل؛ لكن في عام ٢٠٢١

بدأت مجموعة السبع الكبرى في تضييق الخناق على هذه الشركات من خلال الاتفاق على نظام جديد لضرائب الشركات.

وتمثل مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، التي تضم الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا وإيطاليا، واليابان، وكندا، بالإضافة إلى وجود

تمثيل من الاتحاد الأوروبي، قيادة اقتصاد الغرب .وعلى الرغم من أن المجموعة لا تحتوي على قوى اقتصادية، مثل الهند أو الصين أو البرازيل/ وهي جزء من

مجموعة العشرين/، إلا أنها لا تزال مؤثرة بشكل كبير في الاقتصاد العالمي، وهناك احتمال قوي بأن تتبع دول أخرى ما يتفقون عليه وينفذونه.

يتضمن الاتفاق الجديد، إدخال حد أدنى لمعدل ضريبة الشركات العالمية بنسبة ١٥ ٪في جميع أنحاء العالم، وبالتالي حرمان الشركات متعددة الجنسيات من

إمكانية وضع حساباتها في البلدان ذات الحد الأدنى من معدلات الضرائب .ولا يزال المعدل المقترح أقل بكثير من المعدل الحالي في الاقتصادات الغربية المتقدمة

الرائدة/ معدل الضريبة على الشركات هو ١٩ ٪في المملكة المتحدة، و٢١ ٪في الولايات المتحدة/، ولكن هذا المعدل المتُفق عليه أعلى مما يُطلق عليها «الملاذات

الضريبية»، والتي تشمل جزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان/ ويبلغ معدل ضريبة الشركات في كليهما٠/٪، وسويسرا/ ٨,٥/٪، وأيرلندا/ ١٢,٥/٪، حيث تعد

دبلن موطن المقر الأوروبي لشركة جوجل.

ووفقا للعديد من المحللين، فإن الاتفاق سيمثل هزة في الاقتصاد العالمي .وادعت شبكة «بي بي سي»، أنه «يمكن أن يؤدي إلى تدفق مليارات الدولارات إلى

الحكومات لسداد الديون المتكبّدة من جراء أزمة كورونا» .وأوضح «آلان رابيبورت» في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «سيُجبر عمالقة التكنولوجيا، مثل

أمازون، وفيسبوك، وجوجل وغيرها من الشركات العالمية لدفع الضرائب للبلدان بناءً على مكان بيع سلعها أو خدماتها، بغض النظر عما إذا كان لها وجود

فعلي في تلك الدولة» .ووفقًا لصحيفة «فاينانشال تايمز»، فإنه «يهدف إلى سد الثغرات التي استغلتها الشركات متعددة الجنسيات لتقليل فواتيرها الضريبية،

وضمان دفع المزيد من الضرائب في الدول التي تعمل فيها» .وبالتالي، يجب أن يؤدي هذا العامل وحده إلى زيادة الضرائب المدفوعة للخزانات الوطنية بشكل

كبير.

وبالفعل، ادعت المنظمات المالية أن هذا الاتفاق سيضع الكثير من الأموال في الخزانات الحكومية .وأشار «مرصد الضرائب في الاتحاد الأوروبي»، إلى أن ١٥ ٪

كحد أدنى لضريبة الشركات ستمكن الاتحاد الأوروبي من جمع ٤٨ مليار يورو سنويًا .في حين قدّرت «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، أنه يمكن أن يُجمع

ما بين ٥٠ إلى ٨٠ مليار دولار إضافية سنويًا من الإيرادات الضريبية للدول الغربية وحدها .ومع ذلك، حذر «كريس جايلز» و«دلفين شتراوس» في صحيفة

«فاينانشال تايمز»، من أن «مبالغ أموال الضرائب الفعلية ستختلف بشكل كبير اعتمادًا على التفاصيل الفنية للاتفاق العالمي النهائي».

وفي الواقع، يمثل الاتفاق استجابة تأخرت طويلاً من قبل «مجموعة السبع»، لانخفاض عالمي أوسع في مستويات ضريبة الشركات خلال الأربعين عامًا الماضية .

ولاحظت صحيفة «واشنطن بوست» أن متوسط المعدل العالمي للضريبة كان ٤٠ ٪في عام ١٩٨٠، لكنه انخفض إلى ٢٣ ٪فقط بحلول عام ٢٠٢٠ .في ضوء ذلك،

زعمت «مؤسسة الضرائب الأمريكية»، أنه يتم إخفاء ما يصل إلى ٧٠٠ مليار دولار من الضرائب المحتملة من الشركات متعددة الجنسيات في «الملاذات

الضريبية».

واحتفاءً بالاتفاق، كتب «جايلز»، و«شتراوس»، أن «الصفقة الضريبية هي أول دليل جوهري على إحياء التعاون الدولي منذ أن أعاد الرئيس «جو بايدن»،

الولايات المتحدة إلى طاولة المفاوضات» .ومع ذلك، تبقى هناك اختلافات كبيرة في الرأي بين دول «مجموعة السبع» حول ماهية الهدف الأساسي من ضرائب

الشركات الموحدة .ووفقًا لـ«جيف شتاين»، و«أنطونيا فرزان» في صحيفة «واشنطن بوست»، «اعترضت أمريكا على استبعاد شركات التكنولوجيا من

الصفقة»؛ وبالتالي، «لم يتضح ما هي الشركات التي ستتأثر بها» .بالإضافة إلى ذلك، كتب «مايكل هيرش» في مجلة «فورين بوليسي»، أن الصفقة هي في الأساس

«محاولة لحل نزاع دام عقودًا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى في العالم حول كيفية التعامل مع شركات التكنولوجيا الكبرى، والتي يقع

المقر الرئيسي لمعظمها في أمريكا».

ومن ناحية أخرى، قوبل القرار بالترحيب من قبل الشركات متعددة الجنسيات .وصرح المتحدث باسم «شركة جوجل»، بأن الشركة «تدعم بقوة العمل

الجاري لتحديث القواعد الضريبية الدولية»، في حين قال «نيك كليج»، نائب رئيس الشؤون العالمية في «فيسبوك» ·.«نريد الضريبة الدولية، حيث إن نجاح

عملية الإصلاح وإدراك ذلك قد يعني دفع فيسبوك مزيدًا من الضرائب وفي أماكن شتى».

غير أنه من المهم تأكيد أنه لا يوجد إجماع دولي حتى الآن لتنفيذ هذه الاتفاقية العالمية بشكل فعال . ففي الغرب، رفضت جمهورية «أيرلندا»، التي لديها معدل

ضرائب مؤسسية منخفض حاليًا يبلغ ١٢.٥ ٪فقط، وهي الموطن الأوروبي للعديد من هذه الشركات، الصفقة علنًا، كما جادلت صحيفة «نيويورك تايمز»، بأن

الصين كذلك «تعتبر من غير المرجح أن تدعم ذلك القرار» .وفي حال لم يشارك ثاني أكبر اقتصاد في العالم، الذي تبلغ قيمته ٢.٩ تريليونات دولار، في هذه

العملية، فستكون مصداقية هذا الاتفاق بالتأكيد موضع شك.

وتؤسس فكرة هذه الاتفاقية لاقتصاد عالمي أكثر إنصافًا .وعند إعلانها، أوضح وزير الخزانة البريطاني، «ريشي سوناك»، بأنها ستضمن «نظاما ضريبيا أكثر عدلاً

مناسبًا للقرن الحادي والعشرين» .وبالمثل، زعمت وزيرة الخزانة الأمريكية، «جانيت يلين»، أنها «ستنهي سباقا نحو القاع مستمرا منذ عقود، والذي تتنافس فيه

البلدان على جذب الشركات العملاقة بفرض ضرائب منخفضة للغاية ومنح إعفاءات» .

ومع ذلك، جاء رد العديد من المحللين والمنظمات أقل حماسًا .ووصف «أليكس كوبهام»، الرئيس التنفيذي لـ/شبكة العدالة الضريبية /الصفقة بأنها «نقطة تحول،

ولكنها أيضًا غير عادلة للغاية؛ لأن ما نحتاجه هو التأكد من أن مردود الاتفاقية موزع بشكل عادل في جميع أنحاء العالم» .وعلى وجه الخصوص، تم انتقاد الحد

الأدنى العالمي لضريبة الشركات البالغ ١٥ ٪باعتباره منخفضًا للغاية .وذكر «معهد أبحاث السياسة العامة»، أن المخطط «لن يكون كافيا لإنهاء حالة السباق نحو

القاع»، كما وصفت «منظمة أوكسفام الخيرية»، معدل الضريبة المتفق عليه بأنه «منخفض للغاية؛ لإحداث فرق ملحوظ للبلدان الفقيرة والمواطنين العاديين» .

وأضافت «غابرييلا بوشر»، المديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام، أن دول مجموعة السبع «تضع معايير منخفضة للغاية، بحيث يمكن للشركات أن تتخطى ذلك، وتجد

طرقًا أخرى لتجنب دفع مستويات ضريبية مقبولة».

وفي الولايات المتحدة، يجب أن يوافق «الكونجرس» على الاتفاق من أجل أن يتم تنفيذه، وهو ما أقرته إدارة بايدن، لاسيما وأن هناك بالفعل معارضة قوية له .

وفي هذا الصدد، تساءل «كيفين برادي»، عضو مجلس النواب الأمريكي، أنه «إذا كانت واشنطن تريد رفع معدل الضرائب إلى ٢٨ ٪بالنسبة إلى أرباح شركاتها

المحلية على مدى السنوات المقبلة بالتدريج، بينما معدل الضريبة العالمي بالنسبة للشركات الخارجية هو نصف ذلك بالوقت الراهن؛ فإن الاتفاق سيضمن

رؤية موجة ثانية من التخبط التي ستصيب الاستثمارات الأمريكية الداخلية مستقبلاً»، وبالتالي سيكون للأمر تداعيات سيئة بالنسبة إلى الداخل الأمريكي.

واستنادًا إلى وجهات النظر المتضاربة بشأن الاتفاق وتأثيراته، ومدى اعتباره نقطة انطلاق إلى مزيد من التغيير والحد من استخدام «ملاذات التهرب الضريبي»؛

وصفه «غابرييل زوكمان»، من جامعة «كاليفورنيا»، بأنه «تاريخي وواعد في الوقت ذاته رغم عدم كفايته حاليًا».

وبالنسبة إلى اقتصاديات الشرق الأوسط، ستكون هناك أيضًا عواقب نظرًا إلى أن هذا الاتفاق من شأنه أن يكون اتفاقًا اقتصاديًا عالميًا .وأفادت مجلة «أريبيان

بزنس»، أنه «من المتوقع أن تحذو دول الشرق الأوسط حذو مجموعة الدول السبع، وأن تفرض حدًا أدنى من الضريبة، مثل الذي تم الاتفاق عليه على أرباح

شركاتها المعترف بها عالميًا، والتي يعد بعضها من أكبر الشركات العالمية».

وعلق «سكوت ليفرمور»، كبير الاقتصاديين بـ«أكسفورد إيكونوميكس»، أنه لا يعتقد أنه «سيكون هناك سيل من الشركات التكنولوجية التي تريد ضخ

استثماراتها في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لهذا الاتفاق؛ نظرًا إلى أن الأخير يهدف إلى «منع الشركات العالمية من الاستفادة من الأنظمة الضريبية المنخفضة

وفرض الضرائب بشكل أكبر على مكان توليد الإيرادات» .وأضاف، من المتوقع أن تصادق مجموعة العشرين، التي تعد السعودية جزءًا منها، على الاتفاق، كما

تود دول، مثل الإمارات، وقطر أيضًا أن تمتثل للوائح العالمية» .

وفيما يتعلق بالتأثير المستقبلي على الاقتصاد الخليجي، قال «ليفرمور» :«أرى على المستوى الكلي أن الأثر يمكن أن يؤدي الاتفاق إلى تنويع القاعدة الضريبية

إذا تم تنفيذ اللوائح في دول مجلس التعاون الخليجي والسماح لحكوماتها بزيادة الإيرادات من خلال تنفيذ هذا الاتفاق .وهذا يعني زيادة الضرائب على

الشركات الموجودة في دول المجلس» .

وقبل التفكير في الآثار الاقتصادية، من المهم ملاحظة أن الموافقة التي قدمتها «مجموعة السبع»، ما هي إلا نقطة بداية لرحلة طويلة وشاقة إلى أن يتم تنفيذ هذا

النظام في النهاية .ويرى المحللون أن الموافقة عليه لا تعني تنفيذه، وهذا ما أشارت إليه صحيفة «فاينانشيال تايمز»، من أن «العقبة الأولى الذي تواجه الاتفاق

هي تأييده من قبل «مجموعة العشرين»، التي ستجتمع في شهر يوليو» .وبالإضافة إلى مبادئ الاتفاق «لا يزال هناك العديد من الأسئلة الفنية التي لم تتم

الإجابة عنها، والتي يمكن أن تحدث طفرة هائلة في حجم الآثار العملية للاتفاق على الشركات العالمية التي تقع ضمن نطاق دول أقرته، ناهيك عن أنه لم يتم

تحديد القاعدة الضريبية لهذا الاتفاق».

وكتب «فيصل إسلام»، في الـ«بي بي سي»، أن معدل ١٥ ٪كحد أدنى لضريبة الشركات «منخفض نوعًا ما»، و«مدى تأثير هذا المعدل في الواقع سيعتمد على

التفاصيل الدقيقة للمفاوضات الجارية»؛ لكن الأهم من الاتفاق الحالي الموجود على الورق، هو أنه قد «بدأت عملية التطوير للأنظمة الضريبية بشكل يمثل

سابقة في ذاتها»، و«على الرغم من أن هذا المعدل قد يتغير من عدمه، تظل هذه اللحظة تاريخية بكل المقاييس».

على العموم، في حين أن الاتفاق يعد نقطة انطلاق لحث الشركات الكبرى متعددة الجنسيات على دفع الضرائب، بالإضافة إلى التأكد من عدم تمكنها من استخدام

أي ثغرات أو التهرب من واجباتها الضريبية .علاوة على ذلك، فإن الأمل من جانب «جانيت يلين» وزيرة الخزانة الأمريكية، ونظيرها البريطاني «ريشي

سوناك» في وجود اقتصاد عالمي أكثر عدلاً جراء تنفيذ هذا الاتفاق لم ينل تأييد ودعم العديد من الخبراء حتى في الشرق الأوسط، والذين لم يكن لهم رأي أو

تعليق يُذكر حتى الآن حول الاتفاق، من خلال مجرد إشارتهم أن اتفاق مجموعة السبع قد يقود الاقتصاد العالمي إلى الأفضل أو إلى الأسوأ.

٢٠٢١/٦/١٦

توجهات بعض أعضاء البرلمانات الغربية تجاه الدول: البحرين.. دراسة حالة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

صدر مؤخرًا عدد من الانتقادات والاتهامات المتشابهة في موضوعاتها والمتوافقة في توقيتاتها للبحرين، وجهها قلة قليلة من أعضاء في البرلمانات البريطانية، والأمريكية، والأوروبية، والإيطالية بشأن مسائل حقوقية، مصدرها على الأغلب جهات معارضة أو معادية أو منحازة بعيدة عن المهنية في التعامل مع قضايا وملفات حساسة تتعلق بأمن واستقرار دولة عضو في الأمم المتحدة، مع العلم أنه لا يحق لأي عضو في أي برلمان من الناحية المهنية والقانونية والأخلاقية التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، فكيف إذا كان هذا التدخل انحيازًا سافرًا واتهامات هي في مجملها ملفقة وغير صحيحة وبنظرة سطحية.

ولأن الأعضاء في تلك المجالس النيابية لا يخضعون للمساءلة، إذ يحتفظون بقدر كبير من الحرية بشأن القضايا التي يطرحونها؛ أي إن لديهم قدرا متساويا للانتقاد أو الثناء على الدول في ضوء أن المفهوم البرلماني لحرية التعبير؛ لا يُوجد قيودا على ما يمكن أن يقوله أي نائب في مجالس النواب المذكورة سواء كان بالإيجاب أو السلب باعتبار أنهم يتمتعون بالحصانة .

ورغم وجود مدونة سلوك للنواب في بريطانيا، متبعة في معظم الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة، وإيطاليا، أو المنظمات متعددة الجنسيات، مثل الاتحاد الأوروبي، أو الأمم المتحدة، تراقب سلوك وامتيازات خاصة بأعضائها، وتشترط المصداقية والعمل من أجل المصلحة الوطنية، وأن على النواب التمتع بالولاء للنظام واحترام القانون والعمل من أجل مصالح الأمة وناخبيهم، وأن يتحلوا بالنزاهة والشفافية، وأن تكون المرجعية في اتخاذ قرارتهم هي المصلحة العامة، وليس من أجل جني مزايا مالية، سواء لأنفسهم أو لأسرهم أو لأصدقائهم، إضافة إلى التحلي بالمهنية بشأن جميع ما يتخذونه من قرارات وإجراءات، وأن عليهم تقديم أسباب تشفع لهم فيما اتخذوه من قرارات، كما لا يجوز لأي عضو أن يعمل كمؤيد مدفوع الأجر في أي إجراءات للمجلس وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يتسبب في ضرر لسمعة وسلامة بلده أو المجلس ككل أو أعضائه.

بمعنى آخر، فإنه مع توافر حماية للنواب من مسؤولية ما يقدمونه أو يصدر عنهم، سواء كانت صحيحة أم لا، فإنه يتعين عليهم الالتزام بمدونة قواعد السلوك التي تحثهم على التصرف بمهنية وصدق وبما يخدم المصالح الحقيقية للدولة وشعبها .ومع أنه لا توجد قيود على ما يمكن لأعضاء البرلمان التعليق عليه بشأن الحكومات الأخرى، إلاّ أن المطلوب هو إثارة القضايا التي لا تتعارض مع المصلحة الوطنية ومصلحة الناخبين أيضًا .

وإذا كان وضع مجموعة شاملة من الضوابط الأخلاقية والمهنية حقيقة يتفق عليها الجميع فيما يتعلق بالممارسات البرلمانية، فإن ممارسة البعض على أرض الواقع أظهرت فجوة كبيرة بين الواقع النظري والتطبيق العملي .

وعند تناول البحرين كدراسة حالة ومراجعة ما صدر مؤخرًا من انتهاكات لمدونة السلوك هذه من قبل نواب في المجالس المشار إليها، والتي جاءت متزامنة في التوقيت والمضمون- كما سبق الإشارة -يتضح أن هناك شططا في التطبيق العملي، وبعدا عن ما نصت عليه المدونة، والتي أكدت أن تكون ممارسات كل نائب بما يخدم المصلحة العامة لوطنه ولشعبه والتحلي بالنزاهة والصراحة في تصرفاته والأمانة في عمله بعيدا عن المصلحة الشخصية والمنفعة الذاتية، ليس هذا فحسب، بل عليه ألا يستمع أو يستشهد فقط بجهة واحدة معادية أو معارضة، بل بوجهة نظر أخرى أو أكثر ليصل إلى استنتاجات أدق وأشمل .

ولإثبات الفارق الكبير بين الواقع والمأمول؛ أي بين ما هو مطلوب من مدونة السلوك والممارسة الفعلية، نستعرض بعضا من ممارسات وانتقادات هؤلاء النواب لنؤكد بما لا يدع مجالا للشك هذا البون الواسع .فمن بين الممارسات الرسالة التي تم تسريبها إلى جهات معارضة، والتي كان من المفروض أن تبقى سرية، التى وجهتها النائبة البريطانية، «زارا سلطانة» إلى وزير الخارجية البريطاني «دومينيك راب»، بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢١، تنتقد فيها بعض الأوضاع الحقوقية في البحرين، والتي استغلتها المعارضة البحرينية بغرض التشويه، وهو الأمر الذي يفتقد لأبسط قواعد المهنية، التي نصت عليها مدونة السلوك.

وهناك مثال آخر، وهو رسالة النواب الإيطاليين الأربعة المفتوحة يوم ١٣ مايو ٢٠٢١، حول حالة حقوق الإنسان، والتي فيها خروج على الصلاحيات التي يتوجب على النواب العمل في ضوئها كممثلين للشعب الإيطالي، حيث إن توسيع صلاحياتهم على هذا النحو، يمثّل أمرًا مخالفًا للاتفاقيات الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول، وتقمصًا

غير شرعي لمهام خبراء الأمم المتحدة المعنيين بحماية حقوق الإنسان، فضلا عن الطريقة غير اللائقة التي تم إرسال الرسالة بها من خلال الصحافة، وكأن الهدف منها التشهير والإساءة، فقد كان يتعين عليهم الالتزام بمدونة قواعد السلوك التي تحثهم على التصرف بمهنية وبما يخدم الدولة ومصالح الشعب.

ومن الأمثلة البارزة على انتهاك هذه القواعد، العريضة التي تقدم بها ٧ أعضاء في مجلس العموم البريطاني يوم ٢٤ مايو، وتضمنت افتراءات مضللة وبعيدة عن الحقيقة حول وضع حقوق الإنسان في البحرين؛ وكان الأولى بهم قبل أن يتبنوا مزاعم وتفسيرات خاطئة مبنية على معلومات من مصادر منحازة أو معادية، أن يراجعوا الجهات المعنية البحرينية، وذلك بالتواصل مع مجلس النواب أو السفارة البريطانية في البحرين أو السفارة البحرينية في لندن أو يقوموا بزيارة ميدانية للبحرين لمناقشة هذا الموضوع واستقصاء الحقيقة أي الاستماع إلى وجهة النظر الأخرى .

وكجزء من ذلك، جاءت رسائل غير موجهة لأحد من ثلاثة عشر عضوًا في الكونجرس الأمريكي في الفترة من ٢٥ مارس ٢٠٢١ حتى ٢٣ أبريل ٢٠٢١ استخدمتها منظمة معارضة بحرينية، تضمنت معلومات وافتراءات مضللة وبعيدة عن الحقيقة حول وضع حقوق الإنسان، بناء على معلومات استقوها من تلك المنظمة ..وهو ما يدعونا إلى التساؤل عن كيف سمح هؤلاء الأعضاء بالإساءة إلى مجلسهم بالسماح لهذه المنظمة أن تستغل أسماءهم ومواقعهم، ونشر رسائلهم على موقعها، وترجمتها إلى اللغة العربية لتحقيق أغراضها في محاولة تشويه ملف البحرين الحقوقي، الأمر الذي يعد بعيدا عن مدونة السلوك المهني، ما أثار الشكوك حول علاقة تلك المنظمة بهؤلاء النواب، فضلا عن الإساءة إلى دولة صديقة وحليفة.

وبقراءة الانتقادات التي تناولها هؤلاء النواب، نجد أنها تفتقر إلى المصداقية، فمن وجهة نظر عملية، فإن اعتماد النواب على معلومات تنقلها إليهم جهات معارضة أو معادية، أو تعتمد على تقارير لمنظمات مثل منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش وغيرها، حيث إن هذه المنظمات تستقي معلوماتها من طرف واحد هو المعارضة، بخلاف النائب البرلماني الذي له منهجية مغايرة وطريقة عمل مختلفة تحكمها قواعد مدونة السلوك، والتي تفرض عليهم استقاء معلوماتهم من حكومتهم وسفاراتهم ومجلسهم وهي تصدقهم القول، هذا بالإضافة إلى ضرورة الاستماع إلى وجهة النظر الأخرى، والتي على أساسها بعد ذلك تصدر تقاريرهم، فقد جاءت انتقاداتهم فيما يتعلق بأوضاع

السجون، عكس تقييم منظمة الصليب الأحمر الدولية التي وقعت مذكرة تفاهم مع وزارة الداخلية في ديسمبر٢٠١١؛ تسمح بموجبها للمنظمة بمراقبة وتقييم أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز، والتي كانت دومًا إيجابية .وعكس تقييم وفد من سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن المعتمدين لدى البحرين للإجراءات والخدمات التي يتم تقديمها للنزلاء، والإجراءات الاحترازية ووصفها بالإيجابية أيضًا، حيث أكدوا توافق هذه الإجراءات مع القيم والمبادئ الإنسانية، وتطبيق معايير حقوق الإنسان المعتمدة من الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالانتقادات الخاصة بحرية الرأي والتعبير، التي كفلها الميثاق الوطني والدستور، فقد تم توفير الآليات والقنوات الشرعية للتعبير السلمي عن الرأي، ومنها :السماح بتنظيم الندوات والمؤتمرات والمظاهرات والمحاضرات والحلقات النقاشية، والتي بلغت خلال الأعوام من) ٢٠٠١ وحتى ٢٠٢٠ نحو ٥٦٢٠(، أتيح فيها للجميع التعبير عن نفسه والإدلاء بآرائه، كما تم تنظيم ١٥٨٩ اعتصامًا ومسيرة ومظاهرة منذ عام ٢٠٠١ وحتى اليوم، فضلا عن إنشاء النقابات العمالية) ٧٩ نقابة(، ومنظمات المجتمع المدني) ٦٣١ .(ووصل عدد المشتركين في مواقع التواصل الاجتماعي إلى ما يزيد على مليوني مشترك، والبحرين الرابعة عالميًّا في نسبة استخدام الإنترنت، وفقًا لتقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩.

وبالنسبة إلى التشكيك في أحكام القضاء، فإن المملكة تعتز بنزاهة واستقلالية السلطة القضائية، باعتبارها ضمانة أساسية لترسيخ العدالة وحماية الحقوق والحريات، وتوافر نظم عصرية للعدالة والإصلاح، مثل تطبيق نظام العقوبات البديلة، ٢٠١٧، والذي سبقت المملكة الكثير من البلدان بتطبيقه وحققت بمقتضاه ارتقاء حقوقيا .ويخضع المتهمون لمحاكمات عادلة وفق المعايير الدولية، وتمر محاكمتهم بدرجات التقاضي المتعارف عليها دوليًّا بوجود المحامين والأهالي وممثلين لبعض السفارات ووسائل الإعلام.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فلدى البحرين مؤسسات وجمعيات ولجان تضمن حقوق الإنسان عددها) ٢٨ (ما بين حكومية وبرلمانية وأهلية، من بينها) :المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان(، و)الأمانة العامة للتظلمات(، و)وحدة التحقيق الخاصة بسوء المعاملة التابعة لوزارة العدل(، و)مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين(، و)اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان(، ولجنتا حقوق الإنسان في مجلسي الشورى والنواب.

وحول سحب جنسية بعض الأشخاص، فقانون الجنسية يجيز سحبها ممن يقوم بأعمال إرهابية أو يشجع عليها، أو ينضم إلى جماعات محظورة أو ينخرط بالخدمة العسكرية في دولة أجنبية من دون موافقة الحكومة، أو يساعد دولة معادية، أو جند الشباب وغرر بهم للذهاب إلى دول أخرى للتدريب على القيام بأعمال إرهابية، كما أن ما تقوم به البحرين لا يختلف عما تقوم به العديد من الدول الغربية، مثل بريطانيا، وأمريكا وفرنسا وألمانيا وأستراليا.

وعن حل جمعيات معارضة، فقد أجازت البحرين لأول مرة في منطقة الخليج منذ تولي جلالة الملك الأمانة عام ١٩٩٩؛ إنشاء جمعيات سياسية «أحزاب» وصل عددها حتى اليوم إلى «١٦»، تضم شتى ألوان الطيف السياسي في المملكة، غير أنها تفعل ذلك ممن يخرج عن الهدف الذي أنشئت من أجله هذه الجمعيات.

أما عن الادعاء بأن البحرين أصبحت أقل أمنا، فقد حلت المملكة في المراتب الأولى عربيًا في مؤشر الدول الأكثر أمانًا بالعالم في ٢٠٢٠، حيث حلت في المرتبة الخامسة عربيًا، والـ٢٢ عالميًا، وانخفض عدد العمليات الإرهابية حتى وصل صفرا عام ٢٠٢٠ وفقًا لتقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهاب، ومعدلات الجريمة هي الأقل في العالم، كما أوضح تقرير السعادة العالمي لعام ٢٠٢١ أنها احتلت المرتبة الـ٣٥ عالميًا من بين ١٤٩ دولة، مع مجموع نقاط ٦,١٧٤ من أصل ١٠، ومن ناحية السعادة الوطنية بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠، تم تصنيف المملكة على أنها الأعلى في منطقة الخليج.

وفي الختام، نرى أن ممارسات هؤلاء النواب البعيدة عن المهنية وما زعموه في انتقاداتهم، أظهر جهلًا وربما تجاهلاً بما حققته البحرين من إنجازات في مجال حقوق الإنسان، في العقدين الأخيرين، الأمر الذي اعترف به المجتمع الدولي بانتخابها عام ٢٠١٩ مدة ثلاث سنوات عضوًا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وقبل ذلك انتخابها لعضوية المجلس مرتين من قبل في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ .وربما سبب ذلك هو اعتمادهم على مزاعم وادعاءات منظمات معارضة تنفذ مخططات إيرانية إرهابية وتخريبية، وعدم التزامهم بمدونة السلوك التي تضبط أحكامهم .

وهنا نرى ضرورة أن نشير إلى أن عدد هؤلاء النواب الذي وجه انتقادات إلى البحرين قليل بالمقارنة مع إجمالي عدد النواب .ففي حالة الكونجرس الأمريكي) بغرفتيه النواب والشيوخ(، فإن عدد النواب المنتقدين كان ١٣ عضوا من جملة ٥٣٥ عضوا أي بنسبة ٤.٢%، وفي حالة البرلمان البريطاني) بغرفتيه العموم واللوردات(، كان المنتقدون ١٨ من

جملة ١٤٤٠ عضوا، أي بنسبة ١ .%أما البرلمان الإيطالي بغرفتيه) النواب والشيوخ(، فقد انتقد ٤ من جملة ٩٤٥ بنسبة ٤.٠ %في حين أن البرلمان الأوروبي كان المنتقدون ١٢ من جملة ٧٠٥، أي بنسبة ٧.١...ومع ذلك فإن البحرين كبلد حضاري له تاريخ عريق تتعاطى مع هذه الانتقادات بجدية وتعتبرها تأكيد أهمية البحرين البلد الصغير في حجمه وعدد سكانه، الكبير في أهميته ومكانته على الساحة الإقليمية والدولية ولهذا تقوم بتوضيح أي لبس وترد على أي انتقاد.

٢٠٢١/٦/١٧

ما بعد تفاهم «بايدن» و«جونسون» على «ميثاق الأطلسي الجديد»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أول جولة أوروبية له، شرع الرئيس الأمريكي «جو بايدن» ، بزيارة العديد من قادة العالم وكبار الشخصيات من الأصدقاء والأعداء على حد سواء، الأمر الذي اعتاده الرؤساء الأمريكيون الجدد في بداية فترة رئاستهم .وبدأت هذه الجولة بالقمة السنوية لمجموعة السبع لعام ٢٠٢١، والتي تعد أول اجتماع من نوعه لزعماء الديمقراطيات الليبرالية الرائدة في العالم منذ أغسطس ٢٠١٩، حيث ألغيت قمة عام ٢٠٢٠؛ بسبب جائحة فيروس كورونا .

عقدت القمة في مقاطعة «كورنوال» بإنجلترا، حيث اجتمع «بايدن» ، مع قادة المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وكندا، بالإضافة إلى الهند، وكوريا الجنوبية، وجنوب إفريقيا؛ لمناقشة المسائل العالمية، مثل الصحة، والشواغل الأمنية، والاقتصادية، والسياسية المشتركة.

جرت أولى المباحثات يوم الخميس ١٠ يونيو، حيث التقى الرئيس الأمريكي، برئيس الوزراء البريطاني «بوريس جونسون»؛ لمناقشة الأمور المتعلقة بأيرلندا الشمالية وفيروس كوفيد-١٩، وكشف الزعيمان النقاب عن ميثاق الأطلسي المعدل- تم التوقيع عليه في الأصل عام ١٩٤١ من قبل ونستون تشرشل، وفرانكلين روزفلت -لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين.

وفي الواقع، يعد التوقيع المبكر على الميثاق الجديد سمة مميزة للأجواء المختلفة التي تمتعت به قمة مجموعة السبع لهذا العام عن سابقاتها .ويعود ذلك إلى التناقض التام في لهجة وسلوك الرئيس «بايدن» عن سابقه، دونالد ترامب . وذكرت «آن جيران» ، و«آشلي باركر» ، في صحيفة «واشنطن بوست» ، أن شخصية ترامب قد «عرقلت اجتماعين من اجتماعات مجموعة السبع لتبنيه سياسة أمريكا أولاً، وعدائه لمفهوم صناعة القرار الدولي الجماعي» . وفي المقابل، عند وصوله إلى المملكة المتحدة للمرة الأولى كقائد أعلى للقوات الأمريكية؛ اختار «بايدن» ، إعادة التأكيد على دعم واشنطن لحلفائها والديمقراطيات الليبرالية في جميع أنحاء العالم» .وفي خطاب ألقاه أمام العسكريين الأمريكيين المتمركزين في بريطانيا، أشار إلى أننا «سوف نوضح أن الولايات المتحدة قد عادت، وأن ديمقراطيات العالم تقف معا لمواجهة أصعب التحديات والقضايا الأكثر أهمية بالنسبة إلى مستقبلنا» .

ولقي التأكيد الأمريكي على التعاون الدولي ترحيبا كاملاً من قبل الأعضاء الآخرين في مجموعة السبع .ولاحظ «رافائيل بير» في صحيفة «الجارديان» ، أن «القادة الأوروبيين ممتنون لمجرد حقيقة أن رئيس الولايات المتحدة يؤمن بالديمقراطية، ويعي أهمية الدبلوماسية» .في حين زعم «جيمس تروب» ، من «مركز التعاون الدولي» ، أن «بايدن هو كل ما تريده أوروبا»؛ لأنه أول رئيس أمريكي يؤمن بأهمية حلف شمال الأطلسي منذ جورج دبليو بوش» .

وعلى الرغم من أهمية النهج الأمريكي الجديد في تعزيز الشعور بالتعاون، بدلاً من المنافسة، إلا أنه وحده لا يضمن النجاح .ورأت «جيران» ، و« باركر» ، أنه «سرعان ما سيتضح ما إذا كان بايدن نموذجا للشخصية الدبلوماسية والألفة في التعامل مع القادة الأجانب، مما يمكن أن يؤدي إلى نتائج جيدة للولايات المتحدة» .ويعتبر النجاح الكامل لنهج الرئيس الأمريكي في الديمقراطية هو الأكثر أهمية؛ لأن القضايا التي تناقشها مجموعة السبع ذات أهمية كبيرة لجميع الأعضاء .

ومثل جميع المؤتمرات أو المناقشات الدولية، سواء كانت افتراضية أو شخصية، والتي عقدت منذ ربيع عام ٢٠٢٠، تهيمن إلى حد كبير أزمة فيروس كورونا على قمة مجموعة السبع لهذا العام .وعلى وجه الخصوص وجود إجماع على الحاجة إلى إمداد البلدان الأقل تقدمًا اقتصاديًا بأعداد كافية من اللقاحات .

ووفاءً منها بالتزام مبكر بهذه المهمة، تعهدت إدارة «بايدن» بشراء وتوزيع ٥٠٠ مليون جرعة من لقاح «فايزر» المضاد للفيروس للاستخدام في دول أخرى قبل بدء القمة .وفي ٩ يونيو .ووفقًا لخططها، سيجري توزيع ٢٠٠ مليون جرعة عام ٢٠٢١، وسيتم استخدام ٣٠٠ مليون أخرى عام ٢٠٢٢ .وسيتم توزيع اللقاحات من قبل «كوفاكس» - وهو مُخطط معني بتوفير اللقاحات للدول المنخفضة الدخل بدعم من منظمة الصحة العالمية -حيث يهدف إلى تقديم ملياري لقاح في جميع أنحاء العالم بحلول نهاية عام ٢٠٢١، واعتبارًا من يونيو ٢٠٢١، قدم البرنامج ٨٢ مليون لقاح في ١٢٩ دولة.

ومثلت تلك الاستجابة بين المهنيين الطبيين قوة دعم هائلة .ووصفتها «جينيفر نوزو» ، من مركز «جونز هوبكنز للأمن الصحي» ، بأنها «تطور غير عادي» ، وأضافت أن هذه الخطوة «تُرسل إشارة عميقة من حيث التزام الولايات المتحدة بالأمن الصحي العالمي والاستعداد للمساعدة في دحر هذا الوباء في العالم» .ومع ذلك، لم يقتنع الجميع تمامًا بحجم تلك المُشاركة، ووصفها «توماس بوليكي» ، من «مجلس العلاقات الخارجية» ، بأنها «ذات مغزى» ، ولكن «العدد غير كافٍ بحد ذاته» .

وبمجرد أن بدأت المناقشات الأولى في العاشر من يونيو؛ كان التطور الرئيسي، هو مراجعة ميثاق الأطلسي بواسطة «جونسون» ، و«بايدن» .وفي حين أن اتفاقية عام ١٩٤١ الأصلية حددت شكل عالم ما بعد الحرب، فإن تحديث الاتفاقية لعام ٢٠٢١؛ يهدف إلى إعادة تأكيد التزام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة المشترك بالدفاع عن الديمقراطيات الليبرالية في وقت تتحدى فيه الأنظمة الاستبدادية مكانتهما الدولية .ووفقًا لشبكة «سكاي نيوز» ، فبالإضافة إلى إعادة استئناف السفر الآمن، وتخفيف النزاعات التجارية بشأن التعريفات، سيقلل الميثاق الجديد أيضًا من الحواجز أمام شركات التكنولوجيا البريطانية للعمل مع نظرائها الأمريكيين على صعيد الأمن السيبراني» .

من ناحية أخرى، فإن الميثاق الجديد يعد علامة على تمتع «بايدن» ، و«جونسون» ، بعلاقات شخصية أكثر ودية مما كان متوقعًا .وأوضح كل من «ديفيد سانجر» ، و«مايكل شير» في صحيفة «نيويورك تايمز» ، أن «الزعيمين كشفا النقاب عن الميثاق الجديد، الذي يهدف إلى تركيز انتباه العالم على التهديدات الناجمة عن الهجمات الإلكترونية، ووباء كوفيد ١٩، مرورا بقضية تغير المناخ، من خلال التركيز على نهج يؤكد تعزيز حلف

الناتو والمؤسسات الدولية؛ وهو النهج الذي يأمل بايدن أن يوضح من خلاله أن عهد ترامب المتمثل في نهج «أمريكا أولاً» ، قد ولى إلى غير رجعة، كما أنهما سعيا بوضوح إلى الاقتداء بنهج تشرشل، وروزفلت» .

ووفقا للعديد من المحللين، فإن الميثاق الجديد، وخطاب بايدن قبل القمة «لحشد الديمقراطيات في العالم» ، لا يعني عدم وجود اختلافات جوهرية بين واشنطن ولندن في الشؤون الدولية .وعلى وجه الخصوص، كانت مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وحالة أيرلندا الشمالية، مصدر تحذير من «بايدن» ، من أن البرلمان البريطاني يجب أن يبذل قصارى جهده لتجنب انتهاك «اتفاق الجمعة العظيمة» ، أو ما يعرف باتفاق بلفاست لعام ١٩٩٨ . ومع ذلك، فبمجرد أن التقى كل من «بايدن» ، و«جونسون» ، لم يتم التطرق إلى الخلافات الدائرة حول البريكست، واكتفى الزعيمان بالإشارة إلى أنهما، «على وفاق تام» ، بشأن مسألة الحفاظ على السلام في إيرلندا الشمالية .ومن جانبها، أشارت «بيث ريجبي» ، من شبكة «سكاي نيوز» ، إلى أن البيان المشترك الصادر في نهاية قمة مجموعة السبع كان «محايدًا بشكل مدروس» .

علاوة على ذلك، ففي ظل الخلافات الداخلية بين أعضاء مجموعة السبع، بسبب السياسات التجارية والملف الإيراني؛ تعرضت المجموعة لمزيد من الانتقادات في فترة ما قبل انعقادها .وتم تسليط الضوء على عدم أهميتها الواضحة مقارنة بمجموعة العشرين، ولا سيما أنها تبدو كما لو كانت «أثرًا خالدًا للحرب الباردة، بدلاً من أن تظهر كمؤسسة ديمقراطية رائدة على الصعيد الدولي» .وفي عام ٢٠١٨، كتب كل من «جيم أونيل» و«أليسيو تيرزي» ، من «معهد الأبحاث الأوروبي» ، أن «مجموعة السبع في صيغتها الحالية، لم يعد لديها سبب للوجود والاستمرار، ويجب استبدالها بمجموعة أكثر تمثيلاً لأطراف متعددة» .وترى قناة «أي تي في نيوز» ، أنها باتت «مدعاة للنقد بسبب نخبويتها وقلة عدد أعضائها» .

وعلى أثر سيطرة فكرة أن «مجموعة السبع» ، قد عفا عليها الزمن، وبحاجة إلى إصلاح؛ أصدر مسؤولون دبلوماسيون وأكاديميون سابقون أفكارًا ورؤى جديدة حول كيفية تنشيطها وتفعيل دورها ثانية .ففي عام ٢٠٠٨، تم اقتراح إجراء إصلاح عليها، يعد أبرز عناصره التحول إلى مجموعة الديمقراطيات العشر الرائدة؛ حيث تتوسع بإضافة عضوية كوريا الجنوبية، وأستراليا، وإما الهند أو الاتحاد الأوروبي، وهو المقترح الذي طرحه « آش جاين» ،

و«ديفيد جوردون» من فريق تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية آنذاك .وفي مقال بمجلة «ذا هيل» ، مؤخرا، أعاد كلاهما التأكيد على حجتهما بأن «الولايات المتحدة وحلفاءها بحاجة إلى طرق جديدة لتعزيز التعاون بين كافة الأطراف الدولية» ، كي يتمكنوا من تحقيق أهدافهم ومصالحهم بنجاح، وأن مجموعة الديمقراطيات العشر الرائدة سوف تعكس الأهمية المتزايدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال ضمان وجود الحلفاء المؤثرين بها على الطاولة» .

وفي حين تبنى «المجلس الأطلسي» ، فكرة التحول إلى مجموعة الديمقراطيات العشر الرائدة؛ تبنى «مجلس العلاقات الخارجية» ، فكرة مشابهة، وهي وجود «وفاق القوى الجديد» The New Concert of Powers»، والتي تشبه «الوفاق الأوروبي» Concert of Europe« في القرن التاسع عشر، وذلك لتحقيق نوع من التوازن بين القوى العظمى أشباه الولايات المتحدة، والهند، واليابان، والاتحاد الأوروبي وبين والصين وروسيا» .

ولعل ما يعكس هذه الديناميكية الجديدة، هو دعوة بريطانيا، كونها كانت مقرا لقمة مجموعة السبع الأخيرة، رؤساء كوريا الجنوبية، وجنوب إفريقيا، وكذلك رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، إلى المشاركة في محادثات القمة» . علاوة على ذلك، تدعم المجموعة خطة «بايدن» لتقوية وجود كتلة مناهضة للصين مكونة من الديمقراطيات الليبرالية لمواجهة التهديدات المنبثقة من كل من بكين وموسكو .وفي هذا الصدد، يقول «بير» ، إن بايدن «يأتي ليقول لأوروبا أن تتعاون معًا في السباق القادم للسيطرة على العالم والتصدي لبكين» .

وكما ذُكر سابقًا، فإن لقاء بايدن مع القادة الآخرين في «مجموعة السبع» ، هو مجرد لقاء ضمن مناقشات عديدة مع قادة العالم، مثل الملكة إليزابيث الثانية، وقادة الناتو، والرئيس التركي، أردوغان، والرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، فيما وصفته صحيفة «واشنطن بوست» ، بأنه «الحدث الرئيسي» في جولة بايدن بأكملها» .

على العموم، على الرغم من أن القضايا المطروحة للمناقشات خلال قمة مجموعة السبع في يونيو ٢٠٢١، مثل جائحة الفيروس التاجي، والتعاون الاقتصادي، والدفاع عن الديمقراطية الليبرالية، هي بلا شك مهمة للغاية، فإن التركيز

الأهم كان على جو المناقشات الجيد، مقارنة بالمناسبات السابقة التي طغت فيها النبرة التشاؤمية لدونالد ترامب وعناده أمام إحراز أي تعاون دولي مشترك .

وعليه، فإن الأهمية الحقيقية للقمة، تكمن في أنها مثلت بحق بداية جديدة للتعاون العالمي بين أكبر الديمقراطيات الليبرالية وأكثرها نفوذا في العالم، فضلا عن أن مجموعة الدول الصناعية السبع التي طالما قاومت التغيير منذ التسعينيات، قد تقبل قريبًا أعضاءً جددا بداخلها.

٢٠٢١/٦/٢٣

المتحوّر الهندي لكورونا يؤجل التخفيف للقيود في بريطانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كان من المتوقع منذ فترة طويلة في المملكة المتحدة أن تكون أشهر صيف عام ٢٠٢١ هي الوقت الذي سيتم فيه رفع جميع القيود الاجتماعية المتبقية المتعلقة بكوفيد-١٩، لتعود بعض مظاهر الحياة الطبيعية مرة أخرى .ومع ذلك يبدو أن هذه الخطط حاليًا قد باءت بالفشل إثر ظهور سلالة جديدة لفيروس كورونا تُعرف باسم «متحور دلتا»، أو «المتحور الهندي»، حيث إنها أكثر انتشارا، وأدت إلى ارتفاع معدلات الإصابة إلى مستويات غير مسبوقة منذ بداية العام، وذلك في ظل سوء تقدير الحكومة بشأن قيود السفر والثغرات في برنامج طرح اللقاح في البلاد.

نشأ ما يُسمى بـ«متحور دلتا» في الهند، وتم اكتشافه لأول مرة في ديسمبر ٢٠٢٠، واسمه الطبي B.1.617.2. ويعتبر سلالة أقوى من السلالات السابقة، وبالتالي هو أكثر عدوى بين الناس، وأكثر فتكًا إذا لم يعالج بالأدوية اللازمة .ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، انتشر في أكثر من ثمانين دولة، بما في ذلك جميع اقتصادات العالم الرئيسية.

ومنذ وصوله بريطانيا، ارتفع تدريجيا عدد الحالات بها لتصبح السبب الأبرز للإصابة في جميع أنحاء البلاد، حيث يعتبر الآن مسؤولا عن ٩٦ %من جميع الحالات الجديدة .وحتى ١٥ يونيو ٢٠٢١، بلغ العدد الإجمالي لحالات «متحور دلتا» في بريطانيا ٤٢٠٠٠ حالة .وفي يوم ١٧ يونيو ٢٠٢١ وحده، تم اكتشاف أكثر من ١١٠٠٠ إصابة مؤكدة جديدة، فيما يصل إلى أعلى رقم في هذا الصدد منذ ما يقرب من أربعة أشهر .

ويكمن خطر المتحور الجديد في أنه قابل للانتقال بنسبة٦٠ %أكثر من السلالة الأصلية لكوفيد-١٩ .وخلال الأسبوع الأول من يونيو ٢٠٢١، أصيب ما يقرب من ١٢ %من الأشخاص به، ممن كان قد أصيبوا بالسلالة الأصلية للفيروس، وذلك مقارنة بـ ٨ %من الأشخاص الذين أصيبوا بما يسمى بـ«متحور كينت»، الذي تسبب في حالة من الذعر مماثلة لمتحور دلتا خلال شتاء ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وعلى الرغم من معدلات الإصابة المتزايدة، تظل الأعداد الحالية للوفيات جراء كوفيد-١٩ في المملكة المتحدة منخفضة نسبيًا .وفي الأول من يونيو ٢٠٢١ لم يتم تسجيل أي وفيات بسبب كورونا لأول مرة منذ بدء الجائحة على الرغم من أن الأرقام تتراوح الآن ما بين ٢٣ حالة وفاة يوميا .كما أن معدلات دخول العناية المركزة بالمستشفيات منخفضة نسبيًا أيضًا .وبالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٣٩ عامًا، يبلغ المعدل حاليًا ٩.١ لكل ٠٠٠.١٠٠ من السكان، بينما يبلغ المعدل في الفئة العمرية ٢٠-٢٩ عامًا فقط ٨.٠ لكل ٠٠٠.١٠٠ من السكان.

وبالنظر إلى أن «متحور دلتا»، يثير قلقًا بشأن ارتفاع عدد الإصابات، لكن لا يبدو أيضًا أنه يؤدي إلى زيادة الحالات التي تستدعي الدخول إلى المستشفي، حيث يمثل الجدل الدائر في المملكة المتحدة حول ما إذا كان يجب على الدولة تخفيف أو زيادة قيود الصحة العامة، قد عاد إلى الظهور على نحو غير مفاجئ مرة أخرى، خاصة بعد أن أجّل «بوريس جونسون» تخفيف القيود المخطط له في الحادي والعشرين من يونيو ٢٠٢١.

ومن منظور طبي، علق «مارك وولهاوس»، أستاذ علم الأوبئة في جامعة إدنبرة، أنه في حين أن «الانتقال من مرحلة تصنيف الفيروس كجائحة إلى التعايش معه ليس أمرًا سهلاً، حيث جعل المتحور الجديد العملية أكثر صعوبة إلى حد كبير» .وعند تحديد قراره بتأجيل رفع القيود، حذر «جونسون» من أن البلاد ستضطر إلى الانتظار «لفترة أطول قليلاً» . وفي تفسيره لهذا القرار يرى «ستيفن كاسل» و«بنجامين مولر» من صحيفة «نيويورك تايمز» أن «جونسون لم يكن لديه أي خيار تقريبًا سوى المطالبة بالتأجيل في ظل إجماع الخبراء الطبيين على أن رفع جميع القيود سيكون عملاً طائشًا».

وفي الوقت الحالي تحول الجدل إلى من يقع على عاتقه تحمل المسؤولية الأكبر عن هذا السيناريو .وبشكل خاص، تم التركيز على الشباب ممن لم يتلقوا اللقاح .وفي لندن وحدها ارتفع معدل الإصابة بكوفيد-١٩ لدى الأشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عامًا إلى أكثر من ٣٠٠ شخص لكل ٠٠٠.١٠٠ من السكان في مقاطعات :لامبث) التي

بلغت الإصابات بها ٧.٣٥١ من ١.٩٠ في بداية الشهر(، وكذلك هامرسميث، وفولهام، وواندسوورث .كما أوضحت «جيني هاريز»، الرئيسة التنفيذية لوكالة الأمن الصحي في بريطانيا أن «الزيادة في المقام الأول بين الفئات العمرية الأصغر سنًا، ونسبة كبيرة منها غير مُحصنة، ولكن تمت دعوتها الآن لتلقي اللقاح».

ومع ذلك تبقى هناك أمور يجب مراعاتها في هذا الصدد .أولاً، الشباب أقل فئة تلقت التطعيم، وبالتالي هم أكثر عرضة للإصابة بالفيروس؛ لكنهم أيضًا أقل عرضة للمعاناة من عواقب صحية خطيرة مقارنة بمن تم تطعيمهم بالفعل من الفئات العمرية الأعلى .علاوة على ذلك فإن الزيادة في الإصابة بالمتحور الجديد لا تعني بالضرورة كسر المواطنين للقيود الصحية .وفي جميع أنحاء بريطانيا، النقاط الساخنة الحالية للإصابات الجديدة هي «بولتون»، و«بلاكبيرن»، وكلاهما بالقرب من مانشستر، وكذلك مدينة «بيدفورد» .ولاحظت شبكة «بي بي سي نيوز»، أن المناطق التي تكون نسبة الإصابة بالفيروس فيها عالية تحتوي على نسب منخفضة من الأشخاص الذين يعملون من المنزل، ومن ثم فإن مخاطر انتشار الفيروس من خلال التفاعلات أعلى بكثير.

علاوة على ذلك، يعد سببا رئيسيا لتوجيه الانتقادات الشديدة للحكومة البريطانية، هو عدم فرض قيود السفر إلى الوجهات ذات معدلات الإصابة المرتفعة إلا بعد فوات الأوان .وعلى سبيل المثال، تمت إضافة الهند إلى «القائمة الحمراء» إلى البلدان التي يحظر السفر منها وإليها في ٢٣ أبريل ٢٠٢١، في الوقت الذي كانت فيه الهند تشهد أكثر من ٠٠٠.١٠٠ حالة إصابة جديدة بكوفيد-١٩ كل يوم .ومن جانبه، وصف «هيو موريس» من صحيفة «التلغراف»، إدارة وستمنستر بـ«غير الكفء والمخادعة فيما يخص السفر الدولي»، حيث ربط بشكل مباشر بين سياسة السفر الحكومية والارتفاع الطفيف في الحالات، مضيفا أنه «بفضل تراخي الحكومة في التعامل مع متغير دلتا، فقد أصبح لدى المملكة المتحدة الآن معدل إصابة هو الأعلى في أوروبا، باستثناء جورجيا، وبالتالي طبقًا للأرقام، فليس هناك مكان أسوأ من بريطانيا».

من جانب آخر، تم انتقاد خطة لضمان تلقيح جميع موظفي الرعاية الطبية في البلاد علنًا من قبل «الجمعية الطبية البريطانية»، و«هيئة الخدمات الصحية الوطنية»، و«كلية التمريض الملكية»؛ بسبب مخاوف بشأن الآثار المترتبة على حرية الاختيار ونقص الموظفين .وبالنظر إلى ما جرى كشفه من مزاعم بأن «جونسون» قد وصف وزير صحته «مات

هانكوك» بأنه «ميؤوس منه تمامًا» في الرسائل المُرسلة إلى مستشاره السابق «دومينيك كامينغز»، فليس من المفاجأ أن الإيمان بقدرة الحكومة على الاستجابة بفعالية للوباء يتضاءل مرة أخرى».

علاوة على ذلك، لا يزال هناك إجماع قوي بين المهنيين الطبيين على أن زيادة التطعيمات هي أسرع طريقة لاستئناف وتيرة الحياة الطبيعية .ويعكس هذا الأمر تحديدًا حقيقة أن من بين الـ ٨٠٦ مصابين بمتحور «دلتا» من فيروس كورونا ممن تم إدخالهم إلى المستشفيات قبل ١٤ يونيو ٢٠٢١؛ كان ٦٥ %منهم لم يتلقوا اللقاح تمامًا، بينما كان ١٧ %منهم قد تلقوا جرعة اللقاح الأولى فقط.

وعلى الرغم من أنه تمت الإشادة ببرنامج تلقي التطعيم في بريطانيا في العديد من الأوساط، لكن لا يزال هناك طريق طويل قبل تحقيق النجاح الكامل لهذا البرنامج .ووفقًا للمجلة الطبية البريطانية، «بريتش ميديكال جورنال»، تم إعطاء أكثر من ٧١ مليون جرعة لقاح ضد كوفيد-١٩ .وفي جميع أنحاء البلاد تلقى حوالي أربعة أخماس البالغين أول جرعتين مطلوبتين .وفي ١٦ يونيو ٢٠٢١، تقدم ٥٦٥.١٩٥ شخص لتلقي جرعتهم الأولى، بينما تلقى في اليوم ذاته ٨٣٤.٢٣٤ جرعتهم الثانية.

علاوة على ذلك، كانت هناك نجاحات ملحوظة في إقناع عامة المواطنين من الجماعات الدينية والعرقية بقبول تلقي اللقاح .وأفادت «هايدي لارسون»، مديرة مشروع الثقة باللقاحات، وهي منظمة بحثية تقيس الآراء حول استخدام اللقاحات حول العالم، أن من بين متلقي اللقاح الذين كانوا غير راغبين في تلقيه سابقًا، تقدم أكثر من ٢١ %من المسلمين، و١٨ %من المسيحيين لتلقي جرعة اللقاح الأولى .واعتبارًا من يوم ١٨ يونيو سيتمكن جميع البالغين) فوق ١٨ عامًا (من حجز كافة التطعيمات.

ومع ذلك، فإن اللقاحات وحدها ليست العلاج الشافي والنهائي لمنع انتشار الفيروس، وذلك مع تأكيد «هيئة الصحة العامة» في إنجلترا أن الجرعتين الكاملتين من لقاح «استرازينكا»، و«فايزر بيونيتك»، قادران على توفير الحماية أقوى بنسبتي) ٩٢ %و٩٦ %على التوالي (ضد احتمال دخول المستشفى جراء الإصابة بمتغير «دلتا» .وبدوره، حذر «نيل فيرغسون»، مدير مركز «إم آر سي كوليدج»، لتحليل الأمراض المعدية العالمية، من أنه لا يزال هناك الكثير من الشعور

بعدم الثقة في فعالية اللقاح في التصدي لـحالات الإصابة بالمتحور الجديد الأكثر خطورة، مضيفا أن هناك «احتمالات أن نشهد موجة ثالثة أخرى، لكنها ربما لا تكون شديدة مثل الموجة الثانية».

من ناحية أخرى، لا تزال هناك مشاكل في مسألة تطعيم جميع البالغين، سواء من يريدون تلقي اللقاح ولكن الفرصة لم تسنح لهم حتى الآن، أو الذين مازالوا يرفضون تلقيه .ووفقًا لصحيفة «فاينانشيال تايمز»، هناك حوالي مليوني بريطاني تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٣٩ عامًا لم يتلقوا الجرعة الأولى من اللقاح .وبالنسبة للعاملين في دور الرعاية المذكورة أعلاه) وكثير منهم من فئة الشباب(، فإن معدلات التطعيمات تبدو أكثر إثارة للقلق؛ حيث إنه في لندن وحدها هناك ٢٣ %فقط من دور الرعاية هي التي تلقى أكثر من ٨٠ %من موظفيها اللقاح .وفي ضوء ذلك، قال «جورج سميث»، مدير وحدة علم الأوبئة التكاملية في جامعة «بريستول»، «هناك عمل يجب القيام به لتقليل مستويات القلق لدى المواطنين، وإن معالجة هذا الأمر لن يتحقق إلا بطريقة «تدريجية».

وكانت تنبؤات المهنيين الطبيين المستقبلية مختلفة .ففي حين صرح كبير المسؤولين الطبيين في إنجلترا البروفيسور «كريس ويتي» بأن ارتفاع نسب العدوى بشكل نهائي خلال هذه الموجة الجديدة «لا يزال غير مؤكد»، وأنه سيكون هناك على الأرجح «موجة إصابة شتوية» أخرى في نهاية عام ٢٠٢١ وبداية عام ٢٠٢٢؛ توقع «تيم سبيكتور»، أستاذ علم الأوبئة الجينية بـكينجز كوليدج لندن، بدلا من ذلك، أن تصل موجة الإصابة إلى ذروتها في غضون ١٠ إلى ١٤ يومًا تقريبًا ثم تبدأ في الانخفاض، بحيث بحلول أربعة أسابيع قادمة نكون أقل بكثير من مستوى الإصابة الذي نحن فيه الآن»، على الرغم من أنه أقر بأن «هذا السيناريو لن يكون ممكنًا إلا إذا سارت الأمور الصحية والإجراءات الاحترازية على ما يرام».

على العموم، لا تزال هناك صورة معقدة ومشوشة تحيط بحالة ومدى انتشار الفيروس التاجي وتحوره في المملكة المتحدة في المستقبل .ففي حين حذر بعض الخبراء من وقوع كارثة مستقبلية وتفاقم حالات الإصابة مجددًا، يتوقع آخرون تطورًا إيجابيًا آخرًا .لكن ما هو واضح حاليًا هو تزايد أعداد الإصابة بالعدوى بسبب الإصابة بمتغير «دلتا» الجديد، وإذا ما تم اتباع المزيد من الأخطاء فمن المرجح أن نكون بصدد موجة إصابة جديدة أشد قوة وأكثر انتشارًا في ضوء أنه من المتوقع أن يصل إلى جموع البريطانيين.

٢٠٢١/٦/٢٦

الانتخابات الرئاسية الإيرانية في الصحافة الغربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لم يكن انتخاب رجل الدين المحافظ «إبراهيم رئيسي» لرئاسة إيران مفاجأة على الإطلاق للمطلعين على السياسة الإيرانية؛ نظرًا إلى وجود دعم قوي من المرشد الأعلى لطهران «آية الله خامنئي»، واستبعاد المعارضين الإصلاحيين من الانتخابات.

وينبع عدم الارتياح في ردود الفعل على انتخاب رئيسي إلى حد كبير من التحول الملحوظ في إيران من حكومة معتدلة)بالنسبة إلى المعايير الإيرانية على الأقل (إلى حكومة متشددة بقوة، والتي ستؤكد فقط سلطة المرشد الأعلى، وقد رأى أندرو إنجلاند ونجمة بزرجمهر، من صحيفة فاينانشال تايمز، أن نتيجة الانتخابات «تمنح النظام المتشدد سيطرة كاملة على جميع قطاعات الدولة لأول مرة منذ ما يقرب من عقد من الزمان، في حين أن المعتدلين في الوقت نفسه يتم تهميشهم بدرجة أكبر» .وخلص باتريك وينتور من صحيفة الجارديان إلى أن فوز رئيسي «يعني أن كل أذرع الحكومة، المنتخبة وغير المنتخبة، أصبحت في قبضة المحافظين».

كما سارع المحللون إلى القول إن انتخاب رئيسي سيعزز سلطة خامنئي، فقد وصفت وكالة أسوشيتد برس رئيسي بأنه «تلميذ» للمرشد الأعلى الإيراني، بينما جادلت فيفيان يي، من صحيفة نيويورك تايمز، بأنه «سيكون هناك في النهاية رئيس للبلاد ولكن بضمان عدم تحديه لخامنئي، وبالتالي تُرك التيار الوسطي الإيراني «من دون من يمثلهم في السلطة» .علاوة على ذلك، علق علي فائز، مدير مشروع إيران بمجموعة الأزمات الدولية قائلاً :«هذه هي الحكومة الأولى المملوكة بالكامل لآية الله خامنئي، وإن المرشد الأعلى الإيراني خلق وضعًا داخل المجتمع لإحداث التغييرات التي يعتقد أنها ضرورية لإرثه».

وفيما يتعلق بالاختلافات السياسية بين حكومة رئيسي القادمة وحكومة حسن روحاني، أشارت صحيفة فاينانشيال تايمز إلى أن أولويات رئيسي من المرجح أن تكون «محلية»، حيث يواجه الرئيس الحالي «مهمة شاقة» في إنعاش

الاقتصاد الإيراني، بالإضافة إلى «الضغوط الاجتماعية» النابعة من اللامبالاة للنظام السياسي الديني في طهران .وعلقت الصحيفة أيضًا :أنه على عكس روحاني، «لن يحاول رئيسي تقليص دور الحرس الثوري القوي، الذي يهيمن على العمليات العسكرية في الخارج ويسيطر على إمبراطورية اقتصادية مترامية الأطراف في الداخل».

وبالنظر إلى مكانته البارزة في سياسات الشرق الأوسط بمجرد انتخابه، فقد سلطت جميع الصحف الغربية الضوء على السجل الإيراني لانتهاكات حقوق الإنسان، وسجلت صحيفة ذي إندبندنت أن رئيسي كان جزءًا من «لجنة الموت» التي حكمت على آلاف السجناء بالإعدام بعد الحرب العراقية الإيرانية .وانعكاسًا لكل هذه الانتهاكات، سيكون رئيسي أول رئيس إيراني يتولى منصبه يخضع للعقوبات الأمريكية.

وفيما يتعلق بالانتخابات نفسها، رأى المعلقون الغربيون أنها انتخابات شكلية، ولاحظت هولي داجريس، الزميلة البارزة في برنامج الشرق الأوسط التابع لمركز أبحاث المجلس الأطلسي، أن فوز رئيسي «لم يكن انتخابًا على الإطلاق ...لقد كان تتويجاً»، بينما وصف ماثيو كرونيغ، نائب مدير مركز سكوكروفت للشؤون الاستراتيجية والأمن التابع للمجلس الأطلسي الانتخابات بأنها «خدعة متقنة» .بينما أوضح إنجلاند وبزرجمهر كيف قاطع مؤيدو المرشحين المعتدلين «المحبطين» التصويت، معتقدين أنه «مُحدد سلفًا»، خاصة بعد استبعاد المرشحين الإصلاحيين البارزين من قِبَل مجلس صيانة الدستور غير المنتخب في إيران .وأضافا أن «المشاركة المنخفضة ستقوِّض الشرعية الشعبية التي يسعى قادة إيران للمطالبة بها من الانتخابات» في وقت «تتسع» الهوة بين فئة الشباب وآيديولوجية النظام .وعلى الرغم من فوز رئيسي بـ٦٢ %من جميع الأصوات، إلا أن نسبة المشاركة كانت ٨.٤٨ %فقط، مع بطلان ٧.٣ ملايين بطاقة اقتراع، وهذا العدد وحده يعادل نسبة ثاني أعلى فائز بالأصوات.

وقدّم المعلقون الغربيون تحليلًا عن كيفية تأثير رئيسي على تفاعل طهران مع بقية العالم، فوفقًا لإيزابيل ديبري وجون جامبريل، من وكالة أسوشيتد برس، تم تقديم «شكل فظ عن كيف يمكن لإيران أن تتعامل مع العالم الأوسع في السنوات الأربع المقبلة»، وذلك في أول مؤتمر صحفي له كرئيس منتخب، حيث دعا إلى رفع الولايات المتحدة عقوباتها الاقتصادية على إيران، بينما يرفض تمامًا التفكير في أي لقاء وجها لوجه مع الرئيس الأمريكي جو بايدن.

وذكرت باربرا سلافين، مديرة مبادرة مستقبل إيران في المجلس الأطلسي، أن «حقبة من الجهود التي تبذلها أطراف مؤثرة في إيران للمصالحة مع الولايات المتحدة توشك على نهايتها، وأن خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPAO) ستمثل أقصى ملامح العلاقات الأمريكية الإيرانية وليست أرضية يُمكن الانطلاق منها لجني مكاسب أخرى» خلال السنوات القليلة المقبلة .كما توقعت سلافين أن يعزز رئيسي «من العلاقات الاقتصادية الإيرانية مع الصين»، ويعيد تأكيد «تحالف بلاده الاستراتيجي مع روسيا»، فضلًا عن «دعم الميليشيات الشيعية في العراق ولبنان وسوريا» .بينما توقع بريت ستيفنس، من صحيفة نيويورك تايمز، أن «مليارات الدولارات من الأموال ستتدفق إلى وكلاء إيران في العراق وسوريا ولبنان وأفغانستان واليمن» بمجرد تولي الرئيس الجديد منصبه.

وتماشيًا مع السياسة الخارجية الإيرانية المتوقعة الأكثر عدوانية في الشرق الأوسط، فإن مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة يبدو الآن أكثر غموضًا مما كان عليه في السابق، وأفادت وكالة أسوشيتد برس أنه في الوقت الذي شهد «انهيار الصفقة» تراجعا لشعبية روحاني والأصوات المعتدلة، فإن «صعود متشدد معاد للغرب أثار مخاوف بشأن مستقبل الاتفاق والاستقرار الإقليمي».

وعلى الرغم من أن رئيسي، وفقًا لصحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية، قال «إن حكومته ستواصل جهودها لاستمرار المفاوضات»، إلا أنه أكد أن أي التزامات تنبثق عن مثل هذه المفاوضات لن تُطبَّق إلا على الموقِّعين الحاليين على الاتفاق، وهم كل من) :المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين وروسيا(، وبالتالي ستكون واشنطن خارج تلك اللعبة التفاوضية .كما رفض رئيسي فرض أي قيود على تطوير قدرات إيران الصاروخية ومسألة دعمها للمليشيات المسلحة الإقليمية مؤكدا أن هذه القضايا «غير قابلة للتفاوض والنقاش» .ولعل هذا الرفض المبدئي لتمهيد أي أرضية مشتركة لبدء مفاوضات مستقبلية سيكون بالقطع، حسب ما وصفته صحيفة نيويورك تايمز، علامة واضحة على مدى «ضعف بايدن»؛ حيث ستنتشر الروايات بأنه «استطاع فقط استعادة اتفاق قديم، ولكنه فشل في الحصول على المزيد من التنازلات، وهنا ستنهال عليه موجات من الانتقادات اللاذعة؛ لكونه أعاد تنفيذ الاتفاق ذاته مجددًا من دون أدنى حل للقضايا الشائكة مع إيران».

وعلى الرغم من نبرة التشاؤم المتوقعة من الخبراء الغربيين التي أعقبت فوز رئيسي، إلا أن هناك بعض التفاؤل بإمكانية التوصل إلى اتفاق نووي في إطار مفاوضات «فيينا» في بداية يوليو المقبل .فقد أشارت الجارديان البريطانية إلى أن «انتخاب رئيسي في ظل قيود العقوبات الأمريكية الراهنة والمفروضة على طهران من المرجح أن تفتح المحادثات في فيينا الباب أمام عودة الولايات المتحدة المفترضة إلى الاتفاق النووي، حيث» أصر المسؤولون الإيرانيون طوال الحملة الانتخابية على وجود «إجماع داخلي» داخل إيران بأن «انتخاب رئيسي لن يغير من هذا الإجماع شيئا» .وبالمثل، دافع كل من «ديفيد إي سانجر» و«فرناز فاسيحي»، بصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، عن حجة أن نتيجة الانتخابات أدت إلى ما يسمى بحالة من «الدراما الدبلوماسية غير المتوقعة»، حيث إنه من المتوقع خلال «الأسابيع الستة التالية قبل تنصيب «رئيسي» أن تكون هناك مرحلة تقدم نحو التوصل إلى اتفاق نهائي مع القيادة الإيرانية، والذي ستراه بأنه قرار مؤلم تم تأخيره طويلاً».

ومن جانبها، حافظت الإدارة الأمريكية على لهجتها المتشددة الممزوجة ببعض التفاؤل الحذر في أعقاب انتخاب رئيسي .فقد صرح مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض «جيك سوليفان»، بأنه لا يزال من «الأولوية القصوى» بالنسبة لواشنطن أن تمنع جذريًّا إيران من تطوير أسلحتها النووية، وبدوره قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس للصحفيين، إن الولايات المتحدة لا تزال «واثقة» من أنه سيتم التوصل إلى اتفاق، وأنه «في الواقع، سنكون في وضع أفضل مما نحن عليه الآن».

ومع ذلك، فإن مثل هذا الاتفاق المستقبلي سيأتي بعواقب سياسية كبرى، وفقًا لما أكده كل من «سانجر» و«فاسيحي» فإن «القوى المعتدلة في إيران سيتم إلقاء اللوم عليها جراء الاستسلام للمطالب الغربية»، وبالتالي «قد يتحملون وطأة الغضب الشعبي داخل إيران» إذا لم يتم رفع العقوبات بعد إبرام ذلك الاتفاق، وبالتالي، لن يؤدي مثل هذا السيناريو إلا إلى زيادة ترسيخ نفوذ المعسكر المتشدد في إيران على مدار سنوات عديدة قادمة.

في النهاية، تعكس لهجة ردود الفعل الغربية تجاه فوز «رئيسي» في الانتخابات الرئاسية الإيرانية نظرة العديد من الحكومات والمنظمات التي تعتبر المحادثات في فيينا خطوة إيجابية نحو استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة وترويض العدوان الإيراني المستشري بمنطقة الشرق الأوسط بطريقة ما .ومع ذلك، يبدو أن تولي رئيسي للسلطة في

غضون شهر من الآن لا يترك أمام واشنطن سوى وقت محدود نحو إحراز تقدم ملموس في المفاوضات المقرر انعقادها يوليو المقبل .وعلى الرغم من تفاؤل كل من «وينتور» و«سانجر» و«فاسيحي» المحدود بإمكانية تحقيق ذلك، فإن حقيقة عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق على مدى عدة سنوات ماضية تقلل إلى حد كبير من احتمالية إبرام اتفاق في غضون شهر واحد فقط .وعلى هذا النحو، من المرجح أن تؤدي فترة رئاسة «رئيسي» إلى إعادة القضية النووية الإيرانية إلى وضعها السابق المليء بالشكوك وانعدام الثقة

٢٠٢١/٦/٣٠

نتائج قمة بايدن – بوتين.. وردود الأفعال الغربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

التقى جو بايدن مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأول مرة كرئيس للولايات المتحدة يوم الأربعاء ١٦ يونيو، وفي حين أن الاجتماعات الأولى الشهيرة بين الأمريكيين والروس، مثل الاجتماعات بين جون إف كينيدي ونيكيتا خروتشوف في يونيو ١٩٦١، وبين رونالد ريجان وميخائيل جورباتشوف في نوفمبر ١٩٨٥، قد دخلت التاريخ على أنها لحظات حاسمة في تحديد العلاقات بين القوتين العظميين، سيكون من المنصف القول إن القمة في جنيف في يونيو ٢٠٢١ تمثل أكثر من مجرد إعادة ضبط الوضع السابق بين موسكو وواشنطن، بعد أربع سنوات من الارتباك بفترة دونالد ترامب.

تعد القمة الاجتماع الرئيسي ضمن جولة بايدن الرئاسية الأولى في أوروبا، والتي جرت بعد أن التقى بقادة من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، حيث أتاح الاجتماع الفرصة الأولى لبايدن لتحديد نهجه الدبلوماسي الخاص ضد أحد المنافسين العالميين للولايات المتحدة الأمريكية .

كانت تفاصيل المناقشات، وخاصة محادثات بايدن الشخصية الفردية مع بوتين، تحت حراسة مشددة، على الرغم من أن العديد من نقاط الحديث في القمة كانت معروفة جيدًا مسبقًا، بما في ذلك معارضة الولايات المتحدة لخط أنابيب

نورد ستريم ٢ الروسي مع أوروبا، مما يثير القلق بشأن العدوان الروسي على حلف شمال الأطلسي، وتفسير حدوث الهجمات الإلكترونية الضارة على الولايات المتحدة التي يُزعَم أن موسكو هي التي دبرتها.

ربما كان أهم عنصر في القمة بالنسبة للمحللين هو كيفية إجرائها؛ فلم تتحول المحادثات لتصبح متوترة أو تصادمية بشكل علني، وذلك نظرًا للإدارة الدقيقة لإجراءاتها من قِبَل الأمريكيين الحاضرين، وقد أشار ديفيد إي سانجر ومايكل دي .شير وأنتون ترويانوفسكي، من صحيفة نيويورك تايمز، في تحليلهم، إلى أن الزعيمين لم «يتركا الانطباع بأنهما كانا يحاولان التعرف على بعضهما البعض، حيث تم إجراء الاجتماع بحذر شديد؛ لتجنب إظهار وجود صداقة بينهما» .وتأكيدًا على ذلك، كانت جميع اجتماعات القمة رسمية بطبيعتها، وانتهت المناقشات قبل ساعة من الموعد المخطط لها.

وتعد الاحترافية المتعمدة في إدارة المناقشات من قِبَل الحكومة الأمريكية مؤشرًا واضحًا على أن نهج بايدن تجاه روسيا سيكون مختلفًا إلى حد كبير عن نهج الرئيس السابق .وقد سلّط روبين ديكسون، من صحيفة واشنطن بوست، الضوء على «الطابع العملي» للقمة، في تناقض حاد مع الاجتماع السابق بين الرئيس الأمريكي السابق وبوتين، الذي استضافته هلسنكي في عام ٢٠١٨ .بينما أشارت كاثرين فيليب، من صحيفة التايمز، إلى أنه «تم الترتيب لكل شيء في قمة بايدن مع الرئيس بوتين لتجنب أي أصداء لمقابلة الرئيس السابق الكارثية في فنلندا»، حيث اختار ترامب الوقوف إلى جانب الزعيم الروسي بدلاً من وكالات استخباراته بشأن التدخل الروسي المزعوم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦ .وفي ضوء هذه اللهجة الجديدة من واشنطن، أعلن لوك هاردينج، من صحيفة الجارديان، بشكل قاطع أن «عصر ترامب الغريب الذي لا يمكن التنبؤ بأحداثه قد انتهى».

ونظرًا لأن تفاصيل المناقشة بينهما غير معروفة، فقد رأى المعلقون أنه لم يتم الاتفاق في النهاية بين الأمريكيين والروس إلا على نقاط قليلة، وذكرت شبكة بي بي سي أنه على الرغم من إشادة الزعيمين بالمحادثات إلا أن المفاوضات «أحرزت تقدمًا ملموسًا ضئيلًا»، وفقًا لهاردينج، تعتبر القضية الوحيدة التي تم إحراز تقدم بشأنها علنًا كانت تتعلق بالولايات المتحدة وروسيا على حد سواء، وهي الموافقة على المشاورات المستقبلية بشأن معاهدة ستارت الثالثة النووية.

وفي ضوء عدم وجود تأثير كبير على المواقف الدولية لروسيا عقب ما تم الاتفاق عليه في جنيف، اعتبر العديد من المحللين أن القمة تعد انتصارًا دبلوماسيًّا لفلاديمير بوتين، حيث إنه، وفقًا لروبين ديكسون، سافر إلى الاجتماع «دون أن يخسر شيئًا، وعاد إلى بلده مع كل ما يريده تقريبًا» .وانتقد جاري كاسباروف، بطل الشطرنج السابق والرئيس الحالي لمبادرة تجديد الديمقراطية، انعقاد القمة، بحجة أن بوتين قد استفاد منها لأن «الحكام المستبدين يحبون الأحداث التي تضعهم على قدم المساواة مع القادة الديمقراطيين، وتعتبر المحادثات الفردية مع رئيس الولايات المتحدة هي أكثر الجوائز المرغوبة على الإطلاق لبوتين».

علاوة على ذلك، عكست الصحافة الروسية مدى رضاها عن سياسات الرئيس الأمريكي، وتحوّلت من كونها معادية له إلى داعمة لتكتيكاته التفاوضية الحثيثة بعد انتهاء القمة، لدرجة أنها وصفته بـالقيادي «المنصف» و«البنّاء» على حد سواء، ولعل هذا الرضا والدعم لا يرتكز في المقام الأول على قدرة الأخير على تحسين العلاقات، ولكن هذه الحالة من الرضا التي تعتري وسائل الإعلام الروسية لبايدن تعود في الأصل إلى أنهم لا يرونه الآن منافسًا أو مناهضًا قويًّا لخطط السياسة الخارجية لموسكو.

وقد تباينت تحليلات المعلقين والخبراء الغربيين بشدة بشأن ما إذا كان بايدن قد نجح حقًّا في قمة جنيف؛ حيث إنه بعد انتهاء القمة، قال الرئيس الأمريكي للصحفيين إنه «فعل ما جاء من أجله» من خلال وضع سلسلة من الخطوط الحمراء للرئيس الروسي لعدم تجاوزها، وكشف عن تسليمه لنظيره الروسي قائمة من ١٦ نموذجًا من «البنية التحتية الحيوية» التي تعتبر «محظورة» على الهجمات الإلكترونية الروسية، وبالتالي إذا تم المساس بها فيمكن لواشنطن الرد المباشر على مثل هذه الهجمات في النهاية .

ومع ذلك، جادل روجر بويز، من صحيفة التايمز البريطانية، بأن الرئيس الأمريكي جو بايدن كان «ساذجًا» خلال محادثاته مع بوتين، وأن قمة جنيف تمثل «فعلًا حالة أشبه بالتهدئة» مع الجانب الروسي، في حين أن ريبيكا هاينريش، الزميلة البحثية في معهد هدسون، أوضحت أن معارضة بايدن غير الحازمة لخط أنابيب نورد ستريم ٢ خلال انعقاد القمة أظهرت أنه «لن يتصدى بحزم ضد بوتين» خلال الفترة المقبلة .وعلاوة على ذلك، علق «ماكس

بيرجمان»، من مركز التقدم الأمريكي، بأن «إدارة بايدن لن تحبس أنفاسها أو أن تقف صامتة» بشأن أي تغير من جانب بوتين لما تمت مناقشته في جنيف.

ومع ذلك، كان هناك الكثير من الثناء لـ بايدن، خاصة فيما يتعلق باستخدامه للدبلوماسية الحذرة والحنكة السياسية لمواجهة بوتين؛ حيث وصف جيه بريان أتوود، الباحث الزائر في معهد واتسون بجامعة براون ووكيل وزارة الخارجية السابق خلال إدارة كلينتون، تكتيكات قمة بايدن بأنها «تتسم بالدبلوماسية»؛ لأنها «وضعت آلية للحوار المستقبلي مع الروس» كما سمحت لبايدن بتسليط الضوء على اعتراضات واشنطن على الخطورة التي تمثلها الهجمات الإلكترونية والتهديدات التي تستهدف حلف الناتو والتوترات الموجودة في منطقة القطب الشمالي، فضلاً عن الاعتراض على طريقة معاملة زعيم المعارضة الروسي أليكسي نافالني .وأضاف أتوود أنه على الرغم من عدم معرفة الآثار طويلة المدى لهذه القمة بعد، «لكن ما هو واضح من القمة في جنيف أنه لم تكن هناك نتائج حقيقية وقتية تم إنجازها من وراء استخدام السياسة الدبلوماسية الفعالة».

واتفق مع ذلك كاتب العمود والمؤرخ في واشنطن بوست الأمريكية «ماكس بوت»، مشيرا إلى أن بايدن «مسح ابتسامة الغرور من على وجه بوتين» بأهدافه «المتواضعة» المتمثلة في «مزيد من الاستقرار والقدرة على ضبط تحركات الكرملين المثيرة للجدل»، وهو الأمر الذي وصفه «بوت» بأنه جعل ردود فعل الرئيس الروسي «خافتة وبعيدة عن أي شعور بالانتصار والغطرسة» خلال المؤتمرات الصحفية التي شهدتها القمة .ومن جانبه أيضًا، يرى مدير مركز أوراسيا التابع للمجلس الأطلسي «جون هيربست»، أن القمة ذاتها تعتبر «تنازلاً من الكرملين»؛ لأن «أداء بايدن في جنيف يجب أن يمنح الطمأنينة» للبلدان القريبة من روسيا المهددة بالفعل من قِبَل أفعالها العدائية.

ولعل الانتقادات الموجهة إلى اللهجة التي اعتمدها الرئيس الأمريكي وقوتها ضد تصرفات بوتين الدولية، قادت إلى استنتاجات نهائية من قِبَل العديد من المحللين بشأن أن القمة نفسها لن تكون كافية للحكم بشكل فعال على مسار العلاقات الدبلوماسية الأمريكية الروسية خلال الأربع سنوات القادمة .وأشار الباحث ستيفن بيفر، في معهد بروكينجز الأمريكي، إلى أن «من السابق لأوانه معرفة ذلك»، بينما خلص هيربست إلى أنه «بينما تمتع بوتين بميزة الخروج بصورة القوي من قمة جنيف، فإن اللعبة الحقيقية قادمة خلال الأيام المقبلة .

ومع ذلك، هناك أيضًا توقع بأن الأسلوب الدبلوماسي لبايدن في نهاية المطاف سيتعين عليه أن يفسح المجال أمامه ليصبح أكثر تشددًا مع بوتين .وقد أوضح كاسباروف أنه إذا فشلت الولايات المتحدة في الرد على أي عدوان روسي مستقبلي، فإن «بوتين سيقتنع بأن بايدن هو نمر من ورق أمريكي آخر»، وفي حين أن «الكلمات والتعهدات سهلة»، فإن «العمل والالتزام بها صعب في الوقت ذاته» .ومن جانبه أوضح «جون سوبيل»، مراسل بي بي سي، أن «السيد بوتين سيختبر في النهاية» «حدود» بايدن، ومن ثم «سيتعين على الرئيس الأمريكي في النهاية أن يقرر كيف سيرد عليه حال تجاوزه الخطوط الحمراء المتفق عليها» .

في النهاية يمكن القول إنه في حين أن قمة جنيف بين جو بايدن وفلاديمير بوتين كانت بداية جديدة متفائلة ومهنية للعلاقات الأمريكية الروسية، فمن الواضح أيضا أن تلك القمة لن تمثل سوى حلقة أولى من العديد من اللقاءات المقرر انعقادها بين موسكو وواشنطن أثناء وجودهما في السلطة .

٢٠٢١/٦/١

نتائج قمة بايدن – بوتين.. وردود الأفعال الغربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

التقى جو بايدن مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأول مرة كرئيس للولايات المتحدة يوم الأربعاء ١٦ يونيو، وفي حين أن الاجتماعات الأولى الشهيرة بين الأمريكيين والروس، مثل الاجتماعات بين جون إف كينيدي ونيكيتا خروتشوف في يونيو ١٩٦١، وبين رونالد ريجان وميخائيل جورباتشوف في نوفمبر ١٩٨٥، قد دخلت التاريخ على أنها لحظات حاسمة في تحديد العلاقات بين القوتين العظميين، سيكون من المنصف القول إن القمة في جنيف في يونيو ٢٠٢١ تمثل أكثر من مجرد إعادة ضبط الوضع السابق بين موسكو وواشنطن، بعد أربع سنوات من الارتباك بفترة دونالد ترامب.

تعد القمة الاجتماع الرئيسي ضمن جولة بايدن الرئاسية الأولى في أوروبا، والتي جرت بعد أن التقى بقادة من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، حيث أتاح الاجتماع الفرصة الأولى لبايدن لتحديد نهجه الدبلوماسي الخاص ضد أحد المنافسين العالميين للولايات المتحدة الأمريكية .

كانت تفاصيل المناقشات، وخاصة محادثات بايدن الشخصية الفردية مع بوتين، تحت حراسة مشددة، على الرغم من أن العديد من نقاط الحديث في القمة كانت معروفة جيدًا مسبقًا، بما في ذلك معارضة الولايات المتحدة لخط أنابيب نورد ستريم ٢ الروسي مع أوروبا، مما يثير القلق بشأن العدوان الروسي على حلف شمال الأطلسي، وتفسير حدوث الهجمات الإلكترونية الضارة على الولايات المتحدة التي يُزعَم أن موسكو هي التي دبرتها.

ربما كان أهم عنصر في القمة بالنسبة للمحللين هو كيفية إجرائها؛ فلم تتحول المحادثات لتصبح متوترة أو تصادمية بشكل علني، وذلك نظرًا للإدارة الدقيقة لإجراءاتها من قِبَل الأمريكيين الحاضرين، وقد أشار ديفيد إي سانجر ومايكل دي .شير وأنتون ترويانوفسكي، من صحيفة نيويورك تايمز، في تحليلهم، إلى أن الزعيمين لم «يتركا الانطباع بأنهما كانا يحاولان التعرف على بعضهما البعض، حيث تم إجراء الاجتماع بحذر شديد؛ لتجنب إظهار وجود صداقة بينهما» .وتأكيدًا على ذلك، كانت جميع اجتماعات القمة رسمية بطبيعتها، وانتهت المناقشات قبل ساعة من الموعد المخطط لها.

وتعد الاحترافية المتعمدة في إدارة المناقشات من قِبَل الحكومة الأمريكية مؤشرًا واضحًا على أن نهج بايدن تجاه روسيا سيكون مختلفًا إلى حد كبير عن نهج الرئيس السابق .وقد سلّط روبين ديكسون، من صحيفة واشنطن بوست، الضوء على «الطابع العملي» للقمة، في تناقض حاد مع الاجتماع السابق بين الرئيس الأمريكي السابق وبوتين، الذي استضافته هلسنكي في عام ٢٠١٨ .بينما أشارت كاثرين فيليب، من صحيفة التايمز، إلى أنه «تم الترتيب لكل شيء في قمة بايدن مع الرئيس بوتين لتجنب أي أصداء لمقابلة الرئيس السابق الكارثية في فنلندا»، حيث اختار ترامب الوقوف إلى جانب الزعيم الروسي بدلاً من وكالات استخباراته بشأن التدخل الروسي المزعوم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦ .وفي ضوء هذه اللهجة الجديدة من واشنطن، أعلن لوك هاردينج، من صحيفة الجارديان، بشكل قاطع أن «عصر ترامب الغريب الذي لا يمكن التنبؤ بأحداثه قد انتهى».

ونظرًا لأن تفاصيل المناقشة بينهما غير معروفة، فقد رأى المعلقون أنه لم يتم الاتفاق في النهاية بين الأمريكيين والروس إلا على نقاط قليلة، وذكرت شبكة بي بي سي أنه على الرغم من إشادة الزعيمين بالمحادثات إلا أن المفاوضات

«أحرزت تقدمًا ملموسًا ضئيلًا»، وفقًا لهاردينج، تعتبر القضية الوحيدة التي تم إحراز تقدم بشأنها علنًا كانت تتعلق بالولايات المتحدة وروسيا على حد سواء، وهي الموافقة على المشاورات المستقبلية بشأن معاهدة ستارت الثالثة النووية.

وفي ضوء عدم وجود تأثير كبير على المواقف الدولية لروسيا عقب ما تم الاتفاق عليه في جنيف، اعتبر العديد من المحللين أن القمة تعد انتصارًا دبلوماسيًّا لفلاديمير بوتين، حيث إنه، وفقًا لروبين ديكسون، سافر إلى الاجتماع «دون أن يخسر شيئًا، وعاد إلى بلده مع كل ما يريده تقريبًا» .وانتقد جاري كاسباروف، بطل الشطرنج السابق والرئيس الحالي لمبادرة تجديد الديمقراطية، انعقاد القمة، بحجة أن بوتين قد استفاد منها لأن «الحكام المستبدين يحبون الأحداث التي تضعهم على قدم المساواة مع القادة الديمقراطيين، وتعتبر المحادثات الفردية مع رئيس الولايات المتحدة هي أكثر الجوائز المرغوبة على الإطلاق لبوتين».

علاوة على ذلك، عكست الصحافة الروسية مدى رضاها عن سياسات الرئيس الأمريكي، وتحوّلت من كونها معادية له إلى داعمة لتكتيكاته التفاوضية الحثيثة بعد انتهاء القمة، لدرجة أنها وصفته بـالقيادي «المنصف» و«البنّاء» على حد سواء، ولعل هذا الرضا والدعم لا يرتكز في المقام الأول على قدرة الأخير على تحسين العلاقات، ولكن هذه الحالة من الرضا التي تعتري وسائل الإعلام الروسية لبايدن تعود في الأصل إلى أنهم لا يرونه الآن منافسًا أو مناهضًا قويًّا لخطط السياسة الخارجية لموسكو.

وقد تباينت تحليلات المعلقين والخبراء الغربيين بشدة بشأن ما إذا كان بايدن قد نجح حقًّا في قمة جنيف؛ حيث إنه بعد انتهاء القمة، قال الرئيس الأمريكي للصحفيين إنه «فعل ما جاء من أجله» من خلال وضع سلسلة من الخطوط الحمراء للرئيس الروسي لعدم تجاوزها، وكشف عن تسليمه لنظيره الروسي قائمة من ١٦ نموذجًا من «البنية التحتية الحيوية» التي تعتبر «محظورة» على الهجمات الإلكترونية الروسية، وبالتالي إذا تم المساس بها فيمكن لواشنطن الرد المباشر على مثل هذه الهجمات في النهاية .

ومع ذلك، جادل روجر بويز، من صحيفة التايمز البريطانية، بأن الرئيس الأمريكي جو بايدن كان «ساذجًا» خلال محادثاته مع بوتين، وأن قمة جنيف تمثل «فعلًا حالة أشبه بالتهدئة» مع الجانب الروسي، في حين أن ريبيكا هاينريش، الزميلة البحثية في معهد هدسون، أوضحت أن معارضة بايدن غير الحازمة لخط أنابيب نورد ستريم ٢

خلال انعقاد القمة أظهرت أنه «لن يتصدى بحزم ضد بوتين» خلال الفترة المقبلة .وعلاوة على ذلك، علق «ماكس بيرجمان»، من مركز التقدم الأمريكي، بأن «إدارة بايدن لن تحبس أنفاسها أو أن تقف صامتة» بشأن أي تغير من جانب بوتين لما تمت مناقشته في جنيف.

ومع ذلك، كان هناك الكثير من الثناء لـ بايدن، خاصة فيما يتعلق باستخدامه للدبلوماسية الحذرة والحنكة السياسية لمواجهة بوتين؛ حيث وصف جيه بريان أتوود، الباحث الزائر في معهد واتسون بجامعة براون ووكيل وزارة الخارجية السابق خلال إدارة كلينتون، تكتيكات قمة بايدن بأنها «تتسم بالدبلوماسية»؛ لأنها «وضعت آلية للحوار المستقبلي مع الروس» كما سمحت لبايدن بتسليط الضوء على اعتراضات واشنطن على الخطورة التي تمثلها الهجمات الإلكترونية والتهديدات التي تستهدف حلف الناتو والتوترات الموجودة في منطقة القطب الشمالي، فضلاً عن الاعتراض على طريقة معاملة زعيم المعارضة الروسي أليكسي نافالني .وأضاف أتوود أنه على الرغم من عدم معرفة الآثار طويلة المدى لهذه القمة بعد، «لكن ما هو واضح من القمة في جنيف أنه لم تكن هناك نتائج حقيقية وقتية تم إنجازها من وراء استخدام السياسة الدبلوماسية الفعالة».

واتفق مع ذلك كاتب العمود والمؤرخ في واشنطن بوست الأمريكية «ماكس بوت»، مشيرا إلى أن بايدن «مسح ابتسامة الغرور من على وجه بوتين» بأهدافه «المتواضعة» المتمثلة في «مزيد من الاستقرار والقدرة على ضبط تحركات الكرملين المثيرة للجدل»، وهو الأمر الذي وصفه «بوت» بأنه جعل ردود فعل الرئيس الروسي «خافتة وبعيدة عن أي شعور بالانتصار والغطرسة» خلال المؤتمرات الصحفية التي شهدتها القمة .ومن جانبه أيضًا، يرى مدير مركز أوراسيا التابع للمجلس الأطلسي «جون هيربست»، أن القمة ذاتها تعتبر «تنازلاً من الكرملين»؛ لأن «أداء بايدن في جنيف يجب أن يمنح الطمأنينة» للبلدان القريبة من روسيا المهددة بالفعل من قِبَل أفعالها العدائية.

ولعل الانتقادات الموجهة إلى اللهجة التي اعتمدها الرئيس الأمريكي وقوتها ضد تصرفات بوتين الدولية، قادت إلى استنتاجات نهائية من قِبَل العديد من المحللين بشأن أن القمة نفسها لن تكون كافية للحكم بشكل فعال على مسار العلاقات الدبلوماسية الأمريكية الروسية خلال الأربع سنوات القادمة .وأشار الباحث ستيفن بيفر، في معهد

بروكينجز الأمريكي، إلى أن «من السابق لأوانه معرفة ذلك»، بينما خلص هيربست إلى أنه «بينما تمتع بوتين بميزة الخروج بصورة القوي من قمة جنيف، فإن اللعبة الحقيقية قادمة خلال الأيام المقبلة .

ومع ذلك، هناك أيضًا توقع بأن الأسلوب الدبلوماسي لبايدن في نهاية المطاف سيتعين عليه أن يفسح المجال أمامه ليصبح أكثر تشددًا مع بوتين .وقد أوضح كاسباروف أنه إذا فشلت الولايات المتحدة في الرد على أي عدوان روسي مستقبلي، فإن «بوتين سيقتنع بأن بايدن هو نمر من ورق أمريكي آخر»، وفي حين أن «الكلمات والتعهدات سهلة»، فإن «العمل والالتزام بها صعب في الوقت ذاته» .ومن جانبه أوضح «جون سوبيل»، مراسل بي بي سي، أن «السيد بوتين سيختبر في النهاية» «حدود» بايدن، ومن ثم «سيتعين على الرئيس الأمريكي في النهاية أن يقرر كيف سيرد عليه حال تجاوزه الخطوط الحمراء المتفق عليها» .

في النهاية يمكن القول إنه في حين أن قمة جنيف بين جو بايدن وفلاديمير بوتين كانت بداية جديدة متفائلة ومهنية للعلاقات الأمريكية الروسية، فمن الواضح أيضا أن تلك القمة لن تمثل سوى حلقة أولى من العديد من اللقاءات المقرر انعقادها بين موسكو وواشنطن أثناء وجودهما في السلطة .

٢٠٢١/٧/٦

دعم غربي لمحاربة «داعش» في الشرق الأوسط وإفريقيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على الرغم من إعلان الولايات المتحدة وحلفائها الانتصار العسكري على داعش في العراق وسوريا عام ٢٠١٩، إلا أن التطورات الأخيرة المقلقة المتعلقة بالتنظيم الإرهابي أظهرت أن الحرب ضد تدعيمه وإيديولوجيته لم تنته بعد .وفي ظل غياب قاعدة قوة أساسية في الشرق الأوسط، يبدو الآن أن الاهتمام به قد تحول إلى أجزاء معينة من إفريقيا، حيث تمكن الإرهابيون من الاستفادة من عدم الاستقرار والانقسامات هناك.

وإدراكًا لتناقص تهديدات داعش في الشرق الأوسط- وإن كانت لا تزال قائمة -فضلاً عن التهديدات المتزايدة في إفريقيا، اجتمع في روما، يوم ٢٨ يونيو ٢٠٢١، ممثلو الدول الأعضاء في «التحالف الدولي لهزيمة داعش»، الذي تم إنشاؤه في ديسمبر ٢٠١٥؛ لمناقشة الإجراءات الجارية والمستقبلية لهزيمة التنظيم سياسيا وعسكريا.

استضاف الاجتماع بشكل مشترك وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن»، ووزير الخارجية الإيطالي، «لويجي دي مايو» .وتعد هذه المرة الأولى التي يلتقي فيها أعضاء التحالف شخصيًا منذ نوفمبر ٢٠١٩، أي قبل انتشار جائحة

كورونا .فيما تناولت المحادثات عددا من القضايا ذات الصلة، وهي، استمرار الجهود لمحاربة بقايا التنظيم في سوريا والعراق، ووضع الآلاف من مؤيديه ومقاتليه المحتجزين في معسكرات الاعتقال، وإمكانية إعادة هؤلاء الأشخاص إلى أوطانهم أو سجنهم أو إعادة تأهيلهم، وجهود مكافحة انتشار داعش عبر أجزاء من إفريقيا.

في المقام الأول، أعاد ممثلو التحالف الدولي التأكيد على التزاماتهم المشتركة بالقضاء على داعش كتهديد أمني للشرق الأوسط، لا سيما في سوريا والعراق .وشدد بيان مشترك لوزراء الخارجية الدول الأعضاء على أن جميع الدول تظل «ملتزمة بتعزيز التعاون لضمان عدم قدرة التنظيم والهيئات التابعة له على إعادة تشكيل أي جيب إقليمي، أو الاستمرار في تهديد أوطاننا وشعبنا ومصالحنا».

من جانبه، أشاد «بلينكن»، بـ«الإنجازات الكبيرة» للتحالف الدولي في محاربة داعش، مشيرا إلى أن «انتقال المقاتلين الأجانب إلى سوريا والعراق قد توقف فعلياً» .ومع ذلك، أدرك أن الهزيمة الكاملة له ليست مجرد مسألة عسكرية، بل ضرورة سياسية أيضًا، مؤكدا أنه «لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به» .ووفقًا لـ«جون فولين» من وكالة «بلومبرج»، تحدث وزير الخارجية الأمريكي، أيضًا عن الحاجة إلى «مساعدة الاستقرار» في سوريا والعراق؛ «لضمان عدم عودة ظهور التنظيم في هذين البلدين» .وكجزء من ذلك، أعلن عن خطط لتقديم ٤٣٦ مليون دولار أخرى من المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين.

وفي السياق ذاته، أكد وزير الخارجية البريطاني، «دومينيك راب»، أن «المملكة المتحدة ستحتفظ بقوات منتشرة لدعم العمليات في سوريا والعراق»، وأنها «ستواصل قيادة جهود التحالف لتدمير وتعطيل دعاية داعش، وتقويض جهودهم الرامية إلى التجنيد والتحريض على الهجمات».

وكانت قضية إعادة المقاتلين أو أتباع داعش المحتجزين حاليًا في معسكرات الأسرى في سوريا والعراق أو سجنهم، أو إعادة تأهيلهم من أهم القضايا التي تناولها الاجتماع، وخاصة مع وجود ضغوط شعبية كبيرة على الحكومات الغربية لعدم السماح بعودتهم إلى بلدانهم الأصلية؛ نظرًا للمخاطر الأمنية الكبيرة التي قد تترتب على ذلك، وخاصة إذا لم يتم سجنهم .ووفقًا لإذاعة «صوت أمريكا»، هناك ما يصل إلى ١٠.٠٠٠ مقاتل من داعش، بما في ذلك حوالي ٢٠٠٠ مقاتل أجنبي، وهم محتجزون حاليًا من قبل القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة في شمال سوريا وحده.

وفي ضوء هذه الأرقام، عمدت إدارة «بايدن»، إلى زيادة الضغط على الحكومتين البريطانية، والفرنسية لإعادة أعضاء داعش .وفيما يتعلق باحتجاز مقاتلي التنظيم السابقين في سوريا والعراق، وصف «بلينكن»، هذا بأنه «ببساطة لا يمكن الدفاع عنه، كخيار طويل الأمد»، فضلًا عن كونه خيارا «لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى» .ولهذا السبب، حث حلفاء الولايات المتحدة على «إعادة مواطنيها وإعادة تأهيلهم ومقاضاتهم عند الضرورة».

وتزعم الولايات المتحدة أنها أعادت ٢٨ شخصًا من سوريا، منهم ١٢ بالغًا و١٦ طفلاً .ومن بين هؤلاء، حوكم ١٠ بالغين؛ لارتكابهم جرائم إرهابية .وتأكيدًا لحجته السابقة، أشاد وزير الخارجية الأمريكي خلال الاجتماع، بإيطاليا؛ لإعادة أتباع داعش السابقين، وكذلك بدولة كازاخستان بآسيا الوسطى، والتي أعادت ٦٠٠ مقاتل وأفراد عائلاتهم وأدخلتهم في برامج إعادة التأهيل.

وتتركز الحُجة الأمريكية الأساسية لضرورة إعادة الدول الأوروبية أعضاء داعش السابقين إلى الوطن، في تنامي الراديكالية والتطرف داخل معسكرات الأسرى بسوريا والعراق .وفي ندوة عبر الإنترنت مع «معهد أمريكان إنتربرايز» في أبريل ٢٠٢١، حذر الجنرال «كينيث ماكنزي»، قائد القيادة المركزية الأمريكية من أن الأطفال في معسكرات الأسرى «يتحولون إلى التطرف»، وأنه ما لم يتم إعادتهم إلى الوطن وتخليصهم من الأفكار المتطرفة «فنحن بذلك نمنح أنفسنا هدية من المقاتلين في الطريق خلال خمس إلى سبع سنوات، وهذه مشكلة عميقة» .وخلص إلى القول :«ستكون مشكلة عسكرية في غضون سنوات قليلة إذا لم نعالج الجوانب غير العسكرية لها الآن».

ووفقًا لـ«باتريك وينتور»، من صحيفة «الجارديان»، فإن كلاً من فرنسا والمملكة المتحدة مترددان بشكل غير مفاجئ في إعادة مقاتلي داعش وأتباعهم السابقين إلى أوطانهم؛ بسبب «خشيتهم من أن تطلب المحاكم منحهم حريتهم؛ وبالتالي إلقاء المزيد من العبء على كاهل أجهزة المخابرات» .ففي بريطانيا، أظهرت قضية «شميمة بيجوم»، مدى توجس كل من الرأي العام والحكومة في السماح لأتباع داعش السابقين بالعودة إلى وطنهم الأصلي.

وكانت «بيجوم»، قد جردت من جنسيتها البريطانية عام ٢٠١٩ لأسباب أمنية جنبًا إلى جنب مع ١٨ بريطانيًا بالغًا تم اعتقالهم لدعمهم داعش أو قتالهم في سوريا .وزعم «بيتر جالبريث»، الدبلوماسي الأمريكي السابق أن بيجوم، «قد تبرأت تمامًا من التنظيم»، بيد أنه اعترف كذلك، أنه من الأفضل للحكومات الغربية أن «تلتزم جانب الحذر» .بالنظر إلى أنه في وقت سحب الجنسية من بيجوم، أيد ٧٨ %من البريطانيين هذه الخطوة، فمن ثم لا يوجد دليل ملموس على وجود أي بادرة من الدعم العام لتحفيز الحكومة على إعادة الأفراد الذين سافروا عن قصد إلى الخارج للانخراط في منظمة إرهابية دولية.

وبعيدًا عن سوريا والعراق، تمثلت القضية الأكثر إلحاحا في تسلل داعش إلى إفريقيا .وأوضح «بلينكن»، أن «ضمان هزيمة داعش بشكل نهائي يعني أيضًا مواجهة تهديدات داعش بشكل فعال خارج العراق وسوريا، في الأماكن التي ركزت فيها جهودها مؤخرًا»، وخاصة فيما يتعلق بالعديد من الدول الإفريقية، التي وصفها بأنها تقبع «في الخطوط الأمامية لتهديد التنظيم» .كما أشار «لويجي دي مايو»، إلى أنه «حتى لو ظل تهديد داعش في كل من العراق وسوريا أمرا رئيسيًا ينبغي للتحالف الدولي المناهض له مواجهته في تلك المنطقة تحديدًا، فلا يمكننا تجنب معالجة تداعيات مثل هذا التهديد خاصة في إفريقيا، التي يعد استقرارها أمرًا حاسمًا للقارة الأوروبية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط .

وبشكل أوسع، حذر وزير الخارجية الإيطالي، من أننا «نخشى توسع وانتشار داعش في القارة الإفريقية»، وأنه «ربما لا نرى أن عددًا من الخلايا الإرهابية بدأ يزداد في مناطق مثل الساحل) بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر (في الوقت الراهن، لكن من الواضح أن طرق الهجرة الرئيسية أمام تلك الخلايا المحتمل ظهورها في المستقبل مفتوحة للوصول إلى الدول الأوروبية» .وفي مارس ٢٠٢١، ذكرت صحيفة «الإندبندنت»، أن الهجمات الإرهابية الدولية التي شنها داعش ارتفعت بمقدار الثلث في ٢٠٢٠ بالمقارنة مع الأعوام السابقة» .

وخلال الاجتماع، تعهدت بريطانيا بالمساعدة في محاربة داعش في إفريقيا، وأعلن وزير خارجيتها «دومينيك راب»، أنها رصدت مبلغ ٦.١٢ مليون جنيه إسترليني للمساعدة في محاربة التنظيم في دول حوض بحيرة تشاد، التي تضم أجزاء من دول كل من تشاد، النيجر، ونيجيريا، والكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى .وفي هذا الصدد، صرح بأنه «يجب علينا ضمان عدم وجود ملاذات آمنة لداعش».

واستنادًا إلى تعزيز عمل التحالف الدولي في القارة الإفريقية، أشار المعلقون الغربيون إلى ضرورة دعم وجود فريق عمل، أو قوة مشتركة للعمل على الأرض بنفس الطريقة التي تم فيها تشكيل التحالف الدولي لمحاربة التنظيم في مناطق الشرق الأوسط الأكثر توترًا .وأفاد «جيف سيلدين»، من «إذاعة صوت أمريكا»، أن القوى الغربية «تدعم خطط فرقة عمل أو قوة مشتركة»، كما تحدث «بلينكن»، نفسه عن وجود «إجماع قوي» على هذه الفكرة .

وانطلاقًا من تقييمها مثل هذه الخطوة، لاحظت «إميلي إستيل»، من «معهد أمريكان إنتربرايز»، أن فريق العمل أو القوة المشتركة المقترحة أن «تنسق هذا الأمر يبدو أنه لا يزال في مراحله الأولى في الوقت الذي نجد فيه «الظروف على الأرض تتدهور بسرعة غير مسبوقة»، مع وجود فجوة هائلة في الجهد والعداد أمام مضي الوقت بصورة قد تسمح لداعش والجماعات الأخرى بالعودة مجددًا إلى ما كانت عليه بعد كل خسائرها العسكرية».

ويبقى واضحًا أن تسلل داعش إلى إفريقيا ليس بالظاهرة الجديدة، فقد كان يمثل خطرًا جسيمًا بشكل متزايد لعدة سنوات، وهنا يمكن التأكيد أن التحالف الدولي لمحاربة داعش لطاما كان يتصرف بجدية بعد فوات الأوان .وبدوره، علق «جايسون وارنر»، من «مركز مكافحة الإرهاب بالأكاديمية العسكرية الأمريكية»،) ويست بوينت(، أن «وجود داعش في إفريقيا كان واضحًا وينمو باطراد، وربما كان هناك تضاؤل للقوة الرئيسية لداعش في الماضي»، لكن الآن «يمكن القول إن التهديدات في ذروتها».

وإلى جانب إفريقيا، كانت هناك منطقة أخرى مثيرة للقلق، وهي تسلل داعش إلى أفغانستان، حيث «أعرب التحالف الدولي عن قلقه» بشأن احتمال أن تستغل الجماعة الإرهابية في المستقبل حالة عدم الاستقرار المستمرة والانسحاب العلني للقوات الأمريكية من البلاد .وانعكاسًا لذلك، حذر وزير الدفاع الأمريكي، «لويد أوستن»، في وقت سابق من يونيو ٢٠٢١ من خطر «تجدد ظهور» الجماعات المرتبطة بداعش في أفغانستان بعد هزيمتها في كل من سوريا والعراق.

على العموم، أعاد اجتماع روما لوزراء خارجية أعضاء التحالف الدولي لهزيمة داعش تأكيد التزام العديد من الدول بتدمير مقاتلي التنظيم الإرهابي ومعالم قوته في المناطق الجديدة التي ظهر بها في الداخل الإفريقي، وخاصة منطقة الساحل، بعد أن نجحوا في القضاء عليه في كل من العراق وسوريا .وبالتالي، من الواضح أن هناك مزيدا من العمل الذي يتعين القيام به مرة أخرى من خلال إجراءات متضافرة ومدروسة من قبل التحالف الدولي.

ولعل الفشل في معالجة التهديدات الأمنية في الوقت الراهن والمنبثقة من التنظيم المتمركز في المناطق الإفريقية يمكن أن يكون له نتائج مروعة حقًا على الأمن الدولي، وخضوع مئات الآلاف من الأشخاص لحكم داعش البربري.

٢٠٢١/٧/٧

قراءة في تقرير مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام ٢٠٢٠

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يصدر تقرير مؤشر الأمن السيبراني العالمي سنويًا منذ عام ٢٠١٥ من قبل «الاتحاد الدولي للاتصالات»، وهو وكالة متخصصة تأسست عام ١٨٦٥، وأصبحت تتبع الأمم المتحدة، ومسؤولة عن الأمور المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات .ويسعى تقرير مؤشر الأمن السيبراني العالمي إلى فحص ودراسة وإجراء مقارنة بين كفاءات الأمن السيبراني لدول العالم .

في بداية تقرير عام ٢٠٢٠، أشارت «دورين مارتن»، مديرة مكتب تنمية الاتحاد الدولي للاتصالات، إلى أهمية الأمن السيبراني، بقولها :إن «الحاجة إلى فضاء إلكتروني سليم وآمن أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى»، في ظل زيادة اعتماد العالم على «الخطوط الرقمية» للبنى التحتية الرئيسية .وفي ضوء ذلك، أضافت أن هذا الإصدار للتقرير «سيساعد في تعزيز المزيد من الإجراءات نحو تأمين النظم البيئية الرقمية اللازمة للتعافي والنمو، من خلال قياس أنواع التزامات الأمن السيبراني التي تعهدت بها البلدان ومدى انتشارها».

يقيس التقرير نقاط القوة والضعف في الأمن السيبراني في البلدان عن طريق تقييمها من خلال الفئات الخمس التالية :)التدابير القانونية - التدابير التقنية - التدابير التنظيمية - تدابير تنمية القدرات -تدابير التعاون .(ويتم تصنيف كل دولة في كل فئة من أصل ٢٠ درجة، لتصبح الدرجة الإجمالية من ١٠٠ .

ووفقًا للتقرير، تنطبق معايير فئة التدابير القانونية على «الأطر التنظيمية»، التي «تتضمن إنشاء تشريعات تحدد ما يشكل أنشطة غير مشروعة في الفضاء الإلكتروني»، بينما تنطبق معايير فئة التدابير التقنية بشكل أساسي على «الآليات الفعالة والهياكل المؤسسية على المستوى الوطني اللازمة للتعامل مع المخاطر والحوادث السيبرانية بشكل

موثوق» .تشمل هذه المعايير فرق الاستجابة لحوادث الكمبيوتر، وهي وكالات خاصة تسمح للحكومات بالرد على الهجمات الإلكترونية وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها في المستقبل.

وتشمل فئة «التدابير التنظيمية»، «آليات الحوكمة والتنسيق» في البلدان التي تضمن «استدامة الأمن السيبراني على أعلى مستوى للسلطة التنفيذية، حيث يؤدي عدم وجود تدابير تنظيمية مناسبة إلى الافتقار إلى المسؤولية والمساءلة الواضحة» تجاه استراتيجيات الأمن السيبراني الوطنية .وتشير فئة «تدابير تنمية القدرات» إلى «القدرة المستقبلية على الحفاظ على الحماية الإلكترونية الحالية والبناء عليها، والتي تعتبر مهمة؛ نظرًا إلى أن ملايين المواطنين والمقيمين في جميع أنحاء العالم أصبحوا يستخدمون الإنترنت بشكل أكثر انتظامًا في حياتهم اليومية» .أما فئة «تدابير التعاون»، فتشير إلى «التعاون المباشر بين الدول بشأن المخاطر الإلكترونية، والتي تعد ذات أهمية متزايدة، بالنظر إلى أن التهديدات الأمنية الافتراضية «في ازدياد»، وأنه «لا يمكن ضمان أو إدارة أمن النظام البيئي السيبراني العالمي من قبل صاحب مصلحة واحد»، مما يتطلب «توسيع مدى وصول وتأثير» التعاون الدولي والإقليمي.

وفي الواقع، تتباين قدرات البلدان على إظهار دفاعات قوية في مجال الأمن السيبراني في جميع أنحاء العالم .ففي حين أن العديد من البلدان ذات التصنيف الأعلى في العالم هي تلك التي تمتلك أعلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي الوطني، فإن العكس صحيح بالنسبة إلى تلك البلدان الواقعة في أدنى تصنيفات تقرير مؤشر الأمن السيبراني العالمي.

وعلى الصعيد العالمي- ضمن الفئات الخمس المذكورة أعلاه -أشار التقرير إلى أن ١٦٧ دولة تمتلك «شكلا من أشكال تشريعات الأمن السيبراني»، مع وجود ٩٧ دولة منها أيضًا لديها «لوائح البنية التحتية الحيوية»، في حين أن ١٣١ دولة لديها فرق الاستجابة للأحداث السيبرانية(CIRTs) ، و١٢٧ دولة لديها استراتيجيات الأمن السيبراني، و١٤٢ أجرت شكلاً من أشكال مبادرات الوعي السيبراني، ووقعت ٩٠ دولة على اتفاقيات ثنائية تتعلق بالأمن السيبراني.

وبشكل عام سجلت دول مجلس التعاون الخليجي مستويات عالية جدًا في المؤشر العالمي للأمن السيبراني لعام ٢٠٢٠ . وحصلت مملكة البحرين على مجموع نقاط ٨٦.٧٧/١٠٠، مع درجات قوية في فئة التدابير القانونية) ٢٠,٠٠(، والتدابير التنظيمية) ١٥,١١(، وتنمية القدرات) ١٦,٧٧ .(وعلى الجانب الآخر، حظيت بدرجات أقل في فئات التدابير التعاونية) ١٣,٨٦(، والتدابير الفنية) ١٢,١٢(، حيث خص التقرير الفئة الأخيرة كمجال «للنمو المحتمل» في المستقبل .ووضعت هذه النتائج البحرين في المرتبة ٦٠ عالميًا، مما وضعها في فئة نقاط مماثلة للأمن السيبراني لدول أيسلندا، وجنوب إفريقيا، والفلبين.

وفي الوقت نفسه حققت المملكة العربية السعودية درجة عالية جدًا في المؤشر بلغت ٥٤.٩٩/ ١٠٠، مع ٠٠.٢٠ درجة في أربع فئات) :التدابير القانونية، والتدابير التنظيمية، وتنمية القدرات، والتدابير التعاونية(، ودرجة ٥٤.١٩ في فئة التدابير الفنية .وبهذا، جاءت مع المملكة المُتحدة في المركز الثاني بشكل عام في مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام ٢٠٢٠، وبعد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة.

كما سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة عالية جدًا ١٠٠/٠٦.٩٨، مع ٠٠.٢٠ درجة في ثلاث قطاعات :)التدابير القانونية، وتنمية القدرات، والتدابير التعاونية(، و٠٩.١٩ و ٩٨.١٨ في فئتي التدابير الفنية، والتدابير التنظيمية، على التوالي .وبذلك احتلت المرتبة الخامسة عالميا في مجال الأمن السيبراني.

وبالمثل، حصلت سلطنة عُمان على درجة ٠٤.٩٦/ ١٠٠، بحد أقصى ٠٠.٢٠ درجة في التدابير القانونية، والتدابير التنظيمية، وفئة تنمية القدرات، بينما حصلت قطر على إجمالي ١٠٠/٩٤,٥٠، مع ٠٠.٢٠ درجة في الإجراءات القانونية وتنمية القدرات، ودرجة منخفضة بلغت ٦٤.١٦ في التدابير الفنية .

وأخيراً، سجلت الكويت ١٠٠/٠٥.٧٥ نقطة في المؤشر، مع الدرجات التالية لكل فئة :الإجراءات القانونية، ٧٤.١٧؛ التدابير الفنية، ٢٥.١٤؛ التدابير التنظيمية، ١٣.١١؛ تنمية القدرات، ٠٥.١٦؛ والتدابير التعاونية، ٩٠.١٥.

ويتم التأكيد على الدرجات العالية المتسقة بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مجموعة مختلطة من النتائج في منطقة الشرق الأوسط الأوسع ,حيث احتلت مصر المرتبة ٢٣ عالميا بنتيجة إجمالية ٤٨.٩٥ /١٠٠) بواقع ٠٠.٢٠ في فئتي التدابير القانونية، والتدابير التنظيمية، وأدنى فئة ٤٥.١٧ في قسم التدابير الفنية .(وحصلت الأردن على درجة إجمالية عالية بلغت ١٠٠/٩٦.٧٠، محققة بذلك أعلى درجة لها في معيار التدابير القانونية، وهي ٥٣.١٨ من ٢٠، وحصلت بدورها لبنان على ١٠٠/٤٤.٣٠ فقط، محققة درجة عالية نوعًا ما في معيار الإجراءات القانونية وهي ٢٤.١٠ من ٢٠، وحصلت دولة فلسطين على درجة إجمالية ١٠٠/١٨.٢٥، بالإضافة إلى كونها لم تحرز أي درجة تذكر «٠٠.٠» في معيار التدابير التعاونية، واحتلت العراق المرتبة الأدنى في منطقة الشرق الأوسط في مؤشر الأمن السيبراني العالمي، في ظل تحقيقه درجة إجمالية قدرها ١٠٠/٧١.٢٠ فقط، كذلك لم يحرز أدنى درجة «٠٠.٠» في معيار الإجراءات القانونية .وعلى هذا النحو، احتل العراق المرتبة ١٢٩ بين دول العالم .

وبعيدًا عن الدول العربية، حصلت إسرائيل على درجة إجمالية قدرها ١٠٠/٩٣.٩٠، محرزة بذلك الدرجة النهائية ٠٠.٢٠ في الإجراءات التعاونية، و٦٨.١٩ درجة في الإجراءات القانونية، و٢٤.١٩ درجة في الإجراءات المعنية بتنمية القدرات، و٩٩.١٦ درجة في التدابير والإجراءات التقنية، و٠٢.١٥ درجة في التدابير والإجراءات التنظيمية .وفي الوقت نفسه، احتلت إيران المرتبة ٥٤ عالميًا، بإجمالي درجات إجمالية مقدارها ٠٧.٨١/ ١٠٠.

أما بالنسبة إلى بقية دول العالم، فقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالميًا بنتيجة ١٠٠/١٠٠، محققة بذلك الدرجة النهائية ٠٠.٢٠ في جميع المعايير والمقاييس .كما سجلت المملكة المتحدة، إجمالي درجات إجمالية مقدارها ٩٩,٥٤، كونها أحرزت درجات مثالية في جميع المعايير والمقاييس باستثناء التدابير التقنية التي سجلت فيها)١٩,٥٤ (درجة .وبالمثل، سجلت اليابان، درجة إجمالية مقدارها ٨٢.٩٧/ ١٠٠، وسجلت فرنسا٦٠.٩٧/١٠٠، وسجلت ألمانيا ٤١.٩٧/١٠٠، وحصلت هولندا، على الدرجة النهائية ٠٥.٩٧/ ١٠٠.

ورسميًا، يصنف «مؤشر الأمن السيبراني العالمي»، كلا من ميكرونيزيا، والفاتيكان، واليمن، على أنها أقل البلدان مرتبة في العالم، لكنه أقر بأن هذا هو الحال؛ لأنه لم يتم جمع أي بيانات من هذه البلدان .لذلك، فإنه نتيجة لقبولها عددا من الدول وردودها على استبيانات الدراسة وتقديمها بيانات للتقرير، احتلت كل من الدولتين الإفريقيتين؛ جيبوتي، وبوروندي، المرتبة الأخيرة في المؤشر، وكلاهما حصل على ٧٣.١ درجة إجمالية فقط من أصل ١٠٠.

على العموم، سلط مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام ٢٠٢٠ الضوء على فجوات هائلة في قدرات توفير وإتاحة الأمن السيبراني في العالم، حيث تمتلك الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة بنى تحتية مغايرة تمامًا من حيث القدرة والكفاءة عن تلك الموجودة في دول مثل العراق، وجيبوتي، وبوروندي .ومع ذلك، أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المؤشر أنها تفوقت بشكل جماعي على العديد من الدول الغربية الأخرى والدول الأكثر تقدمًا اقتصاديًا من حيث قدراتها الأمنية السيبرانية واستدامة البنى التحتية البشرية وغيرها بالإضافة إلى التدابير التعاونية لخلق بيئة تقنية آمنة .

وعلى الرغم من ذلك، خلص المؤشر نفسه إلى تحذير مفاده أن «الأمن السيبراني يتطور باستمرار»، وستكون هناك حاجة إلى نُهج مستدامة ومطورة من قبل البلدان «لضمان أن تظل كافة البرامج والحلول الرقمية آمنة وموثوقة وجديرة بالثقة»، وأيضًا لعل «أحد الدروس المستفادة من أزمة وباء كوفيد-١٩ هو أن المشكلات الجماعية المرتبطة بتوفير الخدمات الصحية أو الأمن السيبراني «تحتاج إلى معالجتها من خلال نهج تقنية متعددة شاملة» تعمل على صياغتها تلك البلدان الماهرة في إتقان آليات ومتطلبات الأمن السيبراني.

٢٠٢١/٧/٨

دلالات تحسن أسعار النفط للاقتصادات الخليجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع عودة اقتصادات دول العالم إلى العمل، مدفوعة بتزايد تحصينات الأفراد ضد كوفيد-١٩، أخذ الطلب على النفط الخام في التعافي، ليسجل مزيج برنت سعرًا فوق ٧٦ دولارا للبرميل في أوائل يوليو، لأول مرة منذ أكتوبر ٢٠١٨،

وامتد الارتفاع أيضًا إلى خام غرب تكساس، ليتم تداوله عند قرابة ٧٤ دولارا .عزز هذا الاتجاه هبوط مخزونات الخام في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى لها من مارس ٢٠٢٠، وقدر تراجع هذا المخزون بمقدار ٦.٧ ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في ١٨ يونيو الماضي.

ونتيجة ذلك، كان اجتماع «أوبك بلس» في أول يوليو ٢٠٢١، لبحث تخفيف القيود على الإنتاج بمقدار٤٠٠ ألف برميل يوميًا، اعتبارًا من أول أغسطس حتى سبتمبر ٢٠٢٢ .ولكنه أرجئ ٧٢ ساعة ليكون الاثنين ٥ يوليو .وخلص الأمر إلى تأجيل الاجتماع إلى أجل غير مسمى بسبب عدم الوصول إلى اتفاق حول زيادة الإنتاج.

ومن المعلوم أن «أوبك بلس» هي تحالف مكون من ٢٣ دولة تقوده السعودية وروسيا، ويقضي الاتفاق بتحديد حصص إنتاج كل دولة مع تخفيف القيود المشار إليها، وكان هذا التحالف قد اتفق في العام الماضي على خفض الإنتاج بنحو ١٠ ملايين برميل يوميًا بدءًا من مايو ٢٠٢٠ في أعقاب جائحة كورونا، مع خطط لإلغاء القيود تدريجيًا بحلول نهاية أبريل ٢٠٢٢.

وفي اليوم الأول من يوليو ٢٠٢١، عقد ثلاثة لقاءات متتالية، شملت اجتماع الدول الـ١٣ الأعضاء في أوبك في التحالف بقيادة السعودية، ثم اجتماع تقني للتحالف بمشاركة ١٠ دول أخرى، واجتماع ثالث شاركت فيه الدول الـ٢٣ .ومن المعلوم أن الاقتصادات الخليجية التي تعتمد بصفة أساسية على إنتاج وبيع النفط الخام تعاني من تدهور أسعاره منذ منتصف يونيو ٢٠١٤، مدفوعة بزيادة إنتاج النفط الصخري، وتخمة المعروض النفطي، وقوة الدولار الأمريكي، وتأثير نشاط المضاربين، هذا فضلاً عن ضعف النمو في منطقة اليورو، وتباطؤ هذا النمو في الصين، وزيادة مخزون النفط الخام في الولايات المتحدة، وبلوغ الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق مستويات قياسية، هذا مع استمرار إنتاج الأوبك عند مستواه البالغ ٣٠ مليون برميل يوميًا من دون تخفيض، في اتجاه لتحجيم إنتاج النفط الصخري ذي التكلفة المرتفعة) ٧٠ - ٨٥ دولارا للبرميل مقابل ٥ دولارات للنفط التقليدي(، وكان هذا الإنتاج قد بلغ في الولايات المتحدة في أبريل ٢٠١٤ قرابة ٣.٨ ملايين برميل يوميًا.

ووفق تقرير مؤسسة «استاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني»، في نوفمبر ٢٠١٤، فإن استمرار انخفاض أسعار النفط فترة طويلة يؤدي إلى تباطؤ الاقتصادات الخليجية وتأجيل مشاريعها في مجال البنية التحتية، إذ تشكل العائدات

النفطية في المتوسط نحو ٤٩ %من العائدات في دول المجلس الست، في حين تشكل الصادرات النفطية ثلاثة أرباع الصادرات .ومع انخفاض الإيرادات تتجه دول الخليج المتضررة إلى تسريع خطوات خفض دعم أسعار الطاقة، وأن ذلك يلحق ضررًا بالصناعات المعتمدة على النفط كالبتروكيماويات.

وفي الحقيقة، فإن تراجع أسعار النفط ينعكس في تراجع الإيرادات النفطية، ثم ينعكس بذلك على الموازنات وحجم الإنفاق العام، إذ وضعت دول المجلس موازناتها على سعر برميل النفط أعلى بقليل من السعر الذي وصل إليه الخام في يناير ٢٠١٥ وهو ٥٠ دولارا .وكانت السعودية والإمارات قد وضعتا موازنتهما لعام ٢٠١٤ على أساس سعر برميل النفط ٩٧ دولارا، والكويت ٥٤ دولارا، ومثلها قطر، ومملكة البحرين ١٣٢ دولارا، وسلطنة عُمان ٩٩ دولارا، وبذلك تكون كل دول مجلس التعاون الخليجي قد دخلت في إشكالية عجز الموازنة العامة.

من ناحية أخرى، فإن انخفاض أسعار النفط يؤثر أيضا على القطاع الخاص من خلال تأثيره على نمو القروض الممنوحة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تدعم نمو نشاط القطاع الخاص في المجالات غير النفطية، بل إن تراجع أسعار النفط أيضًا قد ترتب عليه خسارة كبيرة في البورصات الخليجية؛ بسبب بيع أسهم الشركات المرتبطة بالنفط في شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٤.

ومع استمرار تراجع أسعار النفط، وتأثيراته الضارة على المنتجين، جاءت ضرورة التنسيق في سياسة الإنتاج طبقًا لظروف السوق النفطية، ما أنتج التحالف السابق الإشارة إليه «أوبك بلس» في نوفمبر ٢٠١٦) يضم إضافة إلى دول أوبك روسيا وأذربيجان والبحرين وبروناي وكازخستان وماليزيا والمكسيك وعُمان وجنوب السودان والسودان(، وقد أثمر هذا التنسيق تحسن أسعار النفط وخاصة مع التزام الأطراف.

لكن جاءت أزمة كورونا لتضرب مجددًا أسعار النفط، الذي فقد في مارس ٢٠٢٠ قرابة ٥٠ %من قيمته، وخاصة بعد إخفاق «أوبك بلس» في التوصل إلى تسوية بشأن خفض معدلات الإنتاج وقتها بواقع ٧.١ مليون برميل، وخلال تعاملات الاثنين ٢٣ مارس ٢٠٢٠ تراجعت أسعار النفط العالمية إلى أدنى مستوى لها في ١٨ عاما، فبلغ سعر خام برنت ٧.٢٤ دولار للبرميل، وهذه الأسعار هي نصف ما كانت عليه في ٢٠٠٧.

ويأتي هذا فيما كان الإنفاق العام في الاقتصاد الخليجي يحقق زيادة في المتوسط سنويًا من ١٥ إلى ٢٠%، وهو ما هدد بتراجع إجمالي ما ادخرته الاقتصادات الخليجية في صناديقها السيادية، فضلاً عن زيادة الدين الخارجي والمحلي.

ووفقًا لوكالة «ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني»، فإن مجموع عجوزات الموازنات الخليجية الست المتوقع لعام ٢٠٢١ ينخفض إلى ٨٠ مليار دولار، بينما كان ١٤٣ مليار دولار في ٢٠٢٠، ويعزى هذا إلى تداعيات أزمة كورونا وإجراءات الصحة والسلامة المرتبطة بها.

وفضلاً عن انخفاضات عجز الموازنات الخليجية، فإن التأثير المباشر لارتفاع أسعار النفط هو في ارتفاع أسواق الأسهم الرئيسية، كما يؤدي تحسين الإيرادات إلى إرجاء اتخاذ فرض ضرائب جديدة، والشروع في تنفيذ المشروعات التي سبق إرجاؤها بسبب انخفاض الأسعار، كمشروع نيوم السعودي- المدينة التي تحوي أنشطة اقتصادية متطورة تقوم على الابتكار والتكنولوجيا -وتبلغ ميزانيته ٥٠٠ مليار دولار، ومشروع الربط الخليجي بالسكك الحديدية، وتنفيذ الرؤى الاقتصادية الخليجية ٢٠٣٠ في موعدها.

وكان «صندوق النقد الدولي» في تقريره في أبريل الماضي قد رفع توقعاته لتعافي اقتصادات دول مجلس التعاون الست بوتيرة أسرع مما ذكره في يناير، إذ توقع معدل نمو للاقتصاد السعودي أكبر الاقتصادات الخليجية ٩.٢%، بينما في يناير كان يتوقع أن يكون هذا النمو ٦.٢%، بعد أن انكمش هذا الاقتصاد بنسبة ١.٤ %خلال ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا، وانخفاض أسعار النفط، بينما ينمو الاقتصاد الإماراتي بمعدل ١.٣ %وكان قد انكمش بنسبة ٩.٥ %العام الماضي .وينمو الاقتصاد العُماني بنسبة ٨.١%، بينما الاقتصاد البحريني بنسبة ٣.٣%، والاقتصاد الكويتي ٧.٠ % والاقتصاد القطري بنسبة ٤.٢.%

على العموم، فإنه وفقًا لوكالة «أيه أم بوست الأمريكية للتصنيف الإئتماني»، من المتوقع أن تسهم جهود التحفيز الحكومية نتيجة تحسن الإيرادات النفطية في نمو القطاع النفطي بنسبة ٦.١ %في ٢٠٢١، وأن يتجاوز النشاط الاقتصادي للقطاع غير النفطي مثيله في القطاع النفطي .ومع انحسار جائحة كورونا، قد تظهر قطاعات السياحة والسفر نموًا كبيرًا في ٢٠٢١، ومع تحسن أداء القطاعات غير النفطية متزامنًا مع تحسن العلاقات الخليجية

الخليجية، فإنه من المتوقع زيادة حجم التجارة البينية عن مستواه البالغ ٩٠ مليار دولار في ٢٠١٩، وتنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادي التي أقرت قمة العلا التعجيل بتنفيذها بحلول عام ٢٠٢٥ .

٢٠٢١/٧/١٣

أهمية التضامن العربي مع مصر والسودان في قضية سد النهضة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اتخذت المجموعة العربية في الأمم المتحدة موقفًا موحدًا، يتبنّى المطالب المصرية والسودانية، وهو ما يعد أهم عوامل الضغط على الطرف الإثيوبي في قضية سد النهضة، لعمق وتشعُّب العلاقات الإثيوبية العربية، وتذكر إثيوبيا أن السعودية والإمارات هما من أنهى النزاع الطويل بينها وبين إريتريا، كما تذكر عمق مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية، وفي مقدمتها دول الخليج، والأمل ألا تغامر إثيوبيا بإغضاب هذا التجمع العربي.

وينتظر الشعب الإثيوبي الرخاء الذي وعدته به الحكومة الإثيوبية من هذا السد، ولا يجد هذا الرخاء في المياه، فهي متوافرة لديه بكثرة؛ إذ يهبط على الهضبة الإثيوبية كل عام نحو تريليون متر مكعب من مياه الأمطار، حتى أن إثيوبيا معروفة بأنها نافورة إفريقيا، ولكنه يجد هذا الرخاء في الحصول على الكهرباء، حيث إن نحو ٦٠ %من سكان إثيوبيا محرومون منها، ولا توجد لدى إثيوبيا مصادر للوقود الأحفوري، ولكن يمكنها الحصول على الكهرباء من خلال مشروعات السدود على الأنهار العديدة التي تجري في أراضيها، وإشكالية سد النهضة أنه مقام على النيل الأزرق الرافد الرئيسي لنهر النيل الذي تعتمد عليه السودان ومصر.

وكان مجلس جامعة الدول العربية قد تناول موضوع سد النهضة في دورته العادية رقم ١٥٣ على المستوى الوزاري في ٤ مارس ٢٠٢٠، ودورته غير العادية في ٢٣ يونيو ٢٠٢٠، إلا أن القرار الذي ذهبت به المجموعة العربية إلى مجلس الأمن يوم ٨ يوليو ٢٠٢١، كان من الدورة غير العادية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد في الدوحة بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢١، بعد أن استمع إلى إحاطة مقدمة من مصر والسودان بشأن المستجدات ذات الصلة بهذا الملف، ونتائج جولات المفاوضات التي عقدت برعاية الاتحاد الإفريقي، بهدف التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم لقواعد الملء والتشغيل.

وقدّر مجلس الجامعة الجهود التي بذلتها دولة جنوب إفريقيا ودولة الكونجو الديمقراطية، من أجل التوصل إلى تسوية عادلة لهذه القضية، وأكد أن الأمن المائي لمصر والسودان جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وأعرب عن القلق إزاء تعسر المفاوضات، وإزاء ما أعلنته إثيوبيا الاستمرار في ملء خزان سد النهضة في موسم الأمطار الحالي بشكل أحادي يخالف قواعد القانون الدولي، كما يخالف إعلان المبادئ المبرم في الخرطوم بين مصر والسودان وإثيوبيا في

مارس ٢٠١٥، ويتسبب في إلحاق الضرر بالمصالح المائية في مصر والسودان، وبناء عليه يطالب مجلس جامعة الدول العربية إثيوبيا بالامتناع عن إجراءات ملء خزان السد قبل التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد الملء والتشغيل. وإذ أخذ مجلس الجامعة العربية العلم بتوجه مصر والسودان إلى مجلس الأمن الدولي، لاتخاذ إجراءات لازمة تضمن إطلاق عملية تفاوضية فعالة، للتوصل إلى اتفاق عادل وملزم قانونًا في إطار زمني محدد يراعي مصالح الدول الثلاث، وطلب المجلس من العضو العربي في مجلس الأمن) تونس (واللجنة المشكّلة من مجلس الجامعة بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٢٠ لمتابعة تطورات هذا الملف، التي تضم الأردن والسعودية والمغرب والعراق والأمانة العامة.

ونعتقد أن إثيوبيا تدرك أهمية دلالات هذا التحرك العربي دوليًّا في هذه القضية، سواء لجهة العلاقات الإثيوبية العربية، حيث يمكن للتضامن العربي مع مصر والسودان أن يتخذ إجراءات تدريجية قد تخسر فيها إثيوبيا كثيرًا، أو لجهة العلاقات العربية الودية الوثيقة بالدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن .ففي اليوم التالي لقرار الجامعة العربية أصدرت الخارجية الإثيوبية بيانًا ترفض فيه قرار مجلس الجامعة دعوة مجلس الأمن الى الانعقاد لبحث الخلاف، مشيرة إلى أنها تمارس حقها المشروع في استخدام مواردها المائية.

وأرسل نائب رئيس الوزراء الإثيوبي ووزير خارجية إثيوبيا يوم ٥ يوليو رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، يعبّر فيها عن خيبة أمل إثيوبيا من الجامعة العربية، لمخاطبتها الأمم المتحدة بشأن مسألة لا تدخل في اختصاصها، متهمًا الجامعة بأنها تدعم بنحو غير مشروط مطالب مصر والسودان، وزعمت أن تدخّل الجامعة يهدر جهود الاتحاد الإفريقي، وكرّرت رغبتها الانخراط في المفاوضات الثلاثية، مع التزامها بإنجاح العملية التفاوضية التي يقودها الاتحاد الإفريقي، ثم صعّدت في ٦ يوليو من لهجة اعتراضها على قرار مجلس الجامعة العربية، وزعمت أن تدخُّل الجامعة في الأزمة، وتقديمها خطابًا إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة غير مرحّب فيه.

وقد اتهمت جامعة الدول العربية إثيوبيا بأنها تسعى لدق إسفين في علاقاتها بالاتحاد الإفريقي، والتي وصفتها بالوثيقة، وربطت في ردّها بين دور المنظمتين في حفظ الأمن والسلم الإقليمي، حيث إن أزمة سد النهضة تهدد أيضًا الأمن والسلم في القرن الأفريقي، وهي منطقة تداخل فيها اختصاصات الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، ويعزز كلاهما الآخر فيها.

وبناءً على التحرك العربي قدمت تونس يوم ٨ يوليو ٢٠٢١ لشركائها الـ١٤ في مجلس الأمن مشروع قرار يطالب أديس أبابا بالتوقف عن ملء خزان سد النهضة، والذي يطالب مصر والسودان وإثيوبيا باستئناف المفاوضات بناءً على طلب كل من رئيس الاتحاد الإفريقي والأمين العام للأمم المتحدة، للتوصل في غضون ٦ أشهر إلى نص اتفاقية ملزمة لملء الخزان وإدارته، تضمن لإثيوبيا القدرة على إنتاج الكهرباء من سد النهضة، وفي الوقت نفسه تحول دون إلحاق أضرار بالأمن المائي لدولتي المصب السودان ومصر، ويدعو مشروع القرار من خلال مجلس الأمن الدول الثلاث إلى الامتناع عن

إعلان أو إجراء قد يعرّض عملية التفاوض للخطر، ويحض إثيوبيا على الامتناع عن الاستمرار من جانب واحد في ملء خزان سد النهضة.

وقد كثّفت المجموعة العربية اتصالاتها بالدول الأعضاء في المجلس بغية الحصول على توافق يساند هذا المشروع، بتأمين ٩ أصوات من أصوات المجلس الـ١٥، وشمل هذا التحرك العربي لقاءات مع ممثلي الدول دائمة العضوية، ومجموعة الترويكا الإفريقية المكونة من الكونجو الديمقراطية وجنوب إفريقيا والسنغال، والدول الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن إلى جانب تونس وهما كينيا والنيجر.

ودعم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش «الموقف العربي بتصريح أكد فيه عدم القيام بأي عمل أحادي يمكن أن يقوّض البحث عن حلول، لذا من المهم أن يجدد الناس التزامهم بالحوار بنية حسنة في عملية تفاوضية حقيقية»، وحذرت الخارجية الأمريكية من أن قيام إثيوبيا بملء خزان سد النهضة سيزيد التوتر على الأرجح، وحثت جميع الأطراف على الإحجام عن التحركات الأحادية إزاء السد، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية «نيد برايس» إن الولايات المتحدة تدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بحل يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض، وعيّنت الولايات المتحدة الدبلوماسي «جيفري فيلتمان» مبعوثًا خاصًّا للقرن الأفريقي يقود الجهود الدولية لإنهاء التوتر الناتج عن سد النهضة الإثيوبي.

إن انعقاد مجلس الأمن يوم ٨ يوليو ٢٠٢١ هو استمرار للمسار الذي سلكته مصر والسودان، منذ جلسة المجلس بشأن السد يوم ٢٩ يونيو ٢٠٢٠، فإذا ما مضت ٦ أشهر من دون اتفاق تعود السودان ومصر إلى مجلس الأمن ثانية، وهو الذي كان قد دعا الاتحاد الإفريقي إلى رعاية المفاوضات في جلسته العام الماضي، ولكن هذه المرة ينعقد مجلس الأمن بتضامن عربي قوي من دون تحفظ) سبق أن تحفظت جيبوتي والصومال سابقًا (مع المطالب المصرية والسودانية، عبر عنه بوضوح التصريحات العربية خاصة الخليجية.

فقد أكد جلالة الملك حمد بن عيسى في مارس ٢٠٢٠، تضامن مملكة البحرين مع مصر، لضمان حقوقها المشروعة في حصتها من مياه النيل، وأن أمن مصر ركيزة للأمن القومي العربي، وفي مارس ٢٠٢١ أصدرت الخارجية البحرينية بيانًا أعربت فيه عن تضامنها مع مصر في الحفاظ على أمنها المائي وحماية مصالح شعبها وحقه المشروع في الحياة، ودعمها للجهود المبذولة لحل أزمة سد النهضة، بما يحفظ الحقوق المشروعة لدول مصب نهر النيل وفق القوانين الدولية، وأكد مجلس الوزراء البحريني في أبريل ٢٠٢١ تضامنه مع مصر والسودان في الحفاظ على أمنهما المائي وضمان استقرارهما.

وشدد بيان المملكة العربية السعودية في ٦ يوليو على دعم مصر والسودان ودعوة المجتمع الدولي إلى تحمُّل مسؤوليته إزاء قضية سد النهضة، وتداعياتها على الاستقرار الإقليمي والسلم الدولي، وتكرر مضمون هذا التصريح في بيانات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

وتدرك إثيوبيا ثقل النفوذ الاقتصادي الخليجي لديها، وإمكانية ربط الاستثمارات الخليجية فيها بمدى ما ستبديه من تجاوب ومرونة في قضية السد، وكان مجلس التعاون الخليجي قد وجّه رسالة قوية بشأن تداعيات سد النهضة على حقوق مصر والسودان المائية، وأعلن وزراء خارجية دول المجلس من خلال اجتماعهم في الرياض في يونيو الماضي رفضهم أي إجراء يمس حقوق مصر والسودان المائية.

تخشى إثيوبيا أن التضامن العربي قد يفقدها فرص الاستثمارات الخليجية، منها تأثر ٩٢ مشروعًا استثماريًّا إماراتيًّا في إثيوبيا منتشرة في قطاعات الزراعة والصناعة والعقارات والرعاية الصحية، وتخشى تأثر حجم تجارتها البالغ ٦ مليارات دولار مع السعودية، واستثمارات سعودية تقدر بـ٢.٥ مليارات دولار في ٢٩٤ مشروعًا في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني، فضلاً عن القروض والمساعدات المالية التي تحصل عليها من دول الخليج العربية، فضلًا عن حجم العمالية الإثيوبية الكبير في دول الخليج، والتي يتركز معظمها في العمالة المنزلية، حيث تخشى استخدام هذه الأوراق الاقتصادية، والتي تم التلويح باستخدامها في اجتماع مجلس الجامعة العربية في الدوحة.

على العموم يبدو أن التضامن العربي مع مصر والسودان في قضية سد النهضة يمثل استفاقة لهذا التضامن المفقود لفترة طويلة، وهو مما تسببّ في التطاول على العالم العربي، واستباحة أمنه، وتغوُّل الأطراف فيه، واستهانتهم بقدرته، فهل يعود هذا التضامن كما كان في حرب أكتوبر ١٩٧٣، ليكون مفتاحًا رئيسيا يُعوَّل عليه في حل قضايا العرب؟ إن أكثر ما تخشاه إثيوبيا الآن ليس انعقاد مجلس الأمن بحد ذاته، ولكن عودة التضامن العربي، وهو ما تخشاه إيران أيضًا .

٢٠٢١/٧/١٦

تأثير جرائم الاحتيال الإلكتروني على الأمن القومي البريطاني

مركز **الخليج** للدراسات الاستراتيجية

لطالما كان الاحتيال تكتيكا أساسيًا في أساليب المجرمين حول العالم، ويهدف إلى سرقة الأموال من الأفراد والشركات والحكومات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .وقد جلبت جائحة كورونا موجة جديدة من المحتالين الذين يسعون إلى الاستفادة من مستخدمي الهاتف المحمول والإنترنت، والذين يسهل استهدافهم.

ومع ارتفاع مستويات هذه الجريمة مؤخرا؛ صدر عن «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، ورقة بحثية بعنوان :«التهديد الصامت ..تأثير الاحتيال على الأمن القومي البريطاني»، بهدف إثارة مسألة ما إذا كان الاحتيال يعتبر تهديدًا للأمن القومي، أعدها كل من «هيلينا وود»، و«توم كيتنج»، و«كيث ديتشام»، و«أردي جانجيفا»، ورافق إصدارها ندوة عقدها المعهد قدم فيها معدو الدراسة ملخصا لاستنتاجاتهم وتوصياتهم، أدارها «كيتنج»، وشارك فيها «مايك هالي»، الرئيس التنفيذي لخدمة منع الاحتيال، و«آمبر رود»، وزيرة الداخلية البريطانية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨.

في البداية، لاحظ «كيتنج» أن الخطر المجتمعي الواسع الذي يشكله الاحتيال «تحرك بسرعة على جدول الأعمال» لكل من القطاعين العام والخاص في السنوات الأخيرة، ومن ثم أصبح البُعد الأمني له قضية لا مفر منها، ولا يمكن للدولة الاستمرار في إعطائها اهتماما محدودا.

ومن جانبها، أشارت «وود»، إلى أن بريطانيا تمر حاليًا «بوقت حرج» في حربها ضد الاحتيال، حيث إن القرارات التي اتخذتها فيما يتعلق بالتمويل ومراجعة الأمن القومي توفر فرصة لحدوث «نقطة تحول» في مكافحة هذه الظاهرة، وكانت حجتها الأساسية أن الاحتيال «قضية أمن قومي وتحتاج إلى معالجة أكثر جدية»؛ خاصة أنها في السابق كانت «قضية ساكنة لعقود»، ويُنظر إليها على أنها «لا تثير قلق مجلس الأمن القومي»، فضلا عن ذلك، فإن حجم الاحتيال خرج عن نطاق السيطرة في ظل حدوث عمليات ضد الشركات والحكومات والأفراد على حد سواء، مع الحفاظ على «الطبيعة الخفية» لحدوثها؛ نظرًا إلى أن معظم الحالات لم تبلغ الشرطة بها، ومن ثم لا يحاسب الجناة على أفعالهم .

علاوة على ذلك، فإنه نظرًا إلى تغير «ملف تعريف الضحية» خلال ما اسمته «وود» بـ«عصر الإنترنت»، يمكن الآن استهداف كل شخص في بريطانيا من قبل المحتالين .ولإثبات ذلك، أوضحت كيف أصبحت رسائل التصيّد الاحتيالي الإلكترونية جزءا من الحياة اليومية لملايين البريطانيين، مشيرة إلى أنه على الرغم من اهتمام البرلمان بهذه القضية، فإن «شيئا لم يتغير، مع وجود نقص كبير في التمويل لوحدات شرطة مكافحة الاحتيال» .ونتيجة ذلك، كانت «الاستجابة الحالية للاحتيال غير فعّالة»، ومن ثم يجب رؤية هذه القضية من منظور «تهديدها للأمن القومي».

واستكمالاً للمناقشة، أوضحت أن هناك «فراغا في تحمل المسؤولية» في السنوات القليلة الماضية، وعلى الرغم من أنه «يمثل مشكلة للجميع، لكن لا أحد يعطيه الأولوية»، مشيرة إلى أن الطريقة الوحيدة لإصلاح هذا الخلل هي «استجابة النظام بالكامل» لتشمل مشاركة أكبر من أجهزة المخابرات والأجهزة الدبلوماسية والتنموية.

علاوة على ذلك، أوضحت أن تأثير الاحتيال قد تجاوز «الخسائر المالية»، إلى تسببه في ضرر مباشر «للعلاقة بين المواطنين والدولة» .فعلى المستوى الفردي، يؤدي إلى إضعاف الثقة بين المواطنين وحكومتهم، كما أن الاحتيال المستهدف للأعمال يضر بسمعة المملكة المتحدة كشريك عالمي رائد في مجال التمويل، بينما تتجه البلاد نحو «أعمق وأشد ركود على الإطلاق» .وفي شرحها لتأثيره على القطاع العام، أشارت إلى ما يمثله من خسائر حكومية تبلغ ٤٠ مليار جنيه إسترليني سنويا؛ أي ما يعادل ميزانية الدفاع السنوية للبلاد، وهو ما شبهته بأنه «سرقة خدمات عامة».

من ناحية أخرى، ربطت «وود» بين الاحتيال المرتكب في بريطانيا والجريمة المنظمة والإرهاب، مؤكدة أن عصابات من المحتالين استغلت «فجوات استخبارية ضخمة وعجزا» في استجابات الشرطة للاختباء في «نقطة عمياء خطرة»، موضحة أيضًا أن هناك أدلة على أن الاحتيال يدعم أنماط حياة الإرهابيين الفاعلين المنفردين، حيث يسرق الأفراد الأموال من وكالات الإعانات وقروض الطلاب لتمويل أنشطتهم .ومع وضع هذه الحالات في الاعتبار، تساءلت عما يجب اعتباره تهديدًا كاملاً للأمن القومي، وعن الاستجابة «المشتركة بين الحكومات»، وعن ضرورة وجود استراتيجية لمكافحة الاحتيال، وفي الوقت ذاته، وصفت الأمر بأنه «محير»؛ لأنه لا يوجد حاليا مثال على ذلك في البنية التحتية للأمن القومي في البلاد.

ومن وجهة نظره، أشار «هالي»، إلى أنه من منظور الأعمال التجارية، كانت هناك «زيادة بشكل عام في الاحتيال على أساس سنوي»؛ نقلاً عن قاعدة بيانات الاحتيال الوطنية التي سجلت ٠٠٠.٣٦٥ حالة من هذه الأعمال في عام ٢٠١٩ . ٨٨ %منها مرتبطة بالإنترنت و٦٠ %من إجمالي إجراءات الاحتيال مرتبطة بانتحال الهوية وحدها.

وتعليقا على مسألة «الروابط بين العصابات الإجرامية والاحتيال»؛ أوضح أن مليارات الجنيهات تذهب حاليا لتمويل الجريمة المنظمة لدعم أنشطتها غير القانونية، وأنه من غير المعروف مقدارها، أو الأفراد الذين يرتكبونها، واصفا الاحتيال بأنه «جريمة كبيرة الحجم في القرن الحادي والعشرين، ويتم تنفيذها على نطاق صناعي ضد الشركات بشكل أساسي».

وكجزء من ذلك، أشار إلى أن الجناة هم «مافيا افتراضية» تتألف من «مجموعة غير مترابطة» من مجرمي الإنترنت الذين يبيعون خبراتهم لزملائهم المجرمين .وعلى الرغم من المبالغ الكبيرة التي سُرقت، إلا أنه أقر أنه بالنسبة إلى المجرمين تعتبر عملية «منخفضة المخاطر» مع احتمال ضئيل في الوقت الحالي للقبض عليهم أو محاكمتهم .بالإضافة

إلى ذلك، شملت الحيل المستخدمة المؤسسات ذات السمعة الطيبة كستار لسرقة الأموال من الضحايا .وتشتمل هذه الفئة على خمس وثمانين جامعة بريطانية مزيفة تقدم شهادات مزورة تم إغلاقها خلال السنوات الخمس الماضية.

ومثل «وود»، وصف «هالي»، رد الحكومة على الاحتيال بأنه «ضعيف»، ودعمها للشركات بأنه «محزن»، مع اعتبار الضحايا إما أنهم «ساذجون» أو حتى «يستحقون» ما حدث لهم .لذلك خلص إلى أن البلاد متورطة في «حلقة» مفرغة، حيث أدى تجنب العمل ضد «المافيا الافتراضية» إلى زيادة هجماتها بشكل كبير بمرور الوقت لتشكل الآن تهديدًا رئيسيًا للأمن القومي.

وفي حديثها، أشارت «رود»، إلى أن «اللحظة المواتية لتلك الجريمة ازدهرت أثناء الجائحة»، مؤكدة أيضًا وجود فجوة «متنامية وواسعة» في الدفاعات الوطنية للمملكة المتحدة فيما يتعلق بالجرائم المالية مثل الاحتيال .وسعيًا لشرح تصرفات الحكومات السابقة، قالت :إن «رئيسة الوزراء السابقة، تيريزا ماي وعت كيف كان الاحتيال مشكلة متصاعدة، وأنه يتطلب «قيادة حقيقية»، لكن في السنوات الأخيرة تراجعت القضية إلى مرتبة أدنى في أولويات الحكومات»، وهو الأمر الذي وصفته بأنه «خطأ».

وفي سياق حديثها عن تجربتها وخبرتها السابقة- باعتبارها وزيرة العمل والمعاشات التقاعدية في السابق -أشارت إلى أن الجهود المبذولة لتسهيل التمتع بنظام الائتمان الشامل بالنسبة إلى الفئات ذوي الدخل المنخفض من خلال آليات الرقمنة كان بمثابة «فرصة مثالية للمحتالين» .وعلى الرغم من أن الأمر لا يزال يثير قلقًا، فإن تنفيذ حلول لعمليات الاحتيال كان- ولا يزال -أمرا صعبًا بكل المقاييس.

وفيما يتعلق بالجهود الأمنية، أوضحت «رود»، أنه بينما يدرك البريطانيون مخاطر الاحتيال، فإن الاهتمام ينصب أكثر على ما يحدث في الشارع من عمليات نصب صريحة»، مقارنة بالجرائم المعلوماتية والنصب عبر الإنترنت .ومن ثم، عندما يريد المواطنون «رؤية المزيد من رجال الشرطة في الشوارع، فهذا يعني أن هناك عددًا أقل من الضباط المعنيون بمباشرة عمليات الاحتيال الإلكترونية .ووافقت «وود» على هذه الحجة، وعلقت على أنها لا تعارض وجود عدد أقل من رجال الشرطة في الشوارع مقابل معالجة الجرائم الأخرى التي تتم عبر الإنترنت بشكل أفضل، لكن سيظل هذا المنطق يحتاج إلى شرح أفضل ليكون قابلاً للتطبيق من الناحية السياسية.

وردًا على سؤال حول كيفية تطوير المملكة المتحدة لنهج «أكثر تماسكًا» للتعامل مع عمليات الاحتيال والتصدي لها؛ أجاب «هالي»، أنه «لا يوجد تنسيق كافٍ حاليا في هذا الشأن بين أجهزة ووكالات الشرطة المعنية، وأن جرائم مثل الاتجار بالمخدرات مازالت توضع دائمًا في قوائم الأولوية لمكافحتها على حساب جرائم الاحتيال الإلكترونية .في حين أضافت «رود»، أن الاستجابة الكافية لتلك الجرائم لن تكون ممكنة وفعالة إلا من خلال »وجود قيادة وزارية ذات كفاءة»، بحيث يمكن تخصيص التمويلات اللازمة في مراجعات أوجه الإنفاق والتحويلات المالية الإلكترونية .

وحول وجود تورط مباشر لدول ما- والذي يمكن أن نطلق عليهم «المشتبه بهم المعتادون» -وبالأخص «روسيا والصين» في عمليات الاحتيال في بريطانيا؛ رأت «وود» أن «هيئات المحلفين البريطانية بجميع أعضائها لم تجد أي دليل مباشر بشأن تورطهما، لكن أشارت إلى أن جرائم الاحتيال بالنسبة إلى هذه البلدان تمثل طريقة «سريعة وسهلة» لتعطيل الأنظمة المالية لمنافسيها وتقويض ثقة مواطنيها في حكوماتها ومؤسساتها على حد سواء.

وردًا على سؤال آخر حول كيفية استهداف الاحتيال ومحاربة كل مصادره، انتقد «هالي»، كيف أن شركات التكنولوجيا الكبرى في الغرب لم تقدم ما يكفي للتصدي لجرائم الاحتيال المالية الإلكترونية التي تُرتكب على منصاتها، ولكن مع ذلك تكمن المشكلة الحقيقية في كيف يمكن لمسؤولي مكافحة جرائم الاحتيال الحصول على «حصة عادلة من موازنة الحكومة وتمويلاتها» لدعم عملياتهم وأنشطتهم المستقبلية لمواجهة مثل هذه الجرائم.

قضية أخرى أثارها «كيتنج»، تتعلق بجائحة كورونا، والتي وصفها بأنها «فرصة سانحة للمحتالين والمجرمين لممارسة أنشطتهم» .وتشير أرقام صادرة حديثًا إلى أن عمليات الاحتيال الرومانسية الإلكترونية آخذة في الارتفاع، إذ كان البريطانيون يستخدمون الإنترنت للاتصالات الرومانسية أثناء عمليات الإغلاق .ووفقا للهيئة التجارية البريطانية، سجل الاحتيال في التحويلات المصرفية المتصلة بعمليات خداع رومانسية بين يناير ونوفمبر ٢٠٢٠ .زيادة بـ٢٠ % مقارنة بالعام السابق .وعلى نحو مماثل، شهد «المركز الوطني للإبلاغ عن الاحتيال»، زيادة في عدد البلاغات المتعلقة بالاحتيال الرومانسي خلال ٢٠٢٠ .إذ تجاوز إجمالي الخسائر الواردة في التقارير ٦٨ مليون جنيه إسترليني.

وانطلاقًا من معالجة جرائم الاحتيال وطرق التصدي لها ضمن خطط دفع الأجور والمساعدات المالية الأخرى للشركات والأفراد خلال هذه الأوقات الصعبة اقتصاديًا، أوضح «هالي»، أن هذه الجرائم كانت أكثر شيوعًا لأن الضوابط التنظيمية والرقابية على الأرصدة النقدية أقل صرامة .وأضافت «وود» أن «جرائم الاحتيال ستحدث لا محالة»؛ لأنه مازالت هناك مخاوف بشأن نهج «سرعة وسلامة» توزيع المال العام .وفي إحدى هذه الحالات، تم إلقاء القبض على

أربعة أشخاص لمطالبتهم بالحصول على قروض مدعومة حكوميا تصل قيمتها إلى ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني، مع ادعائهم امتلاكهم شركات صغيرة ينوون تعزيز أنشطتها جراء الجائحة .ومن جانبها، تساءلت «رود» عما إذا كانت بريطانيا ترى أن مخاطر جرائم الاحتيال الجماعية، ستكون عواقبها أقل بكثير من العقوبات والخسائر المالية الوطنية التي قد تطال العديد من الشركات التي قد تشهر إفلاسها إذا لم تتلق مساعدة حكومية عاجلة في ظل انتشار الوباء.

على العموم، قدمت الندوة عرضًا مفصلاً حول الحاجة إلى اعتبار جرائم الاحتيال الإلكترونية تمثل تهديدًا رئيسيا للأمن القومي البريطاني .وفي عرضهم لتلك القضية، توصل المشاركون- من واقع خبرتهم من المنظور الاقتصادي والسياسي -إلى استنتاج مشترك مفاده أن جرائم الاحتيال تحتاج بالفعل إلى دمجها وإدراجها ضمن اعتبارات وأولويات الدفاع عن الأمن القومي .ومع ذلك، وافقوا جميعا أيضًا، على أن المسار المستقبلي للإجراءات الحكومية لمعالجة هذه المشكلة المتنامية لا يزال مجهولاً في الوقت الحاضر .

٢٠٢١/٧/١٧

الأمن المائي والعمل العربي المشترك

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يعد الأمن المائي لأي دولة، أو تجمع سكاني، أحد أهم مكونات الأمن القومي، باعتبار المياه أهم مقومات الحياة والوجود للكائنات الحية وليس للإنسان فقط، ويختلف إدراك مدى خطورة الأمن المائي بين دولة وأخرى بحسب توافر الموارد المائية، فالدول التي توجد في المناطق المطيرة، أو تتوافر لديها العديد من المياه السطحية التي تقع منابعها لديها، لا تدرك هذه الخطورة مثلما تدركها الدول التي توجد في مناطق شحيحة الأمطار أو أن المياه السطحية التي تتدفق فيها تقع منابعها خارج حدودها، ولهذا حينما كان موضوع سد النهضة الإثيوبي يتم تداوله داخل قاعة مجلس الأمن الدولي، لم تكن كلمات رؤساء الوفود المتحدثة بنفس سخونة وحرارة كلمات مصر والسودان وتونس.

وقد أعادت مسألة سد النهضة في سياق العمل العربي المشترك، قضية الأمن المائي العربي إلى الصدارة، حيث اجتمعت الجامعة العربية أكثر من مرة، وأصدرت العديد من التصريحات، وتوجهت إلى مجلس الأمن الدولي، كما صدر عن مجلس التعاون الخليجي وقادة الدول العربية التصريحات التي تظاهر الحقوق المائية لمصر والسودان، وعرض كثير منهم الوساطة لدى إثيوبيا لحل هذه الإشكالية بما يضمن الأمن المائي لهاتين الدولتين العربيتين، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تُثار فيها قضية الأمن المائي في سياق العمل العربي المشترك، ففي

ستينيات القرن الماضي، بمناسبة تحويل مياه نهر الأردن، المصدر الوحيد الدائم للمياه السطحية للضفة الغربية، وفلسطين بشكل عام، وتتشارك في مياهه خمس دول :فلسطين والأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل، وارتبط إنشاء إسرائيل بمحاولتها الاستحواذ على مياه هذا النهر، وفي منتصف مايو ١٩٦٤ أعلنت تدفق مياهه إلى منطقة النقب بواسطة مضخات ضخمة، كان ذلك من أهم أسباب العمليات العسكرية الإسرائيلية في ١٩٦٤ و١٩٦٥ ومن أهم أسباب حرب ١٩٦٧، وبمناسبة هذه القضية نشطت في العمل العربي المشترك مؤسسة القمة العربية كأهم آليات هذا العمل، أيضًا كان من أهم أهداف إسرائيل في الحرب على لبنان في ١٩٨٢ الاستيلاء على مياه نهر الليطاني.

ولقد أنبرى العمل العربي المشترك لتناول هذا الموضوع في ذلك الوقت، ففي أواخر ثمانينيات القرن الماضي وفي تسعينياته تناول هذا العمل المشروعات التركية على نهر الفرات، أبرزها مشروع سد أتاتورك، الذي يعد واحدًا من أكبر السدود الركامية في العالم بارتفاع ١٨٤ مترًا وبحيرة تخزن ٤٨ مليار متر مكعب، ويؤدي إلى حرمان سوريا والعراق من ثلثي المياه التي تتدفق إليهما من هذا النهر، وكما فعلت تركيا ذلك، تقوم إيران بتجفيف مياه شط العرب والأهواز شرق وجنوب العراق، وتخفيض منسوب المياه المشتركة بينهما بما يؤثر سلبًا على ما يصل محافظات ديالي وكركوك العراقية من مياه.

ولما كانت مصادر المياه العابرة للحدود السياسية تغطي قرابة نصف مساحة الكرة الأرضية، وتمثل نحو ٦٠ % من تدفق المياه العذبة في العالم، وتدعم دخل أكثر من ٣ مليارات نسمة وسبل كسب عيشهم، فقد عُد التعاون بشأن موارد المياه المشتركة أمرًا حيويًّا لكفالة السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية، بل وحماية الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، ولهذا فقد عُني القانون الدولي بوضع قواعد ومبادئ عامة لتنظيم استخدام المجاري المائية الدولية في الزراعة والصناعة وتوليد الكهرباء والملاحة، بدءًا من اتفاقية برشلونة ١٩٢١، ثم اتفاقية جنيف ١٩٢٣، إلى قواعد هلسنكي ١٩٦٦ واتفاقية هلسنكي ١٩٩٢، ووصولاً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ حول استخدامات المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، فضلا عن الاتفاقات الخاصة الثنائية والمتعددة الأطراف في مناطق العالم المختلفة، وكلها تهدف إلى تفادي تصاعد النزاع حول موارد المياه إلى صراعات مسلحة تهدد السلم والأمن الدوليين.

لكن أغلب المعاهدات والاتفاقيات الدولية للأنهار العابرة الحدود قد افتقرت إلى آلية محددة للتحكيم، فضلاً عن غياب صفة الإلزام في القوانين والمعاهدات الدولية بشأن المياه، ولهذا فقد أُقرّت آليات لفض النزاع من خلال تشكيل لجان لدراسة الأسباب وإحالتها إلى هيئة التحكيم التي تتشكل بناءً على طلب الطرفين، كما جاء في

اتفاقية الأمم المتحدة السابق الإشارة إليها، وكما أن أغلب المعاهدات لم توضح الآلية المتبعة في حالة رفض أو امتناع أحد الأطراف عن المشاركة في رفع موضوع الخلاف إلى هيئة التحكيم، وأغلبها لم يوضح الإجراءات الإلزامية لقراراتها، أو إمكانية فرض عقوبات على الطرف الذي لا يلتزم ببنود المعاهدات، أو الذي ينتهك قرارات التحكيم الصادرة عن هيئة التحكيم، فإن ذلك يعني أن القانون الدولي لتنظيم استخدام الموارد المائية المشتركة مازال غير مكتمل، وهو ما أتاح التغول في إعمال الحقوق السيادية لدول المنبع، من دون خشية عقاب دولي أو إقليمي، وهو ما فعلته إسرائيل وتركيا وإيران وتفعله إثيوبيا الآن، فما هو إذن المطلوب من العمل العربي المشترك في هذه الحالة؟

المسألة المثارة في قضية سد النهضة حاليًا، هي حاجة مصر والسودان إلى اتفاق قانوني ملزم لقواعد ملء وتشغيل السد، لا ينتقص من كمية المياه المتدفقة من النيل الأزرق للسودان ومصر، خاصة في حالات الجفاف والجفاف الممتد، حيث يجري تعويضها لمصر والسودان بالسحب من بحيرة السد العالي، كما يتعين على إثيوبيا مراعاة قواعد الأمان والسلامة الهندسية لسد النهضة، حيث إن انهياره يُلحق أضرارًا بليغة بمصر والسودان، ووضع هذا الاتفاق القانوني الملزم في إطار علاقات التعاون العربية الإثيوبية هو من أولى الجوانب التي تحرص إثيوبيا على الالتزام به، والاتفاق على نظام للعقوبات الاقتصادية في حالة عدم الالتزام يكفل أيضًا هذا الالتزام، ويصبح مطلوبًا من العمل العربي المشترك إذن مع عرض الوساطة من أكثر من دولة عربية، مساعدة الأطراف على صياغة مشروع هذا الاتفاق المطلوب، فقد أثير أن كثيرًا من بنود هذا الاتفاق قد تم التوافق عليها ولكن بقيت بعض النقاط الخلافية المهمة دون حسم.

ولا تحجب مسألة سد النهضة خطورة وضع الأمن المائي عربيًّا، فالمياه في المنطقة العربية مهددة أيضًا بالجفاف الطبيعي، ويؤدي التغير المناخي والاحتباس الحراري، وهو تهديد عالمي قائم على التأثير على معدل المياه ونشر التصحر أخذًا في الاعتبار أن المنطقة العربية التي يعيش فيها ٥ %من سكان العالم، نصيبها من المياه أقل من ١ %من المياه فهي تعد من أكثر مناطق العالم جفافًا.

وبسبب تهديد الأمن المائي عمدت دول عربية إلى تغييرات جذرية في أنماط التنمية فيها، ففيما كانت السعودية تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، وأمكنها ذلك بالفعل، فقد أصبحت الزراعة خارج الحدود أحد التوجهات الرئيسية للحفاظ على الموارد المائية وعدم استنزافها، وعلى هذا الدرب سارت كل دول مجلس التعاون الخليجي، وهو أمر مطلوب أن يتوسع فيه العمل العربي المشترك.

وإذا كانت مصر في إطار سياسة التعامل مع حالة الفقر المائي تعيد النظر في أساليب الري، لتجعل الري بالتنقيط أو الرش بديلا عن الري بالغمر، كما تقوم بتبطين الترع لمنع تسرب المياه، ورفع أسعار المياه لترشيد استخدامها، وتغير النمط المحصولي باستبدال المحاصيل الشرهة للمياه بمحاصيل أقل استخدامًا لها، إلا أن كل هذا مع زيادة السكان وثبات حصتها من المياه لا يغنيها عن الزراعة خارج الحدود كتوجه استراتيجي تشترك فيه مع الدول العربية من خلال العمل العربي المشترك، وإلى هذا يمكن للزراعة العربية حول بحيرة سد النهضة أن تكون أحد أوجه التعاون الكبرى العربية الإثيوبية التي تحقق هدفًا مزدوجًا :الأمن المائي العربي، وإلزامية ارتباط إثيوبيا بالاتفاق القانوني الملزم لقواعد ملء وتشغيل سد النهضة.

ولتعزيز العمل العربي المشترك في مجال الأمن المائي، تم إطلاق المجلس العربي للمياه في أبريل ٢٠٠٤ كمنظمة إقليمية مستقلة غير هادفة للربح تتخذ من القاهرة مقرًّا لها، وفي مارس الماضي أطلق هذا المجلس التقرير الإقليمي عن رسم الطريق لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ومبادرة رابطة الدول العربية لمخاطر المناخ، ويرأس هذا المجلس حاليًا د .محمود أبو زيد وزير الموارد المائية الأسبق لجمهورية مصر العربية، وفي سبتمبر المقبل يعقد هذا المجلس النسخة الخامسة للمنتدى العربي للمياه في أبو ظبي؛ لمناقشة تعظيم استخدام الموارد المائية في العالم العربية، وتم اختيار أبوظبي لريادتها في استخدام موارد المياه غير التقليدية؛ كالمياه الجوفية ومياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي وتحلية مياه البحر وكيفية تعاملها مع زيادة الملوحة، مما يبرز الحاجة إلى ضرورة الإسراع بتنفيذ مخطط شامل للتحرك على المستويين القطري والقومي وفق استراتيجيات تضمن مواجهة العجز المائي العربي، وتلبية كل الاحتياجات من المياه في المستقبل مع تحقيق إدارة سليمة للموارد المائية العربية المتاحة، وضمان تنمية مستدامة.

إلى جانب هذا المجلس نشأ في إطار جامعة الدول العربية في ٢٠٠٩ المجلس الوزاري العربي للمياه يتبنى تنفيذ الاستراتيجية العربية للأمن المائي ٢٠١٠ – ٢٠٣٠ لمواجهة التحديات المرتبطة بهذا الأمن، وفي ٢٠١٤ أعلنت جامعة الدول العربية إطلاق جائزة هذا المجلس حول موضوع إدارة الطلب على المياه للأغراض الزراعية، وفي نوفمبر الماضي عقد هذا المجلس دورته الـ١٢ التي ترأسها وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة.

بشكل عام لم يفتقر العمل العربي المشترك في مجال الأمن المائي إلى مؤسساته، ففي يوليو ٢٠٠٩ أصبحت له استراتيجية، فضلاً عن خطة لترشيد استهلاك المياه أقرها وزراء المياه العرب في اجتماعهم في الجزائر في الشهر المذكور، وترتكز هذه الاستراتيجية على محاور إنشاء قاعدة معلومات الموارد المائية العربية، وحماية الحقوق المائية العربية، ومواجهة التغيرات المناخية في المنطقة العربية، وتقوم على رفع القدرات التفاوضية مع الدول غير

العربية بشأن الاستغلال والاستفادة المشتركة من المياه، إلى جانب بناء القدرات في مجال تعبئة وتخزين وتوزيع الموارد المائية، ومن هذا الاجتماع المشار إليه أصبح يوم ٣ مارس من كل عام يومًا عربيًّا للمياه.
في النهاية يمكننا القول بأن العمل العربي المشترك في مجال الأمن المائي الذي تجسد بوضوح في اجتماع المجلس الوزاري للجامعة العربية في يونيو الماضي،

٢٠٢١/٧/٢١

المملكة العربية السعودية.. التوقعات الاقتصادية والتحديات المستقبلية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ٨ يوليو ٢٠٢١، صدر تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١ بشأن المملكة العربية السعودية، الذي حلل الآثار الاقتصادية على المملكة واستجابتها لجائحة كوفيد-١٩، بالإضافة إلى تقديم توقعات للنمو والتحديات المستقبلية.

ولتوفير مزيد من التحليل لنتائج هذا التقرير، عقد «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، ندوة بعنوان «المملكة العربية السعودية ..التوقعات الاقتصادية والتحديات المستقبلية»، بهدف البحث في تحديات السياسة المالية الأوسع للرياض، التي تتشارك العديد منها مع الدول الأعضاء الأخرى في مجلس التعاون الخليجي، وتشمل، على سبيل المثال، التقلب المستمر في أسعار النفط، والإصلاحات الاقتصادية المستقبلية، ونمو الوظائف في القطاع الخاص، ومسار الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد السعودي .أدارت الندوة «كارين يونج»، مديرة برنامج الاقتصاد والطاقة التابع للمعهد، وشارك فيها «تيم كالين»، مساعد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، و«فارس السليمان»، الباحث في «مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية» .

في البداية، حدد «كالين» النتائج الأولية للتقرير، وقدم توصيات الصندوق للمستقبل، التي تتضمن حساب تأثير جائحة كوفيد-١٩ على النمو الاقتصادي، والتوقعات الاقتصادية المستقبلية، فضلاً عن التحديات الرئيسية المتوسطة الأجل، بما في ذلك زيادة انتشار انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛ بدءًا من سرد التأثير قصير المدى للجائحة على الاقتصاد السعودي، موضحا أن التقرير لم يقدم «شيئًا جديدًا»، حيث إن الاقتصاد السعودي، مثل جميع الاقتصادات العالمية الرئيسية الأخرى، قد تأثر بسبب الجائحة .

وبشكل عام، أوضح التقرير أن الاقتصاد السعودي «قد دخل معترك جائحة كورونا مسلحًا بهوامش أمان قوية وفرتها السياسات، وبزخم إصلاحات إيجابي، حيث أثنى على السلطات لاستجابتها السريعة والحاسمة التي ساعدت على تخفيف أثر الجائحة» .كما توقع الصندوق أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون ٨.٤٪ في عام ٢٠٢٢، ارتفاعًا من ٤.٢٪ المتوقعة لعام ٢٠٢١، مقابل- ٤,١٪ عام ٢٠٢٠.

ومع ذلك، أشار «كالين» إلى أن القطاع غير النفطي في الاقتصاد السعودي تضرر كثيرا في الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢٠، وأن هناك تداعيات على قطاع النفط في البلاد نتيجة اتفاقية) أوبك (+للحد من إنتاج النفط في البلاد، أملًا في الحفاظ على أسعار تصديره المستدامة؛ لكن مع تخفيف عمليات الإغلاق جراء الجائحة في العالم، شهد الاقتصاد «انتعاشًا» في الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٠، واستمر ذلك حتى الربع الأول من عام ٢٠٢١ .وفيما يتعلق بالطلبات المحلية على النفط، أوضح أن الاستهلاك للطاقة «تراجع بشكل كبير» في بداية الجائحة .ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى تدابير السلامة الصحية التي تقيّد السفر، ولكن هذا القطاع أيضًا «انتعش بقوة» منذ ذلك الحين.

وفيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي للجائحة، أوضح أنه داخل الاقتصاد السعودي كانت هناك «اختلافات كبيرة بين القطاعات»، حيث تلقت قطاعات النقل، والضيافة، والتجارة، بشكل غير مفاجئ «الضربات الكبيرة»، بينما كان قطاعا البناء والتمويل «أقل تأثراً» .ومع ذلك، أشار إلى حدوث انتعاش في جميع هذه القطاعات، وأن مستويات الناتج المحلي الإجمالي في البلاد للقطاعات غير النفطية في الوقت الحالي «أعلى مما كانت عليه قبل أزمة كوفيد-١٩» .

وحول دراسة التأثير على سوق العمل، أوضح مسؤول صندوق النقد، أن الوباء أظهر تباينًا بين توظيف المواطنين السعوديين والعمالة الوافدة غير السعودية، حيث «تأثر الأخير» بشكل أكبر في مشاكل التوظيف الناتجة عن الوباء .ومع ذلك، شدد أيضًا على الاعتراف بأنه في فترة التعافي من الوباء شهدت المملكة «زيادة مستمرة في معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة»، ومن ثم استمرار اتجاه التنمية مدة خمس سنوات على الأقل.

وفيما يتعلق بسياسات الدعم المالي من الرياض للسعوديين أثناء الوباء، أشار إلى أنه تم تنفيذ العديد من البرامج لحماية العمالة بالتعاون مع البنوك الوطنية، حيث كان مستوى الدعم المالي للمقيمين السعوديين «على مستوى» مقارب تقريبًا لما تم تقديمه للمقيمين في الاقتصادات الرائدة على مستوى العالم، وكذلك ما تقاضته الشركات من دعم مالي «للتغلب» على العاصفة المالية لكوفيد-١٩، موضحا أيضًا أن الزيادة في صفقات الرهن العقاري شهدت «نموًا ائتمانيًا قويًا» خلال عام ٢٠٢٠، حيث «اسهم هذا في تحقيق نتائج جيدة نسبيًا في القطاع غير النفطي».

وبالانتقال إلى التوقعات الاقتصادية المستقبلية للمملكة، أوضح أن اقتصادها يشهد «انتعاشًا في كل من ثقة مجتمع الأعمال والمستهلكين» إلى مستوى «مقارب بشكل كبير لما كان عليه في أواخر عام ٢٠١٩»، وذلك من حيث مدخرات الأسر، وانخفاض إنفاق المستهلكين خلال عام ٢٠٢٠، وعلى الرغم من عدم وجود قياس متاح لمقدار الأموال التي يوفرها العمال، فإنه من المؤكد أن هناك «إمكانات استهلاكية مؤجلة» للنمو المستقبلي في الاقتصاد السعودي.

وبالنسبة إلى التنبؤات المستقبلية لمسار نمو الناتج المحلي الإجمالي، أكد «كالين» أنه من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي السعودي غير النفطي انتعاشًا «قويًا» خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٢١، بما يعادل نموًا بنسبة ٣.٤٪، بينما سيشهد قطاع النفط نموا «متواضعًا» خلال الفترة نفسها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اتفاق «أوبك+» ٢٠٢٠- المذكورة أعلاه -ولكن مع ذلك، بعد انقضاء هذه الصفقة في أبريل ٢٠٢٢، من المتوقع أن يعود النمو إلى سابق مستوياته المتوقعة قبل الوباء .

وفيما يتعلق بالتضخم، صرح مسؤول صندوق النقد الدولي بأنه على الرغم من أن هذا كان «جيدا نسبيًا» خلال الوباء فإنه «شيء يجب مراقبته» .وهكذا، خلص إلى أن التوقعات المالية المستقبلية للمملكة فيما يخص المخاوف بشأن التوقعات طويلة الأجل المتوقعة في عام ٢٠٢٠ أضحت الآن «أقل أهمية»، لكن نظرًا إلى الطبيعة غير المتوقعة للأحداث العالمية فقد تظل عُرضة للتغيير المفاجئ.

وبالنسبة إلى التحديات الرئيسية على المدى المتوسط للاقتصاد، أوضح أن استيعاب المتغيرات الدورية) وهو ميل المتغيرات المالية إلى الدوران والتذبذب حول اتجاه بعينه أو عدة اتجاهات اقتصادية (داخل الاقتصاد يجب أن

ينصب بشكل رئيسي على اقتصاد البلاد، على الرغم من أنه سلط الضوء أيضًا على أن الإطار المالي قد «تم تعزيزه بشكل كبير» في السنوات الأخيرة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي.

واستمرارًا لمسألة إجمالي فاتورة الرواتب الوطنية، وصفها بأنها «مرتفعة»، وكرر توصية تقرير صندوق النقد حول الأجور والإنتاجية الاقتصادية بأن «تتماشى بشكل أفضل» في قطاعات الاقتصاد النامية حديثًا .وفي الواقع، تشير تقديرات الصندوق الحالية إلى أن الأجور «أعلى مما هو مبرر»، مقارنة بمستويات الإنتاج، ولا سيما في القطاع الخاص، وأنه من أجل تسوية هذين المتغيرين فإن إيجاد طرق لزيادة الإنتاجية سيكون أكثر فائدة للاقتصاد السعودي على المدى الطويل.

واختتم «كالين» تحليله بالحديث عن الانتشار المتزايد لانبعاثات الغاز المُسببة للاحتباس الحراري في الحسابات الاقتصادية، مشيرًا إلى وجود «الكثير من الإصلاحات» خلال السنوات الأخيرة، وأنه «فوجئ» بمدى التقدم الذي أحرزته، وخاصة فيما يتعلق بتحسين كفاءة السيارات ووحدات التكييف ومحطات الطاقة .ومع ذلك، أشار إلى أن مستويات الانبعاثات للفرد مرتفعة جدًا، مُقارنة بالمستوى العالمي، وأنه لا يزال هناك «طريق طويل لتقطعه» للحد من هذا في السنوات القادمة.

من جانبه، ركز «السليمان» على القضايا الاقتصادية التي لم يتم التطرق إليها بالتفصيل في التقرير، أو في تصريحات «كالين» .وعلى وجه الخصوص أشاد بالمخصصات المالية التي قدمتها الحكومة لمواطنيها خلال الوباء، مشيرًا إلى أنه تم تحقيق «خطوات كبرى» فيما يتعلق بتوفير حصيلة من الإيرادات غير النفطية لا يستهان بها، لكنه، مثل «كالين»، حذر من أن «أصعب الأوضاع لا تزال محتملة الحدوث حتى تاريخه، نظرًا إلى استمرار عدم القدرة على التنبؤ بمستقبل الجائحة ومدى شراستها وتحورها».

علاوة على ذلك، أشار إلى أن برنامج حساب المواطن) أحد برامج الحماية الاجتماعية («لا يحظى بالتقدير والاهتمام الكافي» كجزء من برامج الضمان الاجتماعي الوطنية، التي تهدف إلى تحديد «الحد الأدنى من الدخل الملائم» لجميع السعوديين، وأكد بقوة أن مثل هذا البرنامج سيمثل مستقبلاً «تطورًا اقتصاديًا كبيرًا لمنطقة الخليج

برمتها»، وسيوفر بدوره للسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأوسع «فرصة للترويج لهذا البرنامج» وفكرته عالميًا.

وفي سعيه لشرح الدور القوى للدولة في تشكيل اقتصادها، الذي أسماه «النموذج الذي تحركه الدولة»، لاحظ أن هذا التقدم ما هو إلا انعكاس ومحاكاة للنماذج الاقتصادية التي تبنتها دول شرق آسيوية سريعة النمو اقتصاديًا، بدلاً من الانقياد وراء دول الاقتصاديات الغربية الليبرالية .وخلص إلى أن النموذج الذي تنتهجه الرياض يبدو أنه «يناسب بشكل أفضل» المستقبل الاقتصادي لمنطقة الخليج في مرحلة ما بعد النفط» .وعلق «كالين» على النقاط التي أثارها «السليمان»، ولا سيما فيما يتعلق بأهمية برنامج حساب المواطن، مضيفًا أنه من المتوقع «إجراء إصلاحات في قطاعي الكهرباء وإمدادات المياه من قبل الحكومة السعودية».

وفي سؤال حول مستوى التقدم في قطاع الطاقة المتجددة، ولا سيما فيما يتعلق بالطاقة الشمسية، ودراسة الجدوى البيئية للمشروعات الاستثمارية، أوضح «السليمان» كيف تشارك وزارة الطاقة السعودية في «المشروعات الاستثمارية الضخمة» لتعزيز توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث إن ٣٠٪ من تلك الطاقة يتم استخدامها في مشروعات عامة وخاصة مختلطة تضم العديد من الشركات الأجنبية، في حين أن الـ٧٠٪ المتبقية منها يتم استخدامها وتمويلها مباشرة من خلال صندوق الاستثمارات العامة السعودي .(PIF)

وحول جدوى هذه الاستراتيجية من عدمه، أوضح كيف يتم «ترسيم مشهد تطور قطاع الطاقة المتجددة في الخليج من الصفر في الوقت الراهن»، ومن ثم لا يوجد مثال حقيقي سابق للمملكة العربية السعودية ضمن منطقتها الإقليمية لتتبعه وتقتفي أثره، وبناء عليه فإن تجارب تعزيز السعوديين لقدراتهم في مجال الطاقة المتجددة ستوفر مخططًا حيًا لدول الخليج الأخرى والصناعات الناشئة لتتبناه وتحذو حذوه.

وفي سؤال حول ما يتعلق بأهمية برامج الحماية الاجتماعية، مثل برنامج حساب المواطن، وكيف سيغير صورة الاقتصاد السعودي، وكيف سيعالج فجوة عدم المساواة من الناحية الاقتصادية والمالية للمواطنين»، أشار «كالين» إلى أن هذا البرنامج جزء من «شبكات الأمان الاجتماعية» .ومن ثم يتم تنفيذه بجانب العديد من البرامج الأخرى طويلة الأمد، التي تخضع جميعها للمراجعة والإصلاح حاليًا لتلبية المتطلبات الاقتصادية للمواطنين.

من جانبه، أضاف «السليمان» أنه نظرًا إلى أن المشروع تم إنشاؤه لاستهداف ١٢ مليون شخص في البداية، لكنه يعمل حاليًا لخدمة حوالي ١٠ ملايين شخص، ونتيجة لذلك «سيحتاج بدوره إلى التكيف» لحماية السعوديين من العواقب والتداعيات الاقتصادية طويلة المدى للوباء، موضحًا أنه مع ذلك فإن البنية التحتية التي تم إنشاؤها تظل «عنصرًا مهمًا لتطور منطقة الخليج»، وتمثل «أساسًا جيدًا» لمواكبة التطورات والإصلاحات المستقبلية في المملكة.

على العموم، قدمت ندوة «معهد الشرق الأوسط»، نظرة ثاقبة للتحديات الاقتصادية الحالية والمستقبلية للمملكة العربية السعودية، وخاصة الوضع الاقتصادي في مرحلة ما بعد الوباء، فضلاً عن التوقعات المستقبلية لتطور القطاعات النفطية وغير النفطية بالاقتصاد السعودي في ضوء الاعتماد على أحدث البيانات المتاحة .

وفي حين أن البيانات التي قدمها تقرير صندوق النقد الدولي تظهر أن الاقتصاد السعودي قد تأثر بسبب الجائحة، فمن الواضح الآن أيضًا أن جميع المؤشرات تؤكد أن اقتصاد المملكة قد انتعش بقوة في جميع الصناعات، وهو الآن في طريقه لمواصلة التعافي الذي كان موجودًا قبل ربيع عام ٢٠٢٠ .

٢٠٢١/٨/٤

هل تنجح تحديات المناخ فيما أخفقت فيه السياسة؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فشلت السياسة في خلق حالة مستمرة من التعاون بين دول العالم، ومازال الصراع هو السمة المميزة للعلاقات الدولية، وإذا كانت الحرب العالمية الثانية هي آخر الحروب الكونية حتى الآن، فإن الحروب الصغيرة التي قامت بعدها قد مثلت بديلاً لا يستهان به في التعبير عن السمة الصراعية للعلاقات الدولية، بدءًا من الحرب في شبه الجزيرة الكورية، إلى الحرب في الهند الصينية، إلى حروب الشرق الأوسط، إلى حروب القرن الإفريقي .وإلى جانب الاقتتال العسكري، كانت الحروب التجارية التي لا تقل في ضراوتها، وأدخلت العالم في عدة أزمات، أطاحت بجهود التنمية في كثير من البلدان.

وحتى وقتنا الحالي، لم يستطع العالم أن يطور آلية تكفل للقانون الدولي احترامه، وتجبر من يخرج عنه على الالتزام بقواعده .حيث مازالت قاعدة القوة هي السائدة في العلاقات الدولية، وعلى أساسها استنت الولايات المتحدة لنفسها مبدأ الحروب الاستباقية، الذي أتاح لها غزو أفغانستان، ثم العراق من دون أي اعتبار للأمم المتحدة وميثاقها

ومنظماتها .ومازالت كثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي خلصت إليها دول العالم من خلال الأمم المتحدة من دون تصديق من دول كبرى قوية، كاتفاقية الأمم المتحدة للأنهار الدولية ١٩٩٧ التي لم تصادق عليها إلى الآن روسيا والصين؛ لأنهما دول منابع ترفض أن تقيد تصرفاتها في أنهار تنبع منها وتصل إلى دول أخرى.

غير أن التغيرات المناخية التي أصبحت تواجه دول العالم بأكمله، وكانت نتاج النشاط البشري - منذ أن بدأت الثورة الصناعية، والانبعاثات الحرارية والتلوث بأنواعه، ومن ثم الاحتباس الحراري -أحدثت كوارث طبيعية، نتج عنها خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات الخاصة والعامة .وفي الأيام الماضية رأينا الفيضانات التي اجتاحت ألمانيا، وبلجيكا في أوروبا، والصين، والهند في آسيا .وفي كل عام تتكرر مثل هذه الكوارث، وأصبح هذا التهديد البيئي ماثلا يهدد كثيرا من الدول بالاختفاء كليا أو جزئيا، فيما إذا أدت زيادة الحرارة إلى ذوبان جليد القطب الشمالي.

ومع أن بلدان العالم قد توصلت في ٩ مايو ١٩٩٢ إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، التي حددت التزامات كل دولة إزاء هذا التغير، التي بدأ نفاذها منذ ٢١ مارس ١٩٩٤، فإن الحكومات أدركت أن أحكامها غير كافية .ومن ثمّ، عقدت الدول الأطراف في برلين مؤتمرها الأول في ١٩٩٥ لتطلق جولة جديدة من المباحثات، تصل بعد عامين ونصف العام إلى اتفاقية «كويوتو» في ديسمبر ١٩٩٧ التي حددت التزامات واجب تنفيذها على عاتق الدول الصناعية الكبرى، وقد بدأ نفاذ هذه الاتفاقية في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٤ بعد تصديق ٥٥ دولة من أطرافها عليها.

وفيما غدت اتفاقية «كويوتو»، ملحقًا للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن المناخ، فإنه حتى يونيو ٢٠٠٧ كان قد صادقت عليها ١٩١ دولة، حيث أوجبت على الدول الصناعية أن تعيد مستوى الانبعاثات الحرارية في عام ٢٠٠٠ إلى المستوى الذي كانت عليه في عام١٩٩٠، غير أنه في عام ٢٠٠١، أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من بروتوكول «كويوتو» بحجة أن تكاليفه الاقتصادية أكبر بكثير من المنافع التي قد تتمخض عنه، وفيما تظل الصين تعتبر نفسها دولة نامية، فقد طالبت واشنطن بامتداد الالتزامات إلى الدول النامية، علمًا بأن الولايات المتحدة وحدها مسؤولة عن ٢٥ %من كمية الغازات الدفيئة.

وتوالت جهود الأمم المتحدة لمواجهة تحدي التغيرات المناخية، فكان «مؤتمر كوبنهاجن» ٢٠٠٩، و«مؤتمر دربان» ٢٠١١، و«مؤتمر ليما» ٢٠١٤، و«مؤتمر باريس» ٢٠١٥، و«مؤتمر مراكش» ٢٠١٦ .ومنذ «مؤتمر كوبنهاجن» عقدت الأمم المتحدة ٢١ مؤتمرا، ومنه أيضا كان الالتزام العالمي بتحقيق هدف مشترك للحد من الاحتباس الحراري لأقل من درجتين مئويتين، والتزام الدول المتقدمة بتقديم ١٠٠ مليار دولار سنويًا حتى ٢٠٢٠ لصالح الدول النامية للتعامل مع تغير المناخ، وهو ما لم يتحقق .وخرج «مؤتمر باريس»، باتفاقية باريس التي تم التوقيع عليها في نيويورك في ٢٢ أبريل ٢٠١٦، وتطبق على كل الدول بهدف الحد من الاحتباس الحراري لأقل من ٢ درجة مئوية، وتحل هذه الاتفاقية

محل اتفاقية «كويوتو»، ويتعين على كل الدول المتقدمة والنامية، الغنية والفقيرة الالتزام بها، وتدخل حيز التنفيذ بتصديق ٥٥ دولة عليها.

إلا أنه في يونيو ٢٠١٧ أعلن الرئيس الأمريكي، «ترامب»، انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، وأبلغ الأمم المتحدة بهذا الانسحاب في ٤ نوفمبر ٢٠١٩، وذلك بعد ثلاث سنوات من نفاذ الاتفاقية، ودخل هذا الانسحاب حيز التنفيذ في ٤ نوفمبر ٢٠٢٠.

واستشعارًا للخطورة التي مثلتها هذه الخطوة في العودة بالتوافق الدولي حول مواجهة تغير المناخ إلى نقطة الصفر، إذ تعطي الخطوة الأمريكية ضوءا أخضر لآخرين كي يسلكوا هذا المسلك، كانت أولى قرارات الرئيس الأمريكي «بايدن»، بعد انتخابه توقيع أوامر تنفيذية لإعادة الولايات المتحدة إلى اتفاقية باريس للمناخ، بل نظمت واشنطن قمة مناخ في أبريل ٢٠٢١، شدد فيها «بايدن» على الواجب الأخلاقي والاقتصادي في مكافحة التغير المناخي، ووعد بأن تخفض بلاده انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب تتراوح بين ٥٠ و ٥٢ %بحلول ٢٠٣٠، مقارنة بعام ٢٠٠٥، وهو ما يمثل ضعف التزامها السابق.

وفي الواقع، كانت هذه العودة وهذا الالتزام محل ترحيب عالمي، خاصة أن الولايات المتحدة هي المصدر الأول للانبعاثات الكربونية، كما أنها الاقتصاد الأكبر في العالم، وتستطيع أن تقود العالم نحو تحقيق الالتزام السابق إقراره في مؤتمر كوبنهاجن بتقديم الدول المتقدمة ١٠٠ مليار دولار سنويا لمساعدة الدول النامية على تنفيذ التزاماتها لمواجهة التغير المناخي، والمنشود أن يحقق مؤتمر الأمم المتحدة المقرر عقده قبل نهاية ٢٠٢١ في «جلاسجو»، باسكوتلاندا خريطة طريق لتنفيذ هذا الالتزام.

وعلى غرار الوعد الذي أطلقه «بايدن» في قمة واشنطن، فقد تعهد الاتحاد الأوروبي بتخفيض لا يقل عن ٥٥ % لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول ٢٠٣٠، مقارنة بما كانت عليه في ١٩٩٠ .وتعهدت كندا بتخفيض من ٤٠–٤٥ %بحلول ٢٠٣٠، مقارنة بما كانت عليه في ٢٠٠٥، وأعلنت اليابان تخفيضًا بنسبة ٤٦ %بحلول ٢٠٣٠، مقارنة بـ٢٠١٣ .وانضمام الصين وروسيا إلى هذه التعهدات يعني خلق توافق دولي عام في ظروف لم تعد تحتمل الخلاف، خاصة أنه مع عام ٢٠١٦ الذي شهد قمة مراكش للمناخ، أصبح العالم أكثر سخونة، وأصبحت درجة حرارة الأرض في طريقها إلى الارتفاع بأكثر من درجتين، والتي تعد نقطة تحول لا رجعة فيها تطلق العنان لفيضانات وموجات جفاف وعواصف مدمرة.

وبحسب «وكالة الطاقة الدولية»، يحتاج الالتزام بتنفيذ بنود «اتفاقية باريس» إلى إنفاق ١٣,٥ تريليون دولار حتى عام ٢٠٣٠، إلى جانب ضرورة توفر ٣ تريليونات دولار أخرى للحد من الاحتباس الحراري عند مستوى درجتين .وفي اتفاقية باريس جاء النص بأنه يقع على عاتق الدول الغنية- وهي السبب في معظم الاحتباسات الحرارية - واجب دعم

الدول الأقل تسببًا في الاحتباس الحراري والأكثر معاناة من آثاره، ولهذا سيكون نظام حساب تمويل التكيف مع التغيرات المناخية ضمن الموضوعات المدرجة في قمة «جلاسجو» المقبلة.

ولم يقتصر الأمر على الطريقة التي تحسب بها الأموال التي تخصصها الدول الصناعية، بل أيضًا التزامها على الصعيد العالمي، ويشار إلى أنه حتى إذا تم الوفاء بالوعد لتقديم ١٠٠ مليار دولار سنويا، فقد لا يكون ذلك كافيًّا وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي قدر الكلفة السنوية لتدابير التكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية بأنها قد تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠.

واستباقًا لمؤتمر «جلاسجو»، أطلق «البنك الدولي»، في يونيو ٢٠٢١ خطة عمل جديدة بشأن تغير المناخ تهدف إلى تحقيق مستويات قياسية من التمويل المتعلق بالأنشطة اللازمة للحد من الانبعاثات في البلدان النامية، وتعزيز التكيف، ومواءمة التدفقات المالية مع أهداف اتفاقية باريس .تعمل هذه الخطة) ٢٠٢١ - ٢٠٢٥ (على دمج الأهداف المناخية والإنمائية في الدول النامية، وفيها يتوجه التمويل إلى أكثر فرص التكيف والتخفيف تأثيرًا، ومساعدة أكبر الدول المسببة للانبعاثات في تسوية منحنى الانبعاث، ومساعدة مختلف البلدان على النجاح في التكيف إزاء تغير المناخ .يأتي هذا فيما طالبت المستشارة الألمانية «ميركل»، الدول الغنية بزيادة إسهاماتها في تمويل الجهود العالمية الرامية إلى مواجهة التغيرات المناخية، فيما تعهد الرئيس الأمريكي بايدن بمضاعفة ما تقدمه الولايات المتحدة لهذا التمويل.

على العموم، إذا كان تمويل مواجهة تغيرات المناخ مازال محل جدل بين دول العالم خاصة في ضوء مسؤولية كل منها عن الاحتباس الحراري، فإنه مع ضغط الأزمات التي تنتج عن التغيرات المناخية فإنه من المتوقع أن يشهد مؤتمر «جلاسجو»، تحقيق توافق دولي حول هذه القضية، خاصة أن هذا التمويل سوف يفتح مجالاً واسعًا للاستثمار، ستتسابق فيه دول العالم، خاصة القوى الاقتصادية الكبرى لاقتناص الفرص التي تقدمها، فرص التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وهكذا، خلق التوحد العالمي في مواجهة التغير المناخي حالة من التعاون المستمر، وهو ما عجزت عنه السياسة، يرجى أن تطول وتصمد في محاولات السياسة جر العالم إلى صراعات من نوع جديد.

٢٠٢١/٨/١٥

تعثر جهود التطعيم الدولية ضد فيروس كورونا مقارنة بدول الخليج

منذ بداية جائحة كورونا في ربيع عام ٢٠٢٠، كانت هناك مخاوف كبيرة من حدوث فجوة بين البلدان المتقدمة اقتصاديا والأقل نموا في قدرتها على تأمين اللقاحات لمواطنيها .وحتى أغسطس٢٠٢١، كان هذا السيناريو قد دخل حيز التنفيذ، حيث حققت عديد من الاقتصادات الرائدة معدلات تطعيم عالية نسبيا، في حين تعاني الدول التي تعتمد على برنامج «كوفاكس» التابع للأمم المتحدة لتوزيع اللقاحات، نظرًا إلى حصولها على عدد قليل من الجرعات التي وعدت بها الحكومات الغربية.

ومن المعلوم، أن اللقاح الأول الذي اجتاز تجارب سريرية غربية تم استخدامه فقط في المملكة المتحدة في ديسمبر٢٠٢٠بغض النظر عن الاختلالات المتوقعة بين الدول في توزيع اللقاحات؛ فإن الاستجابة لتلقي اللقاح كانت استثنائية، حيث تلقى ملايين الأشخاص بالفعل إما جرعة لقاح واحدة أو جرعتين، وفي حين أن هذا في حد ذاته لا ينهي الانتشار المحتمل للفيروس، فإنه أصبح الآن معترفًا به عالميا باعتباره الخيار الأفضل للحد من العدوى والوفيات على المدى الطويل.

وفي واقع الأمر، لاتزال هناك مشاكل كبيرة بشأن اللقاحات؛ ففي حين أن الملايين في جميع أنحاء العالم لا يزالون غير محصنين، يستمر كثيرون في رفض تلقي اللقاح بناءً على معلومات مضللة منتشرة على نطاق واسع حول الآثار السلبية المحتملة في البلدان التي تتوافر فيها هذه اللقاحات، خاصة الأوروبية، مثل فرنسا، وإيطاليا؛ حيث بدأت حكوماتهما في الاستجابة بفرض قيود صحية تُلزم مواطنيها بتلقي اللقاح لحضور الأحداث العامة، في ظل بعض التراجع العام في معدلات التطعيم.

من ناحية أخرى، تواصل المملكة المتحدة ريادتها في جهود التلقيح الشاملة .حتى بداية أغسطس٢٠٢١ تلقى ٦.٨٨ % من جميع البالغين على الأقل جرعة واحدة من الجرعتين اللازمتين، وتلقى ٥.٧٢ %من السكان الجرعتين المطلوبتين .ويعادل هذا تسليم أكثر من ٠٠٠.٠٠٠.٨٥ جرعة، ما يعني أن الدولة استوفت خطتها لتحصين ثلثي المقيمين البريطانيين البالغين بشكل كامل بحلول منتصف يوليو ٢٠٢١ .وعلى الرغم من المخاوف الأولية من أن الشباب سيترددون في الحصول على اللقاح، تلقى أكثر من ٦٨ %من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٩ عامًا الجرعة الأولى على الأقل.

وبعد بداية بطيئة في عهد الرئيس «ترامب» طورت الولايات المتحدة أيضًا برنامج تطعيم ناجح .ووفقًا لصحيفة «واشنطن بوست»، تلقى٦٧٪ من السكان الأمريكيين المؤهلين للحصول على اللقاح جرعة واحدة على الأقل، وتم تطعيم ٧.٥٧ %بشكل كامل .ومع ذلك، فقد أكدت صحف أخرى أيضًا أنه في بعض أجزاء البلاد، تم تطعيم ما لا

يزيد على٢٠٪ من الأشخاص حاليا .لكن يبدو أن ارتفاع الإصابات مرة أخرى قد أقنع الكثيرين بقبول اللقاح طواعية، حيث تلقى ٧.٤ ملايين أمريكي جرعاتهم الأولى أو الثانية في الأسبوعين الماضيين فقط .وعلى وجه الخصوص، شهدت ولايات أمريكا الجنوبية- التي سجلت معدلات إصابة عالية -ارتفاعًا مذهلاً في عدد المواطنين الذين تقدموا للحصول على اللقاحات، وعلى سبيل المثال حدثت زيادة بنسبة ٦٥ %في ألاباما، و٤٩٪ في ميسوري، و٩٦٪ في أركنساس.

وفي مقابل النجاحات التي حققتها كل من لندن وواشنطن، كانت هناك انتكاسات في الاتحاد الأوروبي، وهو ما أظهر أن مجرد القدرة على شراء وامتلاك اللقاحات ليس كافيا لإقناع السكان المترددين في الموافقة على تلقي اللقاح .على سبيل المثال، بعد أن تم حل مشاكل الاتحاد مع إمدادات اللقاحات من شركات مثل «أسترازينيكا»، فإن العائق الرئيسي لتلقيها هو التردد والتشكيك في فعاليتها وسلامتها، الأمر الذي لاحظه «تيري بريتون» مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون السوق الداخلية والمسؤول عن اللقاحات يوم ١٠ يوليو٢٠٢١ .كما أفادت قناة «فرانس ٢٤» بأن «الدول الأوروبية بشكل عام قد قطعت أشواطا في معدلات التطعيم في الأشهر الأخيرة» لكن على الجانب الآخر «لم تقم أي دولة بإقرار اللقاحات كإلزامية» كما افتقدت الحملات المؤيدة للتطعيم القدرة على إقناع المواطنين المترددين.

وفي يوليو٢٠٢١، ذكرت مجلة «الإيكونوميست» أن «قلة من الفرنسيين أبدوا تشككًا حول اللقاحات» في حين كان استطلاع للرأي أظهر في ديسمبر٢٠٢٠ أن ما يصل إلى ٦١ %من سكان البلاد كانوا يعارضون تلقي لقاح كوفيد-١٩، واعتبارًا من يوليو٢٠٢١ تم تطعيم ٥٥ %فقط من العاملين في دور رعاية المسنين الفرنسيين .وفي ظل إحجام الفرنسيين عن تلقي اللقاحات، أبلغ الرئيس، «إيمانويل ماكرون» الأمة في ١٢ يوليو أنه سيتم السماح فقط للمواطنين الذين تم تطعيمهم بالكامل باستخدام الحانات والمطاعم ومراكز التسوق والسفر مسافات طويلة بدءًا من أغسطس .وإذا كان هذا التكتيك قد بدا متعنتا، فإنه نجح في إقناع عديد من الفرنسيين بتلقي التطعيمات، حيث حجز ما يصل إلى مليون شخص اللقاحات في الساعات التي أعقبت الخطاب الوطني لماكرون.

ووفقًا لاستطلاع الرأي الذي أُجري في إيطاليا، فإن ما يصل إلى ١٥ %من المواطنين مُترددون في تلقي اللقاح، مع تأكيد ٨ %منهم معارضتهم للقاح .وبالنظر إلى هذه الأرقام المرتفعة، ينبغي ألا يكون مفاجئًا أن الخطط الفرنسية والإيطالية لإدخال بطاقات تعريف متلقي اللقاح قد قوبلت بحضور ٨٠ ألف إيطالي للاحتجاج في عطلة نهاية الأسبوع في ٣١ يوليو و١ أغسطس، بالإضافة إلى آلاف المسيرات الأخرى في باريس .وبالنظر إلى كيفية تحول الحكومات بشكل متزايد إلى متطلبات اللقاحات لإعادة فتح قطاعات من اقتصاداتها بأمان، فمن المرجح أن تتكرر مثل هذه المشاهد خلال الأشهر المقبلة.

ومع ذلك، فإن هذه الأمثلة البارزة لا تعني أن جميع دول أوروبا الغربية كافحت مثل فرنسا وإيطاليا .وبعد المشكلات الأولية المتعلقة بالإمداد، طورت ألمانيا نظامًا قويا، حيث تلقى٦٠٪على الأقل من المواطنين الجرعة الأولى .وتم بالفعل

تطعيم٥٠٪ من السكان بشكل كامل .وداخل الاتحاد الأوروبي، يجري الآن تطعيم حوالي ٤٥ %من السكان البالغين . وتلقى ١٩ %جرعة واحدة على الأقل .وأوضح «بروس لي» في مجلة «فوربس» أنه على الرغم من انطلاقته الصعبة، فإن برنامج التلقيح في أوروبا «لم يلحق في النهاية بالولايات المتحدة فحسب، بل تقدم بالفعل عليها أيضًا».

وعلى المستوى العالمي، من الواضح أنه لا تزال هناك مشاكل كبيرة في جهود التلقيح الجماعية، بما في ذلك مع آلية «كوكافس»- المعنية بتوزيع عادل للقاحات ضد فيروس كورونا -التي حظيت باستحسان كبير في الغرب لتوفير اللقاحات للبلدان الأقل نموا اقتصاديا .ووفقًا لبيانات من جامعة «جونز هوبكنز»، يتم حاليا تلقيح ١٤ %فقط من سكان العالم بشكل كامل، بينما يتم تلقيح ٤٠ %فقط من الأشخاص بشكل كامل حتى في أكثر دول العالم تقدمًا . وشدد «بنجامين مولر»، في صحيفة «نيويورك تايمز» أن السبب الرئيسي لأوجه القصور في برنامج آلية «كوكافس»، هو البنية التحتية المُعيقة ومشاكل التنظيم في «الحصول على الجرعات من مدارج المطارات، ووصولًا إلى المتلقين».

من جهتها، قالت «أندريا تايلور» من جامعة «ديوك»، إن «آلية كوفاكس لتأمين اللقاحات للدول الفقيرة باتت مثل مشروع جماعي من دون قائد، يتم تنفيذ إجراءاته المخطط لها بشكل أبطأ بكثير مما يمكن أن يكون».

وبالإضافة إلى هذا الأمر، أشارت «كلير فيلتر» من «مجلس العلاقات الخارجية»، إلى أنه في ضوء التفشي المذهل لـمتغير دلتا «الهندي» في ربيع ٢٠٢١، فإن أكبر مصنع للقاحات في العالم، وهو معهد «سيروم» الهندي لن يكون قادرًا على الوفاء بالتزاماته تجاه توفير اللقاحات للبلدان الأخرى المنخفضة الدخل.

وكما هو الحال في الدول الغربية، يشهد الشرق الأوسط أيضًا تباينًا حادًا بين بلدانه بشأن تلقي اللقاحات .وفي الواقع، تتفوق دول الخليج على معظم البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، حيث وصلت معدلات التطعيم في الإمارات حاليا إلى ٧٠%، تليها كل من البحرين، وقطر بنسبة ٦٤%، و٦٠٪ على التوالي ولا تزال معظم دول الشرق الأوسط لديها معدلات تطعيم منخفضة للغاية .فعلى وجه الخصوص، يبلغ معدله في العراق ١ %فقط، وفي إيران ٣ .%

وتقترن معدلات التطعيم العالمية المنخفضة بعديد من البلدان الأقل تقدما اقتصاديا في وقت يستمر فيه انتشار متغير «دلتا» في جميع أنحاء العالم .ولعل هذه الحالة من الانتشار تثير أيضًا إمكانية تطور متغيرات جديدة تقلل من فاعلية اللقاحات الراهنة، حتى بعد وصولها إلى تلك البلدان .ولعل خطر انتشار متغير «دلتا» ارتبط بأشخاص تم تطعيمهم بالفعل بشكل كامل، وهو ما دفع «المركز الأمريكي لمكافحة الأمراض» إلى تأكيد ضرورة «تغطية الجسم بالكامل لتقليل انتقال متغير دلتا وقابلية انتشاره» .

ومع كل هذه التحديات، يبدو أيضًا أن استخدام المزيد من القيود أو التدابير الاحترازية أو أي إجراءات أخرى في الدول الغربية لتلبية متطلبات التطعيم الكامل لجميع المواطنين أكثر احتمالًا مع مرور الوقت.

وعلى الرغم من كل محاولات التوازن بين نقطتي الحفاظ على الحريات والصحة العامة في الوقت ذاته، فإن «روس سيلفرمان» من جامعة «إنديانا» يقول :«لقد فعلنا كل ما هو ممكن لتقليل أكبر عدد من العوائق التي تحول دون التطعيم، ومع ذلك، لا تزال لدينا فجوة لا يستهان بها بشأن الأعداد التي لم تتلق أي لقاحات بالمرة، وهو ما يمثل خطورة هائلة لا يمكن تصورها».

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى في البلدان- المذكورة أعلاه -التي كان أداؤها جيدًا في توزيع اللقاحات؛ فإن الشروط الضرورية والمتطلبات القانونية بتلقي جرعتين من اللقاح باتت أمرا ملزمًا للأشخاص من أجل حضور الأحداث العامة قد ثبت أنها مثيرة للجدل، حيث قالت عنها «كيت نيكولز» المديرة العامة لهيئات قطاع الضيافة في المملكة المتحدة : إن «مثل هذه الشروط تعتبر «ضربة قاضية» لمثلي الكثير من الشركات»، كما انتقد في الوقت ذاته «مارك هاربر» -الذي يرأس «مجموعة كوفيد ريكفري لأعضاء البرلمان المحافظين القلقين بشأن الآثار السلبية للإغلاق» -الحكومة «لانتقالها بفعالية إلى التطعيم الإجباري للمواطنين».

على العموم، في حين يستمر برنامج التطعيم في المملكة المتحدة في تحقيق مزيد من النجاح والتقدم، ولاسيما بالمقارنة بجيرانها الأوروبيين، فإن البلدان الأخرى، حتى تلك الموجودة في الغرب، تتخلف إلى حد كبير عن الركب، ويبدو أن تقديم أدلة تثبت تلقي مواطنيهم التطعيمات كشرط لحضور الأحداث العامة بات أمرًا مثيرًا للجدل ولا سيما في ظل الرغبة الحقيقية لخلق نوع من التوازن بين الحاجة إلى الحفاظ على الصحة العامة وضرورة عدم تقييد بعض الحريات على المدى الطويل .

٢٠٢١/٨/٦

إيران بين الاضطرابات الداخلية والضغوط الخارجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت إيران مقاطعة واسعة للانتخابات الرئاسية التي تمت في ١٨ يونيو الماضي، في الدورة الثالثة عشرة لهذه الانتخابات .وعلى الرغم من تمديد التصويت عدة مرات، فإن نسبة المشاركة الشعبية كانت الأقل في تاريخ هذه الانتخابات .ومع المبالغة في تقدير عدد الأصوات، فإن التصريح الرسمي الصادر عن وزارة الداخلية في ١٩ يوليو، أكد أن نسبة المشاركة بلغت ٨.٤٨%، وبحسب المصادر الرسمية، فقد شارك فيها ٢٨ مليون ناخب من إجمالي ٥٩ مليونا لهم حق التصويت.

وفي الواقع، جاءت هذه النسبة المتدنية نتيجة جهد متواصل للقوى السياسية والمدنية المطالبة بالمقاطعة وعدم المشاركة في التصويت، والذين وصفوا الانتخابات بـالـ«مهينة ويتم هندستها لصالح مرشح بعينه»، حيث ترشح لخلافة «حسن روحاني» أربعة من أعمدة النظام، وهم؛ «إبراهيم رئيسي» رئيس السلطة القضائية، و«محسن رضائي» أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام، و«أمير حسن قاضي زادة» نائب رئيس مجلس الشورى، و«عبدالناصر همتي» محافظ البنك المركزي .وفي نهاية المطاف، فاز بها «إبراهيم رئيسي» بنسبة ٦٢ %من إجمالي الأصوات الصحيحة لمن شارك في الانتخابات.

وينتمي «رئيسي» إلى الجناح المحافظ المتشدد في النظام الإيراني، ما يعزز إمساك التيار المحافظ بمفاصل هيئات الحكم خاصة بعد فوز هذا التيار في انتخابات «الشورى» العام الماضي، كما يعد شخصية مقربة من المرشد علي خامنئي، وكان ضالعًا في حملة إعدامات طالت سجناء يساريين عام ١٩٨٨ حين كان يشغل منصب معاون المدعي العام في المحكمة الثورية في طهران، وهو متهم بإصدار أحكام جائرة لأسباب ودوافع سياسية لا جنائية، وكان واحدًا من أربع شخصيات سمتهم المنظمات الحقوقية «لجنة الموت» أشرفوا على محاكمات صورية أودت بحياة قرابة ٥ آلاف سجين سياسي، كما كان في أعلى سلم الادعاء العام في طهران حين وقعت الثورة الخضراء عام ٢٠٠٩، وتسبب في إصدار أحكام قاسية بحق المتظاهرين .

جاء فوز «رئيسي» نتيجة إجراءات مؤسسات النظام الحاكم لإقصاء معظم منافسيه من التيار الإصلاحي والمرشحين المعتدلين) محمد جواد ظريف – إسحاق جيا نفيري – علي لاريجاني (وهي الإجراءات التي قابلها ضعف الاستراتيجية الانتخابية للإصلاحيين .وينظر إلى شخصية رئيسي على أنها تمثل عمود خيمة المحافظين، والموصل بين مختلف التيارات المحافظة ومؤسسة الحرس الثوري، ما يعطيه رصيدًا قويا لحشد الرأي المحافظ خلفه في القرارات المهمة.

ومع هذه النتيجة ارتفع سقف التوقعات المتشائمة، بأن إيران مقبلة على مرحلة أفظع من سنوات الرئيس المتشدد «محمود أحمدي نجاد» على خلفية خنق الحريات، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتشددة، كما توقع الكثيرون فشل المباحثات الإقليمية والدولية التي تخوضها إيران في الوقت الحالي، وكانت أولى المؤشرات تزايد عمليات الاستهداف المستفزة التي تمارسها المليشيات المرتبطة بطهران في اليمن والعراق، وإرسال السفينتين مكران وسهند إلى المحيط الأطلسي في استعراض عسكري من دون أي حاجة إلى ذلك .علاوة على ذلك، ففي برنامج «رئيسي» الانتخابي

وخطابه السياسي، علت الشعارات الوطنية، وخطابات التشدد وبدا مفتقدًا أي خبرة أو رؤية في تناول قضايا بلاده الاقتصادية وكيفية خروجها من أزمتها.

ومن ثم، فإن نتيجة هذه الانتخابات تشير إلى مواجهة متوقعة بين النظام بمؤسساته والقواعد الاجتماعية الإيرانية، فضلا عن اتساع أشكال الاعتراض الميداني في مختلف أنحاء البلاد، في صورة تكرر أحداث الثورة الخضراء عام ٢٠٠٩ . ومع الإحساس بفقدان الأمل يزداد الاعتراض، ومن هنا، يتوقع أن يتخذ «رئيسي» إجراءات أكثر صرامة لتثبيت موقعه، ويأتي هذا مع شبه انهيار للاقتصاد؛ بسبب العقوبات الأمريكية وسلوكيات النظام الإقليمية.

وبالفعل، لم تكد الانتخابات تنتهي إلا واندلعت الاضطرابات في إيران منطلقة من إقليم عربستان، وكأنها متصلة باضطرابات الجامعات الإيرانية في فبراير ٢٠٢٠ التي جاءت نتيجة رفع أسعار الغاز، والاحتجاجات الاقتصادية في ديسمبر ٢٠١٧ ويناير ٢٠١٨ التي بدأت من مدينة مشهد وامتدت إلى المدن الإيرانية الأخرى وطرحت فيها شعارات «لا لغزة لا للبنان، حياتي من أجل إيران»، والحركة الخضراء في ٢٠٠٩ عندما نزل ٣ ملايين إيراني إلى شوارع طهران احتجاجًا على فوز محمود أحمدي نجاد بالانتخابات الرئاسية.

وفيما أقدمت السلطات على حظر الإنترنت في جنوب شرقي البلاد، فقد اتهمتها منظمات حقوقية باستخدام القوة المفرطة في تصديها للاحتجاجات على خلفية شح المياه في محافظة خوزستان) عربستان (الغنية بالنفط جنوب غربي البلاد .واتهم الناطق باسم القوات المسلحة، الولايات المتحدة، وبريطانيا، وإسرائيل بتحريك المظاهرات في إقليم الأحواز وعدد من المدن الإيرانية الأخرى، حيث امتدت المظاهرات إلى محافظتي «لورستان»، و«بوشهر»، وإلى وسط إيران .يأتي هذا فيما طالبت الأمم المتحدة، إيران بالتركيز على تأثير أزمة ندرة المياه في حياة سكان خوزستان واقتصادهم وعلى اهتمامات المواطنين اليائسين بعد سنوات من الإهمال.

وفي ظل الاحتجاجات التي امتدت إلى طهران والمطالبة بإسقاط النظام، والتي رفعت شعارات «الموت للديكتاتور» .. «كل هذه السلطة جرائم» ..«الموت للجمهورية الإسلامية» ..إلخ، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع تجاه المتظاهرين .وقبل مراسم تسليم الرئاسة للرئيس المنتخب، أقر الرئيس المنتهية ولايته، «حسن روحاني» بارتكاب حكومته أخطاء، وفشلها في إنهاء العقوبات، مؤكدا إخفاءها جزءا من الحقيقة عن الشعب) ..أداؤنا لم يكن خاليا من الأخطاء ونعتذر للمواطنين.(

وفي واقع الأمر، يواجه «رئيسي» تحديات معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، والعقوبات الأمريكية، ومحادثات الاتفاق النووي .وكانت إيران قد دخلت أزمة ركود اقتصادي منذ عام ٢٠١٨ بانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي وإعادة فرضها عقوبات قاسية عليها .وفي أثناء معركة الانتخابات الرئاسية، اتهم «محسن رضائي» «عبدالناصر همتي» بالرضوخ الكامل للعقوبات الأمريكية، فيما اتهم الأخير غلاة المحافظين بأنهم وراء عزلة إيران، وأنهم وراء الأزمة التي تعاني منها البلاد؛ نتيجة قبضتهم على المؤسسات الاقتصادية الرئيسية التي زادت من حدتها تبعات جائحة كورونا خاصة أن إيران تعد من أكثر دول الشرق الأوسط تأثرًا بها.

وبالنسبة إلى إيران، فإن رفع العقوبات الأمريكية، وعودة واشنطن إلى الاتفاق النووي، يعد «طوق النجاة» لخروج إيران من أزمتها الاقتصادية .غير أن ذلك مرتبط بالتزامن مع توفير احتياجات المواطنين، وكذلك بعدم إدارة الملف الاقتصادي من قبل أولئك الذين يحملون فقط شهادات تقليدية في العلوم الدينية .

وخلال السنوات الأربع الماضية، انكمش الاقتصاد بنسبة٢٠٪، وتراوح معدل نموه بين سالب ٥ %وسالب ٧%، وتفاقم الركود، فيما بلغ سعر الدولار ٥.٢٤ ألف تومان «العملة الإيرانية»، وفي السنوات الثماني الماضية كان دخل الفرد ينخفض بمعدل أكثر من ٥ %سنويا، وبلغت نسبة الانخفاض في قيمة العملة الإيرانية في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي أكثر من ٦٠%، وعليه، لم يكن غريبًا تصاعد نبرة الأصوات المطالبة بإسقاط النظام في الاضطرابات الحالية .

وبينما يقع النظام الإيراني تحت هذا الضغط الداخلي، فقد تصاعدت ضغوط الخارج خاصة أزمة الثقة بينه وبين النظام الدولي .وجاءت حادثة التعرض لناقلة النفط الإسرائيلية في بحر عُمان لتزيد من الانتقادات الدولية له .وتتهم العديد من الدول الكبرى طهران بالضلوع في الحادث، فيما احتفظت إسرائيل لنفسها بحق الرد، ودعت إلى تحرك دولي ضد إيران .

وجاء الحادث في فترة تعليق المحادثات بشأن الاتفاق النووي .وذكرت «قناة العالم» الإيرانية، أنه جاء ردا على هجوم شنته إسرائيل على قاعدة الضبعة العسكرية الجوية في منطقة القصير بحمص في وقت سابق .وبحسب تصريحات «الأسطول الخامس الأمريكي» فإن القوات الأمريكية «متأكدة بالدليل العيني أن السفينة استهدفت بهجوم مسلح» .فيما اعتبر وزير الخارجية البريطاني الهجوم «انتهاكا واضحا وصريحا للقانون الدولي» ووعد وزير الخارجية الأمريكي بالتعاون مع بريطانيا ورومانيا) كلاهما خسر أرواحا في هذا الحادث (وشركاء دوليين آخرين للتحقيق في هذا الحادث،

والنظر في الخطوات التالية .وعليه، فإن أقل تقدير لنتائج هذا الحادث ستكون توسيع هوة الثقة بين إيران والدول المشاركة في محادثات فيينا وصعوبة التوصل إلى اتفاق قريب بما يفاقم الأوضاع الداخلية المتردية في إيران.

ومن المعلوم أن إسرائيل ترفض عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، ويزيد هذا الحادث من حجة إسرائيل إزاء هذا الرفض، كما ترفض دول الخليج، كما هو معلوم العودة إلى الاتفاق النووي وترى إبرام اتفاق جديد بمشاركتها في محادثاته، ومع عودة التيار المتشدد إلى السلطة في إيران بعد ثماني سنوات من حكم «حسن روحاني» المنتمي إلى التيار الإصلاحي، فقد توقفت مباحثات فيينا بين إيران وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي في ٢١ يونيو بعد ٦ جولات من المباحثات، وعلى أثر فوز رئيسي بالانتخابات أكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن سياسة الولايات المتحدة تقوم على أساس دفع المصالح الأمريكية بمعزل عما يكون في الرئاسة الإيرانية.

وفي وقت تتعلق فيه الأنظار بانطلاق الجولة السابعة من «مباحثات فيينا»، حمّل المرشد الأعلى الإيراني، «علي خامنئي»، واشنطن، مسؤولية توقف المفاوضات لإصرارها على ملفي الصواريخ والنفوذ الاقليمي، فيما وضعت إيران شرطا جديدا، وهو أن توافق الولايات المتحدة على بند يجعل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق مستقبلا مشروطا بموافقة الأمم المتحدة .وأشارت تقارير إعلامية إلى أن احتجاجات الأحواز الأخيرة وموقف الإدارة الأمريكية الأخيرة منها، قد وضعت المفاوضات على المحك، فيما لم يتحدد بعد موعد لانطلاق الجولة السابعة منها .وكانت الخارجية الإيرانية، قد أعلنت أن إيران لن تفاوض على ما هو أبعد من النووي، وأنها لم تقبل بزيادة كلمة أو نقصانها عن الاتفاق الحالي، وأن سياسة البلاد في هذا الشأن يحددها قائد الثورة والمؤسسات الحاكمة .

يأتي هذا فيما نشطت الجبهة الشرقية لإيران، حيث من الممكن أن تكون أفغانستان مستنقعًا يقع فيه النظام، خاصة بعد أن استعادت طالبان بسرعة السلطة والأرض، بل استولت على معبر حدودي رئيسي بين إيران وأفغانستان .وبناء عليه، تراقب طهران في قلق مسألة لم تكن في حسبانها .ومن المعلوم أن طالبان حركة سنية متطرفة على خلاف جوهري مع إيران، وفي فترات طويلة عبرت الأخيرة عن قلقها من معاملة طالبان للأقليات الشيعية .ومع احتمال تجدد الحرب الأهلية بين طالبان والحكومة الأفغانية، فإن ذلك يزعزع الاستقرار في شرق إيران ويرسل مزيدا من موجات اللاجئين الأفغان عبر الحدود .

الجدير بالذكر، أنه تم استبعاد إيران من محادثات الدوحة بين طالبان، والولايات المتحدة، والتي أدت بالأخيرة إلى قرار الانسحاب من أفغانستان في ١١ سبتمبر المقبل وإنهائها عقدين من العمليات العسكرية في هذا البلد .وتشير

التوقعات إلى أن هذا الانسحاب يفتح طريق كابول أمام طالبان لتصنع خطرًا ماثلاً في تهريب الأسلحة والمتطرفين والمخدرات إلى طهران وهو ما لم تكن تتحسب له.

على العموم، تواجه إيران تحديات داخلية وخارجية تضع النظام في مأزق، وفي حين لم يبادر بخطوات تفتح باب الإنقاذ، إذا به يزيد الموقف تأزيمًا بالانقلاب على التيار الإصلاحي وعودة التيار المحافظ المتشدد، وكأنه قد لمس في رغبة «بايدن» العودة إلى الاتفاق النووي الإشارة التي تجعله أكثر تشددًا حتى يصل إلى المكسب الذي يبتغيه، وهو العودة إلى الاتفاق بالشكل الذي كان عليه قبل الانسحاب الأمريكي، الأمر الذي لا يرتضيه حلفاء الولايات المتحدة المقربون ويدعم موقفهم سلوك إيران الإقليمي، ويصبح التغيير إذن منوطًا بإرادة الشعب الإيراني وتحركه نحو التصحيح .

قد يعجبك ايضاً

٢٠٢١/٨/٧

الهجوم الإيراني على السفينة «ميرسر ستريت».. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عقب تعرض ناقلة النفط «ميرسر ستريت»– التي تحمل علم ليبيريا، وتديرها شركة إسرائيلية، والتي كانت مُبحرة من دار السلام في تنزانيا إلى دولة الإمارات– لهجوم قبالة سواحل عُمان، وهو ما وصفه «مارتن تشولوف»، و«دان صباغ» في صحيفة «الجارديان»، بأنه «سرب من عدة طائرات مُسيرة»؛ كانت هناك تأكيدات من الحكومات الغربية والمحللين والمعلقين حول مسؤولية إيران عن الهجوم، الذي أودى بحياة مواطن بريطاني، وآخر روماني كانا على متن الناقلة.

وعلى الرغم من اعتراضاتها– غير المقنعة –حول مسؤوليتها عن الحادث، فإن التغطية الإعلامية الغربية وتحليل الخبراء للأحداث استندت إلى افتراض قوي بمسؤولية طهران عن الهجوم .وانطلاقًا من هذا، تم التركيز على ما يسمى بـ«حرب الظل» الجارية بين إسرائيل، وإيران.

ومع أن الهجوم تم تنفيذه عبر تقنية بسيطة نسبيًا؛ غير أنها ضارة جدًا، حيث تمت باستخدام طائرات بدون طيار تحمل رؤوسا حربية، أو متفجرات تم تفجيرها بعد ذلك بالقرب من السفينة .يقول «باتريك كينجلسي»، و«رونين بيرغمان» في صحيفة «نيويورك تايمز»، «يبدو أن الهجوم قد تم بواسطة عدة طائرات مُسيرة إيرانية لم يُذكر نوعها، والتي اصطدمت بأماكن المعيشة بالقرب من قمرة قيادة الناقلة»، في حين أضافت «فرانس24 »، أنه «يعد أول هجوم دامي معروف بعد سنوات من الاعتداءات على سفن الشحن التجاري في المنطقة المرتبطة بالتوترات مع إيران بسبب اتفاقها النووي المزق».

وبصورة تراكمية، هناك سابقة لشن إيران هجمات بأساليب مماثلة ضد أهداف في الخليج العربي وشمال المحيط الهندي، وأشار «تشولوف»، و«صباغ»، إلى أن «الضربة بدت وكأنها تناسب نمطًا من الهجمات السابقة على حركة النقل البحري المتورط فيها كل من إيران وإسرائيل في إطار حرب الظل المُستعرة بين العدوين» .وبالتالي، ليس من المستغرب أن يسارع الغرب بإلقاء اللائمة على طهران، بل والذهاب إلى أبعد من ذلك، كما قالت مجلة «الإيكونوميست»، بأنه نظرًا إلى أن من المُرجح أن تكون إيران هي من وراء الهجوم، «فمن المحتمل أن يكون من عمل قوات الحرس الثوري الإيراني».

وفي أعقاب الحادث، أصدرت كل من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، توبيخًا شفهيًا قويًا لإيران .وقال وزير الخارجية البريطاني، «دومينيك راب»، إن الهجوم من «المرجح بشدة أن تكون إيران قد نفذته»، وأكد أنه «متعمد ومستهدف، كما يمثل «انتهاكا واضحا للقانون الدولي»، كما قال :إن «إيران يجب أن تتوقف عن مثل هذه الهجمات، ويجب السماح للسفن بالإبحار بحرية» .كما دعا رئيس الوزراء، «بوريس جونسون»، طهران إلى «مواجهة عواقب ما فعلوه»، واصفًا الهجوم بأنه «غير مقبول وشائن على الشحن التجاري» .ومن جهته، أشار وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلينكين»، إلى أن واشنطن «واثقة من أن إيران قامت بذلك»، وتعهد بأن يكون هناك «رد جماعي».

وفي المقابل، حاولت إيران رسميا، أن تنأى بنفسها عن الهجوم، رغم فشلها في إقناع الحكومات الغربية . ووصف المتحدث باسم وزارة الخارجية، المزاعم بأنها «مغامرة محتملة»، نافيا مسؤولية بلاده عن الهجوم، مضيفا

أن تلك المزاعم «متناقضة وكاذبة واستفزازية» .بيد أن، صحيفة «نيويورك تايمز»، نقلت عن قناة «العالم» الإيرانية المملوكة للدولة، وصفها «الهجوم بأنه رد على الضربة الإسرائيلية الأخيرة ضد مطار عسكري في سوريا».

ومن نواحٍ عديدة، تم التركيز بشكل كبير على الهجوم، باعتباره جزءًا من «حرب الظل» الأوسع نطاقًا بين إسرائيل وإيران والمواجهات المتكررة بينهما حول دخول السفن التجارية .ورأت شبكة «بي بي سي»، أنه يعد «التصعيد الأخير» بين إسرائيل وإيران» .وقال «تشولوف»، و«صباغ»، إنه :«سواء على البر أو في البحر، لا يدعي أي من الجانبين عادةً المسؤولية عن الضربات التي يشنها، مفضلين سلسلة من ردود الفعل المتواضعة، وعدم إصدار أي بيانات والذي يُمكن أن يُسفر عن أي تصعيد»، واصفين هذه المواجهة بـ«الخفية».

ووفقا للعديد من المحللين، فإن الهجوم على «ميرسر ستريت»، بعيد كل البعد عن الهجمات الأولى لمهاجمة إيران لسفن تُبحر تحت علم دولة مُحايدة، إما في الخليج العربي أو المحيط الهندي .ووفقًا لـ«فرانس٢٤»، فإنه في أوائل يوليو٢٠٢١، تعرضت السفينة «ميرسر ستريت»، المملوكة لشركة «زودياك ماريتيم» الإسرائيلية، إلى انفجار غير مبرر أثناء تمركزها في المحيط الهندي.

وفي ردها على الهجوم الأخير، أكدت «الخارجية البريطانية» اعتقادها الراسخ، بأن إيران هي المسؤولة عنه، «مثلما هي مسئولة عن الهجمات التي استهدفت سفينتين في خليج عمان عام .2019 ووفقًا لكل من «أندرو إنجلاند»، و«نجمة بوزورجمهر» بصحيفة «فاينانشال تايمز»، فإن تلك الهجمات «أزعجت صناعة الشحن والنفط العالمية»؛ بسبب قربها من مضيق هرمز والطرق التجارية الدولية، التي تربط بين منطقة الخليج العربي وبقية العالم أجمع.

وعلّق كل من «كريم فهيم»، و«شيرا روبين» من صحيفة «واشنطن بوست»، على أن «حرب الظل بين «تل أبيب»، و«طهران»، باتت تبدو «علنية بشكل متزايد»، حيث إن الهجوم الأخير «يمثل تصعيدًا كبيرًا، كما أنه المرة الأولى التي تنجم فيها وفيات جراء الهجمات بينهما» .وفي هذا الصدد، أشار «هانز هانسن»، من شركة «ريسك إنتليجنس»، للتحليل الأمني، إلى أن «نمط الهجوم ونتائجه يبدو، وكأنه «تصعيد خطير في نهج التعامل

بين إسرائيل وإيران، وهو المعاملة بالمثل»، وهو النهج الذي تم تبنيه من قبل الأخيرة من خلال شن هجمات لشل حركة المجال البحري والإضرار بالمصالح الإسرائيلية على مدى العامين الماضيين».

ومع ذلك، رأى البعض أن الرد الغربي على الهجوم الأخير، لم يكن يتناسب مع تصرفات إيران غير المبررة، التي أودت بحياة أناس أبرياء .وأوضحت «ديبورا هاينز»، في «سكاي نيوز»، أن «الحلفاء بحاجة إلى ردع المزيد من مثل هذه الاعتداءات»، لكن كلاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة»، ترغبان في خلق نوع من «الموازنة بين إنزال عقوبة ذات مغزى، وبين الرغبة في عدم تفاقم الأمر إلى حد إثارة أزمة أكثر خطورة مع إيران» .وتابعت، إن «شن غارات جوية، على سبيل المثال، ضد البنية التحتية التي تستخدمها إيران لتحليق طائراتها بدون طيار من شأنه أن يبعث برسالة قوية بعدم استهداف أية سفن تجارية في المستقبل».

وفي هذا الصدد، قالت «هاينز»، إن توجيه «نبرة التوبيخ الدبلوماسية القاسية» من جانب لندن، وواشنطن «إلى جانب العقوبات الاقتصادية الجديدة يمكن أن تعتبره إيران أمرًا مؤقتًا، وهو ما يقلل من احتمالية أن يكون لها أي نوع من التأثير الرادع» .وفي ضوء ذلك، أعادت «هاينز»، ابتكار فكرة «رد أكثر قوة» من قبل المملكة المتحدة، «مثل شن هجوم إلكتروني ضد قدرات الطائرات بدون طيار الإيرانية»، والذي من شأنه أن «يرسل رسالة لردعها»، ولكنه «لا يجب أن يكون مدمرًا بشكل صريح، بحيث يجعل طهران، وكأنها يجب أن ترد».

وعلى الجانب الآخر، يبدو أن حزب العمال المعارض في بريطانيا، يفضل أيضًا أن يكون هناك رد أكثر صرامة من لندن تجاه طهران، حيث حثت وزيرة الخارجية في حكومة الظل «ليزا ناندي»، الحكومة على «توضيح الأمر للرئيس الإيراني القادم، مؤكدا أن الأعمال الخارجة عن القانون ستترتب عليها تكاليف لا يحمد عقباها»، وأن «هذه هي اللحظة التي يجب أن نظهر فيها أننا حازمون في تصميمنا على إنهاء هذا النمط من السلوك العدائي».

وحول ما يمكن أن تفعله إسرائيل ردا على الهجوم الأخير .أشارت شبكة «فرانس٢٤»، إلى أن «الاعتداء يمثل أول مواجهة كبيرة مع إيران يشهدها رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، نفتالي بينيت»، وأن المحللين يعتقدون أنه «يمكن أن يسعى إلى شن هجوم كبير انتقاميًا» .وأوضح «عاموس هاريل»، من صحيفة «هآرتس»، أن «إسرائيل قد ترغب في توجيه ضربة مدوية ضد إيران وهو ما يمكن أن يزيد من حدة التصعيد».

ومع ذلك، أثار محللون آخرون قضية أخرى، وهو أن أي رد ملموس على هذا الهجوم سيهدد المفاوضات النووية الجارية مع إيران، والتي وصفتها «واشنطن بوست»، بأنها «في طريق مسدود» حاليًا، لاسيما مع «إشارة إيران إلى أنها لن تعود إلى طاولة المفاوضات إلا بعد تولي الرئيس المنتخب إبراهيم رئيسي، مهام منصبه فعليا» . وفي ضوء ذلك، أكد «فرانك جاردنر»، من شبكة «بي بي سي»، أنه «لا بريطانيا، ولا الولايات المتحدة تريدان إرسال أية ردود قوية لإيران، بحيث قد ينسحب الإيرانيون من تلك المحادثات جراء ذلك»؛ ولكن مع ذلك، فإن إسرائيل «تريد في نفس الوقت إرسال رسالة قوية إليها أبعد من مجرد توجيه صفعة دبلوماسية لها في الأمم المتحدة» .

وبالاتفاق مع هذا المنظور، علقت «الإيكونوميست»، بأن «واشنطن، ولندن، قد ترغبان في الحد من توجيه أي رد على خلفية الهجوم على «ميرسر ستريت»، من أجل الحفاظ على محادثات الاتفاق النووي على قيد الحياة».

على العموم، بينما من الواضح أن إيران هي المسؤولة عن التدمير الذي لحق بالناقلة «ميرسر ستريت»، فإن وضع حد لـ«حرب الظل» الإيرانية، الإسرائيلية يبدو قضية من غير المرجح أن تتدخل فيها أو تحلها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة على حد سواء، رغم تزايد التوترات بينهما .وبالتالي، يبدو وقوع المزيد من العنف أمرًا أكثر احتمالاً، خاصة إذا كان هناك رد انتقامي إسرائيلي على هذا الاستفزاز الأخير .علاوة على ذلك، فإن رفض طهران قبول الاعتراف بمسؤوليتها عن الهجوم – على الرغم من كل الأدلة القطعية التي تشير إلى تورطها –يجعل حل هذه القضية مستحيلًا.

وهذا هو الحال في كثير من الأحيان في ردود الحكومات الغربية على الأعمال الخبيثة من قبل النظام الإيراني، لكن يبقى إذا ما كانت هذه التحذيرات الشفهية القوية سيكون لها أي أساس لدعمها أم لا.

٢٠٢١/٨/١٠

الرئيس الإيراني الجديد وسلوك إيران الإقليمي

في خطابه أمام مجمع الهيئات المرتبطة بمكتب المرشد في وسط طهران، حيث كانت تقام مراسم تنصيبه رئيسًا جديدًا لإيران، شدد «إبراهيم رئيسي»، على أن تحسين الظروف الاقتصادية لبلاده لن يرتبط بإرادة الأجانب، وعلى حد قوله :«لن نربط ظروف حياة الأمة بإرادة الأجانب».

من جهة أخرى في باكورة تصريحاته حول السياسة الخارجية، وجه خطابًا لينًا إلى المملكة العربية السعودية يفصح فيه عن رغبته في الحوار معها ومع دول الخليج العربية الأخرى التي لا تختلف سياسات إيران تجاهها كثيرًا عن سياساتها تجاه المملكة، وكأنه بذلك يريد أن يحدث انفراجة في قضية سلوك إيران الإقليمي، وهي إحدى القضايا الكبرى في «محادثات فيينا»، بشأن عودة الاتفاق النووي .هذا الخطاب اللين كان على خلاف خطابه المتشدد الموجه للولايات المتحدة، فهل يعني هذا أن إيران لديها رغبة في تعديل سلوكها الإقليمي، بما يسمح بخروجها من عزلتها، وأن يكون التعاون مع دول الجوار مقدمة لمعالجتها الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، ومن ثم التقليل من تأثير العقوبات الأمريكية التي يرتبط رفعها بعودة واشنطن إلى الاتفاق النووي.

يقابل هذا تساؤل وهو :هل يمكن لدول الجوار الإيراني ألا تطبق العقوبات الأمريكية أو أن تأخذ استثناءً منها؟ وإن فعلت، فإن هذه العقوبات تفقد مصداقيتها ولا يكون لها تأثير كبير كما هو قائم حاليًا .ولهذا، يمكن القول بداية إن خطاب الرئيس الإيراني الجديد هو لتلطيف الأجواء غداة توليه الرئاسة وسط اضطرابات محلية ومظاهرات وشعارات داعية لإسقاط النظام .وإذا كانت المصاعب الاقتصادية هي منطلق هذه الاضطرابات، وإذا كان أحد الأسباب الرئيسية لهذه المصاعب الكلفة العالية لسلوك إيران الإقليمي، فإن الرئيس الجديد حين يعد في خطابه بتحسين الظروف الاقتصادية دون انتظار لرفع العقوبات، فإن عليه أن يجد موارد أو يخفض تكلفة سلوك إيران الإقليمي .

ومن المعلوم، أن العقوبات الأمريكية أثرت بشكل مباشر على تقليص موارد إيران .وبينت تطورات النصف الأول من العام المنصرم تقليص الإمدادات الإيرانية للمليشيات الموالية لها في بلدان المنطقة، وأكدت مصادر ميدانية من قادة المليشيات الموالية لطهران لوكالات أنباء عالمية أن هذه المساعدات قد شهدت تقليصًا منذ بداية ٢٠٢٠ .وزادت أزمة كورونا، وتفاقم الأزمة الاقتصادية، وإغلاق الحدود الإيرانية العراقية من هذه التقليصات، وبالطبع فإن انخفاض موارد هذه المليشيات يدفعها إلى البحث عن بديل آخر تأخذ منه الدعم، كما تتراجع وتيرة عملها، أو تنخرط في عمليات سلام بتنسيق أو بدون تنسيق مع إيران.

وبحسب وكالة «بلومبرج»، الأمريكية، فإن طهران تنفق حوالي ستة مليارات دولار سنويًا داخل سوريا، وفي بعض الأحيان تصل هذه المساعدات إلى نحو ١٥ مليار دولار سنويًا، ووفقًا للخارجية الأمريكية في ٢٠١٩، فإن النظام

الإيراني يدفع نحو ٧٠٠ مليون دولار سنويًا إلى حزب الله في لبنان، وأشار أمين عام حزب الله، «حسن نصر الله»، إلى أثر هذه العقوبات في تخفيض الدعم الإيراني المقدم لتنظيمه.

وكشفت تصريحات قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، «إسماعيل قائني» عن الدعم الكبير الذي تقدمه إيران للحوثيين، وتحديدًا ما يتصل بالهجمات التي يقومون بها ضد الأهداف السعودية، وعزز هذا التصريح ما قاله المبعوث الأمريكي الخاص باليمن «تيم لاندر كينج» في إبريل الماضي، من أن دعم إيران لليشيات الحوثي في اليمن كبير جدًا وفتاك .وفي نفس الشهر، صرح مساعد قائد فيلق القدس للشؤون الاقتصادية، «رستم قاسمي» في مقابلة تليفزيونية في ٢١ إبريل الماضي، بأن كل ما يملكه الحوثيون من أسلحة ومعدات عسكرية هو بفضل مساعدات إيران، وأن الحرس الثوري قدم تدريبات عسكرية للمليشيات الحوثية.

وفي العراق تحظى كتائب حزب الله العراقي، وعصائب أهل الحق، وسرايا الخراساني، ومنظمة بدر، وغيرها بدعم ضخم من إيران .ومثلت أذرعا لها في عمليات التهريب وإفشال الدولة العراقية، وإبقاء العراق ساحة خالصة للنفوذ الإيراني .وفيما تتعرض القوات الأمريكية الموجودة بالعراق- والتي تنسحب منها مع نهاية العام الحالي -لهجمات متكررة بالصواريخ والطائرات المسيرة من قبل المليشيات الممولة من إيران، فإن انسحابها النهائي غير المقترن بفرض الدولة العراقية سيادتها يعزز ارتهان الساحة العراقية بالنفوذ الإيراني.

وعليه، فإن النظام الإيراني- الذي يعتبر «رئيسي» أحد أعمدته -يرى أن ما حققه إقليميًا إنجاز كبير لمشروعه الاستراتيجي، سواء في نشر التشيع أو تصدير الثورة، ومن ثم فإنه لن يحيد عن سلوكه الإقليمي القائم على التوسع تحت ضغط التكلفة، إذ يرى في هذه التكلفة استثمارا يعود على إيران نفسها بالفائدة .ويقوم على صناعة هذا التواجد خارج إيران فيلق الحرس الثوري، الذي هو انعكاس لعسكرة النظام السياسي، وإضفاء الطابع الأمني عليه .

ويسيطر الحرس الثوري الإيراني على مفاصل الاقتصاد الإيراني العلني والسري، ليس هذا فقط، ولكن أروقة عمل الحكومة ومؤسساتها المختلفة، كما أن المنهج الأمني للنظام يجعله ينظر إلى جميع أشكال المظاهرات على أنها تهديد للأمن القومي، يقتضي استجابة فورية باستخدام أقصى طاقة أو قوة، ويرد على دعاوى ارتفاع التكلفة الاقتصادية لسلوكه الإقليمي بأن مناطق نفوذ إيران الخارجية أعانتها في التعامل مع العقوبات المفروضة عليها، إذ أصبح العراق ولبنان وسوريا بوابات لصادرات البلاد .

ومع استمرار العقوبات الأمريكية بالضغط على النفط الإيراني أصبحت سوريا أكبر مستورد لهذا النفط .ويبلغ متوسط وارداتها اليومية منه ٨٤ ألف برميل منذ مايو ٢٠١٩، كما تمثل صادرات إيران ٢٥ %من إجمالي الواردات العراقية بقيمة ١٠ مليارات دولار .وفوق ذلك تتطلع إيران إلى استرداد الأموال التي أنفقتها في سوريا مثلاً من خلال استثمارات

اقتصادية طويلة الأجل بعد استقرار الأمور في هذا البلد، كما يصور النظام الإيراني مغامراته الخارجية على أنها ضرورة لحماية أمنه.

وفي المقابل، صرح «رئيسي» في ٢٤ يوليو، بأن الحوار مع الجيران أولوية دبلوماسية للحكومة القادمة، وأشار إلى أن تطوير العلاقات مع سلطنة عُمان «في متناول اليد»، ووصف علاقات بلاده مع مسقط بأنها «متنامية باستمرار»، وأنه يجب إعداد خطة شاملة لتوسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين في أقرب فرصة بإشراف خبراء من الجانبين وتنفيذ يتابعه قادة البلدين.

علاوة على ذلك، قد يجد الطرفان؛ الخليجي والإيراني في هذا الحوار الدبلوماسي مخرجًا يحقق لكل منهما مصلحته . فإيران خاصة إذا ما اتفقت على أن تحقيق المرور الآمن في مياه الخليج يحقق هذه المصلحة ولا يضرها، وأنه لم يعد يجدي بالنسبة لها تهديد هذا الأمن كورقة ضغط على الولايات المتحدة، لأن الأخيرة قد صارت أقل اعتمادًا على نفط الخليج، وخاصة أيضًا إذا اتفق الجانبان على تسوية الأزمة اليمنية، وينهي الحرب الدائرة هناك من ٢٠١٥.

ومن الجدير بالذكر، أن «رئيسي»، قد ربط إمكانية معالجة الأزمة الاقتصادية لبلاده بنجاح الحوار مع دول الجوار . ويصبح تعهد إيران بأمن الملاحة في الخليج، وحل الأزمة اليمنية مقدمات لنجاح هذا الحوار، تبدأ في إرساء دعائم الثقة المفقودة في العلاقات الإيرانية الخليجية، ويفتح الباب لتطوير هذا الحوار ليشمل مجمل العلاقات الإيرانية العربية بما في ذلك مسألة المليشيات والتنظيمات التي تمولها وتستخدمها لبسط نفوذها الإقليمي، وهو جزء معقد يرتبط بباقي جدول محادثات فيينا، الذي يشمل أيضًا برامجها للصواريخ الباليستية ونشاطها النووي، الأمر الذي قد يستغرق وقتًا طويلاً.

ويصبح السؤال إذن ..هل يترتب على هذا النجاح الجزئي في الحوار إذا ما تحقق مساعدة رئيسي في حل مشكلة بلاده الاقتصادية؟ ..من جهة، فإنه يخفض التكلفة التي يمثلها الدعم الإيراني للمليشيات الحوثية، ومن جهة أخرى يفتح الباب لعودة التجارة غير النفطية بين إيران ودول الخليج .ولكي تعتبر الولايات المتحدة هذا رفعا جزئيا للعقوبات يجب على إيران أن تقدم ما يقابله من تنازلات فيما يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية ونشاطها النووي .وفي ضوء الضغوط التي تمارسها إسرائيل على واشنطن حتى لا تعود إلى الاتفاق النووي، واستخدامها حادثة السفينة الإسرائيلية الأخيرة للتنديد بالتصرفات الإيرانية، ودعوة العالم لاتخاذ موقف حيالها، وفي ظل المعاناة الشديدة للاقتصاد الإيراني من وطأة العقوبات الأمريكية؛ فإن الخطاب المتشدد للرئيس الإيراني الجديد، قد يكون مقدمة لتنازلات، خاصة مع تذكر المكاسب التي حققتها في سنوات الاتفاق النووي.

ومن نواحٍ عديدة، يتطلع «رئيسي» إلى تنفيذ وعوده الاقتصادية التي أعلنها للناخبين في خطابه الانتخابي يوم ٢٧ مايو الماضي .وتتمثل في منح قروض مخفضة الفائدة للأسر الفقيرة، وزيادة الدعم الحكومي للرعاية الصحية، وبناء ٤ ملايين

منزل، وخلق ٤ ملايين فرصة عمل، مع إعطاء الأولوية لذوي الدخول المنخفضة وخريجي الجامعات، وخفض الإيجارات من ٣٠ إلى٥٠٪، ومكافحة التضخم، ومعالجة عجز الميزانية، هذه الوعود التي خاطب بها معاناة الإيرانيين الاقتصادية تتطلب موارد لن تتوافر له مع استمرار العقوبات بحالتها الراهنة، ولهذا تطلع إلى انفراجة من خلال الحوار الإقليمي.

على العموم، يبدو أن الرئيس الجديد ليس هو وحده صاحب القرار في طهران، ويبدو أن تصرفات مؤسسة الحرس الثوري تسير في عكس الاتجاه، خاصة أنه خلال الأسابيع الأخيرة تصاعدت وتيرة الهجمات في المنطقة على أهداف أمريكية وسفن في الخليج وبحر العرب، طبقًا لما ذكرته مجلة «فورين أفيرز» .وحاولت مجموعة مسلحة تعمل لصالح إيران اختطاف سفينة ترفع علم بنما في خليج عُمان، بعد حادثة السفينة الإسرائيلية، وتعرض دبلوماسيون وأهداف أمريكية للاستهداف في العراق وسوريا بصواريخ .كل هذه عوامل تجعل العودة إلى الاتفاق النووي أكثر صعوبة، ناهيك عن أنه لم يعد بإمكان مفتشي الأمم المتحدة رؤية ما تفعله إيران داخل منشآتها النووية .وبحسب تقارير إسرائيلية، فإن إيران قد صارت على مدى ٩٠ يومًا من امتلاك قنبلة نووية، وتبدو واثقة أن الوقت لصالحها، ولهذا فهي تطمح أن تقدم الولايات المتحدة تنازلات أكبر.

وإلى هذا فليس من المتوقع على الأقل في المدى القريب أن تسمح واشنطن بهذا الرفع الجزئي للعقوبات، أو أن يتمكن «رئيسي» من تنفيذ وعوده الاقتصادية .ويصبح الشيء الوحيد المتفق عليه، هو زيادة عزلة إيران، وتوحد العالم في مواجهتها .

٢٠٢١/٨/١١

اتجاهات أسعار النفط في ضوء التطورات العالمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على الرغم من حالة الانتعاش الثابت شبه المستمر التي شهدتها صناعة النفط العالمية بعد الانخفاض الذي أصابها في ربيع وصيف ٢٠٢٠، عندما انخفضت أسعار النفط العالمية في ظل انخفاض الطلب بشكل كبير من جانب الاقتصادات الكبرى، فإن طبيعة هذا الوباء العالمي والجغرافيا السياسية الدولية تعني بما لا يثير الدهشة أن عملية التعافي للقطاعات بصورة تصل إلى مستويات الاستقرار الاقتصادي فترة ما قبل الوباء من غير المحتمل أن تكون عملية سهلة.

آخر ضربة من هذا القبيل لعدد لا يحصى من القضايا التي تؤثر على صادرات وواردات النفط العالمية هو الانتشار المتزايد لمتحور دلتا شديد العدوى في أكبر اقتصادين في العالم «الولايات المتحدة والصين»، وكذلك الأحداث في الشرق

الأوسط التي تتضمن هجمات عنيفة على السفن التجارية، مع ارتباط هذه الهجمات بقوة بإيران كجزء من «حرب الظل» في المنطقة مع إسرائيل .

وكانت المحصلة النهائية لهذه الأحداث عدة أيام من الانخفاض التدريجي لأسعار النفط الخام في جميع أنحاء العالم . ففي يوم الاثنين الموافق الثاني من أغسطس، انخفض خام غرب تكساس الوسيط- وهو الخام القياسي للنفط الأمريكي - بنسبة ٤٣.٣ %ليصل إلى ٧١ دولارًا للبرميل، في حين انخفض خام برنت- المعيار الدولي -بنسبة ١٢.٣ %ليصل إلى ٧٣ دولارًا للبرميل.

ولتسليط الضوء على هذه التطورات العالمية وانعكاساتها على انتعاش أسعار صادرات النفط كتب سيمون هندرسون، من معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى، وهو مؤسسة بحثية أمريكية مقرها واشنطن العاصمة، مقالاً في «ذي هيل» بعنوان «ماذا يعتبر الأسوأ بالنسبة إلى أسعار النفط - إيران المولعة بالحروب أم تفشي فيروس كورونا؟».

في بداية التحليل تساءل هندرسون :«ما قدر الأخبار السيئة اللازمة لتغيير أسعار النفط؟»، وذلك بالنظر إلى أنه يعتقد أن الهجوم على ناقلة النفط ميرسر ستريت في بحر العرب نهاية شهر يوليو لم يكن السبب الرئيسي لانخفاض أسعار النفط الذي شهدته آسيا يوم الإثنين ٢ أغسطس ٢٠٢١، ولكن السبب الرئيسي كان «المخاوف بشأن الاقتصاد الصيني المتعلقة بفيروس كورونا» .

وقد أضاف «سكوت ديسافينو»، من وكالة رويترز، أن تفشي المرض بصورة أكبر في الولايات المتحدة يعني أن «أكبر مستهلكين للنفط في العالم» هم أنفسهم من «يصارعون الانتشار السريع لمتحور دلتا الشديد العدوى»، وبشكل متوقع ترتب على زيادة الإصابات بفيروس كورونا في الولايات المتحدة والصين انخفاض الطلب على النفط، ومن ثم انخفاض واردات النفط من الدول المصدرة.

ووصف «جو ماكدونالد» و«هويشونج وو» من وكالة أسوشييتد برس هذا الانتشار للفيروس بأنه «الأخطر في الصين منذ ذروة العام الماضي في ووهان»، مع استمرار المتحور «في الانتشار في ١٧ مقاطعة على الأقل» في البلاد، ووفقًا لـ«فنسنت ني» من صحيفة الجارديان، فإن الحكومة الصينية أعلنت في الرابع من أغسطس ٢٠٢١ تسجيل ٩٦ حالة فقط، علاوة على ذلك، جددت الحكومة الشيوعية في البلاد أيضًا إجراءاتها الخاصة بمنع الوصول إلى المدن ذات معدلات الإصابة المرتفعة بفيروس كورونا، فضلاً عن تطبيق نهج «عدم التسامح» مطلقًا فيما يتعلق بالحجر الصحي .

وقد انعكست بالفعل زيادة الإصابات على الناتج الاقتصادي الصيني، حيث تشهد البلاد أضعف توسع في الصناعات التحويلية خلال ١٥ شهرًا، يعد انخفاض الناتج الاقتصادي والإغلاق الفعلي لمدن بأكملها إشارات واضحة على انخفاض استيراد النفط الخام من قبل الصين في الأسابيع والأشهر القادمة، حيث انخفض الطلب بشكل كبير عن الوضع الطبيعي السابق للتوسع الاقتصادي المستمر.

وقد شهدت الولايات المتحدة أيضًا ارتفاعًا مشابهًا في الإصابات بمتحور دلتا، حيث ارتفع إجمالي عدد الإصابات المؤكدة بنسبة ٢٦٦ %في الأسابيع الثلاثة الماضية وحدها، إذ يتم الآن تسجيل نحو ٨٥ ألف حالة يوميا؛ وقد تم إعلان إغلاقات جديدة محتملة في الولايات الأمريكية على الرغم من أنها ليست على قدر صرامة إجراءات الحكومة الصينية .وقد رفض البيت الأبيض حتى الآن رفع قيود السفر من اقتصادات العالم الرئيسية الأخرى المتأثرة بشدة بفيروس كورونا، بسبب مخاطر تسريع انتشار متحور كورونا الشديد العدوى.

وتوافقًا مع هذا الرأي، أرجع «ديسافينو» السبب وراء الأيام الثلاثة المتتالية من انخفاض أسعار النفط في الأسبوع الأول من أغسطس إلى «التراكم المفاجئ في مخزونات الخام الأمريكية، والتقارير الاقتصادية الأمريكي السلبية، والمخاوف من تأثير انتشار متحور دلتا على الطلب على الطاقة العالمية»؛ ففي الولايات المتحدة، أفادت إدارة معلومات الطاقة (Energy Information Administration)بأن مخزونات النفط الخام ارتفعت بمقدار ٦.٣ ملايين برميل في الأسبوع الماضي فقط، ما أدى إلى انخفاض الطلب الفوري على المزيد من الإمدادات.

وفي الإطار نفسه، اتفقت «جوليان جيجر»، من أويل برايس، مع الرأي القائل إن الانتشار المتزايد لمتحور دلتا في الصين والولايات المتحدة هو السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض الأخير في الأسعار؛ إذ إن «أي انخفاض في الطلب على النفط في هذا المستورد الكبير سيُشعر به حتمًا في سوق النفط العالمية» .وتابعت «جيجر» أن المزيد من الإغلاقات في الدول الغربية، بالإضافة إلى موجة جديدة من القيود الصارمة على السفر في العالم، «ستؤثر على الطلب على النفط الذي كان قد بدأ التعافي».

ومع ذلك، فإن المخاوف من تأثير متحور دلتا ليست جديدة؛ ففي أواخر يوليو ٢٠٢١، أشار «إدوارد مويا»، وهو محلل بارز في شركة أواندا للصرف الأجنبي(OANDA) ، إلى أن «التقلبات الحادثة في مجال الطاقة لا تزال مرتفعة؛ حيث يصارع التجار مع ضعف الطلب على المدى القصير بسبب المخاوف المتعلقة بمتحور دلتا والتوقعات باستمرار نقص النفط الخام حتى نهاية العام» .مؤكدا أن «النفط سيحاول جاهدًا تعويض كل خسائره إلى أن تبدأ القيود في التراجع في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا وأستراليا وأوروبا».

ومع ذلك، فإن الصلة التي لا شك فيها بين الارتفاع الأخير في الإصابات بمتحور دلتا وانخفاض الطلب العالمي على النفط لا تعني أن الأحداث الأخيرة المتعلقة بالهجمات الإيرانية على الشحن الدولي لم أو لن تؤثر بعد على صادرات النفط الإقليمية أو العالمية؛ فعلى الرغم من أن «جاسون جيورتز» و«باتي دوم» من سي إن بي سي أشارا إلى أن «الحادث لم يحرك أسعار النفط بعد»، فإن هيليما كروفت، رئيسة استراتيجية السلع العالمية في بنك كندا الملكي، حذرت من أنه «إذا رأينا إشارات حقيقية على أي اضطراب في الإنتاج أو التوصيل فسوف يتحرك السوق بسرعة كبيرة».

ومع ذلك، يبدو أن الحقيقة مازالت متمثلة في أن القضايا العالمية الأكثر إلحاحًا والمتعلقة بصراعات أكبر مستوردي النفط قد طغت على الأحداث في الشرق الأوسط .وبالفعل، ذكر «ديسافينو» أن «التوترات في الخليج» في الواقع قد «أعطت بعض الدعم لأسعار النفط»، بينما أشارت «جيجر» بشكل مماثل إلى أن «أسعار النفط السلبية» الأخيرة جاءت «رغم التوترات في الشرق الأوسط».

وقد أوضح «هندرسون»، في مقاله التحليلي، أن حادثًا مشابهًا للهجوم على ناقلة ميرسر ستريت في خليج عُمان في الماضي «كان من شأنه أن يحدث تأثيرًا كبيرًا في الأسواق»، وأن الانتشار العالمي لمتحور دلتا جعل «أسواق الطاقة تتسم بالهدوء» .ومع ذلك، فقد اتفق «هندرسون» على أن العالم الدبلوماسي الدولي «لا يشغل نفسه بهوس التصريحات، رغم أنه ليس هناك أفعال بعد» .

في الواقع أنه عندما يقترن هذا الحادث بـ«الاختطاف المحتمل» الأخير لناقلة أخرى قبالة سواحل الإمارات العربية المتحدة، يبدو أن نمطًا خطيرًا من الهجمات على الشحن في المنطقة يلوح في الأفق، وكلما زاد هذا الأمر تعالت التحذيرات من التداعيات الاقتصادية على دول الخليج.

وأشار هندرسون أيضًا إلى أنه بالنسبة إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فإن الأمر المثير للقلق أكثر من انخفاض صادرات النفط على المدى القصير هو «أن الهجوم قد يتسبب في إعادة حسابات» بالنسبة إلى واشنطن ولندن؛ حيث إنه «إذا استطاعت طائرة بدون طيار أو شيء مشابه الاصطدام بناقلة نفط، فإنها تستطيع أيضًا إصابة حاملة طائرات».

رغم التحذيرات سابقة الذكر المتعلقة بفيروس كورونا والهجمات الإيرانية على السفن بالقرب من الخليج العربي تظل الحقيقة هي أن صناعة النفط العالمية ككل قد تعافت بشكل كبير من مستوياتها المنخفضة في عام ٢٠٢٠؛ فقد نقلت سي إن بي سي عن محللين من جيه بي مورجان (JP Morgan) توقعاتهم بزيادة الطلب العالمي على النفط الخام إلى ٦.٩٩ مليون برميل في المتوسط يوميًا في أغسطس ٢٠٢١، بزيادة قدرها ٤.٥ ملايين برميل يوميًّا على مستوى العالم في أبريل ٢٠٢١) ٢٤(، بينما ذكرت «أويل برايس» أن دول أوبك واصلت زيادة إنتاجها من النفط الخام، حيث وصل الضخ الجماعي إلى أعلى مستوياته في يوليو ٢٠٢١ منذ أبريل ٢٠٢٠، حيث وصل إلى ٧٢.٢٦ مليون برميل من النفط يوميا .وذكرت أيضا أنه في أغسطس سوف يرتفع هذا بمقدار ٤٠٠ ألف برميل أخرى يوميا، ما يشير إلى انتعاش الاقتصادات المصدرة للنفط.

وفي ختام مقاله التحليلي، توصل هندرسون إلى أن «عيون سوق النفط ستظل تراقب الخليج، لكن مخاوفها الرئيسية ستظل متمثلة في تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي» .

وبالنظر إلى حجم القلق المتعلق بالانتشار الحالي لمتحور دلتا في كل من الصين والولايات المتحدة، فإن هذه العبارة لها ما يبررها بشكل كبير، ولا يستثني الشرق الأوسط من المخاوف الحالية أو المستقبلية بشأن الهجمات الإيرانية على

السفن التجارية، وكيف سيؤثر هذا على اقتصادات منطقة الخليج وعلى قطاع تصدير النفط بشكل عام .وعلى غرار تحليل هندرسون للأحداث، خلصت سي إن بي سي إلى أن «أكثر المخاطر التي تواجه أساسيات السوق يتمثل في تدهور الطلب نتيجة القيود الجديدة التي فرضها فيروس كورونا».

٢٠٢١/٨/١٣

دول الخليج والتغيرات المناخية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أصبح تأثير التغيرات المناخية خطرًا ماثلاً تتعرض له جميع دول العالم، ولا توجد دولة بمنأى عنه، وقد رأينا في الآونة الأخيرة الفيضانات التي اجتاحت دولا أوروبية وآسيوية وإفريقية، وحرائق الغابات في كندا والولايات المتحدة وتركيا واليونان، وتقلبات الطقس واختلاف مواعيد دخول المواسم المناخية في منطقة الخليج العربي .وتشير التقديرات الاقتصادية إلى خسارة سنوية للاقتصاد العالمي نتيجة لذلك بمقدار ٧.١ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥، وتقارب ٣٠ تريليون دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٧٥.

وكانت وكالة «فرانس برس»، قد أطلقت في عام ٢٠٢٠، تقريرًا عن تأثير التغيرات المناخية على البشرية، ذكرت فيه أن نحو ١٦٦ مليون شخص في الدول النامية احتاجوا المساعدة بين عامي ٢٠١٥–٢٠١٩؛ بسبب حالات الطوارئ الغذائية المرتبطة بتغير المناخ، وأن نحو ٨٠ مليون شخص أكثر عرضة لخطر المجاعة بحلول عام ٢٠٥٠ .وخلال الـ٣٠ عامًا الماضية بلغ معدل انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية عالميًا ما بين ٤–١٠%، وتراجعت كميات صيد الأسماك في المناطق الآستوائية بمعدل يتراوح ما بين ٤٠–٧٠%، كما أن نحو ٢٥.٢ مليار نسمة معرضون لخطر الإصابة بحمى الضنك في آسيا وإفريقيا وأوروبا، مع توقع أن تتزايد الهجرة بسبب الفقر المائي إلى ستة أضعاف النسبة الحالية بحلول عام ٢٠٥٠ .وبسبب الإجهاد المائي الناتج عن التغيرات المناخية تتأثر حياة ١٨٠ مليون شخص في أمريكا الوسطى والجنوبية، وبسبب ارتفاع درجات الحرارة أصبحت الظواهر المناخية القصوى أكثر تواترًا، وتحذر هيئة المناخ التابعة للأمم المتحدة من احتمال زيادة هذه الظاهرة في السنوات المقبلة.

وكاستجابة لذلك، أطلقت الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة حملة «اعملوا الآن»، دعت فيها الحكومات والشركات، بل والمواطنين للعمل على الحد من الاحتباس الحراري للحفاظ على مناخ صالح للعيش، والوصول إلى خفض انبعاث الغازات الدفيئة إلى معدل صفر بحلول عام ٢٠٥٠، فيما أطلقت «منظمة الأغذية والزراعة»، التابعة للأمم المتحدة)الفاو(، تحذيرًا من الآثار الناجمة عن تغير المناخ على نظم الإنتاج الزراعي والحيواني والأمن الغذائي ودخل السكان والنظم البيئية وسبل عيش الأجيال القادمة .

وعلى خطى الأمم المتحدة، دشن «البنك الدولي»، خطة العمل ٢٠٢١– ٢٠٢٥؛ بهدف تحقيق مستويات قياسية من التمويل المتعلق بالأنشطة المناخية في البلدان النامية، والحد من الانبعاثات، وتعزيز التكيف، وتوسيع نطاق الجهود التي يبذلها البنك في الاستثمار في المشروعات الخضراء، بما يدمج الأهداف المناخية والإنمائية معًا، مؤكدًا أن البنك قد قدم إلى الآن أكثر من نصف التمويل المناخي متعدد الأطراف للبلدان النامية، وأكثر من ثلثي تمويل أنشطة التكيف .

وفي تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان :«التغير المناخي والبيئي في حوض المتوسط ..الوضع الراهن والمخاطر المستقبلية»، فإن تغير المناخ في حوض المتوسط يحدث بوتيرة أسرع من الاتجاهات العالمية، حيث إن المعدل السنوي الحالي لدرجات الحرارة برًا وبحرًا في هذه المنطقة أعلى بمقدار ٥.١ درجة عما كان عليه قبل الثورة الصناعية، وقد يرتفع بمقدار ٣,٨ – ٦,٥ درجات قبل نهاية القرن، ما لم تتخذ إجراءات جدية للحد من تغير المناخ .

وفي يونيو٢٠٢١ في الاجتماع السنوي التاسع للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة المنبثقة عن البرنامج المذكور بعاليه، جاءت الإشارة إلى انخفاض معدل هطول الأمطار الصيفية ما بين ١٠–٣٠%، وتفاقم شح المياه، وزيادة التصحر، ونقص الإنتاجية الزراعية، وارتفاع درجة الحرارة في المناطق العميقة في البحر المتوسط، فضلا عن ارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون، وزيادة حموضة مياه المتوسط السطحية .

وفيما ارتفع منسوب مياه البحر المتوسط ٦سم في السنوات العشرين الأخيرة، فإن هذه الزيادة قد ترتفع إلى متر إذا تسارع ذوبان الجليد في منطقة القطب الجنوبي، وقد تواكب هذا مع تغير نمط استخدامات الأراضي لحساب التوسع العمراني، وتكثيف الإنتاج الزراعي والصيد المفرط والتلوث بجميع أشكاله، وازدياد تركيز الأوزون الأرضي وزيادة

انبعاث أكاسيد الأزوت وزيادة عواصف الغبار، وزيادة الطلب على مياه الري بأكثر من ٧٠ %تحت ضغط التغيرات السكانية ونمو المراكز الحضرية .وعليه، توقع التقرير انقراض أكثر من ٢٠ %من الأسماك واللافقاريات البحرية بحلول ٢٠٥٠، كما سجل تفشي قنديل البحر وازدياد الطحالب وفقدان التنوع الحيوي ونقص المخزونات السمكية.

وبالنسبة لدول الخليج، فإن التغير المناخي والتلوث البيئي يعتبران من أكثر التهديدات إلحاحًا التي تواجه دول مجلس التعاون، حيث شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة ظواهر دالة على هذا التغير من ارتفاع كبير في درجات الحرارة والرطوبة والعواصف .وطبقًا للتصنيف العالمي، تعتبر هذه الدول من بين الأكبر في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد .

وفي هذا الصدد، حذر تقرير أممي صادر عن «الهيئة الحكومية الدولية بشأن التغير المناخي»، في ٢٠١٩، من أن المنطقة المحيطة بالخليج وبحر العرب والبحر الأحمر هي الأكثر عرضة للتضرر من آثار التغير المناخي؛ لارتفاع درجات الحرارة بها طوال الصيف، وندرة الموارد المائية، فضلاً عما تتسم به من خلل كبير في استهلاك الموارد وحماية البيئة مع ضخ الكثير من المياه الجوفية، وتعرض التربة والمياه للتلوث والرعي الجائر، وتلوث الهواء .ومع ارتفاع درجات الحرارة ستكون هناك حاجة أكبر لاستهلاك الطاقة لتشغيل المكيفات، ومع ارتفاع مستوى سطح البحر ستكون هناك حاجة أكبر للإنفاق لحماية البيئة الساحلية .ومع انخفاض هطول الأمطار، إلا أنها حين تأتي تهطل بغزارة ما يقتضي إنفاق أكبر على نظام الصرف.

وتقع دول مجلس التعاون الخليجي تحت ضغط متزايد لإزالة الكربون من نظام الطاقة العالمي، ما يمثل تحديًا، حيث إن توجه العالم إلى الطاقة النظيفة من شأنه تخفيض الطلب على النفط؛ مما يؤثر على إيرادات الدول النفطية، كما تتأثر الواردات الغذائية لهذه الدول؛ بسبب تأثر الإنتاج الزراعي في الدول المصدرة نتيجة التغير المناخي .وتتوقع «أوبك»، أن يحقق الطلب على النفط انخفاضًا بنسبة ٩ %في ٢٠٤٥، مقارنة بـ٢٠١٩، بينما يرتفع الطلب على الغاز بنسبة ٣٦.%

وفي الوقت الحالي، سارعت دول مجلس التعاون إلى توجيه الكثير من استثماراتها نحو إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة، وتخصيص الأموال للبحوث المتعلقة بتكنولوجيا التخفيف من آثار التغير المناخي .وفيما تخضع جميع دول العالم ومنها دول مجلس التعاون للتدقيق الدولي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، فقد قامت هذه الدول بدور نشط في مفاوضات التغير المناخي، حيث استضافت قطر مؤتمر الأطراف السنوي الثامن عشر في نوفمبر عام ٢٠١٢، وقدمت كل دولة عضو في المجلس، خطة عملها تطبيقًا لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي .

وفي نطاق الحلول التي تتبناها دول المجلس، يأتي الاعتماد على الطاقة الشمسية لإدارة محطات المياه، والعناية بنظافة مياه الخليج، وزراعة الأشجار، وترشيد استهلاك المياه، والحفاظ على الحيوانات والنباتات البرية، فضلا عن تحسين نظام تخزين المواد الغذائية، ومعالجة وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي وتوظيفها لزراعة محاصيل ذات قيمة غذائية عالية، وحماية البنية التحتية الساحلية بوضع دعامات أقوى، وتطوير أنظمة مشتركة للإنذار المبكر، وتطوير أنظمة البناء للتعامل مع الحرارة المرتفعة.

وفي واقع الأمر، يزيد دور شركات الطاقة الوطنية في مكافحة التغيرات المناخية عبر تقليل الانبعاثات الكربونية في الجو، والدور الكبير الذي تلعبه في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، فكلما زاد حجم موجوداتها، كلما زادت قدرتها على تحقيق أهداف مكافحة التغير المناخي .وهنا تبرز نماذج شركات «أرامكو» السعودية، و«أدونك» الإماراتية، حيث تسعى الحكومات لتوجيه شركاتها للإنتاج بتكلفة أقل وأخف انبعاثًا للكربون، والاستثمار في التكنولوجيا التي تساعد على تقليل انبعاثات الكربون، وسحبه من الهواء وتخزينه وإعادة استخدامه .ومع سعي تلك الدول أيضًا إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، يبرز دور هذه الشركات في تحقيق مزيج الطاقة وإنتاج الطاقة النظيفة.

وفي أبريل ٢٠٢١، استضافت الإمارات العربية المتحدة الحوار الإقليمي للتغير المناخي، الذي جمع صناع القرار المعنيين بشؤون المناخ في مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي استبق قمة المناخ في واشنطن، فيما مهد لانعقاد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي في نوفمبر ٢٠٢١ في «جلاسجو»، باسكتلندا في المملكة المتحدة؛ لتسريع الجهود الرامية لتحقيق أهداف باريس للمناخ .وأتاح هذا الحوار الإقليمي منصة

مختصة لتبادل الخبرات في الاستجابة لتغير المناخ، حيث طرح حلول الطاقة المتجددة الخالية من الكربون، وسبل التكيف مع آثار التغير المناخي، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والمائي ومكافحة التصحر.

وتحقيقًا لجاهزية الإمارات للتعامل مع التغير المناخي، رفعت قدراتها من الطاقة المتجددة إلى ١٤ جيجاوات بحلول ٢٠٣٠، بينما كانت ١٠ ميجاوات في ٢٠١٥، وطورت «منشأة الريادة»، كأول شبكة على نطاق تجاري لالتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه .وبحلول ٢٠٣٠، تكون قد حققت خفضًا في الانبعاثات الكربونية بحوالي ٧٠ طنا .

وفي الإطار ذاته أعلنت المملكة العربية السعودية في مارس ٢٠٢١ عن مبادرتي «السعودية الخضراء»، و«الشرق الأوسط الأخضر» .وأكد ولي العهد السعودي، سمو الأمير محمد بن سلمان، أن بلاده مثلما تقوم بدورها في تحقيق استقرار أسواق الطاقة خلال عصر الطاقة والغاز، فإنها ستعمل على قيادة المنطقة الخضراء في الفترة القادمة .وتقوم السعودية بالعمل على تقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من ٤ %من الإسهامات العالمية، من خلال مشاريع الطاقة المتجددة التي توفر إنتاج ٥٠ %من احتياجات الكهرباء في المملكة بحلول عام ٢٠٣٠، كما تسعى مع دول الشرق الأوسط لزراعة ٤٠ مليار شجرة من خلال برنامج إعادة التشجير في العالم.

وفي نفس السياق، وضعت الكويت خارطة طريق لمشاريع الطاقة البديلة، حيث تستهدف تحقيق ١٥ %من الطاقة المتجددة بحلول ٢٠٣٠ .كما تعاونت البحرين مع الولايات المتحدة عبر اجتماع المبعوث الخاص البحريني لشؤون المناخ، مع مبعوث واشنطن «جون كيري» في مارس ٢٠٢١؛ لبحث التعاون والتنسيق بين البلدين في مجال المناخ . وسبق ذلك في يناير ٢٠٢١ تدشين المملكة تغير المناخ في جميع الخطط وسياسات الحكومة البحرينية .ومن جانبها، أكدت سلطنة عُمان استمرار دعمها للجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ، وحرصها المستمر على توفير كافة مقومات النجاح لهذه الجهود.

على العموم، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى دمج الأهداف المناخية في أهدافها التنموية بما يتماشى مع ظروفها الخاصة كدول تعتمد بشكل كبير على تصدير الوقود الأحفوري، فيما تصدر الاهتمام بمواجهة التغيرات المناخية أعمال المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في دورته ١٤٨ بالرياض في يونيو الماضي، والتي أشادت بكلمة

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، أمام قمة القادة حول المناخ في أبريل ٢٠٢١، والتي نوه فيها إلى جهود المملكة في مكافحة التغير المناخي لإيجاد بيئة أفضل.

وما تقوم به السعودية وكل دول المجلس من جهود من شأنها الحفاظ على البيئة بكامل مكوناتها، والمبادرة التي أطلقها ولي العهد السعودي المشار إليها، فيما تتجه دولة الإمارات لاستضافة الدورة ٢٨ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي في ٢٠٢٣.

٢٠٢١/٨/١٧

هل تردع حاملات الطائرات الأمريكية إيران؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثارت سلسلة الهجمات الأخيرة على الشحن التجاري في الخليج العربي أو بالقرب منه، والتي ارتبطت بقوة بإيران أو وكلائها الإقليميين، تساؤلات بين المحللين حول ماهية الردع الموجودة لدى الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، لمواجهة مثل هذه الأعمال الخبيثة وكبح قدرتها التدميرية للأرواح والمعدات.

ولمناقشة هذا الأمر، صدر تقرير عن «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، بعنوان «هل تردع حاملات الطائرات الأمريكية إيران؟»، أعده كل من «مايكل آيزنشتات» و«هنري ميهم»، من برنامج الدراسات العسكرية والأمنية بالمعهد، بهدف نقد الردع الأمريكي في الخليج العربي، في ضوء أن اعتماد واشنطن على حاملات الطائرات كآلية ردع لا يعمل حاليًا على النحو المنشود.

ومنذ البداية، أوضح «آيزنشتات» و«ميهم» أن «هناك طرقا أكثر فاعلية، وأقل كلفة، وأكثر استدامة لردع طهران، وصياغة سلوكها من خلال عمليات النشر المتتالية لمجموعات حاملات الطائرات الهجومية في الخليج»، وأن «الخيار المُعتمد» للولايات المتحدة في فترات التوتر مع طهران على مدى سنوات عديدة هو إرسال إحدى حاملات طائراتها إلى الخليج، «سواء لردع النظام، أو لتحديد شكل سلوكه، أو التعامل مع التداعيات إذا أخفق الردع» .

ومع ذلك، «لا يوجد دليل على أن مثل هذه الإجراءات قد مثلت عامل ردع لطهران ووكلائها بشكل فعال» .وبدلاً من ذلك، «أدت ممارسة عمليات النشر المتكررة والمطوّلة والمتعاقبة إلى الإفراط في استخدام السفن وطواقمها، وألحقت الضرر بالجداول الزمنية الخاصة بالنشر والصيانة، ومنعت البحرية الأمريكية من الوفاء بالتزاماتها المتزايدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ».

واستمرارًا في عرض رؤيتهما، أوضحا أنه «منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، احتفظت أمريكا بحاملة طائرات واحدة على الأقل من بين الحاملات العشر التي تعمل في المنطقة، ولم يتم استخدامها مرة واحدة خلال هذه الفترة في الرد على هجمات إيران، والتي كان من بينها تفجير أبراج الخبر في السعودية عام ١٩٩٦، والعديد من الهجمات التي شنتها المليشيات الموالية لها في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وعشرات الهجمات الصاروخية على السفارة الأمريكية والعسكريين الأمريكيين في العراق منذ عام ٢٠١٩» .وبالتالي، تساءلا عما إذا كان وجود هذه الحاملات في الخليج العربي أو حوله هو حقًا مصدر قلق للتفكير الاستراتيجي لطهران، أو ما إذا كانت تتجاهلها في قراراتها بشنّ هجمات جوية على أهداف برية أو بحرية.

علاوة على ذلك، لاحظا أن «بعض الأنشطة الإيرانية الأكثر جرأة في السنوات الأخيرة حدثت عندما كان لدى واشنطن حاملة أو اثنتان في منطقة الخليج»، بما في ذلك هجمات الطائرات بدون طيار الإيرانية، وصواريخ كروز على منشآت النفط السعودية في «بقيق» و«خريص»، وهجمات المليشيات الموالية لطهران على القوات الأمريكية في العراق عام ٢٠١٩، والهجمات الصاروخية على قواعد أمريكية في العراق انتقامًا لمقتل قاسم سليماني، ومحاولة خطف الناشطة الإيرانية الأمريكية «مسيح علي نجاد» على الأراضي الأمريكية عام ٢٠٢٠، فيما تزايدت الهجمات المرتبطة بوكلائها بعد تنصيب «جو بايدن» عام ٢٠٢١، إذ «شرعوا في نشر الهجمات الصاروخية والطائرات بدون طيار التي هددت الجنود الأمريكيين».

ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإن الهجوم على ناقلة النفط «إم ستريت» قبالة ساحل عُمان أواخر يوليو ٢٠٢١ يثير احتمال شن هجمات ضد السفن العسكرية الأمريكية في الخليج العربي عن بُعد من قبل عملاء، إما في إيران وإما مرتبطين بها، بالنظر إلى التحول الواضح إلى استخدامها الطائرات بدون طيار لمهاجمة السفن مع عدم وجود خطر فقدان الأرواح من جانبهم.

إضافة إلى ذلك، هناك «حرب الظل» بين إسرائيل وإيران في الشرق الأوسط، مع وجود خطر أن تجد القوات الأمريكية نفسها عالقة عن غير قصد في أتون المواجهة .وفي مثل هذا التصعيد الإضافي، قد تصبح القيود أمام الناقلات الأمريكية في الخليج العربي أكثر وضوحًا .

ومع ذلك، لا يعني انتقاد «آيزنشتات» و«ميهم» لوجود حاملات في الخليج أنهما يعارضان وجودها مطلقا، بل يرغبان في رؤيتها تمثل «ردعا بشكل أوضح لإيران في أوقات الأزمات» .بدلاً من جعلها «رموزا للردع الأمريكي المحتمل»، أو «كردود فعل على التصرفات المرتبطة بإيران»، مؤكدين أن هناك أمثلة للناقلات التي تم استخدامها للردع في المنطقة بشكل جيد ..وعلى الأخص عام ٢٠١٥، عندما منعت الحاملات الأمريكية قافلة إيرانية كانت تحاول تسليم أسلحة للمتمردين الحوثيين في اليمن من مواصلة مهمتها.

وبشكل عام، حاول الباحثان استكشاف تدابير بديلة للردع الأمريكي في المنطقة على الأقل لاستكمال المنظومة الحالية . وعلى هذا النحو، أشارا إلى أن «واشنطن وجدت سُبلًا أخرى للردع»، وخاصة بعد أن أنشأت قوة أمنية بحرية متعددة الجنسيات في سبتمبر ٢٠١٩ لضمان حرية الملاحة في الخليج العربي .وتأكيدًا لذلك، استشهدا بحديث «كينيث ماكنزي» قائد القيادة المركزية الأمريكية، الذي «أرجع انخفاض الهجمات على حركة الشحن إلى وجود مواقع مراقبة مرتبطة بقوات الأمن البحري»، والتي يزعم أنها «قللت إلى حد كبير من إمكانية إنكار إيران مسؤولياتها عن الهجمات»، وهو الأمر الذي وصفاه بأنه «الشكل النهائي لردع الهجمات عن طريق الإنكار»؛ لأنه يحرم طهران من القدرة على النأي بنفسها عن تنفيذ هجوم على أي سفينة أمريكية أو حليفة في مياه الخليج».

واستمرارًا، أوضحا أن «أكثر ما يبدو أنه مثل ردعا لبعض الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار منذ أوائل عام ٢٠٢٠» هو اغتيال قاسم سليماني، إذ رأى المحللون أنه بعد وفاته «تصرفت طهران بحذر شديد» على المدى القصير على الأقل، على الرغم من أنهم يقبلون أيضًا أنه «بعد عدة أشهر بدأت مرة أخرى في التحرك في حدود الاستجابة الأمريكية»، فضلا عن أن «واشنطن» عندما هددت بإغلاق سفارتها في بغداد في سبتمبر٢٠٢٠، نتيجة استمرار الهجمات الصاروخية من قبل وكلاء إيران؛ تم التقليل بشكل كبير من تلك الضربات».

وهكذا، خلصا إلى أن صدمة مقتل سليماني، والتهديد بإغلاق السفارة الأمريكية، فضلاً عن تهديدات «ترامب» المتكررة لإيران، قد «غيرت حسابات المخاطر في طهران»، كما أن مقتل القيادي بمليشيات الحشد الشعبي في العراق، «أبو مهدي المهندس»- في نفس الغارة التي قتلت سليماني -قد «شجع العراقيين على انتقاد النفوذ الإيراني في بلادهم» . وأكدت كل هذه الإجراءات أن «الردع ليس سوى العامل الوحيد الذي يجب مراعاته عند تقييم الفعالية لسياسات واشنطن»، وأن «تعطيل عمليات الخصم واستراتيجيته وسياسته قد يكون في بعض الأحيان بنفس الأهمية».

وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تحليلهما لمستقبل الردع الأمريكي ضد إيران ووكلائها في الخليج العربي، أكدا أن «التجربة تظهر أنه ليس حجم أو قدرة القوات المنتشرة في الخطوط الأمامية هما اللذان يردعان»؛ ولكن «مصداقية التهديدات الرادعة» .وزادا على ذلك أنه في حين أن واشنطن تستطيع حاليًا «زيادة قواتها في المنطقة متى اقتضت الضرورة»، فإنها «لا يمكنها زيادة المصداقية، والتي يجب صقلها من خلال إظهار العزيمة».

من ناحية أخرى، تم تسليط الضوء على أهمية الأدوار الإقليمية والدولية للولايات المتحدة، مشيرين إلى الاهتمام الاستراتيجي الواضح من جانبها بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة الصين، بدلا من التركيز على حماية منطقة الخليج بصفة خاصة .وذكر التقرير أن «صناع السياسة بحاجة إلى التأكد مما إذا كانت القوات الخليجية قد تردع إيران بشكل أكثر نشاطًا من حاملات الطائرات الأمريكية العملاقة، التي تقوم بدوريات لتأمين الملاحة العالمية،

ولا سيما أنهم أدركوا أيضًا أن «واشنطن قوة عظمى» لها «التزامات دولية»، وأنها «لا تستطيع الرد على كل تحدّ من قبل الأعداء والخصوم الإقليميين في المنطقة»، «ولا ينبغي لها أن تحاول ذلك».

علاوة على ذلك، فإن القرار الأمريكي بالانسحاب من أفغانستان، وتقليص مستوى وحجم الدفاعات الصاروخية والطائرات المقاتلة المتمركزة في الأردن يمكن أن يشجع طهران على تكثيف الضغط على واشنطن ومحاولة توسيع نطاق نفوذها الإقليمي»، وبالتالي، حث الباحثان صانعي السياسة الأمريكيين على التأكيد على وجود المزيد من الضمانات والتدخل في حالات الطوارئ القصوى، عبر الاعتماد على وجود تمركز أصغر، ولكن أكثر نشاطًا للقوات الأمريكية واعتماد استراتيجية المواجهة المعروفة بـ«المنطقة الرمادية»، بين إيران والولايات المتحدة، وهي الأنشطة التي تقوم بها دولة ما وتضر بدولة أخرى، وتعتبر ظاهريا أعمال حرب، لكنها من الناحية القانونية ليست أعمالا حربية.

وعليه، يوصي التقرير بضرورة نشر «حاملات طائرات قتالية خفيفة»، يمكن أن «تساعد في عرقلة أي سلوك عدائي إيراني»، و«تشعر الشركاء الإقليميين بالطمأنينة»، وتوفر «القدرة على الاستجابة الطارئة لأي هجوم» .وتتعلق التوصية الثانية بحتمية «وجود عسكري أصغر، ولكن أكثر نشاطًا للقوات الأمريكية»، وهو ما سيكون له دور «في تعزيز تدابير الردع غير العسكرية» .وفي حالة حدوث تصعيد من قبل طهران «يمكن دائمًا دفع تلك التعزيزات إلى المنطقة لتهدئة أي توترات»، وسيكون من الأفضل «الاعتماد على كل من سياسة الردع، سواء بالعقاب والردود الانتقامية أو عن طريق الإنكار، والتي ستؤدي على الأرجح إلى نتائج أفضل، بدلاً من الاعتماد على سياسة أحدهما أو الآخر» .

وأخيرًا، يمكن لسياسة «المنطقة الرمادية»- الموصى بها -أن توجه للمسؤولين الإيرانيين العديد من التهم والمساءلة وإخضاعهم لمزيد من أنشطة الردع السرية .ولن يستلزم مثل هذا النهج سوى قوة أمريكية صغيرة متمركزة في الخليج .

ومن المرجح أن تكون هذه الاستراتيجية أكثر فعالية واستدامة» من تلك التي تعتمد على وجود مجموعة من حاملات الطائرات القتالية، مشيرين أيضًا إلى ضرورة أن تكون كافة الأعمال العدائية «مراقبة بالرادار»، وهو ما «سيكون له دوره في معرفة المسؤول عنها وكيفية الرد عليها، أو فتح قنوات الحوار الدبلوماسية» ..وبالتالي «عدم زعزعة استقرار الشركاء الإقليميين».

ومع ذلك، من المهم الاعتراض على النقطة الأخيرة، إذ من غير المرجح أن تنكر واشنطن أو غيرها قيامها أو تنفيذها لأية أعمال انتقامية ضد إيران، بالنظر إلى تغيير القوات الأمريكية لتكتيكاتها واستراتيجيتها الرادعة .وهنا، ستكون هناك مخاطرة بوقوع مزيد من التصعيد أيضًا في المنطقة، وبالتالي، قد نجد هجمات أكثر فتكًا من جانب إيران ضد السفن المرتبطة بالولايات المتحدة وحلفائها، أو تلك التي ترفع أية أعلام لدول محايدة.

لكن على الجانب الآخر، لم يتناول التقرير موقف حلفاء واشنطن الخليجيين من عدم الاعتماد على تلك الحاملات لردع إيران، وخاصة أنها تمثل بالنسبة إليهم إشارة مهمة على اعتراف الولايات المتحدة بأهمية تأمين المنطقة وردع

أي عدوان إيراني على دول المجلس، كما لا يخفى أن البحرين والسعودية والإمارات أعضاء في فرقة العمل الدولية للأمن البحري (IMSC)، والتي تهدف إلى توفير الدعم البحري الأمريكي، وحماية حركة الملاحة التجارية في الخليج من كافة الأعمال العدوانية غير المبررة.

على العموم، سلط كل من «آيزنشتات» و«ميهم» الضوء على مدى جدوى الدور المعاصر الذي تمارسه حاملات الطائرات الأمريكية كآليات لردع الأعمال العدوانية الإيرانية في المنطقة، مشيرين إلى كل من الإيجابيات والسلبيات الكامنة وراء هذه العملية ..غير أنهما شددا على أن النجاح الحقيقي منوط «بما إذا كانت الإجراءات تردع الأنشطة الإيرانية الهجومية الأكثر زعزعة للاستقرار»، وتجبر الخصم، في المقابل «على استخدام وسائل هجومية أقل تدميرًا».

ومع ذلك، لم يقدما أية تصريحات واضحة لاستغلال الوضع، في حال تخفيف تمركز حاملات الطائرات الأمريكية، وبالمثل لم يقدما أي توصيات حول ملامح التغييرات العسكرية المستقبلية على الأرض، وخاصة أن سحب هذه الحاملات سيكون من دون موافقة دول الخليج، والتي تعتبرها جزءًا لا يتجزأ من آلية الردع المناهض لإيران في المنطقة.

٢٠٢١/٨/١٨

تحولات جذرية في المنطقة العربية بسبب التغيرات المناخية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ظل تغير احتياجات الطاقة في العالم، ولا سيما في الغرب، أصبح الاستخدام المستقبلي لهذه الموارد، وعلى الأخص، النفط الخام، والبترول، والهيدروكربونات، موضع اهتمام المحللين الدوليين .وبالنسبة للشرق الأوسط ودول الخليج، يعد هذا السيناريو معقدا بلا شك؛ ففي حين أن هذه البلدان تستفيد اقتصاديًا من صادرات النفط الخام، فقد بدأت في تسريع الجهود لإيجاد بدائل متجددة، تحسبا للتغيرات المناخية العالمية، التي تعتبر جزءًا من الاحتباس الحراري.

ولتحليل هذه الآلية، صدر تقرير عن «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» بواشنطن، بعنوان «ثورة جديدة في الشرق الأوسط»، أعده «جون ألترمان»؛ بهدف بحث آثار التغير المناخي بالمنطقة، والتغيرات التي تطرأ على صناعات إنتاج وتصدير النفط، وكيف تؤثر التغيرات العالمية في استخدام الطاقة على اقتصاديات دول الخليج على المدى الطويل.

في البداية، صرح «ألترمان» بأنه «لا توجد منطقة في العالم متأثرة بعواقب تغير المناخ العالمي أكثر من منطقة الشرق الأوسط» .وأرجع ذلك إلى أن المنطقة مسؤولة حاليًا عما يقرب من ٣٠ %من إنتاج النفط في العالم، وأن هذه الإيرادات تستخدم لتوظيف نسب كبيرة من السكان، وبالتالي، «في حال تحول العالم بعيدًا عن النفط، ستتغير اقتصاديات الشرق الأوسط بشكل كبير».

وكجزء من ظاهرة الاحتباس الحراري الأوسع نطاقاً؛ قدم وصفًا للتغير المناخي الذي بدا واضحًا بالفعل في الشرق الأوسط، إذ تعاني المنطقة ككل من «فقر مائي شديد»، وتقع تسع من الدول العشر الأكثر فقرًا بالمياه في العالم في الشرق الأوسط .ونتيجة لذلك، «يدفع الجفاف المزارعين بعيدًا عن أراضيهم، في حين أن العديد من المدن الساحلية مهددة بارتفاع مستوى سطح البحر، كما أن تزايد ارتفاع درجات الحرارة يعرض الإنسان للخطر» .ومع ذلك، أشار إلى أن هذه القضايا ليست بيئية فقط، بل ذات منظور اقتصادي؛ لأنه «مع جفاف المياه، وارتفاع درجات الحرارة، وهجر الأراضي الزراعية، قد ترتفع واردات البلدان الغذائية، ما يؤدي إلى إجهاد احتياطيات العملات، بينما من حيث السياسة الإقليمية، فإن تدفق سكان الريف على المدن يؤدي إلى عدم الاستقرار».

ولمكافحة التغير المناخي الحالي على المستويين المحلي والإقليمي، وصف قدرة العديد من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط بأنها «منخفضة، نظرًا إلى أن بنيتها التحتية غالبًا ما تكون غير كافية»، كما أنه «لا يبدو أن أي حكومة في المنطقة مستعدة تمامًا لدفع أعداد كبيرة من العاملين الحكوميين إلى القطاع الخاص، كما أن الأخير ليس لديه القدرة على استيعابهم .وأنه، مع تغير أنماط الاستهلاك العالمية، سيتغير الشرق الأوسط بشكل عميق، ومع تغير المناخ، ستتغير المنطقة بشكل أكبر أيضًا».

ولاستكشاف القضية، أوضح أن أحد أهم العوامل التي يجب فهمها في عملية التغيير العالمية في استهلاك الطاقة، والتي ليست مجرد عملية إقليمية، هو «السرعة»، أي المدة التي تستغرقها طلبات الطاقة العالمية للتغيير، وما الذي ستبدو عليه هذه التغييرات .ومن ثمّ، حدد وجهتي نظر مختلفتين حول كيفية حدوث هذا التغير .

تفترض الأولى أن «التحول العالمي في استهلاك الطاقة سيحدث قريبًا، وأن الوعي الأوسع نطاقًا بأضرار تغير المناخ حفّز الحكومات والمواطنين للتخلي الجاد عن الهيدروكربونات» .إلى جانب ذلك، «أدركت الأوساط المالية أهمية هذا التغير وابتعدت عن استخدام النفط والغاز»؛ بينما يتم الآن «إنفاق المليارات في مصادر الطاقة المتجددة»، وهو ما يتضح من كيفية نظر الصين حاليا إلى هذه القضية باعتبارها «ضرورة للأمن القومي» .وبالتالي، تشير وجهة النظر هذه إلى أنه «قريبًا، سيتجاوز إنتاج النفط الطلب عليه»، ومع انخفاض الأسعار، «سيزداد إنتاجه لتعويض نقص السيولة المادية الناتجة عن البيع بسعر منخفض، ما يؤدي إلى انهيار أسعار النفط».

أما وجهة النظر الثانية فتتمثل في أن «انتقال الطاقة سيستغرق عقودًا، بينما ستظل البنية التحتية لاستهلاك الهيدروكربونات سوقًا قويًا لسنوات عديدة» .ولهذا، أشار إلى حقيقة أن السيارات التي تعمل بالوقود الزيتي لا تزال تشكل حوالي ٩٠ %من مبيعات السيارات الجديدة، وأن البنية التحتية الجديدة المصممة للسيارات الكهربائية «لا تزال في حاجة إلى مليارات الدولارات» .ومن ثمّ، خلص إلى أنه «في حين أن الأثرياء يمكن أن ينفقوا الآلاف على المنتجات المستدامة، فإن النفط والغاز سيظلان الوقود المتاح بأسعار معقولة».

وفي الواقع، يجب تذكر أن قطاع الطاقة العالمي قد انتعش مرة أخرى- أقوى مما توقعه العديد من الخبراء -بعد جائحة كورونا، إذ ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة ٣٠ %من بداية عام ٢٠٢١ حتى أغسطس من نفس العام، وبات العديد من أكبر منتجي النفط يسجلون أرباحًا قياسية، من بينهم شركة «أرامكو» السعودية، التي سجلت زيادة في صافي الدخل بنسبة ٢٨٨) %١٨ مليار جنيه إسترليني (للربع الثاني من عام ٢٠٢١ وحده، كما سجلت شركة «إكسون موبيل»، الأمريكية، زيادة في الأرباح بلغت ٧,٤ مليارات دولار عن ذات الفترة، في حين أعلنت شركة «رويال داتش شل»، الهولندية في يوليو ٢٠٢١، أعلى أرباح ربع سنوية لها منذ أكثر من عامين.

ومع ذلك، عزز إرث الوباء الإيمان بمستقبل الطاقات المتجددة، كما أوضح «فرانشيسكو لا كاميرا» المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة) آيرينا (أن أزمة كوفيد-١٩ سلطت الضوء على تكلفة ربط الاقتصادات بالوقود المعرض لصدمات الأسعار، وأنه «وسط هذا، أظهرت مصادر الطاقة المتجددة مرونة ملحوظة»، ما يجعل السعي وراء التقدم في الاعتماد عليها مغامرة أقل خطورة مما كان يعتقد في السابق».

من جانبها، علقت «إيما ريتشاردز»، كبيرة محللي النفط والغاز في «فيتش سوليوشنز»، بأن «الهيدروكربونات ستستمر على الأرجح في الهيمنة على قطاع الطاقة خلال العقد القادم على الأقل، ومن المحتمل لفترة أطول»، بيد أنه «على المدى الطويل، ستواصل الطاقة النظيفة والمتجددة صعودها نحو مزيج طاقة أكثر توازنا واستدامة وتنوعا»، مع بقاء الهيدروكربونات «حجر الزاوية في اقتصادات المنطقة»، وإن كان «بطريقة أكثر وعياً».

من جهته، خلص «ألترمان» إلى أن هاتين النظريتين تمثلان «حججا معقولة»، لكن في النهاية «لا يمكن لأحد أن يبت يقينا كيف ستتكشف التكنولوجيا أو التنظيم أو سلوك المستهلك» .وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، فإن أي سيناريو سيؤتي ثماره أقرب سيكون له أهمية عميقة» .ومن ثمّ، اعتبر أن «اقتصاديات المنطقة مرتبطة بعائدات النفط، كما أن الاهتمام الاستراتيجي العالمي بالمنطقة مرهون أيضًا بإنتاج الطاقة.

وفيما يتعلق بمنطقة الخليج، حذر من أن «المدن البراقة التي تم بناؤها في نصف القرن الماضي قد تجد نفسها تحت مستوى سطح البحر بعد نصف قرن من الآن بفعل التغيرات البيئية .ومن وجهة نظر اقتصادية فإن «من شأن الانخفاض المستمر في الاستهلاك العالمي الضغط على هذه الدول لزيادة الإنتاج في محاولة لإخراج المنتجين ذوي التكلفة

المرتفعة من السوق، والتأكد من عدم تركهم النفط المنخفض القيمة في باطن الأرض»، فضلا عن أن «الانتقال من العمال ذوي الإنتاجية العالية والأجور المنخفضة إلى عمال يتميزون بالإنتاجية المنخفضة والأجور المرتفعة سيستغرق سنوات» .

كما توقع أن «نزوح ملايين العمال المغتربين في الخليج يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في حجم الاقتصاد لسنوات»، وأن «العمال المحليين الذين سيحلون محلهم سيكونون أكثر كلفة، فضلا عن أنماط الاستهلاك الخاصة بهم».

ورغم أن التقرير أشار إلى أن «العديد من حكومات الشرق الأوسط كانت تستعد لعالم ما بعد النفط منذ سنوات عدة»، فإنه أوضح أنها «لا تزال بعيدة عن تحقيق كافة أهدافها»، مؤكدا أنه «بالنسبة إلى بعض كبار مصدري الطاقة من دول المنطقة»، فإنه يجب أن تظل على حالها «كمصدرين للطاقة في عالم ما بعد النفط»، بالتزامن مع اعتمادها على موارد الطاقة المتجددة والنظيفة» .وهنا، سلط الضوء على كيفية قيام الإمارات والسعودية بالفعل «بالاستثمار في مزارع الطاقة الشمسية حول العالم»، بالإضافة إلى تبني الأخيرة لمبادرة «الرياض الخضراء»، لتعزيز كفاءة إنتاجها من الطاقة المتجددة، والتي بلغت نسبتها ٣,٠ %فقط في عام ٢٠١٩، ومن المقرر لتلك المبادرة في حال تنفيذها أن توفر نصف إنتاج المملكة المرتقب من الطاقة الشمسية.

وبالمثل، تهدف «استراتيجية الإمارات ٢٠٥٠» إلى زيادة إنتاجها من الطاقة المتجددة بنسبة ٤٤ %بحلول عام ٢٠٥٠ .

علاوة على ذلك، فإنها تعمل بشكل منسق على «مواءمة وتهيئة نفسها لقيادة الجهود العالمية لتعزيز الطاقة المتجددة» .

وخير دليل على ذلك، استضافتها للمقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة المتجددة .وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى أن «المهارات التي تكتسبها هذه البلدان في نشر مشروعات الطاقة الشمسية على نطاق واسع في الداخل والخارج يمكن أن تجعلها قادة عالميين في إنشاء وإنتاج هذه الطاقة».

على الجانب الآخر، أشار التقرير إلى أحد أشكال الطاقة المتجددة، وهو «الهيدروجين»، مؤكدا أن «مسألة جعله مصدرا للوقود تعتمد على مدى الجدوى المالية، والتقدم العلمي والتطور التكنولوجي الذي لم يتم تحقيقه بعد في الشرق الأوسط» .ومع ذلك، فقد بدأت دول الخليج في قيادة هذه العملية، إذ قدمت كل من السعودية والإمارات خططًا لإنتاج وتصدير الهيدروجين كوقود ..فيما أنشأت سلطنة عُمان في ١٢ أغسطس٢٠٢١ تحالفا من ١٣ مؤسسة رئيسية من القطاعين العام والخاص ستعمل معا على دعم وتسهيل إنتاج الهيدروجين النظيف ونقله والاستفادة منه محليّا، وتصديره كجزء من أهدافها الخاصة بتنويع الطاقة ضمن الخطة الاقتصادية لرؤية «عمان ٢٠٤٠».

ولأن كافة التحولات الاقتصادية في منطقة الخليج لها الدور الأكبر في تحديد ملامح الجغرافيا السياسية العالمية على نطاق واسع ؛ فقد أشار «ألترمان» إلى أن «عملية تحول الطاقة والاعتماد على مواردها النظيفة ستكون أمرًا بالغ الخطورة ليس لمنطقة الشرق الأوسط فحسب»، وللتدليل على ذلك، فإنه في حال قررت الصين بصدق الاعتماد على موارد الطاقة

المتجددة، وإدراك أن أمن طاقتها ليس مستمدًا من المناجم الإفريقية وآبار النفط الشرق أوسطية، فإننا سنشهد تحولا وتراجعا جذريا في حجم رأس المال الصيني» .

وفي مثل هذه الحالة لاحظ أنه «إذا استمر الاعتماد على موارد النفط والغاز كمصدر للطاقة العالمية، فمن الممكن حدوث مزيد من التنافس بين الولايات المتحدة والصين على النفوذ الإقليمي» .وهكذا، فإن سيناريو الاعتماد على موارد الطاقة النظيفة سيفرض واقعًا بموجبه «ستبتعد الدول الغربية عن مصادر التلوث من الهيدروكربونات النفطية لأسباب بيئية»، وبالتالي، «يمكن أن تتنازل واشنطن عن دورها المستقبلي في الشرق الأوسط، مع تحمل بكين الكثير من الركود في حال اختيارها المسار ذاته» .

على العموم، اختتم «ألترمان» تقريره بالتأكيد أنه «بينما تمتلك حكومات الشرق الأوسط الفاعلية نحو الاعتماد على الطاقة النظيفة، فإن هناك الكثير من التحديات «التي تتجاوز بكثير قدرتها على تشكيل هذا الاتجاه بشكل كامل» .

ومع ذلك، فقد حذر من أن هذا التحول قادر على «تشكيل طريقة وملامح العلاقات التي ترتبط بها المنطقة ببقية دول العالم»، بالإضافة إلى توقع بعض «التأثيرات العميقة»، «التي يمكن أن تشهدها المنطقة والعالم في القريب العاجل».

ومع ذلك، فإن مثل هذه التوقعات والسيناريوهات لا تزال تخمينية، بما أن مستقبل الطاقات المتجددة، على المدى الطويل، في اقتصادات الشرق الأوسط لا يزال غير معروف إلى حد ما، وهو ما يجعل من الصعب محاولة استنتاج ملامح الجغرافيا السياسية المستقبلية للمنطقة .لكن تبقى الحقيقة الوحيدة أن الوسائل التقليدية من الطاقة ستظل تعمل جنبًا إلى جنب مع المصادر المتجددة فترة من الزمن على الأقل.

٢٠٢١/٨/١٩

زيادة حضور المرأة.. أبرز تغيرات سوق العمل البحريني بعد كورونا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يعد أحد أهم المستجدات التي طرأت على سوق العمل البحريني بعد كورونا تلبية مطلب كانت الحركة النسائية البحرينية تسعى إليه منذ وقت طويل، وهو تبني نُظم عمل ملائمة للمرأة، مثل قيامها بتأدية مهام وظيفتها من المنزل، بما يحقق لها التوفيق بين واجباتها المنزلية، وتأدية عملها .وبالفعل، كانت جائحة كورونا وما واكبها من إجراءات احترازية قد اقتضت– كلما أمكن ذلك –تأدية العديد من الوظائف من المنزل، وهو ما ثبت جدواه عمليا .وبذلك، تعد المرأة هي الرابح الأول ..وبتحقيقها هذا الانتصار يحقق الاقتصاد البحريني استفادة كبيرة.

وفي واقع الأمر، فإن أحد الأسباب الرئيسية، التي كانت تجعل القطاع الخاص لا يُقبل على تشغيل النساء، هو المزايا العديدة، التي أسبغها قانون العمل في القطاع الأهلي رقم «٣٦» لعام ٢٠١٢ على المرأة، ما جعلها قد تنقطع عن العمل ولا تنتظم فيه عدة أيام، بينما يستمر صاحب العمل في دفع أجرها .لكن حاليا، وبعد أن أمكن للمرأة تأدية عملها من المنزل من دون انتقاص، لم يعد هناك سبب لإحجام القطاع الخاص عن تشغيلها .

أما بالنسبة لاستفادة الاقتصاد البحريني فتأتي من زيادة نسبة تشغيل المرأة البحرينية، على حساب العمالة الوافدة، بما يقلل الطلب على هذه العمالة، فضلاً عن ارتفاع مستويات دخول الأسرة البحرينية.

وطبقًا لمؤشرات «هيئة سوق العمل البحرينية»، فإن إجمالي العمالة غير البحرينية في العام الحالي ٢٠٢١ قد شهد انخفاضًا عن العام السابق .وفي نهاية الربع الأول من العام الحالي بلغت هذه العمالة ٤٤٧,٥٣١ مقابل ٨٧٤,٥٨٦ في نهاية الربع الأول لعام ٢٠٢٠ بانخفاض بلغ ٤,٩ .%أما العمالة البحرينية فقد بلغت ٧٥٧,١٥٣ بانخفاض طفيف بلغ ٩,١%، وبهذا يصبح إجمالي التشغيل في المملكة ٢٠٤,٦٨٥ بانخفاض بنسبة ٩,٧ %عن العام السابق، وبلغت الزيادة في تشغيل القطاع الخاص للعمالة البحرينية ١٥٣٨ بزيادة ٨,١٨ %عن العام السابق، فيما يظل قطاع التشييد هو أكثر القطاعات الاقتصادية استحواذا على تصاريح العمل للعمالة الوافدة المنتظمة بنسبة ٨,٣١%، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٨,١٩.%

يأتي هذا فيما تستهدف «الخطة الوطنية لسوق العمل»،) ٢٠٢١ – ٢٠٢٣(، توفير المزيد من فرص العمل، وتعزيز أفضلية البحريني عند التوظف وجعله الخيار الأفضل، مع الاستمرار في تحقيق مواءمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، وهو هدف يعمل على تحقيقه «المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب»، برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك نائب رئيس مجلس الوزراء .ويقوم هذا المجلس على وضع وتنفيذ خطة مطورة ومستدامة للتعليم ما بعد المدرسي، من أجل إعداد كوادر وطنية ذات مستوى عال، إضافة إلى منصة مهارات التوظيف كمنظومة إلكترونية تشمل بيانات أهم المهارات والوظائف التي يتيحها سوق العمل، فضلاً عن استهداف ترشيد استقطاب العمالة الوافدة كعنصر مكمل للمهارات لسوق العمل وفق مقتضيات التنمية.

وتسعى الخطة– المذكورة –إلى توظيف ٢٥ ألف بحريني، وتوفير ١٠ آلاف فرصة تدريب في ٢٠٢١، فيما وضعت الخطة إحدى ركائزها توفير المرونة اللازمة لانخراط مختلف شرائح المجتمع في سوق العمل، مع الأخذ في الاعتبار التجارب الناجحة التي تم اختبار فاعليتها على أرض الواقع، مثل مبادرات نظام العمل الجزئي، والعمل عن بعد، ومتطلبات العمل المرن في بعض الوظائف القادرة على الاستفادة من قوة العمل النسائية المنتجة . وتؤكد الخطة تكامل وانسجام جهود مختلف مؤسسات إدارة سوق العمل مع توجهات الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية) ٢٠١٣ – ٢٠٢٢(، التي يشرف عليها «المجلس الأعلى للمرأة»، والهادفة إلى استدامة مشاركة المرأة البحرينية في سوق العمل.

وبحسب إحصاءات عام ٢٠٢١، فإن معدل مشاركة المرأة البحرينية في القوى العاملة الوطنية قد بلغ ٤٣– % وهو يزيد على المعدل العربي البالغ ١٨ –%فيما تجاوزت نسبة حضورها في القطاع الحكومي ٥٣%، وخاصة في قطاعي التعليم والخدمات الصحية، بينما تبلغ نسبة حضورها في العمالة الوطنية في القطاع الخاص ٣٥ .% وتتولى المرأة البحرينية ٤٦ %من المناصب القيادية العليا في القطاع الحكومي، وتتشارك في الوظائف التخصصية بنسبة ٦٢ .%وخلال السنوات العشر الماضية زاد عدد النساء في عمليات الإشراف في الفرع التنفيذي للحكومة بأكثر من ٢٠٠%، وترتفع نسبة مشاركة المرأة في عضوية مجالس إدارة شركات القطاع الخاص فتبلغ ١٧%، وتبلغ نسبة السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة لنساء بحرينيات نحو ٤٣ %من إجمالي السجلات الفردية النشطة، فيما تبلغ نسبة المستثمرات البحرينيات في البورصة ٢٨ %من إجمالي المستثمرين .وتشكل النساء البحرينيات ٤٣ %من مجموع رواد الأعمال البحرينيين.

وبكل المقاييس، جاء توجيه جلالة الملك في ٢١ مارس ٢٠٢٠– ثم إقرار اللجنة التنسيقية العليا برئاسة سمو ولي العهد –بسياسة العمل الحكومي من المنزل، وتوسيع العمل بهذه السياسة في ٢ أبريل ٢٠٢٠، بما يواكب توجهات «الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية»، ويدعم خطط وبرامج تقدمها في مختلف المجالات الاقتصادية، كمدخل رئيسي لتحقيق الاستقرار الأسري، ورفع جودة حياة الأسرة البحرينية، وخاصة أن هذه

السياسة من شأنها زيادة تفعيل طاقات المرأة البحرينية، وتعزيز قدرتها على المواءمة بين مقتضيات العمل والواجبات الأسرية، والإسهام في تعزيز الاقتصاد الوطني، ورفع نسبة حضور المرأة في سوق العمل، فضلاً عن تعزيز مكانة البحرين في المؤشرات الدولية التي ترصد هذه النسبة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه السياسة تدعم حضور المرأة في مجالات علوم المستقبل، وهي العلوم الخاصة بمجالات التقنية والابتكار، كالذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وغيرها من المجالات التي يمكن للمرأة القيام بها من أي مكان .وتعتبر نُظم العمل المرنة التي طبقتها البحرين طوال أزمة كورونا واحدة من أهم الإجراءات التي استهدفت تحقيق أقصى درجات الأمن الوظيفي والاجتماعي للمرأة العاملة، وجاءت ضمن برامج المجلس الأعلى للمرأة المتوجهة إلى تشجيع المؤسسات والشركات على توفير بيئة عمل داعمة للمرأة.

وفي ظل جائحة كورونا، قامت رائدات أعمال بحرينيات بتطوير نماذج تشغيل مشروعاتهن وضمان استمرارية إنتاجها وتنافسيتها، وإدارة تلك المشروعات بطريقة مرنة، كالتعامل مع العملاء عبر القنوات الرقمية، والاستفادة من نظام العمل عن بعد، والتسوق الرقمي، كما بدأ كثير منهن بتطوير أعمالهن؛ بما يلبي الطلبات المستجدة للأسواق والمستهلكين .

ومع وضع ذلك في الاعتبار، قام «المجلس الأعلى للمرأة» بمراجعة «الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية»،)٢٠٢١ – ٢٠٢٢(، آخذا في الحسبان السياسات والتدابير المؤقتة للتكيف مع ظروف الجائحة، ومواجهة وتجاوز آثارها .ووضع المجلس أولوية التركيز على تبني مسارات متعددة مرنة للتطوير المهني والوظيفي؛ بما يلبي الاحتياجات المتغيرة في سوق العمل، إضافة إلى دعم المرأة للاستفادة من فرص التعلم مدى الحياة، بما يحقق التوازن المنشود في سوق العمل بمختلف مستوياته ومجالاته.

وإذا كانت جائحة كورونا قد صعدت من دور المرأة في المشاركة الاقتصادية، من خلال زيادة نسبة حضورها في سوق العمل، عبر إقرار سياسة العمل من المنزل، فإنها أيضًا كانت عاملاً مسارعًا في تطوير التكنولوجيا المالية،

وزيادة إسهام المرأة البحرينية فيها، وهو قطاع يزدهر في البحرين، ومن المتوقع استمرار نموه بوتيرة متصاعدة خلال السنوات المقبلة .وفي هذا المجال تزداد الفرص أمام المرأة .ووفقًا لبيانات «المصرف المركزي البحريني»، فإن إجمالي العمالة الوطنية في قطاع الخدمات المالية يمثل ٥٩%، وتمثل المرأة البحرينية ٣٩ %من هذه العمالة، و٢٠٣٣ %من المناصب الإدارية .وأوضح تقرير «مواهب التكنولوجيا المالية في البحرين لعام ٢٠١٨» أن ما يقرب من ٧٠ %من النساء الأكاديميات الناشطات في التجارة، أو ما يتعلق بالتكنولوجيا والهندسة، لهن اهتمام كبير بالجانب المهني في قطاع التكنولوجيا المالية؛ لهذا، كان إطلاق «مبادرة البحرين للمرأة في التكنولوجيا المالية عام ٢٠١٨»، لخدمة ودعم النساء العاملات في هذا القطاع، وتعزيز تواجدهن فيه.

وتشمل أهداف المبادرة تشجيع النساء على الصعود في مجال الأعمال التجارية، وزيادة الوعي بمنافع هذه التكنولوجيا، وفتح الباب أمام الفرص الوظيفية للنساء في مجال التكنولوجيا المالية على الصعيدين المحلي والدولي .علاوة على ذلك، شكل «المجلس الأعلى للمرأة» «لجنة المرأة في التكنولوجيا المالية»، والتي وضعت خطة تنفيذية لها) ٢٠٢١ – ٢٠٢٢(، تقوم على محاور السياسات والإرشاد والتوجيه والتثقيف والخدمات . وتأتي «مبادرة المرأة في التكنولوجيا المالية» ضمن مبادرات نوعية عززت حضور المرأة في مجال التقنية والاقتصاد الرقمي، شملت المبادرة الوطنية للتوازن بين الجنسين في علوم المستقبل، وتعزيز التوازن بين الجنسين في مجال التكنولوجيا المالية، وتوفير ١٠٠٠ فرصة تدريب للفتيات في هذا المجال.

وفي ترجمة فعلية لهذه الجهود، احتفل «المجلس الأعلى للمرأة» بالشراكة مع «زين البحرين» ومركز «كليفر بلاي»، في ٢٧ يونيو الماضي، بتخريج الدفعة الأولى من هؤلاء الفتيات، مطلقًا مسيرتهن في هذا المجال .ويأتي هذا التدريب في إطار برنامج «مخيم التكنولوجيا للفتيات» ضمن يوم المرأة في علوم المستقبل، والذي يستهدف تحقيق التوازن بين الجنسين في مجال هذه العلوم، وإعداد المرأة لتقلد الوظائف التي تتيحها منذ وقت مبكر . وبمناسبة التخرج تم إعلان الاستمرار في تنفيذ هذا البرنامج، وإقامة نسخة ثانية منه، كتدريب متقدم يستهدف

)٥٠ – ١٠٠(، فتاة من المتميزات في النسخة الأولى، وتدريبهن على موضوعات متعددة ترفع مهاراتهن في المجالات الإلكترونية.

ومن المعلوم أن قطاع المعلومات والاتصالات كان من أبرز القطاعات التي صعدت في ظل أزمة كورونا، وتشكل التكنولوجيا المالية جزءا من هذا القطاع .وفي أثناء الجائحة، كانت نسبة البحرينيات العاملات في قطاع المعلومات والاتصالات ٣٨ %من إجمالي البحرينيين في القطاع العام، و٣٢ %من العاملات في شركات الاتصال القائمة في مملكة البحرين.

ومع التسليم بأنّ حضور المرأة البحرينية قد زاد في قطاع الاتصالات والمعلومات، فإن حضورها كان أكبر في القطاع الصحي، وهو القطاع الأول في مواجهة كورونا، إذ شكلت نسبة الطبيبات ٦٥– %وهو أعلى من المستوى العالمي البالغ ٤٦ –%وشكلت الممرضات البحرينيات ٧٦%، ومثلت المرأة البحرينية ٧٥ %من العاملين ضمن الصفوف الأمامية للفريق الوطني لمكافحة كورونا، ومثلت ٨٠ %من العاملات في المناصب التنفيذية، و٦٩ %من الوظائف الفنية، و٨٤ %من العاملين ضمن الفريق الميداني في عمليات الحجر والعزل والكشف عن الحالات، و٧١ %من إجمالي العاملين في المختبر، و٧٨ %في تحليل وجمع البيانات.

وفي المجال التعليمي، حققت المرأة حضورًا كبيرًا، مقارنة بالرجل، إذ اعتمدت العملية التعليمية في ظل الجائحة على تبني نظام التعليم عن بعد .وبلغت نسبة خريجات التعليم العالي ٦٢ %في ٢٠٢٠، بنسبة ارتفاع بلغت ٥ %خلال الفترة) ٢٠١٠ – ٢٠٢٠(، وارتفعت نسبة العميدات البحرينيات من إجمالي العمداء البحرينيين في هذه الفترة من ٧ %إلى ٣٣%، وبلغت نسبة المرأة ٥٥ %من إجمالي رؤساء الأقسام في الجامعات، فيما بلغت نسبة الأكاديميات البحرينيات ٤٩%، وبلغ إجمالي شغل المرأة لمناصب التعليم العالي ٤٦.%

على العموم، يعد صعود المرأة البحرينية في سوق العمل هو الإنجاز الأبرز في ظل جائحة كورونا، على حساب العمالة الوافدة، وخاصة مع وضع ضوابط عديدة تحد من استقدام هذه العمالة، على رأسها أنها تأتي كعمالة

مكملة وليست بديلة للعمالة الوطنية، كما كان للجهود الكبيرة التي قام بها «المجلس الأعلى للمرأة» دور كبير في إعداد وتأهيل المرأة البحرينية لاغتنام الفرص التي أتاحتها الجائحة، وخاصة في المجالات الأكثر ملاءمة لعملهن؛ ولهذا تأتي احتفالية المجلس بيوم المرأة البحرينية في هذا العام تحت عنون «المرأة البحرينية في التنمية الوطنية».

٢٠٢١/٨/٢٤

سيطرة حركة طالبان على أفغانستان.. آراء وتعليقات غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قابل الغرب بمزيج من القلق والارتباك سرعة سقوط أفغانستان في أيدي طالبان خلافا لما أعلنه المسؤولون الأمريكيون من أن هذا الأمر قد يستغرق عدة أشهر، وليس أحد عشر يومًا مثلما حدث بالفعل، وقد فاجأت هذه السرعة ودخول طالبان إلى كابول في ١٥ أغسطس ٢٠٢١ الإدارة الأمريكية نفسها وخبراء السياسة الخارجية، وأعادت إلى الأذهان تشابه فشل السياسة الخارجية الأمريكية في أفغانستان مع سابقاتها، في فيتنام منتصف سبعينيات القرن الماضي، فيما تضمنت الانتقادات بشكل أساسي الإخفاقات المخابراتية، مع الاعتراف بأوجه الضعف الطويلة الأمد للجيش الأفغاني، والقلق بشأن عودة أفغانستان ملاذا آمنًا للإرهابيين، ومدى موثوقية الاعتماد على الولايات المتحدة كحليف. وبشكل أساسي، تمثلت هذه الانتقادات في التقليل من شأن سرعة تقدم طالبان، والمبالغة في تقدير القدرة والإرادة القتالية للجيش الأفغاني، وهو ما وصفه «بيل روجيو»، من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، بأنه «أكبر خطأ استخباراتي عسكري أمريكي منذ هجوم تيت، الذي شنّه الفيتناميون على القوات الأمريكية في حرب فيتنام عام ١٩٦٨» .وأضافت «كاترينا مانسون» في صحيفة «فاينانشال تايمز» أن ما حدث «كشف إخفاقات في تقديرات المخابرات الأمريكية للموقف»، فيما انتقد «بيتر ريكيتس»، مستشار الأمن القومي السابق لرئيس الوزراء البريطاني، «الفشل الاستخباري الغربي الهائل في أفغانستان، معتبرا أن محادثات ترامب مع طالبان في قطر «كانت ضربة معنوية كبيرة للحكومة الأفغانية»، ضاعفها إعلان بايدن الانسحاب في أبريل ٢٠٢١ .وقال «مايكل روبين»، من «معهد المشروع الأمريكي»، إن تقدم طالبان ليس فقط فشلا عسكريا واستخباراتيا أمريكيا، لكنه «كارثة استراتيجية» .وتبنت إدارتا «ترامب» و«بايدن» مسألة انسحاب أمريكا على أساس أن قدراتها الاستخباراتية ستمكنها من الحفاظ على

التدخل السريع، وهو ما تبين «عدم صحته»؛ لجهة التقليل من سرعة تقدم طالبان، والغفلة عن الاتفاقات التي أجرتها مع اقتراب الانسحاب».

ولتوضيح سبب حدوث هذه الإخفاقات؛ رأى «روبين» أنه «ليس جديدًا على الاستخبارات الأمريكية، التي قد تشوه المعلومات لدعم المبادرات الدبلوماسية» .أما «ديفيد سانجر» في صحيفة «نيويورك تايمز» فقد أضاف إلى الخطأ الاستخباري المبالغة في تقدير نتائج ٨٣ مليار دولار أنفقتها واشنطن منذ عام ٢٠٠١ على التدريب وتجهيز قوات الأمن الأفغانية، فضلاً عن الاستخفاف بحركة طالبان» .ومن المعلوم، أنه كان هناك إخفاق بشأن قدرات الجيش الأفغاني، وأنه سيكون قادرًا بما حصل عليه من دعم أمريكي تدريبي ومعدات على صدّ عودة طالبان في مقاربة أخرى واضحة مع الأحداث في فيتنام، إلى أن ظهرت نقاط ضعفه التي تمثلت في انعدام التماسك والوحدة والروح القتالية .

وفي واقع الأمر، فإن سيناريو التقدم الأخير لطالبان كان متوقعًا من قبل الإدارة الأمريكية لكنها لم تقدر سرعته بشكل دقيق، كما لم تتدخل بشكل كبير .وخلص تقرير صادر عن «وكالات الاستخبارات الأمريكية» أواخر يونيو٢٠٢١ إلى أن حكومة أفغانستان ستنهار في غضون ستة أشهر من الانسحاب .وفي ١١ أغسطس ٢٠٢١، حذر مسؤولو الدفاع الأمريكيون من سيطرة طالبان في غضون ٩٠ يومًا؛ لكن طالبان سيطرت على المدن الأفغانية الرئيسية في غضون أيام، وسقطت معظم البلاد بحلول ١٥ أغسطس، وهو ما بيّن سوء تقدير «الخارجية الأمريكية»، لأهمية التفوق العددي للجيش الأفغاني) ٣٠٠ ألف(، مقابل طالبان) ٧٥ ألفا.(

ووفقًا لـ«مانسون»، جاءت «نقطة التحول» في انهيار الجيش أمام طالبان عندما سقطت مدينة «زارانجي» في ٦ أغسطس .وعلى الرغم من امتلاك الجيش الأفغاني أعدادًا كبيرة ومعدات أفضل، ودعمًا ماليًا، فإنه انهار بسبب عدم امتلاكه الإرادة لمحاربة أيديولوجية طالبان .وعلق «روبرت بيرنز»، من «الأسوشيتيد برس»، بأن «المستفيد النهائي من مليارات الدولارات التي أنفقت في أفغانستان هو طالبان»، وأن العنصر الحاسم في انهيار الجيش الأفغاني هو افتقاده الدافع القتالي» .هذا الفشل الاستخباراتي اعترف به بلينكن يوم ١٥ أغسطس، بأن القوات الأفغانية «أثبتت عدم قدرتها على الدفاع عن البلاد، وأن هذا حدث بسرعة أكبر مما توقعنا».

وبحسب العديد من الخبراء، فإن قرار بايدن سحب القوات من أفغانستان كان «مُتعجلًا وغير مدروس» .وهو ما أكده «بروس ريدل»، من «معهد بروكينجز»، كما انتقده «جيمس كننغهام»، السفير الأمريكي السابق في أفغانستان، فيما وصف «ديفيد بتريوس»، القائد الأمريكي السابق في أفغانستان، الوضع بأنه «كارثي»، وحث واشنطن على «التراجع عن هذا القرار حرفيا»، وأضاف أنه «لا توجد نتيجة جيدة ما لم تدرك أمريكا وحلفاؤها أننا ارتكبنا خطأ فادحًا».

وعلى الرغم من ذلك، أعاد «بايدن» تبرير موقفه، مؤكدا أنه «لا يشعر بأي ندم على توقيت الانسحاب» .وفي حديثه، يوم ١٦ أغسطس ٢٠٢١- ثاني يوم سقوط كابول -أكد أنه لن «يضلل الشعب الأمريكي بالادعاء أن قضاء مزيد من الوقت في أفغانستان كان سيُحدث فرقا كبيرا» .

وبالفعل، قلت الانتقادات الموجهة لدور بايدن المباشر، أيضًا من خلال التفكير في أن هذا الاحتمال المأساوي لا مفر منه إلى حد ما، وأنه كان مضطرًا في خياراته أمام تصرفات أسلافه، والتي تمتد إلى عهد الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش . وجادل «كريستوفر بريبل»، من «المجلس الأطلسي»، بأنه بدلاً من أن يكون ذلك نتيجة لقرار بايدن بالانسحاب، فقد «كانت هذه المأساة تلوح منذ وقت طويل»، وأن الجهود المبذولة لتحسين الجيش الأفغاني كانت «فاشلة تمامًا» من الوقت الذي بدأت فيه لأول مرة.

غير أن هذا لا يبرر فشل واشنطن في حماية المدنيين الغربيين، الذين يسعون لمغادرة أفغانستان، والأفغان الذين يسعون للهروب من عنف وإرهاب طالبان .وذكرت شبكة «إن بي سي نيوز» أنه «لا يزال عشرات الآلاف في خطر الوقوع في براثن طالبان» .وردا على ذلك، اعترف وزير الدفاع البريطاني «بن والاس» بأن «بعض الناس لن يغادروا أفغانستان»، بينما أقر رئيس الوزراء الأسترالي، «سكوت موريسون»، بأن بلاده «لن تصل إلى كل من يهمها أمره هناك»، وبالإضافة إلى الفوضى وعدم الاستعداد لخطط الإجلاء، وجدت واشنطن ولندن نفسيهما في حالة تتطلب عودة القوات إلى أفغانستان لتأمين المطار في كابول .وأمر بايدن ٥٠٠٠ بالعودة للمساعدة في جهود الإجلاء.

علاوة على ذلك، طرح هذا الوضع تساؤلا من قبل المحللين، وهو :هل تعود أفغانستان بعد هذا التطور ملاذا للجماعات الإرهابية؟ وفي هذا الصدد، حذر كل من رئيس الوزراء البريطاني «بوريس جونسون»، والرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» من هذا الاحتمال، بينما حث الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريس» مجلس الأمن على «استخدام جميع الأدوات المتاحة تحت تصرفه لقمع التهديد الإرهابي العالمي في أفغانستان».

في غضون ذلك، صرح «أنتوني بلينكن» وزير الخارجية الأمريكي بأن بلاده ستعمل على «التأكد من أننا نحتفظ في المنطقة بالقدرة- والقوى اللازمة -لرصد أي إعادة ظهور لتهديد إرهابي والقدرة على التعامل معه» .وبعيدًا عن هذه الالتزامات، كانت هناك كذلك اقتراحات قليلة من القادة الغربيين بشأن كيفية تحقيق ذلك على المدى الطويل.

ومن نواحٍ عديدة، يوجد اتفاق واسع النطاق بين خبراء مكافحة الإرهاب الغربيين على أن انتصار طالبان يمثل فرصة ذهبية للجماعات الإرهابية لإعادة تأسيس نفسها بعد عدة سنوات من تراجع أهميتها على الصعيد العالمي .وهو الأمر الذي ذهب إليه «ناثان سيلز» السفير الأمريكي الأسبق ومنسق مكافحة الإرهاب .واستمرارًا للقلق، علق «باري بافيل»، من «المجلس الأطلسي»، بأن «أفغانستان بقيادة طالبان، والتي توفر ملاذا آمنًا للإرهابيين البارعين في مجال التكنولوجيا وتجنيد أتباع جدد عن بُعد؛ تمثل مستوى مختلفًا من التهديد الأمني عما كان عليه في السابق» .ومع

تقديم بعض الحلول لمكافحة الإحياء المتوقع لقواعد الإرهابيين، شدد «دانيال بيمان»، من «معهد بروكنجز»، على «أن هذا سيكون أقل فعالية مما لو كان لواشنطن وجود على الأرض في أفغانستان».

ويرى العديد من الباحثين أن العيوب المتأصلة في خطة عمل الناتو تجاه أفغانستان، بدءًا من مكافحة الإرهاب إلى بناء الدولة، قد جعلت عودة طالبان وهزيمة المساعي الغربية أمرًا حتميًا بالفعل .وأوضح «أندرو بيك»، المسؤول السابق في «الخارجية الأمريكية»، أن «هناك فجوة واسعة بين أفغانستان الوهمية التي يتم الحديث عنها في الدوائر السياسية، وهشاشة المؤسسات التي كنا نبنيها على أرض الواقع» .مضيفا أنه بحلول أبريل ٢٠٢١، «كانت واشنطن قد تجاوزت المراحل التي كان من شأنها تغيير نتيجة الحرب بطريقة استراتيجية لصالحها».

من ناحية أخرى، ألقى الجدل السياسي الحالي مزيدا من الشكوك حول تحالفات واشنطن، ووعودها بحماية دول أخرى في العالم، سواء في أمريكا الوسطى أو الشرق الأوسط أو شرق آسيا .من ذلك التساؤل الذي طرحه «مارفن كالب» من «معهد بروكينجز»، بقوله :«هل إن واشنطن لم تعد حليفًا موثوقا به قادرًا على حشد العالم لتحقيق أهداف إنسانية مشتركة ومرغوبة من الكثيرين؟»، وخلص «جيمس كننغهام»، السفير السابق للولايات المتحدة في أفغانستان و«إسرائيل»، إلى أن «الأضرار الوخيمة التي لحقت بأمن أمريكا وحلفائها والمنطقة، قد حدثت بالفعل جراء هذا الانسحاب، ناهيك عن الأضرار الأخرى التي لحقت بمصداقية الإدارة الأمريكية».

وعلى هذا النحو، سيخلق الانسحاب مزيدا من المخاوف داخل منطقة الشرق الأوسط .وبالفعل، بدأت إدارة بايدن الالتزام بخفض أعداد قواتها وعدد دفاعاتها في الكثير من المناطق المتوترة .لكن بما أن دول الخليج منخرطة في شراكة معها فيما يتعلق بالضمانات الدفاعية والأمنية، فإنه لا يوجد مجال حاليا للولايات المتحدة لسحب دعمها العسكري من جانب واحد من الخليج بالطريقة التي فعلتها في أفغانستان، كما أنه ليس من المنطقي أن يتم إثارة شكوك حول مدى القدرة التي تمتلكها فيما يتعلق بتوفيرها مزيدا من الإجراءات المستقبلية للدفاع عن حلفائها الرئيسيين في حال أي انسحاب محتمل.

وفي المقابل، بات هذا الانسحاب مثيرا لاهتمام العديد وخاصة أعداء الولايات المتحدة، الذين سوف يسعون إلى استغلاله إلى أقصى حد .وفي هذا الصدد، كتب «جوناثان سباير» في صحيفة «وول ستريت جورنال» قائلا :إن «إيران ترى أن واشنطن تركت مهامها القتالية في أفغانستان بصورة متهورة»، ما جعل هناك «شعورا واضحا بوجود نظام إقليمي متداعٍ»، مضيفا أنه من المرجح أن يتفاقم هذا الأمر أكثر، حيث تسعى إلى تقليص أو إعفاء موظفين أمريكيين من كافة التزاماتهم العملية في كل من العراق وسوريا .وبسبب هذا المسعى، «تشعر طهران أن الوقت قد حان للمضي قدمًا، للنيل من أعدائها في الوقت الراهن» .

في الوقت ذاته، استغلت الصين الانسحاب للتحقير من شأن الولايات المتحدة، وأثارت شكوكًا في مدى قدرة الأخيرة على الدفاع عن تايوان في حال مواجهة أي عدوان من قبل بكين .وأكدت صحيفة «جلوبال تايمز»، الصينية، أن «تخلي واشنطن عن حلفائها لحماية مصالحها هو عيب متأصل ومتجذر بعمق فيها منذ تأسيسها» .

على العموم، يقول المعلقون الغربيون إن سوء تعامل واشنطن، وحكومات غربية أخرى، مع قضية الانسحاب من أفغانستان أدى إلى نشوء طبيعة مأساوية استعادت من خلالها طالبان أفغانستان، وانهارت الحكومة في كابول، وباتت هناك كارثة إنسانية، يبدو معها مستقبل البلاد قاتمًا، حيث لم تعد المساعدات الخارجية متوافرة ..علاوة على انهيار مشروع بناء أفغانستان كدولة، فيما سيتم أيضا تقويض مهام مكافحة الإرهاب؛ ما يجعل من المرجح أن يسعى الإرهابيون في العالم إلى إيجاد ملاذ آمن لهم في أفغانستان وفق هؤلاء المعلقين الغربيين.

لكن أكثر ما يثير غضب هؤلاء المعلقين هو أن هذه الأحداث الكارثية قد تكررت أكثر من مرة؛ في فيتنام والعراق، بما يبدو أن المسؤولين الأمريكيين غير قادرين على التعلم من أخطاء الماضي على الرغم من تكبد واشنطن خسائر في الأرواح والأموال.

٢٠٢١/٨/٢٥

المجلس الأعلى للمرأة.. عقدان من النهوض

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كان إنشاء المجلس الأعلى للمرأة منذ عقدين في ٢٢ أغسطس ٢٠٠١ علامة فارقة في تاريخ الحركة النسائية البحرينية، إذ وضع المرأة على طريق التمكين السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وأصبحت بعد سنوات قليلة قادرة على النهوض بنفسها، وأصبحت الحركة النسائية «حركة تنموية»، تستنهض قدرات المرأة، وتدفع إلى انخراطها كشريك كامل في مسيرة التنمية الشاملة على قدم المساواة ومن دون أي تمييز بينها وبين الرجل .

وبكل المقاييس، فإن إنشاء المجلس يعد من أهم مكونات البرنامج الإصلاحي لجلالة الملك، إذ شاركت المرأة تصويتًا وترشحًا في الانتخابات النيابية والبلدية، وفي عملية صنع واتخاذ القرار، وتقلد الوظائف العامة، بل إنه يعد من أهم مؤسسات تفعيل بنود الميثاق الوطني، الذي جمع المواطنين بجميع فئاتهم، وصهر المكونات الاجتماعية في بوتقة واحدة على قدم المساواة، وكرس مفهوم المواطنة الدستورية بما تقوم عليه من مبادئ إنسانية وحقوقية سامية.

وكان اختيار صاحبة السمو الملكي الأميرة «سبيكة بنت إبراهيم»، على رأس هذا المجلس في موضعه، تقديرًا للجهد المتواصل الذي بذلته لإنشاء هذه المؤسسة، وإدراكًا من عاهل البلاد بأنها الشخص الأنسب لقيادة هذا العمل، وقد كانت محل إجماع وثقة بين الفعاليات النسائية في المجتمع البحريني، لما عرف عنها من مساهمتها في العمل الاجتماعي والتطوعي، واهتمامها بقضايا المرأة البحرينية بشكل خاص، والعربية بشكل عام.

وبمقتضى الأمر الأميري رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠١، يختص المجلس باقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية، وتمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة، وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة مع مراعاة عدم التمييز ضدها، ووضع مشروع خطة وطنية للنهوض بها، وحل المشكلات التي تواجهها في كافة المجالات، وتفعيل المبادئ الواردة في ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين فيما يتعلق بالمرأة.

يضاف إلى أهمية ذلك اختصاص المجلس في إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالمرأة، والتوصية باقتراح كل ما يسهم في النهوض بأوضاعها، بما يحقق عدم التمييز ضدها، فضلا عن متابعة تنفيذ البرامج التي جرى تبنيها، وتمثيلها في المحافل والمنظمات العربية والدولية، وإنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات المتعلقة بالمرأة، وإجراء الدراسات والبحوث في هذا المجال، وعقد المؤتمرات والندوات لبحث الموضوعات الخاصة بها، وتوعية المجتمع بدورها وبحقوقها وواجباتها .

ومنذ تأسيسه، سعى المجلس إلى وضع خطة متكاملة لمعالجة كافة المجالات المرتبطة بواقع المرأة، وانتهج في ذلك منهجية تشاركية مبنية على التعاون مع الجهات الرسمية والخاصة، بما يسهم في دعم قضايا المرأة وتقدمها؛ فكانت الاستراتيجية والخطة الوطنية الأولى للنهوض بالمرأة البحرينية) ٢٠٠٧ - ٢٠١٢(، والتي بناءً على تقييم تنفيذها، تم وضع الخطة الوطنية الثانية) ٢٠١٣ – ٢٠٢٢(، وذلك في إطار رؤية البحرين الاقتصادية، وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ .

كما عمل المجلس على تمكين المرأة سياسيًا من خلال توعيتها وتحفيزها للمشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية ٢٠٠٢، التي جاءت بعد شهور قليلة من إنشائه، فنظم عدة دورات تدريبية وحلقات توعية للناخبين، رجالاً ونساء . وقامت رئيسة المجلس الأعلى للمرأة سمو الأميرة سبيكة برعاية حوار مفتوح بجامعة البحرين حول مشاركة المرأة في

الانتخابات النيابية بحضور أكثر من ١٦٠٠ من طالبات الجامعة والجمعيات الأهلية والنسائية وممثلي الإعلام والمرشحات للانتخابات، وجابت محافظات البحرين ومناطقها الريفية، وزارت الجمعيات النسائية، وعقدت لقاءات تدعو إلى مشاركة المرأة في الانتخابات .

ونتيجة لهذه الجهود، بلغت نسبة مشاركة المرأة ٧,٤٧ %في الانتخابات النيابية ٢٠٠٢ .ومثلت الانتخابات التشريعية والنيابية لعام ٢٠١٨ أوج صعودها في العمل التشريعي والبلدي، ما جعل المجلس الأعلى يحتفل بيوم المرأة البحرينية في هذا العام للمرأة في العمل التشريعي والبلدي، وقد بلغ عدد المترشحات في مجلس النواب ٣٩، مقابل ١٣ في انتخابات ٢٠١٤، و٩ عام ٢٠١٠، و١٨ عام ٢٠٠٦، و٨ عام ٢٠٠٢، فيما أحرزت في انتخابات ٢٠١٨ أكبر فوز في تاريخ الانتخابات التشريعية بفوزها بـ٦ مقاعد، بنسبة ١٥ %من إجمالي مقاعد مجلس النواب، كما فازت في الانتخابات البلدية بـ٤ مقاعد .وعين جلالة الملك ٥ سيدات لعضوية مجلس بلدي العاصمة، كما عين ٩ لمجلس الشورى بنسبة ٥,٢٢ .%ومكن الصعود التشريعي للمرأة البحرينية لأول مرة من أن تصبح رئيسًا لمجلس النواب، ونائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الشورى.

وكان لجهود المجلس في مجال تمكين المرأة سياسيا دوره في صعود مكانتها في عملية صنع واتخاذ القرار، فبلغ عدد الوزيرات، ومن في حكمهن ٤، وعدد وكيلات الوزارة ومن في حكمهن ٥، وعدد وكيلات الوزارة المساعد، ومن في حكمهن ٢٨، وفي السلطة القضائية ١٩ .وغدت نسبة المرأة من العاملين في القطاع الحكومي ٥٤%، منهن ٣٢ %في منصب مدير إدارة، كما بلغت نسبة العاملات في الوظائف التخصصية ٦٢ .%وفي ٢٠١٧، عين جلالة الملك أول وكيلة في وزارة الخارجية، وفي نفس العام اكتسبت المرأة البحرينية عضوية لجنة المرأة بالأمم المتحدة، وعضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كما بلغت نسبتها في المجال الدبلوماسي ٣٢%، وبلغت نسبة السفيرات من إجمالي عدد السفراء حوالي ١٥.%

ولم تكن الجهود التي قام بها المجلس في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة أقل حظًا من التمكين السياسي، من حيث إيلاء الاهتمام للمستويين التشريعي والمؤسسي، فكان صدور الأمر الملكي رقم ٥ لسنة ٢٠٠٤، بإنشاء جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة لتمكين المرأة البحرينية، والتي تمنح كل سنتين لأفضل الوزارات والمؤسسات الحكومية

والخاصة المتميزة في مجالات دعم وتمكين المرأة العاملة .وفي عام ٢٠١٩، صدر الأمر الملكي رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ بتغيير مسمى الجائزة ليصبح جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم لتقدم المرأة البحرينية.

ونتيجة لجهود المجلس، تضمن قانون العمل في القطاع الأهلي- الصادر بموجب القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته -العديد من المزايا والحقوق للمرأة، ما جعل لها حضورا لافتا على صعيد المشاركة في الاقتصاد الوطني، فغدت تشكل نسبة مؤثرة في تركيبة القوى العاملة الوطنية .وفي العقدين الماضيين، ارتفعت نسبتها في القطاع الحكومي، بمقدار ١٧%، لتصل إلى حوالي ٥٥ .%وفي القطاع الخاص بمقدار ١١ %لتصل إلى حوالي ٣٥%، وازدادت نسبة صاحبات الأعمال من ١٥ %عام ٢٠٠١ إلى ٤٧ %عام ٢٠٢٠، بنسبة قدرها ٣٢%، وارتفعت نسبة مشاركتها في ريادة الأعمال بمقدار ٦ %لتصل إلى حوالي ٤٣ %من إجمالي البحرينيين في العقد الأخير، ووصلت نسبة السجلات الفردية المملوكة لها إلى أكثر من ٤٧%، كما أن ٣١ %من الشركات والمؤسسات البحرينية الصغيرة مملوكة من قبل نساء بحرينيات .

وفي السياق ذاته، دأب المجلس على تفعيل النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين من خلال تطبيقه الأمر الملكي الصادر في ٢٠١١، بإنشاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة، حيث بدأ العمل على نشر ثقافة الإدماج، وتبني منهجيات علمية تتضمن سياسات وإجراءات لتطبيقات تكافؤ الفرص واعتماد الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة .وبجهود المجلس، أصبح للبحرين تجربة متميزة على صعيد تطبيق سياسات تكافؤ الفرص، وذلك بصدور عدد من القرارات الداعمة كقرار مجلس الخدمة المدنية ٢٠١٤ بإلزامية إنشاء لجان تكافؤ الفرص في الوزارات والمؤسسات الرسمية .وفي عام ٢٠٢١ بلغ عدد هذه اللجان ٥٠ لجنة.

وفي هذا الصدد، بادرت مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل تطوعي إلى تبني منهجيات التوازن بين الجنسين وإدماج احتياجات المرأة، فبلغ عدد لجان تكافؤ الفرص ٢٠ في القطاع الخاص، و١٧ في مؤسسات المجتمع المدني عام ٢٠٢١ .ووفقًا للتقرير السنوي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس ٢٠٢٠، احتلت المملكة المركز الأول خليجيا في إغلاق الفجوة بين الجنسين في الأجر عن الأعمال المتماثلة ومؤشر الدخل التقديري وكبار المسؤولين والمديرين.

وعلى صعيد التمكين الاجتماعي، برزت جهود المجلس في عدة تشريعات، من ذلك صدور القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٥، المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٩، بإنشاء صندوق النفقة، الذي نظم المسائل المتعلقة وضوابط صرفها، وصدور القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٨، بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص كسياج قانوني لحماية المرأة من التعرض لجريمة الاتجار في الأشخاص بكافة صورها، وصدور القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٩، بشأن معاملة أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي معاملة المواطن البحريني في بعض الرسوم، وكذا صدور القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٩، بإصدار قانون أحكام الأسرة القسم الأول، والقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥، بشأن الحماية من العنف الأسري، والقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٧، بإصدار قانون الأسرة كقانون موحد يراعي الخصوصيات الجوهرية بين الفقهين السني والجعفري.

وفي ترجمة فعلية، دأب المجلس الأعلى على تعظيم استفادة المرأة من شبكة الأمان الاجتماعي، التي كوّنها جلالة الملك لحمايتها من العوز، كتخفيض رسوم الكهرباء والماء، وصندوق النفقة، ومساعدات الضمان الاجتماعي، وبرنامج الدعم المالي لمحدودي الدخل، وتعويضات الحرائق والمساكن، ودعم اللحوم والتأمين ضد التعطل، فضلاً عن دعم مشروعات الأسر المنتجة.

ولعل ما حققته المرأة في صعودها التعليمي هو ما مكن المجلس من الانتقال في نشاطه من الإطار التمكيني إلى إطار نهوض المرأة بنفسها، الأمر الذي جعله يحتفي بها في هذا الشأن في «يوم المرأة عام ٢٠٠٨»، وفي «يوم المرأة عام ٢٠١٩» .ومع محو الأمية الأبجدية لها والتحول إلى التعليم المستمر، ومحو الأمية الحاسوبية، وكنتيجة لجهود المجلس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، بتحقيق تعليم لا يستثني أحدًا، يشمل المرأة بجميع فئاتها العمرية، ويحقق التعليم لذوات الإعاقة مع دمجهن، بلغت نسبة حضور المرأة كمتعلمة ٤٧ %في مرحلة الحضانة، و٢,٤٩ %في رياض الأطفال، و٢,٤٩ %في الابتدائي، و٢,٤٩ %في الإعدادي، و٨,٤٨ %للثانوي .

ووفقًا لإحصاءات ٢٠١٩، لم يكن غريبًا أن يذكر التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين عام ٢٠٢٠- الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» -أن المملكة شارفت على إغلاق فجوة التحصيل العلمي بين الجنسين، وجاءت الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التحاقها بالتعليم الثانوي .وفي العام الجامعي) ٢٠١٩-٢٠٢٠(، بلغت نسبة الطالبات في جامعة البحرين والجامعات الخاصة ٥٩%، كما بلغت نسبة الخريجات البحرينيات ٦٣%، فيما أصبحت تتولى

مناصب قيادية في مؤسسات التعليم العالي بنسبة ٣١ %عمداء، و٥٤ %رئيس قسم لعام ٢٠١٩، كما غدت تتولى مناصب رئيس جامعة البحرين، وأمين مساعد مجلس التعليم العالي، ووكيل مساعد في وزارة التربية والتعليم، ومدير عام للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان الجودة، وأكثر من ٥٠ %من المناصب القيادية في جامعة البحرين، كما بلغت نسبتها في المناصب القيادية في التعليم العالي ٤٤ %من إجمالي البحرينيين.

وشملت جهود المجلس في إطار التمكين الاجتماعي أيضًا حصول المرأة على الرعاية الصحية الكاملة التي تتناسب معها، حتى بلغت فرصة حصولها على الخدمات الصحية الأولية ١٠٠%، ونسبة تغطية التطعيمات ضد الأمراض المعدية ١٠٠%، ونسبة الولادة تحت إشراف طبيب ١٠٠%، ومؤشر تساوي الخدمات الصحية ١٠٠%، وفرصة البقاء على قيد الحياة للبالغات حتى سن) ٦٥ (٩٣%، والأطفال الأحياء دون الخامسة ٩٩%، والعمر المتوقع عند الولادة ١,٧٨ سنة.

ودعما لهذه الخطوات، امتدت هذه الجهود إلى تأمين حق المرأة في السكن، فكان قرار وزير الإسكان رقم ٩٩ لسنة ٢٠١٥، الذي أضاف فئة خامسة للمنتفعين بالخدمات الإسكانية تشمل المرأة الأرملة والمطلقة والمهجورة، وغير الحاضنة للأبناء والعزباء واليتيمة الأبوين، التي جاوزت سن الطفولة .وفي ضوء هذا القرار، أطلق المجلس بالتعاون مع وزارة الإسكان، مشروع) مساكن (لتمكين هذه الفئة الخامسة.

ومنذ أن بدأت جائحة كورونا، كان المجلس الأعلى للمرأة في مقدمة المؤسسات الوطنية المشاركة في جهود التصدي لهذه الجائحة، إذ أطلق مجموعة من المبادرات النوعية، من بينها برنامج «مستشارك عن بعد» لمواصلة تقديم جميع خدماته للمرأة، وإضافة خدمات جديدة لتلبية المتطلبات المستجدة في ظل الجائحة، إضافة إلى إطلاق الحملة الوطنية لدعم المرأة والأسرة البحرينية «متكاتفين»، والمساهمة في صدور القرارات والإجراءات الداعمة للمرأة العاملة، على رأسها تمكينها من مواصلة مهام وظيفتها من المنزل، ثم كانت توجيهات سمو الأميرة سبيكة رئيسة المجلس لسداد الديون والمبالغ المالية المستحقة على النساء البحرينيات ممن صدر بحقهن أحكام قضائية ضمن القوائم المنشورة من قبل وزارة الداخلية على تطبيق «فاعل خير».

٢٠٢١/٨/٢٦

أزمة إدارة بايدن في ضوء تحديات الانسحاب من أفغانستان

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تمثل الطريقة العشوائية والمتسرعة وغير المدروسة للانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والذي أمر به الرئيس «جو بايدن»، في أبريل عام ٢٠٢١، والانهيار اللاحق للجيش الأفغاني، واستيلاء طالبان على كابول؛ أكبر كارثة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، الأمر الذي تسبب في اندلاع سلسلة من الانتقادات السياسية المحلية والعالمية لهذا القرار.

وعلى الرغم من أن «بايدن» قد دافع بقوة عن نهجه، وأصر في العديد من المناسبات على أنه «لا يندم على إنهاء التواجد الأمريكي»، فيما يُطلق عليه «الحرب الأبدية» الأفغانية فإن السياسيين والمحللين والخبراء الغربيين اعتبروا القرار «مصدر إهانة كبير للقوة السياسية والعسكرية الأمريكية».

وعقب سقوط كابول، انهالت الانتقادات الموجهة للرئيس الأمريكي «جو بايدن» من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري في استنكار لطريقة إدارته للملف الأفغاني .ولم يكن مفاجئا أن أشدها جاء من الجمهوريين، إذ أشار «ميتش ماكونيل»، العضو بمجلس الشيوخ، إلى أن الأحداث في كابول كانت مثل «مشاهدة إحراج قوة عظمى، حيث تقع المسؤولية مباشرة على أكتاف قائدنا الحالي .ووصف «توم كوتون» تعامل بايدن مع الأحداث بأنه «إهمال وتهور» . كما سعى «مايك جونسون» إلى إثارة فضائح دولية سابقة تورطت فيها إدارات ديمقراطية، إذ قال :«ما حدث يجعل المشهد الذي وقع في بنغازي عام ٢٠١٢، وكأنه مجرد صورة مصغرة وأقل خطورة بكثير» .علاوة على ذلك، دعا العديد من الجمهوريين- بمن فيهم الرئيس السابق دونالد ترامب -بايدن إلى الاستقالة «إثر الفضيحة السياسية».

وبالمثل، كانت هناك انتقادات من الديمقراطيين .ورفضت «كريسي هولاهان»، وهي من قدامى المحاربين في القوات الجوية الأمريكية، «الاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية الفاشلة» للإدارة .كما وصف النائب «سيث مولتون» فشل الإدارة الأمريكية في أفغانستان بأنه «ليس مجرد خطأ يتعلق بالأمن القومي، لكنه خطأ سياسي أيضًا» .ولاحظت «كاتي إدموندسون» من صحيفة «نيويورك تايمز» كيف إن الديمقراطيين المعتدلين على وجه الخصوص «غاضبون» من الحكومة؛ بسبب «سوء التخطيط لإجلاء الأمريكيين وحلفائهم» .وانتقد النائب «جيسون كرو» كيفية الإجلاء قائلا :«لا يوجد مبرر لرؤية هذه المشاهد في مطار كابول، كان يجب أن نعلن هذا منذ أشهر».

وعلى الجانب الآخر، تعرضت سياسة بايدن أيضا لانتقادات من قبل حلفائه السياسيين .وقارن «ليون بانيتا»، الذي شغل منصب وزير الدفاع ومدير وكالة المخابرات المركزية في عهد باراك أوباما، الأحداث في أفغانستان بـ«عملية غزو خليج الخنازير في عهد جون كينيدي، حيث فشلت القوات الأمريكية في الإطاحة بنظام فيدل كاسترو في كوبا»،

بالنظر إلى «أنها تكشفت بسرعة، وكان الرئيس- آنذاك -يعتقد أن كل شيء سيكون على ما يرام، ولم يكن هذا هو الحال».

وعلى الرغم من الانتقادات التي تلقتها الإدارة الأمريكية فقد بقي مستوى معين من الدعم الحزبي قائمًا .وأشاد العضو الديمقراطي «ريتشارد دوربين» ببايدن لاتخاذه «القرار الصعب بعدم تسليم هذه الحرب الأمريكية الأطول إلى رئيس خامس» ..فيما وجهت النائبة الديمقراطية «إلهان عمر» الشكر له «للتعلم من أخطاء الماضي، ولتوضيحه بشكل جلي تكاليف الحرب التي لا نهاية لها».

لكن مع ذلك، لا يمكن تجاهل التأثير السياسي المحلي للانتقادات الواسعة لقيادة الرئيس الأمريكي، على الرغم من أن أفغانستان ستظل قضية تتعلق بالسياسة الخارجية .وأشار العضو الجمهوري «كارل روف» إلى أن هناك الآن فرصة مواتية أمام الجمهوريين لكسب دعم سياسي قبل انتخابات التجديد النصفي العام المقبل .وبرر هذا الموقف بزعمه أنه سيكون «من المستحيل» على بايدن أن يزيل «وصمة أنه دفع ٣٩ مليون شخص إلى الهمجية، وقلص من مصداقية ومكانة الولايات المتحدة في العالم».

وعلى أي حال، كان للهزيمة في أفغانستان تأثير ملحوظ على نتائج استطلاعات الرأي الشخصية لبايدن، على الرغم من ملاحظة أن قرار الانسحاب لا يزال يحظى بشعبية كبيرة .وأفاد استطلاع أجرته وكالة «رويترز» بأن بايدن تراجعت شعبيته إلى أدنى معدل حتى الآن، إذ انخفضت سبع نقاط مئوية) ٥٣ %إلى ٤٦ (%بعد سقوط كابول . وبالمثل، وجد استطلاع أجرته شركة «ايبسوس» أن أقل من نصف الأمريكيين يؤيدون الطريقة التي يقود بها الجهود العسكرية والدبلوماسية في أفغانستان .وفي ١٦ أغسطس ٢٠٢١- اليوم التالي لسقوط كابول -أفادت صحيفة «ذا هِيل» بأن استطلاعات الرأي أظهرت أن الغالبية العظمى من الأمريكيين لا يوافقون على تعامله مع الوجود العسكري الأمريكي في البلد الذي مزقته الحرب، حيث عارضه ٦٩ %ووافق ٢٣ %فقط.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن استطلاع رأي «رويترز»- السالف الذكر -وجد أيضًا أن «٦٨ %من الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٦٥ عامًا اتفقوا على أن الحرب «كانت ستنتهي بشكل سيئ، بغضّ النظر عن موعد مغادرة الولايات المتحدة»، وأن ٦١ %ممن شملهم الاستطلاع مازالوا يفضلون أن تواصل واشنطن انسحابها من المنطقة، كما هو مخطط لها» .ولإثبات الارتباك الذي يمكن أن ينشأ من اتخاذ القرارات بناءً على بيانات استطلاعات الرأي، وافق ٥١ %من الأمريكيين على فرضية أنه «كان من المجدي أن تُترك القوات في أفغانستان عاما آخر»، فيما أراد ٥٠ % أيضًا عودتها ثانية إلى البلاد لمحاربة طالبان».

وبهذا المعنى، يبدو أن الرأي العام الأمريكي متردد بشأن أفضل مسار للتعامل مع الوضع في أفغانستان .فمع قرار بايدن الأولي بالانسحاب من البلاد، أظهر استطلاع شركة «يوجوف» لمجلة «الإيكونوميست»، الذي أجري في أبريل

٢٠٢١، أن «هناك ٥٦ %يؤيدون الخطوة، مقابل ٢٥ %فقط معارضة» .وهكذا، فإن الغالبية العظمى من الانتقادات الحالية المستمدة من كيفية إجراء هذه العملية أكبر من الحديث عن إجراء العملية في الأساس .

ووفقا للعديد من المحللين، فإن التراجع الأخير في شعبية بايدن لا ينبغي إرجاعه إلى قضية أفغانستان فقط، وإنما يجب وضعه إلى جانب عدد من القضايا الأوسع، التي تؤثر على المواطن الأمريكي، بما في ذلك الاقتصاد والتضخم .. فضلا عن الزيادة الأخيرة في أعداد المُصابين بفيروس كورونا، مع ارتفاع الحالات الجديدة بنسبة ٥٢ %في البلاد، خلال الأسبوعين الماضيين ٢-١٦ أغسطس ٢٠٢١ فقط، وزيادة الوفيات بنسبة ٨٧ %خلال ذات الفترة .

علاوة على ذلك، من المتوقع حدوث انخفاض في معدلات التأييد للإدارة الأمريكية بعد عدة أشهر على بدء فترة الرئاسة .وأشار «جيفري سكيلي» من موقع «فايف ثيرتي ايت» إلى أن الانخفاض الأخير في معدلات قبول بايدن لا يزال ضئيلًا نسبيًا، إذ لا يزال معدل تفضيله حوالي ٥٠%؛ وهو رقم يجب اعتباره مرتفعًا جدًا نظرًا إلى استمرار الطبيعة الاستقطابية للسياسة الأمريكية المعاصرة، موضحا أن «هذا المستوى المتدني لأدائه في الوقت الراهن أسوأ بكثير مما فعله ترامب خلال فترة رئاسته على الإطلاق».

وفي الوقت الحالي، ربما يكون الأمر الأكثر ضررًا لرئاسة بايدن هو التراجع في معدلات شعبيته عالميًا .وعلى الرغم من أنه قدم نفسه حتى وقت قريب على أنه رجل دولة مهتم بالشأن الدولي، ويتحمل المسؤولية أمام زعماء العالم الآخرين في ضرورة توفير متطلبات الأمن والاستقرار، إلا أن قراره المتسرع بالانسحاب قوّض مصداقيته إزاء هذا التوصيف .

وانتقدت الحكومة البريطانية دور واشنطن في تفاقم الكارثة الأفغانية الراهنة .وأصدر الكثير من أعضاء «مجلس العموم» سلسلة من الانتقادات أيضا .وأشار زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي، «السير إد ديفي»، إلى أن الانسحاب «كارثي بكل معنى الكلمة»، و«خطأ لا يمكن تجنب تبعاته» .في حين، اعتبر وزير الدولة السابق لشؤون الشرق الأوسط، «توبياس إلوود»، أن الانسحاب كان «أمرًا خاطئا تمامًا» .فيما وصف «توم توجندهات»، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم، تشكيك الرئيس الأمريكي في إرادة الجيش الأفغاني بالأمر «المخزي».

وبالمثل، كانت هناك إدانات بنفس القدر من كافة القادة السياسيين البريطانيين السابقين والحاليين على حد سواء . ووصف زعيم حزب العمال «كير ستارمر» قرار الرئيس الأمريكي بأنه «خطأ كارثي أساء تقدير حجم تداعياته»، في حين أشار «مايكل هاورد»، زعيم حزب المحافظين السابق، إلى أن الانسحاب «سيراه التاريخ خطأ كارثيًا لطخ سيرة هذا الرئيس» .وفوق هذا وذاك، وجهت رئيسة الوزراء السابقة، «تيريزا ماي»، سؤالاً في مجلس العموم لحكومتها قائلة :«ماذا سيُقال عن الناتو وأعضائه إذا كنا معتمدين كليًا على قرار أحادي الجانب اتخذته الولايات المتحدة من دون أدنى علم منا؟» .

من ناحية أخرى، أشار «ديف كيتنغ»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أن «الطريقة التي انتهت بها هذه الحرب تمثل أزمة شرعية للتحالف عبر الأطلسي، ولحلف الناتو على وجه الخصوص» .وأنه «بعد أربع سنوات من العداء تجاه أوروبا من قبل إدارة ترامب»، لم يختلف الوضع كثيرًا، وظهر عمل أمريكي أحادي الجانب بالانسحاب من أفغانستان من دون موافقة الدول الغربية الأخرى، «وهو آخر شيء كان يحتاج إليه التحالف في هذا الوقت تحديدًا في بداية فترة رئاسة جو بايدن» .

وفي ضوء الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من أفغانستان؛ دعا العديد من الشخصيات السياسية الأوروبية دول القارة إلى ملء هذا الفراغ .وفي هذا الصدد، كتبت «ناتالي لويسو»، رئيسة اللجنة الفرعية للأمن والدفاع في البرلمان الأوروبي، في «المجلس الأطلسي» :«أنا متأكدة من أن قرار الرئيس الأمريكي يحظى بشعبية في الداخل بقدر ما هو مثير للجدل خارجيًا»، لكن بعد الانسحاب من أفغانستان، ستكون هناك استجابة مشتركة على «المستوى الأوروبي»- بما في ذلك المملكة المتحدة -من شأنها أن تسمح للدول الغربية «بمواجهة تحدياتها في هذا الشأن»، أي فيما يتعلق بحماية اللاجئين ونشطاء حقوق الإنسان.

وتؤكد موجة الغضب من جانب حلفاء الولايات المتحدة في الناتو أن التداعيات السياسية لقرار بايدن ترك أفغانستان لمصيرها ليست ذات صلة بواشنطن فقط، بل بالعالم أجمع؛ إذ إن الانسحاب الأمريكي وسقوط أفغانستان في أيدي طالبان سيكون له تداعيات عالمية، ولا سيما فيما يتعلق بتقوية شوكة الإرهاب الدولي وتراجع الالتزام بحقوق الإنسان والأمن الإقليمي .

وعلى جانب آخر، ربما تكون الانتقادات الموجهة لنهج الولايات المتحدة بشأن ضرورة إنهاء التورط في تلك الدولة التي مزقتها الحرب هي ما قادت بايدن إلى تقليص معدلات الإنفاق العسكري، والانسحاب من قيادة الشؤون الدولية، والتصرف من جانب أحادي عبر الاعتماد على الرأي الداخلي، فحسب بدلاً من التعويل على التعاون الدولي.

على العموم، فإنه على الرغم من أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن قرار بايدن سحب قواته من أفغانستان قد لاقى قبولاً شعبيًا في الأساس، إلا أن الطريقة المتسرعة وغير المنظمة، التي تم تنفيذه بها، لم تحظ بمثل هذا الدعم والقبول . لذلك، ففي حين أن عناوين الأخبار التي تداولتها الشبكات الإخبارية الأمريكية، مثل «شهر العسل السياسي لجو بايدن انتهى رسميًا»، قد تتصف بالمبالغة، فإنه ليس هناك شك في أن ما أسماه «جوش ليدرمان» من شبكة «إن بي سي نيوز»، من «أن أول قرار قد حدد ملامح السياسة الخارجية لبايدن» لم يحظ بالتصفيق الواسع النطاق الذي يطمع فيه أي رئيس أمريكي».

٢٠٢١/٨/٢٨

انهيار أفغانستان وتداعياته على التطرف والإرهاب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أدى صعود حركة طالبان وانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان إلى زيادة القلق الدولي من أن تصبح البلاد مرة أخرى «ملاذًا آمنًا» للإرهاب الدولي .فبين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١، عندما كانت الحركة تسيطر على البلاد أقام المسلحون علاقات وثيقة مع عدد من الجماعات المتطرفة الدولية، أبرزها تنظيم القاعدة .ووفقا لشبكة «بي بي سي»، تلقى ٢٠ ألف مجند إرهابي من جميع أنحاء العالم تدريبات بمعسكرات القاعدة هناك .لذلك، مع عودتهم، تتزايد المخاوف حول إمكانية أن يعيد التاريخ نفسه، الأمر الذي يجعل من الضروري وضع استراتيجيات لمواجهة هذا التهديد كما تقول الندوة .

ولمناقشة هذا الأمر، عقد «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، ندوة بعنوان «انهيار أفغانستان وتداعياته على التطرف والإرهاب»، بهدف مناقشة الأسئلة المتعلقة بمستقبل الإرهاب في أفغانستان، رأسها «تشارلز ليستر» مدير قسم مكافحة الإرهاب بالمعهد، وشارك فيها «ديفيد كيلكولن» من «مجموعة شركات كورديليرا لتحليل المخاطر»، و«كارين جرينبرج» من «مركز الأمن القومي» بجامعة فوردهام، و«آن ليكوسكي» من «مؤسسة أبحاث الدفاع النرويجية»، و«أسفنديار مير» من «معهد الولايات المتحدة للسلام» .

في البداية، تساءل «ليستر» كيف إن مهمة واشنطن قد «انهارت» في أفغانستان، حيث كان سقوط كابول «انتصارًا هائلاً» للجهاديين العالميين .وبالنظر إلى أن ذلك يتماشى مع الذكرى السنوية العشرين لهجمات ١١ سبتمبر، «كان من الممكن أن يكون هذا الانتصار مجرد حلم لأمثال القاعدة» .وبشكل عملي، أشار إلى أن إطلاق سراح سجناء من السجون الأفغانية من طالبان يعدّ «مضاعفة القوة البشرية للجماعات الجهادية».

من جانبها، أكدت «جرينبرج» أهمية «الرؤية الشاملة» للاستراتيجية والتكتيكات في عمليات مكافحة الإرهاب المستقبلية، والحاجة إلى إدراك «العلاقة بين الدروس المستفادة والآليات الدولية الجديدة لكي نضع في اعتبارنا إمكانية المضي قدمًا» .وتابعت قائلة إن «استراتيجيات مكافحة الإرهاب القديمة المستخدمة من قبل أمريكا «ليست بالضرورة الشيء الصحيح للمضي قدمًا»، وأنه في المستقبل سيحتاج المجتمع الدولي إلى التمييز بين

عمليات مكافحة الإرهاب وعمليات مكافحة التمرد، مؤكدة أن «استراتيجية مكافحة الإرهاب المنظمة» ستكون أفضل وسيلة لمواجهة الجماعات في أفغانستان في المستقبل.

وحول تهديد الإرهاب العالمي، أضافت أن المشهد الدولي «منقسم» .وأصرت على أن قدرة واشنطن على تعطيل المنظمات الإرهابية لا تزال «قوية» .وسلطت الضوء على كيفية حدوث آليات مكافحة الإرهاب جنبًا إلى جنب مع أزمة إنسانية، وأن استراتيجيات مكافحة الإرهاب الفعالة في أفغانستان يجب أن تعالج «الأسباب الأساسية» للإرهاب حتى تنجح، والتي تشمل الفقر والتعرض للعنف.

وفي ضوء هذه المخاطر، انتقد «كيلكولن» طريقة انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، واصفاً إياها بأنها «خيانة» للحكومة الأفغانية، مؤكدا بشكل خاص أن الغرب كان «متخبطًا» في رده على تقدم طالبان، وخاصة أن «المجتمع الدولي لم يفعل شيئًا» لمساعدة الجيش الأفغاني ضد المسلحين، كما انتقد «إلقاء اللوم على الضحية» من قبل الحكومات الغربية للجيش الوطني الأفغاني، واصفًا ذلك بأنه «مقزز».

وفيما يتعلق بطريقة الهجرة الجماعية من كابول؛ رفض مقارناتها بسقوط سايجون– العاصمة السابقة لفيتنام – بسبب أن هذا الإخلاء كان «مُخططًا بشكل أفضل» مما حدث في كابول .وبدلاً من ذلك، قارن هذه الكارثة بواقعة إجلاء الأمريكيين من العاصمة الكمبودية «بنوم بنه» عام ١٩٧٥، بعد أن سقطت في أيدي شيوعيي «بول بوت» دكتاتور كمبوديا، وبأزمة الرهائن الإيرانية في أعقاب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وبموقف حلف الناتو من «أزمة السويس» عقب عدوان ١٩٦٥ .

ومتابعةً لتحليله، وصف الانسحاب نفسه بأنه «غير ضروري»، وأشار إلى أن واشنطن «لم تكن بحاجة إلى المغادرة في المقام الأول» بحجة أن الحفاظ على تواجد بسيط في أفغانستان كان يمثل استراتيجية مستدامة، من ثمّ خلص إلى أن «الطريقة التي فعلنا بها تحولت إلى كارثة هائلة وإذلال».

وحول تأثير سقوط أفغانستان على مكافحة الإرهاب العالمي، وصف «كيلكولن» هزيمة واشنطن بأنها «دفعة هائلة ومعنوية» لكل المتطرفين في العالم» .كما كان أكثر تشككًا في استراتيجية مكافحة الإرهاب «عن بعد»– حيث يتم تنفيذ العمليات في أفغانستان من بعيد، وليس على الأرض –نظرًا إلى أنه، في رأيه، تتطلب الاستراتيجية

الناجحة العمل مع شركاء محليين، لكي تُكلل بالنجاح على المدى الطويل .فيما رأى أن قرار بايدن بسحب الوجود العسكري من أفغانستان «ربما أضاف عشر سنوات أخرى للحرب على الإرهاب».

على النقيض من ذلك، سعت «ليكوسكي» لتقديم رؤية «أكثر تفاؤلاً» للمستقبل؛ موضحة أنها «متشككة في حجة التاريخ الذي يعيد نفسه»، فيما يتعلق بتسهيل طالبان الوجود للجماعات المتطرفة داخل أفغانستان .إذ أشارت إلى أن الظروف التي وجدت طالبان نفسها فيها أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أقل أهمية اليوم، نظرًا إلى أنها تتمتع الآن «بخبرة إضافية في العلاقات الدولية»، بينما «حركة التطرف العالمية أصبحت أكثر انقسامًا من أي وقت مضى» .ومن هذا المنطلق، رأت أنه «من غير المحتمل» أن تصبح البلاد مرة أخرى مركزًا للتطرف العالمي.

وفيما يتعلق بالتهديد الأمني المحتمل للقاعدة، زعمت أنهم «لا يمثلون تهديدًا للغرب»، و«أنهم في الأساس شيء من الماضي» .وأوضحت أيضًا أن استراتيجية «بن لادن» لشن هجمات على الغرب لم تكن أبدًا «الهدف الأساسي» للقاعدة، وأنه منذ وفاته عاد هؤلاء إلى «جذورهم» من خلال «إعطاء الأولوية للقتال المحلي» .ومع وضع هذا في الاعتبار، اعتبرت أنه «من غير المحتمل تمامًا» أن يكون هناك «حشد كبير للمقاتلين الأجانب» في البلاد؛ لأن المواقف الإقليمية لطالبان والقاعدة ليست كما كانت عليه قبل أكثر من عشرين عامًا .ومن ثمّ، تجاهلت أي فرضية للتعاون بين طالبان وداعش، مشيرًا إلى أن الأخيرة «عدو بالفعل» لحكام أفغانستان الجدد، وأن الفصيلين يتناحران هناك منذ «سنوات».

بدوره، وصف «مير» مشهد الإرهاب العالمي الحالي بأنه «ديناميكي»، مع وجود تهديدات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي .وعلى الرغم من الإشارة إلى أن علاقة طالبان دائمة مع الجماعات المتطرفة، ووجود بعض أعضاء القاعدة في البلاد، فإنه أكد أن حركة طالبان الباكستانية هي حاليًا المجموعة الأكثر تهديدًا التي تعمل في المنطقة؛ بسبب دعمها للجماعات المتطرفة عبر آسيا الوسطى.

واستمرارًا للنقاش، أشار إلى أنه على الرغم من بدء العديد من الجماعات الإرهابية «التعافي لمعاودة نشاطها» لا يزال هناك تنافس «حاد» بين كل من داعش وطالبان، ولا سيما في ضوء وجود «تقارير» تثبت قيام مقاتلي داعش

بإعدام مسلحي طالبان وإعدام الأخيرة لأمير داعش أبو عمر الخراساني في أفغانستان بعد الكشف عن وجود سجن كان معتقلاً فيه .وهكذا، فإنه رغم إشارته إلى أن هذا الاقتتال لا «يؤكد تمامًا مدى الانحدار والتدهور واحتمالية قضاء تلك الجماعات الإرهابية بعضها على بعض»؛ تظل «احتمالات مشاهد التهديد التي قد تمثلها مؤكدة، وربما ستزداد سوءًا مستقبلاً» ..ومع ذلك، لا تزال تلك الجماعات في أفغانستان «تواجه قيودًا بشأن ممارسة أنشطتها»، وربما يرجع هذا إلى التنافس الشرس بين المتطرفين المتشددين.

وبشكل أعمق، سأل «ليستر» عن جهود مكافحة الغرب للأنشطة الإرهابية في مرحلة ما بعد الانسحاب .وأجاب «كيلكولن»، مشككا في تعهد واشنطن بتبنى استراتيجية «ما وراء الأفق» لمواجهة الإرهاب .وترتكز هذه الاستراتيجية على مواجهة التنظيمات الإرهابية داخل أفغانستان عبر شن العمليات الجوية من الدول المجاورة لها .ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية تتطلب توفير المزيد من الطائرات وتخصيصها لمكافحة الإرهاب، وهو ما لن تتمكن الطائرات الأمريكية من القيام به، حيث ستستهلك الكثير من الوقود، ما يقلل من الفرص المتاحة للتحليق .ومن ثمّ، تحتاج إلى مزيد من الدعم، وهو ما يمكن أن يحدث من خلال وضع حاملة للطائرات بشكل دائم في المياه الباكستانية .وهنا، أشار «مير» إلى موافقته على أن مثل هذه الاستراتيجية سيكون «من الصعب جدًا» تحقيقها على أرض الواقع.

وفي إطار هذا الواقع، أضاف «كيلكولن» أن أفغانستان «بالفعل تعاني من حرب أهلية» في إشارة إلى وجود أعداد من قوات الحكومة السابقة قوامها ٧٠٠٠ مقاوم بقيادة أحمد مسعود نجل أحمد شاه مسعود في ولاية بنجشير . موضحا أنه «متشكك للغاية» في أن طالبان قادرة على تأمين البلاد كلها، وبث الاستقرار والأمن بين ربوعها .. محذرا أيضا من أن «القضية المقلقة» في الوقت الراهن تكمن في التسريع في وتيرة إجلاء المواطنين الغربيين من المناطق التي تسيطر عليها طالبان، إذ من المحتمل أن «يتحولوا إلى رهائن»، أو أن يتم إطلاق سراحهم أو أن يتم قتلهم انتقامًا من الضربات الأمريكية والغربية الجوية الموجعة للحركة في أفغانستان.

بعد ذلك، أشار «ليستر» إلى حجم التطورات الإيجابية الأخيرة التي طرأت على «الحركة والتحسن في سياستها وآلية العلاقات العامة الخاصة بها»، وكذلك ضعف الأنشطة الإرهابية التي مارستها القاعدة منذ سقوط كابول .

وبناء على هذه النتيجة، لاحظت «ليكوسكي» كيف إن «تنظيم القاعدة» في الماضي «استغرق بعض الوقت ليعود ليظهر مجددًا» ليؤثر سلبًا على التطورات الإقليمية، بما في ذلك ما سُمي الربيع العربي عام ٢٠١١، ولعل الكثير من الأمثلة السابقة والحالية تعكس «القيود الكثيرة» التي شلت قيادة تنظيم الإرهابيين وأنه «يعاني حالة من الضعف والتدهور».

وعن ملامح العلاقة بين طالبان وتنظيم القاعدة؛ أوضح «مير» أنه بينما في الماضي كان يقدم التمويل للمسلحين الأفغان والحركة ذاتها، «انقلبت الأمور الآن»، وطالبان هي التي بات «لها اليد العليا»، مشيرا إلى أن العلاقات «ظلت على حالها»، كما يتضح من رفض طالبان قطع العلاقات مع القاعدة، أثناء مفاوضاتها مع الإدارة الأمريكية، وأن التنظيم قد يكون مُقلاً في ممارسة أنشطته الإرهابية بسبب تعليمات من طالبان.

وفيما يتعلق بأساليب مكافحة الإرهاب الأمريكية في المستقبل، علقت «جرينبرج» بأن الولايات المتحدة يمكنها استخدام الوسائل الدبلوماسية وغير العسكرية بشكل أفضل، مشيرة إلى أن «المجتمع الدولي يمكنه حشد قواته بطرق غير عسكرية» من خلال «استخدام المساعدات الإنسانية والقوة الناعمة» بموجب شروط وقيود مشددة لإكراه حركة طالبان على الانصياع للسلم، مؤكدة أن الدبلوماسية– الآن –يجب أن «تعيد تأكيد نفسها» في أعقاب الإخفاقات العسكرية الأمريكية الأخيرة في نشر الاستقرار والأمن الدوليين .

وحول دخول المقاتلين الأجانب إلى أفغانستان، أشارت «جرينبيرج» إلى أن الخبراء «لا يعرفون حقًا ما سيحدث» فيما يتعلق بهذا الأمر، لكنهم أكدوا أنه يتعين على المجتمع الدولي مكافحة الإرهاب العالمي من خلال محاربة «منابعه» الأساسية؛ لأن هذه ليست قضية يمكن حلها بالوسائل العسكرية وحدها .ولفتت «ليكوسكي» إلى مسألة فتح الحدود، والتي اعتبرتها حاسمة لتقييد معدل تنقل المقاتلين الأجانب إلى أفغانستان .لهذا، أوضحت أنه في حالتي سوريا والشيشان، كانت الحدود المفتوحة تسمح بالتنقل ودخول أعداد من المقاتلين الأجانب إلى تلك المناطق المستعرة من التوتر والصراع .وحول هذه النقطة، أضاف «مير» أن طالبان كانت تتقبل استضافة ما يسمونه «المنشقين المسلمين»، وأنها منفتحة على فكرة دعم المسلحين الذين لا يملكون القدرة على العمل في بلدانهم الأصلية.

على العموم، ألقت الندوة الضوء على تداعيات سقوط أفغانستان على جهود مكافحة الإرهاب العالمية، وبدا واضحا خلال المناقشة أن أي انتصار لطالبان يمثل انتصارًا كبيرًا للتطرف في العالم، وأن هزيمة واشنطن بهذا الشكل والانسحاب المزري بمثابة «إذلال»، وهنا، بات هناك احتمال قوي بأن تصبح أفغانستان ملاذًا آمنًا للتطرف، وخاصة أن قدرة الولايات المتحدة على إجراء مزيد من عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة آسيا الوسطى قد انخفضت جذريًا بشكل غير مسبوق الآن .وربما يكون الشيء الإيجابي الوحيد المتبقي هو أن طالبان مازالت لم تؤمن سيطرتها على أفغانستان بالكامل .وفي النهاية، كان هناك اتفاق على أن الكارثة الإنسانية في أفغانستان من غير المرجح أن تتعافى قريبًا.

٢٠٢١/٨/٣١

قراءة في نتائج قمة مجموعة السبع حول الانسحاب الأمريكي من أفغانستان

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اشتد الخلاف الدبلوماسي في الغرب - إثر خسارة أفغانستان لصالح طالبان - بعد اجتماع غير حاسم لمجموعة السبع، يوم ٢٤ أغسطس٢٠٢١، حيث فشل القادة الأوروبيون في إقناع الرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، بتمديد الجدول الزمني لعمليات الإجلاء من مطار كابول، إلى ما بعد الموعد المخطط له في ٣١ أغسطس ٢٠٢١، وهو الأمر الذي زاد من تدهور العلاقات بينهما .

وخلال الاجتماع، رفض «بايدن»، بشدة المناشدات الفرنسية، والألمانية، والبريطانية، للقوات الغربية بالبقاء على الأرض في مطار كابول لأطول فترة ممكنة لإجلاء أكبر عدد ممكن من الأشخاص .وفي وقت سابق، قال إنه «كلما تمكنا من الانتهاء مبكرًا كان ذلك أفضل» .وبالتالي، كان الاتفاق الوحيد الذي عقدته الولايات المتحدة مع طالبان لا يتضمن الشروط التي تتوقع الدول الغربية أن تتمسك بها طالبان في أفغانستان قبل رفع العقوبات الاقتصادية وسط الكارثة الإنسانية المستمرة في البلاد.

ويعد السبب الرئيسي للانقسام هو اختلاف الأولويات للدول الأعضاء فيما يتعلق بإجلاء المدنيين الغربيين والأفغان من البلاد .وفي حين تعهد رئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسون»، بمواصلة إجلاء الأشخاص من كابول «حتى آخر لحظة ممكنة»، أكدت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل»، على الحاجة إلى نهج «موحد» .وفيما أعرب وزير الخارجية الفرنسي، «جان إيف لودريان» أيضًا عن «قلقه» بشأن «الموعد النهائي» لعمليات الإجلاء، ظل «بايدن»، مُصرًا على إنهاء الإجلاء في ٣١ أغسطس، سواء كان جميع الأمريكيين والحلفاء الأفغان خارج البلاد أم لا.

وعلى هذا النحو، لا يزال هناك انقسام حول ما سيحدث في مطار كابول بعد ٣١ أغسطس .وعلقت صحيفة «ذي إندبندنت»، بأن «جونسون»، كان يأمل في أن يؤدي وضع فرنسا وألمانيا على طاولة المفاوضات إلى الضغط على الرئيس الأمريكي لإعادة بناء الجسور مع الحلفاء الذين استبعدهم انسحاب أمريكا أحادي الجانب من أفغانستان»، ثم شعر بخيبة أمل من النتيجة النهائية للاجتماع .وكتب «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، أن «بايدن استغرق سبع دقائق فقط ليزيد من تدهور علاقاته مع القادة الأوروبيين من خلال إخبارهم بحزم أنه لن يمدد الموعد النهائي لبقاء القوات الأمريكية في كابول».

وفي حديثه بعد قمة السبع، رحب بايدن بـ«تضامن زعماء المجموعة الأوروبيين»، لكنه مع ذلك لم يقرر إعادة التفكير في خططه للانسحاب، وبدلاً من ذلك أكد أنه لا يزال «مصممًا على ضمان إكمال مهمة القوات» .كما سعى إلى التأكيد على أن أمريكا لا تزال ملتزمة بإجراء عمليات الإجلاء حتى الموعد النهائي الخاص بها، مشيرًا إلى أن واشنطن قامت بالفعل بإجلاء «٧٠٧٠٠ شخص منذ ١٤ أغسطس فقط، و٧٥٩٠٠ شخص منذ نهاية يوليو»، كما غادرت كابول ١٩ رحلة جوية عسكرية أمريكية أخرى، و١٨ طائرة من طراز سي-١٧، وطائرة من طراز سي-١٣٠ تحمل ما يقرب من ٦٤٠٠ شخص تم إجلاؤهم و٣١ رحلة طيران للتحالف تحمل ٥٦٠٠ شخص» .ومع ذلك، لم تتم مناقشة كيف سيؤثر الانسحاب العسكري بالضبط على أعداد المدنيين الذين يمكن إجلاؤهم من المطار .

وعلى هذا النحو، وصف «نيك آلين» في صحيفة «التلغراف»، رفض بايدن تغيير خططه على أساس المخاوف الأوروبية بأنه «إهانة لحلفائه»، حيث «اتخذ الرئيس بالفعل قراره مسبقًا بعدم تمديد الموعد النهائي للإخلاء» .وتجدر الإشارة

إلى أن هناك مؤشرات قوية على ذلك منذ البداية، حيث كان البيت الأبيض «غير متحمس» حتى بشأن عقد مثل هذا الاجتماع.

ونظرًا إلى رفض بايدن الاقتراحات الأوروبية، اعتبر العديد من المحللين الغربيين هذا الفشل «الأنجلو-أوروبي»، مؤشرا على أن هذه الدول فقدت نفوذها الدولي للتأثير في قرارات السياسة الخارجية الأمريكية .واعتبرت صحيفة «الإندبندنت»، أن «الإخفاق» في إقناع بايدن بتمديد الموعد النهائي لسحب جميع القوات «يسلط الضوء بشكل أكبر على» عدم قدرة بريطانيا على التأثير على أقرب شريك لها على المسرح العالمي» علاوة على ذلك، أشارت «كاثرين فيلب» من صحيفة «التايمز»، إلى ذلك على أنه «لم تكن فقط محاولة يائسة لحشد الحلفاء»، ولكن «لحظة حاسمة لمستقبل التحالف الغربي» .

وكجزء من ذلك، علقت «إستر ويبر» من مجلة «بوليتيكو»، أنه «كان من الواضح حتى قبل القمة أن دعوة الأوروبيين لتمديد الموعد النهائي كانت دعوة يائسة»، وأضاف «وينتور»، أن فشل مجموعة السبع في إقناع بايدن يمثل «صدمة لمكانة الدول الغربية»، و«لحظة إعادة تقييم رصينة» حول مدى ما يُمكن أن تمارسه من تأثير فعليًا على الولايات المتحدة دبلوماسيًا .وعلى وجه الخصوص، وصف رئيس الوزراء البريطاني، «جونسون»، بأنه «حاول التظاهر بالرضا» بعد فشله في إقناع بايدن بالحفاظ على وجوده في أفغانستان، مع إصراره على أن الشرط الأول الذي نصر عليه هو الممر الآمن بعد الحادي والثلاثين من أغسطس، لكن بدون وجود القوة الأمريكية لدعم هذا الطلب، يبدو من غير المحتمل أن يتم تنفيذه من قبل أوروبا أو بريطانيا وحدها.

وبالإضافة إلى الشعور بعدم الثقة بين أوروبا والولايات المتحدة، اتُهمت الأخيرة أيضًا بتجاهل انتقادات الرئيس الفرنسي، «إيمانويل ماكرون»، للولايات المتحدة خلال الاجتماع من ضرورة ظهور «المسؤولية الأخلاقية الجماعية» والتي وردت في نص بيان الحكومة الفرنسية، ولم ترد في نسخة البيان الأمريكي .وسواء كانت قضية سوء فهم بسيطة، أو كانت تنطوي على محاولة أعمق لإقناع الرأي العام بوجود جبهة موحدة وراء القرار الأمريكي، فلا شك أن هذا الإحراج البسيط يشكل جزءًا من كارثة غربية أكبر بكثير.

ووفقا للعديد من المحللين، فإن الإجراءات أحادية الجانب للولايات المتحدة تقوض الرسالة السابقة من إدارة بايدن بشأن زيادة التعاون عبر الأطلسي حول القضايا العالمية .وكتبت «تيريز رافائيل» من وكالة «بلومبرج»، أن «الإحباط والارتباك بشأن أهداف أمريكا كانا سمة مشتركة إلى حد ما في عهد ترامب»، لكن «لم يكن هذا ما تم توقعه من الرئيس بايدن الذي قال إن أمريكا عادت» .وفي تقييم آخر، خلصت صحيفة «الإندبندنت» في الوقت نفسه إلى أنه، بدلاً من التصرف كقائد للتحالف، «تقوم الولايات المتحدة مرة أخرى بالتصرف بما يتوافق مع مصالحها».

علاوة على ذلك، كان محللون آخرون غير مقتنعين تمامًا بفكرة قمة السبع نفسها، مشيرين إلى أنها «لا معنى لها؛ نتيجة الخلاف العام، ما جعل ما خرج عنها مُحددا مسبقًا» .ووصف «جون رينتول»، من «الإندبندنت»، الاجتماع، بأنه «مناقشة حول كيفية تبرير أوجه الفشل»، موضحًا أنه «أصبح من الواضح بشكل متزايد أن طالبان ستلتزم بما أسمته المجموعة، بعدم تجاوز الخطوط الحمراء الذي تم تحديدها»، «ولكن كان الغرض الرئيسي من القمة، تبرير حجم الفشل الذي اعترى الدول الغربية أثناء تواجدها وانسحابها من أفغانستان أمام وسائل الإعلام الدولية» .وبالمثل، كتبت «ويبر»، أن «القرارات اتخذت مسبقًا بالفعل» بشأن أفغانستان حتى قبل أن تبدأ القمة، وكان بإمكان جميع قادة السبع تحديد عدة شروط للتعامل مع طالبان وكانت الحركة ستلتزم بها»، وليس أن تقوم بعرض خطط ملموسة لإخلاء المزيد من المواطنين من البلاد.

وفي خضم الجدل السياسي الحالي، علق الكثير من السياسيين البريطانيين على الانقسامات التي بدت عليها دول التحالف الغربي، والتي ظهرت خلال الاجتماع .ومن جانبه، أشار «توبياس إلوود»، العضو في مجلس العموم، إلى أن الغرب لديه «الكثير من مهام التعاون والتوافق الذي بات يفتقدها وعليه استعادتها في المقام الأول» .وعلقت «ليزا ناندي»، وزيرة الخارجية في حكومة الظل، حول فشل جونسون في إقناع بايدن، بأن الانسحاب من أفغانستان سيظل «لحظة حالكة السواد لحكومة المملكة المتحدة» .وصرح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، «توم توجندهات»، بأنه «ليس من الغريب» فشل مجموعة السبع في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معالجة الأزمة الراهنة»، مؤكدا حتمية دعم «الشركاء الإقليميين الآخرين»، الذين «لديهم مصالح أكبر من بعض أعضاء مجموعة السبعة في توفير عناصر الاستقرار والأمن لتلك المنطقة تحديدًا».

وفي مقابل إخفاقات مجموعة السبع في تبني استراتيجية جماعية تجاه أفغانستان؛ ظهرت تعاملات دبلوماسية وراء الكواليس بين واشنطن، وطالبان .وكتب «جون رينتول»، من «الإندبندنت»، أنه بدلاً من مؤتمر قمة السبع «كان اجتماع القمة الحقيقي قد حدث بالفعل شخصيًا وسرًا، في كابول، بين مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وليام بيرنز، مع زعيم طالبان، الملا برادار»، وكان هذا الاجتماع هو الأكثر أهمية بين الإدارة الأمريكية ومسلحي طالبان منذ دخولهم كابول في منتصف أغسطس الجاري» .وأوضح «جون هدسون»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أن المناقشات التي أجرتها إدارة بايدن مع الحركة كانت «تحت ضغط من بعض الحلفاء لإبقاء القوات الأمريكية في أفغانستان إلى ما بعد نهاية الشهر الجاري»، مضيفًا أن هذه المناقشات «من المحتمل أن تكون قد تضمنت موعدًا وشيكًا في ٣١ أغسطس، لكي ينهي الجيش الأمريكي عملية الجسر الجوي للإخلاء»، مؤكدا أن هذه المناقشات تبرهن على مدى ضعف واشنطن في الوضع الحالي وافتقادها للقوة الدبلوماسية في الدفاع عن رعاياها بالوجه الأمثل.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، أشارت وكالة «أسوشيتد برس»، إلى أن هذا «الاجتماع الاستثنائي»، عكس «مدى خطورة الأزمة»، و«حاجة الولايات المتحدة للتنسيق مع جماعة طالبان التي اتهمتها بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان» .علاوة على ذلك، لاقت إشارة «جونسون»، بأن دول مجموعة السبع تمتلك «نفوذًا هائلًا» دبلوماسيًا واقتصاديًا لتغيير تصرفات طالبان للإيجاب، انتقادًا من قبل «رولاند أوليفانت»، في صحيفة «التليجراف»، والذي أكد أن «الحقيقة القاسية هي أنه لا يوجد حقًا أي نفوذ في ظل غياب الوجود الغربي في المنطقة وطريقة انسحابه المخزية والمستمرة من أفغانستان».

على العموم، ترك رفض الإدارة الأمريكية للتعديلات الأوروبية على خطط الانسحاب من أفغانستان توترا في العلاقات بين الدول الأوروبية وواشنطن، وهو الأمر الذي سيستمر لبعض الوقت .

وعلى الرغم من أن انتخاب بايدن كان بمثابة فرصة لمشاهدة ملامح تحسن كبرى في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ خرج «تشارلز ميشيل»، رئيس المجلس الأوروبي ليعلن أنه قد «حان الوقت لإعادة بناء تحالفنا عبر الأطلسي»، ورفض الإجراءات الأحادية الجانب لواشنطن في أفغانستان».

وعند الوضع في الاعتبار سيطرة طالبان على أجزاء كبيرة من أفغانستان، وانخراط الإدارة الأمريكية بنشاط في حوارها مع مسلحي طالبان، يمكن الجزم أن النطاق المستقبلي للتأثير الغربي على تصرفات طالبان وضبطها لا يزال موضع تساؤل وشك كبيرين .وكما خلص «وينتور»، فإن فشل الغرب في التوافق على استراتيجية موحدة «يترك السؤال مفتوحًا حول ما إذا كان الغرب بطريقة ما قادرا على استعادة السلام لأفغانستان والتأثير على حكومة طالبان التي لم يتم تشكيلها بعد؟» .

٢٠٢١/٩/١

حتى لا تضيع الحقوق العربية في غاز شرق المتوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ أن أعلنت «هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية» في ٢٠١٠ تقديراتها لاحتياطي الغاز والنفط في منطقة شرق المتوسط، التي ذكرت فيها أن المنطقة تعوم فوق بحيرة من الغاز تكفي لسد حاجة الأسواق الأوروبية مدة ٣٠ عاما، والعالم كله مدة عام واحد على الأقل .وبلغت هذه التقديرات نحو ٣٤٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز و١.٧ مليارات برميل نفط، أخذت الدول المشاطئة لهذه المنطقة تنشط في التنقيب عن الغاز داخل المناطق الاقتصادية الخالصة لها، حتى ولو كان ذلك قبل اتفاق يحدد هذه المناطق.

وبالفعل، كانت إسرائيل التي كثيرًا ما تضرب بالقانون الدولي عرض الحائط هي الأسبق، لجهة حصولها على معلومات من الشركات النفطية الأمريكية، فاكتشفت من قبل إعلان هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية المذكور حقل نوا، وحقل ماري بي في ١٩٩٩، وإن كانت كميات الاحتياطي فيهما ضئيلة، ثم اكتشفت في ٢٠٠٩ حقل تمار بإجمالي احتياطي ٢٨٠ مليار متر مكعب .وفي ٢٠١٠ اكتشفت حقل لفياتان باحتياطي ٦٢٠ مليار متر مكعب، وفي ٢٠١٢ حقل تانين باحتياطي ٣٤ مليار متر مكعب، وفي ٢٠١٣ حقل كاديش باحتياطي ٥١ مليار متر مكعب، وفي ٢٠١٤ حقل روبي باحتياطي ٩٠ مليار متر مكعب.

علاوة على ذلك، نشطت قبرص أيضًا في هذا الاتجاه، فاكتشفت حقل أفرودايت في ٢٠١١ باحتياطي ١٤٠ مليار متر مكعب، وتلاه حقل كالبسو في ٢٠١٨ باحتياطي ٤-٨ تريليونات قدم مكعبة، وحقل جيلوقوس في ٢٠١٩ باحتياطي نحو ٦ تريليونات قدم مكعبة.

وإلى جانب حقول دلتا النيل التي تبلغ كمية الغاز الطبيعي فيها نحو ٥٠ تريليون قدم مكعبة، فإن مصر اكتشفت حقل ظهر في ٢٠١٥ باحتياطي ٣٠ تريليون قدم مكعبة) ٨٥٠ مليار متر مكعب(، فضلا عن أن بحيرة الغاز التي ذكرتها الهيئة الأمريكية تقع داخل الحدود البحرية الإقليمية لدول عربية أخرى، تشمل لبنان، وسوريا، والأراضي الفلسطينية المحتلة.

غير أن الاكتشافات حول جزيرة قبرص قد أثارت اهتمام تركيا، التي تستورد نحو ٩٥ %من احتياجاتها للطاقة، وتوجد في قبرص التركية، حيث زعمت أن لها حقوقًا في هذه الاكتشافات، بل إنها حركت قطعها البحرية لمنع شركات التنقيب من القيام بعملها، وأعلنت رسميًا في ٢٠١٨ انخراطها في عمليات التنقيب، وباشرت هذا بالفعل من ٢٠١٩ بإذن من جمهورية قبرص التركية، ما أثار انتقادات قبرص واليونان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، واستمرت سفن التنقيب تعمل تحت مظلة حماية بحرية وجوية تركية، فيما قدمت قبرص طلبًا لمحكمة العدل الدولية لحماية حقوقها في الموارد المعدنية البحرية التي تنازعها تركيا السيادة عليها.

وفي نوفمبر ٢٠١٩، وقعت تركيا مذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق الليبية للتعاون الأمني والعسكري، وتحديد مناطق السيادة البحرية على خلاف قواعد القانون الدولي، حيث توصل هذه المذكرات المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا، ما ينتهك النطاقات السيادية لدول المنطقة، وخاصة أن جزيرة كريت اليونانية تقع في منتصف طريق ليبيا-تركيا، لكن الأخيرة انتهزت فرصة الأزمة الليبية كي تجد لنفسها نصيبًا من كعكة غاز شرق المتوسط على حساب الحقوق الليبية .

ودعما لهذه الخطوات، أكد وزير الطاقة والموارد المعدنية التركي «فاتح دونمار» في يونيو ٢٠٢٠، أن بلاده «تخطط لعلاقات تعاون مع المؤسسة الوطنية الليبية للنفط، وستواصل عمليات التنقيب»، فضلا عن أن مصرف ليبيا المركزي منح تركيا ٦ مليارات دولار كقرض من دون فوائد لإعانة المصرف المركزي التركي في الصمود أمام الطلب المتزايد على الدولار والانهيار المستمر لليرة، ومن ثمّ تحاول تركيا الوصول إلى غاز شرق المتوسط بأي شكل عبر بوابتي قبرص التركية من ناحية، وليبيا من ناحية أخرى.

التعدي الآخر هو ما تقوم به إسرائيل على حق الشعب الفلسطيني، فاتفاق «أوسلو» الثاني الموقع في ١٩٩٥ أعطى السلطة الوطنية الفلسطينية ولاية بحرية على مياهها الإقليمية على مسافة ٢٠ ميلا بحريا .وفي ١٩٩٩ وقعت السلطة عقدًا مدة ٢٥ عاما للتنقيب عن الغاز مع مجموعة الغاز البريطانية، وفي العام نفسه تم اكتشاف حقل غاز كبير هو حقل «غزة مارين» على بعد ١٧-٢١ ميلا بحريا من ساحل غزة .وعلى الرغم من المباحثات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومجموعة الغاز البريطانية بشأن بيع الغاز والاستفادة من هذا الحقل، لم يتمكن الفلسطينيون من الحصول على أي فوائد من موارده الموجودة في مياهه الإقليمية.

ومنذ فُرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٧، المستمر إلى الآن، سيطرت إسرائيل على الغاز الطبيعي الموجود قبالة سواحل غزة، ومنذ ذلك الحين تتعامل مجموعة الغاز البريطانية مباشرة مع إسرائيل متجاوزة تمامًا السلطة الفلسطينية، كما تسيطر إسرائيل على حقل «مجد» للنفط والغاز الطبيعي الواقع داخل الضفة الغربية، وتزعم أنه يقع غرب خط الهدنة لعام ١٩٤٨ .وكانت السلطة الفلسطينية قد أودعت لدى الأمم المتحدة نسخة من الخرائط الخاصة بحدودها البحرية، استنادًا إلى حدود ١٩٦٧ وقرار مجلس الأمن ٢٤٢.

وحين نشأ منتدى غاز شرق المتوسط في يناير ٢٠١٩- الذي يتخذ من القاهرة مقرًا له -أصبحت فلسطين عضوًا فيه، وتأمل من خلال عضويتها وعضوية إسرائيل فيه أن تتمكن من استرداد حقوقها في حقل «غزة مارين»، وخاصة أن تقديرات احتياطي الغاز به تبلغ نحو ٤.١ تريليون قدم مكعبة تكفي قطاع غزة والضفة الغربية مدة ١٥ عاما .وسعيا لذلك، وقعت السلطة الفلسطينية في فبراير ٢٠٢١ مذكرة تفاهم لتطويره مع مصر.

من ناحية أخرى، نرى تكالب روسيا- أكبر مورد للغاز إلى أوروبا -على الوجود الفعال في الساحة السورية، حيث تريد أن تكون هي من ينقب عن الغاز، كما وُجدت في شركات التنقيب في لبنان، واليونان وقبرص، ولها أنابيب لنقل الغاز في تركيا، حيث تسعى من ناحية استراتيجية إلى إبقاء دورها كمورد رئيسي للغاز إلى أوروبا، وقد يكون لها مصلحة في تقويض خط «غاز است ميد» لنقل غاز شرق المتوسط إلى أوروبا .وتقدر احتياطيات سوريا من الغاز الطبيعي في البحر المتوسط بـ٧٠٠ مليار قدم مكعبة، وهناك توقعات بأن تحتل مركزًا متقدمًا في إنتاج الغاز عالميًا فيما لو تمكنت من رفع قدراتها الإنتاجية إلى الحد الأقصى.

وفي ٢٠١٣ وقعت روسيا مع سوريا أول عقودها للتنقيب عن النفط والغاز في المياه السورية، وفي مارس ٢٠٢١ وقعت ثاني هذه العقود؛ لتغطي المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا، مقابل محافظة طرطوس حتى الحدود البحرية الجنوبية السورية اللبنانية بمساحة ٢٢٥٠ كم٢ لفترة استكشاف مدتها ٤٨ شهرًا تمدد ٣٦ شهرا أخرى، تليها فترة تنمية مدتها ٢٥ عاما قابلة للتمديد ٥ سنوات أخرى، ولا تقف الحقوق السورية في غاز شرق المتوسط فقط عند الحقول التي يمكن اكتشافها في مياهها، ولكن تمتد إلى إمكانية أن تكون سوريا منطقة عبور هذا الغاز إلى أوروبا، وهو ما يفسر طول أمد الصراع في الأزمة السورية، وتعدد الفاعلين على ساحة هذا الصراع سواء مباشرة أو عبر وكلائهم.

وبالمثل، وضعت إسرائيل يدها على جزء مهم من المياه الجنوبية اللبنانية، الأمر الذي وضع معوقات أمام الشركات العاملة في هذه المنطقة، إلى جانب ادعاء ملكيتها جزءا من المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، التي تبلغ مساحتها ٨٦٠كم٢، ومن ثم اعترضت على منح لبنان امتياز التنقيب في هذه المساحة للتحالف المكون من شركات فرنسية وإيطالية وروسية .وفي محاولة لإكساب ادعائها ثوبًا قانونيًا في إحداثيات خاطئة لوحت بالتهديد العسكري حال إقدام لبنان على البدء في التنقيب الفعلي.

وفي إطار هذا الواقع، حاولت أمريكا الوساطة لحل هذا النزاع- وهي تعلم أنه ليس لإسرائيل حق فيما ذهبت إليه - فتقدمت باقتراح أن يتم اقتسام المنطقة المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان بنسبة ٤٠%، و٦٠ %على التوالي في مخالفة صريحة للقانون الدولي وقواعد احتساب المنطقة الاقتصادية الخالصة .وفيما عرقلت الأزمة السياسية اللبنانية جهود لبنان في الحصول على حصتها من غاز شرق المتوسط، فإن الشركات الفرنسية القائمة بالتنقيب قبالة سواحلها أعلنت إرجاء عملها إلى أجل غير مسمى، رغم حاجة لبنان الملحة إلى الخروج من أزمته الاقتصادية التي تكاد تعصف به .وبحسب تقديرات وزارة الطاقة اللبنانية، فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان تحوي نحو ٣٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي و٦٦٠ مليون برميل من النفط.

وبهذا المعنى، استغلت أطراف إقليمية ودولية الأوضاع السياسية المتأزمة في عدة بلدان عربية للسطو على حقوق هذه الدول في غاز شرق المتوسط، بأعمال كالبلطجة، أو إجبارها على توقيع عقود، مثل عقود الإذعان تحت ضغط الحاجة، أو لفساد السلطة السياسية) كحالتي ليبيا وسوريا .(وعلى الرغم من أن منتدى غاز شرق المتوسط الذي نشأ في ٢٠١٩ كمنظمة حكومية إقليمية قد يكون ساحة لتسوية النزاعات حول حقوق الأطراف في هذا الغاز، فيما لو انضمت إليه سوريا ولبنان، فإن الدولتين مازالتا في حالة حرب مع إسرائيل العضو في هذا المنتدى، وهو ما يعوق انضمامها إليه .ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي يحرص على حضور فعالياته، كما عرضت فرنسا الانضمام إليه كعضو، وعرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والإمارات الانضمام إليه كمراقب.

وحتى لا يكون غاز شرق المتوسط أحد الأسباب التي تشعل صراعات تهدد الأمن الإقليمي والدولي في منطقة بالغة الأهمية عالميًا من الناحيتين الجيوسياسية والجيواقتصادية، يتعين أن تقود الأمم المتحدة- استنادا إلى المعاهدة الدولية لقانون البحار الموقعة في ١٩٨٢ -عملية شاملة لترسيم الحدود البحرية بين الدول الواقعة في هذه المنطقة، وخاصة بعد أن تبين خرق بعض الدول قواعد الأمم المتحدة في هذا الشأن، كالاتفاق التركي الليبي- كما أشرنا -واعتراض تركيا على اتفاق ترسيم الحدود بين مصر واليونان في ٢٠٢٠، الذي تقاطع مع ترسيم الحدود بين ليبيا وتركيا، وبسبب اعتراض الأخيرة أيضًا على اتفاقات ترسيم الحدود الثنائية بين مصر وقبرص في ٢٠٠٣ و٢٠١٣، ومصر وإسرائيل ٢٠٠٥، وقبرص ولبنان ٢٠٠٧، وقبرص وإسرائيل ٢٠١٠، وإسرائيل والأردن واليونان وإيطاليا في يونيو ٢٠٢٠، وفي ظل هذا الترسيم الذي تقوده الأمم المتحدة يمكن أن نرى تسوية عادلة للخلافات حول الحدود البحرية .

ومن الثابت أنّ هناك أطرافا فاعلة أخرى يهمها تسوية هذه النزاعات، ومن ثم يمكن أن تمثل طرفًا ضاغطًا نحو هذه التسوية، كالشركات الإيطالية والفرنسية والأمريكية والروسية العاملة في مجال التنقيب، والتي يتأثر عملها نتيجة التهديدات العسكرية، أو منعها من القيام بالنشاط، أو إساءة العلاقات بينها وبين الدول المتعاقدة معها .ومن بين هذه الأطراف طرف قوي، هو الاتحاد الأوروبي الذي يهمه التحرر من الاعتماد على مصدر واحد، ويسعى إلى تنويع

مصادره بالاعتماد على غاز شرق المتوسط بالتوازي مع الغاز الروسي، حيث يمكن أن يكون له دور من خلال منتدى التعاون الأوروبي المتوسطي، أو الاتحاد من أجل المتوسط.

غير أن الحفاظ على الحقوق العربية يستدعي دورًا ملموسًا من جامعة الدول العربية، وهو دور يرتبط بدورها في حل الأزمات القائمة في كل من ليبيا وسوريا ولبنان، ورعايتها للحقوق الفلسطينية، ومع ذلك فإن الدور المنتظر قد تأخر كثيرًا، وظل غائبًا حتى اللحظة الراهنة، ويرتبط تفعيله بإرادة الأطراف .وإذا كانت سوريا غائبة بسبب تجميد عضويتها؛ فإن فلسطين حاضرة وكذلك لبنان وليبيا، وإذا كانت الجامعة العربية قد أصدرت في أوائل أغسطس بيانًا تحذيريًا بشأن التصعيد الإسرائيلي في جنوب لبنان، فإن الحقوق العربية في غاز شرق المتوسط التي تتعرض للانتهاك في حاجة إلى أن تبحث في القمة العربية القادمة، وتكون أحد الموضوعات الرئيسية على جدول أعمالها .

٢٠٢١/٩/٣

قرارات قمة العلا.. وعثرات في طريق التنفيذ

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جاء البيان الختامي للقمة الخليجية الـ«٤١»، التي احتضنتها مدينة العلا السعودية في يناير الماضي، ليحقق مُصالحة بين قطر وشقيقاتها في مجلس التعاون ومصر، بعد انقطاع استمر قرابة أربع سنوات، ويؤكد الأهداف لمجلس التعاون، التي نص عليها النظام الأساسي، بتحقيق التعاون والترابط والتكامل بين دوله في جميع المجالات، وصولاً إلى وحدتها وتعزيز أمنها ودورها الإقليمي والدولي، ومن ثمّ، تعلقت الآمال بعودة العمل الخليجي المشترك إلى مساره الطبيعي، وتعزيز أواصر التآخي بين شعوب المنطقة.

وفي هذا الصدد، أكد قادة الخليج حرصهم على قوة وتماسك مجلس التعاون، ووحدة الصف، ووقوفهم صفًا واحدًا في مواجهة أي تهديد تتعرض له أي من دول المجلس، ووجهوا بمضاعفة الجهد لاستكمال ما تبقى من خطوات وفق جدول زمني محدد، وتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز؛ لتعزيز وتفعيل العمل الخليجي المشترك، التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الـ«٣٦» في ديسمبر ٢٠١٥، والذي وجه خلالها بالاستمرار في مواصلة الجهود للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد .وبهذا المعنى وافق القادة على تغيير مسمى قيادة قوات درع الجزيرة المشتركة إلى القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون، كما أكدوا مواقف مجلس التعاون الثابتة

تجاه الإرهاب والتطرف أيا كان مصدره، ونبذه بكافة أشكاله وصوره، ورفض دوافعه ومبرراته والعمل على تجفيف مصادر تمويله.

علاوة على ذلك أعرب البيان الختامي عن الرفض التام لاستمرار تدخلات إيران في الشؤون الداخلية لدول المجلس والمنطقة وإدانته لجميع الأعمال الإرهابية التي تقوم بها، وتغذيتها للنزاعات الطائفية والمذهبية، ووقف دعم وتمويل وتسليح المليشيات الطائفية والمنظمات الإرهابية .وفي هذا السياق تم تأكيد ضرورة أن تشمل أي عملية تفاوضية معها معالجة سلوكها المزعزع لاستقرار المنطقة، بما فيها برنامجها النووي، والصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، كما أكد دعم قادة الخليج لكافة الإجراءات التي تتخذها دول المجلس للحفاظ على أمنها واستقرارها أمام هذه التدخلات، وإدانة الأعمال التي تستهدف أمن وسلامة الملاحة والمنشآت البحرية وإمدادات الطاقة والمنشآت النفطية، والممرات المائية بوصفها أفعالا تهدد أمن دول المجلس والمنطقة وحرية الملاحة الدولية وتقوض الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وفي ترجمة فعلية، حدثت اجتماعات رفيعة المستوى، بعد قمة العلا، بين قطر والسعودية، وقطر والإمارات، وقطر ومصر، بينما لم تحدث مثلها بين قطر والبحرين، فيما ظلت علاقات قطر قوية مع إيران وتركيا، وكان من شأن هذا التطور أن تحوز حكومة الوحدة القبول في ليبيا، ولم يكن هذا الإنجاز ممكنا في ظل صراع أهم ملامحه التدخلات الأجنبية والحرب بالوكالة التي تشارك فيها تركيا وقطر وروسيا.

وفيما شهدت العلاقات بين تركيا وكل من السعودية والإمارات بعض التوترات، استمرت قطر في تعزيز علاقاتها مع تركيا التي أقامت قاعدة جوية لها في قطر في ٢٠١٩، واستفادت من الدعم المالي القطري، حيث وعدتها بحزمة استثمارية بقيمة ١٥ مليار دولار في ٢٠١٨ .ودعما لهذه الخطوات، حصل جهاز قطر للاستثمار في عام ٢٠٢٠، على ١٠ %من الأسهم في بورصة اسطنبول، وساهم بنسبة ٤٢ %في أحد مراكز التسوق في هذه المدينة، وغدت قطر تمثل أحد أكبر المستثمرين في تركيا، فيما ارتفع حجم التجارة الثنائية بينهما بنسبة ٨٥ %في عام واحد، من ٣.١ مليار دولار في ٢٠١٧ إلى ٤.٢ مليار دولار في ٢٠١٨ .وفيما استمرت إيران في تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول المجلس، وزعزعتها للأمن الإقليمي، فقد تعززت العلاقات القطرية الإيرانية، حيث ارتفعت صادرات إيران لقطر إلى ٢٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٨، بعد أن كانت ٦٠ مليون دولار في ٢٠١٧.

وفي ظل أجواء المصالحة التي أوجدها إعلان العلا، تم فتح المعابر الحدودية بين السعودية وقطر واستئناف الرحلات التجارية، وإعادة فتح السفارات وتعيين سفراء في كلا البلدين، كما تعددت الاتصالات واللقاءات بين قيادتي البلدين وكبار المسئولين، وتوج ذلك بزيارة لأمير قطر للسعودية يوم ١١ مايو بدعوة من العاهل السعودي أجرى خلالها مباحثات مع ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، في مدينة جدة ,ناقشت العلاقات الثنائية والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات.

من ناحية أخرى أخذت الاتصالات رفيعة المستوى بين قطر ومصر في التصاعد، حيث حضر وزير المالية القطري افتتاح فندق سانت ريجس في القاهرة، والذي تموله شركة الديار القطرية .وعُقد أول اجتماع رسمي بين الجانبين في فبراير بالكويت؛ لوضع آليات وإجراءات مرحلة ما بعد قمة العلا .وفي مارس التقى وزير الخارجية القطري مع نظيره المصري في القاهرة، وفي أبريل جرى أول اتصال هاتفي بين أمير قطر والرئيس المصري منذ توقيع الاتفاق .وفي مايو قام وزير الخارجية القطري بزيارة مصر حاملا دعوة من الأمير تميم إلى الرئيس المصري لزيارة الدوحة .وفي يونيو زار وزير الخارجية المصري الدوحة حاملاً دعوة الرئيس المصري لأمير قطر لزيارة القاهرة، ثم صرح سفير قطر لدى موسكو أن بلاده تتطلع لزيارة الرئيس السيسي في أقرب وقت .وفي ٢٨ أغسطس لدى حضوره مؤتمر بغداد للتعاون التقى الرئيس المصري بأمير قطر، وأعرب الجانبان عن حرصهما على التعاون الكامل.

وبالمثل، جرت محادثات ثنائية منفصلة أيضًا بين قطر والإمارات في الكويت تركزت حول إجراءات بناء الثقة وسبل تحسين العلاقات الثنائية .ففي أغسطس التقى مستشار الأمن الوطني الإماراتي، «طحنون بن زايد»، أمير قطر في الدوحة، وأكدت هذه الزيارة توجه الإمارات إلى طي صفحة الخلاف، وبناء جسور التعاون مع الأشقاء .وكانت هذه الزيارة في أعقاب زيارة المسؤول الإماراتي لتركيا، كما تعد من الخطوات الاستباقية لمستجدات إقليمية تتعلق بتعزيز أجواء الوفاق والتصالح في المنطقة، حيث يستعد الخليج لمرحلة مهمة مليئة بالتحولات، خاصة بعد سيطرة حركة طالبان في أفغانستان، والانسحاب الأمريكي، ما ينذر بعودة الإرهاب، إذا ما ربطنا هذا التحرك باستقبال نائب رئيس مجلس الوزراء الإماراتي منصور بن زايد في يوليو للقائم بالأعمال الإيراني.

ومع قوة العلاقات الإيرانية القطرية، والتركية القطرية، تظل هناك صعوبات في تنفيذ اتفاق العلا بشأن التنفيذ الكامل للرؤية التي طرحتها السعودية في ٢٠١٥، وأبرز جوانبها السياسة الخارجية الموحدة للدول الأعضاء، فالتعاون المستجد بين السعودية وقطر لا يمثل بعد سببًا كافيًا للأخيرة حتى توائم سياستها الخارجية مع جميع أعضاء المجلس، أو تتبنى السياسات السعودية في مواجهة إيران، كما تظل التوترات قائمة بين دول المقاطعة وقطر؛ بسبب علاقاتها مع جماعات الإسلام السياسي وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين.

على الجانب الآخر لم تشهد العلاقات بين البحرين وقطر مثل هذا المستوى من التقارب، فمازالت التقارير الإعلامية التي تنشرها قناة الجزيرة القطرية تسبب توترات في مجرى العلاقات بين البلدين لأنها تتناقض مع المبادئ التي نص عليها اتفاق العلا .

فبعد القمة، وجهت المنامة دعوتين للدوحة من أجل عقد اجتماعات ثنائية بين البلدين، خاصة أن البيان الختامي دعا كل دولة على حدة إلى عقد هذه الاجتماعات للتعامل مع الأسباب التي أدت إلى الأزمة، على أن تجتمع اللجان الثنائية خلال أسبوعين من توقيع الاتفاق؛ غير أن الدوحة لم تستجب لدعوتي البحرين .ويعكس هذا الإجراء النوايا الحسنة للمملكة والتزامها الدائم بالتقاليد الأخوية والأعراف الدبلوماسية، لكن قطر «لم تبد بعد صدور بيان العلا أي بادرة تجاه حلحلة الملفات العالقة مع المملكة أو الاستعداد للتفاوض المباشر حولها، فيما تتطلع البحرين إلى مسار جديد في العلاقات مع قطر يراعي حقوق ومصالح كل دولة من خلال آليات واضحة، بعيدًا عن التدخل في الشئون الداخلية، لتكون العلاقات أكثر توازنًا وثباتًا».

وعلى خلاف حسن النية، التي عبر عنها الجانب البحريني، شهدت مياه الخليج بعد ٤ أيام فقط من القمة الخليجية، احتجاز الدوحة زورقين تابعين للبحرية البحرينية، وهو ما تكرر بعدها في حوادث مماثلة .وتأتي قضية الحدود البحرية بين البلدين على رأس قائمة المشكلات التي يجب حلها .وتعود الخلافات حول هذه الحدود إلى منتصف القرن الماضي، ما أدى بالبلدين إلى التحكيم الدولي .

وفيما انطلقت المسارات الثنائية قطر/السعودية، قطر/الإمارات، قطر/مصر، إلا أن المسار قطر /البحرين، يظل هو الأقرب إلى الإخفاق، فلا تزال الأجواء الإعلامية مشحونة، ولم تتغير لغة التصريحات الرسمية، ولم تستجب قطر

لدعوة البحرين لها لبدء مباحثات ثنائية تفعيلا لبنود اتفاق العلا .فالتدخلات القطرية في الشئون الداخلية للبحرين لم تتوقف من خلال قناة الجزيرة وأذرعها في بث معلومات كاذبة وادعاءات باطلة بحق البحرين، هذا إلى جانب أن ملف الصيادين البحرينيين المحتجزين لا يزال مستمرًا.

ومع كل ذلك أكد جلالة الملك حفظه الله في ٢ أغسطس أهمية العمل الخليجي المشترك، وصولاً لأهداف بيان العلا، مشيدا بقوة العلاقات التاريخية الوطيدة القائمة بين دول المجلس في كافة المجالات، وحرص المملكة على العمل الخليجي المشترك للحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق كل ما يعود بالخير على دول المنطقة، وضرورة أن يتسم الخطاب الإعلامي عبر مختلف الوسائل بالابتعاد عن كل ما يخل بوحدة الهدف.

على العموم، يمكن القول إن هناك حاجة إلى تدخل الدولة المضيفة لقمة العلا المملكة العربية السعودية، وكذلك الوسيط الذي كان انعقاد قمة العلا واتجاه المصالحة ثمرة جهوده، وهي الكويت، اللتان عملتا على تحقيق هذه المصالحة، ففيما شهدت الكويت بعد إعلان الاتفاق بدايات اللقاءات الثنائية بين قطر وكل من السعودية، والإمارات، ومصر، إلا أنها لم تشهد مثلها بين قطر والبحرين .

ومن هنا، فإنه بدون تحقيق مسار المصالحة البحريني القطري، تصبح مقررات قمة العلا معرضة للإخفاق، والعمل الخليجي المشترك في مهب الريح، فرباعي المقاطعة يعود كاملاً ولا يعود ناقصًا حتى يكتب لهذه المخرجات النجاح.

٢٠٢١/٩/٧

العراق بين النفوذ الإيراني والعودة العربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جاء مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في ٢٨ أغسطس٢٠٢١، بمشاركة كل من مصر، والأردن، والسعودية، والكويت، وقطر، والإمارات، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن أطراف إقليمية ودولية أخرى، شملت تركيا، وإيران، وفرنسا، ومنظمة التعاون الإسلامي؛ دعمًا لجهود العراق في تقوية مؤسسات الدولة، وتعزيز الشراكات السياسية والاقتصادية والأمنية، ودعم توجهه إلى سياسة التوازن والتعاون الإيجابي في علاقاته الخارجية، وإبراز دوره في مواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة- وخاصة الحرب على الإرهاب -ودعم جهوده في إعادة

الإعمار وتوفير الخدمات، وتهيئة المناخ لتشجيع الاستثمار، وتأكيد التعاون معه في مواجهة تداعيات كورونا والتغيرات المناخية.

ومع ذلك، لم تكد تمر ساعات على انقضاء المؤتمر، حتى قامت إيران بحجب إمدادات الغاز والكهرباء عن العراق، في مؤشر لا يخفى على أحد، أنها «صاحبة النفوذ الأكبر هناك»، وأنه «لا يمكن أن يتم شيء في الشأن العراقي من دون مشاركتها وموافقتها» .وعلى الرغم من أن مشاركة وزير خارجية السعودية «فيصل بن فرحان»، ووزير خارجية إيران «حسين أمير عبداللهيان»، قد فسره البعض بوجود رغبة متزايدة لدى الطرفين في إيجاد خطوط لقاء؛ فإنه لم تكد تمضي ساعات أيضًا على انتهاء المؤتمر حتى قام الحوثيون- عملاء إيران وأداتها -بالهجوم على مطار أبها السعودي، ما يعني أن إيران أرادت توصيل رسالة أخرى واضحة بأن تحقيق الاستقرار الإقليمي بيدها، وأن ما يعوق تحقيق هذا الاستقرار هو العقوبات الأمريكية عليها، والتي ينبغي أن ترفع أولاً.

وللمضي قدمًا في إدراك هذا الواقع، انحسر مؤخرا تدفق الغاز الإيراني المورد إلى محطات إنتاج الكهرباء العراقية في المناطق الوسطى والجنوبية من ٤٩ مليون متر مكعب يوميًا، إلى ٨ ملايين متر مكعب؛ الأمر الذي أدى إلى خسارة ما يقارب ٥٥٠٠ ميجاوات من الكهرباء .وفي الواقع، لم تكن هذه هي المرة الأولى لهذا التصرف، فخلال ذروة الصيف الحالية فقد العراق ٧٥٠٠ ميجاوات كهرباء، جراء قطع إيران الإمدادات اليومية من الغاز والكهرباء؛ بذريعة الديون المستحقة على العراق للجانب الإيراني، والبالغة نحو ٦ مليارات دولار.

ومن المعلوم أن البنية التحتية للإمداد بالكهرباء في العراق قد تأثرت كثيرًا من العمليات العسكرية أثناء حرب الخليج الثانية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وفي الحرب الأمريكية على العراق في ٢٠٠٣، فضلا عن قيام الجماعات الإرهابية، وخاصة «داعش» و«الحشد الشعبي» بعمليات تخريب، وتفجير لأبراج نقل الطاقة والأسلاك الناقلة وإضرام النيران في محطات التوليد والتوزيع .ورغم إنفاق الحكومات العراقية المتعاقبة ما يقرب من ٨٠ مليار دولار من عام ٢٠٠٣ حتى مايو ٢٠٢١ على المنظومة الكهربائية في العراق، فإنها مازالت تعاني نسبة عجز تصل إلى نحو ٤٩.%

وبصورة تراكمية، كان توجه الحكومات العراقية لحل مشكلة الكهرباء هو تعميق تبعيتها لإيران عبر توقيع اتفاقيتين معها في ٢٠٠٤ لتزويد العراق بالغاز والكهرباء، مقابل ٥.٣ مليارات دولار سنويًا .وبموجبها، بلغت صادرات الغاز الإيراني للعراق نحو ٢٧ مليار متر مكعب، واستخدمت إيران هذه الورقة كي تبقي علاقة التبعية .وفي ديسمبر الماضي، واجهت بغداد ومدن أخرى أزمة في توليد الكهرباء بعد أن خفضت إيران إمداداتها من الغاز إلى ٥ ملايين متر مكعب يوميًا، بعد أن كانت ٥٠ مليون متر مكعب .وسهلت هذه التبعية توقيع الاتفاق الإيراني العراقي السوري في ٢٠١١، لمد أنبوب غاز بطول ٥٦٠٠ كم لنقل ١١٠ ملايين متر مكعب يوميًا من الغاز الإيراني عبر العراق وسوريا إلى البحر المتوسط ثم أوروبا.

وعلى الرغم من ذلك، كان بإمكان العراق أن يزيد اعتماده على قدراته المحلية إذا كانت له سياسة طاقة مستقلة . وبحسب «تقرير البنك الدولي»، في مارس الماضي، يحتل العراق المركز الثاني عالميًا للسنة الرابعة على التوالي بين أعلى الدول إحراقًا للغاز الطبيعي، إذ أحرق ٧.١٧ مليار متر مكعب في ٢٠١٦، وارتفع هذا الرقم حاليًا إلى نحو ١٨ مليار متر مكعب، ما يمثل إهدارًا تزيد قيمته على ٥.٢ مليار دولار سنويًا .وتبلغ الكمية المحروقة نحو ١٠ أضعاف الكميات التي يستوردها من إيران .وتكفي هذه الكميات احتياجات ما لا يقل عن ٣ ملايين منزل .ورغم الاتفاقات التي عقدتها الحكومات العراقية مع الشركات النفطية الأمريكية والصينية وغيرها لاستثمار هذا الغاز بحلول ٢٠٢٥، فإنه لم يتم تفعيلها ..وبالطبع، كان وراء ذلك الرغبة الإيرانية في استبقاء العراق تابعا لها .وفي هذا الصدد، كشف وزير الكهرباء العراقي السابق «قاسم الفهداوي» عن وجود أياد خارجية- في إشارة منه إلى إيران وأذرعها -في تعطيل لجوء العراق إلى استثمار الغاز، قائلاً :إن «هناك صراعات ربطت استقرار تجهيز المنظومة الكهربائية العراقية بالاعتماد على إيران».

ولم يكن قطع الغاز والكهرباء وحده المؤشر الوحيد لهذه التبعية .ففي يوليو الماضي، قامت إيران بقطع المياه بشكل تام عن العراق متجاوزة كل القوانين والأعراف، التي تنظم حقوق الدول في الأنهار العابرة للحدود، ولم تأبه للمطالب العراقية التي تدعوها إلى الالتزام بالبروتوكولات والاتفاقات القائمة بين البلدين بشأن المياه المشتركة، كما لم تأبه لردود الفعل الشعبية التي طالبت بطرد السفير الإيراني، وغلق السفارة ببغداد، حيث عددت الغضبة الشعبية جرائم إيران في العراق، من إنشاء مليشيات مسلحة موازية، وتعزيز بيئة الفساد عبر وكلائها، ومنع انفتاح العراق على محيطه العربي والدولي، وفرض الهيمنة الإيرانية بالقوة .وأدت أزمة المياه الناتجة عن تراجع مناسيب نهري دجلة والفرات -بسبب مشاريع السدود التركية، وقطع إيران إمدادات روافد وأنهار كانت تصل إلى نهر دجلة والأهواز العراقية -إلى الإضرار بنحو ٧ ملايين عراقي.

ويأتي توقيت قطع الغاز والكهرباء والمياه متزامنا مع فصل الصيف الذي تصل فيه درجة الحرارة إلى نحو ٥٠ درجة مئوية، وهو ما يعني أن الهدف من ذلك هو استثارة الغضب الشعبي، وتوجيهه ناحية الحكومة القائمة، وخاصة رئيس الوزراء الحالي «مصطفى الكاظمي»، الذي يدعو إلى التوازن في علاقات العراق الخارجية وعودته إلى محيطه العربي كأولوية .وتسعى إيران من ناحية الأذرع الموالية لها في الداخل العراقي لخروج الشارع ضد الحكومة، كما حدث في احتجاجات ٢٠١٨، واحتجاجات ٢٠٢٠ ضد حكومتي حيدر العبادي، وعادل عبدالمهدي، ويأتي هذا الإجراء أيضا ضمن خطوات التصعيد ضد الغرب وتعظيم الشروط التفاوضية، والضغط من أجل رفع العقوبات الاقتصادية .

علاوة على ذلك، فإن هذا القطع يتواكب مع بدء العد التنازلي للانتخابات البرلمانية العراقية المقرر إجراؤها في أكتوبر المقبل، أملاً في أن تعزز هذه الانتخابات الجماعات الموالية لإيران، ومنع عودة العراق إلى محيطه العربي، متمثلة في توجهه نحو الدول العربية والخليجية للربط الكهربائي، واستضافته قمة «مصرية أردنية عراقية» لتحقيق مشاريع تكامل اقتصادي وتجاري تتضمن تزويد مصر والأردن للجانب العراقي بالكهرباء، ما يربك الجانب الإيراني من ناحية ظهور بوادر لخلاص العراق من هذه التبعية في مجال الطاقة .وفي اجتماعه بخلية أزمة الكهرباء في ٣ يوليو ٢٠٢١، تساءل «الكاظمي» عن أسباب تركيز الحكومات طيلة الـ١٧ عاما الماضية فقط على الربط مع إيران، بينما تنوع كافة دول العالم مصادرها، ومن ثم كان توجهه لطرح مشروع الربط الكهربائي مع دول الخليج والأردن ومصر.

ويكشف عمق تبعية العراق لإيران في الطاقة الفساد المستشري في هذا القطاع، الذي يصب في مصلحة الأخيرة .ففي مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٠، احتل العراق المرتبة ١٦٠ من أصل ١٨٠ دولة، ما يعني انتشار الفساد بصورة كبيرة، الأمر الذي يحرم المواطنين من حقوقهم الأساسية في الحصول على الكهرباء بدون انقطاع .وفي مايو ٢٠٢١، كشف وزير الكهرباء العراقي أن تكلفة إنتاج الكهرباء عالية جدًا، دل على ذلك إنفاق ٨٠ مليار دولار منذ ٢٠٠٣ حتى هذا العام، بينما دول أخرى صرفت في نفس هذه المدة أقل من ربع هذه القيمة وتمكنت من تأمين طاقة كهربائية تتجاوز ٣٠ ألف ميجاوات .

ويعد النفوذ الإيراني السبب الرئيسي في انتشار الفساد في مفاصل الدولة العراقية، لجهة استبعاد الشخصيات الوطنية المؤهلة من عملية صنع القرار، لحساب دعم شخصيات غير ذات كفاءة موالية لطهران، تأتمر بأوامرها، وتلتزم بأجندتها .كما يعد الفساد المالي والإداري تابعًا للفساد السياسي، وتبدأ محاربة الأخير باقتلاع أذرع إيران ومليشياتها من الساحة العراقية.

وكجزء من ذلك، تستخدم إيران أذرعها في العراق بشكل ممنهج، لاستهداف منظومة الكهرباء، وذلك للضغط على الحكومات العراقية لتقديم تنازلات لصالحها، أو إظهارها بمظهر الحكومات الفاشلة أمام الرأي العام، حتى يظل العراق واقعًا في براثن الفوضى وعدم الاستقرار، ما يمكنها من تعزيز وجودها في الساحة العراقية .ومنذ بداية ٢٠٢١، بلغ عدد الهجمات التي استهدفت منظومة الكهرباء نحو ٣٥ هجومًا، منها ما يعود لداعش، ومنها ما يعود لمليشيات الحشد الشعبي .مع العلم، أن جميع الأبراج التي تم تدميرها تقع ضمن قواطع فصائل الحشد الشعبي في «ديالي»، و«كركوك»، و«صلاح الدين»، و«الموصل»، فضلا عن أن صواريخ الكاتيوشا التي استهدفت الأبراج والمحطات تملكها هذه المليشيات .وبالطبع، ترتب على هذا التخريب ارتفاع ساعات الانقطاع الكهربائي، واعتماد الأهالي على مولدات الطاقة، ما خلق تجارة مربحة تستفيد منها هذه المليشيات.

وسعيًا إلى التحرر من هذه التبعية، أبرمت «وزارة الكهرباء» العراقية في ٢٠١٩ اتفاقية مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ لتزويدها بالطاقة الكهربائية .وأعلن «الكاظمي» بدء الربط الكهربائي مع دول الخليج، وإنجاز بلاده لـ٨٥ %من العمل، وأن هذا الربط سيكتمل عام ٢٠٢٢ .وفي أغسطس ٢٠٢٠، كشفت الوزارة عن وصول الأعمال الفنية الخاصة بربط شبكة الكهرباء مع السعودية إلى مراحل متقدمة، وأن خط الربط الأول سيكون في اتجاه البصرة ويزودها بـ٥٠٠ ميجاوات، والثاني، باتجاه السماوة ويزودها بـ٣٠٠ ميجاوات، كما اتجهت الوزارة إلى مشروع للربط الكهربائي مع الأردن، تنفذ مرحلته الأولى في ٢٦ شهرا، ويزود العراق بنحو ١٠٠٠ ميجاوات .وأثناء القمة الثلاثية بين مصر والأردن والعراق، كشف وزير الكهرباء المصري عن مشروع للربط الكهربائي بين الدول الثلاث، يرفع سعة خط الربط من مصر إلى الأردن إلى ٣٠٠٠ ميجاوات، بدلاً من ٤٥٠ ميجاوات حاليًا لتمكينها من الوصول إلى العراق.

وفي مقابل التحركات العربية والخليجية، لجهة تحرير العراق من تبعيته لإيران، والتي من ضمنها تحقيق وفر في التكلفة في سعر الوحدة الكهربائية، فبينما يدفع العراق لإيران ٩ سنتات للوحدة، عرضت السعودية ٢ سنت للوحدة؛ كان هناك رفض من إيران وأذرعها في الداخل العراقي، الأمر الذي يفسره تعدد زيارات مسؤوليها لبغداد في الآونة الأخيرة، كي يصرف العراق النظر عن هذا التوجه العربي.

على العموم، تمثل سياسة التوازن في علاقات العراق الخارجية في قطاع الطاقة اختبارا حقيقيا للتخلص من التبعية لإيران ..فهل ينجح في ذلك اعتمادًا على استثمار موارده المعطلة وعلى الدعم من الجانب العربي والخليجي، واللجوء إلى مصادر أخرى تم طرحها كروسيا، أو كازاخستان ..أم تتمكن إيران من تعميق نفوذها بالإبقاء على تبعية هذا القطاع وغيره ..مع العلم أن الخيار الأول يتطلب إرادة سياسية وطنية لها السيطرة الكاملة على كامل مؤسسات الدولة ومفاصلها، وصنع قرارها، وسبل تنفيذه؛ ما يمثل أكثر العناصر تعقيدًا وصعوبة في المشهد العراقي الراهن، الأمر الذي يتطلب دعمًا عربيًا وخاصة من السعودية والكويت ومصر والأردن حتى يمكن إنجاحه.

٢٠٢١/٩/٨

انقسامات في بريطانيا حول معالجة وزير الخارجية للأزمة الأفغانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تصاعدت التداعيات السياسية داخل الحكومة البريطانية منذ سقوط أفغانستان بيد طالبان، حيث يواجه وزير الخارجية، «دومينيك راب»، ضغوطًا متزايدة على إدارته من مختلف الأطياف السياسية، بعد أن أثارت وتيرة ردود فعل الحكومة على الأحداث انتقادات غاضبة؛ نتيجة الارتباك وعدم اليقين، فيما سلطت وسائل الإعلام الضوء على

الانقسامات داخل مجلس الوزراء نفسه .علاوة على ذلك، أدى ظهور «راب»، مؤخرًا، أمام لجنة الشؤون الخارجية في جلسة استجواب إلى صحة التوقعات بوجود انقسامات حادة داخل وزارته .

وحتى الآن، قامت المملكة المتحدة بإجلاء أكثر من ١٧٠٠٠ شخص من أفغانستان، منهم حوالي ٥٠٠٠ مواطن بريطاني .وبالنظر إلى الإطار الزمني القصير للأزمة، ونقص المعلومات الاستخبارية الملموسة حول عدد الأشخاص الراغبين في الفرار والموارد المحدودة المتاحة، لا ينبغي التقليل من شأن هذا الجهد ونجاحه في منع عدة آلاف من الأشخاص من الأذى المحتمل على أيدي طالبان .وعلى الرغم من أن عمليات الإجلاء الشاملة للأفراد من مطار كابول قد انتهت الآن كثّف «راب» والحكومة البريطانية جهودهما لتأمين إجلاء أكبر عدد ممكن من الأشخاص من البلاد، سواء عن طريق الجو أو البر.

ونظرًا إلى طبيعة سقوط أفغانستان في أيدي طالبان، وتقدم التنظيم بسرعة في جميع أنحاء البلاد بما يتعارض مع تقديرات معظم أجهزة الاستخبارات؛ ليس من المستغرب أن تلقى جميع الحكومات الغربية- ولا سيما الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة -انتقادات كبيرة لعدم توقع الأحداث أو الاستجابة في وقت أقرب .وفي حالة بريطانيا، يجدر ذكر أن القرار الأمريكي بالانسحاب من أفغانستان اتخذه الرئيس «جو بايدن» من جانب واحد في أبريل ٢٠٢١، من دون استشارة حلفائه في الناتو .ومنذ ذلك الحين، يعترض رئيس الوزراء البريطاني «بوريس جونسون» بصورة علنية على القرار بشكل مستمر، محذرا من «كارثة ستؤتي ثمارها في النهاية».

وخلال ذروة الأزمة، تم تقويض رد فعل الحكومة البريطانية؛ بسبب قضاء وزير الخارجية عطلته الصيفية خارج البلاد، حيث لم يقم بإجراء مكالمة هاتفية مهمة مع وزير الخارجية الأفغاني «حنيف أتمار»، لطلب المساعدة منه لنقل المترجمين الأفغان جوا من كابول؛ وبدلا من ذلك قام بتكليف وزير المحيط الهادئ والبيئة «زاك جولد سميث» بذلك . وأدى قيامه بتكليف شخص آخر بإجراء المكالمة إلى توجيه اتهامات بأن جهود الإجلاء من أفغانستان التي تقوم بها المملكة المتحدة قد تراجعت، وبالتالي زادت الانتقادات الموجهة للحكومة.

وردا على هذه الأحداث، وقف «راب» أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني- والتي تتألف من زملائه النواب من جميع الأحزاب -خلال ما وصفته «كاثرين نيلان»، في صحيفة «التلجراف»، «بجلسة استجواب عنيفة لمدة

ساعتين»، حيث تحدث بصراحة عن إخفاقات استخباراتية من قبل الغرب في أفغانستان، بالإضافة إلى الاعتراف بحقيقة أنه لا يعرف عدد الرعايا البريطانيين المتبقين الآن داخل أفغانستان، أو كم عدد الأفغان الذين مازالوا يسعون للفرار من حكم طالبان.

وفي الواقع، كانت تعليقات وأفعال وزير الخارجية البريطاني موضع تساؤل أعضاء البرلمان، إذ أشار النائب المحافظ رئيس لجنة الشؤون الخارجية «توم توجندهات» إلى وجود سجل للمخاطر الرئيسية في وزارة الخارجية، وقد حذر من أن طالبان يمكن أن تسيطر على البلاد بشكل أسرع مما كان متوقعًا .وتساءلت «أليسيا كيرنز»، العضو عن حزب المحافظين :«إذا لم يكن أحد يتوقع ذلك، فكيف كان الإجلاء الفرنسي للرعايا أكثر نجاحًا من البريطاني؟»، كما أصر النائب «ستيوارت ماكدونالد»، من الحزب الوطني الاسكتلندي، على أن يقدم «راب» تفاصيل حول كيف غاب عن المشهد في مثل هذا الوقت الحرج .كما انتقدت وزيرة الخارجية في حكومة الظل عن حزب العمال «ليزا ناندي» قيادته نفسها، واصفة وزارة الخارجية باعتبارها «الحلقة الأضعف» في سلسلة إخراج الأفراد بأمان من أفغانستان.

علاوة على ذلك، لم تنل تعليقات «راب»، أمام لجنة الشؤون الخارجية، رضا المعلقين من وسائل الإعلام، وكذلك إدارته لوزارة الخارجية .واتهمت «زوي ويليامز»، من صحيفة «الجارديان»، الوزير الذي يواجه هجوما عاتيًا بـ«ترديد نفس العبارات عن ظهر قلب»، كما وصفته افتتاحية الصحيفة بأنه «يفتقد السيطرة، وليس لديه خطة ولا يشعر بالخجل» .وبينما أقرت بأنه «لا يستطيع السيطرة على تقدم طالبان في كابول»، رأت أن هذا «لا يعفيه من المسؤولية عن تنفيذ إخلاء يتسم بالفوضى وغير مكتمل» .

وكجزء من ذلك، أجرت وسائل الإعلام مقارنات حادة بينه وبين نظرائه في الحكومات الأوروبية .وأشارت «نيلان» في «التليغراف» إلى أن وزير الخارجية «كان غير موفق عند مقارنته بوزير الخارجية الألماني «هايكو ماس»، الذي «بنى جسورًا مع العديد من دول آسيا الوسطى» لتمكين «ممر آمن عبر الحدود البرية إلى أوزبكستان لأولئك الذين مازالوا يسعون إلى الفرار من طالبان» .

ومع ذلك، فإن مثل هذه المقارنات تظل «غير مُنصفة»، إذ بدأ «راب» بنفسه الآن جولة إلى عدة بلدان؛ بهدف تأمين الإجلاء الآمن للأفغان الذين يريدون الخروج من البلاد .وفي هذا الصدد، اختتم مؤخرًا زيارة لقطر، كما نقلت المملكة

المتحدة سفارتها في أفغانستان لكي تبدأ في ممارسة مهامها من الدوحة، وأكد راب باستمرار أن «الأولوية القصوى» للحكومة تظل استئناف عمليات الإجلاء، ومحاولة بناء تحالف إقليمي «لممارسة أقصى قدر من النفوذ المعتدل» على طالبان.

ودعما لهذه الخطوات، قامت «الخارجية البريطانية» بعدة أعمال إنسانية فيما يتعلق بأفغانستان، بما في ذلك حزمة مساعدات بقيمة ٣٠ مليون جنيه إسترليني لمساعدة أزمات اللاجئين في البلدان المجاورة لأفغانستان؛ منها «باكستان»، التي تستضيف بالفعل حوالي ٣ ملايين لاجئ أفغاني .وعندما توجه «راب» إلى «إسلام أباد»، أجرى سلسلة من الاجتماعات «لتغطية تطورات الوضع في أفغانستان والمسائل الثنائية» .

وهكذا، بعيدًا عن التغيب عن الأزمة والكارثة الإنسانية في أفغانستان، يقود وزير الخارجية الآن الجهود الغربية لضمان إيصال المساعدات وإخراج أكبر عدد ممكن من الأفراد من البلاد، بعيدا عن بطش طالبان .بالإضافة إلى ذلك، فقد دافع بقوة عن أدائه وأداء وزارته، مشيرًا في ٣١ أغسطس إلى أنه «لم يكن أداء وزارة أخرى أفضل من وزارة الخارجية البريطانية»، وأن المزاعم التي تشير إلى عكس ذلك تعوزها «المصداقية».

وعلى الرغم من ذلك، حاولت وسائل الإعلام تأكيد حدة الانقسامات داخل مجلس الوزراء البريطاني نفسه، وعلى الأخص بين «راب» ووزير الدفاع «بن والاس»، حول ما إذا كانت تحذيرات الأخير السابقة بشأن السقوط الوشيك لأفغانستان وتفاقم أزمتها تم تجاهلها من قبل الخارجية البريطانية .وفي هذا الصدد، وصف «ستيفن بوش»، في مجلة «نيو ستيتسمان»، ظهور راب أمام لجنة الشؤون الخارجية بأنه «يكشف» عن المشاكل الأعمق في وزارته، حيث إن ظهوره يشير إلى أن الأمور ليست على ما يرام تمامًا بينه وبين أفراد ومسؤولي وزارته» .في حين أشارت «كاتي بولز»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أنه «يبدو أن ليس لديه مناصرون بوزارته».

ومع ذلك، يجب تذكر أن هذه الانتقادات اقترنت بأخرى سابقة بأن قرار مغادرة أفغانستان كان قرارًا أمريكيًا منفردا، وأن الحكومة البريطانية باتت تفتقر إلى القدرة على التصرف من تلقاء نفسها، بدون الدعم الأمريكي .وفي هذا الصدد، أوضح «بوش» أن الانسحاب من أفغانستان أظهر أن لندن «تفتقر إلى القدرة على التصرف بمفردها في ملفات الشؤون

الخارجية، وحتى لو كان ذلك ممكنًا، فإن استراتيجيتها في السياسة الخارجية ليست واضحة المعالم في الوقت الراهن» ..بينما اعترف «والاس»، أيضًا بأن الأحداث في أفغانستان أثبتت «أن بريطانيا ليست قوة عظمى» .

وبالنظر إلى هذا الواقع، يبدو الآن أننا أمام حقيقة مفادها أن وزير الخارجية البريطاني هو مجرد «طرف أصبحت توجهه الأحداث العالمية»، وليس شخصية «تتحكم في الأحداث وتوجه دفتها ومسارها بإرادته»، فعندما رفضت الإدارة الأمريكية التعاون مع لندن في ملف السياسة الخارجية للأزمة الأفغانية، أصبحت مسألة عدم وجود أدنى نفوذ لوزير الخارجية البريطاني واضحة للعيان.

وبعد كل ذلك، مازال «راب» في الوقت الحاضر يحتفظ بالدعم الكامل من قبل رئيس الوزراء، في ظل تأكيد «بوريس جونسون» «ثقته الكاملة» بوزير خارجيته، الذي يعد أحد أكثر وزرائه المقربين إليه في الحكومة .علاوة على ذلك، ذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» أن جونسون لا يخطط لإجراء أي تعديلات وزارية إلا بعد قمة تغير المناخ العالمية في نوفمبر، وبالتالي، أشارت «كاتي بولز» في «الجارديان» إلى أنه «سيكون من السابق لأوانه الإطاحة بوزير الخارجية.

على العموم، على الرغم من الانتقادات اللاذعة، التي لحقت بوزير الخارجية البريطاني «دومينيك راب»، بشأن أفغانستان وإساءة تقدير حجم الأزمة من جانب وزارته؛ فإن هناك بعض العناصر الإيجابية؛ حيث إن جولته الإقليمية في بعض دول آسيا الوسطى الآن تعتبر دليلاً على جهوده لمساعدة البعثات الإنسانية للحكومات، والمنظمات المعنية بالوضع الحقوقي في أفغانستان، فضلاً عن استمرار جهود إجلاء البريطانيين والأفغان الذين يسعون للفرار من نظام طالبان .

علاوة على ذلك، من المهم التأكيد مرة أخرى على المعارضة العلنية للحكومة البريطانية لقرار إدارة بايدن سحب القوات العسكرية من أفغانستان، إذ كان يجب مراعاة الإطار الزمني المحدود والموارد المتاحة لإجراء عمليات الإجلاء، استنادًا على التحليل الوافي للأحداث والتطورات الأخيرة.

٢٠٢١/٩/١٠

بعد صدمة أفغانستان.. جيش أوروبي موحد لسد الفراغ الأمريكي

أثارت الإجراءات الأحادية التي اتخذتها «واشنطن»، قبل وأثناء وبعد سقوط أفغانستان على يد طالبان في أغسطس٢٠٢١ .تساؤلات حلفائها الأوروبيين حول التزامها المستقبلي بالدفاع عنهم، خاصة أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان قد تسبب في موجة من الغضب، حيث اعتبروه «تقويضا لمهمة طويلة المدى لحلف شمال الأطلسي»، وهو ما وصفه «توم ويلدون» من «فرانسا٢٤» بـ«الفزع الأوروبي»، فيما أشار «ريس ثيبولت»، و«كوينتين أريس» في صحيفة «واشنطن بوست»، إلى أن القادة الأوروبيين يحيون الآن نقاشا دام عقودا حول ما إذا كان «النادي الذي يضم ٢٧ دولة يتطلب الآن جيشه الخاص».

ومن شأن إنشاء «قوات التدخل الأولية»، التي ناقشها وزراء الدفاع والخارجية الأوروبيون في اجتماع عقد في «سلوفينيا» في ٢ سبتمبر ٢٠٢١ .أن تمكن التكتل الأوروبي من نشر قواته العسكرية بسرعة في البلدان التي تشهد حالة من الفوضى، كما هو الحال في أفغانستان .وعلى الرغم من أن هذه الفكرة ليست جديدة، إلا أن هذا الاجتماع يُظهر أنها قيد النظر بجدية الآن .وتشير صحيفة «التلغراف»، إلى أنه «من المتوقع أن يقدم مسؤولو الاتحاد مسودة اقتراح لإنشاء قوات تدخل أولى في نوفمبر ٢٠٢١».

ومع وضع ذلك في الاعتبار، أوضح «جوزيب بوريل»، الممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية، أن «الحاجة إلى المزيد من الدفاع الأوروبي لم تكن أبدا واضحة كما هو الحال اليوم بعد الأحداث في أفغانستان»، في حين ادعى أن الاتحاد يتطلب إنشاء «قوات للرد السريع تتكون من حوالي ٥٠٠٠ جندي» .واستشهد بانسحاب واشنطن من أفغانستان باعتباره الشرارة الواضحة لذلك، قائلا:«فى بعض الأحيان هناك أحداث تحفز التاريخ وأعتقد أن أفغانستان هي إحدى هذه الحالات».

وفي الواقع، وجد خطاب «بوريل»، تأييدا من كبار الشخصيات داخل «بروكسل» .وذكر «كلاوديو غرازيانو»، رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، أن «الوقت قد حان للتحرك بإرادة حقيقية للعمل على قوة رد الفعل الخاصة بأوروبا» .وتحدث «باولو جنتيلوني»، المفوض الأوروبي للاقتصاد والضرائب، عن كيف أن الاتحاد «لا يمكن أن يغيب عن الدور الجيوسياسي» .فيما وصفت «ناتالي لويسو»، رئيسة اللجنة الفرعية للأمن والدفاع في البرلمان الأوروبي،

أفغانستان بأنها «لحظة حاسمة تظهر أن واشنطن لا تريد أن تكون شرطي العالم»، وأنه «يجب على الأوروبيين التوقف عن التركيز على ما تفعله أو ما لا تفعله» .في حين حث «تشارلز ميشيل»، رئيس المجلس الأوروبي، الاتحاد على «السعي من أجل مزيد من الاستقلال الذاتي لصنع القرار وقدرة أكبر على العمل في العالم».

وتحظى فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية بدعم شديد خاصة من باريس .وأشار «توم ويلدون» إلى أن فكرة «الحكم الذاتي الاستراتيجي»، هي «جوهر رؤية ماكرون لأوروبا»، والتي تشمل «الاستقلال العسكري والاقتصادي والتكنولوجي عن واشنطن» .ووصف «ثيبولت»، و«أريس»، أيضًا ماكرون بأنه «أحد أهم الداعمين للفكرة»؛ حيث أكد عليها، يوم ٣١ أغسطس ٢٠٢١ .عندما حث هو ورئيس الوزراء الهولندي- من خلال بيان مشترك للاتحاد الأوروبي -على تحمل «مزيد من المسؤولية فيما يتعلق بالأمن والدفاع».

ومن نواحٍ عديدة، أصبح التعاون الدفاعي الأوروبي الآن ممارسة اعتيادية، من خلال حلف الناتو- على الرغم من أن هذا تحت القيادة الأمريكية والبريطانية -أو التعاون بين الدول الأعضاء في برامج تطوير تقنيات عسكرية جديدة، مثل الطائرات المقاتلة ذات الاستخدام المشترك .ووقعت كل من ألمانيا وفرنسا، اتفاقية في مجال النقل الجوي التكتيكي، وأطلقتا رسميًا سرب نقل جوي تكتيكي ثنائي ابتداءً من شهر سبتمبر٢٠٢١ .مع وجود خطط لإنشاء وحدة عمليات متكاملة في غضون ثلاث سنوات» .

ومع ذلك، فإذا كان التعاون الدفاعي والأمني يمكن تحقيقه بين دول الاتحاد الأوروبي؛ فإن القوة العسكرية المتكاملة بقيادة الأوروبيين أنفسهم تمثل اقتراحًا مختلفًا من حيث التخطيط والتنفيذ .وفي حين أن هذه القوة المقترحة المكونة من ٥٠٠٠ جندي لن تشكل قوة مسلحة كبيرة قادرة على تحدي أي قوة عالمية منافسة؛ إلا أنها ستمثل خطوة أولى للاتحاد الأوروبي لبناء قواته الخاصة، وبالتالي، تعد إضافة إلى مكانته باعتباره «كتلة سياسية واقتصادية قوية».

وتعد فكرة إنشاء جيش أوروبي، محاولة تصدٍ واضحة للخلاف القائم بين الولايات المتحدة وأعضاء الناتو بشأن أفغانستان .وعلى الرغم من أن رئاسة «بايدن»، أوحت بفترة استعادة التعاون بعد حكم «ترامب»؛ فقد أدى قراره بالانسحاب من أفغانستان إلى توتر التحالف عبر الأطلسي .ومن الواضح أنه أثار مخاوف جدية بشأن ما إذا كانت

الإدارات الأمريكية الحالية أو المستقبلية ستسعى إلى تقليص وجودها الأمني حول العالم، فضلا عن وجود قلق أوروبي مماثل من أن يؤدي ذلك أيضا إلى إضعاف حلف الناتو.

ومع ذلك، فقد عارض بعض المحللين فكرة الانسحاب الأمريكي من أوروبا، بما في ذلك «مايكل ويليامز»، من «المجلس الأطلسي»، الذي لاحظ أن «الأوروبيين يجب ألا يتوصلوا إلى استنتاجات دقيقة حول المخاطر الأمنية التي سيواجهونها بناءً على عواقب ما حدث في أفغانستان» .في حين علق «ستيفن والت»، في مجلة «فورين بوليسي»، بأن «هناك أسبابا كثيرة للاعتقاد أن النتيجة المأساوية في أفغانستان لن تؤثر على مصداقية الولايات المتحدة كثيرًا، وربما لا تؤثر على الإطلاق، بما في ذلك حقيقة أنه لا يمكن مقارنة التزامات أمريكا بمصالحها الحيوية، مثل منع الهيمنة الصينية، وتجنب العدوان الروسي في أوروبا، بمصالحها الأقل أهمية في أفغانستان».

وفي حقيقة الأمر، فإن أكبر عائق أمام أي جيش مستقبلي للاتحاد الأوروبي، هو الدول الأعضاء في التكتل أنفسهم . وخلص «ثيبولت»، و«أريس»، إلى أن «الموضوع مثير للجدل، والجغرافيا السياسية للمنطقة مشحونة» .وتعد ألمانيا، أبرز معارضي إنشاء أي قوة مسلحة أوروبية مستقبلية، ولطالما كانت «أنجيلا ميركل»، من أشد المؤيدين لحلف الناتو، والوجود العسكري الأمريكي في أوروبا .وفي الثاني من سبتمبر، أعربت «أنغريت كارينباور»، وزيرة الدفاع الألمانية، عن معارضتها الفكرة .وكانت قد عارضت في السابق فكرة «الحكم الذاتي الاستراتيجي الأوروبي»، وكتبت لمجلة «بوليتيكو»، في نوفمبر٢٠٢٠ .أن «الأوروبيين لن يكونوا قادرين على استبدال الدور الحاسم لأمريكا كضامن للأمن»، وأن «أوهام الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي يجب أن تنتهي» .ومع ذلك، قد يكون هناك مجال لإحياء الفكرة في المستقبل، حيث علق «أرمين لاشيت»، أحد الخلفاء المحتملين لـ«ميركل» على ضرورة تعزيز الدفاع الأوروبي في المستقبل، «بحيث لا نضطر مُطلقا إلى ترك الأمر للأمريكيين» .

وللمضي قدمًا في إدراك هذا الواقع، علق «ريتشارد ويتمان»، من جامعة «كنت»، أنه «سيكون من الصعب إقناع بعض الأعضاء بأن دفاع الاتحاد الأوروبي الجماعي سيحقق نفس الأمن، مثل الترتيبات الدفاعية لحلف الناتو المدعومة من واشنطن» .وبالفعل، تعتمد دول الاتحاد على الحلف كرادع لروسيا .وصرح «كريستيان ماي»، مسؤول قسم الناتو والاتحاد الأوروبي بوزارة الدفاع الإستونية، أن «الاتحاد الأوروبي ليس بديلاً موثوقًا لما يمثله حلف الناتو»، و«لن ترى

أي قبول لإنشاء جيش أوروبي بين الدول الأعضاء» .وبالمثل، قال وزير الدفاع السويدي، «بيتر هولتكفيست» :«لا أرى في الجيش الأوروبي عاملا رئيسيا لحل المشاكل الأمنية».

بالإضافة إلى ذلك، هناك تداعيات كبيرة على حلف الناتو الحالي، جراء القوة الجديدة المقترحة .وعارض «ينس ستولتنبرغ، الأمين العام للحلف الأمر محذرًا من أنه «يقسم أوروبا»، ويضعف التحالف عبر الأطلسي» .في حين أن «بوريل»، نفسه ابتعد عن فكرة وجود جيش أوروبي يحل محل الناتو، مشيرًا إلى أن «هذا لا يمثل شيئًا ضد الناتو، أو تحالف الولايات المتحدة»، ولكنه بالأحرى «وسيلة لزيادة القوة ومواجهة مسؤوليتنا وتعبئة مواردنا لمواجهة التحديات التي سيتعين علينا مواجهتها» .وأكد «فابريس بوثير»، مدير السياسات السابق في الناتو، أن هذا الاحتمال سيخلق بلا شك «احتكاكًا» بين الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وبالتالي يقوض الأمن والتعاون الغربيين.

وفضلا عن ذلك، تظل هناك أسئلة أخرى حول الإرادة السياسية داخل «بروكسل»، لإنشاء قوة مسلحة أوروبية .وفي حين أن هذه الفكرة موجودة منذ عقود، إلا أن الجهود السابقة، لم تنجح .ففي عام ١٩٩٩ وافق الاتحاد الأوروبي على تشكيل قوة قوامها حوالي٥٠ ألف جندي، لكن هذا لم يؤت ثماره .وفي عام ٢٠٠٧ تم إنشاء مجموعتين قتاليتين قوام كل منهما ١٥٠٠ جندي كان من المقرر أن يتمركزا في كل الدول الأعضاء .ومع ذلك، كما أوضح «دانييل بوفي» في «الجارديان»، «لطالما كان عدد هذه القوات قليلاً باستمرار ولم يتم نشرها أبدًا في مناطق التوتر والصراع .ويرجع ذلك أساسًا إلى الخلافات حول سبل التمويل» .لكن على الجانب الآخر، تقول «جورجينا رايت»، من «معهد مونتين»، «كما هو الحال مع العديد من قرارات السياسة الخارجية للاتحاد هناك الكثير من الطموح، لكن عندما تنظر إلى النتيجة، فإنها غالبا ما تحظى بالإجماع في النهاية».

وبالتالي، وكما خلصت «ناتالي توتشي»، مستشارة الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فإنه «ليس هناك ما يكفي من الرغبة الأوروبية لمعالجة كل هذا الضعف بشكل عملي»، لأن الأمر أصبح بمثابة «شأن سياسي لطالما استمر الأعضاء الاتحاد في التهرب والتملص منه».

وانطلاقا من ذلك، أشار الكثير من المحللين إلى أن الاتحاد الأوروبي بات يفتقر إلى القدرة على نشر قواته على المدى الطويل، بالنظر إلى حجم إنفاقهم الدفاعي، البالغ ٢.١ %فقط من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩ .مقارنة بـ٤.٣ %للولايات المتحدة وحدها .وأشار «بوفي»، إلى أن «عدم القدرة على نشر القوات قد تفاقم بسبب فقدان عضوية المملكة المتحدة، التي كانت تعتبر أكبر عضو ينفق على الدفاع داخل الاتحاد» .علاوة على ذلك، هناك أيضًا اعتبارات سياسية أخرى، خاصة أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل النمسا وفنلندا، ملزمتان بمعاهدات الحياد الصارمة التي تم تنفيذها في نهاية الحرب العالمية الثانية التي منعتهما من الانضمام إلى الناتو، وبالتالي، فإن وضعها داخل جيش أوروبي مشترك سيكون موضع شك وريبة.

لكن، بالنسبة إلى «بوثير»، فإن أكبر مشكلة تتعلق بالجيش الأوروبي المشترك هي أهدافه العامة .وهنا سأل بوضوح ماذا ستكون مهامه ..هل ردع الروس؟ أم ضمان حماية الحدود البحرية الأوروبية؟ أم ملاحقة الإرهابيين؟ .فيما تظل الإجابات على هذه الأسئلة غير واضحة المعالم في الوقت الراهن، كما كانت كذلك خلال المحاولات السابقة .وفي هذا الصدد، وصف «بيرند ريجيرت»، من «دويتشه فيله»، فكرة وجود جيش أوروبي، بأنها «لا طائل من ورائها»، نظرًا إلى أنه «لا يوجد هيكل قيادة مشترك متطور للاتحاد الأوروبي، ولا في السياسات الدفاعية المشتركة، حيث لا تزال الحكومات الأوروبية مسؤولة عن مسؤوليات الدفاع عن أنفسها فحسب» .فضلا عن أن الجيوش الأوروبية داخل الناتو حاليًا باتت «تفتقد إلى الفاعلية وتتسم بالبيروقراطية»، بالإضافة إلى كونها «أكثر عرضة للعمل بمفردها بدلاً من العمل معًا كما في السابق».

على العموم، إن تحقيق الاستقلال الاستراتيجي من خلال جيش يديره الاتحاد الأوروبي، أمر لا يمكن التنبؤ به، نظرًا إلى التعقيد الداخلي لأهداف ومصالح الدول الأعضاء والمعارضة الخارجية التي سيواجهها من قبل الشركاء الأساسيين بما في ذلك الناتو والولايات المتحدة .وعلاوة على ذلك، فإن المبادرة ستواجه العديد من العقبات التمويلية واللوجيستية التي من المحتمل أن تجعله من الأساس كيانًا غير فاعل، وعلى الرغم من الاهتمام بالفكرة من قبل شخصيات رفيعة المستوى بالاتحاد، فإن الجيش الأوروبي يظل مجرد فكرة رائعة قد لا تؤتي ثمارها على المدى القريب.

٢٠٢١/٩/١٥

الانسحاب من أفغانستان.. ومصداقية الحليف الأمريكي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أعقاب سقوط «كابول» في أيدي طالبان، ازداد الجدل بين الخبراء والمحللين الغربيين حول الدور المستقبلي للولايات المتحدة في «الحرب على الإرهاب»، وتدخلها في الدفاع والأمن بالعديد من الدول، وخاصة في الشرق الأوسط، بما في ذلك دول الخليج، وذلك عند وضعهم في الاعتبار خططها الموضوعة مسبقًا لخفض مستويات القوات وأنظمة الأسلحة في جميع أنحاء المنطقة.

وبالنسبة إلى دول الخليج، فإن المسار المستقبلي للتدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، يحظى بأهمية كبيرة لاعتباراتها الأمنية وتخطيطها على المدى الطويل .وعلى الرغم من أن الانسحاب المتسرع كما حدث في أفغانستان، لا يتوقع حدوثه في الخليج، إلا أن حالة عدم اليقين بشأن ما يمكن أن تفعله «واشنطن»، في المنطقة، بعد حربين فاشلتين في فيتنام والعراق، ينبغي أن يثير مخاوف بشأن إرادتها السياسية لمواصلة وجودها العسكري على نحو دائم، وخاصة مع انشغالها بشكل متزايد بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتتعلق أهم عوامل حالة عدم اليقين بالضربة التي تلحق بسمعة أمريكا كجهة فاعلة خارجية قوية، وحليف عسكري ودبلوماسي، والاحتمال المتجدد بأن تصبح أفغانستان «ملاذا آمنا» للإرهابيين، وتداعيات تشجّع إيران على التدخل، حيث ستسعى إلى الاستفادة من الأزمة، خاصة مع تمتعها بعلاقات ودية مع طالبان على حدودها الشرقية .

ومن هنا، ثار جدل بين المحللين، حول ما إذا كان مأزق واشنطن الأخير في أفغانستان، وانهيار الحكومة الحليفة لها، يُنذر بإضعاف مستمر للقوة العسكرية والدبلوماسية لها في الشرق الأوسط، وما إذا كانت لا تزال هناك إرادة لديها على مواصلة الالتزام بوجود القوات والتمويل؛ لحماية حلفائها في المنطقة .ولاحظت «ليز سلاي»، من صحيفة «واشنطن بوست»، كيف أن استيلاء طالبان على كابول، قد «أثار قلقًا عالميًّا»، وأعاد الشكوك حول «مصداقية وعود السياسة الخارجية للولايات المتحدة»، حتى من أقوى حلفائها الإقليميين .في حين تساءل «مارفين كالب»، من «معهد بروكنجز» ..«هل أمريكا لم تعد حليفًا موثوقًا به؟»، وهل ما زالت «قادرة على حشد العالم لتحقيق أهداف مشتركة ومرغوبة؟».

أما داخل دول الخليج، فقد تمت الإشارة مباشرةً إلى القلق بشأن مستقبل أمريكا في المنطقة .ونقلت صحيفة «واشنطن بوست»، عن «رياض قهوجي»، من شركة «إنجما للاستشارات الأمنية» في الإمارات، قوله :«ما يحدث في أفغانستان يدق أجراس الإنذار في كل مكان، كما أن مصداقية الولايات المتحدة كحليف كانت موضع شك منذ فترة».

تقترن هذه المخاوف بواقع قيام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتحويل المزيد من الاهتمام الاستراتيجي إلى شرق آسيا في ظل تسجيل انخفاض في أعداد القوات والمعدات بمنطقة الشرق الأوسط منذ رئاسة باراك أوباما .علاوة على ذلك، يمكن اعتبار قرار بايدن بسحب القوات من أفغانستان، وترك الجيش الأفغاني ليواجه مصيره، جزءًا من نمط تخلي واشنطن ببطء عن الحلفاء الإقليميين، مع سحب الدعم الأخير لكابول، والذي يماثل وقف إدارة ترامب دعم الفصائل الكردية التي تقاتل داعش عام ٢٠١٩.

وبالفعل، شرعت واشنطن في تقليص وجودها العسكري في الشرق الأوسط قبل الانسحاب من أفغانستان .ففي يونيو ٢٠٢١ .ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال»، أن الولايات المتحدة «تخفض بشكل حاد عدد أنظمتها المضادة للصواريخ في الشرق الأوسط»، كجزء من عملية إعادة تنظيم رئيسية» .ويشمل ذلك سحب بطاريات باتريوت المضادة للصواريخ من السعودية، والكويت، والأردن، والعراق .كما خفضت نشر قواتها في العراق إلى ٢٥٠٠ جندي فقط، على ما يبدو لاعتقادها في تشابه وضع البلاد مع أفغانستان، حيث يُمكن أن يؤمن الجيش العراقي البلاد .وبحسب الصحيفة، فإن هذه القرارات، قد اتُخذت بسبب المفاوضات النووية الجارية مع طهران، حيث «يرى مسؤولو البنتاجون انخفاضًا في خطر نشوب الحرب بعد أن استخدمت حملة الضغط القصوى لإدارة ترامب سياسة حافة الهاوية العسكرية مع طهران بشكل أكبر».

علاوة على ذلك، فإن المخاوف بشأن القدرات المستقبلية للولايات المتحدة،- وبالتالي الغرب -في الشرق الأوسط لم يساعدها الرد المُخزي حتى الآن على انتصار طالبان .وعلقت مجلة «الا يكونوميست»، على سياسة «التأثير المعتدل»، التي حددها وزير الخارجية البريطاني، «دومينيك راب»، باستخدام عاملين؛ هما المساعدة والاعتراف الدولي، حيث «من غير المحتمل أن يكون أي منهما فعالاً، وخاصة أن روسيا والصين «تستمتعان بإذلال أمريكا، وهما الآن أكثر صداقة مع طالبان دبلوماسيًّا مما كانا عليه في السابق».

ومع ذلك، رُفضت هذه المخاوف من قبل بعض المحللين، بما في ذلك «جريجوري جوس»، من جامعة «تكساس أيه . أند إم»، الذي قال :إنه لا يوجد حاليًا «مؤشر على رغبة إدارة بايدن بالانسحاب من العراق، أو تغيير الهيكل الأساسي لقواعدها فعليًّا في الخليج» .مضيفا، أن «أفغانستان كانت دائمًا متداخلة مع المصالح الأمريكية طويلة المدى في الخليج، كما أن الوجود العسكري في الخليج يوفر رادعًا محتملاً لأي أعمال إرهابية مستقبلية» .

وفي الواقع، لم يكن لسقوط أفغانستان- حتى الآن -تأثيرٌ كبير على الإجراءات الأمريكية الفورية لتأمين منطقة الخليج . فلا يزال الأسطول الخامس رابضًا في منطقة الخليج .وكالمعتاد، تواصل البوارج وحاملات الطائرات التابعة له القيام بدورياتها .وبالتالي، فإن القضية التي تشغل بال الدول الخليجية تتعلق بإعادة انتشار القوات الأمريكية والانتقال

التدريجي للمعدات الدفاعية من الشرق الأوسط إلى مواقع أخرى في العالم يرى البيت الأبيض أنها تحظى بأولوية أمنية كبرى.

وعلى المدى القصير، يشكل خطر تصعيد التهديدات الإرهابية الناشئة عن «الملاذ الآمن»، الجديد في أفغانستان خطرًا أمنيًا خطيرًا على دول الشرق الأوسط .وفي ظل غياب الوجود الأمريكي، أو الناتو لردع طالبان عن الانخراط مع الجهات الإرهابية الدولية، يمتلك مقاتلون من مجموعات، مثل القاعدة، وداعش القدرة على السفر إلى أفغانستان، وإعادة بناء قواعد قوتهم وشبكاتهم الدولية .وفي حين يتبدى خطر واضح لحدوث نشاط إرهابي متسارع في سوريا والعراق، إلا أنه بالنسبة إلى دول أخرى، مثل الأردن ومصر، يجب أن تكون هناك أيضًا مخاوف من أن الجهاديين سوف يسعون للحصول على التمويل والتدريب في أفغانستان لتنفيذ أعمال التدمير الإقليمية والدولية.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التقليل من انتصار الدعاية لكل من طالبان والجماعات المتطرفة العنيفة الأخرى في سقوط أفغانستان .وكتب «مايكل يانسن»، في صحيفة «ذا ايريش تايمز»، أن «انتصار طالبان عزز من الروح المعنوية والتصميم على الاستمرار في المهمة الجهادية لغزو أراضٍ جديدة، وفرض ممارسات وقوانين دينية صارمة» .مضيفا، أنه «منذ رفض طالبان احترام الاتفاق مع إدارة ترامب لوقف أنشطة القاعدة وداعش في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، مقابل الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية، لا يمكن توقع أن تكبح الحركة حلفاءها»، وبدلاً من ذلك يمكن للمسلحين منحهم حرية «تدريب وتصدير المقاتلين إلى ساحات القتال في العراق وسوريا واليمن وليبيا «من بين وجهات أخرى محتملة .وبالمثل، قال «حيان دخان»، من جامعة «سانت أندروز»، إن «مشروع الخلافة الفاشل لداعش في سوريا والعراق سيشجع إحياؤه ما يعتبر هزيمة للولايات المتحدة في أفغانستان».

وفي إطار هذا الواقع، فإن أي جهد تقوده الولايات المتحدة الآن لكبح مثل هذه الأعمال من أفغانستان سيكون مُحدودا؛ نظرًا إلى افتقارها إلى أي قاعدة عسكرية قريبة .وبالفعل، أشارت مجلة «الا يكونوميست»، إلى أن أي عمل من هذا القبيل، وبالأخص توجيه ضربة جوية ضد طالبان، أو المتطرفين في البلاد «لا يمكن أن يحدث من دون تجاوز إيران، وهو احتمال غير مرجح لاستحالة رجوع واشنطن إليها في هذا الشأن، أو تجاوز حتى باكستان، بإذن منها أو من دونها»، ما يجعل مثل هذه الضربات أمرًا بعيد المنال في الوقت الراهن.

من ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل المكاسب التي ستعود على إيران جراء الإطاحة بحكومة أفغانستان، وذلك عند مناقشة مستقبل التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وأمن الخليج .وبالنظر إلى الاختلافات الدينية بين كلا الطرفين- لكون إيران شيعية، وطالبان سنية، قد يفترض أن التعاون بين كليهما سيكون مستحيلا .ولكن، نظرًا إلى أن

الواقع السياسي يؤكد أن كلاهما يعارضان بشدة الوجود الأمريكي في أفغانستان، فربما هذا التعاون غير المحتمل قد يحدث بالفعل مستقبلا.

وبهذا المعنى، كان هناك دعم إيراني سري لطالبان، والذي تراوح- وفقًا لما أكده ضابط الجيش البريطاني السابق «مايك مارتن» -«من تقديم الأموال الطائلة، إلى إمداد الحركة بالأسلحة، وطرق وأساليب تهريب المخدرات»، على الأقل خلال العقد الماضي، وعلى الأرجح بدأ هذا الدعم بعد وقت قصير من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام٢٠٠١ . فضلا عن توفير «ملاذات آمنة»، لشخصيات رئيسية من كل من طالبان والقاعدة .وفي هذا الصدد، أوضحت «شيلي كيتلسون»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن «عددا من عناصر القاعدة وطالبان، قد عبروا منذ فترة طويلة إلى إيران وعملوا من أراضيها» .وفي عام ٢٠٢١ .أعلنت «الخارجية الأمريكية»، أن «ياسين السوري»، أحد كبار داعمي تنظيم القاعدة ماديًّا، لا يزال يعيش في طهران ويحميه النظام هناك.

واستند دعم إيران غير الرسمي لطالبان أيضًا إلى بعض الحقائق الجيوسياسية .وأشار «روزبيه بارسي»، من «المعهد السويدي للشؤون الدولية»، إلى أنه «لبعض الوقت»، «قبلت إيران أن طالبان لن تختفي وستقوى شوكتها، وأنه لا يمكن لأي طرف خارجي إلحاق الهزيمة بهم عسكريًّا» .كما أضاف «مارتن»، أن النظام في طهران «أنشأ روابط وثيقة على مدى سنوات عديدة مع جماعات مسلحة داخل مقاطعة هلمند جنوب أفغانستان»، وقد «يتغير هذا الدعم الإيراني اعتمادًا على من له اليد العليا في تلك المقاطعة تحديدًا» .وفي غضون ذلك، أكدت «كيتلسون»، أن «أحد الأسباب الرئيسية للدعم الإيراني لطالبان، هو حاجة الأولى إلى المياه التي تتدفق إلى البلاد عبر الحدود».

ومع ذلك، فإن التعايش السلمي والتفاهم الودي بين طالبان وطهران، ليس أمرًا مفروغًا منه .وأوضح «بارسي»، أن العلاقات المستقبلية بين الطرفين «تتوقف على مدى براجماتية طالبان»، في تعاملها مع السكان الشيعة في أفغانستان . كما أشارت «أسلي أيدينتاسباس»، من «المجلس الأوروبي»، إلى أن «إيران ستخسر أيضًا إذا عادت طالبان إلى أساليبها القديمة ووفرت ملاذًا آمنًا للجهاديين».

وتكمن الفائدة الاستراتيجية القصوى لطهران من وراء وجود طالبان على حدودها الشرقية في إزالة أية مخاوف إيرانية بشأن الوجود الأمريكي في هذه المنطقة، وبالتالي، تحويل الانتباه غربًا .ولعل هذا النقطة تحديدا، ستكون مصدر قلق رئيسي لدول الخليج، وسيزداد الوضع سوءًا من الناحية الأمنية إذا لم يكن هناك ضمانات بتوفير الدعم الأمريكي اللازم .وكما أوضحت «كيتلسون»، فإنه «سواء أكان الهدف من الدعم الإيراني لطالبان، هو ضمان إمدادات المياه عبر الحدود، أو لأسباب دينية، أو كان يتم استخدامه كوسيلة للإطاحة بحكومة أفغانية كان يُنظر إليها على أنها حليفة

للولايات المتحدة»؛ يبدو في النهاية أن طهران «تعتقد أنها ستستفيد من سيطرة طالبان على مقاليد الأمور في أفغانستان».

على العموم، لا يمكن التقليل من تداعيات سقوط كابول على مستقبل التحركات والجهود السياسية الأمريكية الدولية، سواء في الشرق الأوسط أو خارجه .ومع ذلك، فإن الإجراءات التي ستتخذها إدارة بايدن خلال الأشهر المقبلة ستظهر ما إذا كانت هذه الكارثة العسكرية الأمريكية الأخيرة ستؤدي إلى تغييرات جوهرية في المنطقة بشكل عام، ودول الخليج بشكل خاص، كما أن النتائج المباشرة لسقوط أفغانستان بالنسبة إلى الشرق الأوسط ستظل مقلقة للغاية، وذلك عند التفكير مليًا في مخاطر تجرؤ إيران على توجيه أنشطتها العدائية غربًا في المنطقة .

علاوة على ذلك، فإن هذه الكارثة من المرجح أن تؤدي إلى تدفق جديد للاجئين الأفغان إلى المنطقة .وفي حين أن العديد من الدول الغربية قد تعهدت بالفعل باستقبال الآلاف من طالبي اللجوء الفارين من طالبان؛ فإن احتمال فرار مئات الآلاف منهم إلى دول الشرق الأوسط، التي تأوي بالفعل أعدادًا كبيرة من النازحين من صراعات أخرى، يمثل في حد ذاته تحديًا أمنيًّا وإنسانيًّا كبيرًا آخر.

٢٠٢١/٩/١٦

أثر المنافسات السياسية في إيران على السياسة الخارجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في السنوات الأخيرة، دائما ما كان التوازن بين السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية في إيران محفوفا بالمخاطر حيث اشتبك النظام الإيراني مع الإدارات الأمريكية، وأبرزها إدارة «دونالد ترامب»، لممارسة «أقصى قدر من الضغط» عليها لإجبارها على تغيير اتجاهها الجيوسياسي .وعلى الرغم من فشل هذا النهج في نهاية المطاف، إلا أن سمعة إيران الدولية تأثرت كثيرا، وعلى الرغم من استئناف المحادثات حول تطلعاتها النووية بعد انتخاب «جو بايدن»، رئيسا للولايات المتحدة، إلا أنه مازال نجاحها محدودا .علاوة على ذلك، فإن تأثير السياسة الإيرانية الداخلية في الإجراءات الدولية للنظام قد عاد إلى الساحة مرة أخرى مع انتخاب «إبراهيم رئيسي»، الذي وصفته «بي بي سي نيوز»، بأنه يمتلك «وجهات نظر سياسية محافظة متشددة للغاية».

وفي ضوء عودة المحادثات المتوقفة في «فيينا»، بين الولايات المتحدة، وإيران حول شروط الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ . عقد «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، «تشاتام هاوس»، بلندن، ندوة، بعنوان «المنافسات السياسية في إيران وآثارها على السياسة الخارجية»، بهدف استكشاف كيفية تفاعلها مع هذه المتغيرات الديناميكية داخلها وتأثيرها على

السياسة، أدارتها «سنام واكيل»، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمعهد، وشارك فيها «علي أنصاري»، أستاذ التاريخ الحديث في جامعة «سانت أندروز»، و«أليكس فاتانكا»، من «معهد الشرق الأوسط»، ومؤلف كتاب «معركة آيات الله في إيران ..الولايات المتحدة والسياسة الخارجية والتنافس السياسي منذ عام ١٩٧٩».

في البداية، وصفت «واكيل»، المرشد الأعلى «علي خامنئي»، والرئيس الإيراني السابق، «أكبر هاشمي رفسنجاني»، بأنهما «دعامة السياسة الخارجية الإيرانية»، ثم بدأ «فاتانكا»، ملاحظاته، بالإشارة إلى «الوجود الغربي المحدود بشكل عام» في تحليل السياسة الداخلية الإيرانية، وميل المعلقين إلى التغاضي عن تأثير السياسة الداخلية وآليات الأحزاب داخل طهران، في تصرفات إيران الخارجية، مؤكدا أنه كتب كتابه الجديد على أساس «رغبة كبيرة في معرفة المزيد عن إيران من الغرب :المسؤولون، الدبلوماسيون والعسكريون على حد سواء»، و«وضع وجه إنساني للمنافسات التي حدثت منذ عام ١٩٧٩».

وفيما يتعلق بـ«خامنئي»، و«رفسنجاني» - المذكورين أعلاه -أوضح أن «الكثير مما له صلة بمناقشاتنا» في الوقت الحاضر له جذوره في الاختلافات الآيديولوجية بين الرجلين، والتي تتعلق إلى حد كبير بـ«الرؤى المختلفة التي تتطلع إلى خارج» إيران، حيث وصف رؤية رفسنجاني بـ«الأكثر اعتدالاً وواقعية للشؤون الدولية، والتي تقترن بالتزام «خامنئي» الراديكالي بمبادئ الثورة الإسلامية، موضحا كيف أن الخصومات الحزبية داخل إيران بين مؤيديهما تركت السياسة الخارجية الإيرانية في حالة من «الفوضى»، مع سياسة «لا تقوم على أي شيء سوى التمني والغضب بشأن الأمور المتعلقة بالمصلحة الوطنية»، مضيفا، أنه تم «التضحية» بالمصالح الوطنية لأسباب سياسية داخلية، وأوضح مثال على ذلك رفض إيران شراء لقاحات كوفيد-١٩ أمريكية أو بريطانية الصنع، كمثال على «ممارسة السياسة» خلال أزمة كبرى.

علاوة على ذلك، تحدث «فاتانكا» أيضًا عن كيف أنه «لم يُر سابقًا وقتًا كان فيه المواطنون الإيرانيون العاديون «غاضبين جدًا»، بشأن حالة السياسة الداخلية للبلاد»، وأنه لا يوجد حاليًا أي شخص داخل الحكومة لديه «القوة السياسية»، أو «التصور» للعمل خارج تأثير خامنئي .

وبالتالي، خلص إلى أن «المستقبل يقع» في النهاية على عاتق المرشد الأعلى، الذي يتعين عليه الآن اتخاذ قرار بين تصعيد التوترات أكثر، أو اختيار «اتجاه مختلف»، مع تأكيده أن المحادثات النووية في فيينا يمكن أن تمثل «فرصة» لإيران لتغيير اتجاه سياستها الخارجية الخبيثة الحالية .وفي هذا الصدد، أيدت «واكيل»، استنتاج «فاتانكا»، ووافقت على أن «مكتب المرشد الأعلى يتمتع بسلطة ساحقة»، بحيث «يتم تقييد الجهات الفاعلة الأخرى».

وفي سؤال حول ما إذا كانت السياسة الخارجية الإيرانية «تتجه إلى مكان محدد»، أو ما إذا كان يمكن توقع استمرار السياسة الحالية في المستقبل؟ .أوضح «أنصاري»، أنه خلال فترة توليه منصب المرشد الأعلى، ظلت آراء «خامنئي»،

في السياسة الخارجية «متسقة تمامًا»، حيث ارتبط «أكثر بالثورة»، في حين أن «رفسنجاني»، وأتباعه «يتفقون مع فكرة الجمهورية»، مشيرًا إلى بعض الأدلة السابقة على حالات براغماتية النظام الإيراني، وإن لم يكن أي منها في الماضي القريب .ومع ذلك، لاحظ ظهور فرصة قصيرة لتغيير شامل في العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ ولكن تم «إهدارها» في النهاية من كلا الجانبين .وبالتالي، أكد عدم تفاؤله بشأن التغيير المستقبلي في السياسة الداخلية أو الخارجية التي تفرضها طهران، بسبب استمرار التأثير الساحق للمتشددين في سياستها الداخلية.

واستمرارًا للمناقشة، قدمت «واكيل»، بعد ذلك فكرة «نموذج الوكيل المتُشدد» الإيراني، مشيرة إلى رعاية طهران لمجموعة من المليشيات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وتساءلت حول ما إذا كان هذا النموذج «مستدامًا» على المدى الطويل في سياستها الخارجية .

ومن جانبه، وصف «فاتانكا»، هذا النموذج بأنه «دفاعي استباقي»، وأوضح أنه تم اختياره من قبل طهران لضمان حدوث النزاعات «خارج حدودها ومنعها من الاندلاع داخل أراضيها»، وأن تلك السياسة تهدف أيضًا إلى إيصال رسالة بمكانتها في الشرق الأوسط، ووضعها المفترض كقوة إقليمية و«دولة ثورية»، كما شرح بالتفصيل كيف كان قائد فيلق القدس السابق، «قاسم سليماني»، العقل المدبر لتلك السياسة التي تستند إلى الانتهازية؛ وهو ما تمثل في حالات التدخل الإيراني خارج حدودها بما في ذلك رعاية المليشيات الشيعية في العراق، بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ .ودعم المليشيات العراقية مرة أخرى لمحاربة داعش بعد انهيار الجيش العراقي عام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق باستدامة هذه الإجراءات، صرح أنه في حين أن إيران «ربما تكون قد انتصرت في الحرب» لتحقيق نفوذ أجنبي أكبر في جميع أنحاء الشرق الأوسط، فإنها الآن يجب أن «تدفع تبعات تلك العلاقات» من خلال تمويل الحكومات الموالية لها في تلك البلدان في وقت يتعثر فيه اقتصادها؛ جراء الآثار طويلة الأمد للعقوبات الغربية .وبشكل كبير، يعكس هذا التحليل من كثب أفكار الكاتبة «أنشال فوهرا» في مجلة «فورين بوليسي» في سبتمبر ٢٠٢١ .بأن «إيران وسعت نفوذها في الشرق الأوسط، بما يعني أنها انتصرت في الحرب غير التقليدية التي تخوضها؛ لكن في الوقت ذاته، تئن العديد من دول المنطقة، بما في ذلك إيران نفسها، اقتصاديًّا».

وللتدليل على ذلك، أشار «فاتانكا»، إلى أن العقوبات التي فُرضت على إيران من قِبل بقية العالم، بسبب سياساتها الخبيثة في الشرق الأوسط، قد كلفتها الآن ما يقدر بـ«أكثر من ١٠٠ مليار دولار» .وكان «دوغلاس لندن»، المحلل السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، قد كتب لمعهد «الشرق الأوسط» في أغسطس ٢٠٢١ .بالمثل، موضحا، أن حملة «الضغط الأقصى» الأمريكية، «كان لها عواقب اقتصادية وإنسانية مدمرة على الإيرانيين».

وعند سؤاله حول «من سيحمل راية رفسنجاني؟»، بالنظر إلى وفاة الرئيس السابق عام ٢٠١٧ .أوضح «أنصاري»، أن النظام الإيراني «مهووس تمامًا» بدراسة ما حدث للاتحاد السوفيتي بعد إصلاحات ميخائيل جورباتشوف، التي تم سنّها في منتصف ثمانينيات القرن الماضي؛ وبالتالي، انتقد المتشددون داخل النظام النموذج الإصلاحي لإيران، كما «تم تطهير النظام من مؤيدي فكر رفسنجاني» .وأنه في حين يُتوقع حدوث مثل هذه التناوب على «السلطة والمال» في الأنظمة الاستبدادية مثل إيران، فإن هذا لم يكن «تناوبًا صحيًا»؛ لأنه قلل من تأثير المعتدلين في إجراءات صنع القرار الإيراني، وبدلاً من ذلك شجع المُتشددين».

وفي رده على تعليق «واكيل»، التي تساءلت فيه عن شروط وجود ما يسمى بـ«العلاقات الإيرانية السعودية»، بقولها : «ما الذي يجب أن يحدث لإبرام اتفاق جدي بين كلا الجانبين؟»؛ أجاب «فاتانكا»، بأن «السعودية مستعدة للحوار»، لكن أي اتفاقات مستقبلية في هذا الشأن تتوقف على السلوك الإيراني أولاً وأخيرا، مشيرًا إلى أن «دول الخليج بحاجة إلى الشعور بالطمأنينة بأن إيران لن تخلق أو تثير أية ثورات طائفية في المنطقة»، وبهذا ستنجح بلا شك أي محاولات للتفاوض بين كلا الطرفين مع وجود احتمالات لوقوع هذا التفاوض في المستقبل القريب، بالنظر إلى أن «الإيرانيين يشعرون بالإرهاق الآن، وبدأ تأثر أو تهاوي شبكة نفوذهم في الشرق الأوسط، ومن ثمّ، ستكون طهران مهتمة أكثر بالعمل بالقرب من حدودها لخدمة مصالحها الخارجية المباشرة».

ومع وضع ذلك في الاعتبار، اتفق كل من «فاتانكا»، و«أنصاري»، على أن الأحداث والتطورات الأخيرة التي وقعت بالقرب من طهران قد تؤدي أيضًا إلى تحول في سياستها، حيث باتت تستشعر خطورة القتال العنيف الدائر بين جيشي أذربيجان، وأرمينيا؛ بسبب إقليم ناغورنو كراباخ الانفصالي المتنازع عليه بين البلدين، وكذلك بروز «تركيا» كقوة عسكرية ما زالت تستغل هذا النزاع الدامي .حيث أشار «أنصاري» إلى «عدم وضوح ملامح سياسة طهران تجاه أفغانستان»؛ حيث سرعان ما توترت علاقاتها مع طالبان بسبب ادعاء طهران أن الأخيرة سحقت المقاومة الأفغانية المتبقية في وادي بنجشير .ومع ذلك، أعرب كل منهما في نهاية المطاف، عن تشاؤمهما من أن إيران ستسعى إلى تغيير طريقة تفاعلها مع بقية العالم .وفي حين أشار «فاتانكا»، إلى أن احتمال ابتعادها عن سياساتها الانعزالية يظل أمرًا «نطمح إليه للغاية»، أوضح «أنصاري»، أن إيران «تبدو من بعض النواحي والتوجهات أقل استعدادًا مما قد يظن المرء» لتغيير مسارها التي اعتادت عليه نظرًا إلى الصعوبات الاقتصادية في الوقت الراهن».

على العموم، قدم «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، تحليلا دقيقا للعوامل الداخلية التي تقود السياسة الإيرانية في الوقت الراهن، وكيف أن أنصار «خامنئي» المتشددين قد يحكمون قبضتهم على طهران وباتوا يسيطرون على الشخصيات الأكثر اعتدالاً داخل الدوائر السياسية الداخلية والخارجية، كما تم توضيح مدى الروابط القوية بين سياسات إيران الداخلية وعملياتها العدائية تجاه الشرق الأوسط.

وفي مقال نشره «فاتانكا» قبل الندوة، تناول فيه أن «فيلق الحرس الثوري على وشك ممارسة سيطرة أكبر على أجندة الأمن القومي الإيراني واقتصادها»، بعد تعيين رئيسي لعدة أعضاء سابقين منه في حكومته؛ فإنه من المتوقع، ألا تبشر مثل هذه الخطوة بالخير فيما يتعلق باحتمالية إذابة الجليد في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة وبقية المجتمع الدولي، كما توضح أيضًا كيف يمكن أن تنحرف محاولات إيجاد حلول دبلوماسية لقضايا الأمن في الشرق الأوسط عن مسارها بسبب الآيديولوجية المتطرفة من جانب العناصر المتشددة داخل طهران.

٢٠٢١/٩/١٧

الأمن الغذائي الخليجي.. والتغيرات المناخية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ٩ أغسطس ٢٠٢١ .أصدرت «الهيئة الحكومية الدولية»، المعنية بتغير المناخ، التابعة للأمم المتحدة، تقريرها الذي قدم تقديرات جديدة لاحتمالات تجاوز مستوى الاحترار العالمي ١.٥ درجة مئوية في العقود المقبلة .وخلص إلى أنه لا سبيل إلى الحد من الاحترار العالمي، من دون تحقيق تخفيضات واسعة النطاق في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وخاصة أن الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة البشرية، هي المسؤولة عن هذا الارتفاع، وذلك منذ الحقبة الزمنية) ١٨٥٠– ١٩٠٠ .(

وفي هذا الصدد، طالب الأمين العام للأمم المتحدة، «أنطونيو جوتيرش»، من كل دول العالم اتخاذ خطوات وإجراءات سريعة وجذرية، وخاصة مع توقع تكرار الموجات الحارة كل ١٠ سنوات بعد أن كانت تحدث كل ٥٠ عاما؛ بسبب الاحتباس الحراري .وفي الواقع، فإن التغير المناخي أصبح حقيقة واقعة، ومن ثمّ، أخذت معظم دول العالم العديد من التدابير الاحترازية للحد من آثاره السلبية، سواء فيما يتعلق بمنع تغول مياه البحر على اليابسة، أو مقاومة التصحر، أو تغيير تكنولوجيا الأجهزة المنزلية والسيارات والأجهزة الصناعية لتصبح أقل استهلاكا للطاقة، وأقل تأثيرا على طبقة الأوزون، أو التحول إلى الوقود النظيف، والتخلي عن استخدام الفحم في إنتاج الطاقة، وعدم دعم الوقود الأحفوري بصفة عامة.

شملت هذه الإجراءات أيضًا، التوسع في استخدام محطات الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، بديلا عن التي تعمل بالفحم، فضلا عن التوسع في المساحات الخضراء والمحافظة على ما تبقى من غابات، والتوسع في الاستزراع السمكي، واستنباط سلالات نباتية تستطيع التعامل مع ارتفاع درجة الملوحة، ووضع اشتراطات قاسية على المصانع للحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، إلى غير ذلك من الإجراءات الاحترازية، التي تقع تحت عنوان التحول إلى الاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد منخفض الكربون .وبشكل عام، تؤثر التغيرات المناخية في الإنتاج الزراعي، ومن ثمّ، تحقيق الأمن الغذائي بسبب الارتفاع في درجات الحرارة، وقلة هطول الأمطار، ومدى توافر المياه العذبة والجفاف والفيضانات، والتقلبات المناخية الشديدة، وتنوع الآفات والأمراض النباتية، وزيادة نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون، وتركيزات طبقة الأوزون، وارتفاع مستوى سطح البحر، وحرائق الغابات.

ويتباين تأثير التغيرات المناخية في الزراعة بين دول العالم، فالمناطق الحارة والمعتدلة هي أشد تأثرًا من المناطق الباردة، ورغم التقدم التكنولوجي في الإنتاج الزراعي، واستخدام الهندسة الوراثية، والزراعة من دون تربة، وتطوير أنظمة الري، إلا أن المناخ ما زال يشكل أحد العوامل الرئيسية في الإنتاجية الزراعية، حيث يؤدي الاحتباس الحراري إلى زيادة أعداد الآفات الحشرية، وإكساب الحشرات دورات إضافية، ما يحدث طفرة في أعدادها، ويؤدي إلى الإضرار بإنتاج المحاصيل الأساسية، مثل القمح، وفول الصويا، والذرة.

وتشير العديد من التقديرات إلى أن تغير المناخ يمكن أن يتسبب في انخفاض المحاصيل على مستوى العالم، بما يزيد على ٣٠%، بحلول ٢٠٥٠ .وفي حال أدى تناقص الإمدادات الغذائية إلى ارتفاع الأسعار، فقد يواجه ما لا يقل عن ٥٠ مليون شخص إضافي انعدام الأمن الغذائي .وبالفعل، تزايدت هذه الأعداد، ففي ٢٠١٩ .عانى ما يقرب من ٧٥٠ مليون شخص على مستوى العالم من انعدام الأمن الغذائي.

ولأن منطقة الخليج تقع ضمن مناطق العالم الحارة الأكثر تعرضًا للتداعيات السلبية للتغيرات المناخية، فضلاً عن كونها المنتج الرئيسي للوقود الأحفوري؛ فقد سعت هذه الدول للمشاركة في إيجاد صيغ وحلول مناسبة لمواجهة التغير المناخي .ودعما لهذه الخطوات، استضافت الإمارات في أبريل الماضي «الحوار الإقليمي حول التغير المناخي»، الذي انعقد قبيل قمة القادة للمناخ في واشنطن، والذي شارك فيه «جون كيري»، المبعوث الأمريكي لشؤون تغير المناخ،

و«ألوك شارما»، رئيس الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ، وكبار المعنيين بشؤون المناخ من دول مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، في سبيل التوصل إلى حلول متقدمة وعملية يمكنها مساعدة دول العالم لتحقيق أهدافها المناخية، تزامنًا مع تحقيق النمو المستدام، حيث تناول الحوار سبل التكيف مع آثار تغير المناخ، التي تهم المنطقة على نحو خاص، مثل الأمن الغذائي والمائي والمحافظة على البيئة.

وفي إطار هذه الجهود، جدد رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين «سمير عبدالله ناس» في مايو ٢٠٢١ .المطالبة بوضع استراتيجية موحدة للأمن الغذائي الخليجي .وأصدر الاتحاد في اجتماع سابق مع وزراء التجارة والصناعة في دول المجلس، توصية بضرورة التكامل الخليجي في ملف الأمن الغذائي، بما يعزز فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية .وشدد «ناس» على ضرورة تبني سياسات غذائية خليجية موحدة متكاملة غير متنافسة، تخدم توجهات حكومات دول المجلس في تحقيق الأمن الغذائي، محذرًا من وجود مخاطر صعبة في تحقيق نسب معتبرة من الاكتفاء الذاتي في الأمن الغذائي.

وتتسبب التغيرات المناخية والاستجابة لها في انخفاض صادرات دول المجلس من الوقود الأحفوري، بسبب تحول المستوردين إلى مصادر الطاقة النظيفة، ما يؤثر في مدخولات دول المجلس، التي تعتمد بشكل رئيسي على هذه الصادرات .ومن ناحية أخرى، فإن تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي العالمي، سيؤدي إلى رفع أسعار المنتجات الزراعية، وتقليل إمداداتها، إذ إن المنتجين سيسعون إلى تلبية الطلبات المحلية، في الوقت الذي تسجل فيه التغيرات المناخية التي تتعرض لها دول المجلس، ارتفاعا في درجات الحرارة، وفي مستوى سطح البحر، وانخفاضا في معدل هطول الأمطار.

ومع مواكبة جائحة كورونا للتغيرات المناخية لجهة التأثير في الأمن الغذائي، حيث إن نحو ٩٠ %من احتياجات دول الخليج الغذائية يأتي من الخارج، مع احتمال أن تقوم بعض الدول المصدرة الكبيرة للمواد الغذائية بحجب صادراتها عن الأسواق، لتلبية احتياجات السوق المحلي- كما فعلت روسيا وكازاخستان -فقد عُقد اجتماع استثنائي تحضيري لوكلاء وزارة التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون في أبريل ٢٠٢٠ .ركز على تعزيز أوجه التعاون في

المخزون الاستراتيجي الغذائي، وإمكانية إيجاد قانون الخزن الغذائي على المستوى الخليجي، استرشادًا بالقانون الاتحادي الذي أصدرته الإمارات.

ووفق هذا المعنى، ناقش الاجتماع الورقة المقدمة من الكويت، بشأن إنشاء شبكة أمن غذائي متكاملة موحدة لدول المجلس، خاصة أن تحقيق هذا الأمن يواجه عددا من المحددات الديمغرافية الصعبة، فدول المجلس تقع في منطقة صحراوية تتسم بندرة الموارد الطبيعية، فيما تعاني من ضعف الإنتاج الزراعي، الذي لا يسهم بأكثر من ٤.١ %من ناتجها المحلي الإجمالي، ولهذا، تعتمد معظمها على الخارج في توفير احتياجاتها الغذائية .وتبلغ نسبة الاعتماد على واردات الحبوب ١٠٠ %في البحرين والكويت وقطر، و٩٦ %في الإمارات و٩٤ %في سلطنة عمان، و٩٢ %في السعودية.

وفي ترجمة فعلية، اعتمدت دول المجلس في تحقيق أمنها الغذائي على قدراتها المالية وتحمل تكاليف الغذاء وتوفيره، ولهذا حازت على مراكز متقدمة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي يقيس العوامل المتعلقة بالقدرة على تحمل تكاليف الغذاء وتوافره وجودته .وفي إطار التنسيق المشترك، سعت هذه الدول إلى تأكيد وجود مخزون غذائي يكفي استهلاكها مدة ٦ أشهر يشمل الحبوب والأغذية الأساسية والفواكه والخضراوات واللحوم ومنتجات الألبان والأسماك، وذهب بعضها إلى مراكمة مخزون يغطي احتياجات عام من القمح، فيما استثمرت بشكل كبير في البنية التحتية اللازمة لهذا الأمر؛ لتعويض الانقطاع، الذي قد يحدث في الإمدادات، وغدت السعودية مثلاً تمتلك أكبر مخزون غذائي في الشرق الأوسط.

وفي سبيل ذلك، اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي الاستثمار الخارجي في المجال الزراعي، خيارا استراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي، حيث استحوذت الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي على نحو ٣٠ %من شركة «دعوات للأغذية المحدودة التابعة لصندوق الأعمال الزراعية في الهند»، كما استثمرت الشركة أيضا في إنتاج القمح الأوكراني والأسترالي، فيما شجعت السعودية رجال الأعمال بها على الاستثمار الخارجي الزراعي، وانتشرت هذه الاستثمارات في إثيوبيا والفلبين والسودان وموريتانيا وبولندا والولايات المتحدة.

وبالمثل، استحوذت شركات إماراتية على مساحات شاسعة من الأراضي في أوروبا وإفريقيا لزراعتها، واستثمرت في مجال الصناعات الغذائية، ومزارع تسمين الثروة الحيوانية، والصوامع، كما تستثمر شركة «راكو مسك»، الكويتية، ٢٥٠ مليون دولار في الإنتاج الزراعي في السودان .وغدت الكويت تحتل المرتبة الثالثة بين الدول التي تقوم باستثمارات مباشرة في السودان بقيمة ٧ مليارات دولار، كما ركزت الاستثمارات الزراعية القطرية، سواء كانت حكومية أو خاصة على البلدان المعروفة بمناخها الملائم، فكانت هذه الاستثمارات في تركيا والسودان والفلبين، واتجهت مملكة البحرين إلى الاستثمار الزراعي في السودان والهند.

ويمثل تحقيق الأمن الغذائي الخليجي عن طريق التوجه إلى الخارج رؤية استراتيجية لدول المجلس؛ ومن ذلك، يمثل التحالف «الخليجي -السوداني» في مجال الأمن الغذائي ركيزة أساسية، وخاصة مع امتلاك السودان نحو ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، و١٠٧ ملايين رأس من الثروة الحيوانية، وتوفيره حوافز سخية للاستثمار الزراعي فيه، متمثلة في إعفاءات جمركية وضريبية وتسهيلات إجرائية، واتساع فرص الاستثمار، حيث إن المساحة المستغلة من الأراضي الزراعية فيه لا تتجاوز ٢٠ %من إجمالي المساحة المتاحة للزراعة، وكثيرًا ما تم تناوله في أدبيات آفاق العمل العربي المشترك على أنه «سلة غذاء الوطن العربي كله»، إلا أن عوامل سياسية وقفت في طريق استثمار هذه السلة عربيًّا.

على العموم، إذا كان السودان في طريقه إلى تحقيق الاستقرار- وخاصة بعد رفعه من قائمة العقوبات الأمريكية -وكان تدفق الاستثمارات الخليجية إليه يمثل طوق إنقاذ لخروجه من أزماته الاقتصادية؛ فإن الاستثمار في السودان يمثل في الوقت نفسه ركيزة لأمن غذائي خليجي مستقر .

٢٠٢١/٩/٢١

الإمارات والمملكة المتحدة.. شراكة من أجل المستقبل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الوقت الذي تجمع فيه المملكة المتحدة بين تعافيها الاقتصادي من آثار فيروس كورونا، والرغبة في إبرام اتفاقيات تجارية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع أكبر عدد ممكن من البلدان؛ أعلن أن

الإمارات العربية المتحدة ستستثمر ١٠ مليارات جنيه إسترليني في الاقتصاد البريطاني، وأنه تم الاتفاق على «شراكة من أجل المستقبل»، تشمل المجالات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية .

وبالنسبة إلى البلدين، فإن الاستثمارات المخطط لها في العلوم والتكنولوجيا والبنية التحتية مفيدة، كجزء من استراتيجية المملكة المتحدة، وخطط الاستثمار الدولية طويلة المدى الخاصة بالإمارات .علاوة على ذلك، فإن هذه الاتفاقيات تعتمد بالأساس على الشراكة الإماراتية البريطانية، التي تم إطلاقها في مارس ٢٠٢١ .فيما جاءت في وقت يحتفل فيه البلدان بالذكرى الخمسين لاستقلال الإمارات عن المملكة المتحدة عام ١٩٧١ .

كان العنصر الأول في هذا التعاون الاقتصادي، الذي تم تأكيده هو إعلان اتفاقية جديدة للاستثمار الاقتصادي من الإمارات، مع بيان صحفي رسمي صادر عن وزارة التجارة الدولية البريطانية، نشر في ١٦ سبتمبر ٢٠٢١ .يعلن أن الاتفاقية «ستوسع بشكل كبير الشراكة الاستثمارية بين البلدين مع زيادة ملحوظة في الاستثمار في ثلاثة قطاعات،)التكنولوجيا، والبنية التحتية، ونقل الطاقة(، المخطط لها على مدى السنوات الخمس المقبلة.

ووفقا لصحيفة «فاينانشال تايمز»، فإن الإمارات «تعهدت باستثمار ١٠ مليارات جنيه إسترليني في المملكة المتحدة»، في خطوة من شأنها أن تقدم دفعة كبيرة للاقتصاد البريطاني، وخاصة قطاعي العلوم والتكنولوجيا .كما أن الرقم النهائي للاستثمارات المخطط لها قد تضاعف عن ما تم إعلانه لأول مرة في مارس الماضي .فيما تعهدت «شركة مبادلة للاستثمار»، باستثمار ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني في قطاع العلوم في المملكة المتحدة.

وعند توقيع الاتفاقية، أكد «خلدون المبارك»، الرئيس التنفيذي لشركة مبادلة، أن الإمارات استثمرت بالفعل ١.١ مليار جنيه إسترليني في شركات بريطانية منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وأن ٥٠٠ مليون منها قد اسُتثمرت في شركة البنية التحتية للاتصالات سيتي فايبر» .وفي هذا السياق، اعتبر وزير الاستثمار البريطاني، «جيري جريمستون»، هذا الحدث، إضافة إلى الاقتصاد، قائلا :إن «هذه الشراكة انتقلت من قوة إلى قوة، وتوسعها دليل على فعاليتها، مع كون هذه الصفقة الاستثمارية هي «الأكبر من نوعها حتى الآن .وبالمثل، صرح «ثاني الزيودي»، وزير الدولة الإماراتي للتجارة الخارجية، أن بلاده تعتقد أن علاقاتها مع «الاقتصادات ذات التفكير المماثل، والتطلع إلى الخارج، «ضرورية» لاستمرار ازدهارها الاقتصادي.

ومع توسع هذه الصفقة في مستويات الاستثمار المتفق عليها بالفعل، فإنه من المنطقي أن يزداد مستوى الدعم الإماراتي للشركات والصناعات البريطانية في الوقت المناسب .وتشير «رويترز»، إلى أن بريطانيا تأمل في استثمار قيمته ٤.١ مليار جنيه إسترليني قبل نهاية عام ٢٠٢١ .كما ذكر «سايمون بيني»، المفوض التجاري للمملكة المتحدة في الشرق الأوسط، أن هذا الهدف كان ضمن خططها .ومن المؤكد أن هذا المستوى من الاستثمار سيسهل زيادة الإيرادات التجارية

السنوية بين البلدين، والتي تبلغ حاليًا ٦.١٨ مليار جنيه إسترليني .فضلا عن ذلك، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار المشترك بينهما حوالي ٤.١٣ مليار جنيه إسترليني في عام ٢٠١٩ وحده.

وبالإضافة إلى الانتهاء من وضع الإضافات على الشراكة في ١٦ سبتمبر ٢٠٢١ .التقى ولي عهد أبو ظبي، الشيخ «محمد بن زايد آل نهيان»، برئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسون»؛ لمناقشة زيادة التعاون الاقتصادي على المستوى الحكومي، وكذلك مجموعة من القضايا الإقليمية .وأعقب ذلك تأكيد بيان مشترك على «تعاون جديد» بشأن الاهتمامات المتعلقة بتغير المناخ، والاستقرار الإقليمي، والأمن الغذائي، بموجب اتفاقية بعنوان «الشراكة من أجل المستقبل».

وفي هذا الصدد، علقت صحيفة «فاينانشال تايمز»، بأنها «زيارة تهدف إلى تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين» .فيما أعلنت صحيفة «ذا ناشيونال نيوز»، أن «الشراكة من أجل المستقبل» من شأنها «إطلاق حقبة جديدة من العلاقات بين البلدين» تقوم على أساس إرساء ركائز القيادة الجماعية للتنمية المستدامة ومعالجة القضايا العالمية . وأضافت الصحيفة أيضًا أن الاتفاقيات الجديدة ستكون بمثابة «منصة انطلاق لتعزيز التجارة والاستثمار والابتكار» . ومن جانبه، أثنى رئيس الوزراء «جونسون»، على هذه الشراكة، بقوله إنها «تختلف في الحجم والطموح عن أي خطة أخرى مماثلة مع دول أخرى».

من ناحية أخرى، تم مناقشة تعزيز التعاون الأمني في الخليج من قبل ولي عهد أبوظبي، ورئيس الوزراء البريطاني . كما جرى الاتفاق على أن تشارك وزيرة الخارجية البريطانية الجديدة، «ليز تروس»، و«عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية الإمارات في رئاسة الحوار الاستراتيجي السنوي؛ لاستعراض الأحداث الإقليمية وما أحرز من تقدم في هذا الصدد، وتعزيز التعددية وتحسين التعاون في ظل وجود الإمارات كعضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

علاوة على ذلك، تم التطرق أيضًا إلى المسائل المشتركة المتعلقة بالتعليم والثقافة والصحة والابتكار والعلوم ومنع التمويل غير المشروع، حيث ذكر «جونسون»، أن البلدين سيعالجان بشكل مشترك قضايا، مثل وباء كوفيد ١٩ .والتغير المناخي «وسط» توافق «مع» أهداف المملكة المتحدة والإمارات على المدى الطويل» .وفي إطار السعي إلى التصدي للتمويل غير المشروع، والذي يشمل ما يتعلق بتمويل بالإرهاب والجريمة المنظمة، وقعت وزيرة الداخلية البريطانية، «بريتي باتيل»، في ١٧ سبتمبر ٢٠٢١ ما وصفته الحكومة بـ«الاتفاقية الأولى من نوعها» مع وزير دولة، لزيادة التعاون في هذا الشأن، واعتراض المدفوعات والتحويلات المالية المشبوهة التي من شأنها أن تشكل مخاطر أمنية وطنية مشتركة . وانتهز «جونسون» هذه المناسبة لتوجيه الشكر للإمارات على دورها المهم في تسهيل إجلاء الأشخاص من أفغانستان في

أعقاب سيطرة حركة طالبان على البلاد، لافتًا إلى أن «إجلاء الرعايا البريطانيين من أفغانستان لم يكن ممكنًا لولا صداقة الإمارات ودعمها».

علاوة على ذلك، أكد «محمد بن زايد»، و«جونسون» التعاون المشترك بين البلدين والعلاقات التاريخية، حيث احتفل الزعيمان بالماضي، بينما يتطلعان بحزم نحو المستقبل .وكجزء من ذلك، هنأ رئيس الوزراء، الإمارات بمناسبة الذكرى الخمسين لاستقلالها، وتحدث عن رغبة بلاده المستمرة في توثيق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي والدفاعي معها .ومن جانبه، قال الشيخ «محمد بن زايد» :إن «أحد أهم جوانب مشروعنا التنموي على مدى الخمسين عامًا القادمة، هو تعزيز الشراكات التنموية مع مختلف دول العالم، خاصة مع المملكة المتحدة» .وانعكس هذا الشعور من قبل رئيس الوزراء البريطاني عندما تحدث عن «أهمية هذه العلاقة بالنسبة إليه شخصيًّا»، وأنه في حين أن «الإمارات والمملكة المتحدة تشتركان في تاريخ طويل»، فإنه يعتبر الاتفاقيات والصفقات التي تم التوصل إليها في سبتمبر ٢٠٢١ تهتم بشكل أساسي «بالنظر إلى المستقبل».

وفي سياق أوسع، يمكن اعتبار هذه الاتفاقيات جزءًا من الخطط طويلة الأجل للبلدين للتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي .وعلق «جيري جريمستون»، وزير الاستثمار البريطاني، على أن الاستثمارات الإماراتية في التقنيات الخضراء يجب أن يُنظر إليها «في سياق رغبة المملكة المتحدة في استمرار علاقاتهما الثنائية بصورة قوية»، وأضاف قائلاً :أنه «ربما لم نكن دائمًا نولي نفس القدر من الاهتمام الذي ينبغي أن نفعله في الماضي لهذه العلاقات التاريخية القوية مع الإمارات، غير أن قادتنا شعروا تمامًا أن هذا هو الوقت المناسب لتنشيط هذه العلاقات» .

ومما لا شك فيه، أن هذه الصفقات التي تم إبرامها مع لندن تقع أيضًا ضمن أهداف التنويع الاقتصادي للإمارات، وكما أوضح «حنا زيادي» من شبكة «سي إن إن»، فإنه «سيتم تحديد أولويات الاستثمارات بناءً على قدرتها على دعم خلق فرص العمل في كلا البلدين، وتعزيز قدرات البحث والتطوير الوطنية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية» .ولعلها تسير وفق ما وصفته صحيفة «الإندبندنت»، بـ«الخطة الرئيسية للإمارات لتحفيز اقتصادها»، والتي تتضمن استثمارات بقيمة ٦.١٣ مليار دولار مباشرة في الاقتصاد البريطاني، ليصل هذا الرقم إلى «ما مجموعه ١٥٠ مليار دولار مستثمرة بحلول عام ٢٠٣٠».

وتثير آفاق زيادة الاستثمارات «الإماراتية – البريطانية»، احتمالات توثيق العلاقات الاقتصادية بين الأخيرة ودول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل القريب، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية .ففي ٣٠ يونيو٢٠٢١ .أكملت وزارة التجارة الدولية البريطانية المراجعة المشتركة للتجارة والاستثمار مع الإمارات، وذلك «لاستكشاف فرص جديدة لتعزيز علاقتهما التجارية» .ووفقًا لـ«ويليام جراهام» من معهد «التصدير والتجارة الدولية»، فإن تلك المراجعة «حددت مجموعة من القطاعات ذات الأولوية» للتعاون الاقتصادي والاستثمارات المستقبلية بين المملكة المتحدة والخليج .

وذكرت «لويزا سميث» في صحيفة «التايمز»، أن وزير الأعمال البريطاني «كواسي كوارتنج» زار السعودية في يونيو ٢٠٢١ لإجراء محادثات حول تمويل الرياض لمشاريع الطاقة المتجددة في المملكة المتحدة.

ومن وجهة نظر إماراتية، صرح «الزيودي»، وزير الدولة للتجارة الخارجية، أن دولته ستواصل العمل من خلال مجلس التعاون الخليجي على استمرار المفاوضات التجارية، وكذلك متابعة فرص الاستثمار المستقبلية الخاصة بها في المملكة المتحدة، مشيرًا إلى أن «أي من المسارين، سواء أكان الاستثمار لدول مجلس التعاون»، أو الإمارات في هذا الصدد، سيبدأ في وقت مبكر من عام ٢٠٢٢«، وأن الإمارات تستكشف المزيد من الاستثمارات الهائلة في مجالات «الذكاء الاصطناعي، وتجارة الخدمات، والسلع، والحواجز غير التجارية»، و«المسائل الجمركية».

على العموم، تعمل اتفاقيات الاستثمار والتعاون بين الإمارات والمملكة المتحدة على تأكيد الرغبات المتبادلة لكلا البلدين في التعاون الوثيق في الاقتصاد، والدبلوماسية، والدفاع من أجل تحقيق أفضل فائدة لكليهما، حيث سيؤدي حجم الاستثمارات المتزايدة من الإمارات في الاقتصاد البريطاني، سواء من خلال مشاريع البنية التحتية أو تمويل الأبحاث العلمية، في نهاية المطاف إلى خدمة مصالح البلدين بشكل جيد، وستعمل على إظهار كيف يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تحافظ على تعاونها البناء مع الدول الغربية .

٢٠٢١/٩/٢٢

مع عودة طالبان إلى السلطة في أفغانستان.. هل يعود معها «تنظيم القاعدة»؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد مرور عشرين عاما على أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١ .التي قام بها «تنظيم القاعدة»، تضاءل تأثيره على الإرهاب الدولي بشكل ملحوظ، فلم يعد أكثر الجماعات إرهابا في العالم، خاصة منذ مقتل زعيمه «أسامة بن لادن»، في غارة أمريكية عام ٢٠١١ .وإعلان الرئيس الأمريكي الأسبق، «باراك أوباما» في عام ٢٠١٢ .أن التنظيم «هزم ولم يعد له وجود»، رغم بروز جماعات جهادية أخرى، مثل بوكو حرام، وداعش، التي قامت بالعديد من أعمال الإرهاب العالمية .

ومع ذلك، فقد أثار هذا التحول العديد من التساؤلات بين المحللين من أمثلة :كيف فقد التنظيم قوته، وهل لديه مستقبل في الواقع أم لا؟ .والأهم من ذلك، هل لا تزال الجماعة تمتلك القدرات اللازمة لتنفيذ أعمال إرهابية أخرى؟،

وما علاقة التنظيم بحركة طالبان في أفغانستان؟، وهل لا يزال زعيمه الحالي، «أيمن الظواهري» على قيد الحياة؟، وما الذي تفعله قيادة القاعدة بالضبط أثناء اختبائها؟.

وعلى الرغم من أن «القاعدة»، تمتلك شبكة دولية واسعة من المقاتلين اللامركزيين، تمتد على مساحة كبيرة من جنوب شرق آسيا إلى المغرب وجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، إلا أن هناك إجماعا واسعا بين المحللين الغربيين على أن «القاعدة» كمنظمة لا تمثل نفس التهديد الذي كانت تمثله عام ٢٠٠١ .أو السنوات التي تلتها مباشرة .يقول «بروس هوفمان»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، إن «التنظيم اليوم لا يشبه ما كان عليه في ١١ سبتمبر»، فيما أوضحت «آن ليكوسكي»، من «مؤسسة أبحاث الدفاع النرويجية»، أن الجماعة «لا تمثل تهديدا للغرب»، وأنها «أصبحت شيئا من الماضي».

ووفقا لهؤلاء المحللين، فإن جزءا رئيسيا من هذا التحول في التهديد الدولي للتنظيم، يرجع إلى تغير استراتيجيته، حيث أشارت «كلير باركر»، من صحيفة «واشنطن بوست»، إلى أنه في العقدين التاليين لهجمات ١١ سبتمبر، شهد انتماء التنظيم إلى الجماعات الإسلامية المحلية، تحولا في صراعاته إلى دعم الحروب المحلية للسيطرة على الأرض في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، بدلا من نزاعها الدولي مع الولايات المتحدة .بل إن «باراك مندلسون» من «كلية هارفورد»، ذهب إلى حد القول إن التنظيم «نجح بشكل جيد للغاية مع أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ .وأنه «تجاوز توقعاتهم، ومن ثمّ، كان من المستحيل عليهم تكرار حدث على هذا النطاق»، وتابع قائلا :إن «لديك حاليا تنظيما أضعف، ولكن له حضور أكبر بكثير».

ومع ذلك، يجب عند تقييم التهديد الإرهابي الدولي للقاعدة، مراعاة استراتيجيات وعمليات مكافحة الإرهاب الأكثر قوة التي تستخدمها الدول الغربية وحلفاؤها في الشرق الأوسط لاعتراض الهجمات المخطط لها .ففي ديسمبر ٢٠١٩ . وقع آخر هجوم إرهابي مباشر ضد الولايات المتحدة، عندما قُتل ثلاثة أفراد في قاعدة بينساكولا الجوية في فلوريدا . وأوضح «مايكل ليتر»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أنه «من منظور مكافحة الإرهاب، قطعت واشنطن وحلفاؤها خطوات مذهلة منذ ١١ سبتمبر في أفغانستان وخارجها، والتي تجعلنا أكثر أمانًا بكثير مما كنا عليه في الماضي» .

مضيفا أن «الحركات العالمية المتطرفة، رغم أنه يصعُب القضاء عليها، فقد ضعفت في نواحٍ مهمة على مدى عقدين من الزمن»، ويتجسد هذا في حالة القاعدة».

من ناحية أخرى، لا ينبغي أن يسمح تراجع دور التنظيم كقائد للحركة الإرهابية، ونجاحات عمليات مكافحة الإرهاب، بالرضا عن مستوى التهديد الحالي، حيث لا يزال يمتلك تهديدات أمنية عديدة، بالإضافة إلى استيلاء طالبان، الحليفة له على أفغانستان، ما يمثل فرصة للمتطرفين لإعادة إنشاء «ملاذ آمن» يمكن من خلاله إعادة البناء والتخطيط لهجمات إرهابية.

علاوة على ذلك، وخلال العشرين عامًا الماضية، أظهرت القاعدة، وفقًا لـ«كلير باركر»، من صحيفة «واشنطن بوست»، «مرونة ملحوظة» في قدرتها على البقاء كمنظمة على الرغم من ضغوط مكافحة الإرهاب التي تقودها واشنطن«، وعلى الرغم من معاناة التنظيم من مقتل العديد من قادته، فإن إقامة علاقات مع هذه الجماعات الموجودة في شمال إفريقيا واليمن والصومال »حفزت تحوله من مجموعة متماسكة كانت تتركز في أفغانستان وباكستان»، إلى «شبكة ممتدة عبر إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، وهي لا مركزية آيديولوجيا وتنظيميًا» .وفضلا عن ذلك، استفاد أيضًا التنظيم من الأحداث الخارجية، حيث وفر ما سُمي بـ«الربيع العربي»، «فرصًا جديدة لتوسيع نطاق انتشاره» .وحدث ذلك بالفعل، في مناطق الصراع مثل ليبيا وسوريا .وأضاف «مندلسون»، أنه في مواجهة التحديات من الجماعات الجديدة الأكثر تطرفًا مثل داعش، فإن «استعداد التنظيم المركزي للاندماج في الحركات المحلية يضمن بقاءه».

وفي حين أن توسع القاعدة وفّر لها الكثير من المرونة؛ فقد شهد أيضًا «ضعف قبضة القيادة على التنظيم» .ووفقًا لـ«باركر»، «ظهرت انقسامات داخل المشهد المتطرف حول قضايا بما في ذلك استخدام العنف ضد المدنيين المسلمين» . كما أن داعش، أكثر فروع القاعدة شهرة، «سعت إلى وضع نفسها كبديل أكثر قسوة، وأن إعلانها الخلافة في العراق وسوريا أعطاها بريقًا في عيون المتطرفين في جميع أنحاء العالم»، متجاوزًا بذلك القاعدة .بالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى كيفية قيام داعش بإنشاء «آلة دعاية على عكس أي شيء حققته القاعدة».

وفي الوقت الذي توفر سيطرة طالبان على أفغانستان الآن الفرصة للقاعدة لإعادة البناء، تبقى في الوقت ذاته، حسابات القوة والتأثير الدقيق للجماعة في البلاد غير واضحة .وأوضح «ناثان سيلز، من «المجلس الأطلسي»، بأن سقوط

أفغانستان يمثل «أفضل نبأ للقاعدة منذ عقود»، كما أن «خطر الإرهاب سوف يزداد بشكل كبير؛ بالنظر إلى أنه من المؤكد أن القاعدة ستنشئ ملاذًا آمنًا لها في أفغانستان وتستخدمه للتخطيط للإرهاب» .وحذر «تشارلز ليستر»، من «معهد الشرق الأوسط»، من استفادة الإرهابيين من «العلاقات القديمة مع الحلفاء الجهاديين في أفغانستان».

وفي يونيو ٢٠٢١ .وجد تقرير لـ«مجلس الأمن»، التابع للأمم المتحدة، أنه «في الوقت الذي تحافظ فيها القاعدة على اتصال مع طالبان؛ فقد قللت من اتصالاتها العلنية مع قيادة الحركة في محاولة لعدم تعريض الموقف الدبلوماسي لطالبان للخطر»، كما أن قيادة الجماعة «لا تزال متمركزة في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان»، وأن «عدد عناصر القاعدة في البلاد يتراوح من العشرات إلى ٥٠٠ شخص»، وأن لديهم بالفعل «وجود فيما لا يقل عن ١٥ مقاطعة في أفغانستان» .

وفي تحليله لتهديد خطر القاعدة من داخل أفغانستان؛ قال «كولين كلارك»، من مركز «صوفان»، إن «الخطر اليوم لا يكمن في أن طالبان ستساعد بشكل ضمني القاعدة في التخطيط لهجمات كبرى على الغرب، بل إن الاثنين سوف يتحدان معًا لتعزيز سعيهما للوصول إلى السلطة» .ومن المؤشرات الواضحة على الروابط الوثيقة التي لا تزال قائمة بين الجانبين، تسمية «سراج حقاني»- رئيس شبكة حقاني المتشددة التي تعمل كوسيط بين القاعدة وطالبان، والتي وصفها كلارك باعتبارها «عصابة إرهابية تعمل كحلقة وصل للتشدد الإسلامي في جنوب آسيا -كوزير للداخلية في حكومة طالبان المؤقتة.

ومع ذلك، فإن الاعتقاد أن أفغانستان ستصبح ملاذًا آمنًا للقاعدة لا يحظى بالإجماع .وأوضح «دانيال بيمان»، في مجلة «فورين أفيرز»، أن «عودة أفغانستان إلى دورها قبل ١١ سبتمبر كملاذ للإرهاب أمر غير محتمل»، مشيرًا إلى أن احتمالية شن القاعدة لهجمات هو أمر «بعيد كل البعد عن التأكد من أن هجماتها هي نتيجة محتملة لرحيل القوات الأمريكية من أفغانستان»؛ لأن مثل هذا النشاط يستلزم موافقة طالبان، وهو أمر غير مؤكد» .وفي هذا الصدد، رأى «مايكل ليتر»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أنه في حين أن «العودة المحتملة لأفغانستان كملاذ للقاعدة أو داعش تشكل تحديًا واضحًا لقدرات مكافحة الإرهاب الدولية»؛ فإنها مع ذلك «تمثل مشكلة أقل خطورة بكثير مما كانت عليه في السابق».

ورغم تراجع نفوذ القاعدة في الشرق الأوسط، ووجودها المشكوك فيه في أفغانستان؛ فإن هناك مؤشرات على تصاعد حدة العنف في إفريقيا من قبل الجماعات التابعة لها .وسلَط تقرير «مُؤشر الإرهاب العالمي»، في نسخته الثامنة لعام ٢٠٢٠ .الضوء على انخفاض أعداد حالات الوفاة العالمية بسبب الهجمات الإرهابية على أساس سنوي منذ أن بلغ ذروته في عام ٢٠١٤ .في حين «ارتفعت تلك الحالات في إفريقيا .

وتعد «حركة الشباب»، بالصومال، من أكثر الجماعات الإرهابية شهرة في إفريقيا، والتي أعلنت تبعيتها لتنظيم القاعدة في عام ٢٠١٢ .وعلى الرغم من عملها تحت مظلته، فإن سيطرة التنظيم على مثل هذه الحركات أمر مشكوك فيه .يقول «مارك ألكسندر»، من «معهد بروكينجز»، إن مثل هذه الجماعات تنضم إلى القاعدة «لتعزيز صورتها فقط ليس إلا»، كما أن القاعدة «ليس لديها أدنى روابط مع هذه الحركات، ولم تدعمها ماليا أو عسكريا» .مضيفا، أن «التمردات المحلية والأنشطة الإرهابية في إفريقيا لا تملك اليوم القدرة على العمل والانتشار على مستوى العالم»، مقللا من أهمية خطر الإرهاب الدولي الناتج عن توسع نفوذ القاعدة في إفريقيا عبر الحركات التابعة لها .

وعند إجراء مزيد من التحليل للتهديدات الأمنية الحالية للقاعدة، يجب الإشارة إلى أن العديد من الجماعات الجهادية المتطرفة الأخرى لديها الآن اهتمام مماثل، لشن هجمات وشيكة على الدول الغربية والشرق الأوسط .وعلق «إيمي زيغارت»، من «معهد هوفر»، بأن «القاعدة لم تعد تمثل التهديد الأكبر التي كانت عليه من قبل»، وأن «مشهد التهديدات العالمية أصبح الآن أكثر ازدحامًا وتعقيدًا» .وخلافا لذلك، رأى «هوفمان»، أن تنظيم القاعدة رغم نقاط ضعفه الحالية، فإن «الآيديولوجية والدوافع التي تقوده مازالت قوية كما كانت دائمًا»، بل قد تضاعف عدد الجماعات السلفية المصنفة على أنها إرهابية من قبل «الخارجية الأمريكية» في عام ٢٠٢١ أربعة أضعاف عما كانت عليه قبل عشرين عامًا.

وفي الواقع، فإنه مع تغير مشهد الإرهاب العالمي الآن، فإن الإرهاب المتمركز في منطقة الشرق الأوسط، لم يعد الشاغل الوحيد لأجهزة المخابرات الغربية .وخلال السنوات الماضية، ازدادت حدة العنف والإرهاب الداخلي من قبل التيار اليميني المتطرف بشكل كبير، مع دعم هذا التيار وجماعاته لـ«دونالد ترامب»، ورفض خروجه من السلطة .وفي هذا الشأن، ذهب «جيسون بلازاكيس»، المدير السابق لمكتب «الخارجية الأمريكية» لتصنيف ومكافحة الإرهاب، إلى حد

التحذير من أن هناك «احتمالا حقيقيا أن تكرر أحداثُ ١١ سبتمبر القادمة على يد عناصر داخلية من اليمين المتطرف».

على العموم، من الواضح أن «تنظيم القاعدة»، لا يمتلك حاليًا نفس التهديد الأمني مثلما كان في الماضي، بسبب ضعف قيادته المركزية، وتحسن الأساليب الدولية لمكافحة الإرهاب .لكن مع ذلك، فإنه مازال يمتلك شبكة واسعة من الموالين، ولديه قدرة على القيام بأعمال مستقبلية، لا يمكن استبعادها أو رفضها كليًّا، كما أن المرونة والتكيف التي أبداها خلال «الحرب ضده»، تُظهر للمجتمع الدولي أنه لا يزال يتعين عليه أن يظل حذرًا من تلك الجماعة وآيديولوجيتها .

وأخيرا، يتيح انسحاب «الناتو» والولايات المتحدة من أفغانستان الآن لهذا التنظيم فرصة الحصول على «ملاذ آمن»، وإعادة بناء نفسه تحت حماية طالبان، وإذا نجح مسلحو التنظيم في ذلك، فإن التهديد الأمني المنبثق من القاعدة سيتفاقم خلال السنوات القادمة.

٢٠٢١/٩/٢٥

أبعاد أزمة الغواصات بين فرنسا وكل من الولايات المتحدة وأستراليا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يواجه التحالف الأطلسي الآن واحدا من أكبر نزاعاته الداخلية، جراء إلغاء أستراليا شراء صفقة الغواصات الفرنسية، والتي استبدلت بها غواصات نووية أمريكية وبريطانية، كجزء من شراكة دفاعية جديدة فيما يعرف باتفاقية «أوكوس»؛ ما جعل فرنسا تستدعي سفيريها لدى كل من الولايات المتحدة وأستراليا، وبذلك تكون خفضت مستوى علاقاتها الدبلوماسية المباشرة مع واشنطن للمرة الأولى في تاريخها، بعد أن اعتبرت ما حدث «خيانة» .

وبشكل عام، يمكن فهم غضب باريس، حيث تم إذلالها علنا من قبل حلفائها .وبعد الاتفاق على صفقة بقيمة ٤٠ مليار دولار مع أستراليا عام ٢٠١٦؛ لتوفير أسطول من الغواصات قررت إلغاء اتفاقها في هذا الصدد، ما

أدى إلى وجود حالة من التوتر وسط تصاعد حرب كلامية حول مساءلة القائمين على انتهاك هذا الاتفاق والمعاملة العادلة للحلفاء فيما بينهم.

وفي الواقع، لا يمكن التقليل من شأن مدى الضرر الذي قد تلحقه هذه الحادثة بمستقبل التحالف الأطلسي . وعلى الرغم من أن بريطانيا والولايات المتحدة ربما استفادتا على المدى القصير واستغلتا الفرصة لإصلاح علاقاتهما بعد ما حدث في أفغانستان، فإن الضرر الذي لحق بالتحالف الغربي سيصبح مصدر قلق كبير في المستقبل.

وعلى الرغم من أن الرئيس الفرنسي، «إيمانويل ماكرون»، لم يعلق علنا على النزاع القائم، إلا أن إدانة كبار المسؤولين الفرنسيين للدول الثلاث المشاركة في الاتفاق، كانت لاذعة وبلا هوادة .وفي طليعتهم وزير الخارجية «لودريان»، الذي استخدم أكبر قدر ممكن من المبالغة للاستخفاف والتقليل من شأن التحالف، حيث وصف التراجع الأسترالي عن الاتفاق المبرم بينهما بأنه «طعنة في الظهر»، واتهم الحكومات الثلاث بـ«الازدواجية» و«الكذب»، كما اتهم– إلى جانب وزيرة الدفاع الفرنسية، «فلورنس بارلي» –الأستراليين بالتصرف «على عكس روح التعاون منتقدا واشنطن بالوقوف ضد أو تهميش شريك وحليف أوروبي مثل باريس» .

وإلى أبعد من ذلك، تحدث المسؤولون الفرنسيون عن وجود مؤامرة مناهضة لباريس .وزعم السفير الفرنسي لدى أستراليا، «جان بيير ثيبولت»، أن أستراليا أبقت فرنسا «في الظلام عمدا حتى اللحظة الأخيرة؛ لإخفاء مؤامرة استمرت ١٨ شهرًا قبيل التوصل إلى اتفاق بشأن التحالف بين الدول الثلاث» .في حين أكد «لودريان»، أن تحاف أوكوس كان قد «تقرر من قبل مجموعة صغيرة للغاية من المسؤولين، وشكك عما إذا كان هناك مزيد من الوزراء الأمريكيين أو الأستراليين يعرفون بذلك مسبقا» .

ومع أن فرنسا لم تسحب سفيرها في لندن، إلا أنه تم تأجيل لقاء بين وزير الدفاع البريطاني، ونظيره الفرنسي فيما وصفته صحيفة «الجارديان»، بأنه «آخر تداعيات الخلاف الدبلوماسي» .وعلق «لودريان»، على ذلك بقوله : «ليس من الضروري استدعاء السفير الفرنسي في لندن لكون بريطانيا يُنظر إليها على أنها «طرف بلا قيمة في هذا

التحالف»، كما سخر وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية، «كليمان بون»، من أن شعار «بريطانيا العالمية»، مفاده في النهاية العودة إلى الحظيرة الأمريكية، وقبول شكل من أشكال التبعية لواشنطن .

ومن جانبها، حاولت بريطانيا تهدئة التوترات .وعلق رئيس الوزراء، «بوريس جونسون»، أن «التخلي عن الدور الفرنسي لا يمكن تعويضه» .وحذر وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية والتنمية، «جيمس كليفرلي»، من أن «جميع العلاقات الثنائية تمر بفترات من التوتر»، وأن تداعيات مثل هذه التعليقات اللاذعة من كبير دبلوماسيي باريس على المدى الطويل، ينبغي تجنبها في المستقبل.

وفي خضم ردود الفعل الرافضة لاتفاق «أوكوس»، كان هناك شعور داخل باريس بأنها «أهينت بلا مبرر من قبل حلفائها» .وأوضحت «تارا فارما»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن «فرنسا في حالة صدمة» .في حين أعرب «رينو جيرار» من شبكة «بي بي سي» عن أسفه أيضًا على «أن هذه الضربة جاءت فجأة من دون سبب واضح» .فيما أشار «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أنه «بالنسبة إلى الفرنسيين، فإن دلالة الأمر لا تكمن في عقد أسلحة ثنائي ملغى، ولكن كيف يتصرف الحلفاء مع بعضهم البعض».

وكجزء من ذلك، كانت طريقة إعلان إنهاء الصفقات مع باريس تمثل إهانة بشكل خاص، حيث لم يتم إبلاغ «ماكرون»، بقرار أستراليا، إلا قبل وقت قصير من بدء إعلان «أوكوس» .ولهذا، علق «ثيبولت»، بأن «مثل هذا القرار أعلن دون أي استشارة مسبقة– ليس فقط مكالمة هاتفية، ولكن استشارة حقيقية عن ما سيخلقه من عواقب –يمثل انتهاكًا حقيقيًا للثقة».

من ناحية أخرى، فإن الطريقة التي تم إبلاغ فرنسا بها قد تعرضت لانتقادات أيضا .وعلق «نيكولاس دونغان»، من «المجلس الأطلسي»، بأنه «كان هناك العديد والعديد من الطرق المختلفة للتخفيف من حدة الصدمة، لكن تعامل واشنطن مع هذا الحادث كان مُحرجا للغاية» .واعتبر «سيمون فريزر»، الدبلوماسي السابق في «الخارجية

البريطانية»، أن مستشاري السياسة الخارجية لبايدن، الذين كانوا في يوم من الأيام «محترفين وذوي خبرة مطمئنة، يبدون الآن خرقاء بشكل مفاجئ، ويتخبطون في تعاملهم مع حلفائهم».

علاوة على ذلك، فإن الضرر الواقع على باريس لا يقتصر على الكبرياء الوطني .وكما أوضح «بيير موركوس، من «مركز واشنطن للدراسات الاستراتيجية والدولية»، فإن الاتفاقية التي تبلغ قيمتها مليارات الجنيهات مع أستراليا تضمن تأثيرها على «شبكة كاملة من الشركات الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن تأثيرها الاستراتيجي»، وبالتالي، فإن فقد العقد يعني أن «هذا الإطار العام من الشراكة مُعرض للخطر الآن» .وأشار «روبين نيبليت»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، إلى أن الإلغاء يمثل «ضربة قاسية لآلاف العاملين في صناعة الدفاع عالية التقنية»، كما أنه «يأتي في لحظة حساسة سياسيًّا» بالنسبة إلى ماكرون، الذي سيخوض السباق لإعادة انتخابه عام ٢٠٢٢ .وبالتالي ليس هناك خيار أمامه سوى الوقوف بحزم في وجه هذه الإهانة الدبلوماسية.

وبالنظر إلى الطبيعة الشديدة لهذا النزاع الدبلوماسي داخل التحالف عبر الأطلسي، فقد تساءل المحللون حول تداعياته على المدى الطويل .وكتب «دان صباغ»، و«جوليان بورغر»، في صحيفة «الجارديان»، أن النزاع «قد أدى إلى تدهور العلاقات بين الدول إلى مستوى غير مسبوق تقريبًا» .ووصف «وينتور» في نفس الصحيفة، استدعاء السفراء بأنه «تسبب في تدهور العلاقات إلى مستويات غير معهودة لعقود من الزمن»، وأن «الخلافات إبان حرب العراق أو حول الناتو قد أضحت غير ذات أهمية أمام تلك المُستجدات».

وبشكل خاص، فإن قيام الولايات المتحدة، التي تعتبر فرنسا حليفها الأقدم، بالاستحواذ على هذه الصفقة لأستراليا؛ يمثل مصدر قلق خاص لباريس .وفي هذا الصدد، أدان «لودريان»، الإدارة الديمقراطية لبايدن، ووصف قرارها، بأنها تُشبه «سياسات السيد ترامب» .كما حث «بيتر ريكيتس»، عضو مجلس اللوردات على «توخي الحذر»، واصفًا انسحاب السفراء الفرنسيين بأنه «قمة جبل الجليد»، وحذر كذلك من أن «هذا أكثر بكثير من مجرد خلاف دبلوماسي»، وأن هذا يبدو وكأنه «فشل كامل في الثقة بين الحلفاء»، ويدعو إلى «الشك في ماهية حلف الناتو»، وبالتالي «خلق شرخ كبير» للتحالف عبر الأطلسي.

وفي المقابل، يُتوقع أن تزيد هذه الواقعة من سعي فرنسا إلى تحقيق «الاستقلال الاستراتيجي» داخل الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي طالما سعت إليه .وأوضح كل من وزير الخارجية الفرنسي، «لودريان»، ووزيرة الدفاع الفرنسية، «بارلي»، أن التحالف الدفاعي متعدد الأطراف «أوكوس» «يؤكد حاجة جعل قضية الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي أمرًا ملحًا وواضحًا في الوقت الراهن».

ووفقا للعديد من المحللين، كانت هناك دعوات لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا من أجل العمل على تهدئة الأجواء وإعادة العلاقات الوثيقة مع باريس، ولا سيما في ظل المخاوف المرتبطة باحتمال انقسام التحالف عبر الأطلسي .وأشار «ستيفن والت»، من جامعة «هارفارد»، إلى أن قرار فرنسا إلغاء «حفل صداقة» مع الولايات المتحدة كان مقررًا إقامته يوم ١٧ سبتمبر ٢٠٢١ .بواشنطن بمناسبة بمرور ٢٤٠ عامًا على التعاون بينهما، يُظهر مدى الغضب الفرنسي حيال هذا التحاف الدفاعي، وأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا «بحاجة إلى التحرك سريعًا لتهدئة التوتر مع باريس .وبالمثل، أكد «هيو سكوفيلد»، من «بي بي سي»، أن «التعاون الفرنسي البريطاني منطقي للغاية ولا يمكن تجاهله لاستمرار المصالح طويلة المدى لكلا البلدين».

وفي المقابل، يرى المراقبون، أن التحالف الدفاعي «أوكوس»، حقق لبريطانيا انتصارًا»، وفقًا لما قاله «باتريك وينتور»، بصحيفة «الجارديان» .وكتب «روبن نيبليت»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أن باريس «تقف الآن وحيدة إلى حد ما في حماية مصالحها الاستراتيجية»، بينما نجحت بريطانيا في إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة، وعززت اتصالاتها مع أستراليا، واستطاعت أن تخلق لها موطئ قدم في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لحماية مصالحها الأمنية» .

وفي هذا الصدد، أشار «نيك تيموثي»، من صحيفة «التليجراف»، إلى أن المزاعم الفرنسية التي تؤكد أن البريطانيين «لا صلة لهم بموضوع الخلاف الراهن» خاطئة تمامًا، حيث إن «لندن تسعى بجهد غير مسبوق لكي تجعل نفسها لاعبًا أكبر في منطقة المحيط الهادئ»، بالإضافة إلى أنها تقوم «بإنشاء وتعميق العديد من

التحالفات خارج الناتو والاتحاد الأوروبي» .كما أنها «باتت تُظهر حالة من المرونة والتنوع في سياستها الخارجية بعد البريكست»، وهنا أصبح تنفيذ استراتيجية «بريطانيا العالمية» أكثر وضوحًا من ذي قبل .فيما أضافت «إميلي تامكين» من مجلة «نيو ستيتسمان»، أن «أوكوس» فتح «طريقًا إلى الأمام لظهور بريطانيا العالمية الطموحة» .في حين أن «كيري براون»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، قد برر هذا التحالف بأنه «محاولة لتحقيق نوع من القوة خلال فترة ما بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي والقيام بدور أمني هادف في النهاية» .وأشار «بن سميث»، في صحيفة «التليجراف»، إلى أنه «يقدم دفعة خاصة للعلاقة بين لندن وواشنطن، حيث يمكن أن يوفر اللحظة التي يتم فيها إحياء العلاقة الخاصة بينهما».

من ناحية أخرى، أوضح «كوري شاك»، من معهد «أمريكان إنتربرايز»، أن التحالف ضمن الفرصة «لإدارة بايدن لإظهار التزامها بأمن حلفائها بعد كارثة انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، وأنه يعد «رسالة أنيقة» لتذكير الصين بأن حلفاء الولايات المتحدة لديهم تحالفاتهم الدفاعية والدبلوماسية لمواجهة التهديدات الأمنية لبكين .كما أن توفير غواصات تعمل بالطاقة النووية للأستراليين يعزز أيضًا مبدأ التوازن الإقليمي .وفقًا للرئيس التنفيذي لمركز الأمن الأمريكي الجديد «ريتشارد فونتين»، حيث أضاف أن «المقياس الحقيقي لمقارنة آليات القوة والهيمنة ليس بين الصين من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر، ولكنها باتت بين الصين من جهة والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى».

على العموم، يمثل القرار الفرنسي بتصعيد نزاعها الدبلوماسي مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا بشأن التدابير الأخيرة للتحالف «أوكوس»، أحد أخطر العقبات التي قد تجعل التحالف عبر الأطلسي أمام احتمالات الانقسام أو بالأحرى صعوبة التفاوض بين أعضائه طيلة عدة سنوات قادمة على إنجاز المهام الدفاعية المطلوبة، خاصة بعد إحساس باريس أنه تم تقويض مكانتها كحليف قوي للدول الثلاث .

وعلى الرغم من أن بايدن وجونسون قد يعملان على تهدئة الغضب الفرنسي على المدى القصير، فإن شراسة إدانات وزير الخارجية الفرنسي، إزاء هذا التحالف، وإلغاء الاجتماع الثنائي بين وزيري الدفاع البريطاني

والفرنسي يجب أن تُرى على أنها بمثابة مؤشرات قوية على أن باريس لن تنسى بسرعة هذا الإحراج، وسوف تسعى إلى عدم النيل من مكانتها وأهميتها الدولية ومصالحها الأمنية مرة أخرى.

٢٠٢١/٩/٢٩

السياسة البريطانية بعد تعيين «ليز تروس» وزيرة للخارجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أقال رئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسون»، وزير الخارجية «دومينيك راب»، وعينه وزيرا للعدل، ونائبا لرئيس الحكومة، لتحل محله وزيرة التجارة الدولية، «ليز تروس»، وهي الخطوة التي كانت متوقعة من قبل العديد من المحللين، حيث ينظر إليها على أنها رد فعل تلقاه «راب»، بعد الأخطاء العامة، التي ارتكبها خلال الانسحاب البريطاني من أفغانستان، كما أنها تأتي تحسبا لمرحلة جديدة من المشاركة البريطانية في أمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ والدفاع عنهما، مع إعلان اتفاق دفاعي مع الولايات المتحدة وأستراليا .

وفي واقع الأمر، لا يمكن إنكار أن العامل المحفز لرحيل «راب» عن وزارة الخارجية، هو دوره الذي كثيرا ما انتقدته الحكومة بشأن الإجلاء الغربي المرتبك من أفغانستان .وعلى هذا النحو، كان من المتوقع تغيير القيادة في الشؤون الخارجية عاجلا أم آجلا .فيما وصفه «مارك لاندلر»، و«ستيفن كاسل»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، بـ«تغير وزاري كاسح»، موضحا كيف أصبح كبير الدبلوماسيين البريطانيين «ضحية واضحة للغاية لخروج الغرب الفوضوي من أفغانستان».

وعلى الرغم من محاولته تصحيح هذا الأمر وزيارته مجموعة من الدول، بعد سقوط أفغانستان في يد طالبان؛ إلا أن الحسابات الخاطئة لوزير الخارجية خلال الانسحاب الغربي، وتوقيته الخاطئ لقضاء عطلة في «كريت»، صعدت الضغط على «جونسون» لإقالته .وعلق «بيتر ويستماكوت»، السفير البريطاني السابق لدى الولايات المتحدة، بأن سقوط راب «طبيعي لكارثة أفغانستان».

وفي تحليلهما لخفض رتبته، رفض «لاندلر»، و«كاسل»، العلاقة الشخصية لراب مع جونسون، وعلقا بأن «ترقيته إلى مجلس الوزراء كانت في الغالب مكافأة على أوراق اعتماده في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي»، ما «جعله يحظى

بشعبية لدى ذلك الجناح من الحزب» .لكن الأهم من ذلك، أنه على الرغم من تخفيض رتبته، إلا أنه لم تتم إقالته من مجلس الوزراء، وبدلا من ذلك تم تعيينه وزيرا جديدا للعدل، بالإضافة إلى توليه منصب نائب شرفي لرئيس الوزراء.

من ناحية أخرى، لقي تعيين «تروس»، كوزيرة للخارجية، ترحيبا واسعا في وسائل الإعلام البريطانية، مع سمعتها كشخص ينجز الأمور، لا سيما التفاوض على صفقات تجارية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مع أستراليا واليابان، ما عزز سمعتها كشخصية حققت نجاحا في العمل الدولي لصالح بريطانيا .وتعد «تروس»، عضوا في البرلمان منذ الانتخابات العامة عام ٢٠١٠ .كما أنها عضو متمرس في حكومة المحافظين منذ عام ٢٠١٢ .ومنذ دخولها الحكومة، شغلت مجموعة واسعة من الأدوار الوزارية، بما في ذلك وزيرة العدل، وكبيرة أمناء الخزانة، ووزيرة التجارة الدولية .وستكون ثاني امرأة تشغل هذا المنصب بعد «مارغريت بيكيت» في) ٢٠٠٦–٢٠٠٧.(

ووفقا للعديد من المحللين، فإن تعيين «تروس»، في أحد المكاتب الأربعة الكبرى للدولة، كان متوقعا عاجلا أم آجلا، حيث وصفها «لاندلر»، و«كاسل»، بأنها «نجمة صاعدة» داخل حزب المحافظين، الذي «نال الثناء للتفاوض على اتفاق تجاري بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مع أستراليا، كما علق «ستيفن بوش»، و«البي ريا»، من «نيوستيتسمان»، بأنه بتعيينها الجديد قد «عززت نفسها كلاعب قوي في السياسة المحافظة في المستقبل»، وإن كانت لديها «مشاعر مختلطة» حول تعيينها في وزارة الخارجية، حيث إنه معروف على نطاق واسع أنها كانت تطمح منذ فترة طويلة في دور المستشار» .فيما أضاف «لوك دى بولفورد»، من صحيفة «التلغراف»، أن الترقية لم تكن مفاجئة، حيث إن «معدلات تأييدها بين أعضاء حزب المحافظين في ارتفاع مستمر».

وفي حين أنه من السابق لأوانه، الحديث عن طريقة إدارتها لوزارة الخارجية، وكيفية تفاعلها مع الأحداث العالمية، إلا أنه يمكن القول- استنادا إلى أفعالها وكتاباتها السابقة -أنها ستزيد من الترويج لشعار الحكومة «بريطانيا العالمية»، والذي أيدته بقوة عندما كانت وزيرة للتجارة الدولية، كما يمكن أيضا التنبؤ بزيادة الوجود البريطاني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ في ضوء نظرتها السياسية المناهضة للحكومة الصينية، واتفاق الدفاع الجديد للمملكة المتحدة مع الولايات المتحدة وأستراليا.

ووفقا لـ«أوبري أليجريتي»، في صحيفة «الجارديان»، فإنه بعد عامين كوزيرة للتجارة الدولية، أصبحت «تروس»، «على دراية جيدة في التعبير عن رؤية ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لـ«بريطانيا العالمية»، مع الفلسفة

الاقتصادية لوزيرة الخارجية الجديدة التي تكمل ذلك»، خاصة أنها تعد «مؤيدة بارزة داخل مجلس الوزراء للتجارة الحرة والحد من الحواجز المالية»، وقد شاركت في تأليف كتاب عام ٢٠١٢ بعنوان بريطانيا غير مقيدة) إلى جانب دومينيك راب، ووزير الداخلية الحالي بريتي باتيل(، حيث دعوا إلى الحد من لوائح الدولة لتعزيز الوجود المالي والسياسي العالمي لبريطانيا .وكانت صحيفة «الجارديان»، قد وصفتها بأنها «واحدة من الرأسماليين الحقيقيين الوحيدين المتبقين في مجلس الوزراء» .وقبيل تعيينها الجديد، تحدثت في ١٤ سبتمبر ٢٠٢١ عن أن «الطريق إلى الانتعاش الاقتصادي لا يكمن في التراجع والتقليص»، بل في «التجارة والمشاريع الحرة» .وعندما كانت وزيرة للتجارة الدولية، بدأت مفاوضات مع دول الخليج للتوصل إلى صفقة لجذب استثمارات تجارية تبلغ قيمتها حوالي ٥ مليارات جنيه إسترليني .وفي مايو ٢٠٢١ .قالت لصحيفة «التليجراف» إن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت «هدفا محددا» لتطوير العلاقة الاقتصادية، وطرق التعاون للمملكة المتحدة معها في المستقبل.

ومع ذلك، لا يزال من غير المعروف كيف يتم مناقشة اتفاقيات التجارة الحرة واقتصادياتها لكل الدول ضمن مداولات السياسة الخارجية التي يغلب عليها الطابع السياسي، وليس الاقتصادي، خاصة وأن «تروس» ليس لديها خبرة بالشؤون السياسية للشرق الأوسط وقارتي إفريقيا وآسيا، وأن اهتماماتها الأكبر بالتعاملات التجارية فحسب .لكن يمكن القول إن السياسة الخارجية ستدور على الأرجح حول مواجهة المنافسة الاقتصادية الشرسة للصين في المستقبل، وعناصر القوة التي قد تقدمها لندن لتشكيل تحالف دبلوماسي قادر على التصدي لبكين عالميًا .

علاوة على ذلك، ذكرت وكالة «رويترز» أن تروس، «كانت من أشد المدافعين لإعطاء بريطانيا أولوية قصوى من الناحية الاقتصادية والدبلوماسية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ» .وفي العديد من أدوارها ومناصبها السابقة كانت تؤيد «قيادة الجهود للانضمام إلى حلف تجاري، أو اتفاق للشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ» . ومن ثمّ، يجب أن تكون فائدة تولي وزيرة سابقة للتجارة الدولية، حقيبة الخارجية في هذه الأثناء واضحة تمامًا.

وفي هذا الصدد، يشير كل من «مايكل شوبريدج»، من «المعهد الأسترالي للسياسات الاستراتيجية»، و«جون شهاوس»، بـ«مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إلى أنه «على مدى العقد الماضي، أدركت بلدان منطقة المحيطين الهندي والهادئ بشكل متزايد أن علاقاتها الاقتصادية، وخاصة صادراتها، تُستخدم كوسيلة ضغط في المنافسات الجيوسياسية من أجل تولي زمام الهيمنة والنفوذ داخل منطقتها» .وسيكون بمقدور «تروس» حماية المصالح البريطانية في تلك المنطقة أثناء عملية تفاوضها على إبرام العديد من الصفقات التجارية رفيعة المستوى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وبالفعل، هناك الكثير من المؤشرات القوية التي تؤكد صحة هذا النهج .فبعد ساعات فقط من تولي «تروس» حقيبة الخارجية، كشفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا عن تحالفها الثلاثي الدفاعي المشترك المناهض للصين باسم «أوكس»، وأصبح واضحًا وفقًا لما ذكره «دان صباغ»، في صحيفة «الجارديان»، أن هذا التحالف «مصمم بوضوح لإرسال رسالة إلى بكين»، ولا سيما مع بدء لندن وواشنطن فترة جديدة من التعاون الأمني من خلال تبادل المعلومات النووية مع الحكومة الأسترالية لأغراض منها تطوير غواصات تعمل بالطاقة النووية.

وفي الواقع، كان رد فعل المحللين إيجابيًا حيال هذا التحالف، ووصفه «باري بافيل» من «المجلس الأطلسي»، بأنه «يعزز بشكل ملموس علاقات أعضاء هذا التحالف بواشنطن»، كما علق «بيتر دين» من نفس المركز، أنه «يعد تعاونا وثيقا غير مسبوق، ولا سيما أن الولايات المتحدة كانت دومًا غير راغبة في مشاركة أي بيانات عن التكنولوجيا النووية الخاصة بها».

وبالنسبة إلى بريطانيا، فإن الانخراط في مثل هذا التحالف هو انتصار في حد ذاته .وأوضح «جونسون» في مجلس العموم، أن الدول الثلاث ستصبح بمثابة «شركاء لا ينفصلون» في الدفاع عن منطقة المحيطين الهندي والهادئ .وأوضح «دين»، بأن تحالف «أوكس»، يعطي الكثير من القوة والدعم للرؤية الاستراتيجية البريطانية لكونه خطوة رئيسية إلى الأمام بالنسبة إلى تطوير صناعة الدفاع، وتعزيز العلاقات مع كل من أستراليا والولايات المتحدة» .وبصفتها وزيرًة للخارجية، فمن المتوقع أن تشارك بشدة في تحديد معالم التطورات الأمنية المستقبلية في هذه المنطقة تحديدًا.

وبشكل عام، يعكس تحرك لندن لتقوية الخطوط الدبلوماسية والدفاعية ضد الصين المواقف السياسية الحادة لـ«تروس»، حيث وصفها «إيان سميث»، وزير العمل السابق في الحكومة البريطانية، بأنها «أحد أكثر الأشخاص المناهضين للصين» في مجلس الوزراء الحالي» .وفي قمة مجموعة السبع في مارس ٢٠٢١ .قالت لصحيفة «فاينانشيال تايمز»، إن «هذا هو الوقت المناسب للتعامل بقوة مع الصين وسلوكها في نظام التجارة العالمي»، وأن هناك حالة من الاستياء تجاه بكين «بسبب الممارسات الضارة المتمثلة في استخدام العمل القسري والتدهور البيئي وسرقة الملكية الفكرية».

ومع ذلك، فإن العقبة الراهنة أمام وزيرة الخارجية الجديدة، هي الاستياء الفرنسي إزاء تحالف «أوكس» .ويرجع ذلك إلى أن باريس وافقت سابقًا على صفقة بقيمة ٢٧ مليار جنيه إسترليني لبناء ١٢ غواصة للأستراليين، وهي الصفقة التي سيتم إلغاؤها الآن .ووصف وزير الخارجية الفرنسي، «جان إيف لودريان»، هذا التحالف الدفاعي، وما ينطوي

عليه من مشاركة البيانات حول التكنولوجيا النووية الأمريكية بمثابة «طعنة في الظهر»، ومن الواضح أن بريطانيا ترغب في إنشاء تحالف إقليمي أوسع نطاقًا بقيادة الغرب ضد التهديدات الأمنية الصينية.

علاوة على ذلك، لا يزال يتعين على وزيرة الخارجية التعامل مع القضايا الأكثر أهمية، وخاصة الوضع الحالي في أفغانستان، والمحاولات المستمرة لإجلاء اللاجئين الذين يسعون إلى المغادرة .وكما علقت صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن من بين المهام الدولية الرئيسية الأولى لها، هو معالجة حالة التذبذب التي أصابت مكانة بريطانيا عالميًا بعد التجاهل الأمريكي لها في أعقاب الانسحاب من أفغانستان؛ خاصة في ضوء أن العلاقة الإيجابية التي تربط البلدين أصبحت موضع شك» .وكتب «إيان بوروما»، من كلية «بارد»، بنيويورك، أن «العلاقة الخاصة بين واشنطن، ولندن تلاشت خلال الأزمة الأفغانية، كما أن دعوات جونسون بضرورة إعادة «بريطانيا» لم تلق أي استجابة تُذكر من واشنطن، كما كانت في السابق» .ولتأكيد معالجة هذه القضية من قبل لندن، فإن أول رحلة خارجية لـ«تروس»، هي مرافقتها رئيس الوزراء إلى الأمم المتحدة في محاولة لإحياء «العلاقة الخاصة» بين لندن وواشنطن.

على العموم، من المرجح بعد تعيين «تروس» كوزيرة للخارجية أن يتبدد فشل الحكومة البريطانية في التعامل مع الأزمة الأفغانية، في ضوء سعيها لتنشيط الشراكة مع بقية دول العالم، تحت مسمى تعزيز استراتيجية «بريطانيا العالمية»، حيث يمثل تعيينها فرصة لإعادة تأكيد سياساتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومحاولة لإصلاح التحالف الأنجلو أمريكي، الذي قُوض بانسحاب الولايات المتحدة أحادي الجانب من أفغانستان من دون موافقة أقرب حلفائها وهي المملكة المتحدة.

أما بالنسبة إلى «راب»، فإن استمرار وجوده في مجلس الوزراء بصفته وزيرا للعدل، ودوره الجديد كنائب لرئيس الوزراء، يعني أنه من المحتمل أن يتمكن مرة أخرى من ترسيخ نفسه كعضو قيادي في الحكومة البريطانية.

٢٠٢١/١٠/١

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.. نحو مسار جديد للتعاون

بالنظر إلى كونهما منظمتين متعددتي الجنسيات ومؤلفتين من دول تتشارك في التفكير، وتمثل كل منهما منطقة معينة، فيجب أن يكون «الاتحاد الأوروبي»، و«مجلس التعاون الخليجي»، مؤسستين متعاونتين بشكل خاص؛ لتعزيز التعاون الدولي حول عدد واسع من القضايا، تتراوح من التعليم إلى الدفاع .وعلى الرغم من أن العلاقات بينهما كانت عنصرًا أساسيا في السياسة العالمية، إلا أن التعاون الأوسع المأمول لم يؤت ثماره بعد.

ولبحث هذه المسألة، عقد «معهد دول الخليج العربي»، بواشنطن، ندوة بعنوان «الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ..مسار جديد للتعاون»، بهدف مناقشة التعاون المستقبلي بينهما، وكيف يمكن تفعيله وتعميقه؛ أدارتها «إيما سوبرييير»، من «معهد دراسات الشرق الأوسط»، وشارك فيها عادل عبدالغفار، من مركز «بروكينجز»، و«سيلفيا كولومبو»، من «معهد الشؤون الدولية» وهناء المعيبد، من مركز «الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية»، وعمر العبيدلي، من معهد دول الخليج.

في البداية، أوضحت «سوبرييير»، أن العلاقات بين «الاتحاد الأوروبي، ودول مجلس التعاون، تعود إلى عام ١٩٨٥ . حيث الاجتماع الوزاري الأول المشترك، واتفاق التعاون الذي أعقب ذلك عام ١٩٨٨ .ومع ذلك، كان التعاون المباشر مع الوقت محدودًا، وتم اتخاذ معظم الإجراءات بينهما بشكل ثنائي، وليس متعدد الأطراف .وعليه، وصفت «التأخير» و«المثابرة» من أجل تعزيز التعاون بأنه «مفاجئ» و«مخيب للآمال»، ولا سيما بالنظر إلى العديد من المخاوف المشتركة بينهما .وبالتالي، سألت حول «كيف سيبدو الطريق إلى الأمام» للتعاون؟.

ومن جهتها، أشارت «كولومبو»، إلى أنه من الضروري فهم «ما تحقق وما لم يتحقق» في العلاقة بين المنظمتين حتى الآن، وذلك لتطوير آليات جديدة «لإطلاق العنان لإمكانيات» شراكات مستقبلية، موضحة أنه مع حدوث «تحولات» في الجغرافيا السياسية العالمية، فإن الأحداث الخارجية، مثل تراجع النفوذ العالمي للاتحاد الأوروبي في أعقاب خروج بريطانيا منه، والانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من الشرق الأوسط، أصبحت وسيلة «ضغط»؛ على أوروبا «لإعادة النظر» في علاقاتها «مع الخليج، وخاصة أن الأخيرة الآن أكثر انخراطًا في الاقتصاد السياسي والأمني الأوسع للشرق الأوسط.

علاوة على ذلك، أوضحت أنه على الرغم من أن المحادثات بين الكيانين في الثمانينيات كانت «طموحة»، فإن المزيد من التقدم في العلاقات بينهما ظل «بمنأى» عن المنظمتين؛ بسبب ما وصفته بـ«التعارض الهيكلي» .وفي هذا الصدد، تحدثت عن كيف أن «التعارض المستمر» بين المسائل الاقتصادية والسياسية لم تتم معالجتها، حيث إن المفاوضات المحتملة من الاتحاد الأوروبي تستند إلى «طلبات كثيرة جدًا» بشأن دول الخليج، وبالتالي يختلف الطرفان حول «عدد من الأولويات» .

ووفق هذا المعنى، أوضحت أن محاولات التعاون بينهما تم «استيعابها» من خلال اعتماد الدول على الاتفاقيات الثنائية، مع ملاحظة أن دولا، مثل فرنسا تفضل انتقاد دول الخليج عبر المنظمات متعددة الجنسيات، مثل الاتحاد الأوروبي .ونظرًا إلى أن الاتصالات بين الاتحاد الأوروبي والخليج كانت تحدث دائمًا على «مستوى النخبة»، فإن الفهم الثقافي المناسب للأخيرة من قبل المفاوضين أو السياسيين الأوروبيين غير موجود، وبالتالي ليس لديهم أي اتفاق حقيقي «معرفة وتصورا دقيقا عن الطرف الآخر».

وفي الواقع، عكست هذه الأفكار ما ذكرته «كولومبو»، و«عبدالغفار»، من أنه بعد ثلاثين عامًا من أول اتصال بينهما، فإن مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية وداخل أوروبا، فضلا عن عوامل دولية جعلت دول مجلس التعاون على هامش السياسة الخارجية لأوروبا على الرغم مما وصفوه بـ«مركزية الخليج على المشهد الجيوسياسي الإقليمي» . وبالنسبة إلى مستقبل العلاقات بين الطرفين، حثت «كولومبو» على تدشين «عصر جديد بينهما»، حيث يتم فتح «قناة اتصال» ثابتة في جميع الأوقات لتسهيل قدر كبير من التعاون في القضايا الأمنية، والاقتصادية، والسياسية المشتركة . وخلصت إلى أن «الاتحاد الأوروبي»، يمكن أن يقدم «الكثير كمؤسسة»، في هذه العملية، وخاصة أن «مرونته» يمكن أن تساعد في «تجديد» هذه العلاقات.

وفي إطار هذا الواقع، أشارت «المعيبد» إلى ضرورة التعاون بين أوروبا والخليج في مجال التعليم، موضحة أن دول الخليج عمومًا تسعى إلى «حل واحد يناسب الجميع» لتحسين أنظمة التعليم، ولكن ذلك من خلال العمل بشكل أوثق مع البلدان الأوروبية، مشيرة إلى أن وجود المدارس والجامعات الأوروبية في منطقة الخليج، يمكن أن يكون وسيلة مهمة يمكن من خلالها إقامة علاقة طويلة الأمد بين الدول الغربية وهذه الدول في مجال التعليم.

ومع ذلك، أقرت بوجود «عدم توافق» بين توقعات وأولويات أوروبا والخليج بشأن التعليم، حيث يتم «دعم» الجهود الخليجية الحالية في مجال التعليم من خلال «التركيز على العنصر البشري»، حيث تسعى الدول الخليجية لخفض عائدات تصدير الوقود في المستقبل، وبالتالي يبحثون عن «حلول سريعة» لتدفقات مصادر دخل أخرى اقتداء بالنماذج الغربية .وبالتالي، أوصت بضرورة «حوار فعال» لدول المجلس لمعرفة المزيد عن تطورات التعليم الأوروبي، كوسيلة لخدمة أهداف التعليم عندهم بشكل أفضل.

ومن جانبه، أشار «العبيدلي»، إلى القضايا الاقتصادية التي يوليها الاتحاد الأوروبي اهتمامه، وأنه من المهم ملاحظة كيف أنه على مدار سياسته التجارية العريقة «خلق مزيجاً بين تحقيق أهدافه الاقتصادية وبين غيرها من الأهداف السياسية الاستراتيجية في آن واحد»، فقد كانت بعض اتفاقاته التجارية هي سبيله لتحقيق أهداف استراتيجية وسياسية بعيدة كل البعد عن النواحي الاقتصادية، مستشهدًا بإبرامه اتفاقيات تجارية مع كل من فلسطين وإسرائيل كمثال على ذلك .وفي السياق نفسه، أوضح أن هذا النهج الأوروبي قد ألقى بظلاله على المنظور الخليجي في هذا الصدد؛ حيث بات لدى أعضاء مجلس التعاون الرغبة أيضا في «استخدام العلاقات الاقتصادية» كوسيلة لحماية مصالحهم من «العديد من التهديدات الأمنية» في المقام الأول.

ومع ذلك، أكد أن هناك العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين، مثل الاقتصاد، وحماية البيئة، وتعزيز حقوق الإنسان، وجميعها توفر فرصًا لتوثيق العلاقات بين الكيانين في الوقت الراهن، وخاصة بعد تصاعد التوترات مؤخرًا حول اتفاق «أوكوس» للدفاع العسكري المبرم بين أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة .

وعليه، رجح «العبيدلي»، احتمالية إبرام اتفاق تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي، ودول مجلس التعاون في المستقبل القريب، مشيرًا إلى أنه بالإمكان التغلب على العقبات التفاوضية التي وقفت حائلا أمام إبرام هذا الاتفاق عام ٢٠٠٨ . ومن بينها الاختلاف حول حصص التصدير والتعريفات الجمركية فحسب، ولم يكن الأمر له علاقة بأي اختلافات سياسية، وخاصة أن التعاون المشترك في مجال حماية البيئة توفر «فرصة كبرى» للمنظمات متعددة الجنسيات، ومن بينهم الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون «لرفع راية» حماية البيئة بكل عناصرها عالميا.

وفي حديثه عن التعاون الأمني المشترك بين أوروبا والخليج؛ أشار «عبدالغفار»، إلى أن «الأوضاع المشتعلة» الراهنة في الشرق الأوسط يمكن أن تعمل على تعزيز التعاون بينهما .وأنه على الرغم من وجود «الكثير من الانتقادات لمسألة انسحاب الولايات المتحدة» من الشرق الأوسط، فإنها لا تزال الشريك الأمني الأساسي لدول الخليج، ولا سيما أن كلا من روسيا والصين، «لا تستطيع»، أو «لا تريد»، أن تحل محلها في المنطقة .

وحول ما إذا كان بإمكان أوروبا أن تلعب دورًا أمنيا أكبر نطاقًا في الخليج خلال الفترة المقبلة؛ أجاب «عبد الغفار»، أنه «من الصعب في الوقت الراهن حدوث ذلك»، وخاصة أن دول الاتحاد الأوروبي تتمتع «بنفوذ واضح» في المنطقة، حيث يتركز نفوذها في «المجال الاقتصادي» .لكن لا يزال لها دور «محدود» في المشاركة في حماية الأمن الإقليمي لدول الخليج، وذلك باستثناء مهام المشاركة التقليدية في الحماية البحرية لمضيق هرمز .وبشكل أساسي، ذكر أن التعاون بين الطرفين في مجال الأمن يتم بشكل ثنائي، وليس بشكل مشترك، ومتعدد الأطراف، ولعل وجود نوع من العلاقات الدفاعية الوثيقة بين كل من فرنسا والإمارات أوضح مثال على ذلك .

ومع ذلك، أشار إلى أن هناك اقتراحات كفيلة بجعل الاتحاد الأوروبي يقوم بدور أكبر في حماية أمن الخليج، من بينها؛ أولاً، «تكثيف» الحماية البحرية من جانبها في مياه الخليج والشرق الأوسط بشكل أوسع نطاقًا، وثانيًا العمل على «إعادة تشكيل الاتفاق النووي» مع إيران، وممارسة المزيد من النفوذ الدبلوماسي عليها من أجل نزع فتيل التوترات بينها وبين دول مجلس التعاون .فيما شدد على أن أي تعاون مستقبلي بينهما «كمنظمة» يعتمد على عمليات صنع القرار لـ«القادة الحاليين» لدول مجلس التعاون، ومدى أهمية المجلس في القيام بعمل جماعي إقليمي متعدد الأطراف، بدلاً من الحفاظ على الوضع الراهن والمعني بإنشاء علاقات ثنائية مع أوروبا.

وفي سؤال حول الكيفية التي يمكن بها إطلاق العنان للإمكانات الحقيقية لتعزيز العلاقة بين أوروبا والخليج؛ ذكرت «كولومبو»، أنه «من الصعب الإجابة عن ذلك»، بالنظر إلى أنها «متشككة» في أن الاتحاد الأوروبي يعتبر دول الخليج «شركاء استراتيجيين رئيسيين بالفعل» .مضيفة أن الخليج «لا يتصدر جدول أعمال» السياسة الخارجية لأوروبا، وبدلا من ذلك، أشارت إلى أن الأحداث في منطقة الساحل الإفريقي تعد مصدر قلق أمني مباشر لـ«بروكسل وباريس وروما ومدريد».

واستكمالا للنقاش، علق «العبيدلي»، على تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في مسار العلاقات بين كل من أوروبا والخليج، أشار إلى أن منطقة الخليج تراجعت من كونها خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي إلى ثامن أكبر شريك بعد خروج المملكة المتحدة من التكتل، لكون الأخيرة تتمتع بالحصة الكبرى من العلاقات والتبادلات التجارية مع دول الخليج أكثر من نظيراتها الأوروبية الأخرى .

ومع ذلك، لاحظ أنه إذا نجحت لندن في التفاوض بشأن عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول الخليج، فقد يوفر هذا الأمر «زخمًا» لبروكسل في أن تحذو حذوها .علاوة على ذلك، ذكر «العبيدلي»، أنه لم يفهم حقًا سبب انتظار الاتحاد الأوروبي طويلا أمام محاولة إبرام اتفاق تجارة حرة مع دول المجلس، واصفًا الأمر بـ«الفرصة السهلة»، التي من شأنها أن تفيد الجانبين بوضوح.

وفي سؤال حول كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يعمق مشاركته وتفاعله مع شعوب دول الخليج من أجل فهم ثقافة المنطقة بشكل أفضل؛ أكدت «المعيبد»، أن فهم ثقافة الخليج ومستوى تقدمه يعد أمرًا مهمًا لأوروبا من أجل الموافقة على أي اتفاق مستقبلي بشأن التجارة أو التعليم أو التعاون بشكل عام في أي مجال، ولكن لا يعتمد الأمر على الموافقة، فحسب بل من الضروري، وقوف المؤسسات المعنية بجانب مواطني الخليج عند محاولة إقناعهم باقتفاء أثر النماذج الغربية التي حققت نجاحًا في مجالات التعليم والتكنولوجيا والصناعة .وفي هذا الصدد، علق «العبيدلي»، على أن هناك سوء تقدير من جانب أوروبا إزاء حجم الفرص المتاحة لها للتعاون المشترك مع دول الخليج، وخاصة في «مجال المعرفة»- أي التعليم ونقل تقنياته -إذ إنه لا يزال هناك «آليات بلا حدود» لتبادل المعلومات والثقافة والتعاون المحتمل بين الطرفين.

على العموم، قدمت الندوة عرضًا شاملا للعلاقات بين دول «مجلس التعاون»، و«الاتحاد الأوروبي»، والصعوبات التي تواجه تلك العلاقات فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف .وفي حين تم التأكيد بوضوح على فوائد التعاون المشترك بينهما، فقد تم الإقرار أيضًا باستمرار وجود صعوبات، وخاصة أن كلا الجانبين بحاجة إلى زيادة جهودهما حتى يصبح ذلك التعاون المشترك حقيقة واقعة .

ومع ذلك، فإن ما ذكرته «المعيبد» من مقترحات بشأن التعاون المحتمل في مجال التعليم، وما ذكره «العبيدلي» بشأن سبل تعزيز التعاون الاقتصادي، يمثل أهم الوسائل الحالية التي يمكن من خلالها الاستمرار في إيجاد أرضية مشتركة للتعاون، والمنوطة بنجاح التوصل لإبرام اتفاق للتجارة الحرة، فضلاً عن قدرتها على الوفاء بمزيد من التعهدات بتحقيق قدر أكبر من التعاون في قضايا، مثل الاقتصاد، وتنمية حقوق الإنسان، وتوفير الأمن في الشرق الأوسط.

٢٠٢١/١٠/٥

الخيارات البديلة لفشل المفاوضات الدبلوماسية بشأن الاتفاق النووي الإيراني

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد مرور عدة أشهر على فترة إدارة «جو بايدن»، لم يتم حتى الآن استعادة الانخراط الأمريكي والإيراني في «الاتفاق النووي» لعام ٢٠١٥ .ومع توقف المفاوضات الأولية في فيينا، وانتخاب رئيس جديد لإيران، تجرى الآن مناقشة البدائل المحتملة لموافقة الجانبين على الانضمام إلى الاتفاق من جديد داخل الأوساط المعنية بشؤون الدفاع والأمن الغربية.

ولبحث هذه المسألة، قام كل من «داريا دولزيكوفا»، و«توبياس بورك، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، بلندن، بنشر مقال بعنوان «بدائل الدبلوماسية النووية الفاشلة مع إيران»، ناقشا فيه مستقبل الاتفاق النووي الإيراني، وبدائل إعادة تنفيذه، وماذا سيحدث إذا انهار بالكامل.

أوضح كل من «دولزيكوفا»، و«بورك»، أن «عودة العقوبات الدولية، وتوسع النشاط النووي الإيراني، وزيادة خطر التوترات العسكرية في المنطقة»، هي «النتائج المحتملة إذا فشلت المساعي الدبلوماسية»، وأن هذا الفشل «مرجح بشكل خاص»، وأنه على الرغم من التفاؤل بشأن المفاوضات البناءة التي تمت في يونيو ٢٠٢١ .بين إيران والولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة؛ فإنها مازالت تشهد حالة من الجمود حتى تاريخه، مشيرين إلى أن الضغوط الداخلية في كل من «طهران»، و«واشنطن» قللت من إمكانية التوصل إلى اتفاق قريب في ظل انتخاب «رئيسي»، والمعارضة المتزايدة من الجمهوريين في الكونجرس لأي تهدئة مع إيران .فضلا عن أن «الانسحاب الأمريكي من أفغانستان شكك في مدى قدرة إدارة بايدن على ممارسة أي من نفوذها السياسي على الساحة الخارجية» .

ووفق هذا المعنى، أكد الباحثان أن السلاح الأبرز في يد الولايات المتحدة وحلفائها لردع إيران وتخليها عن المفاوضات النووية، هو إعادة فرض العقوبات السابقة، وفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية جديدة، مؤكدين أن تخلي إيران عن المفاوضات «من شبه المؤكد أن يؤدي إلى إعادة فرض عقوبات مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي عليها».

ومع ذلك، فإن هذه الآلية أمر مشكوك فيها، خاصة وأن إيران صمدت بالفعل أمام حملة «الضغط القصوى»، التي فرضتها إدارة ترامب، حيث أُلغي الاتفاق النووي، وزادت هي من مستويات إنتاجها للمواد النووية .وبالاعتراف بذلك، وصف كلا المحللين، فرض المزيد من العقوبات بأنها «زائدة عن الحاجة إلى حد كبير»؛ نظرا إلى أن «النطاق الواسع للعقوبات الأمريكية الحالية، تضمن بالفعل منع العديد من الشركات في جميع أنحاء العالم من التعامل مع إيران» .

علاوة على ذلك، فإن قبول «موسكو»، و«بكين»، الالتزام بأي عقوبات جديدة على إيران أمر غير محسوم، حيث «ليس من المؤكد أنهما سيمتثلان امتثالا تاما لنظام عقوبات مجلس الأمن المعاد فرضه»، خاصة وأن طهران قد انضمت مؤخرا إلى منظمة «شنغهاي» للتعاون التي يقودها الصينيون والروس، وهي كتلة اقتصادية أوراسية؛ تهدف إلى مواجهة الهيمنة الغربية للاقتصاد العالمي.

ووفقا لـ«نيكول غرياجوسكي»، من جامعة «هارفارد»، فإن الصين ودول آسيا الوسطى لم تكن على استعداد لاستيعاب المخاوف الأمريكية بشأن السماح لإيران بالمشاركة بشكل أعمق في منظمة شنغهاي للتعاون«، لكن في خضم التوترات المتصاعدة مع الصين، و«عدم الاهتمام» بمنطقة آسيا الوسطى في السنوات الأخيرة، فقدت إدارة بايدن، نفوذها الدبلوماسي لإبقاء طهران خارج تلك الحظيرة الدولية، وبالتالي، فإن العقوبات الدولية الجديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة ضدها قد تكون بداية غير جيدة لواشنطن وحلفائها .

علاوة على ذلك، تبقى فكرة تهديد الولايات المتحدة بتشديد العقوبات العسكرية على إيران غير محتملة في الوقت الراهن؛ نظرًا إلى أن البنك المركزي الإيراني، والحرس الثوري يخضعان بالفعل لبعض أشد العقوبات صرامة والتي تفرضها واشنطن، كما أن التخلي عن أي من هذه العقوبات منوط في المقام الأول بموافقة إيران على أي شروط تمليها المفاوضات النووية .

وفي الوقت ذاته، يعد استخدام نمط أقوى من الجهود الدبلوماسية خيارًا مطروحًا بالنسبة إلى الغرب .ومع ذلك، لا يوجد إجماع حول ماهية المسار الدبلوماسي الذي سيُتبع .وأوضحت «دولزيكوفا»، و«بورك»، أن الجهود المبذولة لتجنب تصعيد عسكري في المنطقة «يجب أن تشمل جهودا دبلوماسية تتفق مع التصورات المعنية بحماية الأمن الإقليمي وتحديد عناصر النفوذ الفعالة للتأثير على التعاون الإيراني مع المجتمع الدولي» .وأنه للقيام بذلك، يمكن

التعاون مع دول الخليج المتحالفة مع الولايات المتحدة؛ كوسطاء للنزاعات الأمريكية الإيرانية بالنظر إلى أن لديهم «مصلحة خاصة في منع تصعيد التوترات» .

ومع ذلك، تبقى الطرق الدبلوماسية مطروحة، حيث إن هناك «بعض نقاط النفوذ» لا تزال قائمة بين الغرب وإيران . وأفاد «فرانسوا مورفي»، من وكالة «رويترز»، أن الدول الغربية أوقفت خططًا لإصدار قرار ينتقد إيران «لصالح الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ بعد موافقة طهران على مواصلة مراقبة بعض أنشطتها النووية» .وعلق المدير العام للوكالة، «رافائيل غروسي»، أن هذا الاتفاق يخفف من «القضية الأكثر إلحاحًا» بين المفتشين الدوليين والنظام الإيراني».

ومع ذلك، تبدو قابلية توصل المجتمع الدولي إلى اتفاق على المدى الطويل هامشية .وأشار «جون ألترمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إلى أن ضمان الدعم الصيني والروسي لخطط الولايات المتحدة للسيطرة على التطلعات النووية الإيرانية، والعدوان الإقليمي يبدو مسألة معقدة للغاية .وسلط الضوء على «الانتهاكات الصينية العلنية المتزايدة للعقوبات الأمريكية على إيران»، حيث تستورد بكين النفط من طهران، موضحًا أن إدارة بايدن «رأت عدم إنفاذهما العقوبات دليلاً واضحًا على النوايا الخبيثة تجاه واشنطن .كما أن واردات الصين من طهران، نمت بشكل كبير وبلغت بحلول مايو ٢٠٢١ .مليونَ برميل يوميًا .وهكذا، خلص، إلى أنه من غير المرجح أن تتلقى واشنطن دعمًا كبيرًا من روسيا أو الصين فيما يتعلق بالعمل الدولي ضد طهران.

من جهة أخرى، رجح بعض المحللين وسائل أخرى غير نظام العقوبات والنهج الدبلوماسي لمواجهة إيران، تراوحت من العودة إلى حملة «الضغط القصوى» لترامب، إلى إعادة تأكيد الوجود العسكري لواشنطن في المنطقة .وكتب «ريتشارد هاس»، في مجلة «فورين أفيرز»، أن إدارة بايدن «قد تكون مضطرة إلى اللجوء إلى نفس الخيارات التي اتخذها ترامب» لممارسة المزيد من الضغط على إيران أكثر مما كان مرجوًا، وأنه «حتى لو قبلت إيران مرة أخرى قيودًا محدودة زمنيا على أنشطتها النووية، فلا يزال يتعين على واشنطن أن تقرر كيفية الرد على الاستفزازات الأخرى».

إضافة إلى ذلك، شدد «مارك دوبويتز»، من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، على أن «البيت الأبيض يجب أن يستخدم المزيد من سياسة العصا والجزرة؛ لإجبار طهران على التوصل إلى اتفاق جديد»، موضحا كيف «قوض» بايدن نفسه حال مشاركته في أي محادثات مستقبلية بإعلانه تبنيه محورًا آخر بديلا عن الشرق الأوسط، وهي منطقة المحيطين الهندي والهادي ليوليها كل اهتمامه، وهو ما قوض إرادته في التمسك بالمفاوضات النووية وقيادة دفتها على المدى الطويل.

ولتوضيح ذلك، أكد أن «الإيرانيين يفهمون النفوذ أفضل من بايدن، ويرون أنه يخشى الرد على محاولة استعدائهم» . وبسبب هذا، فإنهم «لم يعد يعتقدون أنه سيستخدم القوة لكبح طموحاتهم النووية» .وفي إشارة إلى الحاجة الملحة إلى

وجود رادع عسكري أقوى، أكد «دوبويتز»، أن «الرسائل الفارغة من قبل رئيس ضعيف بشأن ضرورة التوصل إلى اتفاق في أسرع وقت لن تكون بنفس تأثير التهديد الأمريكي باستخدام القوة ضد إيران».

وفي الوقت نفسه، رفض المحللون العودة إلى استخدام أساليب الضغط السابقة على إيران .ويبقى واضحًا أن سبب فشل هذه الضغوط في الماضي يجعلها من غير المرجح أن تنجح عند استخدامها مرة أخرى .وأشار «دانيال ديبتريس» في صحيفة «واشنطن إكسامنر»، إلى أنه «إذا لم يتم البدء في العملية الدبلوماسية مرة أخرى، فإن واشنطن وطهران يمكن أن يكونا في أزمة حقيقية يريدان تجنب تبعاتها، وسيظل خيار توصلهما إلى اتفاق واضح «هو «الخيار الأفضل»، ولا سيما مع فشل جهود ترامب «وضغوطه القصوى» في تحقيق» أهدافه إلى حد يجبر طهران على القبول بأي تسوية .

ووفقا للعديد من المحللين، فإن التحدي الأكبر أمام بدء واستمرار أي مفاوضات يكمن في شعور طهران الحالي بالشجاعة والقوة، خاصة في أعقاب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان .يشير «مايكل هيرش»، في مجلة «فورين بوليسي»، إلى أن الاعتقاد أن طهران تسعى إلى حيازة الأسلحة النووية حتى يكون لها اليد العليا في منطقة الشرق الأوسط، اعتقاد خاطئ، مرجِّحًا أن تماطل في العودة إلى مفاوضات الاتفاق النووي حتى تضمن أنه لن يُؤثر فيما تمتلكه من قدرات نووية» .

وعلى الرغم من أن إدارة بايدن أعلنت أنها لا تزال تأمل في العودة إلى الاتفاق النووي، لكنّ كبار المسؤولين الأمريكيين يعربون عن مخاوفهم من أن تنتقل إيران بالفعل إلى «خطة ب» :والتي تتمثل في تأجيل المفاوضات، بينما تتأهب للاختراق السريع لحيازة الأسلحة النووية .وكما أوضح «دولزيكوفا»، و«بورك»، فإنه قد تكون هناك «طفرة غير مسبوقة» في أنشطتها النووية، والتي من المرجح أن تنطوي على «تراكم مخزونات أكبر من اليورانيوم المخصب والمياه الثقيلة، وتركيب أعداد أكبر من أجهزة الطرد المركزي»، وكذلك بناء مرافق جديدة لإجراء المزيد من إجراءات تطوير الأسلحة النووية.

وعلى مستوى أوسع نطاقًا، باتت طهران تؤمن بأن حالة الضعف التي أظهرتها واشنطن في أعقاب انسحابها من أفغانستان، قد قوت من شوكتها وأساليب ردعها إقليميًّا .يقول «دينيس روس»، في مجلة «فورين بوليسي» :«من الواضح أن الإيرانيين لم يعودوا يخشون الأمريكيين .وهذا في حد ذاته يعني أن الأمريكيين لا يمتلكون حقًا مستوى الردع الذي يحتاجونه، سواء في قضية الأسلحة النووية أو في المنطقة»، موضحًا أن :«إيران تبنت في الوقت الراهن نوعًا من نهج الضغط على واشنطن» .وعلى حد تعبيره :«لقد تبنت نهجًا ترامبيًّا تجاهنا، على أمل أننا سوف نتنازل عن شروطنا ومتطلباتنا».

لذلك، حتى لو أراد الإيرانيون المضي قدمًا بالمحادثات النووية، فهم كما قال «علي فايز»، من «مجموعة الأزمات الدولية» :«واثقون من أن الوقت في صالحهم، وأن النفوذ الأمريكي بلغ ذروته وأصبح محدودًا، وعندما تُستأنف

المحادثات، سيأتون إليهم وهم يعتقدون أن الغرب لن يكون لديه بديل للقبول بمطالبهم بشأن رفع العقوبات» .
وأضاف كل من «ديفيد هانجر»، و«مايكل كراولي» و«ريك جلادستون» في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «لكسب المزيد من النفوذ والهيمنة الإقليمية، على مدار العامين الماضيين، استأنفت إيران إنتاجها من اليورانيوم، والآن لديها مخزون مخصب أكبر بكثير من المستوى الذي تم الاتفاق عليه سابقًا عام ٢٠١٥».

على العموم، من الواضح أن المحادثات النووية بين المجتمع الدولي وإيران في خطر، مع انعدام حالة التماسك والتوافق بين الدول الغربية فيما يتعلق بما يمكن القيام به لمنع إيران من التلاعب بالمفاوضات لمصلحتها، وما يمكن القيام به لردعها من تطوير برنامجها النووي حال انهيار المحادثات مرة أخرى.

وبالتالي، كما خلص كل من «دولزيكوفا»، و«بورك»، فإن التعاون الإيراني في المفاوضات المستقبلية «سيعتمد في النهاية على الدور الذي يلعبه البرنامج النووي في تحديد ملامح سياسات إيران الداخلية والخارجية والأمنية»، وهو أمر، وفقًا لهما «لا يزال غير واضح تمامًا» .وأنه في حين أن استئناف المفاوضات النووية يمثل «أولوية قصوى» للدول الغربية، فمن المهم الاعتراف بأنه «سيقيد سلوكيات طهران العدائية في المنطقة، ويؤدي حتمًا إلى طمأنة دولها إزاء نواياها الرامية إلى تقويض أمنها القومي».

٢٠٢١/١٠/٩

كورونا والتغير المناخي واتجاهات التحول في أسواق الطاقة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اتسمت أسواق الطاقة العالمية في الأشهر الـ١٨ الماضية بالاضطرابات وعدم الاستقرار .ومع تحول العالم بعيدا عن الوقود التقليدي، والسعي إلى خفض انبعاثات الكربون، تماشيا مع اتفاقية باريس للمناخ، لا يمكن التنبؤ بالمستقبل أيضا، حيث من المتوقع أن تنخفض الاستثمارات ومستويات الطلب على حد سواء .وفي يوليو٢٠٢١ .نشرت شركة «بريتيش بتروليوم» للطاقة، المراجعة الإحصائية السنوية السبعين للطاقة العالمية، والتي أكدت أن «وباء كوفيد-١٩»، أثر بشكل كبير في أسواق الطاقة، حيث انخفضت معدلات انبعاثات الكربون بوتيرة هي الأسرع منذ الحرب العالمية الثانية.

ولمناقشة المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية، والتأثير المحتمل لنتائجها على الشرق الأوسط، عقد «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، ندوة بعنوان «أسواق الطاقة في الشرق الأوسط»، أدارتها «كارين يونغ»، من برنامج الاقتصاد والطاقة بالمعهد، وشارك فيها «مايكل كوهين»، رئيس قسم تحليل النفط في شركة «بريتيش بتروليوم»، و«كارول نخلة»، من شركة «كريستول» للطاقة .

في البداية، شرح «كوهين» ما وصفته «يونغ» بـ«لحظة تحول أسواق الطاقة من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى موارد الطاقة المتجددة»، مؤكدا أن تحليل أحداث عام ٢٠٢٠ .وبالأخص أزمة كورونا أدى إلى معرفة مدى قدرة استجابة «أوبك»، والقوى الكبرى في العالم لأي حالة من حالات عدم استقرار أسواق الطاقة، مشيرًا إلى وجود بعض التطورات نحو الحد من تأثيرات موارد الطاقة التقليدية والتحول إلى المتجددة؛ منها ما أشار إليه من أن «مستوى استهلاك الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط نفسه زاد» .

وبشكل عام، لم يكن متفائلا بشأن تحقيق أهداف خفض الانبعاثات على أساس ثابت مستقبلا .وعلى حد تعبيره، عندما «نتخلص من الفيروس ويبدأ الطلب على النفط في الانتعاش، فمن المرجح أن يكون هذا الانخفاض مؤقتا» .وأنه «على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني، ما زلنا نشهد معدلات هائلة من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن استخدامها الطاقة غير النظيفة» .وكانت المراجعة الإحصائية، قد ذكرت أن «الصين تعد تقريبا البلد الوحيد الذي زاد فيه استهلاك الطاقة التقليدية خلال عام ٢٠٢٠».

علاوة على ذلك، رأى «كوهين»، أن «الانكماش العام في الناتج المحلي الإجمالي»، الذي حدث في وقت واحد في العالم، يعود إلى أن أسعار عقود انبعاثات الكربون مكلفة للغاية» .وبعبارة أخرى، «لا يزال النمو الاقتصادي والتنمية الدوليان يعتمدان على استخدام الوقود التقليدي» .ومن المعلوم، أن انخفاض الانبعاثات العام الماضي كان مدفوعا بما اسماه بـ«توقف نقل الإمدادات النفطية أو على الأقل تباطؤ وتيرتها»، وهو الأمر الذي قال «نريد تجنبه في المستقبل» . موضحًا أن هذا النوع من «الاضطراب الحاد»، في الاقتصاد العالمي، أمر ينبغي لصناع السياسات أن يسعوا إلى تجنبه في المستقبل .

وتوضح «المراجعة الإحصائية»، مدى عدم الاستقرار في قطاع الطاقة العالمي، بالنظر إلى متوسط أسعار النفط عام ٢٠٢٠ . ووصوله إلى أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٤ .وانخفاض استهلاكه بمقدار ١.٩ مليون برميل يوميًّا، وهو ما يمثل أدنى مستوى له منذ ٢٠١١» .وكتب «سبنسر ديل»، من شركة «بريتيش بتروليوم» في يوليو٢٠٢١ .أن الاتجاه «الدراماتيكي نحو «انخفاض معدلات انبعاثات الكربون، الذي لوحظ العام الماضي، هو الذي يحتاج إليه العالم في المتوسط كل عام على مدار الثلاثين عامًا القادمة؛ ولكي نحقق أهداف اتفاق باريس للمناخ» .ومع انعقاد قمة «كوب ٢٦» حول تغير المناخ في نوفمبر ٢٠٢١ .من المحتمل أن الدول ستعيد تأكيد رغبتها في تغيير الاتجاهات في قطاع الطاقة العالمي بشكل دائم والاعتماد على موارد الطاقة المتجددة.

وبالعودة إلى المناقشة، أشار «كوهين» إلى الانخفاض العالمي في الطلب على النفط وبعض تداعياته على بلدان الشرق الأوسط .موضحًا أن «أكبر عنصر شهد انخفاض الطلب عليه كان وقود الطائرات»، في حين كان هناك ثبات في الطلب على مصادر الطاقة من «النفثا والإيثان والغاز النفطي المسال» .

وفي تعليقه، على استجابة «أوبك+» للأزمة الصحية العالمية، لاحظ أن المنظمة كانت «قادرة على تحقيق انخفاض في العرض» استجابة لانخفاض الطلب، إلا أنه حذر من قدرة «أوبك» على تجاوز الأزمات المستقبلية، بالنظر إلى أن خطوة خفض العرض قد اتخذت «في مواجهة شيء كان من المفترض أن يكون وضعًا مؤقتًا» .ونظرًا إلى إدراك أن الانخفاضات المستقبلية في الطلب من المرجح أن تكون هيكلية ودائمة، فمن الصعب التنبؤ بكيفية استجابة المنظمة للانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة .وبالنسبة إليه، فمن الصعب «تحديد ما إذا كانوا سيحافظون على حصتهم في السوق أو يضاعفون الإيرادات في المستقبل»، مشيرًا إلى كيف قرر مصدرو الغاز الطبيعي المسال الروس «التخلي عن بعض حصتهم في السوق» عام ٢٠٢٠ .كخطوة «ديناميكية مؤقتة»، وبالتالي «لا يمكننا التأكيد أن هذا السلوك قد يتم محاكاته مُستقبلا».

واستكمالا للمناقشة، ركز «كوهين» على استهلاك الكهرباء وإنتاجها في الشرق الأوسط، موضحًا أن «ما يصل إلى٧٠ % من الكهرباء يتم إنتاجها باستهلاك الغاز من أجل تعظيم صادرات النفط»، مشيرًا إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها دول الخليج لتنويع مصادر إنتاج الطاقة لديها، فإن استخدامها للمصادر المتجددة لم يتم بمعدل مرضٍ داخل المنطقة ككل .وعلى وجه الخصوص، أشار إلى أن «أقل من ١ %من الاعتماد على الطاقة الشمسية موجودة في الشرق الأوسط».

ومع ذلك، قدم بعض الملاحظات المشجعة للخطوات التي يجب اتخاذها في المستقبل، بما في ذلك كيف «يمكن أن تنمو مصادر الطاقة المتجددة بسرعة كبيرة على الرغم من مشكلات سلاسل الإمداد والتوريد والتمويل المناسب الخاصة بموارد الطاقة المتجددة» .ومع ذلك، تظل المصادر غير المتجددة لإنتاج الكهرباء مثل الغاز الطبيعي، مكونًا مهمًا في العديد من البنى التحتية للطاقة في العديد من البلدان .وعليه، خلص «كوهين»، أنه «في عالم ينمو فيه الطلب على الطاقة، قد لا يكون النمو في مصادر الطاقة المتجددة كافيا»، وبالتالي «يجب أن تكون جميع الحلول مطروحة، وجميع الأطراف الفاعلة جزءًا من الحوار».

من جانبها، عرضت «نخلة» للوضع الحالي لقطاع الطاقة في الشرق الأوسط .موضحة أن هناك «أربعة جوانب مهمة فيما يتعلق بالشرق الأوسط.» يتعلق أولها بـ«قضية الغاز»، حيث إن الشرق الأوسط «كان متأخرًا عندما يتعلق الأمر بالغاز الطبيعي»، بالنظر إلى أن «النفط أكثر ربحية»، وأن التركيز الأكبر يجب أن ينصب على تطوير مخرجات الغاز الطبيعي داخل المنطقة، وهو نهج مدعوم جراء الدور الذي أداه هذا التطوير في خلق نوع من «المرونة الشديدة في مواجهة أزمة كورونا .

أما ثانيها، فهو «التداعيات الخطيرة لفيروس كورونا، بدلا من العقبات التي تواجه عملية التحول إلى الاعتماد على موارد الطاقة المتجددة في الوقت الراهن»، حيث أصرت على أن المنتجين يجب أن يكونوا «أكثر قوة» عند مواجهتهم

«لصدمات هيكلية أشد وطأةً» في المستقبل، وأنه في ظل تراجع أسواق النفط العالمية، فإن «الاحتياطيات النفطية منخفضة الكلفة بمنطقة الشرق الأوسط هي القادرة على إنعاش هذه الأسواق»، مشددة على أن هناك حاجة إلى أن يقيم واضعو السياسات هذه التداعيات مع حجم «الاحتياجات الاقتصادية» لبلدانهم، بما في ذلك جهود التنويع الاقتصادي طويلة المدى .مع ملاحظة أنه على الرغم من هذه الجهود، «لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتبطًا بأسعار النفط وإيراداته»، ما قد يتسبب في مشاكل اقتصادية، حيث «ستشتد المنافسة بين المنتجين إذا ما استمرت أسواق النفط في التراجع والتقلص».

ويتعلق ثالثها، بأن «بلدان منطقة الشرق الأوسط بدأت مواجهة أزمة كوفيد-١٩ في بداية الأمر أثناء ذروة معاناتها وضعف اقتصادها من تهاوي أسعار النفط عالميًّا» .موضحة أن اقتصادات هذه الدول «كانت لا تزال تحاول التعافي من انهيار أسعار النفط عام ٢٠١٤ حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٠ .لكن الوباء زاد الطين بلة .واستشهدت «نخلة»، بتقرير «صندوق النقد الدولي»، الذي نُشر وقتها وحذر من نضوب «ثروات دول الخليج» المالية بحلول عام ٢٠٣٤» .

ورأت أن هذا يوضح الحاجة إلى «فهم المشكلات الهيكلية داخل المنطقة» عند مناقشة قضية التحول إلى الطاقة المتجددة.

وفي النهاية، لفتت الانتباه إلى الدور المحتمل لمنتجي النفط والغاز بمنطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية، مشددة على حقيقة أنه «لن يكون هناك انقطاع في الطلب العالمي على مستخلصات النفط والغاز الطبيعي خلال العقود المقبلة»، وأنه «عندما يصل الطلب على النفط إلى ذروته، سيستمر العالم في استهلاكه» .

وبالتالي، أكدت أن «الطاقة منخفضة الكثافة الكربونية التي توفرها شركات النفط والغاز العالمية بالمنطقة، يمكن أن تتركها في وضع مثالي لتلبية هذا النوع من الطلب» .وأخيرا، اقترحت أن يستمر توجيه هذه الإيرادات، نحو تسهيل تنويع أسواق الطاقة، وأن بعض المشروعات تُستخدم بالفعل «لتعزيز العمر الافتراضي لمواردها وأصولها القيمة»، مثل مشروع تطوير الهيدروجين الأزرق المستخلص من الوقود الأحفوري.

واتفقت «يونغ»، مع هذا الرأي، مشيرة إلى أن الغاز كان «بالتأكيد جزءًا من أجندة التنويع الاقتصادي لموارد الطاقة» في الشرق الأوسط، غير أنها تساءلت عن «كيفية تحفيز الحكومات على البدء في الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة» .ومن جانبه، أوضح «كوهين»، أن «تدخل القيادة السياسية الحكيمة، هو أمر ذو أهمية قصوى لرؤية تطور أي قطاع» .ووافقت «نخلة» على ذلك، مشددة على «الحاجة إلى تقديم شروط تعاقدية ملائمة للمستثمرين في مجال الطاقة المتجددة» .ومع ذلك، حذرت من أن مثل هذه الجهود من المرجح أن تصبح أكثر صعوبة بمرور الوقت لأن الانتقال إلى الاستعانة بمصادر الطاقة المتجددة سيجعل «المستثمرين أكثر انتقائية بشأن مشروعات الطاقة المتجددة التي يدعمونها».

وفي المقابل، تحدث «كوهين» عن اعتقاده أن موارد الطاقة الأقل كلفة من حيث إنتاجها وأسعارها ليست الكفيلة ببقاء دول ما في السوق وجني الأرباح من وراء ذلك، فهذه الحقيقة بدأت تتلاشى؛ حيث بدأ الكثير من المستهلكين في تقييم «معايير أخرى» أيضًا، فيما يتعلق بالاهتمام بـ«عوائد أسواق انبعاثات الكربون وإيرادات التجارة فيها» .لذلك، شعر أن الاستغلال المستمر لموارد الطاقة غير المتجددة يجب أن يؤدي إلى التفكير مليًا في طرق تعمل على قلة الكثافة الكربونية نسبيًا التي تنبثق من موارد الطاقة التقليدية.

وفي سؤال حول الوضع الحالي لأسواق تصدير إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط .أوضح «كوهين»، أنه نظرًا إلى أن روسيا «تركز بشكل متزايد على آسيا»، فمن المحتمل أن تكون هناك «زيادة تنافسية مع الدول الأوروبية للحصول على الغاز الطبيعي على المدى القصير .ومع ذلك، حذر من أنه من المتوقع أن يتراجع أداء أسواق النفط العالمية والصينية أيضًا إذا «ظلت الأخيرة ملتزمة بأهدافها بالتحول إلى الطاقة المتجددة» .ونتيجة لذلك، توقع أن تكون هناك «منافسة كبرى في الأسواق الأخرى مثل أسواق انبعاثات الكربون»، وبالتحديد الموجودة في العالم النامي .ووافقت «يونغ» على ذلك، وأكدت أنه ستكون هناك «آثار مهمة على الملامح الجيوسياسية الإقليمية إذا اشتدت المنافسة بين أعضاء «أوبك+» على المدى القصير والطويل في تلك الأسواق.

على العموم، قدمت الندوة نظرة عامة مفصلة عن الوضع الحالي لأسواق الطاقة في الشرق الأوسط، وتأثير فيروس كورونا وانعكاساته على السياسات النفطية المستقبلية لكل الدول، والتحديات طويلة المدى المرتبطة بالتحول من الوقود الأحفوري إلى موارد الطاقة المتجددة .

وفي حين أن هناك بعض الإيجابيات التي قد تظهر جراء التحول إلى موارد الطاقة المتجددة، فإنه يجب توخي الحذر لأن هذا التحول هو تحدٍ مختلف بطبيعته، خاصة وأن المنافسة المتزايدة داخل الأسواق النفطية المتراجعة بالفعل يمكن أن يكون لها آثار جيوسياسية كبرى على أعضاء «أوبك+» ومنافسيها .وفي حين أن دول الخليج تحرص على المشاركة في جهود مكافحة تغير المناخ، كجزء من جهودها الخاصة لتنويع الطاقة، فإن الهيدروكربونات لا تزال عنصرا مهما من الدخل القومي لكل منها، ومن المرجح أن يظل هذا الحال سنوات عديدة قادمة .وعلى هذا النحو، فإن الاتجاهات الحالية والمتوقعة في أسواق الطاقة العالمية ذات أهمية هائلة في صياغة سياسات الطاقة الوطنية .

٢٠٢١/١٠/١٢

كيف يمكن خلق توازن بين تدابير مكافحة الإرهاب والإجراءات الإنسانية؟

محاولة تحقيق التوازن بين تنفيذ إجراءات مكافحة الإرهاب من قبل الدول، وتلبية متطلبات المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية للقيام بالعمل الإنساني مهمة صعبة للغاية .وبصفة خاصة، في مناطق الصراع، التي يوجد فيها أفراد وجماعات مدرجة على قوائم الإرهاب العالمية، ويسيطرون على الأراضي والأشخاص الذين يعيشون فيها.

وبالنسبة إلى الوضع في أفغانستان، فقد أدت الأزمة إلى بروز الدور الذي تؤديه المنظمات الإنسانية في تخفيف معاناة المدنيين .وهو في هذه الحالة اقتصاد الدولة، الذي وصفه «أندرو ووكر»، من «بي بي سي نيوز»، بأنه بالفعل هش ومعتمد على المساعدات، وأزمة الديون، التي وصفها «كريستوفر بيلايغ»، من صحيفة «الجارديان»، بأنها من المحتمل أن تتحول إلى كارثة .ومع ذلك، فإن قوانين مكافحة الإرهاب القائمة من شأنها أن تعرض هذه المنظمات لخطر المخالفات الأمنية، إذا حاولت إدارة مساعداتها في البلاد عبر التعاون مع طالبان، أو أنظمتها المالية .

ولمناقشة هذه القضية، عقد «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، «تشاتام هاوس»، بلندن، ندوة عبر الإنترنت، بعنوان «كيف يمكن تجنب العواقب السلبية لتطبيق إجراءات مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني؟»، أدارتها «اليزابيث ويلمشورست» من برنامج القانون الدولي بالمعهد، وشارك فيها «كريستوف برانر»، منسق العقوبات السابق في البعثة الألمانية الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، و«شارون هارفي»، مستشارة مكافحة تمويل الإرهاب في الخارجية البريطانية، و«لويز ويلكنز»، من «منظمة أوكسفام الخيرية»، و«إيمانويلا جيلارد»، من برنامج القانون الدولي بالمعهد، والتي كتبت تقريرا بعنوان «القانون الدولي والأثر الإنساني لتدابير مكافحة الإرهاب والعقوبات».

وكما يتضح في كثير من الحالات حول العالم، هناك احتكاك قوي بين تدابير مكافحة الإرهاب الرامية إلى منع الجمعيات الخيرية من التعامل مع الجماعات المدرجة دوليا على أنها إرهابية .وكما ذكرت «ويلمشورست»، فإن هذه المشاكل ليست جديدة، ولكن الحلول لا تزال بعيدة المنال، كما أن تأثير تدابير مكافحة الإرهاب لطالما تحدت صانعي السياسات في القانون الإنساني أكثر من عقدين .وفي يونيو ٢٠٢١ .علقت «فرانسواز سولنييه»، من منظمة «أطباء بلا حدود»، بأن الأولوية تحولت منذ أحداث ٩/١١ من حماية الأفراد وتلبية متطلبات العمل الإنساني إلى الالتزام بتوفير الأمن عبر تطبيق العقوبات القاسية على الجماعات والكيانات الإرهابية .

من جانبها، تناولت «ويلكينز»، المشاكل التي تواجهها وكالات الإغاثة من قوانين وقيود مكافحة الإرهاب الدولية عند العمل في مناطق النزاع .وعلى وجه الخصوص، وصفت كيف يجب أن يتسق عمل وكالتها مع المشورة القانونية الخارجية، بشأن العمل الإنساني الممكن وغير الممكن القيام به في بلدان معينة، مشيرة إلى أنهم في غزة، غير قادرين

على القيام بعمل في مجال التعليم؛ بسبب العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة، وعند القيام بالعمل في سوريا، لم يتمكنوا من شراء الوقود؛ بسبب العقوبات البريطانية، بشأن استيراد الوقود.

ومن ناحية أخرى، لفتت الانتباه إلى حقيقة أن المنظمات الإنسانية غالبًا ما يتعين عليها إجراء عمليات الفحص الخاصة بها للامتثال للتشريعات الدولية بموارد محدودة، بدلا من وجود خطوط اتصال مباشرة مع المشرعين أنفسهم . فيما لوحظ كيف تعتمد فرق الإغاثة على مصدر واحد لتحويل الأموال، مثل البنوك المركزية، وأنه في حال تم معاقبة إحداها، فقد لا تتمكن من إدخال أي أموال إلى البلد .وخلصت إلى أن هذه المنظمات لديها قابلية تأثر كبيرة لتقويض عملها، بسبب عقوبات مكافحة الإرهاب، وبالتالي يتعين عليها تحديد مسار عملها مع الحكومات الوطنية.

وفي تقريرها- المشار إليه -أوضحت «جيلارد»، كيف «تبنّت الدول مجموعة من الإجراءات لمنع أعمال الإرهاب والمعاقبة عليها»، مع تقييد هذه الإجراءات بمبدأين رئيسيين، هما، تجريم أفعال معينة وفرض عقوبات على الجماعات أو الأشخاص المصنفين على أنهم إرهابيون .مضيفة أنه، بشكل محبط، لا تشير أي من الاتفاقيتين الأساسيتين بشأن مكافحة الإرهاب) الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٩ لقمع تمويل الإرهاب، وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ (إلى العمل الإنساني، فضلا عن استبعاده .وبالتالي، يوجد حاليًا عدد قليل من الأحكام الواردة في القانون الدولي للسماح لوكالات الإغاثة بإجراء مهام إنسانية في مناطق يوجد بها جماعات خاضعة لعقوبات إرهابية دولية.

وكما لوحظ في الماضي، كانت العقوبات تستند إلى أعمال العنف، التي تقوم بها الجماعات والدول المسلحة؛ لكن في السنوات العشرين الماضية، تم توسيعها لتشمل تقديم الدعم من الأفراد أو المنظمات أو الدول المرتبطة بتمويل الإرهاب . وفي المقام الأول، يأتي هذا نتيجة لتولي مجلس الأمن، دورًا تشريعيًّا في إصدار عقوبات مكافحة الإرهاب منذ ١١ سبتمبر، مع وجود نهج أوسع يتمثل في إصرار الدول على حظر التمويل المباشر أو غير المباشر للمنظمات المرتبطة بنشاط إرهابي .وبما أن الهدف الأساسي هو منع التدفقات المالية من الوصول إلى الجماعات الإرهابية، فقد خلق هذا حالة من التوتر لدى وكالات الإغاثة ممن لديها إمكانية محدودة للعمل في المناطق الخاضعة لنفوذ هذه الجماعات.

ومن خلال ذلك، انتقدت «جيلارد»، هذا النهج غير المسؤول، وانتقدت كذلك كيف أن القيود التي فرضتها المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ليس لديها إلمام بالعقبات غير المحسوبة، والتي تواجهها الوكالات الإنسانية في البلدان الخاضعة لهذه العقوبات .ومع ذلك، فقد تم الإقرار أيضًا بحدوث تطورات مشجعة خلال السنوات الأخيرة، فيما يتعلق باحتمال منح بعض الوكالات والدول استثناءات من قيود تمويل مكافحة الإرهاب؛ لغرض العمل الإنساني.

ومتابعةً للتوصيات، ذكرت أن جميع العقوبات تثير المخاوف نفسها لدى المنظمات غير الحكومية، ولكن عند التعامل مع العقوبات المالية، فإن مخاطر المسؤولية تكون أكبر بكثير .واستطردت أن هناك حاجة إلى ضمانات مناسبة للعمل

الإنساني، ولكن في حالة أفغانستان، من الصعب أن نرى كيف يمكن أن تقوم هذه المنظمات بالعمل الإنساني؛ بسبب فرض الولايات المتحدة عقوبات على طالبان؛ ومن ثم، يحظر حاليًا أي اتصال اقتصادي معها .فيما أصرت أيضًا على أن النتيجة المثالية، هي أن تشمل جميع العقوبات استثناءات صريحة للسماح بتنفيذ المهام الإنسانية بحرية .وعلى الرغم من ذلك، فإن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني، يقابله رفض الحكومات الغربية التعامل مع طالبان .وعلى سبيل المثال، في شهر أغسطس الماضي، أعلن وزير الخارجية الألماني، «هايكو ماس»، أن حكومته لن تمنح سنتًا واحدًا) لأفغانستان (إذا استولت طالبان على السلطة.

وحول توفير الضمانات الإنسانية على مستوى الأمم المتحدة، صرح «برانر»، بأنه عند وضع القيود، كان الأشخاص الذين يصيغونها خبراء في مكافحة الإرهاب؛ ولكن ليس بالضرورة أن يكون العمل الإنساني في مقدمة اهتماماتهم . موضحًا أنه على مستوى المنظمات العالمية متعددة الجنسيات، عادة ما تكون مكافحة الإرهاب في مكان مختلف عن القانون الدولي الإنساني، وأن هذا النظام يخلق مشاكل للتعاون والتماسك في إجراءات وضع القانون، كما أن الأعمال الداخلية البيروقراطية تجعل المفاوضات أكثر صعوبة مما يجب أن تكون عليه، بشأن إصدار إعفاءات للعقوبات المفروضة على المنظمات غير الحكومية .

ومن نواحٍ عديدة، أشار إلى إحراز تقدم، مع قيام دول أوروبية، مثل فنلندا، وفرنسا بالضغط من أجل صياغة أفضل ضمن أحكام القانون الإنساني الدولي .ومع ذلك، فإنه إذا لم تكن هناك إرادة سياسية كافية لفرض مثل هذه التغييرات، فقد يتعين الاتفاق على الأحكام المستقبلية على أساس كل حالة على حدة، وبالتالي، يعيق هذا الجهود الإنسانية، كما أن رد الفعل البيروقراطي للحكومات يقوم على تجنب المخاطرة عند التعامل مع القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وأن الحذر الناتج عن ذلك يجعل الأمر صعبًا للغاية، بالنسبة إلى وضع المنظمات على الأرض؛ للعمل وفقًا لتلك القيود.

ومثل نظرائها، عرضت «هارفي»، وجهة نظر الحكومات المختلفة حول مسألة الموازنة بين تدابير مكافحة الإرهاب، وتلبية متطلبات العمل الإنساني .مؤكدة أنه على الرغم من المخاوف المتعلقة بحماية الأمن القومي، فإن هناك استجابة للاحتياجات الإنسانية، مثل ما نراه حاليا بأفغانستان .ومع ذلك، تظل المشكلة الأكبر، هي تلك المتعلقة بإساءة استخدام الاستثناءات التي قد تسمح بها الهيئات السياسية الأفغانية وغيرها لجهات إنسانية سيئة النوايا، أو التي تدعي أنها خيرية وهي تسعى إلى جمع أموال للإرهابيين .ولعل هذا الأمر، هو ما يقوض بالفعل مساعدة الحكومات المختلفة للجهود الإنسانية في مناطق الصراع.

وفيما يتعلق بأفغانستان، أشارت إلى أن أنظمة العقوبات الموحدة لكل من الأمم المتحدة، أو المملكة المتحدة لم تسمح بأي استثناءات لتسهيل جهود العمل الإنساني، وهو ما تسبب في معاناة شديدة للمدنيين في ظل نظام طالبان، وبالتالي، سنحتاج إلى إيجاد حل، مضيفة أنه، لا تزال المملكة المتحدة تتحدث مع الشركاء الدوليين من أجل إيجاد حل لمسألة إيصال المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان.

وفيما يتعلق بتقرير «جيلارد»- السابق ذكره -أفادت «هارفي»، بأنه خلص إلى أن التشريعات المتعلقة بجهود مكافحة الإرهاب تطالب الجهات التجارية التي تقدم الكثير من الخدمات للعمليات الإنسانية- مثل البنوك وشركات التأمين - بتقييد خدماتها للجهات الفاعلة الإنسانية، خوفًا من مساءلتهم قانونيا إذا أُسيئ استخدام تلك الخدمات من العناصر الإرهابية .وعلقت «جيلارد»، أن المملكة المتحدة أنشأت لجنة استشارية ثلاثية تضم ممثلين من القطاعات، المالية والخيرية والحكومية من أجل التغلب على الحد من تداعيات اعتماد سياسة تجنب المخاطر، التي تعتمدها المصارف البريطانية المعنية بقطع التعامل مع العناصر التي تقوم بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومع ذلك، شكك «برانر» في نجاح هذا النهج، نظرًا إلى أنها مشكلة دولية بطبيعتها، وبالتالي، فإن «قابلية التطبيق العملي» لاتفاق يهدف إلى الحد من تلك التداعيات سيكون محدودًا وغير ذي جدوى .وبرر ذلك الأمر، بأن المؤسسات المالية الدولية تتطلع دومًا إلى الولايات المتحدة وتحذو حذوها عند تحديد سياستها، وبالتالي سيكون من الصعب إيجاد حلول دائمة، ما لم يكن الأمريكيون مشتركين في تلك التدابير .ولعل واقع موافقة «واشنطن» غير مرجح، نظرًا إلى تمسكها بفرض العقوبات لاستهداف الإرهابيين والمنافسين الجيوسياسيين.

وفي النهاية، رأت «جيلارد»، أن تحديد الجهات الفاعلة الإنسانية هو التحدي الأكبر، لا سيما تلك التي سيشملها إنشاء إطار عملي للإعفاءات من العقوبات الدولية المفروضة على البلدان الأكثر حاجة إلى المساعدة، والتي بها حركات وجماعات إرهابية .وفي الوقت الحالي، فإن القانون واضح تمامًا، من وجهة النظر الأمريكية، حيث لا يوجد حظر أو قيود من أي نوع على أي منظمة، بالنسبة إلى الاحتياجات الإنسانية العاجلة .ومع ذلك، لوحظ أنه يوجد قدر من الارتباك بشأن اللوائح المتناقضة من الكيانات الأخرى، وعلى الأخص الأمم المتحدة، حيث لا تمتلك جميع البلدان نفس قائمة الجهات المحظور التعامل معها من قبل المنظمات الإنسانية.

على العموم، قدمت الندوة نظرة ثاقبة حول ضرورة خلق نوع من التوازن بين تدابير مكافحة الإرهاب والإجراءات الإنسانية في مناطق الصراع، حتى تتمكن الوكالات المعنية من أداء واجباتها من دون خوف من أن تطالها أي اتهامات قانونية .

علاوة على ذلك، فإن حالة الاختلاف والتناقض الحالية لقواعد مكافحة الإرهاب، وكذلك الاختلاف في أنواع المساعدات والخدمات الإنسانية بين الدول أصبح أمرا معقدا للغاية، حيث تختلف قواعد وقيود الأمم المتحدة عن قيود الولايات المتحدة، وهو ما يترك العديد من الوكالات الإنسانية في موقف غير مريح يتمثل في عدم التأكد من نوع الخدمات التي يمكنهم تقديمها وتوفيرها للمحتاجين، ومن ثمّ، هناك حاجة إلى إصلاح وتعديل كبيرين لتلك العقوبات والحد من تداعياتها ومعالجة أوجه القصور بها حتى لا تعرقل مسار الجهود الإنسانية في المناطق التي تحتاج إليها.

٢٠٢١/١٠/١٦

اعتماد أوروبا على صادرات الطاقة الروسية.. المخاطر والتحديات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثار نقص الوقود والطاقة الذي أثر بشكل كبير في الدول الأوروبية، وكذلك المملكة المتحدة، مخاوف خبراء الأمن والاقتصاد الغربيين بشأن الاكتفاء الذاتي من الطاقة .ويأتي هذا بشكل خاص عقب تدخل الرئيس الروسي، «فلاديمير بوتين»، لعرض احتمالية تخفيف هذا النقص، ولكن مقابل موافقة الاتحاد الأوروبي على خط أنابيب «نورد ستريم ٢»، لنقل الغاز من روسيا إلى ألمانيا وعدد من الدول الغربية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يربط بين احتياجات الطاقة في أوروبا وخصمها الأمني الأكبر في القارة.

ومع تزايد الطلب على صادرات الطاقة بشكل كبير؛ كنتيجة للتعافي الاقتصادي العالمي من جائحة فيروس كورونا؛ أصبحت الدول الأوروبية في موقف ضعيف بسبب تجاوز الطلب لحجم العرض .ومن المعلوم، أن «أوبك+» حافظت على مستوى ثابت من الزيادات الشهرية في إنتاج النفط الخام) ٤٠٠ ألف برميل يوميًا(، كما أمنت اقتصادات أخرى بالفعل مشتريات مستقبلية لصادرات النفط الخام من أماكن أخرى، فضلا عن اتهام الروس أنفسهم بإبطاء صادراتهم.

ومع ذلك، كانت عواقب ذلك الوضع هي الارتفاع الجنوني في أسعار الغاز الطبيعي بأوروبا، بنسبة ٦٠٠ %خلال عام ٢٠٢١ وحده .وتم تحميل عبء هذه التكاليف على المستهلكين، وانهارت العديد من شركات الطاقة الأصغر قبيل أشهر من حلول الشتاء .وهكذا تصاعدت الضغوط السياسية على الدول الأوروبية، مقابل تباطؤ في رد فعل «بوتين»، والذي يُقابله حذر أوروبي.

ومن وجهة نظر العديد من الاقتصاديين، فإنه وسط القليل من الخيارات؛ قد يجد الأوروبيون في النهاية أنفسهم مضطرين للقبول بمثل هذا العرض، مع ما يحمله من تداعيات جيوسياسية .ومع ذلك، لم يتم تجاهل الآثار المترتبة على هذا الاحتمال فيما يخص الاستقلال الاقتصادي للقارة والتماسك السياسي واعتمادها على منافسين تاريخيين لاحتياجاتها الكثيفة من الطاقة.

وفي الواقع، أثر نقص الوقود والطاقة في أوروبا بالفعل في الاقتصادات الوطنية ومصادر كسب الأفراد .وأشار «ديفيد شيبرد»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، إلى أن أولئك الذين يعيشون في المملكة المتحدة أو قارة أوروبا يرون أن استخدامهم الغاز الطبيعي «يكلفهم على الأقل خمسة أضعاف ما كانت عليه الأسعار قبل عام» .بالإضافة إلى ذلك، فقد أرجع «زيادة الطلب على الغاز إلى سياسة التحول إلى الطاقة النظيفة» .في حين ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه في أوروبا، «أدى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي إلى توقف المصانع، وأثار جزع السياسيين، وحرك قلق المستهلكين الذين يخشون شتاء قارس البرودة» .

وذكرت «أورا سابادوس»، من «المجلس الأطلسي»، أن «الأزمة بدأت في التزايد مدفوعة بمزيج من الطلب بعد جائحة كوفيد-١٩ .والأحداث المتعلقة بالطقس، ومواطن الخلل في مصانع إنتاج الغاز في جميع أنحاء العالم، والمضاربة على حجم الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي» .وفي حين أن هناك عددا كبيرا من العوامل وراء الارتفاع الحاد في أسعار الغاز، فإن «التأثير واضح»، حيث أدت الأسعار المتزايدة في أوروبا بالفعل إلى «إثارة المخاوف من حدوث أزمة طاقة إذا حل الطقس هذا العام أبرد قليلاً من المعتاد».

وسط هذا السيناريو المتدهور، تدخلت روسيا لعرض زيادة في صادراتها من الطاقة إلى أوروبا، ولكن بشرط موافقة «بروكسل» على خط أنابيب «نورد ستريم ٢» الجديد .ووفقا لصحيفة «التليجراف»، فإنه «خط أنابيب غاز تحت الماء يربط بين روسيا وألمانيا وبقية أوروبا، طوله ٧٦٠ ميلاً، ولديه القدرة على ضخ ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وكان موضع خلاف بين روسيا والغرب لسنوات .ونظرًا إلى المكاسب المالية الهائلة للاقتصاد الروسي- حيث أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أنه «يعتمد بشدة على صادرات النفط والغاز إلى أوروبا - فليس من الصعب معرفة سبب حرص «موسكو»، على المشروع لكي يتم الموافقة عليه في أقرب وقت ممكن».

وبالنسبة إلى معظم المحللين الغربيين، فإن «موسكو»، ستحاول بقوة الاستفادة من موقعها الحالي لممارسة الضغوط على أوروبا، بغض النظر عما إذا كانت ستوفر لهم بالفعل واردات الطاقة في المستقبل القريب، وكذلك في ظل مواجهة معارضة أمريكية علنية للخطة .وأشار المعلقون إلى ما تتمتع به موسكو الآن من ثقل كبير في تعاملاتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي .وخلصت «سابادوس» إلى أن موسكو «تحتفظ بكل الأوراق، وأنها مستعدة للانتظار حتى تدفع بما في حوزتها للحصول على الموافقة بمد خط الأنابيب» .وبالمثل، أضافت «كاتيا يافيمافا»، من معهد «أكسفورد لدراسات الطاقة»، أن «الرسالة من روسيا إلى أوروبا مفادها؛ يسعدنا أن نرسل لكم المزيد من الغاز، لكن بعد ذلك ستحتاجون إلى تقديم تصريح لـ«نورد ستريم ٢».

وعليه، فإن الموافقة على خط الأنابيب سيكون لها تأثيرات مزدوجة ليس فقط في تقليل سلاسل إمدادات الطاقة في أوروبا، ولكن أيضًا ستنطوي على تشديد النفوذ الروسي على إمدادات الطاقة في أوروبا، وبالتالي إضعاف استقلال

القارة في مجال الطاقة والاكتفاء الذاتي .ووفقًا لصحيفة «نيويورك تايمز»، فإن ذلك من شأنه أن يضيف إلى «المركز المهيمن» الذي تمتلكه «موسكو» بالفعل من خلال توفير «أكثر من ٤٠ %من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي» .علاوة على ذلك، فإن هذه النية قد أوضحها «ألكسندر نوفاك»، وزير الطاقة الروسي بقوله إن :«موافقة الاتحاد الأوروبي على «نورد ستريم ٢» يمكن أن «تهدئ من الوضع الحالي بالقارة» .وزعم «فلاديمير تشيشوف»، سفير روسيا لدى الاتحاد الأوروبي، أن أوروبا يمكن أن تتلقى المزيد من إمدادات الطاقة إذا توقفت عن معاملة موسكو على أنها «خصم».

علاوة على ذلك، فإن سعي «موسكو» إلى تحقيق مكاسب من استخدام خط الأنابيب الجديد يجعلها «أكثر انتهازية»، في ضوء إلقاء المحللين اللوم عليها في اندلاع صراعات الطاقة في أوروبا؛ جراء قيامها بتخفيض صادراتها في الشهر الماضي .يقول «تريفور سيكورسكي»، من مؤسّسة استشارات الطاقة، «إنرجي أسبكتس» :إن «قرار عملاق الطاقة الروسي، «غازبروم» بعدم ملء مرافق التخزين الأوروبية»، قد أسهم في ارتفاع الأسعار» .في حين أن صحيفة «نيويورك تايمز»، أشارت إلى أن المنتقدين لروسيا يتهمونها بتعمد عدم ضخ المزيد من الغاز الطبيعي في السوق لمحاولة الضغط على ألمانيا وبروكسل للمصادقة بسرعة على الخط الجديد» .وفي الواقع، اتهمت «سابادوس» روسيا بالمساهمة عمدًا في نقص الوقود لدى أوروبا، من خلال رفضها تجديد منشآتها التخزينية الأوروبية أو تعليق عمل نقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا، ما يعني أن «تأثير هذا النقص كان واضحًا حتى على البلدان البعيدة نسبيًا، مثل إسبانيا والمملكة المتحدة»، والتي تمت الإشارة إليها، بأنها «لديها حد أدنى من الاعتماد المباشر على الغاز الروسي» .

وعلى الرغم من أن المفوضية الأوروبية لم تتوصل إلى نتيجة بشأن ما إذا كانت روسيا قد تلاعبت عمدًا بتدفقات الطاقة إلى أوروبا، فقد حثتها «وكالة الطاقة الدولية»، في سبتمبر ٢٠٢١ .على إرسال المزيد من واردات الغاز إلى أوروبا . وأشارت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، إلى أنها أصبحت بذلك «أول منظمة دولية تناولت معالجة مخاوف المسؤولين الأوروبيين بأن موسكو قيدت إمداداتها من الطاقة».

ولعل البعد الآخر الذي يجب مراعاته في أسباب تورط موسكو في أزمة الطاقة الأوروبية وتسريع وتيرة الانتهاء من خط الأنابيب الجديد، هو الرفض الروسي لخطط الدول الأوروبية للتحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة النظيفة، وهو أمر سيضر بلا شك بدخل منتجي النفط الروس .وفي هذا الصدد، يقول «جوستين هوجلر» في صحيفة «التليجراف» إنه «مع اعتماد أوروبا بشكل كلي على النفط الروسي ورغبة الأولى في التحول إلى الطاقة النظيفة»، قام الكرملين «بشن حملة استمرت أيامًا» كان هدفها «توبيخ الأوروبيين جراء الاندفاع نحو الطاقة الخضراء» .وفي غضون ذلك، وصف «ميخائيل كروتيخين»، من شركة «إينرجي»، الروسية تلك الحالة بين روسيا، الحريصة على اعتماد أوروبا على احتياطياتها من الغاز الطبيعي، وبين الدول الأوروبية، التي تتوق بنفس القدر إلى

الابتعاد عن الوقود الأحفوري واستخدام مصادر الطاقة النظيفة، باعتبارها حالة «حرب» .يضاف إلى أهمية ذلك، وصف «كروتيخين» للمنطق والمنهج الروسي في التعامل مع أزمة الطاقة الأوروبية على النحو التالي :«سنتركهم يتجمدون هذا الشتاء ثم يصبحون بعد ذلك أكثر ثرثرة وانتقادًا لموقفهم، ولن يصروا وقتها على التخلي سريعًا عن الاعتماد على الغاز» .بينما أشارت صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن «بوتين حقق مراده، وحصل الأوروبيون أخيرا على عقابهم» لمحاولتهم تقويض نفوذ سوق الطاقة الروسية في أوروبا.

علاوة على ذلك، ذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن أزمة الطاقة الحالية تثير احتمالية «إعادة إشعال فتيل» من الانقسامات لدى الدول الأوروبية حول استخدام الطاقة النووية، حيث تضغط فرنسا والتشيك وفنلندا الآن من أجل جعل لوائح الاتحاد الأوروبي تدعم تصنيف الطاقة النووية على أنها استثمار صديق للبيئة، ولكن ألمانيا «تعارض بشدة» مثل هذا التغيير.

وفي الواقع، دفعت طبيعة التدخل الروسي في عرض تصدير المزيد من واردات الطاقة إلى أوروبا، والعوامل المذكورة أعلاه؛ المحللين إلى التحذير من الاعتماد الأوروبي المستقبلي على الغاز الروسي، فضلاً عن توجيههم اللوم إلى الأوروبيين للمضي قدمًا في توثيق العلاقات في مجال الطاقة مع موسكو، بدلاً من تعزيز الاكتفاء الذاتي من الطاقة .وفي حال إذا ما نجح «بوتين» في الضغط على بروكسل للموافقة على الخط الجديد، فسيكون ذلك بمثابة «تواضع مذل» من قبل أوروبا أمام أحد منافسيها الإقليميين، وسيكون لهذا الأمر تأثير كونه سيثر حفيظة واشنطن، التي تعارض بشدة إتمام هذا الاتفاق.

ومن جانبها، أوضحت «سابادوس»، أن التدخل الروسي أثار تساؤلات حول دور موسكو في «استغلال الطلب المتزايد على إنتاجها من الطاقة» و«عدم القدرة على إظهار القوة والنفوذ الجيوسياسي لدى الدول الأوروبية»، ولكن يكمن «القلق الأكبر» في «مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على تحمل وطأة الضغط الروسي»، في ظل وجود «خطر متزايد من أن تستسلم بروكسل لمطالب الكرملين فيما يتعلق بخط نورد ستريم٢»، كما أن الكثير من المصالح الاقتصادية والسياسية الأخرى يمكن أن تتعرض أيضًا للخطر بسبب طغيان النفوذ الروسي.

ووفق هذا المعنى، انتقد «تيموثي آش»، من مؤسسة «بلو باي أسيت مانجمينت»، الاعتماد الأوروبي على موسكو لتلبية احتياجاتها من الطاقة، مؤكدا أنه تم «نتيجة لقصر النظر لدى الأوروبيين وسياسة الطاقة الروسية على حد سواء» .علاوة على ذلك، فضلت الدول الأوروبية تاريخيًا استيراد الغاز الروسي الأرخص ثمنًا بدلاً من واردات الغاز الطبيعي الأمريكية، التي تتطلب بنية تحتية ملائمة .لكن إذا استمر مشروع خط أنابيب نورد ستريم٢ في المضي قدمًا، فإن ذلك «سيشدد بشكل أكبر»، «سيطرة روسيا على سوق الطاقة في أوروبا»، وسيمنحها «المزيد من الفرص للتأثير على السياسة الأوروبية» .

على العموم، فيما يبدو أن أوروبا في مأزق حقيقي فيما يتعلق بالبدائل المطروحة أمامها لعدم الاعتماد على الغاز الروسي، وكما أشار «توم مانسر»، من شركة «إندبندنت كومودتي إنتليجنس سيرفيسز»، فإن هناك القليل من البدائل والخيارات؛ فإما أن تعتمد على شحنات الغاز الطبيعي المسال القادمة من الولايات المتحدة»، والذي يتطلب إنشاء بنى تحتية جديدة للموانئ؛ أو الاعتماد على «الواردات الرخيصة نسبيًا القادمة من روسيا» .

ومع أزمة الطاقة التي تواجهها أوروبا حاليًا، فإن هذا لا يمثل فحسب تحديا اقتصاديا أو أزمة بنية تحتية، لكنه أيضًا تحدٍ قد يجبر أوروبا على التعرض لضغط سياسي غير مرغوب فيه من موسكو.

٢٠٢١/١٠/١٩

هل تستعيد إدارة بايدن دبلوماسية «كيسنجر» الخاصة بالشرق الأوسط؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تواجه الولايات المتحدة أزمة في سياستها الخارجية ودبلوماسيتها في أعقاب خروجها المهين من أفغانستان، وما يتضمنه هذا من غضب وقلق من جانب حلفائها في أوروبا والشرق الأوسط بشأن خطط واشنطن الأمنية طويلة المدى، فضلا عن تعثر المفاوضات النووية مع إيران، وفي هذا السياق، قدّم مارتن إنديك، وهو زميل مجلس العلاقات الخارجية والسفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل، إرشادات لإدارة بايدن، يوجهها إلى إحياء الإرث الدبلوماسي لمستشار الأمن القومي الأمريكي السابق ووزير الخارجية «هنري كيسنجر»، للتعرف على الخطوات التالية التي يجب أن تتخذها واشنطن في الشرق الأوسط.

ويعد التعلم من دروس الماضي عقيدة رئيسية لدى كيسنجر؛ ففي كتابه عام ١٩٩٤ الصادر تحت عنوان «الدبلوماسية»، ادّعى كيسنجر البالغ من العمر الآن ثمانية وتسعين عامًا أن «التاريخ يُعلَّم بالتناظر والتشابه»، من خلال «تسليط الضوء على العواقب المحتملة لمواقف مماثلة»، ولكنه أكد أن «كل جيل يجب أن يقرر بنفسه المواقف التي يمكن أن تكون مماثلة»، وأوضح أنديك، في مقال نُشر في مجلة فورين أفيرز بعنوان «النظام قبل السلام، دبلوماسية كيسنجر في الشرق الأوسط والدروس المستفادة منها اليوم»، أن «عثرات كيسنجر وإنجازاته» يمكن الآن أن «تقدم دروسًا قيِّمة» للرئيس الأمريكي جو بايدن «في الوقت الذي يتعامل فيه مع قضايا الشرق الأوسط».

بدأ السفير الأمريكي السابق مقاله بالاعتراف بأن انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان «يؤكد بشكل كبير تعقيد وتقلب الشرق الأوسط الكبير»، وأنه «إذا كان القادة الأمريكيون يميلون إلى شن الحرب هناك مرة أخرى، فمن المحتمل ألا يجدوا سوى الدعم الشعبي المحدود»، وحذر من «الابتعاد عن الشرق الأوسط الكبير»، نظرًا إلى أن «المنطقة ما زالت تمثل أهمية» لواشنطن «بسبب مركزيتها الجيوستراتيجية ووقوعها على مفترق طرق بين أوروبا وآسيا».

وإدراكًا منه أن الولايات المتحدة لم تعد تعتمد اقتصاديًّا على «تدفق النفط من الخليج»، وأن لديها مصالح ملحة بشكل متزايد في منطقة المحيط الهادي - الهندي، استشهد إنديك بالأسلوب الدبلوماسي لكيسنجر لتذكير صانعي السياسة الأمريكيين «باعتماد حلفاء إسرائيل وواشنطن العرب على الولايات المتحدة من أجل أمنهم»، وأن «الانقطاع المطول» للوجود الأمريكي في المنطقة يمكن أن «يوقع الاقتصاد العالمي في حالة من الفوضى».

ومن خلال إيجاد أوجه التشابه مع مآزق السياسة الخارجية الحالية لواشنطن، أوضح أنديك أن النجاحات الدبلوماسية لكيسنجر تمت في نفس الوقت الذي حدث فيه الانسحاب الفاشل للولايات المتحدة من فيتنام وأزمة ووترجيت الخاصة بريتشارد نيكسون، حيث رأى إنديك أنه «في ذلك اليوم، مثلما هو الحال اليوم، كان على الدبلوماسية أن تحل محل استخدام القوة»، وبقيامه بذلك، قيل إن الدبلوماسي استطاع «تجنيب الاتحاد السوفيتي» كمنافس إقليمي لأمريكا، و«وضع الأساس لعملية السلام بقيادة الولايات المتحدة، والتي أنهت فعليًّا الصراع بين الدول العربية وإسرائيل» - على الرغم من الاعتراف بأنه «فشل في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني».

وسرد إنديك بالتفصيل نظريات هنري كيسنجر الدبلوماسية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وكيف يمكن تطبيقها في الوقت الحاضر، مشيرًا إلى أن «أحد أهم الدروس المستفادة» مما أسماه «حقبة كيسنجر» هو «أن التوازن في القوى الإقليمية غير كافٍ للحفاظ على نظام مستقر»، وأنه من أجل تحقيق الاستقرار طويل المدى في الشرق الأوسط، «تحتاج واشنطن إلى إيجاد طرق لتشجيع حلفائها وشركائها على معالجة مشاكل المنطقة»، علاوة على ذلك، ادعى الكاتب أن «تحقيق النظام، وليس السلام» هو ما سعى كيسنجر إلى تحقيقه في الشرق الأوسط.

وبحكمه بأن كيسنجر كان قادرًا على إنشاء مثل هذا النظام في الشرق الأوسط من خلال استخدامه «الدبلوماسية المكوكية» أثناء حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ وما بعدها، برّأ إنديك كيسنجر من أي تورط في الإخفاقات الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط منذ ذلك الحين، لكنه ادعى أن «بيل كلينتون تجاهل تأكيد كيسنجر ضرورة توخي الحذر» في متابعة مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية في التسعينيات، وفي نفس الوقت أدى غزو «جورج دبليو بوش» للعراق إلى زعزعة استقرار النظام الإقليمي المفترض لـكيسنجر في الشرق الأوسط، ما مكّن إيران الثورية من تحدي الهيمنة الأمريكية».

بالإضافة إلى ذلك، تذكر إنديك كيف أن كيسنجر نفسه ادعى في وقت سابق أن «رجال الدولة الأمريكيين نادرًا ما يتفهمون أو يحترمون قواعد اللعبة التي يتطلبها مفهومه الخاص بالنظام الدولي»، وأن «عقيدتهم المثالية» في السياسة الخارجية الشرق أوسطية «غالبًا ما يقودها شعور العناية الإلهية».

وفي ضوء هذه الإخفاقات، والمشكلات الأخيرة لواشنطن في أفغانستان وفي دبلوماسيتها الخاصة بالشرق الأوسط بشكل أوسع، كتب إنديك «إن توجه كيسنجر تجاه الشرق الأوسط يعتبر مناسبًا في الوقت الحالي تحديدًا، حيث عارض

وزير الخارجية آنذاك العقيدة الغربية بأن «التوازن المستقر» في المنطقة «يعتمد على دعم الولايات المتحدة لدبلوماسيتها بالتهديد ذي المصداقية بالقيام بعمل عسكري»، وذلك من خلال «الاعتماد على شركاء إقليميين قادرين والعمل معهم» لتحقيق الاستقرار الإقليمي عبر المسار الدبلوماسي.

وفيما يتعلق بـ«التعامل مع إيران»، أشار إنديك إلى إقامة كيسنجر علاقات أمريكية أوثق مع مصر بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .موضحًا أن عقيدة كيسنجر «لا تدعو إلى الإطاحة بالنظام»، بل تسعى بدلا من ذلك إلى «إقناع إيران بالتخلي عن سعيها لتصدير ثورتها والعودة إلى سلوكيات أكثر شبهًا بسلوكيات الدول» عبر الدبلوماسية الحذرة، وذلك على عكس نهج «ممارسة الحد الأقصى من الضغط» الذي اتبعته إدارة ترامب، والذي يهدف إلى الضغط على طهران للجلوس إلى طاولة المفاوضات، فإن هذا النهج البديل يهدف بصورة أكبر إلى تهدئة التوترات الإقليمية، لذلك، يرى إنديك أنه يجب على واشنطن «السعي إلى تحقيق توازن جديد يتم فيه احتواء الدوافع الثورية الإيرانية» من قِبَل الولايات المتحدة وإسرائيل و«تحالف الدول السنية».

ونقلا عن كيسنجر نفسه، أضاف أنديك أنه إذا بدأت إيران التعاون، فيجب على واشنطن أن «تعمل على تحقيق التوازن» نظرًا إلى أن «الولايات المتحدة يمكن أن تكون عاملا حاسما- وربما العامل الحاسم الرئيسي -في تحديد ما إذا كانت إيران تتبع طريق الإسلام الثوري أو طريق دولة كبيرة استقرت بشكل شرعي ومهم» في النظام الدولي.

وفيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين، ادعى إنديك أنه «في الوقت الذي لا توجد فيه رغبة كبيرة داخل واشنطن» لمعالجة هذه القضية كان «يجب على إدارة بايدن مقاومة إغراء إهمال تلك القضية»، حيث سبق لكيسنجر نفسه أن أشار إلى أن «الصراعات التي تبدو خامدة يمكن أن تنفجر في صورة أزمات كاملة في أوقات غير متوقعة»، وادعى الكاتب أن «التعامل مع أحد الصراعات الرئيسية في الشرق الأوسط» من خلال توظيف «استراتيجية كيسنجر الخاصة باتباع خطوات تدريجية» يمثل «أفضل طريقة لتجنب المزيد من اندلاع الحرائق في هذه المنطقة القابلة للاشتعال».

وعلى المستوى الإقليمي الأوسع، أكد السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل أن اتباع توجه شبيه بتوجه كيسنجر سيشهد قيام بايدن «بالعمل مع الفاعلين الراغبين في لعب أدوار محددة لتحقيق الاستقرار في نظام الشرق الأوسط»، مشيرًا إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس التركي رجب طيب أردوجان .

وقد لاقت مثل هذه الأفكار تأييدًا من جانب المحللين المعاصرين، حيث ذكرت تمارا كوفمان ويتس من معهد بروكينجز أن «مزيجًا من التعاون الاستخباراتي، والدبلوماسية، والأدوات المالية والعسكرية» يمكن أن يشكل إطار عمل مثمر للولايات المتحدة وحلفائها «لتعطيل النشاط التخريبي لإيران»، كما سيكون أيضًا بمثابة حافز لطهران للعودة إلى المفاوضات النووية.

وقد ذكر تقرير لمؤسسة راند (RAND) صدر في فبراير ٢٠٢١ أنه يجب على الولايات المتحدة «تحويل مسار الموارد» بعيدًا عن الاستثمارات العسكرية، و«توجيهها نحو نهج أكثر توازنًا يعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية»، بما يجعل الشركاء الإقليميين «أقل عرضة للنفوذ الإيراني» .

وأشارت كريستين ماكفان، مقدم في سلاح الجو الأمريكي، في مقال نشره معهد واشنطن، إلى أن الجهود الأمريكية لتعزيز العلاقات الإقليمية قد بدأت بالفعل بـ«تقوية الفيالق الدبلوماسية» بهدف «إصلاح العلاقات مع الشركاء» .

إن تحليل إنديك لسياسات كيسنجر الدبلوماسية الخاصة بالشرق الأوسط، وتأكيد أن الانحراف عن هذه السياسات كان كارثيًّا بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، لا يعني القول إن الكاتب لا ينتقد إخفاقات كيسنجر الدبلوماسية الخطيرة، وبالفعل، أشار الكاتب في تقريره إلى عدة حالات تعثر فيها وزير الخارجية، بما في ذلك عندما «أخطأ في تقدير» ردود الفعل العربية تجاه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧ .ما أدى إلى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .وأيضًا كيف أن تركيز كيسنجر على «التسلسل الهرمي للقوة» في دبلوماسيته الشرق أوسطية قاده إلى إهمال قدرات «الدول الأقل قوة» و«حتى الجهات الفاعلة من غير الدول» في «تعطيل نظامه الذي حققه بصعوبة» .

وأوضح إنديك أيضًا أنه في الوقت الذي كان وزير الخارجية «مصممًا فيه على تجنب التجاوزات في الشرق الأوسط»، فقد أدى «حذره وتشككه في عدة مناسبات إلى سوء تقدير الأمور»، وكان هذا أيضًا تحذيرًا لبايدن في أعقاب خروج الولايات المتحدة من أفغانستان.

في النهاية رأى إنديك أن «إخفاقات كيسنجر وإنجازاته يمكن أن توفر دروسًا قيمة لبايدن في الوقت الذي يتعامل فيه مع الشرق الأوسط»، وأن «هدف دبلوماسيته في الشرق الأوسط يجب أن يكون تشكيل نظام إقليمي مدعوم من الولايات المتحدة لا تكون أمريكا فيه هي اللاعب المهيمن»، لكنها تظل «الأكثر تأثيرًا» .

٢٠٢١/١٠/٢٢

تطور دور الجهات الفاعلة من غير الدول ومليشياتها شبه العسكرية في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يرى العديد من الباحثين أن انتشار الجماعات المسلحة غير الحكومية وزيادة قوتها هي إحدى السمات المميزة لحقبة ما بعد الحرب الباردة .ووفقا لـ«ماري كالدور»، من «كلية لندن للاقتصاد»، فإن التأثير المتزايد لهذه الجماعات يمثل عنصرًا حاسما لما وصفته بـ«الحروب الجديدة» في العصر الحديث .وعلى وجه الخصوص، كان الشرق الأوسط شاهدًا على هذه التطورات، حيث لعبت هذه الجهات «دورًا جوهريا» في المنطقة على مدى العقدين الماضيين.

ولمناقشة هذا الأمر، عقد «معهد بروكينجز»، بواشنطن، ندوة بعنوان «تطور الجهات الفاعلة من غير الدول ومليشياتها شبه العسكرية في الشرق الأوسط»، أدارتها «فاندا براون»، من مبادرة الفاعلين المسلحين غير الحكوميين بالمعهد، وشارك فيها «بروس ريدل»، مدير مشروع الاستخبارات بالمعهد، و«رانج علاء الدين»، من برنامج السياسة الخارجية بالمعهد، و«ستيفاني ويليامز»، من مركز سياسات الشرق الأوسط بالمعهد .

في البداية، أشارت «براون» إلى أن هذا هو «الوقت المناسب» لإجراء مثل هذه المناقشة في ضوء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الاشتباكات بين المليشيات في لبنان، ونتائج الانتخابات البرلمانية العراقية، التي أتت بالتيار الصدري في حين أن الأجنحة السياسية للمليشيات الأخرى غير الحكومية «ضُعفت مكتسباتها السياسية»، لكنها لا تزال تحتفظ بوجود «قوي» في الشارع .

وفيما يتعلق بظهور الجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الأهمية الجيوسياسية في الشرق الأوسط؛ أشار «ريدل»، إلى أنها لعبت دورًا مهمًا في المنطقة لعقود من الزمن، وعن «أوجه التشابه والاختلاف» بين الجماعات المسلحة غير الحكومية في تلك الحقبة، والموجودة على الساحة حاليا، أشار إلى حدوث تحول في الاتجاهات الآيديولوجية، حيث قارن جهود بناء الدولة و«القومية» لدى الجماعات الفلسطينية، بالتركيز الديني للعديد من تلك المنظمات الحديثة التي تتبنى الآن الفلسفات الإسلامية الشاملة .وبالنسبة إليه، فإن هذه الجماعات الآن «لها تأثير طاغٍ»، لكنها «لا تحقق أهدافها .

وفي ملاحظاته، ناقش «علاء الدين»، دور هذه الجهات في العراق، وبشكل خاص ما حدث في «الانتخابات العراقية»، موضحًا أن هناك «ثلاث نقاط انعكاس رئيسية» يجب مراعاتها بشأن العراق عند التفكير في الأهمية الحالية للجهات الفاعلة غير الحكومية، الأولى، الطريقة التي حلت بها «محل سلطات الدولة الرسمية»، وثانيها، الحرب الإيرانية العراقية، وثالثها، تطوير «فكر إيران المنهجي للتعامل مع هذه الجهات وتعزيز علاقاتها معها»، مشيرًا إلى أنه «يوجد في بعض الأحيان ميل إلى مساواة الدعم الغربي) للجماعات المسلحة غير الحكومية(» باستراتيجية إيران، ولكن في حين أن النهج الغربي تطغى عليه «الانتهازية» بشكل أساسي، فقد طورت إيران نهجًا أكثر تضافرًا، مع «مستويين اثنين»؛ «المنظمات المتحالفة معها، وهؤلاء مرتبطون «آيديولوجيا» بها، والآخرين الذين تعمل معهم خلال «اللحظات العرضية من المصالح المتبادلة والتوافق السياسي».

علاوة على ذلك، لفت إلى وجود لاعبين داخل المنطقة لا يزالون «يسعون إلى إقامة دولة خاصة بهم»؛ مثل الأكراد، وهؤلاء يرى أنهم «أكثر قابلية للعمل في إطار المعايير الدولية»؛ كونهم يسعون إلى نيل الاعتراف والشرعية، ومن هنا جاءت رغبة القوى الغربية في دعم المجموعات الكردية، مثل قوات «وحدات حماية الشعب».

وبالعودة إلى الوضع الحالي للسياسة العراقية، أوضح أن حرب العراق أدت إلى «انتشار سريع للمليشيات»، التي «ظهرت في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي للبلاد»، حيث نشأ فصيلان بارزان هما «فيلق بدر»، و«التيار الصدري»، ومثّل الأول «مليشيا إلى حد كبير»، فيما برز الآخر كـ«حركة اجتماعية» .وفي السنوات اللاحقة، «تطورت» كلتا المجموعتين، وقام التيار الصدري «بالانتقال إلى جهة فاعلة قادرة على تقديم الخدمات»، في حين أن فيلق بدر لم «يتعامل بشكل فعال» مع المجتمع العراقي، وهو ما بدا جليًّا خلال نتائج الانتخابات الأخيرة.

وفي ختام تعليقاته، أوضح «علاء الدين»، أنه من المهم الاعتراف بمرونة هذه الجماعات وقدرتها على «ملء الفراغ»، الذي خلفته المؤسسات الحكومية غير الناجحة أو غير الموجودة .ومن هذا المنطلق، أقر بأن المستقبل «لتلك الجماعات»، مشيرًا إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بها أعلى معدل بطالة بين الشباب، حيث «يبحث ٣ ملايين على الأقل عن وظائف كل عام، فضلاً عن مستويات عالية من نقص التغذية، وقد خلقت كل هذه العوامل «أرضًا خصبة للمليشيات»، إلى جانب أن المنطقة تضم بالفعل من ١٠٠.٠٠٠ إلى ١٥٠,٠٠٠ مقاتل «لا يخضعون لسلطة الدولة»، وهو ما خلق أيضًا «وضعًا غير مستقر».

من جانبها، أشارت «ويليامز»، إلى «تطور نظائر مثل هذه الجماعات في كل من ليبيا ولبنان»، وفيما يتعلق بالأخيرة، أشارت إلى «الدور الذي بات «حزب الله» يمارسه في السياسة الداخلية»، عبر قولها إن «دفاع تلك الجماعة عن الأوضاع الفاسدة يضعها في موضع خلاف مع العديد من المواطنين»، كما أن «مشاركتها في الحكومة»، و«المزايا والصلاحيات المرتبطة بذلك»، و«ضمان التستر على» أنشطتها غير المشروعة، «قد تركت لبنان برمته في وضع غير مستقر».

علاوة على ذلك، أوضحت أن «حزب الله» استطاع أن يقوي شوكته في بيئة تعاني من «الضعف الشديد والاختفاء الكامل تقريبًا للدولة»، مؤكدة أهمية أن تكون لبنان قادرة على تقديم كل الخدمات التي يتطلبها مواطنوها، وأنه إذا كان من الشائع الإشارة إلى «حزب الله»، على أنه «دولة داخل دولة»؛ فإن من وجهة نظرها القول إننا شهدنا «تطور دولة داخل شبه دولة»، وهنا «تقصد لبنان»، على الرغم أنها لم تكن متأكدًة مما إذا كان «حزب الله»، سيستمر في السماح بإجراء انتخابات ديمقراطية كونه يخشى أن تتسبب نتائجها في «ظهور انقسامات أعمق؛ نظرًا إلى الحاجة إلى تطبيق مبادئ المساءلة والعدالة للكثير من القضايا العالقة» .وفي هذا الصدد، علقت «براون»، أنه من المهم للمجتمع الدولي أن «يضغط من أجل انعقاد هذه الانتخابات، وأن يلقي بثقله لدعم «من يطالبون بالإصلاح»، مع إمكانية فرض عقوبات على الذين «يعرقلون مسار العدالة» عبر «استخدام قانون ماغنيتسكي وتطبيق عقوباته بصورة أكثر انتشارًا».

وفيما يتعلق بـ«ليبيا»، أشارت «ويليامز»، إلى أن الجماعات شبه العسكرية المتمركزة هناك «ممولة من الدولة، لكنها ليست خاضعة لسيطرتها بشكل كامل»، وأنه بينما «هناك العديد من الخطط لنزع أسلحتها وتسريح وإعادة دمج

مقاتليها في الحياة المدنية»، لم يتم تنفيذ أي منها حتى الآن .وعلى الرغم من أنها أشارت إلى أن المطلب الشعبي لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية خلال ديسمبر ويناير المقبلين بات «واضحًا»، إلا أنه لا تزال هناك «انقسامات حادة» .وفي ضوء ما تمارسه هذه الجماعات، فإن «توافر الاستقرار، والأمن»؛ لعقد العملية الانتخابية؛ بات أمرًا مشكوكًا فيه، ما يستلزم إجراء «إصلاح اقتصادي واسع النطاق»، وطرح «خارطة طريق سياسية»؛ لإنقاذ الدولة الليبية من معاناتها».

وحول دور الولايات المتحدة في التعامل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية ومليشياتها شبه العسكرية في الشرق الأوسط؛ قال «ريدل»، إن واشنطن «لطالما لجأت كثيرًا إلى وصف تلك الجهات وأفرعها المنتمية لها بالكيانات الإرهابية»، وأن هذا الإجراء التوصيفي «سهل اتخاذه، ومن المستحيل التراجع عنه إلا للضرورة»، وسيؤدي بطبيعة الحال إلى «فرض سلسلة من القيود والعقوبات» تحدد ملامح التعامل مع تلك الجهات.

واستكمالا للمناقشة، استشهد بمنظمة التحرير الفلسطينية، التي صنفتها الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية عام ١٩٧٠ .ما أعاق سبل التواصل معها، وأثر بالتالي، في مفاوضات السلام بين طرفي النزاع الرئيسيين في المنطقة .وعليه، أكد أنه يجب على واشنطن الحفاظ على قدرة «التواصل» مع تلك الجهات وإلغاء التصنيفات الإرهابية للجماعات أو الأفراد المنتمين إليها لتسريع جهود التفاوض والتسوية حال نشوء نزاع ما، مشيرًا إلى أن قرار عدم تصنيف «طالبان» كمنظمة إرهابية جعل واشنطن قادرة على التحدث معها من أجل ضمان عمليات الإخلاء في أعقاب انسحابها من أفغانستان، وتجنب وقوع كارثة إنسانية .ووافقت «براون» على هذه الرؤية، واصفةً إجراء تصنيف الجماعات بالكيانات الإرهابية بأنه «طوق يقوض سياسة الولايات المتحدة الخارجية».

وفي سؤال حول «تأثير اغتيال قاسم سليماني، وأبو مهدي المهندس في قوة المليشيات الشيعية في العراق؛ أكد «علاء الدين»، أن هناك «اضطرابات داخل قوات الحشد الشعبي»، والذي وصفها بأنها «قوات تأثرت بتلك الشخصيات الكاريزمية»، وبالتالي فإن القضاء على زعيمين مثلهما «ألقى بالحشد الشعبي في حالة من الفوضى»، لا سيما بالنظر إلى كون التنظيم غير مستعد لاغتيالهما .

واستنادًا إلى وجهة نظر «علاء الدين»، فإن عمليات القتل المستهدف من هذا النوع لا تخلو من العواقب، وأنه «عادة ما يعاني العراقيون في أعقاب تلك العمليات من العواقب»، حيث أصبحت بالفعل «حملات القمع واسعة النطاق» ضد المواطنين العاديين والمجتمع المدني أمرًا مألوفًا باعتباره عملا انتقاميًا للرد على مثل تلك العمليات والاغتيالات .وعلى هذا النحو، أكد أنه في حين أن «آليات التعامل والعقاب الأمريكية واضحة تمامًا لمواجهة أية تهديدات وشيكة، فإن الولايات المتحدة لم «تدرك تمامًا تداعيات هذا المشهد الفوضوي الذي ستخلقه هذه المليشيات على المدى المتوسط والطويل»، مضيفا أن «السياسات المتعلقة بمواجهة تلك الجهات ومليشياتها تميل إلى التغيير بين كل إدارة وأخرى في

واشنطن، ويجب أن يكون هناك تحول نحو إطار واضح يضم عددا من المبادئ التوجيهية الأكثر حزمًا لتشكيل ملامح السياسة المستقبلية للتعامل مع هذه الجهات باختلافها .

وفي الوقت نفسه، شددت «ويليامز»، على أهمية منع «افتراس الدولة والهيمنة على مقدراتها عن طريق العنف»، وذلك من خلال إجراءات، مثل المراجعة المالية الدولية الأخيرة للبنك المركزي في ليبيا، والتي تهدف إلى تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية، مشيرة إلى أن تعاون بعض الدول بشكل فردي مع جهات فاعلة من غير الدول على أساس ثنائي، يقوض أحيانًا جهود الأمم المتحدة لتعزيز «معاييرها وقيمها»، وبناء مؤسسات دولة تتسم بالقوة والتماسك . وعليه، خلصت، إلى أن هذا «التعاون» يجعل من «الصعب للغاية بناء أرضية تقودنا إلى الانتقال الحقيقي إلى عودة الدولة بكل مفاصلها وكياناتها».

وفي سؤال عما إذا كان هناك طرق جديدة تتعامل بها الدول، لا سيما الغربية، مع الجهات الفاعلة من غير الدول وجماعاتها المسلحة ونزع أسلحتها وتسريح وإعادة دمج مقاتليها؛ أشار «ريدل»، إلى أنه في حين أن «روابط الحوثيين بإيران لن تختفي»، فإنها ستصبح «أقل أهمية»؛ لأن «إيران ليس لديها أية سيولة مالية في الوقت الراهن يمكنها استخدامها لجهود إعادة الإعمار هناك» .وعلق «علاء الدين»، أنه من الضروري تطوير «نهج مؤسسي لهذه الجهات»، والتي سيكون لديها «عناصر ورموز سياسية ذات ثقل» يمكنها ممارسة الضغط والتأثير في سلوكها وتعزيز التواصل معها .واعتبرت «براون»، أن هذا النهج مهم، مشيرةً إلى وجود اتجاه للتأثير في سلوك تلك الجماعات التي لا يعتبرها الغرب ضمن «خصومه التقليديين» .

على العموم، قدمت الندوة نظرة عامة عن التطور المستمر والاتجاهات الناشئة بين الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على لبنان والعراق وليبيا .وخلص المشاركون إلى خطورة مثل هذه الجماعات على المدى الطويل، وأن تأثيرها المزعزع للاستقرار لا يزال يستحق اهتماما كثيرا من صانعي السياسات من أجل مواجهتها، فضلا عن ضرورة فهم ومعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تسمح لهم بالتطور، وعلى الأخص، الافتقار إلى وجود حكومة قوية وفعالة قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، بالإضافة إلى الحاجة إلى إعادة النظر في الطرق التي تتعامل بها الدول مع هذه الجماعات وفق المبادرات الدبلوماسية التي تشمل تلك الجماعات بنفسها وممولیها ورعاتها.

٢٠٢١/١٠/٢٣

دول الخليج بين الصراعات الإقليمية والتحديات البيئية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تمثل مواجهة دول الخليج والشرق الأوسط لعدد لا يحصى من المشاكل الجيوسياسية والبيئية والأمنية في المستقبل القريب والبعيد، بدءًا من الاحتباس الحراري، وانتهاء بالتوترات المستمرة مع إيران؛ عامل جذب للخبراء والمحللين لفهم التغييرات الإقليمية بشكل أفضل .وكجزء من ذلك، عقد «معهد دراسات الشرق الأوسط»، بلندن، خلال مؤتمره السنوي الثاني، عدة ندوات كان أبرزها ندوتان؛ الأولى بعنوان «هل يمكن للخليج أن يتحول إلى منطقة خضراء صديقة للبيئة؟»، والثانية بعنوان «النزاعات الدائمة والتهديدات الإقليمية ..آفاق وتحديات النهج التعاوني للأمن» .

تطرقت الندوة الأولى إلى التحديات البيئية في الخليج، وأدارها «فرديناند إيبل»، من جامعة «كينجز كوليدج»، وشارك فيها «كريم الجندي»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، و«زينة الحاج»، من «منظمة org٣٥٠»، المتخصصة في تغير المناخ، و«شيرين حكيم»، من «إمبريال كوليدج» .

في البداية، ناقش «الجندي»، تحديات تغير المناخ وإجراءات دول الخليج والشرق الأوسط بشكل أوسع، موضحًا أن «إحساسًا زائفًا بوفرة الموارد يتغلغل في المنطقة، ما يجعها تعمل بما يتجاوز قدرتها البيئية»، وكيف أن «عملية التحضر في الشرق الأوسط تتجاوز المعدلات العالمية»، ، مؤكدا أن ندرة المياه «تلعب دورًا» في مستويات انبعاثات الغاز المرتفعة في المنطقة، بالنظر إلى «الاعتماد الواسع على تحلية المياه؛ والتي تستهلك الطاقة بشكل كثيف»، في حين أن «الدعم المباشر وغير المباشر للمياه قد أسهم في ذلك أيضًا» من خلال «تقليل الحوافز لحث السكان على توفير الماء.»

وفي هذا الصدد، ، حذر من أن دول الخليج «لا تسهم فقط في تغير المناخ، بل إنها معرضة لمخاطر آثاره»، وأن «الأمر الأكثر إثارة للقلق هو جمع المنطقة بين متوسط درجات حرارة ورطوبة أعلى في المناطق الساحلية»، والتي تُلزم بدفع «حدود قدرة الإنسان على التكيف» وقدرة جسم الإنسان على تنظيم درجة حرارته في ظل درجات الحرارة الشديدة، مما يتطلبه من استهلاك المزيد من الطاقة، وما ينتج عن ذلك من تلوث .وعليه، حذر من أن هذا قد يثير احتمال «أن تصبح أيام الصيف قاتلة إذا ما بقى المرء في الخارج عدة ساعات» .

وبالمثل، حذر «الجندي» من «زيادة وتيرة الظواهر الجوية الضارة» في الخليج، بالنظر إلى أن «سخونة المياه هناك تتسبب في جذب الأعاصير إليها»، موضحًا أن هذا يزيد من «مخاطر الفيضانات في المناطق الحضرية» في مدن مثل مسقط وجدة، والتي هي بالفعل «مهيأة للفيضانات»، وكذلك المتغيرات الساحلية في دبي والدوحة والمنامة .مشيرًا إلى أن الوضع الحالي في الشرق الأوسط كان «لفترة طويلة آخذا في التفاقم؛ من سوء الإجراءات المناخية»، على الرغم من أنه أقر بأن «هذا العام شهدنا زيادة في الطموح المناخي قبل قمة تغير المناخ «كوب ٢٦»، في نوفمبر٢٠٢١ .وتمثل التطور الأبرز «في أن دول الخليج» اكتشفت ما بحوزتها من إمكانات الطاقة المتجددة»، حيث أدى إنتاج الكهرباء من خلال مصادر الطاقة المتجددة إلى خفض التكاليف وزيادة التشغيل.

من جانبها، تطرقت «خليل»، إلى احتمالات تبني دول الخليج لسياسات أكثر اخضرارًا في المستقبل القريب، خاصة أنه «لا يوجد خيار سوى التحول إلى البيئة الخضراء»، وأن هذا لن يكون في حد ذاته «عملية سريعة أو سهلة»، مشيرة إلى أنه «للتحول إلى البيئة الخضراء، هناك خطوة أساسية يجب أن تقوم بها هذه الدول فيما يتعلق بسياستها»، وأصرت على أن الوضع الراهن المتمثل في «الاعتماد على النفط»، يجب أن يتغير «من أجل بقائهم»؛ مشيرة إلى «أننا نشهد بالفعل تأثيرا لتغير المناخ»، متمثلا بإعصار «شاهين»، الذي ضرب مؤخرًا كلا من إيران وسلطنة عمان، موضحة أنه «يمثل مجرد تذكير بما ستواجهه المنطقة».

وتوافقًا مع «الجندي»، أشارت إلى أن «ندرة المياه مشكلة خطيرة» في الشرق الأوسط، في حين أن حقيقة أن «المنطقة تعتمد كليا على الواردات» لإمداداتها الغذائية؛ تعني أن «الاستقرار على المدى الطويل مهدد» إذا تم اتخاذ إجراءات «غير مسؤولة» .ولمواجهة هذه المخاطر؛ حثت دول المنطقة على «البدء في الاستثمار» في «التنويع بجدية»، ولاحظت أن الإمارات «قدمت الكثير في هذا الشأن، وأن قطر والسعودية أيضًا «يلاحقونها»، إلا أنها حذرت من أن «هذه الدول تحتاج إلى النظر في أي سياسة سيتخذونها بشأن الغذاء والماء والطاقة من أجل البقاء على المدى الطويل» .ومع ذلك، أقرت بأن اللوائح الجديدة للاستثمار والتطورات هي «خطوات قاسية» «لا يمكن القيام بها بسهولة»، لكنها أكدت أن «هذه القرارات يمكن اتخاذها».

من جانب آخر، تناولت «حكيم»، الأثر البيئي للعقوبات الاقتصادية؛ مع التركيز بشكل خاص على حالة إيران، موضحة أن «طهران تعاني عددًا من القضايا البيئية»؛ بما في ذلك ندرة المياه الناجمة عن سوء إدارة الإمدادات و«عدم كفاءة» قطاع الزراعة، وأن العقوبات التي أعيد فرضها عليها بعد انسحاب أمريكا من «الاتفاق النووي»، قد «استهدفت قطاعات اقتصادية حساسة»، والتي تعتبر «حاسمة للتنمية المستدامة»، مع كون العقوبات الاقتصادية عن غير قصد «محفز» لمزيد من التدهور البيئي.

وفي سياق متصل، أشارت «حكيم» إلى «الضغوط على الموارد» داخل إيران؛ نظرًا إلى اعتمادها على السلع المنتجة محليا، بالإضافة إلى تركيزها على «الحلول قصيرة الأجل»، حيث «يفتقدون القدرة على التخطيط على المدى الطويل»، ومن ثمّ، يمثل تدهور الوضع البيئي هناك مصدر قلق متزايد لجيرانها الإقليميين .وأوضح تقرير صدر في يوليو ٢٠٢١ عن «المجلس الأطلسي»، كيف أن «سوء الإدارة البيئية أدى إلى احتجاجات في الأجزاء الجنوبية الغربية من البلاد في يوليو، والتي امتدت إلى عدة محافظات أخرى».

وحول سؤال «إيبل»، المشاركين عما إذا كانوا يعتقدون أن الناس في الشرق الأوسط سيتعين عليهم «التخلي عن أنماط الحياة التي اعتادوا عليها» من أجل تسهيل انتقال الطاقة المقترح والسياسات الخضراء الأخرى؛ قلل «الجندي»، من أهمية مثل هذا التحول، بحجة أن «هناك حدًا لمدى إمكانية تغيير نمط الحياة»، موضحًا أن هذا «في الغالب قضية

تتعلق بالسياسة»؛ نظرًا إلى موقعهم الجغرافي، فهناك «سقف» إلى أي مدى يمكن للمرء أن يقلل من كثافة الطاقة للعيش في الخليج .

أما الندوة الثانية، فدارت حول الجغرافيا السياسية والأمن الإقليميين، أدارها «جوناثان هال»، من «كينجز كوليدج»، وشارك فيها «كلايف جونز»، من جامعة «دورهام»، و«كريستيان أولريتشسن»، من «معهد بيكر للسياسة العامة»، و«إينا رودولف»، من «كينجز كوليدج» .

فقد أثار «أولريتشسن»، مسألة استعادة ثقة دول الخليج من قبل إدارة بايدن؛ حيث ينتاب هذه الدول شعور بالقلق خلال الأشهر الخمسة الماضية حيال «النوايا والأهداف طويلة المدى» لواشنطن فيما يتعلق بضمان أمن منطقة الشرق الأوسط، وأنها سواء عن قصد أم بغير قصد، تبقي حلفاءها الخليجيين «في حالة تخمين دومًا» بشأن نواياها، خاصة وأن الإدارات الثلاثة المتتالية، «أوباما، وترامب، وبايدن»، تحدثت علنًا عن تغيير واشنطن لمستوى وجودها الأمني في المنطقة»، وأن إدارة بايدن، لا تنظر إلى دول الخليج «على أنها تمثل أولوية لها» مثلما فعلت إدارة ترامب، ولا سيما في ظل تركيزها على استعادة «الاتفاق النووي» مع إيران .

وتعقيبا على ذلك، أوضح أن «الطبيعة القاسية» لتعليقات «بايدن» أثناء الانسحاب من أفغانستان قد زادت من هذا الشعور، وأظهرت «مخاوفهم الشديدة» بشأن التعويل على مصداقية واشنطن إزاء توفير الأمن بالمنطقة .ومن هذا المنطق، اعتبر المنطقة تشهد «تغييرًا جذريًا»، وهو ما جعله يتساءل عن طبيعة الشكل الذي سيكون عليه «خليج ما بعد أمريكا»؟، وأنه على الرغم من أن «هناك الكثير من الاحتمالات، غير المجدية في الوقت الراهن، التي تدور حول التدخل الصيني والروسي في منطقة الخليج»، إلا أنه يعتقد أنه من غير المحتمل أن تنسحب واشنطن بالكامل من المنطقة.

وفي هذا الصدد، وصف «أولريتشسن»، محاولات الصين جذب الخليج نحوها، بأنها «مثيرة»، نظرًا إلى تحذيرات الأمريكيين من أن بكين تتعدى على «نطاقها الاستراتيجي»، مشيرًا إلى أن دول الخليج «حريصة» على أن توازن علاقاتها بين بكين وواشنطن، لكنها ربما قد تُوضع في «موقف حساس»، إذا زادت التوترات الجيوسياسية الأمريكية الصينية، كما أن دول المنطقة ستراقب «ما سيحدث في واشنطن» خلال انتخابات الكونجرس النصفية عام ٢٠٢٢ . حيث ستكون بمثابة مؤشرات تبين توجهات الناخبين إزاء المنافسة الشرسة مع الصين، قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام ٢٠٢٤.

من ناحية أخرى، تطرقت «رودولف» إلى العلاقة بين الدولة العراقية ووحدات الحشد الشعبي، واصفة إياها بـ«شبه العسكرية»، موضحة أن الأخيرة «أعلنت أنها هي من مكنت القوات العراقية من الانتصار على داعش، موضحة أن «طابعها التنظيمي سمح لها بالانضمام إلى النظام السياسي العراقي، سواء بشكل رسمي وغير رسمي، وأنه بعد سقوط

الموصل في أيدي داعش عام ٢٠١٣ .لم تتمكن أي سلطة عراقية من تأكيد قدرتها على مقاومة التنظيم، ومن ثمّ، استغلت تلك الوحدات المدعومة إيرانيا هذه الحالة «كذريعة» للمطالبة بقيادة العديد من المنظمات العراقية شبه العسكرية.

ومن منظور أمني، أوضحت أن «التقارب الآيديولوجي» بين النظام الإيراني والحكومة العراقية يمثل مصدر قلق خاص لدول الخليج .ويرجع ذلك إلى ميل وحدات الحشد الشعبي إلى العمل خارج نطاق سلسلة القيادة العسكرية التقليدية، فضلاً عن استخدامها لـ«هيكل عسكري شبه مستقل سياسيا»، كما أن تلك الوحدات تمارس ضغوطها من خلال الوسائل السياسية المشروعة، كما هو الحال في البرلمان العراقي، للحصول على مزيد من «النفوذ»، موضحة كيف أن هذه الجماعات، التي يتراوح عددها بين ١٥٠ إلى ١٦٠ ألفًا، أغلبهم ينتمون إلى الطائفة الشيعية؛ كانت تساعد إيران في محاولاتها لتقويض أمن الشرق الأوسط، بما في ذلك إشراك نفسها في الصراع السوري، و«تعزيز» دعمها للحوثيين في اليمن.

ومع ذلك، وصفت «رودولف» هذه الوحدات بأنها تعاني من «سمعتها المتضررة» المرتبطة بأعمال القمع العنيفة للاحتجاجات في العراق، فضلاً عن صلاتها العلنية بعمليات القتل ذات الدوافع السياسية، وربما كانت حادثة اغتيال قائد فيلق القدس، «قاسم سليماني» في يناير ٢٠٢٠ .بمثابة «ضربة» لكل عملياتهم ومخططاتهم .وبالرغم من ذلك حذرت من أن هذه الوحدات «لا تزال مؤثرة» على المستوى المحلي بشكل كبير داخل العراق، وتعمل وفق «خطط سياسية خارجية»، جنبًا إلى جنب مع إيران.

وفيما يتعلق بسؤال «هال»، عن كيفية موازنة القوات شبه العسكرية العراقية بين «وضعها في ساحة المعركة» وبين البراغماتية السياسية؛ أوضحت «رودولف» أن قوات الحشد الشعبي حاولت بناء شرعيتها من خلال عدد من الوسائل القانونية، فضلا عن اكتسابها نوعًا من «الشرعية الشعبية»، مُقرة بوجود تناقض بين استخدام هذه الوسائل القانونية ونظيرتها العسكرية، خاصة أن المسار القانوني يسمح لهذه المليشيات بخلق «ستار» بين أعمالها السياسية المشروعة وانتهاكاتها العسكرية .

وفي سؤال حول مدى تحول دول الخليج عن أن تكون حليفة لواشنطن مستقبلا؛ أجاب «جونز»، إنه على الرغم من حدوث تقلص للدور الأمريكي في المنطقة، فستظل واشنطن «قوة مهيمنة داخلها»؛ لأن من مصلحتها القيام بذلك، على الرغم من القلق الخليجي، فإنه يجب إيلاء المزيد من الاهتمام بـ«دور الصين» في المنطقة مستقبلاً .إضافة إلى ذلك، أشار «أولريتشسن» إلى أنه بالنسبة إلى دول الخليج، فإن الكثير من أعمال التجارة الخاصة بهم بالفعل باتت «تتجه شرقًا وليس غربًا»، حيث أصبحت المنطقة بمثابة سوق أكبر لآسيا، وبالتالي لا ينبغي أن يكون الاهتمام الآسيوي الأكبر بالخليج بمثابة مفاجأة للمحللين والحكومات الغربية.

على العموم، قدمت الندوتان، عددا من التحليلات والمناقشات حول التحديات البيئية والجيوسياسية في منطقة الخليج تحديدًا، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل أوسع نطاقًا .وعلى الرغم من عدم وجود حلول سياسية لدول الخليج لمعالجة المخاوف المتعلقة بظاهرة تغير المناخ خلال الندوة الأولى؛ كما أن الاقتراحات حول المسار الذي يمكن أن تسلكه، إذا واصلت واشنطن الولايات المتحدة تقليص دورها في الشرق الأوسط كانت محدودة في الندوة الثانية، إلا أن المشاركين اعترفوا بجهود بلدان الخليج لمعالجة بعض هذه المشاكل والتحديات.

٢٠٢١/١٠/٢٧

الجغرافيا السياسية ومستقبل تحالف «أوبك بلس»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع تزايد الطلب على صادرات الطاقة بشكل كبير، كنتيجة للتعافي الاقتصادي العالمي من جائحة فيروس كورونا؛ تصدر تحالف «أوبك بلس» للدول المصدرة للنفط مرة أخرى دائرة الاهتمام خلال خريف عام ٢٠٢١، حيث لا يزال هناك استمرار في الطلب العالمي على صادرات الطاقة، ناهيك عن أزمة نقص الوقود التي باتت تعاني منها الدول الأوروبية .

وفي ضوء ذلك، عقد «معهد دول الخليج العربي»، بواشنطن، ندوة عبر الإنترنت، بعنوان «الجغرافيا السياسية ومستقبل تحالف «أوبك بلس»؛ بهدف التعليق على الإجراءات الحالية والتوقعات المستقبلية بشأن مصير المنظمة، سواء فيما يتعلق بمواجهتها للصدمات التي خلفها فيروس كورونا، والتحول المتوقع للاعتماد على الطاقة النظيفة؛ أدارها «ويليام روبوك»، نائب الرئيس التنفيذي بالمعهد، وشارك فيها «لي تشين سيم»، من «جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا»، و«كارين يونغ»، من «معهد الشرق الأوسط»، و«كيت دوريان»، من «وكالة الطاقة الدولية» .

في البداية، أكد «روبوك» الحاجة إلى «الانتباه إلى الضغوط»، التي يواجهها أعضاء «أوبك بلس» حاليًا، متسائلا عن أداء المنظمة خلال أزمة كورونا، ومدى «التماسك»، الذي أظهرته للتأكد من قدرتها على الاستمرار؟ وفي إجابتها، صرحت «سيم»، بأنها «فوجئت» بأن المنظمة، «بقيت صامدة في ظل هذه الأزمات الشديدة»، وأنه عند تشكيلها عام ٢٠١٦ كانت لديها «شكوك» في استمرارها على المدى الطويل، لكنها الآن تُقر بأنها «حققت أداءً جيدًا على أرض الواقع ، وأن «أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك هو «مرونتها إزاء التهديد المتمثل في النفط الصخري»، الذي «دفع» كل الأعضاء للتعاون معًا، كما أن استمرار مشاركة روسيا فيها كان عاملا رئيسيا عند تقييم الوضع الحالي لهذا التحالف بشكل جدي.

من جانبها، لفتت يونغ، إلى إعلان إجراءات إغلاق جديدة في روسيا لمكافحة انتشار موجة أخرى لفيروس كورونا، مشيرة إلى أن الوباء لم ينته بعد، وبالتالي فإن الاقتصاد العالمي لا يزال في حالة من الاضطراب، قائلة :إننا مدينون «لأوبك بلس» وللسعودية بشكر بالغ على دور كل منهما خلال هذا الوقت الحرج من حالة عدم اليقين والتذبذب المتزايد والاضطرابات الطويلة الأمد التي طالت سلاسل التوريد باختلافها .

وحول مدى تماسك المنظمة في الحاضر والمستقبل؛ أقرت بأنه على الرغم من وجود لحظات توتر على مدى السنوات الماضية، فإن الهدف المشترك المتمثل في الحصول المنتظم على حصة أعضائها من الإيرادات النفطية، قد سمح لهم بالوصول إلى الكثير من نقاط التوافق المشتركة، عند الضرورة .ومع ذلك، أشارت أيضًا إلى كيفية مواجهة المنظمة صراعًا ثلاثيًا، متمثلاً أولاً، في قضية تحول الطاقة بعيدًا عن استخدام النفط الخام إلى الطاقة الخضراء، وثانيا، اضطراب وتهاوي مستوى الاستثمار في مشروعات الطاقة العالمية، وهو ما قد ينذر بحالة من الاضطراب في كيفية استهلاك الطاقة، وثالثا، كيف سيكون تأثير التحولات الجيوسياسية على منتجي النفط، مع وجود إمكانية لإثارة منافسة أكبر بين هؤلاء المنتجين في أسواق نفطية، مثل أوروبا وأمريكا الشمالية.

بعد ذلك، كررت دوريان تصريحات سيم السابقة، معترفة بأن تحالف أوبك بلس، فاجأ الكثيرين بمدى تماسكه، كما أنه على الرغم من التعاون بين أعضائه، لا ينبغي أن ننسى أن انضمام روسيا إلى التحالف جاء بعد منافسة شرسة على حصة السوق، حيث تم جلب موسكو بنجاح إلى هذا التحالف بعد فشل محاولات سابقة في إقناعها بالانضمام.

ومن وجهة نظرها، فإن هذا يعد خطوة إيجابية؛ لتشكيل التحالف بصورة أوسع نطاقًا .فيما أعربت عن وجهة نظر مفادها بأنه قد تكون هناك توترات في المستقبل بالنظر إلى اختلاف التوقعات بشأن مستويات الطلب العالمية.

وردا على سؤال روبوك، حول ما إذا كان من المرجح استمرار الزيادة الإضافية لحصص الإنتاج الشهرية الحالية «لأوبك بلس» البالغة ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، أو إذا كانت هناك أي تغييرات تلوح في الأفق؛ أصرت يونغ على أنه لا يوجد مجال لزيادة مستويات الإنتاج بصورة أكثر من ذلك، وخاصة عند الاعتراف بحقيقة أن العديد من البلدان تنتج بالفعل أقل من حصصها المعتادة في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بالتساؤل عما إذا كان هناك عجز في العرض حاليًا، في ضوء أن المحادثات حول أزمة الطاقة ونقص الوقود، قد اكتسبت زخماً في أوروبا مؤخرًا؛ بينت أن هناك الكثير من العوامل التي تفسر سبب رؤيتنا لهذه الأزمة في الوقت الحالي، حيث إنها لا تتعلق فقط بنقص المعروض من النفط، ولا مسألة تحول الطاقة، ولكنها ترجع إلى نقص الاستثمار على المدى الطويل في قطاع الغاز وأنماط وموجات الطقس الفجائية غير المتوقعة، والتي أدت إلى تفاقم الوضع الحالي في أوروبا فيما يتعلق بأزمة الوقود، مرجعة أيضًا السبب الأكبر لهذه الأزمة، إلى الافتقار إلى الكثير من التماسك السياسي، مع غياب واضح للقيادة الأمريكية في هذا الصدد، وغياب الإجماع الحقيقي بين الدول المعنية حول

سياسات الطاقة المتفق عليها، مثل فكرة تطبيق ضريبة الكربون، أو التمويل الميسر لمشروعات إنتاج الكهرباء النظيفة في الأسواق الناشئة.

واستمرارًا للمناقشة، سأل روبوك عن التصور الروسي إزاء إنتاج النفط الصخري الأمريكي، وما إذا كانت موسكو الآن أقل قلقًا بشأن احتمالية فقدان حصتها في السوق لصالح الأمريكيين؛ وفي ردها، وافقت سيم على هذا مشيرة إلى أن روسيا مسرورة تمامًا بحالة صناعة النفط الصخري الأمريكي، والصعوبات التي تواجه إنتاج وضخ هذا النفط في السوق، موضحة أن خروج روسيا من «أوبك بلس» بات أمرا غير مرجح في الوقت الحالي على الرغم من المنافسة الشديدة بين أعضائه، ولعل السبب في ذلك هو أن المنظمة هي الآن إحدى الطرق التي تعزز بها روسيا نفوذها الدولي، عبر المكاسب الجيوسياسية والمالية الرامية إلى دعمها إذا انخفضت أسعار النفط قليلاً.

وفي سؤال حول ما إذا كان الانخفاض في الإنتاج يمثل نذيرًا لتحول الاعتماد على الطاقة النظيفة؟؛ قللت دوريان من هذه التوقعات، مؤكدة أن الكثير من هذا الانخفاض بدأ بالفعل قبل وبعد انتشار تأثير فيروس كورونا على السوق العالمية، كما أوضحت أن الحصول على تمويل لمشروعات النفط والغاز يزداد صعوبة مع الوقت، وبالتالي، فإن تكاليف الإنتاج باتت تزداد ارتفاعًا، مشيرة إلى أن مشاكل الطاقة المتفاقمة سببها الإرث الناتج عن سوء الإدارة المتعلقة بالتنوع الاقتصادي والاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية، وأن فشل مصدري النفط حاليًا في الوفاء بحصص الإنتاج الخاصة بهم، سيؤدي إلى تضررهم بشدة، إذا لم يتمكنوا من العثور على طرق لتنويع اقتصاداتهم .

وفيما يتعلق بعلاقة «أوبك بلس» بالدول الأخرى، والأهمية المتزايدة للصين في أسواق الطاقة العالمية؛ أشارت إلى أن الصين تعمل على بناء وتراكم احتياطياتها الاستراتيجية من النفط الخام لسنوات، ولكنها قامت بإطلاق بعضها مؤخرًا لدعم صناعاتها .وبشكل أكبر، وضعت هذه الاحتياطات لاختبار مدى قوة النظام الدولي في اعتماده على تلك الاحتياطات أكثر من كونها آلية قد تستخدمها لتوجيه دفة الأسعار العالمية مستقبلاً .وتتضمن هذه الخطوة رسالة ضمنية مفادها بأن الصين أكبر مشتري للنفط، ولكنها لديها القوة الآن للتأثير بشكل لا بأس به على السوق العالمية .

وعند حديثها بشكل أوسع عن علاقات المنظمة مع الدول الأخرى؛ نصحت منتجي النفط، بأن يكونوا على دراية بأن المستهلك لديه عدة خيارات الآن، وعلى هذا النحو، سيحتاجون إلى أن يكونوا أكثر حرصًا وحساسية تجاه احتياجات المستهلكين.

وفي هذا الصدد، أكدت سيم، أن هناك حاليًا منافسة بين دول الخليج وروسيا للاستحواذ على الأسواق الناشئة، وأن هذا الاتجاه سيستمر، مشيرة إلى الجهود السعودية لشراء أسهم في مصافي التكرير الصينية.

وبالإشارة إلى الخلاف الحالي بين موسكو والاتحاد الأوروبي حول إمدادات الطاقة، أوضحت أن روسيا يجب أن تخفف من حدة أزمة نقص الوقود؛ لأن الأوروبيين لديهم بدائل عندما يتعلق الأمر بمتطلبات إمدادات الطاقة الخاصة بهم.

وحول عودة إيران المحتملة إلى السوق العالمي إذا تمكنت من التوصل إلى نسخة جديدة من اتفاقها النووي، مع واشنطن؛ أشارت يونغ إلى أنها غير مقتنعة بإمكانية التوصل إلى تلك النتيجة، قائلة :إن طهران ستستمر في إيصال النفط إلى الأسواق على الرغم من العقوبات التي تواجهها، وفي الغالب إلى الصين، وأن إدارة بايدن تخشى ملاحقة أو معاقبة بكين لشرائها النفط الإيراني؛ بسبب حاجتها إلى ضمان التعاون بشأن الكثير من القضايا الأهم .ووافقت دوريان على هذا الرأي، مؤكدة أنه إذا عادت إيران إلى سوق الطاقة العالمية، فلن تكون قبل النصف الأول من عام ٢٠٢٢.

وفيما يتعلق بمسألة تحول الطاقة واعتماد الدول على الطاقة النظيفة وتأثيراتها المحتملة على مستقبل «أوبك بلس»، أوضحت يونغ، أنه نظرًا إلى أن الإدارة الأمريكية الحالية تعتبر ظاهرة تغير المناخ قضية أكثر إلحاحًا، فإن هناك اهتمامات جدية بشأن التنمية الاقتصادية، رغم الفروق الواضحة في الإمكانات والقدرات بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، والتي ستتسع بشكل أكبر في السنوات القادمة .وعلق روبوك، بأن هناك خطرا قد يترك الملايين من الناس تعاني نقصًا في الوقود، إذا لم تتم إدارة مسألة تحول الطاقة بشكل جيد على الصعيد الدولي.

واستكمالا لحديثها، أشارت إلى أن شركات النفط الوطنية في الخليج تركز بشكل أكبر على الانخراط في أسواق الطاقة المتجددة، وأن تعزيز العلاقات الوثيقة مع الكثير من البلدان المهتمة بتلك الأسواق، سيكون له آثار سياسية إيجابية، كما أثارت إمكانية قيام دول الخليج بتطوير قدراتها من خلال التعاون المشترك لإنشاء شبكات الكهرباء الإقليمية وتعزيز قدرتها على تصدير الكهرباء عبر المنطقة، بما في ذلك التعاون مع دول مثل مصر والعراق، وبالتالي ستكون أكثر من مجرد مركز للطاقة، بين اقتصاديات الشرق الأوسط بأكملها .وفي هذا الصدد، حددت سيم عنصرين قد يعرقلا التفكير في التحول العالمي الفعلي للطاقة النظيفة، وهما إمكانية التنافس المكثف بين المؤسسات المختلفة حول عوائد أسواق انبعاثات الكربون، وكذلك قضية تخزين تلك النوعية من الطاقة النظيفة واحتمالات تذبذب أسعارها.

ومع ذلك، كان رأي دوريان، أن الهيدروكربونات النفطية من المرجح أن تستمر كمكون مهم في تعزيز قطاع الطاقة في المستقبل القريب حتى في أحلك الظروف، مشيرة إلى أن موارد الطاقة التقليدية ستستمر كما هي حتى عام ٢٠٣٠، وأن سوق الطاقة سيظل يعتمد على مستوى العرض والطلب من الإمدادات، وبالتالي، إذا كانت هناك محاولات لتطبيق هذا التحول بسرعة دون إعداد المستهلكين الراغبين في منتجاته، فسيكون هناك حتما رد فعل عنيف يصعب تقديره .

وردًا على سؤال حول من هو الفائز والخاسر من مسألة التحول للطاقة النظيفة، أشارت إلى أن الشركات المدارة جيدًا،

مثل أرامكو السعودية أصبحت بالفعل أصغر حجمًا، وتتصرف بكفاءة، مثل الشركات الدولية، وأفضل من الشركات التي تديرها الحكومات الوطنية، مما يجعلها في وضع أفضل لتحقيق النجاح المستمر حال وقوع هذا التحول.

أما ما يتعلق بمؤتمر تغير المناخ، المقرر عقده في جلاسكو نوفمبر ٢٠٢١، أشارت يونغ إلى أن إجماع السياسات الدولية المتعلقة بمواجهة تلك الظاهرة لا يزال بعيد المنال، ولكن المؤتمر يهتم في المقام الأول بتطوير حالة التوافق في الآراء بين الأطراف المشاركة .ومن خلال مناقشة التوقعات الخاصة بدول الخليج، أشارت إلى أن لديهم مزايا استثنائية مقارنة بالمنتجين الآخرين، حيث يمكنهم أن يكون مركزًا للوقود النظيف نسبيًا، وأن هذا هو المستقبل الذي ننشده .وأضافت سيم، أن إحدى العقبات الكبرى أمام مفاوضات المناخ المستقبلية هي الاستخدام الطاغي حقًا للفحم في آسيا، وعلى الجانب الآخر، أوضحت دوريان أن حقيقة مشاركة الصين في هذا المؤتمر تبشر بالخير حول مفاوضاته المستقبلية، ولكن هناك أيضًا حاجة إلى وضع شروط ملزمة للمضي قدمًا لحماية المناخ؛ نظرًا إلى أن الأهداف الوطنية الحالية التي تتبناها الدول طوعية فقط .

على العموم، قدمت الندوة توضيحًا مستفيضًا للتحديات المستقبلية التي قد تواجه منظمة «أوبك بلس»، إلى جانب الاعتراف بأنها اجتازت حالة من عدم اليقين والتذبذب التي خلفها وباء فيروس كورونا، وأصبح واضحًا أن استمرار عضوية روسيا بالمنظمة يمثل عنصرًا مثيرًا للاهتمام يجب تقييم إيجابياته .ومع ذلك، كان الإجماع السائد هو أن التحالف بدا متماسكا أمام اضطرابات اقتصادية عالمية كبرى، ولعل هذا الأمر هو دليل قوي لإمكانية استمراره لضمان حماية مصالح الدول المعتمدة كليًا على إيرادات صادراتها النفطية.

ومع ذلك، كان هناك تأكيد أن النظرة المستقبلية للطاقة العالمية باتت مختلفة تمامًا عن الماضي، وأن قطاع الطاقة يواجه عددًا لا يحصى من التغييرات الهيكلية التي من المحتمل أن يكون لها تأثير لا بأس به على أعضاء «أوبك بلس» .

٢٠٢١/١١/٦

قراءة في مخرجات قمة العشرين في روما

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اجتمع قادة مجموعة دول العشرين؛ الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وكندا، وأستراليا، والصين، وروسيا، والهند، والبرازيل، واليابان، والسعودية من بين دول أخرى، سواء شخصيًّا أو إلكترونيا في العاصمة الإيطالية، روما، يوم ٣٠ أكتوبر؛ بهدف التوصل إلى اتفاقيات بشأن الإصلاحات الضريبية، واتفاقيات المناخ، وتقليل الاعتماد على الفحم للحصول على الطاقة.

ورغم أن مجموعة العشرين ليست منظمة ذات سلطات تشريعية أو تملك صنع القرار، فإن أعضاءها يمثلون ٨٠ %من الاقتصاد العالمي، و٧٥ %من التجارة العالمية، و٦٠ %من سكان العالم .ومع انعقاد القمة تعلقت الآمال بأن تكون مؤشرا للنجاح المحتمل بشأن التزامات عالمية أقوى لخفض انبعاثات الكربون .وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء بالمجموعة مسؤولة عن ٨٠ %من جميع الانبعاثات العالمية، فإن قدرتها على التوصل إلى اتفاقيات بشأن سياسة المناخ أصبحت أشد إلحاحًا.

ومع أن القمة أسفرت عن اتفاقية لإدخال ضريبة دنيا جديدة للشركات العالمية بنسبة ١٥%، تستهدف الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، وبدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بجانب الإجماع على الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى ٥.١ درجة مئوية، ونهاية التمويل الدولي لقطاع الطاقة المعتمد على الفحم، فإن هناك انتقادات واسعة النطاق لقيادة مجموعة العشرين، وأبرزها أن تدابيرها وإجراءاتها لم تكن ملحة وحازمة بشكل كافٍ فيما يتعلق بسياسة المناخ، رغم المناشدات المستمرة من رئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسون»، لقادة العالم الآخرين، بأن العالم، «على بعد دقيقة واحدة من الكارثة»، و«نحن بحاجة إلى التحرك الآن» .

وفي روما، أصدر قادة المجموعة- مع الرئيس الروسي بوتين، ورئيس الوزراء الصيني، شي جين بينغ عبر روابط الفيديو -عدة اتفاقيات بشأن المناخ .ومع ذلك، فإن الخلافات الجيوسياسية العامة بين أعضاء المجموعة، فضلا عن الانتقادات المذكورة أعلاه للمحللين، طغت إلى حد كبير على الآثار الإيجابية المتوقع حدوثها، حيث تم الاتفاق على إنهاء التمويل الدولي لطاقة الفحم، غير أن الأهم من ذلك أن الدبلوماسيين البريطانيين والأوروبيين فشلوا في إقناع أكبر منتجي ومستهلكي الفحم في العالم وهي الصين، وأستراليا، والهند، وروسيا، بالتخلص التدريجي من استخدامه . وبالمثل، فإن الاتفاق الجماعي على الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى ٥.١ درجة مئوية- وهي المرة الأولى التي تتعهد فيها دول المجموعة بمثل هذا الوعد -تقوضت بسبب حقيقة أن ١٢ عضوًا فقط التزموا حتى الآن بتحييد أثر الكربون بحلول عام ٢٠٥٠ .أبرزهم الصين والهند.

وقبل انعقاد القمة، تنبأ كل من «آنا أبيرج»، و«روث تاونند»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، بخيبة الأمل تلك، بإشارتهما إلى أن العديد من أعضاء مجموعة العشرين «لم يقدموا بعد أهدافهم المعززة لخفض الانبعاثات لعام ٢٠٣٠» . في حين أن آخرين فعلوا ذلك، ولكن دون «الارتقاء بسقف طموحهم بشأن هذه الأهداف وتحقيقها في القريب العاجل»، ومن ضمنهم، أستراليا والبرازيل وإندونيسيا والمكسيك.

وبعيدا عن قضايا التغير المناخي، ظلت الخلافات العامة بين أعضاء المجموعة حاضرة في روما، ومن بينها استمرار الخلاف المرتبط بالاستنكار الفرنسي لأفعال كل من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، واتفاقية الدفاع الأسترالية أوكوس .وبعيدًا عن إظهار صورة الدول الغربية التي تتعاون بحسن نية فيما بينها؛ اتهم الرئيس الفرنسي، «ماكرون»،

رئيس الوزراء الأسترالي، «سكوت موريسون»، بالكذب والخداع حينما تم إلغاء صفقة شراء غواصات فرنسية من قبل أستراليا، واعترف «بايدن»، بأن تلك الصفقة كانت «خرقاء»، «ولم تتم بشرف تجاه باريس»، كما أدى الخلاف بين «جونسون»، و«ماكرون»، بشأن حقوق الصيد بين المملكة المتحدة، وفرنسا إلى نتائج عكسية، حيث حذر الرئيس الفرنسي من إجراءات انتقامية محتملة ضد بريطانيا لرفضها منح تراخيص الصيد للسفن الفرنسية.

وإضافة إلى الشعور العام بسوء النية، اتهم «بوتين»، أعضاء المجموعة الآخرين بـ«المنافسة غير الشريفة» على لقاحات Covid-19.في حين صرح وزير الخارجية الصيني، «وانغ يي»، أن دول المجموعة الغربية «ستدفع ثمنًا» لمعارضتها بكين ودعم تايوان، وعليه، قوضت كل هذه الإلهاءات غير الضرورية بشكل متوقع الروح الجماعية التي كان من المفترض أن تعززها القمة .

وعلى نطاق واسع، انتشرت انتقادات لاذعة لعدم اتخاذ إجراءات وتدابير حازمة إزاء ظاهرة تغير المناخ من قبل قادة المجموعة .وعلق الرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، أنه من «المخيب للآمال»، أن موسكو وبكين «لم تصرحا بشكل أساسي بأية تفاهمات أو توافقات فيما يتعلق بالتزاماتهما للتعامل مع تلك الظاهرة» .وفي هذا الصدد، وصف «روب ميريك»، من صحيفة «ذا إندبندنت»، رئيس الوزراء «جونسون»، بأنه «بدا محبطًا بشكل واضح»، جراء أن قمة روما «شهدت الكثير من القصور لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات المعنية بالتغير المناخي».

وبدورها، انتقدت منظمة «جرينبيس»- المعنية بتقليل أثر الاحتباس الحراري -قادة المجموعة بسبب أنهم «لم يضعوا أيديهم على الأهداف الواجب تحقيقها»، فضلا عن أن البيان الرسمي الصادر عنهم بدا «ضعيفًا» و«يفتقر إلى عناصر الطموح والرؤية الواضحة» .فيما رفضت «أوسكار سوريا»، من شبكة «آفاز» للنشطاء، مسألة «انعدام الشعور بالإلحاح في مواجهة ما قد تؤول إليه التداعيات الكارثية لظاهرة التغير المناخي»، فضلا عن الحاجة إلى وجود «التزامات وإجراءات ملموسة»، بدلا من «مجرد إطلاق قوائم أمنيات غامضة» على ألسنة قادة العالم فحسب.

علاوة على ذلك، فإن بعض الدول الأصغر حجمًا ذات البصمة الكربونية الأقل، قد انتقد أيضًا فشل قمة روما في معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري .وقال رئيس مجموعة الدول الأقل نموا «سونام وانجدي»، التي يمثل أعضاؤها أكثر من مليار من سكان العالم، في بيان إن «النقاط التي تم إحرازها لا تكفي بالتأكيد حتى الآن»، خاصة وأن قادة العالم بحاجة إلى «رفع سقف الطموح العالمي، وزيادة الأموال لمكافحة تغير المناخ» .على الرغم من أننا «قد قمنا بدورنا، وساهمنا في تقليل نسبة الانبعاثات الضارة» .

وفي نفس السياق، انتقد «محمد أدو»، من «مركز أبحاث الطاقة المناخية»، البيان الضعيف الصادر عن المجموعة، قائلا :«ماذا سيحدث للدول الأكثر والأفقر، والتي هي أكثر عرضة للآثار الضارة للطقس القاسي؛ لأنها تعتمد بشكل

أكبر على البيئة الطبيعية للغذاء والوظائف، وليس لديها الكثير من الأموال لإنفاقها على التخفيف من تلك الآثار، خاصة أنها لم تدلي بدلوها خلال قمة العشرين» .

من ناحية أخرى، كانت هناك ردود فعل أكثر إيجابية، مثل ما أشار إليه «توم بيرك»، من «مؤسسة بيئة الجيل الثالث»، من أن «التعهد بالالتزام بخفض ارتفاع درجة الحرارة العالمية، واستخدام أنواع الفحم النباتي المضغوط للحفاظ على البيئة الطبيعة الخضراء، والشعور بأهمية وخطورة تداعيات ظاهرة تغير المناخ من قبل قادة المجموعة- في ضوء الاعتماد على الإحصاءات ونتائج التلوث العلمية -تعتبر نقاطًا تمثل في حد ذاتها «إشارة سياسية ستساعد في التوصل إلى اتفاق موحد إزاء هذا الأمر» .

ومع ذلك، تظل تلك النقاط تمثل دعمًا محدودًا، وربما لم تقدم حالة التقاعس النسبي والمشاحنات الدبلوماسية خلال القمة شيئًا يذكر .ووفقًا لكل من «كارل ماتيسين» و«جاكوبو باريجازي» في مجلة «بوليتيكو»، لا تزال نتائج القمة، تترك رسالة مفادها «أنه سيظل هناك صراع كبير حول أي البلدان تحتاج حقًا إلى إثارة مخاوفها المناخية خلال العقد الجاري، وتحديد وتقليص حجم ومستويات انبعاثاتها الكربونية».

ووفقا لكل من «نيلز جراهام»، و«مورجانك بوشاري»، من «المجلس الأطلسي»، فإن مجموعة العشرين أصبحت منقسمة بشكل متزايد، حيث تنقسم حاليًا إلى مجموعتين تتفاوت لديهما مستويات القوة الاقتصادية غير المتكافئة، مضيفين أن هناك استجابة «غير منسقة وضعيفة نسبيًا» من جانب بعض أعضاء المجموعة، حيال وباء فيروس كورونا؛ حيث إن هذه الأزمة عمقت «الهوة بين اقتصادات مجموعة السبع، وبقية المجموعة»، والتي يسمونها «مجموعة الـ١٣» المتبقية .ويمكن رؤية المزيد من الأدلة على هذا الانقسام في فشلهم في تنفيذ المهام المتعلقة «بطرح اللقاحات»، و«تخفيف الديون»، و«تعزيز سلاسل التوريد»، و«التنسيق المالي» لمواجهة الجائحة.

وسعيًا إلى توضيح حجتهما، سلط «جراهام»، و«بوشاري»، الضوء على حجم الإنفاق المالي الذي أنفقته الحكومات الوطنية لمجموعة السبع، والذي يقدر بنحو أكثر من خمسة أضعاف ما أنفقته مجموعة البلدان الثلاثة عشر المتبقية «؛ وبالتالي، فإن «مجموعة العشرين تعاني قصورًا بشكل ملحوظ في الوفاء بوعودها والتزاماتها بدعم الاقتصاد العالمي خلال فترة انتشار الوباء ومازال» .ولعل النتيجة النهائية لذلك هي «تقسيم» مجموعة العشرين إلى مجموعتين مختلفتين في المصالح والاهتمامات.

ومع ذلك، يرى كل من «آبي كروليك»، و«محمد محمود»، من «معهد الشرق الأوسط»، أن التزامات دول الخليج بتحقيق انبعاثات كربونية «صفرية» خلال ٢٠٥٠ .«تعالج تدريجيا» مسألة اعتماد اقتصاداتها على صادرات النفط والغاز في المقام الأول .وبالتالي، فإن الضغط لاعتماد سياسات أخرى، من جانب تلك الدول، قد يثبت نقطة خلاف مع العديد من الدول الأخرى التي تسعى إلى خفض انبعاثات الكربون بشكل مباشر وقوي خلال العقد المقبل.

على العموم، يبدو أن قمة مجموعة العشرين في روما قد قوضت روح التعاون والوحدة والعمل الجماعي بشأن المسائل المناخية المهمة، حيث انتقد المعلقون والنشطاء الاتفاقات المبرمة في روما باعتبارها تفتقر إلى الأهمية، كما أن الخلافات البارزة بين قادة المجموعة، ربما وترت العلاقات الجيدة اللازمة بين الدول الغربية لإقناع الدول الآسيوية بالحاجة إلى خفض انبعاثات الكربونية إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ على الأقل .وفي نهاية المطاف، انخفضت آفاق الآمال التي كانت مرتبطة بتحقيقها في هذه القمة، بالمقارنة بالقمم الأخرى السابقة.

٢٠٢١/١١/٩

القوى الآسيوية ومنطقة الخليج.. علاقات متعددة الجوانب في مشهد عالمي متغير

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثار التنويع العالمي في موارد الطاقة بعيدا عن الوقود الأحفوري، والتساؤلات حول مدى استمرارية التزام الولايات المتحدة طويل الأمد بأمن الشرق الأوسط، وأهمية العلاقات بين الدول الخليج والقوى الآسيوية العظمى كالهند والصين واليابان، والتي ستصبح ذات تأثير بالغ على ما يحدث في المنطقة في المستقبل؛ العديد من التساؤلات لدى المحللين والخبراء .وعلى الرغم من أن العلاقات التاريخية بين الخليج وآسيا قوية اقتصاديا وسياسيا، فقد أدت وفرة موارد الطاقة التي يتعين على الخليج تصديرها مؤخرًا إلى إقامة علاقات أكثر قوة.

ونظرًا إلى أن حركة التجارة الخليجية تزداد شرقا وليس غربا، فقد عقد «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، بلندن ندوة، بعنوان «القوى الآسيوية ومنطقة الخليج ..علاقات متعددة الجوانب في مشهد عالمي متغير»؛ بهدف بحث العلاقات الخليجية الآسيوية، أدارها أميل حكيم، من قسم أمن الشرق الأوسط بالمعهد، وشارك فيها يوكا كوشينو، وحسن الحسن، وفيراج سولانكي، زملاء أبحاث بالمعهد في لندن، وكميل لونز، من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، بالبحرين.

في البداية، شرح الحسن، نهج التعاون وشكل العلاقات بين دول الخليج وبعض دول آسيا، سياسيا واقتصاديا، موضحا كيف سعت دول الخليج منذ نهاية الحرب الباردة إلى تكوين علاقات وطيدة مع القوى الآسيوية الكبرى، وكان هذا السعي جليا في زيارة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، آنذاك إلى الصين عام ٢٠٠٦ .مشيرًا إلى أنه في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر وغزو العراق، أصبح هناك حافز جيوسياسي لدول الخليج لتنويع علاقاتها الدولية بعيدًا عن الغرب، والبحث عن شراكات جديدة في آسيا، علاوة على ذلك، أشار إلى الاعتراف المبكر، بأن الاقتصادات الآسيوية المتنامية في الهند والصين، إلى جانب القوة الراسخة لليابان، ستشكل الأسواق الرئيسية لتصدير الغاز والنفط، وأن الصادرات إلى هذه الدول ستساعد في توطيد العلاقات الدبلوماسية معها.

وحول أكثر الدول الخليجية توطيدًا لعلاقتها مع آسيا، أوضح، أن الإمارات تأتي في صدارة دول مجلس التعاون، نظرًا إلى أنها لديها بالفعل اتفاقيات شاملة مع كل من الهند والصين في الأمور المتعلقة بالاقتصاد والتكنولوجيا وصادرات الطاقة، وفي المقابل، فإن الكويت تخلفت عن الركب بشكل كبير، في حين أن الدول العربية الأخرى، مثل السعودية والبحرين وعمان وقطر تتمتع بعلاقات جيدة مع كل من الهند والصين .

وعندما سُئل عن أن دول الخليج تواجه معضلة، بالنظر إلى أن الازدهار الاقتصادي المستقبلي يكمن في الشرق، لكن الضمانات الأمنية تكمن في الغرب، علق الحسن، أنه مع اشتداد التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين، فإن المفاضلة بين الاثنتين ستبدأ في الظهور بشكل أكبر في الخليج، لكن مع ذلك، فإن الدول العربية في المنطقة تمتلك مقاومة قوية يمكنها ترجيح كفتي التعاون مع كل منهما في آن واحد ضمن سيناريو الخيارات الصفرية، التي يتم الترويج لها الآن، مؤكدا أنه في الوقت الذي أصبحت فيه إدارة التوازنات الأمريكية والصينية أكثر صعوبة قليلا، تمكنت دول الخليج حتى الآن من الحفاظ على علاقات قوية مع كليهما، مرجعا ذلك إلى جهود هذه الدول في محاولة لعقلنة صورة مصالحها الاقتصادية والأمنية مع كلا البلدين .

وحول ما إذا كانت العلاقات بين دول الخليج ودول جنوب آسيا، وأبرزها الهند وباكستان، لا تزال تبادلية وأحادية البعد، أو ما إذا كانت هذه العلاقات الآن أكثر تعقيدًا بالنظر إلى التطورات الجيوسياسية .أوضح سولانكي، أن كلا من الهند وباكستان مؤخرا قامتا بتنويع أوجه العلاقة مع دول الخليج خارج إطار الطاقة وعمالة المغتربين، مشيرًا إلى أنه منذ أن تولى رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي منصبه في عام ٢٠١٤ .نالت منطقة الخليج تركيزًا سياسيا أكبر، ولا سيما أن الهند وباكستان تسعيان إلى جلب استثمارات؛ من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، مستشهدا بزيارات مودي إلى الإمارات عام ٢٠١٥ .والبحرين عام ٢٠١٩ .وكذلك تعهدات السعودية والإمارات باستثمار ١٠٠ مليار دولار، و٧٥ مليار دولار في الاقتصاد الهندي كدليل على سعيهما إلى الاستفادة من توثيق التعاون الاقتصادي .وبالنسبة إلى باكستان، ذكر أنها أقامت علاقات دفاعية وأمنية قوية مع الخليج، كما وصلت مؤخرًا إلى تعاون مالي متنامٍ مع المنطقة بعد تلقي قروض من كل من الرياض وأبو ظبي، وأن أفغانستان تعد ساحة رئيسية للتعاون السياسي الباكستاني الخليجي، ولكن لم يتضح بعد إلى أي مدى ترغب إسلام أباد في الانخراط خارجيا في هذا الشأن.

من جانبها، استعرضت كاشينو، وجهة نظر اليابان حول علاقاتها مع دول الخليج، حيث شددت على العلاقات الاقتصادية المهمة جدًا بينهما، والتي تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، عندما دافعت اليابان عن الاستقرار في المنطقة، موضحة أن ٨٨ %من واردات اليابان النفطية لا تزال تأتي من دول الخليج؛ وبالتالي يظل أمن الأخيرة هدفا مهما من أهداف السياسة الخارجية لطوكيو .وفي هذا الصدد، أشارت إلى أنه على الرغم من أن الدور الأمني لليابان في الخليج محدود، نظرا إلى بعد المسافات الجغرافية، فقد نما الدور الدبلوماسي والسياسي لها في المنطقة خلال العقد

الماضي، خلال حقبة رئيس الوزراء السابق، شينزو آبي، الذي تبنى موقفًا أكثر نشاطًا .وحول مستقبل العلاقات اليابانية الخليجية، أشارت إلى أن متابعة تقنيات الطاقة الخضراء تزداد أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد الياباني، وأن إمكانية استيراد الطاقة الهيدروجينية المنتجة في الخليج ستغري طوكيو .فيما تطرقت إلى أهمية تقدم التقنيات ودور القوة الناعمة لليابان؛ مع تزايد اهتمام الخليج بالثقافة والسياحة اليابانية.

واستكمالا للمناقشة، أوضحت لونز، أن ملف الطاقة هو جوهر العلاقات الخليجية الصينية؛ مع سعي الأخيرة إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة من دول الخليج، في مقابل سعى هذه الدول إلى الاستفادة من عائدات المبيعات المُربحة للصين .وبسبب هذه الديناميكية، قالت إن الصين ستظل معتمدة بشكل كبير على نفط الخليج لبعض الوقت، لكنها حذرت من أن عدم الاطمئنان بشأن الاتجاهات المستقبلية في الاقتصاد الصيني، وكذلك محاولة بكين تطوير مصادر الطاقة الخاصة بها، وهو ما يهدد العلاقة التي أضحت غير متكافئة قليلا لصالح الصين.

وعندما سُئلت عن العلاقات الصينية الإيرانية، أشارت إلى أن دول الخليج ترغب في تبني بكين نهجًا أكثر تشددا مع طهران .ولبيان هذه الديناميكية، زعمت أن بكين تسعى علنًا إلى منطقة مستقرة ومتوازنة، لكنها كانت تنتقد النهج الأمريكي للتعامل مع الاعتداءات الإيرانية؛ حيث كان شراء بكين النفط الإيراني بمثابة شريان حياة مقصود لطهران .

ومع ذلك، أوضحن أن بكين غير مُرحبة برؤية إيران وقد صارت قوية جدًا، ومن ثَمَّ فلا تزال تعارض سعيها إلى امتلاك أسلحة نووية، وتدعم عودتها إلى الاتفاق النووي .ومع ذلك، قالت إن الصين واضحة بشأن رغبتها في فصل الأمور السياسية عن المسائل الاقتصادية في تعاملاتها مع دول الخليج، بيد أن نقص التواصل بين الاثنين هو مصدر توتر، حيث يحاول كل طرف كشف ما يفعله الآخر من دون نجاح يُذكر.

وعن كيفية تأثير التنافس المتزايد بين الولايات المتحدة والصين على الخليج، أشارت لونز، إلى العلاقات الخليجية الصينية المتزايدة باعتبارها نقطة احتكاك مهمة بين الأمريكيين ودول الخليج، حيث تمتلك واشنطن شعورًا متزايدًا بالإحباط، بشأن تعاون الجانبين في مجال التكنولوجيا، ولا سيما اتفاق العديد من دول الخليج على تنفيذ تقنية هواوي الصينية في شبكات اتصالات الجيل الخامس ٥ Gالخاصة بهم .ومع ذلك، وجهت انتقادات إلى الخطوط الحمراء والنقاط الشائكة الأمريكية غير الواضحة، وافتقار واشنطن إلى التواصل مع الخليج.

واستمرارًا لهذا الموضوع، سأل حكيم، عما إذا كانت مُشاركة الصين في الخليج تؤثر في سياسات اليابان أيضًا، ووافقت كاشينو، على هذا، مؤكدة أن تصرفات الصين هي محرك محدد لليابان، بالنظر إلى أن بكين تتحدى النظام القائم على قواعد دوليا، وأن اليابان بدأت في الترويج لفكرتها الخاصة عن نظام دولي حر ومفتوح، بشكل أكثر بروزًا نحو دول الخليج في تعاملاتها الدبلوماسية معها .ومن منظور اقتصادي، أشارت إلى أن النمو التكنولوجي الصيني في الخليج يمثل أيضًا تحديًّا للهيمنة اليابانية طويلة الأمد على سوق التكنولوجيا العالمية.

وبالمثل، سُئل سولانكي، عما إذا كانت العلاقات الصينية الخليجية، قد تؤثر سلبًا في علاقة كل من الهند وباكستان بدول الخليج ذاتها .وردًا على ذلك، أوضح أن تعاون كلتا الدولتين يستند في المقام الأول على العلاقات التاريخية بينهما، ولكن مع تزايد حدة الخصومة الراهنة بين الهند والصين سياسيا، بدأت كلتاهما إقامة علاقات مع دول أكثر تشابهًا في الرؤى والأفكار المشتركة، ولعل الهند كانت الأكثر قدرة على القيام بذلك؛ لكونها تتسم بالمرونة في علاقاتها مع الدول الأخرى .وبشكل خاص، سلط الضوء على التحسن التدريجي في علاقة الهند الدفاعية والأمنية مع دول الخليج، حيث أصبح بإمكانها الآن الوصول إلى بعض الموانئ في المنطقة وإجراء تدريبات بحرية مع بعض دول الخليج.

وأكد حرص دول الخليج على فصل علاقاتها مع الهند وباكستان عند التعاون والتشاور مع بكين في القضايا المشتركة . وفي الغالب لم تناقش تلك الدول مع المسؤولين الصينيين مخاوفهم بشأن التهديدات التي تمثلها إيران، وذلك بسبب الشعور بأن العلاقات بين كل من الهند وباكستان من جهة، وبكين من جهة أخرى لم تتطور بما فيه الكفاية سياسيا . وخلص إلى أنه من المهم أن تتجنب دول الخليج التورط في ساحات وتحالفات جيوسياسية معقدة .وعلق حكيم، أيضًا أن الأمر يتعلق في المقام الأول بعدم الانحياز إلى طرف ما على حساب الآخر.

وحول مسألة الوجود الأمني الآسيوي بكل آلياته العسكرية، وما إذا كان يمكن للدول الآسيوية أن تكون شركاء في الحفاظ على أمن الخليج .بالنظر إلى أن الصين التي أنشأت أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي عام ٢٠١٧ . لديها الرغبة في وجود عسكري أكثر مباشرة في الخليج؟؛ ذكرت لونز أن هذا ليس في الواقع توقعًا محتملا لأن المنطقة بعيدة كل البعد عن المصالح الأساسية التي توليها الصين بالغ اهتمامها وأولياتها القصوى، وبالتالي فإن الخليج بعيد عن سيناريو تقوم بموجبه الصين بلعب الدور الأمني الذي تمارسه واشنطن .ومع ذلك، أضافت أننا لا نعرف حقًا ما الذي سيحمله المستقبل لتغيير ملامح الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، خاصة وأن قادة الصين لا يترددون طويلا في إبراز مظاهر قوتهم على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بالوجود العسكري لدول جنوب آسيا، مثل الهند وباكستان في الخليج، أوضح سولانكي، كيف أن لدى الدولتين حدودا معينة للمشاركة الأمنية والدفاعية في المنطقة، ولا سيما مشاركة الأخيرة بشكل أساسي في تدريب الضباط الخليجيين، ومن غير المرجح أن يحدث أي تغيير في هذا الأمر بالوقت الراهن .ورغم تمتع الهند بعلاقات دفاعية وأمنية قوية في المنطقة من أجل بناء الثقة بين الجانبين، فإن احتمالات الوجود العسكري لها على الأرض بعيدة عن الواقع حاليًا.

وحول ما إذا كانت هناك أي قوة آسيوية قادرة وراغبة في استبدال الدور الأمني الأمريكي في المنطقة، أشار الحسن إلى أن دول الخليج لا ترى أي بديل حقيقي لواشنطن، باعتبارها شريكًا أمنيا رئيسيا لا يمكن لأحد أن يؤدي دوره، وأن

هذه الحقيقة أدت إلى إدراك مفاده أن البديل الحقيقي الوحيد هو تعزيز القدرات الدفاعية الخليجية عبر التحالفات والشراكات.

وبالفعل، بدأت دول الخليج هذه العملية من خلال الانضمام إلى مجموعة واسعة من الشراكات مع مختلف البلدان الأوروبية والآسيوية، وكذلك روسيا .

على العموم، قدمت الندوة وصفًا مفصلا للعلاقات بين دول الخليج والدول الآسيوية مثل الهند والصين واليابان، وبالإضافة إلى تناولها العلاقات الأمنية والدفاعية الحالية والمستقبلية، فقد غطت الروابط الاقتصادية بين آسيا ودول منطقة الشرق الأوسط، وكيف تطورت هذه الروابط خلال العشرين عامًا الماضية، فضلا عن تحليل تلك الكيفية .ومع ذلك، فإن إحدى القضايا الرئيسية التي لم تتم مناقشتها بالتفصيل هي كيف أن مسألة تحول الطاقة على المدى البعيد، للاعتماد على الطاقة النظيفة من دون الوقود الأحفوري، سيؤثر في العلاقات بين دول الخليج وآسيا .

٢٠٢١/١١/١٧

قمة «جلاسكو» للمناخ.. هل تحقق التحول المنشود؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد أسبوعين من المفاوضات الرفيعة المستوى، اختتمت «قمة المناخ للأمم المتحدة» في جلاسكو محادثاتها، وفي ضوء ذلك قام عدد من الخبراء والمحللين بتقييم مدى تأثير هذه المحادثات، وما إذا كان العديد من الاتفاقات والتعهدات الصادرة عن قادة العالم للحد من الانبعاثات العالمية وتقليل معدل الاحتباس الحراري قابلة للتنفيذ أم لا .

وقبل انعقادها، كانت هناك العديد من التوقعات، حيث تحدث رئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسون»، بتفاؤل حول «الإمكانات الهائلة لسلسلة من الاتفاقيات التاريخية بشأن حماية المناخ والحد من انبعاثات الكربون حول العالم».

ورغم إبرام العديد من الاتفاقات والتعهدات بين قادة العالم في جلاسكو؛ فإن النقص الملحوظ في «خطط عمل ملموسة»، أو «تصريحات رسمية مكتوبة»؛ ترك المتابعين للحدث في حالة شك كبيرة، وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك في استهجانهم الإجراءات باعتبارها «مجرد أنشطة علاقات عامة للحكومات»، تهدف إلى التحدث حول قضايا المناخ والاقتراحات، لكن لم تُتخذ إجراءات مما يوصي بها العلماء لخفض معدل ارتفاع درجات الحرارة العالمية .

ومنذ أن بدأت القمة في نهاية أكتوبر٢٠٢١، تمت صياغة العديد من الاتفاقيات البارزة، حيث تعهدت أكثر من ١٠٠ دولة «بإنهاء إزالة الغابات بحلول عام ٢٠٣٠»، بما في ذلك البرازيل، وروسيا والصين، والولايات المتحدة .ووفقًا لـ«كاترين أينهورن»، و«كريس باكلي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن «جوهر» هذه الخطة هو الجهود المبذولة

«لتقليل الحوافز المالية المجزية لقطع الغابات»، كما وقع العديد من هذه الدول على مبادرة تقودها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي لخفض انبعاثات الميثان بنسبة٣٠ %خلال السنوات العشر القادمة، من بينها البرازيل، وإندونيسيا، ونيجيريا، والمكسيك .ومع ذلك، فإن الدول الأكثر تلويثا، مثل الهند، وروسيا، والصين، وإيران، رفضت التوقيع على مثل هذا التعهد، كما رفضت الولايات المتحدة، والهند، والصين، وأستراليا من بين ٤٠ دولة أخرى التوقيع على تعهد بإنهاء استخدام الفحم في توليد الطاقة.

وفي الواقع، كان أكبر إعلان إيجابي في القمة، هو اتفاق الولايات المتحدة، والصين على العمل بشكل أوثق بشأن القضايا المتعلقة بالمناخ في المستقبل .وعلى الرغم من أن المحللين، مثل «بيرنيس لي»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أشاروا إلى أن «التفاصيل لا تزال غير مكتملة» حول الشكل الذي سيتخذه هذا التعاون، فإن بداية عملية الحوار بين أعلى بلدين في العالم لانبعاثات الكربون كانت موضع ترحيب، بالإضافة إلى التزام بكين بتطوير استراتيجية وطنية للحد من غاز الميثان .وعلقت «جينيفيف ماريكل»، من «الصندوق العالمي للطبيعة»، بأن هذه الاتفاقية جلبت «أملًا جديدًا» إلى قمة جلاسكو، كما قارن كل من «ليزلي هوك»، و«إدوارد وايت» في صحيفة «فاينانشيال تايمز» هذه الاتفاقية بالبيان المشترك الصادر عن «باراك أوباما»، و«شي جينبينج» في باريس عام ٢٠١٥، والذي بعده «حذت دول أخرى حذوهما» بشأن اتفاقية المناخ تلك، ومع هذا لاحظ الباحثان عدم وجود التزامات كبيرة من كلا الجانبين مما يبعث على القلق بشأن اتخاذ إجراءات ملموسة .

علاوة على ذلك، تم الإعلان عن مسودة اتفاقية جديدة وافقت فيها الدول على كشف خططها لخفض الانبعاثات بمعدل أسرع مما تم الموافقة عليه سابقًا .ومع ذلك، لاحظت الـ«بي بي سي»، أن المسودة الجديدة «تخفف من شدة الالتزامات لتقليل استخدام الفحم وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى» .لذلك، ينظر إلى هذا الاتفاق كدليل على أن المفاوضات لم تكن كافية في معالجة المخاوف المناخية على المدى الطويل.

وعلى الرغم من محاولة إظهار القادة العالميين في القمة على أن الأمر يأتي في إطار «تعاون عالمي»، و«ليس منافسة عالمية»؛ فإن الديناميكيات الجيوسياسية لا تزال تؤثر بشدة على ما يُتخذ من إجراءات، وخاصة في ظل غياب واضح لروسيا والصين .ووفقًا لـ«فريدريك كيمبي»، من «المجلس الأطلسي»، فإن «دولًا مثل الصين، وروسيا، والهند، إما غير راغبة، أو غير قادرة على الانتقال بشكل أسرع إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة»، وبالتالي فإن واشنطن وحلفاءها مضطرون إلى «الموازنة بين مطالبهم المتعلقة بحقوق الإنسان في الصين، ورغبة واشنطن في الفوز بتنازلات مناخية».

وعلى الجانب الآخر، اشترطت إيران للمصادقة على اتفاقية باريس للمناخ لعام ٢٠١٥، رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها .وفي حين زعم «علي سلاجقة»، رئيس «منظمة البيئة الإيرانية»، أن العقوبات الاقتصادية تعرقل قطاع الطاقة المتجددة في إيران، وأن تغير المناخ قلل من تدفقات المياه العذبة بنسبة٤٠%؛ ردت «بي بي سي نيوز»، أن

طهران «تعرضت لانتقادات لإلحاقها الضرر بإمداداتها من المياه عن طريق حفر أكثر من مليون بئر وبناء حوالي ٧٠٠ سد»، وقمعها بعنف الاحتجاجات الداخلية على نقص المياه .وتعد إيران ثامن أكبر مصدر لانبعاث ثاني أكسيد الكربون في العالم، على الرغم من كونها الاقتصاد السادس والعشرين فقط، ويتم تصنيفها حاليًا على أن سياساتها «غير كافية بشكل حرج»؛ من أجل الحد من الانبعاثات من قبل «مشروع مُتتبع العمل المناخي»، حيث لم يصدر عنها أي خطة لخفض الانبعاثات منذ عام ٢٠١٥.

ومثلت المسألة الاقتصادية أيضًا نقطة شائكة رئيسية في القمة بين الدول «الأكثر ثراءً والأكثر تلويثًا»، والدول «الأصغر والأقل نموًا اقتصاديًا»، والتي غالبًا ما تكون مثقلة بالعواقب المباشرة لارتفاع درجات الحرارة العالمية .وأوضح «أليس هيل»، و«مادلين بابين» من «مجلس العلاقات الخارجية»، أن توفير الموارد المالية للبلدان الأقل تقدمًا اقتصاديًا سيكون «أمرًا حاسمًا في مكافحة أزمة المناخ».

وخلال المحادثات، تم الكشف عن أن «صندوق المناخ» المدعوم من الدول الغنية بقيمة ١٠٠ مليار دولار قد فشل في الوصول إلى هدفه التمويلي لعام ٢٠٢٠، وأنه لن يكون جاهزًا إلا بحلول عام ٢٠٢٣ على أقرب تقدير .وعليه، انتقدت منظمة «أكشن إيد»، الدول الأكثر تلويثًا؛ لأنها فشلت في القيام «بالحد الأدنى المطلوب لبناء الثقة في محادثات المناخ»، كما علق «ألدن ماير» من مؤسسة «E3G» المعنية بالمناخ، بأن كلا من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي «لا يفعلان ما يكفي» في هذا الصدد.

وحول ما إذا كانت قمة الأمم المتحدة للمناخ بشكل عام مشروعًا ناجحًا أم لا، كان رأي الأغلبية حتى الآن أنه على الرغم من بعض الوعود، إلا أنها فشلت في الارتقاء إلى مستوى نفقات انعقادها، وخاصة فيما يتعلق بعدم قدرة القادة الغربيين على ضمان التعهد بالتزامات ملموسة أقوى مع الملوثين الرئيسيين في العالم؛ الصين، والولايات المتحدة، وروسيا، والهند، وبوجه خاص فيما يتعلق بخفض انبعاثاتهم الكربونية وارتفاع معدل درجات الحرارة العالمية.

ووفقًا لـ«فيونا هارفي»، في صحيفة «الجارديان»، خلال الأسبوع الأول من القمة، جاءت «أكبر موجة من النشاط» من «المملكة المتحدة»، التي «نظمت سلسلة من الإعلانات والصفقات الرئيسية بشأن الغابات والتمويل والفحم، للحفاظ على تدفق الأخبار الإيجابية» .ومع ذلك، كما ذكر «سام ميريديث»، من قناة «سي إن بي سي»، فإن هذا «الشعور بالتفاؤل الحذر»، قد «تضاءل» خلال الأسبوع الثاني من خلال التعهدات غير الكافية»؛ لذلك، من وجهة نظره، كان اليوم الأخير للقمة «محاولة أخيرة» من أجل «الحفاظ على الآمال في الحد من درجات الحرارة العالمية إلى ١.٥ درجة مئوية».

وخلال القمة، زعمت العديد من المنظمات والتقارير أن المسار الذي تصوره قادة العالم لخفض الانبعاثات غير كافٍ .
وأوضح تقرير صادر عن «وكالة الطاقة الدولية»، أنه يمكن توقع ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار ٨.١ درجة مئوية رغم ما تم الاتفاق عليه حاليًا .وفي يوم ٩ نوفمبر، أبلغت «شبكة العمل المناخي» عن تنبؤات قائمة على مجموعة من البيانات تشير إلى أنه من المرجح أن ترتفع درجات الحرارة العالمية بنفس القدر ٤.٢ درجة خلال القرن الحادي والعشرين، فيما وصفته «ميريديث»، بأنه «تكهن كارثي يوضح أن خطط العالم لا تزال يعتريها الكثير من القصور بشكل كارثي».

من جانبها، لاحظت «لينا يس»، من منظمة «كلايمت تراكر»، «نجاحًا في بعض المجالات في القمة، ولكن كان هناك أيضًا «الكثير من الطموح والآمال»، الذي «لم تترجم حقًا داخل غرف المفاوضات» .وكما أشار «بيتر سكوت»، من «مكتب الأرصاد الجوية» البريطاني، فإن هناك «مشاعر مختلطة»، بنوع من الارتياح؛ لأن «الأمور بدأت تتحرك»، ولكن لا يزال القلق بشأن «سرعة» التقدم في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه .في حين وصف «جيم واتسون»، من جامعة «كوليدج لندن»، أيضًا المسودة النهائية للقرار الختامي للقمة، بأنها مشجعة إلى حد ما، لكنها عمومًا «ليست على درجة الطموح التي كنا نريدها بدرجة كافية».

وفي المقابل، اتهم العديد من المحللين قمة «كوب٢٦»، بأنها «مفيدة لقادة العالم فقط» .وانتقدت «كارول موفيت»، من «مركز القانون البيئي الدولي»، القمة باعتبارها «إعلانا لتحسين صورة العلاقات العامة للدول المشاركة مثل القمم السابقة»؛ نظرًا لأن «مفاوضاتها الجدية حينما تناقش أمر مهمًا، لا يتحرك أي شيء إلى الأمام» .وبالمثل، أشارت الناشطة البيئية السويدية، «غريتا ثونبرج»، إلى أنه «لا يخفى على أحد أن القمة فشلت»، حيث ألقى قادة العالم «خطابات جميلة وأعلنوا عن التزامات وأهداف خيالية»، ولكن «لا يزالون يرفضون اتخاذ أي تدابير قاسية لمواجهة تداعيات تغير المناخ».

ومع ذلك، فقد تم الترحيب بالتزامات العديد من الدول وتعهداتها خلال القمة، باعتبارها خطوات مهمة لتقليل الانبعاثات الكربونية .وأشار «انك هيرولد»، من «الهيئة الحكومية الدولية»، إلى «محاولة إيجاد حلول وسط» بين البلدان«، وأشار «سيمون لويس» من «كوليدج لندن»، إلى اتفاق مكافحة إزالة الغابات على أنها «أخبار جيدة»، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل الهائل المتاح» .كما اعتبر «امبروز بريتشارد» في صحيفة «التلغراف»، أن مؤتمر القمة «ناجح بشكل مدهش»، حيث توصلت الصين، والولايات المتحدة إلى «إعلان مشترك لتعزيز التحرك حيال معالجة قضايا انبعاثات غاز الميثان، فضلا عن أن بكين «من المرجح أن تفي بما تعهدت به في هذا الصدد»، بعد أن انضمت الآن إلى «حرب الغرب على غاز الميثان» .وبناءً على ما توصلت إليه المسودة النهائية للقرار الختامي للقمة، أوضحت «هيلين

ماونتفورد»، من «معهد الموارد العالمية للأبحاث»، أنه على الرغم من أنها بعيدة عن مستوى الكمال المنشود، فإنها «أفضل بالتأكيد» مما تم الاتفاق عليه سابقًا من اتفاقات وتعهدات».

وفي حقيقة الأمر، لا يمكن للمحللين أو النقاد تقييم مدى نجاح أو فشل قمة جلاسكو للمناخ، لاسيما في ظل الشكوك المرتبطة بما إذا كانت الدول التي وقعت على اتفاقاتها لتقليل الانبعاثات ستفي بتعهداتها وتُحدث التغيير المطلوب أم لا .وكما يرى «حنا بيتر»، من «سكاي نيوز»، كان الهدف الشامل للقمة هو الموافقة على الحد من الاحترار العالمي عند ١.٥ درجة مئوية، وحتى الآن، «نحن لا نعرف ما إذا كان ذلك سيحدث»، ولكن أيضًا «هناك قدر هائل من التقدم». على العموم، طالما ليس هناك وثيقة رسمية موقعة من الدول المشاركة بالقمة من أجل ضمان الالتزام بتعهداتها، مثل اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، فهي ليست ملزمة قانونًا بتنفيذها، والأمر متروك في نهاية المطاف للدول، بشكل فردي، للوفاء بتعهداتها دوليًا .وكما استنتج «بيتر»، فإن «الضغط الذي يُمارَس هنا، هو ضغط من الدول على بعضها، وليس ضغطًا قانونيًا» .

وبالتالي، فعلى الرغم من الخروج ببعض الاتفاقات والتعهدات المهمة في القمة، فإن مسألة نجاحها لا تزال تمثل مادة مثيرة للنقاش؛ لأن الإجراءات الوقائية المناخية الذي كانت متوقعة ومأمولة لم تتحقق على أرض الواقع .

٢٠٢١/١١/٢٠

إلى أين تتجه المواجهة بين إدارة بايدن و«أوبك بلس» حول أسعار النفط؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة فيروس كورونا، أدى اختلال التوازن بين العرض والطلب في قطاع الطاقة إلى زيادات سريعة في أسعار النفط الخام في أوروبا وأمريكا الشمالية، في أكتوبر ٢٠٢١ .تجاوز المتغير الوسيط لخام غرب تكساس الأمريكي ٨٠ دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ سبع سنوات، وحذرت صحيفة فاينانشيال تايمز من أنه «على الرغم من عدم تعافي النشاط الاقتصادي بالكامل إلى مستويات ما قبل الوباء»، فإن «أسعار النفط قريبة إلى أعلى مستوياتها منذ سبع سنوات»، ما أثار مخاوف جدية بشأن التضخم بين عدد من الاقتصادات الكبرى في العالم.

في مواجهة ضغوط محلية كبيرة للتخفيف من ارتفاع تكاليف الوقود في الولايات المتحدة، شددت إدارة بايدن على خطابها الغاضب تجاه منظمة البلدان المصدرة للنفط والشراكات التابعة لها «أوبك بلس»، وحثت إدارة بايدن المنظمة على الموافقة على زيادة مستويات إنتاجها المشتركة إلى أكثر من ٤٠٠ ألف برميل شهريًّا، والذي كان المستوى القياسي لأوبك لعدة أشهر، ومع ذلك، في اجتماعها الأخير في ٤ نوفمبر ٢٠٢١ .قررت المجموعة الاستمرار في التزاماتها الحالية، ما ترك إدارة بايدن في موقف دولي متواضع ووضع غير مريح إزاء تخفيف ارتفاع أسعار الوقود المحلية،

ووفقًا لستانلي ريد من صحيفة نيويورك تايمز، فإن أوبك بلس «تخلصت من الضغط» الذي مارسه عليها البيت الأبيض ببساطة.

لطالما أصرت إدارة بايدن على أن حصص الإنتاج المنخفضة لأوبك بلس أسهمت في زيادة أسعار الوقود، وقد ادعت قبل اجتماع أوبك بلس الأخير في ٤ نوفمبر، أن أسعار الوقود في أمريكا الشمالية وبريطانيا وأوروبا الأخذة في الارتفاع هي «نتيجة لرفض روسيا أو دول أوبك لضخ المزيد من النفط»، وردًا على هذا الرفض الأخير، ادعى متحدث باسم مجلس الأمن القومي لبايدن ذلك أن «أوبك بلس تبدو غير راغبة في استخدام ما لديها من قدرة وسلطة الآن في هذه اللحظة الحاسمة من الانتعاش الاقتصادي العالمي للدول في شتى أنحاء العالم».

وفي أعقاب ذلك، خفف بايدن من حدة خطابه، في محاولة للتقليل من التوترات، وأصر على أنه لم يكن «يتوقع» من قادة أوبك بلس سواء المملكة العربية السعودية أو روسيا الإذعان للمطالب الأمريكية، ومع ذلك، فإن الرفض الثاني من جانب أوبك، لا يمكنه أن يقدم الكثير لتعزيز المكانة الدولية المتعثرة بالفعل للرئيس الأمريكي، وكما حلل خافيير بلاس من بلومبرج، إن «الجزء السهل» بالنسبة إلى بايدن كان «التهديد بالرد»، ولكن تقديم رد في الواقع سيكون «أصعب بكثير»، ووفقًا لبلاس، فإن هذه الحلقة تركت بايدن الآن في حاجة إلى أن تكون «أقواله مصاحبة لأفعال»، وذلك خشية أن «يخاطر بأن يبدو عاجزًا في صراعه مع التكتلات الاحتكارية للنفط».

من جانبها، كانت «أوبك بلس» حريصة على تأكيد الاستقرار النسبي لسوق النفط مقارنةً بسوق الغاز والفحم، والتي شهدت ارتفاعات حادة في الأسعار خلال الأشهر الأخيرة .فقد ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي، على سبيل المثال، بنسبة ٦١٨ %في الاتحاد الأوروبي و١٢٧ %في الولايات المتحدة .وبالمثل، في بيان رسمي صادر عن المنظمة، تم توضيح رغبة الأعضاء في «توفير الشفافية للسوق في الأوقات التي تعاني فيها أجزاء أخرى من مجمع الطاقة خارج حدود أسواق النفط من التقلب الشديد وعدم الاستقرار».

إن رفض أوبك زيادة الإنتاج بأكثر من ٤٠٠ ألف برميل يوميا للشهر المقبل، والارتفاع المستمر في أسعار الوقود في الولايات المتحدة، أدى إلى اتجاه إدارة بايدن إلى استخدام واشنطن لاحتياطي النفط الاستراتيجي(SPR) ، وهو مخزون يبلغ حاليًا أكثر من ٦٠٠ مليون برميل من النفط الخام؛ وهو ما يكفي من النفط الخام ليحل محل كل النفط الذي تستورده الولايات المتحدة من «أوبك بلس» لأكثر من عام»، بحسب خافيير بلاس .ومع ذلك، فإن استخدام الاحتياطي في هذا السيناريو سيمثل تباينًا في السياسة الأمريكية السابقة، حيث لم يتم استخدام الاحتياطي في العشرين عامًا الماضية إلا بعد الانقطاعات الشديدة في الإمداد، مثلما حدث أثناء إعصار كاترينا واندلاع الحرب الأهلية في ليبيا ٢٠١١.

ومع ذلك، فإن استخدام احتياطي البترول الاستراتيجي ليس الحل الوحيد المتاح أمام إدارة بايدن .يمكن أن يصدر الرئيس الأمريكي حظرًا على صادرات النفط الأمريكية، أو حتى محاولة تمرير تشريع يسمح للحكومة الفيدرالية بمقاضاة «أوبك بلس» لقيامها بدور احتكاري .ومع ذلك، فإن العواقب السياسية لاتخاذ أي من هذين الخيارين ستكون أيضًا أكثر خطورة، ولا يحتمل أن تؤثر في أسعار الوقود على المدى القصير .كما علق بوب مكنالي، رئيس مجموعة رابيدان للطاقة ومستشار سابق لشؤون الطاقة في البيت الأبيض، «لا شيء يفعله يمكن أن يخفض أسعار البنزين على المدى القريب» .وافق داميان كورفالين، رئيس أبحاث الطاقة في بنك «جولدمان ساكس»، على هذا الرأي، موضحًا أن طرح احتياطيات البترول الاستراتيجي غير الطارئة تقتصر على ٣٠ مليون برميل.

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ليست وحدها في قلقها بشأن مستويات إنتاج النفط الخام في «أوبك بلس»، مع وجود مستهلكين دوليين رئيسيين آخرين، مثل اليابان والهند، والذين أعربوا عن رغبتهم في رؤية تسارع الإنتاج في ديسمبر .

ومن جانبها أفادت مجلة «ورلد أويل» الأمريكية أنه في ٣١ أكتوبر ٢٠٢١ اجتمع ممثلو الدول الثلاث «اليابان والهند والولايات المتحدة» لمناقشة مخاوفهم المشتركة بشأن ضرورة زيادة المعروض من الإنتاج؛ حيث إن «تسوتومو سوجيموري» رئيس اتحاد صناعة البترول في اليابان، أعرب بوضوح عن رؤية بلاده مشيرًا بقوله :«نأمل أن تتخذ الدول المنتجة للنفط، بما في ذلك أوبك، الخطوات المناسبة حتى لا تعيق مرحلة الانتعاش الكامل للاقتصاد العالمي».

وهناك عامل آخر قد يلعب دورًا في الإبقاء على حصة الإنتاج العالمية من دون زيادتها وهي بالتحديد رغبة الدول الغربية في فرض مزيد من الضغط على الاقتصادات المصدرة للنفط، مثل تلك الموجودة ضمن منظمة أوبك، للموافقة على مبادرات تغير المناخ كجزء من توصيات قمة المناخ التي انعقدت في جلاسكو الاسكتلندية .وعلى الجانب الآخر، أشارت العضوة المنتدبة والرئيسة العالمية لاستراتيجية السلع في «آر بي سي كابيتال ماركتس» إلى «الإحباط المتزايد» بين أعضاء أوبك «بسبب مطالبتها بزيادة إنتاجياتها من قبل القادة الغربيين» الذين هم، في نفس الوقت .الوقت، «يدعون أعضاء الأوبك أيضًا إلى التحول سريعًا إلى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة».

واستنادًا على وجهة النظر المذكورة أعلاه، أفاد «ستانلي ريد» بصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أنه «مع زيادة الضغوط إزاء ظاهرة تغير المناخ، قد تفضل دول أوبك جني المزيد من الإيرادات، وتضخيم احتياطياتها المالية من أجل الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من الأعمال والمبادرات التي قد تحل محل النفط في نهاية المطاف» .وبالمثل، أضافت «كارولين باين»، كبيرة اقتصاديي السلع الأساسية لدى «كابيتال إيكونوميكس»، أن «الأسعار التي باتت تزيد عن ٨٠ دولارًا للبرميل هي، بالطبع، سبب آخر لعدم تعجل أوبك بلس لإضافة معروض إضافي من النفط الخام إلى السوق»، خاصة وأن «شركات الإنتاج الأمريكية» لم تظهر أدنى رغبة نحو زيادة حصتها الإنتاجية» .

ولا شك أن أوبك بلس تحافظ على مستوى ثابت من إنتاجها للنفط الخام والمطروح في أسواق الطاقة الدولية، ولعل معارضة الولايات المتحدة لهذا المسار التي اتفقت عليه تلك المنظمة يقود إلى حالة من انعدام الثقة وعدم اليقين باستقرار تلك الأسواق .فقد كانت إدارة بايدن على خلاف مع أعضاء أوبك بلس لبعض الوقت بشأن حصص إنتاج المنظمة، كما أن التهديدات الأخيرة التي أصدرها الرئيس الأمريكي لم تؤد إلا إلى تكثيف زيادة التوتر والعداء بين كلا الطرفين . وحتى تاريخه، صمدت المنظمة أمام ضغوط كل من الولايات المتحدة والمستهلكين الرئيسيين الآخرين للحفاظ على مستواها الحالي من الإنتاج، خاصة في ظل استمرار الشعور بين الدول الأعضاء بأن صناعاتهم النفطية مساهمة، بشكل غير عادل، في اختلاق أزمة أسعار الوقود التي هي في الحقيقة نتيجة لمشاكل أخرى يعاني منها قطاعا الغاز والفحم في الوقت الراهن، وقد تفاقمت تلك المشكلات بسبب الجهود التي يقودها الغرب للابتعاد عن استخدام الهيدروكربونات.

٢٠٢١/١١/٢٣

هل ستجبر الأزمة الإنسانية في أفغانستان الحكومات الغربية على التعاون مع طالبان؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أعقاب استيلاء طالبان على حكم أفغانستان في أغسطس ٢٠٢١، حاولت الحركة أن تمنح نفسها الشرعية للحصول على اعتراف دولي .وعلى الرغم من الاجتماعات مع المسؤولين الأمريكيين، بما في ذلك مدير وكالة المخابرات المركزية، والمفاوضات مع ممثلي واشنطن في الدوحة، إلا أن الحركة ما زالت غير مرحب بها دوليًّا، وخاصة بالنسبة إلى الحكومات الغربية، حيث أطاحت بالحكومة التي دعمتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، فضلا عن تصنيف واشنطن للعديد من أعضائها على أنهم «إرهابيون».

ومع ذلك، هناك إدراك متزايد أنه مع قيام طالبان بتعزيز سيطرتها على غالبية البلاد، فإن وجود مستوى معين من التعاون معها ضروري من أجل تسهيل العمل الإنساني في أفغانستان .وبحسب بيانات موقع «ريليف ويب»، هناك ما يقرب من ١٩ مليون شخص يعانون من «مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد وسط فترات جفاف طويلة» . ووفقًا لـ«البنك الدولي»، أغرقت «التطورات السياسية الأخيرة» البلاد في أزمة اقتصادية، ومثّل الانخفاض السريع في دعم المنح الدولية، وفقدان إمكانية الوصول إلى الأصول الخارجية، واضطراب الروابط المالية؛ عوامل رئيسية أسهمت في وضع مستمر في التردي .وذكرت بريانكا بوغاني، من فرونت لاين، أن الآفاق الاقتصادية والتنموية للبلاد قاسية، وفي تأكيد هذا، أوضح إبراهيم باهيس، من مجموعة الأزمات الدولية، أن الاقتصاد الأفغاني على وشك الانهيار .

وعلى الرغم من ذلك، فإن الديناميكيات القانونية والسياسية المعقدة التي تتطلبها الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية عند التعاون مع جماعة مسلحة مثل طالبان؛ تجعل من هذا التعاون غير مؤكد .ووفقًا لـ«تيم ويلسي»، من

كلية كينجز لندن، هناك ضغط متزايد على الحكومات الغربية لإلغاء تجميد الأموال الأفغانية، لتخفيف المعاناة في أفغانستان، وخاصة أنه في ظل الوجود التاريخي لكل من الدول الغربية والمنظمات غير الحكومية، فإن الدولة تمتلك آليات التوزيع لتسهيل برنامج المساعدة، إلا أنه من أجل دعم جهود المساعدة بالكامل؛ تحتاج القوى الغربية إلى التغلب على صدمة هزيمتها الأخيرة، وأن تتحلى بالإرادة السياسية، حيث لا ينبغي استخدام الجوع والصحة كأدوات للضغط السياسي.

وتفتح الحاجة العاجلة لتوفير الإغاثة الإنسانية للقوى الغربية بعض المجال للعمل مع طالبان، وعلى سبيل المثال؛ تفاوضت الولايات المتحدة مع ممثلي الحركة بالدوحة في أكتوبر ٢٠٢١، لتوفير مساعدات إنسانية .ومع ذلك، على المستوى التشريعي، لا تزال هناك عوائق أمام توفير المساعدة بكفاءة وفعالية .ووفقًا لـ«إيمانويلا جيلارد»، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، فإن جوهر القضية بالنسبة إلى الدول الغربية هو الطريقة التي صعّبت بها إجراءات مكافحة الإرهاب، مثل العقوبات الدولية الشديدة؛ وصول المساعدات إلى الأشخاص المحتاجين في مناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المصنفة على أنها إرهابية، أو المرتبطة بالمنظمات الإرهابية .ولتخفيف هذه الضغوط، أوصت جيلارد، بالتركيز على إصلاح التشريع الخاص بتسميات المنظمات الإرهابية، بالإضافة إلى تعديل أنظمة العقوبات الحالية لتقليل تأثيرها السلبي في العمل الإنساني .ومع ذلك، فإن تغيير الواقع السياسي، وقواعد مكافحة الإرهاب الغربية لطالبان التي حاربت قوة الناتو بقيادة الولايات المتحدة مدة عشرين عامًا هو أمر غير مرجح الحدوث .

وفي الواقع، يبدو أن الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها لحكومة طالبان أن تلقى اعترافا غربيا، فضلا عن تسهيل وصول المساعدات الإنسانية؛ هي فرض ضوابط وشروط صارمة .وأوضح أنتوني كوردسمان، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أن واشنطن يجب أن تفرض شروطا للمساعدات على طالبان، خصوصًا في الأمور المتعلقة بخطر الإرهاب الدولي، من خلال رصد بعض الهيئات الخارجية للنفقات .وبالمثل، أكد جيفري رايس، من جامعة ماك إيوان، أن واشنطن ستكون حذرة في تعاملها مع دعم الجهود الإنسانية من دون إضفاء الشرعية على نظام طالبان الجديد.

وينصح كوردسمان أيضًا أن على الولايات المتحدة أن تسعى بحذر إلى إشراك طالبان والحكومات الأفغانية المتعاقبة في شكل من أشكال التخطيط التنموي .وتعكس هذه النصيحة مخاوف التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية، الذي أوضح أن المساعدات الإنسانية وحدها لن تحل محل توفير الخدمات العامة، حيث إن التعقيدات السياسية للوضع لا تزال قائمة، وقد لاحظت المجموعة، أيضًا معضلة العديد من البلدان المتعلقة بدعم سكان في ضائقة متزايدة، مع الحفاظ على التزامات حقوق الإنسان وانتشار الجماعات الإرهابية.

وكما تبدو الأمور، فإن التشريع على المستويين الوطني والدولي يحظر على العديد من الدول والمؤسسات الاعتراف الرسمي بنظام طالبان، الذي يمكن أن يسهل مثل هذه المشاريع التنموية .وعلى سبيل المثال؛ ينظم الاتحاد الأوروبي، حاليًا كل مشاركاته مع طالبان من خلال مجموعة من المعايير المصممة لتشجيع الجماعة على الإذعان لمطالبه التي تضم؛ حرية تنقل السكان، والاعتراف بحقوق الإنسان، والامتثال للقانون الإنساني الدولي .ووفقًا لـ«مجموعة الأزمات الدولية»، فقد تُركت هذه المعايير غامضة بشكل متعمد؛ للسماح بمزيد من المرونة في تعاملات أوروبا مع كابول.

ومع ذلك، فقد أشار رايس، إلى أن الدول الغربية لم تجد بعد طريقة لتحقيق توازن بين العمل الإنساني ومكافحة الإرهاب في أفغانستان، وهو ما يضر ببناء التنمية المستدامة .وطالما فشلت الدول الغربية في أخذ المزيد من الاشتراطات والمتطلبات التفصيلية قبيل أي تعاون لها مع طالبان؛ فإن وضع الجهود الدولية لتسهيل أعمال التنمية الاقتصادية والبشرية، يظل غير مؤكد على المدى الطويل.

ولا يعني هذا أن الدول الغربية هي الفاعل الوحيد الذي لديه القدرة على حل هذه الأزمة، لكن لطالبان دور في ذلك . ودعت الحكومات الغربية، منذ سقوط كابول، طالبان إلى تعديل نهجها في الحكم .وصرح رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، بأن النظام سيُحكم عليه من خلال أفعاله وليس من خلال أقواله .وأكد ويلسي، أنه إذا اتخذت الحركة خطوات نحو معالجة عدد من المخاوف من خلال تشكيل حكومة أكثر شمولا، بما في ذلك ممثلين من مختلف الأعراق والإثنيات، مثل الطاجيك، والأوزبك، والهزارة، ربما تساعد هذه العملية في تهدئة المخاوف والشروع في حل الأزمة الإنسانية، ولكنه اعترف أيضًا بأن احتمالات وقوع هذا الأمر ضئيلة حاليًا.

ولا يمكن أيضًا استبعاد الوضع السياسي الداخلي المعقد في تفاقم الأزمة الأفغانية .ووفقًا لـ«ويلسي»، فإن طالبان ليست في وضع يمكنها من التصرف ككيان فعال ومؤثر، بعد أن ورثت نظامًا أصبح الآن أكثر تعقيدًا من الذي كان تحت سيطرتها خلال التسعينيات .وذكرت لين أودونيل، في مجلة فورين بوليسي، أن طالبان نفسها منقسمة جراء ضغوط الانقسامات الداخلية، والتي بدأت تتسع فجوتها بين القيادة طويلة الأمد للتنظيم الواقع تحت إمرة نائب رئيس الوزراء المؤقت الملا عبدالغني بردار، وشبكة حقاني الأكثر تطرفًا.

وتفاقمت هذه الانقسامات بسبب الصراع المتصاعد بين طالبان، وولاية خراسان التابعة لتنظيم داعش، والمعروفة بـ«داعش خراسان» .ووفقًا لـ«أودونيل»، أدى تحول طالبان من مجرد مقاتلين أتقنوا حرب العصابات إلى كيان حاكم تديره القوانين والضوابط إلى انضمام بعض مقاتليها وقادتها إلى ولاية خراسان، الأمر الذي أدى إلى تقويض الاستقرار السياسي في البلاد .ونتيجة لذلك، شدد كوردسمان، على أن المشاركين في جهود الإغاثة يجب أن يكونوا مستعدين لاحتمالات وقوع اضطراب ناشئة عن أي انقلابات وتحولات وتغيرات سياسية طارئة في أفغانستان خلال السنوات القادمة.

وبعيدًا عن الغرب، تسعى طالبان إلى الحصول على الاعتراف الدولي والشرعية من كل من روسيا والصين، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى في منطقة وسط وجنوب آسيا .وأوضح ويلسي، أن التداعيات الأكثر كارثية التي نجمت عن انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، هي أنها فشلت في طرح اتفاق تعاون أو إغاثة مستقبلي، يضم أيا من القوى المجاورة، مثل الصين، وروسيا، وإيران، والهند، وكذلك دولا في منطقة آسيا الوسطى، مثل طاجيكستان، وأوزبكستان.

دفع هذا الأمر بعض المراقبين إلى التساؤل عما إذا كان من المرجح أن تقوم الصين وروسيا بتكثيف مشاركتهما في أفغانستان في ظل العزوف الأمريكي والأوروبي .واستشعارًا من جانبها بوجود فرصة لتوسيع نطاق مبادرة الحزام والطريق، والاستفادة من الموارد الطبيعية لأفغانستان؛ لم تتخل بكين حتى الآن عن حوارها الدائم مع طالبان .وفي أكتوبر ٢٠٢١، التقى وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، نائب رئيس الوزراء المؤقت، الملا عبد الغني بردار، في الدوحة .ومع ذلك، يبدو أن اهتمام بكين بالتدخل في حل الأزمة الإنسانية الراهنة محدود، في ظل إصرارها على أن الدول الغربية هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة للتخفيف من معاناة المدنيين الأفغان.

من جانبه، أوضح رافاييللو بانتوتشي، من المعهد الملكي للخدمات المتحدة، أن افتقار بكين إلى أي التزامات أو اتفاقات تعاون واضحة تجاه طالبان، يعني ضمنيًا أنهم لا يريدون حقًا غلق الباب أمام العلاقات الثنائية الرسمية، على الرغم من المخاوف المتعلقة باحتمال حدوث تفاقم للأزمة الإنسانية، وهو ما قد يعمل على زيادة زعزعة استقرار البلاد، وعلى ما يبدو ستركز الصين على التعامل التجاري على المدى الطويل مع طالبان.

وحينما يتعلق الأمر بروسيا، فإن استعدادها لتكثيف تعاونها أو مشاركتها الإغاثية مع طالبان يبدو محدودا في الوقت الراهن، على الرغم من إجرائها محادثات دبلوماسية مع ممثلي الحركة في أكتوبر ٢٠٢١ .وذكرت صحيفة الجارديان، أن الدبلوماسيين الروس أوضحوا أن الاعتراف الرسمي بنظام طالبان لم يكن مطروحًا على الطاولة .ومع ذلك، علق الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على أن موسكو تقترب أكثر من إلغاء تصنيفها عام ٢٠٠٣ للحركة كمنظمة إرهابية، وبالتالي فتح الباب أمام حوار وتعاون مستقبلي، وهو ما قد تفتقده كل من الولايات المتحدة أو أوروبا.

وبالنسبة إلى إيران، فإنها تبدو مترددة في إضفاء الطابع الرسمي على علاقاتها مع الحركة، على الرغم من تقديم الدعم لها في الماضي، وكما أوضح فراس إلياس، من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، فإن طهران قلقة بشأن التداعيات والمخاطر الأمنية التي قد تلحق بـ«حدودها البالغ طولها ٩٠٠ كيلومتر تقريبًا مع أفغانستان»، وقد اشترطت مقابل اعترافها الرسمي بطالبان، التوصل إلى تشكيل حكومة شاملة .وتهتم إيران، بشكل أساسي بمعاملة الأقليات الشيعية في غرب البلاد، وهي قضية كانت مصدر قلق بين طهران والحكومة الجديدة في كابول .وأفاد كيفين ليم، من مؤسسة

ماركيت للأبحاث، أن طهران، مثل بكين، تنظر إلى التعاملات المحتملة مع طالبان من منظور طويل الأجل، لاسيما عند الوضع في الاعتبار أن أفغانستان لا تزال واحدة من أبرز أسواق صادرات النفط الإيرانية الرئيسية.

وبالتالي، لا تزال هناك عوائق سياسية كبرى تحول بين طالبان وهدفها في الحصول على الاعتراف الرسمي دوليا بوضعها كحكومة من قبل القوى العظمى .وربما يكون للوضع الاقتصادي المزري في أفغانستان، فضلاً عن الانقسامات بين عشرات الفصائل والمجموعات المسلحة بمختلف انتماءاتها الأيديولوجية والطائفية وتوزعها الجغرافي ومصادر تمويلها في أعقاب استيلاء طالبان على السلطة؛ دورٌ في عدم قدرة مقاتلي الحركة على إدارة الحكم بفعالية، وهو ما يزيد من تعقيد وصعوبة تنفيذ جهود الإغاثة الإنسانية.

على العموم، ومن هذا المنظور، فإن عدم الاستقرار السياسي في أفغانستان، وعدم قدرة القادة الغربيين على ضمان المرور الآمن وتوفير الاشتراطات القانونية التي تحمي عمل وكالات الإغاثة، يمثل ضغطًا كبيرًا على الجهود المبذولة لمساعدة المدنيين هناك، أضف إلى ذلك، أن الأطر التشغيلية الحالية للمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، وكذلك الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب في دول، مثل الولايات المتحدة، أو المملكة المتحدة، تجعل الإجراءات العملية لترتيب تعاون أعمق بشأن استراتيجيات التنمية داخل كابول أمرًا بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلًا.

٢٠٢١/١١/٢٧

قراءة في خطاب وزير الدفاع الأمريكي في حوار المنامة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في واحدة من أكثر المحاولات البارزة لإدارة بايدن لتقليل مخاوف حلفائها في الشرق الأوسط، بشأن استمرار التزاماتها تجاه المنطقة، تحدث وزير الدفاع الأمريكي، «لويد أوستن» في حوار المنامة، يوم٢٠/١١/٢٠٢١ .مؤكدا محافظة الولايات المتحدة على وجودها العسكري في المنطقة، ودعمها الدبلوماسي لحكوماتها، وأنها ستسلك المسار الدبلوماسي مع إيران بشأن طموحاتها النووية، لكن في حال إذا ما كانت الأخيرة غير مستعدة للمشاركة بجدية، فستكون هناك «خيارات بديلة» للحفاظ على أمن الولايات المتحدة.

وفي الواقع، لا يمكن التقليل من حجم وأهمية هذه المخاوف، وخصوصا مخاوف حلفاء واشنطن في مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالنظر إلى الانسحاب الكارثي لإدارة بايدن من أفغانستان، وتحولها الواضح في التركيز بعيدًا عن الشرق الأوسط، وتوجيهه نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ .

وفي خطابه، نقل «أوستن»، رسالة من واشنطن مفادها أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بشدة بأمن المنطقة والدفاع عن حلفائها في الخليج، وأكد أمام المنتدى السنوي الإقليمي للأمن والتعاون في الشرق الأوسط المقام في البحرين، أن «التزام أمريكا بالأمن في الشرق الأوسط قوي وراسخ»، وأن حياته المهنية في الجيش علمته أن «الدولة التي تحاول السير بمفردها هي دولة أقل أمنا»، وأن «الحلفاء والأعداء يعرفون أن الولايات المتحدة يمكن أن تنشر قوة ساحقة في الزمان والمكان الذي تختاره»، كما حرص أيضا على تسليط الضوء على القدرات الخاصة بحلفاء أمريكا الإقليميين، مشيرًا إلى أن «اللكمة المحتملة» لواشنطن تشمل «ما يمكن حلفاؤنا المساهمة به وما خططناه مسبقًا، وما يمكن أن نجري في اتخاذه سريعا».

وفيما يتعلق بالأمن الإقليمي، علق وزير الدفاع على منع الهجمات الصاروخية الحوثية على المملكة العربية السعودية، مشيرًا إلى أن معدل اعتراض هذه الهجمات يبلغ «ما يقرب من ٩٠%»، لكن واشنطن ستستمر في التعاون مع حلفائها السعوديين «حتى تصل النسبة إلى ١٠٠%».

وبالنسبة إلى إيران، أكد أن الولايات المتحدة «ملتزمة بالحل الدبلوماسي للقضية النووية»، ولكنها أيضًا مستعدة لاستكشاف خيارات بديلة «إذا لم تكن إيران مستعدة للانخراط بجدية»، كوسيلة «للحفاظ على أمن الولايات المتحدة»، موضحًا أن مندوبي واشنطن سوف يتعاملون بحسن نية في المفاوضات المستأنفة والمزمع عقدها في فيينا؛ لكنه أقر أيضًا بأن «تصرفات طهران في الأشهر الأخيرة لم تكن مشجعة، خاصة ما يتعلق بتوسيع برنامجها النووي»، وفي الوقت نفسه، شجب «الاستخدام الخطير»، لما يُسمى بـ«الطائرات المسيرة الانتحارية» من قبل إيران في المنطقة، ما يبرز لشركاء الولايات المتحدة في المنطقة أنها ليست عمياء عن مثل هذه التجاوزات.

وخلال زيارته للبحرين، التقى «أوستن»، ولي العهد الأمير «سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة» .ووفقًا لبيان البنتاجون، فإن وزير الدفاع «شدد على قوة وأهمية العلاقة بين الولايات المتحدة والبحرين»، خاصة فيما يتعلق «بالأولويات الحاسمة»، مثل الأمن البحري والتعاون الإقليمي.

وفي حقيقة الأمر، أثار ظهور «أوستن» في حوار المنامة ومحاولاته تهدئة القلق لدى حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط قدرًا كبيرًا من التعليقات من المحللين الغربيين، لا سيما حول صعوبات إيصال هذه الرسالة، نظرًا إلى مدى القلق الذي يعتري الخليج .وكتبت «هيلين كوبر»، من صحيفة «نيويورك تايمز»، إن «إدارة بايدن تحاول إقناع حلفائها العرب بأن الولايات المتحدة، على الرغم من المظاهر التي تُشير إلى عكس ذلك، لم تسأم المنطقة ولم تقرر تركها» .وبالمثل، أشار «جون جامبريل»، من وكالة «أسوشيتيد برس»، إلى أن زيارة أوستن «بدت تهدف إلى طمأنة حلفاء أمريكا في الخليج العربي في وقت تحاول فيه واشنطن مرة أخرى التوصل إلى حل دبلوماسي لتطلعات إيران النووية» .في حين وصف «إدريس علي»، من وكالة «رويترز»، دول الخليج بأنها «تعتمد بشدة على المظلة العسكرية الأمريكية»، واعترف

أيضًا بأنها «أعربت عن عدم اليقين» بشأن نهج بايدن تجاه الشرق الأوسط، وهي الآن «تراقب من كثب الجهود المبذولة من قبل القوى العالمية لإحياء الاتفاق النووي مع إيران».

واستكمالا لعرض وجهة نظرها، أشارت «كوبر»، إلى أن «الانسحاب الأمريكي المضطرب من أفغانستان»، و«الانسحاب المعلن للقوات القتالية الأمريكية من العراق بحلول نهاية العام»، فضلا عن «تضخيم إدارة بايدن مؤخرًا للصين باعتبارها أكبر وأكثر أولوية جدية للأمن القومي»؛ كل هذه الأمور قد تركت المسؤولين في الشرق الأوسط «يشعرون بأنهم مهمشون».

وتأكيدا على هذه النقطة، أخبر «فرهاد علاء الدين»، من «المجلس الاستشاري العراقي»، «أوستن»، خلال جلسة أسئلة وأجوبة خلال حوار المنامة، أن «هناك الكثير من المخاوف هنا»، وأن بعض شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بدأوا «السعي بحثا عن دعم» .ومن جانبه، أقر وزير الدفاع «بالقلق» الموجود في جميع أنحاء المنطقة، موضحًا أن الولايات المتحدة «لن تتخلى عن هذه المصالح في المستقبل»، كما شدد على أن دول الخليج «مهمة بالنسبة إلينا»، وتوقع استمرار الوجود الأمريكي في المنطقة «سنوات عديدة قادمة» .

ومع ذلك، وفي حين رحب مدير المخابرات السعودي السابق، الأمير «تركي الفيصل»، بتأكيدات أوستن اللفظية بمواصلة الدعم الأمريكي، فقد أكد أن «الإجراءات التوضيحية لا تقل أهمية» عن التصريحات القوية التي أدلى بها . وبالمثل، خلص المعلقون الغربيون إلى أنه من دون سياسات ملموسة للإشارة إليها، فإن قدرة الخطاب وحده على تهدئة مخاوف دول الخليج «أمر مشكوك فيه» .وعلى سبيل المثال، قام «علي» بالإشارة إلى أنه «من غير الواضح» مدى التأثير الذي سيحدثه خطاب أوستن كونه «لم يكن مدعومًا بأي إعلانات عن عمليات نشر أخرى أو إبرام مبيعات أسلحة جديدة في المنطقة» .وفي هذا الصدد، حذر «جون ألترمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، من أن هناك حالة من «الاستياء» من فكرة أن «الولايات المتحدة في طريقها للخروج من منطقة الشرق الأوسط»، مشيرًا إلى أنه «ليس متأكدًا من حجم الرسائل والتطمينات التي تنفي مسألة التخلي الأمريكي الوشيك عن هذه المنطقة».

بالإضافة إلى ذلك، هناك عنصر آخر يجب مراعاته، وهو أن التزامات أوستن المتجددة بأمن الشرق الأوسط فشلت في معالجة الشعور بحالة عدم الارتياح لدى دول المنطقة حيال التناقض في السياسات الخارجية التي تتبناها كل من الإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة في واشنطن .وفي هذا الصدد، أفادت «كوبر»، أن بعض الدول العربية، الصديقة للولايات المتحدة، «أعربت عن إحباطها»، لأنها لطالما كانت عالقة في خضم الاختلافات الجوهرية بين ملامح السياسة الخارجية للديمقراطيين والجمهوريين الأمريكيين على حد سواء، وبالتالي بات عليهم «السير على طريقتهم الخاصة» من دون مساعدة أمريكية، واصفة تصريحات أوستن بأنها «من الصعب الاقتناع بها»، حيث يواجه أسئلة صعبة «حول الكيفية التي من المفترض أن يتعامل بها الحلفاء العرب مع اختلافات السياسات الخارجية

واشتراطات الأمن القومي الأمريكية التي تتغير جذريًا كل أربع إلى ثماني سنوات تحت لواء سياسة جديدة لرئيس أمريكي جديد».

علاوة على ذلك، وصف «بريان كاتوليس»، من «معهد الشرق الأوسط»، نهج إدارة بايدن في الشرق الأوسط بأنه أشبه بـ«السير على الماء»، محذرا من أنه في «تلك المنطقة المضطربة»، يمكن أن تصبح الأمواج قاسية في أي لحظة، ما يجعل من المستحيل للشخص البقاء واقفًا على قدميه .وردًا على هذه الديناميكية المقلقة، أشار بعض المحللين إلى أن دول الخليج بدأت في توسيع آفاقها الأمنية والتعاونية خارج نطاق الولايات المتحدة، ولعب دور أكبر في الحد من التوترات الإقليمية .ولعل أبلغ مثال، تسليط «كوبر» الضوء على الطريقة التي حاولت بها الإمارات تقليل التوترات مع إيران «بعد سنوات من تبني لهجة أشد قسوة مما هي عليه».

على العموم، على الرغم من أن تصريحات «أوستن»، الذي يحاول من خلالها التخفيف من حدة مخاوف صانعي السياسة في الخليج، قد قُوبلت بدرجة من الشك والريبة، بما في ذلك وسائل الإعلام الغربية؛ إلا أنها تمثل أقوى التصريحات حتى الآن من جانب مسؤول رفيع المستوى في إدارة بايدن، كما أشارت في الوقت ذاته إلى أن واشنطن لا تنوي التخلي عن منطقة الشرق الأوسط، وأنها مازالت قادرة على حشد قواتها الهائلة في المنطقة .وبينما شدد على أن بلاده ملتزمة بمتابعة تبني خيار الحل الدبلوماسي مع طهران بشأن برنامجها النووي، ذكر أيضًا أن واشنطن تمتلك قدرات لا مثيل لها تمكنها من التدخل ضد إيران إذا لم تستجب بشكل استباقي لمبادرات الولايات المتحدة .

وفي النهاية، ربما لا يكون خطاب وزير الدفاع الأمريكي في حوار المنامة كافيا لإقناع المتشككين على المدى الطويل بتلك التطمينات المذكورة أعلاه، غير أنه يقطع شوطًا لإثبات أن واشنطن تعترف بمخاوف حلفائها في منطقة الشرق الأوسط، وأنها على الأقل، لا تزال ملتزمة بمساعدة دول الخليج في الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية.

٢٠٢١/١١/٢٩

الدبلوماسية الإيرانية تعرقل الوصول إلى «الاتفاق النووي»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أدى إعلان إيران في أوائل نوفمبر ٢٠٢١ .نيتها العودة مرة أخرى إلى مفاوضات الاتفاق النووي في فيينا، إلى إثارة موجة جديدة من التعليقات والتحليلات حول احتمالية نجاح هذه المحادثات، فضلا عن ما سيطلبه الغرب لضمان إعادتها للالتزام باتفاقاتها السابقة بشأن الإنتاج النووي .وفي حين انصب معظم هذه التحليلات على الخيارات المتاحة للإدارة الأمريكية، بما في ذلك ما إذا كانت ستسمح بتخفيف بعض العقوبات من أجل جذب طهران إلى طاولة

المفاوضات؛ فإن الخطط المماثلة والنوايا على الجانب الإيراني لم تلق إلا تغطية محدودة، حيث يلف الغموض شخصيات المشاركين في المحادثات، وأهدافهم، وأسباب استعداد إيران الآن للعودة إلى الانخراط دبلوماسيا.

وفي محاولة منه لتحليل الجانب الإيراني، يذكر «سجاد صفائي» في مقاله بمجلة «فورين بوليسي»، أن قادة النخبة الدبلوماسية الإيرانيين الجدد يمثلون «مشكلة»، حيث استشهد بكل من وزير الخارجية الإيراني، «حسين أمير عبداللهيان»، ونائبه السياسي «علي باقري كني»، باعتبارهما مثالا بارزا وملحوظا للنخبة الدبلوماسية في طهران، يعكس افتقار الاثنين إلى الحساسية الدبلوماسية والقدرات اللازمة لإعادة الاتفاق النووي في فيينا.

وفي إشارة إلى وقت انتهاء الجولة الأخيرة من المفاوضات النووية بين الأمريكيين، والأوروبيين، والإيرانيين، والروس، والصينيين في يونيو ٢٠٢١ .والتي لم يكن في التصريحات العامة للحاضرين فيها ما يشير إلى أن «المفاوضات تواجه عقبة»؛ يعزي «صفائي»، التطورات «السلبية منذ ذلك الحين إلى كونها «نتيجة انتخاب إبراهيم رئيسي رئيسًا لإيران»، والذي بينما تدرك حكومته «الفوائد الاقتصادية لإحياء الصفقة»، فقد أصبح واضحًا أن الرئيس الجديد وحكومته «غير ملتزمين بها تمامًا»، ويتجلى ذلك بشكل أفضل في التعيين غير المتوافق مع الظروف لمتشددين معارضين سابقًا للاتفاق النووي في المناصب الدبلوماسية العليا في البلاد .وفيما يخص «حسين أمير عبداللهيان»، الذي خلف «محمد جواد ظريف»، كوزير للخارجية في أغسطس ٢٠٢١ .يذكر «صفائي»، أنه «تبنى مفاهيم مغلوطة أحيانًا حول صفقة ٢٠١٥»، وأنه منذ بداية ولايته، «أصدر أكثر من مرة بيانات مربكة حول الإطار الزمني لاستئناف المحادثات»، والتي كان يأتي بعدها المتحدث الرسمي بكلام مناقض لكلام الوزير، موضحًا أن اقتراحه بأن تقوم إدارة بايدن بإلغاء تجميد ١٠ مليارات دولار من الأصول والأموال الإيرانية قبل عودة طهران إلى الصفقة، «كشف عدم فهم الوزير للسياسة الأمريكية الداخلية»، والحدود الواقعية التي يمكن للرئيس «بايدن»، فيها «السعي لإنقاذ الصفقة»، بالإضافة إلى ذلك، فإن ادعاءه بأن بايدن يمكن أن يصدر «أمرًا تنفيذيًا غدًا» للعودة إلى اتفاق ٢٠١٥ .يحمل بين طياته أيضًا إساءة تقدير لمدى المعارضة السياسية الشديدة في واشنطن حيال الإدارة الأمريكية لمجرد تعاملها مع إيران دبلوماسيا .علاوة على ذلك، لم يفعل وزير الخارجية الكثير لكسب الدعم لإيران من الأعضاء الآخرين في «الاتفاق النووي»، فمن بين قائمته الطويلة من الاستفزازات الدبلوماسية؛ اتهم المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا بـ«الصمت» على المطالب الأمريكية «المبالغ فيها» من إيران؛ فضلا عن اتهامهم بالترويج لـ«دعايات كاذبة» في الرد على الرسائل الأخيرة من الحكومات الأوروبية التي أعربت عن قلقها من عدم التزام إيران بشروطها النووية .وفي استمرار للإشارات المتضاربة، صرح لوزير الخارجية الفرنسي، «جان إيف لودريان»، بأن طهران ستكون «براغماتية» في المفاوضات، لكنها أيضًا «ستواصل بقوة تعزيز قوتها الدفاعية» لمواجهة «السلوكيات الأمريكية غير البناءة» .بالإضافة إلى ذلك، في محادثة هاتفية مع نظيرته البريطانية، «ليز تروس»، طالب «عبد اللهيان»، المملكة المتحدة، بسداد ديون قديمة لإيران تعود إلى سبعينيات القرن

الماضي، قيمتها ٥٤١ مليون دولار «في أقرب وقت ممكن»، وذلك وسط جهود علنية من لندن، لتأمين الإفراج عن الرعايا البريطانيين المحتجزين في السجون الإيرانية .وعليه، فإن مثل هذه المواقف والإجراءات، والتي وصفها موقع «المونيتور»، بأنها «استعراض العضلات» قبل محادثات فيينا، من غير المرجح لها أن تعزز الثقة لدى الحكومات الغربية، سواء في أمريكا الشمالية أو أوروبا، بأن إيران جاهزة للالتزام مرة أخرى باتفاقاتها السابقة .

على الجانب الآخر، انتقد «صفائي» أيضًا؛ «علي باقري كني»، نائب وزير الخارجية الإيراني، وكبير المفاوضين الإيرانيين الجديد في فيينا، والذي وصفه بأنه «رجل رئيسي في المحادثات النووية» .وفي إشارة إلى أن «كني»، لديه «سجل حافل من العداء الصريح القوي للصفقة التي كُلف الآن بمراجعتها»، فقد «قدم ذات مرة ادعاءً كاذبًا واضحًا بأن الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ لم يحظ في ذلك الوقت بموافقة المرشد الأعلى علي خامنئي».

وفي ظل هذا، ليس من المستغرب أن «كني»، قد تطرق بالفعل إلى فكرة توسيع المحادثات النووية لتشمل الأمن الإقليمي، مشيرًا في١١ نوفمبر ٢٠٢١ .إلى أن «علاقات إيران مع الدول الأخرى لا» تحتاج إلى وصي، كما أن «القضايا الأخرى ليست ذات صلة» بالاتفاق النووي.

وبالنظر إلى أوجه القصور الواضحة هذه في السلك الدبلوماسي الإيراني المعني بالمفاوضات؛ تساءل «صفائي»، عما إذا كانت تشكيلة السياسة الخارجية هذه تمتلك التوافق والبراعة الدبلوماسية والخبرة التكنوقراطية المطلوبة لمهمة معقدة وحساسة كإعادة إحياء الاتفاق النووي» .واعترافًا بالغضب الإيراني من الولايات المتحدة التي تسعى إلى استعادة الصفقة بشروطها الخاصة، بعد أن انسحبت منها رسميا عام ٢٠١٨؛ أشار إلى أهمية الحاجة إلى «الدبلوماسيين الأكفاء»، الذين «يدركون الفرق بين ما هو مرغوب فيه وما هو عادل، وما هو ممكن ماديا».

على العموم، من الواضح أن تعيين عدد من المتشددين الإيرانيين كدبلوماسيين أساسيين في الجولة المقبلة من مفاوضات «الاتفاق النووي» في فيينا، سيمثل عقبة رئيسية أمام الدول الأخرى المشاركة لإبرام أي اتفاق أو تسوية ما .ولا شك أن المطالب التي قدمها هؤلاء الدبلوماسيون للدول الغربية مقابل تعاون إيران قاسية بكل المعايير، وبدلاً من أن تسعى طهران إلى دفع المفاوضات والتوقف عن تبني سياسة حافة الهاوية، فإن مثل هذه المطالب، بالإضافة إلى تصريحات كل من «رئيسي» و«خامنئي»، يمكن أن تعرقل أي تقدم سابق تم إحرازه لاستعادة الاتفاق النووي الإيراني .وبالتالي، فإن التوقعات بشن احتمالات التوصل إلى اتفاق تظل «منخفضة للغاية»، وأمر «غير مرجح»، نظرًا إلى أن التدابير الإيرانية والتقدم النووي المحرز منذ التخلي عنه «من المؤكد أن يجعل هذا الاتفاق لا طائل منه».

٢٠٢١/١٢/١

صناديق الثـروة السيادية الخليجية ودورها في جهود التنويع الاقتصادي

يأتي التنويع الاقتصادي على رأس جداول الأعمال الوطنية لدول الخليج، وذلك وسط تعافيها من صدمة جائحة فيروس كورونا، وخاصة أن هناك تسليما منذ أمد طويل بين هذه الدول، بأن الاعتماد المستمر على تصدير النفط الخام وأشكال طاقة الوقود الأحفوري الأخرى غير مستدام اقتصاديًا على المدى الطويل، وهي حقيقة عززتها أسعار النفط المتقلبة خلال نصف العقد الماضي، فضلا عن زيادة الضغط السياسي العالمي على كبار مصدري ومستخدمي الطاقة في العالم للموافقة على الحد من انبعاثات الكربون خلال بقية القرن الحادي والعشرين.

ووفقا لهذه الرؤية، يرى «فريديريك شنايدر»، الخبير الاقتصادي بجامعة «كامبريدج»، فإن قمة المناخ الأخيرة «كوب ٢٦»، التي عقدت في بداية نوفمبر ٢٠٢١، قد ذكرت العالم أن «نهاية إنتاج الوقود الأحفوري يجب أن تأتي عاجلاً وليس آجلاً»، ولا تغيب هذه الحقيقة عن أذهان دول مجلس التعاون الخليجي، التي أعلنت جميعها الالتزام «بفطم اقتصاداتها عن الاعتماد على النفط والغاز» .وبحسب «روبرت كوفمان»، من جامعة «بوسطن»، فإن الوضع الحالي، قد جعل دول الخليج تواجه «معضلة تبني منهجية الاقتصاد الأخضر»، بعد أن أصبحت محاصرة بين إرادة الوفاء بالتزامات المناخ طويلة الأجل، ورغبتها في تجنب ترك أصولها عالقة.

وبالفعل، حددت دول الخليج أهدافًا تنموية طويلة المدى لتنويع اقتصاداتها الوطنية؛ مثل «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، و«رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»، و«رؤية عمان ٢٠٤٠»، و«رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠»، و«رؤية الكويت ٢٠٣٥» .وركزت الخطط الموضوعة حتى الآن بشكل كبير على بناء اقتصاد إقليمي «مستقل عن النفط» من خلال تنمية رأس المال البشري و«الابتكار».

ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلا قبل أن تتحقق هذه الجهود، حيث يرى كل من «نادر قباني»، و«نجلاء بن ميمون»، من معهد «بروكينجز»، أن «الإصلاحات الجزئية»، أدت فقط إلى «وهم التنويع الاقتصادي»، بينما قام «شنايدر»، أيضًا بتحليل «نتائج متباينة عما هو مرجو»، بشأن تعزيز رأس المال البشري والابتكار .ومن وجهة نظره، يمكن فقط «للإصلاحات الهيكلية الشجاعة» في قطاع التعليم التخفيف من مشكلات التحول عن الاعتماد على البترول، وحتى لو نجحت في زيادة إنتاجية العمالة المحلية، «قد يستغرق التغيير الاقتصادي والمجتمعي الناتج عقودًا» .

وبالمثل، يرى «مارتن هفيدت»، من جامعة «جنوب الدنمارك»، أن التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة «ليس بالمهمة السهلة»، فعلى الرغم من أن «نهاية حقبة النفط» تركت دول الخليج «بلا خيار» سوى «تشجيع نمو قطاع إنتاجي»؛ إلا أن عملية التحول من النفط إلى الإنتاج ستكون «عملية طويلة وصعبة»، ولن ترى عائدا فوريا.

ووفقًا لـ«شنايدر»، تتمثل إحدى الفوائد الرئيسية التي تمتلكها دول الخليج في سعيها لتنويع اقتصاداتها في العقود المقبلة، مقارنةً بالدول الأخرى الأقل تقدمًا اقتصاديًا؛ في كون صناديق الثروة السيادية لدول الخليج تتيح لها الفرصة

«لسد الفجوة التي سيسببها نضوب موارد الوقود الأحفوري» .وبالمثل، أوصى «قباني»، و«ميمون»، دول الخليج «بتنويع مصادر دخلها من خلال إنشاء صناديق ثروة سيادية»، مع الاعتراف بأن دول مجلس التعاون الخليجي «تستغل» الأصول المتراكمة من الاستثمارات الحالية.

ويبدو التركيز الأكبر على هذه الأنماط من الاستثمارات جليا بالفعل في السياسات الاقتصادية لدول الخليج .ووفقًا لـ«روبرت موغيلنيكي»، من «معهد دول الخليج العربي»، يلعب صندوق الاستثمار العام في المملكة العربية السعودية، «دورًا محفزًا للاستثمار»، كجزء من جهود أوسع «لتنشيط» اقتصادها من خلال استراتيجيتها الجديدة للاستثمار الوطني .وعلى سبيل المثال، أبرمت شركة البحر الأحمر للتطوير في المملكة شراكات مع تسع علامات فندقية دولية في أكتوبر ٢٠٢١؛ لزيادة تطوير صناعة السياحة في البلاد، وهو ما يبين الطريقة التي يمكن بها الجمع بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في الخليج.

وبالمثل، توقع «سيدريك بيري»، من وكالة التصنيف الائتماني الأمريكية «فيتش»، أن تستخدم الحكومة السعودية صندوق الاستثمارات العام لدعم النمو الاقتصادي وتعويض جزئي عن تأثير التقشف في الميزانية من خلال الاستثمارات المحلية، فيما أفادت «بلومبرج»، أن صندوق الاستثمارات العامة قام بـ«١٩ استثمارًا جديدًا» في «الشركات المتداولة في الولايات المتحدة خلال الربع الثالث» من عام ٢٠٢١ وحده، عبر عدد من القطاعات، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والطاقة النظيفة، مما «رفع استثمارات الصندوق إلى أكثر من الضعف لتصل إلى ٤.٤٣ مليار دولار».

ومع ذلك، فإن المملكة العربية السعودية ليست الدولة الخليجية الوحيدة التي تتطلع إلى تطوير محفظتها من الاستثمارات السيادية .ففي يوليو ٢٠٢١، أنشأت الإمارات صندوق أبو ظبي للنمو؛ ليكون بمثابة صندوق ثروة إضافيا لصندوقها الحالي «مبادلة» للاستثمار، حيث وقعت تعهدا مع الحكومة الإندونيسية لاستثمار ١٠ مليارات دولار في الاقتصاد المتنامي للدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا .فيما كانت جهود البحرين الأخيرة جديرة بالملاحظة، حيث أعلنت «وزارة المالية والاقتصاد الوطني» في أكتوبر ٢٠٢١ خطة نمو اقتصادي جديدة تستهدف استثمارات إضافية بقيمة ٣٠ مليار دولار .وذكرت «عبير أبو عمر»، من «بلومبرج»، أن تلك الخُطط من المتوقع أن تخلق «٢٠.٠٠٠ فرصة عمل سنويًا»، بحلول عام ٢٠٢٤، وتجذب «٥.٢ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر» بحلول عام ٢٠٢٣، حيث تسعى البحرين إلى «موازنة ميزانيتها» في أعقاب جائحة فيروس كورونا.

علاوة على ذلك، شدد «موغيلنيكي»، على أن الاستمرار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر حاسم في الاستراتيجيات الاقتصادية طويلة المدى لدول الخليج، ويمكن تكملتها من خلال استثمار صناديق الثروة السيادية .وفي هذا الإطار، أشار إلى «مذكرة التفاهم التي وقعتها «السعودية»، و«المملكة المتحدة»، لتعزيز فرص الاستثمار «بين كلا

البلدين، حيث تسعى الأخيرة بنشاط إلى تعزيز علاقاتها بشركاء تجاريين جدد بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، وتُظهر الآن اهتمامًا متزايدًا بترسيخ العديد من الصفقات التجارية مع دول الخليج .

وانعكاسًا لذلك، أعلنت كل من «المملكة المتحدة»، و«الإمارات» في وقت سابق من عام ٢٠٢١ تعزيز وتوسيع نطاق «شراكة الاستثمار السيادي» بينهما، والتي وفقًا لـ«أندرو إنجلاند»، و«سيمون كير»، من صحيفة «الفاينانشيال تايمز»، قد تعمل أيضًا على فتح الباب أمام محادثات ثنائية مباشرة لإبرام اتفاقية تجارية بين البلدين .وعليه، تُظهر هذه التطورات الرغبة المستمرة بين الدول الغربية للتعاون اقتصاديًا مع دول الخليج، وللمساعدة في مسيرة تنميتها.

وعلى الرغم من أن استخدام صناديق الثروة السيادية لتوفير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد يوفر لدول الخليج مسارًا بديلاً لاعتمادها المستمر على عائدات الوقود الأحفوري، فقد أوضح «شنايدر»، أنه من «الصعب للغاية» حساب «الحجم الضروري لصناديق الثروة السيادية ومدى قوتها واستمراريتها»، إذا كان على تلك الدول «التخلي عن الإيرادات النفطية»، مضيفاً، أن نقطة الخلاف الرئيسية هي ما إذا كانت هذه الصناديق قادرة على النمو بمعدل يسمح لها «بأن تحل محل إيرادات الوقود الأحفوري بشكل ملحوظ»، لا سيما في ظل أن «التقلبات الكبرى التي تعاني منها تمويلاتها» و«السحوبات المالية الضخمة من حساباتها»، و«عمليات إعادة الهيكلة المتكررة التي تخضع لها»؛ يمكنها أن تعرقل وجود عائدات مالية كافية لدفع دفة الاقتصاد .وتسلط هذه الإشكالية الضوء على عدم وجود آلية فردية يمكن من خلالها لدول الخليج أن تحل محل عائداتها النفطية، ونتيجة لذلك، يجب استكشاف طرق متعددة في هذا الصدد.

وبناءً على ذلك، لاحظ «شنايدر»، أن دول الخليج تدرس خيارات أخرى عندما يتعلق الأمر بتعزيز قوتها المالية، بما في ذلك «العمل على فرض ضرائب»، مثل ضرائب القيمة المضافة وضريبة الشركات .وعلى سبيل المثال، تتضمن خطة النمو المذكورة أعلاه والمتعلقة بمملكة البحرين مقترحات لزيادة ضريبة القيمة المضافة إلى عشرة في المائة، لتحقيق الاستدامة المالية وفقا للشيخ «سلمان بن خليفة آل خليفة»، وزير المالية والاقتصاد الوطني.

على العموم، من الواضح أن دول الخليج تمر بفترة من التحول الاقتصادي، حيث أصبحت تقترن جهود تنويع مصادر الطاقة بزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتأكيد ضرورة الابتكار ومسايرة التقدم .ولا شك أن المحادثات الأوسع حول جهود التنويع الاقتصادي الشامل في منطقة الشرق الأوسط تركزت في المقام الأول على الاعتبارات طويلة المدى والاستثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية، وتطوير السياسات المعنية بزيادة إنتاجية أسواق العمل المحلية.

ومع ذلك، فإن مثل هذا النهج الشامل للتنمية والتنوع يجب أن يضع حلولا فورية لمسألة اعتماد المنطقة على الهيدروكربونات لتمويل موازناتها .وهنا تبرز أهمية صناديق الثروة السيادية؛ لدورها القوي في دفع عملية التنوع الاقتصادي، وخاصة أن دول الخليج نفسها كانت سباقة في هذا الصدد، وسعت إلى توسيع وتنويع محفظة استثماراتها

والسعي إلى إبرام صفقات استثمارية ثنائية مع كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية .وعلى الرغم من أهميتها، فإن قدرة هذه الصناديق على أن تحل محل عائدات الهيدروكربونات كليًا وجزئيًا لا تزال «غير مؤكدة»، وهو الأمر الذي يبرز التحديات التي يجب على صانعي السياسات في دول الخليج التكيف معها ومعالجتها لضمان التنوع الاقتصادي بطريقة تضمن ازدهار دولهم لأجيال قادمة.

٢٠٢١/١٢/٢

منع التطرف العنيف.. كيف؟ الدروس المستفادة خلال عقدين من الحرب على الإرهاب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تُعد الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف ومكافحته والمعروفة أكاديميا باسم «P / CVE»، عنصرًا حاسما في مكافحة التطرف العالمي ومكافحة الإرهاب، سواء كانت عبر الإنترنت للوصول إلى الأفراد الأكثر عرضة للتطرف، أو العمل الميداني على أرض الواقع لمنع الشباب من الانضمام إلى العصابات والجماعات العنيفة .ويشمل برنامج مكافحة التطرف العنيف قسما بعنوان :«الحرب على الإرهاب»، يتناول أساليب المكافحة المنفصلة عن الأساليب التقليدية التي تتبعها أجهزة الأمن القومي .

ولمناقشة هذا الأمر، عقد «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، بلندن، ندوة عبر الإنترنت، بعنوان :«منع التطرف العنيف ..الدروس المستفادة خلال عقدين من الحرب على الإرهاب»؛ بهدف مناقشة النجاحات والإخفاقات في منع التطرف العنيف خلال العشرين عامًا الماضية، ومتطلبات التأكد من عدم ضياع الفرص وضمان أن الجماعات المتطرفة لن تعمل من دون اعتراض، أدارها «إريك روزاند»، المدير السابق لمشروع المنع التابع للمعهد، وشارك فيها «مايكل جونز»، من قسم أبحاث الإرهاب والصراع بالمعهد، و«أثينا تسيمبرين»، من شركة «مونشت لمكافحة التطرف»، و«فاطمة بدرالدين»، من جامعة «مومباسا التقنية» .

في البداية، تحدث «روزاند» عن أفكاره حول التحديات الحالية لجهود مكافحة التطرف، في إشارة إلى العمل «المكثف» الذي قام به مشروع المنع بالمعهد خلال السنوات القليلة الماضية حول فهم آليات انتشار التطرف العنيف في جميع أنحاء العالم، مستشهدا بالذكرى العشرين لهجمات ١١ سبتمبر الإرهابية باعتبارها فترة تحليلات كثيرة من المنظرين الغربيين حول «الجيد والسيئ والبغيض» لعمليات مكافحة الإرهاب الغربية خلال «الحرب على الإرهاب».

وأثناء عرضه لبعض أفكاره، شدد على أن «عبء» معالجة التطرف العنيف سيُنظر إليه بشكل متزايد على أنه مسؤولية محلية وليست دولية، ولذلك فإن فهم «نهج المجتمع بأسره» لمواجهة التطرف عليه أن يكون «أكثر أهمية من أي وقت مضى»، خاصة أن العمليات العسكرية والأمنية لمكافحة الإرهاب وحدها «لم تُنهِ أبدًا» التطرف العنيف، وتعد أفغانستان دليلا على ذلك .وعلى الرغم من مقتل واعتقال الآلاف من الإرهابيين والمتطرفين خلال هذه الفترة من

«الحرب على الإرهاب»، فقد بُذل جهد أقل بكثير في فهم «دوافع» التطرف، وفي هذا الصدد، أشار إلى أن بعض الإجراءات «المُتخذة باسم مكافحة الإرهاب» كانت النية الحقيقية من ورائها، هو استهداف الأعداء السياسيين، وبالتالي أدت إلى توسيع دائرة العنف.

وعلى الرغم من ذلك، زعم أن فهم السياقات المحلية هو «عامل رئيسي» لمواجهة التحديات الأمنية، حيث إن التطرف كظاهرة تتأصل جذوره محليًا بشكل متزايد، حيث يعمل القائمون بالتجنيد على تعظيم المظالم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق أهدافهم الخاصة، ومن ثمّ، أوضح أن تقدير دور السياق المحلي هو «لب الحل» لمعالجة «جميع أشكال العنف»، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسياسة وحقوق الإنسان، داعيا إلى مزيد من «تكامل الجهود» في مكافحة التطرف، مشيرًا إلى الدور المحتمل لوكالات التنمية التي تم تهميشها سابقًا من عملية مكافحة التطرف، وكونها «على استعداد لتقديم خبراتها ومواردها» لبرنامج مكافحة التطرف العنيف.

وبالنظر إلى «الجانب السياسي» في معادلة برنامج مكافحة التطرف العنيف، وصف «روزاند»، التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن بأنه «سطحي إلى حد كبير»، فوجوده مرتبط بـ«وثائق» و«برامج» المنظمات الكبيرة، مثل الأمم المتحدة، أو في استراتيجيات برنامج مكافحة التطرف العنيف على المستوى المحلي، والتي أكد أنها «غالبًا ما يكون لديها تمويل قليل»، نظرًا إلى عدم منحها الأولوية كعمليات أمنية، على عكس مكافحة الإرهاب، معربا عن أسفه لوجود «نقص صارخ في تعريف» التطرف العنيف، وهو الأمر الذي يسمح لبعض الحكومات «بإساءة استخدام» أجندات مكافحته، مؤكدا أن ضمان ثقة الحكومات في مواطنيها بالشكل المناسب «هو في صلب» التأكد من نجاح جهود منع التطرف ومكافحته على المدى الطويل.

من جانبه، استعرض «جونز»، نتائج مشروع «المنع»، التابع للمعهد الملكي، بالإضافة إلى «بحث المعهد الأوسع نطاقًا» بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٠ «لمحاولة تحديد ما يصلح»، و«ما لا يصلح في جهود مكافحة التطرف»، مشيرًا إلى «مخاوف معلومة»، و«مشكلات مستمرة»، فيما يخص أساليب مكافحة التطرف السابقة والحالية، وهي:

«التباين الجغرافي»، مع التركيز على «وجهات النظر الأوروبية» التي تشكل في طياتها خطر سوء فهم حول ضرورات إزالة التطرف في بعض البلدان، فضلا عن الافتراض من دون دليل على أن الأساليب التي نجحت في بلد ما من المرجح أن تنجح في بلد آخر.

وعلى الجانب العملي، دعا «جونز»، إلى «تعزيز» التكامل بين برامج الحماية من التطرف العنيف ومكافحة التطرف العنيف، موضحًا كيفية تركيز المشاريع الحالية على «مجموعة محدودة من الأنشطة»، عندما تكون مكافحة التطرف جهدًا مجتمعيًّا أوسع بكثير، حيث شدد على أن النهج المشترك يوفر «فرصة أكبر للنجاح»، لكنه أقر أيضًا أن التعاون المعزز «يصعب ترجمته إلى عمل فعلي»؛ نظرًا إلى «الحواجز اللوجستية»، والمشهد «المجزأ» لعمليات منع التطرف

العنيف ومكافحته، مع وجود العديد من الوكالات حاليًا التي لا تتعاون مع بعضها البعض، وبالتالي تولد «فرصًا ضائعة».

وبدورها، أوضحت «تسيمبرين»، أن انتشار الآيديولوجيات المتطرفة يتخذ الآن «أشكالاً مختلفة» عن تلك التي كانت قائمة قبل عشرين عامًا، ما يعني أن هناك حاجة إلى استجابات أكثر تطورًا بخلاف تلك التي يتم تنفيذها على أرض الواقع في البلدان الإفريقية والآسيوية .وعلى وجه الخصوص، أكدت الانتشار السريع في السنوات الأخيرة للمساحات على الإنترنت والمواقع الإلكترونية التي يستخدمها المجندون المتطرفون والآيديولوجيون لنشر محتواهم البغيض، بيد أنها أوضحت كذلك أن نفس الآليات التي تسمح للمتطرفين بالعمل توفر أيضًا «فرصًا فريدة» للجهات الفاعلة لاعتراض ومنع عملياتهم الخبيثة .وبالفعل، لاحظت كيف «كافح» الجهاديون المتطرفون لإعادة بناء شبكاتهم على الإنترنت بعد محوها من تطبيق تيليجرام للتراسل في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

ومع ذلك، حذرت من «منطقة رمادية» موجودة دائمًا في الفضاء عبر الإنترنت، لا تتعلق بمسألة التفكير الأمني، ولكن بدلاً من ذلك ركزت على الوصول إلى الأشخاص الضعفاء المعرضين لخطر التعرض لمحتوى متطرف من مصادر عبر الإنترنت .ومع وضع هذا في الاعتبار، شرحت بالتفصيل كيف أن مفهوم إخفاء الهوية عبر الإنترنت يسمح لأولئك الذين يدركون أنهم معرضون لخطر التطرف من الوصول إلى المساعدة بطريقة لن تكون ممكنة في حالة عدم وجود اتصال، منتقدة «وصم» الشباب المسلمين بالتطرف، فيما تحدثت عن أهمية أولئك الذين يقومون بعمل منع التطرف العنيف، ومكافحته، حيث «يحاسبون أنفسهم» ولا يتصرفون بشكل متحيز في عملهم .

وأخيرا، أشارت «تسيمبرين»، إلى الحاجة إلى توفير مساحة أكبر لمشاركة المجتمعات المحلية في برامج مكافحة التطرف، وكذلك التأكد من أن هذه البرامج تأخذ في الاعتبار «الخصائص والمعايير المتعلقة» باختلاف عناصر الثقافة والدين والحالة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، بحيث يكون تلك المجتمعات المشاركة في برنامج منع ومكافحـــة التطرف العنيـــف يتم تزويدها على أرض الواقع بالوسائل والمهارات اللازمة لإحداث فارق على المستوى المحلي بالفعل.

ومن جانبها، سلطت «بدر الدين»، الضوء على النقاط التي أكدها «روزاند، مشيرةً إلى أن الصعوبات المتعلقة بتطبيق برنامج منع ومكافحـــة التطرف العنيـــف تعود إلى تعريفه الضيق وفق مفاهيم الأمن الغربي وهي المشكلات الرئيسية، مشيرة إلى أن الخصوم السياسيين وحركات التمرد الثورية في بعض البلدان الإفريقية غالبًا ما تصنفهم الحكومات الوطنية على أنهم «متطرفون عنيفون»، بغض النظر عن صلاتهم بالإرهاب أو التطرف من عدمه.

وفي نفس السياق، أثارت أيضًا فكرة أن أحد الدوافع الرئيسية لانتشار التطرف هو «عنصرا التشدد والرديكالية نفسها»، في عدم توجيه الخطاب الأكاديمي والسياسي للحديث عن «القضايا الهيكلية» التي تجعل الشباب يشعرون

بالتهميش، كما أثارت دافعًا آخر متمثلا في عدم وجود أدنى فرصة لمثل تلك العناصر الشابة «للحديث» مع شخصيات في السلطة حول مخاوفهم ومخاطر توجههم للتطرف ما لم تعالج قضاياهم.

واستمرارًا لحديثها، أوضحت أنه في حين أن تركيز تدابير مكافحة التطرف على الأفراد الضعفاء الأكثر ميلاً لممارسة العنف أمر «جدير بالثناء» و«مهم للغاية»، فإنه يتم إهمال شباب آخرين في مواقف مماثلة لاحقًا ضمن العمليات والأنشطة التي يباشرها «برنامج منع ومكافحـــة التطرف العنيـــف»؛ وبالتالي يرى هؤلاء حافزًا لهم ليصبحوا متطرفين، ربما على أمل أن يجعلهم ذلك الأمر عرضة لتلقي المزايا التي تمنحها لهم برامج مكافحة التطرف .

على العموم، قدمت الندوة، التي تمت برعاية المعهد الملكي للخدمات المتحدة، شرحا تفصيليًا للتحديات التي تواجه عمل برنامج منع ومكافحـــة التطرف العنيـــف، وقدمت ملاحظات وأفكار «روزاند» مزيدًا من التفاصيل حول المشكلات الشاملة التي تواجه هذا البرنامج في المستقبل .

٢٠٢١/١٢/٣

«البوصلة الاستراتيجية» للاتحاد الأوروبي وأثرها في منطقة الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تمر أوروبا بمرحلة انتقالية استراتيجية في ضوء الإخفاقات الجيوسياسية، التي تسببت فيها الولايات المتحدة؛ وأبرزها الانسحاب الفاشل من أفغانستان الذي سمح لطالبان بالاستيلاء على السلطة، حيث أدركت دول القارة أن الاعتماد التاريخي على واشنطن فيما يتعلق بضمان الأمن قد عفا عليه الزمن، وبالتالي فإنه من أجل تأمين حدودهم ومصالحهم، يتعين عليهم القيام بذلك بأنفسهم .

ووفق هذا المعنى، يشير «لوك ماكجي»، من «سي إن إن»، إلى المثال الأفغاني، إلى جانب العديد من الأمثلة الأخرى خلال العقد الماضي على أنها «عززت التفكير في عدم إمكانية اعتماد الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة أو الناتو لحمايته» .وفي حين أن هذا التفكير موجود بصورة كبيرة في موقف التكتل تجاه الأمن في أوروبا؛ فإنه من المرجح أن يؤثر هذا التحول في الاستراتيجية في نهج القارة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي ترجمة فعلية، كشف الاتحاد الأوروبي في ١٥ نوفمبر ٢٠٢١ .عن المسودة الأولى لما أسماه «البوصلة الاستراتيجية»، وذلك كجزء من جهوده للاعتماد على نفسه بعيدا عن الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء الغربيين على مستوى جبهة الدفاع والأمن .وتهدف هذه البوصلة إلى وضع خطة استراتيجية للعمليات الأمنية مشتركة للاتحاد من خمس إلى عشر سنوات قادمة، وترتكز على أربعة محاور رئيسية؛) إدارة الأزمات، والكفاءة، والمرونة، والشراكات(، وتشمل أيضًا «مقترحا رئيسيا»، بإنشاء «قوة انتشار سريع» تابعة للاتحاد، قوامها ٥٠٠٠ جندي بحلول عام ٢٠٢٥ .وهو أمر

يُزعم أنه سيسمح لأوروبا «بالتدخل السريع لتحقيق الاستقرار في وضع توجد فيه وسط بيئة معادية»، علاوة على ذلك، ستمكنه هذه الخطة في المستقبل من تجنب ما وصفه «تيري شولتز»، من «دويتشه فيله»، بـ«مَذَلَّة» الجيوش الأوروبية لعدم قدرتها على تأمين مطار كابول من الهجوم من دون مساعدة أمريكية .

وفي هذا الصدد، كتبت «ساسكيا جينوجتن»، من «معهد الشرق الأوسط»، تحليلاً بعنوان :«البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي ..التحضير للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ظل وجود أقل للولايات المتحدة»، حيث ترى أنه على الرغم من «المساعي السابقة لأوروبا في تدعيم جبهتها الدفاعية، إلا أن تلك المساعي غالبًا ما كانت فاترة»، أما الآن فالوضع «يمكن أن يكون مختلفا؛ لأنها تشعر الآن بأنها مهددة حقًا، وأنه «لعقود من الزمن، كان من الممكن للقارة العجوز أن تجلس وتسترخي» في وجود ضمانات أمنية أمريكية «قوية»، و«ضعف روسي»، واعتقاد أن الصين «فرصة للتبادل الاقتصادي وليست تهديدًا»، وأن عدم استقرار الشرق الأوسط له «تأثير ضئيل على الاتحاد الأوروبي»؛ لكن بمرور الزمن، بدأت أوروبا تشعر «بالانكشاف والضعف والقليل من العزلة» من الناحية الجيوسياسية، وسط تزايد احتمالية وجود «سيناريو يتعين على أوروبا فيه التعامل مع العنف في محيطها بنفسها».

وفي إطار هذا الواقع، سلطت «جينوجتن»، الضوء على طرح الرئيس الفرنسي، «إيمانويل ماكرون»، لـرؤيته الخاصة لما أسماه« الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في الشرق الأوسط وغيره»، وكذلك إشارة باريس إلى إحساسها الهائل بالخيانة في اتفاقية دفاع «أوكوس»، بين واشنطن، ولندن، وكانبرا، باعتبارها لحظات يمكن لفرنسا أن تقول فيها للاتحاد الأوروبي :«لقد أخبرتكم بذلك»؛ أنه لا يمكنكم الاعتماد دائمًا على واشنطن لحماية مصالح أوروبا .بالإضافة إلى ذلك، لاحظت أن «الأوروبيين بدأوا في الاتفاق» على أنه في حين أن الرئيس الأمريكي الحالي، «جو بايدن»، «قد يكون مختلفًا في الأسلوب عن «دونالد ترامب»، إلا أن «الاتجاهات العامة التي تشكل العلاقة عبر الأطلسي ستظل موجودة».

علاوة على ذلك، أقرت بتحول «أمريكا الذي لا يمكن إنكاره إلى آسيا»، حيث أدركت أوروبا أيضًا أن «الولايات المتحدة تتحول عن مشاركتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا» .وفيما يتعلق بهذه المنطقة، ذكرت أنه في حين أن القادة الأوروبيين «يتوقعون أن تظل واشنطن مركزة على إيران»، بالإضافة إلى «دول إقليمية مهمة، مثل مصر أو السعودية»، فقد انتابهم شك حول استعدادها أخذ زمام المبادرة في قضايا أخرى، مثل ليبيا أو الهجرة إلى أوروبا، وبالتالي، فإن الحكومات الأوروبية «تريد أخيرا تكثيف قدراتها للقيام بذلك بمفردها».

وعلى مستوى استراتيجي أوسع، فإن النتيجة النهائية لهذه التغييرات، وفقًا لـ«جينوجتن»، «تُظهر القادة الأوروبيين أنفسهم على أنهم أكثر جرأة واندفاعًا مما كانوا عليه منذ فترة طويلة»، مع اتفاق العديد من الدول على «أن منظماتهم الدفاعية ليست مستعدة بعد لمجابهة العديد من المواقف العدائية التي يمكن تخيلها بمفردها» .وبالتالي، فقد وضح، أنه بعد «فترة طويلة من الإنكار، بدأ الاتحاد الأوروبي الآن فترة من التعديلات المقترحة؛ حيث يُمكن أن تمثل الإرادة

السياسية، والمبادئ» بداية جديدة .وفي هذا الصدد، أوضح «تييري بريتون»، مفوض الاتحاد والمسؤول عن المديرية العامة للصناعة الدفاعية والفضاء، أن كارثة أفغانستان على وجه الخصوص، قد أبرزت أن «الدفاع لم يعد خيارًا، وأن على أوروبا أن تكون جاهزة «لمواجهة التحديات الأمنية في المستقبل».

وحول البوصلة الاستراتيجية وتعاملات أوروبا مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ أشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي، وخاصة الفرنسيين، لطالما اعتبروا أجزاء كبيرة من المنطقة مسرحًا استراتيجيا خاصًا بهم»، فيما بدأوا يدركون الآن أن «الآخرين قد عززوا وجودهم بنجاح» في حين أن أوروبا قد تراجعت نسبيًا .وعلى وجه الخصوص، أشارت إلى أنه وسط المنافسة العالمية «يتضاءل النفوذ الأوروبي على دول الخليج»، بينما في منطقة الساحل، يمكن أن تجد القوات الأوروبية نفسها تقاتل إلى جانب قوات مرتزقة ترعاها روسيا .وفي خضم هذه السيناريوهات، ترى أنه «من غير المرجح أن ترضى البرلمانات الوطنية» التي لا تزال على اقتناع بأن «أوروبا تعزز سيادة القانون الدولي وتساعد في الانتقال إلى الديمقراطية».

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم تأكيد أن نشر القوة السريع المقترح، يمكن أن يزيد من احتمالية مشاركة قوى القارة عسكريا في المنطقة مرة أخرى، حيث أشارت «جينوجتن»، إلى أن المسؤولين الأوروبيين أعربوا عن أسفهم لعدم وجود مثل هذه القوة، والتي كانت ستسمح لهم «بالتمسك بمطار كابول من دون الأمريكيين»، وبالتالي «استمرار عمليات الإجلاء فترة أطول» .وللمضي قدمًا، أشارت إلى كيفية استخدام هذه القوة «للتدخل في حالة حدوث انقلاب ضد حكومة شرعية، أو تهديد لخطوط الاتصالات البحرية المهمة».

وبالفعل، تشارك القوات الأوروبية في بعض العمليات الأمنية في المنطقة، بإجمالي ١٨ مهمة وعملية،) ٧ عسكرية و١١ مدنية .(ويشمل هذا عمليتين بحريتين رئيسيتين في البحر الأبيض المتوسط، وقبالة سواحل الصومال، ومع «اعتماد بحري كبير» يمثل أيضًا جزءًا من هذه البوصلة الاستراتيجية المقترحة .وعليه، «يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تتوقع المزيد من نداءات الموانئ المتكررة، وأن تستضيف وتشارك في المزيد من المناورات البحرية المشتركة» مع الأوروبيين.

وفيما يتعلق بمسألة المشاركة العسكرية المحتملة بواسطة قوة تكون تابعة للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط؛ أكدت «جينوجتن»، على أن الحالات والقضايا المتعلقة بالتكامل العسكري الأوروبي فيما مضى تعتبر دليلاً على أن تنفيذ هذه الديناميكية لن تكون مسألة بسيطة .ولعل أبلغ مثل، هو أنه لم تكلل جهود الاتحاد لتشكيل قوة تدخل سريع بالنجاح على مدى أكثر من عقد، على الرغم من تشكيل مجموعات قتالية في ٢٠٠٧ .مؤلفة من ١٥٠٠ جندي، حيث لم تستخدم أبدا؛ بسبب الخلافات المتعلقة بالتمويل، والتردد، بالإضافة إلى «عدم وجود توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن نشرها في كل من ليبيا، ومالي، وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية» .

غير أن المختلف هذه المرة- وفقًا للباحثة -هو أن «العديد من الدول الأعضاء قد نفد صبرها»، و«لم تعد تريد توافقًا جماعيًا بشأن القرارات المهمة»، حيث تمنح المادة) ٤٤ (من المعاهدات الأوروبية الفرصة لاستصدار قرارات مشتركة وتنفيذ مهام أوروبية عن طريق تحالفات تكونها دول أعضاء راغبة في تشكيلها .وتنص تلك المادة على أن مجلس الاتحاد الأوروبي بإمكانه تكليف مجموعة من الدول الأعضاء بتنفيذ مهمة ما في حال كانت هذه الدول راغبة في هذه المهمة، وفي حال كان لديها القدرات اللازمة لها .وتشير أيضا إلى أنه لا يتعين أن تشارك كل الدول الأعضاء في مثل هذه المهام بصورة مباشرة، وهو ما يعد تحولاً هائلاً في سياسة الاتحاد عما كان عليه في الماضي.

وحول مجالات التعاون الإقليمي الأوسع نطاقًا، أوضحت أن الولايات المتحدة، «والقوى البناءة في منطقة الشرق الأوسط، يجب أن تكون «سعيدة» باحتمال أن يقود موطئ القدم الأوروبي إلى «مزيد من المرونة، واتخاذ قرارات أسرع، وتعاون أفضل مع كل القوى المحلية بالمنطقة، فضلاً عن أن وجود قدرات أكثر قوة من قبل دول الاتحاد الأوروبي يمكن أن تؤدي إلى أن تكون الأخيرة» أكثر استعدادًا وقدرة للمشاركة في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وحلها بشكل أكثر نجاحًا» .

وعلى الرغم من ذلك، حذرت «جانا بوجليرين»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، من أن «الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الصين، والولايات المتحدة تستثمر بشكل كبير في القدرات والتقنيات العسكرية الجديدة»، بينما «يتخلف الاتحاد الأوروبي عن الركب»، وبالتالي، فإن الالتزام الجاد بتطوير قدرات التكتل حقًا سيكون «أمرًا ضروريًا» من أجل نجاح عملياته ومهامه.

علاوة على ذلك، فإن انشغال أوروبا بالعدوان الروسي على حدودها الشرقية، متمثلاً في قضيتي بيلاروسيا وأوكرانيا، وتركيزها في مسألتي الاعتراف بالصين، باعتبارها مصدر قلق أمني، وبين ضرورة تجنب التجاوزات والتداعيات الاستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ يجعل كما أكد كل من «ستيوارت لاو»، و«جاكوبو باريغازي»، في مجلة «بوليتيكو؛ من المرجح أن تظل منطقة الشرق الأوسط ذات أولوية أقل من ناحية الاهتمام السياسي للقوى الأوروبية وقوتها العسكرية المقترحة، ما لم يحدث هناك صدمة أو أزمة جيوسياسية كبرى في المنطقة.

من جانبها، أشارت «جينوجتن»، إلى أن «الإرادة السياسية والمبادئ المعنية بتنفيذ البوصلة الاستراتيجية لم تترجم إلى حقيقة واقعية حتى تاريخه»، وأن أقرب فرصة لقبول هذه البوصلة من قبل الاتحاد الأوروبي هي مارس ٢٠٢٢ .ومع ذلك، فقد أكدت أن الحلفاء والشركاء الأوروبيين «يجب أن يشجعوا ويدعموا هذه الأفكار الداعية نحو نيل المزيد من الأهمية العسكرية والمكانة الجيوسياسية»، كما أوضحت أنه من المنظور الأمريكي، «سيؤدي هذا السعي إلى وجود شريك يمكنه في النهاية تقاسم المزيد من الأعباء»، بينما سيكون وجود هذا الشريك بالنسبة إلى بلدان منطقة الشرق

الأوسط، «العامل الذي سيحول النهج الأمني الأوروبي والتزاماته إلى تعاون قصير الأجل من المحتمل أن تطغي عليه الصفقات والاتفاقات الاستغلالية التي يقدمها الأطراف الجيوسياسيون الآخرون فحسب».

على العموم، نظرًا إلى الاختلافات السياسية الهائلة داخل الاتحاد الأوروبي، والتي يبدو أنها تتفاقم بمرور الوقت؛ من المهم عدم الانجراف وراء فكرة أن يكون هناك تجاوب قوي حيال نشر قوة للانتشار السريع .وهو ما علق عليه «نيكلاس نوفاكي»، من «مركز ويلفريد مارتينز للدراسات الأوروبية»، بقوله :«علينا الانتظار حتى مارس المقبل لنرى ما إذا كان المقترح سيتم إدراجه في اتفاق من أجل تنفيذه أم لا .فيما رأى «لوك ماكجي»، من «سي إن إن»، أن الحكومة الألمانية الجديدة هي «الجزء الأخير في فك طلاسم ولغز هذا المقترح وتنفيذه»، ومن الصعب حاليا «التكهن بمدى تشدد أو موافقتها على هذا الطرح» .وربما الدعم الذي سيقدمه أكبر اقتصاد في أوروبا، سيحدد مصير تلك البوصلة في النهاية هل ستكون حقيقة أم لا.

٢٠٢١/١٢/٤

استئناف المفاوضات النووية الإيرانية.. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أدى استئناف المفاوضات النووية بين الموقعين على «الاتفاق النووي»، الإيراني، وعلى الأخص الولايات المتحدة وإيران، إلى إثارة كم كبير من التحليلات والتعليقات من مراكز الفكر ووسائل الإعلام الغربية، والتي ركزت بشكل كبير على الديناميكيات المحتملة في المستقبل للتوترات بين واشنطن وطهران.

وفي واقع الأمر، همشت هذه التحليلات نسبيا وضع دول الخليج العربي في عملية المفاوضات، وكذلك دورها في تعزيز الأمن الإقليمي، رغم حقيقة أن قربهم الجغرافي من إيران يضعهم تحت وطأة الأنشطة العدوانية لطهران في الخليج العربي، كما أن الفشل في التوصل إلى حل عملي يمكن أن يكون له تأثير كبير في مبادرات خفض التصعيد الإقليمي .

ومن هذا المنطلق، يرى «توبياس بورك»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أن دول الخليج لها «تأثير ضئيل في مجريات الأمور في محادثات فيينا؛ ساعد في ذلك افتقارها إلى موقف إقليمي موحد» .وكما يلاحظ، فإن حالة «من خيبة الأمل والاستسلام والتشاؤم، قد سيطرت على «المزاج العام» في الشرق الأوسط، بشأن استئناف المحادثات في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢١ .حيث يعتقد أن فهم أسباب هذه الحالة يقدم بعض المعلومات القيمة حول الوضع الحالي للعلاقات بين الولايات المتحدة، ودول مجلس التعاون الخليجي والجهود الإقليمية لوقف التصعيد» .واستكمالا لرؤيته، يرى أن دول الخليج دأبت على توجيه أي اتفاق نووي مع إيران ليشمل بنودًا تتجاوز القضية النووية نفسها، مثل برامج طهران الصاروخية، وغيرها من الأعمال التصعيدية في الخليج والشرق الأوسط .وفي ديسمبر ٢٠٢٠ .طلب وزير الخارجية

السعودي، الأمير «فيصل بن فرحان»، إشراك دول الخليج في عملية التفاوض مع إيران، حيث أعرب عن رغبته في أن يتم إشراكه وحلفاؤه الإقليميون الآخرون بشكل كامل .

ومع ذلك، فإن غياب دول مجلس التعاون الخليجي عن هذه المفاوضات لا يمثل رفضًا مباشرًا من الولايات المتحدة لحلفائها الإقليميين في الخليج العربي، حيث إنه في الواقع يعكس مخاوف واشنطن من أن إيران لن توافق على المشاركة في مفاوضات تشمل دول الخليج .وأوضح «سعيد جعفري»، من «المجلس الأطلسي»، بأن طهران لن توافق على «إسناد دور أكبر لجيرانها»، ولن تقبل بوجود مشاركة عربية في «مفاوضات برنامجها النووي».

ولا تختص دول الخليج وحدها بمحدودية الدور في جولة المفاوضات الحالية، حيث لاحظ «بورك»، أنه على الرغم من وجود جميع ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في فيينا، فإن نجاح هذه المحادثات سيتوقف «في نهاية المطاف» على توصل واشنطن وطهران إلى اتفاق فيما بينهما؛ حيث إن الروس والصينيين والأوروبيين «حافظوا على التزامهم باتفاقية ٢٠١٥»، وهم مدركون أيضًا أن «بقاء» الاتفاق النووي يعتمد على امتثال إيران للقيود النووية، وكذلك استعداد الولايات المتحدة لرفع العقوبات الصارمة عنها .

وبالفعل، أشارت طهران إلى أهمية تخفيف العقوبات في عملية التفاوض، حيث طالب دبلوماسيون سابقون كبار برفع العقوبات تمهيدًا لاستئناف المحادثات .ومؤخرا، كتب نائب وزير الخارجية الإيراني وكبير المفاوضين النوويين، «علي باقري كاني»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن هدف طهران الرئيسي من المفاوضات سيكون «ضمان كامل ممكن التحقق من موثوقيته»، برفع العقوبات المفروضة حاليا عليها من الولايات المتحدة، ما ينبئ بأكبر الأسباب المرجحة عن انهيار المفاوضات حال رفض واشنطن الموافقة على ذلك.

وفي حين أن هناك اتفاقا عاما على أن إيران تشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي لدول مجلس التعاون .يرى «بورك»، أن هناك «مخاوف خاصة»، مختلفة لكل دولة .ومع ذلك حدد هاجسا تشترك فيه جميع دول الخليج، وهو الخوف من أن تخفيف العقوبات سيضع إيران في موقف أفضل، والذي بدوره سيؤدي إلى فتح المجال لها لتسريع وتيرة أنشطتها الخبيثة، سواء سعيها للحصول على أسلحة نووية بشكل أسرع، أو زيادة تمويلها للعديد من وكلائها في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة «الضغط الأقصى»، التي مارستها إدارة ترامب على إيران أظهرت أن اتباع نهج خالص التشدد ضدها لا يضمن أنها ستتراجع .ففي عام ٢٠١٩ وحده؛ شهد الخليج هجوما بألغام قبالة سواحل عمان، وضربات بطائرات مسيرة وصواريخ على منشآت نفطية سعودية في بقيق وخريص، فضلا عن زيادة الهجمات الصاروخية على القوات الأمريكية في العراق من قبل المليشيات المدعومة من إيران .وفي إدراك لذلك، أوضح «جوست

هيلترمان»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، بأن دول الخليج أدركت أن استراتيجية «الضغط الأقصى»، قد «فشلت بشكل واضح في تقييد إيران»، وبالتالي ليس هناك ضمانات بأن اتباع نهج أكثر صرامة سيحقق نتائج أفضل.

علاوة على ذلك، أقر «بورك»، بأن الولايات المتحدة والمشاركين الآخرين في المفاوضات يدركون أن هذه القضايا الإقليمية «يجب أن يتم التعامل معها في نهاية المطاف»، وأنهم يركزون على السعي نحو نهج «تدريجي»، تعمل فيه المفاوضات الحالية على تسهيل المبادرات الأمنية المستقبلية .وفي تحليله، استشهد أيضًا بكيف يُنظر إلى «الصفقة الكبرى»، التي تتضمن كلاً من البرنامج النووي، والأمن الإقليمي على أنها «مهمة معقدة للغاية» من قبل العديد من صانعي السياسة الغربيين لتكون ذات مصداقية في المدى القريب .

ومع ذلك، ليس من المؤكد أن إيران ستكون بالفعل أكثر استعدادًا للانخراط في مثل هذا النوع من الحوار الإقليمي في حالة التفاوض على العودة إلى الاتفاق النووي، كما أنه ليس مضمونًا أن تضغط إدارة بايدن عليها من أجل مزيد من الاتفاقات؛ وبالتالي ترك دول الخليج في حالة قلق بشكل منطقي، وقد تصاعدت هذه المخاوف في الأشهر الأخيرة فقط في أعقاب شائعات عن تقليص الإنفاق الأمريكي في المنطقة .على الرغم من أن واشنطن كثفت جهودها الدبلوماسية خلال الأسابيع الأخيرة في محاولة لتهدئة مخاوف دول الخليج، إلا أن الاستقبال كان فاترًا حتى الآن.

وبتفصيل أكثر، ذكرت «هيلين كوبر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن صانعي السياسة في الخليج لديهم مخاوف نابعة من «الانسحاب الأمريكي المضطرب من أفغانستان»، وإعلان وقف انتشار القوات القتالية الأمريكية في العراق بحلول نهاية العام .على الرغم من أن مجموعة العمل الخليجي الأمريكية الخاصة بإيران أصدرت بيانا مشتركا في ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ .أقر بالمخاوف المشتركة بشأن انتشار واستخدام الصواريخ الباليستية من قبل إيران؛ إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت هذه المخاوف الجادة ستعالج من خلال الجولة الحالية من الدبلوماسية النووية أم لا.

ومن جهته، خلص «بورك»، إلى أنه، بالنسبة إلى دول الخليج، فإن «الدعم العام» لعودة الولايات المتحدة وإيران إلى المفاوضات النووية هو «على الأرجح محاولة لتأمين حسن النية» لواشنطن وليس تعبيرا عن حماس حقيقي لاستئناف المحادثات .ويرى «علي فائز»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، أن المحللين الغربيين لا يعتقدون أن دول الخليج تأمل جديا في انهيار كامل للمحادثات، بحجة أنهم «أدركوا أن الوصول إلى صفقة غير مكتملة هي أفضل من عدم وجود صفقة» .

وبالمثل، افترض «بورك»، أنه بالنسبة إلى دول الخليج، فإن النتيجة التي «تعيد» عمليات التفتيش على برنامج طهران النووي يمكن أن تمثل «الخيار الأقل سوءًا»؛ لأن الانهيار الكامل للمحادثات من شأنه أن يثير مرة أخرى احتمال «التصعيد العسكري الإقليمي» .وعلى هذا النحو، خلص «فائز»، إلى أنه على الرغم من أن دول الخليج «تتوجس مما قد يأتي بعد ذلك؛ إلا أنها تدعم علنًا استئناف المحادثات في فيينا على مضض».

وعليه، يتعين على دول الخليج أن تظل براغماتية في نهجها تجاه إيران، وأضحى تطوير قنواتها الدبلوماسية الخاصة مع النظام إجراء طارئًا واضحًا في حالة حدوث نتيجة أقل من مرضية في فيينا .وكجزء من هذه العملية، استضافت الإمارات وفدا إيرانيا في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢١ .حيث تعهدت إيران، وفقًا لـ«باتريك سايكس»، من «بلومبرج»، ببدء فصل جديد في علاقاتها مع الإماراتيين .وبالنسبة إلى «تريفور فيلست» من مجلة «ذا ناشيونال انترست»، فإن هذا هو أحدث عنصر في استراتيجية ولي عهد أبوظبي الشيخ «محمد بن زايد»، لـ«الدبلوماسية الجماعية» متعددة الأطراف التي تسعى إلى تخفيف التوترات الإقليمية، وتأتي هذه الخطوة أيضًا في أعقاب الجهود السعودية المنسقة لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران وتطوير مسار بديل للأمن الإقليمي، والذي وصفه «هيلترمان»، بأنه كان مدفوعًا بـ«التغيير في البيت الأبيض وعودة الولايات المتحدة إلى النهج الدبلوماسي تحت قيادة بايدن».

وبالنسبة إلى العديد من المعلقين، فإن استئناف المفاوضات النووية الإيرانية سيؤدي إلى نتيجة مثمرة ضئيلة للغاية . وعلى سبيل المثال، رأى «جوناثان ماركوس»، من «معهد الاستراتيجية والأمن»، أن إعادة بناء المفاوضات بشكلها السابق أمر «غير محتمل» في هذه المرحلة، وبالمثل، اعتبر «فائز»، أنه من «الصعب التكهن»، بما إذا كان الإيرانيون سيتخلون عن «مطالبهم المتطرفة»، وإذا كان لديهم «المرونة المطلوبة» لـ«تقريب وجهات النظر مع الجانب الأمريكي» . على العموم، تظل دول الخليج في فترة من عدم اليقين انتظارا لنتيجة الجولة الحالية من المفاوضات النووية .وعلى الرغم من أن استئناف المحادثات في فيينا يرجع بقدر كبير إلى جهود المجتمع الدولي في التوسط في الخلافات بين أمريكا وإيران، فإن نتائجها ستكون في أيدي واشنطن وطهران، حيث توقع العديد من المحللين الغربيين أن نظام العقوبات المشدد على الأخيرة هو المحور الرئيسي للمفاوضات؛ وقد يؤدي الفشل في التوصل إلى حل وسط بشأن هذه القضية إلى انهيار كامل في المناقشات وهو ماحدث بالفعل مع إعلان فشل المفاوضات النووية في فيينا يوم أمس .

٢٠٢١/١٢/٥

اتجاهات التعاون الروسي الإيراني في سوريا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مثَّل التعاون الروسي الإيراني في سوريا، عاملا محوريا حاسما لمجريات الحرب الأهلية السورية، حيث ترى «نيكول غرايفسكي»، من جامعة «هارفارد»، أن تدخل روسيا في الحرب الأهلية في سبتمبر ٢٠١٥ .ساعد نظام بشار الأسد على التمسك بالسلطة في أشد لحظاته ضعفا؛ من خلال توفيره «قوة جوية حاسمة»، فضلا عن «الجهود الدبلوماسية الموازية» .وبالمثل، دعمته إيران من خلال توفير التمويل والمقاتلين المتحالفين معها والإمدادات .وبالتالي، فإنه مع

استمرار الصراع على مدار العقد الماضي، فليس من المستغرب وجود «تبادلات عسكرية وسياسية منتظمة» بين طهران، وموسكو، حيث يتلاقى الاثنان استراتيجيا في «الهدف الشامل المتمثل في تقوية نظام الأسد».

ولطالما جذبت الطبيعة الدقيقة لديناميكية العلاقة بين روسيا وإيران والحكومة السورية، أنظار المحللين الغربيين . ويرجع ذلك إلى ما وصفته «غرايفسكي»، بـ«فسيفساء متشعبة ومتداخلة من المصالح» .وكما أوضح «ميشيل دوكلو»، السفير الفرنسي السابق في سوريا، فإن هناك رأيا واسعا الانتشار مفاده أنه فيما يتعلق بسوريا، فإن «موسكو»، و«طهران»، في شراكة «لأسباب عملية»، وهذا «ليس من منطلق التعاطف المتبادل» .فيما سلط المعلقون الضوء أيضًا على عدد كبير من التوترات بين البلدين، والتي قد تؤدي حال تفاقمها إلى انهيار العلاقة بينهما، وتأثير ذلك على النظام السوري.

ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى الوضع الحالي للعلاقات الروسية الإيرانية، في الشرق الأوسط وفي سوريا نفسها، نجد توافقا استراتيجيا كبيرا بين الاثنين، والذي من المرجح أن يستمر على الرغم من الخلافات .وتكمن الخصوصية الملحوظة لتعاون روسيا مع إيران في سوريا في اختلاف نهجي صانعي القرار في تدخلهما العسكري في سوريا .يقول «سنان حتاحت»، من «مركز عمران للدراسات الاستراتيجية»، إن روسيا «تهدف إلى إضفاء طابع مؤسسي» على وجودها في سوريا من خلال إعادة احتكار نظام الأسد للسلطة، أما إيران فقد أعطت الأولوية لـ«نهج تصاعدي» تحاول فيه «دمج» حلفائها المحليين في «مناصب بالدولة»، كوسيلة لاكتساب نفوذ أكبر في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ذلك، فإن الحملة الروسية في سوريا «عززت» «تطلعاتها الدبلوماسية الواسعة»؛ لكي يُنظر إليها على أنها «قوة عظمى» في الشرق الأوسط .على الجانب الآخر، ركزت طهران «على ترسيخ نفوذها» في محافظات حلب وحمص ودير الزور، وكذلك في «الحدود اللبنانية» من خلال شبكة مليشياتها التي تضم حزب الله.

علاوة على ذلك، فمن الملاحظ أن روسيا ركزت جهودها إلى حد كبير على تطوير الفعالية القتالية والكفاءة للجيش السوري؛ في تصور لـ«قوة نظامية موحدة» .وتشمل جهودها توفير الأسلحة بما في ذلك دبابات «تي-٩٠» ومركبات مدرعة أخرى .أما فيما يتعلق بطهران، فقد أكدت «غرايفسكي»، أنها أكثر «تقييدًا» في الأخذ بهذا النهج .وفي حين أنه من المؤكد أنها تفتقر إلى نفس القدرة الصناعية لإنتاج أنظمة أسلحة حديثة؛ لإمداد النظام السوري بنفس الطريقة التي تنتهجها موسكو؛ فإن الافتقار إلى عمليات نقل الأسلحة بين طهران ودمشق، يشير أيضًا إلى «مجموعة مُتباينة من الأهداف» لدى البلدين .ومع ذلك، فإن هذا الاختلاف في الأهداف بشأن الإمدادات من غير المرجح أن يكون محفزا لانهيار العلاقات، حيث أكد «دوكلو»، أن «المصلحة المشتركة» النهائية تظل «تصب في مصلحة سوريا»، وهو أمر «يتجاوز» الاختلافات في الاستراتيجيات.

ومع ذلك، قد تؤدي السياسات العسكرية النافذة لروسيا وتطلعاتها؛ إلى تصور أنها هي الفاعل الخارجي المهيمن في سوريا .وأشارت «غرايفسكي»، أيضا إلى تعرض روسيا لضغوط من إسرائيل بشأن ممارساتها في الشرق الأوسط .وعلى سبيل المثال، في أغسطس ٢٠١٨ .أُجبر «بوتين»، على التوصل إلى تسوية دبلوماسية مع إسرائيل، حيث تم الاتفاق على انسحاب القوات الإيرانية ووكلائها من الحدود السورية مع مرتفعات الجولان مسافة ٨٠ كيلومترًا، بعد أن نفذت تل أبيب سلسلة من الغارات الجوية في رد على هجوم صاروخي تابع للحرس الثوري الإيراني.

علاوة على ذلك، هناك أيضًا حدود واضحة لقدرة الكرملين على «ممارسة النفوذ» على فيلق الحرس الثوري الإيراني والمليشيات التابعة له التي تنشط في سوريا، حيث أكدت «غرايفسكي»، أن حكومة فلاديمير بوتين «ظلت حذرة» من النفوذ المفرط للمليشيات المدعومة من إيران والجهات الفاعلة غير الحكومية داخل البلد الذي مزقته الحرب .وذكر موقع «المونيتور» في أبريل ٢٠٢١ .أن القوات العسكرية الروسية لم تكن قادرة على «منع الوجود المتنامي للجماعات الموالية لإيران» في «المناطق المتنازع عليها» على طول الحدود السورية الإسرائيلية .

وبالتالي، فإن تطلع الحكومات الغربية إلى أن تقوم روسيا بدور متوازن مقابل أعمال إيران الخبيثة في سوريا، أو في أي مكان آخر في المنطقة؛ بدا موضع نقاش، بعد أن نفذت المليشيات التي ترعاها إيران هجمات على قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة في يوليو ٢٠٢١ .وأوضحت «عُلا الرفاعي»، و«علي عليلي»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن هذه «الاستفزازات تدحض المقولة القائلة بإمكانية الضغط على موسكو لتتعاون مع واشنطن وكبح طموحات طهران في بلاد الشام».

علاوة على ذلك، فإن العلاقة الدبلوماسية الأوسع بين «موسكو»، و«طهران»، لديها القدرة على أن تصبح أكثر توترا عندما يبدأ الطرفان في تركيز جهود أكبر على مبادرات إعادة الإعمار والتنمية في سوريا بعد توطيد الأسد للسلطة . وافترض «حتاحت» أن كلا البلدين يسعيان إلى «تعويض جزئي؛ عن كلفة تدخلاتهما العسكرية في سوريا» من خلال صفقات مربحة مع نظام الأسد .وفي ضوء ذلك، ادعى «دوكلو»، أن «درجة من المنافسة»، قد تظهر بين البلدين، للوصول إلى «الموارد الاقتصادية السورية النادرة»، بما في ذلك عقود السيطرة على الفوسفات والموارد الطبيعية الأخرى، والسيطرة على ميناء ذي قيمة استراتيجية في اللاذقية.

وبالفعل، اعترف المحللون الروس والإيرانيون بنقاط الخلاف المحتملة هذه .وعلى سبيل المثال، أقر كل من «حميد عزيزي»، من جامعة «شهيد بهشتي» في طهران، و«ليونيد إيسايف» من «المدرسة العليا للاقتصاد في سانت بطرسبرغ»، بوجود «احتمال للصراع» بين الاثنين للهيمنة على «الاقتصاد السوري».

وعلى الرغم من هذه التحديات المستقبلية، لا يزال من غير المرجح أن يتدهور أو يتراجع التعاون الروسي الإيراني بشأن سوريا إلى المرحلة التي يضطر فيها أحد الأطراف إلى التخلي عن مطالبه الاستراتيجية والاقتصادية، خاصة بعد

سنوات طويلة من الدعم المستمر المقدم لنظام الأسد .وأوضح كل من «الرفاعي» و«عليلي»، بأن لدى البلدين «أسبابا ومبررات منطقية أكثر من أي وقت مضى» للحفاظ على علاقة العمل والتعاون الحالية بينهما؛ نظرًا إلى أن الأخيرة «تعتمد بشكل لا يُصدق على الأنشطة الإيرانية»؛ للحفاظ على نفوذها في محافظة «دير الزور»، في حين تدرك الأولى أنها «تستفيد استراتيجيا وماليًا» من الترابط الوثيق مع الكرملين .

وبالمثل، خلص «دوكلو»، إلى أن «الانطباع الشامل»، هو أنه «لا ينبغي المبالغة في احتمال وقوع الخلاف» بين موسكو وطهران، حيث إن نقاط الصدام الموجودة لديها إمكانية ضئيلة للتأثير في «الإدارة المشتركة» للصراع السوري «على المستوى الاستراتيجي».

وتتجلى احتمالية عدم الصدام بشكل أكبر في جهود التعاون بين كل من «روسيا»، و«إيران» في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث امتدت تلك الجهود المتوافقة والمتناغمة خلال الصراع السوري إلى أجواء من التقاربات الدبلوماسية، التي قويت بتقارب الصين المتزايد مع النظامين الإيراني والروسي على حد سواء .وأوضح كل من «ياسنا هاغدووست»، و«جوناثان تيرون»، من وكالة «بلومبرج»، أن التعليقات الأخيرة التي أدلى بها قادة كل من روسيا وإيران والصين «تشير إلى وجود جبهة موحدة» بين الثلاثة بشأن تطلعات إيران النووية .

بالإضافة إلى ذلك، فإنه في سبتمبر ٢٠٢١ .تمت الموافقة على أن تصبح إيران عضوًا كامل العضوية في منظمة «شنغهاي للتعاون»، وهي كتلة اقتصادية يُعتبر كل من موسكو وبكين من أعضائها الرئيسيين، ولعل هذا الأمر يشير إلى مزيد من التوافق الجيوسياسي الإيراني الوثيق مع المنافسين العالميين للولايات المتحدة .ووصفت «لي تشن سيم»، من «جامعة خليفة»، و«غرايفسكي»، هذا التعاون الاقتصادي، بأنه «جزء من مشروع أوراسيا العالمي، الذي يهدف إلى تعزيز التكامل الجيوسياسي الروسي في المنطقة».

على العموم، فإنه على الرغم من بعض مجالات الخلاف بين روسيا وإيران حول سوريا، فمن المرجح أن تستمر شراكتهما الاستراتيجية في السنوات المقبلة على الأقل .ولا يزال البلدان متحدين في هدفهما المتمثل في تأمين مستقبل نظام الأسد، وتأمين مسار لتطبيع علاقاته مع المجتمع الدولي، ويبدو أن هذا الهدف المشترك الشامل يعد كافيًا للتغلب على الخلافات الناجمة عن مقارباتهم المتباينة بشأن التدخل العسكري في دمشق، ولا يزال هناك تواصل وتعاون بين القوات المدعومة من روسيا وإيران في العمليات العسكرية في سوريا في الوقت الراهن.

غير أنه يبقى السؤال الأكثر إلحاحًا بالنسبة إلى المستقبل، هو ما الذي سيحدث للمصالح الإيرانية والروسية في سوريا بمجرد استعادة نظام الأسد السيطرة على الدولة بأكملها، وهل ستنتقل علاقاتهما إلى الهدوء، أم إلى التوتر حينما تتضارب المصالح والسيطرة على الموارد الاقتصادية على المدى الطويل؟

٢٠٢١/١٢/١١

هل يصل التوتر بين «حلف الأطلسي» وروسيا إلى الصدام العسكري؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

وسط تحذيرات من المحللين والمعلقين الغربيين من خطر الغزو الروسي لأوكرانيا، تواصل الرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، يوم ١٢/٧ .مباشرة عبر مكالمة فيديو مع نظيره الروسي، «فلاديمير بوتين»، فيما بدا أنه محاولة أخيرة لتجنب مواجهة عسكرية واسعة النطاق.

وفي إطار هذا الواقع، حشدت موسكو بالفعل عشرات الآلاف من الجنود على حدودها الشاسعة مع أوكرانيا .في مقابل ذلك، هددت الولايات المتحدة وحلفاؤها بفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية الخانقة على روسيا إذا اختارت الهجوم، فيما لم يستبعدوا تمامًا الخيارات العسكرية، كما أعلنوا التزامهم المشترك بحماية السيادة الوطنية لأوكرانيا . وعليه، فإن المخاطر والعواقب المحتملة للحسابات الخاطئة من كلا الجانبين ستكون هائلة .

وفي حين يقتصر هذا الخلاف الجيوسياسي في المقام الأول على أوروبا، فإن أي صراع يشمل روسيا والغرب سيكون له تداعيات دولية بلا شك، وعلى الأرجح سينتقل إلى المسارح الأخرى التي يوجد فيها الجانبان، بما في ذلك الشرق الأوسط.

وفي الواقع، وصلت التوترات بين الغرب وروسيا بشأن أوكرانيا إلى أعلى مستوياتها، منذ أن ضمت الأخيرة شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ .وانفصلت الجماعات الموالية لروسيا في العديد من المقاطعات الشرقية عن السلطة في كييف . وفي فصل جديد من النزاعات السياسية بين أوكرانيا وروسيا، اتهمت الولايات المتحدة موسكو بحشد ١٧٥ ألف جندي على حدودها مع أوكرانيا استعدادًا لغزوها .وفي ردها على هذا التهديد، قدمت واشنطن دعمًا كبيرًا لأوكرانيا . وأكد وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلينكن» مجددًا «دعم بلاده الثابت لسيادة أوكرانيا» في مواجهة «العدوان الروسي» .

ومع ذلك، وبحسب «هولي إليات»، من قناة «سي إن بي سي»، فإن كييف «ليست عضوًا في الناتو، والتحالف العسكري غير ملزم بالدفاع عنها»؛ لذلك، «فإنه من غير المؤكد إلى أي مدى قد تذهب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لحمايتها».

وفي خضم هذه السيناريوهات، جرت المكالمة السابق الإشارة إليها، عبر خط مؤمن بعيدا عن العامة، ووصفها «ديفيد سانجر»، و«ميخائيل كرولي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، بأنها كانت «متوترة، لكن تخللها بعض الفكاهة»، حيث شهدت إصدار بايدن تحذيرات قوية لبوتين من أن العدوان على أوكرانيا سيقابله ردود فعل حازمة من الغرب، خصوصا على المستوى الاقتصادي .رغم ذلك، وبحسب «بيتر ديكنسون»، من «المجلس الأطلسي»، فإن «الجميع لن

يكونوا راضين عن اللهجة الغالبة على المكالمة بين الرئيسين»، بالنظر إلى «القلق الكبير داخل المجتمع عبر الأطلسي من أن تحذيرات بايدن لا تعكس خطورة الموقف، ويمكن تفسيرها على أنها ضوء أخضر لتصعيد عسكري من قبل الكرملين .وعلى الرغم من محاولة إظهار أن المكالمة قللت من حدة التوترات بين البلدين، من خلال نشر مقتطفات مرحة منها، إلا أنها لم تشهد تراجع أي من الجانبين عن مواقفهما؛ وعليه، أوضح «جوناثان ماركوس»، من «معهد الاستراتيجية والأمن»، أن الكرملين لا يزال يستعد لحل عسكري سواء حدث أم لا».

من جانبهم، يسعى الروس إلى الحصول على ضمانات ثابتة وملزمة من جانب الغرب بعدم توسيع الناتو ليشمل أوكرانيا، وهو أمر يُعتبر «خطًا أحمر» بالنسبة لموسكو .ووصفت «أندريا تيلور»، المسؤولة السابقة في «مجلس الأمن القومي» الأمريكي؛ تصرفات بوتين بأنها «تنبع من ثقافة السيطرة والاحتواء، والتي تقوم على ثني الأوكرانيين عن تضييق الخناق على الانفصاليين الموالين لروسيا .ومع ذلك، حذر «مكسيم ساموروكوف»، من «مركز كارنيجي»، من أن الرئيس الروسي أصبح الآن «أكثر صراحة بشأن ما يريده في أوكرانيا، والمدى الذي هو على استعداد للذهاب إليه من أجل تحقيق هدفه» .وبناءً على ذلك، بعد الاجتماع الافتراضي، أصدر الكرملين بيانًا يوجه اللوم إلى الناتو بشأن «المحاولات الخطيرة للسيطرة على الأراضي الأوكرانية وزيادة قدراته العسكرية».

ومع تعرض المكانة العالمية للرئيس الأمريكي، «بايدن» لانتكاسة؛ جراء العديد من الأخطاء على صعيد السياسة الخارجية خلال عام ٢٠٢١ .وعلى الأخص الانسحاب من أفغانستان، وكارثة اتفاقية الدفاع «أوكوس»، بين الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا؛ فإن رد واشنطن على الإجراءات الروسية يتم مراقبته من كثب وتحليله من قبل الخبراء .

ووفقًا لما قاله «ماكس سيدون»، و«كاترينا مانسون»، من صحيفة «فاينانشال تايمز»، كان فريق بايدن يأمل في «ثني بوتين عن الغزو من خلال التحذيرات اللاحقة بالعقوبات الشديدة»، وكذلك من خلال «العمل مع الحلفاء على حزمة غير مسبوقة من العقوبات المالية»، فضلاً عن «تطوير خيارات عسكرية لمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها بأسلحة إضافية».

وعلى الرغم من أن روسيا تخضع بالفعل لعقوبات غربية صارمة، فإن تصعيد هذا الأمر إلى ما وصفته شبكة «سي إن إن» بـ«لجوء واشنطن لخطط محتملة، تشمل الخيار النووي»؛ من أجل عزل روسيا عن منظومة المراسلة المصرفية «سويفت»، الذي تعتمد عليه الاقتصادات الرائدة.

غير أن الأهم من ذلك بالنسبة إلى إدارة بايدن، أن القوى الغربية الأخرى المؤثرة قد دعمت المحاولات التي قادتها واشنطن لثني بوتين .وأشار «سيدون»، و«مانسون»، إلى أن الدول الغربية الكبرى، «قدمت جبهة موحدة»، حيث أجرى الرئيس الأمريكي مشاورات مع نظرائه في كل من المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، قبل الاجتماع، وقدم تفاصيل الردود المحتملة على الغزو الروسي لأوكرانيا .ووفقًا للبيت الأبيض، تم الاتفاق على تبني الغرب

استراتيجية مشتركة من أجل «إلحاق ضرر كبير وشديد بالاقتصاد الروسي»، في حال أقدمت موسكو على غزو أوكرانيا .مع إعلان فرنسا كذلك «تصميمها على احترام سيادة أوكرانيا، والتزامها بالعمل من أجل الحفاظ على السلام والأمن في أوروبا»، وتأكيد رئيس وزراء المملكة المتحدة، «بوريس جونسون»، أن بريطانيا «ستستمر في الأخذ بجميع الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية الموجودة تحت تصرفها لمنع أي عدوان روسي ضد أوكرانيا».

وعلى الرغم من ذلك، هناك عوامل أو متغيرات أخرى أيضًا قد تعرقل المساعي الروسية الرامية إلى غزو أوكرانيا . وصرح مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض، «جيك سوليفان»، أن خط أنابيب «نورد ستريم ٢»، الذي يمتد من روسيا إلى ألمانيا يمثل نقطة «نفوذ» لواشنطن والعديد من حلفائها؛ لأنه «إذا كان بوتين يريد أن يرى تدفق الغاز من خلال ذلك الخط حقًا، فقد لا يرغب في المخاطرة بغزو أوكرانيا في الوقت الراهن» .لكن مع ذلك، حذر، موسكو من أن «الأشياء والتدابير الضرورية التي لم تفعلها واشنطن في ٢٠١٤ .نحن مستعدون للقيام بها الآن».

وفي حين أن هذه الأزمة هي «أوروبية» في المقام الأول؛ فإن تصعيد التوترات أو احتدام الصراع بين كل من روسيا والولايات المتحدة والقوى الأوروبية، سيثير بلا شك الكثير من المخاوف خارج نطاق القارة العجوز من أن آثار أي مواجهة محتملة .وعلى سبيل المثال، ففي منطقة الشرق الأوسط، حيث تتمتع كل من موسكو من جانب، وواشنطن والدول الأوروبية من جانب آخر بوجود لا بأس به، سيكون خطر انتشار تداعيات هذا الصراع أو هذه المواجهة في المنطقة مرتفعًا، لا سيما بالنظر إلى أن الخصمين قد انحازا بالفعل إلى طرفين متعارضين في الحرب الأهلية السورية.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت «آنا بورشيفسكايا»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، إلى أن مشاركة بوتين في سوريا جاءت كـ«نتيجة منطقية» لـ«أهداف أوسع لردع وإضعاف القوى الغربية، ولا سيما في ضوء سياساتها الخارجية المتخبطة» .وبالمثل، أكد «ستيفن كوك»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، أن «الروس لديهم استراتيجية محددة لإضعاف الغرب»، وأن تلك الاستراتيجية «يبدأ تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط»، وهو الأمر الذي يوضح مدى القدرة الروسية على تصعيد الصراع مع الدول الأوروبية ليكون بمثابة صراع عالمي بمعنى الكلمة.

علاوة على ذلك، يمكن الجزم أن الروس جزء لا يتجزأ من نجاح المحادثات النووية الإيرانية التي تم إحياؤها في فيينا، والتي تهدف إلى إقناع طهران بالعودة إلى شروط «الاتفاق النووي»، لعام ٢٠١٥ .وعلى الرغم من أن موسكو لم تلعب دورًا تقدميًا في هذه المحادثات، بصفتها الداعم الجيوسياسي الرئيسي لإيران من بين الوفود الحاضرة؛ فإن احتمالية رفض الروس التعاون مع نظرائهم الغربيين قد تنبئ بانهيار مشروع العودة إلى الاتفاق بأكمله .ومن شأن حدوث مثل هذا السيناريو أن يزيد من قوة ما وصفته «بورشيفسكايا»، بـ«العلاقة بين روسيا وإيران والأسد» في المنطقة.

وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وخلافه، قد تكون الدول التي أقامت علاقات مع كل من واشنطن، وموسكو، بما في ذلك دول الخليج في موقف محفوف بالمخاطر .وفي حين أن العديد من حلفاء كلتا الدولتين في منطقة الشرق الأوسط

والقارة الآسيوية يعتمدون عليهما في مجالات التعاون الأمني والدفاعي، فقد أقاموا أيضًا علاقات اقتصادية وتكنولوجية معهما في الوقت ذاته .وعلى سبيل المثال، واصلت «موسكو»، في السنوات الأخيرة محاولة بناء علاقات ودية لها في آسيا، بعد أن وقعت سلسلة من الاتفاقات التجارية مع الهند في السادس من ديسمبر ٢٠٢١.

على العموم، فإنه في حين أن المكالمة بين «بوتين»، و«بايدن»، قد لا تكون مؤثرة بشكل يمكن من خلالها تجنب وقوع صراع مسلح أو تصعيد للتوترات، فإن اللهجة الحادة التي اعتمدها الأخير نيابة عن الدول الغربية، تنبئ بوقوع تداعيات لا يحمد عقباها من جانب واشنطن وحلفائها الأوروبيين حال أقدمت روسيا على غزو أوكرانيا.

وعليه، لا يمكن تجاهل التحديات الأمنية الدولية لهذه القضية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمنطقة ذات أهمية استراتيجية، مثل الشرق الأوسط، يتمتع بها جميع الأطراف المشتركة في هذا الصراع بوجود عسكري وسياسي واقتصادي، الأمر الذي يجعل الآفاق تبدو قاتمة.

٢٠٢١/١٢/٢١

قراءة في تقرير لجنة شؤون الدفاع بمجلس العموم وعلاقته بأمن الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مثّل انعدام الأمن البحري في الخطوط الملاحية الحيوية في العالم، مشكلة كبيرة لواضعي السياسات في الدول الغربية بشكل كبير، ومن ضمنها المملكة المتحدة .وقد انعكس ذلك، في تقرير نشرته «لجنة شؤون الدفاع» بمجلس العموم البريطاني، في ١٤ ديسمبر ٢٠٢١، بعنوان «نحن بحاجة إلى قوات بحرية أكبر»؛ والذي بحث في تأثير سقف الإنفاق الخاص بالبحرية الملكية، على مشتريات القوات المسلحة وقدراتها، وذلك في ضوء بيئة الأمن البحري الآخذة في الاضطراب.

وفي هذا الصدد، حذر التقرير من أن «العِقد المقبل ينطوي على مخاطر كبيرة»، وأن «بيئة الأمن الدولي تزداد اضطرابًا»، نتيجة «ظهور خصوم أكثر قوة من الدول، والحروب الرمادية- غير واضحة المعالم -والمخاطر التكنولوجية» . وبوضع هذه التهديدات في الاعتبار، فضلا عن حقيقة أن البحرية الملكية «يُطلب منها تولي مسؤوليات على نحو متزايد»، رأى التقرير أن «التقييم الواقعي للحكومة، لـلإمكانيات، مقارنة بالطموحات» مطلوب الآن.

بالإضافة إلى ذلك، نصح بأن زيادة الإنفاق الدفاعي مطلوبة؛ لمعالجة القضايا العديدة المرتبطة بقدرات البحرية الحالية والمستقبلية، والتي من بينها أن اعتماد قدرات القوات البحرية بشكل كبير على الحلفاء، وأن النطاق محدود للعمل السيادي، وعليه، أوصت لجنة شؤون الدفاع، بإعادة تقييم صادقة لمدى القدرة السيادية للبحرية الملكية، كما حثت

الحكومة البريطانية على أن تكون أكثر نشاطًا على المستوى السياسي من أجل ضمان أن البحرية يمكن أن تعتمد على الدعم من الحلفاء.

وفي تحليلها، حددت اللجنة، روسيا والصين على أنهما الخصمان الأساسيان للمملكة المتحدة في البحر .وفي هذا السياق، علق أليكس بورتون ,القائد السابق للقوات البحرية البريطانية، أمام لجنة الدفاع قائلا :إنه يجب أن يكون لدينا قوة رادعة ذات مصداقية في مواجهة هذه التهديدات الناشئة .ومع ذلك، أشار التقرير أيضًا، إلى القلق المتزايد بشأن ما يُسمى بعمليات المنطقة الرمادية، في إشارة إلى الأعمال العدائية، التي لا ترقى إلى مستوى الأعمال الحربية التقليدية، والتي عادة ما يقوم بها أعداء أقل مهارة عسكريا، مثل إيران.

وفي معالجة لقضية الوجود العسكري للمملكة المتحدة في الخليج العربي تحديدا، فإن المهمة الرئيسية للبحرية الملكية- بحسب التقرير -تتمثل في تأمين المضايق البحرية الأساسية لتدفق التجارة . وتعد بريطانيا إحدى القوى الغربية التي لها وجود عسكري بحري في منطقة الخليج، والمياه المحيطة بها، ولهذه القوات دور حيوي في صون المصالح الوطنية، وردع القرصنة والتدخل العدائي من جانب القوى الأخرى .وفي هذا الصدد، أشارت لجنة الدفاع على وجه الخصوص، إلى قيادة عناصر القوات البحرية البريطانية الموجودة في الخليج، والمكلفة بضمان تدفق التجارة في منطقة الخليج، من خلال التعاون مع التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية، بحسب ما أقر الإطار الأمني لهذا التحالف متعدد الأطراف، بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩.

علاوة على ذلك، فإن انشغال المملكة المتحدة بضمان الحركة الآمنة للتجارة عبر مياه الخليج بشكل عام، ومضيق هرمز بشكل خاص، ليس بالأمر الغريب، ولا يمكن التقليل من أهمية حرية الملاحة عبر هذه المياه بالنسبة إلى صناعة الطاقة العالمية .وكما أوضحت أبورفا أيير ,من مركز جلوبال ريسك انسايتس، فإن خليج عمان، ومضيق هرمز، يمثلان طرقًا للتجارة البحرية المزدهرة، والتي تعد ضرورية للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة .ووفقًا لوكالة بلومبرج، تم نقل ما يقرب من ١٢ مليون برميل يوميا من الخام والمكثفات عبر مضيق هرمز في عام ٢٠٢٠.

ومع ذلك، وكما لاحظ كورنيليوس أدباهر، من مؤسسة كارنيجي، لا تزال التوترات في الخليج العربي وحوله مستمرة، مع هجمات منتظمة على البر والبحر .وبالمثل، سجلت شارلوت بريتون، وهوجو ديسيس، من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، عددًا متزايدًا من حوادث العنف في البحر وحول مضيق هرمز .وفي الواقع، يرتبط جزء كبير من عدم الاستقرار في المنطقة بإيران، وبما وصفه بريتون، وديسيس، بأنه حرب الظل بين طهران وإسرائيل .وكما أوضح فرزين نديمي، من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، فإن إيران أظهرت تركيزًا وجرأة متزايدة على العمليات البحرية خلال الأشهر الأخيرة؛ ما أثار قلقا متزايدا بين القوى العالمية.

وفي واقع الأمر، أدت هذه المخاوف إلى تطوير العديد من الهياكل الأمنية متعددة الأطراف، التي تهدف إلى ضمان حرية الملاحة، وتدفق التجارة عبر مياه الخليج، بما في ذلك التحالف الدولي لأمن الملاحة البحرية المذكور سابقًا . وتتعاون دول مجلس التعاون الخليجي ويؤكد ذكرها في تقرير لجنة الدفاع، أن المملكة المتحدة ستستمر في التعاون الوثيق مع دول الخليج، فيما يخص الأمن البحري.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضًا ملاحظة الأهمية المستمرة لوجود البحرية البريطانية في المنطقة .ووفقًا لما ذكره جورج أليسون، في صحيفة يو كيه ديفنس جورنال، فقد نفذت البحرية البريطانية مشاريع إعادة تطوير متتالية منذ عام ٢٠١٤ .بما يساعد على استيعاب فرقاطات من فئة ٢٣، ومدمرات من الفئة ٤٥ منذ عام ٢٠٢٠، بما يعتبر رصيدًا قيمًا للقدرات العسكرية لبريطانيا، وتُظهر لحلفائها التزامها بأمن المنطقة واستقرارها.

ولمزيد من التفصيل عن دور البحرية الملكية في الجهود الأمنية متعددة الأطراف؛ نصح تقرير لجنة الدفاع، بأنه يجب وضع الاتفاقات اللازمة مسبقًا لتحديد آلية التعاون في حالة حدوث نزاع .ووفقًا لشهادة الأدميرال فيليب جونز، قائد القوات البحرية من ٢٠١٦-٢٠١٩، طورت القوات البريطانية في المنطقة، حيث تم إنشاء منظومة تحدد الأصول المتاحة للمشاركة في أنواع مختلفة من الصراع؛ لتعزيز المهام بوضوح في هذه العمليات الدولية .وحددت هذه المنظومة قائمة بالاحتياجات والأصول والمرافق المختلفة المتاحة للاستخدام في أنواع مختلفة من العمليات قبل البدء في تنفيذها على أرض الواقع، على سبيل المثال تنسيق جهود مكافحة الإرهاب، أو في معالجة التهديدات المنبثقة من دولة معادية ما.

ولا شك أن الولايات المتحدة تواصل أيضًا حماستها المعهودة تجاه تفعيل جهود حماية الأمن البحري عبر عمليات التدريب العسكرية متعددة الأطراف في منطقة الخليج .ففي نوفمبر٢٠٢١، شاركت البحرية الأمريكية في مناورة بحرية مشتركة مع قوات أخرى من دول خليجية .وفي حديثه أثناء هذه المناسبة، أكد قائد القيادة المركزية البحرية والقوات المشتركة، نائب الأدميرال، براد كوبر، أنه من المهم رؤية القوات الأمريكية تتدرب مع الشركاء الإقليميين من أجل تعزيز قدراتنا الأمنية البحرية المشتركة.

وبالمثل، أشار التقرير أيضا إلى أهمية استمرار التعاون بين بريطانيا، وسلطنة عمان في مجال الأمن البحري .ويعد هذا التعاون في هذا الصدد مهما بشكل خاص؛ لأنها تقع عند مصب الخليج العربي، وبالتالي فموقعها يتسم بالأهمية لتنفيذ الجهود المبذولة لمنع الأعمال العدائية ضد حركة الشحن والملاحة.

من ناحية أخرى، أشار التقرير إلى أن المملكة المتحدة تواصل تحسين كل الطرق والآليات التي تدير بها العمليات العسكرية البرمائية، بما في ذلك من خلال تطوير وتشكيل مجموعتي دعم أو مساندة ساحلية .إحدى تلك المجموعتين، ستتمركز) جنوبًا(، وسيكون مقرها في الدقم على الشاطئ الجنوبي الشرقي لسلطنة عُمان، وستبدأ عملها

اعتبارًا من عام ٢٠٢٣ .وقد أوضح التقرير أن هذا التشكيل سيعطي أولوية للحفاظ على الوجود العسكري المتقدم، والعمل على بناء القدرات المشتركة والتعاون مع القوات المحلية، وأنه سيكون لتلك المجموعة هيكل مشابه لمجموعة الدعم الساحلية المتمركزة حاليًا) بالسواحل الشمالية(، والتي تتكون من قوات بحرية ملكية، وسفينة هجومية برمائية، وعدد ٢٣فرقاطة من الفئة تايب ٢٣ ومروحيات ويلدكات الاستطلاعية .وفي هذا الصدد، أشار كل من جوناثان بينثام، ونيك تشايلدز، من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إلى أن مجموعتي الاستجابة أو المساندة الساحلية، هي جزء من مبادرة أوسع لتكييف القوات البرمائية في المملكة المتحدة للعمل بطريقة أكثر مرونة.

على العموم، ركز تقرير لجنة شؤون الدفاع، في المقام الأول على قضايا الإنفاق الدفاعي، والاعتبارات الأخرى المتعلقة بالميزانية في هذا الصدد، كما قدم بعض الأفكار والرؤى القيمة حول استراتيجية الأمن البحري البريطاني، بما في ذلك داخل منطقة الخليج .

وعلى الرغم من أن التقرير أوضح أن حكومة المملكة المتحدة تعتبر حاليًا منافسيها الرئيسيين في المجال البحري هما روسيا والصين، فإن هناك أيضًا مخاوف بشأن ما يسمى بتزايد خطورة المناطق الرمادية، وتمثلها الأنشطة التي تقوم بها دولة ما وتضر بدولة أخرى وتعتبر ظاهريا أعمال حرب، لكنها من الناحية القانونية ليست أعمالا حربية، وكذلك التهديدات التي تعرقل التدفق الحر للتجارة المنقولة بحرًا، ولعل تلك المخاوف تشير بوضوح أن الشرق الأوسط لا يزال راسخًا ضمن حسابات لندن الاستراتيجية .

٢٠٢١/١٢/٢٢

قراءة غربية في نتائج قمة مجلس التعاون الخليجي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عقد مجلس التعاون الخليجي قمته السنوية الثانية والأربعين في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، حيث اجتمع القادة والمسؤولون من الدول الأعضاء بالمجلس، وهي :السعودية والبحرين، والإمارات، والكويت، وقطر، وعمان؛ لبحث وتعزيز التكامل والترابط بينهم في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والتعليمية، والثقافية .ووفقا لـ«جورجيو كافييرو»، من «معهد الشرق الأوسط»، فإن القمة تناولت قضايا عديدة، من بينها، «المشاكل المتعلقة بإيران»، وجائحة فيروس كورونا، ومستقبل أفغانستان المجهول، والصراع اليمني، فضلا عن «انعدام اليقين بشأن مدى التزام واشنطن الفعلي بأمن الشرق الأوسط في الوقت الحالي» .

وفي تعقيبهم على الحدث، رأى المعلقون الغربيون أن القمة جددت التأكيد الجماعي لدول الخليج على ضرورة الحد من التوترات الإقليمية من خلال التواصل، وحل الخلافات بين الدول الأعضاء، فضلا عن إيلاء اهتمام أساسي للتعاون في مجالات؛ الاقتصاد، والصحة، والمناخ، بجانب المسائل الأمنية، أو العسكرية التقليدية .وفوق هذا وذاك، سلط المحللون الضوء على أن هذه القمة، قد وحدت صف دول الخليج بشكل كامل مجددا، لأول مرة منذ سنوات عديدة، وذلك بمشاركة قطر فيها .وذكر «كريستيان أولريشسن»، من معهد بيكر للسياسة العامة، أنها «ستُسجل كأول قمة خليجية طبيعية منذ خمس سنوات» .وفي تأييد لهذا، أوضح «جيرالد فايرستاين»، من «معهد الشرق الأوسط»، أن اجتماعات الرياض «مثلت تغييرًا جذريًا في أسلوب ومضمون العلاقات الإقليمية».

وبالفعل، جرى تناول هذه الديناميكية في إطار التغير الجذري في المواقف الإقليمية لدول الخليج .وذكر كافييرو، أنه منذ قمة العلا في يناير٢٠٢١، فإن دول الخليج، قد عملت بجد على حل خلافاتها الداخلية .وفي جزء من هذه التحول، قام ولي العهد السعودي سمو الأمير محمد بن سلمان، بسلسلة من الزيارات لدول خليجية، وصفها المحللون بأنها من أهم الزيارات لتعزيز العلاقات بين السعودية ودول الخليج .وتضمنت هذه الزيارات زيارة لقطر، التي أظهرت، بحسب نيل كويليام من المعهد الملكي للشؤون الدولية، أنه قد تمت معالجة الأزمة بين دول الخليج إلى حد كبير بشكل أو بآخر.

وفيما يتعلق بالقمة، أشارت دينا إسفنديارى من مجموعة الأزمات الدولية، إلى دخول مجلس التعاون الخليجي حقبة جديدة من البراجماتية .وذكرت سينزيا بيانكو من المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أنه بالنسبة إلى الحكومات الأوروبية، فإن هذه القمة تهدف أولاً إلى توطيد الانفراج السياسي، الذي تم التوصل إليه في قمة العلا، فضلا عن أن القارة الأوروبية، تراقب عن كثب توجه دول الخليج نحو التعاون .في حين، رأى فيرستاين، أن إحدى اللحظات البارزة في القمة، كانت عندما أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، نايف الحجرف، أن أي هجوم على أحد أعضاء مجلس التعاون الخليجي، هو هجوم عليهم جميعًا، بما في ذلك قطر، مما يبرز وجود تحالف جديد بين الدول الأعضاء.

انطلاقا من هذا الإعلان الأمني المشترك، كان أحد الموضوعات الرئيسية التي نُوقشت داخل المنظمة، هو سياسات الدول الأعضاء تجاه إيران .وبينما اتهم مجلس التعاون الخليجي طهران بإثارة الفتنة الطائفية داخل أراضي دول المجلس، ودعم الإرهاب في البحرين؛ أكدت تصريحاتهم خلال القمة على أهمية المشاركة في أي مفاوضات مع إيران للحد من التوترات الإقليمية.

وخلال الأشهر الأخيرة، عززت كل من السعودية، والإمارات مبادراتهما الدبلوماسية مع إيران على أمل الحد من التوترات الإقليمية .وفي نوفمبر٢٠٢١، دعا حلفاء الولايات المتحدة في الخليج إلى إعادة تبادل العلاقات مع طهران

بشكل عاجل، بهدف الامتثال الكامل للاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، بين واشنطن وطهران .وفي أواخر نوفمبر ٢٠٢١، تعهدت إيران ببدء فصل جديد في علاقاتها مع الإمارات، وفقًا لما ذكرته وكالة بلومبرج، عقب اجتماع لكبار المسؤولين في دبي، بينما حضرت السعودية وإيران سلسلة من جلسات الحوار التي عقدت في العراق خلال منتصف العام.

وفي توضيحه للتحول في مواقف دول الخليج تجاه الحوار مع إيران، أشار فيرستاين، إلى الديناميكيات الإقليمية المتغيرة، حيث تسعى دول الخليج الرائدة إلى خفض درجة توتر العلاقات الإقليمية من خلال الوصول إلى المنافسين الإقليميين، وهي الديناميكية، التي رأى أنها انعكست بالكامل على بيانات القمة .وعلى وجه الخصوص، فإنه خلال القمة ظل قادة الخليج قلقين بشأن برنامج إيران النووي وسياساتها في جميع أنحاء الشرق الأوسط، كما كانوا واضحين بنفس القدر، من حيث أنهم يسعون إلى حل خلافاتهم معها من خلال الحوار، مضيفا أن، هذا النهج الجديد هو انفصال واضح عن موقف المواجهة التي اتسمت بها العلاقات الخليجية الإيرانية خلال سنوات من حملة الضغط الأقصى، التي فرضها ترامب.

من ناحية أخرى، أشارت بيانكو، إلى أن الأوروبيين مهتمون بتتبع إعادة تموضع الجهات الفاعلة في دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة إيران، وأن الاتحاد الأوروبي، بصفته منسقًا للمحادثات النووية الحالية، فقد زاد بشكل كبير من مستوى اتصالاته مع دول المجلس من خلال بقائه منخرطا وعلى اطلاع بالتقدم المحرز في هذه المحادثات .

وعليه، أوضحت أن القادة الأوروبيين مسرورون؛ لأن الأصوات البراجماتية داخل دول مجلس التعاون تبدو سائدة.

وبصرف النظر عن هذه القضية الرئيسية، تناولت القمة أيضا مسائل الاقتصاد، وسياسات المناخ .وفي الشأن الاقتصادي، جدد قادة دول الخليج التزامهم بتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينهم، حيث تم الاتفاق على العديد من السياسات، مثل إنشاء هيئة خليجية مشتركة للسكك الحديدية، واتحاد جمركي مشترك .وفي إدراك لذلك، أشار أولريشسن إلى تركيز القمة الثانية والأربعين لمجلس التعاون على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة؛ على أنه لافت للنظر، مشيرًا إلى أن نبرة هذه القمة كانت أقل صعوبة في التعاطي مع المخاوف الأمنية والعسكرية، مقارنة بالمؤتمرات السابقة.

وعلى صعيد المناخ، تم إحراز تقدم أيضا .وأشارت بيانكو إلى أن دول الخليج ناقشت في الرياض طرقًا جديدة لتعزيز التعاون في سياسات المناخ الدولية، والطاقة المتجددة، وتنفيذ اقتصاد الكربون الدائري، فضلاً عن الأمن المائي والغذائي على المدى الطويل، فيما أكدت كذلك كيف أن أوروبا مازالت داعمة لمحاولات دول مجلس التعاون لإيجاد أرضية مشتركة، وزيادة التنسيق، فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بتغير المناخ، والبيئة، وتحول الطاقة وغيرها.

ومع تأكيد أهمية هذه النقاط في إعلان الرياض، الصادر في ختام القمة؛ أشار أولريشسن إلى الحاجة الملحة إلى التنسيق السياسي، والاقتصادي، والاستراتيجي، فيما بين دول الخليج والدول المجاورة، بالإضافة إلى الإشارة بشكل خاص

إلى ضرورة تفعيل مبادرة الاقتصاد الدائري للكربون، والذي جعلتها القيادة السعودية محور اهتمامها خلال فترة رئاستها لمجموعة العشرين عام ٢٠٢٠ .وفي هذا الصدد، وصف إليوت أبرامز عضو مجلس العلاقات الخارجية إعلان الرياض بأنه شامل، حيث تناول العديد من القضايا، بما في ذلك التعاون الاقتصادي، والأمني، والدفاعي بين دول المجلس، وظاهرة تغير المناخ، وطرق مكافحة كوفيد-١٩.

وعلى نطاق أوسع، رأى أن ملامح التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠٢٢، ستوجه نحو التعافي الاقتصادي، والاجتماعي، والصحي من جائحة كوفيد-١٩ .ولاحظ أن دول الخليج تبدو مصممة على الحفاظ على مصالحها الإقليمية وحمايتها في ظل الضغوط الناتجة عن التغيرات المناخية وتحول الطاقة، وخاصة أن هناك اعترافا من جانبها بأن كلتا القضيتين لديهما القدرة على التأثير على حياة ومعيشة المواطنين والمقيمين في جميع هذه الدول، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

وفي تحليله، خلص أولريشسن إلى أنه ربما لم يكن مفاجئًا أن يتم تناول تلك التحديات، لاسيما عند الوضع في الاعتبار ما وقع من أحداث خلال عام ٢٠٢١، فضلا عن ترحيبه برؤية أعضاء مجلس التعاون الخليجي حول الحاجة إلى التركيز على القضايا ذات الاهتمام المشترك عند صنع السياسات، بعيدًا عن الانقسام والتشرذم، مثلما حدث في الماضي القريب .وقد انعكس الشعور بهذا التصميم من قبل الأمين العام لمجلس التعاون، الذي صرح في خطابه الختامي للقمة، بأن أعضاء المجلس قد اتفقوا على عدد من المبادئ والسياسات الرامية إلى تطوير مجالات التعاون الاستراتيجي، والتكامل التنموي الاقتصادي، كوسيلة لتحقيق تطلعات مواطني الخليج.

ومن خلال تركيز دول مجلس التعاون المتجدد على قضايا، مثل ضرورة الحد من التوترات الإقليمية من خلال المساعي الدبلوماسية وتعزيز الدوافع الاقتصادية؛ أكد فايرستاين أنه مع عدم رغبة دول المجلس في مواجهة التهديدات العسكرية التي تواجهها داخل المنطقة بنفس الطرق والدرجة كما كانت في السابق، حيث ستكون المنظمة أقل ارتباطًا بالمظلة الأمنية الأمريكية، وأكثر راحة وحرية في تأكيد مصالحها السياسية والاقتصادية بعيدًا عن الولايات المتحدة .

وخلص إلى أن هذا الأمر قد يعني أن واشنطن ستجد فاعلين إقليميين آخرين أكثر استعدادًا، لحماية مصالحها القومية، في الوقت الذي تتابع فيه الاهتمام بمحورها الذي طال انتظاره بعيدًا عن التركيز على منطقة الشرق الأوسط.

على العموم، مثلت القمة الثانية والأربعون لدول مجلس التعاون الخليجي تغييرًا ملحوظًا عن مثيلاتها في السنوات السابقة في ظل تركيزها على التعاون الإقليمي بين أعضائها في مجموعة من التحديات، بما في ذلك الاقتصادية، والبيئية، بالإضافة إلى اتفاق أوسع حول ضرورة معالجة الخلافات مع كل المنافسين الإقليميين، مثل تركيا وإيران، وذلك لصالح الحفاظ على الأمن والاستقرار على المدى الطويل في منطقة الخليج والشرق الأوسط الأوسع .

وكما هو الحال دائمًا في الجغرافيا السياسية الدولية، يبقى أن يستمر هذا الحماس المتجدد نحو التعاون خلال الأعوام المقبلة، ولعل ما أثمرت عنه هذه القمة من نتائج تعتبر علامة واعدة على التعاون البناء والمشترك مع دول الخليج.

٢٠٢١/١٢/٢٣

هل تؤدي زيادة الضغوط السياسية على «بوريس جونسون» إلى استقالته؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تمر حكومة المحافظين البريطانية حاليا، بقيادة رئيس الوزراء، بوريس جونسون ,بفترة من الضغط السياسي الشديد، ولا تعد هذه هي المرة الأولى، حيث تأتي بعد سلسلة من الجدالات العامة؛ تشمل الهزيمة الانتخابية، وتمرد نواب مجلس العموم، ومزاعم بالفساد، واحتفالات عيد الميلاد.

وفي الواقع، أدى التشريع المقترح لحكومة المملكة المتحدة بإعادة فرض تدابير الوقاية من فيروس كورونا، لمواجهة المتحور الجديد، أوميكرون، إلى تمرد عدد من النواب من شاغلي المقاعد الخلفية في مجلس العموم، فضلا عن توجيه النقد إلى الحكومة في إدارتها للأزمة الصحية، وإثارة مزاعم بالفساد، وكانت الكارثة الأخيرة، هي الهزيمة في الانتخابات الجزئية، وخسارة مقعد برلماني شغله الحزب لما يقارب قرنين من الزمان، الأمر الذي قوض سلطة جونسون إلى حد كبير .

وكان السبب في إجراء الانتخابات الجزئية- المذكورة أعلاه -في دائرة شمال شروبشاير، هو استقالة النائب المحافظ المخضرم، والوزير السابق، أوين باترسون من البرلمان، بعد ما أثير من جدل حول تقاضيه أموالا نظير أعمال استشارية .وشغل المحافظون المقعد سابقا، بأغلبية كبيرة بلغت ٢٣٠٠٠ صوت، لكنهم كانوا ضحايا التأرجح الهائل في الأصوات بنسبة ٣٤ %لصالح المرشحة الديمقراطية الليبرالية، هيلين مورجان، والتي حسمت المعركة الانتخابية لصالحها، بأفضلية في الأصوات، بـ٥٩٢٥ صوتًا، فيما وصفته هيذر ستيوارت، و بيتر ووكر، في صحيفة الجارديان، بأنه نصر استثنائي للحزب اليساري الوسطي.

ووفقا للعديد من المعلقين الغربيين، فإن حكومة جونسون، تتعرض لتهديد كبير في الوقت الحالي، يقربها من الانهيار في ظل ارتفاع أعداد المصابين بفيروس كورونا، قبل عطلة عيد الميلاد .ومع ذلك، وبحسب شبكة، بي بي سي نيوز، لم يصرح رئيس الوزراء علنا بتفكيره في الاستقالة، فضلا عن أنه بعد هذه الانتكاسة الأخيرة، امتنع أعضاء حزب المحافظين عن انتقاد زعيم حزبهم .

وفي أعقاب هزيمة الانتخابات الجزئية، كانت تفسيرات رئيس الوزراء وغيره من قادة حزب المحافظين متباينة، حيث صرح أوليفر دودن، الرئيس المشارك لحزب المحافظين، بأن الناخبين قد انفضوا من حول الحكومة، بينما

تحمل رئيس الوزراء المسؤولية الشخصية، وأعرب عن تفهمه لإحباط الناس .ومع ذلك، فقد أوضح أيضًا أن قائمة طويلة من الأمور السلبية حول السياسة والسياسيين، قد حجبت رسائل حكومته بشأن جائحة فيروس كورونا .وبينما أقرت لورا كوينزبرج، في شبكة بي بي سي، برأي الحكومة القائل، بأن هذه الهزيمة تمثل بؤسًا انتخابيا تقليديا في متوسط أجل الحكومة القائمة، فقد أوضحت أنها نتيجة مروعة بالنسبة إلى المحافظين، كما توقعت أنه في حين أن جونسون، قد أظهر سابقًا قدرة استثنائية على الخروج من الأزمات، إلا أن هذه المرة قد تكون مختلفة.

ومن المنطلق نفسه، علق آخرون بأن الأحداث الأخيرة قوضت سلطة رئيس الوزراء بشدة، داخل وخارج حزبه السياسي .ووصف ستيفن بوش، في مجلة نيو ستيتسمان، الخسارة بأنها نتيجة صادمة ستبعث رجفات من الرعب داخل حزب المحافظين، وقد تؤدي إلى إنهاء رئاسة رئيس الوزراء .وفي تأييد لهذا، أوضح جورج باركر، في صحيفة الفاينانشيال تايمز، أن الهزيمة الانتخابية تمثل ضربة قاضية أخرى لسلطة جونسون السياسية .وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء قد حقق فوزًا كبيرًا على حزب العمال بقيادة، جيريمي كوربين في الانتخابات العامة في ديسمبر ٢٠١٩، فإن بوش، يرى أن نواب حزب المحافظين سيشعرون الآن أيضًا بالخوف، بشأن مستقبلهم في الدوائر الانتخابية، التي تحتدم فيها المعركة بين المحافظين والعمال، وإضافة إلى مخاوفهم في هذا الصدد، فإن هذه الهزيمة هي ثاني خسارة لهم في الانتخابات الفرعية في العام الماضي، حيث سيطر الديمقراطيون الأحرار أيضًا على مقعد باكينجهامشير، في دائرة تشيشام وأميرشام في يونيو.

علاوة على ذلك، جاءت الهزيمة في أعقاب تمرد ١١٨ من أعضاء البرلمان المحافظين خلال تصويت على فرض قيود جديدة على فيروس كورونا في إنجلترا؛ بهدف وقف انتشار متغير أوميكرون .وأمام هذه القضية، وجد جونسون، نفسه في موقف صعب، حيث عارض العديد من أعضاء حزبه المزيد من الإغلاق لحماية الشركات، في حين شجب المنتقدون من خارج المجلس عدم وجود تدابير تم اتخاذها بالفعل للحد من الإصابات .وبالنسبة إلى «إستر ويبر»، و«أليكس ويكهام» من مجلة بوليتيكو، كانت هذه ضربة قوية لمكانة جونسون بين نوابه .ووفقًا لـ«بوش»، فإن جزءًا من أسباب تمرد الحزب يعود إلى القيود الجديدة التي فرضها رئيس الوزراء بشأن فيروس كورونا، فضلا عن الاستياء العام من أسلوبه في القيادة .وعليه، رأى روجر غيل، النائب عن حزب المحافظين، أن جونسون قد واجه استفتاءً على أدائه كرئيس للوزراء، وحذره نواب من حزبه، بأن أمامه ضربة واحدة أخرى وسيخرج من الحكومة.

وفي إطار هذا الواقع، بدأ المعلقون السياسيون في التكهن بما سيكون عليه مستقبل حزب المحافظين، وما إذا كان جونسون، سيبقى رئيسًا للوزراء بعد العام الجديد .وأشار مات ماذرز، في صحيفة الاندبندنت، إلى أن حزب المحافظين يتخلص من قادته بلا رحمة عندما لم يعد يُنظر إليهم على أنهم ثوابت انتخابية .

ومن الجدير بالذكر أن أخر رئيسي وزراء، تيريزا ماي، وجونسون نفسه، قد ارتقيا إلى رئاسة الحكومة بعد فوزهما في المنافسات على قيادة الحزب عقب استقالة أسلافهما؛ بدلا من الحصول على أغلبية برلمانية عبر صناديق الاقتراع.

وحتى قبل خسارة الانتخابات الفرعية، كان هناك تذمر من تحدٍ محتمل للقيادة في حزب المحافظين .ورأى جيفري براون، النائب المحافظ أنه يجب أن يكون التناحر على الورق؛ إثر رفض بعض النواب اتباع تصويت للحكومة، الأمر الذي قوض المصداقية الانتخابية لجونسون بشكل كبير في أذهان العديد من المعلقين السياسيين .وادعى روبرت شريمسلي، في صحيفة فاينانشال تايمز، أن العامل الرئيسي في خسارة المحافظين في شمال شروبشاير كان بقاء الناخبين المحافظين في المنزل .ووفقًا لـ«بوش»، فإن أكبر عواقب فورية لخسارة الانتخابات الفرعية ستكون زيادة تقليل احتمالية حدوث إغلاق جديد .ومن وجهة نظره، سوف يدرك جونسون الآن حقيقة أن أي شكل من أشكال القيود الإضافية يمكن أن يؤدي إلى أزمة نهائية لقيادته.

ومع ذلك، وعلى الرغم من القضايا السابقة، لا يزال جونسون، يتمتع بالدعم العام من قبل نواب حزبه .وأوضح النائب تشارلز ووكر، أن رئيس الوزراء قام بعمل جيد حقًا بشكل رئيسي، مضيفًا أنه لن يراهن ضده .وعلى الرغم من أن جورج باركر، قد ذكر أن عددًا من أعضاء البرلمان المحافظين يُعتقد أنهم قدموا استجوابات خطية تطالب بالتصويت بحجب الثقة، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا العدد ليس قريبًا من الـ٥٤ نائبًا المطلوبين لإجراء مثل هذا التصويت.

من جهة أخرى، نصح بعض المحللين السياسيين بتوخي الدقة والحذر عند تحليل نتائج هذه الانتخابات الفرعية .

وقالت جانيت دالي في صحيفة التيلجراف، إن التاريخ مليء بالانتخابات التي مثلت نتائجها صدمة بكل معنى الكلمة، لكن يتضح بعد فترة أنها بلا أدنى تأثير على الحكومة في نهاية المطاف، ولعل الأمر منوط أولاً وأخيرًا بحكمة تقليدية مفادها بأن تلك الانتخابات الفرعية ما هي إلا مجرد فرص للناخبين للتنفيس عن بعض الغضب والاستياء حيال المحافظين .وبالمثل، أشار ماثيو جودوين، من جامعة كنت إلى أن وضع جونسون لا يزال قابلا للإنقاذ؛ حيث إنه على الرغم من بعض الانتصار الذي حققته المعارضة في الانتخابات الفرعية، فإن الحكومة لم تسقط كليا جراء خسارتها وهزيمتها الراهنة.

علاوة على ذلك، تبقى مسألة ما إذا كان حزب العمال، المعارض الرئيسي داخل برلمان المملكة المتحدة، سيكون قادرًا على استغلال المأزق الحالي لجونسون، فيما يتعلق بهزيمته الانتخابية على المدى الطويل؛ أمر غير مؤكد .وكما لاحظ شريمسلي، فإن العزاء الوحيد لحزب المحافظين، هو أن نتيجة الانتخابات تُظهر بالفعل درجة من الضعف التي أصابت حزب العمال، رغم أنه كان- بحسب التوقعات -على وشك العودة المحتملة إلى قيادة الحكومة، ولم يكن

ليرضى بتقدم حزب الديمقراطيين الليبراليين عليه بأي حال من الأحوال، مضيفا أيضًا أن المخضرمين في حزب المحافظين، لا يعتقدون بعد أن الناخبين حريصون على تنصيب حزب العمال لتولي قيادة الحكومة .

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه على الرغم من هزيمة المحافظين، فإن حزب العمال شهد انخفاضًا في حصته في التصويت في دائرة شمال شروبشاير الانتخابية بنسبة ٧.٩ %فقط، جراء القيادة غير المقنعة إلى حد ما، من جانب كير ستارمر، التي كانت محل جدل على الساحة السياسية البريطانية طيلة العام الحالي.

بالإضافة إلى ذلك، لا يقتصر عناصر الإهمال واللامبالاة داخل البرلمان على المحافظين، حيث قام أحد نواب المعارضة أيضًا بخرق للقواعد، مثل «النائبة» الديمقراطية الليبرالية ليلى موران، التي اعترفت باستخدام مكاتبها في مجلس العموم في اجتماعات غير برلمانية مدفوعة تم تنظيمها من قبل شركة محاماة، بما يتعارض مع الأنظمة البريطانية الصارمة.

ويبقى واضحًا، أنه في حال ما إذا استقال جونسون، في مواجهة هذا الضغط السياسي المتصاعد، فإن السؤال التالي بالطبع، هو من سيحل محله كرئيس للوزراء؟، حيث لا يوجد مرشح بارز لهذا الأمر .وكما لاحظ ماذرز، فإن الأقاويل المنتشرة، بأن المستشار الحالي ريشي سوناك، سيحل محله تتسم بالتعقيد والغموض؛ بسبب وجود سلسلة من المرشحين المحتملين الآخرين، وهم وزيرة الخارجية التي تمت ترقيتها حديثًا ليز تروس، ووزير الدفاع، بن والاس، وآن ماري تريفيليان، وزيرة التجارة الدولية .علاوة على ذلك، هناك سؤال، وهو هل يرغب أي من هؤلاء المرشحين في أن يحل محل جونسون في مثل هذا الوقت الصعب مع استمرار جائحة فيروس كورونا في السيطرة على اهتمام الحكومة كليًا.

على العموم، من الواضح أن حكومة بوريس جونسون المحافظة، ورئيس الوزراء نفسه، يخضعان لضغوط سياسية هائلة، ومن المرجح أن تتصاعد التكهنات بشأن مستقبله ومصيره السياسي في الأيام والأسابيع المقبلة، وخاصة بعد الهزيمة المذلة في الانتخابات الفرعية أمام الديمقراطيين الليبراليين، في شمال شروبشاير، والتي تعد آخر انعكاس أو تقييم سياسي له في البلاد .لكن مع ذلك، لايزال من غير المؤكد ما إذا كانوا سيحاولون فعلا إزاحته من السلطة عن طريق تصويت برلماني بحجب الثقة أم لا، وإذا حدث ذلك سيكون الأمر بمثابة زلزال سياسي، هو الأكبر من نوعه خلال الأيام الأخيرة من عام ٢٠٢١ .

٢٠٢١/١٢/٢٨

الانسحاب من أفغانستان ومستقبل مكافحة الإرهاب

أثار انسحاب قوات الناتو من أفغانستان في أغسطس ٢٠٢١، وإعادة التنظيم الاستراتيجي للولايات المتحدة نحو منافسة القوى العظمى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ جدلاً كبيرًا، حول مستقبل عمليات مكافحة الإرهاب الأمريكية، وكيفية تناسب هذه العمليات مع السياسة الخارجية الشاملة للبلاد في المستقبل، بالنظر إلى أنه من المرجح أن يكون للتغييرات المحتملة في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، والتغييرات داخل الجماعات الإرهابية الدولية نفسها؛ تداعيات على أمن منطقة الشرق الأوسط، التي اعتمدت فيها العديد من الدول تاريخيا على واشنطن كضامن للأمن.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، عقد «معهد كوينسي»، بواشنطن، ندوة بعنوان «مستقبل مكافحة الإرهاب ..البداية تكمن في تحديد التهديدات»، بهدف بحث مستقبل مكافحة الإرهاب الأمريكية، والوضع الحالي للمنظمات الإرهابية الجهادية حول العالم؛ أدارها «ستيفن سيمون»، من «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا»، وشارك فيها «جيتي كلاوسن»، من جامعة «براندیز»، و«باكلين هازلتون»، من «الكلية الحربية البحرية الأمريكية»، و«بول بيلار»، مسؤول المخابرات الوطنية الأمريكية السابق لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، و«كيلي فلاهوس»، أحد كبار المستشارين بالمعهد .

في البداية، ذكرت «فلاهوس»، أنه «ليس هناك وقت أفضل من الآن» لطرح هذا الموضوع، «بعد ثلاثة أشهر فقط من الانسحاب العسكري للولايات المتحدة والناتو من أفغانستان»، ما أثار تساؤلات حول مستقبل «الدور الأمني» الأمريكي في المنطقة بأكملها، خاصة أنه منذ تولي «بايدن»، منصبه في يناير٢٠٢١، كانت — ومازالت - إدارته «كتومة»، فيما يتعلق باستراتيجيتها الشاملة لمكافحة الإرهاب في «الشرق الأوسط الكبير».

من جانبه، أثار «سيمون»، موضوع «التهديد الإرهابي للولايات المتحدة»، متسائلاً عن «طبيعته الحالية، وكيفية اختلافه عن التهديد الذي واجهناه منذ ٢٠ عامًا»، والتغييرات السياسية، التي تقتضيها هذه المرحلة» .فيما أعربت «كلاوسن»، عن «قلقها البالغ»، من أن القوى الغربية، «استهانت مرارًا وتكرارًا»، بقدرات الجماعات الجهادية المتطرفة ومثابرتها ومدى تمددها .وعلى وجه الخصوص، وصفت تنظيم «القاعدة»، بأنه «منظومة متكاملة»، غالبًا ما تم تجاهل «درجة تكاملها وتنظيمها» في بعض الدوائر، لاسيما، في وسائل الإعلام الغربية الرائجة، وأنه عند مناقشة هذه القضية، من المهم «النظر إلى الصورة الكبيرة»، «ففي كل مرة اعتقدنا أنه هُزم، عاد التنظيم أقوى» و«أكثر انتشارًا».

واستكمالا، وصفت الحرب الأهلية السورية، بأنها كانت بمثابة «خط إمداد بالقوى البشرية والموارد والخبرة للتنظيم»، ما ساهم في أن تصبح «القاعدة أقوى بعشر مرات»، مما كانت عليه قبل هجمات ١١ سبتمبر» .وعن كيف يمكن لمثل

هذه الجماعات المتطرفة أن تكون «تهديدًا مباشرًا» للولايات المتحدة؛ رأت أن «إمكانية تكرار هجمات على غرار ١١سبتمبر»، لم تعد «مطروحة»، حيث تحول تركيز «القاعدة»، بعيدًا عن مثل هذه الأعمال، بعد أن تطور تهديدها الآن إلى «تمرد مستمر»، يتألف من «جماعات مختلفة تستولي على الأراضي» من «غرب إفريقيا إلى شرقها»، و«عبر الشرق الأوسط إلى آسيا» .وفي إشارتها إلى انسحاب أمريكا من أفغانستان، أقرت بأن «القيادة العليا» للقاعدة، حصلت «الآن» على «ملاذ آمن»، يمكنها من خلاله التخطيط وتنفيذ العمليات في الخارج .

وخلصت «كلاوسن»، إلى أن «الصورة الأمنية العالمية تغيرت بشكل كبير»، ما أدى إلى وجود «عدد كبير من الصراعات متوسطة المدى، وصراعات أقل»؛ تهدف من خلالها «الجماعات المسلحة» إلى تقليص النفوذ الغربي، و«زعزعة استقرار الحكومات المحلية» .وبالتالي، فإن التهديد الذي تواجهه الولايات المتحدة، موجه نحو «برنامج العولمة»، بما في ذلك جهود واشنطن في «نشر الاقتصادات الليبرالية»، و«تعزيز الديمقراطية والاستقرار» في إفريقيا والشرق الأوسط .وعما إذا كانت هذه الاستنتاجات «تنطوي» على أي تغييرات مباشرة على صعيد السياسة الخارجية للولايات المتحدة .استحضرت «كلاوسن»، النموذج الأمني لـ«الحرب على الإرهاب» في ردها، موضحة، أننا «نحتاج إلى التفكير في هذه المعركة»، على أنها «حرب احتواء» ذات طبيعة «دائمة».

وفي تحليلها للاتجاهات الحالية في مكافحة الإرهاب، لاحظت «هازلتون»، أن «بعض الهجمات» على المصالح الأمريكية في الداخل والخارج ستكون «حتمية»، لكن «غالبية الجماعات الإرهابية تركز الآن على حكومتها وشعبها»، بدلاً من مهاجمة المصالح الغربية والأمريكية مباشرة، مؤكدة أن هناك «خلافًا»، حول ما إذا كان «مركز القاعدة قد تدهور»، حيث «تميل إلى أن قدرات التنظيم قد تقلصت بشدة في العشرين عامًا الماضية .ولذلك، قالت إن «التهديد الأكثر إلحاحًا» ينبع من «الجماعات الجهادية التي تقاتل حكوماتها»، وأن هذا يمثل خطرًا على «تلك الحكومات وتلك الشعوب»، وليس الولايات المتحدة.

وتعليقًا على وجود جماعات لا تزال تمتلك «الإرادة» لمهاجمة الولايات المتحدة، أشارت «هازلتون»، إلى أن «قدراتها محدودة للغاية»، ووصفت هجمات ١١ سبتمبر، بأنها كانت «عفوية»، مقارنة بغيرها من الهجمات الأخرى على مستوى العالم .وعلى النقيض من هذه الهجمات واسعة النطاق، أشارت إلى الاتجاه السائد في أمريكا ودول أوروبا الغربية، لما يُسمى بـ«هجمات الذئاب المنفردة»، والتي يرتكبها أفراد فرادى، عوضًا عن المنظمات، مضيفة أن، تلك الهجمات، وإن كانت «مأساوية»، فهي لا تمثل «تهديدًا وجوديًا» لأية دولة، رغم توقعها أنه «من المرجح أن تستمر على طريقتها المتناثرة» .ومن منظور مكافحة الإرهاب، لاحظت أنه «من الصعب جدًا»، منع فرد، أو مجموعة صغيرة من «محاولة قتل الكثير من الأشخاص في فترة زمنية قصيرة»، وأشارت في هذا إلى صعوبة مماثلة تواجهها الولايات المتحدة لمنع حوادث إطلاق النار بالمدارس، والتي وقعت خلال السنوات الأخيرة.

وبالتركيز على التهديد الإرهابي المحتمل للولايات المتحدة نفسها، أوضح «بيلار»، أن الأمر «لن يكون مسألة مجموعة ثابتة من الأشرار»، بل سيعتمد إلى حد كبير على أن ما تفعله واشنطن قد يحفز «الناس» على اللجوء إلى التكتيك المتطرف للإرهاب، معترفا، بأن التهديد الإرهابي لواشنطن، لا تتم مناقشته غالبًا بهذه المصطلحات؛ لأنه «يبدو كثيرًا»، مثل إلقاء اللوم عليهم؛ «لأنهم أصبحوا ضحية»، لكنه أصر على أن المخاطر المستقبلية من الهجمات الإرهابية «ستزيد»، وتكون مسألة كراهية «لتورط أمريكا في أقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك «وجود وأنشطة الجيش الأمريكي».

واستمرارًا في عرض أفكاره، أوضح ضابط المخابرات الوطنية السابق، أنه في بعض الظروف، «ما نفعله باسم مكافحة الإرهاب يمكن أن يأتي بنتائج عكسية»، مشيرا إلى الضربة الأمريكية الأخيرة بطائرة مسيرة في أفغانستان، والتي أسفرت عن مقتل «مدنيين أبرياء»، وهو الأمر الذي قال إنه تكرر «في كثير من الأحيان» خلال «ما يسمى بالحرب على الإرهاب».

ومرددًا ملاحظات «هازلتون» السابقة، أكد أيضًا أن الهجمات المستقبلية ضد الولايات المتحدة سترتكب من قبل «أفراد وخلايا صغيرة»، ليسوا قادرين على اتباع «أسلوب ١١سبتمبر المذهل» .وتأكيدا لحجته، أوضح أنه من الصعب اكتشاف مثل هذه الهجمات التي ينفذها أفراد، وذلك من وجهة نظر استخباراتية، فضلًا عن المستوى الأكبر بكثير من الموارد المخصصة الآن لمنع الهجمات، لا سيما في «قطاع الطيران المدني»، مؤكدا أن مثل هذه التهديدات ليست «مقيدة جغرافيًا»، وأن «استهداف مبان أو منشآت بعينها على غرار هجمات سبتمبر، هي أحد الأهداف الأقل أهمية» للأنشطة الإرهابية ضد الأهداف الأمريكية .

وفي ختام ملاحظاته، أكد «بيلار»، أنه عند مناقشة التهديدات الإرهابية، «نحتاج إلى أن نضع في الاعتبار المدى الحقيقي وطبيعة هذه القضية، بالمقارنة مع «مشاكل السياسة العامة الأخرى»، فضلا عن المقارنة بين الخسائر الناجمة عن الإرهاب، وبين الضحايا «المرتبطين بالمناخ، والكوارث الطبيعية»، وكوفيد ١٩»، مشيرا أيضًا إلى التهديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة من قبل «المتطرفين المحليين الأخرين، خاصة اليمينيين»، والذي «قد تضاعف في ظل القلق الأمريكي من عودة الجهاديين الأجانب من الحربين الأهليتين السورية والعراقية»، لاسيما وأن المجتمع الأمريكي يعاني من «الزينوفوبيا»، ويُقصد بها إرهاب الأجانب وعدم الثقة فيهم، والتي بدأت تثير حالة من الانقسام والعنصرية».

وحول فكرة أن سياسة واشنطن نفسها هي من تحفز النشاط الإرهابي الدولي، أوضحت «هازلتون»، أن وجهة نظر «بيلار»، حول «التفاعل الاستراتيجي» بين «الجماعات الإرهابية وحركات التمرد والدول»، هي نقطة «حاسمة» في تأجيج بؤر الإرهاب والتطرف .وتوسعت في إيضاح هذه الفكرة؛ قائلة :إننا «نرى ارتفاعًا وانتشارًا لوتيرة الأنشطة الجهادية في «كل بقعة تقريبًا كانت تطأها القوات الأمريكية على مدى العقدين الماضيين .وعلى النقيض من ذلك،

اختلفت «كلاوسن»، مع هذه التقييمات والتحليلات، واصفة إياها، بأنها «خاطئة تمامًا» .وبدلاً من ذلك، بينت أن الجماعات الجهادية «تخوض حربًا للسيطرة، والتأثير على العقلية المسلمة»، و«ما يسعون إليه هو القيام بنبذ وتدمير كل المصالح والثقافات الغربية»، فيما وصفته بأنها «استراتيجية استنزاف أو إنهاك لقواها».

وتعليقا على التقارير الأخيرة التي تفيد بأن وكالة المخابرات المركزية «سي أي أيه»، «تتراجع» عن «تركيزها السابق على عمليات التحرك على أرض الواقع» لمكافحة الإرهاب؛ دافع «بيلار»، عن هذه الخطوة باعتبارها «الأنسب في الوقت الراهن»، مشيرًا إلى أنه من «المهم» لتلك الوكالة أن تعود إلى «مهامها الأساسية» المتمثلة في «جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية» .ومع ذلك، فقد اعترف بأنه كان «قلقًا» بشأن «النتائج المتعلقة بجمع المعلومات الاستخباراتية»، ومدى استغلالها في جهود مكافحة الإرهاب، عقب الانسحاب من أفغانستان، مشيرًا إلى ضرورة أن تكون عمليات مكافحة الإرهاب «القادمة»، وجمع المعلومات تحت رقابة أوثق مما هي عليه الآن.

وفيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان ودوره في عمليات مكافحة الإرهاب الأمريكية المستقبلية، أوضحت «هازلتون»، أن أحد «الأشياء الأكثر إثارة للاهتمام»، التي قامت بها «سي أي أيه»، في السنوات الأخيرة، هو «بناء مليشيات تابعة لها داخل دول أخرى» .وبالنظر إلى أفغانستان كمثال، أشارت إلى أن تلك المليشيات «فعالة بشكل خاص في ممارسة العنف»، ولم تلق «أي قبول من جانب الأفغان»، مضيفة أن مسألتي «الغارات والمداهمات العنيفة»، و«استخدام المليشيات»، طرحت «مشكلة خاصة لأمريكا؛ لأنها «لطالما ادعت أنها تريد الالتزام بقيمها التي تتشدق بها» .

واستكمالا، أشارت «كلاوسن»، إلى أن هناك «حالة من التخبط والتشوش»، بين «تلبية حقوق الإنسان، وبين جهود مكافحة الإرهاب المشروعة»، كما أن واشنطن، «لم تكن قادرة على إيجاد توازن»، بشأن هاتين المسألتين، بالإضافة إلى ذلك، ذكر «بيلار»، أن هذه المشكلة ليست بالضرورة مسألة صدام بين «حقوق الإنسان، وجهود مكافحة الإرهاب»، ولكنها تتعلق بالأساس «بالمصالح الأمريكية قصيرة الأجل - المتمثلة في الوصول إلى من تعتبرهم واشنطن أشرارًا يستهدفون أمنها - والمصالح طويلة الأجل - المعنية بالحد من الدوافع التي تقود للجوء إلى النشاط الإرهابي -والتي يرى صانعو السياسات ضرورة الموازنة بينهما .

على العموم، قدمت الندوة نظرة ثاقبة حول المشهد الحالي للحركات والمنظمات الجهادية الدولية والاتجاهات الناشئة في دراسات مكافحة الإرهاب .وفيما يتعلق بالتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية الدولية على الولايات المتحدة، كان هناك انقسام، ففي حين شددت «كلاوسن» على خطورة التطور التنظيمي للتنظيمات الإرهابية، أشارت «هازلتون»، إلى أن هذه الجماعات باتت مهتمة بمحاربة التمردات المحلية للسيطرة على الأراضي في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بينما سلط «بيلار» الضوء على كيف أن مستوى التهديد الذي ستواجهه واشنطن، سيكون متوقفًا على ملامح سياستها الخارجية في المناطق المتضررة من ويلات التطرف والعمل العسكري الذي مارسته.

وعلى الرغم من ذلك، كان هناك اتفاق على أن الهجمات على غرار ١١ سبتمبر، أصبحت «غير مرجحة»، وأن الولايات المتحدة تواجه الآن مشكلة تنامي وتيرة الإرهاب والتطرف محليًا، والتي تنبع من المنظمات اليمينية المتطرفة، فضلا عن اتفاقهم على المشاكل المرتبطة باعتمادها على جهات فاعلة إقليمية، والتي قد لا تتماشى مصالحها تمامًا مع الأهداف الأمريكية في مكافحة الإرهاب.

٢٠٢١/١٢/٢٩

مستقبل تحالف مجموعة «أوبك بلس» في ظل تقلبات سوق النفط العالمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

نشط تحالف «أوبك بلس»، للدول المصدرة للطاقة، والمكون من منظمة «أوبك» الحالية، بالإضافة إلى عشر دول بقيادة روسيا، خلال جائحة كورونا، وذلك في محاولة لخلق توازن بين المصالح الاقتصادية القصيرة الأجل لأعضائها، مع الحقائق المالية الطويلة الأجل الناجمة عن تأثير الوباء على الاقتصاد العالمي، ومستويات الطلب الحالية على مبيعات الطاقة في الصناعات العالية القيمة.

ومع انخفاض أسعار النفط بشكل حاد في بداية الوباء، وارتفاعها بوتيرة ثابتة طوال النصف الأخير من عام ٢٠٢٠، والنصف الأول من عام ٢٠٢١، ثم صعودها إلى مستويات قياسية في وقت لاحق من العام؛ زادت الأهمية السياسية لـ«أوبك بلس»، بشكل ملحوظ، وإلى جانبها، زادت أيضا التوترات الاقتصادية بين قادتها والولايات المتحدة، حيث سعى كل منهما إلى التأثير بشكل أكبر على عملية صنع القرار في «أوبك بلس»، بحسب رغباته واحتياجاته، لذا أصبحت العوامل الجيوسياسية بين هذه الدول تحدد توجهات «أوبك بلس» .وجاء أبرز مثال على هذه التوترات في الثاني من ديسمبر ٢٠٢١، عندما اجتمع أعضاء «أوبك بلس» عبر الإنترنت، لتقرير ما إذا كانوا سيستمرون في مسارهم الحالي لزيادة إجمالي إنتاج النفط بمقدار٤٠٠ ألف برميل يوميًا كل شهر أم لا .وبينما تم الاتفاق على القيام بذلك، فإن السعودية، جادلت لتوجيه قرار التحالف نحو إتاحة الخيار أن يقوم بـ«إجراء تعديلات فورية لزيادة الإنتاج»، إذا تغيرت ظروف السوق .

وفي هذا الصدد، يرى «نيكولاي كوزانوف»، من «معهد الشرق الأوسط»، أن أعضاء أوبك «فاضلوا بين ثلاثة سيناريوهات مختلفة؛ إما مواصلة «الزيادة التدريجية في حجم الإنتاج»، وإما «خفض وتيرته»، أو «تعليقه بشكل مؤقت»، مع الحاجة إلى التركيز على الخيارين الأخيرين، والتي أرجعها إلى «زيادة العروض المتوقعة في أوائل النصف الأول ٢٠٢٢»، وظهور متحور كورونا، «أوميكرون»، وكذلك قرار المستوردين الرئيسيين، مثل الولايات المتحدة بـ« ضخ كميات إضافية من النفط إلى السوق من احتياطياتهم الاستراتيجية».

ومع ذلك، فإن التعاملات الجيوسياسية والدبلوماسية يجدر النظر إليها بعين الاهتمام، وذلك بالتأكيد على الدور والتأثير الذي تشغله كل من الرياض وموسكو داخل تحالف «أوبك بلس» .وبالنسبة للأولى، فهي أكبر مصدر للنفط داخل التحالف، وقد تمكنت مع الأعضاء الخليجيين الآخرين في «أوبك»، من زيادة مستويات إنتاجها من النفط الخام؛ وبالتالي تعظيم الإيرادات وقتما ارتفعت الأسعار .ووفقًا لـ«بلومبرج»، أدى ارتفاع أسعار النفط خلال عام ٢٠٢١، إلى تحقيق أسرع نمو اقتصادي في المملكة منذ عام ٢٠١١ .وبالنظر إلى وضعها، فليس من المستغرب أن تلعب الرياض بحكم الواقع، دورًا قياديًا داخل منظمة «أوبك»، وكما يؤكد «كوزانوف»، فإن المملكة لديها «حساسة بشكل تقليدي لأسعار النفط» في المناقشات بين المنظمات، فضلا عن أنها «تتعامل بقوة مع أي تهديد قد يزعزع الاستقرار».

أما بالنسبة لموسكو، فهي ثاني أكبر منتج للنفط في «أوبك بلس» .ووفقًا لـ«كوزانوف»، فإن «لديها الثقل الكافي لإقناع الأعضاء الآخرين بقبول وجهة نظرها» .وفيما يتعلق بأي قرار محتمل من جانب «أوبك»، حول التراجع عن اتفاقها بوقف أو خفض أو زيادة الإنتاج؛ أشار إلى أنه «من المحتمل أن موسكو قد لعبت دورًا في هذا الأمر»، نظرًا لأنها «تود أن تضخ قدر المستطاع من مخزونها في ظل ارتفاع الأسعار»، موضحا أيضًا أنه مع تعثر النفط الروسي وهبوط سعره عند حوالي ٤٠ دولارًا للبرميل- وهو أقل بكثير من سعر النفط السعودي ٧٥ دولارًا للبرميل في عام ٢٠٢١ -فقد سمح هذا العامل لها «بجني المزيد من الإيرادات من دون الحاجة إلى زيادة أسعار النفط، التي قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالسوق».

وعلى الرغم من أن السعوديين والروس داخل «أوبك بلس» وجدوا أنفسهم خلال السنوات الخمس الماضية في مواجهة خلافات كبيرة حول سياسة إنتاج النفط، فقد أصبحت الاختلافات في الآراء مع الولايات المتحدة أكثر وضوحًا خلال جائحة كورونا .وبشكل خاص، يرجع ذلك إلى سعي الأخيرة للحصول على أكبر قدر من النفط لتمكين تعافيها الاقتصادي من آثار الجائحة .ويتناقض هذا بشكل ملحوظ مع موقف المصدرين الآخرين في «أوبك بلس»، الذين يشعرون بالقلق من زيادة مستويات إنتاجهم في ظل أنباء عن موجة جديدة من متحور فيروس كورونا، «أومكرون»، ممكن أن تهوي بحجم الطلب العالمي مرة أخرى، مما يحمل ضررا باقتصاد تلك الدول.

وفي الواقع، كانت ذروة التصعيد بين «أوبك بلس»، والولايات المتحدة في نوفمبر٢٠٢١، عندما قادت الأخيرة عددًا من الدول لفتح احتياطياتها الاستراتيجية من الوقود في مواجهة ارتفاع الأسعار المحلية ونقص المعروض .ووفقًا لـ«كوزانوف»، «أصبح قرار واشنطن بالاستفادة من احتياطي البترول الاستراتيجي بعد المطالبة المتكررة بأن تزيد «أوبك+» من حجم الإنتاج لخفض الأسعار؛ إعلانا جادًا حول استعدادها لاتخاذ إجراءات للدفاع عن مصالح مستهلكيها»، ونجم عن ذلك زيادة حالة التوتر بينها وبين موسكو وبقية أعضاء «أوبك بلس».

ومن وجهة نظر «سايمون هندرسون»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، فإنه بدلاً من أن يتسم ببعد النظر أو يكون مؤشرا على حكمة وخبرة وزراء النفط؛ كان القرار الأولي لـ«أوبك بلس» بمواصلة الزيادات في إنتاج النفط الخام؛ نتيجة الدبلوماسية الاقتصادية «المتشددة» من الولايات المتحدة .وبحسب صحيفة «فاينانشال تايمز»، أرسلت واشنطن ثلاثة مسؤولين حكوميين بارزين، هم «داليب سينغ»، نائب مستشار الأمن القومي للاقتصاد الدولي، و«دون غريفز»، نائب وزير التجارة، و«آموس هوكستين»، كبير مستشاري الخارجية الأمريكية لشؤون أمن الطاقة العالمي، للقاء كبار المسؤولين في دول الخليج، في محاولة لإقناعها بتخفيف الضغط على ارتفاع أسعار الوقود الأمريكي ونقصه .وسلطت «أمريتا سين»، من شركة «انيرجي أسبكتس» للاستشارات، الضوء على «الزاوية السياسية»، التي تلعب دورها في هذه الزيادة الأخيرة، وليس فقط متحور أوميكرون».

ووفقًا لـ«كوزانوف»، فإنه من الجدير بالذكر في تفاعلات الولايات المتحدة مع «أوبك بلس»، أن إطلاقها للاحتياطيات البترولية الاستراتيجية تم تنسيقه جنبًا إلى جنب مع أكبر اقتصادات آسيا، وهي الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، فيما أسماه «جزء من حرب أسعار عالمية مُنسقة»، مضيفا، أنه لم يكن مفاجئًا أن قرار «أوبك بلس» في ديسمبر «كانت تحركه مصلحة سياسية محددة»، وخاصة مع تزايد وعي دول الخليج بأهمية مبيعاتها للشرق العالمي، بدلاً من الغرب.

وفي الواقع، تعد واشنطن أكبر مستفيد سياسي من قرار «أوبك بلس» في ديسمبر٢٠٢١، بزيادة إنتاج النفط، حيث قلل ذلك الضغط على إدارة بايدن، جراء ارتفاع الأسعار والنقص في محطات الوقود .ويعكس هذا استجابة لالتزام أوبك بالزيادة الأولية.

ومع ذلك، فإن المنظمة تستطيع تغيير قرارها في أي وقت، وخاصة أن التطورات المتعلقة بمتحور «أوميكرون»، تشير إلى أن التداعيات لم تنته بعد .والأهم من ذلك، ربما تجد واشنطن نفسها قريبًا أكثر إحباطًا مرة أخرى إذا قامت «أوبك بلس»، بخفض الإنتاج قبل تراجع الطلب العالمي .وأشار «براد وادينجتون»، من شركة «لونجفيو إيكونوميكس»، للاستشارات، إلى أن «الرغبة داخل أوبك بلس لتغيير خططها» آخذة في النمو، وأن «القرارات والتغييرات المهمة والمقنعة خلال الأسابيع القليلة المقبلة، ستكون مفتاحا يحدد اتجاه أسعار النفط في الأسواق العالمية».

وتجذب التهديدات المتزايدة من متحور كورونا «أوميكرون»، لأسواق النفط العالمية، انتباه الكثير من الخبراء، لا سيما مع التحذيرات التي أطلقتها «أوبك بلس» .وعلى الرغم من أن المنظمة، قد أوضحت في تقريرها الشهري في ديسمبر ٢٠٢١، أن تأثيرات المتحول الجديد «من المتوقع أن تكون ضعيفة وقصيرة الأجل»، فقد كانت هناك بالفعل تأثيرات على الأسواق العالمية لا يمكن تجاهلها .وعلى سبيل المثال، انخفضت أسعار خام برنت بنسبة ١٢ %يوم ٢٦ نوفمبر٢٠٢١ وحده، لتصل إلى ٧٢ دولارًا للبرميل .وكان هذا الانخفاض من تداعيات انتشار متحور «أوميكرون»، هو

أكبر انخفاض في سعر البرميل منذ أن انخفض مستوى تداول خام غرب تكساس إلى ما دون الصفر دولار للبرميل في أبريل عام ٢٠٢٠، خلال ذروة الاضطرابات الاقتصادية للوباء.

ولعل العامل الأكثر أهمية، والذي يجب مراعاته من جانب «أوبك بلس»، هو نقص الإنتاج لدى العديد من أعضاء أوبك، وبالأخص الدول الإفريقية، مثل أنجولا، ونيجيريا .وأوضح «كوزانوف»، أنه «في معظم الحالات، يكون نقص الإنتاج بسبب أسباب طبيعية، ومرتبط بمسائل فنية» .ورغم أن مسحًا حديثًا أجرته «رويترز»، وجد أن «أوبك بلس»، ضخت حوالي ٧٤.٢٧ مليون برميل يوميًا في نوفمبر، بزيادة ٢٢٠ ألف برميل عن شهر أكتوبر السابق، لكنه لا يزال أقل من زيادة الـ٢٥٤ ألف برميل الإضافية، التي اتفقت عليها المنظمة سابقًا.

علاوة على ذلك، فإنه على الرغم من الاتفاق على زيادة مستويات الإنتاج بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يوميًا في شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢١؛ صرحت «وكالة الطاقة الدولية»، أن «أوبك بلس»، فشلت في تلبية إنتاجها المخطط بمقدار٧٠٠ ألف برميل يوميًا خلال هذين الشهرين .وعليه يتضح أنه في حين أن أكبر الأعضاء ضمن التحالف قد استعادوا مستويات إنتاجهم، فإن الأعضاء الأصغر والأقل تطورًا اقتصاديًا لا يزالون يتخلفون كثيرًا عن الركب.

على العموم، من الواضح أنه منذ انتشار جائحة كورونا، بدءًا من أبريل٢٠٢٠ فصاعدًا، هيمن على تحالف «أوبك بلس»، بروز دور ثلاث جهات فاعلة، هي السعودية، وروسيا من داخله، والولايات المتحدة خارجه .وفي حين حاولت المنظمة إبقاء نفوذ الأخيرة بعيدًا عنه من خلال رفض جميع محاولاتها لضمان إضافة حصص إنتاجية أكبر من قبل أعضاء أوبك؛ فإن اتفاقها في ديسمبر ٢٠٢١، على تلبية الزيادات الإنتاجية الإضافية، أظهر أن ديناميكية التغيير يدير دفتها كل من مصدري النفط والمستهلكين أيضا، وهو الأمر الذي علق عليه، «كوزانوف»، بقوله إننا بصدد «نموذج جديد لأسواق النفط العالمية، فعلى الرغم من أن منتجي ومصدري النفط ليسوا مستعدين بعد لتقديم تنازلات كبرى للمستهلكين، فمن المحتمل قريبًا أن يضطروا إلى أخذ مصالح الدول المستوردة للنفط في الاعتبار عند صنع القرارات الجماعية الخاصة بهم.